الشريط اللبناني المحتلّ

مسالك الاحتلال، مسارات المواجهة، مصائر الأهالي

منذر محمود جابر

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Al-Sharīṭ al-lubnānī al-muḥtall: Masālik al-iḥtilāl, masārāt al-muwājahah, maṣā'ir al-ahālī
Mundhir Maḥmūd Jābir

The Occupied Lebanese Border Strip: The Paths of Occupation, the Lines of Confrontation, the Fate of the Population
Monzer Mahmoud Jaber

الطبعة الأولى – بيروت
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

تُعْرِبُ
مؤسَّسَةُ الدِّراساتِ الفلسْطينيَّة
عَن تقدْيرِها وشكْرِها
للسَّيّد عبْد المحْسِن القطّان
عَلى تقدْيمِه زَمالَةِ
الدّكتور قسْطنطِين زريْق
التي أتاحَتْ تمويل إصْدارِ هذا الكِتابِ

الإهداء

إلى

فهدة بزّي

نمر طرفة

تحسين السيّد محسن

تحسين مغنية

وآخرين

"قبورهم ليست تُزار ... ولا يدري بها أحد"

منذر

المحتويات

تصدير

بقلم أحمد بيضون

إلى مسقط رأسه ومهوى فؤاده، أي الأرض اللبنانية الرازحة تحت النير الإسرائيلي، يقدم منذر جابر ههنا هدية عزيزة النظير. يساير تلك البقاع من الأمس إلى اليوم، إذ إن حالها اليوم ليست ابنة اليوم، ويلاحقها حيث هي، أي في آفاق متنائية من الأرض، لأنها ما عادت حيث كانت من الأرض فحسب، بل نأت وهي تزداد قرباً، وحملها أهلوها معهم وهم يبتعدون. وهو في هذا يسلك مسلك الخائف من الخسارة، المصمم على ألاّ يفرّط بشيء: لا بحبة تراب ولا بعبرة، لا بأنقاض دسكرة ولا بتذكارات زنزانة. فيكاد مسعاه أن يكون مسعى استحضار لها من حيث غابت ويكاد أن يبلغ به طموح غير بعيد عن الجنون حدَّ الإعلان على الصفحة الألف من هذه المخطوطة: هيذي هنا، لقد استعدناها!

في الزمان، يذهب منذر جابر إلى وسط السبعينات وإلى ما هو أبعد. يماشي بدايات ما سمي في تلك الأيام باسم حرب الجنوب وكأن حرب الجنوب آلت إلى نهاية. ولكنه يلم أيضاً بالعشرينات التي شهدت تخطيط الحدود ما بين لبنان وفلسطين، ويجيل النظر في ما انتهى إليه ذاك التخطيط. وفي المكان، يبدأ من القرى المحتلة، ولكنه يعود ليطوف على أهلها حيث حلّوا، أي في بيروت وضاحيتها أولاً، ثم ليلحق بهم ـ شخصياً ـ إلى مهاجرهم القصوى متخذاً من مدينة أخرى وضاحية أخرى ـ ديترويت وديربورن في ولاية ميتشيغان الأميركية ـ مجالاً لاستقصاء ملامح الطور الأخير الذي بلغته هذه الجماعة من البشر. فكأنه يلاحظ انقلاب الخصائص وظهور الأجناس الجديدة في عالم مادت مقوماته وتغيرت قوانينه فراح أهله يدارون الكارثة بما ملكت أيديهم، أي بالتغير طلباً للثبات. هذا لولا أن مؤلفنا قد اجتمع له ـ

وذاك هو سره ـ ما لا يجتمع عادة لعالم من علماء التطور، أي أقصى المماثلة لموضوعه وأقصى المغايرة. فهو لا يعدو، من بنت جبيل إلى بئر العبد ومن صيدا إلى ديربورن، أن يلاحظ نفسه وينظر في ما حل به، ولكنه يتخذ من نظرائه مرايا ومن أهله مسافة يتحقق بها إمكان النظر الجلي الجامع. وهذا مسلك ليس فيه ما يجاوز المشروع، لأن هؤلاء القوم سيعطى لهم أن ينظروا إلى أنفسهم في هذا الكتاب. وستكون هذه النظرة ـ وهي، هذه المرة، نظرة المعرفة ـ مدعاة لتماسكهم تحت أنظار الغير: الغير الذي يريد هذا الكتاب نفسه أن يستقطب أنظاره أيضاً، وهو أغيار كثيرة. هذا التماسك المبتغى يتجه نحوه المؤلف عابراً أطواراً من تشظي الجماعة لا في الآفاق وحدها بل أيضاً بين الهويات المتنافرة ونظم القيم التي توشك باختلاطها وعصاوتها على التأليف أن تجعل الأهل غير الأهل والجيرانَ غير الجيران. بذا يستوي هذا الكتاب عودة للذات إلى ذاتها لا على أنها كانت ذات يوم كتلة مصمتة، بل على أنها تريد أن تبقى مرجعاً لمغايرتها نفسها ولتقلب تجلياتها المتخالفة، المشتتة بين الأمكنة والمراحل.

وما يتعدد ههنا، مبتغياً ألفة ما تستعاد من أقصى الاختلاف، ليس الأمكنة والأزمنة فحسب ولا الذات وحدها. وإنما يتعدد الموضوع أيضاً، وهذا ظاهر تكفي الإشارة العابرة إليه. فنحن نجول ما بين الوقائع الحربية والنوازع السياسية ونتلبث عند التهجير والهجرة بما هما، في آن، أشد الدواهي على الجماعة وسبيلها المبتكر ـ بخلاف ظاهره وعلى رغم مخاطره ـ إلى البقاء ومواصلة التحدي. ثم إننا نصل إلى البنى التي جعل منها الاحتلال هيكلاً له وإلى تصرفه بها وبمن سلطها عليهم وإلى مسالك هؤلاء في مواجهتها: من التعاون وولوج سبل المعاش المتاحة في نطاقه إلى المقاومة التي يطلق عليها المؤلف هذا الاسم بحشمة واحتياط وينحو إلى التحفظ والإيجاز ـ بل إلى النقد أيضاً ـ في الفصل الذي يفرده لنشاطها المنظم، ولكنها منتشرة بين أحناء نصه في صور تكاد تعصى على الحصر.

ولما كان الاحتلال، في الحالة التي هي مدار هذا الكتاب، أبعد الأشياء عن أن يكون مجرد خلوة بين المحتل والمحتل (نقصد اسم الفاعل واسم

المفعول) فإن منذر جابر يعرّج حيث يلزم على الأطراف الثالثة: على المنظمات الفلسطينية وأشياعها من اللبنانيين وعلى خصومها من اللبنانيين أيضاً، أي الذين اتخذوا لهم من المحتل حليفاً عليها قبل الاحتلال ثم لبثوا متمسكين بهذا الحلف بعد أن وقع الاحتلال وأقاموا على هذا التمسك من بعد رحيل التنظيمات الفلسطينية، ولو أن صلاتهم بقوى الداخل التي تفرعوا عنها أصلاً أخذت تتراخى وتغيرت من الجهة الأخرى منابت القوى المرابطة لمواجهتهم بعد مخاض عسير. هذه الأطراف كلها يتناولها منذر جابر: لا في عمومية مواقعها السياسية أو في ما تعلنه من انتماء مبدئي بل في مسالكها الحسية أثناء الحوادث التي أفضت إلى الاحتلال ثم في مدة الاحتلال وقد باتت مديدة. وهو تناولٌ لا تزيده صفته الملموسة، المقصورة على ما تتفتق عنه رواية الوقائع، إلا صرامة ومرارة. ولكن النصيب الأوفى من هذا الذي نقترح أن يسمى «التقريع بالرواية» يناله ـ متى غادرنا الوقائع القتالية وقصة إنشاء آلة الاحتلال ـ طرف ثالث أخير هو الدولة اللبنانية. وهذا طرف نعلم أن له هناك ملفاً قديماً ثقيلاً. ونعلم أيضاً أن انقسام الجيش وسائر القوات المسلحة في عشايا الاحتلال ـ وهو حدث لم تكن سياسة الدولة، بل سياساتها، بريئة منه، وإن لم تكن تتحمل وحدها أوزاره ـ قد كان له أفدح الأثر في تركيز حال الانقسام الأهلي وإمداد آلة الاحتلال اللبنانية بمقوماتها الأساسية. هذا كله يرويه منذر جابر. ولكن الأبلغ في ما يفعل أنه يداور الدولة ليضع يده على سياستها لا في السياسة حصراً بل قبل ذلك في ما اصطلح على تسميته «مقومات الصمود»: أي في صحة الحدوديين وتعليمهم وسبل معاشهم ومواصلتهم سائر الوطن وشراكتهم في شؤونه. ففي هذا كله لا يكاد يبدر من الدولة ما يدل على أنها مدركة وجود المنطقة المحتلة بما هي بشر وأرض وبنى مختلفة. وإنما يبدر منها كل ما يشي باعتبارها تلك المنطقة موجوداً معلقاً أو مجرداً لا يعدو وجوده نطاق النصوص القانونية والمداولات السياسية أي، في نهاية المطاف، نطاق الكلام. فكأن تلك المنطقة، بمن وما فيها، موجودة، من حيث الأساس، بما هي موضوع للقرار ٤٢٥ وكأن ما خلا ذلك هوامش نافلة. وكأن الدولة اللبنانية، من هذه الجهة، هي مجلس الأمن الدولي ـ أو أقل ـ لا الدولة اللبنانية!

أخيراً تتعدد الوسائل التي توسلها المؤلف إلى المعطيات. فهو قد عول بالطبع على الجرائد والمجلات والكتب. فعل ذلك حيث أراد الوقائع السياسية أو العسكرية. ولم يكن في يده وسيلة أخرى لأن المحفوظات مغلقة وستبقى مغلقة إلى عهود يصعب التكهن ببعدها. على أنه حين أراد وجوهاً أخرى، ذهب إلى المتاح من المحفوظات: إلى سجلات وزارة التربية، إلى أرقام إدارة حصر التبغ، إلى أوراق مجلس الجنوب، إلخ. وهذه مصادر لا يعرف عناء الوصول إليها إلا من يكابده. ثم إن المؤلف يصل في ما وراء الكلام المكتوب، المعروض منه على القراء والمحجور عليه في الأدراج، إلى كلام البشر الحدوديين، أي أنه يترك لهم الكلام. وهذه غاية لم يكن السبيل إليها ممهداً أيضاً بل كان دونها في بعض الحالات خرط القتاد. وقد اختلف سبيله إليها باختلاف أحوال الجماعات المستنطقة. فاعتمد المقابلة، المغفلة غالباً، إلى درجة الامتناع عن ذكر حصولها في بعض الحالات، عند استنطاقه الصامدين تحت الاحتلال وجماعة المغترب الأميركي. ولجأ إلى الاستمارة حين توجه إلى المقيمين في بيروت وضواحيها. وكان رأس ماله الأول في هذا كله عناده ووفرة صداقاته. وهما ما أتاح له، على سبيل المثال، إتمام تحقيق ميداني كامل الأوصاف وصل به إلى نيّف وألف أسرة، بتكلفة يجب اعتبارها رمزية حين تقارن بما تكلفه مثيلاته.

تتآزر هذه الوسائل، على اختلافها، لإحكام الوصف. فنحن هنا حيال نص وصفي بتصميمه ووسائله الأساسية وطابعه المعلن. بل إنه يشبه بمعظم أقسامه أن يكون دليلاً للمنطقة المحتلة ولأهلها. غير أن في هذا النص أيضاً شيئاً «يفوق الوصف». إذ ثمة معالجات للمعطيات تبتغي إحكام التفسير أيضاً. فحيث تتقاطع الوقائع المشكلة لسلوك طرف عسكري مثلاً، لا يتهيب المؤلف المغامرة بفرضية تخطو بالوقائع تلك نحو الائتلاف في معنى جامع. وهو، في عرضه خلاصات التحقيق الميداني، يدير بحنكة، في الجداول وفي التعليق عليها، مختلف صور التقاطع المحتمل بين المتغيرات ويصل بقراءة دلالاتها إلى أقصى ما يسوغ الوصول إليه. ولكن ما هو أهم من حسن الإدارة إنما هو نوع المعرفة التي تبيح الوصول من الوقائع إلى حيث يصل المؤلف. فهذه

المعرفة لا تنحصر أبداً في ما تعرضه على الباحث معطيات التحقيق المباشرة. وإنما هي منطوية على بعد الخبرة الوثيقة السابقة على التحقيق. وهذه خبرة جوانية ـ إن صحت العبارة ـ يقيها التحقيق نفسه ـ بموضوعية أعداده ونسبه ـ مغبة التردي إلى خانة المسبقات، ولكن حضورها بليغ في قراءة معطياته وإن يكن يبقى خفراً. لا غنى عن هذه الخبرة أيّاً يكن مقدار الشك الذي يداخل من جرائها شرعية دعوى الموضوعية التي يتراءى أن التحقيق يزعمها لنفسه بحكم منهجه. وهي ـ أي الخبرة ـ ما يجعل النص يبدو جوّانياً وبرّانياً معاً، مستتم الشروط للحالين. وهذه صفة يعبّر عنها، بين ما يعبّر، هذا الألق في الأسلوب ـ وإن بقيت فيه هنات ـ وهذه الفكاهة المرة التي تلازم النص وهو يتناول أشد المطالب جفافاً أو كآبة وتستدرج الضحك، خفياً أو صريحاً، عند شر البلية.

وبعد، فمهما يكن من أمر الألق والتنوع المستحسن في كل شيء فإن هذا النص له حدوده. وأبرز هذه الحدود حدود المصادر. فحين يروي منذر جابر وقائع معركة، لا يجد بين يديه اليوم من يحصي له القتلى والجرحى ولا القذائف. وهو لا يعول ـ حتى إشعار آخر ـ على البرقيات والتقارير العسكرية، إذ هذه ليست في متناوله، وإنما يعول على الخبر الصحفي. وهو يعلم أن الصحيفة قد يكذب عليها وقد تتطوع هي للكذب. وحين يقدر مساحات الأراضي المقضومة لا يكون قد أرسل مأمور المساحة إلى حيث حصل القضم. وإنما قصاراه أن ينقل عن هذا أو ذاك من الأهالي أو عن مصدر رسمي أو عن مراسل لصحيفة. وهذه مصادر لا يمكن تنزيه أي منها بإطلاق من شبهة الاختلاق أو المبالغة. فهل يكون عليه أن يسكت إلى أن يتسنى لمأموري المساحة الدوليين أن يقفوا على جلية ما جرى ـ ويجري ـ لحدودنا الدولية؟ أم أن له أن يستعيد الروايات، بكل التحفظ اللازم، مسندة إلى رواتها؟

* * *

والخلاصة أننا ههنا حيال منعطف ذي بال، لا في تتبع مسارات الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا ولواحقه وحواشيه فحسب، بل أيضاً في التأريخ للحرب اللبنانية. فلقد كنا ألفنا تواريخ قصيرة وطويلة لهذه الأخيرة (تتراوح بين الإشارة

في المقالة الصحفية والكتاب الضخم) هي، في حقيقة أمرها، تواريخ لعِلّيّة الحرب لا للحرب نفسها ولا، بالأحرى، لمجتمع الحرب. هذه التواريخ لا تستدعي وقائع الحرب ومروحة آثارها وما تحدثه في حياة الأفراد والجماعات وفي أوضاع المؤسسات إلا بقدر ما يحتاج الكاتب إلى هذا كله لإسناد توزيع يقترحه للمسؤولية عن الحرب أو عن هذا أو ذاك من أطوارها. فيكون المبتغى، على الدوام تقريباً، أن ننظر أكانت الحرب صنيع هؤلاء أو أولئك من بيننا أم «حروب الآخرين على أرضنا» على ما شاع وذاع في الافتتاحيات ورددت صداه رئاسة الجمهورية. مثل هذا أقرب إلى المحاكمة منه إلى التاريخ. ولا ريب أن بين التاريخ والقضاء أسباباً وثيقة وأن منذر جابر، هو أيضاً، يواصل في طول هذا الكتاب وعرضه محاكمة صارمة. غير أنه لا يقصر همه على المقاضاة ولا يتخذها ديدناً لمسعاه. وقد كان هذا الميل يفضي، في تواريخ ألفناها، إلى حجب الحرب نفسها، بما هي مساق شديد التشعب، كثير الوجوه (أو كان يحجب، في الأقل، جملة وفيرة من وجوهها وشعابها) عن نظر مؤرخيها. وكثيراً ما كانت تقع في المساحة المحجوبة أهم وجوه الحياة، عامها وخاصها، وأهم سبل الاستمرار فيها وإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها، في ما يتعدى السياسة المنظمة والقتال. وهذا ما تفادى منه منذر جابر ـ ما أمكنه التفادي ـ إذ اتخذ المجتمع المحتل موضوعاً رئيساً لتاريخه ونظر منه إلى شبكة علاقاته المتحركة بالقوة المحتلة وبالدولة اللبنانية وبمختلف المنظمات والجهات أي بكل من كان له تصرف بأمور هذه المنطقة، على اختلاف أنواع التصرفات والدوافع إليها ومراميها. وهو ـ أي مسعى الإحاطة هذا ـ ما مضى فيه المؤلف قُدُماً من دون إهمال لا للسياسة ولا للقتال، وإن يكن رسم لتناوله السياسة نطاقاً موافقاً لحاجات موقعه.

في كل حال، لا يحتاج منذر جابر إلى أن ننسب إليه مأثرة البدء المطلق. هذه دعوى باطلة في حالته، شأنها في حالة سواه. فعمله يشبه، على سبيل المثال، أعمالاً جيدة تناولت المهجَّرين. وقد يصح، على رغم اختلاف النوع، افتراض قرابة بينه وبين أعمال روائية جالت، على نحو أو آخر، في آفاق الحرب، إلخ. لكن القول بجدة هذا العمل سائغ، مع ذلك، وكثير

الأسانيد. وجل ما نرجوه، في ما يتعدى دعوى الجدة أو عدمها، أن يكثر الدارسون اللبنانيون من أمثال هذا العمل. فإذا تحصلت لنا أعمال يتناول بعضها سائر المناطق في الحرب ويتناول بعض آخر ما اخترع إذ ذاك من أساليب لمواصلة التموين أو الإنتاج... وإذا وُضعت دراسات أخرى تستقصي أحوال مؤسسات التعليم أو المستشفيات أو التحولات في قطاع الإعلام، في تلك المدة، ودراسات رابعة أو خامسة تتناول التحولات في شبكات التجارة ومسالكها أو تعنى، على التخصيص، بسوق السلاح أو بتجارة المخدرات، إلخ.، أقول: إذا اجتمع بين أيدينا أربعون دراسة أو خمسون تحذو حذو هذا العمل من حيث المنطلق والغاية، ولكنها تتباين من جهة الموضوع والمنهج والطول والقصر ومشارب الباحثين، فإننا نكون قد توفرنا إذ ذاك على شيء يصح أن يسمى تاريخاً للحرب اللبنانية. وهو لن يكون تاريخاً موحداً ـ كفانا الله الشر ـ ولكنه سيكون، في نهاية المطاف، تاريخاً جامعاً من كل الوجوه: جامعاً الوقائع والمعاني وجامعاً الناس أيضاً. وقد خطا منذر جابر خطوة في هذا السبيل، وهي خطوة قصيرة على طولها، ولكنها ثابتة.

بيروت، أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

تقديم

بقلم منذر محمود جابر

أصبحت القرى الجنوبية الأمامية، مع قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨، من واجهات الصراع العربي - الإسرائيلي. وصارت في المواجهة مع دخول العمل الفلسطيني المسلح منطقة الجنوب مشروعاً باتفاق القاهرة أواخر سنة ١٩٦٩. كما أضحت، منذ سنة ١٩٧٨، وجهاً لوجه مع استحقاقات الاحتلال الإسرائيلي. هذا الموقع في الجغرافيا وفي السياسة جعل من الجنوب عروة أزمات التوازن الوطني في لبنان، في تجلياته وسرائره الداخلية والعربية - الإقليمية. إذ إن الجنوب كان، طوال العقود الثلاثة الماضية، «عريس» القضية العربية على إيقاع الصمود والتصدي و«هانوي العرب» والحرب الشعبية والزحف المقدس. فالخطاب السياسي الفلسطيني وكذلك اللبناني (اليساري منه تحديداً) كانا معقودين، منذ أواخر الستينات، على القرى الحدودية الأمامية صامدة متصدية مقاومة. والخطاب اللبناني اليوم ينعقد، «مجتمعاً» هذه المرة، على الشريط[1] محتلاً مقاوماً. وفي الخطابين لا يحيد الجنوب عن التزام القضايا الكبرى ولا يتنزّل عنها، أو يدعها ولو «ودّعت الإبل الحنين»؛ فقد بات الأمر تقليداً، وصار جنوبي الجنوب مدار الكلام ومقالاً لكل المقامات والأحداث وغدا فاكهة، في غير أوانها، لكل حين ومناسبة.

لبث الجنوب دوماً في ثياب الميدان، لم تدع له الأحداث لساناً ينبت عليه قول في اجتماع محلي أو سياسة محلية، إذ كبُر عليه دوماً أن يقتطع من الأحداث توقيعاً أو موقفاً خاصاً به. فالمقاومة الفلسطينية، في أغلب فصائلها، لم تنظر إلى الجنوب، أو تأخذه مرّة، من موقع المنطقة المعرّفة بذاتها، أناساً

(١) تشمل كلمة الشريط، في هذه الدراسة، البلدات والقرى الجنوبية المحتلة ومساحات الأراضي المحتلة من البقاع الغربي.

وأرضاً وقضية. ذلك بأن الجنوب كان في اعتبارها، سريرة وجهيرة، أرضاً مواتاً علينا أن نستدرج العدو ونوقعه في فخّ احتلالها.[٢] ومثل هذه الدعوة كان في قلوب الجنوبيين ـ ومصير الفلسطينيين المغصوبين وطناً وأرضاً والمسلوبين كرامة وإرادة في مخيماتهم ـ أصبوحات يومية وكابوساً وقلقاً وخوفاً دائماً من بؤس مصير مماثل، وكان لوثة في علاقة الطرفين، وكان استهلالاً أليماً للكلام المحفوظ في صدور الحدوديين عن مطامع إسرائيل في جنوبهم.

أما الأحزاب اليسارية فلم تقدم، من جهتها، إلى الجنوبيين ما يساعدهم في معاندة هذه الأطروحات. إذ بقي الجنوب، في نظرها، موضوعاً فلسطينياً عربياً فحسب.[٣] وبذلك يكون الجنوبيون قد فقدوا حظوظهم من أطراف اللعبة، عبر توصيف الأحداث الجارية قضاءً لازماً وقدراً محتوماً، وأصبحوا

---

(٢) يفصح منير شفيق باكراً، في حديثه عن معركة العرقوب التي جرت في ٢٥ ـ ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٢، عن استراتيجية إضعاف العدو عبر دفعه إلى احتلال أراضٍ جديدة؛ وهي استراتيجية، كما يقدر صاحبها، معقود بنواصيها النصر في أجل مسمى يقل، أو يتساوى، عن مدى الحرب الفيتنامية ـ الفرنسية ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤: «. . . هذا مع العلم أن الوضع عندنا مختلف من بعض النواحي ولكن جوانب الاختلاف هي لمصلحتنا أكثر من الحالة الفيتنامية. فمثلاً لنتصور أن العدو احتل جنوب لبنان أي تغيرت حدود المواجهة، وهبّ لبنان ليقاتل العدو، بلا هوادة، وليضرب مصالح حلفائه في لبنان فماذا يكون العدو قد كسب؟ هل يستطيع أن يحتل أرضاً أُخرى؟ فإذا فعل زادت معضلته، وإذا بقي فيما احتل من أرض عاش حرباً لا نهاية لها إلاّ بإنزال الهزيمة به.» راجع: منير شفيق، «معركة العرقوب عسكرياً»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٧٢، ص ٧٧.

في كل حال، فإن النظرة إلى الجنوب لم تغمض عنه شأناً فلسطينياً قحّاً قبل الاحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ أو بعده؛ «لو أن القوات الإسرائيلية صُدَّت على الليطاني لقامت الدولة الفلسطينية، ولكانت تجري اليوم مفاوضات أميركية مع الفلسطينيين والسوريين من أجل الانسحاب من لبنان مقابل خروج إسرائيل من الجولان وقيام الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع.» راجع: هاني الحسن، «لو صمدنا عند الليطاني لقامت الدولة الفلسطينية!»، «الحوادث»، العدد ١٣٥٢، ١/١٠/١٩٨٢، ص ٢٨.

(٣) «إن المسألة الوطنية بالنسبة للبنان هي المسألة الفلسطينية» ـ زاهر الخطيب في مهرجان احتفالي بذكرى شهداء الطيبة وكفر شوبا أقامه حزب البعث العربي الاشتراكي في طرابلس. راجع: «السفير»، ٣/٢/١٩٧٥.

كذلك يحدد جورج حاوي ساحة الجنوب في الصراع على امتداد عربي واسع: «لا وفاق إلاّ فوق أرض الجنوب: خياران أمام العرب: دعمنا أو الخيانة.» راجع: «السفير»، ٢٧/٨/١٩٨٠.

وأداً لأطراف الصراع ووقوداً لإدارته. حتى أن مسؤولاً في القوات المشتركة الموجودة في محور صف الهوا في بنت جبيل، وعند مدخلها الشمالي تحديداً، لم يتورع عن أن يجهر، برفيع صوته: «لقد اتخذنا قراراً عسكرياً منعنا بموجبه الهجرة لأي سبب كان فنحن هنا لحماية بلدة آهلة ولحماية شعب وليس لحماية أطلال.»[٤]

ولم يستوقف فراغ القرى الحدودية من أهليها، أمام موجات الانتقام الإسرائيلية، أصحاب الأحكام الآنفة. كذلك لم تستوقفهم مواقف القرى الجنوبية الداخلية، في أقضية النبطية وصور والزهراني، من وجود المسلحين في أحيائها وشوارعها، والتي غالباً ما تُرجمت اشتباكات عسكرية خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢؛ وهو ما لم ترَ فيه القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية سوى بدعة غريبة عن الأعراف وعن الأمور في يد أصحابها، يتم التطهر منها بضبط بعض التجاوزات في تأبّط السلاح أو ترقّط الثياب، وبإعادة التوازن إلى علاقة الطرفين اللبناني الجنوبي والفلسطيني واجتماعهما عبر ما سمّوه «مهرجانات للمحبة والصمود» راحت تقام في النبطية وصور بين حركة أمل والأحزاب الوطنية ومنظمة التحرير.[٥]

لم يعنِ وضع القرى الحدودية مباشرة في قبضة الاحتلال الإسرائيلي بعد اجتياحي آذار/مارس ١٩٧٨ وحزيران/يونيو ١٩٨٢، تغييراً في النظرة إلى المنطقة الحدودية. ولم تعنِ الخسائر التي رافقت الاحتلال، من تهجير وتدمير واسعين لقرى داخل الشريط وخارجه، سوى حلقات جديدة تضاف إلى مسلسلات التدمير الإسرائيلية في المجتمع والممتلكات والأنفس. كذلك، لم يعنِ شيئاً التفتت الذي أصاب البنى الاجتماعية المحلية وعلاقات القرى داخل الشريط المحتل، وفراغ القرى من أهلها وانطواؤها على حركة خائرة لعجائز وكهول. فالموقف من إسرائيل، في بعض أدبيات العداوة لها، كمثل «الأعداد تحمل أصفاراً»، يكبر عداوة كلما كانت لوائح الضحايا على طولها، وبذلك تظل مواقف القوم على شحنائها وعلى شنآتها من وجود إسرائيل، وكأن

---

(٤) راجع: «الحوادث»، العدد ١٠٤٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، ص ٤٣.

(٥) راجع الصحف بتاريخ ٥/١١/١٩٨١، وبتاريخ ٨/١١/١٩٨١.

الموقف من هذه الدولة يمتد ويتحدد ويتسنن مع صُوَر للضحايا أكثر دموية وتشوّهاً، ويتناسل ويتكاثر كلما كانت أعداد هؤلاء أكثر تردداً في خانة المئات وخانة الآلاف.

* * *

إن وجود الشريط المحتل يعني، ببساطة، أن لا حلول للأزمة في مستوييها اللبناني والإقليمي. وهذا يعني، ببساطة أكثر، أن مفاعيل الانتظار باتت تتدلى من القرى المحتلة هجرة ونزفاً وارتباط عمالة واقتصاد، ومعسكرات صيفية سنوية تقام في المستعمرات الإسرائيلية، يحضرها المئات من الطلاب الحدوديين، إلى وجود أجيال من المقيمين داخل الشريط لا تعرف، حتى في الجغرافيا، منطقة لبنانية خارجه. أو، في المقابل، وجود أجيال تولدت خارج الشريط، وباتت لا تعرف من قرى انتسابها ومنشأ أهلها ما يتعدى اسم القرية فحسب.

وإذا ما كان الجنوبيون اليوم الحساب الجاري الوحيد في أرصدة الصراع العربي - الإسرائيلي، بعد أن وضع هذا الصراع عصاه في جبهات كثيرة، وتوقف في مسيره وأقام، فإن هذا يعني أن المقاومة الجنوبية للاحتلال، وفي خريطة علاقات القوى الإقليمية، ما زالت تنطلق في المدارات الواسعة للصراع العربي - الإسرائيلي، وما زال الجنوبيون في المراكب الخشنة التي ركبوها مع أدوار هذا الصراع الأولى؛ وهي المراكب السابحة دوماً في بحر انتقام إسرائيل، التي تجهد في تصوير هذا الانتقام ردات فعل على عمليات المقاومة، مع أن عدواناتها تلك رسائل ومواقف من أطروحات المفاوضات الدائرة، أو حتى رسائل في موازين علاقات الأطراف السياسية داخل إسرائيل نفسها؛ وهي عدوانات لا تتورع في جميع الحالات عن أن تأخذ «ألف سن» لبنانية بـ «سن» إسرائيلية واحدة، وأن تأخذ «مرج عيون لبنان» في مقابل «عين» إسرائيلية واحدة.

صحيح أن الانتقام الإسرائيلي في دورته الحالية، ما بعد سنة ١٩٨٥، يصب ناره خارج مناطق الشريط المحتل. لكن الأصح، كذلك، أن سمّ الاحتلال البطيء والفتاك هو الذي يسري في أوردة الشريط المحتل إرهاباً

سياسياً وتمزقاً في العلاقات الاجتماعية وشللاً اقتصادياً يجعل من الجنوبيين أهل عطلة في أرضهم ومصالحهم، لا يجدون بعد ذلك بدأ من ارتباط بمؤسسات العمل الإسرائيلية، أو غالباً ما تترجم السياسة الآنفة خروجاً للأهالي من بلداتهم إلى دروب هجرة طويلة ودائمة في المغتربات البعيدة.

* * *

تتناول الدراسة المنطقة المحتلة،[٦] من يوم صارت قرى أمامية في المواجهة المتطاولة للصراع العربي - الإسرائيلي، الذي ثار ثائره مع الوجود الفلسطيني المسلح. وهنا نقرّ مع القائلين بأنه كان في الإمكان الانطلاق من بداية أكثر عمقاً من ذلك التاريخ، من سنة ١٩٤٨ أو سنة ١٩٣٦، أو حتى من سنة ١٩٢٠؛ وهي محطات كان للمنطقة الحدودية نصيب كبير من أحداثها. لكن التشديد على أوضاع المنطقة شريطاً محتلاً راهناً، حدّد زمن الكتابة بمرحلة الاحتلال وما يلتصق بها من روافد ومجريات قريبة سابقة عليها.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن هذه الدراسة تمسك عن الحديث عن شريط «محتل» آخر، لكن بالنار الإسرائيلية هذه المرة؛ وهو شريط لا يقل في معاناته عن معاناة باقي المنطقة المحتلة في الإقامة القلقة، والاقتصاد العاجز، والإدارة المشلولة؛ وقد انعكس ذلك هجرة ونزوحاً في قرى هذا الحزام الناري.

ومع أن العدوان الإسرائيلي على هذا الشريط الخارجي ينكشف بنتائجه الفورية من قتل ودمار، فإن الحديث عن أوضاعه يبقى محمولاً على محامل في المعالجة غير تلك التي استشرفنا فيها أوضاع المنطقة المحتلة، وليس أقلها اختلاف الحضور الإسرائيلي المباشر وإدارته شؤون المقيمين داخله إلى الزاوية التي تجعلهم يعتبرون إسرائيل مرجعاً في تأمين وتدبير بعض اقتصادهم، وحتى

---

(٦) امتياز الريادة في دراسة المنطقة الحدودية تحمله دراستان سابقتان على هذه: الأولى عبارة عن تعريف للشريط وتقديم له، أعدها محمد علي غانم، «المنطقة الجنوبية المحتلة: قضية شعب وأرض» (بيروت: هيئة أبناء المنطقة المحتلة، ١٩٩١)؛ الثانية أعدها المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة» (بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٨١)، وفيها محاولة للدخول إلى أوضاع المنطقة عبر دراسات متعددة عن الخدمات العامة في المنطقة المحتلة، وعن اقتصادها.

مرجعاً وحيداً وأخيراً في الشكوى من ممارسات ميليشيا الجيش الإسرائيلي؛ أعني «الجيش الجنوبي».

* * *

لقد كان من أمر البحث في أوضاع الشريط المحتل أن وَضَعَنا أمام أرقام ومعطيات تجعل الصورة قلقة فعلاً، تحمل بذور وقسمات وظلال عدة تناقضات متداخلة. ولا يشفع في ذلك أن التعامل مع قوات الاحتلال لم يفرض بعد نفسَه تعاملاً سياسياً؛ أي أنه لم يعتمر موقفاً أو منطقاً أو تغطية سياسية. لكن هذا لا يمنعنا من الإقرار بأن هذا الوضع المستجد أدخل الحدوديين في مهاوٍ سياسية سحيقة لم يألفوا مثلها من قبل. وفي هذه المستجدات خَرقٌ للأدبيات السائدة بأن الناس، في انتمائها ومواقفها ومقاومتها، لا تحول عليها من حولة الدهر، أو تأخذ منها غدرة واحدة من غدرات زمانها، أو يتواطأ عليها توازن مناطق وعصبيات وطوائف.

عمدت الدراسة إلى تقليب الحدوديين في أحوالهم وفي إقاماتهم الجديدة، لأن رصد التحولات التي ترج كيانهم وانتماءهم لا يمكن أن يتم كاملاً وصحيحاً إلاّ عبر المشابهة والمقابلة بين «أنواع» الحدوديين الثلاثة، وهي: الحدوديون المرابطون تحت الاحتلال، والحدوديون خارج قراهم في باقي المناطق اللبنانية، والحدوديون خارج لبنان في مغترباتهم الجديدة.

تُوصلنا مقاربة هذه «الأنواع» الحدودية الثلاثة، في تحولاتها عن مواضعها السابقة، إلى إنشاء تمييز في أنساق الانتماء إلى «الحدودية» واقعاً وقضية؛ وهي أنساق تتجه لأن تكون متغايرة بهذا القدر أو ذاك، وخصوصاً أن عملية التبدل بين هذه الأنواع الحدودية تحدث وئيدة خفيفة، وتأخذ بأصحابها ـ في الغالب ـ إلى انتماءات جديدة من حيث لا يدرون.

وما يزيد في ضرورة متابعة الإقامة الحدودية ومفاعيلها هو النظرة التي تغطي الحدوديين خارج شريطهم، فترى إليهم حدوديين محفوظين في «قجّة» إقامتهم الجديدة، يكتنزون رؤوس أموال ويتكاثرون أعداداً يباهون بها غبّ الطلب مع زوال الاحتلال وحلول العودة الآمنة. لا بل إن هناك من يرى في تيار الهجرة الواسع دوراً في ترسيخ الحدوديين داخل شريطهم المحتل.

فالمناطق التي تصل إليها الهجرة (أو النزوح)، مهما تكن إنجازات هذه الهجرة، أو أياً تكن تقديماتها إلى داخل الشريط المحتل، لا تلبث بمرور الزمن أن تتحول من أمكنة لطو، محكومة في البداية بإحساس الغربة والفقد، إلى أمكنة إقامة تسحب من الحدوديين انتماءهم الجنوبي كما في حالة النزوح الداخلي، أو انتماءهم الوطني كما في حالة الهجرة الخارجية.

* * *

قُسمت الدراسة قسمين: «الشريط المحتل المقيم»، و«الشريط المحتل النازح والمهاجر». ندخل، في الفصل الأول من القسم الأول «من القرى الأمامية إلى الشريط المحتل: بوابة حرب الجنوب»، إلى الشريط المحتل المقيم، بدءاً بتشكل «حدوده» اللبنانية والفلسطينية، وفي وجهه الأول من الصراع، قرىً أمامية، ووصولاً إلى وجهه الأخير شريطاً محتلاً و«حزاماً أمنياً» في الاعتبار الإسرائيلي. وندخل، في الفصل الثاني «في أحوال الشريط المحتل وأوضاعه»، في مجالات الحياة المتعددة: التربية والصحة والتبغ وخدمات المياه، وصولاً إلى الجيش الجنوبي والعمالة في المؤسسات الإسرائيلية.

في قراءة سريعة لهذا القسم، نرى أن التفصيلات اليومية الصغيرة تأخذ، في الرواية والتحليل، مكانتها مرصوفة إلى جانب القضايا الكبرى. وكان الهدف من ذلك جعل هذه التفصيلات «صغيرة» وتغييبها عن أسس الرواية الصحافية و«الرسمية» المنقولة، لأن صغائر الأمور هذه لا تبشر بكبائرها التي طالما رفعتها أدبيات المرحلة. فالتفصيلات الصغيرة كانت، طوال المرحلة، «تجاوزات» وعدم انضباط يقدم عليها أصحابها في انفعال وفي غفلة من رقابة، أو من قيادة.

ولا تشذّ النظرة الشاملة إلى مرافق الشريط العامة وخدماته في التربية والصحة والمياه، أو إلى مداخيله في الزراعة والعمل، عن القاعدة أعلاه، أو أن رؤية هذه الأمور تمّت خارج اعتبار «الكبير» الدارج في الكلام والأرقام عن الدعم الذي يقدم للحدوديين الصامدين، ما دام هذا الكلام الكبير لم يخفّف من شوهة المؤسسات والمرافق والإدارات، أو يحسّن من تقديماتها.

أمّا القسم الثاني من هذه الدراسة، فيتطرق إلى الحدوديين خارج إقامتهم في فصلين اثنين: الفصل الأول ويتحدث عن النزوح الداخلي الذي اكتسب مع السياسة الإسرائيلية في الإبعاد والتهجير اتصالاً وأبعاداً جديدة، جعلت من الشريط النازح عنواناً للنزوح والتهجير القسري. وقد مهّد التهجير الحدودي في الكثير من الحالات لأن يكون العامل المحدد في تأكيد أو نفي أو إعطاء التهجير، عامة، مشروعيةً واعترافاً وحقوقاً في مصادرة الأراضي المشاع، أو في البناء عليها. إضافة إلى أن مهجّري الشريط الحدودي ونازحيه لم يلتحقوا، إلى الآن، بقضية التهجير العاملة وبحلولها؛ فما زال لدى هؤلاء اعتبارات خاصة في مقاييس الإخلاء والتعويضات.

تمّ الوصول إلى دراسة أوضاع النازحين الحدوديين عبر دراسة بالعينة أُجريت بإشراف الدكتور مروان حوري، وقد غطت ١٠٠٥ أُسر جرى اختيارها عشوائياً، من مجموع ما يزيد على ١٠ آلاف أُسرة حدودية حدّدت أماكن سكنها في أحياء متفرقة من بيروت وضواحيها. وقد غطت الاستمارة، التي تضمنت ٧٦ سؤالاً أساسياً، مختلف نواحي الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمهن والإقامة والتعليم وعلاقات القرابة وشعور الانتماء إلى الشريط المحتل.

أما الفصل الثاني فيتناول الشريط المهاجر. ولا تغيب ظروف الحرب، التي حكمت الهجرة اللبنانية عامة، عن دفق الهجرة الحدودية. لكن نظرة بعض الدول إلى قضية الشريط المحتل، والجنوب اللبناني عامة، فسحت المجال أمام خط الهجرة الجنوبية، فراح الجنوب يفقد ـ على دفعات متعددة ـ من قواه العاملة ومن رصيده السكاني مع طلبات هجرة العمل، أو مع موجات هجرة اللجوء.

كانت الجالية البنت جبيلية نموذجاً للشريط المهاجر، في إقامته وفي حياته الاقتصادية، أو في علاقاته وروابطه العائلية والاجتماعية، أو في مستواه الثقافي، أو في دفاعاته في جبه طغيان المجتمع الجديد. وقد تمّ الوقوف على أوضاع هذه الجالية عبر مسح ميداني شامل وفرته لنا إقامتنا السنوية طوال الصيف في مدينة ديربورن، عش الجالية الجنوبية الأول، ونخوة أصدقاء تحمسوا لمشروع الدراسة والبحث.

ويبقى الأساسي في هذين الفصلين، إلى جانب الأعداد الواسعة للحدوديين النازحين والمهاجرين مقارنة لهم بالمقيمين داخل الشريط، هو طرح علاقة هؤلاء بالشريط الأم على بساط البحث، بعد أن راحت روابطهم ببلدات منشئهم تسترخي مع امتداد الإقامة خارجها، ومع أبواب الرزق الجديدة التي ولجها الجنوبيون في نزوحهم، أو مع حواشي العيش الرقيقة التي تقدمها لهم منازحهم أو مغترباتهم، ومع الجيل المولّد الذي تطبّع بطبائع المجتمع الجديد في اللغة والعادات والسلوك والمطامح. وقد تطور استرخاء العلاقة بالنازحين والمهاجرين الأوائل إلى تراخٍ مع امتداد هذه الإقامة، فإلى الانحلال والضعف، فإلى تحلل من هذا الارتباط واعتزال الانتماء إلى الشريط المحتل مع الجيل الأكثر حداثة.

أمّا المراهنة الدائمة، والتي تتكرر في مطالع الأدبيات السائرة وفي مضامينها، والتي ترى أن العودة إلى الجنوب عامة، أو إلى الشريط خاصة، هي عملية لا تتطلب إلاّ مقداراً من الشجاعة والإرادة، فهي مراهنة في غير موقعها. نقول ذلك في ضوء التجارب السابقة في هذا المجال. ويمكن التأكيد هنا أن هذه المراهنة لن تحصد إلاّ النتائج التي حصدتها دعوات سابقة من قبل. إذ لم يستجب أحد من أهالي كفر شوبا، وهم المقدمون في الشجاعة والإرادة وفي تبني العمل الفلسطيني، لدعوات الأحزاب ولا لرغبات الإمام موسى الصدر في ضرورة العودة إلى البلدة، وقد «اضطر [السيد موسى] للصلاة في جامع البلدة ومعه سائقه ومرافقه ليس إلاّ.»[٧]

* * *

في لائحة الباذلين في ورشة هذه الدراسة، أراني مشدوداً لأبدأ بذكر بعض الموظفين ممن أعطوا ما عندهم من معلومات من غير تكدير أو تقريع بمنّة؛ كانوا يعطون بدافع من واجب ووجدان عندهم، ومن شفافية كانت ترى حتى في تزيّدنا الشكر زللاً و«ذلاً أبيض».

وهناك آخرون ممن بذلوا من وقتهم ومعرفتهم. فهم، في مواضع كثيرة

(٧) راجع: «السفير»، ١٥/٢/١٩٧٥.

من هذه الدراسة، «قد قرروا الخبر إلى أن استقر». حتى أن هذا العمل، في بعض نواحيه، بدا محمولاً على بعض تقديماتهم وتحاملهم في الأمر. وأعداد هؤلاء في لبنان والمغترب بالمئات، وأعتذر عن ذكر أسمائهم فهم مفضلون محكوم لهم بالفضل دائماً.

أمّا دور مؤسسة الدراسات الفلسطينية بشخص مديرها محمود سويد، ودور سيمون كرم وعدنان الأمين ومروان حوري، ودور أحمد بيضون وتباعته الدائمة، ممن تسمّوا في هذا العمل قارئين أو متابعين أو مشاورين، فإن الحديث عنهم يعني أننا لا نعرف دلالة الرمز ولا دلالة الوجوه. فقد أرسلوا ملاحظاتهم على العمل في كل الجهات، ولم يكن وجودهم موزعاً في أحاديث ولقاءات وإنما كان اتصالاً وفعلاً مقيماً.

أذكر أخيراً الدكتور إدمون نعيم، وقد قرأ العمل بصيغته النهائية. لم يكن في قراءته وملاحظاته ما هو له وما هو لغيره، حتى بدت هذه الدراسة في قلب سيرته الشخصية وفي جنباتها؛ كان يقلبها على أوسع مدى، أو يجمعها على أقرب نقطة.

ويأتي مع كل هؤلاء أعضاء فريق العمل، دائبو هذا المشروع في مراحل أولى منه، وفي تحقيق استماراته: رلى أبو شقرا ولينه بلاغي ومنى بحر وعلي الأمين وجعفر الشحيمي ومعهم فؤاد حراجلي.

أبسط وأشهد لهؤلاء جميعاً إشهاراً لفضلهم. أمّا شكرهم فهو في فرحي والأمل .

القِسْمُ الأوّل

الشَريطُ المُحتلّ المُقيم

الفصل الأول

من القرى الأمامية إلى الشريط الحدودي المحتلّ

بوابة حرب الجنوب

أولاً: حدود الشريط اللبناني

لا يهدف الحديث عن الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨، ولا عن حدود خط الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية (٢٣/٣/١٩٤٩)، إلى الوقوف على الجانب القانوني منها، أو على مسارات ترسيمها التاريخية؛ فهذه نقطة تتعدى كثيراً حدود المقام الذي نبتغيه لهذه الصفحات، التي تهدف أساساً إلى استقراء بعض الرؤى التي كانت حاسمة في وضع تصور لتقسيم الحدود ما بين منطقة الانتداب الفرنسي ومنطقة الانتداب الإنكليزي. وهي رؤى كانت لها حساباتها في مواقف الدولتين الكبيرتين آنذاك، وفي مشاريعهما الخاصة بقياس حدود الدول العتيدة في المنطقة، في المدى القريب (سورية، لبنان)، أو في المدى الأبعد (إنشاء دولة إسرائيل).

ولا يخفى ما أرّخته مداولات الحدود وترسيماتها من قناعات ومواقف سياسية لدى المجموعات السكانية اللبنانية عامة، والجنوبية خاصة. ويكفي الإجماع، من جانب المجموعات الجنوبية، على هواجس تطال مستقبل مياه الجنوب ومواقعه ومرتفعاته، كي ننظر إلى تلك القناعات على أنها تقرب من اليقين الذي يغني عن البحث في الأسانيد القانونية، وسيلةً لتأكيد هذه أو تلك من الهواجس أو الأفكار، أو لنفيها.

* * *

إن نظرة، ولو سريعة، في أسس رسم الحد الجنوبي للشريط الحدودي المحتل، تبدو ضرورية لفهم الركائز التي تحكم وجود هذا الشريط ودوره «كحزام» متعدد المهمات، ولا سيما أن الشريط الحدودي المحتل، كما ارتسم مع آخر انسحاب إسرائيلي في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥، يخلف شريطاً حدودياً سابقاً كان قد تكرس سنة ١٩٤٨ خطاً للهدنة بين لبنان وإسرائيل، وفق متطلبات في السياسة والاقتصاد والأمن حدّدتها إسرائيل لشمال «أراضيها».

التحديد الأول لمناطق لبنان وحدوده الجغرافية تمّ من قبل الجنرال غورو عبر القرار الصادر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠. وبموجب البند الثالث من المادة الأولى من هذا القرار، يشكل «سنجق صيدا خلا ما أُلحق منه بفلسطين بحسب الاتفاقات الدولية» واحدة من مناطق تشكُّل لبنان الكبير. أمّا الحد الجنوبي للبنان فهو، بموجب المادة الثانية من القرار الآنف، «حدود فلسطين كما هي معينة في الاتفاقات الدولية.»[١]

وترسيمة الجنرال غورو للحدود اللبنانية الجنوبية هذه لا تقدم شيئاً على الصعيد العملي المباشر. فالاتفاقات الدولية، حتى تلك الفترة، لم تكن عينت حدود الكيانات ومناطق النفوذ العتيدة. وما ينطلق منه الجنرال غورو هو ما سيستجد من تفسيرات لاحقة لاتفاقية سايكس ـ بيكو، التي كان الاختلاف في قراءتها ما بين بريطانيا وفرنسا يصل إلى حد التباين.[٢] فقد رُسمت هذه الاتفاقية، في الأصل، على أوراق «سياسية»، إذ كان عليها أن تخضع للتوازنات السياسية المرتبطة بمقدار حظوظ الدولتين في كسب الانتصار في الحرب، وأن تخضع كذلك لالتزامات كل منهما تجاه القوى المحلية في المنطقة: التزام بلفور وعده لليهود، والالتزام تجاه الشريف حسين وأطراف الثورة العربية، والالتزام تجاه الأطراف المسيحية في صوغ لبنان جديد، وكلها التزامات كانت الدولتان، وخصوصاً بريطانيا، بذرتها في اتجاهات عدة، حتى في الوقت الذي لم تكن فيه نتيجة الحرب قد لاحت بعد. والهدف الوحيد من ذلك كان رشوة القوى المحلية كسباً لموقفها في الحرب. فلم يعد لافتاً، والحال هذه، ترجرج مساحات وحدود التقسيمات السياسية المطروحة وتقلبها، إلى حد التضارب، في الكثير من الوعود أو مشاريع التنفيذ.

جاء المحك الفعلي في موضوع رسم الحدود مع انتصار الحلفاء سنة ١٩١٨. فقد صار على بريطانيا أن تبسط، أو بتعبير أدق أن تجاهر بخياراتها التي سبق أن داولت بها، مبهمة، الحركة العربية، أو صريحة، الحركة الصهيونية، مع ما قد يستتبع ذلك من شقاق مع قسيمتها في التركة العثمانية، فرنسا، التي كان لها بدورها حساباتها وخياراتها بالنسبة إلى مستقبل المنطقة السياسي.

---

(١) راجع النص الكامل للقرار في: بشارة خليل الخوري، «حقائق لبنانية»، جزء أول (بيروت: أوراق لبنانية، ١٩٦٠)، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(٢) بالنسبة إلى اختلاف الموقفين البريطاني والفرنسي في قراءة اتفاقية سايكس ـ بيكو فيما يتعلق بحدود كيانات المنطقة، وتحديداً لبنان، راجع: عصام خليفة، «الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي، ١٩٠٨ ـ ١٩٣٦» (بيروت: لا ناشر، ١٩٨٥)، ص ٢٨ وما بعدها.

وُقِّع الاتفاق الأول بين الدولتين، والذي شكل الأساس للاتفاقات اللاحقة في ترسيم الحدود بين الكيانين اللبناني والفلسطيني، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠؛ وهو يجعل من مستعمرة متولاه (المطلة)،[٣] التي تبقى في المنطقة البريطانية، نقطة شمالية لانطلاق خط الحدود جنوباً مع وادي الأردن حتى وادي فارة،[٤] ووادي كركره،[٥] اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية، فوادي البلاونة ووادي العيون ووادي الزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسية. ويصل الحد إلى شاطىء البحر الأبيض المتوسط غرباً في ميناء رأس الناقورة الذي يظل في المنطقة الفرنسية.[٦]

انطلقت لجنة ترسيم الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، المعروفة باسم رئيسيها الكولونيل الإنكليزي نيوكومب (Newcomb) والكولونيل الفرنسي بوليه (Paulet)، من

---

(٣) مستعمرة تأسست في ١٩ أيار/مايو ١٨٩٦. تكلف الثري اليهودي روتشيلد عليها ما يزيد على نصف مليون فرنك فرنسي. لفتت بترتيبها الرحالة الذين زاروها بعد إقامتها: «... ولمّا سألنا عنها أُجبنا بقولهم: إحدى المستعمرات اليهودية.» راجع: محمد رفيق بك التميمي ومحمد بهجت بك، «ولاية بيروت»، ج١ (بيروت: مطبعة الإقبال، ١٣٣٥هـ/١٩١٧م)، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧. كذلك لفت موقعها رحالة المنطقة قبل إنشائها: «المطلة، تشرف على حوض الحولة الكبير، وقد اكتسبت اسمها هذا من موقعها المرتفع الذي يعني المشرفة.» راجع: إدوارد روبنصون، «يوميات في لبنان»، ج١ (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٨)، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٤) أخطأ أسعد رزوق في قراءة اسم الوادي فجعله «فرعم»، وهي قرية تبعد ١٤ كلم شمالي شرقي مدينة صفد، ولا صلة بينها وبين وادي فارة. راجع: أسعد رزوق، «إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني» (بيروت: مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٤٥٢. وقد أخذ عنه خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩. كذلك أخطأ مترجم مقالة يان نيلسن، «تعيين الحدود الشمالية لفلسطين في الأعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠»، في مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، ص ٩٢، عندما ترجم الكلمة إلى وادي «فرح».

وفارة قرية تقع في وادي فارة شمالي صفد، في ظاهر قرية صلحة الجنوبي، بالقرب من الحدود مع لبنان، وتبلغ مساحة الأراضي التابعة لها ٧٢٢٩ دونماً، تحيط بها أراضي صلحة وعلما وريحانية والرأس الأحمر وكفر برعم. راجع: مصطفى مراد الدباغ، «بلادنا فلسطين»، جزء ٦، قسم ٢ (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٧٤)، ص ٢١٧.

(٥) وادي كركره «يبتدىء تجمعه بالقرب من 'تربيخا'. يمر بخرب 'كركره' التي نُسب إليها.... ثم ينتهي في البحر جنوب 'مينة المشيرفة' على بعد كيلومترين من رأس الناقورة... يدعوه الأعداء Nahal Bezet نسبة إلى المستعمرة التي أقيمت عام ١٩٤٩م، مكان قرية البصة العربية.» راجع: الدباغ، مصدر سبق ذكره، ج ٧، قسم ٢، ص ١٦٤.

(٦) فيما يتعلق بأعمال اللجنة مراحل ومداخلات ومداولات، راجع: خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ وما بعدها.

الاتفاق أعلاه في أعمالها في أوائل حزيران/يونيو ١٩٢١. وتوصلت، في ٣ شباط/فبراير ١٩٢٢، إلى تحديد ٣٨ علامة حدودية تشكل على الأرض الحدود الفاصلة بين لبنان وفلسطين. وهذا ما عُرف لاحقاً باتفاقية نيوكومب ـ بوليه؛ وهي الاتفاقية المعمول بها رسمياً لتحديد الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، والتي أصبحت نافذة في ١٠ آذار/مارس ١٩٢٣، والمبنيّة أساساً على اتفاقية ترسيم الحدود في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، وهو الترسيم الذي ظل المبدأ الأول للاتفاقات والمداولات اللاحقة في ٢ شباط/فبراير ١٩٢٦ و٣٠ حزيران/يونيو ١٩٣٦ و١٩٣٧ و١٩٤٩.[٧]

هنا تبرز ملاحظتان أساسيتان:

١ ـ إن العلامات الحدودية الـ ٣٨،[٨] الواردة في اتفاقية نيوكومب ـ بوليه، كما تظهرها الخريطة المرفقة «التي هي جزء لا يتجزأ من الاتفاقية»، تخالف على الأرض التحديدات المنصوص عليها في الاتفاق الموقع في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ والتي تجعل من واديي فارة وكركره، الباقيين ضمن منطقة الانتداب الإنكليزي، حدًّا فاصلاً بين لبنان وفلسطين. فعلامات الحدود الـ ٣٨، التي تشكل حالياً خط الحدود الدولية الجنوبية للبنان، تبتعد شمالاً ٢ ـ ٣ كلم عن وادي كركره.

هذا من ناحية الجنوب. أمّا من ناحية الحدود الشرقية (إصبع الجليل)، فإن خط الحدود ينطلق من مستعمرة متولاه بموجب الاتفاقية، وهو تحديد يختلف جذرياً عن مواقع علامات الحدود التي تجعل جميع المرتفعات الواقعة غربي سهل الحولة حدوداً غربية لإصبع الجليل في مقابل الحدود الشرقية للبنان في تلك المنطقة.

٢ ـ إن العلامات الـ ٣٨ نفسها، كما أوردتها الخريطة المرفقة بالاتفاقية، لا تشكل على الأرض أساساً لرسم الحدود اللبنانية الجنوبية. لنأخذ، على سبيل المثال، العلامتين الأولى والثانية: فالعلامة الأولى «موجودة على بعد خمسين متراً شمال مركز البوليس الفلسطيني في رأس الناقورة، وتتبع خط القمم إلى...».[٩] وقد أكدت اللجنة الفرعية المشتركة لترسيم الحدود هذا النص لاحقاً

(٧) راجع: خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦ وما بعدها. مع الإشارة إلى أن وادي البلاونة ترد في النص الفرنسي الأصلي تحت اسم وادي الدبله (Wadi al-Doubleh). وذلك في المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٨) في شأن علامات الحدود راجع: عصام خليفة، «لبنان: المياه والحدود (١٩١٦ ـ ١٩٧٥)» (بيروت، ١٩٩٦)، ص ٧٦ ـ ٨١.

(٩) راجع: المصدر نفسه، ص ٧٧.

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩.[١٠] لكن الحاصل هو أن إسرائيل كانت، في ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨، قد سيطرت على هضبة رأس الناقورة ولم تنسحب منها لاحقاً مع توقيع اتفاقية الهدنة،[١١] ثم أقامت عليها فيما بعد مستعمرة كفار روش هنكرا (رأس الناقورة).

أمّا العلامة الثانية فهي «موجودة في مكان يدعى خربة دانيان، وتتبع باستمرار خط القمم، لتصل إلى...». وخربة دانيان اليوم ليست حدًّا، وإنما تقع في الداخل الفلسطيني وهي عبارة عن «أكوام من حجارة».[١٢]

عرفت الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية «ترسيمات» متباينة؛ فالشريط الشائك العازل، الذي أقامه الإنكليز فاصلاً بين منطقة الانتداب الفرنسي ومنطقة الانتداب البريطاني، وأسرعوا في مدّه منعاً للتواصل اللبناني مع ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، بشقيها المدني والعسكري، كان يمر بالطرف الجنوبي الغربي لقرية البصّة؛ أي أن القرية بكاملها تقريباً كانت خارج منطقة الانتداب البريطاني.[١٣] أمّا كيف كانت علامات حدود سنة ١٩٢٢ قد وضعت قرية البصّة داخل تلك المنطقة، وكيف عاد الترسيم البريطاني فأقرها سنة ١٩٣٥ داخل منطقة انتدابه، ثم كيف خرجت منها مجدداً في ترسيم حدود سنة ١٩٤٩، فهذه أسئلة تصعب الإجابة عنها من خلال النصوص والاتفاقات المعلنة.

إن الغموض في تأكيد الحدود الجنوبية، بدءاً من القرار ورقة رقم ٣١٨ الصادر عن الجنرال غورو في ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠، والذي جعل خط الحدود مرهوناً باتفاقات دولية لم تكن وُضعت بعد،[١٤] فسح المجال لقضم مناطق حدودية من منطقة الانتداب الفرنسي، في وقت لم تأخذ فرنسا فيه موقفاً حاسماً من الأطماع الصهيونية المباشرة، التي رأت في حدود فلسطين حدوداً أولى لكيانها

(١٠) راجع: المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١١) راجع: دافيد بن ـ غوريون، «يوميات الحرب (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)»، ترجمه عن العبرية سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٣٩٧، ٧٢٢.

(١٢) الدباغ، مصدر سبق ذكره، ج ٧، قسم ٢، ص ٤٤١.

(١٣) تقع قرية البصّة في الحدود الشمالية ومع «أنها من فلسطين إلا إن سور تيغارت الشائك قد فصل نصفها عن فلسطين وأقيم بطرف القرية من جهة الجنوب الغربي باب حديدي يفتح في أوقات معينة لدخول أهل القرية من بابه إلى فلسطين وهناك عند الباب أقيم معقل للبوليس البريطاني لحراسة الباب ويسمى هذا المعقل (كامب نمرة ١).» راجع: أكرم زعيتر، «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٤)، ص ٥٠٣.

(١٤) تسوية ترسيم الحدود في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، بينما كان القرار ٣١٨ قد صدر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠.

العتيد. وقد استمر هذا الغموض مع الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦، إذ يقول في مادته الأولى: «إن حدود لبنان الجنوبية هي حدود قضاءي صور ومرجعيون الحالية». وكلمة «الحالية»، في ٢٣ أيار/مايو ١٩٢٦، تأتي بعد اتفاق «حسن الجوار» الذي أكّد قبل ما يزيد على شهرين ونصف شهر من هذا التاريخ، أي في ٢ شباط/فبراير ١٩٢٦، رسم الحدود كما في الخريطة الملحقة باتفاقية نيوكومب ـ بوليه. وهذا يعني إخراج منطقة بعرض ٣ ـ ٥ كلم من حدود الانتداب الفرنسي؛ أي أنها أخرجت وفق تقسيم مصطفى الدباغ القرى والخِرَب التالية، التي يعتبرها من «أعمال صور» في الفترة العثمانية: البصّة، خربة معصوب، خربة عين حور، خربة جِرْدِية، خربة سمخ، تربيخا، إقرت، خربة الصوانة، المنصورة، حانيتا.[١٥]

كذلك أخرجت من ناحية إصبع الجليل الشريط الآهل الممتد غربي سهل الحولة، وهو شريط يُدخله الدباغ في «أعمال مرجعيون»: آبل القمح، السنبرية، الخصاص، المنصورة، الزوق التحتاني، الزوق الفوقاني، الخالصة، لزازة، قيطية، العابسية، الناعمة، الدوارة، الصالحية، الزاوية، صلحة، المالكية، قدس، النبي يوشع، هونين، المنارة، المنشية، دفنة، المطلة، خان الدوير، تل حاي، جاحولا، الشوكة التحتا، البويزية، ميس، كفر برعم.[١٦]

تتعدى هذه المنطقة، بأهميتها، مساحتها الجغرافية وتكتسب موقعاً بارزاً في مخططات الأمن والاقتصاد والاستيطان المتعلقة بمستقبل فلسطين كما سنرى. وهي، وإن كانت لا تفي إلاّ بالقليل من طموحات الحركة الصهيونية، فإنها خطوة في سبيل تزخيم الحدود الشمالية لفلسطين. فهذه المنطقة في حدّها الشمالي، خط الهدنة مع لبنان، تشكل شريطاً أمنياً أولاً، لأنها تضم سلسلة من المرتفعات والتلال في الأراضي اللبنانية وتطل على عمقها غالباً، كمرتفعات المنارة (٩٥٠م) ومسغاف عام (٩١٠م) وجبل عداثر جنوبي قرية رميش (١٠٠٦م)،[١٧] وقلعة الراهب في منطقة الشِّعب (٧٣١م)، إلى السلسلة المتشابكة على طول الحدود، بدءاً من مستعمرة متولاه (٥٢٥م) حتى قرية تربيخا، والتي تبلغ ارتفاعاتها ٦٠٠ ـ ٩٠٠م

---

(١٥) راجع: الدباغ، مصدر سبق ذكره، ج ٧، قسم ٢، ص ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٤٠٧، ٤١٤، ٤١٥، ٤٣٨.

(١٦) المصدر نفسه، ج ٦، قسم ٢، ص: ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧.

(١٧) لفت إشراف هذا الجبل نظر إدوارد روبنصون منتصف القرن الماضي: «وفي الشمال الشرقي على الصعيد الذي يفصل مياه الحولة عن البحر المتوسط يقع جبل عداثر وهو قمة مخروطية الشكل منعزلة عن البحر جنوبي رميش.» روبنصون، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ١٨٦.

(المالكية ٨٩٠م)، إضافة طبعاً إلى مرتفعات إصبع الجليل التي هي امتداد لمرتفعات جبل الشيخ.

مع هدنة ١٩٤٨ عملت إسرائيل على توسيع هذه المنطقة الحدودية عندما اجتاز لواء «كرملي» الإسرائيلي خط الحدود أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ و«سيطر على القرى الواقعة غربي طريق المنارة، والبالغ عددها ١٧ قرية... ووصلت قوات اللواء إلى وادي دوبا[١٨] في الغرب وإلى نهر الليطاني في الشمال.»[١٩]

إن الأهمية العسكرية لمرتفعات الجليل، المحاذية للحدود مع لبنان، كانت قد تبدّت لقوات الانتداب البريطاني فزرعتها ثكنات عسكرية، أو ما تعرفه العامة بـ «كامب» (كامب يوشع، كامب صلحة، كامب سعسع، كامب نمرة ١ قرب البصّة)؛ وهي عبارة عن أبراج عسكرية تذكّر بقلاع القرون الوسطى، أقيمت في أماكن مشرفة تتحكم في قطاعات واسعة من المرتفعات والمعابر بين منطقتي الانتداب. كذلك أدرك المخططون الصهيونيون أهمية المنطقة، فراحوا باكراً يبنون مستعمراتهم في محاذاة خط الانتداب، لسنوات، وبعضها لعقود، سابقة على قيام الكيان الصهيوني.[٢٠] كذلك لم تتأخر

---

(١٨) وادي دبي غربي بلدة حولا.

(١٩) راجع: «حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الرسمية الإسرائيلية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ٦٦٠. وتتابع الرواية الرسمية الإسرائيلية أن إسرائيل في مفاوضات الهدنة اللاحقة حاولت الحصول على تنازلات من سورية لقاء إخلاء هذه القرى، إلاّ إن الوسيط الدولي لم يوافق على ذلك. راجع: ص ٧٠٥. وهذه المنطقة التي احتلتها إسرائيل يقدر لابا السمعاني مساحتها بـ ١٨٥كلم٢، ويبدو هذا الرقم معقولاً. أمّا عدد القرى فيجعله ٤٥ قرية، وقد يكون الأمر خطأً مطبعياً.

Cf. Assémaani Léba, «La frontière galileénne et ses consequences géographiques économiques et politiques sur le Sud-Liban,» *Haliyat (Annales)*, no. 36, automne 1984, p. 24.

ويجعل كتاب «الجنوب اللبناني ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦ حقائق وأرقام» (بيروت: وزارة الإعلام، ١٩٨٦)، ص ٢٣، عدد هذه القرى بين ١٢ و١٩ قرية ويذكر أن «الرقم ما زال غير محدد.»

أما البلدات والقرى التي احتلتها القوات الإسرائيلية في الجانب اللبناني سنة ١٩٤٨، كما تؤكد المنقولات الشعبية، فهي: رميش، يارون، عيترون، بليدا، محيبيب، ميس الجبل، حولا، مركبا، العديسة، كفر كلا، دير ميماس، طلوسة، بني حيان، رب ثلاثين، الطيبة، دير سريان، علمان.

(٢٠) من أهم هذه المستعمرت في الجليل الغربي عين عيرون (١٩٣٤)، حانيتا (١٩٣٨)، ألون (١٩٣٨)، متسوفا (١٩٤٠). وفي الجليل الشرقي: متولاه (١٨٩٦)، كفار غلعادي (١٩١٦)، أييليت هشاحر (١٩١٨)، حولاتا (١٩٣٦)، دفنه (١٩٣٩)، كريات شمونه (١٩٣٩)، بيت هيلّل (١٩٤٠)، راميم (١٩٤٤)، رموت نفتالي (١٩٤٥). راجع: أنيس صايغ، «بلدانية فلسطين المحتلة» (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٦٨). الأسماء مرتبة بحسب الأحرف الأبجدية.

إسرائيل في مباشرة ملء مناطق الجليل بالمستعمرين الجدد فور إنجاز الاحتلال، «... قلت له أن يرسل عشرة آلاف مهاجر إلى قرى الجليل... بيد أن الوقت ثمين ـ فعليه أن يعجل في توطين عشرة آلاف يهودي في الجليل...».[٢١]

وقد أظهرت حرب ١٩٤٨ الأهمية العسكرية لهذا الشريط الحدودي الجليلي، إذ شكل بالنسبة إلى الطرف العربي نقطة تجمع لجيوشه، النظامية منها أو المتطوعة المتمثلة في جيش الإنقاذ. فقد تجمعت، على سبيل المثال، في معركة المالكية الثانية (٥ ـ ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨) قوات عسكرية زاد عديدها على ثلاثة آلاف مقاتل من الجيوش اللبنانية والعراقية والسورية ومتطوعي جيش الإنقاذ، بالإضافة إلى فصيل من المتطوعين اليوغسلاف.[٢٢] وفي المقابل، كان الحشد العسكري الإسرائيلي يتشكل من خمسة ألوية، ويفوق هذا الحشد أي حشد إسرائيلي آخر على أية جبهة من جبهات حرب فلسطين سنة ١٩٤٨.[٢٣] فكان من الطبيعي وحالة المواجهة هي هذه، أن تقلّب أمامنا حرب ١٩٤٨ في منطقة الجليل كل جوانب الحرب العربية ـ الإسرائيلية آنذاك، من التضحية والاستماتة في القتال من قبل سكان أغلب قرى الجليل دفاعاً عن قراهم وبلداتهم، إلى الانهزام أو التراجع أو الانسحاب المشبوه لبعض القطاعات العسكرية من خطوط القتال الأولى وتسليم مواقع بالمجان، إلى صمود غير قطاعات صموداً أفقد العدو المبادرة والموقع إلى حين، كما حدث في موقع كامب يوشع،[٢٤] إلى تبادل السيطرة على موقع كما جرى في الاقتحامات الشرسة في قرية المالكية،[٢٥] إلى دموية ومجازر ليست من حمأة العمل العسكري

(٢١) راجع: بن ـ غوريون، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٣. أهم المستعمرات التي أقيمت في السنة الأولى من قيام إسرائيل: بيتست، إينان، برعم، تساهال، شلومي، شومرا، كفار روش هنكرا، ملكياه، ميرون، يرؤون، يفتاح، يوفال. أسماء المستعمرات مرتبة بحسب أحرف الهجاء، في: صايغ، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) راجع: هاني الهندي، «جيش الإنقاذ (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٤، آب/أغسطس، ١٩٧٣.

(٢٣) راجع: «حرب فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣.

(٢٤) نظراً إلى شراسة المعارك حول كامب يوشع، فقد الإسرائيليون ٢٨ قتيلاً ثمناً لاحتلاله. وهذه من المرات النادرة جداً، والتي لا تتجاوز عدد أصابع اليد التي يقدّم فيها الإسرائيليون رقماً عن خسائرهم. راجع: «حرب فلسطين...» مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٦. وبدوره يعترف بن ـ غوريون بوقوع ١٥٠ جريحاً في معركة المالكية. بن ـ غوريون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨.

(٢٥) بشأن معركة المالكية راجع: فايز حسن الريس، «القرى السبع الجنوبية» (بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٨٥)، ص ١٠١ وما بعدها. كذلك راجع: وزارة الدفاع الوطني ـ الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٥٥٣ وما بعدها.

وإنما من حمّى العدوانية والقتل الصهيونيين، كما حدث في قديتا وصلحة، إحدى القرى السبع، بحسب التعداد الرسمي للقرى اللبنانية المحتلة، الواقعة على السفح الجنوبي لمرتفع مارون الراس. فقد كان المسلحون من أبنائها انسحبوا منها مع دخول الإسرائيليين إليها، ولم يبق من الأهالي سوى ١٢٠ نفراً من القاصرين عن الهروب همّة أو سنّاً أو حيلة، أوقفوا جميعاً مساء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ في ساحة المسجد، مصطفين عند جدارها الغربي في انتظار التحقيق. كان الحكم قبل ذلك قد صدر: إعدام الجميع. وكانت مجزرة سمّتها العامة، بداهةً، «الصف». وكان شكل الغدر في فصل الدم هذا أقوى من المكان، فانتسبت التسمية إليه. ١٠٥ أشخاص قضوا للحال في «صفهم»، ومن تحامل مع بقية الرمق وخرج من «صفه» قضى نزفاً في الطريق التي انسل إليها ليلاً في اتجاه لبنان.[٢٦]

جرى مثل هذا في حولا يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، بعد عشرة أيام بالضبط من «الصف». فقد دخل الإسرائيليون حولا، بعد انسحاب مشبوه لجيش الإنقاذ، دخلوا متنكرين بلباس هذا الجيش وشاراته، ووقع في أسرهم من أهالي القرية خمس وثمانون رهينة، جُمعوا في ثلاثة بيوت، إلاّ من استخلصته من أيدي الإسرائيليين قوات هيئة الأمم المتحدة. أُعدموا جميعاً، ولم ينج منهم إلاّ ثلاثة. وكانت الحصيلة نحو سبعين شهيداً أو ما نسبته ٥٪ من أهالي القرية.[٢٧]

كان التدمير الكلي نصيب جميع قرى الجليل الأعلى المحاذية للحدود مع لبنان. والخريطة التي ينقلها غازي فلاح عن القرى التي دمرت في الجليل سنة ١٩٤٨، لا تبقي سوى قريتين قائمتين على الحدود مع لبنان في الناحية الجنوبية قبالة قرية علما الشعب، بينما الدمار يمحو القرى الجنوبية جميعاً مع قرى إصبع الجليل بدءاً من الحدود اللبنانية حتى الحدود السورية من جهة الشرق.[٢٨] أمّا القرى الباقية في قلب الجليل وعلى مسافة من الحدود اللبنانية، «فقد أحيطت.... من كل جهة بحزام من المستوطنات اليهودية». ونجد من الزاوية الجيوبوليتيكية أن هذا الحزام من المستعمرات «وقف حاجزاً يحول دون اتصال القرى والضيع العربية

(٢٦) لمزيد من التفصيلات وأسماء الضحايا، راجع: الريس، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥ وما بعدها.

(٢٧) لمزيد من التفصيلات وأسماء الضحايا، راجع: حسن قاسم، «حولا قرية مميزة»، رسالة أُعدت لنيل شهادة الجدارة (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، ملحق رقم ٢. راجع كذلك: كاتيا سرور، «شهادات من جبل عامل»، «السفير»، ٢٥/٢/١٩٨٣.

(٢٨) راجع: غازي فلاح، «الجليل ومخططات التهويد» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٢٤.

المتبقية في إسرائيل بنظائرها خارج الحدود في الدول العربية المجاورة».[29]

أخيراً تبقى كلمة بن ـ غوريون هي الأكثر دقة في التعبير عن موقع الجليل والشريط اللبناني في استراتيجية الاستيطان الصهيوني: «لا ينبغي الظن أن الجليل لنا، بعد الاحتلال العسكري. وليس هناك إمكان لأن يكون في أيدينا جليل خال ومقفر. فإذا لم نسارع إلى استيطان الجليل الأعلى ـ فهذه ستكون هزيمة سياسية. ينبغي إقامة سلسلة من المستوطنات على امتداد شاطىء البحر حتى رأس الناقورة وعلى امتداد حدود لبنان كلها وفي ضواحي صفد أيضاً. وينبغي استقدام مهاجرين جدد لهذا الغرض والطلب من الهيئات الاستيطانية إرسال مرشدين ـ وإذا كان هؤلاء في الجيش فيجب إخراجهم، لأن للاستيطان هذا قيمة عسكرية».[30]

ثانياً: «الحدود اللبنانية» لإسرائيل

كان مشروع إنشاء دولة إسرائيل، منذ أواخر القرن الماضي، واضحاً في خطّه لدور هذه الدولة الموعودة ولعلاقتها بجوارها. ومقدار وضوحه كان في مقدار غموضه وتردده في تحديد أي موقع، أو توقيع أي حد مع هذا الجوار. وهذا ما يفسر السياق الصعب والمعقد الذي رافق مداولات الدولتين المنتدبتين، بريطانيا وفرنسا، في أثناء محاولتهما رسم الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذهما. كانت محاولات شاقة خاضتها الدولتان مع أطراف عدة، وعرفت الكثير من المناورات المتشددة واللينة، كانت فيها بريطانيا والحركة الصهيونية طرفاً أول، يقابله فرنسا ومن معها من القوى اللبنانية.

يلخص يان نيلسن المفهوم الصهيوني لحدود إسرائيل بأنه «سيطرة أوسع على القوة المائية التي تنتمي جغرافياً إلى فلسطين وليس إلى سورية».[31] ويكفي هنا، لإدراك مدى «السيطرة الأوسع»، الإشارة إلى أن أغلب الأطروحات الحدودية التي تقدم بها مفكرو الصهيونيين، كان يشدد على أن الحدود الشمالية لفلسطين هي الحدود الجنوبية لمتصرفية جبل لبنان على الأقل. فهيرتسل كان يركز في مذكراته على الجنوب اللبناني وعلى جبل الشيخ لأهميتهما الاقتصادية والعسكرية، ولاحتوائهما مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية في

(٢٩) راجع: المصدر نفسه، ص ٢٨.
(٣٠) بن ـ غوريون، مصدر سبق ذكره، ص ٦١٠.
(٣١) نيلسن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

فلسطين.[32]

جاء التفصيل الصهيوني الأول لمسألة الحدود، في المذكرة التي تقدم بها الوفد الصهيوني في ٣ شباط/فبراير ١٩١٩، من مؤتمر الصلح الذي بدأ جلساته في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩١٩، وفيها ترتسم الحدود الشمالية لفلسطين كالتالي:

«إن حدود فلسطين تبدأ في الشمال على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ حتى جوار بيت جن، وتتجه شرقاً متبعة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من الخط الحديدي الحجازي إلى الغرب منه».[33]

من هنا نفهم ردّة الفعل الصهيونية على اتفاق الحدود الفرنسي البريطاني، الذي أخرج من منطقة الانتداب البريطاني، نهر الليطاني والأراضي الواقعة جنوبيه، وأخرج جميع منابع نهر الأردن وجبل الشيخ، الذي ترى فيه المذكرة الصهيونية «الأب» الحقيقي لمياه فلسطين، أي العنصر الأساسي في مشاريع الاستيطان الصهيوني، والتي كانت الحركة الصهيونية، ودونما انتظار لقرارات مؤتمر السلام، وبمباركة بريطانية، قد بدأت بإرسال خبراء مياه إلى فلسطين لوضع خطط في الإنارة وفي الري.[34]

إذا كانت هذه هي الطموحات «الشمالية» لحدود فلسطين في المخططات الصهيونية، والتي وقف التوافق والتوازن البريطاني والفرنسي بعد الحرب الأولى حائلاً أمام تحقيقها كاملة، فإنه يجدر أن نمرّ على الأساليب والطرق التي توسلتها الحركة الصهيونية في محاولتها رسم جغرافية الحدود الشمالية، وهي أساليب كان لها من بنية الداخل اللبناني سياسة واجتماعاً، ومن توازنات الخارج الدولي، قوام النجاح. وما قد يعنينا هنا، أنها أساليب تكرر نفسها، على تباعد الأوقات، وفي

(٣٢) ويؤكد ذلك غيره من مخططي الحركة الصهيونية، ففلسطين تتألف من عدة أجزاء منها «ذلك القسم من ولاية بيروت الواقع إلى الجنوب من متصرفية جبل لبنان». كذلك يعتبر الصهيوني جاكوبوس سنة ١٩٠٩ في كتابه «أرض إسرائيل» «أن جبل لبنان هو الحدود الشمالية لإسرائيل». ولا يخرج بن ـ غوريون ويتسحاق بن تسفي في كتابهما الذي يحمل عنوان «أرض إسرائيل» نفسه عن هذا التصور. راجع: خليفة، «الحدود الجنوبية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦ وما بعدها. كذلك راجع: خليفة، «لبنان: الحدود والمياه...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨ وما بعدها.
(٣٣) راجع: رزوق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١ ـ ٤٠٣.
(٣٤) نيلسن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

الغالب تواجه بردّات فعل أو بأفعال، هي بدورها صدى لنفسها في الغالب الأعم.

كانت الحركة الصهيونية في طرقها وأساليبها تتحرك في محاور ثلاث:

١ ـ محور ابتياع الأراضي من مالكيها العرب فلسطينيين أم سوريين أم لبنانيين، وقد تداولت هذا الأمر باكراً، إذ اشترت ما بين ١٨٨٢ و١٨٩٦ أرضاً لخمس مستعمرات في الجليل الأعلى في حوض الحاصباني وقريباً من الليطاني في منطقة المطلة في سهل مرجعيون، وقد بلغت مساحة هذه المستعمرات في سنة ١٩١٥، ٨٤,٥٣٠ دونماً، منها ما يقارب الثلث كان واقعاً ضمن الأراضي اللبنانية في سهل مرجعيون وخراج قرية دير ميماس المشرفة على حوض الليطاني قرب قلعة الشقيف.[٣٥] بعد ذلك تمكن السماسرة اليهود ما بين سنتي ١٩١٦ و١٩٢١ من شراء مساحات كبيرة في القرى التالية: صلحة، هونين، تربيخا.[٣٦]

تطور ابتياع الأراضي في مطلع العشرينات، إلى حد أن المندوب السامي الفرنسي الجنرال ويغان، وفي رسالة بعثها إلى وزارة الخارجية الفرنسية، وبعد أن نمي إليه حصول حالات شراء كثيرة لأراضي الجنوب من قبل أفراد أو مؤسسات صهيونية، رأى أن الأمر يحمله «على درس ما إذا كان بالإمكان إيقاف هذا التوسع من خلال نص تشريعي يسمح لي بمنع الأجانب من شراء العقارات في بعض المناطق».[٣٧]

عرفت حقبة الثلاثينات حدثين بارزين في مجال بيع الأراضي، تمثل الأول بتنازل ملاكين ومقاولين لبنانيين سنة ١٩٣٤ عن ملكياتهم وعن حقوق لهم كانوا قد حصلوا عليها سنة ١٩١٤ في تجفيف مستنقعات بحيرة الحولة وغير مستنقعات مجاورة، لقاء ١٩٢ ألف ليرة فلسطينية، دفعتها شركة «تطوير الأراضي في فلسطين» وهي الشركة اليهودية الناشطة في مجال شراء الأراضي وتبديل الملكية في فلسطين.[٣٨] أما الحدث الثاني فكان ابتياع اليهود لجبل البلان الواقع إلى الشرق

(٣٥) راجع: خليل أبو رجيلي، «المطامع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٧٢، ص ٨٨.

(٣٦) راجع: المصدر نفسه.

(٣٧) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية Levant-Palestine, V. 28, pp. 73-74، نقلاً عن خليفة، «لبنان: المياه والحدود...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

(٣٨) راجع: أبو رجيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨. ويبدو أن رائحة صفقة بيع امتياز حقوق تجفيف مستنقعات الحولة، كانت سابقة على توقيع الصفقة سنة ١٩٣٥، بل وتعود إلى سنة ١٩١٤ سنة توقيع حقوق الامتياز نفسه. ينقل مؤلفا كتاب «ولاية بيروت» موقفاً لافتاً لزعيم عشائر الغوارنة، حول هذا الموضوع في سنة ١٩١٤: «... لقد استعمل الحاج إبراهيم رئيس عشيرة الغوارنة المشهور بشدة =

من قريتي حولا وميس الجبل، حيث أقيمت لاحقاً مستعمرة منارة التي تعتلي غربي سهل الحولة وتطل من الشرق على مناطق بعيدة من الجنوب اللبناني.

وأما الصفقة الأخيرة في عمليات البيع فقد تمّت في الأربعينات. إذ عرفت هذه المرحلة في سنواتها الأولى مدًّا واسعاً، بحيث راح سماسرة الأراضي يزينون لأصحاب الملكيات الكبيرة منها والصغيرة، ضرورة الإسراع في إبرام عقود البيع قبل فوات الأوان. وقد راحت، دون كبير أثر، مفاعيل المرسوم الاشتراعي الصادر سنة ١٩٤٣ والذي ينص على عدم جواز بيع الأراضي من الأجانب إلا بإجازة من الحكومة. وظلت كذلك دون كبير صدى الفتوى الدينية التي أطلقها السيد صدر الدين فضل الله بتحريم عقود البيع وإسقاطها،[٣٩] وكذلك مناشدة أحمد حلمي باشا رئيس مجلس إدارة صندوق الأمة العربي، بعض رجالات لبنان بالتدخل لإيقاف عمليات بيع الأراضي.[٤٠] وخير ما يلخص جو بيع الأراضي قبيل حرب ١٩٤٨ ما تنقله جريدة «النهار» عن أجواء تلك الفترة:

«رِجل في فلسطين وأخرى في لبنان. الصهيونيون يشنون على لبنان غزواً

= ذكائه لساناً قاسياً قبل سنتين ونصف ضد شركة الحولة قال: إن أصحاب الامتياز لا يقدرون على القيام بعمليات زراعية جسيمة وفنية بهذه الدرجة وإن غاية هؤلاء من تأليف الشركة واستحصال امتياز بها هي بيع الحولة وإنمائها على حالتها الحاضرة للصهيونيين مقابل مبالغ مالية. ولهذا فإننا مضطرون للوقوف أمام هذه النيات المرتبطة مباشرة بحياة الوطن وبمنافعنا المادية». راجع: التميمي وبهجت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

(٣٩) عمت الفتاوى بشأن بيع الأراضي في فلسطين مجمل العالم العربي والإسلامي في العراق ومصر والهند والمغرب وسورية وسائر الأقطار العربية والإسلامية بالإضافة إلى فلسطين بالطبع. فتوى رجال الدين المسلمين في فلسطين نصّت على:

«إن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء أكان ذلك بالذات مباشرة أو بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل مع علمهم بالنتائج المذكورة كل أولئك ينبغي أن لا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم». راجع: زعيتر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٨.

(٤٠) أحمد حلمي باشا رئيس مجلس إدارة صندوق الأمة العربي، في رسالته إلى محمد جميل بيهم، رئيس اتحاد الأحزاب اللبنانية في آب/أغسطس ١٩٤٥ «إننا نرجو من إخواننا الكرام أن يؤازرونا مؤازرة عملية بحيث يؤلفون اللجان في جهاتهم، ويبادرون لجمع الإعانات من الشعب ورصدها باسم أراضي فلسطين، وأن يتخذوا الوسائل الفعالة لمنع مواطنيهم الذين يمتلكون أراض في فلسطين من بيعها لليهود. فقد تكررت هذه المعاملات الأثيمة وألحقت بالبلاد أشد الأضرار والأخطار». راجع: حسان حلاق، «موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٥٢ (عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال)» (بيروت: مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ٩٥.

صامتاً. كنا نعتقد أن تخوّف الحكومة وتحفّظ مجلس النواب من خطر الصهيونية على لبنان، هما مجرد تحذير وتحوّط أكثر مما هما من الأمور الواقعية البارزة. والواقع أن هذا الخطر قد ذرّ قرنه منذ أمد، غير أن المسؤولين تجنبوا إظهاره كما هو لئلا يثيروا الخواطر في وقت تحتاج البلاد إلى هدوء لاجتياز المراحل المتشابكة التي تعانيها. فقد اتصل بنا عن ثقة أن جماعات من الصهيونيين في فلسطين شرعت منذ مدة في اجتياز الحدود إلى لبنان خلسة تحت ستار الكتمان وبواسطة سماسرة ماهرين في دلّهم على الطريق. وقد تكاثرت جموع الغازين منهم على مختلف نقاط الحدود فتوزعوا بين العاصمة ومدن المحافظات. ولا نعلم إن كان المقصود بهذه الحركة فسح المجال للاجئين الجدد إلى فلسطين أم التوطّن في لبنان عن طريق مشترى الأراضي والعقارات لتوسيع الوطن الصهيوني على ظهر لبنان».[٤١]

أما المساحات المعتبرة المباعة في الأربعينات فأهمها: أراضي بلدة قَدَسْ (١٩٤٤)، أراضٍ تابعة لبلدة العديسة (١٩٤٥) أراضي المالكية (١٩٤٥)، أراضي مزرعة دفنة بين القليعة ودير ميماس، وأراضي بلدة هونين وما تبقى من أراضي المنارة وأراضي بلدة الزوق التحتاني (١٩٤٧).[٤٢]

نلفت هنا إلى أن عمليات شراء الأراضي من قبل الصهاينة في لبنان لم تبق محصورة في القطاع الحدودي المجاور لفلسطين، فقد شهدت أواسط الثلاثينات والأربعينات محاولات شراء لمساحات في منطقة السهل الساحلي ما بين صيدا وصور، فقد نشرت صحيفة «ألف باء» الدمشقية وثيقة يعود تاريخها إلى ما قبل تولي خير الدين الأحدب رئاسة الوزراء (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ ـ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٣٨) تثبت أنه اشترك مع آخرين لشراء مئة ألف دونم من أراضي صيدا وصور لبيعها للشركات الصهيونية.[٤٣] كذلك كانت شركتا «سوليل بونيه»[٤٤]

(٤١) جريدة «النهار»، ٣/٩/١٩٤٥.

(٤٢) كان أصحاب الملكيات الصغرى أقل استجابة لمغريات البيع المعروضة. تحفظ الذاكرة الشعبية الجنوبية الكثير من مآثر الصمود في هذا المجال. بالنسبة للملاكين الكبار تقدر الذاكرة موقف رضا التامر الذي انفرد عن أقاربه برفض البيع، وتقدر للمير خالد شهاب رفضه المطلق لبيع ملكيات له رغم ضيق ذات يده، ورغم مغريات العرض، وقد ترجم موقفه وحالته بجملة راحت مثلاً في الجنوب اللبناني «جاع وما باع».

(٤٣) صحيفة «ألف باء» ١٩٣٧، وثائق الهيئة العربية العليا (أوراق عزة دروزة)، وثيقة رقم ٢٩. نقلاً عن حلاق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٤٤) شركة سوليل بونيه: الشركة التي تنفذ المرحلة الأولى من تجفيف بحيرة الحولة (١٩٥١ ـ ١٩٥٣). راجع: «الموسوعة الفلسطينية»، ج ٢، ص ٢٨٦.

و«كفرو» الصهيونيتان تعملان على شراء حرج القموعة في عكار.[٤٥]

٢ ـ محور مائي. ويبدو من نافل القول هنا الحديث عن موقع الليطاني والحاصباني في مخططات الاستيطان والتنمية الصهيونيين. وما نحن بصدده هنا هو المشاريع التي حاولت الصهيونية من خلالها قبل سنة ١٩٤٨، الإمساك بمفاصل الثروة المائية في لبنان مقدمة لتوسع وسيطرة لاحقين، وبخاصة بعد فشل محاولات التمدد الجغرافي المباشر والوصول إلى منابع الحاصباني والليطاني.

في طليعة هذه المشاريع، يأتي مشروع «لودرميلك»، أول مخطط شامل لتنمية الموارد المائية في إسرائيل.[٤٦] الجانب «اللبناني» منه برز باكراً سنة ١٩٤١ «حين تقدمت شركة يهودية إلى الحكومة اللبنانية بمشروع ضخم، خلاصته حصول الشركة على امتياز، لاستغلال جميع مياه لبنان بما فيها نهر الليطاني، وتزويد جميع المدن والقرى اللبنانية بالماء والكهرباء، ثم إسالة ما يفيض بعد ذلك، من مياه لبنان إلى فلسطين، فرفضت الحكومة اللبنانية المشروع».[٤٧]

٣ ـ محور سياسي. ويتمثل الجانب الدولي منه بمتابعة القوى الصهيونية مطالبة فرنسا، مباشرة أو عبر بريطانيا أو عبر غير وسيلة إعلام أوروبية بتعديل الحدود داخل مناطق الانتداب الفرنسي على الأقل. الموقف الفرنسي، ودفاعاً عن مصالحه في مناطق انتدابه، لم يبد تجاوباً مع المطالبة بتعديل الحدود سواء في أعوام العشرينات، مع المفوضَين الساميين ويغان ودي جوفنيل، أم في الثلاثينات مع المفوض السامي بونسو الذي رفض سنة ١٩٣٣ إعادة النظر بحدود لبنان.[٤٨]

(٤٥) راجع: حلاق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٤٦) والتر كلاي لودرميلك، «أميركي، مهندس إنماء ومصدر ثقة عالمي في استصلاح الأراضي والمحافظة عليها». لمزيد من التفاصيل عن مشروعه، راجع: أوري ديفيس وآخرون، «السياسة المائية لإسرائيل» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ٨ وما بعدها. راجع كذلك: صبحي كحالة، «المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ١٠ وما بعدها.

(٤٧) سامي الصلح، «مذكرات سامي بك الصلح» (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦٠)، ص ٨٦. وفي جانب آخر كانت هناك محاولات من قبل الرساميل الصهيونية للسيطرة على غير مرفق صناعي في لبنان. ففي عهد الرئيس ألفرد نقاش (١٩٤١ ـ ١٩٤٣) جرت محاولة صهيونية لشراء شركة الترابة في شكا ولكن الشيخ بشارة الخورى وشقيقه المتمول فؤاد الخوري ورجل الأعمال درويش الحداد، اجتمعوا بالبطريرك (أنطوان عريضة)، وأوضحوا له الأضرار التي تنزل بالبلاد إذا تم بيع شركة الترابة لليهود. راجع: إسكندر رياشي، «قبل وبعد (١٩١٨ ـ ١٩٤١)» (بيروت: د. ت.)، ص ٢٦٢.

(٤٨) راجع: خليفة، «الحدود الجنوبية. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠ وما بعدها.

وإلى رفضه تعديل حدود لبنان، كان الموقف الفرنسي حذراً من مسألة الهجرة اليهودية إلى مناطق انتدابه. فقد صرح المفوض السامي دي جوفنيل سنة ١٩٢٥ «بأنه يوافق على إسكان المهاجرين اليهود بالقرب من الفرات أو في أي مكان من سورية ما عدا الأماكن المحيطة بالحدود الفلسطينية لأنه يخشى المطامع التوسعية الصهيونية».(٤٩) ويأتي هذا الموقف في سياق مواقف فرنسية سابقة على اتفاقات ترسيم الحدود سنة ١٩٢٠، كانت رداً على طلبات السماح لمستوطنين صهاينة بالاستقرار في جنوب لبنان. فقد نقل حاييم وايزمن عن لسان مسؤول فرنسي قوله بعد أن رفض هذا الطلب: «... بعد أن تحصلوا على صور وصيدا ستطلبون تغيير الحدود من جديد».(٥٠)

ظلّ الموقف الفرنسي من الهجرة اليهودية على حاله طيلة فترة الانتداب، فقد صرح المفوض السامي «بيو» سنة ١٩٣٨ رداً على سؤال حول إمكانية قبول مهاجرين من اليهود الألمان في لبنان وسورية، بأنه سبق وأن اتخذت السلطات الفرنسية تدابير لمنع استيلاء اليهود على الأراضي الواقعة على الحدود السورية ـ الفلسطينية «فقد خشينا أن يتسع هذا الاستيلاء فيطلبوا منا تعديل الحدود، ونحن هنا للمحافظة على سلامة أراضي البلاد الموضوعة تحت وصايتنا».(٥١)

وفي الوقت الذي كانت فيه الصهيونية تداول الأوساط الفرنسية مسألة الحدود، كانت في المقلب الآخر من محاور السياسة الدولية، تداول بريطانيا، معاودة الطلب منها إطلاق يد اليهود في فلسطين وضم جنوب لبنان إليها، مقابل وضع اليهود جميع قواهم وطاقاتهم في تصرف بريطانيا لكسب الحرب. وقد ذكر رئيس الوزراء البريطاني آنذاك السير ونستون تشرشل هذا العرض اليهودي في بيان رسمي ألقاه أمام مجلس العموم في تموز/يوليو ١٩٤١ وقال فيه إن الحكومة البريطانية لا تستطيع قبوله في الوقت الحاضر بسبب ظروف الحرب وردود الفعل التي يمكن أن يتركها في الأوساط العربية والإسلامية.(٥٢)

أما الجانب اللبناني من المحور السياسي، فيتمثل بطرح تركيبة لبنان السياسية

---

(٤٩) عبد الوهاب الكيالي، «على خريطة فلسطين»، «ملحق جريدة النهار»، العدد ٩٦٦٣، ١٩٧٦/٦/٤. وهو ينقل عن الصهيوني رعنان فايتس، رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، عن كتابه «حدود وطن»، ص ١٣٩.

(٥٠) راجع: خليفة، «لبنان: المياه والحدود...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦١ وما بعدها.

(٥١) وثائق الهيئة العربية العليا، ملف ب 2/VIII، وثيقة رقم IV، نقلاً عن حسان حلاق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧ وص ٦٨.

(٥٢) راجع: خليفة، «لبنان: الحدود والمياه...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

مع أطراف لبنانية، ولا يخفى بالطبع ارتباط التركيبة السياسية اللبنانية بحدود البلد الجغرافية. وقد بدأت الاتصالات ببعض هذه الأطراف باكراً مع انعقاد مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩، في اجتماع دافيد بن ـ غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الياس الحويك الذي كان في باريس للمطالبة بضم الجليل الأعلى إلى دولة لبنان، وحاولا «إقناعه بالتخلي عن الجليل الأعلى وجنوبي لبنان لقاء وعد بمده بالمساعدات المالية والفنية كافة لتطوير لبنان الذي سيصبح دولة ذات أكثرية مسيحية فرفض البطريرك طلبهم وأصرّ على مطالبه».(٥٣)

تتابعت الاتصالات في الثلاثينات في ظلّ رئاسة حبيب باشا السعد وإميل إده، وكان محورها شراء أراض في جنوب لبنان، أو السماح بإقامة مستعمرات يهودية على غرار ما جرى في فلسطين. وقد تردد أن معاهدة «سرية عقدت بين إده ووايزمن تنص على ترحيب لبنان بالهجرة اليهودية المطلقة إلى أراضيه، مع تمتع اليهود بكافة الحقوق السياسية والمدنية التي كان يتمتع بها سكان لبنان».(٥٤)

هذه المشاريع الصهيونية كانت تغتذي من داخل لبنان بمواقف أطراف لبنانية، كانت لا تزال، حتى ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ أي بعد سنوات على استقلال لبنان، تراهن على لبنان صغير ذي أكثرية مسيحية، وقد يكون فصل الجنوب وإلحاقه بكيان آخر في المنطقة، واحدة من الطرق التي تمنع المسيحيين من أن يصبحوا أقلية في هذا البلد.(٥٥)

* * *

إن قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، وقبولها عضواً في الأمم المتحدة، بعد أن تعهد «ممثلو حكومتها أمام اللجنة السياسية الدائمة، بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتخذة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والمتعلقة بالحدود، لم يغير من واقع الطموحات السياسية الإسرائيلية في تغيير حدودها والتي جرى ترسيمها رسمياً بين ٥ و١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ وبإشراف مندوب من الأمم

---

(٥٣) ذكر الحادثة هذه النائب ريمون إده في بيان له سنة ١٩٦٨، وقال إنه اطّلع عليها في وثائق البطريركية المارونية في بكركي. نقلاً عن أبو رجيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

(٥٤) راجع: أكرم زعيتر، «الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، يوميات أكرم زعيتر»، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٩٢)، ص ٢٩٣، ٢٩٩.

(٥٥) بالنسبة إلى رسائل البطريرك عريضة والمطران مبارك مع وزير الخارجية البريطانية سنتي ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ والمتعلقة بوضع الجنوب اللبناني وإمكانية إلحاقه بفلسطين، راجع: حلاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

المتحدة وبعد اجتماعات مطولة شارك فيها عن الجانب الإسرائيلي غوزنسكي وسيغال، وعن الجانب اللبناني الكابيتان غانم والكابيتان ناصيف والسيدان مسرّة وبتيغور كتقنيين والليوتنان كولونيل شهاب، وقد تم الاتفاق على ما يلي:

- الترسيم سيتم على قاعدة اتفاقية نيوكومب - بوليه. (١٩٢٣).

- العمل سيتم على أساس الخريطة ١/٢٠,٠٠٠ Palestine والخريطة ١/٥٠,٠٠٠ Levant.[٥٦] ومع هذا فقد ظلت الطموحات الإسرائيلية ماثلة أبداً، ففي سنة ١٩٥١، مَثَّلَ احتمال قيام إسرائيل بعملية عسكرية في الجناح الشمالي الشرقي لحدودها: «تدور في الآونة الأخيرة شائعة مؤداها أن إسرائيل تفكر في ضم القسم الجنوبي من لبنان إليها جاعلة نهر الليطاني خط حدودها الشمالي، مستهدفة من وراء ذلك حماية منطقة الحولة الداخلة في الأراضي السورية - اللبنانية من الخطر الذي يهددها من الأراضي اللبنانية المجاورة لها غرباً. وهذا الاعتبار يجب أن يكون هدف الحكومات العربية لا هدف إسرائيل... وإنه لمن دواعي الأسف أن يذكر في هذا المجال أن هذه المنطقة مسكونة بالقسم الأكبر من مسلمي لبنان - وهي منطقة جبل عامل - وأن هذا الاعتبار الديني قد يكون أحد البواعث على طمع إسرائيل بالاستيلاء عليها وتجاهل الدول الأجنبية عما يحيق بها من خطر. وإني لأجد نفسي في غنى عن تبيان ما يلحق بالدول العربية من كوارث فيما إذا تحقق ذلك في مستقبل الأيام».[٥٧]

إن استعادة مطارحات دافيد بن - غوريون وموشيه شاريت في سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٥ تبدو ضرورية في هذا السياق، حيث يبدو لبنان في عرف بن - غوريون مكوناً من أغلبية مسيحية لها «تراث وثقافة مختلفة تماماً عن ثقافة باقي أعضاء 'الجامعة'»، لذلك يبدو أن «إنشاء دولة مسيحية هنا هو أمر طبيعي، له جذور تاريخية، وسيلقى تأييداً من قوى كبيرة في العالم المسيحي... ويبدو لي أن هذه هي **المهمة المركزية**، أو على الأقل إحدى المهمات المركزية لسياستنا الخارجية...».[٥٨] وقد تكون هذه المهمة أقصر الطرق لتحقيق ما صارح به

(٥٦) راجع: خليفة، «لبنان: المياه والحدود...»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦. راجع كذلك «السفير»، ١٩٩٠/١٢/٧.

(٥٧) راجع: صالح صائب الجبوري، «محنة فلسطين وأسرارها العسكرية» (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٥٨) راجع: موشيه شاريت، «يوميات شخصية»، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة، راجع الترجمة صبري جريس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦)، ص ١٥٠ - ١٥١.

بن - غوريون الجنرال ديغول ذات مرة «أمنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود إسرائيل الشمالية».[٥٩]

رفض موشيه شاريت فكرة بن - غوريون، لاختلاف في الرؤية لأوضاع الكيان اللبناني آنذاك وظروف محيطه، منتظراً فرصاً أكثر ملاءمة «لأنني لا أستبعد إمكان تحقيق الأمر في إثر عاصفة من القلاقل تجتاح الشرق الأوسط، تعيد تنظيمه، وتقذف بالأنماط القائمة داخل بوتقة صهر تخرج منها أشكال متبلورة أخرى. لكن في لبنان الحالي، كما يتشكل على الطبيعة، بتركيبته السكانية وبعلاقاته الدولية لن تنشأ أي مبادرة جديدة في هذا الاتجاه».[٦٠]

هذا التباين في الموقف السياسي من لبنان، لدى الأطراف الإسرائيلية ظل بعيداً عن المخططات والمشاريع المائية، التي ضمنت باستمرار التفاف القوى والأحزاب الإسرائيلية، التي ظلت تتعامل مع أنهر الليطاني والوزاني والحاصباني، وبعض المصادر المائية الأخرى في سفح جبل الشيخ، وتخطط لاستثمارها ريّاً وإنارة، وكأن التنفيذ حاصل غداً وبمباركة ومشاركة من جوار «حسن».

أول المشاريع المائية المتعلقة بالليطاني، والتي تعاملت معها إسرائيل جدّياً، كانت الدراسة التي أجرتها سلطة مياه فلسطين سنة ١٩٤٣، ودعت فيها إلى استثمار ٦/٧ من مياه الليطاني في فلسطين. بعدها كان مشروع لودرميلك الذي يعتبر أساساً لجميع مشاريع إسرائيل المائية. سنة ١٩٥٣ كان مشروع جونستون[٦١] ثم مشروع

(٥٩) شارل ديغول، «مذكرات شارل ديغول» (بيروت: دار عويدات، د. ت.)، ج ٢، ص ٧٠.

(٦٠) شاريت، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٦١) تناول مشروع جونستون نهر الحاصباني تحديداً، وبالرغم من أن إسرائيل رأت في هذا المشروع «خطيئة لا تغتفر»، فإن العميد ريمون إده يروي الواقعة التالية:

«... عندما جاءت لجنة جونستون إلى لبنان أذكر أن المرحوم إميل البستاني، وكان يومها نائباً، دعا بعض أعضاء اللجنة الخارجية البرلمانية (وكنت من هؤلاء الأعضاء) إلى حفلة كوكتيل للاجتماع بأعضاء لجنة جونستون ولنبحث معهم اقتراحاتهم وجوانب المشروع الذي يحملونه بما يخص روافد نهر الأردن. ولما اطلعت على تفاصيل المشروع وجدت أن مياه نهر الحاصباني والوزاني تستثمر فقط لمصلحة إسرائيل، ولا شيء من هذه المياه يستثمر لمصلحة لبنان. رغم أن الحاصباني ينبع داخل الأراضي اللبنانية وعلى مسافة عشرين كيلومتراً من الحدود اللبنانية الإسرائيلية، فهو إذن نهر لبناني مئة في المئة.

وعند المناقشة طلبت إلى إميل البستاني أن يسأل السيد جونستون «هل هو يهودي» فاستغرب إميل البستاني سؤالي وتردد في طرحه.. ولكنه أمام إلحاحي قبل أن يطرحه. فأجابه جونستون بالنفي. وأتبع نفيه بالتساؤل عن السبب الذي دفعني إلى طرح سؤالي. فقلت له «إن مشروعه الذي =

كوتون سنة ١٩٥٤، وفي هذا المشروع ترى إسرائيل أنه «لا مجال في لبنان للاستفادة من مياه نهر الليطاني... وأبدت في الوقت نفسه موافقتها على أن تنحصر استفادة لبنان بمشاريع الطاقة الكهربائية».[٦٢]

* * *

إلى ماذا يقودنا حديث «الحدود اللبنانية» لإسرائيل التي توسلتها إسرائيل محاور لترتيب «حدودها» مع لبنان، وماذا يجمع بينها وبين ما يدور من «حدود» وأحداث آنية وما قد يستجد؟

١ ـ الحديث عن الشريط الحدودي خاصة، أو عن الجنوب اللبناني عامة أزمة أم حلولاً، هو حديث في الوجود اللبناني، أي أنه يتعدى الحيز الجغرافي لناحية من الوطن، إلى منطويات تشكُّلِه ومثاقيل توازنه الداخلي التي تأسس عليها منذ سنة ١٩٢٠.

٢ ـ إذا كانت طرفية الجنوب اللبناني قد لعبت في تهميشه اجتماعاً واقتصاداً، وأغنته لزمن، عن أن يكون جناحاً سياسياً، وكانت أموره تدار من خارجه، فإن موقعه الطرفي ذاته جعله لاحقاً، مع الصراع العربي الإسرائيلي على حدّ هذا الصراع، «ملجأ» للأزمات والمشاريع والتجارب التي تداعت عليه من قوى وحركات، محلية كانت أم من غير هوية، بدءاً من مشروع الاقتراح الذي ينسبه ساسون لإحدى الشخصيات الجنوبية «تلتزم فيه تفريغ المنطقة من سكانها الشيعة الذين يبلغ عددهم حوالي ٤٠٠ ألف نسمة وترحيلهم إلى العراق في غضون ١٠ سنوات»،[٦٣] مروراً بكل أطروحات الأحزاب اللبنانية وفصائل الثورة الفلسطينية،

= يحرم لبنان من مياهه دون أن يكون هناك مشروع يقابله لا يمكن أن يصدر إلاّ عن شخص يهودي صهيوني». فاستغرب جونستون عندئذ أن يكون مشروعه يحرم لبنان من مياهه، وطلب إلى معاونيه أن يأتوه بالخريطة، فتبين له أن ما اتهمته به صحيح. وكل ما كان هناك، من ضمن المشروع، معمل لتوليد الكهرباء في الحولة يمكن للبنان أن يحصل منه على الطاقة الكهربائية شرط أن يدفع ثمنها. أي أن مياه لبنان كانت ستذهب مجاناً لإسرائيل لتساعد على توليد الكهرباء التي يعود ويشتريها لبنان بماله...».

ريمون إده، «كلمات ومواقف (١٩٥٣ ـ ١٩٧٨)، الكتاب الأبيض»، د. م. ن.، ١٩٧٨، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٦٢) حول هذه المشاريع المائية راجع: محمد شحرور، «مياه الليطاني بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني الرسمي»، «صامد الاقتصادي»، العدد ١٦، ١٩٨٠، ص ٥٠ وما بعدها. كذلك راجع: وزارة الدفاع الوطني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٦. كذلك خليفة، «لبنان: المياه والحدود...»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ وما بعدها.

(٦٣) بدر الحاج، «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان: قراءة في مذكرات إلياهو ساسون أو إلياهو إيلات» (بيروت: دار مصباح الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٨٢)، ص ٢٤.

وانتهاءً بالأطروحات الحالية التي لا ترى نهاية للزحف المقدس إلا في القدس الشريف.

٣ ـ من السذاجة بمكان وقد عرفنا، كيف ساهم سماسرة الأرض، بنقل ملكية مئات الآلاف من الدونمات إلى يد الحركة الصهيونية، أن لا نتوقف عند الصفقات العقارية التي يتهامس بإبرامها في مناطق الشريط الحدودي أو في مناطق جواره.

٤ ـ إن موقع الشريط الحدودي، أو بتعبير أعم الجنوب اللبناني من الصراع مع إسرائيل، هو موقع الليطاني والوزاني والحاصباني نفسه من مشاريع الاستيطان والري والتنمية في إسرائيل، وهي مشاريع تنداح باستمرار على صفحة مطالب الكيان الصهيوني. ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الأنهار حلماً ندياً لري أراضي الجليل في الثلاثينات، أصبح تطوير النقب في الخمسينات «حلماً لا يمكن أن يتحقق بدون مياه الليطاني».[٦٤] وهنا يبدو جلياً، أنه لا يمكن تصور الأخطار المحدقة بالجنوب ومستقبل الشريط، إلاّ من خلال النظرة إلى ما تعتبره إسرائيل ثوابت سياسية ـ مائية حددت، وما زالت، الكثير من مواقفها وأزماتها ومشاريع مستقبلها.

٥ ـ إذا كان التوازن الفرنسي البريطاني، والتبني الفرنسي لإنشاء دولة لبنان الكبير، قد أنقذا الجنوب من أن يكون شمالاً لإسرائيل وفق الطموحات الصهيونية، وإذا كان انشغال إسرائيل في سنة ١٩٥٥ في تحضيرها لعملية غزو السويس سنة ١٩٥٦، والذي استمر ما يزيد على العام، قد دفع بموشيه شاريت إلى مذهب مغاير لآراء بن ـ غوريون كما رأينا،[٦٥] وإذا كان التحالف الفرنسي الإسرائيلي آنذاك، قد أنقذ الجنوب ثانية من خطط إسرائيل، واستمر هذا التحالف منقذاً له مع بقاء الروابط متينة بين فرنسا وإسرائيل سنة ١٩٦٧، فإن الاكتفاء بالمراهنة على علاقات دولية في طلب الأمان الحدودي، أمر غير محمود وإن كان له من نصيب السلامة مثنى وثلاث.

(٦٤) «ميدل إيسترن أفيرز»، المجلد السادس، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، نقلاً عن أبو رجيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧. راجع عن مطالب إسرائيل المتكررة بزيادة حصتها من مياه اليرموك: كمال حمدان، «مخططات إسرائيل حيال مياه الجنوب اللبناني»، «الطريق»، العدد ١، آذار/مارس ١٩٨٥، ص ٥٧.

(٦٥) راجع: شاريت، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢٦ وما بعدها.

ثالثاً: حدود الوضع عشية انفجار «حرب الجنوب» سنة ١٩٧٦

كمنت الأحداث العسكرية في الجنوب اللبناني، وتحديداً في المنطقة الحدودية حتى بُعيد منتصف سنة ١٩٧٦، ولم تفلت باكراً شأنها في غير منطقة من لبنان. وما ذاك إلاّ لأن أكثر من طرف وأكثر من ظرف، كان يتعامل مع تدبير أمورها، بعدما صارت منذ أواخر الستينات نقطة جذب لكل الأطراف الفاعلة، أو الباحثة عن فعالية في سياسة المنطقة. حتى أن جماعات الشريط المحتربة سنة ١٩٧٦، بدت في حساباتها وطموحاتها وأعمالها مشدودة إلى أطراف في التوازن اللبناني الداخلي من خارج منطقة الجنوب، أو مشدودة إلى أطراف إقليمية، ومنها، إن لم نقل، في مقدمتها إسرائيل، التي راحت مطالع سنة ١٩٧٦، تحتبك أكثر فأكثر في نسيج المنطقة السياسي والاجتماعي والعسكري. ومع وضوح صورة علاقتها مع بعض القوى في الشريط، اكتمل الشد الإقليمي في هذه المنطقة، على اعتبار أن علاقة الأكثرية، وهم بداهة المسلمون، بالثورة الفلسطينية، كانت قد اشتدت وتباركت قربة إلى عروبة أو إلى إسلام، أو قربة إلى معايشة في هجرة وحرمان.

كيف كانت «حدود» الوضع في قرى الحدود عشية أحداث سنة ١٩٧٦، أي قبل انفجار القتال بين قرى الحدود وبعضها؟[٦٦]

أ) حد الأمن

الأمان والأمن من النعم والفضائل التي يتباهى بها الجنوبيون ويكللون بها ذكرى عيشتهم في الخمسينات والستينات في قراهم ودساكرهم. العمل السياسي، وانتساب الجنوبيين إليه عائلات أو أحزاباً، لم يتطاول في أي من مراحل العلاقة الحادة لبعض أطرافه ويحتكم، في تلك الفترات، إلى السلاح، فالخلافات غالباً ما كانت تسترشد الضوابط الاجتماعية والقيادات الأهلية، وسيلة احتكام وخروج من حال خلاف. وقلة مخافر قوى الأمن الداخلي في المنطقة مؤشر بيّن على ذلك. وحتى هذه المخافر كانت «ضابطاً» أمنياً في موسم يكاد يكون محدداً بالانتخابات،

(٦٦) تشكل دراسة أحمد بيضون، «زحف الحرب وأُطر التضامن»، مجلة «الواقع»، العدد ٥ ـ ٦، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٨٣، ص ١٢١ ـ ١٤٩، لحمة هذا التحليل. تتم الإشارة إليها عند الضرورة، المقاطع بين مزدوجين مأخوذة بحرفيتها.

بعد ذلك، كما قبله، كانت تعود المخافر «ضابطاً» مدنياً يتعامل مع مخالفات إطلاق النار في الأفراح والأحزان أو في موسم الصيد، ومخالفات السير...

وإذا كانت حوادث القتل في تلك المرحلة (مرحلة الخمسينات والستينات) تستحضر إلى الذهن فوراً حصول اعتداء إسرائيلي، فإن هذه الحوادث صارت من مطلع السبعينات تدور على أكثر من احتمال، ولكنها احتمالات تظل في إطار «القضية»، ويبقى القتلى شهداءها، أو يبقى القاتلون أبطالها.[٦٧] لكن بدءاً من سنة ١٩٧٤، تروح الصحف تنقل عن قتل أو محاولات قتل، تجعل من الرصاص «رخيصاً» في سوق الحوادث والخلافات. فهو ينطلق في بني حيان لأسباب لا تتعدى خلافاً على بيع الكعك،[٦٨] وتجعله يصيب مقتلاً من رجل في قرية العديسة على يد مواطن له لدواع تعصى على مراسل الصحيفة.[٦٩] ومع ذلك ظلت حوادث الإخلال بالأمن في هذه السنة أربع حوادث فقط، فإلى هاتين الحادثتين، تنقل الصحف عن حادثتي سرقة أصابتا مدرسة ونادياً.[٧٠]

ينفلت الأمر سريعاً في سنة ١٩٧٥، إذ تورد الصحف ٤٧ حادثة أمنية حصلت تلك السنة في القرى الحدودية وهي تتوزع كالتالي:[٧١]

١٢ حادثة إطلاق نار على سيارة أو على منزل، واقتحامه أحياناً، أو تخريب في مؤسسة أو نسف تمثال.[٧٢]

(٦٧) على سبيل المثال لا الحصر، مقتل المدرس واصف شرارة (١٧/ ٣/ ١٩٧٠) من «بنت جبيل» ومن قيادي حزب البعث في المنطقة، في كمين مسلح. كذلك مقتل المدرس نافع بزي وعباس مراد (١٦/ ٥/ ١٩٧٠) من قياديي الحزب الشيوعي في منطقة بنت جبيل إثر خلاف داخل اجتماع حزبي في عيترون. كذلك مقتل محمود فايز مراد ووالده وزوجته الحامل على يد عناصر مجهولة حاولت اختطافه (١٦/ ١١/ ١٩٧٢) من بيته في بلدته عيترون.

(٦٨) راجع: «السفير»، ٣١/ ٧/ ١٩٧٤.

(٦٩) راجع: المصدر نفسه، ٣/ ٦/ ١٩٧٤.

(٧٠) سرقة دفاتر وأختام نادي عرمتى (٢٩/ ١١/ ١٩٧٤). وحادثة تحطيم زجاج ثانوية أحمد الأسعد في الخيام ونوافذها وأبوابها في (٢٦/ ٩/ ١٩٧٤). ومثل هذه الأعمال كانت قد شاعت في المدارس اللبنانية في تلك الفترة وما بعدها، إخفاء لسجلات تسجيل أو لعلامات طلاب، أو لدوام الأساتذة أو احتجاجاً على نتائج امتحانات...

(٧١) تشكل صحف هذه السنة مصدر المعلومات. تتم الإشارة عند الضرورة.

(٧٢) حصلت أغلب هذه الحوادث في قطاع مرجعيون والخيام. راجع صحف ١٨/ ٤/ ١٩٧٥، ١٩/ ٤/ ١٩٧٥، ٥/ ٧/ ١٩٧٥، ٢١/ ١٠/ ١٩٧٥، ٢٩/ ١١/ ١٩٧٥، ٢٤/ ١٢/ ١٩٧٥، ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٥. وقد يكون أبرز تلك الحوادث إطلاق النار على منزل مختار الماري لمدة نصف ساعة («النهار»، ٨/ ٥/ ١٩٧٥)، وإلقاء قنبلة على عرس في دبين.

١١ حادثة إشهار سلاح.[٧٣]

٨ حوادث سرقة.[٧٤]

٥ عمليات خطف واحتجاز حرية.

٥ اشتباكات بين تنظيمات حزبية (كانت فلسطينية على الأغلب).

٢ عمليتا قتل (العيشية وبنت جبيل)

٢ حادثتا انفجار ألغام (إصابة راعيين في كل من حاصبيا والبستان).

١ انفجار قذيفة هاون.[٧٥]

١ حادثة طعن بسكين (في حولا لخلاف على ممر جانبي إلى أحد البيوت).

تتابع بورصة الحوادث الأمنية ارتفاعها وتسجل في الخمسة أشهر الأولى من سنة ١٩٧٦ ٤٢ حادثة أمنية تتوزع كالتالي:

٧ حوادث إشهار سلاح.

٦ حوادث إطلاق نار.

٦ حوادث اشتباكات مسلحة بين تنظيمات أو أفراد.

٦ حوادث خطف مجهولٌ فيها مصير المخطوف.[٧٦]

٣ حوادث خطف وتصفية.[٧٧]

١٠ حوادث سرقة لمنزل أو محل أو مؤسسة.[٧٨]

---

(٧٣) تبدو الحادثة الأكثر دلالة ما حصل في مدرسة دبين حيث شهر مدرس «مسدسه على التلاميذ في مدرسة البلدة لخلاف في الرأي. إثر ذلك حضر عدد من الأهالي إلى سراي مرجعيون، وطالبوا المسؤولين بنقل المدرس فكان لهم ذلك». راجع: «السفير»، ٢٢/٤/١٩٧٥.

(٧٤) حصلت أكبر السرقات في بلدة الخيام: سرقة ١٦,٧٠٠ ل. ومصاغ بـ ٦٠٠٠ ل. من أحد البيوت. سلب ١٧ ألف ليرة من منزل الطبيب شكر الله كرم بعد ضربه وتهديده وزوجته بالسلاح. واقتحام منزل محمد عواضة وسلبه مبلغ ٢٥ ألف ليرة. راجع «السفير»، ٢٢/١١/١٩٧٥، ٢٤/١٢/١٩٧٥، ٢٧/١٢/١٩٧٥.

(٧٥) أدى هذا الانفجار (١٧/٥/١٩٧٥) إلى مقتل ٩ أطفال من عيترون كانوا يلعبون بقنبلة الهاون التي قيل يومها أنها من مخلفات حرب بعيدة.

(٧٦) خطف أشخاص من عيترون (٦/٢/١٩٧٦) والخيام (١٩/٢/١٩٧٦) وشبعا (١١/٢/١٩٧٦) ومرجعيون (١٧/٢/١٩٧٦) وعيتا الشعب والقليعة (١٧/٢/١٩٧٦).

(٧٧) شخص من العيشية (٧/١/١٩٧٦) وشخصان من دبل (٨/١/١٩٧٦) وشخصان من عين إبل (٧/٤/١٩٧٦).

(٧٨) تكراراً كان الدكتور شكر الله كرم في الخيام هو الضحية. لكن هذه المرة في عيادته راجع: «النهار»، ١٠/٥/١٩٧٥. السرقات الأخرى حصلت في مالية مرجعيون وقد فشل اللصوص في فتح خزنة الحديد. وفي بنت جبيل سلب أصحاب مقهى الانشراح غلّتهم في (٢٨/٢/١٩٧٦).

٣ حوادث سلب سيارات عسكرية تابعة للجيش اللبناني.[٧٩]

١ انفجار لغم في رعاة في منطقة حاصبيا.

وتيرة الحوادث الأمنية متسارعة إذن، وليس من المبالغة القول، إن عدد الحوادث التي حصلت، على الأقل بدءاً من منتصف سنة ١٩٧٥، يتعدى هذه الأرقام، إذا ما اعتبرنا غياب تقارير قوى الأمن الداخلي، تقصيراً أو تجاهلاً أو جهلاً أو كف يد، أو لأن الكثير من الوقائع الحاصلة كانت تعالج في مكانها دون أن يستدعي الأمر شكوى أو تقريراً أو تغطية أو إعلاماً.

والسلاح الحربي كان أداة المعالجة، إن تهديداً أو استخداماً، في أحداث هاتين السنتين.[٨٠] ويبدو هذا لافتاً في منطقة كادت أن تكون في غربة عنه وعن السلاح الناري إجمالاً. كان الهمس في الستينات يدور على رخص سلاح، تسمح باقتنائه لدى نافذين منظورين، هم في الجملة، على ارتباط بأجهزة الدولة، أو على علاقة برجالات السلطة من القائمقام إلى ضابط المفرزة، وكان سلاحهم غالباً ما يبقى مدرجاً في مكان من خزانة في البيت، أو يبقى مخفوراً، على حياء، تحت السميك من الثياب. وحتى مع الدخول الفلسطيني، ومع الأجواء التي أشاعتها الأدبيات الفلسطينية وأدبيات الأحزاب اللبنانية اليسارية، عن دورات تدريب وعن فرق مسلحة تتولى المشاركة في الدفاع عن قرى الحدود مساندة للثورة الفلسطينية في رد الاعتداءات الإسرائيلية، فإن الأمور داخل تلك البلدات كانت تبدو غير ذلك البتة، فأعداد قطع السلاح المتوفرة آنذاك لدى الفرق الحزبية كانت، في أحسن الأحوال، تشكل ١/١٠ نسبة إلى أعداد الحزبيين الجاهزين لحمل السلاح،[٨١] مما كان يحتم، أحياناً، القيام بما يوهم الأطراف الحزبية الأخرى بتوفر السلاح لدى هذا الطرف أو ذاك،[٨٢] لأن هذا رائز أساس في تحديد توازن العلاقات بين أحزاب المحلة.

---

(٧٩) سرقت شاحنة عسكرية موضوعة بتصرف اللجنة الأمنية الفرعية في مرجعيون (٢/٢/١٩٧٦) وشاحنة أخرى سرقت من المكان نفسه في (١٧/٣/١٩٧٦). وشاحنة ثالثة سرقت من الخيام (١٩/٢/١٩٧٦).

(٨٠) مع أن الحادث اليتيم الذي حسمت أمره السكين سنة ١٩٧٥، لم يقلّ في أثره عن فعل السلاح الناري «فقد نقل المصاب من قريته حولا إلى مستشفى تبنين الحكومي في حالة الخطر». راجع: «السفير»، ٢٨/٣/١٩٧٥.

(٨١) هذه النسبة من تقديرات قيادات محلية في الحزبين الشيوعي والقومي السوري الاجتماعي.

(٨٢) كان أفراد أحد الأحزاب يتعاورون ثلاث بنادق حربية في أوقات متقاربة جداً في الليلة نفسها في أحياء متباعدة نسبياً وذلك للإيحاء بأن لديهم الوفير من قطع السلاح.

منظمة فتح، مصدر السلاح و«ضابطه» في المنطقة الحدودية، كانت على شحّ في توزيع السلاح حتى مطلع سنة ١٩٧٥، فقد ظلّ امتياز الحصول على براءة حمله، وليس استعماله، «موقوفاً» على قلّة ممن كانوا، على ذمّة لحاهم، أعضاء «سريّين» في أجهزة أمن المنظمات الفلسطينية، أو كان هذا السلاح محمولاً على أكتاف قلّة من المسلحين البلديين، ممن تفرغوا للعمل كلياً أو جزئياً مع تلك المنظمات، مسلحين سيارين في أحياء البلدة أو كامنين في بيوت من أطرافها، فيما كانت حرفهم وأعمالهم على أزمتها مع اضطراب السوق حيناً وتوقفه في الكثير من الأحيان.

ومع تطور الأمور سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وانفجار الحرب في الكثير من المناطق اللبنانية وتتابع جولاتها، والمنحى الجديد الذي اتخذته الاعتداءات الإسرائيلية والذي تمثل بعمليات كوماندوس مباشرة وكثيفة داخل القرى الحدودية اللبنانية،[٨٣] صارت حيازة السلاح سيرة علنية، وصارت حصة أي طرف سياسي في تشكيل الحدث المحلي في منطقة قرى الحدود، تتحدد بمقدار الرقم الموقوف على خانته من أعداد قطع السلاح المتداول في البلدة، يحوزها أحياناً كثيرة، أفراد لم يعرفوا تأهيلاً مسبقاً في التعامل مع السلاح ولا حتى تدريباً على استعماله،[٨٤] وليس بينهم وبين «سلاح الثورة» من أسباب سوى رغبتهم في التسلح ورغبة المنظمات الفلسطينية في التسليح والإمساك بالقادرين على النهوض بالسلاح، وفقاً لمعايير وأحكام كانت تتحكم بالعلاقة فيما بين هذه المنظمات، أو فيما بينها وبين الأحزاب اللبنانية، أو فيما بينها وبين مجموع الحدوديين بشكل عام.

ومع وفرة السلاح في هذه المرحلة، تولت الذخيرة محاولة ضبط قضية التسلح، فما أعطي منها مع السلاح كان نزراً يسيراً، وهذا ما جعل إغراء إعطاء الذخيرة لدى بعض المنظمات، مساحة جذب لبعض المسلحين، فشكلوا حول بعضها لفيفاً حزبياً لافتاً. لكن هذه الطلقات كانت، وفي لحظة تسرع أو غفلة، أو عدم دراية بالتعامل مع سرعة الإطلاق، أو في لحظة زهو أو هرج، أو في كمين ليلي ينطلق فيه الرصاص مخلفاً تفسيرات شتى، هذه الطلقات كانت تحرق ويفرغ السلاح، ليدور الأمر مجدداً على التذخير، وقد يكون من الحساب الشخصي هذه

(٨٣) الاعتداء على الطيبة في ٢/١/١٩٧٥ وكفر كلا في ٢٣/٧/١٩٧٥ و٢٧/١١/١٩٧٥.

(٨٤) كانت هناك مجموعات يتم تدريبها خارج منطقة الحدود، وتتشكل في الأغلب من طلاب في المرحلة الثانوية، أو ممن هم في سنهم. وكان هؤلاء يلحقون في مراكز خارج قرى الحدود، أو يعودون «أجهزة» في أمن المنظمات.

المرة، وتجار الذخائر موجودون، وهم في الغالب غير تجار السلاح.

في مثل هذه الدوامة الأمنية من التسليح والتذخير، راحت تتشكل صيغ علاقات جديدة بين المسلحين أنفسهم، وفيما بينهم وبين سلاحهم، أكانوا أفراداً أم منضوين أحزاباً في تسلحهم، أو في صيغة هيئات ولجان وميليشيات دعم ومساندة للثورة الفلسطينية، فقد صارت كمية السلاح وحداثته ومواصفاته وشروط الحصول عليه، وتوفر ذخائره وأثمانها، والحديث في المسلحين وأعدادهم ومناطق سكنهم، وفي انتماءاتهم العائلية والحزبية وفي علاقاتهم فيما بينهم وعلاقاتهم بالآخرين، صار كل ذلك همّاً يومياً في قرى الحدود، وقضية أساساً في مشاغل الأحزاب اللبنانية والمنظمات الفلسطينية وفي «حوارها» الأمني والسياسي، وهذا ما يشرع بالطبع باب الريبة وعدم الثقة بين تلك الأطراف، ويطاول أحياناً الموقف السياسي لطرف أو فصيل أو مجموعة متناثرة من الشلل أو الأفراد.

وانعدام الثقة، ليس بجديد على العلاقات بين الأحزاب السياسية في المنطقة، ولكنه أمام شحناء السياسة والطائفة والعائلة، راح يمتد ليغطي السلوك الاجتماعي والمواقف البسيطة من القضايا البلدية الصغيرة. ومع استنهاض السلاح ووقفه سبيلاً مفرداً في العمل، وتسليمه بلا حسيب لمجموعات حزبية أو لأفراد، سواء في القرى المسيحية أو الإسلامية، راحت ضوابط العلاقات الاجتماعية في القرى الجنوبية، والمتمثلة بروابط القرية والقرابة والإقامة والصداقة والألفة والمعشر، ترتخي وتتآكل مفسحة في المجال لضرب «السويّة الأمنية»، فكان من حوادث السرقة والنهب والقتل ما لا عهد للمنطقة به من قبل، وكان الإفساح في المجال كذلك أمام السلاح، ليشكل الحكم المباشر والوحيد في مسائل كان يكفيها قبلاً أن يضع الوجهاء والنافذون «كفوفهم»، إذا ما تعسرت واستعصت الحلول، في مواضعها عن كلامهم و«ألسنتهم»، وهكذا صرنا في بلدة بنت جبيل الوادعة، نرى القنبلة اليدوية وسيلة «التربية» أفراد عائلة طالما اعتادوا التعرض لحزب معين،[٨٥] وصار قتل حزبي حزبياً آخر، حلاً مؤبداً للخلاف على فتح مستوصف في هذه البلدة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٦. وصار قتل المنافس على التركة خير وسيلة للاستئثار بها.[٨٦]

لا مجال طبعاً، في سياق أحداث كالحرب اللبنانية، لعزل هذه الدوامة الأمنية

(٨٥) حدث ذلك في بنت جبيل في ٢٢/٩/١٩٧٦.

(٨٦) راجع: «النهار»، ٦/١٠/١٩٧٦، في شأن ما حدث في بنت جبيل حيث أودى الخلاف على الأرض بحياة خالة.

الدموية في قرى الحدود، وحشرها في موضع «النكال والنقمة» الحدودي الجنوبي، والقطع بينها وبين ما كان يعتمل من أجواء في أمكنة أخرى من لبنان، والتي كان يستحيل حجب إفرازات بصماتها الأمنية المباشرة عن قرى الحدود الجنوبية. نتوقف عند اثنتين:

١ ـ في مقدمة تلك الإفرازات كان صعود وافدين جنوبيين إلى قراهم مع انطلاق كل جولة من جولات العنف. وقد كان انتقال هؤلاء، وبينهم أعداد ممن كانوا من حملة السلاح في بيروت أو الضواحي، إلى قرى المنشأ الحدودية، لافتاً مع حصار المسلخ والكرنتينا أواخر سنة ١٩٧٥، وبعد سقوطهما في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. وقد بلغت هذه الحركة مداها في النصف الأول من آب/أغسطس مع سقوط النبعة وسن الفيل في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ وسقوط تل الزعتر في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٦. عمدت التنظيمات المسلحة في قرى الجنوب إلى استثمار هؤلاء وتسليحهم لاعتبارات لا تسوغها الضرورة التي تدّعيها، وإنما لكونهم يسبغون القوة والتفوق والغلبة على «تنظيماتهم» الجديدة. وقد شكلت سهولة التغطية هذه مدخلاً عريضاً وسريعاً لأخذ مواقع من قبل هؤلاء، ومباشرة التعامل مع الهيئة الاجتماعية من موقع ثابت، وهذا أمر يبدو حاسماً. فقد عايش الكثيرون من هؤلاء حروب بيروت، وبعضهم عاش وتأهل في حروب مصارفها وأسواقها وفنادقها، بكل ما تعنيه هذه الحروب من سوء الطوية التي جدّت في إشعالها، وسوء السويّة التي انجلت عنها أيامها.[٨٧] ولم يكن نزول هؤلاء المسلحين بلوذ القرى الحدودية قعوداً عن الحرب، وإنما اعتباراً منهم لهذه القرى مساراً من مسارات الحرب وساحة من ساحاتها، فخروجهم من بيروت والضواحي إلى قرى الجنوب، لا ينفصل عن الجو العام الذي كانت تهيئه مقدمات حرب الجنوب في هذه القرى، من تزايد أعداد المسلحين وتطوحهم في أحزاب وتنظيمات لا يستر الشقاق بينها، كلامها على أن لها في جنوبيتها أخوة وأسوة، إلى سهولة الحصول على السلاح وتعدد مصادره، تجارة أو مواهبة، إلى أزمات تغطي كل أسباب العيش من غلاء وتضاؤل مداخيل وانقطاع خدمات من مياه وكهرباء وصحة وتعليم....

ظل هؤلاء المسلحون مقيمين في القرى على ممارساتهم السابقة في بيروت وضواحيها، وهي ممارسات كانت مثار دهشة واستنكار من المسلحين البلديين، وإذا

(٨٧) لا يلغي الحديث عن سيرة المسلحين الذين غادروا الضواحي وبيروت مع «خبرتهم» هذه، سيرة مقاتلين آخرين، من الطرفين المتقاتلين، ظلوا في مواقعهم المتقاتلة على طرفي خطوط التماس في مناطق القتال، وقد رأوا في صمودهم ضرورة وجود وحياة.

كان «تشليح» قوات المراقبة التابعة لهيئة الأمم المتحدة سياراتها، كما حصل ربيع سنة ١٩٧٦، والذي تداولت الألسن أسماء حدوديين مقيمين في بلداتهم في القطاع الحدودي من منطقة بنت جبيل، أو سلب سيارات عسكرية تابعة للجيش اللبناني كما سبق وأشرنا إلى حصوله في منطقة مرجعيون ـ الخيام، إذا كان هذا النوع من سرقة السيارات، لا يعني وضع العصي مباشرة في «دواليب» أحد من أبناء المنطقة، فإن القرى الحدودية راحت تشهد بدءاً من نيسان/أبريل ١٩٧٦، إضافة إلى حوادث السرقة و«التشليح» والإخلال بالأمن، التي أشرنا إليها، موجة سرقة للسيارات الخاصة. وكانت روايات البيع لهذه السيارات الخاصة المسروقة (إلى غير ذلك من مسروقات) بأسعار بخسة تصير فاكهة اللقاءات والأحاديث، لا بل «صحنها» الرئيسي.

وهذا يقودنا إلى القول بشبكة صارت تربط «سقطاً» من المسلحين «بسقط» آخر من مسلحين في غير منطقة من الجنوب أو في غير منطقة من لبنان،[٨٨] راحت تتعامل على ممتلكات الناس وأمنهم، وهذه أوجه ممارسة تنأى بأفقها عن أفق اجتماع القرى، وتنأى عن مدى ممارسات مسلحي المنظمات الفلسطينية بدءاً من تواجدهم في الجنوب في سنة ١٩٦٨، وعن مدى ممارسات مسلحي الأحزاب اللبنانية من أبناء القرى الحدودية، الذين كانوا في تجاوزاتهم، يغرفون من ثقافة وإمارات تسند أوصافاً محلية وتزيدها «أصالة» (تقديم قريب أو صديق في التموين أو الوظيفة أو في الإعانة أو تدبير الإقامة أو في التسليح، دوراً أو حصّة...)، بينما كانت تلك الممارسات المستجدة، تخرج المسلحين خروجاً أكيداً من الجماعة ومن هيئتها.

٢ ـ كانت لمعارك بيروت وضواحيها ومنذ بداية حرب السنتين، مواقعَ وعناصرَ ونتائجَ، امتداداتٌ لصيقةٌ بالناس في قرى الجنوب الحدودية. كان على أمان المنطقة الحدودية، أن يصير، وفي بواكير الحرب اللبنانية، معلقاً، في بورصة أمان الطرقات وأمنها،[٨٩] ومعلقاً في بورصة أسماء القتلى، وحالة الجرحى ومصير

(٨٨) كانت حركة اقتحام السجون اللبنانية وإطلاق نزلائها قد اكتملت، فقد اقتحم حبس الرمل بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٧٦ وأطلق نزلاؤه الـ ٩٠٠. كذلك اقتحم سجن صور وأطلق سراح نزلائه وعددهم ٤٥ ومنهم كثيرون من أبناء الشريط. راجع: «النهار»، ٢٢/١/١٩٧٦ و١٦/٣/١٩٧٦. وطبعاً لم يعدم الكثير من هؤلاء من يستقبلهم استقبال من «لا حكم عليه».

(٨٩) قطعت طريق الدامور لأول مرة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٧٥، أي بعد شهر بالتمام من حادث «بوسطة» عين الرمانة.

المخطوفين، ويكفي أن نذكر أن أعداد المخطوفين في يوم واحد في بيروت (١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥) بلغت ٣٠٠ مخطوف،[٩٠] حتى ندرك وطأة الهم والقلق في صدور المقيمين في قرى الجنوب على مصائر أبنائهم.

ومع اتساع المعارك، لم تتأخر جثث القتلى أو أسماؤهم،[٩١] من التوارد إلى قرى المنشأ، بأعداد تفيض عن قدرة القرى على المصابرة والتأسي. فعلى سبيل المثال ودعت بلدة الخيام في يومي ١٧ و١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٥ أربعة من شبانها، وودعت عيترون أربعة آخرين توزعوا بالتساوي يومي الرابع والسادس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، وكفر شوبا ودعت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ثلاثة من أبنائها كانوا قد غادروا قبلاً طلباً للأمان في النبعة.[٩٢] وقد أحصينا حتى آخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، حسب معطيات الصحف، وصول ٣٣ جثماناً إلى ست من قرى الحدود.[٩٣] وفي المقابل لا تخرج القرى المسيحية في قتلاها عن هذا السياق، وكانت الأخبار في القرى الإسلامية، تدور همساً عن وصول جثث القتلى إلى القرى المسيحية ودفنها سراً فيها، أو عن أنها دفنت في الضواحي الشرقية، هذا فضلاً عن بعض الجثث التي وصلت علانية إلى دبل ومرجعيون، على سبيل المثال، وهي على التوالي لمجندين في سلكي الأمن الداخلي والجيش، قتلا في النبعة وفي إحدى جهات زحلة.[٩٤]

هذه الأعداد من القتلى، مضافاً إليها أعداد المخطوفين المقتولين تصفية، والمقتولين غيلة في قرى الشريط الحدودي وحقوله، إلى مخطوفين من قِبل القوات الإسرائيلية وقتلى عملياتها، والذين يغطون كل قطاعات الشريط الحدودي من حلتا في منطقة حاصبيا في القطاع الشرقي، حتى يارين في القطاع الغربي، مروراً بالخيام وكفر كلا والعديسة وعيترون وبنت جبيل، دون أن تسلم منه بالطبع القرى

---

(٩٠) راجع صحف ٢/١٠/١٩٧٥.

(٩١) دفن الكثيرون في مقابر الضاحية الجنوبية بعد تعذر نقلهم إلى قراهم.

(٩٢) راجع صحف الأيام التالية على هذا التاريخ.

(٩٣) عيترون، الخيام، كفر شوبا، مارون الراس، ميس الجبل وبنت جبيل. يقدر المجلس الإسلامي الشيعي الضحايا الجنوبيين في تلك الفترة بثلث ضحايا الحرب في لبنان. راجع: «السفير»، ١١/١١/١٩٧٥.

(٩٤) راجع: «النهار»، ١٩ و٢٣/١٢/١٩٧٥.

المسيحية نفسها[٩٥] كل هذه التقاطعات المصبوغة بالدم، والتي لم تجدِ المحاولات الخاصة من قِبل أحزاب الحركة الوطنية و«جيش لبنان العربي» في بعض مناطق الحدود، والتي كانت معطوفة على قرارات مركزية عامة تصدر من مراكز القرار في المدن الكبرى، نفعاً في التخفيف من غلواء الوضع واستفحاله.[٩٦] وهذا فشل طبيعي جداً، في وقت كان السلاح يصير أكثر فأكثر حِلية شخصية، وفي منطقة كانت «أعراس الدم» فيها تتحول تدريجاً إلى سيرة يومية، والجماعات القائمة فيها تفك أربطة تعايشها، في داخلها أو فيما بينها. كل هذه الأمور أدخلت قرى الحدود في سياق أمني جديد، سياق يزيد على المواقع الدينية والسياسية القائمة بالأصل في قرى الحدود، «جراحات سنان» راحت تقطع من القرى كل علاقة أو حياة، سبق أن داخلتها أو ضجّت بها.

ب) حدّ العائدين الوافدين

كانت عودة الجنوبيين المقيمين في بيروت وضواحيها إلى قراهم الحدودية، الظاهرة الأبرز التي راحت تفعل في قرى الجنوب. وقد باشر الجنوبيون «إيلافهم» باتجاه الجنوب، رحلات مؤقتة سريعة يتلطون خلالها من حصار نار وحصار معارك بيروت وضواحيها، ويلتقطون في قراهم الآمنة أنفاسهم، ترقباً وانتظاراً لنتائج دوران الحرب في لبنان. وقد ساهم ارتخاء الأوضاع العسكرية على الحدود الجنوبية نهاية سنة ١٩٧٥ ومطلع سنة ١٩٧٦، في إغراء الحدوديين من سكان بيروت والضواحي،

---

(٩٥) قصفت عين إبل من قِبل إسرائيل في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٥. الخسائر قتيلان و٦ جرحى. راجع صحف اليوم التالي.

(٩٦) عقد ممثلو «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» وضباط «جيش لبنان العربي» اجتماعاً مشتركاً في بنت جبيل درسوا فيه القضايا الأمنية. وتركز البحث على الوسائل الكفيلة بالمحافظة على المنازل التي يتركها بعض أصحابها ليلاً ليناموا في القرى المجاورة لبنت جبيل خوفاً من تجدد القصف على البلدة، وبالتالي تشجيع عودة الأهالي الذين نزحوا عن المنطقة قبل أسبوعين. وبحث المجتمعون كذلك في عملية سلب المواطن نزيه نمر سعد سيارته الفولفو الخصوصية وفرار مسلح بها عبر طريق صف الهوا كونين في اتجاه طريق صور العامة قبل أيام. وأكدوا على «ضرورة محاكمة مقترفي مثل هذا الجرم، وإنزال أحكام صارمة بهم تنفذ في القرى علناً».
وتقرر إنشاء وحدة من «الأمن الشعبي» تضم عناصر من مختلف التنظيمات، كما الحال في بيروت وصيدا وغيرهما، تتولى مهمة المحافظة على الأمن الداخلي. («النهار»، ٧/١١/١٩٧٦).

ودفعهم باتجاه قراهم، وهو موقف عزّ مثله صيف سنة ١٩٧٥.[٩٧]

مع السبت الأسود ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، ومع سقوط الكرنتينا والمسلخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، راح يتأكد للجنوبيين أنهم في طريقهم إلى فك ارتباطهم مع إقامتهم في الضواحي الشرقية لبيروت، وراح ترددهم إلى قراهم يغدو أكثر تواليًا، وباتت إقامتهم أكثر استدامة. وكان حلولهم في بدايته خفيف الوطأة، وكان مبعثَ انتعاش ودينامية في حياة القرى، بلغ ذروته أواسط سنة ١٩٧٦، ومع الحصار الأخير لتل الزعتر،[٩٨] وحصار النبعة والدكوانة وبرج حمود واشتداد حمى النار في مناطق التماس التقليدية في بيروت، ظهر هذا الانتعاش في «تكاثر السيارات في الشوارع الضيقة، وفي ظهور التخمة في دكاكين التجار، إذ انفتحت صناديقهم واسعة لتلقف مدخرات المهجرين، فشهدت سوق السلع الغذائية بخاصة، ازدهاراً ملحوظاً... وأقيمت على عجل في الأسواق بسطات جديدة عدا الدكاكين...».[٩٩]

كان هذا الانتعاش، انتفاخاً عابراً، أفرغ فيه العائدون الوافدون مدخراتهم بخفة ويسر، لا يعادلهما إلا ثقل تحصيلها وتوفيرها وصعوبته. كان دافعهم اعتبار الحرب اللبنانية، حرب جولات، وهي، وإن لم تكن ثابتة في جولتها الثالثة حسب المثل الجنوبي، فإنها لن تتعدى أيام الجولة الرابعة القائمة، لذلك راح أغلب الوافدين الأوائل، وقد استردوا ألفة البلدة وعلاقاتها، بعد تناءٍ وانقطاع عنها لسنوات، راحوا بسرعة يبنون بيوتهم من داخل، أثاثاً ومؤونة وتصليحات. وفي الطرف المقابل، كانت أريحية السكان المقيمين في استقبال الوافدين الجدد من أقارب وأصحاب ومعارف، وفي تيسير شؤون إقامتهم، في المستوى الرضي المفرح، «لذلك كانت سرعة استيعاب الوافدين في القرى موضع عجب عام، فقد ظل المهجرون مع كثرتهم حتى أوائل الصيف يجدون بيوتاً يأوون إليها». وهذا موقف يردّ في جانب كبير منه، جميلاً سبق وأسداه قسم من هؤلاء الوافدين، لنازحين من أبناء قرى

(٩٧) على سبيل المثال، لم يكن هناك أية عائلة من قرى الشريط الحدودي، من أصل ٣٣٩ عائلة نزحت من منطقة الشياح صيف ١٩٧٥. فقد توزعت تلك العائلات على المقيمين في الشياح من أهالي القرى التالية: جويا (٢٠٥)، كفرا (٥٠)، صور (٣٥)، العباسية (١٥)، دير قانون (٣)، الزرارية (١٥)، السماعية (٩)، والبازورية (٧). راجع: «السفير»، ١٩٧٥/٧/٤.

(٩٨) حوصر مخيم تل الزعتر للمرة الأولى في الشهرين الأخيرين من سنة ١٩٧٥ حتى ١٩٧٦/١/٢٦. راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١/٢٨.

(٩٩) بيضون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

الحدود يوم كان هؤلاء يطفرون أمام هول القصف الإسرائيلي، مخلين قراهم لأيام أو لأسابيع ميممين شمالاً شطر العاصمة والضواحي، يسترفدون الأقارب والأصحاب وحتى المعارف من أبناء البلد.

غصت القرى بجمهورها منتصف سنة ١٩٧٦، مع حصار مخيم تل الزعتر في ٢٠ حزيران/يونيو، وسقوطه لاحقاً في ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٦، وقبلُ مع سقوط النبعة وبرج حمود في ٥ آب/أغسطس، وتبدل اعتبار الإقامة لدى العائدين في قراهم، من إقامة عابرة طارئة إلى إقامة مستديمة، حتمت على من تبقى معه بعض من مدخراته، أن يعضّ عليها بالنواجذ. وهم قلّة في كل الأحوال وهكذا «رقّ للمرة الأولى على نطاق واسع حجاب السترة الذي كانت القرى قد نجحت حتى ذلك الحين في إسداله على العائلات الهاربة من الموت. فجأة تكونت في المدارس والنوادي والدوائر.. عناقيد من العائلات وصلت إليها في حالة إدقاع رهيب».

لن نسأل عن بؤس المهجرين في فيضهم الجديد، فهذا سؤال لمقام آخر، يغنينا عنه هنا بداهةُ جوابه، إلى الحد الذي تفقد معه الإجابة مبرر عقدها، لا سيما وأن عدداً لا بأس به من هؤلاء المهجرين الوافدين جديداً إلى قراهم، كان قد أقعده عن طلب السلامة في هذه القرى، في أوان باكرة من الحرب، قصوره عن دفع رشوة الانتقال من قوس حصاره في الضواحي الشرقية من بيروت. ولن نخوض كذلك في انعكاس هذه الإقامة الرهقى على التوازن بين شقي جمهور القرية الحدودية آنذاك، الشق القديم المقيم والشق الوافد الجديد.[١٠٠] ما يهمنا هو أن فيض المهاجرين الآنف حمل معه إلى قرى الشريط المحتل قضايا ومسائل لم تكن أحزاب المنطقة وجماهيرها في المراحل السابقة، قد تعرضت لأمثالها حدّة أم طول مدّة:

١ - في مقدم هذه القضايا، يأتي الدخول العميق للمقيمين في قرى الشريط المحتل، في مدارات الحرب وحساباتها في العاصمة وضواحيها عن طريق هؤلاء العائدين الجدد. فبعد أن كان سكان قرى الحدود يعاينون الحرب ويتابعونها من خلال أدبيات الأحزاب اللبنانية والمنظمات الفلسطينية ووسائل إعلامها، أو من خلال منقولات ومأثورات مزينة بألمع الصور، يرويها مقاتلون، أطلوا على الحرب من على شرفة متاريسهم، نبذاتٍ مختصرةً أو ملاحظاتٍ سريعةً في الإقدام والتضحية والصمود، في ضفة من خطوط التماس في بيروت. بعد أن كان الأمر كذلك لدى

(١٠٠) فيما يخص بعض مظاهر التوتر الاجتماعية التي أحدثتها فورات الهجرة داخل علاقات الهيئة الاجتماعية في القرى، راجع: بيضون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩، ١٣٠.

الجنوبيين المقيمين، جاء جنوبيون آخرون، من لحم هؤلاء المقيمين ودمهم، وبعد أشهر من المكابدة في مناطق حصارهم في الضواحي الشرقية من بيروت، يطوون أعلام الوطنية والثورية والبطولة والتضحية، القيمَ المكينة في قلوب العامة وعقولها عن هذه المعارك، وينشرون بديلاً عنها، وبعيداً عن كل فذلكة أو غرضية، خِرقاً بالية عن معارك سقوط تلك المناطق كما عايشها هؤلاء واستظهروها، وهي رواية تجمع، على بعض الاختلاف في الوجهة والتفاصيل، على تأكيد السرقة والرشوة والهروب وبيع الذخيرة وبيع المواقع وبيع المواقف. ولا تغطي سهام الإدانة هنا، أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية وحسب، فإدانة هذه الأحزاب، فرع من إدانةِ أصلٍ أكثر سماكةً وأكثر كثافة، كانت تدور حول مواقف منظمات المقاومة الفلسطينية وممارساتها بأفعل أطرافها، وتحميلها مثلاً «تبعة افتعال الصدامات الأخيرة مع الأرمن الذين كانوا حتى ذلك الحين قد حجبوا النبعة عن القوات الكتائبية وتولوا إيصال المؤن والسلاح والذخيرة أحياناً إليها وهرّبوا الكثيرين من أهلها عبر الحواجز الكتائبية (وجنى بعضهم من ذلك كله بالطبع أموالاً طائلة). وكانت الرواية نفسها أيضاً تتهم معظم الأطراف المقاتلة بالهرب عند استفحال الهجوم وتنعي على مقاتليها تسليم أنفسهم، لقاء الأمان، في نادي الأرمن.» ومع سقوط تل الزعتر «لم ينشر القادمون في الجنوب صور تل الزعتر التي كانت تغطي الصحف الوطنية: البطولة، الصمود، الاستشهاد، إلخ.. بل نشروا صوراً أخرى: تمييز المقاومة الفلسطينية بين اللبنانيين والفلسطينيين، حجب التموين المكدس في المخازن عن الأهالي، وإطلاق النار على البعض من رواد البئر الوحيدة بسبب احتجاجهم على عدم تقيد المسلحين بـ «الدور»، إلخ..».

كانت رواية الوافدين شهادة صافية، تكونت في ضوء التداعيات والمعايشات الطويلة والمتتابعة مع الحصارات والمعارك وما داخلها من ممارسات للمسلحين، وقد أضافت هذه الرواية، حول تخلي المقاتلين عن مواقعهم لدى أول مواجهة، إلى مخزون الحدوديين قرائن جديدة.

٢ ـ أزمة التموين من بواكير مظاهر الأزمة اللبنانية، إذا ما اعتبرنا ١٣ نيسان/ أبريل خط انطلاقها الأول، وقد تبدّت في الجنوب في مراكز توزيع البطاقة التموينية في النصف الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٥.[(١٠١)] وظلت متصاعدة في وتيرتها،

(١٠١) راجع «السفير»، ١١/٦/١٩٧٥.

حتى فقدان الطحين في منطقة بنت جبيل في ١٢ تموز/يوليو ١٩٧٥،[(١٠٢)] أي بعد ثلاثة أشهر من «بوسطة» عين الرمانة. تبدو الأزمة في النصف الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أكثر حدة وتتسع لتشمل قرى الحدود والقرى القريبة منها في منطقتي صور ومرجعيون ـ حاصبيا، اللتين ينقطع عنهما الطحين منذ ما قبل شهر وشهر ونصف على التوالي من تاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥،[(١٠٣)] ولم تجدِ نفعاً محاولات أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، التي قررت باكراً تولي مكافحة الاحتكار وتأمين المواد الغذائية للجنوب ابتداءً من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥،[(١٠٤)] من خلال إقفال ملف الطحين الذي تتابع جرحاً مفتوحاً في قرى الجنوب كافة والقرى الحدودية منها خاصة طيلة سنة ١٩٧٦، والسنة التي تليها.[(١٠٥)]

كانت القرى الحدودية بعامة، المسلمة منها والمسيحية،[(١٠٦)] في قلب هذه الأزمة في كل هيئاتها: أناساً وأحزاباً ومسلحين، ومنظمات فلسطينية بأطرافها وامتداداتها. وكان الوافدون الجدد ثقيلاً للأزمة التي أصبحت عقدة التباين أو التآلف بين هذه الأطراف جميعاً.

كان فشل المبادرات السابقة المتتابع لحل أزمة التموين وتحديداً الطحين في قرى الحدود، وعلى مدار ما يعادل السنة والنصف، يتخذ في بدايته ذريعة الخطأ والتجربة البكر. وكان وجود المهجرين الوافدين ملحاً على جرح التموين، فصارت فوضى معالجته، وحسب التعبير الرائج آنذاك، تدور على «أبواب» جديدة من الفوضى، وهي أبواب عصية على أي ترميم أو إصلاح، خاصة بعد أن صار اقتناء السلاح، من قبل بعض الوافدين، مصدراً لبعض الامتياز في تحصيل التموين الذي

(١٠٢) راجع المصدر نفسه، ١٦/٧/١٩٧٥.

(١٠٣) حوالي ٣٠ قرية في قضاء صور كانت تعاني من فقدان الطحين. راجع: «السفير»، ٢١/١٠/١٩٧٥، ٢٢/١٠/١٩٧٥. بخصوص منطقة مرجعيون ـ حاصبيا، راجع: المصدر نفسه، ٢٣/١٠/١٩٧٥.

(١٠٤) راجع «السفير»، ١١/١٠/١٩٧٥. من تلك المعالجات، كانت محاولة فتح «فرن في كل قرية حدودية تسهيلاً... كما اقترح رئيس نقابة أصحاب الأفران في صور». راجع: المصدر نفسه، ٢٠/١٢/١٩٧٦.

(١٠٥) آخر ما ينقل عن أزمة التموين قبل عملية الليطاني التي حدّدت الشريط، ما ترويه «السفير» في ١٨/٢/١٩٧٨: «تهافت المواطنون في الجنوب على شراء الطحين فباعه التجار في السوق السوداء».

(١٠٦) تجدر الإشارة هنا إلى صعوبة الحديث عن مستويات في أزمة التموين والمحروقات ما بين قرى إسلامية وقرى مسيحية، فقد لفّت هذه الأزمة قرى الجنوب سواسية من الناقورة حتى العرقوب.

اكتنز، مع وجود المهجرين، بإعانات كانت ترسل إليهم من كساء ودواء وبعض الفُرُش. وقد أدى الإخفاق في تنظيم أمور الجماعة الحدودية التي كانت تعيش، إلى الخوف من الراهن العسكري ومن المستقبل السياسي، وهنَ قصر ذات اليد وغلاء الأسعار، أدى هذا الإخفاق إلى اتساع المسافة بين هذه الجماعة وبين من تصدى لتدبير أمورها في قرى الحدود، أعني الأحزاب الوطنية والمنظمات الفلسطينية، والذين جعلوا يتسقطون «رطب» التموين الشهية بالتواطؤ مع كبار التجار،[١٠٧] وما زالت إلى الآن، إشارة ولو مختصرة إلى سالف تلك الفترة تستحضر فوراً بونات الطحين وآلائها.

ومع حلول قضية التموين، مع دفق المهجرين، المحلَّ الأول في أسباب الحياة في قرى الحدود، وفي علاقات الأطراف السياسية في المنطقة، والمشدودة إلى دورة ضيقة من الحوار والتعامل، صار التموين وتوزيع الإعانات، مادة تقاصف وأخذ مواقع، أو بدرجة أقل، مادة اتهام ومزاورة، إذ كانت أحزاب الحركة الوطنية، تأخذ على المنظمات الفلسطينية وفرة الطحين ورخصه داخل المخيمات، وتأخذ عليها إتلاف مئات الأطنان، منه طحيناً فاسداً.[١٠٨] كانت المنظمات الفلسطينية من جهتها، مع إنكارها الكامل وجود الطحين لديها صباحاً، تعود مساءً وتنزله في اليوم ذاته، وبأسعار تعادل نصف المبلغ، (وأحياناً الثلث)، الذي كانت بعض اللجان المحلية المرتبطة بأحزاب الحركة الوطنية قد جعلته سعراً لكيس الطحين كما حدّده تجار المدن. كان وراء ذلك بالطبع، «إظهار» من يعمل لصالح الناس بلا منّةٍ أو ربح، وبين من يتاجر بحفنة طحينهم!.

٣ ـ استهلك مرور الزمن وبعد المزار، المخزون الريفي الجنوبي وموروثه عند الكثير من هؤلاء الوافدين، فابتعدوا، وتخصيصاً الشباب منهم، عن علاقات الاجتماع في القرى، العنصر الأساس في ضخ الأمن والأمان ورعايتهما لدى جمهور القرى

(١٠٧) في هذا الخندق الذي حفره المنظمون بينهم وبين أكثرية الأهالي (وهو خندق يشكل خطاً سياسياً بالنتيجة، ولم يشكل جملة تجاوزات عن الخط، كما يحلو للبعض أن يدّعي)، طمرت جهود وتضحيات بذلها منظمون لا يرقى شك إلى تفانيهم ولا إلى شجاعتهم. بعضهم نجح مثلاً في جعل مشكلة التموين، داخل قريته، شأناً خاضعاً لإشراف جماهيري فعلي... وما لبث أن خذلته مصادر التموين «المركزية» لأنها لا ترضى بديلاً عن زبائنها المعتمدين. راجع: بيضون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

(١٠٨) حول إتلاف ٣٠٠ طن من الطحين الفاسد في المستودعات الفلسطينية في صيدا. راجع: «السفير»، ١٧/٦/١٩٧٧.

الجنوبية، فراح قسم من هؤلاء، لا سيما الذين سبق لهم وربّبوا السلاح فوق أكتافهم في الضواحي وبيروت، يبتعدون عن روابط اجتماع القرى، مما سرّع اهتزاز تماسكها الداخلي، وصار أغلب موروث القيم ومألوفها من قرابة وجيرة وصداقة ومصلحة ونخوة، في عرف هؤلاء، أشكالاً مجردة من الحياة الاجتماعية خالصة منها ومفارقة لها، وصارت هواجس السكان في قرى الحدود من أمن وتبغ وتعليم وصحة ومؤسسات وعلاقات جوار وتعايش، محطات كلام آخر، لا تستدعي المرتبة الحاسمة التي تدّعيها. وكان يعضدهم في ذلك أن الأحزاب القائمة (في القرى الإسلامية أو المسيحية)، إضافة إلى المنظمات الفلسطينية، راحت تمطّ بأذرعها طولاً لتحصيل المسلحين من هؤلاء، وتحصينهم في صفوفها، فتأمنت لهم بذلك، تغطية سياسية استقووا بها، وهكذا صار السلاح، والذي لم يكن يوماً في القرى الجنوبية مجلى من مجالي الرفعة الاجتماعية أو الزعامة، أو آية من آياتها، عامل حسم في تسيير شؤون المنطقة وتدبير أمورها، في لحظات كانت الأحداث تدور سريعة مضغوطة من دون أي انفتاح على خواتيم واضحة أكيدة.[١٠٩] وطبعاً كان هذا الوضع مبعث شعور عند جمهور القرى من «المدنيين»، بأنهم، مدنيون، يبقون في مواقعهم الحطيمة، لأن الأمور تؤخذ بالغلبة فقط.

ج) حدّ التبغ

«أنهت الريجي أمس (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨) تسلّم تبغ مواسم سنوات ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧ في القرى الحدودية». هذا ما نقلته جريدة «النهار» في عدد اليوم التالي.[١١٠]

في حساب الزمن، أمضت الكمية الكبرى من طرود التبغ ما يقارب الثلاث

(١٠٩) كان اقتناء السلاح في الجنوب، في تلك الفترة، يبتعد عن المثال اللبناني في تداول السلاح، كما تجهد في إخراجه القيم الزغرتاوية والبعلبكية، في أنه نصف عدة الزينة للرجل الكامل، على اعتبار أن الحبس يعادل النصف التالي. كانت كلفة شيوع السلاح غالية في الجنوب مع الإيقاع السريع للموت والحرب. كان يوم الجنوبيين دائماً «أمر» وغَدُهم كذلك.

(١١٠) لم تشفع للحدوديين معاناتهم، فقد بدأت الريجي تسلم تبغ هذه المواسم في القرى غير الحدودية في ٥ آذار/مارس ١٩٧٧، بينما باشرت ذلك في القرى الحدودية، بعد التاريخ الآنف بسنة وثلاثة أشهر أي في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٧٨. وأنهت الاستلام في القرى غير الحدودية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، أي قبل سنة من انتهائه في الشريط في التاريخ أعلاه (٢٤/١٢/١٩٧٦). راجع: «النهار»، في التواريخ المذكورة.

سنوات، مرصوفة في بيوت تضيق بالأصل بساكنيها. نقف عند حساب الزمن وحده، لأن حسابات التعب والنصب وذلّ الاستدانة والحاجة، ووطأة الخوف من التقصير عن أسباب العائلة والأولاد، والكابوس الدائم من تلف المحصول أو احتراق الموسم بقذيفة إسرائيلية، أو غرقه وتعفنه في مياه تتسرب إلى مواضعه، وهي في الغالب «أرضيات» تحت مستوى صفحة الأرض، لا تضمن منع النش أو الرطوبة. هذه كلها حسابات لا تنعقد عليها قياسات، فهي قرابين يقدمها مزارعو التبغ في تعاملهم مع شتلة الهمّ كما يحلو لهم التشبيه. ويكفي حساب الزمن من جهة ثانية لأن يدخلنا في معاناة المنطقة، ومن السنة الأولى لتوقف تسليم التبغ بدءاً من سنة ١٩٧٦، إذا ما عرفنا أن زراعة التبغ تشمل مصدر الدخل الأوفر في العديد من البلدات والقرى الحدودية، أو مصدر الدخل الأوحد لبعض منها، أو المصدر الذي يغطي مداخيل أساسية أو إضافية لعائلاتها، إذ لم تغن الوظائف والمهن الحرة، وحتى العليا منها، أصحابها من الإفادة عن هذه الزراعة دخلاً إضافياً.

تحمل سنة ١٩٧٥ إلى مزارعي التبغ، بوصفهم حدوديين، أثقالاً جديدة إلى أثقالهم بوصفهم مزارعين، فقد طلبت جهات أمنية في المنطقة من المزارعين عدم الذهاب إلى قطاف التبغ، إلا في ساعات الصباح، وهذا ما أدى حسب رئيس بلدية عيتا الشعب إلى تلف ٢٠٪ من المحصول.[١١١]

شركة الريجي، من ناحيتها، تنذر بحرق محاصيل قرى جنوبية بحجة عدم حصول المزارعين على الرخص القانونية للزراعة، و«هذا باختصار تشجيع على النزوح وترك الأرض» كما جاء في عريضة القرى الجنوبية.[١١٢] وفي الطرف المقابل من الحدود، تضيف إسرائيل، إلى قصفها اليومي خراج العديد من قرى الشريط، ألغاماً على شكل مغلفات مبثوثة في حقول

(١١١) راجع: «السفير»، ٩/٦/١٩٧٥. والمعروف أن قطاف التبغ يتم في ساعات بعد منتصف الليل حتى قبيل شروق الشمس، وذلك تلافياً لتمزق أوراقه نتيجة ما يفرزه على الأيدي من مادة لزجة مع وصول حرارة الشمس.

(١١٢) والتهديد بالحرق يطال الرخص المزروعة بالضمان. وقد وجه أهالي دير سريان وعدشيت القصير والقنطرة، إلى الرؤساء سليمان فرنجية وكامل الأسعد ورشيد كرامي ووزير الزراعة برقية منها: «... بالأمس فوجئنا بموظفي شركة الريجي يهددوننا بأن محاصيلنا سوف تتلف بحجة أن الزراعة غير مرخصة، علماً بأن كل دونم مزروع من التبغ تمّ بالأسلوب المتبع عادة وبعلم موظفي الشركة، والذي هو ضمان الرخص من أصحابها وزراعتها من قِبل المزارعين، والذي درجت عليه العادة منذ سنين...». راجع: «السفير»، ١٥/٨/١٩٧٥.

التبغ،[١١٣] الأمر الذي ولّد قلقاً فعلياً في أوساط المزارعين.

أطلّ الضيق الأكبر على المزارعين مطلع سنة ١٩٧٦ حين تخلفت الريجي عن المباشرة باستلام تبغ الموسم الفائت، الأمر الذي يتم عادة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة،[١١٤] وهذا يعني أن الدورة الاقتصادية الموسمية، التي تنطلق مع تسليم التبغ وقبض ثمنه وسداد المزارعين ديونهم عن سنة تصرمت، سوف تتوقف، وينقطع معها بالتالي استلاف المزارعين مجدداً، رهاناً مقدماً على الموسم اللاحق، المبالغ اللازمة لدفع أكلاف هذا الموسم، وتأمين النفقات الأولية من ضروريات العائلة. ولا ينعكس هذا العجز على مزارعي التبغ وحدهم، بل يتعداهم إلى آلاف آخرين، من أصحاب المحلات التجارية وأصحاب الدكاكين في الأحياء الصغيرة، إلى عمال التبغ في مراحل زراعته وتوضيبه المتعددة، إلى غير مهن وحرف، تنعقد مع مزارعي التبغ في مصالح وأعمال من بنّاء ونجّار وحدّاد... وترينا مراجعة مطالب القرى الجنوبية «التبغية»، وعرائضها المرفوعة إلى المسؤولين في الستينات والسبعينات أن مطلب الإسراع في استلام المحصول، إن لم يكن سابقاً، فهو ملازم لمطلب الزيادة في التسعيرة أو لمطلب زيادة الرخص المزروعة.

لم تجدِ الاتصالات مع القيادات السياسية الرسمية، ولا مع إدارات الدولة، وتحديداً وزارة المالية، في دفع الريجي إلى المباشرة في استلام موسم سنة ١٩٧٥، وحجة الريجي واضحة: يجب على وزارة المالية أن تقوم بفتح اعتمادات مالية توفر السيولة وهذا ما لم يحصل. تمّ اللجوء إلى ليبيا ورئيس وزرائها عبد السلام جلود أثناء وساطته الطويلة لأشهر في لبنان. فكان قرارها بتخصيص ٢٤ مليون ليرة لبنانية ثمناً لتبغ جنوبي، كذلك تمّ اللجوء إلى العراق وكان اتفاق على شراء كمية بمبلغ ١٧ مليون ليرة لبنانية.[١١٥] المجموع إذن ٤١ مليون ليرة أي ما

(١١٣) «... وذكر رئيس بلدية عيتا الشعب أن العدو عمد في الآونة الأخيرة إلى وضع مغلفات ملغومة، فعثرت ديبة محمود في أرضها بمحلة «الشريط» على مغلفات قامت بتسليمها إلى السلطة لتعطيل مفعولها. وعثر حسين قاسم على ستّة مغلفات في أرضه... وقام أيضاً حسن ناصر بتسليم عدد من المغلفات الملغومة إلى الجيش بعد أن عثر عليها في أرضه». راجع: «السفير»، ٩/٦/١٩٧٥.

(١١٤) كانت الريجي قبل سنة قد باشرت باستلام موسم ١٩٧٤ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ وانتهت منه في ٢٩ نيسان/أبريل من السنة نفسها.

(١١٥) طرح الموضوع على المسؤولين الليبيين أثناء انعقاد مؤتمر الفلاحين العرب في طرابلس الغرب. وكان الوفد اللبناني برئاسة محمد نجيب الجمال رئيس نقابة مزارعي التبغ (كانت يومها لجنة تأسيسية)، وعضويه السيد هاني فحص وصبحي حمادة. هذا في الوقت الذي تنقل فيه صحيفة «السفير» عن أن ليبيا دفعت منفردة ٤٥ مليون ليرة.

نسبته ٨٠ ـ ٨٥٪ من إجمالي ثمن التبغ.(١١٦)

أصبح بالإمكان إذن استلام التبغ، وقد تأمنت الأموال اللازمة. كان «جيش لبنان العربي»، الذي حلّ في المراكز العسكرية والثكنات الجنوبية محل الجيش اللبناني بدءاً من آذار/مارس ١٩٧٦، متولياً مهام استلام المحصول وتخمين الأسعار من خلال لجان الاستلام،(١١٧) التي باشرت مهمتها في ٤ حزيران/يونيو، أي بتأخير ٣ أيام عن الموعد الذي سبق وقررته اللجنة العليا لشراء محصول التبغ الجنوبي،(١١٨) وذلك في مسيرة بطيئة متقطعة حيث توقف تسليم التبغ تكراراً، وشمل التوقف تقريباً نصف المدة التي أمضتها اللجان في استلام التبغ، والتي انتهت مبدئياً في النصف الأول من أيلول/سبتمبر.(١١٩) لم يعرف استلام التبغ إذن وتيرة سريعة تعوض عن تأخر الريجي وتخلفها، فبالرغم من تأكيد اللجنة العليا المشرفة على شراء التبغ، لحساب الحكومة الليبية، على تكثيف عدد لجان الاستلام والشراء في مراكز الأقضية الحدودية بلغ مجموع ما كانت اللجان قد تسلمته بعد ثمانية أسابيع من مباشرتها العمل، مليون كلغ من التبغ من مختلف مناطق الجنوب حسب ما نقلته جريدة «السفير»،(١٢٠) أي أن المبالغ المدفوعة كانت في حدود الـ ٧ ملايين ونصف المليون على اعتبار السعر الوسطي سبع

(١١٦) على اعتبار أن نسبة إنتاج الجنوب من الإنتاج اللبناني سنة ١٩٧٥ والبالغ (٩,٢٥٠,٠٠٠ كلغ) كانت ٧٢,٣٪ أي في حدود (٦,٧٠٠,٠٠٠ كلغ) كان السعر الوسطي المدفوع سنة ١٩٧٦، ٧ ليرات ونصف للكلغ، أي أن المبلغ الإجمالي اللازم لشراء تبغ الجنوب كان يزيد قليلاً عن ٤٩ مليون ليرة.

(١١٧) تتألف هذه اللجان من ممثلين عن نقابة مزارعي التبغ والأحزاب اللبنانية و«جيش لبنان العربي». وقد تولى عملية الإدارة موظفون من الريجي بموجب طلب من «جيش لبنان العربي». ونظراً لتخلف قسم من هؤلاء الموظفين، أصدر «جيش لبنان العربي» في ٧ حزيران/يونيو ١٩٧٦، قراراً ينذرهم بالالتحاق في مراكزهم تحت طائلة حرمان المتخلفين من قبض رواتبهم. راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٦/٥.

(١١٨) كانت اللجنة العليا قد حددت تواريخ وأمكنة التسليم كالتالي: ١ حزيران/يونيو ١٩٧٦ في النبطية وبنت جبيل وتبنين، ٣ حزيران/يونيو ١٩٧٦ في صور، ٧ حزيران/يونيو ١٩٧٦ في مرجعيون. راجع: «النهار»، ١٩٧٦/٥/٢٨.

(١١٩) بالرغم من متابعة اللجنة استلام التبغ حتى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، فإن ذلك كان يتم على فترات متباعدة ولمدة محدودة وبعد إلحاح شعبي وتوسط حزبي ورسمي، بحيث أن الكميات التي سلمت بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر لا تشكل نسبة يعتد بها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الثلاثة أشهر الأولى من عمل اللجنة عرفت توقفاً يزيد عن الشهر (طيلة شهر تموز/يوليو نتيجة عدم وجود أماكن تخزين للكميات التي سلمت في الأيام الأولى). راجع: «النهار»، ١٩٧٦/٧/٣٠.

(١٢٠) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٨/٤.

ليرات ونصف،(١٢١) كانت حصة المناطق الحدودية منها في حدود الثلاثة ملايين ليرة، وهذا يعني أن مجموع ما سلمته المناطق الحدودية من تبغ في مدة ٩ أسابيع (من أصل ١٢ أسبوعاً مدّة عمل اللجان)، كان في حدود الـ ٤٠٠ ألف كلغ(١٢٢) وهذا ما يعادل ما تعطيه فقط ثلاثة قرى حدودية متفاوتة في إنتاجها بين كثيف عيترون (١١,٥٠٠ بالة) ومتوسط يارون (٦٠٠٠ بالة) وقليل رامية (١٢٠٠ بالة).(١٢٣)

تتحدث اللجنة العليا لاستلام التبغ، ودون تحديد، عن «صعوبات شاقة» تقف في وجه تنفيذٍ سلسٍ وسريعٍ لمبادرة شراء محصول التبغ، لكن بياناتها التي تعد «بتكثيف لجان الاستلام»، وتعد بإتمام هذه العملية طمأنة «للمزارعين في كافة المناطق» تبلغ بأن «الحكومة الليبية جادة في إتمام هذه البادرة القومية والمهمة الإنسانية»،(١٢٤) تؤشر لما تراه اللجنة مصدر هذه «الصعوبات الشاقة».

صحيح أن مخبئات الأحداث التي تتجمع منذرة بشر مستطير، إن كان على مستوى المنطقة الحدودية أم على مستوى لبنان، وصحيح أن تأزم أوضاع المزارعين المادية مع تأخر تسليم الموسم، وتوقف البنوك والممولين المحليين والمحال التجارية عن إمدادهم بالعدّة اللازمة لمباشرة الموسم القادم، إلى النفقات والمصارفات الزائدة التي استنزفتها قوافل العودة الطارئة للجنوبيين النازحين، مع تفجّر جولات العنف في بيروت وضواحيها، صحيح أن كل هذه عوامل تدفع في تزاحم المزارعين وفي تسابقهم لتسليم تبغهم، لكن «الصعوبات الشاقة» كانت في غير عقدة الانضباط وأخذ الدور، فجمهور المزارعين كان غير واثق من وصول الأمور إلى خواتيمها السعيدة، وقد وقع هؤلاء في المهجوس من أمرهم مع الأقاويل والأحاديث عن الصفقات التي رافقت وصول لجان الاستلام، وانتقال هذه الأقاويل من دائرة الوساوس وبعض الظن إلى دائرة اليقين كله، مع افتضاح أمر السطو على جزء من الأموال المرصودة لأمر التبغ واعتزال المتهمين الجنوب والخروج منه إلى غير بلد. ومن ناحية ثانية يأتي قصور الأحزاب والتنظيمات المتواجدة عن استخراج ممارسة عامة من لجج الانتماءات الخاصة «فالغنيمة كانت

(١٢١) كان سعر النوع الجيد ١٠,٥ ل.ل. والمتوسط ٦,٢٥ ل.ل.. والمتدني ٣,١٠ ل.ل. أي بزيادة ١٦٪ على الموسم السابق. راجع: «النهار»، ١٩٧٦/٥/٢٨.

(١٢٢) راجع: «السفير»، ١٩٨٦/٨/٧.

(١٢٣) حسب إنتاج موسم ١٩٧٤. راجع: «السفير»، ١٩٧٥/٤/٧. مجموع إنتاج هذه القرى الثلاث (١٨,٧٠٠ بالة)، وزن الواحدة بين ٢٠ و٢٥ كلغ، أي أن إنتاج هذه القرى الثلاث يفوق الـ ٤٠٠ ألف كلغ، إذا أخذنا بـ ٢٢ كلغ متوسطاً لوزن البالة الواحدة.

(١٢٤) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٨/٨.

كبيرة، ولم يشأ أي من التنظيمات حرمان نفسه من المشاركة في تنظيم الاستلام والدفع... كان الزحام الهائل يوهن استقامة أشد المتمسكين «بالنظام» ويدفعهم إلى ركوب مركب الوساطة، فلم ينظم، سلفاً، أي ترتيب للقرى بحيث يُضرَب لكل منها موعدٌ محدد تقبض فيه، ولم يجر بالتالي، إخطار القرى بهذا الترتيب ولا ببدء الدفع أصلاً. بل كانت اللجنة تصل ذات صباح إلى مركز القضاء، فيعلم بوصولها أهالي البلدة نفسها أولاً، ثم يسري الخبر سريان الشائعة إلى سائر القرى. وفي غضون ساعات يكون مزارعو القضاء جميعاً قد تجمعوا في مركزه... فيقبض عدد ضئيل منهم ويقفل الآخرون خاوي الوفاض إلى قراهم.. وهكذا حتى تفطن «اللجان» بعد ثلاثة أيام أو أربعة إلى أن في الإمكان استدعاء القرى بعضها تلو الآخر... فتعلق لوائح بأسماء القرى ومواعيد الدفع لها على أبواب المكاتب...».
«لم يكن الأمر عجزاً فنياً عن الإعلام أو التنظيم، فقد كان أي تنظيم يصدر بياناً أو نعياً لشهيد في ذلك الحين يتمكن من تعميم البيان على سائر قرى القضاء خلال يوم واحد. وكان العديد من الحزبيين الذين اشتركوا في «تنظيم» شراء التبغ ودفع ثمنه معلمين أو موظفين لا يخلون من إلمام بأصول الإدارة (وبخاصة إدارة عملية لها، بحد ذاتها، هذا القدر من البساطة). كان وراء العجز في الواقع، غياب المركز المؤهل لحمل تبعة التنظيم ولكفالة عمومية الممارسة. فخلف أشكال «التنسيق القيادي» وهيئاته العابرة أو الثابتة (تبعاً للمناطق)، وتحت وحدة المعركة، كان ينشط صراع على النفوذ بين التنظيمات..».(١٢٥)

ومهما يكن من أمر خطوة استلام التبغ الجنوبي، وتخصيصاً الحدودي منه، ومع ما اعتورها من أخطاء وهفوات، فإنها كانت تؤدي إلى الطعن في دعوات كانت تحثّ في بعض القرى الحدودية، وتحديداً المسيحية، على التطلع إلى الطرف الجنوبي من الحدود، إلى إسرائيل، حلاً وحيداً لما استجد من قضايا أمنية وتموينية وحياتية، وفي أول هذه القضايا كان همّ تصريف موسم التبغ لسنة ١٩٧٥،(١٢٦) وقد ظلّت هذه الدعوات، في صدور ندرة من الذين اشتبكوا باكراً

(١٢٥) راجع: بيضون، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣ وما بعدها.

(١٢٦) يبدو أن فيفيان صليبا استمدت من لهفة هؤلاء المزارعين وحنوّهم على تبغهم، وجدانيتها في حديثها عن أول اتصال، على ذمّتها، أقامه مع المخابرات الإسرائيلية صاحب مدرسة خاصة في رميش: «في ٣ آذار/مارس ١٩٧٦، كان نقولا الحداد، صاحب مدرسة خاصة في رميش جالساً خلف مكتبه، يشرح درساً لتلاميذه، حيث شرد لحظة عبر النافذة، متأملاً سهل التبغ المحروق أمامه، وجال في عيون تلاميذه القلقة الجائعة البردانة... واتخذ قراره!» راجع: فيفيان صليبا، «ماذا فعلتم للجنوب ـ ماذا فعلتم بالجنوب» (بيروت: المقاومة اللبنانية، ١٩٨٤)، ص ١٣٠.

في علاقة مع إسرائيل دون تغطية أو قبول أو رضى من جمهور هذه القرى ورأيها العام. وقد استغل هؤلاء ذريعةَ وجودِ حاجز مسلح على مدخل بنت جبيل، فأقدموا، مستندين على مجموعة من مسلحي البلدة، على توقيف بلدة رميش ومنعها من التعامل مع لجان استلام التبغ، مشترطين عليها، على جاري عادة شركة الريجي في سنوات سابقة، إيفاد لجان تستلم التبغ من داخل البلدة، وفي هذا اختصارٌ لكلفةٍ ووقتٍ وإغناءٌ عن مشقة، وهو امتيازٌ، ومطلب دائم من مطالب قرى التبغ الجنوبية، لم تحزه سنة ١٩٧٦ سوى مراكز الأقضية، بالإضافة إلى تبنين، وهي نقطة تتوسط داخلاً قريباً من الشريط المحتل، وأكثر أمناً من قراه.

إلى ذلك كان من الصعب توزيع لجان في مراكز عديدة من القرى، فلجان الاستلام قامت بمن تيسر من موظفي الريجي الذين جانبوا بأكثريتهم أعمال اللجنة منذ انطلاقتها، ولم يلتحقوا إلاّ بعد إنذار بقطع الرواتب، كما سبق وأشرنا، وجهته إليهم قيادة «جيش لبنان العربي»، ولكن حضورهم مع ذلك ظل قاصراً، وفي ذلك احتجاج دفين على اعتبارهم فنيين، وقد حذفوا، أمام سيطرة الأحزاب، في زاوية لا تقرر زيادة في سعر، أو تعجيلاً وتبكيراً في تسليم محصول أو قبض ثمنه.

كان القصور عن توسيع لجان استلام المحصول جلياً واضحاً، ولا يعادله «وضوحاً» إلاّ التذرع بوجود حاجز مسلح على مدخل بنت جبيل، لأن حاجز بنت جبيل لم يكن قد «حجز» لنفسه نقطة ثابتة في مدخل البلدة حتى تلك الحقبة، وقد ظل حاجزَ مراقبةٍ يشرف على أحزاب الحركة الوطنية وعناصرها الشيعية، أكثر مما هو رصد للعابرين من القرى المسيحية وإليها. وحتى مع تمكن الحاجز لاحقاً من نقطة ثابتة عند مدخل بنت جبيل، فإنه لم يتعد مهمته تلك. ثم أن هذا الحاجز لم يمنع موظفي الريجي من أبناء بلدة رميش من الاستمرار في ممارسة مهماتهم في لجان استلام التبغ في مركز بنت جبيل، وقد ظلوا في موقعهم هذا حتى ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٦،(١٢٧) أي أنهم أشرفوا طيلة سبعين يوماً على القسم الأكبر من كمية التبغ المسلمة، أو بحساب آخر، طيلة المدة التي كان فيها طريق التبغ الرميشي مقفلاً باتجاه بنت جبيل. إلى ذلك، فإن الطريق الآخر الذي يصل القرى المسيحية بغربيها إلى «الناقورة» ومنها إلى صور حيث أحد مراكز تسلم التبغ، ظل على أمنه دون تعكير، فالحرب لم تستدر إليه إلا في أوقات متأخرة من صيف سنه ١٩٧٧، وكانت تقديمات حواجزه الفلسطينية والوطنية اللبنانية، لسالكيه من القرى المسيحية جمعاء، مثار تحاسد

(١٢٧) في هذا اليوم حصل خلاف حزبي على فتح مستوصف في بنت جبيل، أدى إلى مقتل الأستاذ الثانوي محمد هاشم جمعة. أحدثت الواقعة هزّة عنيفة عكّرت الجو العام في البلدة طويلاً.

من مسلمي المنطقة، ومدار همس وتساؤل عن جدوى إقفال طريق حتى القطع التام وحكمته (رميش ـ بنت جبيل ـ صور)، وفتح أخرى بسخاء وانفلاش، أمام المجموعة نفسها من الأشخاص والمواد. وقد ظلّ الأمر على هذه الطريق كذلك حتى بعد انفجار الوضع بين قرى الشريط، واختزانه سجلاً وافياً من النهب والتدمير طال قرية حانين بأكملها، وسجلاً من التقاصف طال عشرات القرى وانجلى عن عشرات من القتلى والجرحى. ومع دموية العلاقة «فقد حرصت المقاومة الفلسطينية على المساواة بين القرى. . . . حين قررت إدارة حصر التبغ في ربيع ١٩٧٧ تسلم ما كان قد تبقى من موسم ١٩٧٥». ولا ينزع عن إطلاق هذا الحكم «بأمن» تبغ القرى المسيحية، تصدي بعض أهالي حانين، الذين لاءموا تهجيرهم من بلدتهم بإقامتهم في عيتا الشعب، ومحاولتهم التصدّي لشاحنات التبغ القادمة من بلدة دبل لعلمهم أن «نصف هذا التبغ تقريباً الذي سيقبض الدبليون ثمنه هو ملك لهم. ولكن موكب الحراسة منعهم من نيل مبتغاهم. والذين يعرفون منزلة التبغ في أجساد الرجال والنساء والأطفال في قرى الجنوب الحدودي يملكون وحدهم مخيلة تتسع لهذا المشهد».[١٢٨]

إن المسارعة إلى إقفال الطريق في وجه التبغ الرميشي، يجعل من طلبات مسلحي رميش الآنفة إنذاراً بموقف أكثر مما هي مطالب تحتمل الأخذ والرد،[١٢٩] وكان من غير المستبعد التنازل إليها واعتبارها من قِبل المنظمات الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية مطالب تشكل موضوع حوار، أمام المأزق الذي راحت تواجهه هذه القوى من تأكيد صعود مقاتلين إلى هذه القرى مع غير جهة لبنانية، ومع تواتر أخبار التدريب والتسليح، وأخبار تشكل شبكات على ارتباط وثيق بإسرائيل، ومع افتتاح «الجدار الطيب» وعروض شمعون بيرس وزير «الدفاع» الإسرائيلي. إن سرعة المبادرة إلى إقفال طريق التبغ باتجاه بنت جبيل، أي باتجاه لبنان، يجد تفسيره في سرعة المبادرة التالية والمباشرة فوراً بتسليمه إلى إسرائيل، وهذا ما يؤكد أن الأمور كانت محددة سلفاً، فقد وصلت الشحنة الأولى من التبغ اللبناني إلى إسرائيل والوازنة ٢٠ طنّاً في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٦، «مع توقع إرسال شحنات أخرى يبلغ مجموع وزنها مئات الأطنان».[١٣٠] الخوف من الآتي المعتم، وحالة العداء والتحدي التي بثتها

---

(١٢٨) راجع: بيضون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(١٢٩) جاء قرار رميش بتسليم التبغ إلى إسرائيل مباشرة مع تقديم الطلب الآنف إلى لجان الاستلام في بنت جبيل. تواجدت اللجان في ٤ حزيران/يونيو، أعقب ذلك بأيام معدودة توقف طويل (٣٠ يوماً)، أي أن استلام التبغ بدأ فعلياً في ٧ أو ٨ تموز/يوليو أي قبل القرار الرميشي بيومين.

(١٣٠) «عال همشمار»، ٢٥/٧/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٢)، ١٦/٨/١٩٧٦، ص ٢٧٤.

المجموعات التي ارتبطت بإسرائيل، دفع بمزارعي البلدة،[١٣١] إلى القبول بأسعار تتدنى كثيراً عما كانت تدفعه لجان استلام التبغ في المنطقة والتي عادلت في متوسطها الـ ٧ ليرات ونصف ليرة دون أن تقل عن الـ ٧ ليرات،[١٣٢] بينما تدنى سعر التبغ في الاستلام الإسرائيلي عن متوسط حدّي ١,٣٥ ـ ١,٥[١٣٣] دولاراً للكلغ الواحد، على اعتبار أن هذا السعر هو سعر شهر أيلول/سبتمبر، والذي جاء بعد إضراب توقف خلاله مزارعو رميش عن تسليم التبغ في إسرائيل، بدأ في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٦، واتصل على الأقل حتى ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٦.[١٣٤] ومع

---

(١٣١) نسجل هنا أن مزارعين من رميش يصعب تقدير عددهم، باعوا، في حالة أولى تبغهم لأهالي من قرية بيت ليف الشيعية (إلى الشمال الغربي من رميش)، وهؤلاء بدورهم تقدموا به من لجان استلام التبغ في بنت جبيل أو تبنين. أو، في حالة ثانية، وضع مزارعون من رميش تبغهم أمانة في عهدة أناس من تلك البلدة، تجاوزاً لإقفال طريق بنت جبيل، ثم لاحقوا عملية تسليمه في بنت جبيل. ولا يخفى ما تتطلبه هاتان الحالتان (حالة البيع وحالة الأمانة) من ثقة تامة بين الطرفين، ففي الحالة الأولى كان يستحيل على المشتري تقديم الكميات الإضافية التي اشتراها، على خانة رخصته، على اعتبار أن شركة الريجي تكون لأشهر خلت (ربيع سنة ١٩٧٥) قد حددت وزن الكمية المتوجب على المزارع تسليمها في سنة ١٩٧٦، عن موسم سنة ١٩٧٥. وكان على هذا المزارع مشتري الكمية الجديدة (وهو هنا من بيت ليف) أن يسلّم الكمية على اسم المزارع البائع (وهو هنا من رميش)، والثمن يحرر شيكاً باسم المالك الأساس. وهو في حالتنا هنا الإنسان الرميشي، أي أن «عصمة» أمانة المبلغ في يده. أما في الحالة الثانية، حالة إيداع التبغ أمانة، فالأمر معكوس، فكمية التبغ المودعة أمانة، هي في عصمة إنسان قرية بيت ليف.

(١٣٢) كان ثمن التبغ حوالات مسحوبة على مصرف الجمال في صور. وقد وجد بعض التجار ذلك فرصة سانحة، فامتهنوا الصيرفة وراحوا ينقلون الحوالات المصرفية ويصرفونها لأصحابها مقابل عمولة قدرها ٢٪ من المبلغ الأساس وسرعان ما نزلت إلى ١٪ مع تعدد الصرافين، راجع: «النهار»، ٣٠/٧/١٩٧٦.

(١٣٣) «هآرتس»، ١٢/١٠/١٩٧٦. نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق رقم (٥)، ٢٣/١١/١٩٧٦، ص ٣٧٥. وهذا يعني أن سعر الكلغ بالعملة اللبنانية يراوح ٤٣٠ ـ ٤٨٠ حسب صرف الدولار في تلك الفترة (٣٢٠ قرشاً).

(١٣٤) كتبت «يديعوت أحرونوت»، ١٦/٨/١٩٧٦: «قررت إدارة مصنع التبغ في صفد، فصل الـ ٢٠ عاملاً لبنانياً، المستخدمين منذ أسبوعين، إذا لم تستأنف حتى نهاية هذا الأسبوع عملية مدّ المصنع بالتبغ اللبناني. . . والمعروف أن شراء التبغ من لبنان لمصنع صفد، توقف منذ عشرة أيام، لسبب الخلاف على السعر». تتابع صحيفة «دافار»، ٢٣/٨/١٩٧٦ الخبر نفسه «. . . وفي الوقت نفسه سرح ٢١ عاملاً وعاملة من مصنع التبغ في صفد» بعد أن توقف المزارعون اللبنانيون عن تزويده بالتبغ الخام لتصنيعه، مطالبين بزيادة السعر. نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٣٠)، ٢٠/٩/١٩٧٦، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

رفع سعر التبغ مجدداً في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٥ سنتاً، حيث تراوح سعره بين ١,٥ و١,٦٥ دولار،[(١٣٥)] فإن كلغ التبغ يبقى في سعر الاستلام الإسرائيلي أدنى من سعر استلامه من قِبل لجان استلام التبغ الوطنية.[(١٣٦)]

كان شراء التبغ من قِبل إسرائيل الخطوة الأولى في تكريس «الجدار»، «وإنجازاً مهماً وناجحاً على العموم» حسب رواية صحيفة «دافار».[(١٣٧)] ولكن إغراءات إسرائيل ووعودها تبخرت بعد أن أوقعت بمزارعي التبغ في شباك التبادل، وبعد أن أوقعت بغيرهم في شباك العمل والتعامل، مع كل ما تستنهضه مثل هذه المواقف من عداوة مع الجوار. بعد ذلك راحت إغراءات تسليم التبغ تطوى من قِبل إسرائيل مع ارتفاع أكثر من مدماك من مداميك «الجدار» كالعمل والطبابة والزيارات والتدريب والتسلح، حتى توقف أمر شراء التبغ نهائياً بعد ثلاثة أشهر من مباشرته. وحجة إسرائيل المعلنة في أن هناك صعوبة في دفع أسعار التبغ لأن الشركة الإسرائيلية تبيع التبغ من الخارج ولا تستوفي ثمنه إلا بعد فترة، ولا تستطيع معاودة الشراء بعد أن بلغت ديونها ٢,٥ مليون ليرة إسرائيلية، أو ٢٩٠ ألف دولار، وبعد أن أصبحت مضطرة إلى شراء التبغ الإسرائيلي الذي ينتظر إفراغ المستودعات المملوءة بالتبغ اللبناني.[(١٣٨)] وهي حجّة ساقطة، على الأقل، أمام ما كان قد سبق ووعد به، المدير العام لوزارة الزراعة دافيد بار ـ إيلان وفداً من أهالي رميش بعد اجتماع مخصص لدرس قضية التبغ مع وزير «الدفاع» شمعون بيرس، «بأن يتولى مجلس التبغ الإسرائيلي تسويق إنتاج المزارعين اللبنانيين في الخارج دون الحصول على سمسرة لقاء أتعابه».[(١٣٩)]

وهكذا راحت كميات التبغ التي تبتاعها إسرائيل تتراجع، ففي الوقت الذي كانت فيه الكمية المسلمة في العشرين يوماً الأولى أي حتى ١٢ آب/أغسطس

---

(١٣٥) «هآرتس»، ١٩٧٦/١٠/١٢ نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٥)، ١٩٧٦/١١/٢٣، ص ٣٧٥.

(١٣٦) تنقل «معاريف»، ١٩٧٦/٨/٢ أن إسرائيل تشتري التبغ اللبناني بـ ٦ ليرات لبنانية. راجع: «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق رقم (٣)، ١٩٧٦/٩/٢٠، ص ٢٩٣. ومع أن هذا يتعدى كثيراً الرقم الصحيح فإنه يبقى أقل من تسعيرته اللبنانية.

(١٣٧) «دافار»، ١٩٧٦/٧/٢٥، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٢)، ١٩٧٦/٨/١٦، ص ٢٧٥.

(١٣٨) «معاريف»، ١٩٧٦/١٠/٢١، المصدر نفسه، ١٩٧٦/١١/٢٣، ص ٣٧٥.

(١٣٩) «دافار»، ١٩٧٦/٨/١٨، المصدر نفسه، ملحق خاص رقم (٣)، ١٩٧٦/٩/٢٠، ص ٢٩٦.

١٩٧٦ تبلغ ٨٠ طناً[(١٤٠)] اقتصرت في السبعين يوماً اللاحقة على ١٤٠ طناً. وهذا يعني أن الكمية المسلمة حتى تاريخ توقف حركة الشراء في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ قد بلغت ٢٢٠ طناً[(١٤١)] أي ما يزيد قليلاً عن ٥/٢ من إنتاج القرى المسيحية الأربع الموجودة في قضاء بنت جبيل.[(١٤٢)] وهكذا بقينا نجد في السنة التالية (١٩٧٧)، أشخاصاً من رميش وعين إبل والقوزح إلى جانب آخرين من عيتا الشعب ورامية والصالحاني، يزورون فعاليات جنوبية سياسية ودينية يعرضون عليهم قضية إرسال لجنة إلى المنطقة لتسلم ما تبقى من محصول التبغ عن موسم سنة ١٩٧٥.[(١٤٣)]

إن الموقف الذي رسا عليه مسلحو المنطقة في رميش ومن بعدهم في القليعة، وإقرارهم «مجلس التبغ الإسرائيلي» بديلاً عن اللجنة العليا لشراء التبغ المشرفة على شرائه لحساب الحكومة الليبية، لم يكن في الواقع تحاججاً بالحالة التي قامت حينها والمتمثلة بطلب إيفاد لجنة تتسلم التبغ من داخل البلدة، ولا ضرراً من الحاجز المسلح على مدخل بنت جبيل، ولا احتجاجاً على الخلل والفوضى والوجاهات، شأن حركات الاعتراض التي كانت تعتمل داخل جمهور المزارعين في مجمل قرى الحدود، أو حول ما راح يدور جهاراً عن صفقات وسرقات، حتمت ذات مرة على قائد «جيش لبنان العربي»، الملازم أول أحمد الخطيب أن يتحرك إعلامياً وينفي عن الرائد أحمد البوتاري تدخله في قضية تسليم التبغ.[(١٤٤)] كانت مثل حركات الاحتجاج هذه قبلاً، مصدراً مشتركاً من هموم قرى التبغ، وكانت سبيل ربط وتنمية علاقات حتى على المستوى الفردي والإنساني بين

---

(١٤٠) «دافار»، ١٩٧٦/٨/١٢، المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(١٤١) «معاريف»، ١٩٧٦/١٠/٢١، المصدر نفسه، ١٩٧٦/١١/٢٣.

(١٤٢) مقارنة مع موسم ١٩٧٤. كان في هذه القرى الأربع ما يعادل ٢٣,٠٠٠ بالة. منها ١٣,٠٠٠ في بلدة رميش وحدها، أي ما يعادل ٥٠٠ طن، على اعتبار أن الوزن الوسطي للبالة ٢٢ كلغ. . مع الإشارة هنا إلى أن ٢٢٠ طناً التي استلمتها إسرائيل فيها من إنتاج غير قرى كعلما الشعب والقليعة وكميات صغيرة من قرى إسلامية.

(١٤٣) راجع: «السفير»، ١٩٧٧/٣/١٥.

(١٤٤) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٨/٢١. وقد جاء نفي أحمد الخطيب بعد خمسة أيام من الهزة التي أصابت قيادة منطقة الجنوب في «جيش لبنان العربي» وأدت في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٦ إلى تغييرات أساسية في قيادة الجنوب، وهي تغييرات لم تدم سوى يوم واحد، إذ أُتبعت في ١٥ آب/أغسطس بتعيينات قيادية موقتة، ما لبثت أن أصبحت أصيلة في ١٧ آب/أغسطس. راجع: «السفير»، ١٥، ١٦، ١٩٧٦/٨/١٨. وقد تردد في تلك الفترة، الكثير من الإشارات والأخبار التي تجعل من «أقاويل» تبغية، تداولها الرأي العام، أساساً في ذلك التغيير.

الكثيرين من أبناء هذه القرى.

لقد كان بيع التبغ لإسرائيل من جانب مسلحي بعض القرى العرض الأبرز والأفعل في سياق أحداث المنطقة. وهو موقف أدى إلى أن يكون هؤلاء المسلحون الهامشيون حتى تلك الفترة، طرفاً محدداً في المراحل اللاحقة، فراح هؤلاء في مشهد البعثرة الكاملة التي راحت تعيشها المنطقة، يعيثون في قرى آمنة، صارت من الآن وصاعداً تباشر كيانها ووجودها في غربة كاملة عن أناسها الحقيقيين.

د) حد الانقسام العسكري

واحد وخمسون يوماً بين تصدّي مدفعية الجيش اللبناني ووسائط دفاعه في ثكنة مرجعيون، وإيقافها مسلحين ومنعهم من تجاوز مخفري برغز وسوق الخان بعد احتلال هؤلاء لهما في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦،[١٤٥] وبين ١١ آذار/مارس ١٩٧٦ تاريخ الاستيلاء على ثكنة النبطية آخر ثكنات الجنوب التابعة للجيش ومواقعه العسكرية.[١٤٦] وقد جاءت هذه الخطوات بعد أن تباعدت المواقع والمواقف العسكرية اللبنانية في مواقفها من الحرب اللبنانية، مما أوجد أمام المؤسسة العسكرية صعوبات جمّة في معاودة كفالة وحدة مؤسسات الدولة، بعد أن كانت طوال العهود السابقة المؤسسة الأثبت تعاملاً من النظام اللبناني وتراوحاً عليه.

ويكتسب انحسار القوى الشرعية في قرى الحدود الجنوبية رجعاً ومدى خاصين. فالمنطقة عسكرية، تلزم من يود بلوغها، زيارة أو عملاً، أن يستحصل من قيادة منطقة الجنوب العسكرية على تصريح خاص، يستوجب أسئلة دقيقة تدخل طالبه في تحقيق مصغر. وهذا التدبير يعود إلى سنة ١٩٥٥،[١٤٧] وقد اتخذ آنذاك منعاً لفدائيي الجليل من العبور إلى أرضهم والقيام بعمليات مسلحة، وقطعاً لتيار عودةٍ سرّي وكثيف، كان يباشره فلسطينيو الجليل الذين غادروا قراهم. وقد ازداد هذا التيار في سنوات الخمسينات الأولى مع نجاح من سبق وتسلل، في البقاء في الجليل. وقد ظلّت الدولة قائمةً على هذا المنع وفقاً لمعايير داخلية خاصة، تطويه

(١٤٥) راجع: «النهار»، ٢٢/١/١٩٧٦.

(١٤٦) فقدت السلطة الشرعية سيطرتها على موقع أرنون في ٨ آذار/مارس ١٩٧٦ وثكنتي راشيا في ٩ آذار/مارس وثكنتي مرجعيون والخيام في ١٠ آذار/مارس وثكنة النبطية في ١١ آذار/مارس.

(١٤٧) في تلك السنة تمّ ترحيل اللاجئين الفلسطينيين وجلّهم من منطقة الجليل من القرى الجنوبية الحدودية والقريبة من الحدود إلى مناطق في عمق لبنان كان أقربها إلى الحدود مخيما الرشيدية وبرج الشمالي.

أو تنصبه في وجه هؤلاء أو أولئك من أنصار المرشحين في مواسم الانتخابات مثلاً، أو في مناسبات المهرجانات الحزبية للأحزاب اللبنانية، بقومييها وأممييها، والتي كانت تستلزم انتقالات وتجمعات لأعداد كبيرة من جمهورها، أو في أحداث يوم عاصف يكون له ما بعده (محاولة انقلاب القوميين السوريين...).

وأمام فورة العمل السياسي، الذي عرفته قرى الحدود في الخمسينات والستينات وقبل دخول العمل الفدائي والمنظمات الفلسطينية سنة ١٩٦٨، كان الجيش بمؤسساته وأجهزته أول مؤسسات الدولة بروزاً، وأكثفها حضوراً في تضاعيف الحياة اليومية وإشرافاً حتى على مسالكها البسيطة. وكان هذا الحضور يأخذ من حضور الأحزاب اليسارية اللبنانية. إلى ذلك، وقبل تواجد الفدائيين، لم تكن في نظرة الجنوبيين، ما يلقي على الجيش، مهمة تأمين حماية عسكرية أمام الاعتداءات الإسرائيلية، وهي مهمة شاقة أقدم عليها الجيش لاحقاً في مواجهات دامية أحياناً مع القوات الإسرائيلية كما حصل، سنة ١٩٧٥ مثلاً، على دفعتين: الأولى في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٥ في عيتا الشعب حيث أدى الاشتباك مع القوات الإسرائيلية «إلى استشهاد سبعة عسكريين ومقتل خمسة إسرائيليين بينهم قائدهم». والثانية «في صور في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ حيث استشهد أربعة ضباط» حسب بيان مصدر عسكري.[١٤٨]

ولا يخفى هنا أن الآصرة التي كانت تشدّ الحدوديين باتجاه الجيش اللبناني كانت متفاوتة في شدّتها. إذ كانت الأحزاب اليسارية المتواجدة إجمالاً في القرى الإسلامية، تدفع بالابتعاد عن مجالات القوى العسكرية، بينما كانت القوى المسيحية بالمقابل ترى في الجيش رصيدها كاملاً. وقد ظهر التفاوت ما بين هذين الموقفين أثناء محاولة الدولة إنشاء تنظيم «أنصار الجيش»، قبيل انفجار الحرب في لبنان. إن تشكيلة «الأنصار» في الطرفين المتقابلين من قرى الجنوب، ترينا المواقف كاملة. لقد انخرط في «الأنصار» من القرى الإسلامية، وتحديداً الشيعية منها، أعداد من الشباب الباحثين عن عمل، ممن لا يحوزون محال حركة اجتماعية، إذ كانوا ينتمون بأغلبيتهم إلى بعض العائلات الصغيرة التي لا تملك ميداناً اجتماعياً واسعاً. أما في القرى المسيحية فقد كان الالتفاف واضحاً وعلى شكل دعم واحتضان تامين.

كيف انعكس هذان الموقفان الجنوبيان على الوضع في القرى الحدودية، مع

(١٤٨) راجع: «النهار»، ٢٦/٥/١٩٧٥، ٦/٨/١٩٧٥؛ «السفير»، ٢٦/٥/١٩٧٥، ٦/٨/١٩٧٥.

ما كان يدور داخل الجيش عشية أحداث حرب الجنوب سنة ١٩٧٦؟

لاقى نداء الدخول في حركة «أنصار الجيش» استجابة قوية وفورية في غير قرية حدودية. تطوع في الحركة من عين إبل ورميش وحدهما في المرحلة الأولى ثمانون شخصاً،[١٤٩] وقد حلّ هؤلاء على دفعات سابقة كانت قد انخرطت قبلاً في سنة ١٩٧٤، وقد شكلوا جميعاً الجسم العسكري المتماسك داخل هذه القرى، وشكلوا لاحقاً الصفوف الأولى في عمليات الصدام مع الجوار المسلم. أما في غير قرى، فقد كانت الاستجابة باهتة باردة، وقد كان نزع سلاح هؤلاء «الأنصار»، على قلتهم، هدفاً أساساً من قِبل أحزاب الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية أواخر سنة ١٩٧٥، مع ما كان قد يجره هذا الأمر من صدامات.

وكاد الأمر أن يؤول إلى ذلك، وشكلت لجان تهدئة في القرى وعلى صعيد بعض مناطق الجنوب، كانت مهمتها الوصول إلى تجريد هادىء «للأنصار» من أسلحتهم، كما حصل مع لجنة التهدئة في صور التي أصدرت بعد اجتماع عقد في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ في مطرانية الروم الكاثوليك في المدنية، بياناً ـ إنذاراً «تدعو فيه أنصار الجيش إلى إلقاء السلاح».[١٥٠] وقد ترافق هذا البيان واستُتْبع بعمليات دهم في القرى الحدودية، جباية لهذا السلاح كقرى المنصوري وشمع وشيحين.[١٥١] أما في قضاء بنت جبيل فقد حسم هذا الأمر متأخراً في ٥ نيسان/أبريل ١٩٧٦، مع ترك الخيار للأنصار المنضوين في سرية أنصار الجيش، بالخروج من هذا التنظيم العسكري والانضمام إلى تنظيم «جيش لبنان العربي».[١٥٢]

أما على صعيد توزع القوى العسكرية بين جيش أحمد الخطيب وجيش أنطوان بركات، فقد كانت للأمر مفاعيله الخاصة في القرى الحدودية، وآثاره الواضحة على مجمل بنى القوات العسكرية في هذه القرى وتوزعها.

من المعروف أن محاور ثلاثة في الجنوب عامةً تلتزم تموين الجيش بعديد وافر: شبعا والعرقوب، والخيام ومحيطها (دبين وبلاط) والقليعة ومحيطها (برج الملوك وبعض مرجعيون)، يتوزع أبناؤها العسكريون مناطق إقامة متباعدة من لبنان بدءاً من ثكنات

(١٤٩) راجع: «السفير»، ١٠/٧/١٩٧٥.

(١٥٠) راجع صحف ٢١/١٢/١٩٧٥. راجع كذلك بخصوص هذا الموضوع بيان الجيش في: «السفير»، ٢٧/١٢/١٩٧٥.

(١٥١) راجع صحف ٢٠، ٢٦، ٢٨/١٢/١٩٧٥. حول مصادرة أسلحة «أنصار الجيش» في قرى منطقة النبطية. راجع: «النهار»، ١٦ ـ ٢٧/١٢/١٩٧٥.

(١٥٢) راجع: «النهار»، ٦/٤/١٩٧٦.

الجنوب (عدا ثكنتي مرجعيون والخيام)[١٥٣] وصولاً إلى ثكنات الشمال في طرابلس وعكار، وثكنات البقاع (أبلح ورياق وبعلبك والقاع) مروراً بثكنات بيروت وجبل لبنان.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، أن الجيل الأول من العسكريين من هذه المناطق استخلف في السلك العسكري أبناءه في الغالب، حيث يسرّ لهم ذلك العرف العسكري، المشفوع غالباً بقرارات إدارية، والذي يستلحق أبناء العسكريين بأفضلية في الدخول في المؤسسة العسكرية.

صيّر دوام إقامة هؤلاء العسكريين، من بداياتها في أواخر الأربعينات والخمسينات في أحياء وقرى قرب ثكناتهم، إقامتهم هذه قراراً ثابتاً، تناءت بها مجموعة محددات عن الارتباط والتلهف إلى قرى المنشأ بدءاً من المنزل المملوك أو المستأجر بمبلغ بسيط، إلى تزاوج لأبناء أو بنات من خارج بلدة أو منطقة المنشأ، إلى علاقات اجتماع وجوار، إلى منهج وظيفة يحتم، تحصيناً لها أو طموحاً إلى ترقية، الابتعاد عن أية شبهة سياسية، ويحتم التزاماً بمحرمات سلوكيّة محددة ترسم منهج حياة داخلية يزيد من التحام العسكريين ببعضهم كأفراد من ناحية، أو من ناحية ثانية كمجموعات متجاورة في مساكنها داخل الثكنات أو في مساكنها العائلية في أحياء القرى حيث تتواجد هذه الثكنات. وقد تمتد مناهج السلوك هذه لتطال عائلات العسكرين وأولادهم فيما بينهم.

ولا يخفى ما يستتبع العوامل والأنظمة الآنفة من تفاوت في تأكيد علاقة كل من الجندي الحدودي المسيحي والجندي الحدودي المسلم ببلدة منشئه أو تفتيتها. وإذا كان الاثنان يستويان إلى حد، في اعتبارهما ألفة الإقامة في منازلهم الجديدة من جوار وعشرة واجتماع وتزاوج، فإن الافتراق الرئيسي في الحنين إلى بلدة المنشأ يصير حاسماً مع الانتقال إلى الجانب السياسي في تلك الضوابط والأنظمة، والتي ترفع في القرى المسلمة سنيّة كانت أم شيعية، صعوبات ومطبّات بين هؤلاء الأفراد العسكريين، وبين جمهور في القرى الحدودية أصابته فتنة السياسة، بحدود السياسة المطلبية (التبغ والمستشفى والمدرسة والملجأ والكهرباء والماء) أو الحزبية المحلية أو السياسة الحزبية العقائدية بأوجهها اللبنانية أو القومية العربية أو الأممية، وهو في كل مواقفه من ذلك، طرف في أية قضية، طرف يقع في جهة المعارض والمطالِب دائماً، وهذا ما كان يقود إلى مجانبة ونفور بين أجهزة الأمن وسواد المحلّة.

(١٥٣) هناك عرف عسكري بعدم جواز الخدمة العسكرية لابن المنطقة في منطقته.

العسكريون من أبناء القرى الإسلامية، وقد عاشوا في «ثكنات» اجتماعية،[١٥٤] ليس بينها وبين هموم «السياسة» في القرية الحدودية الجنوبية من أسباب، صاروا، في غربة عن مألوف الجماعة من أسئلة وقضايا، وصاروا، وهذا هو الأهم، ودفعاً لتهمة عن تعاطي السياسة تنال منهم، أو خوفاً من تأويل لموقف تداولوا به، صاروا يتخففون في زياراتهم إلى قراهم، يؤمونها في مقام حزن أو فرح حميم، يخالطون أقاربهم وأصدقاءهم من موقع النقيض والخصم السياسي. ومع الوقت تطور طول الابتعاد إلى غربة أو مقاطعة، وصار البعد عن القرية بعداً عن الشر. وفي الطرف المقابل، طرف أبناء البلدة المقيمين، والذين صاروا قوّة وفعلاً «كائنات سياسية»، كانت وبخاصة عند الناشطين في العمل السياسي والاجتماعي، مجانبة العسكر عندهم، ولو أقارب أو جيران أو أصدقاء، تأكيداً لعميق التزام وصراحة موقف مؤداه معارضة الدولة بكامل أجهزتها، فكيف إذا ما كان موضوع المعارضة أمنياً. إلى كون هذا الموقف براءة وتطهراً من لوثة التعامل والارتباط بمثل هذه الأجهزة. وقد تبدّى ذلك مع انقسام الجيش اللبناني. فقد تواجد في المنطقة الحدودية تجمعان عسكريان متقابلان[١٥٥] تجمع القليعة وتجمع دبين يفترض أن يستجمعا العدد المتقارب من العناصر. فأبناء بلدة القليعة الملتحقين بالجيش اللبناني يتراوحون بين الألف جندي كما تذهب جريدة «السفير»[١٥٦] وبين الـ ٦٧٩، كما يرى رئيس «الحركة اللبنانية» في القليعة في مؤتمر صحافي عقده في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، موزعين إلى ٦٣٠ جندياً و٤٩ دركياً.[١٥٧] هذا التجمع من أبناء القليعة شكل فعلاً تجمعاً عسكرياً بما تحمله كلمة عسكري من تراتبية ونظام وسلوك. في الطرف الآخر أي تجمع دبين والذي يفترض أن يضم عسكريي بلدة الخيام وقرى دبين وبلاط، وهم في حدود الـ ٦٠٠ ـ ٨٠٠ عنصر كما أفاد مطلعون (نستثني من هذه الأرقام، وليس

---

(١٥٤) كانت الثكنات العسكرية أساساً، في نشوء أو إطلاق القرى والأحياء التي أقيمت على أرضها. وما زالت هذه التجمعات السكنية، وتحديداً القرى (مثالاً لا حصراً أبلح ورياق) مدينة بالقسم الأكبر من جمهورها إلى العسكريين وإلى العائلات المتحدرة منهم أبناء وأحفاداً.

(١٥٥) نستثني من هذا التحليل تجمع عسكريي رميش لأنه لم يكن قبيلة تجمع عسكري آخر. إشارة إلى أن عدد أبناء رميش في السلك العسكري في سنة ١٩٩٢ هو كالتالي: جيش ١٥٥، أمن داخلي ٥٤، أمن عام ١٥، وجمارك ٥. المجموع ٢٢٩. راجع: جوزيف جرجور وآخرون، «رميش ١٦٦٧ ـ ١٩٩٢» (د. م. ن.، ١٩٩٢)، ص ١١٦.

(١٥٦) راجع: صحف ١٢/١/١٩٨١.

(١٥٧) «النهار»، ١٠/١١/١٩٧٦.

من التحليل، عسكريي العرقوب وتحديداً بلدة شبعا)، فإن أعداده ظلّت على تناقص دائم، حتى اقتصر الأمر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، على عشرات، وفي رأي بعضهم على الحد الأدنى من العشرات.

يدفعنا هذا إلى الإشارة إلى أن سيطرة «جيش لبنان العربي» على ثكنات الجنوب، لم يعن زيادة في القوة العسكرية لفصائل الحركة الوطنية وأحزابها في القرى الحدودية، على اعتبار أن أغلب الضباط لبثوا في منازلهم، إضافة إلى ظاهرة الفوضى والتساهل في مسألة الانضباط، وهذا أثر في عديده بشكل حاسم، مما دفع بقيادة هذا الجيش إلى فتح باب التطوع في صفوفه، وقد تقدم إلى هذا الأمر أكثر من ١٠٠ متطوع «غالبيتهم جاؤوا من القرى الحدودية، ممن كانوا يسكنون في بيروت وضواحيها ويعملون في بعض مصانعها أو يتعلمون في مدارسها الثانوية قبل الحوادث».[١٥٨]

لقد حافظت القرى الحدودية المسيحية على آصرتها قوية مع جمهور أبنائها من عسكريي الجيش اللبناني، وكان هؤلاء بوصفهم عسكريين «رجال قراهم» وسياجها،[١٥٩] وكانت صلة الطرفين تزداد التصاقاً كلما ازدادت السياسة تأزماً. فالطرفان يسترشدان مواقفهما من القضايا السياسية الحادة من موقع واحد، موقع السلطة السياسية للدولة اللبنانية ومواقفها من هذه القضايا (الموقف من العمل الفدائي والوجود الفلسطيني، الموقف من الأحزاب...) لذلك كان حضور هؤلاء العسكريين، أفراداً أو أسراً إلى قراهم، يعيد تأهيلهم ويعيد إليهم ألفتهم مع وسطهم البلدي، ويعيد تكريسهم وانتماءهم أعضاء عاملين في الهيئة الاجتماعية، بما يعنيه هذا الانتماء من دخول في حاضر الجماعة ومستقبلها.[١٦٠]

لم تأت إفرازات الحرب اللبنانية ونتائجها في غير منطقة من لبنان، بغير ما يكرّس هذه الوجهة، فقد أدّت المعارك العسكرية على امتداد لبنان إلى حشر القسم الأكبر من ثكنات الجيش اللبناني (ثكنات الجنوب والبقاع بأكملها، وثكنات الشمال بأغلبها وبيروت والجبل) رهائن في مناطق سيطرة الحركة الوطنية اللبنانية بجمهورها الإسلامي العريض. استتبع ذلك الفرز الطائفي الذي غطى مناطق كثيرة من لبنان،

---

(١٥٨) المصدر نفسه، ١٩/١٠/١٩٧٦.

(١٥٩) انطلاقاً من حداء بلدة القليعة الشهير سنة ١٩٢٠: «القليعة قلعة محصنة ومحصّنة برجالها».

(١٦٠) لعبت مدارس الأديرة ومدارس الراهبات الخاصة دوراً مساعداً في هذا المجال من خلال إقامة المخيمات المجانية للأطفال (يلفظها جمهور القرى المسيحية باسمها الفرنسي Colonie). وتقام هذه المخيمات مباشرة مع انتهاء العام الدراسي، وهي معدّة لمن يرغب وبإمكان الطالب أن يختار المدرسة التي يريد. كان الطلاب المسيحيون من القرى الحدودية يختارون قضاء الصيف في قراهم مجاناً تحت صيغة وجودهم في الـ Colonie.

والذي ما لبث أن دهم الهيئة العسكرية داخل ثكناتها فمهد الطريق سريعاً أمام «جيش لبنان العربي» لاكتساحها والسيطرة عليها، فباتت تضم العناصر الإسلامية من أفرادها. وقد استمرت هذه العناصر في دورة حياتها المعتادة، دواماً في الثكنة وإقامة حيث هي في بيتها القديم. أما العناصر المسيحية فكان عليها المباشرة في حياة جديدة وظيفة وسكناً وحياة اجتماعية، وهذا ما لم تكن بأغلبيتها الساحقة بقادرة على النهوض به. كانت القرى الحدودية في الجنوب هادئة رضيّة فعادوا إليها يتحصنون، من نتائج الفرز والهجرة، بلحمة العلاقات العائلية والبلدية. وهكذا تواطأت أحداث الحرب في لبنان، مع ما سبقت الإشارة إليه من ضوابط الحياة العسكرية وأنظمتها، في دفع العناصر الجنوبية الملتحقة حكماً في «جيش لبنان العربي» لأن يقعدوا «حيث هم»، ودفعت بالآخرين من العناصر المسيحية لأن يكونوا «حيث يلزم» وقت اللزوم.

هـ) حد «الجدار» «طيباً»

كان نداء وزير «الدفاع» الإسرائيلي شمعون بيرس في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، والذي نشرته الصحف الإسرائيلية في اليوم التالي، وفيه يعلن استعداد إسرائيل لاستقبال اللاجئين المسيحيين الناجين بأرواحهم، كان يعني أن قرى الشريط الحدودي صارت على موعد مع مصيرها، وما فتح إسرائيل حدودها مع لبنان، سوى فتحة من فتحات «اللعبة»، وواحدٍ من مساراتها. كان هذا إحساساً صادقاً في قرى الحدود الجنوبية، مع كثافة السرّ التي كانت تغلف كل المبادرات والمواقف والمناورات المطروحة تكراراً في غبار الحرب اللبنانية، والتي سرعان ما كانت تطويها مروحة الحرب وترميها من التداول. كان هذا التصريح يعني ببساطة، لبعض الجنوبيين، أفراداً أو جماعة، من الذين لا يجدون حريجة في مواقفهم السياسية من الالتفات إلى إسرائيل، أن منطقتهم أصبحت محمية سياسية وعسكرية يلوذون بها في أية مواجهة مع جوار لبناني أو منظمات فلسطينية، وأنهم أصبحوا يمتلكون خط اتصال، وإن برمائياً مع القوى الأم في غير منطقة من لبنان، وهي هنا تحديداً مناطق الغلبة المسيحية.

وإذا كان الموقف من هذه الدعوة في قرى الشريط قلقاً وهوساً، فإن الأمر المشكِل هو فوت الأحزاب اللبنانية والمنظمات الفلسطينية العمل بمقتضى ما تستدعيه هذه الخطوة الإسرائيلية من مراجعة ونقد وفعل، تطال حركتها وكامل نهجها في منطقة قرى الحدود وبخاصة بعد أن تصدت هذه القوى رسمياً، بدءاً من ٢٥ نيسان/

أبريل ١٩٧٦، لمهمة إدارة المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهو أمر كانت قرى الحدود قد تعدت غير مناطق في مباشرته والخضوع لأحكام تبعاته وتحملها. لكن الرد على عرض بيرس كان استيثاق الأجهزة الأمنية لدى المنظمات الفلسطينية وبعض الأحزاب اللبنانية، ملاحقة من تراه مرتبطاً بإسرائيل عميلاً لها، مع أن النتيجة الأساسية لهذا السلوك، في لحمة العائلة وفي اجتماع القرى وسياستها، هي توليد كتلة ضخمة ناقمة، وعبور إلى فوضى وحذر يواجهان كل الأعمال والمبادرات اللاحقة.

كان الرأي السائد آنذاك أن إسرائيل تحاول استثمار الحالة العسكرية التي تردت إليها القوات المسيحية، مع فقدانها ما بين حارة الناعمة والدامور في أربعة أيام بين ١٨ و٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، وإجلائها عن كل الطريق الساحلي الجنوبي بدءًا من بيروت. وقد أوقف ما انجلى عنه العرض الإسرائيلي من خيبة ونكران، الذهاب أكثر في تحليل مذهب هذا العرض. تجلت هذه الخيبة في عدم الاستجابة الفورية، إذ بعد ثلاثة أيام كان هناك استجابتان فقط: الأولى لفتاة عمرها ١٦ سنة من بلدة القليعة، لجأت إلى إسرائيل بعد إصابتها ببندقية صيد في يد شقيقها. والحالة الثانية كانت لجوء عائلة درزية من قرية العبادية في عاليه إلى أقارب لها في دالية الكرمل في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. وحتى بعد ١٧ يوماً من نداء بيرس لم تكن الحدود قد شهدت عبور سوى ٤ شباب لبنانيين حتى ١٣ شباط/فبراير طالبين اللجوء السياسي في إسرائيل.[١٦١]

لكن أي مطلع على نداء بيرس، وعلى ما يعتمل داخل قرى الشريط وحولها في داخل الحدود الجنوبية، كان يرى في العرض لبنة أولى من لبنات «الجدار الطيب»، كما تعرّفه الأدبيات الإسرائيلية. فعلى الصعيد العملاني في الحدود الفاصلة، كانت إسرائيل قد أتمت باكراً توصيل شبكة مواصلات عسكرية كثيفة تربط بين المراكز الاستراتيجية المطلة على الأراضي اللبنانية، بحيث أنه مع نهاية الشهر الحادي عشر من سنة ١٩٧٥، كان قد تمّ تسييج «الشريط الحدودي بين لبنان والدولة الصهيونية بتجهيزات جعلت مستحيلاً على المجموعات الفدائية التسلل عبر الحدود»[١٦٢] وفي النصف الأول من سنة ١٩٧٦، كانت إسرائيل قد أتمت إقامة

(١٦١) حول حالات اللجوء راجع: «السفير»، ١/٢/١٩٧٦، ١٣/١٢/١٩٧٦؛ «دافار»، ٢٩/١/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، العدد ٣ ـ ٤، ١ ـ ١٦/٢/١٩٧٦، ص ٨١.

(١٦٢) راجع: «النهار»، ٢٠/١١/١٩٧٥. كان الشريط المكهرب قد نزع بين العديسة وكفر كلا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. كذلك نزع على امتداد ٣ كلم بين رميش ويارون. ريمون إده أول من لفت النظر إلى ذلك. راجع: «السفير»، ١٢/١١/١٩٧٥.

٢١ موقعاً على طول الحدود من الناقورة حتى بلدة القليعة،[١٦٣] وهذه المواقع عبارة عن تلال أقامتها الجرافات بالقرب من الشريط الشائك، مزنرة بكميات من الحجارة السوداء التي تتحمل الصدم أكثر من الحجارة البيضاء، وقد زودت أبراج هذه المواقع بكاشفات برتقالية الضوء على طاقة عالية من الإنارة.

ترينا نظرة في هذه المواقع، إشرافها على ما حددته إسرائيل بوابات عبور من قرى الشريط وإليها لاحقاً، وعلى مراحل مختلفة بدءاً من «الجدار» وحتى ارتسام حدود الشريط مع نتائج عملية الليطاني في آذار/مارس ١٩٧٨: بوابة الناقورة، حانيتا (قرب علما الشعب) بيرانيت (قرب رميش)، دوفيف (بين رميش ويارون)، أفيفيم (مقابل مارون الراس)، بوابة مقابل بليدا، بوابة متولاه ـ كفر كلا. إن كثافة هذه المواقع وتقاربها يبدوان ضروريين مع إقامة «الجدار» حيث اقتراب المواطنين من الحدود شرط من شروط نجاحه وحيويته، وحيث المراقبة الكثيفة في مناطق متجاورة لصيقة مع عمران آهل، شرط لازم من شروط ضمان الأمن.

هذا على صعيد الخطوات العملانية في الجانب الإسرائيلي. أما على صعيد العلاقات اللازمة لتوقيعها داخل منطقة الشريط الحدودي، ومع شكوكنا بأن يكون الاعتراف عن أول اتصال علني تمّ في ٤ آذار/مارس ١٩٧٦، فإن الإشاعات كثيرة عن وجود علاقات أكيدة ما بين إسرائيل وما بين مجموعات حدودية، وهي إشارات مدعمة في عرف القرى الإسلامية بضروب من الروايات والمشاهدات التي تنزع إلى

(١٦٣) توزعت هذه المواقع كالتالي:
١ ـ موقع في مواجهة بلدة الناقورة.
٢ ـ موقعان في مواجهة بلدة الظهيرة (واحد على ٥٠ دونماً من الأراضي اللبنانية).
٣ ـ موقع في مستعمرة جردية عرب المقابل لبلدة يارين.
٤ ـ موقع في مواجهة بلدة البستان.
٥ ـ موقعان في مواجهة بلدة مروحين.
٦ ـ موقعان في مواجهة بلدة رامية.
٧ ـ موقع في مواجهة بلدتي رميش وعيتا الشعب.
٨ ـ موقعان في مواجهة بلدة مارون الراس (واحد منهما في الأراضي اللبنانية).
٩ ـ موقعان في مواجهة بلدة بليدا.
١٠ ـ موقعان في مواجهة بلدة ميس الجبل.
١١ ـ أربعة مواقع في مواجهة تل النحاس وكفر كلا.
١٢ ـ موقع في مواجهة بلدة القليعة.
راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٨/٩.

جعلها اتصالات مبرمجة متجانسة ومبوبة من اجتياز حدود ودوريات ليلية مشتركة وإطفاء أنوار لتمرير قوافل التموين والسلاح وإقامة دورات تدريبية، واجتماعات لضباط إسرائيليين داخل هذه القرى. ثم كان صعود المقاتلين المسيحيين إلى الجنوب، مع فارق جوهري هذه المرة ألا وهو صعود قسم من هؤلاء إلى قراهم عن طريق البحر فإسرائيل، وكان صعودهم تثقيلاً لجبهات كانت ملامحها قد ارتسمت مع بداية قطع الطريق في بلدة القليعة أمام عابريها من الجنوبيين، وبداية التقاصف المدفعي بين مسلحي القليعة وموقع قلعة أرنون وضواحي مرجعيون في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦.

وهذا النهج العسكري الجديد في التعامل بين قرى المنطقة، أعني القصف المدفعي المتبادل، ينكأ العصبيات الدفينة، ويفسح في المجال أمام المبادرات الحادة التي تثير حمّى الثأر والانتقام. ولم تكد سنة ١٩٧٦ تدخل في نصفها الثاني حتى صارت الاتصالات المباشرة بين بعض القرى المسيحية وإسرائيل معلنة جهاراً نهاراً على الجدار الحدودي وقبل أن يعلن وزير «الدفاع» الإسرائيلي شمعون بيرس، افتتاحه «جداراً طيباً» في اجتماع له مع رؤساء بلديات قطاع غزة في ٧ تموز/يوليو ١٩٧٦ «صار في وسع اللبنانيين من مسيحيين ومسلمين دخول إسرائيل للولادة والحصول على المساعدات الطبية وحتى لتسويق منتوجاتهم الزراعية».[١٦٤]

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن مساحة الوجود الإسرائيلي في قرى الشريط، يبقى مبتوراً لو أوقفناه على القرى المسيحية، فالقرى الشيعية لم تكن بمنأى عن مدٍّ بعض خيوطه، والتي ظلت خفيّة، تطل من حين إلى آخر عند اكتشاف أو ضبط عميل في قرية منها بالجرم المشهود في عمله لحساب إسرائيل، أو تلك الخيوط التي استخفت واستترت حتى سنة ١٩٧٨ حيث اتضحت جليّة بمواقعها الحقيقية مع اجتياح آذار/مارس واحتلال الشريط الحدودي، فكانت في موقع من المسؤولية محدد ومرسوم في «دولة لبنان الحر».

من نافل القول أن «الجدار» ينطوي على أبعاد سياسية، والأدبيات الإسرائيلية تبرز من غير مداورة أو لبس في التعابير والوقائع مبررات مساعدة إسرائيل للقرى

(١٦٤) «دافار»، ١٩٧٦/٧/٨، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٢)، ١٩٧٦/٨/١٦، ص ٢٧٢.

في جنوب لبنان: «مع كل الاحترام والتقدير للجانب الأخلاقي ـ الإنساني، الذي تنطوي عليه المساعدة لقرى جنوب لبنان، فليس العلاج الطبي والعمل والتموين، وحتى البريد وزيارات الأقارب، إلا «منتوجات» فرعية، فالهدف الحقيقي للسياسة الإسرائيلية المسماة «الجدار الطيب» هو خلق وضع جديد في المنطقة، على الحدود الفاصلة بين الدولتين».(١٦٥)

يتماشى هذا الوضع الجديد، مع الأفق السياسي الذي حدّده آنذاك وزير «الدفاع» الإسرائيلي شمعون بيرس: «الأسلوب السليم هو عدم السيطرة على مناطق بل إقامة شبكة العلاقات بالأهالي في لبنان».(١٦٦) يعني هذا أن «الجدار»، كان منذ اللحظة التي أقيم فيها، مقدمة في مشروع سياسي، مقدمة لها مقاليدها الخاصة بها، وهي مقاليد الخيارات المفتوحة: إما أن يشكل «الجدار» أساس انطلاق لمرحلة أعلى أكثر سياسية، قد تقدم حلولاً من جهة إسرائيلية للقضايا القائمة: إقامة شبكة علاقات أهلية مع أطراف من المجتمع الحدودي، الوضع في جنوب لبنان ومنه إلى الوضع في لبنان، حاضر الوجود الفلسطيني أي الجنوب ومستقبله...، وإما أن يعيب ويتهاوى جداراً عاثراً إذا ما هبت ريح السياسة والأحداث في مهب معاكس.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: كيف كانت تقديمات «الجدار» وما هو حاصل الحدوديين منها؟(١٦٧)

حاولت إسرائيل بداية، أن تطلق تقديمات «الجدار» على أنها اندفاع أبناء طوائف وأهلين في «شمالي البلاد» لتزويد «إخوانهم» في قرى جنوبي لبنان بالمواد الغذائية، بعدما كان هؤلاء قد «شكوا من هذا النقص في أثناء زياراتهم للعيادات العسكرية المؤقتة التي تقدم المساعدات الطبية للبنانيين... وقالوا أنهم يعانون نقصاً شديداً في المواد الغذائية». وتؤرخ الصحف الإسرائيلية تحرك المسيحيين الإسرائيليين الأول لتقديم المساعدات لأبناء طوائفهم، في نهاية الشهر السادس وبداية السابع من سنة ١٩٧٦، «بعد أن كان الناشطون في هذا المجال هم سكان

(١٦٥) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٩/٥، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٤)، ١٩٧٦/١٠/٢٥، ص ٣١٥.

(١٦٦) «عال همشمار»، ١٩٧٦/٨/٢٣، المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

(١٦٧) نفرق هنا بين ما تزعم إسرائيل أنه تقديمات مجانية من قِبل هيئات شعبية أو حكومية وبين التبادل التجاري الذي بدأ فعلاً مع تكريس «الجدار».

يهودا والسامرة».(١٦٨) تنطلق التبرعات بعد ذلك من أطراف عدّة، ففي الشهر السابع يجمع الموارنة في إسرائيل مئات الآلاف من الليرات الإسرائيلية خلال فترة قصيرة، «من أجل شراء المواد الغذائية لإخوانهم في لبنان». ومطران الروم الكاثوليك مكسيموس سلوم يدعو جميع أبناء طائفته للمساهمة بنصيبهم في تخفيف مصاب المتضررين. وفي موازاة تبرعات هؤلاء كانت الشحنة الأولى من عرب مسلمين في إسرائيل من قرية «باقة الغربية» في «المثلث»، قد وصلت إلى الحدود الشمالية. إلى جانب حملة تبرعات كان عمادها المسلمون في مناطق أخرى من الجليل.(١٦٩) وفي محصلة موجزة تحدد «دافار» «أن أبناء الطوائف اليونانية الكاثوليكية، والمعمدانية والمسلمين في إسرائيل، يؤكدون بأنهم سيواصلون جمع التبرعات لاستمرار بقاء هذا العمل الإنساني. وأما أبناء الطائفة المارونية الصغيرة، فقد أقاموا منظمة باسم «عال» (أي مساعدة اللبنانيين) التي تعمل بصورة نشيطة بجمع الأموال من بين أبناء الطائفة لشراء غذاء للبنانيين. ومقابل هذا، لم تتبرع طائفة الروم الأورثوذكس بعد «بحصتها للمحتاجين ما وراء الحدود. وحسب أقوال عناصر مطلعة تنظر هذه الطائفة بسلبية وحتى بعداء للفكرة كلها».(١٧٠)

إن طموح السلطات الإسرائيلية في أن يكون في أساس «الجدار» «إرادة» التقاء وتنسيق وبناء علائق سلام بين جيران، هو الذي مهّد للمساعدات الأولى في أن تتحرك، تحت المعطى السياسي الإسرائيلي، من موارنة إلى موارنة ومن روم كاثوليك إلى روم كاثوليك ومن مسلمين إلى مسلمين، فهذه أقصر الطرق لتأكيد شكل من علاقة، لم تكن الأحداث في لبنان بعيدة عن تكريسه مذهبياً، لا يستدعي حسابات أو ذاكرة،(١٧١) بل يدرك بالفطرة والقلب. وفي النهاية مع انطلاق

(١٦٨) «معاريف»، ١٩٧٦/٧/٨، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٢)، ١٩٧٦/٨/١٦، ص ٢٧٣.

لا يعود أمر مساعدات «يهودا» و«السامرة» إلى أبعد من ذلك بكثير. كان شمعون بيرس وزير «الدفاع» الإسرائيلي قد أعلن في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٧٦ أثناء زيارة كان يقوم بها في جنين وقلقيلية «بأن إسرائيل سوف تستجيب لطلب سكان الضفة الغربية لإرسال أدوية وأغذية للمتضررين في الحرب اللبنانية». «معاريف»، ١٩٧٦/٦/١٥، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(١٦٩) «معاريف»، ١٩٧٦/٧/٢٨؛ «عال همشمار»، ١٩٧٦/٧/٢٩، نقلاً عن المصدر نفسه.

(١٧٠) «معاريف»، ١٩٧٦/٧/٢٨، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(١٧١) كتب يوئيل دار («دافار»، ١٩٧٦/٧/٢١) ما يلي: «توجه وجهاء قرية في جنوبي لبنان بطلب إلى سكان قرية عربية إسرائيلية للجوء إليهم... وفي البداية لم يعرف أي شخص من سكان القرية =

الحملة، تأتي لجنة شعبية من يهود وعرب،[١٧٢] أقيمت لمساعدة المتضررين في لبنان تلم جهود هذه الأطراف جميعاً وقد فتحت حساباً في بنك البريد. . . «وتقدمت هذه اللجنة من الجمهور، دون تمييز في الدين أو العنصر أو الجنس، طالبة إليهم تقديم تبرعات للمتضررين».[١٧٣] بعد ذلك يختفي، فيما تنقله نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية من تصريحات المسؤولين، ومناقشات الكتاب والمعلقين في الصحف الإسرائيلية، أي حديث عن تقديمات أو تبرعات من طوائف في إسرائيل أو من لجان شعبية، حتى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ أي بعد أربعة أشهر من افتتاح «الجدار» رسمياً، عندما تنقل النشرة عن صحيفة «هاتسوفيه»، عن نقل شحنة كبيرة من المواد الغذائية الأساسية والبطانيات إلى لاجئي قرية العيشية اللبنانية.[١٧٤] «وقد قدمت الشحنة التي تساوي آلاف الليرات الإسرائيلية، تبرعاً من الحكم العسكري في الشمال، الذي يتولى بتكليف من الجيش الإسرائيلي، أمور «الجدار». وقد وزعت في هذه المرة صناديق يحتوي كل منها على السكر والزيت والأرز وغيره. وحمل كل صندوق اسم إحدى العائلات اللاجئة، وقد نادى

= السبب في أن تنال قريتهم هذا الشرف. إلا أن المسنين من بين سكانها تذكروا أن سكان القرية هربوا إبان حرب الاستقلال ووجدوا ملجأ لهم في القرية اللبنانية. وقد ورد في الرسالة أنه «عندما كنتم في ضيق هرعنا لمساعدتكم والآن نحن نمر في ضيق ينبغي عليكم مد يد العون والمساعدة إلينا». «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(١٧٢) تبدو مساهمة اليهود في حملات التبرع ضئيلة جداً، فالإشارة الأولى عن تبرعات يهودية تأتي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، حيث أبرزت «دافار» مساهمة اليهود بأنها «جزء ملموس من التبرعات التي جمعت في البلاد لصالح أبناء الطائفة المارونية». وقد بلغت هذه التبرعات ٢٠ ألف ليرة إسرائيلية من ستين ألفاً. ومن بين هذه التبرعات تبرع لافت من ثري يهودي (إبراهيم ليطني)، أقدم على ذلك مدفوعاً بذكريات دراسته السابقة في الجامعة الأميركية في بيروت «وكان بين أصدقائه كثيرون من أبناء الطائفة المارونية. . .». «دافار»، ١٩/١٠/١٩٧٦، المصدر نفسه.

(١٧٣) «عال همشمار»، ٢٩/٧/١٩٧٦، المصدر نفسه، ص ٢٧٤. يبدو أن تشكيل هذه «اللجنة الشعبية» كان في جانب منه التفافاً على خلافات في الرأي بخصوص «المساعدات» للبنان. تنقل صحيفة «دافار» في ٢٢/٧/١٩٧٦ أي قبل أسبوع من نقلها خبر تشكيل هذه اللجان: «ظهرت خلافات في الرأي بين وجهاء مسيحيين في إسرائيل بخصوص شكل المساعدات التي ينبغي تقديمها. . . ويدعي، في الآونة الأخيرة، بعض الشخصيات المسيحية من بينها شخصيات دينية مهمة بأنه ينبغي عدم إحاطة المساعدات التي يقدمها المسيحيون في إسرائيل إلى المسيحيين في لبنان بنشر واسع لأن الأمر قد يعزز من التوتر بين العرب المسيحيين والمسلمين في إسرائيل». من محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(١٧٤) حصلت معركة العيشية التي أدت إلى تهجير سكانها في ١٩ ـ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦.

أحد الضباط الإسرائيليين على العائلات بالاسم».[١٧٥]

تنبىء صياغة الخبر عن هذه المساعدة المقدمة من جيش الدفاع الإسرائيلي بأن هناك تغييراً في قواعد المساعدات، يحاكي تغيير المقدمين والمساعدين. فمقابل الغموض عن مآل توزيع المساعدات «الإنسانية» السابقة وكيفيتها بأطرافها «المدنيين» من أبناء الطوائف المسيحية والإسلامية في إسرائيل مع منتصف سنة ١٩٧٦، يتم إبراز الجيش الإسرائيلي أواخر هذه السنة، مساعداً منظماً موصلاً الحق، صندوقاً لكل عائلة تتسلمه بعد مناداتها بالاسم من الضابط الإسرائيلي المسؤول. وهذا أمر، مع أناس في وضع أهل العيشية آنذاك، يحقق للجيش الإسرائيلي وضعية فريدة ومميزة.

إن توقع مهجري العيشية من تقديمات «الجدار» في هذا الموقع المميز، والاهتمام اللافت من قبل القيادة العسكرية الإسرائيلية في تسريع التقديمات وتنظيمها، ذو صلة بقضايا جوهرية راهنة ولاحقة، لم تكن تتيحها الأجواء والظروف السابقة التي كانت تمتص، إلى حد، المقابل السياسي والعسكري لتلك التقديمات وتحشرها، وإن بجهد، ضمن إطار وظيفي إنساني في ميادين الخدمات من طبابة وتموين وعمل. أما مع أهالي العيشية، فليس من صدف الأمور، أن تكون المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، أول المساعدين المبادرين، وأكثرهم انضباطاً وعدلاً في التوزيع، إذ لا يخفى ما يقود هذا من تسلط على الرأي والشعور العامين، وتجييره لصالح التوجه العسكري، باتجاه الجوار الشيعي، من قبل كتلة مهزومة شأن مهجرين من العيشية، يمتلكون ديناميكية عسكرية وسياسية ملفوحة بحمى الثأر، ومدفوعة بالتركيز الملح على الانتقام، بحيث يصبح التوق إلى رد فعل عسكري، فورة فردية وجماعية تتعدى مدى أية ضوابط عسكرية أو سياسية.

لقد جاء إمساك الجيش الإسرائيلي بتقديمات «الجدار» ليساهم أكثر في تحول مجتمع قرى الجنوب إلى مجتمع حرب متعدد الأبعاد، في وقت كانت فيه قراه الإسلامية والمسيحية تعيش معاناة تفسخ علاقاتها الداخلية فيما بينها، بما تراكم فيها من دمار ودم، إلى معاناة عبء الأحداث العامة بأبعادها اللبنانية والفلسطينية والإسرائيلية.

(١٧٥) «هاتسوفيه»، ١٤/١١/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، العدد ٢٠ ـ ٢٣، ١/١٢/١٩٧٦، ص ٤٣١. بعد هذه المساعدات بأربعة أيام، تنقل «دافار»، ١٨/١١/١٩٧٦ أنه «سيتم عن طريق المطلة إيصال شحنة من الملابس الشتوية والسمن، والحليب المجفف إلى سكان قرية العيشية اللبنانية. تقدم بها موارنة من إسرائيل». المصدر نفسه.

والآن ما هو حجم تقديمات «الجدار»؟

جهدت إسرائيل لأن تبعث على طرفي «الجدار» حركة تبادل اقتصادي وخدماتي تتغذى من الوضع الذي استجد للقرى المسيحية، مع سيطرة التيارات الداعية إلى التنسيق مع إسرائيل، على سلطة القرار في هذه القرى. وتتغذى كذلك من الأجواء التي كانت تعتمل داخل القرى الشيعية من جراء نقص في أسباب الحياة كافة والتي كانت لا بد من أن تنعكس اهتزازاً في ضوابط الالتزام السياسي العامة. ولأن «الجدار» في جوهره تصعيد سياسي في العلاقة مع لبنان، ويمثل تدخلاً كاملاً في شؤونه الداخلية، كان لا بد من أن تكون خدماته شاملة تغطي كل تفاصيل الحياة اليومية:

١ ـ المواد الغذائية والمحروقات:

تُبقي الصحف الإسرائيلية، حجم تقديمات «الجدار» بلا تحديد، فهي «مساعدات غذائية...» و«شاحنة أكياس طحين» و«شحنة من الأدوية والبطانيات» و«تبرعات من...» و«كميات كبيرة من الطحين».[١٧٦]

ولكن في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٦ ولأول مرّة، تنقل «عال همشمار»، ملخصاً لإجمالي «ما قدمت إسرائيل» بين ١٥ نيسان/أبريل و١٨ آب/أغسطس من سنة ١٩٧٦، أي في مدّة تتجاوز قليلاً الأربعة أشهر، حيث «قدمت إسرائيل إلى القرى المواد التالية: ١٠,٤ أطنان من القمح و١١,٦ طناً من السكر، و٦ أطنان من الأرز، و١٤,١ طناً من الملح، و٤٠ طناً من اللحم، و١٢٨٢٠ ليتراً من البنزين.»[١٧٧]

هذه الكمية، تبدو من الشح بحيث تدفعنا لتمثلها «تقديمات» ومساعدات طارئة لقرية نكبت بفيضان أو سيلٍ وليس لمجموعة بشرية مستقرة تتولى أمورها ومصالحها. وقد تكون مادة البنزين هي الأقرب والأسهل استثماراً في مجال إيضاح مدى هذه «التقديمات» الإسرائيلية في قرى الحدود. فهذه المادة، كانت «مادة أزمة»

(١٧٦) راجع: «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، العدد ٧ ـ ٨، ١ ـ ١٦/٨/١٩٧٦، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤. نقلاً عن الصحف الإسرائيلية.

(١٧٧) «عال همشمار»، ٢٠/٨/١٩٧٦، نقلاً عن المصدر نفسه. يذكر أبو علي حداد (مسيحي من برج الملوك ضواحي القليعة) وقف في وجه قبول الهبات الإسرائيلية قائلاً تعبيراً شهيراً: اليوم تعطينا «أونكل بنز وبكرا سوس». وذهب أبو علي في النهار نفسه واستحصل من صيدا على كمية تموين من مركز التنظيم الشعبي الناصري. كذلك يسجل هنا رفض مختار دبل تكرار الذهاب إلى إسرائيل واستلام مواد الإعانة.

في لبنان عامة، وتخصيصاً في قرى الحدود، لأن الحصة المقررة من المصفاة الرئيسية لحساب القرى، غالباً ما كانت «تطير» في الطريق إليها، مصادرة أو سلباً... في حساب «الصهريج»، تزيد كمية البنزين المقدمة أعلاه (١٢,٨٢٠ ليتراً) قليلاً عن ثلثي سعة صهريج من الحجم الصغير والبالغة (١٨,١١٠ ليترات)،[١٧٨] وفي حساب التنكة، تعادل الكمية الآنفة ٦٤١ تنكة موزعة على ١٢٣ يوماً أي معادل ٥,٣ تنكات بنزين في اليوم الواحد لقطاع من القرى فيه مئات من السيارات الخاصة.

يقودنا هذا إلى القول إن تقديمات «الجدار»، كانت تقديمات عسكرية، وتحديداً للمجموعات العسكرية في «تجمع القليعة». وغيره من تجمعات المسلحين في بعض القرى، ولكن البيانات الإسرائيلية تضعها في خانة تقديمات لقرى الواجهة اللبنانية من «الجدار».

ويلفت انتباهنا غياب مادة الطحين والمواد الطبية عن لائحة التقديمات تلك. وهاتان المادتان تحتلان رأس اللائحة في الكمية والأولوية في أية تقديمات إنسانية، ولا سيما أن الأسس الأولى في بناء «الجدار»، بموجب التصريحات الإسرائيلية، كانت دائماً «تقديم المساعدات الغذائية بسبب الضائقة التي تعم المنطقة»، «وأن إسرائيل من واجبها تقديم مساعدة طبية لسكان جنوبي لبنان من مسيحيين ومسلمين...، وهم يتوجهون إلينا طالبين المساعدات الطبية، وهي تقدم لهم دون مقابل أو شروط...».[١٧٩] الخبز والدواء، يشكلان زمن الشدّة عصب البقاء. لذلك اعتبرت إسرائيل الخبز منذ البداية، ومن خلال كميات الطحين، مادة خارج «التقديمات» الإنسانية، وإنما مادة تبادل وإتجار، لذلك كانت كميات الطحين، وبعد عشرة أيام تقريباً من الإعلان عن افتتاح «الجدار»، أي في ١٨ تموز/يوليو ١٩٧٦، تنقل من مخازن «هامشبير همركزي» في كريات شموناه، إلى متولاه، ومن هناك... إلى مخازن مؤقتة في القرى اللبنانية... وقد «علم مراسل «معاريف» بأن كميات كبيرة من الطحين لم توزع بعد لفلاحي القرى في جنوب لبنان، الذين أرسلت إليهم نظراً لأنه لم يُوافق بعد على طريقة دفع ثمن الطحين. وتدرس الإمكانية بأن يدفع الفلاحون اللبنانيون (الثمن) تبغاً».[١٨٠] وهذه النظرة إلى

(١٧٨) مقابلة مع أحد أصحاب المحطات.

(١٧٩) «دافار»، ١٢/٧/١٩٧٦، ٢٠/٧/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، العدد ٧ ـ ٨، ١ ـ ١٦/٨/١٩٧٦، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(١٨٠) «معاريف»، ١٩/٧/١٩٧٦، من محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

الطحين، كانت مسبوقة بموقف مماثل من المواد الطبية، فقد أعلن مدير عام وزارة الزراعة الإسرائيلية في مؤتمر صحفي في تل أبيب، رداً على سؤال «أن هناك اتصالات تجري لتسويق المنتوجات الزراعية من جنوب لبنان مقابل مواد طبية ومنتجات حيوية أخرى، لكن لم يتخذ في هذه المرحلة قرار عملي».(١٨١)

إن جردة المساعدات التي تثبتها صحيفة «عال همشمار»، والتي تلغي الطحين والدواء من عداد تقديمات «الجدار» على مدى الأربعة أشهر الأولى، تظهر أن هاتين المادتين، في الحسابات الإسرائيلية، محكومتان بقواعد عرض وطلب خاصة، قواعد تنطلق من حاجة المستهلك، لتوصل في نهاية الأمر تحت وطأة الحاجة، إلى ارتباط وتعامل سياسي. على هذا، كان تكديس الطحين الإسرائيلي في مستودعات داخل الأراضي اللبنانية، وعلى مرأى من أناس على حرف العوز والحاجة إليه، وكان إبعاد الأدوية عن المتناول السهل لمرضى «الجدار»، في الوقت الذي كانت تنشر فيه الصحف الإسرائيلية عن شحنات من المواد الطبية، كانت تنقل إلى بيروت عن طريق قبرص بواسطة طائرات الصليب الأحمر الدولي والتي كانت قد بلغت حتى ١١ آب/أغسطس ١٩٧٦ (أي قبل لائحة تقديمات «الجدار» حسب الصحيفة الإسرائيلية بتسعة أيام) خمس طائرات، كانت إحداها تزن ١١ طناً من الأدوية،(١٨٢) وكان رهن تأمين ثمن هذه المواد «مقابل منتوجات زراعية من جنوب لبنان»، وهو أمر تصل صعوبة تطبيقه إلى حد الاستحالة، فمزارعو القرى الحدودية، من مزارعي تبغ أم من غير مزروعات، ليسوا أعضاء كيبوتس يزرعون ويبيعون ويقبضون ثمن بضاعتهم جماعة، وليس لهم هيئة تحاسب باسمهم أو عنهم، كان كل ذلك يعني وضع قرى الحدود أمام جدار دفع ثمن الدواء والغذاء، وهذا يعني في حمى العوز والغذاء وفي حمى الاقتتال الداخلي، القبول بأية صيغة سياسية للتبادل والمقايضة، تجعل من المستهلك الجنوبي فريسة «للمهلك» الإسرائيلي.

٢ ـ التجارة:

يبقى الحديث عن التجارة عبر «الجدار» ناقصاً، كونه ينطلق بمعطيات أرقامه، كما تنقلها المصادر الإسرائيلية، من المعاملات التجارية الكبيرة، دون الالتفات بتاتاً

(١٨١) «معاريف»، ١٥/٧/١٩٧٦، من محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(١٨٢) راجع: «عال همشمار»، ٢٣/٧/١٩٧٦، ١١/٨/١٩٧٦. نقلاً عن محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

إلى عمليات الشراء الفردية التي كان يقوم بها العمال الحدوديون، مع انتهاء عملهم مساء كل يوم، في طريق عودتهم إلى قراهم في الجنوب، وهي خطوة تجارية مباركة، لا بل مطلوبة من إسرائيل.

بعد أن استكملت إسرائيل خطوات التحصين الأمنية والاقتصادية اللازمة، أقدمت على افتتاح الخط التجاري عبر الشريط في حدود الأول من آب/أغسطس سنة ١٩٧٦.(١٨٣) كانت المواد الغذائية همّ التاجر اللبناني في المراحل الأولى، ثم انتقل لاحقاً إلى منتوجات أخرى مثل: الأنسجة وإطارات السيارات وصفائح حفظ زيت الزيتون، ثم الأسمدة والبذار والمبيدات وقطع الغيار للسيارات والجرارات الزراعية.(١٨٤)

كان التبغ مادة التجارة الأولى من القرى المسيحية أساساً.(١٨٥) وقد بلغ ثمن مجموع ما اشترته إسرائيل حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، ٤٤٧ ألف دولار أميركي أي ما يعادل ٣,٥٧٦,٠٠٠ ليرة إسرائيلية،(١٨٦) ثمناً لـ ٢٩٨ طناً. في المقابل بلغت المشتريات اللبنانية بدءاً من ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ وحتى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ مليوني ليرة إسرائيلية(١٨٧) (في حدود الـ ٨٠٠ ألف ليرة لبنانية).

العجز بين «كفتي» الميزان واضح لصالح كفة الشريط ويبلغ ١,٥٧٦,٠٠٠ ليرة

(١٨٣) راجع: «عال همشمار»، ٥/٩/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٤)، ٢٥/١٠/١٩٧٦، ص ٣١٦.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(١٨٥) أحضر إلى منطقة «الجدار» عينات من العرق الزحلاوي والصنوبر «لفحص النوعية وتوسيع التبادل التجاري». التبادل التجاري لم يحصل لغلاء السعر وارتفاع الضريبة. راجع: «هآرتس»، ٢٦/٨/١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٣)، ٢٠/٩/١٩٧٦، ص ٢٩٦. كذلك كان أهالي القليعة قد طلبوا مساعدة إسرائيل على تسويق ٢٠٠ طن من البندورة، على أن يتم شراء ٢٠ ـ ٢٥ طناً يومياً فكان موقف مدير عام وزارة الزراعة الإسرائيلية كالتالي:

«أنه لا توجد في هذه المرحلة إمكانية لاستيعاب فائض الخضار، بعد أن قرر خبراء وزارة الزراعة أن هذه الخضروات لا تلبي الطلب من الناحية الصحية»، «يديعوت أحرونوت»، ١٨/٨/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(١٨٦) في حدود ١,٤٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية حسب سعر الليرة اللبنانية في تلك الفترة (٢,٥ ليرة إسرائيلية).

(١٨٧) صحيفة «هاتسوفيه»، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحات بدون ترقيم. بلغت مشتريات اللبنانيين حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ وفق صحيفة «هآرتس» مبلغ ١,٦ مليون ليرة إسرائيلية. تمّ دفعها على الشكل التالي: ٤٩,٠٠٠ ليرة لبنانية، ٦٠٠ دولار أميركي، ٢٣٠٠ جنيه استرليني، ١٠٠٠ غولدن هولندي. وقد اشترى اللبنانيون بهذه المبالغ مواد غذائية ووقوداً.

إسرائيلية، لكن تحويل الوضع بالكامل لصالح الكفة الإسرائيلية كان يتم عبر شطرين: الأول هو تحويل نصف دخل المزارعين اللبنانيين من ثمن تبغهم إلى عملة إسرائيلية وهذا يعني أن مبلغ ١,٧٨٨,٠٠٠ سيدفع في السوق الإسرائيلية ثمناً لمنتوجات تستهلكها السوق اللبنانية، وفي هذه العملية يدفع المزارع اللبناني للطرف الإسرائيلي ربحاً مثلثاً، ربح شراء البضائع، وربح تبديل العملة إلى شيكل وربح حساب العملة ودفعها بالنقود اللبنانية، إذْ كان هامش التلاعب بسعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة إلى الشيكل الإسرائيلي كبيراً، ٢٠ قرشاً في سعر صرف الليرة اللبنانية الواحدة.[(١٨٨)]

إلى هذا يأتي تثقيل الأرباح الإسرائيلية في الميزان التجاري، من دخول العمال الحدوديين الذين كانوا يعملون في إسرائيل، والكفيلة بتحريك السوق التجارية الحدودية في إسرائيل. فقد دفعت إسرائيل عن شهر آب/أغسطس ١٩٧٦ مبلغ ٧٣ ألف ليرة إسرائيلية لـ ١٣٨ عاملاً،[(١٨٩)] وهذا يعني أنها دفعت في الشهر التالي أيلول/سبتمبر مبلغ ٢١١,٥ ألف ليرة إسرائيلية، على اعتبار أن عدد العمال صار في حدود الـ ٤٠٠ عامل،[(١٩٠)] وفي الشهرين التاليين مع ارتفاع العمال إلى ٥٠٠، دفعت إسرائيل مبلغ ٥٢٨ ألف ليرة إسرائيلية،[(١٩١)] أي أن إجمالي المبالغ المدفوعة في هذه الأشهر الأربعة، أي حتى تاريخ الإحصاء التجاري الآنف هو ٨١٢,٥ ألفاً، صرفت بمجملها في السوق الإسرائيلية خلال فترة محدودة تدفعنا إلى القول إنها صرفت مباشرة أيام أو أسابيع قبضها.

كانت كريات شموناه السوق الأول الذي تعامل معه التجار اللبنانيون، وقد توسع الأمر لاحقاً، فأصبح بإمكان هؤلاء عقد صفقات في «أماكن أخرى، بموجب تصاريح خاصة، على أن يرافقهم أشخاص طوال مدة مكوثهم في إسرائيل».[(١٩٢)]

الحدث اللافت في التجارة بين الطرفين، كان توقف التجارة لمدة ١٣ يوماً من ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ حتى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، وذلك لوضع «أنظمة

(١٨٨) كثيراً ما كان يحصل توتر بين العمال اللبنانيين في أيام قبض الرواتب نتيجة هذا التفاوت في سوق الصرف. وقد رفض هؤلاء تكراراً قبض رواتبهم على أساس السعر الأدنى. راجع: «رصد إذاعة إسرائيل، العدد ١٠٤٨، ٦/٩/١٩٧٦، ص ٤٧.

(١٨٩) المصدر نفسه.

(١٩٠) «دافار»، ٢٠/٩/١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٤)، ٢٥/١٠/١٩٧٦، ص ٣١٦.

(١٩١) «رصد إذاعة إسرائيل»، العدد ١٠٦٥، ص ٢٠٧.

(١٩٢) «معاريف»، ٢٣/٨/١٩٧٦، المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

جديدة للتجارة»، كما تقول صحيفة «دافار»، والأصح القول لوضع «ترتيبات جديدة» تسمح، بفعالية أكبر، بربط الواقع التجاري بالمعطى السياسي الذي ترمي إليه إسرائيل أساساً.

كتبت صحيفة «دافار» تقول: «إن سلطات الحكم العسكري، أوقفت عدة أيام العمليات التجارية بين تجار إسرائيليين ولبنانيين، عبر «الجدار الطيب»، وذلك من أجل وضع أنظمة جديدة للتجارة. وقد اتخذ هذا القرار بعد أن اشتكى القرويون من القرى المجاورة للحدود، إلى ضباط الحكم العسكري، بأن قسماً من المواد الغذائية التي يشتريها التجار اللبنانيون عبر «الجدار الطيب» لا يصل إطلاقاً إليهم. وإزاء حقيقة أن التجار اللبنانيين اشتروا سلعاً تفوق قيمتها مليوناً ونصف مليون ليرة إسرائيلية، والادعاء بأنه على الرغم من هذه المشتريات الكبيرة، فإن هناك نقصاً في السلع، في القرى المجاورة للحدود ـ طرح احتمال أن يكون التجار اللبنانيون قد استغلوا التجارة عبر الحدود لأغراض المضاربة. ومن غير المستبعد أنهم، بدلاً من نقل السلع إلى القرى الحدودية المحتاجة إليها، يفضلون نقلها إلى أماكن أبعد، وبيعها بأسعار باهظة..... وهناك احتمال آخر ورد ذكره، هو أن التجار اللبنانيين يبيعون قسماً من السلع المعدة للقرويين، إلى جهات ليست إسرائيل مهتمة بأن تصل إليها، «كجيش لبنان العربي».... والمخربين في المنطقة. واتضح أيضاً أن التجار اللبنانيين يبيعون قسماً من البضاعة لقرى إسلامية غير معنية بإقامة اتصال مباشر بإسرائيل بسبب عدائها لها. وكي لا تتهم هذه القرى بإقامة اتصال بـ 'العدو الصهيوني'، تفضل شراء السلع... بواسطة التجار اللبنانيين، بينما إسرائيل معنية بأن تتلقى هذه القرى السلع الغذائية المحتاجة إليها، منها مباشرة».[(١٩٣)]

وقد تبين بعد إطلاق الحركة التجارية، ثانية، أن ثمّة ترتيباً جديداً قد اتخذ، يدخل التجارة في مسرب السياسة الإسرائيلية، ويقضي بوقف تسليم البضائع إلى التجار، وتسليمها مباشرة إلى مخاتير القرى، وتقرر أن يتوجه المخاتير إلى الحكام العسكريين الإسرائيليين ليوضحوا عدد سكان كل قرية والكميات التي تحتاجها. وبحسب هذا الاقتراح سيتعين على وجهاء القرى أن يأتوا إلى «الجدار» ويذكروا عدد السكان في قراهم. وسيتعين عليهم أيضاً، أن يختاروا ممثلاً عن القرية التي ستتلقى السلع الإسرائيلية.[(١٩٤)] وقد وصلت الشحنة التجارية الأولى إلى القرى

(١٩٣) «دافار»، ١٥/٩/١٩٧٦، المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(١٩٤) «رصد إذاعة إسرائيل» العدد ١٠٥٤، ١٥/٩/١٩٧٦، ص ١١٥. كذلك «دافار»، ١٥/٩/١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٤)، ٢٥/١٠/١٩٧٦، ص ٣١٨.

المسيحية وفق هذه الترتيبات الجديدة إلى بوابة دوفيف في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ في طريقها إلى بلدتي عين إبل ودبل، وسيشرف على توزيع هذه البضاعة وجهاء القريتين المذكورتين.(١٩٥)

مع وصول هذه الترتيبات الجديدة إلى أهدافها في دراسات توجهات وحاجات القرى الحدودية، وفي إحصاء سكانها وفي نسج علاقات مع هيئات القيادة الاجتماعية فيها عادت إسرائيل إلى خطها التجاري السابق وأخذت بإعطاء «أذونات للتجار اللبنانيين لعبور الحدود وشراء المنتوجات والعودة إلى بلادهم في اليوم نفسه أو في نفس الأسبوع».(١٩٦)

٣ ـ الخدمات الصحية:

كانت الخدمات الصحية في صلب التوصيف الإسرائيلي لمهمات «الجدار»، وفي صلب رهانها المباشر على قيامه وعمرانه، تأسيساً على وهج العاطفة والشعور الدخيلين، حيث شفاء البشر أهلاً أو أبناء ضرورات تبيح في وجدان العامة محرَّمات السياسة والاجتماع والثقافة، وتأسيساً على الأوضاع الصحية المتردية في قرى الحدود، وهي في عجزها عن مدافعة العروض الإسرائيلية. فالخدمات الصحية في المستشفيات القريبة من الحدود(١٩٧) وفي مستوصفات القرى الحدودية كانت في حضيضها الذي ظلت تنحدر إليه بدءاً من مطلع سنة ١٩٧٥: مستوصف الخيام وفيه ١٤ طبيباً يعملون طوال سبعة أيام، نهب وأتلفت ملفاته وبعثرت محتوياته في ١١ آذار/مارس ١٩٧٥،(١٩٨) بعد أسبوع شبّه به مستوصف مركبا وأقفل في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٥.(١٩٩) مستوصف حولا انتقل يستقبل في جامع البلدة (٦ نيسان/أبريل ١٩٧٥).(٢٠٠) مستوصف بلدة حاصبيا، هو بطبيبه مستوصف القضاء

(١٩٥) «معاريف»، ٣٠/٩/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(١٩٦) «دافار»، ٨/١٠/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(١٩٧) لا نرى موجباً من الحديث عن وضع مستشفيات المنطقة. يكفي أن نذكر أن مستشفى مرجعيون وفيه ٣٧ سريراً، توقفت عنه اعتمادات وزارة الصحة في شهر تموز/يوليو ١٩٧٦ (راجع «السفير»، ١٧/٧/١٩٧٦). أما مستشفى تبنين الذي تعذر إجراء عملية زائدة فيه سنة ١٩٧٤ لعدم وجود بنج («النهار»، ٢٥/٢/١٩٧٤)، فإنه بعد ثلاث سنوات، أصبح رغيف الخبز الواحد فيه يقسم على ٥ مرضى (مقابلة مع مدير المستشفى). راجع: «السفير»، ١٦/٥/١٩٧٧.

(١٩٨) راجع: «السفير»، ١٨/٣/١٩٧٥.

(١٩٩) راجع: «السفير»، ١٧/٣/١٩٧٥.

(٢٠٠) راجع: «السفير»، ٧/٤/١٩٧٥.

بأكمله،(٢٠١) وكانت الضربة الكبرى في تموز/يوليو ١٩٧٦ يوم أقدمت النجدة الشعبية، وقد عجزت عن تحمّل التبعات المادية، على إقفال مستوصفاتها في الجنوب «لم نتلق أية مساعدة ولا نقبل أية أعذار».(٢٠٢) وغياب الخدمات الصحية يعني حضور الأمراض، فالتيفوئيد في منطقة حاصبيا(٢٠٣) والجرب في حاصبيا(٢٠٤) وياربن ونازحي كفر شوبا(٢٠٥) وقبلها جميعاً في بنت جبيل وأعراض مرض خطير يصيب عيون الشيوخ والأطفال.(٢٠٦)

من بند الصحة إذن انطلقت إسرائيل في خدمات «الجدار»،(٢٠٧) يمهد لها الوضع الصحي السيىء في قرى الحدود. فكانت لها مستوصفات «ثلاثة» في مستعمرات دوفيف ومتولاه وآخرها في حانيتا. وقد افتتح في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. مع الإشارة إلى خطة جاءت على لسان وزير «الدفاع»، لم تر النور لاحقاً وتقضي بإنشاء مستشفى قرب رأس الناقورة.(٢٠٨)

أعداد المرضى كما توردها المصادر الإسرائيلية، تباهياً في خدماتها، تبقى موضوع شك ونقاش، ويبدو ذلك طبيعياً مع مرامي السياسة الإسرائيلية في إظهار الوجه الحسن لإسرائيل، وفي استجلاب تبرعات من مؤسسات إنسانية، وأجهزة طبية وأدوية توضع بتصرفها لقاء خدماتها تلك.

حتى ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٦، كان هناك ١٧٠٠ مريض،(٢٠٩) وبعد ثمانية أيام يصبحون ٢٨٠٠ مريض بزيادة ١١٠٠ حالة مرضية، مع إضافة ٢٠ حالة ولادة و١٠٠ حالة استشفاء، أي بزيادة إجمالية تبلغ ١٢٢٥ حالة.(٢١٠) بعد شهر يرتفع الرقم إلى ٦٠٠٠ في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٦، ليرتفع مجدداً في ٣٠ أيلول/

(٢٠١) راجع: «السفير»، ١٧/٧/١٩٧٦.

(٢٠٢) راجع: «السفير»، ٢٣/٧/١٩٧٦.

(٢٠٣) بسبب تلوث المياه، (٥٠) إصابة في قرية شويا من أصل (٥٠٠). «النهار»، ١٣/١/١٩٧٦.

(٢٠٤) ألف إصابة جرب في حاصبيا. راجع: «النهار»، ٤/١٢/١٩٧٦.

(٢٠٥) إلى الجرب كان هناك الكريب ٤٠٠ إصابة من ٨٠٠. «السفير»، ٢٦/١/١٩٧٥.

(٢٠٦) راجع: «النهار»، ١٢/١٢/١٩٧٦.

(٢٠٧) يبدو أن الخدمات الصحية في «الجدار» انطلقت في ١/١/١٩٧٦، لأن «هآرتس» تجعل هذا اليوم منطلقاً لأول إحصاء عن المرضى المعالجين ٢٠/٨/١٩٧٦.

(٢٠٨) «هآرتس»، ١/١٠/١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٥)، ٢٣/١١/١٩٧٦، ص ٣٧٢.

(٢٠٩) «دافار»، ١٢/٧/١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٢)، ١٦/٨/١٩٧٦، ص ٢٧٢.

(٢١٠) «عال همشمار»، ٢٣/٨/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

سبتمبر ١٩٧٦ إلى ١٠,٠٠٠ حالة.[٢١١] يأتي العدد الإجمالي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ويجعل عدد المرضى المعالجين بدءاً من أول حزيران/يونيو ١٩٧٦، ١٤,١٠٨ مرضى.[٢١٢]

إن هذه الأرقام الإجمالية تتعارض مع الأرقام والمعدلات اليومية التي تذكرها الصحف الإسرائيلية، والتي تجعل مثلاً الحد الأدنى للمرضى في مستوصف دوفيف ١٠٠ مريض يومياً،[٢١٣] مع وجود احتمال أن يكون هذا المستوصف قد شهد سيلاً من المرضى كما حصل في ١ تموز/يوليو ١٩٧٦، عندما استقبل ٤٠٠ مريض في يوم واحد، أو في مثل يوم ١٩ تموز/يوليو ١٩٧٦ عندما استقبل مع مستوصف متولاه الرقم نفسه كذلك.[٢١٤]

إن تطبيق هذه المعدلات المزعومة في حساب الأيام يرينا خللاً واضحاً بين ما تطلقه الصحف من معدل يومي وبين ما تجمله من أعداد. فمثلاً من ٢٠ تموز/يوليو وحتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ يبلغ عدد المرضى ٧١٠٠ مريض في مدة ٦٤ يوماً أي في حدود الـ ١١٠ لليوم الواحد على مستوصفي دوفيف ومتولاه. ولا يتغير هذا المعدل كثيراً إذا ما اعتبرنا الرقم الإجمالي الأخير ١٤,١٠٨، حيث يصبح المعدل اليومي في حدود الـ ٩٤ مريضاً موزعين على ثلاثة مستوصفات تقريباً.

إن الأرقام عن عمل هذه المستوصفات وأعداد مرتاديها،[٢١٥] تبقى برأينا دون الطموحات الإسرائيلية في جذب الجسم المرضي في قرى الحدود زبائن للجسم الطبي الإسرائيلي. نعقد، لتوضيح هذا الرأي، مقارنة مع الجسم المرضي في بلدة بنت جبيل ومحيطها في سنة ١٩٧٧[٢١٦] حيث كان سكان هذا القطاع

(٢١١) «عال همشمار»، ١٩٧٦/٩/٣٠، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(٢١٢) «هاتسوفيه»، ١٩٧٦/١٢/٢، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢١٣) «عال همشمار»، ١٩٧٦/٧/٩، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢١٤) «عال همشمار»، ١٩٧٦/٧/١٩، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢١٥) بالنسبة لتوزع المرضى من زوار «الجدار» طائفياً، فهو كالتالي حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦: إجمالي المرضى ٩٤٢١ يتوزعون كالتالي ٥٩٠٠ مسيحي، و٣٥١٢ مسلماً إلى ٩ مرضى من غير طوائف. أما في الرقم النهائي ١٤,١٠٨، فكان التوزع الطائفي كالتالي: ٩٢٠٥ مرضى مسيحيين و٤٧٩٧ مريضاً مسلماً و١٠٦ مرضى دروز. راجع: «هآرتس»، ١٩٧٦/١٠/١، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٥)، ١٩٧٦/١١/٢٣، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣؛ «هاتسوفيه»، ١٩٧٦/١٢/٢، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢١٦) كان محيط بنت جبيل الطبي في سنة ١٩٧٧، لا يتعدى فعلياً الـ ٦ قرى: عيترون ومارون الراس وكونين وعيناتا وبليدا والطيري (استثنينا يارون لأنه كان يوجد فيها طبيب مقيم).

في حدّه الأدنى (في حدود الـ ١٠,٠٠٠ نسمة، نتيجة اشتعال حرب الجنوب). كان مستوصف بنت جبيل المرفق الطبي الوحيد، وكان يستقبل، في منتصف نيسان، مرضى بمعدل يومي يصل إلى ٢٥٠ مريضاً، وفي أواخر حزيران بمعدل يومي يصل إلى ١٥٠ مريضاً.[٢١٧] أي أن مستوصف بنت جبيل وفق هذين المعدلين، وفي تعداد سكاني أقل بما لا يقاس، بأعداد سكان القرى التي كانت تقصد الطبابة في «الجدار» كان يستقبل يومياً ضعفي مرتادي مستوصفات «الجدار» مجتمعة.[٢١٨]

تبقى الإشارة إلى أن خدمات الشريط المحتل الطبية ظلّت مجانية حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، حيث أصبح رسم العلاج ١٠٠ ليرة إسرائيلية أي ما يعادل أو يقل قليلاً عن ضعف الأجر اليومي للعامل اللبناني داخل إسرائيل الذي كان يتراوح بين ٥٠ و٦٠ ليرة إسرائيلية.

أما عن تعامل الجهاز الطبي الإسرائيلي مع مرضى «الجدار»، فإن صرخة والد طفل مريض على باب مستوصف متولاه، حيث الانتظار لساعات تحت حر الظهيرة، وأمام احتقار عسكر الحدود: «تريدون ألفاً خذوا ألفين ولكن لا تدعوا ابني يموت»،[٢١٩] تغنينا عن أي وصف أو شرح.

٤ ـ العمالة:

شكّل التبغ مدخل سوق العمل الإسرائيلية إلى الأيدي العاملة اللبنانية، وهذا ما يعتبر إنجازاً إسرائيلياً جلياً في سبيل الدخول إلى تضاعيف الحياة الاجتماعية والاقتصادية في قرى الحدود اللبنانية، وهو ما كانت إسرائيل قد كرست له بدءاً من مطلع سنة ١٩٧٦ جهوداً تمثلت بمسح أنجزته وزارة العمل فيها حول أوضاع الاستخدام في القرى المارونية في جنوب لبنان «وتبين من هذا المسح، أنه يوجد بين سكان هذه القرى زهاء ٥٠٠ بالغ بحاجة إلى عمل، مستواهم المهني لا يقل عن مستوى العامل الإسرائيلي المتوسط»،[٢٢٠] ولم تبلغ الأمور مستوى التنفيذ إلا في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٧٦، حين أعلن في إسرائيل عن درس طلبات تقدم بها

(٢١٧) راجع: «السفير»، ١٩٧٧/٤/١٣، ١٩٧٧/٦/٣٠. الفرق بين الرقمين مرده إلى حركة النزوح السكاني الكثيف جراء الأحداث.

(٢١٨) هذا مع العلم أنه كان في بلدة بنت جبيل، طبيب آخر مقيم في البلدة ويعاين يومياً ما بين ٢٥ و٣٥ مريضاً.

(٢١٩) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/١٦.

(٢٢٠) «دافار»، ١٩٧٦/٨/٢.

لبنانيون، تمت الموافقة عليها في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٦، وقد باشر ١٥ عاملاً منهم عمله في ١ آب/أغسطس ١٩٧٦ في معامل التبغ في صفد.[٢٢١]

ظلّت أعداد هؤلاء في ازدياد مطّرد. فبعد ١٨ يوماً أي في ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦، ارتفع عددهم إلى ١٢٠ عاملاً في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. تنقل المصادر لهؤلاء رقمي ٣٠٠ و٤٠٠ عامل، ليعود الرقم وينخفض إلى ٢٥٠ آخر الشهر التاسع، ليرتفع مجدداً في شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ عامل،[٢٢٢] ويستقر في الشهر الأخير على رقم ٣٨٦ عاملاً.[٢٢٣] هذا التفاوت في الأرقام، يجد تبريره الأساسي في ظروف القرى الحدودية الأمنية، أكثر من خضوعه لظروف عمل إسرائيلية.[٢٢٤]

في إسرائيل كانت مجالات العمل مفتوحة في قطاعات مختلفة، ما عدا قطاع البناء حيث واجه العمال الحدوديون منذ دخولهم ميدان العمل في إسرائيل معارضة صلبة من عمال هذا القطاع، وتحديداً من قبل سكان مستعمرة كريات شموناه.[٢٢٥] ولأخذ فكرة عن توزع العمال على قطاعات العمل، نورد ما تنقله بعض المصادر عن توزع ٣٠٠ عامل: ١٥٠ يقومون بأعمال التحريج لصالح الصندوق القومي الإسرائيلي، ٨٥ يعملون في قطاع النسيج، ١٠ عمال يعملون في التوضيب، ٢٤ في قطاع التبريد، والباقون أي ٣١ يعملون في قطاعات مختلفة.[٢٢٦] أما أماكن العمل فأهمها: صفد وميرون والجش ومتولاه وكريات شموناه ومنطقة الحولة

---

(٢٢١) كانوا ٧ نساء و٨ رجال تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٥ سنة. «عال همشمار»، ١٩٧٦/٨/٢، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٣)، ١٩٧٦/٩/٢٠، ص ٢٩٣.

(٢٢٢) مصدر هذه الأرقام حتى تاريخه معلومات من الصحف الإسرائيلية نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، المصدر نفسه.

(٢٢٣) «هاتسوفيه»، ١٩٧٦/١٢/٢، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٢٤) عمال بلدة «دبل» كفوا منذ عدة أيام عن التوجه إلى إسرائيل خوفاً من التعرض لهم في طريق ذهابهم وإيابهم من العمل. كان يعمل منهم عشرات، بينما يستمر عمال «القليعة» و«مرجعيون». «هآرتس»، ١٩٧٦/١١/١٨، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٢٥) «دافار»، ١٩٧٦/٨/٢، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٢٦) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٩/٢٠، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

يشكل القطاع الفندقي المجال الرئيسي لعمل الأفراد غير المحددة قطاعاتهم. وقد تبدت الرغبة بتشغيل الحدوديين في هذا القطاع باكراً: «صرح صاحب فندق «أرزيم» في متولاه بأنه ينوي استدعاء عدد من العمال، خاصة نساء مسيحيات من أجل العمل خادمات في الفندق». «معاريف»، ١٩٧٦/٨/٣، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

وحتسور وغوش حلاف.

تتمثل القرى اللبنانية الحدودية التي كانت تصدر هؤلاء العمال، بشكل رئيسي في قرى ثلاث: القليعة وكان منها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، ١٣٠ عاملاً من أصل ٣٠٠. ورميش منها ١٢٠ عاملاً[٢٢٧] والباقي ٥٠ عاملاً ينتسبون بأكثريتهم إلى قرية علما الشعب.[٢٢٨] وأغلبية العمال اللبنانيين هم من الرجال بنسبة ٣/٤.[٢٢٩]

بالنسبة إلى الأجور والرواتب، تصر المصادر الإسرائيلية على ادعاء مساواتها برواتب العمال الإسرائيليين طبقاً لعقود العمل في إسرائيل عدا حقوق الضمان الاجتماعي والصحي.[٢٣٠] ولكن كل الدلالات تطعن في هذا الادعاء، إذ كانت الرواتب تتفاوت بين ٢٠ ليرة إسرائيلية في اليوم،[٢٣١] وبين ٤٨ (في قطاع التبغ) و٥٠ (التحريج) و٦٠ ليرة إسرائيلية «هذا في الوقت الذي كان فيه العامل نفسه يقبض في لبنان ما يساوي ١٢٠ ليرة إسرائيلية» حسب «يديعوت أحرونوت»،[٢٣٢] أو حسب معادلة إذاعة إسرائيل، «كان العامل اللبناني يقبض ٥٠ ليرة إسرائيلية مقابل ما يعادل الـ ٧٥ ليرة في لبنان».[٢٣٣] ولا يتبدى الاستغلال في الأجر فقط، بل يضاف إجحاف آخر، مع تبديل العملة، (حيث كان للعمال اللبنانيين الحق في تبديل ٥٠٪ من دخلهم)، فقد كانت أسعار صرف العملة اللبنانية تتبدل بمقاييس مزاجية لصرافي المؤسسات الإسرائيلية، ذلك ما استدعى شكوى من العمال اللبنانيين، كانت للتفاوت الكبير في السعر مدار تحقيق.[٢٣٤]

---

(٢٢٧) «دافار»، ١٩٧٦/١٠/١، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٢٨) «دافار»، ١٩٧٦/١٠/٨، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٥)، ١٩٧٦/١١/٢٣، ص ٣٧٣.

(٢٢٩) حسب «دافار»، ١٩٧٦/١٠/٨، كان هناك ٤٠٠ عامل من خمس قرى مسيحية يشكل الرجال منهم ٣٠٠ مقابل ١٠٠ فتاة.

(٢٣٠) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٨/٨، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٣)، ١٩٧٦/٩/٢٠، ص ٢٩٥.

(٢٣١) مقابلة مع أحد عمال رميش. «هآرتس»، ١٩٧٦/١٠/١١، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٣٢) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٨/٢٣، المصدر نفسه.

(٢٣٣) «رصد إذاعة إسرائيل»، العدد ١٠٣٩، ١٩٧٦/٨/٦، ص ٣.

(٢٣٤) صرفت الليرة اللبنانية في الأسبوع الأول بـ ٢٥٠ قرشاً إسرائيلياً وفي الأسبوع التالي بـ ٢٣٥ قرشاً، «عال همشمار»، ١٩٧٦/٧/٢٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

وفي الحديث عن العمالة الحدودية في إسرائيل والتي ظلت حتى تلك الحقبة وقفاً على عمال من رجال ونساء بعض قرى الشريط المحتل، لا بدّ من إيراد بعض الملاحظات:

أ ـ كان اللبنانيون يعملون في إسرائيل تحت وطأة أن إسرائيل ليست بحاجة ليد عاملة، ولذلك ليس بإمكانهم إملاء شروطهم.[٢٣٥] وكان يعزز هذا الشعور لديهم تجاهل السلطة السياسية لهم، وهم الذين دخلوا مزهوين بجميل فعلتهم، إذ مع كل الدعاية الإعلامية والتغطية الصحافية والتلفزيونية التي رافقت عبورهم «الأول» «للجدار» عاملين في إسرائيل،[٢٣٦] فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين، ظلّ يرفض الاجتماع مع وفد من قرى الحدود، كان يرغب بمطالبته بزيادة عدد العمال من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ ـ ٧٠٠.[٢٣٧]

ب ـ ظل العمال اللبنانيون يدخلون إلى إسرائيل بموجب المقاييس التي سبق وتحددت بين وزارة الداخلية والحكم العسكري، باعتبار أن هؤلاء «يسمح لهم بالقدوم إلى إسرائيل من أجل العمل فقط، ولدى انتهائهم منه يعودون إلى لبنان وسيمنح هؤلاء العمال بطاقات عمل خاصة تجيز لهم الإقامة تحت رقابة مشددة إلى حين انتهاء عملهم ومغادرتهم حدود الدولة». ومع قساوة الظروف الأمنية نتيجة تبادل القصف بين مواقع الأحزاب الوطنية ومواقع الميليشيات الحدودية، فإن السلطات الإسرائيلية، كانت تجبر العمال كل مرة على اجتياز المعابر، وكانت المرة الأولى التي سمحت فيها لعاملات من لبنان بالمبيت هناك في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦.[٢٣٨]

ج ـ كان اختيار العمال من بين شباب بعض القرى وبناتها، بموجب المخطط الإسرائيلي، مجلبة توتر في ما بين هذه القرى وفي دواخلها، والحق في كل ذلك، كما تذهب صحيفة «دافار»، على «لجان القرى» «التي نظمت هذه العملية، أي اتباع الأسلوب الدوري لتمكين غالبية اللبنانيين من العمل في إسرائيل حيث أن الدولة، غير مؤهلة لاستيعاب كافة طالبي العمل من جنوب لبنان، والعمال الذين

(٢٣٥) «دافار»، ٨/ ١٠/ ١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٣٦) «في اليوم الثاني لوصول العمال، فتحت البوابات لهم وإنما كذلك للمراسلين والمصورين وطواقم التلفزيون من بلاد عدّة، وذلك لينقلوا الوقائع الجديدة إلى وسائل الإعلام، في الوقت الذي لم يحصل شيء من هذا في اليوم الأول». «هآرتس»، ٣/٨/١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٣)، ٢٠/٩/١٩٧٦، ص ٢٩٣.

(٢٣٧) «دافار»، ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٣٨) «يديعوت أحرونوت»، ٦/ ١٢/ ١٩٧٦، محفوظات الدراسات الفلسطينية.

انتظموا بشكل أو بآخر في العمل غير مستعدين للتنازل عن أماكن العمل التي يشغلونها، وعلى هذا الأساس هناك خلاف في القرى اللبنانية..».[٢٣٩] ففي قرية رميش مثلاً، كان هناك ١٢٠ من أبنائها يعملون في إسرائيل، وقد طلبت لجنة القرية من هؤلاء العمال التوقف عن العمل في إسرائيل لكي يستبدلوا ببعض العاطلين عن العمل. وقد رفض العمال هذا الترتيب، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات شديدة كانت نتيجتها تغيب العمال لمدة يومين «كما أعلن يوم حداد في القرية ودقت الكنائس أجراسها».[٢٤٠]

٥ ـ الزيارة والسياحة والخدمات المساعدة:

وقف الإسرائيليون في الساعات الأولى من صباح ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ في بوابة دوڤيف، وبعد أن انتهوا من وضع الترتيبات اللازمة لإدخال الزائرين وعودتهم، وهو «الأمر الوحيد الذي ظل يعيق إعطاء التصاريح»،[٢٤١] وقفوا ينتظرون الدفعة الأولى من السياح اللبنانيين إلى إسرائيل، وصل ٤١ شخصاً فقط. مع أن الطلبات التي ووفق عليها كانت لـ ٣٢ عائلة أو مئة نفر بحساب الأفراد.[٢٤٢] بين رحلة السياحة الأولى عبر «الجدار»، وبين أول إجمال لأعداد السائحين والزائرين اللبنانيين حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ تسع وتسعون يوماً. حصيلتها ١٠٠٠ سائح وزائر،[٢٤٣] أي بمعدل ١٠ أفراد في اليوم. وهذا معدل صغير ينزع عن العدد الإجمالي ما يذهب إليه من حركة لاهفة تدفع بأهالي بعض القرى الحدودية صوب إسرائيل. ومتابعة «القراءة» في هؤلاء السياح ـ الزائرين تنزع حتى عن المعدل اليومي (١٠ زائرين) تبرير التردد الذي يرافق البداية و«فتح الطريق»:

ـ بعض من هؤلاء لبنانيون من خارج قرى الشريط المحتل، وافقت إسرائيل على إعطائهم سمات دخول، بعد أن حدّدت السلطات القبرصية مدّة إقامتهم على أراضيها.[٢٤٤]

(٢٣٩) «دافار»، ٨/ ١٠/ ١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٤٠) «دافار»، ٨/ ١٠/ ١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٤١) «عال همشمار»، ٢٩/ ٧/ ١٩٧٦، المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٢٤٢) «هآرتس»، ٢٤/ ٨/ ١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٣)، ٢٠/ ٩/ ١٩٧٦، ص ٢٩٧.

(٢٤٣) «هاتسوفيه»، ٢/ ١٢/ ١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٤٤) «دافار»، ٤/ ٧/ ١٩٧٦، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٢)، ١٦/ ٨/ ١٩٧٦، ص ٢٧٣.

- إن أعداداً معتبرة من هؤلاء الزوار، دخلوا إسرائيل بناء على إلحاح أقارب لهم في الداخل، حيث سبق لمواطنين عرب في إسرائيل، أن تقدموا من السلطات الإسرائيلية بطلب السماح باستضافة أقارب لهم من لبنان في بيوتهم، مع التعهد بتحمل نفقات إقامتهم.(٢٤٥) ومن جهة ثانية كانت السلطات العسكرية الإسرائيلية، قد وضعت بتصرف اللبنانيين بطاقات مطبوعة من الصليب الأحمر يصرح لهم بمقتضاها الاتصال بأفراد عائلاتهم الذين فقدوا الاتصال بهم منذ سنة ١٩٤٨. وقد تمّ تجميع مئات من هذه البطاقات في موشاف دوفيف، وقد التزمت إسرائيل تسليم البطاقات المرسلة إليهم، وتعتزم السلطات الإسرائيلية جعل هذه اللقاءات منتظمة.(٢٤٦) وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، كان قد وصل ١٠٠٠ طلب من جانب المواطنين العرب الذين يودون استضافة أقربائهم الموجودين في لبنان، في منازلهم في إسرائيل،(٢٤٧) وقد سمح «لأكثر من مئة عائلة بالمكوث فترة ما في البلاد».(٢٤٨)

- إن قسماً من هؤلاء ذهبَ إلى إسرائيل وأقام فيها «ليخرج» منها. «فقد اتضح أن العديد من اللبنانيين لا يريدون العودة إلى لبنان لدى انتهاء إقامتهم في إسرائيل... يريدون البقاء في إسرائيل بضعة أشهر يواصلون بعدها طريقهم من هنا إلى أوروبا أو الولايات المتحدة...».(٢٤٩)

- يدخل في حساب زوار إسرائيل، حسب الإحصاءات الإسرائيلية، زوار ومرافقو المرضى الذين يعالجون في مستشفياتها، وهؤلاء المرضى وعوادهم ليسوا بالأعداد القليلة. فقد بلغ مجموع مرضى الاستشفاء حتى الشهر الأخير من سنة ١٩٧٦، ٤٧٤ مريضاً(٢٥٠) ما بين جرحى في حروب قرى الجنوب وبين مرضى عاديين. والعواد بالطبع لا يقصرون، فقد بلغوا مرة ١٢ فرداً من عائلة واحدة قصدوا زيارة رب العائلة في مستشفى صفد الحكومي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي

(٢٤٥) «دافار»، ٩/٨/١٩٧٦، ١٢/٨/١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، المصدر نفسه، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٢٤٦) راجع: «السفير»، ٩/٨/١٩٧٦.

(٢٤٧) «دافار»، المصدر نفسه، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٥)، ٢٣/١١/١٩٧٦، ص ٣٧٤. ويشكل مهجرون من جسر الباشا وتل الزعتر جزءاً من هؤلاء.

(٢٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٢٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٢٥٠) «هاتسوفيه»، ٢/١٢/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

تسمح فيها السلطات الإسرائيلية بزيارة المرضى.(٢٥١) وهنا بالطبع، يجب التفريق بين من يدخل في زيارة مريض لساعة مصحوباً بسيارة عسكرية تقله ذهاباً وجيئة، وبين من يزور إسرائيل في عيادة مريض بموجب تصاريح دخول تبقى سارية المفعول لمدة ثلاثين يوماً. ومع كون هذه الفئة الأخيرة تشكل قلّة بسيطة من مجموع زائري المرضى، فإنها على أعداد مرضى الاستشفاء تصبح نسبة لا بأس بها.

- إن حفلات السياحة والتزاور، كانت في نتائجها على غير ما اشتهى وقدّر المنظمون والمباشرون. فقد ظلّ الرأي العام العربي في إسرائيل بوجهيه القومي والديني (أي بمسلميه ومسيحييه)، خارج إطار الاهتمام بالاشتباكات الدائرة في لبنان من منطق دولة إسرائيل، لأن هذا الرأي العام، برأي «دافار»، «لم يكن يرى الحرب في لبنان بأنها حرب بين مسيحيين ومسلمين، وإنما بين معسكر يساري دعمه المسلمون ومعسكر يميني تدعمه الصهيونية والإمبريالية».(٢٥٢) وبغض النظر عن هذا الرأي، فإنه يصور في الحد الأدنى من الاحتجاج لا مبالاة فعلية تجاه الزائرين الحدوديين: «كما أن أوائل اللاجئين اللبنانيين لم يستقبلوا كما تقضي التقاليد العربية في إيواء الضيوف...»،(٢٥٣) بل جوبهوا بمواقف تقرب من التعنيف إلى حد التخوين.

يبقى أن الخطوة اللاحقة، والتي تمثلت بافتتاح خط سفريات دائم بين جنوب لبنان وحيفا، والذي افتتح في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٧، واستبشرت به الأوساط الإسرائيلية واعتبرته أول اتصال بعد ٢٩ عاماً من الانقطاع، فإن هذه الخطوة لا تشكل مؤشراً على نمو حركة اتصال وتزاور وعبور، إذا ما عرفنا أن الأمر كله كان رحلة واحدة كل أسبوعين تنقل خمسين راكباً ليس غير.(٢٥٤)

الأمر الأخير في خانة خدمات «الجدار»، مجموعة علاقات، في جوهرها خدماتٌ مساعدةٌ لاستدراج قطاعات لم تكن الخدمات الأخرى من تجارة وعمالة وزيارة بقادرة على جذبها. في طليعة هؤلاء كان مزارعو القرى الحدودية، من خارج زراعة التبغ، أو من مزارعي التبغ، وقد يئسوا من متابعة مسيرتهم في هذه الزراعة بعد صعوبات موسم سنة ١٩٧٥. وقد نظمت إسرائيل لهؤلاء مجموعة زيارات لمعامل توضيب المعلبات والعصير وبعض معارض المكننة والتكنولوجيا في

(٢٥١) «معاريف»، ٢٥/٧/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٥٢) «دافار»، ٢٦/٧/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٥٣) المصدر نفسه.

(٢٥٤) «رصد إذاعة إسرائيل»، العدد ١١٤٣، ص ١٨٠.

كيبوتسات سهل الحولة ومنطقة رعنانا.(٢٥٥) طبعاً كان مزارعو القليعة وعلما الشّعب ورميش ودبل، والفاكهة بالنظر، ينظرون ويعودون. فقد مروا بتجربة محاولة تسويق بندورة بلدة القليعة، التي اعتذرت إسرائيل عن عدم قبولها. لم يتعد الأمر في هذه الزيارات حدود الخطة الإسرائيلية الرامية إلى نشر «رياح جديدة في قرى الجنوب» وإبراز تطور إسرائيل وقدرتها وأن لا مجال لمنافستها.(٢٥٦) كذلك كان يتم عبر الجوار شراء الأسمدة الزراعية وشراء قطع غيار للتراكتورات المتواجدة في القرى المسيحية،(٢٥٧) الأمر الذي تطور لاحقاً إلى إنشاء كاراجات قرب «الجدار» لتصليح هذه الجرارات. كذلك باشرت إسرائيل بتقديم لقاحات لـ ٣٠٠٠ رأس ماعز، باشرت تطعيمها سيدة من رميش كانت قد تعلمت هذه المهمة في إسرائيل.(٢٥٨) ويبقى أن ما لا نعرفه من حصيلة اللقاءات مع المزارعين اللبنانيين هو هل استطاعت إسرائيل عبر هؤلاء، وقد اغتربوا من زمن عن تربية الخيول، الوصول إلى شراء خيول من أصل عربي لتحسين خيولها؟(٢٥٩)

طبعاً، كانت المياه حاضرة في جذب أبناء القرى، ولكن في أنابيب هذه المرة، فقد انقضى زمن نقل المياه ليلاً من منطقة الحدود من قِبل المتعاونين مع إسرائيل، وبيع النقلة بـ ١٠ ليرات في غير قرية مسيحية أو إسلامية. مدّت المياه أولاً إلى بلدة رميش في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٧٦،(٢٦٠) ثم إلى بلدة علما الشعب، ولكن هذه المرة كما تدّعي الصحيفة الإسرائيلية «عال همشمار»: «كرمٌ جميل من سكان مستعمرة حانيتا على مساعدة علما لها في إرواء غليلها سابقاً سنة ١٩٤٨».(٢٦١)

---

(٢٥٥) بدأت الاتصالات بالمزارعين أول ما بدأت في ١٨آب/أغسطس ١٩٧٦ على «الجدار» في لقاء مع وفد مشترك من القليعة ورميش. وقد استمر اللقاء حوالي ساعة. وعند انتهائه قدم مزارعو القليعة ورميش الشمام والبندورة تكريماً لمدير وزارة الزراعة وعائلته. وقد ظهر أن الشمام من النوع الإسرائيلي. وأن المزارعين اللبنانيين، قد اشتروا بذوره من الأردن بعد أن وصلت إلى هناك عبر الجسور المفتوحة.

«عال همشمار»، ١٨/٨/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٥٦) «عال همشمار»، ٦/١٠/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٥٧) «دافار»، ١٢/١٠/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٥٨) «دافار»، ١٨/١١/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٥٩) المصدر نفسه.

(٢٦٠) «دافار»، ١٥/١/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٦١) «عال همشمار»، ٢/٧/١٩٧٦، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، العدد ٧ ـ ٨، ١ ـ ١٦/٨/١٩٧٦، ص ٢٧٣.

الخدمات الأخيرة التي مارسها «الجدار» كانت خدمات الهاتف التي كانت تصل بدءاً من ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ إسرائيل بـ ٦ قرى حدودية(٢٦٢) وخدمات البريد التي بدأت في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، في البداية لمدة ساعة يومياً، وكانت رسائلها تختم بعبارة (السياج الطيب ـ المطلة).(٢٦٣)

* * *

تلفت صحيفة «عال همشمار» في تقويمها لمسيرة «الجدار» بعد ستة أشهر من مسيرته، إلى «أن تعبير قرويي جنوب لبنان ـ تعبير غير دقيق. فالمقصود أربع قرى مسيحية، فقط من جنوب لبنان، الذي يعد معظم سكانه من المسلمين الشيعة، وإسرائيل مستعدة لتقديم مساعدة طبية ومعونة لكل من يطلبها، بدون تمييز في الدين، ويحتمل أن يكون بين المصابين والمرضى الذين وصلوا إلى العيادات الطبية مسلمون أيضاً. ولكن القرى الإسلامية مجموعة لم تتوجه إلى إسرائيل طلباً للمساعدة، وفي حالة وصول إمدادات إسرائيلية إليها ـ إذا كانت تصل ـ فإن هذا يتم بواسطة القرى المسيحية وبكميات غير كبيرة. وعلى ذلك، فإن العلاقات السريالية تقريباً التي نشأت على طول الحدود مع لبنان، هي مع المسيحيين فقط، الذين كانوا دائماً عنصراً معتدلاً في علاقات لبنان مع إسرائيل...».(٢٦٤)

كانت إسرائيل تدرك أن قرار إقامة «الجدار»، يعني نقل المشكلة والموقف إلى داخل القرى المسلمة، لأن على سكانها فعلاً أن يختاروا بين حسهم القومي وانتمائهم الديني وبين «التضامن الأمني». كان الخيار واضحاً بالطبع، وحتى في الحالات المطلّة على حاجات الناس الحياتية، لم يتواصل الرأي العام مع تقديمات إسرائيل وإغراءاتها، ولم يقدم على تقاطعات بين حاجات بقائه وبين حاجات إسرائيل من بناء «الجدار». ومع ما ينقل في مرات قليلة عن بيع البنزين الإسرائيلي وبعض التموين في ساحات قرى حدودية، فإن هذه الحالة لم تشكل ظاهرة، وظلّ التعامل فيها محصوراً في سلوك نثرة من أشخاص ممن تدور حولهم شبهة ارتباط سابق، أو من قبل آخرين أجبرتهم ظروف المرض لديهم أو لدى أبنائهم، فألقت

---

(٢٦٢) «السفير»، ٨/٩/١٩٧٦.

(٢٦٣) «هآرتس»، ٢/٩/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم. يضاف إلى هذه الخدمات عروض التزويد بالغاز والذي بوشر به بشكل محدود ولمدة قصيرة في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٦. وإعلان إسرائيل فتح المطار لكل راغب بالسفر في ٩ تموز/يوليو ١٩٧٦. راجع «معاريف» محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٦٤) «عال همشمار»، ١٩/١١/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

عاطفتهم وحب السلامة، سخطها على مواقفهم، وكان حرجهم الداخلي يتكفف طالما أن الأحداث في لبنان وكل أمور السياسة فيه، مقفلة في مسارها ونهايتها أمام أكثر النبوءات تفاؤلاً.

أما بالنسبة إلى بعض القوى في القرى المسيحية، التي ظنت نفسها على فوز علاقاتها بإسرائيل، فإن شعورها بالفوز وموقفها منه، يحاكي شعور أعضاء «فريق جنود الكتائب في القليعة» وموقعهم بعد مباراة كرة قدم مع «فريق الجيش الإسرائيلي» جرت على ملعب متولاه، فاز فيها «جنود القليعة» بنتيجة ٢ ـ صفر، لا ننسى بالطبع، أن حكم اللقاء كان حاخام متولاه يوسي روزنفيلد.(٢٦٥)

و) حدّ المواقف

كانت «حدود» الوضع في القرى الجنوبية، في أوجهها التموينية والأمنية والتبغية والتهجيرية تدفع باتجاه تأزيم الوضع، إذ أن غياب المرجعية الأمنية مع انسحاب الدولة ومع انفراط عقد قوى الجيش والأمن الداخلي، وقصور المجالس السياسية والإدارات المحلية البديلة، عن تدبير أمور القرى الحدودية من شؤون تبغ وتموين ومرافق عامة، وإدارة وتنظيم وتدارك أزمات التهجير الطارئة، وضبط مفاعيل انتشار السلاح أو على الأقل الحد من عواقبه، كل هذه أمور جعلت القرى الحدودية رهينة العِقد الطائفية والسياسية في المنطقة إجمالاً. لا مجال هنا بالطبع لخلع تلك السياسات أو تلك الممارسات عن عوالمها، ويستحيل كذلك تخليصها من القيم، التي كانت البراءة أو التخابث، تسبغ عليها أبعاداً سياسية بامتياز. غير أن هذا العنصر، أي تلك الأزمات الموضعية وسياسات معالجتها، ليس هو الأكثر حسماً في تشكيل وضع القرى الحدودية، فالعنصر المؤثر كذلك كان إدخال المنطقة الحدودية، والجنوب عامة، في بورصة علاقات القوى السياسية الإقليمية والدولية، لا سيما بعد سنة ١٩٧٥، وربط الأوضاع الجنوبية كمسألة، بالقضية الفلسطينية

---

(٢٦٥) «دافار»، ١٨/١/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.
سبق هذه المباراة واحدة قبلها بين فريق من رميش وفريق معلوت. تبادل الفريقان الهدايا كؤوساً. حفر على الكأس اللبنانية باللغة العربية «لقاء السلام»، في حين حفر على الكأس الإسرائيلية مبارة ودية بين فريق معلوت وفريق رميش. و«مما يذكر أن الملعب قد زيّن بأعلام دولية عدة... وأن اللبنانيين أنفسهم فاتهم إحضار علمهم الوطني معهم. واكتفوا بوضع شعار على المرمى الخاص بهم». تبقى نتيجة اللقاء لمن يهمهم الأمر ٦ ـ ٣. نتيجة الشوط الأول ٥ ـ صفر لصالح فريق معلوت. «دافار»، ١٤/١/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

وبالوجود الفلسطيني في الجنوب. فمع هذا العنصر انطوت صفحة من حياة الجنوب الحدودي، وختم على أحداثه اليومية الصغيرة، من اجتماعه والسياسة فيه وقضايا أناسه، وحتّم عليها أن ترتدّ إلى غير ميادين يخضع فيها الجنوب بعامة والحدودي منه بخاصة، لتداول الأمور ومجرياتها.

إلى هذا كان الجنوبيون، وقد أخضعوا لتبدل قسري رجّ حياتهم وهزّها، يقفون خارج أزمة الجنوب بأبعادها المحلية والإقليمية، فقد صارت همومهم ومشاغلهم الأهم، وعلى عكس ما سبّلتهم به أدبيات الأحزاب اليسارية اللبنانية وأدبيات المقاومة الفلسطينية، دَفْنَ خوفهم وقلقهم وعثرات تهجيرهم القائم، ودَفْنَ العجز عن سد حاجات عيالهم. ولا يعني هذا بالطبع أن النظرة إلى إسرائيل عندهم قد تبدلت عن كون هذه الأخيرة جسماً طارئاً عدواً، فهذا مذهب خارج النقاش وخارج مدار الكلام.

إن أحداً من أطراف الصراع لم يحتسب أن للجنوبي حقاً في تقدير شواغله، فقد راحت الأحداث تتقرر فوق أرضه وكأنها حكم القدر. فالمنظمات الفلسطينية من جهة أولى، كانت تقف باستمرار وظهرها إلى تعهداتها واتفاقاتها التي كانت تحزم بها للأهالي، والتي تتعارض بالأصل مع لب وجوهر تواجد تلك المنظمات ومهماتها. وجل ما كانت تقتطعه القرى الحدودية من مواقف تلك المنظمات كان تجميداً مؤقتاً للعمليات العسكرية تحقيقاً لهدنة قطاف زيتون أو هدنة استيفاء لما تبقى من محصول موسم تبغ. والقيادات المسيحية اللبنانية من جهة ثانية، كانت في منتصف سنة ١٩٧٦، مدفوعة بعز انتصارها في الضواحي الشرقية من بيروت بعد إسقاط النبعة وتل الزعتر (١٢ آب/أغسطس ١٩٧٦)، ومدفوعة برهانها الإفادة من الشقاق السوري الفلسطيني، الذي ظل طيلة سنة ١٩٧٦ يطل شهيراً حيناً مستوراً حيناً آخر قاسياً في أغلب الأحيان؛ كانت هذه القيادات عاجزة عن لجم اندفاعها عند حدود إنجازاتها تلك، بل أكثر، فقد جدّت في الابتعاد عن ضبط حركتها السياسية والعسكرية على إيقاع التوازن المحلي ببعديه الداخلي من جهة، والعربي بطرفيه الأساسيين الفلسطيني والسوري من جهة ثانية، فكان تحريكها الوضع العسكري في القرى الحدودية الجنوبية، مما جعل من إسرائيل طرفاً أساساً في لعبة الحرب والسلم الجنوبية، وطرفاً متحكماً بالخلافات القائمة أو المتولدة، وهذا موقع طالما اشتهته إسرائيل وسعت إليه، فهو السبيل الأكيد إلى واقع سياسي جديد وعلاقات إقليمية جديدة. ومن جهة ثالثة كانت أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، والتي حاولت من خلال عناصرها المحلية، وإن دون كبير إصابة، أو قليلها في الأغلب من الحالات، التخفيف من وطأة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية أو في معالجة الاحتكاكات

السياسية، التي تولدت في هذه القرى مع تراكمات مفاعيل الحرب اللبنانية، كانت هذه الأحزاب، تعيش تبديلاً في قياداتها المحلية، تمثل في خلع القيادات الحزبية العليا لواء القيادة المحلية الحدودية في مناطق الثقل والتجمعات الحزبية، عن العناصر «البلدية» وإعطائه إلى آخرين من غير منطقة لبنانية وغير جنوبية.[٢٦٦] وقد جاء هؤلاء ومعهم أعداد مسلحين تعدت في أحيان كثيرة، أعداد المسلحين الحزبيين من أبناء القرى الحدودية، وقد كانوا قادة أم عناصر محاور في الجبهات، عسكريين بعيدين بالطبع عن محور الاجتماع والسياسة التي تشبك مفاصل الهيئة الاجتماعية داخل كل قرية أو داخل علاقات القرى فيما بينها، مما أدى إلى تنافر وانفصال كاملين بين هؤلاء المسلحين وبين أهالي القرى.[٢٦٧]

في مثل هذا الواقع وفي حمى تواتر الأحداث اللبنانية وتداعياتها الطائفية، كانت المنطقة الجنوبية تعيش وطأة انتقال عدوى الصدام الطائفي إلى القرى

---

(٢٦٦) كانت المنظمات الفلسطينية أفطن من الأحزاب اللبنانية إلى هذه الناحية، فأقدمت مع بداية تلبد الأجواء العسكرية في المنطقة على استبدال العناصر الفدائية، التي كانت، من خلال إقامتها الطويلة في قرى الحدود، إلى جانب كونها في أحيان كثيرة تعود بأصولها إلى قرى الجليل الفلسطيني، كانت قد نسجت مع الحدوديين عائلات وأحزاباً وموظفين ومزارعين وحرفيين مستوى من حوار وتواصل، كان يسمح لهؤلاء بمناقشة أحوال الأمن والمعاش. وفي كثير من الحالات كان مستوى العلاقة الآنف يسمح بكسر عدد من الأحكام التي كانت تُرسم، كمنع الانتقال من المنطقة الحدودية أو منع نقل أثاث المنازل تأكيداً للصمود ومنعاً لإفراغ المنطقة من ساكنيها. استبدلت المنظمات هذه العناصر بآخرين على غربة تامة عن أمور قرى الحدود والجنوب، ولا يغفر لهم غربتهم تلك إلا غربتهم كمالاً وتماماً عن أمور قضية فلسطين. أما غربتهم عن أمور الجنوب، فقد تبدت مطلقة عن كل حد، يوم استقبل قائد فتح في بنت جبيل المدعو الأخ «عثمان» وفداً من قيادة عين إبل منتصف سنة ١٩٧٦، وفيه من الأقارب المباشرين للبطريرك خريش ابن عين إبل، جاء يطلب إليه سعيه معرفة مصير مخطوف من أبناء البلدة وإطلاقه، أثناء المداولة نسي الأخ عثمان الكلمة التي كان قد تلقنها قبل دخول الوفد، والتي تعني المنصب الديني لابن عين إبل كلمة «بطرك»، فاستبدلها في الحديث بجملة «مفتي المسيحيين» في عين إبل. وعندما استذكرها بعد تنبيه من آخرين مع انتهاء المقابلة ووداع الوفد، أشكل عليه الأمر ثانية هذه المرة فظن أن «بطرك» هو الشخص المخطوف. ودع القائد الوفد على وعد بالسعي الحثيث لأن يكون «بطرك» في الغد بين عياله وأهله. أما غربتهم عن قضية فلسطين فيكفينا أن نستعيد تعليقاً عفوياً لمقاتل فلسطيني يقيّم فيه الوضع مع استمرار تنازع القوات الفلسطينية المواقف في بلدة بنت جبيل مع بدء التقاصف مع عين إبل «إذا ظلينا هيك مختلفين، والله بشهرين ما بترجع فلسطين»!!

(٢٦٧) لم تسلم العلاقة داخل الأحزاب نفسها من التردي بين هؤلاء الرفاق الوافدين من المسلحين الجدد وبين المسلحين من أبناء القرى الحدودية، فقد تدافعت إشكالات عميقة بين الطرفين وصلت في أحيان كثيرة إلى حد الطرد من الحزب أو الطرد من المنطقة تحت رهبة التهديد بالتصفية.

والمواقع المتقابلة، وهذا ما جاهدت في جبهه القيادات الدينية والسياسية والوجهاء والنافذون في أغلب مناطق الجنوب الإسلامية منها والمسيحية. والملاحظ هنا أن المنطقة الحدودية، في اعتبارات هذه الأحزاب والقيادات الجنوبية، لم تكن على جدول احتمالات الأعمال الطائفية طيلة سنة ١٩٧٥ ومطلع سنة ١٩٧٦، فلجنة التهدئة المركزية في الجنوب، والتي اتخذت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ من أمانة سر البطريركية المارونية في صيدا مكتباً دائماً لتلقي الشكاوى وتطويق أي حادث مفاجىء، لا تدلل في تشكيلها على أي خوف من احتمال اختراقات ما في المنطقة الحدودية، فهي تحصر عضويتها في شخصيات من المحيطين الجزيني والصيداوي تقريباً.[٢٦٨] وحتى بياناتها التي كانت تحذر من الفتن والأصابع المشبوهة كانت تنطلق من حوادث أمنية تحصل في محيط صيدا وإقليم الزهراني.[٢٦٩] ونلمح الغياب الحدودي كذلك في البيانات التي كانت تصدر موقعة من أطراف أو مناطق مسيحية، أو في المؤتمرات المسيحية المعقودة بدفع من الأحزاب الوطنية أو تحت إشراف غير فعالية سياسية، والتي كانت جميعها تنسخ أطروحات الحركة الوطنية والأحزاب اليسارية من رفض التقسيم إلى التمسك بلبنان وطناً عربياً مستقلاً إلى دعم النضال الفلسطيني في استرجاع حقوقه، إلى المطالبة بالإصلاح السياسي. وهنا كذلك لا نلمح بياناً واحداً أو مؤتمراً جامعاً للمسيحيين الحدوديين أو لواحدة من كوكبة تجمعات قراهم،[٢٧٠] على سهولة

---

(٢٦٨) تألفت لجنة التهدئة من المطرانين إبراهيم الحلو ويوسف الخوري والشيخ محمود فرحات والنواب نزيه البزري وفريد سرحال ونديم سالم، ومن النواب السابقين عبد الكريم الزين وجان عزيز ومارون كنعان وبازيل عبود وسميح عسيران، إضافة إلى مصطفى سعد عن التنظيم الشعبي الناصري، وكان لها اجتماع أسبوعي. راجع: «السفير»، ٨/١٠/١٩٧٥ و٢٤/١١/١٩٧٥.

(٢٦٩) خاصة بعد اكتشاف جثة الزوجين حسين توفيق صباح وزوجته. كانا عائدين من زيارة طبيب. عثر عليهما مقتولين بالرصاص، مربوطي الأيدي وقد سدّ فم كل منهما بأشرطة بلاستر. كانت هذه الجريمة وهي من أوائل الحوادث مدعاة خوف واستنكار عامين. راجع: «السفير»، ١١/١٠/١٩٧٥.

(٢٧٠) تنقل «السفير» في (٤/١٠/١٩٧٥) عن استنكار من أهالي العيشية للأعمال البربرية والامتثال الطائفي، وعن مؤتمر وطني في مغدوشة حضره ممثلون عن قرى الزرارية، عنقون، عدلون، عين الدلب، القرية، عقتنيت، قناريت، كفر حتى، عبرا، يدعو إلى وحدة الصف ويستنكر ما كتبته جريدة «العمل» عن التهجير، «السفير»، ٩/١٠/١٩٧٥. وفي ١٦/١٠/١٩٧٥ و١٧/١٠/١٩٧٥ تنقل «السفير» عن استنكار مسيحيي منطقة جزين لمزاعم الكتائب. في ١٠/١٢/١٩٧٥ التجمع الوطني لمسيحيي صور يشجب المجازر ويشيد بتلاحم الشعبين اللبناني والفلسطيني. ١٦/١٢/١٩٧٥ مسيحيو الزهراني وجزين يطالبون بالإصلاح الديمقراطي...

ويسر استظهار تلك المواقف وإقامتها، والتي قد تكون إعلاناً صحيحاً لموقف وتوصية سياسيين، أو مداراة لواقع الحال في موازين القوى الديموغرافية أو تماشياً مع موازين القوى العسكرية أو السياسية التي ظلت طوال سنة ١٩٧٥ تميل بالكامل لصالح الحركة الوطنية متحالفة مع الفصائل الفلسطينية.

إن غياب هذه المواقف عن القرى المسيحية في الطرف الحدودي الجنوبي، يعود إلى كون الأجواء العامة في هذه المنطقة، لم تتخذ أبداً «مازورة» سياسية مؤشراً أو محدداً للتبادل الاجتماعي والسياسي، وقد كانت القيادات السياسية والأحزاب الوطنية في القرى الإسلامية رهيفة جداً تجاه هذا الأمر، خوفاً من استثارة حساسيات وكوامن وإن قديمة، لذلك كانت هذه القوى تدمّث العلاقة مع المسيحيين بالتأكيد على الجانب الإنساني من واقع التجاور، لا بل أن هذا الجانب كان يبدو أكثر رحابة، كلما كان الموقف العسكري يزداد حراجة، حيث كان هاجس الاعتداءات الإسرائيلية يتولد مع حلول كل مساء في فضاء القرى الإسلامية، وحيث كان الخوف من المبيت فيها يتجدد ليلياً، ولم يكن مستغرباً الزيارات العائلية المشتركة أو قضاء أبناء القرى الإسلامية سهراتهم في مقاهي ومنتزهات قرى عين إبل ومرجعيون وإبل السقي ودير ميماس أو علما الشعب أو كوكبا. وكان هذا التزاور، أو هذه المجالسات في سهرات عامة مجلبة هدوء واطمئنان للجميع: شعور بالأمن لدى الطرف الزائر، رغم ما يستبطنه هذا الشعور من نظرة إلى موقع القرى المسيحية وغيابه عن إحداثيات القصف الإسرائيلي، وإحساس بالأمان لدى الطرف المضيف، رغم ما هو مضمر خلف هذا الإحساس من تأمين من خطف أو تفجيرات رأيناها تدور إجمالاً في قطاع القرى المسيحية أشخاصاً وممتلكات.

كانت الصفة الإنسانية إذن، حتى الأشهر الأولى من سنة ١٩٧٦، هي التي تصبغ العلاقات المتبادلة بين القرى المسيحية والإسلامية في القطاع الحدودي، حتى أنها كانت تخفي بوادر الاختلاف الديني في الغالب من الحالات، لا بل أن أهالي القرى الإسلامية الحدودية، «صحابة» القضية الفلسطينية، يسجلون المواقف لأغلب القرى المسيحية، على ما في هذه المواقف كما يرى بعضهم، من مداورة لبقة أو مكابرة أو مسايرة، ويرونها أكثر دفأً وتجاوباً مع واقعهم، قرى مقصوفة باستمرار، من مواقف بعض الأهالي من «التابعين» في بعض القرى الجنوبية على الخط الحدودي الثاني أو بعض القرى على الخط الحدودي الثالث، حيث لا يحفظ عنهم الكثيرون من أهالي قرى التماس الحدودي من الود وطيب الملقى وتقدير المعاناة، وإنما يحفظون نظرات الازدراء وكلمات التعنيف وبعض الهزء من مواكب اللجوء الأمني المؤقت، أي الخروج من قراهم ليلاً والعودة إليها صباحاً، إلى مناطق كانوا

يقدرونها آمنة.

لا تقود الصفحات السابقة إلى القول إن القرى المسيحية الحدودية، كانت مجتمع «وليدات النبي» أو مجتمع حواريين، لم يعرف الغرضية ولم يعانِ من ارتجاجات وخضات، جراء الدخول الفلسطيني عبر الجنوب، لعبة السياسة اللبنانية، أو لم تَذُرْ على صفحاته أو في عمقه انعكاسات الأحداث اللبنانية الدائرة.

لكن ما نود إيضاحه، هو أن وجه العلاقة بين الطرفين المسيحي والمسلم في المنطقة الحدودية وفي جوانبها الاجتماعية والسياسية، لم يكن ليوصل إلى تناقض دموي بين الطائفتين.

١ ـ الجانب الاجتماعي:

يبدو من قبيل تأكيد ما هو حاصل أن نشير إلى صعوبة «تحديد فوارق بارزة على صعيد التكوين الاقتصادي والاجتماعي بين القرى الشيعية والقرى المارونية. فكثيرون من شبان القليعة ينخرطون في الجيش. لكن هذه أيضاً هي حال الخيام. والشبه فاقع بين رميش وعيترون يصل من لون التراب إلى شكل غرسات التبغ، إلى مظهر الفلاحين وكدح النساء والأطفال في الحقول. وليس في عين إبل إلا القليل من شبانها. أما الباقون فموزعون بين بيروت والمهاجر العربية، وآثار الحوالات التي تصل منهم بارزة في البيوت التي تحف بطريق القرية وفي أناقة الفتيات. لكن نزيف الهجرة ومظهر الثراء هما أوضح في حاريص الشيعية مثلاً...»[٢٧١].

إلى جانب هذا كانت هناك بالطبع تباينات تطفو على سطح هذا التناظر الاجتماعي، تطال اللهجة والمسكن والسلوك، ولكن يبقى التعليم، وهو خاصّ بكليّته أو بأغلبيته في القرى المسيحية، ورسمي بكليته تقريباً في البلدات والقرى الإسلامية، مجال الفرقة الأكبر، مع ما يعنيه من اختلاف في المناهج والبرامج، والأهم ما يعنيه من تفاوت في امتلاك اللغة الأجنبية، وانعكاس ذلك اللاحق في تحصيل الوظيفة، وفي ما يبرز من السيرة الاجتماعية والثقافية، من موضوعات الثقافة والهواية وكتب المطالعة والصحيفة اليومية وبعض المفردات اللغوية ومحطات الكلام ومفردات السلام، إلى أسماء المآكل والملابس وزينة البيوت.

ولكن هذه القسمات الاجتماعية، التي تغطي تقريباً مجتمعاً برمته وتنحسر بنفس النسبة عن مجتمع آخر، لا تقوم فقط لرسم حدود التمايز بين المجتمعين

(٢٧١) أحمد بيضون، «أوراق غير منشورة حول حرب الجنوب ١٩٧٦»، ص ٩.

المسيحي والمسلم في قرى الجنوب، فقد نجد في مجتمعات القرى الإسلامية نفسها، ما يعدل هذه التباينات، بل ويتعداها بأشواط، كانقسام أهل المنطقة مثلاً في ترتيب بعضهم ما بين أهل سرايا وأهل قرايا، وهذا تصويب محدد لاعتبار مَنْ هم أهل، ومن هم ليسوا بأهل لمباشرة شؤون الحياة من سياسة وإدارة واجتماع.

وهنا طبعاً لا يحق لنا أن نساوي بين مفاعيل شكلي التمايز والتباين أعلاه، أي بين مفاعيل الشكل القائم بين مجتمع القرى الحدودية الإسلامية، وبين مفاعيل الآخر القائم بين طرفي المجتمع الحدودي المسيحي والمسلم، لأن الشكل الأول، وفي لحظات الحرج السياسي والانقسام الطائفي العام، ينسحب ليفسح في المجال أمام تحصيل رباط جامع وألفة جديدة تتسع لاحتضان التعارضات وخطوط الاختلاف الفكري. أما الشكل الآخر من التمايز، وفي سياق اشتداد الأزمات، فينقلب انقساماً فعلياً وتناقضاً أكيداً أمام قابلية المجموعة البشرية لدى الطرفين في رسم ووشم أية خاصية أو ترسيمة صغيرة في التعليم واللباس والسيرة واللهجة والسلام وسلوك الأفراح والأحزان، وحتى لون العينين والبشرة، على أنها خصائص «قومية» لها ما بعدها.

كانت المنطقة الحدودية، تحفظ حوادثها الحاصلة فيها، بعياراتها المختلفة، بدءاً من محاولة «تشليح» السيارة إلى القتل المزدوج، في إطار الإشكالات الفردية أو من اعتبار ما من أعمال الفتنة وتدبيرها، ولم تحملها، في ظاهر الأمور على الأقل، على الطائفي أو السياسي، وظلت القيادات البلدية في القرى المسيحية، من وجوه سياسة واجتماع ورجال دين وأحزاب وطنية، مع توجسها بالتأكيد من العظيم الآتي، وعلى الأغلب بسبب هذا العظيم الآتي، مصرّة على التعامل مع الأمور الجانحة التي تحصل داخل قراها، وخنقها في مهدها، كي لا تعكر استقرار هذه القرى وصفاء علاقتها بالجوار المسلم،[٢٧٢] وعلى تدبر حلول لاضطراب الأمن

---

(٢٧٢) كانت تدور في داخل القرى المسيحية طوال سنة ١٩٧٥ حوارات «حارّة» أحياناً، ما بين أهالي البلدة المقيمين وبعض الوافدين إليها من خارجها وتحديداً من الحزبيين المدينيين. إذ كان هؤلاء يصعدون إلى قراهم مع مفاهيمهم في السياسة، والتي لا تقيم اعتباراً لموازين خاصة داخل القرى أو مع الجوار المحيط. فقد حاولت هذه الفئات أمس الأول الاعتراض على جناز الأربعين الذي أقامته بلدة عين إبل، لضحايا الغارة الإسرائيلية الأخيرة على البلدة والتي أدت إلى قتل ٣ وجرح ٦.
فقد قام الكتائبيون بكتابة الشعارات الاستفزازية على جدران البلدة وحتى على جدران الكنيسة في الوقت الذي كانت البلدة تستعد لاستقبال الوفود العديدة من القرى المجاورة. ولما اقترح بعض =

داخل هذه البلدات والقرى، وتظهر الأمر وكأنه تقصير أو قصور في مهمات الحراسة الليلية.[٢٧٣] وعلى النظر إلى قضايا القتل من موقع الترفع عن الجراح والمساواة بين القتلى من غير بلدات أي من غير طائفة.[٢٧٤] وإذا ما تفاقمت أمور الأحداث والتجاوزات، وحتى في حدود منتصف سنة ١٩٧٦، ومن موقع الشباب الماروني المستقل، أي ليس من موقع العداء والارتباط بغير موقع، كانت تتم مطالبة المقاومة الفلسطينية والأحزاب الوطنية «بفضح أبعاد هذه الحوادث والعمل على كشف الفاعلين».[٢٧٥]

لقد حافظت هذه «القراءة السياسية» المسيحية للحوادث التي كانت تحصل في الجنوب، على العلاقات القائمة بين القرى الحدودية، على مستوى القيام بالواجبات الاجتماعية من فرح وعزاء.[٢٧٦] وهذا بالطبع موقف مهم، يأخذ جدارته من الهمّ الذي يبديه في صيانة القربة بين المسيحيين والمسلمين التي كانت قد بدأت تظهر في الاشتراك في المهن والعمل والوظيفة وأسواق التجارة، وأكثر ما كانت اختلاطاً

= الشباب الوطني إقامة احتفال تأبيني لشهداء البلدة تدخل الكتائبيون بحجة أن الخطباء «سيهاجمون إسرائيل»!!
وأدى ضغط الشباب الواعي والوطني في البلدة إلى إزالة الشعارات الكتائبية الاستفزازية وشارك في ذلك رئيس البلدية نفسه بعد أن تصدى الكتائبيون لموظفي البلدية الذين حاولوا القيام بالمهمة».
راجع: «السفير»، ١٩٧٥/٨/٢٦.

(٢٧٣) «بدعوة من رئيس كلية مرجعيون الوطنية السيد لبيب غلمية والهيئة التعليمية فيها، اجتمع أمس عدد كبير من أهالي البلدة، ودعا السيد غلمية إلى سد منافذ الخراب الذي بدأ يطل برأسه على البلدة وتفويت الفرصة على أهل السوء وعمال الفتنة الذين لا يخرجون من أوكارهم إلا في الظلمات. وجرت مناقشة... وأسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة من ١٢ عضواً لمساعدة البلدية في جمع الأموال وتعيين عدد كبير من الحراس الدائمين للمحافظة على أمن البلدة ليلاً». راجع: «النهار»، ١٩٧٥/١٢/٢٨.

(٢٧٤) في تشييع بطرس نداف وبسام نجيب حنا (قتلا في خراج قرية دبل في حدود ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، ألقى المطران يوسف الخوري كلمة جاء فيها «ندعوكم ليس إلى الصلاة فحسب، بل أن تعملوا وتتعارفوا. وأقولها بصراحة بقدر ما أستنكر وأتألم لما حصل في دبل اليوم والأمس أستنكر كذلك وبالشدة نفسها ما جرى داخل بنت جبيل وخارجها وفي لبنان دون تمييز أو تفرقة». راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١/١٠.

(٢٧٥) راجع بيان الشباب الماروني المستقل في منطقة بنت جبيل، «النهار»، ١٩٧٦/٤/٥.

(٢٧٦) كانت هناك مشاركة شيعية كثيفة في ذكرى أربعين رئيس بلدية رميش، وكان بين المتكلمين اثنان من بنت جبيل وواحد من عيتا الشعب. راجع: «النهار»، ١٩٧٦/٢/٢٣.

في المدارس معلمين وطلاباً.[٢٧٧]

٢ ـ الجانب السياسي:

ينتصب أمام تقدير العلاقة السياسية بين القرى الحدودية المسيحية والمسلمة هاجس دائم، يبدو من خلاله الاختلاف والافتراق في الرؤية السياسية، من خصائص وثوابت العلاقة بين الطرفين، ومن أوابد المواقف والمواقع السياسية المتناقضة دوماً. وقد تجد الكثرة الطاغية من أبناء المنطقة في أحداث ومواقف تقادمت، مستنداً لتأكيد هذا الطلاق الدائم، وترى إلى حرب الجنوب سنة ١٩٧٦، حفيداً تاريخياً ينتقم لضحايا عين إبل الذين سقطوا، بعد اجتياحها سنة ١٩٢٠،[٢٧٨] أو يرد عن القليعة حصارها عامذاك ويقلبه فتحاً للخيام وكفر كلا وحولا والعديسة. وقد تجد هذه الدعاوى في تحول المسيحيين والمسلمين في قراهم الحدودية إلى مسلحين، وقد عكفوا جيداً على الترقب وتوجّس الخيفة، على الرغم من علاقات حسن الجوار التي احتضنتهم والتي تمثلت بنوع من اقتسام التموين والمحروقات، والتي لم تقصر في مناسبات الاجتماع من فرح أو عزاء.

لن ندخل هنا في تأكيد نسب الصحة أو الخطأ في تلك الاعتبارات وإنما يستدعي الأمر، التوقف عند وقائع وإشارات لتوضيح التقدير الآنف. أولاها أن مرور الزمن، كان جراء ما لا يعد من الجسور والأسباب التي ربطت قرى المنطقة، قد تكفل بتدوير زوايا هذا الحدث بين بلدة عين إبل ومحيطها وفي المقدمة بلدة بنت جبيل،[٢٧٩] ولا يزال أهالي بنت جبيل يحفظون لـ عين إبل ورميش ودبل والقوزح

(٢٧٧) كان المعلمون المسيحيون الحدوديون يشكلون منذ بداية الستينات شبكة تعليمية تغطي العديد من المدارس الرسمية في القرى الحدودية أو القريبة منها. كذلك كان هناك حوالي ٦٠٠ طالب شيعي من أصل ٨٠٠ في مدرسة راهبات عين إبل مطلع السبعينات. راجع: مروان ناصر، «الجنوب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦، تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، ص ٤٤.

(٢٧٨) يبتعد آخرون إلى حدود سنة ١٨٦٠. ويتحدثون عن هجوم من قِبل بلدة بنت جبيل، بتحريض من السلطات العثمانية القائمة، أوقع خسائر جسيمة في بلدة عين إبل، مما أجبر الدولة العثمانية، تمويهاً، على تأديب بنت جبيل، وكان أن أقدمت على حرق كميات من الحطب على بيادر البلدة وفي أماكن خلاء داخلها إيهاماً بأن التأديب سائر، وبنت جبيل تنال عقابها!!

(٢٧٩) لم ينج من الحريق من كامل بيوت بنت جبيل، الشيعية بكلية سكانها، سوى بيت واحد كان صاحبه مع لحظات مغادرة منزله هارباً قبيل وصول الحملة الفرنسية، ومعها بالطبع مقاتلون من عين إبل، قد كتب بالفحم تكراراً وبشكل لافت، على صفحات حيطان منزله وبابه وشباكه: هنا يسكن الياس حنّا فرنسيس!!

مشاركتهم في ربيع سنة ١٩٦١، في يوم وفاة وفي ذكرى أسبوع يوسف محمود بزي، رجل بنت جبيل في الهجوم على عين إبل سنة ١٩٢٠، وقد اعتبرت تلك المشاركة تتويجاً للفصل الأخير، والمتأخر جداً، من المصالحة التي سبق وامتدت بلا رعاية من أحد، بين عين إبل ومحيطها لسنوات طويلة خلت.

وبإمكاننا أن نشير، في هذا السياق أيضاً إلى توقف عين إبل عن إقامة احتفال في ٥ أيار/مايو، وعن اعتبار هذا اليوم وهو يوم الهجوم على عين إبل سنة ١٩٢٠، عيد الشهداء، ويوم تعطل فيه المدارس ومجمل المصالح في البلدة. وقد جاءت شرارة توقف العمل في ذلك التقليد مع وصول الدفعة الأولى من طلاب بنت جبيل، وكنّ جميعاً طالبات، للدراسة في مدرسة الراهبات في عين إبل في العام الدراسي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، نظراً لعدم وجود صفوف متوسطة في مدارس البنات في بنت جبيل. بهتت طالبات بنت جبيل يوم أقفلت المدارس في عين إبل احتفاء بيوم «شهداء» وبعيد لهم، لم يسمعن به من قبل، فالشهادة عندهن طالبات مدارس، ختمت رسمياً كما في البرامج الرسمية اللبنانية مع شهداء ٦ أيار/مايو. كان الأمر مدعاة نقاش بين الطلاب في اليوم التالي بعد أن تزودت الطالبات البنت جبيليات بالعدّة اللازمة. وتذكر طالبات تلك الدفعة أن السنة التالية لم تعرف تعطيلاً للدروس وإنما اقتصر الأمر على التعطيل وقت القداس. وقد سمح في سنوات لاحقة للطلاب الشيعة في مدارس عين إبل بحضور قداس هذا اليوم. ويبدو أن الاحتفال بهذا اليوم قد توقف نهائياً منتصف الستينات مع الازدياد اللافت لأعداد الطلاب الشيعة في مدارس عين إبل، ومع نشاط أوجه التلاقي السياسي والاجتماعي بين الطرفين، ومع دخول الأحزاب اليسارية إلى حلقات الشباب في عين إبل.[٢٨٠]

تقودنا الملاحظتان الآنفتان إلى القول بأن أحداث سنة ١٩٢٠ تراجعت في تقادير المنطقة[٢٨١] وقد يصح القول إن هذا الواقع يعود إلى فترات سابقة كثيراً على سنوات الستينات، فذيول أحداث سنة ١٩٢٠ لم تمنع أبداً عين إبل من استقبال الحاج محمد سعيد بزي وجيه بنت جبيل يوم تقصدها أواسط الثلاثينات

(٢٨٠) بعد تشكل دولة لبنان الحر وما رافقها من تجييش طائفي، عاودت الاحتفالات ظهورها سنة ١٩٧٩. وعادت بصيغة كرنفالية: أكاليل زهر، ومسيرات كشفية، و«إنشاد نشيد البلدة الذي ألفه نعمة الله فرحات العبريني من وحي الواقعة» سنة ١٩٨٠. راجع: «النهار»، ٨/ ٥/ ١٩٨٠.

(٢٨١) تمثل رسالة الكفاءة غير المنشورة، التي أعدها ابن عين إبل، الياس صادر بعنوان «ثورة جبل عامل ١٩٢٠» في كلية التربية في الجامعة اللبنانية سنة ١٩٧٢، الرؤية الجديدة والمتفتحة التي صارت تحكم أفكار مجموعة واسعة من شباب بلدة عين إبل في نظرتهم إلى بلدتهم وموقعها من أحداث المنطقة في تلك المرحلة.

احتجاجاً على أوضاع كانت تحصل في عائلته وبلدته، رغم ما قد يستتبع مثل هذا الموقف من ردات فعل. ولم تمنع أحداث سنة ١٩٢٠ أهالي القليعة كذلك من أن يكونوا حلفاء أفندية الخيام في مواقفهم من فلاحيها مطلع الخمسينات.

كانت القرى المسيحية تباشر شؤونها السياسية من خلال التوازنات بين عائلاتها وقواها السياسية وفئاتها الاجتماعية[٢٨٢] ومن خلال توازنات القوى السياسية في المنطقة الجنوبية ومن خلال توزع القوى السياسية في لبنان بعامة، دون أن تفوتنا الإشارة إلى رؤية الدور الراجح للقيادة الدينية في تحديد الكثير من المواقف المحلية،[٢٨٣] ودون أن تفوتنا كذلك الإشارة إلى أن الخط السياسي للقرى المسيحية كان «على الخط السياسي العام للطائفة وبخاصة على الخط الذي تسير عليه زعاماتها الغالبة وكنيستها إزاء رئاسة الجمهورية. والنتائج القريبة لهذه الجهة واضحة، فقد قاوم موارنة الشريط الحدودي الشهابية، حين نقم عليها شمعون وإده، وبقيت أقلية منهم مع الجميل. ثم عادت الأكثرية إلى حضن فرنجية حين جاء إلى الرئاسة ومعه بركة الطائفة...».[٢٨٤]

كانت هذه المواقف السياسية تبقى على كمونها، ولا تتفتح إلا في الفصول الانتخابية، وعلى إيقاع القوى السياسية في المنطقة وارتباطها بالقوى المحدِّدة على صعيد المواقف المسيحية على امتداد لبنان. وارتباط المواقف السياسية للقرى المسيحية بالقوتين الخارجيتين (المناطقية واللبنانية) كان ينزع عن مواقف هذه القرى، صفة الموقف المحلي الضيق المغاير في توجهه لتيار الجوار ذي الأكثرية العددية. وقد ساعد في نزع هذه الصفة المحلية على تلك المواقف، نزول القرى المسيحية في المناطق الحدودية، الميدان الانتخابي بكامل «لياقتها» اللبنانية من انقسام وعصبية محلية، شأن أية قرية أو قوة جنوبية، لا يميزها في ذلك أي شعور أقلوي يدفع عادة باتجاه حفظ الرأس مع اشتداد الأمور بين «الدول».

ولدى البحث في السياسة في القرى الحدودية المسيحية، تبقى المسألة الحاسمة التي يدور عليها الكلام همساً أم علانية، موقف هذه القرى من المقاومة

---

(٢٨٢) راجع: بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٩ ـ ١٠.

(٢٨٣) «...، وكان رأي المطران الماروني في صور أو في صيدا يقرر الموقف الانتخابي لعائلات برمتها، بادئاً بالراهبات، ماراً بخوري القرية أو براهب أو برئيس دير مولود فيها (وإن لم يكن مقيماً). ولا يجوز، طبعاً، تقدير هذا العامل فوق قدره... وهو، على أي حال أكبر أثراً من تدخل العلماء الشيعة وأوسع مجالاً...»، المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٨٤) راجع: المصدر نفسه، ص ١٠.

الفلسطينية، وهو ما انبنت عليه أغلب الأدبيات والمواقف التي حللت أو حرّمت حرب الجنوب سنة ١٩٧٦ بكلّيتها أم ببعض جوانبها، أو بتحديد أسبابها أو شروط وقفها، وهو موقف يوصف في حدّه المتساهل بالمجانب للثورة الفلسطينية، وفي حدّه المتطرف بالمعادي والمتآمر.

لسنا هنا في معرض دراسة هذا الموقف، وإلى أي طرف من حدّي التهمة الآنفة هو أقرب. وإنما ما نود قوله في معرض الحديث عن موقف القرى المسيحية من المقاومة، بأن هذا الموقف، من أي من الحدين أتيته، ليس بالموقف «الأبلق» في المنطقة الجنوبية، بقراها الحدودية المباشرة أم بقرى ما قبل خط الحدود.

ففي مستوى أول من العلاقة بالمقاومة، كان هناك من القرى الإسلامية، من لم تستطع أي من المنظمات الفلسطينية، بدءاً من وجودها العلني سنة ١٩٦٩ من إشهار حضور علني فيها، حتى في الحد الأدنى من الحضور، كإقامة مهرجان أو ندوة أو لقاء سياسي أو اجتماعي عام. وفي مستوى ثان من العلاقة، كان هناك من القرى الإسلامية من استطاعت أن تفرض على الحزبيين من أبنائها، الارتداد عن مواقف أو مواقع أقاموها مع غير منظمة فلسطينية، وأن تعيد نسج مواقفهم على منوال موقف الهيئات العامة لهذه القرى، والتي كانت ترى سلوكاً سياسياً يدفع بالابتعاد بالفدائيين عن شؤون القرى ودواخلها. وفي مستوى ثالث كان حضور المقاومة الفلسطينية داخل العديد من القرى الإسلامية مجلبة تداعيات وانكسارات بين أحزاب وعائلات راحت تنقسم شيعاً وبدعاً متباينة في موقفها من المقاومة الفلسطينية. وقد أدى الأمر في حدّه العسكري، أحياناً كثيرة، إلى تجريد أطراف عديدة من سلاحها وطردها من قراها وبلداتها، وفي حدّه السياسي إلى اتهامات بارتباط بإسرائيل عمالة لها. وقد اتسعت هوّة هذا الشقاق وهذه الانكسارات في إجمال القرى الجنوبية الشيعية إلى فرز قواها في تيارين عريضين، على كبير اختلاف في الفعالية والموقف: تيار الولاء للقيادات السياسية التقليدية الجنوبية، وتيار الولاء لأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية المتحالفة مع قوى الثورة الفلسطينية، مع كل ما يعنيه هذا الانقسام من أدوات وإشكالات واتهامات ونتائج اجتماعية وسياسية راحت تعتمل داخل البنى القروية الجنوبية وخصوصاً الحدودية منها.

الموقف العام من المقاومة الفلسطينية، في القرى المسيحية إجمالاً، كان مزيجاً من هذه المستويات الثلاثة، أو بشكل أدق، إلا في حالات معدودة، مزيجاً من المستويين الأول والثاني، مع تفاوت بنسبة كل واحد منهما من «منسوب» الموقف العام، تبعاً لتحرج الظروف السياسية بين المقاومة الفلسطينية والأحزاب اللبنانية المعارضة لوجود عمل هذه المقاومة، وتبعاً للجو السياسي والعسكري الذي

كانت تتأرجح فيه المنطقة الحدودية اضطراباً أم هدوءاً. وقد ظلت السمة الغالبة لمواقف القرى المسيحية «الميل إلى اعتماد موقف الجوار، في ظاهره، واجتناب الخوض في أزمة معزولة مع المقاومة وحلفائها لا تقوى عليها هذه القرى».[(٢٨٥)] وقد ساعد في تأكيد هذا الموقف أمران:

ـ موقف الأحزاب اليسارية الموالية للمقاومة والمتواجدة في هذه القرى، والتي وإن كانت غير ذات كلمة ووزن فاصل داخل قراها،[(٢٨٦)] إلا أنها كانت قادرة، فيما لو سعت، على إحداث انشقاق في الموقف العام، ولكن موقفها ظل متماسكاً مع مواقف الهيئة العامة، مما جنب هذه القرى اصطراعاً داخلياً، وجنبها كذلك الوقوف في مجابهة أحزاب الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية.

ـ كانت المقاومة على دراية بدقة وضع القرى المسيحية، فهي «قد تجنبت حتى في أوج انتشارها فوق القطاع الأوسط مطلع سنة ١٩٧٠، أن تفتح مكتباً واحداً في أية قرية مارونية».[(٢٨٧)] وأكثر ما يتبدى إدراك المقاومة الفلسطينية لخصوصية الموقع المسيحي، وتأثير هذا الموقع سلباً أم إيجاباً على عمل المقاومة، كان في حصر أمور التعاطي مع القرى المسيحية في مراحل عديدة من تواجدها، وخاصة في مراحل التواجد المبكر، بيد عناصر مسيحية فلسطينية من مسيحيي الجليل، وبعضهم ممن كانوا على علاقة قرابة مباشرة مع مسيحيي المنطقة.[(٢٨٨)]

(٢٨٥) راجع: بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٢٨٦) تجزم بعض المصادر بوجود ٣٥ عنصراً في عين إبل كانوا ينتمون إلى حزب البعث. راجع: ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥. مصادر الحزبين القومي السوري الاجتماعي والشيوعي تجعل أعضاء ومناصري كل منهما في حدود الـ ١٠ أشخاص.

(٢٨٧) بيضون، «زحف الحرب وأطر التضامن»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٢٨٨) كانت علاقة القرى المسيحية الحدودية اللبنانية مع الشمال الفلسطيني، أقوى بأشواط من مثيلتها علاقة القرى الإسلامية الشيعية. ففي الوقت الذي كانت فيه علاقات هذه الأخيرة علاقات عمل واتجار مؤقت «يخطر» فيه رب العمل، إذا كان معيلاً، لفترة أسبوع أو أكثر قليلاً، أو إذا كان أعزب، لفترة تمتد أشهراً، يعود بعدها إلى بلدته في الجنوب مع غلّة عمله، كانت علاقات القرى المسيحية علاقات إقامة عائلية مستقرة وإقامة تملك وإقامة تصاهر وقرابة. ويقدر عدد العائلات المسيحية اللبنانية والتي ما زالت متواجدة حالياً في فلسطين، والتي تمت بعلاقة قرابة مباشرة إلى مسيحيي قرى علما الشعب ورميش وعين إبل ويارون ومرجعيون والقليعة وبرج الملوك ودير ميماس وإبل السقي بما يتجاوز الألف عائلة. وتنتشر هذه العائلات في حيفا والناصرة وصفد وعَيْلَبون ومِعْليا وآبل القمح والمنصورة وكفر برعم وأقرت والجش وفسوطة. ويشغل بعض من أفراد هذه العائلات =

على أن تناظر موقف القرى المسيحية، مع العديد من مواقف غير قرى شيعية، لن يقود إلى القول بمواقف واحدة من ظاهرة كانت تدور على مساحة مختلطة من قرى الجنوب. ولو كان الأمر كذلك، أو لو كانت الأمور تؤخذ على هذا القياس، لكان الحديث عن مواقف لدى القرى الشيعية معادية للمقاومة الفلسطينية الحديث الأوجب، لأن هذه القرى كانت الأكثر جرأة، أحياناً، في الجهر بعدائها. يبقى أن ثمة ما هو شفيع للقرى الشيعية في مواقفها الآنفة، وهو أن هذه المواقف كانت تنبت في تربة متعددة العناصر «القرابة الإسلامية العامة (والجنوبية) من القضية الفلسطينية، تقلب مواقف القيادات التقليدية من المقاومة، عوامل التفتت الجماهيري، الشعور بوجود قوى جاء الوجود الفدائي في ركابها تتجاوز القوى المحلية... أما في القرى المارونية، فكان كبت الموقف الفعلي من المقاومة خالياً من هذا الغنى، بسيطاً».[(٢٨٩)]

لا يرمي التحليل الآنف، إلى تحييد الجوانب الاجتماعية والسياسية، عن الفعل والتأثير المباشرين في توليد حرب الجنوب، إلى القول إن الأمور في المنطقة الجنوبية وصلت إلى مواصلها من الشدّة والقتال، في خليط من صدف وانفعالات وأهواء لدى ساسة أو عسكر في هذا الجانب أو ذاك. وإنما يرمي إلى تأكيد أن الجوانب الاجتماعية والسياسية، التي كانت تلف هذه أو تلك من المجموعات البشرية المتعايشة في الشريط الحدودي المحتل، لم تكن، رغم ترعرعها في أحضان طائفية متواجهة، في أسس انطلاق حرب الجنوب، ويرمي كذلك إلى تأكيد وجهة ترى أنه لو تركت للقرى الحدودية، إمكانية تسوية أمورها وأحوالها وتحديد مواقفها من أحداث المنطقة ولبنان، وفق معادلاتها الداخلية وانطلاقاً من المفاصل الداخلية في العلاقة بين قراها المسيحية والمسلمة، فمما لا شك فيه أنها كانت قادرة على تجنب حد الاقتتال والدم. وقد تكون الحال التي استقرت طيلة سنوات ما قبل اجتياح سنة ١٩٨٢، داخل قضاء جزين وعلى أطرافه مع أقضية صيدا والنبطية، أو مناطق قضاء الزهراني، خير معبر عن هذا المذهب. فقد استطاعت هذه المناطق متابعة مسيرة جد مقبولة بين طوائفها وأحزابها المقتتلة

= المناصب الرفيعة. منهم المطران سلوم. «مطران حيفا وعكا والناصرة وسائر الجليل» والمقيم في حيفا إقامة دائمة، والذي ينتسب إلى عائلة سلوم في بلدة يارون الحدودية.

ومن أهم قيادات المقاومة التي تواجدت في الشريط الحدودي وكانت على علاقة وتواصل مع القرى المسيحية الياس شوفاني (من قياديي حركة فتح وقتها)، فلسطيني من قرية مِعْليا في الجليل وعائلته تنسب إلى عائلة شوفاني نفسها، كبرى عائلات «رميش».

(٢٨٩) بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

في مناطق أخرى، رغم حضور «مقبلات» الصدام الداخلي، من تواجد للأحزاب اللبنانية بكامل أطرافها وعدتها كان يغطي الجو السياسي العام في هذه المناطق، ودوام الحديث المؤكد عن صعود أعداد من المقاتلين المدربين إلى تلك المنطقة،[٢٩٠] إلى كون التفاعل الاجتماعي والإنساني أو التبادل الاقتصادي بين الكثير من أطراف هذه المناطق، كان في درجته الدنيا التي لا تدفع تطرفاً أو تخفف من طفرة. إضافة إلى حصول حادث يكفي فتيلاً لنزاع دموي طويل، أعني به الهجوم على العيشية، والذي تراوحت ردة الفعل عليه بين التهديد بأن «ضرب العيشية طرح معطيات جديدة ومتغيرات استثنائية للموقف اللبناني في شكل عام مما يحتم علينا إجراء مراجعة دقيقة لحساباتنا وتقييماً جديداً لموقفنا وتصوراً موضوعياً لاستراتيجيتنا. وهذا ما نحن في صدد القيام به حالاً»،[٢٩١] وبين مناداة أصوات أخرى بأن تكون قرية بنواتي المسلمة السنية المعزولة داخل قضاء جزين عديل قرية العيشية في مصيرها.[٢٩٢] لكن ما أنقذ المنطقة من الذهاب إلى مصيرها كان غياب العامل الحاسم الذي شبّ الاقتتال الحدودي على يديه، نعني الدخول الإسرائيلي على خط التوجيه والتسليح والرعاية لأطراف في قرى مسيحية جنوبية.

إن اشتداد أزمة الجنوب، لم يحمل إلى التمايزات السياسية والاجتماعية بين مجموعاته السكانية، الانشطار الفعلي بين القرى الحدودية، ولم تسجل في أغلب القرى المسيحية، في فترة سنة ما قبل حرب الجنوب، أو بدقة أكبر في فترة ثلاثة أشهر ما قبل هذه الحرب، مقدمات حادة تحتم وترسخ حصولها دموية لا ترحم «فلم تكن ثمة تناقضات تتنامى في الجنوب الحدودي بين قوى الطائفتين، ولم يكن مستحيلاً أن لا تصل الطائفية الخافتة إلى حالة التأجج أبداً، بل أنه من الجائز المضي إلى أبعد من هذا والقول إن الحرب اللبنانية قد اغتصبت من القرى المارونية موقفاً جديداً. ولكن موقف الأنثى المغتصبة ـ كما تقول الأسطورة الذكورية ـ لم يكن فوق الشبهة. وكان في مقاومتها بعض عناصر الرضا الدفين».[٢٩٣]

والحديث عن النجاح في اغتصاب موقف من القرى المسيحية، يقود بالضرورة إلى الحديث عن موقف القرى الشيعية المجاورة من عقد الراية صلحاً أم حرباً مع القرى المسيحية.

(٢٩٠) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/٢.

(٢٩١) من تصريح للنائب إدمون رزق، راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١٠/٢٢.

(٢٩٢) راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١٠/٢٦.

(٢٩٣) بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

كانت القيادات السياسية، من وجهاء وأحزاب، في القرى الإسلامية، كما في القرى المسيحية ترى ضرورة تأكيد الموقف تجاه سلم المنطقة وأمنها، بالرغم من اندفاع الأحداث وغلوائها: إقفال الطرق الموصلة بين الجنوب وبيروت في مناطق الدامور والجية، رصاص القنص على أحياء الإقامة الجنوبية في الضواحي الشرقية من بيروت، تواتر أخبار الخطف والاغتيال...، سقوط بعض المناطق في أيدي القوات المسيحية وما رافق ذلك من قتل ودماء، وفيها ما لا يعد من ساكنيها من مناطق جنوبي الجنوب، إلى خطابات التعبئة التي كان يلهج بها إعلام الأطراف المتحاربة. وقد استمر الموقف الساعي إلى ترسيخ أمان المنطقة، حتى مع اضطراب العلاقة بين القيادات السياسية والوجهاء وبين الأطراف الحزبية، وسيطرة الأحزاب نسبياً على مقادير الأمور في أغلب القرى الجنوبية، إذ أن هذه الأحزاب على الرغم من ارتباطها على دغل بعلاقة مع القيادات المحلية والوجهاء من أعيان قرى ووجوه عائلات، ونفي هؤلاء عن الغالب من أمور السياسة والإدارة والقضايا الحياتية من تسليم تبغ وتموين ومحروقات،[٢٩٤] فإن هذه الأحزاب سرعان ما كانت ترتد على نفسها وتستنجد بتلك الهيئات العليا وتوكل إليها الحالات أو المهمات التي تتطلب وثاقة الطرف الآخر،[٢٩٥] وفي رأس ما نعنيه من تلك

(٢٩٤) يشكل هذا الحكم الإطار العام للعلاقة. فلا يمنع وجود بلدات وقرى كان فيه الإلغاء لواحد من الطرفين تاماً وفي مراحل عديدة وحتى ما قبل انفجار الوضع بفترات طويلة، كان الأمر يصل إلى حد الطرد من البلدة أو المنطقة.

وفي مجال العلاقة بين الطرفين تبدو قرية حانين هي الأمثل في الحديث عن قدرة الأحزاب على تأكيد التماسك داخل الهيئة الاجتماعية في القرية، كافلاً أمام الأخطار المحدقة، والتي كانت بلدة حانين أكثر مساساً بها من غيرها من قرى المنطقة. وقد جاء «الأساس النظري» لتلك العلاقة بين الطرفين على لسان أحد الحزبيين (من فلاحي البلدة). وفي مدار نقاش لتحديد العلاقة بين الطرفين، كالتالي: «كنا سابقاً على خلاف مع الإقطاع السياسي (يقصد جماعة المختار الأسعدية الولاء)، وكنا نحن وإياهم نتقاتل خارج السجن. اليوم بعد دخول إسرائيل على الخط بعلاقاتها مع المسيحيين أصبحنا كلنا، نحن والإقطاع السياسي داخل السجن. علينا أن نفكر جميعاً كيف السبيل إلى أن نخرج. «لأنو يا إخوان الوعسة لما بتوصل ما بتوفر حدا»». مقابلة مع ابن حانين علي حسين يوسف. أما الوعسة، فلها حسب المنجد معنيان: «الرمل الذي يصعب المشي فيه والذي تسوخ أي تغيب فيه الأقدام. أو شجر تُعمل منه العيدان التي يُضرب بها».

(٢٩٥) «... ويكفي أن نذكر حقلين: حين كانت الضرورة تدعو إلى جمع التبرعات لإسعاف المهجرين، كان الأمر يوكل إلى النائب وإلى الوجهاء والمشايخ (وهاتان الفئتان أيضاً ظهرتا وكأن دورهما السياسي قد اضمحل). وحين كانت الضرورة تفرض اتصالاً عاماً بالقرى المسيحية لمعالجة مشكلة طارئة، كان هذا يوكل أيضاً إلى الطاقم نفسه (مفاوضات الخيام ـ القليعة وبنت جبيل ـ عين =

في مناطق أخرى، رغم حضور «مقبلات» الصدام الداخلي، من تواجد للأحزاب اللبنانية بكامل أطرافها وعدتها كان يغطي الجو السياسي العام في هذه المناطق، ودوام الحديث المؤكد عن صعود أعداد من المقاتلين المدربين إلى تلك المنطقة،(٢٩٠) إلى كون التفاعل الاجتماعي والإنساني أو التبادل الاقتصادي بين الكثير من أطراف هذه المناطق، كان في درجته الدنيا التي لا تدفع تطرفاً أو تخفف من طفرة. إضافة إلى حصول حادث يكفي فتيلاً لنزاع دموي طويل، أعني به الهجوم على العيشية، والذي تراوحت ردة الفعل عليه بين التهديد بأن «ضرب العيشية طرح معطيات جديدة ومتغيرات استثنائية للموقف اللبناني في شكل عام مما يحتم علينا إجراء مراجعة دقيقة لحساباتنا وتقييماً جديداً لموقفنا وتصوراً موضوعياً لاستراتيجيتنا. وهذا ما نحن في صدد القيام به حالاً»،(٢٩١) وبين مناداة أصوات أخرى بأن تكون قرية بنواتي المسلمة السنية المعزولة داخل قضاء جزين عديل قرية العيشية في مصيرها.(٢٩٢) لكن ما أنقذ المنطقة من الذهاب إلى مصيرها كان غياب العامل الحاسم الذي شبّ الاقتتال الحدودي على يديه، نعني الدخول الإسرائيلي على خط التوجيه والتسليح والرعاية لأطراف في قرى مسيحية جنوبية.

إن اشتداد أزمة الجنوب، لم يحمل إلى التمايزات السياسية والاجتماعية بين مجموعاته السكانية، الانشطار الفعلي بين القرى الحدودية، ولم تسجل في أغلب القرى المسيحية، في فترة سنة ما قبل حرب الجنوب، أو بدقة أكبر في فترة ثلاثة أشهر ما قبل هذه الحرب، مقدمات حادة تحتم وترسخ حصولها دموية لا ترحم «فلم تكن ثمة تناقضات تتنامى في الجنوب الحدودي بين قوى الطائفتين، ولم يكن مستحيلاً أن لا تصل الطائفية الخافتة إلى حالة التأجج أبداً، بل أنه من الجائز المضي إلى أبعد من هذا والقول إن الحرب اللبنانية قد اغتصبت من القرى المارونية موقفاً جديداً. ولكن موقف الأنثى المغتصبة ـ كما تقول الأسطورة الذكورية ـ لم يكن فوق الشبهة. وكان في مقاومتها بعض عناصر الرضا الدفين».(٢٩٣)

والحديث عن النجاح في اغتصاب موقف من القرى المسيحية، يقود بالضرورة إلى الحديث عن موقف القرى الشيعية المجاورة من عقد الراية صلحاً أم حرباً مع القرى المسيحية.

---

(٢٩٠) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/٢.

(٢٩١) من تصريح للنائب إدمون رزق، راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١٠/٢٢.

(٢٩٢) راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١٠/٢٦.

(٢٩٣) بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

كانت القيادات السياسية، من وجهاء وأحزاب، في القرى الإسلامية، كما في القرى المسيحية ترى ضرورة تأكيد الموقف تجاه سلم المنطقة وأمنها، بالرغم من اندفاع الأحداث وغلوائها: إقفال الطرق الموصلة بين الجنوب وبيروت في مناطق الدامور والجية، رصاص القنص على أحياء الإقامة الجنوبية في الضواحي الشرقية من بيروت، تواتر أخبار الخطف والاغتيال...، سقوط بعض المناطق في أيدي القوات المسيحية وما رافق ذلك من قتل ودماء، وفيها ما لا يعد من ساكنيها من مناطق جنوبيي الجنوب، إلى خطابات التعبئة التي كان يلهج بها إعلام الأطراف المتحاربة. وقد استمر الموقف الساعي إلى ترسيخ أمان المنطقة، حتى مع اضطراب العلاقة بين القيادات السياسية والوجهاء وبين الأطراف الحزبية، وسيطرة الأحزاب نسبياً على مقادير الأمور في أغلب القرى الجنوبية، إذ أن هذه الأحزاب على الرغم من ارتباطها على دغل بعلاقة مع القيادات المحلية والوجهاء من أعيان قرى ووجوه عائلات، ونفي هؤلاء عن الغالب من أمور السياسة والإدارة والقضايا الحياتية من تسليم تبغ وتموين ومحروقات،(٢٩٤) فإن هذه الأحزاب سرعان ما كانت ترتد على نفسها وتستنجد بتلك الهيئات العليا وتوكل إليها الحالات أو المهمات التي تتطلب وثاقة الطرف الآخر،(٢٩٥) وفي رأس ما نعنيه من تلك

---

(٢٩٤) يشكل هذا الحكم الإطار العام للعلاقة. فلا يمنع وجود بلدات وقرى كان فيه الإلغاء لواحد من الطرفين تاماً وفي مراحل عديدة وحتى ما قبل انفجار الوضع بفترات طويلة، كان الأمر يصل إلى حد الطرد من البلدة أو المنطقة.

وفي مجال العلاقة بين الطرفين تبدو قرية حانين هي الأمثل في الحديث عن قدرة الأحزاب على تأكيد التماسك داخل الهيئة الاجتماعية في القرية، كافلاً أمام الأخطار المحدقة، والتي كانت بلدة حانين أكثر مساساً بها من غيرها من قرى المنطقة. وقد جاء «الأساس النظري» لتلك العلاقة بين الطرفين على لسان أحد الحزبيين (من فلاحي البلدة). وفي مدار نقاش لتحديد العلاقة بين الطرفين، كالتالي: «كنا سابقاً على خلاف مع الإقطاع السياسي (يقصد جماعة المختار الأسعدية الولاء)، وكنا نحن وإياهم نتقاتل خارج السجن. اليوم بعد دخول إسرائيل على الخط بعلاقاتها مع المسيحيين أصبحنا كلنا، نحن والإقطاع السياسي داخل السجن. علينا أن نفكر جميعاً كيف السبيل إلى أن نخرج. «لأنو يا إخوان الوعسة لما بتوصل ما بتوفر حدا». مقابلة مع ابن حانين علي حسين يوسف. أما الوعسة، فلها حسب المنجد معنيان: «الرمل الذي يصعب المشي فيه والذي تسوخ أي تغيب فيه الأقدام. أو شجر تُعمل منه العيدان التي يُضرب بها».

(٢٩٥) «... ويكفي أن نذكر حقلين: حين كانت الضرورة تدعو إلى جمع التبرعات لإسعاف المهجرين، كان الأمر يوكل إلى النائب وإلى الوجهاء والمشايخ (وهاتان الفئتان أيضاً ظهرتا وكأن دورهما السياسي قد اضمحل). وحين كانت الضرورة تفرض اتصالاً عاماً بالقرى المسيحية لمعالجة مشكلة طارئة، كان هذا يوكل أيضاً إلى الطاقم نفسه (مفاوضات الخيام ـ القليعة وبنت جبيل ـ عين =

المهمات في ظروف سنة ١٩٧٦، الاتصال بالقرى المسيحية لمعالجة المشاكل الطارئة. وقد أكملت هذه القيادات دورها في معالجة ردات الفعل على ما كان يدور في المنطقة، أو في خارجها، من خطف وقتل وتفجيرات، حيث استطاعت المنطقة أن تتابع دورة علاقاتها، فقد استمرت دورة العام الدراسي بطلابه المتعددي المناطق، واستمرت دورة المرافق العامة في سيرها الطبيعي وظل موظفو الريجي[٢٩٦] ومصالح المياه والكهرباء ومعلمو المدارس وأصحاب المهن، جيئةً وذهاباً إلى مراكز أعمالهم مع اختلافهم في الطائفة وفي المنطقة أحياناً.

الحدث البارز في المنطقة، تمثل بدخول عناصر من الخارج الحدودي على خط الحركة السياسية في قرى الحدود، وقد تمثل هذا الخارج بخطوات الاتصال الأولى بالطرف الإسرائيلي، وهو ما عُرف لاحقاً بالتنسيق والذي أقدم عليه بعض الأشخاص بصورة إفرادية.[٢٩٧] وتمثل كذلك بصعود ١٩ مقاتلاً إلى بلدة عين إبل، منهم ١٥ مقاتلاً من خارج البلدة وقد وصلوا في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٦.

مع هذين الحدثين، ومع الاشتباكات التي كانت تدور في محور القليعة بين عناصر قوات القليعة وقوات «جيش لبنان العربي» في ثكنتي الخيام ومرجعيون، وما يلحق ذلك من لجوء عناصر قوات القليعة إلى إسرائيل في شؤون التذخير والتموين، بدأت تروج في المنطقة مؤشرات تجعل العلاقة بين أطرافها ملحقة بالتردد والشكوك، فأصبح هاجس قلّة الثقة يؤم أي لقاء أو حديث، وصارت العلاقات المتبادلة، وحتى بين أفراد الحزب الواحد من الطائفتين مدار حذر وريبة، وصار التكتم والخوف من العمالة المزدوجة، والوضع تحت المراقبة، من محطات العمل السياسي اليومي. وقد راحت هذه الأمور تتكرس في العلاقة بين الطرفين،

= إبل...) وكان معنى التكليف الأول أن سلطة التنظيمات ما زالت غير قمينة وحدها بإيصال النخوة إلى جيوب «جماهيرها» (إذا استبعد الإرهاب بالسلاح). وأن الموقف من «حضور» سلطة جديدة لم يتحول إلى تسليم بشرعية جديدة. وكان معنى التكليف الثاني أن السلطة «الوطنية» الجديدة هي فريق يواجه القرى المسيحية من القرى الشيعية وليست بأي حال جامعاً بين القرى الموزعة على هذين الانتماءين. ولم يكن هذا الموقف المسيحي يعني (حتى ذلك الحين، على الأقل أي حتى صيف ١٩٧٦) انفراداً معادياً للقرى الشيعية عامة، بقدر ما كان يعني استمراراً في الإقرار بصيغة العلاقات القديمة ورفضاً لإبدال الطاقم الشيعي القيم على هذه الصيغة بسواه». راجع: بيضون، «زحف الحرب وأطر التضامن»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٢٩٦) مرّ معنا أن موظفي الريجي الرميشيين ظلوا يمارسون مهامهم في بلدة بنت جبيل حتى ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٦.

(٢٩٧) راجع صفحة ١٠٢ من هذه الدراسة.

بعد التباعد الذي حصل في قضية تسليم التبغ، وبعد توجه بعض القرى المسيحية إلى إسرائيل قبلة لحل هذا الأمر، وبعد إقدام بعض القرى المسيحية على إقفال طرقها إلى غير منطقة كما حصل مع قطع طريق المرور عبر بلدتي القليعة ورميش على التوالي في الشهر الرابع والسادس من سنة ١٩٧٦.

كانت ممارسات هؤلاء الخوارج بانتماءاتهم أم بارتباطاتهم، تستنهض في القرى المسيحية كوامن الفرقة والتباعد، بِفَقْم إشكالات وخلافات كانت دوماً عادية، وهذه غالباً أو دائماً ما تكون ظاهرة وبارزة، وإغفال أواصر الألفة وعوامل التعايش المشترك، وهذه غالباً ما تكون خفية وغير متصدرة. في سياق هذا الواقع، راحت القرى المسيحية تفرج عن شعورها الطائفي الخافت أو المكبوت، وراح يتشكل فيها تيار صدامي أخذ يستل من المنطقة روح تعايشها.[٢٩٨] أما القيادات المحلية، فقد بدت، أمام المسلحين الذين وفدوا إليها، عاجزة عن تدارك الأحداث وجبهها.

أما في الطريق المقابل، فقد كانت القرى الشيعية في كامل عُقدِها مع المهجرين والتموين وصعود المقاتلين من بيروت وضواحيها، وكان من الصعب أن تنقضي تدابير الإسكان وتوزيع التموين والوقود، أو بعض اللقاءات المفتوحة ضمن عائلات البلدات وأطرافها، كان من الصعب أن تنقضي من غير إشكالات. وهذا ما أدى أخيراً مع حمى العسكرة في المنطقة، إلى انكسار التوازن بين شقي القيادة، لصالح الأحزاب وقبيلهم،[٢٩٩] وهذا يعني بالنسبة للقيادات الأخرى من سياسيين، على مستوى الدولة نواباً أو وزراء سابقين أو موظفين كباراً، أو على مستوى وجوه القرى وأعيان العائلات، الاستقالة، أو بتعبير أدق الإقالة من مداولة شؤون المنطقة، بل والانسحاب من الإقامة فيها في العديد من الحالات، مما أفقد النصاب السياسي في المنطقة ركنه المحاور بامتياز.

بعد تراجع القيادات المحلية من سياسيين ووجهاء أو حزبيين محليين في القرى المسيحية والإسلامية، أصبح أهل الحل والعقد من الهيئات المسلحة المتواجدة، وقد فرضوا وجودهم في تقرير مصير الأحداث دون استئذان من أحد.

(٢٩٨) وهو ما كانت وجوه عين إبل وأعيانها يجهدون في صونه. فإلى تصدي رئيس بلدية عين إبل لواضعي الشعارات الكتائبية في البلدة مما سبق ذكره، نضيف موقف وجيه آخر هو، فؤاد الخوري. فقد رفض تكراراً مع بداية التنسيق الكتائبي الإسرائيلي، الاجتماع بضابط إسرائيلي كان يتردد سراً إلى البلدة. بالرغم من أن عائلة هذا الضابط كانت على معرفة بفؤاد الخوري أثناء إقامة هذا الأخير في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨.

(٢٩٩) راجع: ما ذكرناه سابقاً بخصوص صعود أعداد كبيرة من المقاتلين من خارج الجنوب إليه.

لقد انبثقت بداية الأمور في المنطقة الحدودية من مهبّات في خارجها. من صعود المسلحين من أبنائها المقيمين في الضواحي والمدن، كما في عين إبل مع وفود المسلحين من غير هيئتها المقيمة. أو كما في القليعة مع تواجد الكثيرين من المسلحين فيها من عكار وصغبين ومشغرة. أو كما في بقية القرى الإسلامية، مع وصول قوى من أخلاط لبنانية وفلسطينية، ومن غير دولة عربية، حيث رأى هؤلاء المسلحون في أنفسهم «هيئة جنوبية» بديلة عن جمهور الجنوب، لا تخضع في ممارساتها لأي داخل تحتكم إليه. وهكذا اكتملت لدى الطرفين محاكاة المواقع والمواقف لدى المسلحين في القرى المتقابلة. وهي مواقع ومواقف أعلنت نفسها فوق أي اعتراض، وغير خاضعة لأي حساب أو مراجعة أو طعن.

ز) حد التنسيق

لم تعرف الحدود اللبنانية الفلسطينية،[٣٠٠] مع قيام دولة إسرائيل إقفالاً محكماً يحاكي حالة العداء التي تحكمها مع محيطها، فقد ظلّت باستمرار مثقوبة أمام تسلل الفدائيين الفلسطينيين بداية الخمسينات وأمام تسلل عائدين إلى بلادهم التي طردوا منها مع سقوط الجليل، وأمام حركة تهريب أنواع من البضائع وبعض المواد الغذائية وحيوانات الذبيحة، والتي ظلت ظاهرة حتى حقبة متقدمة من سنوات الخمسينات. كذلك ظلّت هذه الحدود مثقوبة أمام تسلل من نوع آخر، «يغطيه» و«يشرعه» بحبوحة مياه في جانب وشح في جانب مقابل. لقد كانت أراضي الكيبوتس والموشاف[٣٠١]

(٣٠٠) تزدحم الحدود اللبنانية الفلسطينية سكناً وعملاً زراعياً في فرادة نشك في وجود ما يماثلها. إحدى وثلاثون قرية وبلدة تتوزع سبعاً وسبعين كلم حدودياً (حدود ما قبل سنة ١٩٦٧) تتواصل في خراجها الزراعي والعمراني مع مناطق زراعية عمرانية في الجانب الفلسطيني. قيام إسرائيل حدّ من التجاور العمراني ولكنه كرّس التجاور الزراعي وكثفه، مع اقتطاع إسرائيل مساحات زراعية واسعة من الأراضي اللبنانية، حيث صار الحد الحالي شاطراً يمر وسط أراض زراعية: مرج رامية، مرج رميش، مرج يارون، مرج مارون الراس، مرج الشقة والمحافر في عيترون، مرج بليدا.... هذا في الوقت الذي كان فيه التحديد السابق بين القرى اللبنانية والفلسطينية يرتسم في شير أو دغل أو أراض سليخ، تشكل خراج مراع مشتركاً.

(٣٠١) الكيبوتس: مستعمرة زراعية جماعية، تتصف بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمنتوجات. وفي المقابل، يحصل كل عضو في الكيبوتس على جميع احتياجاته الشخصية.

أما الموشاف فهو مستعمرة زراعية تعاونية، تقوم على أراض يستأجرها المستوطنون من الصندوق القومي اليهودي أو من الدولة. ويأخذ الموشاف بمبادىء العمل الذاتي والتعاون وتبادل المساعدة والملكية الخاصة للمنزل وقطعة الأرض. التسويق تعاوني وكذلك شراء الإمدادات والمعدات.

محسدة الفلاحين اللبنانيين من حيث مكننة الزراعة ونوع المزروعات، والأهم من حيث ريّها وتدفق المياه بالقساطل والحنفيات في أحواض البساتين وعلى جذوع الأشجار. مع حالة الاسترخاء على الحدود المتواجهة في الستينات وانطلاقاً من قصد إسرائيلي في استدراج الفلاحين اللبنانيين والإمساك ببعضهم عملاء مخبرين، كان حرس الحدود الإسرائيلي يسهل أمامهم تحصيل حاجتهم من المياه اللازمة لزراعة أراضيهم تبغاً، مما كان يغني هؤلاء المزارعين عن «جر» المياه بالغالونات من بركة البلدة، على ظهور الدواب ولمسافات تفوق الـ ٤ ـ ٥ كلم. هذا العطاء، والذي كان يتخذ مواقف تمويهية أشبه بلعبة القط والفأر في الصور المتحركة، يجعله بعض العارفين بداية الارتباط لبعض العملاء وسببه الرئيسي.

عارفون آخرون، يعطون مدْخلاً آخر لجذب العملاء وربطهم، ويطبقون حكمهم على بعض من الرعاة ومن نواطير السحارى ومن الصيادين، الذين كانوا يمارسون أعمالهم أو هواياتهم قريباً من حرم الحدود، يقابلهم في الجهة الأخرى أعضاء من الكيبوتسات أو الموشافات الإسرائيلية، الذين سبق لهم رجالاً ونساءً أن تأهلوا في الخدمة العسكرية، وفيهم من الموساد بالطبع. والذين كانت النساء منهم يظهرن في العمل أو وقت الاستراحة في ثياب تخف، لتستقر في الغالب على قطعتين... ويكون الحرمان مدخلاً للعمالة.[٣٠٢]

والحديث الشعبي عن شبكات العمالة والارتباط بإسرائيل التي ضبطت تحركاتها وأعضاءها الدولة اللبنانية وينتمي قسم لا بأس به منها إلى مناطق غير حدودية، ليس بغريب عن ألسنة الحدوديين وعقولهم. وهي شبكات تبقي ارتباط أعضائها بإسرائيل في إطار الجاسوسية بما تعنيه الكلمة من تجميع معلومات وأخبار

(٣٠٢) تختلف الأمور مع إنشاء الشريط المكهرب على طول الحدود، وتوقف اللبنانيين عن زراعة أراضيهم في جوارها، فيتحول الإغراء والجذب إلى أشكال جديدة. جاء في جريدة «السفير»، ١٦/٧/١٩٧٥: وزعت وكالة الصحافة الفرنسية مساء أمس الخبر التالي ومصدره «متولاه ـ أي المطلة» على الحدود اللبنانية الفلسطينية:

«شاهد الجنود والرعاة اللبنانيون باهتمام بالغ عرضاً للأزياء أقيم لأول مرة في بلدة المتولاه. وتعتبر هذه المرة الأولى في تاريخ هذه البلدة الإسرائيلية الصغيرة الواقعة في أقصى شمال إسرائيل، التي تعرض فيها عارضات الأزياء على السكان من الرجال والنساء آخر صيحات الأزياء الإسرائيلية. وقد قدم العرض على شاطىء حمام في منطقة تقع بمحاذاة الحدود اللبنانية، فاقترب الجنود اللبنانيون المكلفون بالحراسة في تلك المنطقة، والمزارعون والرعاة من حاجز الأمن حيث أمكنهم مشاهدة الفتيات العارضات، والاستمتاع بمشاهدة أزياء المايوهات البكيني لهذا الصيف وأزياء المعاطف الخاصة بالشتاء القادم».

وإعطائها للعدو، أو بثّ أخبار أو إشاعات يراد لها أن تُتداول. وهذه جميعاً تبقى في إطار التستر وإخفاء العلاقة.

العلاقات الأولى على المستوى السياسي بين تنظيمات لبنان وبين الاستخبارات الإسرائيلية، عشية أحداث سنة ١٩٧٤، والتي كان مدارها الوضع في الجنوب، اتصالات حصلت كما يذهب أوغستُس ريتشارد نورتون (Augustus Richard Norton) مع تنظيم «التنظيم» سنة ١٩٧٤، وقد تسارعت في ربيع ١٩٧٥ مع أطراف أُخرى متواجدة في جنوب لبنان.[٣٠٣]

جديد الأمر أن هذه الاتصالات تخرج بأهدافها المباشرة عن سياق الأخبار والمعلومات، لتدخل في مجال التنسيق العسكري المباشر. ونحن وإن كنا لا نملك ما يوثق هذا المذهب في حينه، فإن اللاحق من الاتصالات بإسرائيل وتحت يافطة التنسيق الفردي، أم تنسيق المجموعات المسلحة، لا تدفع بغير هذا الاتجاه.

يتبرع نقولا الحداد[٣٠٤] من رميش ويحدد اتصاله الأول بإسرائيل في ٤ آذار/مارس ١٩٧٦، وهو تاريخ سنعتبره بعد تجاوز الاضطراب في رواية الحدث،[٣٠٥]

---

(٣٠٣) Augustus Richard Norton, (In) «Security Zones in South Lebanon,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. XXIII, No. 1, (Autumn) 1993, p. 63.

(٣٠٤) يستودع نقولا الحداد فيفيان صليبا في مقابلتها، سرّاً ذائعاً يلاحقه في المنطقة ويطال سيرته وارتباطه بإسرائيل، قبل مراحل طويلة من ظهور خطوات التنسيق بين بعض مسلحي رميش وإسرائيل. نقولا الحداد، صاحب مدرسة خاصة تأسست سنة ١٩٦١. كان يتولى بنفسه قيادة «أوتوكار» المدرسة الذي ينقل طلاب المنطقة من المدرسة وإليها. ماراً في بنت جبيل حتى عيترون صباح وعصر كل يوم. يجاهر بانتمائه إلى حزب الكتائب، ضليع من اللغة العربية ويدعي حرفة الأدب وتأليف الكتب. توصل إلى عضوية المكتب السياسي الكتائبي. حوكم في إسرائيل وحكم عليه بالسجن سنوات عديدة بتهمة تهريب الحشيشة. أطلق سراحه مؤخراً. يقيم الآن في رميش.

(٣٠٥) يبدو الاضطراب في سرعة اتخاذ قرار التعامل منفرداً (في ٣ نيسان/أبريل ١٩٧٦) ومباشرة التنفيذ مزدوجاً ودون نقاش من قِبل رفيق دربه سعيد العميل (٤ نيسان/أبريل ١٩٧٦). ويبدو كذلك في المدة التي استغرقها قطع المسافة بين البلدة والحدود (٧ ـ ٨ ساعات لقطع مسافة تتراوح بين ٢ و٤ كلم). وفي انتظارهما وقتاً حتى تمر دورية إسرائيلية مع أنهما في كامل عدّة الصيد من أسلحة وثياب والمواقع الإسرائيلية على مراقبتها وحذرها، تعتلي مناطق سيرهما وتستظهرها. ويزيد الرواية اضطراباً عودته ليلاً إلى منزله ومع «أنه وجد زوجته وأولاده وأقاربه وغالبية أهل البلدة يبكونه وفي ذهنهم أن الفلسطينيين خطفوه. . . فقد مرّ الليل ولم يعرف أحد بما حدث». مع أن دورية إسرائيلية كانت قد «مشطت الطريق بالرصاص» مع دخولها خراج رميش «ثم واكبت نقولا الحداد وسعيد العميل حتى أول قنديل كهربائي في رميش. وعادا إلى منزليهما في سرية تامة. . .».

تتويجاً لاتصالات سابقة، وإشهاراً للتنسيق العسكري المباشر مع إسرائيل.

بعد اللقاء الأول تتتابع الاتصالات متسارعة. بعد خمسة أيام مساء ٩ آذار/مارس كان اللقاء الثاني في نهاريا مع قائد القطاع الشمالي رفائيل إيتان. وفي ٢٣ منه كان اللقاء الثالث. ثم لقاء رابع في حدود ٧ نيسان/أبريل وبعد ١٥ يوماً «وبعدما أَطْلَع نقولا حداد وجهاء بلدة رميش على ما قام به ونتائجه في اجتماع ضم عدداً من المسؤولين في عين إبل ودبل والقوزح، تمّ إعلان ما يشبه حال الطوارىء في رميش. وسرعان ما دخلت دورية إسرائيلية طافت في رميش الليل بأكمله، وأقامت حواجز لها عند مفترقات البلدة، لحمايتها من أي هجوم فلسطيني».[٣٠٦]

رواية نقولا الحداد ترسم وتيرة سريعة لما اصطلح لاحقاً على اختصاره بمصطلح «التنسيق». والراوي هنا أعرف بعجلة ارتباطه. ولكن ما يجب التوقف عنده هو الإيحاء بأن سرعة التنسيق هذه، تعود إلى قبول الهيئة الاجتماعية في القرى المسيحية في منطقة بنت جبيل هذه الحالة موقفاً سياسياً. فالحديث عن مراحل التنسيق وأحداثه والاجتماعات المرافقة له، كانت تمر على لسان نقولا الحداد بسهولة ويسر، وكأن الاتصال بإسرائيل وتغيير الانتماء السياسي للكتلة المسيحية في المنطقة يعادل في عرفها الانهماك في تحضير قداس في يوم عيد. وهذا ما ينفيه بالقطع المتابعون لأوضاع هذه القرى، من الأطراف السياسية في القرى الشيعية والتي كانت تتواصل مباشرةً مع الأطراف السياسية والوجهاء والنافذين في القرى المسيحية، والذين جهدوا، ولمراحل متقدمة، في دفع المنطقة عن مصيرها الذاهبة إليه على يد عناصر من خارجها.[٣٠٧] ولكن هذه القيادات، شأن غيرها من وجهاء وقيادات قرى الجوار، كانت أمام طغيان السلاح والمسلحين، قد فقدت فِعْلَها في مسيرة الأحداث ووجهتها.

إن التوقيت الذي اختاره نقولا الحداد لإعلان موقفه باتجاه إسرائيل، ليس له

---

(٣٠٦) راجع: صليبا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

(٣٠٧) مر معنا في الصفحات السابقة عن موقف وجهاء في برج الملوك ودبل من المساعدات الإسرائيلية. وعن موقف قيادات من عين إبل من رفع شعارات الكتائب في البلدة، وموقف قيادات أخرى من الاجتماع بضابط «تنسيق» إسرائيلي. وقد تكون المجاهدة الأخيرة لمسيحيي المنطقة، لقاءَ وفد من أهالي عين إبل مواطنهم البطريرك خريش، طالباً منه التدخل تخوفاً من اندلاع الحرب في الجنوب. كلام البطريرك كان حاسماً «مذبحة ١٩٢٠ لا نريد أن تعاد. وعين إبل لا نريد أن تكون نسخة عن الدامور. ولا حل إلا بالتفاهم مع الجوار». راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/٦.

ما يبرره في جو المنطقة العام، بالمعنى الذي يجعل من تأزم الوضع واختناقه دافعاً لطلب التنسيق أو النجدة. فقد كانت المنطقة على هدوئها في الجوانب العسكرية والسياسية والتموينية،[٣٠٨] لذلك يهرب الحداد في تفسير مواقفه وتبريرها بما يراه حاصلاً في مقامات خارج الجنوب.[٣٠٩] وفي المقابل بالإمكان القول، بأن إشهار التنسيق والعمل من خلاله، يُردّ في جانب أساسي منه إلى العمل على ضرب حالة الهدوء والاسترخاء التي كانت ترفل بها المنطقة قياساً على معاناة غيرها من مجمل مناطق لبنان، والعمل بخاصة على ضرب العلاقة التي نسجها بعض القيادات الفلسطينية مع بعض القيادات المحلية في القرى المسيحية وفي بلدة رميش تحديداً، والتي كانت قد بلغت درجة من العافية تبدت في مشاركة الياس شوفاني، أحد كبار قادة المقاومة الفلسطينية في الجنوب، كأحد الخطباء في حفل ذكرى أربعين رئيس بلدية رميش.[٣١٠] وقد استطاع نقولا الحداد، ومن ماشاه في خطوته تلك من بعض الأهالي، توتير الجو العام في البلدة بتخويفها من الجوار الشيعي، انطلاقاً من حوادث أمنية مشبوهة طعنت لاحقاً في هدوء المنطقة وشاغلتها سرقة وخطفاً واغتيالاً،[٣١١] وانطلاقاً كذلك من دعم سياسي من القيادة الكتائبية في بيروت التي غطّت خطوات التنسيق الآنفة ودفعت بها إلى مداها من مختلف جوانبها

---

(٣٠٨) كانت المنطقة على هدوئها العسكري التام. كانت آخر حادثة خطف لمسيحيين في دبل في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ أي قبل شهرين تقريباً من مبادرة نقولا الحداد. وما تلاها من خطف تناول أشخاصاً من عيترون وعيتا الشعب. أما على الصعيد التمويني، فقد كان المؤشر الذي يحكم خطوات الأحزاب الوطنية في التموين إلى القرى المسيحية والذي كان يتحدد دائماً، في مدى وجود جماهير لهذه الأحزاب في إيصال هذه القرية أو تلك. كان هذا المؤشر يعمل لصالح بلدة رميش من حيث تواجد للأحزاب فيها (وتحديداً القوميين والشيوعيين) أو من حيث علاقة الرميشيين الحميمة مع العديد من فعاليات المنطقة ووجهائها.

(٣٠٩) «عندما أتذكر ما فعلوه بفتيات الدامور قبل تهجير البلدة، أو بالعيشية، لا أتوجه فقط إلى إسرائيل بل إلى الشيطان نفسه...». راجع: صليبا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

(٣١٠) كان إلى جانب الياس شوفاني من الخطباء، خطيبان من بنت جبيل وواحد من عيتا الشعب. راجع: «النهار» ٢٣/٢/١٩٧٦.

(٣١١) وقعت أهم تلك الحوادث في بلدة عين إبل حيث خُطِف اثنان من سكانها يونس سليم الحداد وشكيب حنا العمّار ووجدا مقتولين في ٧ نيسان/أبريل ١٩٧٦. أهالي عين إبل ومن موقع «الشباب الماروني المستقل»، أي ليس من موقع العداء والارتباط بغير موقع، طالبوا المقاومة الفلسطينية والأحزاب الوطنية «بفضح أبعاد هذه الحوادث والعمل على كشف الفاعلين». طبعاً كان هذا البيان قبل صعود مقاتلين من خارج البلدة إليها في آب/أغسطس ١٩٧٦. راجع: «النهار»، ٥/٤/١٩٧٦.

السياسية والعسكرية، وحتى من جوانبها المالية، كما يشير المطلعون الذين لاحظوا المبالغ التي كان يغدقها نقولا الحداد على بعض محتاجي البلدة في حالات المرض والولادة، وكذلك الإعانات المالية التي كان يقدمها لعناصر من الجيش اللبناني من أبناء رميش والذين سبق لهم وانقطعت عنهم رواتبهم. وانطلاقاً أخيراً من تأمين مياه للبلدة بواسطة «ماسورة ماء» مدّت بناء لطلبه من مستعمرة دوفيف المجاورة.[٣١٢]

ولكن الباب الذي ولج منه التنسيق فعلياً إلى بلدة رميش، كان مطالبة عسكريي البلدة الذين لزموا بيوتهم حياديين بين «جيش أنطوان بركات» و«جيش أحمد الخطيب»، بقبض رواتب متأخرة لهم. لم توافق قيادة «جيش لبنان العربي» على ذلك، فهذا باب يلج منه آخرون للخروج من الحرب الدائرة، ومنهم الكثير من المسلمين، الذين كانوا يؤثرون البقاء في منازلهم وقراهم مع تحصيل مستحقاتهم ورواتبهم، على التزام الثكنات العسكرية من مواقع «جيش لبنان العربي» ومواقفه.

كان عسكريو رميش يزيدون عن المئة،[٣١٣] ولهذا وقعه في بلدة قد يصل عدد سكانها المسجلين إلى حدود الـ ٤٠٠٠ نسمة.[٣١٤] ويزداد الأمر حدّة في البلدة، إذا ما أضفنا إلى هذا العدد، أعداد «أنصار الجيش» وهم في حدود الـ ١٣٠ عنصراً. أي أن مجموع العسكريين الرميشيين المقطوعة عنهم الرواتب هم في حدود الـ ٢٣٠. وهذا يعني أن جمهور هؤلاء من الأهالي يزيد أو يعادل الألف نسمة، أي ما بين ربع وثلث مجموع أهالي بلدة رميش.[٣١٥]

قبلت قيادة «جيش لبنان العربي»، بعد مفاوضات طويلة، دفع رواتب هؤلاء العسكريين، باستثناء رواتب «أنصار الجيش» مشترطة تسريح هؤلاء وتجميع سلاحهم وتسليمه.

هذه الشروط تدل على أن قيادة «جيش لبنان العربي» في المنطقة الحدودية

---

(٣١٢) راجع: صليبا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥.

(٣١٣) كان عدد العسكريين من أبناء رميش سنة ١٩٩٢: ٢٢٩ عسكرياً يتوزعون كالتالي:
جيش ١٥٥، أمن داخلي ٥٤، أمن عام ١٥، جمارك ٥. راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره.

(٣١٤) على اعتبار أن عدد سكانها المسجلين هو ٣٢١٥ في ١/١/١٩٦٥. راجع: علي فاعور، «جغرافية التهجير» (بيروت: دار المؤسسة الجغرافية، ١٩٩٣)، ص ١٠٩.

(٣١٥) على اعتبار أن معدل أفراد الأسرة المقيمة في رميش يبلغ ٥,٠٨، ومعدل أفراد الأسر المقيمة خارجها ٤,٨٥. راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

كانت في عشواء من خطواتها ومواقفها،[٣١٦] فالمفاوضات مع عسكريي رميش كانت في اعتبارها، تدور بين عسكريين مقتطعين عن أي طرف أو توازن، والأهم معزولين عما كان يدور في الطرف الجنوبي من الحدود، وعما كانت تخطط له إسرائيل بمساعدة بعض الأفراد الرميشيين الذين سبق لهم واجتازوا الحدود وأسسوا لقيام التنسيق بين إسرائيل ومسلحين من رميش، وسعي هذين الطرفين لتوريط عسكريين لبنانيين في مطب التنسيق.[٣١٧]

لم يقبل العسكريون الرميشيون عرض «جيش لبنان العربي»، وهو ارتداد لم يلقَ تداركاً من قبل «جيش لبنان العربي». هذا في الوقت الذي راجت فيه عروض إسرائيلية بالتسليح والتموين والعمل، مما دفع إلى تصليب الفئات المتطرفة في داخل القرية إلى مواقف أكثر «تنسيقاً». وهكذا «أقفلت رميش أبوابها أياماً أمام الغرباء لترتيب البيت، فسميت هيئة لإدارة القرية ونصب أحد الرتباء مسؤولاً عسكرياً ووزع السلاح ونظمت الحراسة ورتبت صلات العمل والتجارة والتدريب مع المستعمرات الإسرائيلية المجاورة وأفهم المعارضون القلائل في القرية أن السكوت سلامة».[٣١٨]

(٣١٦) «... وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد، مرة أخرى على أن المسؤولية الرئيسية في تمكين عملاء الرجعية من بسط نفوذهم على الجماهير المارونية الكادحة... تقع على عاتق قيادات الأطراف الوطنية اللبنانية والفلسطينية التي تصرف بعضها أحياناً، ولا سيما قيادة «جيش لبنان العربي»، وكأنه يقصد دفع سكان القرى المارونية، إلى الارتماء في أحضان الصهيونية (قضية أجور العسكريين المسيحيين، قضية شراء محصول التبغ، قضية التموين، إلخ). فبينما كان يتوجب على القيادات المذكورة أن تعامل سكان القرى المارونية معاملة أخوية تشعرهم بالطمأنينة التامة وتكسب حيادهم، إن لم يكن تضامنهم مع النضال الوطني ضد عملاء الإمبريالية، مارست تجاههم أشكالاً من التمييز الطائفي المتستر أحياناً بالسياسة، بما أفقد هؤلاء السكان أي شعور بالانتماء الوطني والقومي ويسر إلى أقصى حد نجاح مساعي الرجعية المارونية المتعاونة مع الصهيونية، بخاصة وأن هذه الأخيرة مارست سياسة إغراء ذكية تجاه الفلاحين الموارنة...». راجع: التجمع الشيوعي الثوري، «حرب جنوب لبنان والمخطط الرجعي» (بيروت، أيار/مايو، ١٩٧٨)، ص ٨.

(٣١٧) «... هنا اجتمع نقولا الحداد مع بعض العسكريين وأطلعهم على خطوته بعدما جعلهم يقسمون اليمين بكتمان الأمر. هؤلاء أبدوا قبولهم واستعدادهم للقيام بأي عمل على الأراضي اللبنانية، وفي خدمة الوطن، لكنهم رفضوا أي اتصال مع إسرائيل. وتمّ الاتفاق على أن الحاج (نقولا الحداد) يأخذ كل شيء على عاتقه، هو يؤمن السلاح والذخيرة وهم ينظمون العمل على الأرض اللبنانية. هكذا بدأ التعاون العسكري...». راجع: صليبا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٣١٨) راجع: بيضون، «زحف الحرب وأطر التضامن»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

ومع تتابع جولات الحرب اللبنانية سنة ١٩٧٦، ولا سيما في جولتيها السادسة والسابعة،[٣١٩] راحت تتعدد في القرى المسيحية الحدودية، منابر الدعوة إلى التنسيق مع إسرائيل، وكانت قرية دبل المحطة الثانية التي أصابها التنسيق، بعد رميش بفارق ثلاثة أشهر، كانت كافية لأن ينسل العسكريون من أبنائها والذين كانوا في غير جبهة من بيروت والجبل، ويعودوا إليها، وهم في حدود المئة. وقد انسحب أمر رميش على أمر دبل مواقف، وانسحب بالتالي وضع بلدة رميش وجوها العام على قرية دبل مع المغريات الإسرائيلية من عروض العمل والتموين والتسليح. وراح السلاح الإسرائيلي يصل إلى البلدة وتتالت دورات التدريب العسكرية لأبناء دبل داخل القرية أو في رميش أو داخل إسرائيل نفسها، حتى بلغ تعداد الأشخاص الذين تدربوا من أبناء دبل حوالي الـ ١٢٠ شخصاً. وكما حدث في رميش أقيمت في دبل اللجان المحلية من عسكرية ومدنية لتسيير أمور التدريب والتسليح، والعلاقة بإسرائيل في التموين والعمالة.[٣٢٠]

المرحلة الثالثة من التنسيق كانت في عين إبل. ويعود تأخر وصول التنسيق إليها إلى عوامل عدة: فمن ناحية أولى لم يكن في البلدة من العسكريين ما يزيد عن أصابع اليد، وقد ظلّ هؤلاء، ومنهم ذوو رتب، في أماكن خدمتهم، وهذا يعني أن البلدة ظلت خارج الوضع الذي تفاعل في مجتمع القرى المسيحية المجاورة وتحديداً رميش ودبل، مع مطالبة العسكريين من أبنائها بروابتهم من قيادة «جيش لبنان العربي»، ومن ناحية ثانية، كانت القيادات المحلية في البلدة من وجهاء ونافذين، مع ارتباط بعض من هؤلاء بأحزاب مسيحية وتحديداً حزب

(٣١٩) تقسم «القوات اللبنانية» حرب السنتين، حتى أيار/مايو ١٩٧٨ على جولات تسع: الجولة الأولى (١٣ نيسان/أبريل ـ ١٤ أيار/مايو ١٩٧٥)، الجولة الثانية (١٥ أيار/مايو ـ ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٥)، الجولة الثالثة (٢٣ حزيران/يونيو ـ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٥)، الجولة الرابعة (٢٤ آب/أغسطس ـ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥)، الجولة الخامسة (٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ـ ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٦)، الجولة السادسة (١٤ شباط/فبراير ـ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦)، الجولة السابعة (أول حزيران/يونيو ـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦)، الجولة الثامنة (٢٨ أيلول/سبتمبر ـ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦)، الجولة التاسعة (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ـ أيار/مايو ١٩٧٨). راجع: «العمل الشهري»، رقم ١٠ ـ ١١، ١٩٧٩، ص ١٩٨ ـ ٢٠٣.

(٣٢٠) حول أمور التسليح والتدريب واللجان في قرية دبل. راجع: جهاد سلامة، «الجنوب في مواجهة الحلف الصهيوني ـ الفاشي»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، ص ٤١ وما بعدها.

الكتائب،[٣٢١] ومن قيادات القوى الحزبية اليسارية المقيمة، من بعثيين أساساً ومن قوميين سوريين اجتماعيين ومن بعض الشيوعيين، ظلّت هذه القيادات مجتمعة، قادرة حتى الشهر الثامن من سنة ١٩٧٦ على ضبط صياغة مقبولة في العلاقة مع أطراف المنطقة وأحداثها، بالرغم من الأحداث الدموية التي طالت أفراداً من هذه البلدة في حقولهم وممتلكاتهم.[٣٢٢] كما يعود تأخر وصول التنسيق إلى عين إبل من ناحية ثالثة، إلى كون البلدة مسكونة بهاجس الفاتورة الدموية التي طالما دفعتها مع اشتداد أمور الأزمات في المنطقة بدءاً من سنة ١٨٦٠. والكثير من وجهاء البلدة ونافذيها وأهاليها كانوا مقيمين في مواقفهم من أحداث سنة ١٩٧٥، عند مواجهة المآسي التي رافقت أحداث ١٩٢٠.

كانت عين إبل ضرورة وأساساً في المخطط المرسوم للمنطقة، لا يكتمل عقد «التنسيق» ولا تنعقد الأحداث من دونها، فهي على تماس مباشر مع بنت جبيل في خراجها وفي الكثير من أمورها، وهو ما تنفرد به عن غيرها من القرى المسيحية في القطاع الأوسط، رميش ودبل وتلك التي سبقت عين إبل في مدّ جسور العلاقة مع إسرائيل. ولكن تنسيق هذه القرى ظلّ، مع بعدها عن مركز الثقل السياسي والعسكري الشيعي والفلسطيني، أعني بلدة بنت جبيل، غير قادر على تجاوز خطوط الفصل السياسية التي ارتسمت مع المحيط الشيعي من خلال بعض المواقف كقضية رواتب العسكريين المسيحيين من أبناء رميش أو من خلال الموقف من تسلم التبغ في القرى الحدودية. لذلك كان لا بد من جرّ عين إبل إلى «التنسيق»، موقفاً عسكرياً متقدماً مقابل بنت جبيل. وقد استحكم منها على يد مجموعة من أبناء البلدة المقيمين خارجها (أربعة عناصر)، حلّوا فيها مسلحين ذوي خبرة في جبهات الحرب اللبنانية، مع مسلحين آخرين من خارج البلدة (خمسة عشر عنصراً). انطلقوا إلى عين إبل من ميناء جونية عبر ميناء حيفا في حدود ١٦ ـ ٢٠ آب/

(٣٢١) «. . . عين إبل تنتخب رئيس بلدية كتائبياً، لكن كتائبية رئيس البلدية لا تسفر عن نشاط كتائبي حقيقي في القرية. لا بيت للكتائب، ولا خلايا تجتمع ولا عناصر تقسم اليمين، ولا احتفال بعيد الحزب. جلّ ما في الأمر أن رئيس البلدية، بانتمائه الحزبي، يحفظ لأنصاره ولعائلته بخاصة (وهي كبرى عائلات البلدة) مرجعاً سياسياً في بيروت يلجأ إليه في أي شأن طارىء، محتفظاً بمسافة ما عن الزعامة الشيعية المحلية. . .». راجع: بيضون، «أوراق غير منشورة. . .»، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٣٢٢) راجع: ص ٢٦ من هذه الدراسة.

أغسطس ١٩٧٦. «ولم يكن في القرية نفسها موقع واسع أو مرجع صلب معد لاستقبالهم فعلاً، بل أنهم هبطوا من خارج التراتب العائلي والعلاقات المنسوجة مع الجوار وهموم الحياة اليومية. وبهتت القرية وهي تستمع إليهم في أول اجتماع دعوا إليه في دار البلدية، بعد وصولهم بيومين. قالوا أنهم جاؤوا لشن حرب على «الغرباء»، وأنهم سيعملون على كسب الجوار الشيعي، وأنهم يملكون ضمانات النجاح. وكان رفض البلدة لهذا الكلام قاطعاً. على أن حزم وجهاء القرية لم يمنع بعض الشباب من التفلت حين بدأ توزيع البنادق وبوشر التدريب»،[٣٢٣] لأشخاص من البلدة تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٦ سنة في الوقت الذي كان فيه السلاح عن طريق إسرائيل قد جهز وكان في حدود الـ ٦٠ بندقية فال. وراح تتابع الأحداث في المنطقة يدعم ويغذي توجه المسلحين،[٣٢٤] فبين صعودهم في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٦ وبين ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، كان هناك حاجز ثابت قرب مدخل عين إبل في منطقة الكازينو يدقق في هويات المارة، وكان دير الراهبات مقر قيادة ثابتاً لهم كانت هناك متاريس على الشرفات المطلة المشرفة،[٣٢٥] وقد تمكنوا، بعد إخفاق في المحاولة الأولى، وبعد نجاحهم في تهجير العناصر المعارضة في البلدة أو تحييدها[٣٢٦] من تشكيل قيادة موحدة للبلدة تستظل بنادقهم.

المرحلة الرابعة من التنسيق كانت في علما الشعب في القطاع الغربي،[٣٢٧] وقد جاءت موازية تقريباً لتنسيق عين إبل، مع أن محاولات مبكرة على هذا الصعيد قامت بها أطراف من داخل البلدة ولكنها ظلّت ملجومة باعتبارات الجوار والمحلة. كان تنسيق علما الشعب في صيغة اتفاق سياسي وأمني وعسكري عقد مع مسلحي رميش في خيمة إسرائيلية داخل الحدود اللبنانية قرب بلدة رميش في ٢ آب/

(٣٢٣) راجع: بيضون، «زحف الحرب وأطر التضامن»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٣٢٤) أولها الاشتباك الذي وقع في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٦ وذهب ضحيته ٤ من المقاومة الفلسطينية و٣ من أبناء البلدة.

(٣٢٥) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/١٦.

(٣٢٦) في مقابلة مع مراسل «السفير»، يفيد المسؤول العسكري في عين إبل أن «التقدميين وعددهم ٣٠ شخصاً، رحل معظمهم، لأنهم يريدون إكمال علومهم خارج لبنان». ورداً على تساؤل: هل يعني أنهم هجّروا؟ يجيب القائد «نحن عرضنا عليهم البقاء وحمل السلاح دفاعاً عن البلدة أو الخروج منها، فمنهم من بقي وحمل السلاح، ومنهم من غادرها». راجع «السفير»، ١٩٧٦/٩/١٦.

(٣٢٧) القرية المسيحية الرابعة في القطاع الأوسط، القوزح، ظلّت مغلقة على شؤون حياتها.

أغسطس ١٩٧٦.[٣٢٨]

ويبقى صك التنسيق الفعلي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ مع حضور كولونيل إسرائيلي اسمه إيلي حداد وأصله من قرية علما الشعب، واجتماعه مع عدد من أقاربه وبعض العناصر المتعاونة في البلد. حيث اتخذ التنسيق شكله الرسمي والفاعل.[٣٢٩]

مع اكتمال عقد التنسيق في علما الشعب، تكون بؤر حرب الجنوب قد تحددت في القطاعين الغربي والأوسط من الحدود، فانضما بذلك إلى القطاع الشرقي[٣٣٠] الذي كانت بؤرته بلدة القليعة المارونية، قد أغناها عن طلب التنسيق، وجودها داخله، فبدت وكأنها بلا تنسيق، أو أنها لا تحتاج تنسيقاً، فبنيتها العسكرية تجعل من جمهورها العسكري، جمهور سكانها، لأن أعداد مسلحيها كما سبق ورأينا في حدود الـ ١٠٠٠ مسلح بين جندي قائم ونصير للجيش مسلح،

(٣٢٨) وقد تمّ الاتفاق على ما يلي:
١ ـ يسمح لأهالي علما الشعب بالدخول إلى الأراضي الإسرائيلية لشراء جميع المواد الغذائية وغيرها.
٢ ـ على كل شخص أن يحمل السلاح إذا استطاع من الدولة الإسرائيلية وإمّا على حسابه الخاص.
٣ ـ تبليغ السلطة المختصة بكل ما يحدث في منطقة علما الشعب.
٤ ـ إقامة هاتف ما بين علما الشعب وإسرائيل وتسليمه إلى المختصين في علما الشعب مع تقديم أجهزة لاسلكية للطوارىء.
٥ ـ يعاقب كل شخص إذا تعاون مع العمل الفدائي أو الشيوعيين أو غيرهم.
٦ ـ حسن المعاملة مع الجيران في القرى المجاورة للحدود وعدم التعدي على المارة داخل البلدة.
٧ ـ لكل شخص الحرية بأن يشتري أو يبيع ما يشاء من القرى اللبنانية الأخرى.
٨ ـ لعلما الشعب الحق بأن تطلب المساعدة العسكرية من إسرائيل عند الضرورة.
٩ ـ تجتمع اللجنة العسكرية المختصة في علما الشعب مع اللجنة العسكرية المختصة في رميش مرة كل أسبوع في مكان يتفق عليه في حينه.
١٠ ـ يعاقب كل شخص من قِبل اللجنة العسكرية إذا تخلى عن هذا الاتفاق. راجع: سلامة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤. ويسوق الكاتب في هذه المقالة تفصيلات عن «النشاط الصهيوني الفاشي» في كل قرية مسيحية على حدة: أعداد قطع السلاح وأنواعها والمسلحين ودورات التدريب في إسرائيل. راجع: ص ٣٩ ـ ٤٢.

(٣٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٣٣٠) ينطبق في عرفنا تحديد هذه القطاعات على الحدود الإدارية للواجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية للحدود اللبنانية للأقضية الحدودية الثلاث: قضاء صور (القطاع الغربي) قضاء بنت جبيل (القطاع الأوسط) وقضاء مرجعيون (القطاع الشرقي).

وجندي متقاعد ما زال قادراً على حمل السلاح، وهذا ما ابتعد بالقليعة عما عانته قرى القطاع الأوسط، المسيحية منها والمسلمة، من انفصال بين مسلحين أو حزبيين، وبين هيئة اجتماعية. كانت الهيئة الاجتماعية في القليعة على مناعة من الانقسام، لذلك كانت القيادة السياسية والعسكرية تعمل على سجيتها في صياغة المواقف السياسية المتطرفة، من رفع شعارات أو إقفال طرق أو النزول في عمليات عسكرية من اشتباكات أو تقاصف، دون كبير ممانعة من أطراف داخلية في البلدة. كذلك، فإن كون قائد الجيش واحداً من أبنائها، كان يعني، في اعتبار أبنائها، أنها الأكثر التصاقاً بمركز القرار العسكري من ناحية، ومن ناحية ثانية أنها القرية الأكثر رعاية، يتنزّل عليها سائر ما تحتاجه من رواتب جنود وموظفين ومن أسباب تموين عبر طرق وأدوات منسقة سلفاً. إلى هذا كانت القليعة تحمل «مجسماً للحرب اللبنانية... تماسك الأعداد الماروني وسيطرة نواته العسكرية على وسطها... القدرة المارونية الثابتة على تغليب الصياغة الطائفية للحرب، بحيث يمنحها إحجام الخصم فرصة التصعيد والغلبة، ويعزز إقدامه صلابة الشرنقة المارونية...»،[٣٣١] ومع موقع القليعة الطرفي، أسفل الخارطة على الحدود الجنوبية الشرقية، والذي يتقوس من الداخل، جواراً شيعياً، ولا يعدل وجود غير قرى مسيحية أورثوذوكسية بأغلبيتها، من اعتباره جواراً كاسحاً، مع هذا الموقع الطرفي كانت شفرة المواجهات مع هذا الجوار تبدو أكثر حدّة وتسنّناً.

* * *

بدءاً من أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، أي بعد ٦ أشهر من انطلاقته، تخطى التنسيق الدوافع الثلاثة التي استظلها رائده نقولا الحداد في ٤ آذار/مارس ١٩٧٦ في مسيرته إلى دوفيف: الجوع والعطش والمرض[٣٣٢] وصار ارتباطاً عسكرياً، وصارت الأخبار المتداولة في القرى الشيعية عن إمدادات السلاح وإطفاء أنوار الطرق من المستعمرات الإسرائيلية وإليها، والأنوار التي تضاء وتختفي ليلاً كإشارات وإخبار، وعن دورات التدريب لمئات من الشباب المسيحيين في إسرائيل، صار كل هذا ثابتاً يقيناً.

كانت أدبيات الصحف الإسرائيلية، وهي المصدر الثابت والأكيد عن علاقة السلاح بين القوات المسيحية والقوات الإسرائيلية، تؤكد طيلة الشهر التاسع من سنة ١٩٧٦ أن تدريب القوات المسيحية في الجنوب، يهدف بالأصل إلى تكوين مصفاة

(٣٣١) بيضون، «زحف الحرب وأطر التضامن»، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٣٣٢) راجع: صليبا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.

أمنية، تأخذ عن كاهل الجيش الإسرائيلي بعض مهماته وتجعله، بكلفة عسكرية ونفسية أقل، أكثر فاعلية في مواجهة عمليات المقاومة الفلسطينية، وذلك من خلال «دوريات يقوم بها هؤلاء المسلحون المتدربون على مقربة من الحدود الإسرائيلية في الجنوب»،[٣٣٣] أو من خلال ميليشيا محلية في هذه القرى تمنع مرور المقاتلين الفلسطينيين عبر خراجها.[٣٣٤] أو خلق حالة عسكرية محلية تؤمن حماية التواصل الجديد المتمثل بعلاقات «الجدار» وبالسماح للبنانيين بالعمل في المعامل والمزارع الإسرائيلية.[٣٣٥]

إن هذه المراهنة الإسرائيلية على خلق وضع يجعل من «الأصعب على المخربين أن ينشطوا في هذه المنطقة في المستقبل، والأمل أن تأتي الصعاب من جانب السكان المحليين الذين تلقوا المساعدة الإسرائيلية»،[٣٣٦] إن هذه المراهنة كانت في موقعها، فالتنسيق السياسي والعسكري صار مفتوحاً بين الطرفين. ففي عين إبل كانت المجنزرات الإسرائيلية في الشهر التاسع تطوف علناً أطراف البلدة، «دفعاً لهجوم شيعي أكيد بموجب إشاعات يبثها مسلحو البلدة».[٣٣٧] وفي رميش أصبح الأهالي «مسلحين جيداً يملك العديد منهم قطعتين من السلاح في البيت بالإضافة إلى القنابل اليدوية، وقد تدرّب جميعهم عسكرياً...».[٣٣٨] أما الوضع في القطاع الغربي في علما الشعب فيحاكي الوضع في رميش تدريباً وتسليحاً و«تنسيقاً، كما يقرّ بذلك القائد العسكري الماروني في البلدة».[٣٣٩] وفي القطاع

(٣٣٣) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٩/١، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٤)، ١٩٧٦/١٠/٢٥، ص ٣١٤.

(٣٣٤) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٩/٥، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، ملحق خاص رقم (٤)، ١٩٧٦/١٠/٢٥، ص ٣١٥.

(٣٣٥) «إن مقاتلي الكتائب الذين قدموا من بيروت إلى جنوب لبنان، بدأوا بمرافقة العمال القادمين إلى إسرائيل كل يوم صباحاً، ويعودون إلى قواعدهم في المساء لمرافقة العمال من السياج إلى قراهم»، هآرتس، ١٩٧٦/٩/٣، المصدر نفسه.

(٣٣٦) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٩/٥، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(٣٣٧) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/٥.

(٣٣٨) «هآرتس»، ١٩٧٦/١٠/١١، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٣٣٩) «لقد جندنا جميع سكان القرية، الرجال والنساء وكل شخص قادر على حمل السلاح. لدينا الآن في القرية نوعان من الحراسات: حراسات مدنية وأخرى عسكرية. كما أقمنا مراكز مراقبة، وسيارتنا الآلية تجوب القرية لمنع أية مفاجآت، النساء لا يشاركن في الدفاع عن القرية. ورداً على سؤال =

الشرقي في القليعة، هناك إقرار واضح من قبل إسرائيل بإمداد القوات المسيحية هناك بالدبابات الخفيفة.[٣٤٠] ويبدو أن طفرة أخبار غطّت الصحف الإسرائيلية طيلة الشهر العاشر من سنة ١٩٧٦، تتحدث بمجموعها عن جوانب مختلفة من العلاقة بين الجيش الإسرائيلي والقوات المسيحية من تدريب طواقم الدبابات والآليات،[٣٤١] إلى ناقلات الجند تعتليها القوات المسيحية في قراها وفي مقدمتها شارات عبرية،[٣٤٢] إلى الحديث عن تعاون متكامل بين الطرفين.[٣٤٣] ويبقى أن ما تنقله صحيفة «عال همشمار» يمثل الصورة الأوضح في هذا السياق: «إن المحاربين اللبنانيين يفاخرون علناً بالخوذ الفولاذية الإسرائيلية على رؤوسهم، وبالبنادق الهجومية الأميركية م ـ ١٦ الموجود مثلها لدى الإسرائيليين، وإن عنصراً من ميليشيا الكتائب في قرية عين إبل «تتدلى على وسطه قنبلة يدوية، لا تبقي العلامة البارزة باللغة العبرية عليها، أي شك بالنسبة إلى مصدرها، وحتى الحذاء هو الحذاء النظامي الذي يتجهز به جنود الجيش الإسرائيلي».[٣٤٤]

هذا التنسيق العسكري بين المقاتلين الكتائبيين والإسرائيليين، حسب توصيف «عال همشمار»، كان يترافق على الأرض مع إقامة فواصل وإجراءات المواجهة العتيدة بين القرى المسيحية وبين محيطها، عن طريق تدريب «مجموع» المواطنين القادرين على حمل السلاح وقد أنجز هذا «مع أعمال التحصين في الأيام الأخيرة من الشهر التاسع، على حد قول مواطنين لبنانيين اجتازوا الحدود الشمالية للعمل

= يتعلق بكيفية تدريبهم لرجالهم، قال: «كل واحد منّا قد مرّ ويمر بتدريبات عسكرية شاقة، وذلك لكوننا أقلية وأعداؤنا أكثر منا بكثير. هل لديكم أسلحة بكميات وافية: «لدينا كمية كبيرة من السلاح من كافة الأنواع، بما فيها أسلحة حديثة فتاكة». هل لديكم أسلحة ثقيلة: «الجواب على ذلك أتركه للخيال...». راجع: «حديث مع قائد ماروني في علما الشعب، صحيفة «دافار»، ١٩٧٦/١٠/٢٢، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٣٤٠) راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١٠/٢٣.

(٣٤١) «عال همشمار»، ١٩٧٦/١٠/٢٢. نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٥)، ١٩٧٦/١١/٢٣، ص ٣٦٩.

(٣٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٣٤٣) «إن التعاون بين الجيشين الإسرائيلي ومجموعات اليمين اللبناني واسع جداً، إلى حد يمكن فيه أحياناً: رؤية طواقم مختلطة من الإسرائيليين واليمينيين اللبنانيين في سيارات الجيش التي تقوم بأعمال الدورية في الجانب اللبناني من الحدود». «دافار»، ١٩٧٦/١٠/١٠، نقلاً عن المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

(٣٤٤) «عال همشمار»، ١٩٧٦/١٠/١١، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٦، المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

في إسرائيل. وعلى حد قول هؤلاء، تمّ إعداد ترتيبات الدفاع عن هذه القرى وأقيمت أسيجة ومنصات رماية ونقاط مراقبة. كما وضعت عوائق في الأماكن التي يسهل عبرها وصول آليات مدرعة إلى القرى، وزرعت ألغام في المناطق الخطرة المحيطة بها».(٣٤٥)

* * *

كانت هذه «حدود» الوضع عشية انفجار حرب الجنوب، وهي حدود غير متراصفة، بل متشابكة تشابك الشريط الشائك مزنراً المواقع العسكرية الجاثمة على المطلات الشمالية لقرى الشريط المحتل. ومع أن العنصر الأكثر تحديداً في سياق تلك الحرب، كان إدخال المنطقة بدءاً من سنة ١٩٧٥ في علاقات القوى السياسية الإقليمية والدولية وتوازناتها، وبالتالي ربط أوضاع الجنوب، بوصفها قضية، بالقضية الفلسطينية وبالوجود الفلسطيني، حيث صار كل من يود إبلاغ الآخرين رسالة أو موقفاً يندفع من منبر الجنوب وصهوته،(٣٤٦) إلا أنه لا مجال بالطبع لعزل تلك «الحدود» عن عالمها ويستحيل تطهيرها من قيمها البلدية، التي كانت تنطوي وتختتم على أحداث صغيرة وقضايا بشر وعلاقات متبادلة، وترتد من جديد إلى ميادين ومسارات تخضع فيها لتداول الأمور ومجرياتها دون تأثير فيها. فحين كانت بعض القرى المسيحية بقواها السياسية وأحزابها وأعيانها، تطلب لنفسها طريقاً خاصاً في التبغ والتسليح والإدارة والتموين، لأنها ترى بذلك الوسيلة الفضلى للمدافعة أمام ما يستجد من أحداث، فإنها تكون بذلك قد ولجت أقصر الطرق إلى استعار المنازعات والدفع بالحرب إلى منازلها وحماها. وفي المقابل، إذا ما عرفنا أن القرى الحدودية أمام تداعيات الأحداث كانت مهددة بعداوة بعضها بعضاً، أدركنا هول الممارسات التي كانت تستنهض كوامن النزاعات وتلهب مجتمعات القرى الحدودية فتضرب من جهة علاقاتها فيما بينها، ومن جهة ثانية تهزها من الداخل وتقطع روابط هيئتها الاجتماعية. وفي كل هذا إغفال لما لا يعد ولا يحصى من المفاصل والأسباب التي ربطت هذه القرى على اختلاف أديانها ومذاهبها ومشاربها السياسية.

صار من المستحيل إذن في منطقة هذه صورتها، وقد تحللت من أي وثاق

(٣٤٥) «هآرتس»، ١٩٧٦/١٠/٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

(٣٤٦) كان الشيخ بشير الجميل يقول دائماً: من الجنوب سنبدأ بتأسيس الدولة اللبنانية الجديدة... ومرة قال: أول مدماك يجب أن يكون على أول شبر من الأراضي الملاصقة لإسرائيل. صليبا، مصدر سبق ذكره، ص ٣. من المقدمة التي كتبها جوزف أبو خليل.

أو رابط، ويفتقد جوّها العام أي مرونة لتقديم الحلول ولأم الصدع، صار من المستحيل مجدداً جمع الأمور وشدها إلى الحد الأدنى الذي كانت عليه. لم يكن الوضع في المنطقة يحتاج لأكثر من مجموعة مسلحة تغير سلوكها أو انضباطها لتجعل بين القرى، ومعها تاريخ المنطقة، محاور متحاربة تشدّ كل فريق. وقد حصل ذلك فصارت قوى الجنوب الحدودي وقراه، تجد نفسها، وقد أقفلت في وجوهها احتمالات الحلول أو المهادنة، أمام صراع مسدود الأفق وغلاب لا ينتهي أو ينتهي المتنازعون. فليس في المنطقة طرف قادر على سحق الآخر، فالقوات المسيحية غير قادرة على طرد القوات المشتركة الفلسطينية واللبنانية من مواقعها وقراها، ولم يكن هؤلاء بقادرين على شل القوات العسكرية في القرى المسيحية وقطع ارتباطها بإسرائيل.

رابعاً: وقائع حرب الجنوب

يبدو التقسيم الجهوي للمنطقة الحدودية الجنوبية إلى قطاعات ثلاثة: غربي وأوسط وشرقي، مع تداعيات حرب الجنوب، وكأنه تحديد لميادين تلك الحرب وجهاتها ومراحلها وللقرى والقوى المنخرطة فيها. فقد تنزّلت الحرب على تلك القطاعات على دورات ومراحل متفاوتة، بحيث بدت، بشرارة انطلاقها وأوجه أحداثها ووتائرها وأدوارها، وكأنها سلسلة حروب مركبة تتراكم فوق بعضها أو ترتصف إلى جوانبها. وسنحاول تسهيلاً لدراسة مسارات تلك الحرب وفهماً لأحداثها، الإطلالة عليها في كل واحد من تلك القطاعات الحدودية الثلاث، بداية في شكل مستقل، ثم في شكل موحد مع ارتباط مواقعها ووقائعها قصفاً وتهاجماً بتطور الأمور وتفاقمها.

أ) حروب القطاعات

١ ـ القطاع الأوسط:

ارتسمت الخطوط «الباردة» للحرب في هذا القطاع، كما رأينا، مع قضية رواتب عسكريي رميش، ولاحقاً عسكريي دبل، الذين عادوا إلى قراهم بانتظار ما ستحمله مخبآت الحرب. ولكنهم ما لبثوا مع الأجواء التي كانت تدور في محيطهم، أن وجدوا أنفسهم مقاتلين سيّارين في ركب القوى العسكرية القائمة في

قراهم. وارتسمت هذه الخطوط كذلك مع انفراد رميش عن سائر قرى المنطقة ومبادرتها إلى تسليم تبغها إلى لجان استلام إسرائيلية، بدلاً من تسليمه إلى لجان لبنانية تعمل تحت إشراف أحزاب الحركة الوطنية و«جيش لبنان العربي».

الخطوط الحارة لهذه الحرب كانت مع اكتمال عقد التنسيق في بعض القرى الحدودية. أما المقدح الذي أرسل شرارة الحرب، فكان صعود مسلحين من بيروت إلى عين إبل عن طريق ميناء حيفا في حدود ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٦. وقد أقدم هؤلاء المسلحون على التصدي لمجموعة من أربعة عناصر من «التنظيم الشعبي اللبناني» التابع لحركة فتح، كانوا يعبرون عين إبل عائدين من قرية حانين. قُتل أفراد هذه المجموعة الأربعة مع ثلاثة من مسلحي عين إبل.[٣٤٧] حدث ذلك في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٦، أي بعد أسبوعين تقريباً على صعود المقاتلين إلى عين إبل ومصادرة قرارها ودفعها إلى مواقف ظلّت تجهد لتكون بمنأى عنها.

تمثلت النتائج المباشرة لهذا الحادث بإمساك المجموعات المسلحة الطارئة، التي وفدت إلى عين إبل عن طريق ميناء حيفا قبل الحادث أو بعده مباشرة،[٣٤٨] بمقاليد ومقادير السياسة في البلدة. ففي أعقاب الحادث «توجه سكان القرية التي تضررت من جانب المخربين إلى الجيش الإسرائيلي بطلب الدفاع عنهم خشية محاولات هجوم دموي».[٣٤٩] وهذا الموقف يعني أن عين إبل أدخلت في التنسيق من بابه السياسي الواسع هذه المرة[٣٥٠] مع ما يستتبعه هذا الموقف من تصفية لمواقف وجهاء ونافذين في البلدة، ولمواقف الشباب الحزبي

(٣٤٧) الأربعة الذين سقطوا في عين إبل هم: محمود ميكائيل قواص من صور، وعادل ناصيف وطفة من البازورية، ونزيه مطلق علي دياب من يارين، وعفيف دياب فلسطيني من مخيم الرشيدية. راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/٦، ص ٤. أما قتلى عين إبل فهم بطرس مخايل الأخ وجبور مارون الحداد وعيد مارون شحادة.

(٣٤٨) «وروت مواطنة تسكن قرية مجاورة لعين إبل أن تعزيزات وصلت إلى القرية في أعقاب الحادث». «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٨/٣١، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٣٤٩) «فزادت قوات الجيش الإسرائيلي نشاطها حسب طلب المواطنين اللبنانيين الذين يعيشون في خطر». «عال همشمار»، ١٩٧٦/٩/١، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٣٥٠) كان الاتصال الأول المعلن بين عين إبل وإسرائيل، اتصالاً «طبياً». وقد جاء كما يدعي المسؤول العسكري في عين إبل، مع حادث ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٦، حيث نقل جرحى الحادث إلى إسرائيل «لأنها الطريق الوحيدة التي كانت مفتوحة أمامنا». راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/١٦.

وهم في عداد الثلاثين شخصاً.

ترجمة هذا الموقف على أرض العلاقة بين عين إبل والجوار، كانت أولاً، مباشرة قصف مطلات بنت جبيل وحانين والطيري والتلال المشرفة عليها.[٣٥١] وكان ثانياً، بروز حواجز في مداخل بعض القرى الحدودية، أي على المفاصل التي تربط هذه القرى بمحيطها، وقد تطور الأمر بعد أيام، إلى إدارة أمنية ذاتية تفرض تصاريح مرور على السيارات والركاب العابرين الطريق الرئيسية داخل عين إبل باتجاه قرى القطاع الغربي.[٣٥٢] وكان ثالثاً، وهو الأهم في هذا السياق، تكامل المواقف العسكرية بين هؤلاء المسلحين وبين الجيش الإسرائيلي وقد تمثل ذلك بالمصفحات السوفياتية الصنع التي كانت إسرائيل غنمتها في حرب ١٩٦٧، والتي راحت تجوب شوارع عين إبل وتنتصب علناً على التلال المحيطة بها،[٣٥٣] وتمثل أيضاً «بالخطوط الهاتفية المباشرة بين القرى الحدودية اللبنانية وبين مراكز جيش الدفاع الإسرائيلي المتقدم من أجل إعطاء إنذارات سريعة»،[٣٥٤] وتمثل أخيراً في حدّه الأقصى بالتعاون الكامل «إلى حد أنه يمكن فيه أحياناً رؤية طواقم مختلفة من الإسرائيليين واليمينيين اللبنانيين في سيارات الجيش الإسرائيلي التي تقوم بأعمال الدورية في الجانب اللبناني من الحدود».[٣٥٥] وهذا بعض مما جعل ضابطاً إسرائيلياً في متولاه يرى في إسرائيل «السلطة الوحيدة في جنوب لبنان»، وجعل مراقباً من الأمم المتحدة في رأس الناقورة يرى أن الإسرائيليين «لا يرون بهذه المنطقة جزءاً حقيقياً من لبنان».[٣٥٦]

كان حادث التصدي للفدائيين الأربعة، تنفيذاً لقرار سابق، يصفه المسؤول

(٣٥١) كانت التلال الغربية لبلدة بنت جبيل لجهة عين إبل، وقبل شهر من الحادث عرضة لقصف محدود شبه يومي. كان التصور السائد يومها، أنه قصف لتجمعات ومواقع فدائية غير معروفة من أهالي البلدة. وقد تبينّ لاحقاً أن الأمر تدريب لمقاتلي القوات اللبنانية في المنطقة وأخذ لإحداثيات القصف المدفعي وتركيز لها.

(٣٥٢) راجع: «النهار»، ١٩٧٦/٩/١٩.

(٣٥٣) «معاريف»، ١٩٧٦/٩/٢٩، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم. وفي تحقيق لمجلة «نيوزويك» في حدود منتصف تشرين الأول/أكتوبر تجعل أعداد هذه الدبابات بالعشرات. راجع: «السفير»، ١٩٧٦/١٠/٢٠.

(٣٥٤) مجلة «نيوزويك»، نقلاً عن «السفير»، ١٩٧٦/١٠/٢٠.

(٣٥٥) «دافار»، ١٩٧٦/١٠/١٠، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٥)، ١٩٧٦/١١/٢٣، ص ٣٦٧.

(٣٥٦) «عال همشمار»، ١٩٧٦/٩/٢، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

العسكري في عين إبل بأنه «قرار جماعي» بمنع السيارات المسلحة من عبور البلدة،[٣٥٧] وقد جاء بعد استكمال عسكرة البلدة. وبعد أسبوعين من مباشرة إسرائيل تعزيز نشاطها على الحدود الشمالية «عندما ازدادت التخوفات من أن المخربين على وشك القيام بعمليات ضد القرويين الذي يتلقون المساعدة من الجوار».[٣٥٨] والإشارة إلى أمر «نشاط إسرائيل» أساس في فهم السرعة التي تعاملت بها إسرائيل مع حادث عين إبل، حيث صادرت جثث القتلى الثلاث و«نقلتها رأساً إلى المستشفى الحكومي في صفد»،[٣٥٩] وهذا ما أدخلها مباشرة في الحدث، جارة أثكلها أبناء جارتها الثكلى عين إبل، فراحت تتقاسم العزاء، صباح اليوم التالي مع جمهرة من أهالي البلدة الذين تجمعوا قرب حاجز دوفيف انتظاراً لوصول الجثث وتسلّمها واستعلاماً عن أوضاع الجرحى في المستشفيات الإسرائيلية.[٣٦٠]

وهذا الموقع من الحادث، الذي وضعت إسرائيل نفسها فيه، يتناسب مع وقع الحادث داخل إسرائيل، ويكفي هنا أن نشير إلى أن صحيفة «هآرتس» اعتبرته في

---

(٣٥٧) «وقد اتخذ بعد عودة وفد من أهالي البلدة من زيارة للبطريرك خريش، باحثه خلالها بحوادث الإخلال بالأمن، وعند عودته اتخذ قرار جماعي بمنع السيارات المسلحة من عبور البلدة». من حديث نشرته «السفير» في ١٦/٩/١٩٧٦ مع القائد العسكري في عين إبل وهو ضابط برتبة ملازم أول في الجيش اللبناني. ومحاولة الإيحاء هنا باتخاذ مثل هذا القرار بمباركة وموافقة البطريرك خريش، يكذبها ما يرويه أعضاء الوفد عن موقف البطريرك خريش من التسلح ومن المجموعات المسلحة وصعودها إلى عين إبل. يسأل مراسل «السفير» أفراداً من عين إبل عما يحصل داخل البلدة: «وهل القصة إسرائيلية بحتة إذن؟». يرد أحدهم طبعاً لا. لويس الحصروني القائد العسكري حالياً، قال في أكثر من مناسبة أنه قابل الشيخ بيار الجميل والرئيس كميل شمعون في جونية واتفق معهما على تشكيل قوة عسكرية مجهزة بأحدث أنواع الأسلحة الفردية على أن يصلها السلاح الثقيل لاحقاً. «يقاطعه رفيقه: ولكن الوفد الذي زار البطريرك قال إن خريش اتصل بالشيخ بيار الجميل، فنفى أن يكون قد التقى لويس حصروني، وقال يمكن بشير عنده علم بالقصة، واعترف بشير بأن لويس قال له إن البلدة بحاجة إلى الحماية، ولكن ما صار تنسيق بيننا».

(٣٥٨) «معاريف»، ٣١/٨/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٣٥٩) نقلت الجثث إلى الحدود قرب نقطة دوفيف في سيارتين. وقد تأكدت عناصر المركز الإسرائيلية من حصول الوفاة، ومع ذلك أدخلت الجثث إلى المستشفى الحكومي في صفد. كذلك أدخل جريح من الحادث إلى المستشفى نفسها، وأدخل جرحى آخرون إلى مستشفيات أخرى.
«يديعوت أحرونوت»، ٣١/٨/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٣٦٠) صحيفة «معاريف»، ٣١/٨/١٩٧٦، المصدر نفسه.

تعليقها بأنها «المرة الأولى التي يثبت فيها المسيحيون أنه بإمكانهم الدفاع عن أنفسهم في وجه المخربين».[٣٦١] وهو حُكم يرمي بكل «خدمات» الاشتباكات والتقاصف المدفعي التي كانت تشهدها جبهة القليعة ـ أرنون بدءاً من نيسان/أبريل ١٩٧٦، أي قبل ما يزيد عن الأربعة أشهر من حادث عين إبل يرمي بها، أمام جعل هذا الحادث «المرة الأولى التي يثبت فيها المسيحيون...»، وينزع عنها أي دور في الدفاع عن «نفس» أو «جار».

وما تجب استعادته هنا، هو أن علاقات التجارة والوظيفة، مع تفاقم الأمور العسكرية، ظلت قائمة بين بنت جبيل وعين إبل،[٣٦٢] وظلت العناصر الحزبية في بنت جبيل من قوميين اجتماعيين وشيوعيين وبعثيين ناهيك بالقيادات السياسية والوجهاء، على تواصل ولقاء مع رفاقهم وأندادهم في عين إبل، وظل في الإمكان الحديث في تصرفات كانت تحصل بين البلدتين وفي ضرورة ضبطها وتجاوزها.[٣٦٣] ولكن العامل في «انكشاف» العلاقة بين الطرفين، كان رفْد المسلحين في عين إبل بمجموعات مسلحة جديدة، يبدو أن بعضها من خارج المنطقة بالكامل، وقد جاءت هذه المجموعات المسلحة لتكمل ما كانت قد باشرته المجموعة الأولى التي وفدت عين إبل في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٦، وقصّرت عن متابعته ودفعه في الاتجاه المحدد له إسرائيلياً. لقد نجحت المجموعة الأولى في خلق حالة عسكرية دفعت بالبلدة إلى تقبل السلاح ومباشرة التدريب وإنشاء قيادة عسكرية موحدة جامعة، وجَبْه الشباب اليساري في البلدة. ولكن ما قصرت هذه المجموعة عنه، كان دفع تلك الحالة باتجاه التنسيق العسكري المكشوف مع إسرائيل أو حتى مع جماعة نقولا الحداد في «رميش»[٣٦٤] كذلك قصرت من جهة

---

(٣٦١) «هآرتس»، ١/٩/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٤)، ٢٥/١٠/١٩٧٦، ص ٣٤١.

(٣٦٢) راجع مقابلات لصحيفة «السفير» مع أشخاص من بنت جبيل وحانين التقتهم مراسلتها في عين إبل في تجارة ووظيفة. وخير تعبير عن صورة الوضع ما جاء على لسان أحد أبناء حانين: «يوم شويخه ويوم فريخه». راجع: «السفير»، ١٦/٩/١٩٧٦.

(٣٦٣) بعد هذه الحادثة بأيام أطلقت النار في عين إبل على سيارة مدنية من بنت جبيل. كذلك أطلقت النار في بنت جبيل على سيارة من عين إبل يقودها عسكري من أبناء البلدة وتعطلت عجلاتها، لأنه رفض شراء مجلة «صباح الخير» على حاجز للقوميين السوريين على مدخل البلدة وقد تقدّم الحزب القومي باعتذار رسمي عن هذا الحادث.

(٣٦٤) ينفي المسؤول العسكري في عين إبل أية علاقة بنقولا الحداد «ليس هناك أي تنسيق، ونقولا الحداد من رميش لا علاقة له بشؤون بلدتنا إطلاقاً». «السفير»، ١٦/٩/١٩٧٦.

ثانية في تجاوز إطار الشعار المرفوع، الدفاع عن عين إبل باتجاه الدفاع عن لبنان.[٣٦٥] ويبدو في هذا المجال أن التيار الداعي إلى التفاهم مع الجوار داخل بلدة عين إبل، كان قبل الحادثة، وحتى بعدها بأيام[٣٦٦] قد ساهم في كسر حدّة مواقف تلك المجموعة، وأبطأ من اندفاعها وغلوائها، من هنا كان صعود مجموعات المسلحين الجدد، وأوسعها صيتاً مجموعة «الشيف إدوار»،[٣٦٧] الغرباء بكليتهم عن المنطقة ولحمتها، «تذكيراً» للمجموعة الأولى ودفعاً بالعلاقة بين جماعات المنطقة إلى الخِلفة والصراع الدموي المكشوف.

كان حادث ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٦ بوابة حرب الجنوب في القطاع الأوسط، تمثل الحضور الإسرائيلي فيها، في تحمية المواقع العسكرية لكلا طرفي الحرب

(٣٦٥) «الفتنة التي بقيت بعيدة عن الجنوب ١٧ شهراً، لن تقترب منه، نحن لن نذهب للحرب والناس راجعة، لن نحرر بنت جبيل ولا سواها، نحن هنا لحماية عين إبل، وما هو خارج عنها نحن بريئون منه». كلام للمسؤول العسكري في عين إبل جاء رداً على سؤال: أذاعت إحدى «القيادات اللبنانية» أنها تريد تحرير لبنان بدءاً من الجنوب، فهل تشاركونها الرأي وتجعلون من الجنوب نسخة عن باقي المناطق؟» راجع: «السفير»، ١٦/٩/١٩٧٦.

(٣٦٦) بعد الحادثة بخمسة أيام كان هذا التيار ما زال على موقفه ونظرته، بعدم قدرة «التيار الإسرائيلي» من جرّ البلدة إلى طلب الحماية: «لن يحدث هذا، هناك عدد قليل ـ من الصغار المسلحين ـ في البلدة، يدعمهم مسلحون من رميش، وهؤلاء مع التنسيق الانعزالي ـ الإسرائيلي، يأخذون حجماً أكبر مما هم عليه، والضغط عليهم من ناحية، والقيام بمبادرات إيجابية تجاه باقي السكان من ناحية ثانية، يكفي لتكون عين إبل، هي ما كانت عليه دائماً، رمزاً للمحبة والأخوة، ترفض أن تفتح أبوابها بغير اتجاه بنت جبيل. من كلام عن لسان شباب من عين إبل في مقابلة مع «السفير»، راجع عدد ٦/٩/١٩٧٦.

ومن ناحية أخرى لم يمنع تفاقم الحال ضباط «جيش لبنان العربي» من زيارة عين إبل في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، بعد بنت جبيل و«الاطلاع عن كثب على حاجات القرويين». «إذاعة بيروت الرسمية»، نقلاً عن «هآرتس»، ١٠/٩/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٣٦٧) يوضح إيلي حبيقة في مقابلة مع مجلة «الوسط»، بأنه هو نفسه «إدوار» قائد هذه المجموعة. ويروي أنه صعد إلى المنطقة بعد أن «طرحت فكرة دعم الضابط سامي الشدياق الذي كان موجوداً في عين إبل ولديه مشاكل. طلب مني الذهاب إلى الجنوب لمساعدته فأخذت المجموعة وذهبت. بقينا ستة أشهر وكان اسمي خلالها إدوار. اختلفت مع الإسرائيليين هناك وقصفت على إسرائيل بالدبابة، فقالوا لي وجودك في الجنوب غير مرغوب فيه فرجعت إلى جونية». كانت المجموعة في حدود الـ ٣٠٠ عنصر. وقد عاد حبيقة ثانية إلى الجنوب سنة ١٩٧٨. راجع: «الوسط»، «إيلي حبيقة يتذكر»، العدد ٢٩٦، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ص ٣٣.

الصغيرة: موقع الكازينو في مدخل عين إبل، وموقع صف الهوا في مدخل بنت جبيل، ومداخل قرية حانين والتلال المحيطة بها، قصفت إسرائيل هذه المواقع أثناء حصول الحادث وبعده على يومين متتاليين، وقصفتها لاحقاً وبتقطع، على إيقاع اللقاءات التي كانت تحصل بين قوى البلدتين، وما يرشح عن مداولاتها من أجواء حل للعلاقة المأزومة أو انحلال لها. لقد تولى «الحرس القديم» في عين إبل وبنت جبيل أمر هذه اللقاءات، تداركاً لما هو أدهى، ففي عين إبل تحرك الوجهاء وفي يقينهم أنهم، متسلحون بموقف البطريرك خريش الذي يرى الحل «بالتفاهم مع الجوار»، كما سبق وأشرنا، ما زالوا قادرين على سلّك موقف البلدة. وفي بنت جبيل تحرك الوجهاء بدفع من المقاومة الفلسطينية التي رأت فيهم «محاوراً يحسن التحدث إلى نظيره الماروني، لكن وفد عين إبل المفاوض لم يكن القاتل ولا أهل القاتل ليصح إجراء الصلح معه».[٣٦٨] لذلك راحت تسقط تباعاً الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، وأهمها الاتفاق الذي تمّ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، بين فعاليات البلدتين وبحضور قائد منطقة صور العسكرية، بالإضافة إلى قائد منطقة الجنوب العسكرية في «جيش لبنان العربي»، وكان يقضي بأن يتولى «جيش لبنان العربي» حاجز صف الهوا على مدخل بنت جبيل، وقد وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦.[٣٦٩]

(٣٦٨) كانت الاتصالات كثيفة وسريعة بعد الحادث، وقد توجت باجتماعين رئيسيين:

ـ الأول عقد في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ في بنت جبيل في منزل العلامة السيد عبد الرؤوف فضل الله حضره النائب عبد اللطيف بيضون، والوزير السابق علي بزي ووجهاء من عين إبل وضباط من «جيش لبنان العربي». وقد حصل خلال اللقاء قصف لمحيط منزل العلامة السيد فضل الله، فعلّق أحد أعضاء وفد عين إبل (فؤاد الخوري) بقوله: هذه رسالة من المسلحين لاجتماعنا يؤكدون لنا فيها، بأننا لسنا من يقرر.

ـ الثاني عقد في عين إبل في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ بين وجهاء البلدتين صرّح على أثره المونسنيور مارون صادر «نرحب بالوفد ويهمنا أن نتعاون معاً للوصول إلى عيش آمن وإلى دفع الضرر عن كل قرية وفرد في منطقتنا». كذلك صرح العلامة السيد محمد حسين فضل الله بعد الاجتماع: «قلوبنا مفتوحة بكل ما نملكه من جهد وطاقة لإعادة الوضع إلى حاله الطبيعي لنستمر في العيش المشترك ضمن حلول معقولة». راجع: «النهار»، ١١/٩/١٩٧٦.

(٣٦٩) يتألف هذا الاتفاق من عدة بنود أهمها:

١ ـ يحل «جيش لبنان العربي» مكان عناصر الأحزاب اليسارية في «صف الهوا» عند تقاطع بنت جبيل وعين إبل وعيناتا والطيري ويكفل سلامة الركاب والسيارات والمارة على الطرق الرئيسية العامة والعاملين في الحقول الزراعية.

٢ ـ تلغي «القوات اللبنانية» تصاريح المرور المفروضة على السيارات والركاب وتفتح حواجزها أمام =

وفي موازاة ارتسام نقاط ومواقع عسكرية على حدود بنت جبيل وعين إبل، أي على الناحية الشرقية لهذه الأخيرة، كانت تجري في الناحية الغربية لعين إبل، تمهيدات لرسم حدود مساحات عسكرية وسياسية وحدود فرز سكاني، تطال جميعها داخل المربع الذي تتزاوله القرى المسيحية الأربع في قضاء بنت جبيل، عين إبل، رميش، دبل، والقوزح، وتتوسطه بلدة حانين. وتهدف تلك التمهيدات إلى خلع قرية حانين وتهجير سكانها،[٣٧٠] وبذلك تصبح الخطوط فيما بين هذه القرى المسيحية آمنة، وكذلك آمنة خطوط ارتباطها مع إسرائيل، كما تفترض أمور «الجدار» من عمالة وتنسيق. كما يستحكم، باحتلال حانين الحصار حول قرى حدودية أخرى وتصبح بحكم الساقطة عسكرياً: قرى عيتا الشعب ورامية ويارين.

واستكمالاً لشبكة النار التي طلبت إسرائيل من نقولا الحداد، إقامتها في المنطقة،[٣٧١] صار يتم التحرش بأهالي حانين، في حوادث كان بعضها دموياً،[٣٧٢] هذا في الوقت الذي كان فيه أهالي حانين، وتخصيصاً الحزبيون والشباب اليافعون منهم، قد عكفوا بعد حادث عين إبل (٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٦)، على سلوك طريق ترابية فرعية، يتدبرون عبرها أمورهم خارج قريتهم، متجاوزين الطريق الرسمية التي تقطع عين إبل تداركاً لما لا تحمد عقباه.

إن العامل الطارىء حديثاً، والحاسم في تسنين شفرة المواجهة بين حانين وجوارها، ما تقرّه صحيفة «هآرتس» من «أن مقاتلي الكتائب الذين قدموا من بيروت إلى جنوب لبنان، بدأوا يرافقون العمال القادمين إلى العمل في إسرائيل، كل يوم صباحاً، ويعودون إلى قواعدهم في المساء لمرافقة العمال من السياج إلى

= سكان القرى الغربية اللبنانية ما دام حاجز «صف الهوا» في يد «جيش لبنان العربي».
٣ ـ يتصل ضباط القيادتين المحليون ببعضهم ويذللون معاً الطوارىء المستجدة. راجع: «النهار»، ١٩٧٦/٩/١٩.

(٣٧٠) كان هذا المحور ميدان صراع بين هذه القرى في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٢٠.

(٣٧١) «... وفي اجتماع رابع بين المسؤولين الإسرائيليين والحاج (نقولا الحداد) طلب منه إقامة «شبكة نارية»، ولأن الحاج لم يكن يفهم في الشؤون العسكرية طلب منهم مهلة ليطلع فيها من أهل الثقة على هذا الموضوع، وتمّ الاتفاق على موعد جديد، تحدده قنابل زرق أربع يضربها الجنود الإسرائيليون». راجع: صليبا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٣٧٢) أطلقت سيارة تنقل مسلحين النار أمس على أهالي بلدة حانين من النساء والأطفال، بينما كانوا يملأون أوانيهم بالمياه. مما أدى إلى إصابة إمرأة بجروح فيما انطلق المسلحون بسياراتهم... باتجاه بلدة رميش. راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٩/٨. وفي رواية لبعض أهالي حانين أن إطلاق النار كان يتم من بعض مراكز المسلحين في عين إبل.

قراهم».[٣٧٣] كان هذا وضع عمال قريتي دبل والقوزح المسيحيتين، والمتوجب عليهم عبور حانين الواقعة وسط محور يصل البلدتين برميش ومنها إلى «الجدار» وبوابة دوفيف.

في البداية كانت المرافقة المسلحة للعمال المسيحيين إلى «الجدار» مستورة حييّة، عبور عادي بسيارات مدنية وسلاح مخبأ مطوي، وكان أهالي حانين يدركون على الأقل بالفطرة وبالقلوب الشواهد، نوازع ومآل رحلتي الصباح والمساء للعمال من دبل والقوزح. ولكن في الأيام المباشرة التالية لحادثة عين إبل، انجلت رحلة المرافقة عن ملالات تحمل شارات عبرية، يعتليها مقاتلون مسلحون لبنانيون، مؤللة قلوبهم، بقيافة الجيش الإسرائيلي الكاملة: سلاحاً وثياباً.

إن توجس أهالي حانين وارتيابهم، أصبح أمام الخطر الداهم، يقيناً ثابتاً، وهو ما لا قِبَلَ لهم بردعه أو برده، وقد انعكس الأمر في القرية على علاقة أطرافها السياسية فيما بينها أحزاب حركة وطنية ووجهاء لهم ولاءاتهم السياسية المحلية، تماسكاً رافضاً لأي موقف أو عمل يدفع بالقرية مسحوقة في هاوية المعادلات والحسابات الحاصلة،[٣٧٤] لذا كانت القوى الحزبية في قرية حانين، وقد اعتادت مرور قافلة العمال إلى بوابة دوفيف، تغفل كذلك عما كان يبدر من حواجز راح يقيمها مسلحو الجوار المسيحي في الطريق إلى قريتهم وفي نقاط هي الأقرب إلى مشارفها ومداخلها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وقفت قوى القرية صارمة أمام طلبات أطراف فلسطينية، ومن حركة فتح تحديداً، بضرورة التصدي، وحتى تصفية القافلة التي تعبر القرية يومياً، عمالاً ومواكبة حراسة.[٣٧٥] كذلك وقفت أحزاب البلدة صارمة في مواجهة أطروحات لبعض أحزاب الحركة الوطنية حول ضرورة عزل التيار الأسعدي وإخماده، وما هم لو كانت التصفية والغيلة من الأبواب الموصلة سريعاً إلى ذلك. وبالفعل فقد تعرض مختار البلدة لمحاولة اغتيال في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، واخترقت رصاصات عدة سيارته الأميركية الطراز.[٣٧٦]

(٣٧٣) «هآرتس»، ١٩٧٦/٩/٣، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق خاص رقم (٤)، ١٩٧٦/١٠/٢٥، ص ٣١٤.

(٣٧٤) عن الوضع الداخلي في حانين، راجع ص ٩٧ من هذه الدراسة. هذا في الوقت الذي كان فيه التيار الأسعدي في العديد من القرى الجنوبية على تنابذ سياسي، وحتى على صدام عسكري مع أحزاب الحركة الوطنية المدعومة من فصائل الثورة الفلسطينية.

(٣٧٥) مقابلة مع علي يوسف.

(٣٧٦) راجع: «النهار»، ١٩٧٦/٩/٢٨.

كانت تحركات الهيئة الاجتماعية في حانين، وبعد حادث عين إبل تحديداً، تسير في اتجاهين. فمن جهة أولى كان وجهاء القرية يوظفون تاريخهم وعلاقاتهم مع أندادهم في القرى المسيحية المجاورة في سبيل تهدئة الوضع وفي تفكيك دواعي قطع الطريق والحصارات المتكررة التي كان يفرضها مسلحو هذه القرى وخاصة مسلحو دبل وعين إبل.(٣٧٧) ومن جهة ثانية كانت أحزاب حانين تؤكد مع مراجعها السياسية والعسكرية على خط التهدئة وتحييد القرية، مع عملها في الوقت نفسه على الأخذ بأسباب التسلح تحسباً لما قد يدهم من أحداث عسكرية. ويؤكد قياديون حزبيون من أبناء حانين أن عدد قطع السلاح التي كانت في البلدة، وحتى قبيل الهجوم على القرية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ لا يتجاوز أصابع اليد، وهي بمجموعها من ذوات الطلقة ومن طراز سيمونوف. وأول قطعة من السلاح الرشاش وصلت إلى حانين كانت «كلاشينكوف» على سبيل الإعارة من حزبيين من قرية عيترون الحدودية.(٣٧٨)

لم يتفيأ أهالي حانين طويلاً ظل مهادنة حزبييهم وظل علاقات وجهائهم مع الجوار. فمع اكتمال حلقة الحصار على القرية، ومع أجواء الانقطاع وأجواء التقاتل التي اختلقها مسلحو دبل مع قرى إلى الشمال من الجيب المسيحي، نعني الاشتباكات مع قرى رشاف وياطر وبيت ليف.(٣٧٩) ومع أجواء التقاصف والاشتباكات التي كانت على غير محاور تماس في المنطقة الحدودية وتحديداً

(٣٧٧) ولا يفوتنا هنا أن الحجة هي ذاتها في كل حصارات الحرب، فالحصار من قبل مسلحي عين إبل تفرضه «بين الحين والآخر دواع أمنية هي في صلب المحافظة على سلامة المواطنين وتجنيبهم الأخطار الطارئة». راجع: بيان «القوات اللبنانية»، «النهار»، ١٧/١٠/١٩٧٦. وحول لقاء الوجهاء في القرى وعملهم في تهدئة الأوضاع. راجع: تحقيق «السفير»، ٢٠/٩/١٩٧٦، حول المنطقة ولقاءات مع وجهاء ونافذين من قريتي دبل والقوزح. ومقابلة في دبل مع مختار حانين محمد عبد الرسول عباس الذي جاء معزياً رئيس بلديتها بوفاة أخته.

(٣٧٨) مقابلة مع علي يوسف. يؤكد هذه الرواية حول افتقار حانين إلى السلاح، مطالبةُ «القوات اللبنانية» أهالي القرية في واحد من الشروط المطلوب تنفيذها، صبيحة الهجوم، تسليم ١٠ قطع من السلاح. والمعروف أن سقف الطلبات في مثل هذا الأمر، وفي مثل هذه الحالة، يتعدى دائماً واقع الحال. راجع: «النهار»، ١٩/١٠/١٩٧٦.

(٣٧٩) بدأت هذه الاشتباكات في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. وهذه القرى لا ترتبط مع قرى الجيب المسيحي في منطقة بنت جبيل، وتحديداً قريتي دبل والقوزح في علاقات مباشرة أو واسعة، فهي لا تتواصل بطرق معبدة مباشرة، مع تقاربها كخط نظر، وخراجاتها، على تماسها، مدغلة لا تيسر شق الطرق الزراعية.

محور القليعة ـ مرجعيون ـ الخيام، ومع أجواء التوتر التي سادت مناطق الجنوب من جراء صدامات القوات السورية مع مواقع الحركة الوطنية ناحية بلدة روم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، ومع أجواء معارك الجبل بين القوات السورية و«القوات المشتركة» والتي كانت ذروتها في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، مع هذه الأجواء عامة كان هجوم «القوات اللبنانية» على قرية حانين الساعة الحادية عشرة ظهر السبت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. واللافت في أمر هذا الهجوم، أنه انفجار بدون «صاعق» يستدعي رد فعل مباشر على جاري أدبيات الهجومات ومبررات حصولها في سياق الاحتراب في لبنان. وبيان «القوات اللبنانية» الصادر يوم الهجوم والمنشور في صحف اليوم التالي، والذي جاء رداً على بيان لأهالي حانين يتحدث عن مضايقات حصلت مع مسلحي عين إبل تهدد بانفجار لا نستطيع تصور نتائجه...، بيان «القوات اللبنانية» هذا لا يجد تبريراً لإقامة «القوات» حواجز مسلحة على أطراف حانين ولتفتيش بعض من بيوت البلدة، أقرب من حادث عين إبل في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٦، أي قبل شهر ونصف من يوم الهجوم على حانين.(٣٨٠) ولم يجد بيان «القوات اللبنانية» كذلك، من حادث أمني أدعى إلى فك كتافها، من حادثة محاولة الاغتيال التي تعرض لها مختار حانين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، على يد فصيل من فصائل الحركة الوطنية، لأن هذا الحادث كما فطنت «القوات» يطعن في وكالتها وكفالتها الأبرياء من «أية بلدة كانوا.(٣٨١) وتبقى الحيرة ممسكة برواية صحيفة «النهار» مع مرور ثلاثة أيام على اجتياح حانين واحتلالها، إذ يسرد مراسلها، وهو ابن عين إبل، أربع روايات في أسباب مباشرة الهجوم. الرواية الأولى تجعل القتيل «صداماً جرى بين مسلحين من حانين وعناصر من «القوات اللبنانية» في القرى الحدودية كانت تمر أمام القرية». والرواية الثانية تقول بأن «مسلحين مجهولين دخلوا عصر السبت منزلاً في البلدة وفتشوه وخلال رجوعهم... فتحت النار عليهم متاريس في الطرف الشمالي من القرية...». والرواية الثالثة «تشير إلى أن ملالة تابعة «للقوات اللبنانية» كانت آتية

(٣٨٠) اقتصر عمل الحواجز حسب بيان «القوات اللبنانية» على «التدقيق في هويات المارة المتشبه باشتراكهم في مقتل ثلاثة من عين إبل. راجع: «النهار»، ١٧/١٠/١٩٧٦.

(٣٨١) جاء في البند الرابع من بيان «القوات اللبنانية»:

«إن القوات اللبنانية لم توجه أي تهديد أو إنذار إلى المسلحين الذين أطلقوا النار على مختار حانين. إلا أن هذا لا يعني أنها سوف تبقى مكتوفة الأيدي في حال تكرار مثل هذه الاعتداءات على الأبرياء في أي بلدة». راجع: «النهار»، ١٧/١٠/١٩٧٦.

من دبل فتعرض لها مكمن مسلح قبل وصولها إلى حانين ثم انفجر الوضع وتدخلت المدفعية وحصل الاجتياح.[٣٨٢] الرواية الرابعة (وهي الثانية في تسلسل صحيفة «النهار») تقول «إن الإسرائيليين هم الذين احتلوا القرية ثم سلموها إلى «القوات اللبنانية» التي نسفت بيوت العناصر الوطنية فيها وأحرقتها حسب القيادة المركزية للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية».[٣٨٣]

الروايات الثلاث الأولى موقوفة على رؤية «القوات اللبنانية» لمجرى الحدث، وهي تعني ببساطة أن «القوات»، لم تكن قد اعتمدت بعد رواية كاملة تبسطها أمام الهيئات الاجتماعية في القرى، فتيلاً «يشرّع» اجتياح حانين، لأن عوامل الشقاق والتباعد، والتي سبقت الإشارة إلى فعلها بين قرى المنطقة في صفحات سابقة، كانت ما زالت بَعْدُ، غير قادرة على تمثل مثل هذا الحدث وتغطيته مهما كانت الأسباب والدوافع المباشرة إليه. وقد برز عجز «القوات اللبنانية»، أمام ما زال قائماً بين مجموعات المنطقة من عُرى الجوار والاجتماع، في جعل اجتياح حانين مفصلاً في العلاقة بين قرى المنطقة له ما قبله وله ما بعده، من خلال عدم قدرة هذه القوات على إقفال البلدة أمام أهالي ووفود القرى الإسلامية والمسيحية من ياطر ورامية وعيتا الشعب ويارين ورميش ودبل وعين إبل والقوزح وعلما الشعب، التي أمّت البلدة «واشتركت مجتمعة في تشييع الضحايا وتعزية ذويهم في كل من بلدتي حانين ودبل حيث كان سقط من هذه الأخيرة الياس حنون»،[٣٨٤] وكذلك كانت زيارات القيادات الدينية المسيحية والإسلامية ومواقفها عاملاً أكيداً في لجم غلواء ما بعد يوم اجتياح حانين، وفي الحد من امتداد مفاعيل هذا الحادث في القطاع الطرفي من الحدود إلى مناطق أخرى في الداخل. فقد خفّ إلى حانين ودبل غداة الهجوم المطران جورج حداد متروبوليت صور للروم الكاثوليك والمونسنيور مارون صادر النائب العام لمطرانية صور المارونية، والسيد محمد الغروي والشيخ حسين سرور والسيد محمود دبوق. وتلاحقت هذه الزيارات مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين ومشايخ آخرين وبمرافقة أقران لهم من رجال الدين المسيحي من أبناء المنطقة.[٣٨٥]

---

(٣٨٢) لا تدخل هذه الرواية فيما سبق وأشرنا إليه حول تخطيط بعض الفصائل الفلسطينية لضرب ملالة المواكبة التي كانت ترافق العمال من أهالي دبل إلى «الجدار». فالهجوم حصل نهار السبت وهو يوم عطلة في مؤسسات العمل في إسرائيل.

(٣٨٣) راجع: «النهار»، ١٩/١٠/١٩٧٦.

(٣٨٤) راجع: «النهار»، ٢٠/١٠/١٩٧٦.

(٣٨٥) راجع: «النهار»، ٢٠/١٠/١٩٧٦، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

ومتابعة تفاصيل احتلال القرية لا يخرج عن صلب ما نذهب إليه. فقد بدأ الهجوم وحسب رواية أهالي حانين،[٣٨٦] مع خمسة مسلحين من قرية دبل، لا يبدو أنهم مؤهلون، أو في الحد الأدنى راغبون، في فتح ملف دموي في المنطقة، «دخلوا عند الحادية عشرة قبل ظهر السبت ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، منزل علي نعيم شهاب، وفتشوه بحثاً عن السلاح وأهانوا ابنه، ولما لم يجدوا السلاح خرجوا إلى الطريق الترابية المؤدية إلى البلدة... وقرابة الأولى بعد الظهر اجتمع شيوخ البلدة وتوجهوا إلى مقابلة مسلحي دبل والاستفسار عن غايتهم فقوبل الوفد بلؤم غير منتظر وأطلقت النار فوق رؤوس أفراده، وعاد من دون نتيجة سوى، إنذار بتسليم ١٠ قطع سلاح من البلدة خلال ساعة. ولدى وصول الوفد إلى منزل المختار انفجر الوضع في مختلف الجبهات عبر قرى عين إبل ودبل ورميش، وبدأ إطلاق النار الذي رافقه قصف مدفعي مركز من قِبل العدو الصهيوني. وتوقف إطلاق النار نحو الثامنة ليعود منتصف الليل في شكل أعنف وسقطت مئات القذائف في البلدة وخارجها... ثم تقدمت آليات من عين إبل ومن دبل عدا المشاة إلى البلدة... ودخل المسلحون البلدة في الثالثة صباح الأحد ١٧ تشرين الأول/أكتوبر...».

رواية أهالي حانين هذه، والتي يفترض أن تكون الرواية الأكثر حدّة، تجعل الهجوم من بدايته هجوماً على «البارد»، تفتيش منزل وإهانة صاحبه إلى إهانة لاحقة لوفد القرية المفاوض وطلب بتسليم عشرة بنادق. سلوك وطلبات هجومية «متواضعة» في حينها، حتى أنها تبدو على شيء من «تهذيب ورحمة» إذا ما قورنت بسلوك وهجوم المسلحين أنفسهم ومن القرى المسيحية نفسها عندما اجتاحت «القوات اللبنانية» نفسها بلدة يارين الحدودية، بإطلاق النار دون سابق إنذار على كل من صودف في حقله أو في الطريق، وقد انجلى الهجوم بعد ساعات قليلة عن ١٤ قتيلاً وعن قرية بأكملها كانت طعماً للسلب وللنار. كان الهجوم على يارين في ٢ تموز/يوليو ١٩٧٧، أي ما يلي الهجوم على حانين بسبعة أشهر ونصف وهي مدة كانت «القوات اللبنانية» خلالها قد اغتذت من معين الحرب اللبنانية ومن معين العلاقة مع إسرائيل، واكتنزت من موروثات هذين العاملين في سلوك القتل والدم وفي التعاطي مع الآخرين، وهو سلوك لا يقيم اعتباراً أو حُرمة لاجتماع أو جوار أو ماض مشترك، ولا يستبقي أي خيط من علاقات لا تعزل قرية أو كوكبة قرى أو

---

(٣٨٦) راجع: «النهار»، ٢٠/١٠/١٩٧٦. وهي الرواية التي يتفق تسلسلها مع روايات كثيرين ممن التقيناهم من أبناء عين إبل ورميش.

مجموعة بشرية عن جوار، طالما كانت معه وستبقى دائماً في حاجة إليه.

كانت ذروة الهجوم على حانين بدءاً من منتصف الليل، مع قصف مدفعي عنيف، يتفق كل الأطراف على جعل فوهات المدافع الإسرائيلية مصدراً له. توقف القصف في الثالثة صباحاً مع دخول آليات «القوات اللبنانية» القرية، أي بعد ساعات ثلاث من انطلاق هذه الآليات من مواقعها في عين إبل ودبل. بيان أهالي حانين يتحدث عن ١٢ آلية من ناقلات الجند المصفحة دخلت القرية. ثمان منها جاءت من عين إبل وأربع من دبل. مراسل «رويتر» في القرية المسيحية الحدودية علما الشعب يعطي الرقم نفسه، ويوزعه بين أربع ملالات رسمت على جوانبها شارات صليب كبير ظهرت علامات بالعبرية على مدافعها...» وثماني دبابات «بعضها تحمل علامات بالعبرية».[٣٨٧]

كانت حرارة القصف المدفعي ليلاً، حيث أطلقت مئات من القذائف داخل القرية وفي جوارها مع قذائف متفرقة كانت تطلق في آن معاً على خراجات قرى عين إبل ودبل ورميش، وكان ظهور الدبابات الثقيلة وناقلات الجند المصفحة، تعويضاً عن برودة الهجوم وتردده وبطئه في بدايته نهاراً. واللافت في المرحلة الأخيرة من الهجوم تولى مسلحي عين إبل تغطية القسم الأكبر من المساهمة العسكرية في الشق العددي منها، ٨ دبابات من أصل ١٢ آلية،[٣٨٨] وفي شقها العملاني حيث كان تدخلهم في المرحلة الأكثر قساوة والأكثر دموية. نستذكر هنا بالطبع مجموعة (الشيف إدوار) وغيرها من المجموعات المسلحة التي أمّت عين إبل من خارجها، كغرباء عن أهلها في منابتهم، أو غرباء عنهم في منشئهم وفي تقديرهم لموقعهم من جوارهم، مع تأهيلهم السياسي والعسكري مع بداية الحرب

(٣٨٧) تتحدث «عال همشمار» عن شهود عيان في حانين، عن أن المسيحيين يستخدمون حاملات جنود عليها إشارات عبرية وعن أن المقاتلين المسيحيين في المنطقة يحملون قنابل يدوية عليها كتابات بالعبرية ويعتمرون الخوذ والأحذية واللباس العسكري الموجود لدى الجيش الإسرائيلي، ١٨/١٠/١٩٧٦. محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم. الناطق العسكري الإسرائيلي، ونقلاً عن «رويتر» رفض التعليق على نبأ من جنوب لبنان يذكر أن قوات يمينية تستخدم عربات مصفحة تحمل علامات إسرائيلية قائلاً «ليس لدينا ما نقول عن هذه الادعاءات المزعومة». راجع: «النهار»، ١٨/١٠/١٩٧٦.

(٣٨٨) تنقل «نيوزويك» أن دبابات إسرائيلية من نوع شيرمان وصلت إلى «القوات اللبنانية» في عين إبل كانت في الهجوم على حانين. وتنقل المجلة عن «لويس الحصروني» الذي تصفه بأنه «قائد ميليشيا الكتائب التي هاجمت حانين قوله: إني على استعداد في ظل الأوضاع الراهنة أن نضع أيدينا بيد الشيطان من أجل طرد الفلسطينيين من أرضنا». نقلاً عن «السفير»، ٢٠/١٠/١٩٧٦.

اللبنانية على غير جبهة من جبهات بيروت والجبل، وعلى خطوط تماسها اللبنانية أو الفلسطينية والذين وصلوا إلى مواقعهم في قرى الحدود عبر الخيوط والخطوط السياسية والعسكرية بين جونية وحيفا.

كانت الحصيلة الدموية للهجوم ٧ قتلى من أبناء حانين إلى قتيل واحد من قرية دبل.[٣٨٩] وتؤشر تشكيلة قتلى حانين، إلى عدم حصول مقاومة من داخل، ويعترف بذلك حزبيو البلدة، وهم هيئتها العسكرية الوحيدة، ويرون في انسحابهم من البلدة مع تكثف القصف ومباشرة «القوات اللبنانية» هجومها، خطوة اضطروا إلى السير فيها «لعل ذلك يعفي بلدتهم من التهديم والتدمير».[٣٩٠]

وإذا كان انسحاب مسلحي حانين مبرراً ومفهوماً، أمام انكشافهم عدداً وتسلحاً وتوقيت هجوم، أمام مدّ «القوات اللبنانية»، وإذا كان مفهوماً كذلك عدم مبادرة أي طرف حزبي لبناني أو فلسطيني إلى مساندة حانين، عبر تقديم نجدات مباشرة إلى مسلحي البلدة مع إرهاصات الهجوم الصباحية، أو عبر فتح جبهة موازية أو مقابلة في غير محور من محاور الجيب المفتوحة، إذا كان كل هذا مفهوماً ومقدراً، مع الحشرة العسكرية والسياسية التي كانت تعانيها «القوات المشتركة» للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، على بقية المحاور الحدودية مع سقوط ثكنة مرجعيون في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أي بعد سقوط حانين بيوم واحد، فإنه من غير المفهوم والمبرر إقامة «القوات المشتركة» من خلال أهالي حانين،[٣٩١] على محاور سياسية وعسكرية وساخنة دائماً، مع المبادرات التي تتالت في الحديث عن مخرج وحل لنتائج الهجوم على حانين. ففي الجانب السياسي صار «أهالي حانين»، وقد أصبحوا خارج قريتهم، داخل اللعبة الكبرى في المنطقة إجمالاً. فبعد أن كانوا طيّ مربع الجيب المسيحي في منطقة بنت جبيل، ومن خلال هذا الموقع

(٣٨٩) قتلى حانين: مريم خليل عباس (١٦ سنة) وزوجة سامي سويدان الحامل على وشك الوضع، وعلي محمد حسن شهاب، ومحمد حسن منصور، وبدر الشامي وهي زوجة محمد الشامي. وقد قتل هؤلاء، ما عدا محمد حسن منصور الذي قتل في القصف عصراً للبلدة، بعد احتلالها وتحكم المسلحين بها، أما المهاجمون فقد خسروا قتيلاً واحداً من دبل هو الياس نظيم حنون. ويؤكد أهالي حانين، بأن أهالي دبل يعرفون بأن الياس هذا قتل على يد مسلح من بلدته تنفيذاً لثأر سابق لجريمة يعتبر الياس واحداً من المساهمين فيها. ولكي يخفي القاتل جريمته اتصل بحنا نظيم حنون شقيق القتيل وأخبره عن مقتل أخيه. فقام حنا بقتل علي محمد حسن شهاب بعد سحبه من بين أهالي البلدة المجتمعين في بيت شقيق مختار حانين المدعو حسين عبد الرسول عباس.

(٣٩٠) راجع: «النهار»، ٢٠/١٠/١٩٧٦.

(٣٩١) الصفة التي كان يطل منها حزبيو القرية في بياناتهم الصحافية.

كانوا يتداولون أمورهم ومصالحهم المباشرة والبعيدة، ويتداولون وجودهم وعلاقاتهم مع الجوار المسيحي، أصبحوا بعد تهجيرهم في حِلّ من هذا الإطار، وأصبحت طروحاتهم السياسية حول «قضية حانين» تتعدى اعتبار «القضية» ومهجريها قضية تستدعي «عناية فائقة» وحلاً سريعاً، إلى الحديث عن الأزمة في المنطقة وشروط حلها، واعتبار «قضية حانين» جزئية وتفصيلاً في السياق العام. ففي معرض دعوة «أهالي حانين» إلى تجديد التعايش بينهم وبين من يجمعهم مصير مشترك، يرى «الأهالي»: «أن الشروط المقبولة لحل الأزمة العامة في المنطقة وحل القضايا الجزئية ومنها قضية حانين تتمثل بالآتي:

١ ـ قطع العلاقة العسكرية والسياسية والتموينية مع العدو الصهيوني وإعلان ذلك من المعنيين بهذه العلاقة قولاً وتطبيقه فعلاً».[٣٩٢]

يبدو هذا الموقف تصعيدياً تماماً في ظروف قاتمة لا تدفع أبداً في مثل هذا الشرط، والذي يعني ببساطة أن يتنكب أهالي حانين كل أوزار الحرب في المنطقة الحدودية، مع كل امتداداتها الداخلية والإقليمية والخارجية، حتى انتهاء هذه الحرب حين يعلن المعنيون بالعلاقة العسكرية والسياسية والتموينية قولاً ويطبقون فعلاً «قطع علاقاتهم العسكرية والسياسية والتموينية مع العدو الإسرائيلي». إن هذا الشرط الذي حدّده أهالي حانين، «برفيع الصوت» من على منبر نقابة الصحافة، مدخلاً مقدماً للبحث في قضية حانين، يشكّل ارتداداً من قِبَل هؤلاء على مواقع لم يُبْنَ عليها من قبل، وفي ظروف أقل عسراً، موقف معلن ومباشر من المتعاملين والعاملين في إسرائيل، وطالما حاذر حزبيو حانين وحذروا من الوقوع في شراك التصدي المباشر لهؤلاء، لأن ذلك كان يعني ببساطة وضع القرية في مواجهة خطر لا قِبَلَ لها به، وبالتالي تدميرها وتهجيرها. من هنا كان موقف حزبيي البلدة المعارض بشدة للتصدي لقافلة العمال من أهالي دبل، ذاهبة جائية عبر حانين إلى «الجدار» ومنه إلى العمل في المؤسسات الإسرائيلية.

أما في المحور العسكري والمتعلق بتعاطي «القوات المشتركة» مع قضية حانين بعد اجتياحها، فلم يكن أقل حدّة وحرارة من المحور السياسي. لقد تحول الصدام مع إسرائيل والمتعاونين معها، في بقية المواقع والقرى القريبة من حانين،

---

(٣٩٢) يلي هذا البند الأول بندان آخران:

«٢ ـ فتح كل الطرق ولجميع المواطنين من دون استثناء.

«٣ ـ ضمان جهات شرعية مسؤولة لتطبيق هذه الشروط والسهر على أمن جميع المواطنين في المنطقة». راجع: «النهار»، ١١/١١/١٩٧٦.

واجباً كفائياً، يسقط بموجبه واجب المقاومة والتصدي ما دامت حانين قائمة عليه، وهكذا تحولت حانين داخل الجيب المسيحي، إلى موقع تماس دائم التوتر من خلال الألغام التي كانت تزرع في الطرق منها.[٣٩٣] هذا في الوقت الذي كانت فيه غير طرق في غير قرى ملاصقة لحانين آمنة أمام عبور «القوات اللبنانية» بآلياتهم وكامل زينتها من شعارات لبنانية وعبرية،[٣٩٤] وفي الوقت الذي كانت فيه البضائع الإسرائيلية من منتوجات «الجدار» و«تقديماته» تعرض جهاراً نهاراً في الطرقات وفي بعض ساحات ومحلات غير قرية إسلامية حدودية أو قريبة من الحدود، دون أن يشكّل ذلك تعاوناً أو تنسيقاً مع إسرائيل من منظور «القوات المشتركة»، القائمة على أمور المواقف والمواقع السياسية والعسكرية في المنطقة.

لقد افتقدت الهيئة الاجتماعية في حانين، مع تهجير الأغلب من سكانها، تماسكها ولحمتها الداخلية، كناظم لمواقف أطراف البلدة من القوات اللبنانية والمنظمات الفلسطينية في المحيط الحدودي الإسلامي. وغياب تلك اللحمة هو الذي أدى بحزبيي حانين ومسلحيها إلى تبني تغطية شروط ومواقف «القوات المشتركة» في معالجة قضية حانين التي كانت تنحصر كقضية ملحة طارئة في عودة الأهالي إلى مساكنهم وأرزاقهم، ولكن إعلاء سقف المواقف وربط مصير حانين كقضية راهنة بالقضية الكبرى المفتوحة على كل جوانب الصراع المحلي والإقليمي جعل «أي حديث عن العودة ـ كما يذهب واحد من بيانات موقعة باسم أهالي حانين ـ تحت هيمنة العدو الصهيوني من خلال هيمنة المتعاملين معه سيظل كما كان مرفوضاً من أهالي حانين».[٣٩٥] وقد انسحبت هذه الرؤية القاطعة لدى

---

(٣٩٣) تؤكد اللجنة الإعلامية لأهالي حانين هذا الأمر، مع توضيحها بأن «هذه الألغام هي ضد الآليات وهي موجهة بالتحديد ضد آليات العدو الصهيوني ومن يستخدمها، وليس ضد أي مواطن في حانين أو دبل أو عين إبل، وقد زرعت بعد التأكد من سلوك الطرق المعنية واستخدامها فقط من قِبل العسكريين وآلياتهم. راجع: «النهار»، ٣/١٢/١٩٧٦.

(٣٩٤) من هذه القرى عيتا الشعب ورامية. وقد اعتبرت هذه القرى مع اجتياح حانين ساقطة عسكرياً. فبالنسبة لعيتا الشعب مثلاً، انقطع مع سقوط حانين آخر اتصال للبلدة مع محيطها «بعد ذلك وجه الانعزاليون إنذاراً للبلدة يقضي بتسليم الشباب الوطني للسلاح والتنسيق معهم، فانعقد اجتماع لأهالي القرية على الفور بدعوة من الشباب وتمّ الاتفاق على تحييد البلدة، بعد أن اعتبرت ساقطة من الناحية العسكرية، وذلك للحفاظ على تماسكها... وانسحب الشباب الوطني من البلدة إلى المواقع العسكرية في بنت جبيل وشاركوا في جميع العمليات العسكرية التي كانت تتم خلف خطوط العدو...». راجع محمد طارق، «عيتا الشعب: ناس وأرض من صخر دفاعاً عن القضية الوطنية والقومية»، «بيروت المساء»، ٩ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٨٥، ص ٢٠.

(٣٩٥) راجع: «النهار»، ١١/١١/١٩٧٦.

المسلحين إلى حال العودة، على رؤيتهم حال الإقامة في البلدة لمن أفلح وتجاوز قطوع التهجير مع اجتياحها من قِبَل «القوات اللبنانية».[٣٩٦]

هذه المرتبة الجديدة التي استوت عليها حانين في رؤية «القوات المشتركة» وسياستها والمتبناة من قِبل مسلحي القرية، تنبع من كون حانين، مع تهجير هيئتها الاجتماعية، لم تعد «شعاباً» من أرض وسَعْي وعَرَقٍ وتبغ وقرابة وعائلات واجتماع وأحزاب، طالما ظلّت قياداتها المحلية، أدرى بها وبالذي فيها من غيرها. لم تعد حانين كذلك، بل صارت في عُرف المسلحين ثغراً عسكرياً وحسب، يزداد حصانة كلما ازداد عسكرة و«قضية» و«شهادة». أما أهالي حانين، وقد أمسك التهجير بخناقهم، فباتوا وكأنهم لا يحتاجون «قضية» أو تاريخاً.[٣٩٧]

في الطرف الآخر كانت «القوات اللبنانية»، وقد احتلت البلدة، تستحلّ ما تقع عليه من أنعام ومتاع وأرزاق، وأكنزها ما كان تبغاً جاهزاً في بيوت الـ ١٥٠٠ نفر الذين غادروا باتجاه قرى الجوار وخاصة عيتا الشعب. وعلى إيقاع انفجار بعض الألغام في الطرقات إلى البلدة أو في داخلها وفي خراجها، وقد يكون «للقوات اللبنانية» يد في زرع بعضها، وعلى صرير البيانات والاتهامات والحرب الإعلامية، كانت «القوات اللبنانية» تستحل بيوت من تبقى في البلدة بعد جمعهم ولمّهم تكراراً في ساحة البلدة أو في بيت المختار، وإذا استعصى الأمر وانفرد البعض أحياناً عن ركب الجمع، كان المصاغ ومدخرات العمر وأثمان التبغ التي لم يُحَلّ عقدها بعد،

(٣٩٦) «... أما الباقون تحت الاحتلال الانعزالي بعددهم المحدود جداً فلم يجر بينهم وبين المسلحين سوى اتصال واحد عندما أوفد مختار القرية اثنين منهم نمسك عن ذكر اسميهما حفاظاً على حياتهما، يستشيران المسلحين في أمر البقاء أو المغادرة وكان الجواب التأكيد على استمرارية الصراع مع الانعزاليين وبقاء الجو متوتراً معهم بسبب إصرارهم على جعل أنفسهم أداة تنفيذ لمخطط العدو الصهيوني. ومسألة البقاء أو المغادرة مرتبطة بموقف المحتلين منهم في ظروف الصراع هذه...».
من بيان للجنة أهالي حانين في توضيح النزوح، راجع: «النهار»، ٣/١٢/١٩٧٦.

(٣٩٧) نسمح لأنفسنا الزعم بأن حدث اجتياح حانين وما بعده كان من أفعل الدوافع في مراجعة السيرة الذاتية بكل جوانبها الثقافية والسياسية، لدى السيد علي يوسف، أول الفاعلين الحزبيين في حانين وتجربة انتفاضتها ضد البكوات وفي تجربة ظروف اجتياحها من قِبل «القوات اللبنانية» وظروف ما بعده:
«انتسبت في من انتسب إلى الأحزاب، وعرفت كيف يؤول الفكر استجابة لمصلحة آنية لا استجابة لضرورات الواقع. عملت في أطر مشتركة للأحزاب وعرفت أن الحزب يصبح أهم من القضية وأهم من الأمة. عملت في تنظيمات للمقاومة وأدركت أن من يملك المال يملك سلطة القرار حتى بالتصويت... راجع: «أسرة تحرير العواصف، الجهة السادسة، إسرائيل والجنوب، الاحتلال والممارسة»، (بيروت: دار عالم الفكر للطباعة والنشر، تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩١)، ص ١١٣.

تنتزع من أجياد أو أطراف أو أعباب أو جيوب أصحابها.

لم تجهز «القوات اللبنانية» على حانين، كما أسقطتها، دفعة واحدة، فقد لبثت أمام إخلائها من سكانها ما يزيد على شهرين، كانت «القوات» خلالها تتداور مراحل تدميرها وإخلائها وفق مسلسل يمتصّ ردّة الفعل القاسية لأغلب القيادات الدينية والوجهاء النافذين داخل القرى المسيحية نفسها. كانت بيوت الحزبيين أول الأهداف تدميراً، حرقاً بعد تصفية المحتويات، فقد اعتبرت مراكز عسكرية معادية، تمّ هذا الفعل جهاراً ومع ساعات الاحتلال الأولى.[٣٩٨] الخطوة التالية، وقد فترت مبادرات زيارة حانين، كانت، إقفال القرية أمام عابريها لضرورات الأمن ثم فتحها أمام الأهالي للالتحاق ببعضهم وجمع الشمل، على أن يكون اجتماع الشمل خارج القرية بالطبع في أماكن التهجير الجديدة في القرى المجاورة. كانت هذه وسيلة إبعاد وطرد في أغلب الحالات، لأن العودة تكون غالباً مرهونة «بالظروف»، هذا إذا لم تكن التحقيقات قد توصلت إلى ارتباط الغائب بالأحزاب وارتهانه لها، مما يستوجب تدمير منزله أثناء غيابه. ثم كانت محاولة لاغتيال المختار وابنه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، مع ولائهما الأسعدي وبعدهما عن الأحزاب، بربط عبوة ناسفة في محرك سيارة الابن الذي رفض، من قبل، مغادرة البلدة. انفجار السيارة مع إدارة محركها أدى إلى جرح الوالد وابنه. ضمّد جرح الأب محلياً، وأسعف الابن في مستوصف راهبات القلبين الأقدسين في عين إبل.[٣٩٩]

كان هذا العمل إيذاناً بضرورة المغادرة. ولكن الإنذار القاسي والخطوة الأخيرة القاضية على أمل البقية الباقية من أهالي القرية في الثبات فيها، تمثل في اغتيال رجل في القرية، يحوز إلى ثقة الأهالي واحترامهم، ثقة المرجعية الدينية في بنت جبيل، فقد أحرق الحاج أحمد حسين صوفان وحيداً في منزله في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، مما أثار موجة رعب في صفوف الندرة الباقية من الأهالي وجعلتهم، فور مقتله، على طريق النزوح.[٤٠٠]

مع إخلاء حانين من سكانها وتدمير بيوتها، أقفلت جهاتها أمام أهليها وأصبحت أطلالاً تقع في قطاع دوفيف حسب تحديد صحيفة «دافار» الإسرائيلية لموقع البلدة.[٤٠١]

(٣٩٨) راجع: «رسالة مراسل «النهار» من حانين، ١٩/١٠/١٩٧٦.

(٣٩٩) راجع: «النهار»، ٩/١١/١٩٧٦.

(٤٠٠) «... وقد فتش الشيخ حسين سرور وعدد من أهالي بلدة «عيتا الشعب» على جثة المغدور (الحاج أحمد حسين صوفان) في ركام المنزل المحروق ودفنوها». راجع: «النهار»، ٣/١٢/١٩٧٦.

(٤٠١) «دافار»، ١٩/١٠/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

كانت ردّة الفعل على اجتياح حانين من قِبَل القيادات المحلية في القرى المسيحية، ومشاركتها الباقين من أهالي القرية واجب المؤاساة، ومرافقتها القيادات الدينية الإسلامية في زياراتها للقرية المنكوبة، كانت ردّة الفعل هذه مربكة لـ «القوات اللبنانية». وقد بدا لأيام قليلة تلت اجتياح حانين أن القوى المحلية في القرى الإسلامية والمسيحية قد استعادت شرعيتها محاوراً في فرص الحل وأشكاله[٤٠٢] واستردت شرعيتها في الإعلان عن مواقف من الحدث ومن القوى المسلحة المتواجدة، وهي مواقف تستحضر روح التوجه العام المرن والمسالم الذي طالما حكم في علاقات الأطراف بدءاً من أحداث سنة ١٩٧٥،[٤٠٣] والذي طالما تجاوز الكثير من الممارسات والإشكالات المتبادلة تداركاً لويلات لا تحمد عُقباها. وقد ساهم في إنعاش هذه الروح ما كان يتوارد من أخبار اشتباكات وتقاصف دموي عنيف على غير جبهة جنوبية، لم تكن القرى المسيحية في القطاع الأوسط قد دخلت بعد في أتون يماثله، ففي ليل ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ومع سقوط حانين، كانت الاشتباكات «في أعنفها بين مرجعيون والقليعة حين سقطت في مرجعيون ١٥٠ قذيفة (قتيل و٥ جرحى)...».[٤٠٤] لكن الحدث الأفعل في

(٤٠٢) وأمس انتقلت إلى حانين وفود مثلت بلدات رامية وعيتا الشعب ورميش وعين إبل ودبل واجتمعت بالسكان الذين ظلوا في منازلهم هناك في حضور قادة «القوات اللبنانية» في القرى الحدودية وعدد من الشيوخ. وبعد عرض تطورات الوضع في المنطقة اتخذ المجتمعون المقررات الآتية:

١ ـ إعادة الذين نزحوا عن حانين إليها، مع تأكيد «القوات اللبنانية» على عدم تهجير أي مواطن يعترف بلبنانيته ويعتبرها فوق كل حزبية.

٢ ـ تسهيل المرور لأهالي القرى المجتمعة في ما بينها، ما دام هذا المرور لا يتعارض مع التدابير الأمنية التي تتخذها «القوات اللبنانية» حفاظاً على سلامة المواطن.

٣ ـ اعتبار أمن القرى المذكورة وحدة لا تتجزأ بحيث تتعاون و«القوات اللبنانية» على مكافحة الشغب والفوضى الناجمين عن دعاة التفرقة والانحراف وملاحقتهم أينما وُجدوا.

٤ ـ تعزيز أواصر المودة التي يفرضها العيش المشترك والمصير اللبناني الواحد.

٥ ـ ربط القرى بشبكة اتصالات مع «القوات اللبنانية» تحسباً لأي طارىء.

راجع: «النهار»، ٢٠/١٠/١٩٧٦.

(٤٠٣) صرح الأب إيلي بركات من عين إبل بعد زيارة قرية حانين إلى جانب الشيخ محمد مهدي شمس الدين: «الكلمة اليوم في المدن والقرى لمن تعد للحكماء والعقلاء. فالشباب مسلح بالرشاش والقنبلة. والله نسأل أن تعود الحكمة إلى موضعها والرشاش إلى موضعه في ثكنات الجيش اللبناني». راجع: «النهار»، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

(٤٠٤) «النهار»، ١٨/١٠/١٩٧٦.

تأثيره على الأجواء العامة داخل القرى المسيحية، يبقى سقوط العيشية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، في يد «القوات المشتركة»، وهي القوات المحمولة على أن القرار الفلسطيني هو دافع حركتها وأن القوات العسكرية الفلسطينية هي أساس بنيتها العسكرية. وهذا بالضبط ما يجعل من سقوط العيشية كشفاً لادعاء الحماية الإسرائيلية ويشكل بالتالي إنذاراً واضحاً للقرى المسيحية السائرة بقيادة أحزاب القوات اللبنانية، وعلى إيقاع التخطيط الإسرائيلي إلى حمى المواجهة العسكرية مع قرى الجوار المسلم.

قطعاً لأجواء المراجعة هذه، وأجواء طرح الأسئلة حول المستقبل والمصير، وأجواء قيام سكة الحوار مجدداً، كان على إسرائيل، والقوات اللبنانية معها، أن تتحرك سريعاً. وإذا كان اجتياح حانين قد أقفل باباً واحداً من أبواب «الجدار» بين القرى الحدودية، فإن إقفال أبواب «الجدار» وأبواب التواصل جميعاً، حصل عبر قصف مركز قضاء بنت جبيل. حصل القصف بعد اجتياح حانين بخمسة أيام أي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، بين العاشرة إلا ربعاً والحادية عشرة قبل الظهر. كان النهار نهار خميس، وهو يوم السوق الأسبوعية الجامعة. حيث تزدحم مساحة البلدة الكبيرة ومداخلها بالآلاف الكثيرة من الخلق. وكان يزيدها ازدحاماً في تلك الفترة، امتلاء القرى الحدودية بالوافدين من أبنائها في ارتداد هجرتهم باتجاه قراهم، من بيروت والضواحي مع أحداث ١٩٧٥، وخاصة مع سقوط الأحياء الشرقية بدءاً من النصف الأول من سنة ١٩٧٦.

يوم القصف وساعته يعنيان بدقة، قصف عشرات القرى الشيعية الحدودية في آنٍ معاً، ويعنيان «فتح المشكل» على مصراعيه على مساحة القطاع الأوسط بأكمله وبعض القطاع الشرقي، أي قسم من قرى قضاء مرجعيون حتى حدود بلدة القليعة، حيث كانت أغلب قرى هذه المنطقة قد انكفأت باتجاه سوق بنت جبيل في تأمين حاجياتها مع توتر الوضع على جبهة أرنون ـ القليعة بدءاً من نيسان/أبريل ١٩٧٦، ثم لاحقاً مع توتر تماس القليعة ـ مرجعيون وإقفال الطريق العامة باتجاه البقاع ومن ثم سورية عبر القليعة.

حصل القصف دون سابق مؤشر توتر مباشر، ودون مقدمات إنذار أو تدرج في إحداثيات القصف ونقاطه تسمح للناس بتجنب الخروج من منازلهم تحسباً له، أو تسمح لها، اتقاءً، بمغادرة البلدة مع مباشرته في أطرافها مثلاً. القذيفة الأولى كانت مباشرة في قلب مساحة السوق. كانت الحصيلة ١٤ قتيلاً و٢٧ جريحاً، يغطون بأصولهم الكثير من قرى المنطقة: بنت جبيل، عيترون، مارون الراس،

يارون، بليدا، ميس الجبل، حولا، كونين، بيت ياحون، الطيري، وبرعشيت. وحتى كان هناك بين المصابين من يعود إلى مدينة صور.[٤٠٥]

لقد دخلت بنت جبيل، قضاءً وبلدة، حرب الجنوب. وقد بدا واضحاً مع بواكير انفجار هذه الحرب في القطاع الأوسط، أهمية عقدة بنت جبيل وموقعها في تحديد السيطرة على القطاع الحدودي، وهذا ما لفتت إليه إذاعة إسرائيل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، في تأكيدها «أن المعركة على بنت جبيل ستقرر من سيكون المسيطر على جنوب لبنان».[٤٠٦] من هنا كان التسلح الثقيل «للقوات اللبنانية» في عين إبل في مّدة جدّ قصيرة، وكانت التعزيزات الكثيفة بالرجال لهذه القوات في منطقة بنت جبيل عن طريق إسرائيل، كما أشارت تكراراً الصحف الإسرائيلية.[٤٠٧] وفي المقابل كانت جبهة «القوات المشتركة» تعزز مواقعها رجالاً وعتاداً، خاصة مع اضطرار أعداد غفيرة من عناصرها ترك مناطق تواجدها، مع دخول القوات السورية المناطق اللبنانية بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. كذلك أقدمت قيادة «جيش لبنان العربي» بعد تفقد الجبهة في تبنين وبيت ياحون على «تعزيز الجبهة بهيئة أركان ميدانية».[٤٠٨]

وهنا يجدر التطرق إلى نقطة طالما شكلت مادة إعلامية حثيثة في إعلام «القوات اللبنانية»، نعني بها وجود قوات عربية ليبية وعراقية وصومالية في صفوف «القوات المشتركة» في منطقة بنت جبيل. وسائل الإعلام الإسرائيلية كانت تنقل هذه الأخبار بحذر، وعلى ذمّة القوات المسيحية حسب تعبيرها، كانت هذه القوات «الغريبة» في حدود الـ ١٠٠ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ على لسان قائد من قادة «القوات اللبنانية»، ليصبحوا بعد ثلاثة أيام ١٠٠٠ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ مزودين بالهاون ومدافع أخرى «على لسان قائد آخر».[٤٠٩]

المصادر الإسرائيلية المطلعة لم تكن تؤخذ بذلك وكانت تعرف حقيقة الأمر من أن «أي جندي عراقي أو ليبي أو سوري أو من أي جيش آخر لم يجتز الليطاني، ولم يصل إلى أية قرية جنوبي الليطاني، وأن أية مدفعية لأي جيش

(٤٠٥) راجع: صحف ٢٢ ـ ٢٣/١٠/١٩٧٦.

(٤٠٦) «رصد إذاعة إسرائيل» ١/١١/١٩٧٦.

(٤٠٧) «هآرتس»، ٣١/١٠/١٩٧٦، «عال همشمار»، ١٤/١٠/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٤٠٨) راجع: «النهار»، ٥/١٢/١٩٧٦.

(٤٠٩) راجع: «هآرتس»، و«رصد إذاعة إسرائيل»، في التواريخ المحددة في المتن.

أجنبي لم تصل إلى المنطقة».[٤١٠] ولكن هذا لا يعني بالطبع عدم وجود مقاتلين في صفوف «القوات المشتركة» غير فلسطينيين وغير لبنانيين، كانت هناك مجموعة من المقاتلين، عراقيين بأكثريتهم، إلى آخرين من المغرب العربي أو من بلدان آسيوية إسلامية،[٤١١] دون أن يتعدى هؤلاء بمجموعهم العشرات القليلة.

على الصعيد الميداني وتطوره، أصبح الوضع في المنطقة في اليوم التالي لدفن قتلى سوق الخميس أي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، مادة الصفحة الأولى وعناوينها في صحف ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦،[٤١٢] فقد انفجر الوضع على مختلف المحاور المحيطة بالجيب المسيحي من ياطر ورشاف شمالاً حتى الطيري وبنت جبيل شرقاً، وتبادلت هذه المواقع القصف المدفعي مع مرابض مدفعية «القوات اللبنانية» في دبل، وفي كازينو أحيرام في مطل عين إبل لجهة بنت جبيل. ويؤكد كثيرون ممن عاركوا عسكرياً في أحداث تلك الفترة أن المدفعية الإسرائيلية كانت تقصف الطرفين في آن معاً.[٤١٣] ومع فورات التقاصف المتبادل، وبدءاً من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، صار الوضع مادة أخبار وإشاعات عن معارك واقتحامات لم تحصل،[٤١٤] أو مادة حديث عن مواقع تتقاصف وهي غير موجودة بالأصل،[٤١٥] وما ذاك إلاّ لأن الوضع على حدّة

(٤١٠) «معاريف»، ٢٨/١٠/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

مراسل الإذاعة الإسرائيلية في عين إبل يعالج بسخرية حارقة ادعاء «دخول المخربين ومعهم قوات ليبية وعراقية وصومالية» فيقول: «قمت بتجربة بسيطة وسألت أربعة أشخاص عن عدد الذين دخلوا بنت جبيل فأجابني أحدهم بعد أن أقسم اليمين بأنه رآهم بأم عينيه وأن عددهم ١٦ ألفاً والثاني قال ١٠ آلاف والثالث ٤ آلاف والرابع ٣٠٠ مقاتل». «رصد إذاعة إسرائيل» ٢/١١/١٩٧٦.

(٤١١) من باكستان أو بنغلادش. وقد سئل واحد من هؤلاء ذات مرّة عن الجبهة التي ينضوي فيها، فأجاب: «فتح كومباني».

(٤١٢) عنوان صحيفة «النهار»، على الصفحة الأولى «موجة نزوح من المناطق الجنوبية الساخنة... الغموض يحيط بالوضع في منطقة بنت جبيل. عنوان صحيفة «السفير»: المؤامرة مستمرة على الجنوب... ومعارك على الممر الباقي في صف الهوا.

(٤١٣) «كانوا يعرفون ذلك من «فقسة» القذيفة نفسها، واحدة تذهب إلى بنت جبيل وأخرى تنطلق في نفس الوقت إلى عين إبل».

(٤١٤) مما لم يحصل أصلاً ما أعلنته «إذاعة الكتائب» في برقية عاجلة في السابعة مساءً عن دخول «القوات اللبنانية» بنت جبيل ويارون والطيري ودير ميماس. راجع: صحف ٢٤/١٠/١٩٧٦.

(٤١٥) «... وقوبل ذلك بقصف معاكس من «القوات المشتركة» على المواقع الانعزالية والإسرائيلية شرقي بنت جبيل. راجع: «السفير»، ٢٧/١٠/١٩٧٦. لم «يقع» أي موقع انعزالي شرقي بنت جبيل، كل المواقع كانت قائمة في الناحية الشرقية من عين إبل أي إلى الغرب من بنت جبيل.

«تدمّث» مثل تلك الأخبار والإشاعات. وقد تجاوب طرفا القتال مع طرف واحد من الإشاعة: قبولها. قبول حصول الهجوم وخسارة موقع أو مواقع، لأن هذا باب وشرط لإذاعة خبر مباشر عن هجوم معاكس وتحرير المواقع عينها.[416]

استمر الحال على توتره في المنطقة طيلة سنة ١٩٧٦. تطاول القصف أحياناً إلى عمق الداخل في الجيب المسيحي (رميش) وقرى كثيرة في العمق الشيعي.[417] وإذا غاب القصف عن خراجات القرى أو أحيائها، كان القنص حاضراً أبداً، والأظهر منه كان من مواقع الجيب المسيحي التي تشرف على العديد من حارات من القرى المواجهة، وتشرف على عصب المواصلات إلى مركز بنت جبيل من خلال إشراف الموقع العسكري في كازينو أحيرام في عين إبل.

لقد اهتز كيان منطقة بنت جبيل واختض منذ الأيام الأولى لقيام الحرب وأدخلت المنطقة في سياق لم يكن لها ولم تعرفه من قبل. الوصف الأصدق لهيئة الأحداث آنذاك ما جاء على لسان مراسل مجلة «الحوادث»:

«... وعدنا مرّة ثانية إلى صف الهوا ومنها إلى قلب بنت جبيل. البلدة شبه خالية. المسلحون يملأون شوارعها المغلقة. مسلحون من «القوات المشتركة» تابعون للحزبين «القومي» و«الشيوعي» و«البعث العراقي» ولمنظمة «أمل». وجود «أمل» بين «القوات المشتركة» كاد يثير شقاقاً داخل تلك القوات، فقد اعترضت بعض الفئات على وجود «أمل» التي اتهمت من قِبلهم بالتنسيق مع «القوات اللبنانية» في معارك بيروت. لكن «فتح» أخذت هذا الأمر على عاتقها وتعهدت بتسليح أفراد المنظمة وإبقائهم تحت مراقبتها. فقد اعتبرت فتح أن المعركة في الجنوب هي غيرها في بيروت «فهنا نحن نحارب إسرائيل وليس الانعزاليين، ولا يمكن لأمل أن تتآمر مع إسرائيل ضدنا».[418]

ظلّت حرب القطاع الأوسط حتى أواخر سنة ١٩٧٦، وبداية سنة ١٩٧٧،

(٤١٦) مع أن أمور القتال بين عين إبل وبنت جبيل حتى أواخر سنة ١٩٧٦، لم تتعد حدود القصف المدفعي المتبادل، كما هو معلوم، فإن مصادر «القوات المشتركة» ورداً على رواية الكتائب حول دخولها بنت جبيل والطيري... وبدلاً من أن تنفيها، تؤكدها من خلال القول بأن «القوات اللبنانية» احتلت تلة صف الهوا مدخل بنت جبيل، «وبعد هجوم معاكس تمكّنت «القوات المشتركة» من استرداد التلّة. وحتى الليل كانت الاشتباكات ما زالت مستمرة». وقد شكل هذا الخبر عنواناً رئيسياً من عناوين الصفحة الأولى في «السفير» كما سبقت الإشارة.

(٤١٧) راجع: «النهار»، ٥/١٢/١٩٧٦.

(٤١٨) سمير بساط، «جولة جنوبية على الخط الحدودي»، «الحوادث»، السنة ٢٠، العدد ١٠٤٤، ٢٢/١١/١٩٧٦، ص ٤٢ ـ ٤٣.

«أيام» تقاصف تدور في الظاهر، حول أمور حصلت أو تحصل على مساحة هذا القطاع وعلاقات قواه المسلحة، وهذا ما أوقع بعض الأطراف المحلية، وخاصة في القرى المسيحية، بعدما عاينت من مصائرها، في وَهْم العمل ووهم القدرة على الانسحاب من هذه الحرب، ما دامت هذه الحرب لم تنجدل أو تتصلب مع وقائع وأدوار لها تدور على ما في مساحة الجنوب الحدودي، وتحديداً جبهة القطاع الشرقي. لذلك رأينا، ومع انتعاش السلطة المركزية في بيروت ومع انتخاب الياس سركيس رئيساً، وفوداً من القرى المسيحية في القطاع الأوسط، تقصد بيروت سعياً وراء حلّ للوضع المتفجر في المنطقة،[419] من خلال مباحثات ولقاءات مع السلطات الرسمية اللبنانية، ومع القيادات المحلية في القرى الحدودية، والذي اعتبره أطرافه مقدمة لإعادة الوضع في المنطقة إلى سابق عهده في انتظار إيجاد الحل المناسب وبشكل نهائي.[420]

إن نظرة سريعة في بنود هذا المشروع،[421] ترينا مسافة الانفصال بين

(٤١٩) مع إطلالة عهد الياس سركيس كانت هناك محاولات لبنانية لإدخال الجيش إلى الجنوب، «بمباركة من جهات عربية ودولية راحت تعمل على تذليل مصاعب تعترض دخوله»، منها «إصرار السلطات الإسرائيلية على بناء جسور مفتوحة معها ومتابعة تبادل الإنتاج الزراعي والاقتصادي في القرى الواقعة على جانبي الحدود». راجع: «النهار»، ٥/١٢/١٩٧٦.

(٤٢٠) جاء هذا المشروع إثر اجتماع بين قيادات من منطقة بنت جبيل برئاسة عبد اللطيف بيضون، نائب المنطقة، ووفد يمثل أبناء القرى المسيحية الحدودية الأربع عين إبل، ودبل، ورميش، والقوزح، في مكتب وزير الصحة والموارد المائية والكهربائية الدكتور إبراهيم شعيتو، وهو من بلدة الطيري المشمولة بأحداث تلك الفترة.

(٤٢١) مشروع حل مؤقت في المناطق الحدودية:

١ ـ انسحاب المسلحين الذين يعملون إلى جانب «القوات اللبنانية» والذين لا ينتمون أساساً إلى القرى الحدودية، أي الذين توافدوا على هذه القرى من مناطق لبنانية أخرى.

٢ ـ فتح الطريق الرئيسية بين عين إبل وبنت جبيل بحيث يتمكن أبناء المنطقة من التنقل بين كل القرى الجنوبية.

٣ ـ تأمين قوات نظامية لبنانية خاضعة مباشرة لسلطة رئيس الجمهورية على أن تنضم إليها عناصر الجيش اللبناني في المنطقة.

٤ ـ يتم سحب جميع المسلحين اللبنانيين إلى خارج المنطقة الحدودية على أن يكون أقرب مكان لتمركزها في بلدة بيت ياحون.

٥ ـ يعاد الوضع في المنطقة بكاملها إلى سابق عهده في انتظار إيجاد الحل المناسب لمعالجته بشكل حاسم ونهائي».

راجع: «النهار»، ٩/١٢/١٩٧٦.

مسلحي هذه القرى وبين هيئاتها الاجتماعية، من خلال التسليم الكامل بضرورة انسحاب المسلحين الوافدين «من مناطق لبنانية أخرى وبضرورة تأمين قوات نظامية لبنانية خاضعة مباشرة لسلطة رئيس الجمهورية». وهذا موقف يمثل، وتحديداً بالنسبة للقرى المسيحية، قطعاً بالكامل مع مواقف سابقة في هذه القرى، بعد اجتياح حانين، ارتضت أن تكون «القوات اللبنانية» المرجعية الأمنية الوحيدة، ورائز الأمن المفرد في المنطقة.[٤٢٢]

لم تكن إمكانات الدولة آنذاك، وآفاق رؤيتها لحرب الجنوب، تسمح بأكثر من العمل على «القطعة» في مداولاتها شؤون هذه الحرب، وهذا ما جعل من مشاريع الحلول المؤقتة هذه، «أفكاراً» دائمة، هي أقرب إلى الرغبات والأمنيات، لأن موقعيها لا يملكون من عدّة الموقف، إلاّ الدعاء أمام عدّة وعديد مجموعات «أبو أرز» و«الشيف إدوار» التي اغتصبت مواقف من عين إبل وجوارها، وأمام تخطيط وعديد «أبو الحروب»، الاسم الحركي لقائد «القوات المشتركة» الفلسطينية واللبنانية في محور بنت جبيل ـ عين إبل[٤٢٣] وأمام عناد وصرامة «الأخ مهاوش»[٤٢٤] مسؤول هذه القوات في حاجز بيت ياحون. ومع بداية سنة ١٩٧٧، انقطعت أخبار مشاريع الحلول المؤقتة في منطقة القطاع الأوسط، مع تغير اعتبار هذا القطاع منطقة توتر في دائرة المعالجة، إلى اعتبارها ميدان معركة في حرب طويلة تمتد على طول الجنوب الحدودي، تتحدد حرارة الواحدة من جبهاتها، بضرورات الخطة والموقف بين أطراف هذه الحرب على طول خط المواجهة الحدودي.

٢ ـ القطاع الشرقي:

كانت بداية الأعمال العسكرية في القطاع الشرقي، مع سيطرة «جيش لبنان

(٤٢٢) راجع: بنود الاتفاق حول حانين، ص ١٣٤.

(٤٢٣) راجع: بساط، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٤٢٤) في المنجد: هوّش القوم: ألقى بينهم الفتنة والاضطراب. يقال: «اتقوا هوشات السوق»، أي اتقوا الضلال فيها وأن يُحتال عليكم فتُسرقوا. التهاوش: المال الحرام. المهاوِش كل ما يصاب غير حلّ ولا يدرى ما وجهه. ولا يزال الكثيرون من أبناء قرى منطقة بنت جبيل من الذين حادوا عن أحداث تلك الفترة، بإقامة خارج المنطقة، يستظهرون مواقف «الأخ مهاوش» بمنعهم من نقل أثاث منازلهم وعائلاتهم إلى خارج المنطقة حفاظاً عليها آهلة وبالتالي قوية صامدة.

العربي» على ثكنتي الخيام ومرجعيون،[٤٢٥] الأمر الذي حدّد مواقع التماس ومواقع المواجهة المقبلة.

كيف سقطت هاتان الثكنتان؟

وسط جو كثيف من الإشاعات والأخبار المتواترة عن خروج قطاعات من الجيش على أوامر قيادتها، في العديد من المناطق اللبنانية، تحركت قوات من «جيش لبنان العربي» من البقاع باتجاه الجنوب في ٩ آذار/مارس ١٩٧٦. «انتقلنا ـ حسب رواية شاهد عيان ساهم في أحداث تلك المرحلة ـ من البقاع قرابة الرابعة بعد الظهر، ووصلنا إلى مركزنا على مفترق الحاصباني، ثم أرسلنا فرقة استطلاع ورسمنا الخطة وحددنا وقت الهجوم. وبدأنا بتطويق ثكنة الخيام قرابة الأولى فجراً من صباح ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦. وفي الثانية أحكمنا الطوق عليها فلم تبدِ العناصر الوطنية داخل الثكنة أي مقاومة. وقد أطلقت بعض الرشقات البسيطة سقطت على أثرها الثكنة».[٤٢٦] مع ساعات الصباح الأولى كانت جدران ثكنة الخيام من داخل ومن خارج، إلى الأبواب والآليات العسكرية مطلية بشعارات وأعلام «جيش لبنان العربي». إعلان ولاء الثكنة جاء في مؤتمر صحافي عقده داخلها مسؤول عسكري، ردّ فيه بمشاركة الرقيب أول محمد عقيل[٤٢٧] على أسئلة الصحافيين واستفساراتهم. آمر الثكنة المتواجد فيها آنذاك غادرها مع عدد من جنوده باتجاه مرجعيون. وفي المقابل شوهدت ظهراً قوة عسكرية مع آلية مجنزرة، تترك مركزها في ثكنة مرجعيون وتنضم إلى ثكنة الخيام موالية مواقف «جيش لبنان العربي».

كانت ثكنة مرجعيون الهدف التالي. ولم يطل الانتظار. فبعد ظهر اليوم نفسه (١٠ آذار/مارس ١٩٧٦) اضطرب الوضع حول الثكنة، بعد ورود معلومات عن

(٤٢٥) موقع بلدتي الخيام ومرجعيون يجعل منهما الشاهدين الشماليين لسهل الدردارة وامتداداً حتى سهل الحولة وغور فلسطين والأردن. بلدة الخيام في التلة الشرقية المشرفة على السهل من الشرق، وهي التلة التي تشكل مع تلة قرية إبل السقي المدخل إلى العرقوب، يقابلها من الغرب وعلى تلّة لا تبعد أكثر من ١ كلم خط نظر بلدة مرجعيون التي تشكل مع امتدادها إلى بلدة القليعة المقابل الغربي لموقع الخيام، وتشكل في نفس الوقت المقابل الشرقي المواجه لموقع أرنون الشقيف. وقد شكّلت هذه المواقع لأهميتها مجال تنازع وسيطرة بين القوات المتحاربة في الحربين العالميتين الأولى والثانية..

(٤٢٦) راجع: أنطوان الخويري، «حوادث لبنان: الحرب في لبنان ١٩٧٦» (جونية: دار الأبجدية، ١٩٧٧)، ج ٢، ص ٢٨١.

(٤٢٧) كان مرافقاً للملازم أول أحمد الخطيب قائد «جيش لبنان العربي».

خطف أحد ضباط الجيش اللبناني.[٤٢٨] تحركت عناصر من داخل الثكنة باتجاه الجنوب إلى بلدة القليعة، ثم إلى موقع تل النحاس في محاذاة الحدود الجنوبية مع دبابتين وملالتين وثلاث شاحنات عسكرية،[٤٢٩] وحوالي ١٥٠ عسكرياً من القليعة ودير الأحمر والقاع والبقاع الغربي والهرمل. في الرابعة والنصف عصراً تحركت من ثكنة الخيام قوة عسكرية يؤازرها عناصر من مسلحي أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، باتجاه ثكنة مرجعيون، وقد تمكنت هذه القوة من السيطرة عليها بعد مقاومة بسيطة، وتم اعتقال مجموعة من ضباط الثكنة الذين لم يوالوا قيادة «جيش لبنان العربي»، ولكنهم لم يلبثوا طويلاً في اعتقالهم، فقد أطلق سراحهم لاحقاً حيث تابعوا طريقهم باتجاه بيروت.[٤٣٠]

تحددت إذن مواقع ومواقف قوى الصدام باكراً في القطاع الشرقي، مع الفرز الذي أصاب عناصر الجيش اللبناني، والتحاق عناصر عديدة من هذا الجيش كل بمرجعية سياسية وعسكرية منفصلة، بالرغم من ادعاء قيادات التشكيلات العسكرية المستجدة وتوكيدها في دفع اللون الطائفي أو المذهبي الواحد عن عناصرها، وتأكيدها الدائم أن غلبة اللون الواحد، غلبة عابرة تزول مع عودة القطعان الضالة، غير المغضوب عليها، إذا ما عادت، إلى رشدها وولائها.[٤٣١]

لم تتأخر الأحداث العسكرية في القطاع الشرقي، فانطلقت الرمايات المتبادلة

---

(٤٢٨) النقيب غازي عظيمي عضو اللجنة الأمنية الفرعية.

(٤٢٩) تنقل «السفير» أن هذه القوة: «مصفحتان وخمس ملالات مع مدفعين من عيار ١٢٠ ملم».
راجع: «السفير»، ١/٥/١٩٧٦.

(٤٣٠) راجع: صحف ١١، ١٢، ١٣/٣/١٩٧٦.

(٤٣١) «أكد الرائد أحمد البوتاري قائد «جيش لبنان العربي» في الجنوب أنه «دعا عموم العسكريين في القليعة إلى الالتحاق «بجيش لبنان العربي» ولهم كافة الضمانات وسيعاملون كرفاقهم» وبالتالي أؤكد أن عدداً كبيراً من العسكريين انضموا إلينا وهؤلاء سيكونون رسلاً في قراهم». راجع: «السفير»، ١/٥/١٩٧٦. نشير هنا إلى أن العسكريين المسيحيين المتواجدين في ثكنات المناطق الإسلامية كانوا يتنكرون بأسماء حركية إسلامية.

من ناحيته يتقزز سعد حداد من تسمية مسلم ومسيحي في نواة جيشه الأولى ويرى فيها «تسميات مغرضة للإيقاع وإلحاق الضرر بنا... بينما نحن كلنا جماعة وطنيون لبنانيون. وما فضل لبناني على لبناني إلا بوطنيته فقط. هذا هو مبدأنا. مثلاً روبين عبود (أحد المسلحين الجنوبيين الذين انضموا إلى تجمع القليعة) الشيعي، مسؤول عسكري (عندي اياه بالدني) لماذا؟ لأنه لبناني صميم يضحي من أجل لبنانيته... إذاً كيف نسمي أنفسنا ميليشيات مسيحية ومعنا شخص مثل روبين عبود متحمس وغيره.... وغيره...». راجع: حكمت كرم (إعداد)، سعد حداد، «هذه دولتي»، (بيروت: صحيفة الأحرار، ١٩٧٩)، ص ٥٤.

من رشاشات ومدافع في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦، بعد أربعين يوماً من هدنة غير معلنة، تقطعت وأكملت عدتها أجواء متشنجة وصلت إلى حدّ تبادل التهديدات والإنذارات بين الطرفين العسكريين الأساسيين، «جيش لبنان العربي» في ثكنتيه في مرجعيون والخيام في القطاع الشرقي، وفي موقع أرنون قلعة الشقيف في منطقة النبطية،[٤٣٢] و«كتيبة القليعة» وامتداد مواقعها بين بلدة القليعة وقرية برج الملوك ونقطة تل النحاس.

كانت الأحداث في هذا القطاع تبدو من بدايتها وكأنها على عجلة من أمرها، مع غياب الشعور بالانتماء إلى المحلّة لدى الكثير من العناصر العسكرية لدى الطرفين، وغياب ضوابط الجوار والاجتماع والماضي المشترك، وغياب نقطة الارتكاز التي ينطلق منها المتحاورون المختلفون في تفتيشهم عن بداية لوفاق أو اتفاق في قضية أو مصير،[٤٣٣] أو في الحد الأقل مع غياب إرادة اللقاء الشخصي وترك الأمر لوسطاء، غالباً ما يكونون على جهل أو نفور مما يتدبرون وساطته، إلى كونهم لا يملكون بالأصل من حق الوساطة سوى واجب الأمانة - أمانة الترجمان المحلف - في نقل الطلبات المتبادلة لفريقي النزاع.[٤٣٤]

وإذا كان الأمر واضحاً بالنسبة إلى جنود ثكنتي الخيام ومرجعيون ولموقع أرنون، من حيث انتماؤهم بأعداد لا بأس بها ضباطاً وأفراداً إلى غير منطقة من لبنان، أو حتى ارتباطهم سياسياً مع منظمات فلسطينية، أي من حيث أنهم كانوا يقيمون في مراكزهم تلك من موقع «العسكري»، ومن هذا الموقع كانوا يطلون على غير أماكن وثكنات مجاورة، فإن الأمر بالنسبة إلى مسلحي بلدة القليعة، كان يبدو مماثلاً في إطلالته وإن كان ذلك من زاوية نظر أخرى.

لقد سبقت الإشارة[٤٣٥] إلى أن عدد أبناء القليعة الملتحقين في الجيش اللبناني يتراوح بين الألف جندي كما تذهب صحيفة «السفير» وبين الـ ٦٧٩ كما يذهب رئيس «الحركة اللبنانية في القليعة» في مؤتمر صحافي عقده في ٩ تشرين

---

(٤٣٢) أعلن موقع أرنون انضمامه إلى قيادة «جيش لبنان العربي» في ٨ آذار/مارس ١٩٧٦.

(٤٣٣) كالتسليم مثلاً بالدولة ومؤسساتها، أو الالتزام بالعمل على تحييد المنطقة في الصراع الدائر أو في حد الأدنى بالاتفاق على هدنات في مواسم محددة كالتبغ والزيتون.

(٤٣٤) يروي محمد أيوب الشحيمي كيف كان يُحشر في تلك الفترة في وساطات لم يكن له بدّ من السير فيها في الوقت الذي لم يكن له صلة البتة بأطرافها جميعاً موقوفين أو واقفين مخطوفين أو خاطفين.
راجع: محمد أيوب الشحيمي، «دبين: دراسة اجتماعية أنتروبولوجية» (بيروت: دار الحداثة، ١٩٩٤)، ط ١، ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٤٣٥) راجع ص ٥٤ من هذه الدراسة.

الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ موزعين على ٦٣٠ جندياً و٤٩ دركياً، أي أن الجهاز العسكري في القليعة التي لا يزيد تعدادها في ذلك الوقت عن الثلاثة آلاف نسمة، يراوح ما بين ثلث أو ربع سكانها. وإذا ما استثنينا الشيوخ والنساء والأطفال، فإن مجموع الراشدين يكاد يشكل مجموع العسكريين من أبناء البلدة. تقودنا هذه الأرقام إلى القول بأن القيادتين الاجتماعية المحلية والعسكرية في البلدة، لا يمكنهما وبحكم الواقع السالف، أن تعرفا تنافراً أو افتراقاً في المواقف، وهذا ما أدى بالبلدة مع اكتمال عقد عديدها العسكري، مع وصول العسكريين من أبنائها إليها، إلى أن تصبح ثكنة عسكرية قائمة بذاتها، بما تعنيه كلمة ثكنة من نمط معالجة للأمور المستجدة والقائمة، وبما تعنيه من عزلة عن جوار ومحيط، وبما تعنيه من تراتبية وهرمية وتنفيذ أوامر وحراسة وأذونات بالدخول أو بالخروج.[٤٣٦]

كان بمقدور مسلحي القليعة إذن، وفي جو انغلاق البلدة الآنف، أن يسيروا بها، وبدون معارضة تذكر من داخل، في منحى يغاير الاتجاه الوفاقي العام الذي كان يدور في المنطقة، فامتلأت جدران القرية المطلّة على الطريق الدولية الرئيسية بشعارات حزب الكتائب «مع الكتائب حتى الموت» و«سنلقنهم درساً لن ينسوه» و«حتى اسم البلدة شطب عن اليافطة وكتب فوقه بالدهان الأسود: قلعة الفهود».[٤٣٧] وهكذا اعتزلت القليعة عن علاقات المنطقة والجوار واعتزلت حتى عن خطابات القيادات المسيحية في لبنان حول الطائفة والسيادة والدولة

(٤٣٦) اتهمت قيادة «القليعة» العسكرية في تلك الآونة أهالي دبين المجاورة، بتسهيل هرب المواطنين في مرجعيون والقليعة ووجهت جراء ذلك تهديداً للقرية... وبعد مداولات تمّ الاتفاق بين مسلحي دبين من عسكريي الجيش اللبناني (والذين لم يلتحقوا بأي من الطرفين) على أن يقوم هؤلاء الأخيرون بمنع أبناء مرجعيون والقليعة من المغادرة عبر دبين، إلا لمن يحملون تصريحاً من سعد حداد بهذا الخصوص يبرزه عند وصوله إلى دبين ويسلمه للمسؤول العسكري فيها. راجع: الشحيمي، «دبين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(٤٣٧) راجع: «السفير»، ١/٥/١٩٧٦. وقد أكد الذين قابلتهم الصحيفة أن هذه الشعارات السياسية على جدران بلدتهم مدسوسة، «ولكنهم لا يعرفون من دسّها». وقد ذكر هؤلاء الأهالي، تزكية لعدم معرفتهم كاتبي هذه الشعارات أن ليس في القليعة عناصر كتائبية «ونتحدى من يثبت لنا عكس ذلك». ثم ذكروا بأنه سبق لأبناء البلدة أن «أعلنوا عدم التزامهم بحزب الكتائب». كل هذا صحيح. ويزيده صحة، المقارنة التي يعقدونها بين موقفهم من ابن كفر كلا القرية الشيعية المجاورة وبين بيار الجميل، والتي تنتهي لصالح الأول «فهو أقرب إلينا من بيار الجميل الذي لا نراه إلا في التلفزيون ولا نسمع صوته إلا عبر الراديو». ولكن الأصح من كل ذلك جميعاً يبقى ما لم يقله هؤلاء، وهو أن آراءهم في الكتائب والشيخ بيار تعود فقط إلى ولاء البلدة الكاسح والكامل للرئيس كميل شمعون وحزب الأحرار.

والغرباء،[٤٣٨] ولبثت مزهوّة، وسط القطاع الحدودي، بتماسك إعدادها العسكري، وبوجود واحد من أبنائها على رأس المؤسسة العسكرية اللبنانية، ومزهوة فوق ذلك باستظهارها بإسرائيل ضمانة لها في أية معارك قادمة[٤٣٩] وهكذا أمكن للقليعة، وهي البلدة المارونية الصرف، الوحيدة من بين القرى الحدودية المسيحية، أن تستقبل وأن تستكمل وجهة الكتلة المارونية في الأحداث اللبنانية، «فقد بدا أن هذه البلدة تخوض حربين على الأقل: الحرب الصهيونية ـ المارونية على الفلسطينيين، وهي حرب غير محدودة، والحرب المارونية على الشيعة، وهي حرب محدودة».[٤٤٠]

والآن كيف جرت الأمور لاحقاً بين هذه «الثكنات» المتجاورة؟

رداً على سؤال مراسل «السفير» كيف بدأت الاشتباكات؟ يجيب مارون نعمة الله من القليعة بتساؤل: بل قل كيف بدأت الشائعات؟ يدخلنا هذا التساؤل في لباب الوضع القائم بين تلك المحاور العسكرية. كان الوضع على هشاشة تجعل من الشائعة صاعقاً ينفجر في حقل ألغام. هذا في الوقت الذي رأينا فيه كيف كانت قرى القطاع الأوسط وقواه، تتجاوز، من خلال علاقات الاجتماع والجوار الحسن قطوعات حوادث الاغتيال والدم التي كانت تنال من أمنها وهدوئها، قبل أن يهوي سلمها وتعايشها مع الوافدين إليها من خارجها عبر الخطوط الإسرائيلية. أما في القطاع الشرقي فكان السيف، وقد قطعت شعرة الاتصالات،[٤٤١] يحلّ في كل

(٤٣٨) حتى في موقفهم كمسلحين من الشرعية اللبنانية، فهم لا يؤيدون من مؤسسات الدولة إلا ما اتصل بالقليعة الثكنة: «عسكريو القليعة قالوا: إننا لا نؤيد سوى الشرعية العسكرية المتمثلة في قائد الجيش العماد حنا سعيد (من القليعة). وعن رأيهم في رئيس الجمهورية المقبل يقولون: كل من يتزوج أمنا... نناديه يا عمنا». راجع: «السفير»، ١/٥/١٩٧٦.

(٤٣٩) سيدور الكلام في صفحات لاحقة حول أسبقية مسلحي البلدة في التنسيق مع إسرائيل.

(٤٤٠) بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٤٤١) عملياً لم تنقطع الاتصالات بين «جيش لبنان العربي» وبين قوات «كتيبة القليعة»، ولكنها كانت اتصالات تتم بين ثكنتين وموقعين عسكريين يتناوران تمويهاً لنوايا ومواقف بعيدة. كانت الاتصالات تتم من موقع المتقاتلين الباحثين في علاقتهم قتالاً أو هدنة أو وقفاً لإطلاق النار، شأن الاجتماع الأخير الذي عقد في تل النحاس في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أي قبل أسبوع من اجتياح ثكنة مرجعيون، و«حضره قائد موقع مرجعيون في 'جيش لبنان العربي'، وعدد آخر من ضباط هذا الجيش ومسؤولون في «القوات اللبنانية»، استمر ٣ ساعات درس خلالها الجانبان إمكان التوصل إلى إنهاء القتال، وقررا تمديد الهدنة ووقف إطلاق النار واستكمال المحادثات». راجع: الخويري، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٦٣٦.

المواضع، وهكذا يصير الاحتكاك أو سوء التفاهم الأول، وفي أية صيغة كان، الاحتكاك وسوء التفاهم الأخير الذي يسبق انفجار الموقف. من هنا اتفاق الروايتين ـ رواية أهالي القليعة ورواية «جيش لبنان العربي» ـ في المسببات المباشرة لانفجار الوضع: «الشائعات عن القليعيين وعن نواياهم العدوانية تجاه أبناء المنطقة وترت الأجواء. وحدث بعدها أن احتجز أحد أبناء البلدة عند حاجز القوى الوطنية وأهين. فسعى هذا الشاب إلى رد اعتباره من الجندي الذي أهانه حيث كان ماراً في البلدة «فضربه كف» وبعدها... ولعت!»[442] رواية «جيش لبنان العربي» من ثكنة مرجعيون وعلى لسان واحد من ضباطه تجعل من هذه الحادثة وإن بصيغة مختلفة «بداية القصة» حسب تعبير هذا الضابط، وقد حذرت على أثرها قيادة هذا الجيش «القليعيين من التمادي في غيهم واستفزازهم». وقد انتقل التحذير إلى حيز التأديب عندما «جاء بعد ذلك أحد مسؤولي المقاومة وشكا من إقدام أهالي القليعة على حجز سلاح أحد المقاتلين. وثبت أن القليعيين لم يرعووا، وتمادوا في استفزازهم فاضطررنا إلى تأديبهم وأطلقنا عليهم سبع قذائف حرصنا أن تكون بعيدة عن التجمعات السكنية في البلدة».[443]

افتتحت الاشتباكات في القطاع الشرقي إذن في حدود ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٦، بين موقع القليعة وامتداده إلى برج الملوك (القرية الصغيرة الملاصقة للقليعة)، حتى نقطة تل النحاس جنوبي هذه الأخيرة، وبين مواقع «جيش لبنان العربي» في ثكنات الخيام، ومرجعيون وقلعة شقيف أرنون، ولئن ظلّت هذه الاشتباكات تتواتر قصفاً وقنصاً، يعنف أو يخفّ على وقع ما يستجد من قتل وخطف أو جرح، أو على وقع ما كان يدور في جبهات بيروت وضواحيها من معارك، فإن الإيقاع الأهم لتلك الاشتباكات كان ما تريد إسرائيل إبلاغه إلى سورية أو للمنظمات الفلسطينية أو للدولة اللبنانية.

بدءاً من شهر حزيران/يونيو أصبح في الإمكان الحديث جدياً عن جبهة عسكرية تقوم بين القليعة ومرجعيون. الاشتباكات على خطوطها صارت حدثاً يتكرر

---

(٤٤٢) «بداية القصة عندما احتجز جهاز الأمن في «جيش لبنان العربي» شخصين من القليعة بعدما اشتبه بهما قبيل زيارة القائد أحمد الخطيب لثكنتي الخيام ومرجعيون، وبعد ذهابه أفرج عنهما، ولكن أحدهما كمن لجندي من آل الشاكوشي كان في سيارته ترافقه زوجته وأخته وأطلق عليهما النار إرهاباً ثم اعتدى عليه مما تسبب في إجهاض زوجته... وسكتنا عن الحادث بعد أن حذرنا القليعيين من التمادي في غيهم واستفزازهم». «السفير»، ١/٥/١٩٧٦.

(٤٤٣) المصدر نفسه.

برتابة أغنت الصحف اليومية آنذاك عن الخوض فيه وفي تفاصيله، مكتفية بالإشارة إلى محافظة الوضع على هدوء حذر أو توتر حذر. في الأول من آب/أغسطس تعدت الاشتباكات على هذه الجبهة حاجز الرمايات والقصف المتبادل إلى التقدم من بعض المواقع والسيطرة عليها. كان المبادر إلى ذلك «قوات كتيبة القليعة» بدعم إسرائيلي حاسم، فقد تقدمت هذه القوات من موقع «النبي عويضة» والمطل من بعيد على بلدة الطيبة واحتلته كما احتلت جبل الحمامص إلى الجنوب من بلدة الخيام وسيطرت على باب الثنية. احتلال هذه المواقع الجديدة عنى اتساعاً لرقعة الاشتباكات وزيادة في حجم التبادل الناري في الأيام التالية وخاصة طوال شهر أيلول/سبتمبر والنصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر.[444]

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، كانت المعركة الثانية في ثكنات القطاع الشرقي، قياساً على المعركة الأولى في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦ والتي انتهت آنذاك بسيطرة «جيش لبنان العربي» على ثكنتي الخيام ومرجعيون. انتهت المعركة الثانية باحتلال «قوات كتيبة القليعة»، ثكنة مرجعيون وتثبيت سيطرتها عليها، وباتفاق على تحيد ثكنة الخيام وسحب سيطرة «جيش لبنان العربي» عنها.

بدأت المعركة فجر ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ (الساعة الثالثة و٤٥ دقيقة)، وكانت نهايتها التي انجلت عنها محسومة سلفاً، وإنما استلزم الأمر، نصف ساعة من الوقت حسب رواية «قوات كتيبة القليعة» لتسجيل اقتحام الثكنة فصلاً جديداً من مآثرها في دحر «آخر شيوعي وفلسطيني»،[445] أو استلزم الأمر ٧ ساعات، كانت كافية لكي يذيع الناطق العسكري في «جيش لبنان العربي» عن قتال داخل الثكنة بالسلاح الأبيض،[446] وكافية كانت كذلك ـ حسب مكتب الإعلام والتوجيه لهذا الجيش ـ لأن يصدر بياناً يشيد فيه بصمود أبناء مرجعيون والخيام دون أن يعفيهم «من المزيد من التصدي والعطاء».[447]

كيف جرت المعركة الثانية في ثكنات القطاع الشرقي؟

---

(٤٤٤) راجع: الخويري، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٣٨٧، ٣٩٤. راجع: صحف ١٧ و١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦. وصحف ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. أجبر عمال القليعة الذين يعملون في المؤسسات الإسرائيلية والبالغ عددهم ١٣٠ شخصاً، نتيجة كثافة القصف المدفعي المتبادل، إلى عدم الذهاب إلى أعمالهم في ١١/١٠/١٩٧٦. «دافار»، ١٢/١٠/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٤٤٥) كرم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧. راجع كذلك: «النهار»، ١٩/١٠/١٩٧٦.

(٤٤٦) الخويري، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٧٠٤.

(٤٤٧) راجع: «النهار»، ١٩/١٠/١٩٧٦.

في توزيع القوات العسكرية لا نقع على رواية واحدة حول عديد المهاجمين. مصادر «قوات كتيبة القليعة» تصرّ على جعل أعداد المهاجمين في حدّه الأدنى، تشريفاً لهم أقوياء في المواجهة وتطلعاً إلى استمرار وكالة ودعم إسرائيليين. ففي تصريح «القائد ماروني» رفض ذكر اسمه، تنقل صحيفة «السفير» عنه «تعهده لإذاعة إسرائيل بمنع أي هجوم على المستعمرات الإسرائيلية» انطلاقاً من «أن مرجعيون البالغ عدد سكانها ١٢ ألف نسمة تمّ احتلالها بدبابة واحدة و٢٥ محارباً مارونياً فقط».[٤٤٨] مصادر مسيحية أخرى تجعل المهاجمين «أربعين شاباً من أهالي القليعة، أسلحتهم أربعون بندقية لا غير... آزرتهم لاحقاً الدبابات التي بدأت تقصف من بلدة القليعة».[٤٤٩] يقابل هذه الأرقام، أرقام أخرى من ناحية مصادر «القوات المشتركة»، تجعل المهاجمين «١٠٠ عنصر معهم ثماني آليات».[٤٥٠] بين هذه الأرقام وتلك تتفق صحيفتا «النهار» و«السفير»، كل من مصادره، على جعل القوات المهاجمة سرية آليات يقدر عددها بـ ١٦ آلية.[٤٥١]

أما بالنسبة للقوات المدافعة عن الثكنة فهناك رقم وحيد في تحقيقات الياس عبود حول أحداث وبلدات الشريط المحتل، يجعل المدافعين «نصف كتيبة من جيش لبنان العربي، إضافة إلى قرابة ألف عنصر من القوات المشتركة».[٤٥٢] وهو رقم نأخذه حدّاً أدنى لعدد المدافعين[٤٥٣] ونعتبره كشفاً مشكوراً عن حقيقة جهدت أطراف الساحة الوطنية في دفنها والزوغان عنها في بياناتها حول هذا الحدث، بحيث يتهيّأ دائماً أن عدد المدافعين في المعركة هو عدد قتلاها وحسب أو يزيدون

(٤٤٨) راجع: «السفير»، ٢/١١/١٩٧٦.

(٤٤٩) كرم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٤٥٠) الياس عبود، «شريط المائتي ألف شهيد»، «السفير»، ١/٢/١٩٧٩.

(٤٥١) صحف ١٩/١٠/١٩٧٦.

(٤٥٢) «السفير»، ١/٢/١٩٧٩.

(٤٥٣) نعتبر هذا الرقم حداً «أدنى» نظراً للأعداد الغفيرة من المسلحين التي لاذت بالجنوب مع صدامات الجيش السوري و«القوات المشتركة» في جبهات الجبل وبيروت ومناطق من الجنوب، وهي أعداد أضيفت إلى مجموعات سابقة كانت، كما سبق وأشرنا، قد استقرت في الجنوب مع حروب التماس في بيروت والضواحي (راجع ص ١٤ وما بعدها من هذه الدراسة). هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية يورد الياس عبود هذا الرقم من وجهة نظر حول سقوط الثكنة وأحداث مرجعيون حددها في تحقيقاته بقوله: «نجد أنه من المناسب عدم الخوض كثيراً الآن في هذا الموضوع المأساوي المحزن...» (راجع الياس عبود، «السفير»، ١/٢/١٩٧٩). يحق لنا هنا أن نفترض أن الياس عبود أخذ بالرقم الذي يبقي المأساة المحزنة في حدودها الدنيا.

قليلاً بأعداد مفقودين مجهولي المصير.

حصلت معركة مرجعيون وفق نسبة تدور بين ١/٥٠ و١/١٤ بين مدافعين ومهاجمين في أدبيات «القوات المشتركة»، تأتي «الخدعة» أولاً في أساس سقوط الثكنة، وكأنما الحرب هي غير ذلك. «ففي الرابعة من صباح الإثنين تحركت إحدى الملالات من «جيش لبنان العربي» إلى خارج ثكنة مرجعيون باتجاه القليعة أطلقت النار وعادت، ثم كررت الخروج ٣ مرات، وفي الرابعة وقبل خروجها أطلقت رشقاً من الرصاص الخطاط، ثم ذهبت باتجاه القليعة وعادت معها آليتان. الحاجز على مدخل الثكنة، لم يتعرض لها. دخلت الآليات الثكنة، ثم بدأت المعركة...».[٤٥٤] ويأتي بعد ذلك التدخل الإسرائيلي في أسباب ضياع الثكنة وعدم استرجاعها، بتصدي إسرائيل قصفاً وقنصاً لمجموعات «القوات المشتركة» وهي تحاول استرجاعها. كذلك تتحدث المصادر عن غياب القيادة العسكرية للقطاع الشرقي عن الثكنة ساعة الهجوم، وسط معلومات عن أن هذا الغياب «تمّ بعد اجتماع عُقد مع عسكر القليعة» وحضره بعض المسؤولين من الطرف المقابل في مرجعيون والخيام، بينما ظل المسؤولون الآخرون غائبين عن المنطقة وساحتها، وبالتالي لم يعد هناك سوى القلّة من المسلحين الذين صمدوا في الثكنة. ولا تسقط تلك الأدبيات في آخر رؤيتها، وبعد يقين التعليلات الآنفة، احتمال مسؤولية الخطأ في التقدير السياسي ودوره في سقوط الثكنة والبلدة، «ولعل السبب في سقوط البلدة هو الرأي الذي كان يطرحه بعضهم عن «تحييد» إسرائيل وعدم قدرتها على التدخل عسكرياً».[٤٥٥]

ولكي تتوضح جلياً صورة خسائر سقوط مرجعيون وثكنتها، يجب أن نشرك الخسارة العسكرية والسياسية في جانب الخسارة الإنسانية، خاصة وأن الخسارتين اختلطتا جسامة بحيث لا تتميز الواحدة منهما من الأخرى. فقد انجلى احتلال الثكنة عن رقم يتقارب في تقديرات الطرفين: ٦٠ قتيلاً لدى مصادر الحركة الوطنية[٤٥٦]

(٤٥٤) «السفير»، ٦/١١/١٩٧٦. ويتفق حول هذه الرواية مسؤولو الأحزاب الذين التقتهم الصحيفة. يلاحظ هنا خلو التحقيق من أية مقابلة مع واحد من «جيش لبنان العربي».

(٤٥٥) تشكل النقاط الواردة في هذا المقطع، المفاصل الأساسية التي تنعقد عندها المرويات الشفهية مع ما ورد في تحقيق «السفير» في ٦/١١/١٩٧٦ ومقابلاتها مع قيادات محور الخيام ـ مرجعيون من «القوات المشتركة». تيسيراً للاطلاع يشكل تحقيق «السفير» المصدر الأساسي. المقاطع بين مزدوجين مأخوذة بحرفيتها.

(٤٥٦) راجع: الياس عبود، «لبنان المهجر: دراسة ميدانية وثائقية» (بيروت: المركز العربي للوثائق، ١٩٧٩)، ص ٢٠٧.

و٥٧ قتيلاً كما تورد «قوات كتيبة القليعة»[٤٥٧] سقطوا جميعاً داخل حرم الثكنة في ساعات معدودة. وقد سقط بعضهم من المدنيين والعسكريين بعد احتلال الثكنة تصفية، جرحى أو أسرى.[٤٥٨] إلى هؤلاء نضيف خسائر احتلال بلدة مرجعيون، ذات الأكثرية الأورثوذكسية الواضحة، والتي احتلت صباح ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ أي بعد مضي أكثر قليلاً من ٢٤ ساعة على احتلال الثكنة مساء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. فقد دفعت هذه البلدة جراء مواقفها المخالفة لمنطق انتمائها الديني، غرامة من حياة أبنائها ما بين ٥٠ إلى ٨٠ قتيلاً، دفنوا جماعياً في حفرة واحدة في التلّة المعروفة باسم تل دبّين، وتهجيراً مباشراً لمئات العائلات من أبناء البلدة. ودفعت غرامة كذلك، تدميراً كاملاً لـ ٥٠ إلى ١٠٠ منزل كما يصرح المطران يوسف الخوري مطران مرجعيون للروم الأورثوذكس،[٤٥٩] إلى إحراق ما تيسر إحراقه لبقية من منازل البلدة: حارة الحيادرة، الحي الإسلامي، من البلدة، إلى بيوت الحزبيين المنتمين إلى أحزاب «الحركة الوطنية»، إلى بيوت الميسورين الذين كانوا غائبين عن البلدة والتي يجعلها الياس عبود في حدود الـ ١٢٠٠ منزل،[٤٦٠] إلى العديد من المحال التجارية والورش الصناعية والتي كانت في حدود الـ ١٥٠ محلاً وورشة.[٤٦١] كانت الطريق إلى هذه الخسائر في المواقع والأرواح سالكة، وليس للخديعة التي ساقتها أدبيات الأطراف المسؤولة كبير دخل في ذلك، لأن الاستنفار كان قائماً في الثكنة لأيام قبل الهجوم عليها، والقصف المستمر عليها ليومين متتاليين[٤٦٢] كان يحول دون تسلل في غفلة أو في حيلة

(٤٥٧) راجع: كرم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧. ويضيف هذا المصدر إلى هؤلاء ٢٠ جريحاً و١٢٠ أسيراً، كل ذلك مقابل جريحين من القليعة. بيت همزراحي تجعل عدد أسرى «جيش لبنان العربي» ٦٠ أسيراً.

Cf., Hamizrachi Beate, *The Emergence of the South Lebanon Security Belt* (Westport, Connecticut, New York-London, 1988), p. 71.

(٤٥٨) راجع: «السفير»، ١/١١/١٩٧٦، ١/٢/١٩٧٩.

(٤٥٩) راجع: «السفير»، ٢٧/١٠/١٩٧٦.

(٤٦٠) راجع: الياس عبود، «مرجعيون والخيام وثلاث قرى... أكثر من الاحتلال وأقل من الإبادة الشاملة»، «صامد الاقتصادي»، السنة ٤، العدد ٢٤، كانون الثاني/يناير ١٩٨١، ص ١٧٦. راجع كذلك: «النهار»، ٢٧/١٠/١٩٧٦.

(٤٦١) راجع: عبود، «السفير»، ١/٢/١٩٧٩.

(٤٦٢) كان قصف مرجعيون من مواقع القليعة وتل النحاس على أشده في اليوم الذي سبق الهجوم على ثكنتها، إذ سقط فيها نحو ١٥٠ قذيفة، مما أوقع قتيلاً و٥ جرحى.

من خارج.[٤٦٣] كذلك فإن القول بوفرة الآليات المقدمة من إسرائيل (١٦ آلية) لا يبرر سرعة سقوط الثكنة، لأن الغنائم التي حصّلتها «قوات القليعة» كانت تسمح بإمكانية التصدي[٤٦٤] كذلك يسقط الاحتجاج بالقصف الإسرائيلي مانعاً من استرداد الثكنة بعد ظهر يوم سقوطها، لأن أحداً لم يتقدّم لنجدتها، وجل ما في الأمر أنه تحركت مجموعات متناثرة مدفوعة بحماس أفرادها، بلا تنسيق وبلا أمر من قيادة مركزية، ورُدّت باتجاه بلاط بعدما تعرضت لرصاص القنص مع وصولها إلى تل دبين.[٤٦٥] كذلك يُسقط الاحتجاج بالقصف الإسرائيلي، الصمود ولأيام في غير معركة لاحقة، بالرغم من شدّة المساندة الإسرائيلية، وفي مواقع تكاد تكون هذه المواقع نفسها (تلة الشريقي المشرفة على الخيام (١٦ آب/أغسطس ١٩٧٧)، ويسقطه أيضاً استرجاع مواقع أخرى كانت قد سقطت في أيدي قوات سعد حداد (استرجاع الخيام ٧ نيسان/أبريل ١٩٧٧).

إن سقوط مرجعيون السريع والمأساوي يستثير أسئلة عديدة:

ما الذي تغير بين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر تاريخ سقوط الثكنة وبين التاريخ السابق عليه ١٠ آذار/مارس، يوم عرّف قائد قوات «جيش لبنان العربي» التي سيطرت على ثكنتي الخيام ومرجعيون حركته بأنها «هي السعي إلى دولة مواجهة مع إسرائيل»، فقد أجاب يومها ردّاً على سؤال عقده في ثكنة الخيام، حول صحة التخوفات من اعتداء إسرائيلي:

«من المحتمل جداً أن تستنجد السلطة بإسرائيل. على كل حال نحن مستعدون وحركتنا هي السعي إلى دولة مواجهة ولسنا خائفين وسنواجه أي اعتداء بكل إمكاناتنا»،[٤٦٦] فما الذي يجعل التدخل الإسرائيلي، قصفاً أو إمداداً «الكتيبة

(٤٦٣) راجع: «النهار»، ١٨/١١/١٩٧٦. لقد استمر ذلك التسلل في الغفلة من الرابعة إلى العاشرة والنصف من صباح الهجوم باعتراف قائد حزبي في مرجعيون: «... وحتى العاشرة و٣٠ دقيقة من صباح الاثنين لم يكن عند معظم المسؤولين فكرة واضحة عما يدور داخل الثكنة». راجع: «السفير»، ٦/١١/١٩٧٦.

(٤٦٤) كانت غنائم «قوات القليعة» من داخل الثكنة ما يقارب العشرين شاحنة عسكرية وملالتين وسيارتي جيب ١٠٦ وحوالي ٦٠ قطعة سلاح فردية وبحدود ٢٠ مدفع ٨٢ واثنين عيار ١٢٠ وخمسة هواوين من عيار ٦٠ ملم. راجع: كرم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧. بدوره يجعل قائد «القوات اللبنانية» في محور مرجعيون ـ القليعة غنائم «القوات اللبنانية» ٥ ملالات وأربع مدافع و٢٢ هاوناً من مختلف العيارات و٢٤ سيارة جيب و١٧ سيارة ريو ومصفحة بانهارد ومدفعاً ميدانياً وعدداً كبيراً من الأسلحة المختلفة. راجع: «السفير»، ٣/١١/١٩٧٦.

(٤٦٥) راجع: «السفير»، ٦/١١/١٩٧٦.

(٤٦٦) راجع: الخويري، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٨١.

القليعة» بالآليات «حجّة» في تبرير عجز أو تغطية تقصير؟ وما الذي تغير حتى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ومن منتصف نيسان/أبريل، أي من يوم أنذر قائد ثكنة مرجعيون في «جيش لبنان العربي» القليعيين وأمهلهم «فترة عشرة أيام من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٣٠ منه لإثبات حسن النوايا»،[٤٦٧] وما الذي أنزل هذا الجيش عن موقعه ذاك ماهلاً يعطي القليعيين مهلة عشرة أيام لتدبر أمر علاقتهم بإسرائيل، ليبدو بعد أشهر قليلة جيشاً متوانياً تجوز عليه «خدعة» بملالتين تدخلان حرم الثكنة في غفلة عن حراس؟ وما الذي تغيّر في الأسبوع الأخير قبل الهجوم على الثكنة، وفيه إنذار من «القوات المشتركة» بالهجوم على القليعة بعدما توضحت علاقتها بإسرائيل، حمله المطران أثناسيوس الشاعر مطران أبرشية مرجعيون للروم الكاثوليك إلى بيروت، يباحث فيه قائد الجيش (ابن القليعة) العماد حنا سعيد.[٤٦٨]

إن إدراك العامل الحاسم في سقوط مرجعيون وثكنتها، يأتينا من حالة جمهورها العسكري مع مباشرة القصف: «وما إن بدأ القصف حتى سرت الشائعات بأنه مقدمة لاجتياح إسرائيلي واسع النطاق. فدبت الفوضى وترك الكثيرون المواقع لإنقاذ عائلاتهم وكان الذي كان.[٤٦٩] إن هذا المشهد الأخير يثبت أن البلدة بثكنتها لم تكن واقفة بالأصل لتسقط، وأن سيطرة «قوات كتيبة القليعة» عليها لم تكن إلا الخطوة الأخيرة في مسلسل تساقطها.

لقد سبق الحديث في «تشكيل جيش لبنان العربي»، القائم بمن حضر من دورات تدريب أقيمت سريعاً، انخرط في صفوفها أساساً بعض العاطلين عن العمل وبعض المدفوعين بأمور العوز والحاجة وبعض الباحثين عن زينة في سلاح وثياب رقطاء.[٤٧٠] وبالرغم من أن جداول الرواتب في هذا الجيش كانت تضم أسماء

---

(٤٦٧) راجع: «السفير»، ١/٥/١٩٧٦.

(٤٦٨) في مقابلة له مع صحيفة «النهار» يروي المطران أثناسيوس الشاعر، نزوله إلى بيروت مع الأب جبرائيل فغالي (من مطرانية صيدا المارونية لأن القليعة تابعة لأبرشية صيدا)، لمقابلة قائد الجيش العماد حنا سعيد ليعرف المطران «منه الموقف الذي يطلبه من جنوده هناك» وينقله بدوره إلى «القوات المشتركة»، «التي كانت قد أنذرت جيش القليعة بقطع ارتباطه بإسرائيل. كان جواب حنا سعيد هاتفياً، بعد أن تعذر اللقاء مع المطران «إن على جنود القليعة ألا يسلموا للمنظمات». وعدت إلى مرجعيون وأبلغت المنتظرين القرار. وعند الفجر سمعت أصوات رشاشات ومتفجرات وتبيّن أن جنوداً قلائل من القليعة شنوا هجوماً على ثكنة مرجعيون واستعادوها». راجع: «النهار»، ٢/٦/١٩٧٩.

(٤٦٩) عبود، «السفير»، ١/٢/١٩٧٩.

(٤٧٠) راجع ص ٥٠ وما بعدها من هذه الدراسة. يفسر هذا «حوادث السرقة ونهب محتويات الثكنات التي سيطر عليها «جيش لبنان العربي» ومنها بالطبع ثكنتي الخيام ومرجعيون.

المئات، لا بل الآلاف من العناصر في المناطق الجنوبية، فإن هؤلاء، بأغلبيتهم، قد انضوا تقيّة وحفاظاً على باب رزقهم من رواتب وتقديمات. ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقول بأن السلاح الذي رفعته قيادة «جيش لبنان العربي» في وجه الجنود المسيحيين، سلاح توقف دفع الرواتب، لم تكن تلك القيادة بحاجة لأن تشهره في وجه العناصر المسلمة، إذ كان التلويح به في وجه الجنود المسيحيين، كافياً لأن يأخذ الجنود المسلمون الدرس والعبرة، لا سيما وأن الجندي المسلم ـ على العكس من الجندي المسيحي ـ كان عاتقاً من كل مرجعية أمنية أو سياسية أو مناطقية، يحتمي فيها، بعدما ظلّ يعاني طيلة انتمائه للجيش من تنابذ مع المدى الأهلي للوسط المسلم. هذا في الوقت الذي كانت فيه «قوات كتيبة القليعة» تشكل مع أهالي بلدة القليعة قرية ـ ثكنة تشتد في أواصر السياسة والقرابة والاجتماع، إلى روابط الدين في الأساس.[٤٧١]

أما بالنسبة إلى باقي الفئات المسلحة الأخرى، المدافعة عن مرجعيون وثكنتها، من أحزاب وتنظيمات، فإن عناصرها تشكلت من أخلاط ومشارب شتّى، كانت المنظمات الفلسطينية والأحزاب اللبنانية تستثمرهم في القطاع الحدودي، في هوامش لا تطل بالضرورة على صدام أو مواجهة إن مع «القوات اللبنانية» أو مع إسرائيل.

يحق القول إذن، إن هذا الخليط المسلح المرابط في ثكنة مرجعيون ما كان يمكن أن يقيم نصاباً قادراً على تحمل عبء المواجهة أو الصمود، لذلك لم يبق من المئات الكثيرة في الثكنة، مع بدء الهجوم، إلاّ عشرات قليلة من «جيش لبنان العربي»، وما يقاربها من عناصر مسلحة من أحزاب «الحركة الوطنية»، تطهّروا في قضيتهم ومواقفهم، وقد تواطأ عليهم وقادهم إلى «قضائهم»، حظوظهم وإخلاصهم وانضباطهم في خدمة، واندفاعهم في مبدأ وتخاذل قيادة وخيانة أخوة سلاح، وما

---

(٤٧١) هذا في الوقت الذي لم يشارك فيه العسكريون المسلمون من أبناء دبين في احتلال ثكنة مرجعيون في «جيش لبنان العربي» فلاذوا بالصمت والتحقوا ببيوتهم بانتظار جلاء الموقف. بعد فترة وجهت الدعوة لأبناء دبين من العسكريين القابعين في بيوتهم بوجوب الالتحاق برفاقهم في «جيش لبنان العربي»، ومورست عليهم بعض الضغوط المعنوية ووعدوا بأنهم لن يشاركوا في أعمال عسكرية ضد رفاقهم الجنود الآخرين كما جرى في بعض المناطق اللبنانية، فلبى الجميع النداء وانضموا إلى «جيش لبنان العربي» وحافظوا على وجود ما تبقى من ثكنة مرجعيون محافظين على مناقبيتهم العسكرية»، الشحيمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

هجوم «قوات كتيبة القليعة» والقصف الإسرائيلي إلاّ قدر ذلك القضاء.[٤٧٢]

كان سقوط مرجعيون وثكنتها في يد «قوات كتيبة القليعة»، التحول الأهم في حرب الجنوب، والأكثر أثراً من بين أحداث تلك الحرب، في مجرى الحرب اللبنانية عموماً، نظراً لارتباط ذلك بمعادلات المنطقة إجمالاً. وهو حدث لم يكن له ليعدله سوى، ما لم يحصل، أي الثبات في مرجعيون والدفاع عنها. وهذه معادلة تبدو بديهية، لأن الحرب مع إسرائيل والحرب على المتعاملين معها، واحدٌ من منابت الحرب اللبنانية وواحد من دوافع استمرارها وتجوالها.

* * *

كانت الخطوة الأولى بعد احتلال مرجعيون إعلان «القوات العسكرية في القليعة» عن تجاوز إطارها التنظيمي «قوات كتيبة القليعة» إلى إنشاء «جيش الدفاع عن جنوب لبنان» في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦.[٤٧٣] عديد هذا الجيش، على لسان قيادته في كتيبة القليعة، يأتي موزعاً كالتالي: ٥٠٠ مقاتل من «كتيبة القليعة»، إلى ١٥٠٠ مقاتل من «القوات اللبنانية» إلى ٢٠٠٠ مقاتل من الشباب الجنوبيين المدربين،[٤٧٤] أي أن المجموع في حدود ٤٠٠٠ مقاتل، وهو رقم شديد المبالغة، الهدف منه، إظهار القوة الذاتية الكافية لدى «القوات اللبنانية»، تغطيةً منها على الدور الإسرائيلي في ما حصل من وقائع وفي ما يخطط له،

(٤٧٢) يبقى أن نشير إلى أن مصير المفقودين من العسكريين والمدنيين، مع رفات من ثبت قتلهم داخل ثكنة مرجعيون ما زال مجهولاً حتى تاريخه وقد ناشد بيان موقع باسم «عائلات شهداء ثكنة مرجعيون سنة ١٩٧٦» (في مناسبة الحديث عن تبادل رفات مقاومين إسلاميين (٢٠ مقاوماً) مقابل رفات اثنين من الإسرائيليين. تمّ التبادل على معبر باتر في ١٩٩٧/١/٣)، ناشد المسؤولين الاهتمام بقضية مصير أبنائها العسكريين وإثارتها في المحافل الدولية المختصة «من أجل إرغام إسرائيل على كشف مصير المفقودين وتسليم رفات الشهداء». ويضيف البيان «إن أبناءنا فقدوا وسط حصار تام لمنطقة مرجعيون على نحو لم يتيح للأجهزة اللبنانية المختصة الاطلاع على سير الأحداث والتحقق مما جرى داخل ثكنة مرجعيون، علماً أن معلومات ترددت في حينه مفادها أن عدداً من الجرحى العسكريين ممن اعتبروا في عداد الشهداء أو المفقودين عولج في مستشفيات إسرائيل وبمساعدة أحد الأطباء اللبنانيين. وما دام أبناؤنا استشهدوا، فأين هي جثثهم، ولماذا لم يظهر لها أثر، ولماذا لم تشملها عملية تبادل الأسرى ورفات الشهداء...». راجع: «النهار»، ١٩٩٦/١٢/٢٥.

(٤٧٣) Cf. Fiches du Monde Arabe, 1-L 82, No. 694, 13 juillet, 1977.

(٤٧٤) «النهار»، ١٩٧٦/١١/٣.

استكمالاً للسيطرة على القرى الحدودية.[٤٧٥]

باشرت «القوات اللبنانية» على الأرض، توجيه الإنذارات إلى القرى الواقعة إلى الشمال الشرقي وإلى الجنوب الغربي من محور مرجعيون ـ القليعة باتجاه الليطاني (دبين، بلاط، إبل السقي، دير ميماس، كفر كلا) بضرورة تسليم أسلحتها في حدود ظهيرة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦،[٤٧٦] دون أن يكتب لها السيطرة السريعة والمباشرة على واحدة منها. وقد بالغت «القوات اللبنانية» في إنذاراتها، فهددت كوكبا أولى بلدات قضاء حاصبيا والتي تبعد عن مرجعيون ٧ كلم شمالاً، وحيث أن احتلال هذه البلدة يعني ببساطة إقفال طريق مرجعيون ـ العرقوب مما يعني عملياً إلغاء اتفاق القاهرة. كذلك راحت قيادة «القوات اللبنانية» في بيروت تبثّ أن قواتها في الجنوب، وبعيداً عن مسرح المواجهة في منطقة مرجعيون، «دخلت عدداً من القرى وأنها دخلت منطقة العرقوب التي تقع ضمن فتح لاند».[٤٧٧] وهذا ما كان قد حصل فعلاً، ولكن من قِبل القوات الإسرائيلية التي كانت قد دخلت هذه المنطقة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ وتحديداً إلى بلدتي الهبارية والماري وأنذرت الأهالي بوجوب لمّ السلاح وتجميعه في أمكنة محددة على أن تعود وتأخذه بعد يومين. كذلك أنذرت الأهالي بضرورة إبعاد الحزبيين عن البلدة وبوجوب تأمين حاجيات البلدة ومشترياتها من بوابات «الجدار».[٤٧٨]

لكن الحدث المفصّل الذي ارتهن مباشرة بسقوط مرجعيون، كان خروج الحاضرة الثانية في المنطقة، الخيام وثكنتها من يد «جيش لبنان العربي» و«القوات المشتركة»، وبالتالي من دائرة المواقع المتحاربة وذلك بتحييدها ـ ولو مؤقتاً ـ وإبقائها «بلدة مستقلة ذات سيادة ومرتبطة عسكرياً بالرئيس الياس سركيس كونه القائد الأعلى للجيش» حسب تعبير قائد ثكنتها.[٤٧٩] كانت الأطراف جميعاً تعرف أن

(٤٧٥) يبدو أن المبالغة أساس في معلومات هذه القوى العسكرية عن أحوالها. ففي مؤتمر صحافي عقده في ضبية واحد من القيادات العسكرية في القليعة أصرّ هذا القائد، في الإجابة عن كيفية انتقاله من مرجعيون إلى ضبية، على تأكيد حضوره من طرق داخل الأراضي اللبنانية مروراً بكفر مشكي فسهل البقاع فالجبل، مؤكداً أن المسافة بين القليعة وضبيّة قطعها براً بـ ٦ ساعات. وهذه حالة آخرين من قواته في تنقلهم بين الجنوب والجبل. راجع: المصدر نفسه.

(٤٧٦) راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١٠/٢٤.

(٤٧٧) راجع: الخويري، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٧٦٣.

(٤٧٨) راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١٠/٢٥.

(٤٧٩) راجع: «النهار»، ١٩٧٦/١٠/٢٤.

ليس هذا بالحل أو الموقف الثابت، بل مرحلة في انتظار الحل أو الموقف. ليس لأن الجهة الكافلة التي ارتبطت بها الخيام وهي شخص رئيس الجمهورية، لا تملك من مقومات الكفالة أو الفعل إلا الاعتراف الاسمي بشرعية موقعها وحسب، وإنما لأن أطراف الصدام في منطقة الخيام ـ مرجعيون كانت تفتش عن نقطة توازن يتهادن حولها، كل طرف لاعتبارات خاصة به: كان همّ «القوات اللبنانية ـ قوات كتيبة القليعة» أو «قوات الدفاع عن جنوب لبنان» حسب التسمية الطازجة والتي لم تعمر طويلاً، منصباً على تطهير مرجعيون من سكانها وتنقيتهم و«تنظيم» تهجيرهم وفق ولاءاتهم السياسية ومواقعهم الطائفية والدينية. وكان همّ «القوات» منصباً كذلك على إحكام السيطرة العسكرية على منافذ البلدة، وهي سيطرة ظلّت على ما يبدو مثقّبة لفترة طويلة بعد احتلالها،[٤٨٠] لذلك لم تتقدم هذه «القوات» البتة، في اتجاه أية واحدة من القرى المجاورة لمرجعيون، بالرغم من ادعاءاتها المبكرة، وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ أي بعد سقوط مرجعيون بأربعة أيام بأنها «انتهت من تحرير جميع القرى الكائنة شرقي نهر الليطاني في القطاعين الممتدين إلى الشمال الشرقي من بلدة القليعة والجنوب الغربي من تلك البلدة باعتبارها نقطة انطلاقنا».[٤٨١]

في الطرف الآخر كان أهالي الخيام ومسلحو الأحزاب الوطنية في الأدنى من الوضع النفسي. مع استحكام الحصار وخفض المعنويات وتفكك اللحمة والتماسك الداخليين.

كان حصار الخيام في حلقته الضيقة: القليعة من الغرب، وإسرائيل من الجنوب والطريق إلى الشمال، باتجاه إبل السقي مقطوعة برصاص القنص، والقصف الإسرائيلي يشتد ويستحكم ويوقع في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، ٥

(٤٨٠) تنقل صحيفة «النهار»، وبعد ١٣ يوماً من سقوط مرجعيون أن أعداداً من مهجري كفر شوبا الذين كانوا قد أقاموا في مرجعيون والذين كانوا قد تركوها مع اجتياحها في ١٩ ـ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، عادوا إلى البلدة من الجهة الشرقية في محلة العريض حيث كانت تقيم أكثريتهم، ولكن لينقلوا أثاث منازلهم ويسلكوا بها طرقاً وعرة. كما المهربون، دخلوا خلسة وخرجوا نساء وأطفالاً وعلى رؤوسهم بيوتهم فرشاً وأدوات منزلية وحقائب... إلى حيث كانت تنتظرهم سيارات وشاحنات وجرارات و... دابات. راجع: «النهار»، ٣/١١/١٩٧٦.

(٤٨١) الخويري، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٧٣٩. ولم تكتف «القوات» بهذه الترسيمة لمناطق سيطرتها الراهنة في منطقة القطاع الشرقي، فادعت في التاريخ نفسه كذلك، وبلغة النسب «أنها تسيطر على ٧٥٪ من منطقة الجنوب الممتدة من صيدا حتى الناقورة، وأن سيطرتها الكاملة على الجنوب مرهونة «بانتهاء عمليات التحرير مطلع الأسبوع المقبل». راجع المصدر نفسه.

قتلى و١٢ جريحاً في قذيفة واحدة في ساحة البلدة وسوقها التجاري.[٤٨٢] إلى ذلك كان انعدام الخدمات العامة من غياب الأطباء وفقدان الدواء وانقطاع المياه والكهرباء إلى تناقص في أسباب الطاقة والتموين وانقطاع سبلها. هذا القوس من الأزمات جعل المعنويات، وهي نصف الحرب في قول المثل، لدى جمهور الأهالي ومسلحيهم في الحضيض. فسقوط «جيش لبنان العربي» وانفراطه بعد معركة مرجعيون وملابساتها، كان أمراً محتماً، إذ لم يبق في ثكنة الخيام من عناصر هذا الجيش سوى أبناء البلدة،[٤٨٣] وقد لبث هؤلاء بالتأكيد بصفتهم أبناء البلدة ليس غير. أما أحزاب «الحركة الوطنية»، وإن نجا بعضها من التحلل ومن ارتداد كل أعضائها عنها، فإنها لم تنجُ بالطبع من تراجع عديدها وانحسار جمهورها وانكفائها عن موقعها في الصف الأول من تدبير أمور الجماعة في بلدة الخيام من سياسة واقتصاد واجتماع وعسكرة، وهو الموقع الذي كانته لأيام خلت. وأما جمهور الأهالي فقد وضع نفسه مرّة جديدة، وبأعداد غفيرة، على طريق هجرته الطويلة إلى مناطق أكثر أمناً في مناطق داخلية من الجنوب والبقاع هذه المرّة، اتخذها بديلاً عن العاصمة وضواحيها قِبلة تهجيره في حملات سابقة.

كانت هذه الطوارق تحتدم في الخيام، وكان النذير بسوء المصير يأتيها من بلدة مرجعيون المقابلة في الضفة الغربية من سهل مرجعيون، والتي ظلّ تدمير وحرق منازلها ولأيام عديدة يصل إلى بلدة الخيام حرائق ودوي انفجارات. وفي مواجهة كل ذلك، لم تكن البلدة تمتلك من تماسك في بنيتها الاجتماعية، ما يمكنها من الصمود في الحد الأدنى من الخسائر والتلف. كانت البلدة عشية احتلال مرجعيون وثكنتها مهجوسة بالخلاف الذي كان يتردد دائماً كامناً حيناً متفجراً حيناً «ملآناً» في كل الأحيان، عبر قوى عائلية وحزبية في البلدة، أو وفق تحديدات تلك الفترة، بين قوى أحزاب «الحركة الوطنية» المتحالفة آنذاك مع قوى الثورة الفلسطينية ومنظماتها، وبين ما اصطلح على اختصاره «بآل العبد الله» أفندية البلدة التاريخيين، وهو خلاف يتقادم بأوجه وتحديدات مختلفة حتى مطلع القرن، وقد وجد في ظروف التفكك السياسي والاجتماعي بدءاً من سنة ١٩٧٦ متنفساً للانفجار وتصفية الحسابات. وقد جاءت الشبهة التي لفّت سقوط الثكنة زاعمة بأن مسؤولية الحدث تقع على عناصر من عائلة آل العبد الله، سواء في دخول هؤلاء الثكنة مع من دخلها مهاجماً من خارج، أو في خيانة من غدر برفاقه من داخل، «إذ دخلها من

(٤٨٢) راجع: «السفير»، ٢٤/١٠/١٩٧٦، ٥/٢/١٩٧٩.

(٤٨٣) راجع: «النهار»، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

الخارج»، عسكريون من بينهم عناصر من بلدة الخيام[٤٨٤]، ومعهم من مسلحي القليعة المجاورة وجنود إسرائيليون، ونسق مع هؤلاء جنود كانوا في داخل الثكنة، من بينهم عسكريون من بلدة الخيام كذلك.[٤٨٥] وقد زاد من شدّة الأمر وتأزمه في البلدة وجود قتلى ومفقودين وأسرى من إصابات الثكنة، ينتمون إلى بلدة الخيام نفسها.

كان طرفا الصراع، محكومين بالمعادلة التالية: كانت «القوات اللبنانية ـ قوات كتيبة القليعة» عاجزة حتى مع الدعم الإسرائيلي، قصفاً ودوريات تجوب طرقات الجنوب الحدودية وخراجات القرى، عن الإمساك دفعة واحدة، وفي وقت واحد، بركاب ورقاب القرى الحدودية، وتحديداً كانت هذه القوات عاجزة عن الإمساك ببلدة بحجم الخيام قبل أن تستقر آمنة في مرجعيون. وفي المقابل كانت أحزاب «الحركة الوطنية اللبنانية» في بلدة الخيام، وفي مدى تراجع «القوات المشتركة» على مستوى لبنان عامة مع دخول قوات الردع العربية، وفي مدى ما انتهى إليه الوضع في مرجعيون، كانت عاجزة عن الاحتفاظ بدورها وحتى بعديدها الحزبي الملتزم. وفي معادلة كهذه كان لا بد من أن تعود القيادات المحلية التي كانت قد أُفرغت من أي دور لها، وأبعدت عن أية مبادرة أو أي شكل من أشكال الوحدة والاجتماع في البلدة، إلى توحيد قوى البلدة في موقف يقتضي درجة عالية من التماسك. فمع تواتر الأنباء عن نيّة «القوات اللبنانية» متابعة عملياتها والدخول إلى الخيام و«جمع السلاح من الحزبيين المنتمين إلى الحركة الوطنية»، تشكلت لجنة من الأهالي إثر اجتماع لهم في حسينية البلدة عقد في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أي في اليوم الذي سقطت فيه مرجعيون،[٤٨٦] مهمتها التباحث مع

(٤٨٤) كان المجتمع الخيامي يتقاطع في خطوط انقسام واسعة، تمتد على مساحة الانقسام العصبي بين عائلات البلدة، أو في انقسام الأجباب داخل العائلة الكبرى (آل العبد الله)، وعلى مساحة الانقسام السياسي الجنوبي أو الانقسام الحزبي اللبناني الوطني أو القومي أو الأممي. فقد عرفت الخيام الأحزاب جميعاً من أحزاب الطلائع والنهضة إلى التقدمي الاشتراكي والديمقراطي الاشتراكي والبعث والناصرية والشيوعية وأحزاب الكتائب والأحرار، بالإضافة إلى كوكبات ارتبطت بالمنظمات الفلسطينية. إلى ذلك كانت تعتمل داخل هذه البنية الاجتماعية، ومع تبدل في الثروة وفي الولاء السياسي، إرهاصات تبدل في المكانة الاجتماعية فيما بين أجباب العائلة الكبيرة أو فيما بين توازن هذه العائلة مع غيرها من عائلات البلدة. وقد جاءت أحداث ١٩٧٦ لتفضّ هذا التوازن الخيامي القائم، بعد أن انتصب الخياميون إزاءها في مواقف متباعدة متناقضة.

(٤٨٥) راجع: عبود، «لبنان المهجر...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٤٨٦) تألفت اللجنة من الشيخ عبد الحسين العبد الله، والأستاذ علي العبد الله أحد أقدم مديري المدارس في الخيام، والدكتور شكر الله كرم، والدكتور محمد مهنا، ورئيس البلدية كامل ضاوي والتاجر علي رشيدي، والموظف في المالية نايف حيدر. راجع: صحف ٢٤/١٠/١٩٧٦.

«القوات اللبنانية» في إنقاذ البلدة خاصة بعد موافقة الأحزاب فيها على تحييدها. وبعد مداولات مع قيادة «القوات اللبنانية» في القليعة وبرج الملوك، تمّ الاتفاق على تعيين النقيب خليل جلبوط قائداً لثكنة الخيام. وقد وافق هذا القائد على تسلم القيادة بشرط واحد هو «ألاّ يكون طرفاً».[٤٨٧] وقد حدّد هذا القائد إطار الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بعد اجتماعات متتالية ومكثفة مع قيادة المسلحين في برج الملوك.[٤٨٨] «إطار العمل الذي نعمل على أساسه هو إبقاء بلدة الخيام مستقلة ذات سيادة ومرتبطة عسكرياً بالرئيس الياس سركيس كونه القائد الأعلى للجيش ولعدم وجود قائد شرعي حالياً... إن مهمة الجيش في الخيام هي تأمين الأمن وحماية جميع السكان بصرف النظر عن أي انتماء. ونيط بهذا الجيش مصادرة كل سلاح يظهر في شوارع البلدة مهما يكن حامله. ويؤازر هذا الجيش من الناحية المعنوية والتوجيهية مجلس بلدي من مختلف وجهاء البلدة ورجال الدين».[٤٨٩] أحزاب «الحركة الوطنية» بدورها كما صرح مسؤولوها في البلدة في مقابلة مع صحيفة «السفير»، وافقت على الحل المقترح وقامت «بتراجعات مؤقتة وجزئية ومحدودة» و«نقلت مسلحيها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ من البلدة إلى مواقع خارجها... وهذه التراجعات كان الهدف منها حفظ سلامة البلدة وقد نجحنا في ذلك».[٤٩٠]

لقد استطاعت اللجنة الأهلية في الخيام بالتعاون مع قائد ثكنة الخيام، السير بالبلدة إلى تجنب قطوع الاقتتال الداخلي، إلى جانب سحبها من مواجهة غير متكافئة مع «القوات اللبنانية» في القليعة ومرجعيون. واستطاعت اللجنة كذلك، السيطرة على مختلف أمور البلدة الحياتية من خلال توسيعها وتطعيمها بممثلين عن أصحاب الحرف والمهن ومن خلال توزيع المهمات على لجان متعددة في التموين

(٤٨٧) قائد الثكنة مسيحي من بلدة الخيام اعتزل الحرب اللبنانية واعتزل أطرافها وقواها: «منذ فرط الجيش وأنا في البيت، لم أقتنع بأي طرف، لبست ثيابي وبقيت في الخيام أراقب الوضع...». راجع: «السفير»، ٦/١١/١٩٧٦. في المقابل، كان هناك من يعمل لأن تكون قيادة الثكنة في إمرة آخرين. راجع: «النهار»، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

(٤٨٨) رفض النقيب جلبوط أن تجري المفاوضات بين الطرفين في بلدة الخيام «لأن دخول أي عسكري من القليعة إلى الخيام هو امتهان لكرامة البلدة». راجع: «السفير»، ٦/١١/١٩٧٦.

(٤٨٩) «النهار»، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

(٤٩٠) تزامن تاريخ هذا الانسحاب مع مهلة الـ ٤٨ ساعة التي تحددت للبحث في هذا الأمر مع أصحاب العلاقة. علماً بأن أعداداً كبيرة من الحزبيين تركوا الخيام منذ سقوط مرجعيون في أيدي «القوات اللبنانية». راجع: «النهار»، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

والتربية والإعلام والمال والعلاقات العامة، من خلال إمداد الثكنة بما يمكنها من متابعة دورها «من خلال عائدات الجباية والضرائب في البلدة ومن دون الاستعانة بأي مصدر خارجي».(٤٩١) وقد ساعد اللجنة في خطواتها تلك حالة الاسترخاء التي خيمت على خطوط المواجهة بين الخيام ومرجعيون، والتي كان من نتائجها إطلاق عدد من العسكريين الخياميين الذين سبق وأسروا داخل ثكنة مرجعيون، ومعاودة فتح المدارس داخل البلدة بدءاً من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وكذلك عودة الحزبيين من أبناء البلدة إليها مع حلول النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل أن يمر شهر على مغادرتهم البلدة باتجاه إبل السقي والحاصباني. وقد عادوا إلى البلدة هذه المرة من دون أي مظهر مسلح منعاً لأي التباس.(٤٩٢)

لا تقود هذه الصورة بالطبع، إلى الاعتقاد بأن الأمور سائرة بالخيام إلى الانسحاب من فتنة الحرب، واجتناب شدّتها، فعلى إطار تلك الصورة ومن صلبها، كانت تطل خطوط ومشاهد تذكّر بتجمع العاصفة المسبوقة بهدوء ما قبلها. فالآليات الإسرائيلية العسكرية كانت تطوف خراج الخيام وبعض طرقاتها القريبة، ولا يخفف من وقع هذه الدوريات، تطمين قائد الثكنة بأنها آليات «للقوات اللبنانية في بلدة القليعة وكانت في دورية تقليدية».(٤٩٣) كذلك فإن الهدوء التام الذي عرفته الخطوط المتقابلة حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، حيث لم تطلق «رصاصة واحدة» حسب تأكيد القائد عينه،(٤٩٤) يسقط في الأيام القريبة اللاحقة، مع قذيفة من مرجعيون، تقتل اثنين من أهالي الخيام.(٤٩٥) وكذلك عودة مسلحي الأحزاب إلى البلدة بعد انسحابهم منها، يقابله حضور علني مسلح لمسلحين من أبنائها موالين لـ «قوات القليعة»، أقدموا على استفزاز الأهالي أثناء تشييع ضحيتي القصف مهددين بإطلاق النار على موكب المشيعين.(٤٩٦) وقد جاءت هذه الاستفزازات

(٤٩١) راجع: «النهار»، ١١/١١/١٩٧٦. في الواقع كانت عناصر الثكنة تأخذ رواتبها من وزارة الدفاع وأما تقديمات اللجنة فكانت تتضمن مستلزمات التموين والطاقة وأعمال الصيانة...

(٤٩٢) راجع: «النهار»، ٢٥/١١/١٩٧٦.

(٤٩٣) كانت هذه الدوريات تترافق مع تصريحات إسرائيلية تتحدث بصريح العبارة عن احتمالات التدخل، على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان، سنجتاز الحدود إذا طلبوا حمايتنا (سكان القرى المسيحية). راجع: «السفير»، ١٢/١١/١٩٧٦.

(٤٩٤) حول الدورية للآليات وهدوء الخطوط التام، راجع: «النهار»، ١١/١١/١٩٧٦.

(٤٩٥) حسن عواضة وخليل كلاكش.

(٤٩٦) راجع: عبود، «لبنان المهجر...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

العلنية لتكمل ما كان يتم في الظلام من تفجير وإطلاق نار.(٤٩٧) إلى كل هذا تأتي الإطلالة الجديدة لواحدة من القوى العسكرية داخل الثكنة في دور حاسم في الأحداث الدائرة مع محاولاتها التقدم إلى موقع الأمرة والقيادة، مع أن تراتبيتها العسكرية مسبوقة بتراتبية أفراد آخرين وفي أقدميتهم، فيعقد مؤتمراً صحافياً يخوض فيه بعيداً عما يحدده لنفسه من دور ومهمة داخل الثكنة «رئاسة غرفة العمليات العسكرية»، فيتحدث عن استمرار العمل على تحييد البلدة، موضحاً في الوقت نفسه أن التحييد في مفهومه «لا يعني العداء لأي طرف»،(٤٩٨) وفي هذا تباعد كلي عن مفهوم التحييد الذي كان النقيب جلبوط قد أوضحه بصريح العبارة مع بداية تسلمه مهمة القيادة في الثكنة أو بتعبير أدق في البلدة عموماً: «أنا لست طرفاً في أي صراع، الأهالي في الخيام أغلبيتهم مسلمون ولكنهم اختاروني أنا المسيحي. إذا حدث وصرت طرفاً فإنني سأنسحب. ليس الفلسطيني عدونا بل الإسرائيلي. وعناصر الحاجزين على مدخل البلدة تعرف هذا».(٤٩٩) ومع تطور الأمور راحت صورة التوازنات داخل ثكنة الخيام تتوضح أكثر فأكثر مائلة لصالح التيار المعادي لقائد الثكنة. فقد أصبح الأكثر حسماً، وصارت العناصر الموالية للقليعة داخل الثكنة، وعلى رأسها علي بهيج العبد الله ورباح بهيج العبد الله، تقوم علانية بدوريات مؤللة مسحوبة من داخل الثكنة. وفي جانب آخر كانت الضغوطات على قائد الثكنة لحمله على الذهاب إلى إسرائيل، تزداد وطأة لم يعادلها قوّة إلا رفضه القيام بمثل هذه الخطوة. طوّق منزله، فاعتزل الحرب مجدداً، ولكن في بيروت هذه المرة.(٥٠٠) ثم كانت الخطوة الأخيرة التي أقدمت عليها الحكومة بشخص وزير الداخلية كميل شمعون، تتويجاً لكل عناصر «العاصفة» القادمة، عندما أقدم على تسمية واحد من العسكريين الموالين له قائمقاماً على منطقتي مرجعيون وحاصبيا، وهذا يعني بالطبع وضع كل الأمور الإدارية والسياسية والعسكرية في سلّة «قوات كتيبة القليعة»، ولا يخفف من وقع تلك الخطوة اعتبارها تعييناً مؤقتاً.(٥٠١)

(٤٩٧) قصف مجهولون منزل إبراهيم العبد الله في الخيام وأدى ذلك إلى إطلاق نار غزير في البلدة، كما أدى إلى توتر الوضع. راجع: «السفير»، ١٢/١١/١٩٧٦.

(٤٩٨) راجع: «النهار»، ٢٥/١١/١٩٧٦.

(٤٩٩) «السفير»، ٦/١١/١٩٧٦.

(٥٠٠) راجع: عبود، «لبنان المهجر...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٥٠١) راجع: «السفير»، ١٢/١١/١٩٧٦.

والتربية والإعلام والمال والعلاقات العامة، من خلال إمداد الثكنة بما يمكنها من متابعة دورها «من خلال عائدات الجباية والضرائب في البلدة ومن دون الاستعانة بأي مصدر خارجي».[٤٩١] وقد ساعد اللجنة في خطواتها تلك حالة الاسترخاء التي خيمت على خطوط المواجهة بين الخيام ومرجعيون، والتي كان من نتائجها إطلاق عدد من العسكريين الخياميين الذين سبق وأسروا داخل ثكنة مرجعيون، ومعاودة فتح المدارس داخل البلدة بدءاً من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وكذلك عودة الحزبيين من أبناء البلدة إليها مع حلول النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل أن يمر شهر على مغادرتهم البلدة باتجاه إبل السقي والحاصباني. وقد عادوا إلى البلدة هذه المرة من دون أي مظهر مسلح منعاً لأي التباس.[٤٩٢]

لا تقود هذه الصورة بالطبع، إلى الاعتقاد بأن الأمور سائرة بالخيام إلى الانسحاب من فتنة الحرب، واجتناب شدّتها، فعلى إطار تلك الصورة ومن صلبها، كانت تطل خطوط ومشاهد تذكّر بتجمع العاصفة المسبوقة بهدوء ما قبلها. فالآليات الإسرائيلية العسكرية كانت تطوف خراج الخيام وبعض طرقاتها القريبة، ولا يخفّف من وقع هذه الدوريات، تطمين قائد الثكنة بأنها آليات «للقوات اللبنانية في بلدة القليعة وكانت في دورية تقليدية».[٤٩٣] كذلك فإن الهدوء التام الذي عرفته الخطوط المتقابلة حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، حيث لم تطلق «رصاصة واحدة» حسب تأكيد القائد عينه،[٤٩٤] يسقط في الأيام القريبة اللاحقة، مع قذيفة من مرجعيون، تقتل اثنين من أهالي الخيام.[٤٩٥] وكذلك عودة مسلحي الأحزاب إلى البلدة بعد انسحابهم منها، يقابله حضور علني مسلح لمسلحين من أبنائها موالين لـ «قوات القليعة»، أقدموا على استفزاز الأهالي أثناء تشييع ضحيتي القصف مهددين بإطلاق النار على موكب المشيعين.[٤٩٦] وقد جاءت هذه الاستفزازات

(٤٩١) راجع: «النهار»، ١١/١١/١٩٧٦. في الواقع كانت عناصر الثكنة تأخذ رواتبها من وزارة الدفاع وأما تقديمات اللجنة فكانت تتضمن مستلزمات التموين والطاقة وأعمال الصيانة...

(٤٩٢) راجع: «النهار»، ٢٥/١١/١٩٧٦.

(٤٩٣) كانت هذه الدوريات تترافق مع تصريحات إسرائيلية تتحدث بصريح العبارة عن احتمالات التدخل، على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان، سنجتاز الحدود إذا طلبوا حمايتنا (سكان القرى المسيحية). راجع: «السفير»، ١٢/١١/١٩٧٦.

(٤٩٤) حول الدورية للآليات وهدوء الخطوط التام، راجع: «النهار»، ١١/١١/١٩٧٦.

(٤٩٥) حسن عواضة وخليل كلاكش.

(٤٩٦) راجع: عبود، «لبنان المهجر...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

العلنية لتكمل ما كان يتم في الظلام من تفجير وإطلاق نار.[٤٩٧] إلى كل هذا تأتي الإطلالة الجديدة لواحدة من القوى العسكرية داخل الثكنة في دور حاسم في الأحداث الدائرة مع محاولاتها التقدم إلى موقع الأمرة والقيادة، مع أن تراتبيتها العسكرية مسبوقة بتراتبية أفراد آخرين وفي أقدميتهم، فيعقد مؤتمراً صحافياً يخوض فيه بعيداً عما يحدده لنفسه من دور ومهمة داخل الثكنة «رئاسة غرفة العمليات العسكرية»، فيتحدث عن استمرار العمل على تحييد البلدة، موضحاً في الوقت نفسه أن التحييد في مفهومه «لا يعني العداء لأي طرف»،[٤٩٨] وفي هذا تباعد كلي عن مفهوم التحييد الذي كان النقيب جلبوط قد أوضحه بصريح العبارة مع بداية تسلمه مهمة القيادة في الثكنة أو بتعبير أدق في البلدة عموماً: «أنا لست طرفاً في أي صراع، الأهالي في الخيام أغلبيتهم مسلمون ولكنهم اختاروني أنا المسيحي. إذا حدث وصرت طرفاً فإنني سأنسحب. ليس الفلسطيني عدونا بل الإسرائيلي. وعناصر الحاجزين على مدخل البلدة تعرف هذا».[٤٩٩] ومع تطور الأمور راحت صورة التوازنات داخل ثكنة الخيام تتوضح أكثر فأكثر مائلة لصالح التيار المعادي لقائد الثكنة. فقد أصبح الأكثر حسماً، وصارت العناصر الموالية للقليعة داخل الثكنة، وعلى رأسها علي بهيج العبد الله ورباح بهيج العبد الله، تقوم علانية بدوريات مؤللة مسحوبة من داخل الثكنة. وفي جانب آخر كانت الضغوطات على قائد الثكنة لحمله على الذهاب إلى إسرائيل، تزداد وطأة لم يعادلها قوّة إلا رفضه القيام بمثل هذه الخطوة. طوّق منزله، فاعتزل الحرب مجدداً، ولكن في بيروت هذه المرة.[٥٠٠] ثم كانت الخطوة الأخيرة التي أقدمت عليها الحكومة بشخص وزير الداخلية كميل شمعون، تتويجاً لكل عناصر «العاصفة» القادمة، عندما أقدم على تسمية واحد من العسكريين الموالين له قائمقاماً على منطقتي مرجعيون وحاصبيا، وهذا يعني بالطبع وضع كل الأمور الإدارية والسياسية والعسكرية في سلّة «قوات كتيبة القليعة»، ولا يخفف من وقع تلك الخطوة اعتبارها تعييناً مؤقتاً.[٥٠١]

(٤٩٧) قصف مجهولون منزل إبراهيم العبد الله في الخيام وأدى ذلك إلى إطلاق نار غزير في البلدة، كما أدى إلى توتر الوضع. راجع: «السفير»، ١٢/١١/١٩٧٦.

(٤٩٨) راجع: «النهار»، ٢٥/١١/١٩٧٦.

(٤٩٩) «السفير»، ٦/١١/١٩٧٦.

(٥٠٠) راجع: عبود، «لبنان المهجر...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(٥٠١) راجع: «السفير»، ١٢/١١/١٩٧٦.

كان هذا هو الوضع الذي استقرت عليه مواقع القوى وتوازناتها في جبهة الخيام ـ القليعة ـ مرجعيون حتى نهاية سنة ١٩٧٦. وهو توازن حكم مجمل محاور القطاع الشرقي: دبين أعلنت حيادها على غرار الخيام، إذ تولى العسكريون من أبنائها، بالاتفاق مع المسلحين في بلدة القليعة، «المحافظة على الأمن فيها وعدم السماح لمسلحين آخرين بدخولها». وتعهد المسلحون بالمقابل «بعدم إشراكهم أو إحراجهم في عمليات عسكرية». وفي المقابل تعهد الفلسطينيون والحزبيون اللبنانيون المتعاطفون مع المقاومة بعدم دخول دبين وعدم استخدامها كنقطة انطلاق لعمليات عسكرية.[٥٠٢] أمّا دير ميماس فقد كان لها طريقها الخاص في حيادها، إذْ تمّ الاتفاق على أن تقوم فيها حراسة مشتركة تتولاها عناصر من القوى الوطنية التقدمية ومن العسكريين المتعاطفين مع «قوات كتيبة القليعة» وصدر بيان مكتوب بذلك، ألصقت منه نسخ على أبواب الدكاكين.[٥٠٣] وقد حافظ الوضع في البلدة على حالته هذه حتى كانون الثاني/يناير من سنة ١٩٧٧.

كفر كلا كانت الوحيدة في قرى القطاع الشرقي بعد احتلال مرجعيون التي واجهت مصيرها على «الحامي» في هذه المرحلة من حرب الجنوب، فقد هاجمتها، وبدعم مدفعي إسرائيلي «قوات كتيبة القليعة» تحت اسم «قوات الدفاع عن جنوب لبنان»، بعد أن استراحت على بقية المحاور، واستقرت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ على التلال المحيطة بالبلدة تدخلها ساعة تريد، عبر رصاص القنص الذي شلّ الحياة فيها.[٥٠٤]

(٥٠٢) راجع بخصوص مداولات تحييد دبين: الشحيمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠ وما بعدها. المقاطع بين مزدوجين مستلّة بحرفيتها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن حياد هذه البلدة لا يعني أنها أصبحت بمنأى عن التأثيرات المباشرة للتوتر القائم بين المواقع العسكرية المتقابلة القائمة بين مرجعيون الملاصقة والمتداخلة مع دبين من ناحيتها الجنوبية وبين مواقع «القوات المشتركة» في بلاط التي تبعد عن الجهة الشمالية لدبين ما لا يزد عن نصف كلم. لذلك كان في اتفاق التحييد بند يحدد تنقل أهالي دبين في «المنطقة بتصاريح من السلطة العسكرية المتمثلة بقوات كتيبة القليعة». راجع: المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٥٠٣) راجع: «السفير»، ٨/٢/١٩٧٩. كان عسكريو دير ميماس قد جاهروا بولائهم «القوات كتيبة القليعة» بدءاً من ٢٢/١٠/١٩٧٦ مع سقوط مرجعيون. راجع: «السفير»، ٢٣/١٠/١٩٧٦.

(٥٠٤) راجع: «النهار»، ١٨/١١/١٩٧٦.

٣ ـ معركة العيشية:

تأتي معركة العيشية في قطاع جزين لتمنح «القوات المشتركة» تعويضاً وثقة مقابل خسائرها واهتزازها في القطاعين الشرقي والأوسط. خاصة وأن إفلات العيشية كموقع وكمعبر من يد «القوات المشتركة»، يعني مباشرة فصل الوحدات العسكرية التي كانت تتصدى لتقدم القوات العربية السورية في منطقة جبل الريحان عن مناطق إمدادها وقواعدها في باقي مناطق الجنوب.

تشكّل العيشية في قضاء جزين المركز الأخير الآهل (٢٢٠٠ نسمة سنة ١٩٧٦) المطل على قضاء النبطية،[٥٠٥] وفيها يمر الطريق الرئيسي الموصل بين مركزي القضاءين والمتصل كذلك بالطريق الموصلة إلى مرجعيون. سكان البلدة الموارنة، لم يبدُ عليهم، طوال سنوات التواجد الفدائي وطوال ما سبق من أشهر الحرب اللبنانية، مأخذ غير معروف من سكان الجوار، إن في موقع أو نظرة شُذّاذ، أو في موقف من الثورة الفلسطينية أو في ارتباط مباشر وفاعل في الأحزاب اليمينية اللبنانية. لا بل أن اتفاقاً «جنتلمان» بين العيشية، وبين قرى الجوار، تمّ عن طريق مختار البلدة وكاهنها، يقضي بأن تُترك البلدة وحيادها، بلا تدخل أو إذية من طرف. وبالفعل ظلّت العيشية حتى «يومها» أقل القرى المسيحية الجنوبية معاناة، فقد حلّت عليها ممارسات الحرب وغرامتها بأخف أثمانها. ولا تمسك مجلة «المسيرة» حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أي يوم الهجوم على البلدة، «في الأحداث المتسارعة التي شهدتها العيشية والتي توحي بأن أصحاب النيات السيئة يضمرون شراً بالبلدة» ـ حسب تعبير المجلة ـ لا تمسك غير حادث واحد نال من فرد من أبناء العيشية فجعلت منه مضماراً لاتهامها: «وتعرض فؤاد نجم من العيشية للضرب فيما كان يحضر عمالاً من كفر تبنيت»،[٥٠٦] هذا في الوقت الذي تتوارد فيه في التحقيق عينه، عن حوادث قتل في غير قرية مسيحية تحيط بالعيشية مباشرة أو تقاربها، شكّلت ـ على ذمّة «المسيرة» ـ أحداثاً متسارعة في مسلسل

(٥٠٥) قرية الجرمق جنوب غرب العيشية، هي الأخيرة في قضاء جزين من صوب النبطية. ولكن الجرمق سكانياً، تعادل ثلث العيشية. وفي حين الجرمق في حدود الـ ٣٧٠م يصل ارتفاع العيشية إلى حدود الـ ٧٦٥م وهي تشرف جلياً على قطاع مرجعيون وجسر الخردلي وسهل الميذنة من جهة النبطية. باقي المراكز الآهلة التي تحيط بالعيشية هي عبارة عن مزارع صغيرة. من الشمال مزرعتا زغرين وقروح ومن الشرق والجنوب مزارع الوردية، الوازعية، المحمودية والدمشقية.

(٥٠٦) مارون العميل، «العيشية شهيدة قامت»، «المسيرة»، العدد ١١، ١١/١/١٩٨٦، ص ٤١.

التحرّش وبالتالي الهجوم على العيشية.[٥٠٧]

لا يرمي الكلام في أمن العيشية هنا، إلى القول بأن أهلها عائشون «أهل ذمّة» سعداء في محيطهم الإسلامي الممتلىء سلاحاً، فذمّة الحرب الأهلية اللبنانية، على سعتها، أضيق من أن تتسع لمثل هذا الادعاء. ولكن في المقابل إن التظلم واستدعاء الاضطهاد والتنكيل مبرراً للطعن في توازن الصفحة السياسية القائمة بين طوائف الجنوب يبدو افتراءً ودفعاً للأحداث عن أسبابها الفعلية.

تأخذ معركة العيشية نصيباً من مبررات اندلاع الحرب في القطاعين الأوسط والشرقي. فمن «هيئة القليعة» في القطاع الشرقي تأخذ العيشية التحام البنية الاجتماعية فيها مع عديد أبنائها في السلك العسكري اللبناني، والذين يصل عددهم إلى حدود الـ ٢٥٠ عنصراً. والعيشية شأن العديد من القرى المسيحية التي يشكل السلك العسكري «صنعة» شبابها، تميل إلى الأخذ بمواقف الجيش اللبناني، وتعمل على مؤازرته في تظاهرات واضطرابات وعرائض تأييد. وهذا ما أقدم عليه أبناؤها عندما تظاهروا تأييداً للجيش اللبناني، وقطعوا الطريق في البلدة، في الوقت الذي كانت فيه القوى الوطنية والإسلامية في صيدا والجنوب تعمل على النيل من بنية هذا الجيش وتوجهاته السياسية بعد مقتل معروف سعد وحوادث نيسان/ أبريل ١٩٧٥.

ولا يعني تأييد الجيش من قِبل هؤلاء، أو معارضته من قِبل أولئك، موقفاً من مؤسسة، شأن الموقف من غيرها من مؤسسات الدولة، وإنما هو موقف، وهو على التباسه الطائفي الظاهري، يدرك على مساحة الجنوب بداهة بالفطرة والقلب، وهذا ما دفع بـ «القوات المشتركة» إلى إقامة حواجز مسلحة في الطرقات والمفارق الموصلة إلى العيشية،[٥٠٨] وهي حواجز لم تتعد في مهمتها المراقبة والتذكير بالواقع السياسي والعسكري القائم وبالأطراف الممسكة به.

---

(٥٠٧) تنقل «الأحداث المتسارعة» التالية: مقتل فيليب شديد في قرية الجرمق المجاورة. اعتداء على منزل شاهين ميلان من قرية الصويري وجرح ولده ألبير الذي نقل إلى أحد مستشفيات صيدا «فدخل مسلحون وانتزعوا المصل وسببوا مقتله». حادث تعرض مزرعة الصويري للسرقة. مقتل إميل مبارك من قرية كفروة قضاء النبطية. مقتل جرجس الخوري القليعاني من قرية الكفور قضاء النبطية. سرقة كنيسة مار مارون في الجرمق في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٦. وخطف مارون بولس عنيد وسليمان ميشال عون وهما عائدان من بيروت لزيارة العيشية وحصلت اتصالات مكثفة واستنفارات في البلدة ثم أعيد المخطوفان. وتختتم المجلة «جولاتها المتسارعة» بالحادث الذي حصل لـ «ابن العيشية» الذي أوردناه. راجع: المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٥٠٨) من جهت الريحان شمالاً ومن جهة سهل الميذنة شرقي كفر رمان.

ومع تطور الأمور العسكرية في الجنوب، في بداية الشهر الخامس، إلى صدام بين القوات العربية السورية وبين مواقع «القوات المشتركة اللبنانية والفلسطينية»، ومع اتساع هذا الصدام ليشمل كافة محاور قضاء جزين باتجاه صيدا، وتلك المطلة على قضاء النبطية بدءاً من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦،[٥٠٩] مع هذه التطورات حاولت «القوات اللبنانية» أن تستفيد من تسهيلات هذا الصدام السوري الفلسطيني لإعادة بعث صفوفها في مناطق الجنوب، فصارت تعمل على توريد العناصر وبعض اللباس حتى إلى مناطق سيطرة «القوات المشتركة»، في نقلات سريّة «ألقي القبض في إحداها (في مطلع أيلول/ سبتمبر) على ابن خوري العيشية وبحوزته ٥٠٠ قناع كتائبي وأوامر لكتائبيي جزين بالتنسيق مع كتائب المنطقة الشرقية. وقد اعترف بهذه المهمة التي جاء لأجلها من المنطقة الشرقية وبحضور والده خوري العيشية.[٥١٠]

هذا الخبر الذي ينقله «أبو موسى» ـ قائد «القوات المشتركة» في الجنوب اللبناني ـ تحمله مجلّة «الحوادث» إلى الشيخ بشير الجميل، تستوضحه رأيه. ومن خلال السؤال حول تقييمه للوضع في منطقة جزين، يؤكد بشير الجميل، دون تفصيل، رواية «أبو موسى»:

«عندما رأينا أن هذه القوات المعتدية تعمل على تهجير المسيحيين من قراهم الآمنة، عاملين على فكرة التقسيم التي نرفضها، طالب رئيس الكتائب الشيخ بيار الجميل بالعودة إلى منطقة جزين لمنع الأعمال الشائنة التي يقوم بها هؤلاء المخربون. كما عملنا على تنشئة «قوات لبنانية» في قلب جزين لتحرير جميع المنطقة والجنوب بأكمله، لأننا لن نرضى بعد اليوم بتدنيس أرضنا وكرامتنا فالأفضل لنا أن نموت من أن نرى تلك الأعمال التي يقوم بها المخربون».[٥١١] ما يبقيه بشير الجميل تورية عن «أعمال التنشئة» في قلب جزين، والتي يأتي التسليح والتدريب في مقدمتها، يجهر به شباب العيشية، في النسج على منوال بعض القوى في القطاع الأوسط «واستعدادهم للتعاون مع الشيطان لحماية أنفسهم»، كما أفاد بذلك واحد من القيادات السياسية والاجتماعية في البلدة، في حديثه لصحيفة

---

(٥٠٩) محور أول: جزين ـ كفر فالوس ـ عبرا ـ صيدا. محور ثان: جزين ـ دير المخلص ـ جون ـ صيدا. محور ثالث: جزين، حيطورة ـ جباع ـ كفر حتى ـ صيدا. راجع صحف ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ وما بعدها.

(٥١٠) سمير بساط: «الحوادث»، العدد ١٠٣٥، ١٩٧٦/٩/١٧، ص ٤٣.

(٥١١) المصدر نفسه.

«السفير» حول شباب البلدة.[٥١٢]

ويبدو أن «أعمال التنشئة» كانت قد بدأت باكراً في الجانب المتعلق منها بالاتصال بالقليعة وتالياً بإسرائيل، لأن علاقات مسلحي العيشية مع مسلحي القليعة كانت قائمة في ثكنات الجيش اللبناني في الجنوب قبل سقوطها في يد «جيش لبنان العربي». وقد تتابعت هذه الصلات بين الطرفين بعد سقوط هذه الثكنات عبر تجمع «قوات كتيبة القليعة» و«التجمع العسكري في جزين»،[٥١٣] المكون أساساً من أبناء العيشية، والذي ظلّ كتجمع خارج دائرة الدور العسكري المحدد. مع الإشارة هنا إلى أن أغلب أفراد هذا الجيش، لبثوا في إقاماتهم في بلداتهم الأم. وقد تتابعت الاتصالات مع القليعة عبر أفراد هذا الجيش من أبناء العيشية وعبر عنصرين من حزب الوطنيين الأحرار كانا مقيمين بالأصل في بيروت وكانا على علاقة واتصال بإسرائيل.[٥١٤] وقد غدت هذه الاتصالات بدءاً من حزيران/يونيو ١٩٧٦،[٥١٥] مثار ريبة «القوات المشتركة» الفلسطينية واللبنانية، وبخاصة بعدما صارت تشاهد في البلدة عناصر مسلحة، غريبة عن البلدة في نشأتها أو أصولها.

لم تكن «القوات المشتركة» في وارد التصدي لتلك الأوضاع، مع تشتت معاركها في غير جبهة من لبنان، في بيروت والضواحي وبعض الجبل، وخاصة مع العمليات العسكرية التي باشرتها هذه القوات في مناطق سيطرتها في الجنوب بدءاً من أواخر أيار/مايو وتواصلت معظم حزيران/يونيو، وتمثلت بتجريد عناصر منظمة الصاعقة من سلاحها. وكانت أصعب مراحل هذا الفصل في مدينة النبطية، على فم العيشية ومنطقة جزين، حيث استمرت العملية أياماً عدة. لذلك كانت جهود «القوات المشتركة»، مجانبة المواجهة الحامية والإبقاء على الحوار قائماً مع وجهاء العيشية وقياداتها الدينية، وإذا استلزم الأمر أحياناً توسيط قيادات جزينية تمثلت غالباً بالوزير والنائب السابق جان عزيز.[٥١٦]

(٥١٢) راجع: «السفير»، ٢٣/١٠/١٩٧٦. «... تجاه تدخلنا لردع الشباب ومنعهم عن مثل هذه الأعمال (الاتصال بإسرائيل والقليعة) فلم يكترثوا وكانوا يقولون لنا أنهم على استعداد للتعاون مع الشيطان لحماية أنفسهم». جرت المقابلة بعد اجتياح البلدة.

(٥١٣) راجع: «المقاومة اللبنانية في حرب السنتين»، جريدة «العمل»، الملحق، العدد ١٢، ١٩٧٩، ص ٨٢.

(٥١٤) راجع: «السفير»، ٢١/١٠/١٩٧٦.

(٥١٥) من تصريح للعميد ريمون إده حول الهجوم على العيشية... وعلى رغم معرفة المقاومة الفلسطينية والأحزاب بالتصرف الخاطىء الذي قام به هؤلاء الشباب. لم يقع أي حادث منذ بدء هذا التصرف (الاتصال بإسرائيل). راجع: «النهار»، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

(٥١٦) مقابلة مع أبو موسى. راجع: «السفير»، ٢١/١٠/١٩٧٦.

لكن هذه القيادات كانت تزوغ من طريق الحوار، بأعذار هي في الواقع دعوة مباشرة إلى قطع الحوار، وليس حتى إلى تبريده أو تأجيله: «وحضر إلى العيشية الفلسطيني بلال، وطلب إلى كاهن البلدة الأب بولس عنيد الاجتماع مع «أبو موسى»، إلا أن الكاهن اعتذر لأنه صادف يوم عيد، ولأن الدعوة كانت بمثابة مذكرة جلب وتفتقر إلى الحد الأدنى من التهذيب والاحترام. واعتبر (أي بلال) رفض الدعوة موقفاً عدائياً».[٥١٧]

واللافت هنا، فيما ينقله المصدر (مجلة «المسيرة»)، هو أن اعتذار الكاهن أتى بعد اجتماع سابق في بلدة «روم» ضم الكاهن ـ أي رئيس البلدية أيضاً ـ ومختار العيشية، وفيه هدّد «أبو موسى» بأنه سيحول العيشية داموراً ثانية وسيدخلها بألفي مقاتل.[٥١٨] يحصل تهديد كهذا، والعيشية في عرف وجهائها الدينيين والزمنيين «لا تستأهل اجتماعاً» يخرق حرمة يوم عيد. كانت القيادات مأخوذة، من ناحية أولى، بالتوازن العسكري المائل لصالح «القوات اللبنانية» في تلك المرحلة من الحرب اللبنانية ومأخوذة من ناحية ثانية، بالتقديمات الإسرائيلية، وعوداً بالدعم ودورات تدريب ومدد أسلحة وذخيرة كانت تتتابع وتصل آمنة، وكأنها تدور في غفلة عن محيطها. وقد استطاعت إسرائيل في خلال تلك الفترة إيصال كميات من الأسلحة الفردية والذخائر اللازمة ومدفع مورتر عيار ١٢٠ ملم وأجهزة اتصال، تصل أهل العيشية بانتظام مع مسلحي القليعة ومع إسرائيل.[٥١٩]

شرارة الهجوم على العيشية تعيدنا إلى «المقدح» في أحداث عين إبل: عشية الهجوم كمين في البلدة يتصدى لمجموعة مقاتلة من «القوات المشتركة» تنقل مصاباً من خطوط «الريحان» المقابلة للقوات العربية السورية. يسقط كامل ركاب السيارة (سبعة قتلى)،[٥٢٠] استنفار «القوات المشتركة» قائم بالأصل في الأجواء العسكرية القريبة من جبهة «الريحان». مئات من المسلحين في مراكز وقواعد النبطية ومحيطها وفي قرى إقليم التفاح، كانوا جاهزين لمباشرة الأوامر في الهجوم صبيحة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، وقد ارتفدوا بمئات آخرين من «التوابين» من معركة مرجعيون وثكنتها التي تقضت لأربع وعشرين ساعة خلت. فكانت معركة من أقسى

(٥١٧) العميل، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٥١٨) المصدر نفسه.

(٥١٩) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 71.

(٥٢٠) راجع: «السفير»، ٢١/١٠/١٩٧٦. كذلك راجع: «الحوادث»، العدد ١٠٣٥، ١٧/٩/١٩٧٦، ص ٤٣ حيث تجعل القتلى ٤ والباقي جرحى.

معارك المواجهة المباشرة في حرب الجنوب، ومن أكثرها دموية، وحسمها في اليوم الأول من بدئها، يجد تبريره في كثافة الهجوم أفراداً وشبكة نيران، لأن أي تلكؤ في حسم الأمر، كان يعني بالنسبة «للقوات المشتركة» تجميداً وتبديداً لقدرة هي في أمس الحاجة إليها في غير موقع ومنطقة.

يُسأل هنا تحديداً، عن المساعدة الإسرائيلية الموعودة، وهي رهان مسلحي العيشية في مواقفهم وخططهم. ثمّة اتصالات تمّت بالفعل بينهم وبين مسلحي القليعة، وعبر هؤلاء بالمسؤولين الإسرائيليين. وكل ما جاءت به إسرائيل كان بضعة قذائف من قصف مدفعي.[٥٢١] أما القليعة فلم تصل منها أية نجدات من رجال أو عتاد، ليس لأن «الحواجز والمكامن الفلسطينية حالت دون وصولهم»، كما تذهب «المسيرة» في تبرير ورأب ما انقطع ساعتها من وعود وود،[٥٢٢] وإنما لأن متطلبات السياسة الإسرائيلية في تلك اللحظة من علاقات المنطقة وأحداثها كانت تستدعي ذلك.[٥٢٣]

ويجب أن يُفهم في هذا السياق رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين استقبال ممثلي قرى مسيحية لبنانية (وعلى رأسهم أهالي العيشية) «لبحث المواضيع المشتركة». «وقد أجاب مكتب رئيس الحكومة برسالة جاء فيها: أنه لا رئيس الحكومة ولا أي شخص من قبله سيلتقي بالسكان اللبنانيين نظراً إلى أن سياسة إسرائيل المعلنة تقوم على عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية».[٥٢٤] وهذا ما أدركه بالفعل طالبو الاجتماع من السكان اللبنانيين الذين رأوا في الرفض «عملاً دعاوياً الغرض منه إظهار إسرائيل أمام العالم، على أنها لا تقوم بدور فعال في ما يجري في جنوب لبنان».[٥٢٥] هذا في الوقت الذي كان فيه الياس مطر رئيس اللجنة الإسرائيلية لمساعدة لبنان «قد أكد أن ضباطاً

(٥٢١) Cf., Hamizrachi, *op.cit.*, p. 72.

(٥٢٢) «تمّ اتصال لاسلكي بالقليعة. وأبلغ أهالي العيشية أن هناك جريحاً في حال الخطر. فوعد أبناء القليعة بالتدخل لتأمين طوافة تنقل الجريح وطلبوا إحراق دواليب لإرشادها إلى مكانه.

(٥٢٣) لا يدخل السلوك العسكري «القوات كتيبة القليعة» ضمن الصفة العسكرية التي حكمت كثيراً سلوك مقاتلي القرى المسيحية، وهي إحجامهم عن المساهمة فيما يدور من معارك خارج قراهم. وذلك لأن مقاتلي القليعة كانوا من العسكريين المحترفين، إضافة إلى انضواء عناصر كثيرة من خارج منطقة الجنوب في صفوفهم.

(٥٢٤) «عال همشمار»، ٢٦/١٠/١٩٧٦، نقلاً عن «ملحق نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، رقم ٥. ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، ص ٣٦٩.

(٥٢٥) «دافار»، ٢٥/١٠/١٩٧٦. نقلاً عن المصدر نفسه.

إسرائيليين كانوا قد تعهدوا بمنع أي هجوم على العيشية يشنه الفلسطينيون».[٥٢٦]

لقد كانت السياسة الإسرائيلية مع أحداث العيشية (ومعها بالطبع أحداث القليعة ومرجعيون، وحانين)، وفي أجواء انعقاد مؤتمري القمة العربيين في الرياض في ١٦ ـ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر وفي القاهرة في ٢٥ و٢٦ منه، كانت منهمكة ـ كما تذهب صحيفة «معاريف» ـ في إعادة تقويم موقفها من النشاط المسيحي في جنوب لبنان، وقد حرصت على «التخفيف من حدّة الصورة بالنسبة إلى كل ما يتعلّق «بالجدار الطيب» وذلك كي لا يجد مؤتمر القاهرة نفسه منجرّاً إلى اتخاذ قرارات عملياتية ضد النشاط المسيحي في جنوب لبنان وضد سياسة «الجدار الطيب» الإسرائيلية، ولتبديد الاستياء الأميركي من تزايد ما ينشر في الصحف الأجنبية عن المساعدة العسكرية الإسرائيلية للمسيحيين، مما يقلّل بحسب تقدير جهات أميركية عن مصداقية تكذيب إسرائيل والولايات المتحدة لأخبار تلك المساعدات».[٥٢٧]

وهنا يتعيّن علينا أن نشير إلى أن الاعتبارات التي تحكمت بالموقف الإسرائيلي من معركة العيشية لا تتحكم بالضرورة بالموقف الإسرائيلي من معركة مرجعيون أو معركة حانين، لأن المعركة في البلدتين الأخيرتين تبقى معركة طرفية في موقع طرفي وآثارها المباشرة تغطي توازناً طرفياً وحدودياً، أما أبعادها السياسية والعسكرية في التوازن العسكري اللبناني عموماً فتبقى مرتهنة لاستثمارات وخطوات لاحقة. أما بالنسبة لمعركة العيشية، فإنها تستمد أهميتها من موقع العيشية نفسه، فهي المفصل الجغرافي والطائفي الذي يصل مسيحيي القليعة ـ مرجعيون بمسيحيي منطقة جزين، بالشريط المسيحي الممتد من البقاع الغربي في كعب السلسلة الغربية امتداداً حتى مدينة زحلة، والإشراف على هذه المنطقة من قِبل إسرائيل، يجعلها مباشرة في قلب الأحداث، لأنها تقف وتتحكم في مجريات الأمور والعلاقات في الجنوب والبقاع والجبل، وهذا أمر كان يؤدي في حال الإصرار الإسرائيلي على التدخل في معركة العيشية وعبر الدعم الحاسم لمسلحيها، إلى مجابهة مع القوات العربية السورية المتواجدة على كتف جبال جزين المطلة من الشرق على مدينة صيدا.

الخسائر البشرية في معركة العيشية كانت الأكبر في حروب المواقع الجنوبية حتى تاريخه، وقد شاغلت الإعلام في البلد، بتفاوت الأرقام، في الحديث عنها ما بين أعداد القتلى من المدافعين والمهاجمين وبين العسكريين منهم، ومن هم

(٥٢٦) راجع: «النهار»، ٢٧/١٠/١٩٧٦.

(٥٢٧) راجع: «معاريف»، ٢٧/١٠/١٩٧٦. و«دافار»، ٢٨/١٠/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق رقم (٥)، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، ص ٣٧٠.

مدنيون. ويكفي أن نذكر أن المصادر الكتائبية تحدثت في اليومين الأولين لسقوط العيشية عن ٤٠٠ قتيل من أهالي البلدة، وتحدثت عن ٩٢ قتيلاً من المهاجمين من النبطية والريحان وصيدا وصور سقطوا في اليوم الأول حسب تقسيم تلك المصادر لأيام المعركة.[٥٢٨] ولكن الأمر لم يطل حتى توضحت الصورة الحقيقية للخسائر: ٥٠ قتيلاً و٧٠ جريحاً من أهالي البلدة و١٤ قتيلاً و٣٠ جريحاً من المهاجمين.[٥٢٩] أما بالنسبة للأسرى والمعتقلين من أبناء البلدة فقد افتدوا مقابل ١٢ أسيراً كانت ما زالت «القوات اللبنانية» تحتفظ بهم في القليعة بعد معركة مرجعيون.[٥٣٠]

أما الخسائر المادية فمن السهل حصرها، فقد تمّ تدمير ١/٥ بيوت القرية قصفاً وحرقاً،[٥٣١] كان هذا في أيام الهجوم الأولى، أما الـ ٤/٥ الباقية من بيوت

---

(٥٢٨) راجع: «النهار»، ٢٥/١٠/١٩٧٦.

(٥٢٩) راجع: «النهار»، ٢١/١٠/١٩٧٦، ٢٢/١٠/١٩٧٦.

(٥٣٠) راجع: «النهار»، ٢٥/١٠/١٩٧٦. وهنا يجدر أن نذكر أن خسائر العيشية تبدو بعد سنوات عرضة للزيادة والتطفيف وتحديداً فيما يتعلّق بخسائر المهاجمين. فبالنسبة «للعمل» تبدو الخسائر بعد ٣ سنوات من معركة العيشية ٩٠ قتيلاً في صفوف المهاجمين و٦٠ قتيلاً للمدافعين. راجع: «المقاومة اللبنانية في حرب السنتين»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢. ويبدو أن ضرورات التعبئة والحشد هي التي كانت وراء أرقام مجلة «المسيرة» بعد ١٠ سنوات على معركة العيشية. إذ جعل كاتب المقالة أرقام المدافعين في حدّه الصحيح (٥١ قتيلاً ذكرهم بأسمائهم). أما رقم المهاجمين فقد جعله ٣١٢ قتيلاً.

وأما بالنسبة للمصادر الإسرائيلية، فقد تحكمت في روايتها، على ما يبدو، الاعتبارات السياسية لتوجه الحكومة الإسرائيلية. ففي الأسبوع الأول على المعركة كانت الإذاعة والصحف الإسرائيلية تجعل مصادر أخبارها روايات الجرحى والناجين من أهالي العيشية والذين أفادوا عن «٤٠٠ قتيل ذبحوا كالغنم». و«عن ثلاثة آلاف مسلح من عراقيين وليبيين وقوات من «جيش لبنان العربي» وقوات يسارية وفلسطينية ومخربين» شكّلوا عديد المهاجمين. هذا في الأسبوع الأول، أما في الأسبوع التالي «فقد اتضح أنه لم تجرِ أية مذبحة في القرية المسيحية، العيشية الواقعة شمالي مرجعيون، كما روى مقاتلون مارونيون. وقد قتل أثناء الهجوم الذي قام به الفلسطينيون ووحدات من المخربين على القرية، بضعة عشرات من سكانها، ولم يكن بينهم نساء وأطفال...». راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٦، ص ٢٨٤؛ «معاريف»، ٣١/١٠/٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٥٣١) وليس ٣٠٠ كما كان ينقل إعلام الكتائب. راجع: «السفير»، ٢٣/١٠/١٩٧٦. وهذه النسب تتفق مع ما ينقله العميد ريمون إده عن مشاهداته في العيشية في اليوم الثالث للمعركة. راجع: «النهار»، ٢٤/١٠/١٩٧٦.

البلدة، فقد قُوضت تباعاً في الأسابيع اللاحقة، بعد أن أفرغت من محتوياتها وأثاثها «الموات»، مع فراغ القرية من سكانها الذين غادروها على دفعتين: الدفعة الأولى ثلثا المقيمين في البلدة أي ٦٠٠ نفس[٥٣٢] نزحوا مع مباشرة القصف والهجوم، وقد توزع نصف هؤلاء، شتاتاً في بعض قرى إقليم التفاح، وقرى جزين والنبطية (كفر رمان وحبوش). أما النصف الآخر ومعظمهم من الشباب، فقد واصلوا مسيرتهم باتجاه مرجعيون والقليعة.

أما الثلث الباقي، فقد غادر القرية نزفاً في الأسابيع اللاحقة، وقد ذهبت حجته في البقاء فيها، بعد أن فرط الشمل وتقطعت سبل التواصل وافتُقدت أسباب العيش والأهم من كل ذلك، ذهبت حجته في البقاء، من صولة من تصعّرت خدودهم من بعض فصائل وعناصر «القوات المشتركة» دونما معتبة أو محاسبة.

٤ ـ القطاع الغربي:

ظلّ هذا القطاع على هدوئه طيلة سنة ١٩٧٦ وحتى تموز/يوليو من سنة ١٩٧٧، رغم القتال الذي شهدته بقية المناطق الحدودية. فقد ظلّ خالياً، في الظاهر على الأقل، من احتقان الحواجز والدوريات المؤللة والكمائن. ولا يعني هذا بالطبع خلوّ هذا القطاع من تجاذبات تعكسها دورة الأحداث في غير مكان، فقد استدعى سقوط حانين، كما رأينا، إنذارات لبلدة عيتا الشعب ورامية المجاورتين، بضرورة تسليم السلاح وطرد المسلحين من أبناء البلدتين وبالتنسيق مع إسرائيل. وقد استقر الأمر على هجرة المسلحين من الشباب بسلاحهم. أما باقي قرى القطاع في الناقورة والظهيرة ويارين ومروحين وطير حرفا وشمع... فكانت محكومة بلجان من وجهاء هذه القرى ومن أحزابها، وكانت تتابع اتصالاتها مع من تيسر من قيادات محلية في علما الشعب كانت حتى تاريخه خارج جذب التنسيق مع إسرائيل. وهذا ما لاحظه مراسل «النهار» عبر جولته في المنطقة عندما لفت إلى أن الجو العسكري يبدأ من رميش باتجاه الشرق.[٥٣٣]

ولكن هذا الهدوء لا يعني أن ظواهر الأمور هي صفحة بواطنها، فقد كانت نذر الأحداث القادمة تتجمع في هذا القطاع وهي ما لبثت أن تفجرت في تموز/يوليو من سنة ١٩٧٧.

* * *

---

(٥٣٢) راجع: «السفير»، ٢٣/١٠/١٩٧٦.

(٥٣٣) راجع: «النهار»، ١/١١/١٩٧٦.

أخيراً، كان اللافت في هذه المرحلة من حرب الجنوب تعدد المعارك وتتابعها في سياق الحرب ذاتها. فما بين أوائل تشرين الأول/أكتوبر وأواخره، أي ما بين هدوء حذر قبل انفجار المعارك وهدوء حذر ما بعدها، تدور المعارك على مواقع وتتصدر أخبارها، أخبار الحرب ضحايا ونصراً وهزيمة. وإذا ما كان العرب يكنون حروبهم بـ «الأيام» طالت عن اليوم أو قصرت عنه، فإن هذه الكنية تحتبك مع معارك الجنوب في نسيج عسكري وزمني متطابق: ليل للتقاصف ومباشرة الهجوم ونهار للاحتلال والانتهاء من «التطهير»: ثكنتا الخيام ومرجعيون أسقطهما «جيش لبنان العربي» في «يوم» وأسقطتا من يده في «يوم آخر». وثمة «أيام» كذلك لكل من معركة حانين ومرجعيون والعيشية.

ومع أن الواقع لا يبلغ بتلك «الأيام» المرتبة التي توحي بها كلمة معركة في غالب الأحيان، فإن «القوات اللبنانية» نجحت في هذه المرحلة الأولى من حرب الجنوب من احتلال حانين وتشكيل محور مسيحي متماسك في القطاع الشرقي ونجحت كذلك في إقفال المنطقة ما بين القليعة ومرجعيون الحدوديتين وبين مجرى الليطاني، وقسمت بالتالي القوات الفلسطينية و«القوات المشتركة» اللبنانية - الفلسطينية ما بين شمالي هذا الخط وما بين جنوبيه. تكرس هذا الوضع بدءاً من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، بعد ذلك ساد الجنوب ثبات في المواقع، مع الهدوء العام الذي غطى جبهات الحرب اللبنانية، مع وقف إطلاق النار الذي أعلن في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، ومع تسليم الأطراف جميعاً، بعد مقررات اجتماع الرياض ومؤتمر القمة في القاهرة[٥٣٤] بدور «قوات الردع العربية»، واتجاه كل أطراف الحرب، الداخلية والأطراف الإقليمية إلى إعادة قياس مواقفها وتقييمها. ولكن ما كرسته نتائج هذه المرحلة أن منطقة الشريط الحدودي المحتل، مع تحدد خارطة القوى المتصارعة وتحدد مواقعها، صارت المظهر الذي تعبر منه القضية اللبنانية في امتداداتها الداخلية أو الإقليمية إلى تأزمها أم حلولها. وقد جاءت الصورة الأوضح، عن مدى إمساك حرب الجنوب بحرب لبنان، لأول مرة على لسان الناطق باسم «القوات اللبنانية» في الجنوب حيث أعلن أن هذه القوات

(٥٣٤) عقد مؤتمر الرياض (١٧ - ١٨ تشرين الأول/أكتوبر) بناء لاقتراح الرئيس المصري أنور السادات وبحضور الرئيس السوري والرئيس اللبناني والملك السعودي وأمير الكويت ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفيه أعلن عن وقف لإطلاق النار وتشكيل لقوات الردع العربية. وقد تمت المصادقة على مقررات الرياض في مؤتمر القمة الذي انعقد في القاهرة في ٢٥ - ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أي بعد أسبوع من اجتماع الرياض.

«ستبقى في أماكنها الحالية إلى أن يتسلم الجيش اللبناني مهمة الأمن والدفاع عن مناطق الحدود بنفسه، ونحن لن نتخلى عن هذه المناطق لأحد سوى للجندي اللبناني المؤمن بوطنه إيمانه بالله».[٥٣٥] وهذا الموقف يتماشى مع تصلّب هذه القوات واشتداد عودها في الجنوب الحدودي، فقد «انتهت فترة حضانتها» - كما ترى «هآرتس» وحسب تعبيرها - «وأصبحت قادرة على البدء بهجوم يوضح للكبار في الرياض وشتورة أنه ينبغي اعتبارها».[٥٣٦] وهذا ما انعكس في انتظام هذه القوات على محاور الجنوب في قيادة عسكرية واحدة، بدءاً من الشهر الأخير من سنة ١٩٧٦، مع وصول سعد حداد إلى المنطقة، حيث تبدأ المرحلة الثانية من حرب الجنوب.

ب) حرب الجبهات

كانت المرحلة الثانية من حرب الجنوب «حرب الجبهات»، مؤشراً وانعكاساً للمساومات والمداولات في أزمة المنطقة، وكانت العصا الأكثر طولاً لتحريك الأمور من تلك الأزمة، والبقاء في آن معاً في منأى عن نيرانها وأخطارها. ولا ينكر هذا الحكم أو يبخس من «حق» الجوانب اللبنانية - اللبنانية أو الجنوبية - الجنوبية في تشكيل وقيدٍ لنار تلك الحرب، ولكن هذه الجوانب المحلية (الجنوبية أو اللبنانية)، وفي حمّى الاتصالات الدولية لتحديد سياقات أزمة الشرق الأوسط، وفي المدة التي «رصدتها» أطراف المنطقة لحرب الجنوب الحدودي (من أواخر ١٩٧٦ حتى أوائل ١٩٧٨)، هذه الجوانب المحلية غالباً ما كانت تجد نفسها في لبّ أزمة المنطقة وفي امتداداتها الحارة، وليس في جوانبها البعيدة أو الباردة.

انطلاقاً من نقطة الارتكاز هذه، ما هي مناهج إغراق الجنوب الحدودي في الدورة الثانية من حرب الجنوب، بالمقارنة مع إنزاله في مرحلتها الأولى التي أسميناها «حروب القطاعات»؟

١ - إذا كانت المرحلة الأولى، «حروب القطاعات»، قد اتسمت بتدخل اليد الإسرائيلية في أحداث الجنوب من خلال تقديمات «الجدار» من خدمات وعمل وطبابة، ومن خلال تمرير المسلحين القادمين إلى القرى المسيحية الحدودية، ومن خلال تدريب وتسليح الشباب المقيمين في هذه القرى، فإن المرحلة الثانية من

(٥٣٥) «النهار»، ٢٥/١٢/١٩٧٦.

(٥٣٦) «هآرتس»، ٢٠/١٢/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

هذه الحرب «حرب الجبهات» تتسم بتدخل العامل الإسرائيلي مباشرة في أحداث هذه المرحلة، وتدخل اليد الإسرائيلية بشكل شبه كلي في تحريك وتحديد ميادين هذه الحرب وتواريخها ووتائرها. صحيح أنه يجب ألا نفترض أن إسرائيل خططت ونفّذت كل الأعمال التي حصلت في تلك الفترة، ولكن هذا لا يلغي حقيقة دور إسرائيل في إدارة وفي تخطيط أو في تمرير عمل عسكري كان مهماً وحاسماً.

٢ ـ إذا كانت القوى الحدودية قد باشرت «حروب القطاعات»، كما سبق أن بيّنا، من خلال اهتزاز العلاقات الاجتماعية والعائلية وتبادل أدوار التأثير والقيادة والفعل بين فئات الهيئة الاجتماعية داخل القرى الحدودية، أو من خلال ظروف سياسية عامة أدت إلى تقرّب قرى أو قوى بلدية محلّية من منظمات المقاومة الفلسطينية، أو جرّت قرى أو قوى أخرى إلى التنسيق مع القوات الإسرائيلية، أو من خلال ضعف أو فقدان الضوابط السياسية والضوابط الاجتماعية وضوابط الإنسانية والجوار، التي كانت تنظم العلاقة فيما بين هذه القرى، وتحديداً بين القرى المسيحية والقرى المسلمة، إذا كانت الأمور في المرحلة الأولى على هذا النحو، فإنها في «حرب الجبهات» ومع الاتجاهات والمواقف السياسية للقوى الفاعلة في أزمة المنطقة عموماً، كانت تأخذ القرى الحدودية بقواها العسكرية وهيئاتها الاجتماعية إلى غير المواقع التي كانت تتصورها هذه القوى والهيئات لنفسها مع المراحل الأولى لقيام الحرب في الجنوب.

٣ ـ إذا كانت المرحلة الأولى من حرب الجنوب، مرحلة معارك ومحاور قتال، جاءت متفرقة من أمور بداياتها ونهاياتها، حسبما أملته في كل قطاع شؤونه وعلاقاته الخاصة، فإن الأعمال العسكرية في «حرب الجبهات» كانت في ظاهرها، تندلع أو تخبو وفقاً لضرورات تحددها قيادة مركزية واحدة. ونلفت هنا إلى أن هذا الحكم يشمل معسكر القوات المنضوية في إطار «القوات اللبنانية»،[٥٣٧] مع استلام سعد حداد نهاية سنة ١٩٧٦ مسؤولية القيادة العسكرية في الطرف الحدودي. صحيح أن هذه الخطوة لا تنزع عن اليد الإسرائيلية زمام كامل الشؤون العسكرية «للقوات اللبنانية»، إلا أنها كانت ضرورية في تجميع القوى اللبنانية الحدودية، تحت لواء من يملك شرعية (كان حداد ما زال ضابطاً شرعياً) تستطيع إسرائيل من

(٥٣٧) على اعتبار أنه كانت «للقوات المشتركة» من بداية الحرب، قيادة عسكرية وسياسية واحدة انحصرت فعلياً في شخص «أبو عمار». ثم أن الثقل العسكري لمنظمة فتح في الجنوب كان يجعل منها، وحتى خارج إطار «القوات المشتركة»، المحدّد المركزي الفعلي للأحداث الجنوبية من عسكرية وسياسية.

خلالها، التصدي لشرعية مقابلة، تتمثل بالسلطة الرسمية المركزية التي كانت تعمل على مدّ وإحياء مؤسسات الدولة، بُعيد استلام الياس سركيس سلطاته رئيساً للجمهورية. ولا يجرح في الحكم حول مركزية القرار العسكري لدى «القوات اللبنانية» في الجنوب أو يغير فيه ما قد يطفو على سطح الأحداث العسكرية هناك من خلافات أو تفلت (كما سنرى لاحقاً)، حصلت ما بين القيادات العسكرية في «القوات اللبنانية»، وبين عسكريين إسرائيليين، ما دامت هذه المشاحنات، لا تطعن في الموقف «الأبوي» و«الشرعي» للطرف المخطط والمدبر.

٤ ـ مع دخول قوات الردع العربية، وتسليم الأطراف جميعاً بدورها الأمني على امتداد الأراضي اللبنانية، بدت منطقة الجنوب اللبناني، بدءاً من سنة ١٩٧٧، ومع افتقارها إلى مرجعية أمنية، منطقة «مقاصة» للتحويلات والأرصدة العسكرية والسياسية، وأصبحت، وبخاصة بعد التقارب اللبناني اليساري والفلسطيني السوري، منطقة تصفية حسابات بين هؤلاء جميعاً وبين إسرائيل، مباشرة أو بالواسطة عبر سعد حداد والقوات اللبنانية.

ولأن الإمساك بالوضع الأمني اللبناني، كان توجهاً ومصلحة سورية، فإن إطلاق الأحداث ومعاودتها كان همّاً إسرائيلياً، والمعبر الأقرب إلى ذلك كانت محاور الجنوب، لذلك كانت الغالبية من معارك «حرب الجبهات»، «مبادرات» و«معالجات» إسرائيلية في الأزمة اللبنانية أو في أزمة المنطقة.

١ ـ أدوار «حرب الجبهات»:

بالانتقال إلى السياق الحدثي من «حرب الجبهات» نميّز على امتدادها من مطلع ١٩٧٧ حتى منتصف آذار/مارس ١٩٧٨ مع عملية الليطاني الإسرائيلية، دورين رئيسيين:

أ ـ **الدور الأول**: ويمتد تقريباً من نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ حتى منتصف نيسان/أبريل، أي على امتداد ما يقارب الشهرين ونصف الشهر. وعنوان هذا الدور كان ردة الفعل الإسرائيلية تجاه دخول قوات الردع العربية، وعمادها القوات السورية، إلى منطقة النبطية بدءاً من ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. فقد رأت إسرائيل في هذه الخطوة عدا جانبها الأمني، جانباً سياسياً «لا بد وأن يضيء مصباح تحذير في إسرائيل»،[٥٣٨] وكان ذلك مدعاة تهديد واعتبارات سياسية

(٥٣٨) افتتاحية «معاريف»، ٢٦/١/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

جديدة، أكثرها دلالة اعتبار لبنان بأنه «أصبح دولة من دول المواجهة» في عرف رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن.[٥٣٩] وكان ذلك مدعاة حركة سياسية خاصة تمثلت في عقد جلسة طارئة خاصة لمجلس الوزراء لبحث هذا الأمر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧،[٥٤٠] وتمثلت كذلك في زيارات مسؤولين كبار إلى المنطقة الحدودية الشمالية: وزير الخارجية يغآل ألون تفقد في ١ شباط/فبراير ١٩٧٧ بوابتي حانيتا ودوفيف معلناً «أن الوضع في منتهى الخطورة».[٥٤١] وبدوره استطلع وزير «الدفاع» من مسغاف عام في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ الأوضاع الحدودية. وبين هذه وتلك كانت التصريحات تترى من المسؤولين الإسرائيليين، حول الخطوط الحمرُ السياسية منها والجغرافية، وهي أقرب إلى الخيوط المتحركة والمشرعة والمؤهلة في الظروف عينها، للإمساك بأي موقف سياسي أو بأي حدّ جغرافي واعتباره خطاً أحمر يستدعي إقامة الحرب حدّاً.[٥٤٢]

كانت السياسة الدولية في جوهر هذه الأزمة، بخاصة وأنها تدور عشية الزيارة التي كان يزمع القيام بها إلى المنطقة سايروس فانس وزير الخارجية الأميركية في مطلع النصف الثاني من شباط/فبراير. وإسرائيل من جهتها كانت تطالب ببت «قضية النبطية» قبل هذه الزيارة.[٥٤٣] لذلك كانت الاتصالات الأميركية ـ الإسرائيلية مستمرة طيلة مدة هذه الأزمة، لا بل طوال هذا الدور من «حرب الجبهات» في الجنوب من بدايته مع تواجد قوات الردع في النبطية، وحتى نهايته مع معارك الطيبة والخيام في النصف الأول من نيسان/أبريل، حتى أنها كانت تتم في هذه الفترة، بمعدل اتصالين في النهار الواحد.[٥٤٤]

وإذا كانت الجهود الأميركية والسوفياتية قد نجحت في تبريد الوضع وفي إقناع سورية بالانسحاب من على ضفة الليطاني الشمالية، إلا أن هذه الجهود لم تنجح، أو على الأصح لم تحفل في أن لا تكون شيفرة الرسائل السياسية المتبادلة بين أطراف الصراع في المنطقة، معارك عسكرية تدور هنا أو هناك على المحاور

---

(٥٣٩) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢٦/١/١٩٧٧، ص ٣١٠.

(٥٤٠) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٣٠/١/١٩٧٧، ص ٣٥٢.

(٥٤١) «هآرتس»، ١/٢/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٥٤٢) كانت هذه الخطوط الحمر متحركة حسب مقتضيات الحركة الدبلوماسية واعتبارات المصلحة الإسرائيلية. يبقى تحديد «معاريف» لتلك الخطوط الحمر هو الأصدق والأشد دلالة «الخط الأحمر هو حدود صبرنا». «معاريف»، ٧/٢/١٩٧٧، المصدر نفسه.

(٥٤٣) «معاريف»، ٧/٢/١٩٧٧. المصدر نفسه.

(٥٤٤) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل» في ١٤/٤/١٩٧٧، ص ٨٨.

الحدودية جنوباً.

ماذا على صعيد الوقائع العسكرية؟

المواجهة العسكرية الأولى التي تخرج بالقتال الجنوبي عن نهج الرمايات البعيدة، كانت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ عندما تقدمت قوات تابعة لسعد حداد، مؤلفة من دبابتي شيرمان وبطاريتي مدفعية وناقلة جند و٤٥ جندياً، من بلدة العديسة،[٥٤٥] وقد جاءت من داخل المراكز العسكرية الإسرائيلية في مستعمرة مسغاف عام. استولى حداد على البلدة دون قتال. قد يجد هذا السقوط تفسيره في خضوع البلدة جغرافياً لمرتفع مسغاف عام، الذي يستظهر البلدة من ناحية الشرق، ولكن العامل الحاسم في هذا السقوط يبقى في الأساس، حالة الانقسام المحلي الذي اغتذى في البلدة آنذاك بإشاعات بثها فيها المدعو روبين عبود،[٥٤٦] عن نية الفلسطينيين احتلال البلدة والتمركز فيها. كانت هذه الإشاعات تنطلق من أحداث كانت البلدة مسرحها لأيام خلت. إذ كانت «القوات المشتركة» قد أقدمت على اعتقال أحد الأشخاص بتهمة العمالة لإسرائيل، مما دفع بفريق من أهالي البلدة، وفي ظل الحزازات والانقسامات العائلية، إلى تشكيل وفد من الأهالي ومقابلة سعد حداد، والطلب إليه القيام بعمل ما تجاه البلدة. استجاب حداد وأرسل قوة دخلت البلدة وقبضت على اثنين من اليساريين. وقد أطلق سراح الجميع لاحقاً. بعد هذين الحادثين بيومين وبالضبط في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ دخلت قوة من «شباب كفر كلا اليساريين» (أعضاء في الجبهة العربية الموالية للعراق مع آخرين من فتح)، بلدة العديسة في استعراض قوة يوحي بإعادة الإمساك بالبلدة. أبلغ سعد حداد بالأمر، فتحرك وبموافقة إسرائيلية بالطبع، عن طريق مسغاف عام، ودخل العديسة التي كانت قد سقطت قبل دخوله في يد بعضٍ من أهالي القليعة بمشاركة مسلحين من بلدة العديسة نفسها بقيادة روبين عبود.[٥٤٧] وهكذا دخلت العديسة دائرة

---

(٥٤٥) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 87. قرية العديسة الحدودية ملاصقة في أحيائها السكنية لطريق الإسفلت الحدودي، حيث يشطر الشريط الشائك الذي يرسم الحدود واحداً من بيوتها إلى قسمين. تبعد حوالي ١٠ كلم عن بلدة القليعة.

(٥٤٦) عسكري سابق في الجيش اللبناني، من أب شيعي وأم أرمنية. كانت له علاقاته القديمة مع «قوات القليعة» قبل مجيء سعد حداد. في سجله الشخصي خلاف مع أحد العناصر الفلسطينية، على حاجز جسر الخردلي. وقد استطاع روبين عبود إغراق هذا العنصر في نهر الليطاني. حصل هذا قبل أحداث ١٩٧٥.

(٥٤٧) سقط في المواجهة ثلاثة أشخاص قيل إنهم ينتمون إلى منظمة «فتح».

التنسيق وصار مسلحوها بقيادة هذا الأخير على اتصال، بأجهزة مباشرة، بسعد حداد وبمركز القيادة العسكرية في متولاه.

العمل العسكري التالي كان احتلال تلة لوبية الاستراتيجية، والتي تشكل زاوية عالية من مثلث في زاويتيه الأخريين كفر كلا ودير ميماس، فقد تقدمت منها قوات سعد حداد في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ واحتلتها دون قتال، بعد انسحاب القوات المدافعة عنها والمحسوبة على «جيش لبنان العربي». وهكذا أصبحت دير ميماس وكفر كلا مكشوفتين تماماً أمام قوات حداد، التي لم تتأخر عن دخولهما فارغتين من السكان إلا من العناصر الموالية لها. ففي دير ميماس، كان حداد قد استبق احتلال التلة بجملة أخبار كان جنود موالون له يبثونها بين الأهالي، عن عزمه على مهاجمة البلدة، بقوة تجمع آلافاً من المقاتلين،[٥٤٨] قد أدت هذه الإشاعات إلى إخلاء البلدة من يساريبها. أما كفركلا التي أصبحت في وضع حرج مع حرمانها الممر الوحيد المتبقي إلى جسر الخردلي، فقد استدعى حداد بعضاً من أهاليها طالباً منهم التنسيق معه. أدى هذا الطلب صباح اليوم التالي إلى فراغ شبه كامل في البلدة من مقاتليها ومن الأهالي.

ظلت بلدة الخيام، عائقاً أخيراً أمام تأكيد حداد سيطرته على كامل القطاع الشرقي. هذا في وقت كانت فيه البلدة تعاني من جراء الأحداث التي تدور على ما يقابلها من القرى، مما انعكس تعميقاً حاداً للانقسامات الداخلية الطويلة ما بين أطرافها العائلية وقواها السياسية، إلى درجة أن وفداً منها برئاسة بهيج العبد الله أمّ «الجدار» في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ مدّعياً أمام الإسرائيليين «أن ٣٠٠٠ نفر من عائلته ما زالوا في البلدة وهم مستعدون للتعاون مع إسرائيل».[٥٤٩] كانت الاستجابة الإسرائيلية دعماً معنوياً على شكل رسالة عسكرية واضحة. فقد تحرك ليلة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، طابور من الدبابات الإسرائيلية وناقلات الجند، متقدمة من متولاه باتجاه القليعة، وما لبثت أن عادت في نفس الليلة تحت أسماع المراكز المراقبة في المنطقة وفي قلعة الشقيف في أرنون.[٥٥٠] هذا في الوقت الذي كان فيه التوازن العسكري في البلدة ما يزال لصالح أحزاب «الحركة الوطنية» و«القوات المشتركة». وحتى داخل ثكنة البلدة فإن الأمور كانت

(٥٤٨) سبق وأشرنا إلى الاتفاق الفريد الذي طبقته البلدة حبياً بين أطرافها ويقضي بأن يتولى الأمن في البلدة عناصر مشتركة من قوات حداد ومن القوات المشتركة من أبناء البلدة.

(٥٤٩) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 88.

(٥٥٠) *Ibid.*

قد حسمت مجدداً وهرب فريق من المسلحين يقدر بخمسة عشر نفراً في اتجاه بلدة القليعة المجاورة.

انفجر الاحتقان السياسي في البلدة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٧. بدأ الأمر بإطلاق النار بين طرفي البلدة المتصارعين. قتل بهيج العبد الله، الشخص الذي تزعم وفد البلدة إلى «الجدار». الكولونيل الإسرائيلي فؤاد، الناظم الأول لأدوار القوات الموالية لإسرائيل في قرى الحدود، أعطى حداد الإشارة بالهجوم على الخيام بالقوة المشكلة الجاهزة والمؤلفة من ٤ دبابات شيرمان ودبابة خفيفة وناقلتي جند (M113) وبطاريتي مدفعية عيار ١٥٢ ملم ومدفع ١٠٦ محمول على جيب مع خمسين عنصراً من الميليشيات. تحركت هذه القوة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٧، ومع عنصر المفاجأة، دخلت البلدة على محورين. «قاومت البلدة مقاومة ضعيفة. المعنويات كانت شبه منهارة...»[٥٥١] سقطت الخيام، ولأن «المنتصر قادر على فعل ما يريد، وهذا من طبيعة الحروب» كما يذهب سعد حداد في قوله لأهالي البلدة الذين جاؤوه مطالبين بالتدخل لوقف نهب البلدة من قبل مسلحيه، فقد بقيت البلدة ليومين متتاليين منهبة للمسلحين الذين جعلوا من متون آلياتهم العسكرية وسائط نقل للأثاث والأمتعة.[٥٥٢] أما القتلى في الخيام فكانوا في حدود الـ ١٠، من بينهم الدكتور شكر الله كرم المسيحي الأورثوذكسي رئيس بلدية الخيام، ومن أوائل الأطباء في المنطقة والذي قتل غيلة بعد احتلال البلدة.[٥٥٣]

كان حداد قد عهد إلى واحد من كبار معاونيه أمر بلدة الخيام، فتنازل هذا بعد يومين فقط عن موقعه مع تدافع عمليات السرقة والنهب التي أدت إلى مجموعة من الحوادث بين قواته وبين مسلحي البلدة الذين سبق لهم وعاضدوه في هجومه على البلدة ليومين من قبل. تمّ تعيين خير الله سلامة (من القليعة) الذي لم يكن معنياً بضبط الأمور، إذ مع وصوله كانت موجات النهب قد توقفت مع نفاد الأثاث والأمتعة من بيوت الخيام.

أول عمل أقدمت عليه إسرائيل في الخيام، كان الدفع إلى تشكيل وفد من أبناء البلدة يزورون «الجدار». وكان هناك التلفزيون الإسرائيلي في انتظارهم. هذا الموقف من تدبير الكولونيل يشوع مساعد الكولونيل فؤاد. «قبل وفد الخيام أن

(٥٥١) راجع: عبود، «لبنان المهجر...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩.

(٥٥٢) أدى التزاحم على نهب البلدة إلى صدام مسلح بين قوات حداد نفسها مما أدى إلى مقتل واحد من مسلحي القليعة. راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 90.

(٥٥٣) راجع أسماء الضحايا في عبود، «لبنان المهجر...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩.

يقف تحت العلم الإسرائيلي ووراءه سهل الخيام ومرجعيون... وضعناهم في هذا الموقف لنشمسهم، فيتعاملون معنا بكل طاقتهم».[٥٥٤]

في القطاع الأوسط كذلك، خرج الوضع عن سياقه المألوف، بتقدم القوات المسيحية في ٢٤ شباط/فبراير من مواقعها في كازينو عين إبل باتجاه تلة شلعبون، وهي التلة التي تتوسط مربع الطيري وعين إبل وكونين وبنت جبيل، وتمسك بالقنص، الطريق الرئيسية إلى بنت جبيل وإلى الطيري وإلى غير موقع داخل القطاع الأوسط. ولكن هذه التلة على أهميتها، كانت خارج إطار حسابات المواقع العسكرية المهمة لـ «القوات المشتركة»، لذلك عهدت بها إلى مجموعة صغيرة. وأكثر من ذلك لم تكن هذه المجموعة تقيم في التلة نفسها، بل كانت تتخذ إقامتها في منزل خالٍ في سفح الناحية الشمالية الشرقية من التلة، أي أنها كانت في موقع لا يؤمن حماية للتلة ولا يؤمن حتى مراقبة للمواقع المقابلة في عين إبل. تمت معركة السيطرة على التلة في وتيرة سريعة تحاكي معركة استرجاعها: كانت الضربة في الحالتين لمن يسبق، والمهاجم دائماً يكون سباقاً. وفي الحالين حسم الأمر سريعاً ومن دون خسائر. وأخيراً عادت التلة إلى ما كانت عليه في يد «القوات المشتركة».

سيطرة حداد مع نهاية الشهر الثاني كانت كالتالي: من ناحية الشمال توقفت سيطرته عند بوابة مرجعيون ـ حاصبيا، أو بتعبير آخر عند بوابة ما بين العرقوب (فتح لاند) والقطاع الشرقي، أي بلدة إبل السقي، قرب نبعها، وتحديداً في مكان الحاجز الذي كان يقيمه «جيش لبنان العربي» والذي كان حداد قد سيطر عليه في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٧. وقد ظل هذا الخط حداً شمالياً لقوات حداد حتى بعد إنشاء حداد دولته، بعد اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨.

ومن ناحية الجنوب، توقفت سيطرة قوات حداد في ساحة بلدة العديسة. وما بين هذين الحدين الشمالي والجنوبي، كانت قشرة حدودية تحيط بالطريق الدولية التي تمتد طوال الحدود الجنوبية، تعرض من نواحي دير ميماس وكفر كلا وتضيق مع الاقتراب من العديسة. موقع بلدة الطيبة الاستراتيجي، كان ينال من إحكام هذه السيطرة، فهو يحجز عن هذه القوات إكمال السيطرة على الناحية المطلة على مجرى الليطاني من ناحية الشرق، وكان ينال من أمن القسم الذي أخضعته قوات حداد من الطريق الحدودية، إضافة إلى أنه يفتح الطريق سهلاً إلى القطاع الأوسط فبنت جبيل.

كانت السيطرة على موقع الطيبة تستدعي خطة محكمة الإعداد، فهو موقع

(٥٥٤) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 91.

أساس من المواقع الدفاعية للجيش اللبناني في مواجهة المواقع الإسرائيلية، تتقاطع فيه الخنادق وبراكسات الباطون المسلح الحصينة، والتي أخذتها «القوات المشتركة» لاحقاً واستحكمت منها. لكن تطور الأمور سريعاً، وتتابع الوقائع العسكرية، لم يعطِ لمعركة الطيبة مداها في التخطيط والإعداد. ففي ٢١ آذار/مارس أصيب حاكم الخيام المعين من قبل حداد، خير الله سلامة، أثناء محاولته القيام بهجوم محدود في منطقة إبل السقي لضرب المواقع التي تطلق النار باتجاه مواقع قواته في الخيام. أصيب برصاصة في فخذه قطعت الوريد منه. اتصل رجاله بالإسرائيليين، فلم يجدوا الاستجابة الكافية. جاؤوا بخير الله جريحاً إلى القليعة ومنها إلى «الجدار»، في دورة كانت كافية لكي ينزف دمه ويموت. عسكريو القليعة وأهاليها أنحوا باللائمة في مصير خير الله سلامة على تلكؤ إسرائيل في نجدته وإسعافه. و«الظنيون» منهم رأوا في الأمر ما يتعدى التقصير إلى اللامبالاة وحتى إلى تقصّد حصول الأمر. كانت ردة الفعل في القليعة قاسية وحادة. منعها من التفجر، فقط، موقف الطرفين المشترك من «الفلسطينيين»، والمسافة التي كان أهالي القليعة قد قطعوها في صدامهم مع الجوار، لذلك ظل الأمر مضبوطاً عند حدود الاستنكار والإضراب عن الذهاب إلى العمل في المؤسسات الإسرائيلية وعدم اجتياز بوابة «الجدار».

تنفيس الاحتقان، والتعويض على أهالي القليعة، تمّ عبر القيام بعمل عسكري سريع مشترك. كان موقع الطيبة هدفاً جاهزاً ففي فجر ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٧ انطلقت من العديسة وكفر كلا قوة من ٤٠ رجلاً على متن ثلاث ملالات M113 و٢ نصف مجنزرة BTR 152 وعربة AMX13 ومدفع ١٠٦ محمول على جيب، إضافة إلى قوة من الاحتياط مؤلفة من ملالة واحدة وعدد من الجيبات والرشاشات الـ ٥٠٠ الثقيلة.

كان الكولونيل الإسرائيلي فؤاد يراقب التقدم من موقع مسغاف عام، أما سعد حداد فكان في موقع النبي عويضة. بدأ قصف لتلة صيرة الكنيسة. وبعد وقت قصير من بدء الهجوم عليها، تم احتلالها وتمشيط خنادقها واستحكاماتها. بعد ذلك صارت الطريق مفتوحة باتجاه الطيبة، وقد وصلتها قوات حداد عبر احتلال رب ثلاثين واحتلال موقع ضخ المياه المشرف على البلدة.[٥٥٥]

(٥٥٥) بخصوص التفاصيل العسكرية، راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 123-124. وفي الوقت الذي تورد فيه مؤلفة الكتاب رقم ٢٥ قتيلاً لخسائر «القوات المشتركة» في معركة الطيبة تورد مصادر هذه القوات رقماً لا يتعدى الـ ١٠ مقاتلين.

إن سرعة سقوط بلدة الطيبة والخسائر البشرية الناجمة عن معركتها، أثرا مباشرة على تماسك القوى السياسية والبنى الاجتماعية في قرى التماس الحدودي. وهو تماسك كان رجراجاً ـ كما سبق وأشرنا ـ أمام ما كان قد استجد من أحداث وتوازنات بخاصة ما تواتر بعد هذه الأحداث، وقبلها أحداث الخيام، من أخبار النهب واستباحة الأرزاق والممتلكات. وهذا ما أدى، ضمن توازنات الهيئات الاجتماعية في هذه القرى، إلى غلبة القوى الموالية للقيادات البلدية التقليدية، أو بتعبير آخر كتب الغلبة لصالح القوى التي تجهر وتفخر بانتمائها العائلي والبلدي. ولا يخفى هنا ما كان يتردد عن وجود «تنسيق نائم» بين أطراف فاعلة في هذه القرى وبين المخابرات الإسرائيلية، وهو تنسيق، وإن كنا لا نرى صدقية في جعله جامعاً يغطي في أغلب القرى الجنوبية القوى السياسية التقليدية ومن والاها، فإنه لا يمكننا أن ننزعه عن بعضهم خاصة وأن هذا التنسيق استفاق سريعاً في العديد من قرى الحدود، مع الدخول الإسرائيلي المباشر وإنشائه «الحزام الأمني».

المهم في الأمر أن القوى الحزبية المسلحة، وفي حالة الإحباط والتدهور التي أصابت محازبيها وعناصرها، انسحبت تحت ضغط جمهور القرى، إلى مواقع خلفية في القرى الداخلية. مما أغرى سعد حداد بالتوجه في دورية من دبابة وملالتين وجيب باتجاه بلدات مركبا وحولا وميس الجبل وبليدا حتى عيترون. توقفت الدورية جيئة وذهاباً في ساحات بعض من هذه القرى، في وسط ترحاب كان مفاجئاً لسعد حداد نفسه. فقد شرب قهوة التأهيل في بعض القرى في بيوت مختارين أو وجهاء، وفي بعضها الآخر لوّح له بأغصان اللوز. كان في نية حداد متابعة دوريته ـ حملته حتى بلدة عيترون خاصرة بنت جبيل من ناحية الشرق. لكن مجموعة مسلحة من أبناء البلدة تصدّت لموكبه في منطقة تسمى «الجرّودي» شمالي شرقي البلدة، وتبادلت معه النار. سقط يوسف عياد من مسلحي عيترون، وارتد موكب حداد في طريقه عائداً باتجاه القليعة.

«واقعة» عيترون هذه أعطيت في الإعلام الإسرائيلي وعلى يومين متتاليين حجماً يتعدى وقائعها، في بدء الاشتباك وحيثياته ونتائجه.[556] وكذلك في

(٥٥٦) ظلت الإذاعة الإسرائيلية وعلى مدى يومين متتاليين ٤ ـ ٥/٤/١٩٧٦، تتحدث عن «معارك جارية»، «وأن القوات المسيحية تحيط بقرية عيترون المحاذية لتجمع المخربين الكبير في بنت جبيل». وأنها أي القوات المسيحية «تعتزم السيطرة على بنت جبيل نفسها». كذلك تحدثت الإذاعة في ٥ نيسان/أبريل، عن «استمرار الهجوم المسيحي على قرية عيترون، في محاولة للسيطرة على طريق عيناتا مارون الراس». راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، في التواريخ أعلاه، ص ٢١، ٣١.

أحاديث «القوات المشتركة» ومداولاتها بين أنصارها بحيث تشكلت من هذا الحادث أجواء مواجهة كاملة كان مردودها سلبياً على البقية الباقية من أهالي المنطقة، فانسلّوا من المنطقة باتجاه قرى الداخل وبيروت.

كان عبور قوات سعد حداد، آمنة، في قرى محسوبة بالكامل «أوتاداً» في البناء الحزبي لأحزاب «الحركة الوطنية» ولقواها العسكرية، مثار حمّى إشاعات عن سقوط بنت جبيل ومحيطها ومحيط الطيبة الشرقي والجنوبي، عدشيت، والقنطرة، والغندورية، وطلوسة، وبني حيان. وفي هذه الأجواء كان على «القوات المشتركة» أن تفكر بالرد وتعمل عليه، قطعاً لامتداد الإشاعات التي لم يكن يفصلها لكي تصير واقعاً، سوى تحرك عسكري بسيط لسعد حداد. لم يتأخر الرد وقد حصل في أجواء تقارب سوري فلسطيني واضح ظهر جلياً وسريعاً بأعداد الآليات العسكرية غير المألوفة من قبل، وفي التخمينات التي ما لبثت أن برزت لاحقاً بخصوص وصول أفراد من جيش التحرير الفلسطيني وتحديداً كتيبة عين جالوت، إلى المناطق الجنوبية، وهكذا في فترة لا تتعدى ساعات اليوم، لم تعد قوات سعد حداد القوات الوحيدة المؤللة والمجهزة بناقلات الجند وقطع المدفعية الثقيلة والبعيدة المدى.

كان من الطبيعي أن يكون الرد في موقع الطيبة بالذات، حيث كانت قوات سعد حداد في مذهب آخر من سلوكها، بانشغالها في عمليات السلب والنهب، وفي مذهب آخر من حضورها وفي الاستعداد، بل كانت في إقامة رضيّة وادعة.[557]

منتصف ليل ٤ ـ ٥ نيسان/أبريل ١٩٧٧، بدأ هجوم «القوات المشتركة»،[558] بقوات عمادها عناصر فلسطينية تمرست عسكرياً في معارك الجبل، كان الهدف الأول للهجوم استرداد تلة الطيبة ـ رب ثلاثين الاستراتيجية

(٥٥٧) تكتب بيت همزراحي عن مقاتلي سعد حداد بعد احتلالهم الطيبة:

«سُمّي السرجنت ميجر معروف أبو رحال من القليعة مسؤولاً في الطيبة، وقد واجه صعوبات جدية. فمعظم المحاربين كانوا مشغولين بنهب القرية. صار من الصعوبة ضبط الأمر، إذ لم يصلهم طعام بعد المعركة. معظم المقاتلين ذهبوا بغلّتهم وليأكلوا، ولم يعودوا. البقية التي بقيت في القرية لم تأخذ أي استعداد دفاعي بعد المعركة. ظل الوضع عدة أيام. معظم الذين أرسلوا للدفاع عن القرية تركوها مع الغروب. الأقلية التي ظلت فيها نامت في بيت من بيوتها». راجع: ص ٩٩ ـ ١٠٠ من هذه الدراسة.

(٥٥٨) يقال إن ترتيبات الهجوم الفعلية وضعت في النبطية قبل ثلاث ساعات من بدئه في اجتماع ضم أبو عمار واللواء السوري ناجي جميل.

حيث لم يكن يتواجد فيها من قوات حداد غير مجموعة قليلة رغم حداثة سيطرتهم عليها. طلبت هذه المجموعة دعماً عسكرياً من حداد. فانتقل من القليعة إلى العديسة، ومن هناك اتصل بغرفة القيادة المشتركة في متولاه (الأبارتمان) وطلب من إسرائيل التدخل. «عندما رفضوا جننت. وصرخت بالهاتف. لم أعد أتذكر ماذا قلت، لاحقاً أخبرني الكولونيل فؤاد بأنني شتمت إسرائيل. لم أكن أعرف ماذا أفعل. وفي النهاية ضربت إسرائيل بعض الطلقات».[٥٥٩] لم يتسن لحداد إصدار أوامره بالانسحاب من الطيبة والتجمع في قرية العديسة في حضن القوات الإسرائيلية المرابطة في تلة مسغاف عام المشرفة على العديسة من الشرق لأن قواته كانت قد سبقت أوامره إلى هناك. خسائر حداد في مواقع الطيبة ورب ثلاثين كانت ٢٥ مقاتلاً بين قتيل وجريح ومفقود.[٥٦٠]

مرة ثانية وفي غضون أيام قليلة، كان على القوات الإسرائيلية أن تعمل مجدداً على امتصاص أو تنفيس نقمة سعد حداد وجنوده، مسحاً لما خلّفه إحجامها عن مباشرة القصف المدفعي العنيف مع هجوم «القوات المشتركة» على الطيبة. من هنا كانت مسارعة حداد إلى هجوم معاكس، يسترجع فيه الطيبة بعد أن أمدته إسرائيل بما يلزم من دبابات وملالات وكميات ذخيرة.

بدأ الهجوم في ٥ نيسان/أبريل ١٩٧٧ باتجاه تلة الطيبة، مع شعور أكيد لدى حداد وقواته واطمئنان، بأنه سيكون نصراً سهلاً. وهو ما لم تجرِ به سياقات الوقائع. ف «القوات المشتركة» كانت على استعدادها ويقظتها، والطريق إلى الموقع لغّم حديثاً. وقد شكل التلغيم إشارة الحسم في إفشال الهجوم، فقد اصطدمت ملالة القيادة والدبابة المرافقة بلغمين أرضيين فتعطلتا. سعد حداد كان في واحدة منهما. وقد استطاع بصعوبة وبعد وقت طويل، مع كثافة نيران «القوات المشتركة»، مغادرة المكان والعودة وحيداً في الطريق إلى العديسة التي وصلها مع آخرين، من الذين كانوا في الدبابة المرافقة والتي تعطلت جراء اصطدامها بلغم. وقد لبثوا في مكان آمن من الطريق ينتظرون معرفة مصير حداد، الذي أطل عليهم وعادوا جميعاً

(٥٥٩) راجع بعض التفاصيل في Hamizrachi, *op.cit.*, p. 126.

(٥٦٠) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٥/٤/١٩٧٧، ص ٣٠. «مع عودة قوات حداد المنهزمة من الطيبة وجدت في طريقها فلاحاً من العديسة التقوا به على الطريق مع رفيق له. اتهموهما بالخيانة وبالتعامل مع منظمة التحرير. وقبل أن ينبس الرجل بكلمة يدافع بها عن نفسه كان قد قتل، ومرّت عليه الدبابة مرات عدة لدرجة أنه بات من غير الممكن التعرف على أي شيء من جسده». راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 127.

إلى العديسة.[٥٦١]

كان انهيار الهجوم على الطيبة انهياراً لحداد الذي أدخل مستشفى يرتاح فيه بناءً على نصيحة من الجنرال رافائيل إيتان والكولونيل فؤاد. ولكنه ما لبث أن أخرج منه سريعاً، لأن العلاج الأفضل له على ما يبدو كان جعله يرى بأم العين قوات إسرائيلية تنزل مباشرة ميدان المعركة. وهذا ما كان يحصل فعلاً. ففي ليلة ٧ نيسان، أي بعد يومين من الفشل في استرجاع الطيبة، جيء بحداد من المستشفى إلى تلة مسغاف عام ليراقب عملية عسكرية، تقوم القوات الإسرائيلية في خلالها وتسترجع المواقع في الطيبة وتسلمها إلى رجال حداد. وقد وصلت هذه القوات كما تنقل همزراحي إلى سفح تلة رب ثلاثين، حيث كانت ليومين سابقين قد تعطلت بحداد ملالة القيادة والدبابة المرافقة لها. وكان كل ما قامت به القوات الإسرائيلية، التي تلقت أوامر سريعة بالانسحاب، هو نسف الآليتين المعطلتين. وكان السبب في توقف العملية وانسحاب القوات الإسرائيلية وصول أنباء عن هجوم مفاجىء تقوم به «القوات المشتركة» باتجاه بلدة الخيام لاسترجاعها.[٥٦٢]

كان هجوم «القوات المشتركة» على الخيام في ٧ نيسان/أبريل ١٩٧٧ استثماراً لحالة التفكك والضعضعة التي أصابت قوات حداد، مع الفشل في البقاء في الطيبة والفشل في استرجاعها. وكان استثماراً سريعاً لحالة الثقة التي اكتسبتها «القوات المشتركة» من تلك المواجهة. الهدف الأول للهجوم الذي شارك فيه ٣٠٠ عنصر، كان ثكنة الخيام، التي انسحبت منها قوات حداد سريعاً إلى تلة الحمامص، حيث تقوم استحكامات قديمة كان الجيش اللبناني قد أنشأها في مواجهة الحدود الجنوبية. ولم تنجح جهود حداد الذي عاد سريعاً من مسغاف عام إلى القليعة، في تجميع قوة للدعم والمساندة. وهكذا لم يخرج الهجوم في سرعة نتائجه عن منطق

(٥٦١) لمعرفة تفاصيل دقيقة عن مراحل الهجوم والتراجع، كما، بدت في نظر الضباط الإسرائيليين، راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 127-129.

وقد تركت معركة الطيبة آثاراً لاحقة في تصرفات سعد حداد، إذ أنه لم يشارك شخصياً بعد ذلك في أية معركة. «كان واضحاً من تصرفه بأنه كان خائفاً» تقول همزراحي. أما حداد نفسه فيبرر عدم مشاركته في المعارك اللاحقة «بأنه تعلم من الطيبة بأنه من الخطأ المشاركة في معركة. لو كنت في الخلف كنت قدرت على تسيير قوتي وانتصرت. على القائد أن يكون في مكان يستطيع فيه أن يقود». تعلق همزراحي: «هذا التعليق من حداد يبدو غريباً. يبدو غريباً من ضابط برتبته وتجربته. خلال إعداده في أميركا، تدرب حداد في مدرسة مدفعية. وكان شعار دورته «Follow me» أي اتبعوني». Hamizrachi, *op.cit.*, p. 129.

(٥٦٢) راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 129.

الصدام بين جماعتين على تناقض كلي في الثقة والمعنويات. تمت السيطرة على البلدة سريعاً في الحد الأدنى من الخسائر: قتيل في جانب «القوات المشتركة» (غسان حسان)، وقتيلان من قوات سعد حداد.

بعد الخيام تقدمت «القوات المشتركة» من قرية دبين ودخلتها، وتوقفت على أبواب مرجعيون التي أنقذها من السقوط، رعاية إسرائيلية مباشرة غطتها مع القليعة وبرج الملوك.

هذه التطورات العسكرية في الجنوب، أقلقت في بيروت، «القوات اللبنانية» التي كانت تراهن على أن تكون معارك الجنوب مع «القوات المشتركة» والفلسطينية تحديداً، معبراً لدخول إسرائيلي، يكفيها مؤونة المجابهة العسكرية التي لا قِبل لها بها في الجنوب، أمام الطغيان الكاسح لمقاتلي «القوات المشتركة». إذ، لم تكتف قيادة «القوات» بتولي إسرائيل أمور التدريب والتذخير والإمداد والمشورة، وبتولي أمور العناية الطبية والمساعدات اللوجستية اللازمة، وبالتدخل عند الضرورة بالدعم العملي بإطلاق نيران المدفعية من خلف الحدود، وتزويدها أخيراً، هذه القوات بالأسلحة الثقيلة، من دبابات ومدفعية. لم تكتف قيادة «القوات» بذلك، فثمة رغبات أكيدة لديها، لو يتدخل الجيش الإسرائيلي مباشرة في الحرب الدائرة ويخوض غمارها داخل الأراضي اللبنانية نفسها. ولكن القيادة الإسرائيلية، مع حزب العمل، لم تكن في وارد التدخل المباشر هذا، وتولي الحرب بالنيابة عن أي طرف. وسياسة شمعون بيرس كانت واضحة في هذا المجال «مساعدة اللبنانيين على مساعدة أنفسهم» أو بمعنى آخر مساعدتهم لكي يتولوا هم الحرب بالنيابة عن إسرائيل. وقد جاءت الترجمة الدقيقة لهذه السياسة على لسان رئيس الأركان في قراءته لنتائج معارك الطيبة والخيام وفي تفسيره لخواتيمها: «الحرب في لبنان حتى الآن ليست حربنا».[٥٦٣]

نجاح تحالف الليكود في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧ أدخل تعديلاً جذرياً في السياسة الإسرائيلية، في موقفها من القوى والأعمال العسكرية في الجنوب. وهذا ما ظهر مباشرة مع نجاح الليكود، إذ راحت الجبهة

(٥٦٣) راجع: «هآرتس»، ١٠/٤/١٩٧٧. محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق غير مطبوعة. دون أن يعني هذا الموقف بالطبع أن إسرائيل كانت في وارد السكوت عن إلحاق الهزيمة بالقوى «الصديقة لها قرب الحدود، وعن إلحاق الأذى بالإجراءات المتخذة للتعايش السلمي عن طريق الجدار الطيب». من تصريح ليغآل ألون. نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي. راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٤/٤/١٩٧٧، ص ٨٨.

الجنوبية على مختلف محاورها، بدءاً من القطاعين الغربي والأوسط، حتى المناطق البعيدة في محاور النبطية ومنطقة العرقوب، تهتز على أشد أنواع التقاصف المدفعي بدءاً من ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٧. وقد ظلت هذه الاشتباكات على تواترها الدائم، حتى أصبحت نوباتها، أمراً عادياً في المحاور العسكرية الجنوبية.[٥٦٤]

ب ـ **الدور الثاني من «حرب الجبهات»**: ويمتد من بدايات تموز/يوليو حتى نهايات شهر أيلول/سبتمبر، وهي المدة التي استلزمها اتفاق شتورة إعداداً ومداولات، إلى المدة التي كانت تفترض للانتهاء من تنفيذه.

لقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد لقاءات مكثفة بين ممثلين عن الحكومة اللبنانية وقوات الردع العربية وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، عقدت في شتورة في فترة ما بين ٢١ و٢٥ تموز/يوليو. ولا يخرج هذا الاتفاق في خطوطه العامة عن تأكيد تنفيذ اتفاق القاهرة الموقع في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩. وقد حدّد تاريخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٧ يوم بدء تنفيذ المرحلة الأولى من مراحل الاتفاق الثلاث. انتشار الجيش في الجنوب كان المرحلة الثالثة والأخيرة من هذا الاتفاق.

كان هذا الاتفاق ينطلق من المستجدات السياسية والأمنية التي عرفتها الساحة اللبنانية: انتخاب الرئيس الياس سركيس؛ دخول قوات الردع العربية؛ الدخول الإسرائيلي على خط الأحداث اللبنانية من خلال بوابات «الجدار» والمخاوف من امتداد هذا الدخول وتمكنه أكثر من الأزمة اللبنانية. من هذه الزاوية يمكن اعتبار هذا الاتفاق إعادة للصراع في لبنان إلى دورته اللبنانية ـ الفلسطينية ـ السورية، من خلال إعادة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب ومن خلال العودة بالوجود الفلسطيني إلى المواقع التي تحددت باتفاق القاهرة. وهذه الأمور تستتبع بالضبط في المديين المباشر والمتوسط «توقيف» قوات سعد حداد وسحب مقاتلي «القوات اللبنانية»، وإقفال بوابات العبور الإسرائيلية والقطع مع علاقات «الجدار» وتقديماته.

مَنْعُ الدولة من العودة إلى الجنوب والنيل من حضورها فيه، كان هاجس أطراف عديدة من أطراف الأزمة اللبنانية وسعاتها. فإسرائيل ومن خلال ما حصلته من امتيازات «الجدار» لم تكن في وارد السير في موازاة نقاط اتفاق شتورة، والمنظمات الفلسطينية كانت في واقع مهمتها وتركيبها وآفاق وجودها تتعارض جذرياً مع رجوع الدولة اللبنانية إلى نصابها السياسي في المناطق التي سبق لها أن دُفعت عنها. وهكذا كانت حظوظ الاتفاق من التطبيق تذوي أمام الخلاف ما بين شعار

(٥٦٤) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل» بدءاً من الشهر الخامس وما يليه.

دخول متوازن للجيش إلى الجنوب كما تنادت إلى ذلك أحزاب «الحركة الوطنية»، وما بين شعار الدخول لكل قطاع من الجنوب بمفرده، الذي استظلته أحزاب «القوات اللبنانية».

أما في الجانب الإسرائيلي، وقبل أن تطرح إسرائيل لاحقاً ومباشرة ومن خلال اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة، مطالبها حول مصير الضباط اللبنانيين الذين تعاملوا معها، وضرورة تعيينهم «كمسؤولين عن القطاعات العسكرية المحاذية لحدودها»، وقبل طرحها مطلب إشراك ضباط إسرائيليين في عملية الإشراف المباشر على الانسحاب الفلسطيني من الجنوب، وقبل أن تطرح ضرورة إبقاء الحدود مفتوحة،[٥٦٥] قبل كل ذلك، كانت إسرائيل، وهي الطرف الأكثر قدرة على التخريب، تعمل انطلاقاً من إمساكها زمام التوازن العسكري الذي يحكم القوى المتقابلة في الجنوب الحدودي. وقد جاءت الإشارة الأولى عن هذا الموقف على لسان سعد حداد، عندما أعلن في ١ آب/أغسطس ١٩٧٧ في لقاء مع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، التي قامت بجولة في بوابة ومنشآت «الجدار» في متولاه، الموقف الذي عاد وأكده تالياً في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٧ في مؤتمر صحافي عقده داخل متولاه وهو «أنه وغيره من قادة الكتائب المسيحية يعارضون تطبيق اتفاق شتورة في جنوب لبنان بشدة، وسيقاتلون ضد أية محاولة لفرضه على السكان في المنطقة. وفي رأيهم أن الهدف من الاتفاق هو إنزال الضرر بالمسيحيين وتوسيع النفوذ السوري في منطقة جنوب لبنان، لإغلاق «الجدار الطيب» وقطع العلاقات بين سكان جنوب لبنان المسيحيين وإسرائيل».[٥٦٦]

وفي إسرائيل نفسها، كان لاتفاق شتورة والسبل لمواجهته أهمية قصوى في اعتبارات التحرك السياسي الحكومي والبرلماني، فقد قررت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي تأليف لجنة فرعية للمسألة اللبنانية، وقد انتخب يغآل ألون رئيساً لها.[٥٦٧] ولكن صورة الموقف الرسمي الإسرائيلي اتضحت نهائياً في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٧، مع زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن بوابة «الجدار» في متولاه، وإعلانه صراحة «أن إسرائيل لن تتخلى أبداً عن المسيحيين في جنوب

(٥٦٥) راجع: «الوثائق العربية لسنة ١٩٧٧»، (بيروت، الجامعة الأميركية)، ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤، وكذلك الوثائق الفلسطينية لسنة ١٩٧٧، ص ٤٢٢.

(٥٦٦) «معاريف»، ١٩٧٧/٨/٣، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق غير مطبوعة.

(٥٦٧) المصدر نفسه.

لبنان وأنها ستواصل مساعدتهم بكل السبل الممكنة».[٥٦٨] وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها عن الدعم العسكري الإسرائيلي بصورة علنية واضحة. وهذا يعني أن أخبار دبابات شيرمان ومدافع الهاون التي زودت بها إسرائيل قوات حداد والتي كانت تغطي صفحات الصحف الأجنبية والعربية، أصبحت بالنسبة للحكومة الإسرائيلية مواقف رسمية من الصراع الدائر.[٥٦٩]

كيف انعكست هيئة اتفاق شتورة في الوقائع العسكرية؟

اجتياح يارين: العمل العسكري البارز، الذي يخرج عن إطار التقاصف والرمايات المتبادلة، كان في ٢ تموز/يوليو ١٩٧٧ مع اجتياح يارين كبرى قرى القطاع الحدودي الغربي،[٥٧٠] والتي تشكل مع مروحين الحاجز الإسلامي الذي يفصل بين المربع المسيحي في القطاع الأوسط وبين البلدة المسيحية الوحيدة في القطاع الغربي، علما الشعب.[٥٧١] وقد تعزز موقع يارين العسكري والسياسي بعد تطويع عيتا الشعب ورامية القريتين الشيعيتين المجاورتين مع سقوط حانين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦.

لقد ظل القطاع الغربي حتى منتصف سنة ١٩٧٧، خارج حروب الجنوب، مع أن إسرائيل كانت قد افتتحت، مقابل علما الشعب، بوابة حانيتا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، بوابة ثالثة من بوابات «الجدار» بعد بوابتي دوفيف ومتولاه. وقد سمحت إسرائيل من خلال هذه البوابة لأهالي علما الشعب، بالعبور والعمل في

(٥٦٨) راجع: «هآرتس»، ١٩٧٧/٨/٨. المصدر نفسه. وصل مناحم بيغن إلى متولاه وبرفقته وزير «الدفاع» عيزر وايزمن، ورئيس الأركان موردخاي غور، وقائد المنطقة الشمالية رفائيل إيتان وموظفون في مكتب رئيس الحكومة وضباط كبار.

(٥٦٩) تنقل صحيفة «هآرتس» أن قرار تقديم الدعم العسكري لمسيحيي الجنوب قد اتخذ من قبل حكومة رابين قبل أكثر من سنة وقد جاء التأييد الأساسي للخطة، من وزير الدفاع السابق شمعون بيرس. ومع هذا شدّدت الحكومة الإسرائيلية السابقة على أن يُستخدم السلاح المقدم للمسيحيين أولاً وقبل كل شيء للدفاع عن قراهم، مع تقديم النصح للمسيحيين بعدم توسيع المعارك دون حاجة لذلك... لقد امتنعت إسرائيل عن التدخل المباشر في المعارك واقتصر نشاطها على تقديم الدعم المدفعي خلف الحدود...» «هآرتس»، ١٩٧٧/٨/٩. المصدر السابق.

(٥٧٠) كبرى قرى القطاع الغربي الحدودي. يبلغ عدد ناخبيها حسب لوائح شطب ١٩٩٦، ١٤٧١ ناخباً أي أن عدد سكانها المسجلين، بين ٣٠٠٠ و٣٥٠٠ نسمة كلهم من المسلمين السنة.

(٥٧١) علما الشعب، بلدة مسيحية حدودية في القطاع الغربي، بأغلبية مارونية واضحة، إلى جانب الكاثوليك والبروتستانت. عدد الناخبين المسجلين للعام ١٩٩٦، ١٣٧٧ مما يعني أن عدد سكانها في حدود الـ ٣٠٠٠ نسمة.

مؤسساتها، وسمحت لهم كذلك باستعادة علاقات كانت تربط بين سكان هذه القرية، وبين سكان عرب مسيحيين يتوزعون قرى الجليل الأعلى الفلسطيني. وبين هذه وتلك من «السماحات» كانت تتم عمليات التدريب والتسليح لمجموعات من شباب علما الشعب داخل معسكرات التدريب الإسرائيلية. ومع أن هذه الأمور كانت مكشوفة أواخر سنة ١٩٧٦[٥٧٢] إلا أن قرية علما الشعب ظلت القرية «الأكثر هدوءاً في جنوب لبنان» كما وصفتها الإذاعة الإسرائيلية في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٧٧.[٥٧٣] كذلك ظل التواصل قائماً بينها وبين باقي القطاع الغربي، من حيث حرية تنقل أهاليها باتجاه الناقورة، ومنها إلى صور فباقي المناطق اللبنانية، كذلك ظل تواصل علما الشعب قائماً مع القطاع الأوسط حيث كانت الدوريات المسلحة من علما الشعب وإليها تجوب الطرق حتى رميش وعين إبل، مروراً بمروحين ويارين الإسلاميتين، دون أن يستثير ذلك موقفاً مباشراً من أهالي القريتين الأخيرتين.

بدءاً من أواخر الشهر الخامس راحت الإذاعة الإسرائيلية تدخل المنطقة في أجواء التوتير والصدام، من خلال الحديث عن تعزيز القوات الفلسطينية بأعداد إضافية من المسلحين، ومن خلال الحديث عن حواجز مسلحة مفاجئة، يقيمها الفلسطينيون على الطريق الموصلة إلى علما الشعب، عبر مدخليها الشرقي والغربي،[٥٧٤] ومعها لوائح بأسماء العاملين والمتعاملين مع إسرائيل، إضافة إلى إذاعة أخبار عن امتناع «أهالي علما الشعب عن النزول إلى صور» وذلك خشية التعرض لهم «كما يخشون الكمائن التي ينصبها المخربون».[٥٧٥]

كان مرمى السياسة الإسرائيلية من ذلك، جر المنطقة إلى أتون الحرب، وإكمال طواعية القرى الحدودية في القطاع الغربي، بعدما كانت قد نجحت في ذلك، كما رأينا، على طول الجناح الشرقي من الحدود حتى قرية بليدا.[٥٧٦]

(٥٧٢) حول الوضع العسكري داخل بلدة علما الشعب، من حيث التدريب والتسليح وارتباط ذلك بإسرائيل راجع ص ١١٠ من هذه الدراسة.

(٥٧٣) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢٨/٤/١٩٧٧، ص ١٧١.

(٥٧٤) معرفة بسيطة بالطريق الحدودية اللبنانية وانكشافها أمام المراكز العسكرية الإسرائيلية في القطاع الغربي، تؤكد استحالة إقامة مثل هذه الحواجز.

(٥٧٥) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢٨/٤/١٩٧٧، ص ١٧٢.

(٥٧٦) بالرغم من استرداد «القوات المشتركة» للطيبة والخيام وانكفاء سعد حداد داخل القليعة ومرجعيون، فإن القرى الحدودية في القطاع الشرقي «كفر كلا، العديسة، مركبا، حولا، ميس الجبل، وبليدا، لبثت على «حيادها» بعد دورية سعد حداد التي قام بها إثر احتلاله للطيبة.

ولكن الأهم من كل هذا، يكمن في أن الجهد الإسرائيلي كان منصباً على إعادة رصّ الصف الماروني ـ الإسرائيلي، مع الخيبة البارزة التي راحت تعتمل داخل العلاقات وتطفو على صفحتها، بدءاً من الأشهر الأولى من سنة ١٩٧٧، وتدفع باتجاه تقليص صلات الجمهور الماروني بالجوار الإسرائيلي، وتدفع بالتالي إلى مراجعة الالتزام بقرار «الجبهة اللبنانية» المركزي والقاضي بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية. وقد جاءت هذه الخيبة من جهات عديدة: «جاءت من تفاوت الأجر بين العامل المسيحي وبين نظيره اليهودي داخل الورش والمؤسسات نفسها... وجاءت الخيبة كذلك من تدني أسعار التبغ مقارنة لها مع أسعار لجان الشراء لحساب ليبيا... وجاءت ثالثاً من السمعة السيئة للتطبيب في المستشفيات الإسرائيلية... وجاءت رابعاً من أهم من ذلك كله، فالذين كانوا قد حلموا أو وعدوا بأن تحملهم السلطات الصهيونية على الراحات، جوبهوا، خلف الشريط، بصور متنوعة من التمييز. فلم يكترث أحد في الجهاز العسكري الصهيوني، أو في المزرعة أو المشغل أو السوق، لتغذية شعورهم بأنهم حلفاء كرام أو ضيوف مدللون، بل ووجهوا بعجرفة الحُماة ومنّة المتصدقين وكان ما زاروه من أحياء وقرى عربية حكماً بين ما عرفته أحلامهم من «الأسطورة» الإسرائيلية وبين ما يثمره التمييز فعلاً من ملامح مع تطاول المدّة. فلم يلق كبارهم صعوبة في التعرف على هذه القرى والأحياء، إذ وجدوها اليوم قريبة من حالها، حين غادروها قبل ٢٩ سنة وقد أدركها من البلى أكثر ما أدركها من التغيير. ووجدوا لدى موارنة الجليل ما يشبه الإجماع على توبيخهم وتحذيرهم من شجرة الشوك الإسرائيلية. وشيئاً فشيئاً بدأت تهب ريح المراجعة على الالتزام بقرار «الجبهة اللبنانية» المركزي القاضي «بالتنسيق» مع السلطات الإسرائيلية... حتى في رميش التي أجمعت تقريباً، أول الأمر، على هذا الالتزام.. وحتى في القليعة».[٥٧٧]

كان رصّ العلاقات المارونية الإسرائيلية وتمكينها مجدداً، يمرّ عبر إدخال القطاع الغربي حال الحرب في الجنوب، مما يقطع بالتالي الشريان الوحيد الذي ظل يصل ما بين القرية المسيحية الوحيدة (علما الشعب) في هذا القطاع، وبين القرى المسيحية التالية في القطاع الأوسط، ويصل ما بين هذه جميعاً وباقي لبنان. وهي الطريق التي ظلت طوال أحداث تلك المدة، مفتوحة دون حسيب يحاسب

(٥٧٧) راجع: بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ ـ ٤٣.

حتى المقاتلين الذين كانوا يعبرون دون برم أو ضيق.[٥٧٨] كان قَطْعُ هذه الطريق يعني إلزام الأهالي في القرى المسيحية بالتوجه مجدداً نحو شريط الحدود الإسرائيلي وبوابات «الجدار».

كان الوصول إلى يارين يعني تجاوز مروحين. تمّ تهجير البلدة سريعاً في طريق الذهاب إلى يارين، والدورة عليها ثانية وتدميرها في طريق عودة «القوات اللبنانية» إلى أماكن انطلاقها في رميش ودبل وعين إبل. وبالعودة إلى تفاصيل اجتياح يارين، تقدمت منها القوات المهاجمة على محاور ثلاثة من مدخليها الغربي والشرقي كعادتها في عبور البلدة، ومن الناحية الشمالية. وفتحت النار عشوائياً على أهالي البلدة ومن فيها، في شوارعها والحقول المجاورة في خراج البلدة، أو في خراجات القرى المجاورة وانتهى الأمر بـ ١٤ قتيلاً يغطّون، إلى يارين (٨ قتلى)، قرى مروحين (قتيل واحد) البستان (قتيلان) الزلوطية (قتيل واحد) وأم التوت (قتيلان)، جرى تشويه وحرق معظمهم. إضافة إلى تهديم ٧٥٪ من منازلها، مع تضرر المنازل الباقية بالطبع.

لبثت يارين في يد «القوات اللبنانية» يومين ليس غير. كانت مدّة كافية لإفراغ البلدة من متاعها وأرزاقها. عادت «القوات اللبنانية» بعد ذلك إلى أماكن انطلاقها في علما الشعب في القطاع الغربي، وفي القطاع الأوسط عادت إلى رميش ودبل.

محاولة ثانية جرت لاقتحام يارين في ٨ آب/أغسطس ١٩٧٧. وقد جاءت

(٥٧٨) «... حيال هذا التردي، في موقف القاعدة الأهلية للتحالف الإسرائيلي الماروني (وفي وضعها)، أظهرت المقاومة الفلسطينية كثيراً من الدراية السياسية. فقد ظل حاجز «فتح» عند رأس البياضة على طريق رميش ـ الناقورة ـ صور، يسمح دون تردد بمرور شاحنات التموين بما في ذلك الوقود الضروري للدبابات إلى القرى المارونية ويسمح بمرور المسافرين منها وإليها، على خط صور بيروت، وحتى أن بعض مقاتلي هذه القرى، وهم معروفون من أجهزة المقاومة الفلسطينية، كانوا يمرون أيضاً دون حرج. وكان لهذا أثر كبير طبعاً في تقليص صلات الجمهور الماروني بالجوار الإسرائيلي. فبعد أن أقفلت طريق بنت جبيل أمام هذه القرى، وباتت القليعة من جانبها جزيرة محاصرة، عند طرف الأرض اللبنانية، باتت طريق الناقورة شرياناً وحيداً يصل قرى قضاء بنت جبيل المارونية (ويصل معها القليعة جزئياً عبر طريق الجليل الحدودية وعبر رميش) بسائر الأنحاء اللبنانية، وكان لهذه الصلة أهمية حاسمة في «صمود» أهالي القرى المذكورة. فبين نحو من ألف نفس كانوا ما يزالون ملازمين عين إبل (في صيف ١٩٧٧)، كان ثمة ٩٠٠ يعيشون كلياً أو جزئياً من أموال يرسلها مغتربون من عين إبل في الخليج العربي. وكان المورد الثاني هو رواتب المعلمين وموظفي إدارة حصر التبغ في البلدة. وقد ظل هذا المال ـ بشقيه ـ يعبر سالماً حاجز رأس البياضة إلى عين إبل». بيضون، «زحف الحرب وأطر التضامن»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

هذه المرة من جهة الغرب من مسلحي علما الشعب، وقد استطاع هؤلاء التقدم من البلدة ودخول بعض أحيائها، ولكن مقتل جورج فرح، قائد القوة المهاجمة، متأثراً بإصابة في رأسه، نتيجة قصف المنزل الذي كان فيه داخل يارين، أفشل الهجوم.[٥٧٩] بعد هذا حافظ الوضع في هذا القطاع على حاله دون تبديل في المحاور والمواقع مع التقاصف العنيف غالباً، ومع تثقيل في السلاح كماً ونوعاً، حتى أن سلاح الدبابات استخدمته «القوات المشتركة» لأول مرة في هذه المرحلة من حرب الجنوب، وعلى هذا المحور تحديداً و«يعتقد المراقبون أن هذه الدبابات جاءت تحسم أمر المعركة في وقت قصير وقبل أن يصبح اتفاق شتورة ساري المفعول».[٥٨٠]

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن القصف العنيف صار يغطي القرى الحدودية، متطاولاً يصل إلى مختلف المواقع والقرى وحتى البعيدة منها في أقضية مرجعيون وحاصبيا وبنت جبيل إلى القرى المحيطة بقلعة الشقيف ومدينة النبطية نفسها.[٥٨١]

الخيام مجدداً: وإذا كان الأمر في القطاع الأوسط قد اقتصر على القصف المدفعي العنيف، فإن الحدث الأبرز في هذا القطاع كان الإعلان عن مقتل أول جندي إسرائيلي منذ إماطة إسرائيل اللثام، على لسان رئيس وزرائها مناحم بيغن في ٨ آب/أغسطس ١٩٧٧، عن مساعداتها العسكرية إلى القوات اللبنانية في الجنوب.[٥٨٢]

القطاع الأكثر تفجراً كان القطاع الشرقي، وكان محور الخيام، وتحديداً تلة

(٥٧٩) نقلت جثة جورج فرح إلى إسرائيل وعادت من هناك بكامل المراسيم العسكرية. رافق النعش إلى علما الشعب الكثيرون من أصدقائه الإسرائيليين ومن ضمنهم ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي ومندوبون عن اللجنة الإسرائيلية اللبنانية والكنيست في إسرائيل. راجع: «يديعوت أحرونوت»، ١٠/٨/١٩٧٧؛ «معاريف»، ١/٩/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره. من جهتها تجعل بيت همزراحي جورج فرح في مستوى حداد وسامي الشدياق. «وكان مقتله صدمة للجميع». راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 109.

(٥٨٠) «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢٢/٨/١٩٧٧، ص ٢٣٨.

(٥٨١) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل» بدءاً من ٥/٨/١٩٧٧، ص ٧٦ وما بعدها، حيث الخبر الأساسي من نشرات الأخبار في الإذاعة الإسرائيلية غالباً ما يكون خبر التقاصف المدفعي ونتائجه ولا سيما أخبار نقل المصابين من جرائه في القرى المسيحية، إلى مستشفى صفد ومستشفى رامبام في حيفا.

(٥٨٢) القتيل برتبة ضابط، يدعى إيلان بثير قتل في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٧ قرب بوابة دوفيف مقابل رميش. راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢/٩/١٩٧٧، ص ٣٠.

الشريقي التي تشرف على الخيام من الغرب نقطة النزال الساخنة. ابتدأت معركة التلة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، وظلت على عنف شديد متفاوت الضراوة حتى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ موعد إعلان وقف لإطلاق النار.

على جوانب معركة الشريقي نسجل الوقائع التالية:

١ ـ كانت هذه المرة الأولى في حرب الجنوب التي يتنازل فيها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، باعترافهما، في مواجهة مكشوفة على رؤوس المواقع الحدودية. ففي الجانب الفلسطيني تولى أبو عمار شخصياً الإشراف على سير المواجهة من مقره في شويّا. وقد توقفت جراء ذلك أعمال المجلس المركزي الفلسطيني لمنظمة التحرير. وفي الطرف الإسرائيلي أشرف عيزر وايزمن وزير «الدفاع» الإسرائيلي على سير العمليات، في إحدى مراحل هذه المواجهة، من إحدى نقاط المراقبة في مركز عسكري إسرائيلي حدودي.(٥٨٣)

٢ ـ أعداد الإصابات المرتفعة. فقد نقل إلى المستشفيات الإسرائيلية في يوم واحد في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، ٢٧ إصابة منها ٢٤ إلى مستشفى صفد و٣ إصابات إلى مستشفى رامبام في حيفا لخطورتها.(٥٨٤)

٣ ـ أقفلت معابر «الجدار» في القطاع الشرقي وتعذّر عبور العمال من قرى الشريط المقابلة، طيلة فترة الاشتباكات لعنفها.(٥٨٥)

٤ ـ نزل سكان المستعمرات المجاورة إلى الملاجىء، وخصوصاً سكان مستعمرة كريات شمونه، بعد تعرضها تكراراً لدفعات من صواريخ الكاتيوشا.(٥٨٦)

٥ ـ قُصفتْ ولأول مرة منذ سنة ١٩٤٨، مواقع في مدينة عكا أو في جوارها.(٥٨٧)

٦ ـ غطى القصف الإسرائيلي، كل الجنوب الحدودي والجنوب المجاور له، بدءاً من مناطق العرقوب وصولاً إلى قرى القطاع الغربي. وقد تعدى القصف تكراراً حدود هذه المناطق إلى حدود مناطق جزين (تلال الريحان) والبقاع الغربي (سحمر

(٥٨٣) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٩/٩/١٩٧٧، ص ١٩٩. كذلك راجع: عيزر وايزمن في «عملية الليطاني كما شاهدتها»، ص ٢.

(٥٨٤) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٩/٩/١٩٧٧، ص ١٨٧.

(٥٨٥) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٦/٩/١٩٧٧، ص ١٥٨.

(٥٨٦) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٨/٩/١٩٧٧، ص ١٨٠.

(٥٨٧) راجع: «على أبواب الخيام، معركة الاثني عشر يوماً ١٦ ـ ٢٨ أيلول ١٩٧٧»، إذاعة صوت فلسطين الثورة، د. م. ن.، د. ت. ن.، ص ٦.

والمناطق القريبة من سدّ القرعون على الليطاني).(٥٨٨)

٧ ـ نظراً إلى القتال الشديد في منطقة الخيام «فإنه، ومنذ ١٦ أيلول [سبتمبر] لم يكن من الممكن مساعدة أو إعادة تموين مركز المراقبة الدولية في الخيام بعد ستة أيام من بدء القتال».(٥٨٩)

٨ ـ «منح وزير الدفاع الإسرائيلي عيزر وايزمن ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي موردخاي غور وسامين لقائدين في الميليشيا المسيحية التي تحارب في جنوب لبنان. ومنح الوسامان في احتفال رسمي جرى يوم الثلاثاء (٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧) في موقع للجيش الإسرائيلي في مستعمرة المطلة يطل على الجيب الشرقي».(٥٩٠)

٩ ـ كانت تلك المرة الأولى بدءاً من نهايات سنة ١٩٧٦، التي تشير فيها الإذاعة الرسمية اللبنانية، إلى الأعمال العسكرية في منطقة الجنوب.(٥٩١) ويبدو أن الصحف اللبنانية، الحسرانة بعد مرسوم الرقابة على الإعلام في مطلع عهد الياس سركيس، أفلتت من عقالها كذلك، وراحت أخبار الجنوب تحتل العنوان الرئيسي من الصفحة الأولى.(٥٩٢)

بالانتقال إلى معركة الشريقي، فإن وقائعها تبدو عصيّة على الضبط. ولكن الثابت أن التلة وقعت بأيدي قوات سعد حداد في مراحل الهجوم الأولى، بعد أن أمنت لها القوات الإسرائيلية «تربيط الطرق» القريبة والبعيدة نسبياً، في قرى دير ميماس وكفر كلا وإبل السقي، سواء بالتواجد المباشر والآليات الكثيفة التي أدخلتها، أم بالقصف المدفعي لطرق تحرك القوات الفلسطينية وطرق إمدادها. ويبدو أن السيطرة على تلة الشريقي تقاسمها الطرفان في اليومين الأولين. نقول

(٥٨٨) «الجنوب اللبناني ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦»، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(٥٨٩) الخويري، «حوادث لبنان ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٥٩٠) «معاريف» ٣٠/٩/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم. وتنقل محفوظات المؤسسة على لسان زئيف شيف عن لا قانونية منح هذه الأوسمة للقائدين، «باعتبار أن هذه الأوسمة لا يجوز منحها من وجهة نظر القانون لضباط أجانب لم ينخرطوا فعلياً في الجيش الإسرائيلي. على الرغم من الدور الذي قاما به في المحافظة على حدود الدولة». راجع: «هآرتس»، ٣/١٠/١٩٧٧. كذلك أثار الموضوع نفسه إيتان هيفر في «يديعوت أحرونوت»، ٣/١٠/١٩٧٧، المصدر نفسه.

(٥٩١) راجع: «النهار»، ١٧/٩/١٩٧٧.

(٥٩٢) شكلت أحداث الجنوب لثلاثة أيام متتالية مادة العنوان الرئيسي الأول لصحيفتي «النهار» و«السفير» عن الأيام ٢٦، ٢٧، ٢٨/٩/١٩٧٧.

ذلك بغض النظر عن بيانات الطرفين.[٥٩٣] ولكن انطلاقاً من التقارير الواردة من المراقبين الدوليين في منطقة الخيام، والتي تقدم ثبتاً دقيقاً بأعمال التقاصف والرمايات المدفعية، فقد «أطلقت القوات الإسرائيلية من وراء خط الهدنة الإسرائيلي اللبناني، يوم الجمعة ١٦ أيلول/سبتمبر (يوم بدء الهجوم) ٦٥٣ قذيفة. وفي اليوم التالي أطلقت ٥١ فقط، لتعود في اليوم الثالث فتطلق ٩٨٧ قذيفة مقابل ٨١ قذيفة في اليوم الرابع (١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧)[٥٩٤] إن تفاوت هذه الأرقام يدفعنا إلى القول بأن الأيام المثقلة قصفاً بالقذائف الإسرائيلية، كانت أوقات تمشيط مدفعي تمهيداً للاقتحام، وهذا يعني، انطلاقاً من تلك الأرقام، مداورة في احتلال التلة، وهذا بالطبع، ما دفع مراسل الإذاعة الإسرائيلية في المنطقة إلى تشبيه معارك الشريقي بلعبة البينغ بونغ.[٥٩٥] يبدو في نهاية الأمر أن السيطرة على التلة، دانت بدءاً من اليوم الثالث لقوات سعد حداد إذ لم يعد يسمع أي قصف منها باتجاه مرجعيون وراحت المناطق التي يغطيها دخان القصف تقترب أكثر فأكثر من جسر الخردلي على الليطاني حيث السيطرة كانت ما زالت لـ «القوات المشتركة».

الحدث الجديد بالإشارة إليه في معارك القطاع الشرقي هذه، فشل قوات حداد في احتلال الخيام. فقد أذاعت قوات حداد نبأ سقوطها. الأمر الذي نفته «القوات المشتركة» مؤكدة صمودها في مواقعها. وهذا ما أكده لاحقاً تراجع قوات حداد عن بيانها السابق، بالإعلان عن «أن هذا النبأ كان سابقاً لأوانه».[٥٩٦]

---

(٥٩٣) حسب رواية سعد حداد، لقد تم احتلال التلة بعد ٣٠ دقيقة من بدء الهجوم الذي انطلق من ساحة مرجعيون مع تحرك رتل من الدبابات السوبرشيرمان وكان عددها تسع دبابات، وأربع ملالات وجارفة لتمهيد الطريق. . . لم تقع أية خسارة في الأرواح. وأما في الآليات فقد أعطبت واحدة مع بداية الهجوم. قوات حداد ظلت متمسكة بالتلة رغم تكرار الهجمات حتى اليوم الثاني عشر تاريخ وقف إطلاق النار. أما الخسائر الفلسطينية فيجعلها في حدود الـ ٦٥٠ قتيلاً. راجع: كرم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ ـ ٢٦.

أما الرواية الفلسطينية لأيام العدوان، فلا تقدم على صعيد الوقائع ما يغني، وإن كانت تقدم الكثير على صعيد الدلالات. فالعدو بعد ١٢ يوماً من القتال «لم يحقق أية نتائج تذكر فلم نخسر موقعاً ولم نخسر الطاقة البشرية التي كان العدو يحلم بتحقيقها بل على العكس أوقعنا في صفوفه خسائر بشرية ومادية كبيرة». راجع: «على أبواب الخيام»، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٥٩٤) راجع: الخويري، «حوادث لبنان ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨»، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٥٩٥) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٩/٩/١٩٧٧، ص ١٩٩.

(٥٩٦) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢٣/٩/١٩٧٧، ص ٢٤٦، ٢٤/٩/١٩٧٧، ص ٢٤٨. ولكن يبدو أن قوات سعد حداد كانت قد تمكنت من الوصول إلى أطراف البلدة أو إلى حيّ منها، بدليل وجود ٣ أسرى من الكتائب لدى «القوات المشتركة». راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢٦/٩/١٩٧٧، ص ٢٦٥.

لقد واكب هذا التصعيد تصاعد في الوتيرة الدبلوماسية من قبل الولايات المتحدة الأميركية، فقد طلب فيليب حبيب مساعد وزير الخارجية الأميركي، من السفير الإسرائيلي في واشنطن «أن يخلي الجيش الإسرائيلي مواقعه في جنوب لبنان».[٥٩٧] لكن إسرائيل اكتفت بالاستجابة والموافقة على وقف لإطلاق النار يبدأ في العاشرة من صباح ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، كانت ترتيباته قد تمت بواسطة هيئتي الولايات المتحدة الأميركية الدبلوماسيتين في كل من تل أبيب وبيروت. ويعود الموقف الأميركي إلى الخشية من استمرار الوضع متفجراً حول الخيام، مع ما قد يستتبعه من تأزم إسرائيلي سوري، ينال من التوازن الذي استقرت عليه العلاقات الأميركية السوفياتية بالنسبة لأزمة المنطقة، وللخطوات التي كانت قد قطعتها المداولات بين الأطراف جميعاً بشأن انعقاد مؤتمر جنيف.[٥٩٨]

مثّل وقف إطلاق النار الآنف الذكر، الاتفاق الذي صارت إسرائيل بموجبه طرفاً مباشراً في حرب الجنوب، فأصبحت بالتالي تشكل نسبة «رسمية» معينة من التوازن في المواقع الجنوبية، هذا ما يترجم على صعيد الواقع بالمؤشر الأساسي القائم، ألا وهو «الجدار» حيث صار بقاؤه مفتوحاً، شرطاً أساسياً لبقاء إسرائيل داخل اللعبة اللبنانية ومجرياتها.[٥٩٩]

---

(٥٩٧) «. . . وقال وزير الخارجية موشيه دايان في رده على الطلب أنه لا يسع إسرائيل حتى الآن القيام بذلك. . . وهي مستعدة لاقتراح وقف إطلاق النار فقط. بشرط ضمان أن لا يستغل ذلك لتمركز المخربين هناك». راجع: «معاريف»، ٢٥/٩/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٥٩٨) في الجلسة التي وافقت فيها الحكومة الإسرائيلية على وقف إطلاق النار في الجنوب اللبناني والانسحاب من مواقعها، وافقت كذلك على الاقتراح الأميركي بشأن وفد عربي موحد إلى مؤتمر جنيف. راجع: «معاريف»، ٢٦/٩/١٩٧٧، المصدر نفسه.

(٥٩٩) ينص الاتفاق كما ينقل كريم بقرادوني على ما يلي:

أ ـ وقف إطلاق النار صباح الإثنين ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ عند الساعة العاشرة.

ب ـ إصدار بلاغ لبناني يعلن أن الوضع في الجنوب هادىء من غير أن يشير إلى اتفاق ما لوقف إطلاق النار.

ج ـ انسحاب الجيش الإسرائيلي من المواقع التي احتلها في جنوب لبنان.

د ـ دعوة لجنة الهدنة الإسرائيلية ـ اللبنانية للاجتماع.

هـ ـ انسحاب الفلسطينيين إلى مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود، ونقل الأسلحة الثقيلة إلى خارج منطقة الحدود وإلى مسافة خمسة وأربعين كيلومتراً في مهلة حدّها الأقصى خمسة عشر يوماً.

راجع: كريم بقرادوني، «السلام المفقود»، (بيروت، بدون تاريخ)، ص ١٣٢.

لم يكن أي طرف بالطبع، مقدراً أن يكون وقف إطلاق النار إلزاماً دقيقاً، وإنما كان اتفاقاً موقوفاً في تطبيقه عند الحدود التي لا تدفع بالأوضاع إلى الانفجار. لذلك لم يكن من المستغرب خرقه باكراً. وبالفعل تمَّ ذلك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ وفي محور بنت جبيل - عين إبل في حادث أدى في بنت جبيل إلى مقتل شخص وجرح ثلاثة.(٦٠٠) وتتابعت بعد ذلك الخروقات رمايات قنص وقصفاً على مختلف محاور الجنوب الحدودي وقراه بدءاً من شيحين وشمع وطير حرفا والجبين وعلما الشعب ويارين في القطاع الغربي، وحتى شويا وعين قنيا وراشيا الفخار وكوكبا والحاصباني في منطقة العرقوب مروراً بكل قرى ومحاور القطاعين الشرقي والأوسط، طيلة الأشهر الثلاثة من سنة ١٩٧٧ والشهرين الأولين من سنة ١٩٧٨.(٦٠١)

معركة مارون الراس: المعركة الأخيرة البارزة في مسلسل حروب الجنوب جاءت في ٢ آذار/مارس ١٩٧٨ قبيل اجتياح آذار وعملية الليطاني، وكانت في بلدة مارون الراس في أسفل الزاوية الحدودية حيث يلتقي خطا الحدود الجنوبي والشرقي، والتي ترتفع ٩٤٣م عن سطح البحر، وتشكل بذلك التلة المأهولة الأكثر ارتفاعاً في الجنوب والجنوبي الأوسط والغربي،(٦٠٢) والتي تنتصب من الناحية الشمالية مشرفة على المدى الغربي والجنوبي والشرقي للجليل الفلسطيني.(٦٠٣) ومشرفة على كل الجنوب اللبناني حتى جبل الريحان وساحل صور من جهتي الشمال والغرب. وتطل من الشرق على جبل الشيخ وهضاب الجولان.

---

(٦٠٠) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٩٧٧/٩/٢٨، ص ١١٠.

(٦٠١) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل» طوال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٧٧ والشهرين الأولين من سنة ١٩٧٨.

(٦٠٢) لا يعادل تلة مارون الراس في ارتفاعها في الجنوب «العاملي» سوى تلة عين بوسوار ٩٦٠م. هذا طبعاً باستثناء قضاء حاصبيا في الجنوب الشرقي حيث ترتفع العديد من القرى إلى ما يجوز الـ ١٢٠٠م واستثناء الجنوب الجزيني، حيث تتعدد فيه القرى التي تتعدى في علوها الـ ١٠٠٠م. بالنسبة إلى عدد سكان مارون الراس، فقد بلغ عدد ناخبيها المسجلين حسب لوائح شطب سنة ١٩٩٦، ١٧١٤ ناخباً، وهذا يعني أن عدد سكانها المسجلين حالياً يصل إلى حدود الـ ٤٠٠٠ نسمة. أي أن عدد سكانها في العام ١٩٧٨ كان يعادل أو يزيد قليلاً على الألفي نسمة.

(٦٠٣) نستطيع من بلدة مارون الراس أن نرى بوضوح الحي الشمالي الغربي من مدينة صفد الفلسطينية (حي الأكراد) والتي تبعد عن الحدود اللبنانية بالسيارة ١٧ كلم. كذلك يتم تمييز إشعاعات منارة ميناء حيفا.

كان لبلدة مارون الراس نهجها الخاص في مباشرة اجتماعها. فهي من ناحية، من بين قلّة من بلدات الجنوب الحدودي وقراه، التي لم يكن فيها للأحزاب اللبنانية إجمالاً كلمة أو موقع. ومن ناحية ثانية، ظلت البلدة على انقسامها العائلي الثنائي (عائلتا آل علوية وآل فارس ومن والاهما) وفي هيئة وحدّة تتعدى كثيراً ما هو معيوش، أو متعارف عليه، في غير اجتماع ريفي جنوبي آخر، من ارتسام كامل لسكن الأهالي في حيّين منفصلين على ضفتي خط تماس أخضر، يتواصلان مع بنت جبيل المجاورة عن طريقين مختلفين، ويرسمان داخل البلدة علاقات العائلة والقرابة ويرسمان روابط الاجتماع والعشرة ويحددان علامات الولاء للزعامة السياسية على امتداد البلدة والقضاء والجنوب عامة.(٦٠٤)

في مواقف البلدة يبرز موقفان تجمع عليهما هيئة البلدة:

- الولاء للجيش اللبناني، وهي بذلك تخرق ظاهرة تغطي المجتمع الحدودي الإسلامي، والتي سبق الحديث فيها. وقد تبدّى هذا الموقف من الجيش، الذي كان يقيم نقطة مراقبة هامة على الطرف الجنوبي من البلدة، في الانضواء في حركة أنصاره التي تكرست سنداً له منتصف السبعينات.(٦٠٥)

- موقف البلدة المجانب من الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري في القرى الحدودية، فقد مُنع على القوات الفلسطينية، الالتفات إلى مارون الراس والمرور فيها، إذ أنه وبرغم المحاولات العديدة، لم ينجح أي من الفصائل الفلسطينية، حتى في الحصول على ما يمكنه، ولو سرّاً عن الأهالي، من وضع منظار يرقب الدوريات العسكرية الإسرائيلية والمستعمرات المقابلة. وقد شكل هذا الموقف مطلع السبعينات هتّاً لأهالي البلدة في سياستهم ومواقفهم من قبل الأحزاب وبعض الأهالي في القرى الحدودية المجاورة. ولكن هذا الموقف «الماروني» أصبح محسدة غير بلدة وقرية حدودية من جراء الضربات الإسرائيلية المتلاحقة عليها. وهكذا لبثت مارون الراس في الطرف الحدودي الجنوبي على أمورها وشؤونها، تشرف، من علٍ ومن عزلة، على ما كان يدور في باقي القرى الحدودية من أحداث و«أيام».

---

(٦٠٤) ساعد في إرساء هذه الحدة طويلاً، عزلة البلدة واستثنائها من انعامات الدولة في شق طريق معبد إليها. فحتى أواخر الخمسينات كانت البغال وسيلة نقل المؤن والذخائر لعناصر الجيش اللبناني المتواجدين في نقطة المراقبة العسكرية في البلدة.

(٦٠٥) ساهم في تكريس هذا الموقف لأهالي البلدة من المقاومة الفلسطينية، أعمال متسرّعة لبعض فصائل فلسطينية تولت حسب التعبير الدارج يومها «تصريف» من شكّت بوجود تعامل وعلاقات لهم مع إسرائيل. حصلت مثل هذه الأمور باكراً في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٠.

كان موقع البلدة الذي يستأثر بلهفة خاصة من وزير «الدفاع» الإسرائيلي عيزر وايزمن على ما تنقل بيت همزراحي،(٦٠٦) يستأثر كذلك برغبة قائد القطاع الغربي في «القوات اللبنانية» في احتلاله تدعيماً لمواقفه في مواجهة عين إبل وأهالي رميش، وتحديداً مع أهالي الأخيرة.(٦٠٧) وقد وضع مع أركانه خطة لاحتلال مارون الراس، وافقت عليها بشكل غير نهائي قيادة الشمال الإسرائيلية. ومع أن الشدياق خرج مسروراً بعد اجتماعه مع هذه القيادة، وبانطباع بأن هذه القيادة ستؤمن كل المساعدة الموعودة، فإن المساعدة الإسرائيلية اقتصرت في بداية العملية فقط، على تفجير الصخور الطبيعية التي كانت تسد الطريق أو تعيق تحرك الآليات.

فجر الخميس في ٢ آذار/مارس ١٩٧٨، تحرك باتجاه مارون الراس من مستعمرة أفيفيم القريبة ٤٠ مقاتلاً، بينهم عدد قليل من عناصر الشرطة الكتائبية (SKS)، مع دبابة شيرمان ونصف مجنزرة وعدد من المركبات.(٦٠٨) وقد نجحوا في الوصول إلى البلدة بمساعدة مجموعة من أبنائها الذين سبق لهم وأقاموا اتصالات مع المخابرات الإسرائيلية، والذين لم يكن عددهم في أحسن الأحوال يتعدى أصابع اليد الواحدة، ويمتون بالنسب، إلى عائلة آل فارس، ثاني عائلتي البلدة الكبيرتين. وهذا الأمر في أجواء الانقسام العائلي الحاد في البلدة، جعل دخول مقاتلي «القوات اللبنانية» وكأنه يأتي باستدعاء ومباركة واستقواء من قبل هذه العائلة، مما يعني بالتالي كسراً للتوازن العائلي والسياسي والاجتماعي الراهن في البلدة، والذي كان يُظهر إثرة واضحة للعائلة المقابلة آل علوية.

كان من الممكن أن يندرج وصول «القوات اللبنانية» إلى مارون الراس، ضمن سلسلة التساقط البارد والانهيارات التي شهدتها القرى الجنوبية الملاصقة للحدود بدءاً من أواخر سنة ١٩٧٧، وتحديداً بعد المعارك العنيفة على طوال الحدود الجنوبية، والتي انتهت كما رأينا باتفاق على وقف لإطلاق النار بدءاً من ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، حيث راح سعد حداد بعد ذلك، مستقوياً بالدعم الإسرائيلي المباشر هذه المرة، يعمل على نسج علاقات في السّر وفي العلن مع فعاليات وقيادات محلية في العديد من القرى الحدودية المحاذية مباشرة، وقد أقيمت أحياناً

---

(٦٠٦) راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 110.

(٦٠٧) وهو خلاف أدى بقائد القطاع الغربي، بعد ضغوطات من زوجته، إلى الانتقال والإقامة نهائياً في نهاريا بدءاً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وكان يأتي يومياً إلى الحدود ثم يعود إلى بيته. راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 109.

(٦٠٨) بالنسبة للقوات العسكرية المهاجمة واستعداداتها في العديد والعتاد للقيام بالعملية راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 109-110.

اجتماعات علنية في دور بعض من وجهاء هذه القرى وحتى في جوامعها. كان من الممكن أن يكون الوصول إلى مارون الراس واحداً من هذه «المواصيل» الجديدة، إنما الذي منع ذلك اعتباران:

١ ـ موقع مارون الراس، الذي تعني السيطرة عليه بالتأكيد حسم المعركة في القطاع الأوسط بكامله، وبالتالي حسم السيطرة المطلقة على طول القطاع الحدودي لصالح «القوات اللبنانية».

٢ ـ اعتبار الانقسام العائلي داخل بلدة مارون الراس نفسها، والذي يبدو أن مقاتلي «القوات اللبنانية» كانوا على دراية بأنه باب دخولهم إلى البلدة. فبات هذا الانقسام بعد وصولهم «مخاريق لعبهم» في تعاطيهم مع الأهالي في طرق البلدة وزواريبها، وفي نظرتهم إلى متاع بيوتهم، وفي «حطّ عيونهم» على بناتهم.(٦٠٩) كانت هذه النوايا تتوضح مع خروج الأهالي من آل علوية إلى تدبير أمور أو استطلاع موقف أو تدبر رزق. وقد توضحت باكراً في سيرة «القوات اللبنانية» داخل البلدة، وانعكست للتو في مراميها وأبعادها، في اعتبارات العائلتين لموقع كل منهما من البلدة. فكان أن تشكل وفد من آل علوية، وأمام مجانبة قيادة القوات في مارون الراس وعدم تجاوبها في «الحكي» مع عناصرها للتخفيف من وطئهم في البلدة، اتجه الوفد إلى بلدة يارون المجاورة من ناحية الجنوب الغربي، لمقابلة سامي الشدياق الذي كان يتابع ميدانياً المعركة من هناك. في يارون أفهم الوفد أن لا حلّ لهذه التجاوزات إلا بالتنسيق مع إسرائيل، وهو موقف لم يأخذ به الوفد التزاماً ولم يقطع به وعداً، وقفل عائداً إلى مارون الراس، وفي يقينه صورة سوداء عن تطور الموقف. وفي هذا الوقت كانت مجموعة من شباب آل علوية قد انسلّت باتجاه بنت جبيل وعيناتا، وأخبرت أحزاباً في «القوات المشتركة» ومنظمات فلسطينية عن القوة المهاجمة وعديدها ونقاط تواجدها من البلدة وعن تجهيزها وآلياتها.

أمام حدث مارون الراس، كان موقف «القوات المشتركة» في غاية الحرج والضيق، وكانت ردّة الفعل على ما حصل تتأرجح بين من يريد مبادرة عسكرية فورية تسترجع مارون الراس قبل أن يتسنى للقوات المهاجمة تدبير استحكاماتها،

---

(٦٠٩) أكثر ما أخاف أهالي مارون الراس، وتحديداً آل علوية، تربص مقاتلي «القوات اللبنانية» أثناء سيرانهم في البلدة، البيوت التي تضم فتيات في سن الصبا. وقد ضبط الأهالي غمزاً ولمزاً كثيراً من عناصر القوات، عما ينتظر هذه الفتيات من سوء في مقبل الأيام لا بل الساعات. كان هذا الأمر، الذي لا كفَّارة له في الاعتبارات الأهلية الجنوبية، في رأس الأمور التي سرّعت في تحرك آل علوية.

وبين من يريد تأجيله وتأخيره ريثما تستكمل المعلومات الوافية حول حقيقة ما حدث وحول حجم «القوات اللبنانية» المشاركة، وعلى رأس هذا التيار كانت منظمة فتح التي عادت ووافقت على أن يكون العمل لاسترجاع مارون الراس قائماً لساعته. وموافقة فتح شرط لازم وحاسم في هذا السياق.

تحركت «القوات المشتركة» بعيد الظهر من نفس نهار ٢ آذار/مارس ١٩٧٧،[٦١٠] وانطلقت في عملية استرجاع مارون الراس من محاور ثلاثة: المحور الأول وينطلق من وسط بنت جبيل، وقوامه مقاتلون راجلون، ويسلك طريق «القادوميه» التاريخي التي تصلها بمارون الراس. المحور الثاني وهو مواز للأول وينطلق من بنت جبيل باتجاه مارون الراس عن طريق ما يسمى بـ «عقبة صلحة»، ومقاتلوه راجلون كذلك. وهذان الطريقان يقطعان الصفحة الشمالية الجرداء لجبل مارون الراس. المحور الثالث ويشمل القوات المحمولة (مدافع ١٠٦ ملم ورشاشات الـ ٥٠٠ وفيه يسلك المقاتلون الطريق المعبدة، التي تصل مارون الراس من جهتها الشرقية. وهذا المحور يطل على الصفحة الشرقية لمرتفع البلدة. مجموع القوى لا يتعدى الـ ٦٠ مقاتلاً. على أن يتولى «جيش لبنان العربي» تأمين التغطية المدفعية من مواقعه في بيت ياحون.

بين الثالثة والرابعة عصراً، كان أمر استرجاع مارون الراس قد حسم، تمّ بدون خسائر في صفوف «القوات المشتركة» وبسرعة تعادل حلول «القوات اللبنانية» فيها فجر نفس اليوم. ولكن خسائر «القوات اللبنانية» كانت ثقيلة هذه المرة ١٨ قتيلاً جلّهم من دبل، نقلوا جميعاً من مارون الراس إلى مستشفى تبنين، ومنه إلى مدافن المسيحيين في البلدة.[٦١١] هذا بالطبع إلى تدمير دبابة وملالة وأعتدة

---

(٦١٠) تسوق بيت همزراحي رواية خاطئة حول استرجاع مارون الراس: «بدل أن تقوم القوات اللبنانية باستحكامات دفاعية وخاصة من الناحية الشمالية المواجهة لبنت جبيل. أقام الشدياق حفلة عشاء دعا إليها الفلاحين الموالين له. بعد ساعات جاءت القوات اليسارية بالجيبات والمدفعية...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٦١١) تنقل بيت همزراحي أن عدد القتلى ٦ من دبل وواحد من الشرطة الكتائبية (SKS). راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 112. العدد الأكيد لقتلى «القوات» هو ١٨. ١٧ قتيلاً منهم سقطوا في مارون الراس نفسها، وواحد جيء به أسيراً إلى بنت جبيل، «حوكم ميدانياً» وأعدم في ساحة سوق البلدة. حصلت مآخذ مع جثته من مسلحين من خارج المنطقة كانت مثار استنكار من قبل مسلحي البلدة وأحزابها. وفي التوزع الجغرافي: قتيلان من خارج المنطقة (من بلدة مغدوشة ورأس بعلبك). ومع الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة مع عملية الليطاني (بعد ما يقارب الأسبوعين من عملية مارون الراس) نقل القتلى جميعاً سيراً على الأقدام من تبنين حتى قراهم الحدودية في الجنوب حيث دفنوا.

أخرى من مدافع هاون وأسلحة فردية. لكن الخسائر الفعلية تبقى في حدود بلدة مارون الراس نفسها، إذ هجرها سكانها، مع بدء المعارك فاتجه قسم باتجاه بنت جبيل وقرى المنطقة، وقسم آخر باتجاه بلدة يارون في الجهة الجنوبية الغربية، أما القسم المتبقي والذي تكشّف تعاونه مع «القوات اللبنانية»، فقد هرب معها باتجاه القرى المسيحية.[٦١٢] ومع اجتياح آذار/مارس وعملية الليطاني دفعت البلدة بعامة، فاتورة التدمير بالقائم من بيوتها وأشجارها.

أخبار المعركة وصلت سريعاً إلى القليعة. ومع أن همزراحي تنقل أن سعد حداد لم يكن على علم كاف بنيّة «القوات اللبنانية» باحتلال مارون الراس وأن معلوماته عن العملية «قبل حصولها كانت قليلة». مع ذلك، حاول أن يتحرك سريعاً، وخطط أن يجهز فوراً في القليعة قوات من ١٠٠ عنصر وعدد من الآليات، ينطلق بها، تحوطاً، من متولاه، داخل المستعمرات الإسرائيلية حتى بلدة عيترون، حيث يدخل عندها الأراضي اللبنانية ويتابع باتجاه مارون الراس. تتطلب خطة سعد حداد بالطبع دعماً ومباركة إسرائيلية، وهذا ما لم يحصل، وذلك لأن رئيس الأركان الإسرائيلي موردخاي غور، والرواية ما زالت لهمزراحي، دهش عندما عرف ما حصل وأعطى أوامر صارمة بعدم تدخل جيش الدفاع. نتج عن هذا توقف مخطط حداد.[٦١٣]

لقد انعكست معركة مارون الراس هبوطاً حاداً في معنويات «القوات اللبنانية». وكان التبرير السريع فيما حصل، إلقاء التبعة على عناصر نقطة المراقبة التابعة للأمم المتحدة والمتواجدة في مركز في البلدة. هذه القوات في عُرف الشدياق، هي التي نقلت إلى «القوات المشتركة» المعلومات التي تلزم عن تمركز «القوات اللبنانية» وتوزعها وإعدادها. ولكن هذا بالطبع لا يشكل ذريعة لخسارة موقع كمارون الراس ولا لخسائر كمعركتها.

نسترجع في آخر الحديث عن معركة مارون الراس، مع المشاركين فيها ومع معايشيها، بعض الملاحظات والمؤشرات:

١ ـ ظلت مرابض مدفعية «القوات اللبنانية» في مواقعها القريبة ملجومة عن العمل، وظلت مرابض المدفعية الإسرائيلية على صمتها التام، إذ لم تطلق باتجاه

---

(٦١٢) حول معاملة «القوات اللبنانية» وتحديداً الشرطة الكتائبية (SKS) لرجال هذه الفئة ونسائها: استرهان الرجال وتعذيبهم واغتصاب النساء وقتل بعضهن، دون شفاعة من قربة في المواقف وتعاون لم تبرد حرارته بعد. راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 112.

(٦١٣) راجع: *Ibid.*

بنت جبيل، أو باتجاه قرى المنطقة أية قذيفة مدفعية لا في صباح نهار احتلال مارون الراس ولا عصره مع استرجاعها.

٢ ـ لم تواجه القوات الزاحفة من داخل بنت جبيل باتجاه مارن الراس، بأي قصف مدفعي يعيق تقدمها. ما أطلق من قذائف كان قليلاً وباتجاه الطريق المعبدة التي سلكتها القوة المحمولة (مدافع الـ ١٠٦ ورشاشات الـ ٥٠٠) علماً أن مسالك الطرق الموصلة إلى مارون الراس، المعبدة منها وغير المعبدة، واضحة الرؤية بالكامل من مطلات مارون الراس نفسها، أو من مراقب عين إبل أو من يارون أو من غير مركز مراقبة إسرائيلي في المالكية وقدس وهونين أو حتى من مركز المنارة الأبعد.

٣ ـ كانت عناصر «القوات اللبنانية» داخل مارون الراس في ذروة استرخائها وغفلتها، مع أن الاستعدادات والجمهرة والتعبئة لدى «القوات المشتركة»، كانت بارزة جهاراً نهاراً في مكاتب التنظيمات الفلسطينية ومراكز الأحزاب في بنت جبيل وعلى الطرقات الموصلة إلى غير مراكز في غير قرية، عيناتا مثلاً، التي جاءت منها الأعداد الكبيرة للمقاتلين الفلسطينيين، وهي مراكز واضحة جليّة وفي مدى الرؤية المفسّرة للعين المجردة، من أية نقطة جغرافية مطلة من مارون الراس.

٤ ـ وصل تعقّب مقاتلي «القوات المشتركة»، لمقاتلي «القوات اللبنانية» أحياناً، إلى «الشريط الحدّي» الفاصل بين مستعمرة أفيفيم وأراضي مارون الراس العارية والمكشوفة لمئات الأمتار. وبالطبع كانت المطاردة على مرأى من حراس الحدود الإسرائيليين الذين لم يعيروا الأمر أية حركة أو التفاتة.

ختمت معركة مارون الراس حرب الجبهات في حرب الجنوب. وإذا حقّ لنا أن نتصور سيناريو يقفل على الحرب في القطاع الأوسط كما سبق وأقفل عليها في القطاع الشرقي بتدخل إسرائيلي مباشر وسيطرة لقوات حداد بالإعارة، فإننا نقول بأن عملية الليطاني في ١٤ آذار/مارس بعد أقل من أسبوعين على عملية مارون الراس، أغنت «القوات اللبنانية» في القطاع الأوسط عن ركوب أرجوحة الكر والفر لاسترجاع الموقع ثم إعادة استرجاعه بعد الخسارة الثانية (لنستذكر معارك الطيبة)، وفرض التسليم بمرجعية واحدة وحسب في أمور السياسة والحرب.

٢ ـ حرب الجبهات من الداخل:

حرب الجنوب، وتحديداً في مرحلة حرب الجبهات، وكأي حرب، لم تأخذ أهلها ليناً وسلاسة، وقرى الجنوب الحدودي، لم تَرِدْها مرّة «وارد رفه» يطفىء

حريق عطشها في قضية أو مصير. كانت لهذه القرى، خطوطها ومواقفها من داخل الحرب. وكانت للحرب أعطابُها داخل القرى نفسها، وأعطابُها في علاقات القرى فيما بينها، مسيحية ـ مسيحية كانت أم إسلامية ـ إسلامية.

أ ـ في القرى المسيحية: القيادة الواحدة: لماذا سعد حداد؟ لماذا سامي الشدياق؟

يلفت أوغستُس نورتون قارئه إلى الصدفة التي ساوت بين رتبة «الرائد» التي يحملها سعد حداد، وبين الضابط «وإن برتبة رائد» الذي طالما تمنت رئاسة الأركان الإسرائيلية، بدءاً من موشيه دايان سنة ١٩٥٤ «أن تكسب قلبه أو تشتريه بالمال لجعله يوافق على إعلان نفسه منقذاً للموارنة... ثم يحتل الجيش الإسرائيلي ما يلزم من أرض ويوجد نظاماً مسيحياً يتحالف مع إسرائيل وتستضم الأراضي الموجودة جنوب الليطاني كلياً إلى إسرائيل ويكون كل شيء على ما يرام».[٦١٤]

هذه الأمنية التي يصفها موشيه شاريت (رئيس حكومة ووزير خارجية إسرائيلي سابق) مرّة «بالأفكار البعيدة المدى لرئيس الأركان ومرّة بالمشروع الخيالي المحفوف بالمخاطر، المفاجىء في فجاجته وعدم واقعيته»،[٦١٥] تحققت مع سعد حداد، حين استوى في الجنوب الحدودي ضابطاً قائداً للقوى المنضوية تحت لواء ما نسميه اصطلاحاً بِـ «القوات اللبنانية»،[٦١٦] بدلاً من سلفه القائد العسكري لهذه القوات، الذي لم تتعد سلطته قوات «كتيبة القليعة»، والذي غادر إلى جونيه عبر حيفا في رحلة عودة المركب نفسه الذي أقل، ليوم سبق سعد حداد في طريقه إلى مرجعيون.[٦١٧]

ومع التسليم المسبق بأن المبادرة في فتح العمليات العسكرية وفي قيادتها في المنطقة الحدودية، كانت مبادرة إسرائيلية في أساسها، إلاّ أن تحديد قيادة واحدة

(٦١٤) Norton, *op.cit.*, p. 63.

(٦١٥) راجع: النص الكامل لأفكار موشيه دايان المدعومة من بن ـ غوريون، ومناقشات موشيه شاريت لها في: شاريت، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٩.

(٦١٦) وإنما هنا يجب التمييز فعلاً بين «القوات اللبنانية» كما تحددت مع سعد حداد و«القوات اللبنانية» في باقي المناطق اللبنانية. يكفي القول بأن القوات اللبنانية الحدودية كانت تطل بأعمالها السياسية والعسكرية في المنطقة الحدودية من الباب الإسرائيلي وحسب.

(٦١٧) تورد بيت همزراحي أن قيادة «القوات اللبنانية» في الجنوب عرضت على عديدين تولي قيادة الجنوبي. الجواب كان بالرفض. راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 72.

وقائع عام «للقوات اللبنانية»، في المنطقة الحدودية، لم يكن ليمر بلا مفاعيل أو ترجيعات تصيب القرى المسيحية في علاقاتها وفي مواقفها.

كان سعد حداد في المرحلة الأولى من حرب الجنوب، حرب القطاعات، في ثكنة الطرابلسي (في بدارو)، وكان اطلاعه على أوضاع الجنوب يتم من خلال علاقته ببعض المسلحين من أبناء القطاع الشرقي، حيث كان أحد هؤلاء قد فاتح سعد حداد، قبل معركة مرجعيون في ١٨ ـ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بالمجيء إلى المنطقة الحدودية. لكن المعركة جرت في غياب سعد حداد، وأنزل حسابها في رصيد بعض المسلحين، وتحديداً من أبناء القليعة نفسها من الذين خاضوا غمار هذه الحرب باكراً.

قبل معركة مرجعيون، والرواية ما زالت لهمزراحي، كان حداد قد وافق على تولي أمور القوات في الجنوب، واستمهل فقط لتدبير أمور عائلته المقيمة في مرجعيون خوفاً من انتقام «القوات المشتركة» فيها. المهم أن حداد بعد المعركة شعر بضرورة المشاركة، وقد سأل غيره من الضباط السير معه فلم يوفق بقبول أحد ولاعتبارات مختلفة.

غادر سعد حداد الأكوامارينا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، في قارب يحمل على متنه ٣٠ آخرين من المدنيين. انتقل حداد مباشرة من حيفا إلى متولاه حيث كانت قيادة الجيش الإسرائيلي قد استأجرت بيتاً قديماً في أحد شوارعها، جاعلة منه مقراً لقيادة «الجيش الجنوبي»، بتجهيزاته كافة: من الكولونيل فؤاد، المشرف العام على «جيش لبنان الجنوبي»،[٦١٨] حسب تعبير همزراحي، إلى ضباط إسرائيليين يتحدثون العربية، إلى أجهزة الاتصال التي تصله بالقليعة وبالقيادة الإسرائيلية إلى الطرق المقطوعة التي تمنع على أي مدني إسرائيلي أن يمر بقربها، إلى الاسم الجاهز الـ Appartement.[٦١٩]

من متولاه انتقل سعد حداد إلى القليعة، التي غادرها مباشرة إلى بيروت، عدا الأخوين حمصي، العسكريون الذين رأوا أن إسرائيل قد تبنت لهذا المنصب سعد حداد في الوقت الذي كانوا فيه الموعودين بأن يكونوا هم شاغليه.[٦٢٠]

وصل حداد إلى القليعة إذن في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. والسؤال الآن:

---

(٦١٨) اسمه الحقيقي بنيامين بن أليعازر. كان في تل الزعتر مع حصار الكتائب للمخيم. عاد وكتب عن حاجات الكتائب من المعدات الحربية. راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 63.

(٦١٩) المعلومات حول حداد ورحلته إلى الجنوب مأخوذة من: Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 67-77.

(٦٢٠) *Ibid.*, p. 79.

لماذا سعد حداد تحديداً؟

يكمن الجانب الأول من الإجابة عن هذا السؤال في شخصية حداد نفسه. فهو يبدو في رؤية نورتون «رجلاً فظّاً متبجحاً، كثيراً ما تنتابه نوبات عاطفية تتراوح بين الغضب الشديد وذرف الدموع... وهذا الأسلوب يخدم الأغراض الإسرائيلية، إذ كان بإمكان المسؤولين الإسرائيليين الادعاء وبمصداقية، أنهم لا يستطيعون السيطرة دوماً وبسهولة على حليفهم»[٦٢١].

ولا تخرج همزراحي في تقييمها لسعد حداد عن هذا الإطار: «لم يكن سعد حداد أبداً قائداً عسكرياً بارزاً تعتبر شجاعته الشخصية قدوة لرجاله. لقد ارتكب أخطاء على المستوى التكتيكي، وكان عاجزاً عن تنظيم رجاله وتحريكهم، وحتى السيطرة عليهم أحياناً، من دون مساعدة الضباط الإسرائيليين... وعلى الرغم من أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم ير في حداد قائداً عسكرياً بارزاً أبداً، فإنه خلق له لدى الإسرائيليين صورة المقاتل الذي يتكلم لغتهم السياسية ويقاتل معاركهم. وكانت الصحافة هي السبب الأول في هذه الظاهرة، وكانت مثابرتها واستمرار اهتمامها بحداد قد علّما الرجل دروساً قيمة وهو في طريقه إلى أن يصبح شخصية إعلامية إيجابية. والإعلام هو الذي ارتقى به من دور السياسي المغمور في ساحة البلدة إلى مركز الشهرة الإعلامية الدولية (والإسرائيلية خصوصاً). واستمر جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي يعرف الخبايا أكثر من غيره، في دعم تطور ونمو هذه الصورة لأن حداداً ضعيفاً ومغموراً كان يسيء إلى مصالح هذا الجيش وجهوده أكثر مما يفيدها».[٦٢٢]

الجانب الثاني من الإجابة على التساؤل الآنف يكمن في النظرة السياسية الإسرائيلية لأي تماسك أهلي، وطنياً كان أو مناطقياً أو مذهبياً في المنطقة الحدودية. لقد رسا التوازن الأهلي، بعد انفتاح المحاور الجنوبية الحدودية على التقاتل العسكري، على غلبة مارونية واضحة. وهذا ما يشكل في المعيار السياسي الإسرائيلي شُبهة يتوجب الاحتراز منها، فقد تبادر هذه الكتلة الغالبة، مع أي تغيير في مجرى الريح السياسية في الأزمة اللبنانية، إلى مواقف سياسية مغايرة للمواقف الراهنة، خاصة وأن الحذر الإسرائيلي من المواقف المسيحية، لم يغب مرّة عن الاعتبارات السياسية الإسرائيلية، التي ظلت ترى في المواقف المسيحية، الجنوبية مواقف طارئة... وبأن الشيطان الذي تتحالف معه كان بالصدفة

---

(٦٢١) *Ibid.*, p. 65.

(٦٢٢) *Ibid.*, p. 184.

إسرائيل.(٦٢٣) وبالفعل، وقبل أن يحول الحول على حرب الجنوب، أخذت الأصوات ترتفع في القرى المسيحية بضرورة الخروج من دوامة تلك الحرب. «ففي أوائل تموز/يوليو ١٩٧٧، قابل وفد من «جبهة المحافظة على الجنوب» كميل شمعون للبحث في صيغة لإنهاء حرب الجنوب. وقد أشار شمعون في سياق تأكيده، أنه غير راغب في استمرار هذه الحرب، إلاّ أن وفوداً من القليعة طلبت منه تكراراً إخراج القرية من الحالة التي وصلت إليها، والعمل على عقد مصالحة بينها وبين الجوار».(٦٢٤)

كان لا بد لإسرائيل إذاً، من اللجوء إلى سياسة خلق المحاور المتقابلة والمتربصة ببعضها، وليس أقرب إلى ذلك، من الانطلاق من الحساسيات الاجتماعية والمذهبية والبلدية، التي كانت على كمونها في القرى المسيحية الحدودية مع أجواء ومقدمات حرب الجنوب.

المنشأ الاجتماعي لسعد حداد، كان جرعة الخلاف الأولى. تقول سيرة سعد حداد أن أباه كان مكارياً، وكانت أمه تخبز وتبيع الخبز، وتزرع وتبيع الخضار.(٦٢٥) من الصعب إذن تسويق قيادة بهذا المنشأ في مجتمع ماروني التزم مطولاً بوجاهة آل فرنسيس وغناهم وامتداد ملكياتهم بعيداً في مروج المنطقة ومزارعها. والتزم طويلاً باعتبارات النسب والغنى والثقافة التي كانت تنسحب على أصول كثيرة من العائلات المسيحية من مارونية وغير مارونية في منطقة مرجعيون.

جرعة الخلاف الثانية كانت جرعة مذهبية. سعد حداد الكاثوليكي في مركز القيادة رَفْعٌ للتحدي في وجه الطرف الماروني في الشريط الحدودي، إذ يسحب منه حتى صفة الغالبية العددية الكاسحة، التي يشكلها مسيحيوه، بخاصة بعد تهجير الأورثوذكس من مرجعيون. وينزع منه، وهذا هو الأهم، امتياز الريادة وقطف الثمار والأثمان التي راودته يوم بادر إلى بوابات «الجدار» في متولاه أولاً ولاحقاً في

(٦٢٣) هنا يجب أن نتذكر أن ما حدث في السنة الأخيرة في المنطقة جنوبي الليطاني، لم يكن نتيجة تحول في نظرة عرب المنطقة أو الأقلية المسيحية في لبنان إلى إسرائيل، وإنما نتيجة مباشرة لانعدام الخيارات أمام المواطنين هناك. لقد كان سكان المنطقة على حد تعبير عدد من الزعماء المسيحيين على استعداد للتحالف مع الشيطان من أجل الحصول على القليل من الغذاء والوقود، وعلى الأسواق اللازمة للمنتوج الذي بدأ يفسد. وكان هذا الشيطان هو إسرائيل... التي أمنت لهم العمل والأسواق والغذاء. «هآرتس»، ٢/١١/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق رقم ٦، ٢٠/١٢/١٩٧٦، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٦٢٤) راجع: بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٦٢٥) راجع: عبود، «شريط المائتي ألف شهيد»، مصدر سبق ذكره، السفير، ٣/٣/١٩٧٩.

دوفيف ومن بعدها في حانيتا. ويرفع هذا التعيين التحدي كذلك، وفي مدى أبعد، في وجه «الجبهة اللبنانية» من خلال بؤرة مسيحية جنوبية، لا تميل إلى مشاكلة توجهاتها وخطواتها السياسية والعسكرية.

ولم يتأخر تعيين حداد في إبراز الأرجحية الكاثوليكية في قيادة العمل الأهلي والاجتماعي في القرى الحدودية. فقد أصبحت المرجعية الدينية الكاثوليكية هي التي تتحدث وتتحرك باسم مسيحيي المنطقة في طرفي الحدود الجنوبية: ناحية الداخل اللبناني وناحية الخارج الإسرائيلي. فمن ناحية الداخل تحول المطران أثناسيوس الشاعر راعي أبرشية مرجعيون للروم الكاثوليك، «والذي نادراً ما غادر كرسي أبرشيته التي تسلمها قبل ٢٧ عاماً»، تحول لأن يكون، حسب وصف صحيفة «النهار»، «مطراناً للروم الكاثوليك وكاهناً لرعية الموارنة وقسيساً بروتستانتياً وشيخاً شيعياً أو سنياً كلما دعت الحاجة».(٦٢٦) ومن ناحية الخارج الإسرائيلي، كان المطران الشاعر هو الذي تقدم باسم سعد حداد، من بلدية متولاه في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، بلائحة مطالب متكاملة حول احتياجات وأوضاع القرى المسيحية في المنطقة الحدودية، بدءاً من مرجعيون في القطاع الشرقي وانتهاء بعلما الشعب في القطاع الغربي، وتتناول كل الأمور من مياه وكهرباء وطبابة وطرقات وظروف إقامة وتهجير.(٦٢٧) هذا في الوقت الذي كان فيه خفير هذه العلاقة وراعيها عادة، الأب منصور كاهن بلدة القليعة الماروني، والذي كان يشكل من «خلال زيارته المنتظمة لفندق «أرزيم» في متولاه مصدراً للمعلومات عن الوضع في الجهة الثانية من الجدار».(٦٢٨)

وصل سعد حداد إلى المنطقة إذن، قائداً جديداً على قاعدة الحذر بينه وبين جمهوره المسيحي، الماروني الهوية، فبات كل طرف حاذراً من الطرف الآخر، يتحرز منه لدواع خاصة به. فحداد كان مقطوع الصلة مع أي سند حزبي في باقي لبنان، وفي المنطقة الحدودية كان مجرداً من أي ظهير طائفي فاعل، إذ لم يكن لطائفته حضور حقيقي في حسابات المنطقة الحدودية، وكذلك كان الموقف الشرعي الذي حاول حداد أن يطلّ منه باستمرار من خلال تأكيده بأن وجوده الحدودي هو من داخل الشرعية المركزية وليس من خارجها. كذلك يأتي ادعاؤه الدائم بأن حضوره إلى المنطقة كان بموجب أمر مهمة وبموجب أوامر محددة من

(٦٢٦) راجع: مي ضاهر، «المطران الشاعر يتحدث عن قصة مرجعيون»، «النهار»، ٢/٦/١٩٧٩.

(٦٢٧) راجع: «لائحة المطالب كاملة في Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 77-78.

(٦٢٨) *Ibid.*, pp. 64-66.

القيادة العسكرية.[٦٢٩]

بدورهم كان أهالي القليعة محرومين من عصا القيادة، وفي موقع لا يتناسب مع دورهم ومبادرتهم تجاه إسرائيل، ولا يتناسب مع أعداد مسلحيهم ولا مع أدوارهم في ما سبق من معارك ولا يتناسب مع موقعهم كموارنة، أو مع موقعهم كأهالي بلدة القليعة الحصينة، دوماً «برجالها».

إلى ماذا توصل هذه المعادلة؟ توصل ببساطة إلى إمساك إسرائيل بالطرفين، رهينتين لتقديراتها وسياستها، وهذا ما كان دائماً لمصلحة سعد حداد. لأنه، نظراً لتعلقه بفراغ سياسي وشعبي داخلي، كان الأخف تحريكاً وتوجيهاً، وعلى هذا كان قلب سعد حداد أي دليله، ومنذ دخوله الأول في اللعبة. تعبّر عن ذلك، المقابلة الأولى التي كانت له مع رافائيل إيتان قائد المنطقة الشمالية، والتي جاءت حيثياتها على لسان همزراحي، انطلاقاً من رواية سعد حداد نفسه، كالتالي:

«أثناء المقابلة، كان حداد يحكي في أمور المياه والكهرباء. قاطعه رفائيل إيتان وسأله: ما هي الضمانات التي تدعنا نعتقد بأنك مخلص لإسرائيل. أجابه بأن الضمانة هي أنني موجود في مكتبك. وهذا أكثر شيء بإمكاني أن أعطيك إياه. أجابه رفول: هل تعرف أن بشير الجميل كان على هذا الكرسي الذي تجلس عليه، كذلك كان داني شمعون؟ أجابه حداد: أنت تعرف أن بشيراً وداني هما زعيمان شعبيان مدنيان، إذا وضعا في المحاكمة الرسمية يخلصهما شعبيتهما وموقعهما السياسي. أما بالنسبة لي أنا، فالمحاكمة معناها الإعدام بالرصاص. عندها سكت رفول. ولاحقاً قال بأنه منذ ذلك الوقت أصبح يكن احتراماً لحداد».[٦٣٠]

انطلاقاً من فهم هذا التنافر بين سعد حداد ومجموع المسيحيين في المنطقة الحدودية، نفهم لماذا كان عسكر القليعة، كما يلاحظ الياس عبود «هم الأكثر شغباً على سعد حداد».[٦٣١] ونفهم لماذا كان مسؤولو المنظمات الحدودية المحليين غير مرتاحين لحداد «حيث كان لتعيينه» صدمة في منطقة القطاع الأوسط، وخاصة لـدى نـقـولا الـحـداد وأبـو إمـيـل، الـلـذيـن تـخـوفـا مـن خـسـارة

(٦٢٩) تؤكد همزراحي، أنها طلبت تكراراً من حداد، إبراز هذا الأمر، كان يهمّ كل مرة للقيام بذلك، ثم يعود ويعتذر، لصعوبة إيجاده الآن، ووعد بإبرازه لاحقاً، *op. cit.*, p. 74.

(٦٣٠) *Ibid.*, pp. 79-80.

(٦٣١) راجع: الياس عبود، «القليعة ودير ميماس: خصائص التحول الاقتصادي والاجتماعي من أيام فلسطين إلى الاحتلال الإسرائيلي المقنع»، «صامد الاقتصادي»، العدد ١٩، آب/أغسطس ١٩٨٠، ص ١٣١.

موقعيهما...».[٦٣٢] ونفهم كذلك لماذا كان نزوله على أهالي القليعة «كالصاعقة».[٦٣٣] ونفهم كذلك لماذا كان هو «ومن أول أيامه كقائد في المنطقة، يظهر شكوكه في تصرفات وفي نوايا اللبنانيين المحيطين به».[٦٣٤] ونفهم كذلك لماذا فشلت، وفي أجواء الصدام مع الجوار المسلم، وفي مسيس حاجة القوى المسيحية إلى القيادة الواحدة المدعومة إسرائيلياً، نفهم لماذا فشلت جميع المحاولات التي جرت لانتخاب لجان دعم لسعد حداد في القرى المسيحية، ونفهم لماذا استلزم أمر تسويق حداد تدخلاً مباشراً وفاعلاً من الكولونيل الإسرائيلي فؤاد.[٦٣٥]

كان رد «الجبهة اللبنانية» في بيروت، وبعد أن توضحت صورة حداد، التي لا تستجيب لدواعي تحرك هذه الجبهة ومراميها، الضغط على قيادة الجيش باتجاه تعيين الرائد سامي الشدياق قائداً عسكرياً في القطاع الأوسط، وهو قطاع سبق واختفى عن خارطة المواقع العسكرية لقيادة الجيش اللبناني، مع سقوط مركز قيادة هذا القطاع في بيت ياحون ومواقعه الرئيسية في كفر دونين وبئر السلاسل وتبنين، ونقاط المراقبة الدائمة في مارون الراس وعيتا الشعب، في يد «جيش لبنان العربي».

وصل القائد العسكري الجديد إلى القطاع الأوسط في ١٤ آذار/مارس، يرافقه عدد من مستشاريه العسكريين.[٦٣٦] كان يتصرف، من خلال نظرته إلى نفسه ممثلاً لِ «القوات اللبنانية» في بيروت وللشيخ بشير الجميل. وقد شكل وجوده مثار خلاف مزدوج، مع سعد حداد من ناحية أولى، ومع أهالي القرى المسيحية في القطاع الأوسط من ناحية ثانية.

كان سعد حداد يعتبر نفسه قائداً عاماً في القطاع الحدودي، وقد سبق له تحت هذه الصفة أن زار الجيب المسيحي في القطاع الأوسط في ٩ كانون الأول/

(٦٣٢) راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 80, 105.

(٦٣٣) *Ibid.*, p. 78.

(٦٣٤) *Ibid.*, p. 79.

(٦٣٥) *Ibid.*, pp. 79-80.

(٦٣٦) تشكل الصفحات ١٠٥ ـ ١١٢، مصدراً للمعلومات حول وصول سامي الشدياق وقيادته. تتم الإشارة للصفحات عند الضرورة. والإشارة إلى المعلومات الواردة في هذا المصدر لا تعني تبنيها بالضرورة، فهي في أغلبها آراء وتقييمات شخصية من ناحية. ومن ناحية ثانية فهي آراء وتقييمات تتفق وأهداف سياسة المرحلة. وفي كل الحالات تبقى معبّرة عن مرامي السياسة الإسرائيلية. راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 105.

ديسمبر ١٩٧٦. وصول سامي الشدياق أدى إلى تنازع في القيادة وادعاء في أهليتها وقيادتها. تطلب حلّ الأمر اجتماعات بإشراف إسرائيلي، من قِبَل الكولونيل فؤاد، وأحياناً بحضور رفائيل إيتان، وهي اجتماعات كانت، كما وصفتها همزراحي، اجتماعات عتاب واجتماعات مناقشة حول توزع الصلاحيات.

مثار الخلاف الثاني في وجه الشدياق كان من قبل «الجيوب الإسرائيلية المحلية» في القرى المسيحية، والمتمثلة تحديداً بنقولا الحداد وأبو إميل في رميش.[٦٣٧] ولم تبق الأمور بين الطرفين في إطار التجاذب البارد بين مراكز قوى، وإنما تعدتها، في المرة الأولى إلى التهديد بالقتل، عندما قاد الشدياق نفراً من عسكريي رميش وساقهم إلى جبهة الطيبة أواخر آذار/مارس ١٩٧٧، بعد أن كان قد أوهمهم بأنه يريد تطويق القرية المجاورة مارون الراس، مما اضطره لاحقاً وتحت التهديد، إلى إعادتهم بعد يومين.[٦٣٨] وفي المرة الثانية وصلت الأمور بين الطرفين إلى مباشرة محاولة القتل حيث طارده مسلحو خصومه الرميشيين، في آب/أغسطس ١٩٧٧، حتى الحدود مع مستعمرة دوفيف الإسرائيلية.[٦٣٩]

الموقف العدائي من الشدياق كان كثيفاً في رميش ودبل. أما في عين إبل فكان الموقف منه أكثر ليناً، نتيجة الحضور الكتائبي فيها. وهكذا، وجد الشدياق نفسه محاصراً داخلها. قبلته الوحيدة كانت إسرائيل، فانتقل إلى الإقامة فيها في حدود تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٧٧، فسكن نهاريا على شاطىء البحر، حيث كان يغادرها يومياً في رحلتي ذهاب وعودة يومية إلى قرى القطاع الأوسط. إقامته تلك تعني أن إسرائيل أمسكت بتدبير أمنه الشخصي، أما أمانه السياسي والعسكري، وقد لبث الشدياق مع ذلك على ارتباطه الكامل بِـ«الجبهة اللبنانية» وحسب، فكان بعد، بحاجة إلى معركة خاسرة تدفعه كليّة إلى التعلق بإسرائيل. وهذا ما حصل في معركة مارون الراس.

يجتمع سعد حداد وسامي الشدياق إذن، على اعتبار الولاء إلى خارج الجنوب. ويفترقان في وجهة هذا الولاء ما بين إسرائيل وبين «الجبهة اللبنانية». فما هو مردود هذا الافتراق على العلاقة مع الجوار الشيعي؟

(٦٣٧) نستذكر أن نقولا الحداد كان المبادر في التوجه إلى إسرائيل. وقد ظل على ريادته تلك، إذ كان أول لبناني يقدر أن يدخل بسيارته المرسيدس السوداء إلى المراكز والمستعمرات الإسرائيلية. راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 103.

(٦٣٨) بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٦٣٩) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 108.

كان سعد حداد محكوماً بتطلع السياسة الإسرائيلية إلى نشب علاقة مع القرى الإسلامية، وكان عليه أن يحترم العلاقات التي سبق لأفراد شيعة أن أقاموها مع المخابرات الإسرائيلية، أو أن يعتبر كذلك النظرة الإسرائيلية لبعض القيادات المحلية في القرى الإسلامية، والتي كانت على تنافر في مواقفها مع مواقف أحزاب الحركة الوطنية، فيما عنى المقاومة الفلسطينية، وهذا ما أعطى سعد حداد عين رضا في بعض من هذه القرى. في المقابل، لم يكن الشدياق يتعاطى مع القرى الإسلامية من هذا الموقع، فهو لم يحفل بإقامة أية علاقة، لا بل أن سلوكه الشخصي كان احتقاراً تاماً للجوار المسلم ومسحاً لأي تفكير بمثل هذه الخطوة. فقد صرح مزهوّاً ذات مرّة أمام وفد صحافي فرنسي كان يستطلع الأوضاع في المنطقة، ورداً عن استيضاح الوفد عن أصوات الانفجارات التي كانت تدوي بين الحين والآخر: «نحن الآن ندمر قرية يارين ونطرد سكانها منها».[٦٤٠]

سلوك الشدياق الآنف، إضافة لمزاياه الشخصية الفظّة،[٦٤١] أوجد ردّة فعل ونقمة في القرى المسيحية، إلى النقمة الإسلامية بالطبع، لأن تصرفاته وموقفه من القرى الشيعية، كان المدخل لكي تستجيب هذه القرى بتقدير المسيحيين، إلى واحدة من اثنتين:

ـ إما اللجوء إلى إسرائيل مباشرة، أو بالواسطة عبر سعد حداد وطلب الحماية، وهذا ما ينزع عن الموقف المسيحي فرادته من إسرائيل، مما يجعل من اهتمام إسرائيل بأمور هذه القرى ثانوياً، فيما لو تقدمت القرى الشيعية بطلبات حماية وتنسيق.

ـ وإما اللجوء إلى المقاومة الفلسطينية، كما حصل مع أهالي قرية مروحين الذين سارعوا بعد قصف البلدة إلى القائد الفلسطيني عزمي الصغير طالبين منه الردّ والحماية.

كانت القرى المسيحية في القطاع الحدودي، أعجز من أن تركب خياراً يلبي طموحات قيادتها العسكرية وولاءاتها الخارجية أكانت إسرائيلية أو كانت مارونية لبنانية. لأن هذا الخيار كان عليه أن يعبر من بوابات ومداخل دموية وعسكرية تتماشى مع سياق الصراع العربي الإسرائيلي ومع سياق الأحداث المعيوشة في لبنان، خاصة وأن المبادرة في المعارك في مرحلة حرب الجبهات، كانت تأتي

(٦٤٠) *Ibid.*, p. 107.

(٦٤١) كان سعد حداد يشبّه الشدياق بموظف البنك: يأتي بسيارته الخاصة وفي يده حقيبة «السامسونايت»، *Ibid.*, p. 108.

غالباً، كما سبق وأشرنا، بيّنة إسرائيلية رداً على خطوات أو توازن جديد يستقر في لبنان أو في محاولات الحل لأزمة المنطقة. وهذا ما كان يفترض بالتالي من المسيحيين، ومن منطق السياسة الإسرائيلية، الخروج من ديارهم في «فتوحات» عسكرية لمحيطهم. وهذا التوجه من حرب الجنوب، لم تتجرأ على ادعائه أو الاعتداد به، أية أطراف عسكرية في أية قرية مسيحية جنوبية، وحتى في عزّ توجهها الإسرائيلي أو حتى في عزّ رفعها شعارات الحرية والتحرير وشعارات الخروج من ربقة السيطرة الفلسطينية أو اليسارية.[٦٤٢]

لم يكن إخراج المسيحيين من قراهم للقتال في جبهات بعيدة عنها بالأمر السهل، فقد كان التردد هو السمة الغالبة على سلوك مقاتلي «القوات اللبنانية» عند الطلب إليهم القتال خارج قراهم،[٦٤٣] لا بل أن حدود قراهم كانت تضيق كثيراً لتصبح أحياناً أضيق من خراجها العقاري، وحتى أضيق من «خراجها» العسكري، بمعنى مجال الرماية الذي تطاله الأسلحة الخفيفة. لذلك بدت تلّة شلعبون، وهي الأقرب إلى عين إبل والأوجب كخط دفاع عنها، خارج المجال العسكري للبلدة. لم يلتفت إليها مسلحو عين إبل فتركوها لمسلحي بنت جبيل الذين لم يتدبروا أمرها موقعاً مهماً. كذلك صارت تلّة الطيبة الموجودة على كتف القليعة، موقعاً عسكرياً بعيداً جداً عنها، مع أنها خط الدفاع الفعلي. وصارت بلدة دبين وهي فعلياً من أحياء مرجعيون «عقاراً» عسكرياً ممسوحاً لِ «القوات المشتركة». كذلك توجب الانسحاب من بلدة يارين عقب احتلالها، وهي عقدة الوصل بين القطاعين الغربي والأوسط، لأن لا أعداد مقاتلين تكفي للدفاع عنها أو لحماية الطريق إليها.[٦٤٤]

والاعتبارات عينها هي التي تفسر هروب المقاتلين الغريزي، مع انفجار اللغم الأول في دبابة الطليعة من قوات حداد في محاولتها استعادة بلدة الطيبة، وهروب هؤلاء وتركهم قائدهم (سعد حداد) مفرداً داخل ملالته، في عهدة الضباب الذي كان يلف المنطقة، وفي عهدة قضاء وقدر الرمايات الرشاشة لـ «القوات المشتركة». وهذا ما يفسر كذلك إخفاق سعد حداد في تجنيد قوة من أهالي القليعة تسترد

(٦٤٢) بخصوص مواقف المسلحين في رميش وفي عين إبل راجع: ص ١٠٥ وما بعدها من هذه الدراسة.

(٦٤٣) نستطيع أن نقرأ «خارج» القرية هنا بالمعنى السياسي للكلمة. وقد يشكل موقع مسلحي العيشية مثالاً على ذلك، في كون إقامتهم العسكرية في بلدتهم جزءاً من معادلة «خارجية» إسرائيلية فلسطينية، وهذا ما يفسر جزءاً من برودتهم في الدفاع عن بلدتهم.

(٦٤٤) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٩٧٧/٧/٥، ص ٥٤.

الخيام التي انحدر مقاتلوه بآلياتهم ودباباتهم، عن ثكنتها ومرتفعاتها الحصينة، مع أول رصاصة آذنت ببدء «القوات المشتركة» هجومها لاسترداد البلدة (٧ نيسان/أبريل ١٩٧٧).

إن رؤية هذا القعود عن المجابهة لدى القوات المسيحية خارج قراها، في ضعف التنظيم والتدريب أو في سلوكية فردية لدى المقاتل المسيحي، لا تقع على سياسة أو اجتماع، لأن ردّة فعل هؤلاء المقاتلين أنفسهم، وفي مواقف عبّروها طعناً في موقع فرد أو مسّاً بشرفه الشخصي، كانت (ردة الفعل) تتجمهر في الاعتبارات العائلية أو البلدية أو الطائفية، ويتحول الأمر إلى مساس أو طعن بإرث العائلة أو المحلّة أو الطائفة بأكملها، يخرج المسلحون إثر ذلك محتكمين إلى «رماحهم» وحسب، وفي دبّة صوت لا تأخذ تقديراً لمحذور أو اعتباراً لحيطة لازمة. مثال ذلك ما حصل على هامش مرور موكب الجنرال الإسرائيلي أفيغدور بن غال الذي كان في طريقه إلى مرجعيون لحضور مهرجان أقامه سعد حداد احتفاءً بتعيين الجنرال المذكور قائداً للمنطقة الشمالية. أثناء سير الموكب أقدم أحد المسلحين الشيعة، على تجاوز سيارة مسؤول كبير من القليعة (عيد مسلّم). شكّل الأمر إهانة كبيرة لهذا الأخير. وأدى الأمر إلى صدام جُرح بنتيجته أحد المرافقين (الشيعة) لعيد مسلّم، برصاص المسلح الشيعي الذي توارى مباشرة. ردة الفعل الفورية من مسلّم وأنصاره كانت الذهاب إلى مرجعيون في محاولة للانتقام من المسلح الشيعي، ومحاولة خطفه وزوجته ولكنهما تمكنا من الفرار. وقد تابع رجال عيد مسلم في موكب من ١٥ سيارة مملوءة بالمسلحين طريقهم إلى ساحة العديسة حيث عبروا عن مشاعرهم بإطلاق نار غزير.[٦٤٥]

نستعير هذه الحادثة، التي توردها همزراحي دلالة على هشاشة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين، للتدليل على أن خروج المسلح البلدي مقاتلاً في خلافات المحلّة، يخضع عادة لاعتبارات وقواعد وضوابط سياسية واجتماعية أهلية، غيرِ قريبةٍ البتة من الاعتبارات السياسية التي كانت تدفعه باتجاهها الخطّة الإسرائيلية.

كان خروج المقاتلين المسيحيين من قراهم في حرب الجبهات وبالاً عليهم، وبال تصلّب الأزمة السياسية في لبنان وتصلب المداولات الجارية بشأن أزمة المنطقة ومؤتمر جنيف. ولم يكن بإمكان المقاتلين المسيحيين البقاء أقوياء في «نصف الحرب» أي البقاء في قراهم والدفاع عنها، لأن هذا الموقف يعني في المعادلة الإسرائيلية «الضعف في كل الحرب»، فالمعادلة الإسرائيلية كانت تعطي المسيحيين

(٦٤٥) راجع: Hamizrachi, *op.cit.*, p. 93.

النصف الآخر من الحرب، أي الخروج من القرى والقتال خارجها. لذلك لم تتردد السياسة الإسرائيلية عن طريق وكلائها في القرى المسيحية، أو عن طريق الإيقاع بالقيادة العسكرية المسيحية في وَهْم الوعود العسكرية الإسرائيلية بتقديم الدعم العسكري، في جر «حرب الخارج» إلى داخل القرى المسيحية نفسها في حال تلكأت هذه عن المبادرة والهجوم، مما ينعكس بالتالي خوفاً في داخلها وتعجيلاً في استدرار المساندة والدعم. وهذا ما يفسر مثلاً الهجوم على تلّة شلعبون في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٧، وهو هجوم لم يتعدّ، في غايته العسكرية، استدعاء مسلحي بنت جبيل وتنبيههم إلى ضرورة التمكن من التلّة والإقامة فيها. وفي غايته السياسية، كان يهدف إلى إجهاض لقاء موسع كان يفترض أن يتم يومذاك بين وفد من بنت جبيل وآخر من عين إبل،[٦٤٦] أي أن الهجوم في الاعتبارين الآنفين كان يهدف إلى إبقاء عين إبل معادية وفي وضع مكشوف مع خارج عدائي. ولن تكون النهاية بالنسبة لعين إبل والقرى المجاورة لها، إلا ما كانته: «وفد من سبعة أعضاء ومن مسيحيي القطاع الأوسط، يختتم زيارته إلى إسرائيل والتي استمرت ٣ أيام ويعود عن طريق دوفيف. وكان الوفد قد حضر إلى إسرائيل بعد أن ازدادت أوضاعهم سوءاً. وقد جاؤوا مطالبين بمساعدة عاجلة».[٦٤٧] كانت الزيارة في ١ آذار/مارس ١٩٧٧، أي بعد أسبوع بالتمام على أخذ تلّة شلعبون ثم استرجاعها في معركتي قبل وبعد ظهر نهار واحد.

ويدخل كذلك في سياق استدعاء الحرب إلى داخل القرى المسيحية، فتح جبهة بين علما الشعب وجوارها باحتلال قرية يارين المجاورة في ٢ تموز/يوليو ١٩٧٧، وإيقاع ١٤ من أبنائها قتلى،ثم الانسحاب منها بعد يوم واحد، لتتحول من ذلك اليوم وصاعداً، وقد تركها المدنيون من سكانها، إلى ثكنة في عهدة المسلحين من أبنائها ومن عناصر «القوات المشتركة»، وصارت تشكل محوراً عسكرياً مفتوحاً، ليس فقط على تبادل الرمايات والقصف، بل على محاولات متكررة لاحتلالها من قبل مسلحي علما الشعب كما حصل في ٨ آب/أغسطس ١٩٧٧ وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٧.

معركة مارون الراس كانت تهدف بدورها إلى تثبيت الصف الماروني تحت درع الحماية الإسرائيلية، بتحمية دموية لهذا القطاع. وعملية الليطاني في ١٤ آذار/

(٦٤٦) راجع: بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٦٤٧) «عال همشمار»، ٦/٣/١٩٧٧. وتقول «دافار»، ٦/٣/١٩٧٧، إن الوفد مؤلف من ١٧ عضواً، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق غير مطبوعة.

مارس أي بعد أقل من أسبوعين على عملية مارون الراس، هي التي أغنت أهالي القرى المسيحية في القطاع الأوسط من الوفود إلى بوابة دوفيف في الجوار، استجداءً لحماية كانوا دفعوا ثمنها مقدماً.

كذلك كانت هذه المعركة ترمي على الأغلب إلى إعادة القيادة العسكرية إلى «رشد» موقعها في القطاع الأوسط محميةً إسرائيلية التوجيه والتحرك، موصولة أساساً بالسياسة الإسرائيلية، ومنها تتصل بما تبقى من سياسات ومحاور. وهذا ما يتعارض مع نهج القيادة الرامي إلى جعل مواقف القرى المسيحية في الشريط نهباً للاعتبارات السياسية لِ «الجبهة اللبنانية». تتوضح هذه المسافة بين التطلب الإسرائيلي وبين سياسة هذه القيادة، من موقف هذه الأخيرة من حادث الاشتباكات التي جرت في الفياضية بين قوات الردع العربية وبعض العناصر العسكرية اللبنانية. فقد أوضح ناطقها في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٨ أن تظاهرة الاستنكار التي حصلت في باحة «الجدار» في منطقة دوفيف كانت «تلبية لرغبة الزعماء المسيحيين» في بيروت وذلك لإثارة الرأي العام في العالم ضد مؤامرات الاحتلال السوري، ولكي نساعد بهذا، القوات المسيحية، التي تناضل في بيروت من أجل استقلال لبنان».[٦٤٨]

هذا التحرك من حليف، أو بتعبير أدق، من محميّ إسرائيلي في الإقامة والعسكر، يقصّر كثيراً عن التطلب الإسرائيلي في استثمار حادث الفياضية. وهو ما أدركه سعد حداد وطاوله باقتراحه في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٨ تعليقاً على الحدث نفسه، بدعوته إلى إقامة حكومة في المنفى ـ في الجنوب ـ من لبنان.[٦٤٩]

البون شاسع بالتأكيد في القياس السياسي الإسرائيلي بين الموقفين. وقد أدرك سامي الشدياق بعد معركة مارون الراس، حدود الأمن السياسي للإقامة في القرى الحدودية، محميةً إسرائيلية، وما قوله في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٨، في ذكرى مرور

(٦٤٨) يتابع الشدياق باللهجة المحكية «طلبوا منا إنو نعاونهم، بس بيعرفوا إنو كمان عسكرياً ما فينا نحنا نعاونهم. منقدر نعاونهم بمظاهرة متل اللي شفتها هلق». راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٤/٢/١٩٧٨، ص ٧٢.

(٦٤٩) راجع: «الوثائق العربية» (بيروت، الجامعة الأميركية)، من تقرير قيادة الجيش حول إحالة الرائد حداد قائد الميليشيا الحدودية على القضاء العسكري، وثيقة رقم ١٢٧، بيروت ٧ أيار/مايو ١٩٧٩، ص ٢٨٩. ومع أقواله هذه يبقى حداد أكثر «سياسة» ممن تصفه الأدبيات الإسرائيلية، وأدبيات «القوات اللبنانية» في الجنوب، «بالمستشار السياسي لحداد» أو «الناطق باسم القوات اللبنانية في الجنوب» فرنسيس رزق الذي قال مرة: «لن يذهب اللبنانيون إلى مؤتمر جنيف، بحثاً عن السلام، بل سيأتون إلى حيفا وتل أبيب وصفد وكريات شموناه». راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢٣/٣/١٩٧٧، ص ٢٠٢.

أسبوع على ضحايا معركة مارون الراس، وفي حضور سعد حداد، وفي حضرة ضباط إسرائيليين بأنه «من الآن وصاعداً لن يموت لبناني في سبيل إسرائيل»،(٦٥٠) ما قوله هذا سوى انقياد وتسليم بأن عيش اللبنانيين من الآن وصاعداً لن يكون إلا في سبيل إسرائيل. وأما صيغة النفي في تبليغ هذا الموقف، فكانت استجابة لطبيعة المناسبة الحزينة، وتسكيناً لفورة جمهور ثاكل غاضب، وهروباً من حساب. كل هذه العوامل سمحت للشدياق بأن يتكابر وأن يفد بكلامه من المحل الأرفع، محل الادعاء الفارغ ليس غير.

ولا يختصر ارتباط سعد حداد وسامي الشدياق بولاءات خارجية، تتجاوز واقع وشواغل القرى الحدودية، سلوكَ وارتباطات مجموع القيادات الأدنى في التراتبية العسكرية في هرمية «القوات اللبنانية» الحدودية. فقد كانت لهذه القيادات أحياناً مشاغلها وولاءاتها «الداخلية» جداً، والمحكمة الإغلاق على نوازع وحزازات الفرد والعائلة والقرابة والحي والقرية، فضلاً عن الحقوق المحفوظة بالطبع لعصبيات الطائفة والمنطقة. ومع ما تحاول بيت همزراحي تقديمه من دلالات للتنظيم والانضباط والتماسك الذي أدخلته القيادة العسكرية النظامية والموحدة، على التشكيل العسكري للقوات المسيحية في القرى الحدودية،(٦٥١) فإنها من خلال روايتها لبعض الوقائع العسكرية تعود وتقدم الأدلة التي تظهر أن هذه التشكيلات العسكرية سرعان ما كانت ترتد إلى ذاتها وإلى شُعَبها وبلدياتها:(٦٥٢) قرية القوزح تقصف في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، ويطلب من فيها النجدة والرد من مراكز المدفعية في بلدة دبل المتاخمة. يبقى الطلب دون استجابة أو إجابة.(٦٥٣)

مثال آخر حصل مطلع سنة ١٩٧٧. عنصر مسلّح من الأهالي في دبل، يوجه مدفعيته إلى مروحين ويبدأ بقصفها عندما علم أن والده قتل في طريق خارج المنطقة الحدودية تقع تحت سيطرة القوات الفلسطينية. مما دفع بأهالي مروحين إلى النزول إلى صور ومقابلة القائد الفلسطيني عزمي الصغير طالبين

(٦٥٠) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 112.

(٦٥١) «خلال الأيام الأولى من استلام سعد حداد، كان كل شيء مخرباً: لا يوجد بيانات بالأسلحة، ولا جداول منتظمة للحراسة. وكانت الدبابات وناقلات الجند تبيت أمام بيوت سائقيها، والمدفعية كانت ترتاح قريباً من بيوت طواقمها». *Ibid.*, p. 80

(٦٥٢) ولا يستبعد بالطبع الحضور الإسرائيلي في رعاية وحراسة مثل هذه الأمور، ولكن القول بذلك لا يغني بشيء عن القول بوجود التربة والنواة.

(٦٥٣) Hamizrachi, *op.cit.*, p. 105.

المساعدة.(٦٥٤) لكن المثال الأكثر دلالة يبقى موقف أبو إميل الذي قرر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ قصف بلدة بنت جبيل المجاورة، في ذكرى وفاة والدة الكاردينال خريش. «فأطلق على بنت جبيل ١٢٩ قذيفة مدفعية إثباتاً لحزنه على والدة البطريرك»(٦٥٥) والطريف أن القصف جاء متزامناً، وقد يكون ردّاً، على النداء الذي أصدره في نفس اليوم الكاردينال خريش من بكركي، وفيه يتوجه إلى أبناء الجنوب كافة إلى الإقلاع «عن ما يسيء إلى ما كان بينهم من وفاق وتضامن».(٦٥٦)

هذه النوازع البلدية كانت مجال استثمار من قبل إسرائيل، التي رأت فيها وسيلة للإمساك بالمتحدات العائلية والمذهبية داخل القرية أو داخل القطاع، ووسيلة

(٦٥٤) *Ibid.*, p. 107.

(٦٥٥) *Ibid.*

(٦٥٦) النص الحرفي للنداء هو التالي:

«منذ بضعة أشهر ونحن نراقب بقلق متزايد ما يجري من تحركات وما يقع من أحداث في جنوب لبنان، لا لأن الجنوب منشؤنا وفي إحدى قراه ولدنا وترعرعنا وحسب، بل لأنه الباب الذي يخشى أن تعود فتدخل الفتنة منه إلى قلب لبنان الذي لم يبرأ بعد مما أثخنه من جراح. وإزاء هذا الواقع الأليم، وشعوراً منا بما يهدد لبنان، بمختلف مناطقه من خطر قد يقضي على البقية الباقية من مقوماته ووحدته، وقياماً بما نحن ملزمون به من واجب ديني ووطني، فإننا نتوجه إلى أبناء الجنوب مسيحيين ومسلمين، وإلى جميع المقيمين فيه لبنانيين وفلسطينيين، وإلى مختلف الهيئات والأحزاب المعنية بشؤونه، وإلى جميع المسؤولين، لنطلب منهم أن يبذلوا ما في وسعهم لإطفاء الجذوة المتقدة في جنوب لبنان، رحمة بالمكتوين في نارها من الأبرياء، وحذراً من أن يطير شرارها إلى سائر أنحاء البلاد. وإنا نناشد الجنوبيين أن يقلعوا عن كل ما يسيء إلى ما كان بينهم من وفاق وتضامن وأن يصموا آذانهم عن وسوسات أهل الفتنة الذين يريدون بهم شراً وأن يعملوا على ضبط النفس بكل ما أوتوه من قوة، وما في قلوبهم من محبة لوطنهم لبنان وما هم عليه من تحسس بمصالحهم ومصالح أبنائهم وبيوتهم وقراهم، وقد سبق أن أصابهم الكثير قبل اندلاع نار الحرب على الساحة اللبنانية، وهذا وحده كان يجب أن يكون لهم فيه موعظة، وأن يتخذوا من ويلاته رادعاً عن كل تحرش، ويكفوا عن كل ما يفضي في النهاية إلى زيادة عدد المهجرين والمنكوبين، وتأجيج نار الحقد وزرع بذار البغضاء في النفوس.

وإنا إذ نأمل أن يعودوا إلى طريق الحكمة والتروي، فيصغوا إلى ندائنا هذا ويعملوا على وأد الفتنة وغسل القلوب وإشاعة السلام، وترسيخ الاستقرار حباً بنفوسهم وبوطنهم الجريح لبنان، نستمطر عليهم نعم الله وبركاته.

بكركي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. أنطونيوس بطرس خريش، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق».

كذلك لفتح أبواب الشر مع المحيط الإسلامي، وكذلك رأت فيها وسيلة كانت تدفع دائماً بالجمهور المسيحي والقيادات المحايدة، إلى المطالبة بحضور إسرائيلي أكثر فعالية في الأمور العسكرية، يضبط تلك الأوضاع الشاذة ويمنعها من أن تكون تسلية ولعباً، أو مازة مناسبات شخصية أو عائلية.(٦٥٧)

* * *

إن الانطباع العام الذي تبعثه كلمة «قيادة واحدة لمسيحيي الجنوب» يتبخر أمام البحث في شؤون هذه القيادة التي كانت، لانفصالها عن الهيئة المسيحية العامة في القرى الحدودية، واجهة لإطلاق مواقف إسرائيلية بغطاء لبناني حول الأزمة في لبنان وفي المنطقة. وهذا هو موجب اعتبار مرحلة الحرب التي دارت مع وجود هذه القيادة، والتي أسميناها حرب الجبهات، مرحلة ثانية في حرب الجنوب. وهي مرحلة على كبرها وامتداد الأطراف الدولية إليها، كانت في الجانب المسيحي تحفل بكل مقومات الحروب البلدية الصغيرة داخل العائلة أو داخل المحلة. أو بتعبير معكوس، كانت هذه الحرب، مع محدودية رقعتها وصغر محاورها، تشتبك مع كل مقومات الحروب الكبيرة من امتدادات في باقي البلاد وفي توازنات الدول المجاورة والبعيدة.

كانت حرباً كبيرة بحجم كلام «الأكابر» في الحرية والسيادة، والذي كان يستعيره سعد حداد في لقاءاته وخطاباته،(٦٥٨) وكانت صغيرة بحجم كلام

---

(٦٥٧) يجدر هنا أن نلفت إلى أن النوازع الذاتية التي كانت تعمل لدى قيادات الصف الثاني، كانت مشاكلة لنوازع ذاتية «تنزع» في خلد القيادات الأولى وتحديداً سعد حداد، ولكن الناظم الإسرائيلي سرعان ما كان يعيد الأمور إلى نصابها.

مع وصول قوات الردع العربية إلى النبطية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، قام سعد حداد، وقبل أن تجتمع الحكومة الإسرائيلية لدراسة الموقف، بقصف النبطية. كان رد «القوات المشتركة» قصف المنطقة الحدودية المباشرة. الكولونيل الإسرائيلي فؤاد أنذر حداد بمعاقبته «بتشليحه» السلاح رداً على فعلته تلك.

وفي مناسبة أخرى، في معركة تلّة الشريقي، وفي إحدى مراحل المعركة، خرج حداد عن طوره وهدّد بالتراجع عن التلّة، ولم تنفع محاولات تهدئته، مما دفع بالميجر الإسرائيلي الذي كان هناك بصفعه مرتين على وجهه «هدأ بعدها كل شيء...». راجع:

Hamizrachi, *op.cit.*, pp. 84, 150.

(٦٥٨) راجع: كرم، مصدر سبق ذكره؛
سعد حداد، «سنحرر كل لبنان»، د. م. ن.، د. ت. ن.، حيث يطفح الكتاب بكلمات السيادة والاستقلال والحرية والكرامة والدولة والدستور...

«المصطبة» الذي ورد على اللسان نفسه حين سئل عن رأيه بفؤاد شهاب فكانت الإجابة: «الله يحرق عظامو».(٦٥٩)

وفي هذه المرحلة من حرب الجنوب، امتدت العلاقة بين إسرائيل وبين مقاتلي «القوات» في القرى المسيحية، إلى درجة أنه لم يعد بإمكان هؤلاء مغادرتها أو التقصير في واحدة من مراحلها، أو حتى التهرب من دفع أكلافها، مع إدراكهم التام بأن الحماية الإسرائيلية كانت تعطيهم «أمن يومهم»، وهذا يعني بتعبير آخر أنها كانت تجعلهم فريسة «قلق دهرهم» الدائم.

ب ـ **في القرى الإسلامية**: أفرغ توجه «القوات اللبنانية» إلى الأخذ بعلاقات عسكرية مع إسرائيل، وإلى الأخذ بتقديمات «الجدار» الاجتماعية والاقتصادية، وقيام القيادة المسيحية ممثلة بسعد حداد بأعباء المطالب السياسية الإسرائيلية، أفرغ العلاقة بين القرى الجنوبية المسيحية والإسلامية من مداها المحلي. إذ أدّى ذلك في جبهة القرى الإسلامية، إلى «تأهيل» المواقف الفلسطينية وجعلها، على لسان قوى «الحركة الوطنية» الموالية، علماً وحيداً على نار حرب الجنوب، بعد أن كانت سياسةُ المقاومة الفلسطينية في الجنوب، وعلى امتداد الوجود الفلسطيني منذ سنة ١٩٦٩، تستظل المطالبَ والمواقفَ الجنوبية، من الدولة ومن السلطة وتنتظم خلفها تحت ستار الدعم لها، قوى «حليفة» وحسب.

أصبحت المواجهة إذن، مكشوفة في حرب الجبهات، مواجهة إسرائيلية فلسطينية. وكان التخطيط والمبادرة والفعل في يد إسرائيل في الغالب الأعم. أما معالجات «القوات المشتركة» وخطواتها فكانت ردات الفعل ليس غير. وكانت النتيجة غلبةً إسرائيليةً واضحة في مواقع السجال العسكري والسياسي، وخسارة لـ «القوات المشتركة» هي الأكبر في تاريخها في مسار الأزمة اللبنانية في امتدادها داخل الأزمة الشرق أوسطية. وإذا كانت المرحلة الأولى من حرب الجنوب، حرب القطاعات، اقتطاعاً من أرصدة «القوات المشتركة» في القطاع الحدودي، فإن حرب الجبهات، كانت الوصول إلى التفليسة، التي جاء اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨ إعلاناً بوكالته عنها.

كيف كان وضع القرى الإسلامية في المنطقة الحدودية حتى عشية اجتياح آذار/مارس؟

نبدأ من العرقوب، فتح لاند، ومنه استمدت إحدى تشكيلات فتح العسكرية (نسور العرقوب) اسمها تيمناً بمناعتها. كانت الطرقات التي سبق وباشرت القوات

---

(٦٥٩) كرم، المصدر السابق، ص ٤٥.

الإسرائيلية في شقّها وتعبيدها في هذه المنطقة، قد استكْمَلت أبعادَها، وأصبحت سالكةً تعبرها، مع الحيطة اللازمة، القوات الإسرائيلية أو قوات سعد حداد، في إطار جولات ولقاءات مع القيادات المحلية، تبشّر بضرورة التنسيق مع حداد.[٦٦٠] أو تعبرها وفود هذه القرى مستدعاة إلى المراكز والمواقع الإسرائيلية، والموجود بعضها داخل الأراضي اللبنانية. في هذه اللقاءات كان الإسرائيليون يتحدثون «بأسلوب الترغيب والترهيب، مبدين استعداد إسرائيل لمدّ الأهالي بكل ما يحتاجون إليه شرط التعاون معها ضد المخربين الفلسطينيين، أو تعريض قراهم للقصف في حال عدم التجاوب مع هذه الدعوة».[٦٦١]

ومع أن بلدات العرقوب وقراه ظلّت على تمنعها عن التنسيق مع قوات حداد، فإن المكسب الإسرائيلي المهم يتمثل في الوصول إلى الهيئات الاجتماعية ومحاورتها في هذا القطاع، وهو الوحيد من الأراضي اللبنانية الذي تعين في اتفاق القاهرة ١٩٦٩، ميدان حركة حرّة للفدائيين الفلسطينيين.[٦٦٢] ومكمن الجدّة في الأمر كما يلاحظ أحمد بيضون أن هذا الاستحلال للعرقوب، وهو شكل مغلف من الاحتلال، يتم ضمن استغناء كامل عن الذراع المارونية من ناحية أولى، ويتم من ناحية ثانية في جو أهلي صامت، يشكل تفلتاً من حلقات التحفظ التي ظلّت تضبطه حلقة بعد حلقة منذ تدمير كفر شوبا مطلع السبعينات.[٦٦٣]

القطاع الشرقي ما بين الخيام وبلدة بليدا ضمناً، انتسب بدوره إلى مناطق الحياد السياسي والعسكري في الصراع الدائر، وكان المدخل إلى ذلك، المعادلة التي طالما حرّكتها إسرائيل: الإمساك بقوات سعد حداد ومنعها من التفلّت باتجاه هذه القرى،[٦٦٤] لقاء وقوف هذه القرى في وجه الحضور الفلسطيني السياسي والعسكري. وقد اكتمل النجاح الإسرائيلي في تقسيم جبنة الأمن المتبادل بين

---

(٦٦٠) راجع: عبود، «شريط المائتي ألف شهيد»، مصدر سبق ذكره، «السفير»، ٣١/١/١٩٧٩، ١٣/٢/١٩٧٩.

(٦٦١) خليل بركات، «اتفاق شتورا وتحديات الوضع في الجنوب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٠، أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٦٦٢) راجع: سليم حداد، «قوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان، ظروف إنشائها، تنظيمها والمهام الموكولة إليها» (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٣٠٠ وما بعدها.

(٦٦٣) راجع: بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٦٦٤) كانت الحجة المعلنة في الغالب جمع أعداد من قطع السلاح، تسليم أشخاص حزبيين وفق لوائح جاهزة. الحصول على مبالغ مالية محددة «جزية» أو فدية.

قوات حداد وبين جمهور القرى الشيعية بإمساك إسرائيل بأمن الطرفين معاً. يمثل ذلك خير تمثيل اليافطة التي رفعها جيش الدفاع الإسرائيلي على مفرق بلدة حولا في حدود منتصف سنة ١٩٧٧: «يمنع على غير عسكريي جيش الدفاع الإسرائيلي الدخول إلى هذه البلدة».[٦٦٥]

ولكن هذه الضوابط العسكرية الإسرائيلية في دخول المسلحين إلى هذه القرى، ارتفعت عنها لاحقاً، مع تشكل وحدات عسكرية من أبنائها، تحت واجهة تأمين حماية داخل هذه القرى وخراجها من أي وجود أو عبور فلسطيني أو أية قوى حزبية موالية له.[٦٦٦]

أما في القطاع الأوسط فالحديث يجوز على ثكنات عسكرية في المثلث الحدودي المتقارب عيترون ـ عيناتا ـ بنت جبيل.[٦٦٧] والأمر نفسه ينطبق على القطاع الغربي مع موقف عسكري صعب للقوات المشتركة في محور يارين ومروحين القريتين اللتين سبق لهما ودمرتا في هجوم تموز/يوليو الآنف، وفي ما تلاه من معارك متبادلة سبق الحديث عنها.

تكتمل صورة هذه المناطق جميعاً، مع الإشارة إلى فراغ القرى الحدودية من مقيميها، وتحديداً في القطاعين الغربي والأوسط ومحور الخيام والطيبة ومحيطها، بعد أن جيّر الأهالي أمر بلداتهم وقراهم إلى نزلائها من المسلحين، نازحين (الأهالي) باتجاه حواضر الداخل، في موجات متسارعة كثيفة أوصلت نسبة النزوح إلى حدّ يسمح بإحصاء مستويين فقط من النزوح: نزوح جماعي، يغطي الطيبة،

---

(٦٦٥) راجع: عبود، «شريط المائتي ألف شهيد»، مصدر سبق ذكره، «السفير»، ٣٠/١/١٩٧٩.

(٦٦٦) مرّ الحديث في حياد مارون الراس. كذلك مرّ الحديث في تحييد عيتا الشعب ورامية بعد سقوط حانين ٢٠/١٠/١٩٧٦. تبقى بلدة يارون التي تقع في تجويف حدودي يجعلها محاطة من جهات ثلاث، عدا الشمالية، بالمراكز العسكرية الإسرائيلية، مما يضعها سلفاً خارج حسابات المواقف.

(٦٦٧) يستثنى من هذا الجو العام في القطاع الغربي قرية الظهيرة، التي كانت تنقسم إلى شقين شرقي وغربي، تفصل بينهما مسافة ٥٠٠م. و«لما كان أهالي القسم الشرقي لهم أقارب داخل الأراضي المحتلة، فقد تمكن حوالي الـ ١٠٠ منهم من الحصول على بعض الحماية وظلوا في القرية في بيوتهم». راجع: عبود، «شريط المائتي ألف شهيد»، مصدر سبق ذكره، ١/٣/١٩٧٩.

وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة ١٩٥٦، لم يبق من جندي إسرائيلي واحد على الحدود الشمالية، إذ إن القوات الإسرائيلية بأجمعها كانت تعمل في جبهة السويس. أهالي عشيرة العرامشة وأقاربهم في الظهيرة أقدموا على تحريك الشريط الحدودي وانضموا إلى لبنان. لكن مع انتهاء حرب السويس، وعودة حراس الحدود الإسرائيليين، أعيدت أنصبة الحدود إلى أماكنها الفاصلة بين الأهالي العرامشة في لبنان والجليل.

رب ثلاثين، دير سريان، بني حيان، بلاط، دبين، حانين، مروحين، يارين وأرنون. ونزوح «شبّه به»، احتراماً للندرة الباقية الصامدة ليس غير. فمن أصل الـ ٢١,٨٠٠ مقيم في بنت جبيل منتصف سنة ١٩٧٦ (حسب إحصاء لجان التموين)، لم يبق من هؤلاء بعد سنة ونيف، أي في المنتصف الثاني من سنة ١٩٧٧ سوى ما يعادل الـ ٥٠٠ شخص. وكذلك الأمر بالنسبة للحاضرة الثانية الخيام. أما في العرقوب، فنسبة المتواجدين كانت في بعض بلداته تبدو على ارتفاع (شبعا وكفر شوبا)، مع ابتعاد المنطقة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية. أما في القطاع الغربي فالفراغ السكاني كان شبه كامل في مجمل قراه.

إن هذه الصورة لأوضاع المناطق الإسلامية مع نهاية حرب الجنوب، ترينا أن مسودة إقامة الشريط الحدودي المحتل كانت قد ترسمت باكراً. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: كيف وصل الوضع الجنوبي إلى هنا؟

جـ ـ لعبة المواقع: كان احتلال المواقع في حرب الجبهات، بلدات أو تلالاً، أشبه بعملية اغتيال تتم بضربة واحدة دقيقة التوقيت والتنفيذ، وقد تساوى فيها الطرفان في جرأة الهجوم والمبادرة إليه، وتساويا كذلك في «غفلة» الدفاع عن مراكزهما، سواء منها المراكز التي كانت باليد أساساً أم تلك التي أصبحت بيدهم أخذاً وقسراً. وقد بدت تلك الغفلة لمرات عديدة، تغافلاً أبعد من أن يكون تقصيراً، أو تغفيلاً أقرب إلى أن يكون مقصوداً. والحديث بالحالات والأسماء يبعد عن هذه الملاحظة صفة الادعاء:

استطاعت قوات سعد حداد أن تخوض المعارك الخمسة في مرحلة حرب الجبهات،[٦٦٨] وهي حسب الترتيب الزمني، معارك احتلال الخيام وشلعبون والطيبة ويارين ومارون الراس، وأن تكسبها جميعاً وفي فترات قياسية، إذ لم تتعد المعركة الواحدة منها ساعات الصباح الأولى، وبدون خسائر بشرية، مقابل العشرات من الضحايا في صفوف مقاتلي «القوات المشتركة» وفي صفوف الأهالي (الخيام، ويارين). جرأة في الهجوم من جانب وغفلة في الدفاع في الجانب الآخر.

وفي المقابل في معارك استرجاع هذه المواقع، وقد حصلت في الغالب بعد ساعات من سقوطها، كأن في الأمر انقلاباً كاملاً في الصورة إذ تعود هذه المواقع والقرى إلى «القوات المشتركة» في أبسط السبل. تعود بلا خسائر، قتيل واحد في الخيام في مجموع معارك استرداد هذه المواقع جميعاً، مقابل عشرات من القتلى

(٦٦٨) نستثني من هذه المعارك معركة الشريقي لأنها تمّت وسط تدخل إسرائيلي مباشر بالدبابات والطيران.

في صفوف القوات المدافعة.

وأرجوحة حرب المواقع لم تكن معلقة في دورانها باستثمار تفوق في عديد أو خطة أو في خديعة، ولم تكن كذلك رهينة التدريب والتسليح كمية ونوعاً، وقد كثر الحديث في دور الدبابة والملالة والمدفعية، وكل هذه أمور لم تمنح مدجّجيها طول إقامة في المواقع التي احتلوها، ولم تبشرهم بطول سلامة، وقد جاءت نتيجة المعارك لتثبت أن تلك المعدات كانت دواعي استقواء أمام النفس، ومقاواة في مواجهة الجوار، ولم تكن قوّة في أي حال.

وإذا ما كانت الأسئلة المباشرة حول حصول ما حدث، تتعطل مع زهو الانتصار المفاجيء، وتغيب مع الفرح بسير الأمور وخواتيمها السعيدة وحسب، إلا أن الأسئلة العديدة، الصغيرة بداية، لا تلبث أن تستثير سؤالاً كبيراً في لعبة المعارك المتقاطعة تلك: لماذا لم تشمل الرعاية الإسرائيلية أيّاً من تلك المواقع المهمة، والمهمة جداً، والتي طالما وَحِمَها الساسة والعسكريون الإسرائيليون (الخيام ومارون الراس)، وكما سبق لهذه الرعاية أن أحاطت غير بلدة وموقع: القليعة ومرجعيون إضافة إلى القرى المسيحية في القطاع الأوسط؟

كان هذا التساؤل يتعزز مع ملاحظات عيان تتهم مسيرة المعارك بأكملها، وتحكي عن انسحابات غير مبررة أو مفاجئة أو غادرة كانت تتم في غير موقع حصين، له دور كبير في حساب الدفاع عن نفسه أو في الدفاع عن غيره، كالانسحاب غير المحسوب إطلاقاً للقوات الفلسطينية من تلّة الشريقي قبل مباشرة قوات حداد هجومها عليها في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٧ مع احتلال الخيام لأول مرة. هذا في الوقت الذي كان فيه قائد الموقع قد أخبر وفداً من مقاتلي البلدة جاء يباحثه بأمر الخيام وصعوبة وضعها العسكري، بأنه لن ينسحب من التلّة مهما كلف الأمر، حتى ولو تلقى أمراً مباشراً من أبو عمار.[٦٦٩] أو يتعزز هذا التساؤل في حالة الصمت الكامل للمراكز العسكرية الإسرائيلية، أو للمراكز المسيحية المواجهة لمارون الراس طيلة الساعات التي استلزمتها معركة استرجاعها، أو بعدم التحسب المسبق لمعركة يارين في ٢ تموز/يوليو ١٩٧٧، مع أن أجواء ما قبل هذا التاريخ «كانت تنبيء بأن أمراً ما يُعدّ لبلدة يارين من جانب العدو الصهيوني أو من جانب

(٦٦٩) تظل كلمة «أبصر» الأكثر وروداً في إجابات المقاتلين عن التساؤلات حول أحداث تلك الفترة. وهي الإجابة التي لا يعادل شدّة غموضها، إلاّ شدّة وضوحها في تأكيد الأعطاب الحاصلة، والتي لا يرغب المجيب أن يكون كشفها على يديه.

الانعزاليين، أو من الإثنين معاً...».[٦٧٠] هذه الملاحظات العيان، كانت معطوفة على ما كان يتناقله الجنوبيون المقيمون من تهم تنسب إلى المقاومة الفلسطينية العمل على إخلاء الجنوب الحدودي من سكانه. فأناس يقولون إن قذائف صغيرة (هاون ٨١) سقطت في النبطية، لا يمكن أن يكون مصدرها القليعة التي يفصلها عن النبطية خط نار طوله ١٦ كلم وآخرون يقولون إن جدراناً شرقية في بنت جبيل (غير مواجهة لإسرائيل ولا لعين إبل) أصيبت بقذائف الرشاشات الثقيلة، إضافة إلى تداول أنباء عن تجول المدافع بين الأحياء حين القصف، وعن المبادرة إلى القصف دون سبب، كلما بدأ أهالي البلدة في العودة إليها، بحيث يشمل الرد جميع الأحياء ويمنع العودة...»[٦٧١] إلى روايات تشتبه في مفاعيل القصف على المواقع والقرى المسيحية ووجهته، بتوجيه المدفعية إلى خراج تلك القرى، في الوقت الذي كانت فيه المدفعية المسيحية تضرب في عمق القرى الإسلامية. إلى مشكك بجدوى القصف المدفعي من أساسه، فقد كان تمويهاً ورمايات خلّبية!

هذه المأثورات المتداولة حول الجانب العسكري من دورة حرب الجنوب، كانت تتساند مع الممارسات الحاصلة في الجانب المعيشي من حياة القرى الحدودية ميدان الحرب. فقد كانت هذه القرى مطعونة في ممتلكاتها ومتاعها، إذ أنها لم تكد تصحو مرّة من كابوس نهب قوات حداد مع احتلالها، حتى تغشى مجدداً بما يعود ويحل بها من متابعة نهب وإتلاف على يد مسلحي «القوات المشتركة» مع استرجاعها. كانت هذه حال المسارح الحارة من حرب الجنوب في الخيام والطيبة وغيرها.

وسواء كان بعض هذا الكلام مختلقاً أم لا. وما همّ فيه نسبة الخطل أو حتى الافتراء، فهو لا يجد تفسيره الشافي في نسبته إلى حرب «نفسية» ما، بل يشير إلى الانقطاع الذي بات قائماً بين منطق الكتلة المدنية الجنوبية، حيال الجنوب، ومنطق العمل العسكري المزروع في القرى، فحين ينهب مسلحو الصف الوطني «قرية وطنية» خاضوا معركة بالغة العنف لاسترجاعها، وحين يجعلون لأنفسهم حصّة في أثاث مدينة ريفية يدّعون حمايتها من العدو (بعد أن شكّلت قاعدة لهم طيلة سنوات، قصفت خلالها مراراً) تكون القرية والمدينة قد تحولتا إلى موقعين عسكريين لا غير. ويكون أهلها قد تحولوا سياسياً، في نظر المسلحين، إلى

(٦٧٠) بركات، «اتفاق شتورا وتحديات الوضع في الجنوب»، مصدر سبق ذكره، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٠، أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، ص ١١٤.

(٦٧١) بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

أصفار مستباحة تنحصر قيمتها في أثاث منازلها... بهذا المعنى كانت القاعدة التي أُرسيت عليها حرب الجانب التقدمي ـ الفلسطيني في الجنوب مجرّد فجوة يزداد قرارها ابتعاداً «كل يوم».[٦٧٢]

لكن اتساع الهوة، الذي يفترض معالجة شاملة تطال الأوضاع الحدودية بكل جوانبها، لم يُثر ردات فعل حريّة بالملاحظة. فالهمم الحارة المبادرة في استرجاع موقع عسكري، كانت تبرد وتعشى عن الدوافع والأحوال، التي كانت القرى الحدودية بموجبها، تغادر موقعاً سياسياً كاملاً، إلى مواقعها الجغرافية بالطبع، وتنتقل من صف «القوات المشتركة» وتنضم إلى مناطق العبور الآمن لقوات سعد حداد أو للقوات الإسرائيلية. وهذه الحالة لم تشكل همّاً أو دافعاً لتساؤل ولا لمراجعة، لأن ميدان النصر أو الهزيمة، كان فقط ميدان النزال العسكري، ومضمارُ الانهيار الأوحد كان مضمارَ الثكنة والموقع. لهذه الأسباب هانت في الأدبيات القريبة من المقاومة الفلسطينية و«القوات المشتركة» كل «مواقع وأيام» حانين وعيتا الشعب ورامية ومرجعيون والعديسة وكفر كلا والخيام، وكل ما حصل قبل ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٧، ولم يبق حرياً بالتدوين والنقل إلاّ واقعة ذلك التاريخ معركة شلعبون، التي كانت بموجب تلك الأدبيات «معركة المجابهة الفعلية الأولى التي وقعت مع الانعزاليين في الجنوب حتى ذلك التاريخ. إذ أن كل المعارك السابقة كانت عبارة عن اشتباكات بالمدفعية والرشاشات الثقيلة إلى جانب بعض عمليات الإغارة المحدودة على كمائن الانعزاليين. أمّا «الانتصارات» التي ادعى الإسرائيليون تحقيقها من خلال سيطرتهم على العديد من القرى الحدودية، فإنها في الواقع لم تكن ناتجة عن معارك حقيقية، وإنما عن انهيارات حصلت في الوضع الداخلي كما جرى في بلدتي الخيام ومرجعيون، أو بسبب عدم وجود قوات وطنية فيها لوقوعها تحت سيطرة نيران إسرائيل كما هو الحال بالنسبة إلى قرية العديسة، أو بسبب قرار بالانسحاب ناتج عن الاعتقاد بعدم القدرة على الاستمرار في الصمود كما حصل في قرية كفر كلا التي تعتبر بحق رمز الصمود في الجنوب. لهذا يمكن القول إن معركة بنت جبيل كانت بمثابة أول امتحان حقيقي في الجنوب بين «القوات المشتركة» والانعزاليين المدعمين بالآليات والإسناد المدفعي الإسرائيلي..».[٦٧٣]

(٦٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٦٧٣) خليل بركات، «التطورات العسكرية في جنوب لبنان. ٢٤ شباط/فبراير ـ ٢٢ نيسان/أبريل»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦٦، أيار/مايو ١٩٧٧، ص ٦٢. حول الحجم الفعلي لمعركة شلعبون، راجع صفحة ١٨٠ من هذه الدراسة.

لكن «انتصار» بنت جبيل، ومن بعده الانتصارات العسكرية، والتي تمثلت باسترجاع الطيبة والخيام ورب ثلاثين ويارين، لم توقف الانهيارات في القرى الحدودية وتساقطها من داخل، الواحدة بعد الأخرى. وخاصة منها القرى المحاذية للحدود، والتي طالما شكلت حقول رماية للانتقام المدفعي ومسرحاً لعمليات الكوماندوس الإسرائيليين، مع ما يستتبع ذلك من إرهاب وقتل وتدمير. وقد ظلت انهيارات القرى الحدودية قائمة طيلة حرب الجبهات، وكانت، في وجه أول «انهيارات سلبية» تمثلت بإبعاد مسلحي «القوات المشتركة» من أبناء هذه القرى، وكان إبعاداً بالتراضي في مجمل الأحوال، والتعامل مع سعد حداد مرجعية أمنية وسياسية وحيدة في المنطقة. وكانت من وجه ثان «انهيارات خرساء»، وتمثلت بالهجرة الكاسحة التي أرعفت القرى الحدودية أو التابعة وأفرغتها من سكانها، بالرغم من محاولات تصميدهم، عنوة، غيرَ مرّة في قراهم، بمنعهم من قِبَلِ حواجز «القوات المشتركة» من الانتقال بأثاث منازلهم إلى مناطق الداخل الأكثر أمناً.

والجدير بالملاحظة هنا، أن هذه الانهيارات بوجهيها الآنفين، كانت تصيب من حضور عناصر أحزاب الحركة الوطنية السياسي والاجتماعي وحتى العائلي داخل هذه القرى، ويتمثل الفعل لذلك، بانتقال عناصر هذه الأحزاب إلى خارج قراها، وإقامتها غالباً في محاور القتال القريبة، مما كان يشكل تثقيلاً للحضور اللبناني المسلح في هذه المحاور. هذا الحضور الذي راح يشهد ارتداداً فعلياً عن المشاركة في الحرب والإقامة على خطوطها ومحاورها في تلك الفترة، حتى صار الجسم المقاتل مع منتصف سنة ١٩٧٧، وبخاصة في محاور القطاعين الأوسط والغربي، جسماً فلسطينياً بامتياز، مع قلّة من المقاتلين اللبنانيين الذين يمتّون بأرجحية واضحة إلى خارج الجنوب نفسه.

لكن تمنّعَ القرى الحدودية وانغلاقَها في وجه عناصر اليسار اللبناني، مع تعزيزه التواجد الفدائي لم يعزز عبوره في اتجاه الداخل الفلسطيني المحتل، لأن القيام بمثل هذه العمليات كان دونه «خرط القتاد»، مع اكتمال نصب الشريط المكهرب على امتداد الحدود الشمالية مع نهاية سنة ١٩٧٥. وعلى هذا أصبح التحرك الفلسطيني المسلح، يجول أساساً في القرى التابعة للحدودية، والتي كان الفلسطينيون، مع تكرار القصف الصاروخي من خراجاتها، قد نجحوا في تحديد أحداثيات لمنصات إطلاق الكاتيوشا، تكون منها الإصابة الأكثر دقة للعديد من المستعمرات الإسرائيلية. وقد يصلح هذا الواقع، تفسيراً لحماوة المعارك حول

العديد من المواقع في القطاع الشرقي وإصرار المقاومة على العودة إلى الطيبة وجوارها.

كانت معارك «حرب الجبهات» إذن فَلْشاً صريحاً لكل عوامل الشقاق التي ظل الطرفان الفلسطيني والحدودي المسلم يتساتران عليها طيلة التواجد الفلسطيني المسلح في المنطقة الحدودية. فعلى الصعيد الفلسطيني من ناحية أولى، كانت الصفة العسكرية التي تغطي العمل الفدائي، ونعني بذلك التخفي والتمويه والاختباء والتنكر، كانت تغلّف مزاوجة العمل الفلسطيني وحواراته مع المجتمع الحدودي. لكن هذه المزاوجة والجمع بين وجود المقاومة وبين ما يتصل بها من أمور القرى الحدودية وقضايا سياستها واجتماعها وبكل التفريعات الملازمة من مذهبية وعائلية وأمنية وحياتية، سرعان ما تحولت إلى علاقة مُداورةٍ مترددة، تقود إلى الخُلْف فالافتراق الذي لن يكون رضياً بأي حال. وهي مزاوجة لن تكون خيراً وبركة إلاّ على راعيها وعلى القائم بها، لأن التشكيل السياسي لطرفيها الفلسطيني واللبناني غير متكافيء أبداً، إن في تحديد الأدوار أو في تحمل الأوزار. فالحرب كما رأينا تكراراً، كانت تدور خارج الحضور الجنوبي، وكان الجنوبي حطامَها ووقودَها في آن معاً.

ومن الناحية الثانية، كان ولاء القوى الإسلامية الحدودية وانحيازُها إلى المقاومة، استجابةً لعلاقات تاريخ وجوار يسبق سنة ١٩٤٨ بكثير، واستجابة لمعايشة الحدوديين كل آلام حرب ١٩٤٨، واستجابة إلى راهن الإقامة والتجاور في أحزمة ضواحي بيروت. ولكن الحدوديين على رغم مشاعر الولاء والود كانوا يفزعون مما هو واقع في قلوبهم، وكان هذا طبيعياً. فالجمهور المنغمس في هموم يومه بدا أميل إلى حفظ استمرار الوضع القائم، مهما يكن سيئاً، منه إلى مخاطر المغامرات غير المضمونة العواقب.[٦٧٤]

على قاعدة هذا الافتراق في التوجه والهوى، بين الطرفين الفلسطيني واللبناني الحدودي، ومع تأزم الأوضاع العسكرية، وصولاً إلى تولّي إسرائيل مهمة إدارة الصراع الحدودي عبر قوات سعد حداد، راحت تغيب عن العلاقة بين الطرفين بعض أحاسيس الهمّ المتبادل، كمطالبة الفلسطينيين بالمشاركة في حل أزمة بطالة أو

(٦٧٤) راجع: أحمد بيضون، «الشريط الحدودي في لبنان الجنوبي، نظرة محلية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٥.

تصريف بضاعة.[٦٧٥] كذلك راحت تغيب على الصعيد السياسي، كلمات الصف الواحد والخندق الواحد والتحالف والمصلحة المشتركة ووحدة المصير، وهي مفاهيم كانت تنفتح على النقد، وإن حيّياً، يطاول موقفاً أو ممارسة سياسية أو سلوكاً محدداً. غابت هذه المفاهيم مع حرب الجنوب المفتوحة وانسحب الفريقان إلى مفاهيم ومواقع لا تدع شيئاً من علاقة لأنها تبدلت مع القطيعة النهائية وفراغ المنطقة نقاشاً حاداً من خندقين متقابلين: «بلادنا» و«بلادكو».

* * *

لقد شكل الجنوب بدءاً من سنة ١٩٧٦، الملجأ الأخير للمنظمات الفلسطينية، بعد أن تم ترحيلها عن قسم كبير من الساحة السياسية والجغرافية للحرب اللبنانية، مع انتخابات رئاسة الجمهورية ووصول الياس سركيس ودخول قوات الردع العربية. وقد استدعى هذا الحضور الفلسطيني الكثيف في الجنوب، نبشاً للكثير من مطمورات الحياة السياسية والاجتماعية فيما يتعلق بالمقاومة الفلسطينية أو داخل القرى الحدودية نفسها. واستدعى الانتقام الإسرائيلي كشف المخبأ حول تبعة الحضور الفلسطيني على الحدود الجنوبية، وهي تبعة بدت في حدّها الأبسط خياراً مجدداً بين هذا الحضور وبين بقاء الجنوب نفسه منطقة معمورة آهلة بسكانها. واستدعت الحرب بين قرى الحدود انكشاف الكامن المستور من الصدوع الطائفية في هذه القرى. كذلك استدعت مناشط التفتت في البنية الاجتماعية والسياسية داخل القرى الإسلامية حيث انتصبت الخلافات في حدها الدموي داخل القرية الواحدة (الخيام، مارون الراس) وأحياناً داخل العائلة الواحدة (عيترون)، أو داخل الأحزاب المتحالفة وحتى أحياناً داخل صفوف الحزب الواحد.

(٦٧٥) لم يصل الأمر مرة إلى النطاق العملي، في حل أية أزمة معيشية راحت تتأثر بالأوضاع المستجدة. كان قطاع صناعة الأحذية، وهو المسيطر في بلدة بنت جبيل، من أكثر القطاعات الحرفية تضرراً مع دوام اضطراب الأحوال مع الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. وفي مطلع السبعينات توجه وفدٌ من أصحاب المشاغل ومن عمالها في البلدة، إلى المسؤول السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يبحثون معه صعوبات تصريف الإنتاج وتوقف السوق مع سوء الأحوال، كون الجبهة الديمقراطية أكثر الجبهات «اجتماعية». وقد عرض الوفد على المسؤول، لو يمنحهم أصحاب محلات بيع الأحذية في المخيمات صفة الطرف «الأكثر رعاية» في التبادل التجاري، ويأخذون منهم البضائع وبأثمان أقل من تلك التي يدفعونها للبضاعة الأرمنية. كان الرد في الأسبوع التالي، بأن هذا الأمر غير ممكن لأسباب خارجة عن قدرة الجبهة. وقد طرح المسؤول الفلسطيني بديل ذلك استعداد الجبهة للمساهمة في إنشاء مزرعة أرانب على اعتبار أن الأرنب حيوان رخيص الثمن ولود، يغالب في تكاثره حاجة الناس إلى اللحم، وبذلك يغنيهم عن المسألة في أيام البطالة.

خامساً: ولادة الشريط المحتل

جاءت ترسيمة الشريط الحدودي سنة ١٩٧٨، تأكيداً لصيغة الشريط «اللبنانية» التي كانت قائمة، متمثلة بسيطرة «القوات اللبنانية» المتفاوتة على المنطقة الحدودية (عدا جيب بنت جبيل، عيترون، عيناتا، مارون الراس). وجاءت من ناحية ثانية، تطبيقاً إسرائيلياً للشروط الضمنية لوقف إطلاق النار المعلن بعد معارك أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧، والتي شهدت مشاركة عسكرية إسرائيلية مباشرة. وجاءت من ناحية ثالثة، تطبيقاً لخيار إسرائيلي جديد في التعاطي مع الأوضاع الفلسطينية في الجنوب اللبناني، خاصة وأن شعوراً متزايداً يرى إفلاساً في سياسة الانتقام على غرار الخمسينات والسيتنات،[٦٧٦] وإفلاساً في العمليات العسكرية المحدودة التي كان «يعود على أثرها الجيش الإسرائيلي»، «فالمخربون يعودون بعد أن تغادر قواتنا المكان وهكذا. . .». وهي مسألة يرى زئيف شيف «حلها الذي لا مفرّ منه» في السيطرة على «مناطق حيوية» من الحدود اللبنانية.[٦٧٧] وجاءت رابعاً، على هدي إفرازات الحرب اللبنانية التي أمكنت إسرائيل من تأخير علاقات علنية مع أطراف سياسية لبنانية وعلى رؤوس أشهاد لبنانية وعربية. وجاءت خامساً على وقع زيارة أنور السادات إلى القدس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧. هذه النواحي جميعاً انفتحت أمام قيام الشريط المحتل، ومن خلاله صارت إسرائيل في الموقع الأول من مواقع الحرب اللبنانية وفي محل أول من واجهتها.

* * *

(٦٧٦) راجع: «دافار»، ١٣/ ١١/ ١٩٧٢، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة ٢، العدد ٢، ١٦/ ١/ ١٩٧٢، ص ٢٨.

(٦٧٧) راجع: «هآرتس»، ١٦/ ١/ ١٩٧٢، نقلاً عن المصدر نفسه، السنة ٢، العدد ٣، ١/ ٢/ ١٩٧٢، ص ٥٧. ويتابع زئيف شيف «. . . لذلك هناك احتمالان آخران: أ ـ احتلال المناطق التي يتواجد فيها المخربون ويعملون منها والاحتفاظ بها مؤقتاً. . . ب ـ السيطرة على المنطقة الحيوية في تلك المناطق. . . والنموذج المثالي [لهذا الاحتمال] هو السيطرة على كل المنطقة الأمامية لفتح لاند جبل الروس. وقبل أن ننجح في اختراق هذا السفح والإقامة فيه كانت جميع عمليات الجيش الإسرائيلي في فتح لاند محدودة النتائج. ويجدر بنا أن نتذكر هذه العبرة وأن نطبقها في مناطق أخرى من الحدود اللبنانية في جميع الأماكن التي تمكن ظروف الأرض من ذلك. إن الأمر يفرض، كما هو معلوم النيل من السيادة اللبنانية، ولكن يبدو أنه لا مفر من ذلك إذا أردنا إبعاد المخربين بسرعة إلى الوراء وتجنب الخسائر».

كانت شرارة الاجتياح عملية كمال عدوان التي حصلت ظهر سبت ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ على الطريق الساحلي شمالي تل أبيب، وأدت إلى مقتل ٣٢ إسرائيلياً وجرح ٨٢ آخرين.

لم تكن تلك العملية إلا الشرارة بالطبع. فالخطة العسكرية لاحتلال الجنوب كانت جاهزة بالكامل، وكان من الممكن مباشرتها عصر ذلك اليوم، أمّا تأجيلها ٤٨ ساعة فقد كان بسبب سوء الأحوال الجوية وحسب.[٦٧٨] على هذا بدأت عملية الليطاني بعيد منتصف ليل ١٤ ـ ١٥ آذار/مارس ما بين الساعة الواحدة والواحدة والنصف واستمرت حتى ٢١ آذار/مارس ١٩٧٨[٦٧٩] تمكنت القوات الإسرائيلية في خلال هذه المدة من السيطرة على مناطق تشرف على مجرى الليطاني شمالاً،[٦٨٠] ما عدا جيب صغير يمتد على المرتفعات المشرفة على مدينة صور، وما بينها وبين مصب القاسمية وحتى بلدات كوكبا وراشيا الفخار وكفر شوبا في الشمال الشرقي.[٦٨١]

كان الوصول إلى الليطاني محسوباً ومقدراً في الخطة الإسرائيلية. رغم ما

---

(٦٧٨) راجع: وايزمن، مصدر سبق ذكره، ص ٣، ٩.

(٦٧٩) تجمع المصادر الفلسطينية والإسرائيلية على اعتبار هذا التوقيت، راجع: عادل وصفي وعلي حسن، «حرب الجنوب: الحرب الخامسة، آذار/مارس ١٩٧٨» (بيروت: منشورات فلسطين الثورة، ١٩٧٨)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩، ١١١.

(٦٨٠) بالرغم من كل البيانات التي أطلقتها المنظمات الفلسطينية عن صمود ومواجهة ومقاومة، فإن الثابت الذي يذكره أهالي المنطقة، والمقاتلون اللبنانيون في المنظمات الفلسطينية، أو في أحزاب الحركة الوطنية هو أن الأوامر بانسحاب مقاتلي المنظمات الفلسطينية، كانت قد صدرت سراً قبل ساعات من الهجوم، فظلّ فعل مقاومة الاجتياح الإسرائيلي، أمر المقاتلين اللبنانيين. تمثلت الخسائر العسكرية بـ ٣٢ مقاتلاً من اللبنانيين عناصر من منظمة العمل الشيوعي ينتمون لمناطق على امتداد لبنان سقطوا بقصف الطيران لموقع بلدة مارون الراس. وبـ ١٣ مقاتلاً من مقاتلي الحركة الوطنية (من القوميين السوريين وحزب البعث بأكثريتهم) سقطوا في موقع شلعبون، إلى مجموعة من عناصر تنظيم فتح اللبناني (مجموعة حسان شرارة) كما يتعارف عليهم أهالي المنطقة، وقد ظل هؤلاء يقاتلون في موقع تلة مسعود المشرفة على بنت جبيل من الناحية الغربية، بانتظار المدد الذي وعدهم به قائد موقعهم الفلسطيني (فتح)، والذي كان قد غادر لساعات خلت باتجاه مدينة صور. كذلك كان موقع الطيبة في القطاع الشرقي في خسائره وفي عناصره فعلاً مقاوماً يقوم عليه مقاتلون لبنانيون ليس غير.

(٦٨١) تشكل دراسة العميد ياسين سويد، «عملية الليطاني ١٩٧٨: نظرة استراتيجية» (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢)، الشرح الأوفى للجوانب العسكرية لعملية الليطاني محاور ومراحل ونهايات.

يدّعيه عيزر وايزمن وزير «الدفاع» الإسرائيلي في سياق روايته عمّا دار بينه وبين رئيس الأركان موردخاي غور: «قلت له: والحقيقة أننا لم نقرر سلفاً التقدم نحو الليطاني، ولكن خلال سير المعركة، عندما رفعت تبنين العلم الأبيض، تم الاتفاق مع رئيس الحكومة على الوصول إلى النهر».[٦٨٢] لكن موردخاي غور نفسه يعترف في الأيام القليلة التي تلت وقف إطلاق النار ٢١ آذار/مارس بأن قرار التقدم نحو الليطاني كان قد اتخذ، نتيجة للتطورات في الأمم المتحدة، وليس لأن مختار تبنين أملى على السياسة على إسرائيل، كما تعتقد الدوائر الرسمية المعارضة.[٦٨٣]

أثمر التحرك الدولي، القرار ٤٢٥ الصادر في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وفيه يدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وتسحب على التو قواتها من كل الأراضي اللبنانية. كذلك يدعو إلى تشكيل قوة دولية تابعة للأمم المتحدة وإرسالها إلى الجنوب اللبناني للتأكد من الانسحاب الإسرائيلي وللعمل على مساعدة الحكومة اللبنانية لإعادة فرض السيادة في الجنوب.[٦٨٤]

وبالفعل بدأت طلائع القوات الدولية تصل باكراً في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٨ (٢٠٠ مظلي فرنسي)، أي بعد أقل من يومين على وقف إطلاق النار عصر ٢١ آذار/مارس ١٩٧٨.

كان وصول القوات الدولية عنصر طمأنينة فعلية للسكان، بعد هول المجازر التي حفل بها الاجتياح، فقد تعددت حوادث القتل الجماعية على مدار هذه الحرب، وقد مثلت المجازر الجماعية الحاصلة معاناة الحدوديين بوضوح تام.

كانت إسرائيل تستند في مواجهة المطالب الدولية بانسحابها الكامل من لبنان، إلى انقسام لبنان الرسمي وتردده وعجزه عن تصنيف حالة سعد حداد. كانت إسرائيل ترى فيه ضابطاً لبنانياً ليس في إضبارته ما ينزع عنه ذلك، وكانت ترى من ناحية ثانية أن المنطقة الحدودية التي كانت تحت إشرافه لم تكن أساساً محتلة ولا

---

(٦٨٢) راجع: وايزمن، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٦٨٣) راجع: حسن شاهين، «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان: الدوافع والأهداف»، مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٨، أيار/مايو، ١٩٧٨، ص ٤٥.

(٦٨٤) بالنسبة لمداولات القرار ٤٢٥ راجع: غسان تويني، «القرار ٤٢٥ المقدمات، الخلفيات، الوقائع، الأبعاد: المراسلات الدبلوماسية، الجزء الأول ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨»، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦)، ص ٦٨ وما بعدها.

ينطبق عليها القرار ٤٢٥.[٦٨٥] مع هذا الادعاء، كانت السلطات اللبنانية في شخص رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وقائد الجيش، غير قادرة على أن تجيب الأمين العام للأمم المتحدة، فالدهايم (الذي زار لبنان في ١٥ نيسان/أبريل، أي بعد ٤ أيام من بدء الانسحاب الإسرائيلي) على سؤاله: «كيف تريدون من قوات الطوارىء أن تتعامل مع سعد حداد».[٦٨٦] لذلك لم يكن غريباً أن تتقلب أخبار هذا الانسحاب وأخبار تحركات قوات الطوارىء وقوات سعد حداد، أو قوات «الأمر الواقع» حسب التسمية الجديدة، أن تنقلب على أوجه عديدة من التباطؤ والإشكالات وحتى الاشتباكات، ومن التخلّي عن مواقع والتقدم من غيرها، وخصوصاً كلما دار الأمر على مواقع من قبيل «معاملة» سعد حداد أو «حزام الأمن» في الاعتبار الإسرائيلي.

بدأت المرحلة الأولى من الانسحاب في ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٨ بإخلاء ٧ مواقع في القطاع الشرقي منطقة العرقوب وبلدات راشيا الفخار وإبل السقي وكوكبا، وتسليمها إلى القوات النروجية. والمرحلة الثانية بدأت في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٧٨،

(٦٨٥) راجع: تويني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧. وهنا نشير إلى أن سعد حداد ظل ستارة، لا يوجد ما ينال من شرعيتها ورسميتها، طيلة ما يزيد على أربعة أشهر من انتهاء المرحلة الثالثة من الانسحاب. أي حتى ٥ أيلول/سبتمبر، حين أعلم لبنان الأمم المتحدة، بأن حداد والشدياق «لم يعودا مؤهلين لتمثيل بلادهما». (وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ استدعي حداد إلى المحكمة العسكرية بتهمة «التعامل مع العدو» وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ أقيل من مهامه، وفي سنة ١٩٧٩ وبموجب المرسوم ١٩٤ تاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٩ أصدر المجلس التأديبي قراره بتسريح حداد). راجع: «الجنوب اللبناني، حقائق وأرقام»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ ـ ١٦.

(٦٨٦) كان الموقف حسبما تنقله جريدة «السفير» كالتالي:
«كان الجواب الرسمي تبادل نظرات سريعة بين سركيس وبطرس وخوري وصمتاً استمر لفترة من الوقت حسمه فالدهايم بالانتقال إلى حديث يتعلق بانتشار قوات الطوارىء الدولية، ولكن السؤال كرر نفسه مرة جديدة على لسان فالدهايم:
«إن سعد حداد من ضباطكم ومعلوماتنا تفيد أنه يقبض راتبه مع عدد من جنوده من السلطة اللبنانية، وقد يكون عقبة في طريق عودتكم إلى المنطقة، وقد تستغله إسرائيل كورقة لعرقلة التنفيذ، كيف تريدون منا أن نتعامل معه؟»
وتكرر الجواب للمرة الثانية صمتاً وتبادل نظرات، ثم توجه الرئيس سركيس إلى بطرس وقال له بالعربية «جاوب يا فؤاد». ورد بطرس على فالدهايم: نتمنى عليكم تأجيل البحث بهذا الموضوع لأنه يثير الكثير من الحساسيات السياسية الداخلية، وإذا كان لا بد من طرحه نرجو أن تبحثوا الأمر مع المسؤولين الإسرائيليين...». راجع: «السفير»، ١/١٢/١٩٧٩.

انسحب الجيش الإسرائيلي في خلالها إلى عمق يعادل ٥ ـ ٦ كلم وبطول ١٢ كلم بموازاة الليطاني، وصارت هذه المنطقة في عهدة القوات النيبالية.[٦٨٧] وكان بدء المرحلة الثالثة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٧٨، وفيها، وعند عقدة سعد حداد، خارت قوات الطوارىء مع اقترابها من المواقع القائمة على فم ما تعتبره إسرائيل جوهر عملها العسكري، «الحزام الأمني».[٦٨٨] فقد وقفت هذه القوات في القطاع الغربي مشلولة أمام القوات الإسرائيلية في طير حرفا وشمع، وما لبثت قوات الطوارىء أن انسحبت من هذه المواقع سنة ١٩٧٩ وتم تسليمها إلى قوات سعد حداد.[٦٨٩] وفي القطاع الأوسط كان محرماً على الطوارىء أن تجتاز كونين جنوباً باتجاه بنت جبيل. بل وأكثر من ذلك، وجدت نفسها مجبرة أمام تحركات قوات سعد حداد، على العودة شمالاً باتجاه بلدة بيت ياحون في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٨.[٦٩٠] وكذلك كان على هذه القوات أن تشهد الميليشيات تدخل قرية الطيري، وتنسف فيها منازل وخزان المياه في ٦ تموز/يوليو ١٩٧٨.[٦٩١] وقد أغنى قوات الطوارىء عن مثل ذلك، لاحقاً، انسحابها الجزئي من هذه البلدة في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٨،[٦٩٢] والذي تكامل فيما بعد في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٠. وفي القطاع الشرقي، لم يشكل وجود هذه القوات أي عائق أمام قوات حداد من الوصول، تكراراً، إلى الطيبة وبلاط ورب ثلاثين وإبل السقي ودير ميماس في جولات إنذار وجباية وحتى في اجتياحات عسكرية.[٦٩٣] أما البرهان الأكيد على شلل هذه القوات، فيأتي من منطقة العرقوب التي تحولت في قراها وأهلها إلى رهائن لإسرائيل ولقوات سعد حداد في عهدة القوات الدولية، التي كانت تغض الطرف عن الاستباحات الدورية للمنطقة ولقرى القطاع، من قبل القوات الإسرائيلية، والتي غالباً ما كانت تنتهي بمعاودة الاحتلال.[٦٩٤]

(٦٨٧) راجع: صحف الأيام التالية.

(٦٨٨) راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٢/٤/١٩٧٨، ص ٦٨.

(٦٨٩) راجع: «السفير»، ٤/١/١٩٧٨.

(٦٩٠) راجع: «السفير»، ٤/٨/١٩٧٨.

(٦٩١) راجع: «النهار»، ٧/٧/١٩٧٨.

(٦٩٢) راجع: «السفير»، ٥/٨/١٩٧٨.

(٦٩٣) بعد مقتل عنصرين من قوات الطوارىء انتقاماً لمقتل عنصر من قوات حداد من بنت جبيل في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٠.

(٦٩٤) أبلغ سعد حداد أهالي كفر شوبا وبعد سلسلة طويلة من التحرشات والاعتداءات، بأن بلدتهم ستصبح اعتباراً من ٢ أيار/مايو ١٩٧٩ تابعة لدولة لبنان الحر، وبأنه سيفتح مركزاً لقواته وأنه سيوزع =

كان يوم ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٨، التاريخ الرسمي الذي أرخت فيه إسرائيل نهاية احتلالها لأراض في الجنوب بعد اجتياحها الأول له، دون أن يصدر ما يخالف ذلك من نفي رسمي عن قوات الطوارىء، مع أن هذا الأمر من صلب مهمتها. لا بل أن «براءة» انسحاب كامل جاءتها لاحقاً على لسان قائد قوات الأمم المتحدة، وكانت «هذه الشهادة التي جاءت على الرغم من أن إسرائيل بقيت تسيطر فعلياً على الجيب المسيحي، من الخطوات الخاطئة التي زادت الأمور تعقيداً».[٦٩٥]

كانت حدود الشريط المحتل الحالية، منذ منتصف سنة ١٩٧٩، قد تحددت بدقة في قضاءي صور وبنت جبيل، منطقة مقفلة أمام تحركات قوات الطوارىء الدولية، وتحددت بدقة أقل في قضاءي مرجعيون وحاصبيا، حيث كانت تظاهر المنطقة المقفلة في وجه الطوارىء، قشرة «مجال حيوي أمني» من الناحية الغربية، وهي قشرة كانت الدوريات العسكرية والأمنية الإسرائيلية والحدادية، تحل بها سهلاً، خلواً من أية إشكالات مع قوات الطوارىء المتواجدة فيها.[٦٩٦]

المساحة الإجمالية للشريط المحتل في صيغته الأولى (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢)، كانت في حدود الـ ٧٠٠ كلم٢. على مدى طولي ٨٠ ـ ٨٥ كلم، وعرض يتراوح

= السلاح على أبناء البلدة. وبدءاً من ١٤ تموز/يوليو ١٩٧٩، راح يطالب البلدة بتأمين مسلحين (٨ أشخاص) للحراسة الليلية بدءاً من السابعة مساء وحتى السادسة صباحاً. في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٨٠، أقامت القوات الإسرائيلية «مرابط» لها على مقربة من البلدة، وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨١، أعادت احتلال البلدة مجدداً.

راجع: صحف الأيام التالية على التواريخ أعلاه. ولمزيد من التفاصيل بالنسبة لأوضاع قرى أخرى في العرقوب راجع على سبيل المثال: «النهار»، ٢٩/١/١٩٧٩، ٨/٧/١٩٧٩؛ «السفير»، ٨ ـ ١٠ ـ ٢٠/٥/١٩٧٩، ٢٢/٥/١٩٨٠، ٦/٣/١٩٨١.

(٦٩٥) وكان لهذه الإفادة أن تلصق بقوات الأمم المتحدة لسنوات لاحقة. وأكثر من ذلك، فإن القوات المذكورة أقامت مقر قيادتها في مركز الجمارك القديم في الناقورة، وهي بقعة تقع في وسط الجيب المسيحي الحدودي الذي تسيطر عليه إسرائيل وفي منطقة ليست على اتصال مع منطقة عمليات باقي قوات الطوارىء... راجع: Norton, *op.cit.*, p. 9

(٦٩٦) أما المنطقة المواجهة أو الشريط الحدودي الناري، فكان من الصعب تقدير عرضه، إذ كان هذا العرض يتقلب في مدى «القضية» التي يدافع عنها حداد. فهي تارة تصغر إلى حدود تبنين مثلاً، التي يهدد حداد بقصفها إذا لم يبن مصير مخطوف من بليدا (راجع: «السفير»، ١٦/١١/١٩٧٩). وتارة تكبر قليلاً مع مخطوف له هيبة أكبر فتصل إلى صور التي يهدد حداد بقصفها إذا لم يطلق سراح تاجر أغنام إسرائيلية (صحف ٨/٢/١٩٨٠)، أو تكبر إلى صيدا التي يهدد بتدميرها إذا استمر السوريون بقصف زحلة والمنطقة الشرقية من بيروت. «السفير»، ٨/٤/١٩٨٠.

بين ٤ و١٢ كلم. وكان تحديد المنطقة الجغرافي مدعاة تحديد أمني، فقد باشر حداد إقامة معسكرات للتجنيد في الجيب الحدودي، في الأسبوع الأول من وقف إطلاق النار، ومدعاة تحديد إقامة وتحديد هوى المقيمين عن طريق تحديد هوياتهم[٦٩٧] وكان أخيراً مدعاة تحديد سياسي يصلّب التدخل الإسرائيلي في الأزمة اللبنانية فكان إعلان «دولة لبنان الحر» في مؤتمر صحافي عقده سعد حداد في متولاه في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٩، وفيه أعلن في الساعة الخامسة والثلث، أن حدود دولته هي حدود لبنان وأن العاصمة تبقى بيروت.[٦٩٨] ومن نافل القول هنا، أن هذا التحديد السياسي، أو بتعبير آخر هذا النصاب السياسي الجديد، هو الفراغ السياسي بعينه، وهو يصب في الرؤية الإسرائيلية القديمة، والمتجددة دوماً، والتي أعلنها شمعون بيرس في صحف ٢٤ حزيران/يوليو ١٩٧٦ «إن جنوب لبنان الواقع على طول الحدود الإسرائيلية، يمثل فراغاً بالمعنى العسكري والسياسي».

لم تتعد ردة الفعل، تجاه خطوة حداد على الصعيد الرسمي، حدود الإجراءات القانونية: قرار تأديبي بتسريح حداد من الجيش في اليوم الذي أعلن فيه «دولته» في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٩،[٦٩٩] وهو قرار تحتم من كون حداد لم يترك ستراً يغطي «معاصيه»، بعدما أعلن دولة رسمية، ومن مستعمرة متولاه الإسرائيلية. أما على غير صعيد سياسي، فقد تعلق إعلان هذه الدولة على أستار الانقسام السياسي، والطائفي، وصار على لسان كميل شمعون كإعلان «لا يعني أن

(٦٩٧) باشرت إسرائيل بدءاً من الشهر الثامن من سنة ١٩٧٨ توزيع «بطاقة هوية مؤقتة» «يعمل بها ريثما تعود الحياة إلى مجراها الطبيعي» و«كل من لا يحمل هذه البطاقة يلقى القبض عليه ويساق إلى التحقيق في قيادة القطاع الشرقي». كما هو مكتوب على غلاف البطاقة. راجع: «السفير»، ١٧/٩/١٩٧٨؛ «النهار»، ١٩/١٢/١٩٧٨. وقد ظل سيف نزع الهوية الرسمية اللبنانية وإبدالها بهوية لبنان الحر شرطاً أساسياً للبقاء في المنطقة، سيفاً مسلطاً باستمرار فوق رقاب الحدوديين حتى منتصف سنة ١٩٨٥ («السفير»، ١٥/٥/١٩٨٥؛ «النهار»، ٢٣/٥/١٩٨٥).

كذلك كانت قد جرت محاولة إبدال لجوازات السفر اللبنانية بأخرى تحمل اسم «دولة لبنان الحر» («السفير»، ٢٥/٤/١٩٧٩).

هذا طبعاً بالإضافة إلى إلغاء عيد الاستقلال الرسمي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ وكل ما يستتبعه من احتفالات وعطل مدرسية واعتبار يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٩، يوم إعلان دولة لبنان الحر، عيد الاستقلال الحقيقي. راجع: «النهار»، ١٦/١١/١٩٧٩.

(٦٩٨) راجع: كرم، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٦٩٩) كان رد حداد على هذا القرار بأنه «سيعقد جلسة علنية لمحاكمة سركيس الإثنين القادم في مرجعيون». راجع: «السفير»، ٢١/٤/١٩٧٨.

هنالك تقسيماً أو فكرة تقسيم، بل يشكل انتفاضة من أجل تحرير لبنان من كافة القوى المسلحة التي تحتل أراضيه».[٧٠٠]

كان دفع سعد حداد إلى إعلان «دولته»، رداً إسرائيلياً على التوجه الدولي في دعم الحكومة اللبنانية في مد سلطتها إلى الجنوب الحدودي، هذا الدعم الذي تمثل في القرار الدولي ٤٤٤ الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، والذي أعطى الحكومة مهلة ثلاثة أشهر للوصول، «إلى استعادة سلطتها الفعلية في جنوب البلاد»، أي أن إعلان «دولة لبنان الحر» استبق بيوم واحد نهاية مهلة الثلاثة أشهر هذه في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٩، حيث كان من المقرر في هذا اليوم الأخير أن يتخذ ٦١٧ عنصراً من الجيش اللبناني، مواقعهم في منطقة تواجد القوات الدولية.[٧٠١]

لم تعن إقامة الشريط المحتل كثيراً على صعيد هدوء المنطقة الحدودية، فقد ظلت التوترات تجري في فلكها، صواريخ كاتيوشا يقابلها غارات طيران مكثفة، أعنفها ما حصل في تموز/يوليو ١٩٨١، وتحديداً ما بين ١٤ و٢٤ منه، حيث تكثفت الغارات الجوية على امتداد مناطق واسعة من لبنان، موقعة ٢٠٠ قتيل و٧٠٠ جريح. وقد دفعت خطورة الموقف مجلس الأمن إلى أن يتبنى قراراً يدعو إلى وقف إطلاق النار في مهلة لا تتعدى الـ ٤٨ ساعة. وفعلاً تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، أعلنه المبعوث الأميركي إلى المنطقة فيليب حبيب «اعتباراً من الواحدة والنصف ظهر اليوم ستتوقف كل الأعمال العدوانية بين الأراضي اللبنانية والإسرائيلية وفي أي من الاتجاهين».

لم تمض مفاوضات وقف إطلاق النار دون مفاعيل جانبية، كان لها صدى أساسي في توجيه وتسريع الأحداث اللاحقة، فهي (أي المفاوضات)، من ناحية أحدثت شرخاً داخل القيادة العسكرية والسياسية في إسرائيل، حيث رأت مجموعة وعلى رأسها رفائيل إيتان، أن هذه المفاوضات أعطت منظمة التحرير الفلسطينية شرعية المحاور الدبلوماسي، في الوقت الذي كانت فيه القيادة الإسرائيلية تشير

(٧٠٠) راجع: حداد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
ولكن موقف سعد حداد من الدولة اللبنانية، وشعاره «سنحرر كل لبنان» لم يمنعه أبداً من أن يفرض على الدولة اللبنانية عبر الوسيط الدولي الجنرال أرسكين تدبير أمور دولته «من المطالبة بإنشاء فروع للجامعة اللبنانية ودار للمعلمين والمعلمات وتصليح مدرسة بنت جبيل المهنية، وصيانة الطرق والماء والكهرباء». راجع: «السفير»، ٣/ ٤/ ١٩٨٠.

(٧٠١) «الجنوب اللبناني، حقائق وأرقام»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

دوماً إلى المنظمة على أنها منظمة إرهابية. لذلك كان من الضروري وفق هذه الفئة، العمل على كسر هذا الاتفاق كي لا تزداد من خلال ديمومته شرعية المنظمة في موقعها الجديد.[٧٠٢] وهذا ما استتبع، من ناحية أولى، جهوزية عسكرية وتدريباً مستمراً على ما تفرضه الحرب العتيدة ضد القوات الفلسطينية، من حروب ومطاردة في شوارع المدن وزواريب القرى، وقد شكلت حارات وطرق الخيام وياربن ومروحين والظهيرة، «بيادر» «الدراسة» تلك الحرب والتدريب على معاركها.[٧٠٣] واستتبع كذلك، من ناحية ثانية، اعتبار أية عملية تحصل ضد إسرائيل وفي أي مكان عملاً يدخل في دائرة الخروج على اتفاق تموز/يوليو.[٧٠٤] من هنا كان السر المعلن، بدءاً من مطلع سنة ١٩٨٢، هو أن مسألة غزو لبنان هي مسألة توقيت ليس غير. لذلك، وعندما أصيب الدبلوماسي الإسرائيلي شلومو أرغوف بجراح في محاولة لاغتياله في لندن ليل ٣ ـ ٤ حزيران/يونيو، باشرت إسرائيل غاراتها الجوية يومي ٤ ـ ٥ حزيران/يونيو على عشرات من قرى الجنوب واستكملت ذلك باجتياح عام باشرته في ٦ حزيران/يونيو وانتهى باحتلال بيروت منتصف أيلول/سبتمبر وبمجازر صبرا وشاتيلا في ١٨ منه.[٧٠٥]

مع الانسحاب الإسرائيلي من الجبل (٣ ـ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)، إلى جنوب الأولي، امتدت حدود «دولة لبنان الحر» على مساحة الجنوب

(٧٠٢) راجع: Norton, *op.cit.*, p. 10

(٧٠٣) راجع، على سبيل المثال، عن المناورات على حرب الشوارع في هذه البلدات: صحف ٢٤/ ١١/ ١٩٨١، ٥/ ٢/ ١٩٨٢، ١١/ ٢/ ١٩٨٢.

(٧٠٤) اعتبرت عملية محولا في غور الأردن في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨١، على أنها تشكل انتهاكاً لوقف إطلاق النار الذي كان سائداً في جنوب لبنان، راجع: يزيد خلف، «الأهداف العسكرية للاستيطان الإسرائيلي»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٢٥، نيسان/أبريل ١٩٨٢، ص ١٨٤.

(٧٠٥) على الرغم من صدور القرار ٥٠٩ بتاريخ ٦/ ٦/ ١٩٨٢ والذي طالب إسرائيل بسحب قواتها من لبنان حالاً وبدون شروط، وطالب كافة الأطراف وقف القتال داخل وعبر الحدود. فقد استمرت الحرب بكافة أدواتها. وتؤكد المصادر الصحافية والرسمية على أعداد كبيرة جداً من الضحايا. فالإحصاءات الصحافية في «الأوريان لوجور» وفي «النهار»، تؤكد استناداً إلى تقارير الشرطة والمستشفيات على أن عدد القتلى هو ١٧,٨٢٥ و٣٠,٢٠٣ من الجرحى. ولا يزيد الإحصاء الرسمي العام كثيراً على هذه التقديرات إذ يتحدث عن ١٩,٠٨٥ قتيلاً و٣١,٩١٥ جريحاً. أما الخسائر المادية فكان من الاستحالة تقديرها. «الجنوب اللبناني حقائق وأرقام»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

بأكمله،(٧٠٦) دون أن يعني ذلك التطبيق الحرفي لِ «النظام الأساسي» لمنطقة الشريط المحتل و«امتيازاتها» في الرقابة الأمنية الصارمة والعبور المشروط والمأذون، وفي الاستجواب والتحقيق مع الوافدين الجدد من أهلها، وفي الإبقاء على المراكز العسكرية الإسرائيلية في المرتفعات المطلة، والتي فقدت مبرر وجودها مع تجاوز الاحتلال الإسرائيلي هذه المنطقة بعشرات الكيلومترات. في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها بإعادة الانتشار على امتداد الحدود مع لبنان. كانت حصة الشريط المحتل من هذا الانسحاب في المرحلة الثالثة، المرحلة (ج)، وهي الأخيرة في سلسلة المراحل، وفيها تنشر «قوات الدفاع الإسرائيلية على امتداد الحدود الدولية الإسرائيلية ـ اللبنانية، بينما تحتفظ بمنطقة في جنوب لبنان حيث ستعمل قوات محلية (جيش لبنان الجنوبي) بدعم من قوات الدفاع الإسرائيلية».(٧٠٧) وعلى هذا الأساس كان الانسحاب في المرحلتين الأوليين من صيدا في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥. ومن النبطية وقضائها في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ومن البقاع الغربي وراشيا والباروك وجزين في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ومن قضاء صور في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

تعين تنفيذ المرحلة الثالثة مطلع حزيران/يونيو ١٩٨٥ في قرار للحكومة الإسرائيلية. وقد تضمن النقاط الأساسية التالية التي حددت ما سمي بسياسة «الحزام الأمني» في الجنوب اللبناني:

١ ـ لن يكون هناك وجود دائم للجيش الإسرائيلي الذي سينتشر على طول الحدود الدولية، بل سيكون للجيش نشاط عسكري فقط.

٢ ـ يقدم الجيش الإسرائيلي الدعم لقوات «جيش لبنان الجنوبي» والحرس المدني من خلال دوريات يقوم بها من حين إلى آخر، على أن يتدخل الجيش الإسرائيلي لمساعدة هذه القوات المحلية في حال واجهت مشاكل لا تستطيع معالجتها.

٣ ـ يحتفظ الجيش الإسرائيلي لنفسه بحرية العمل ضد أية محاولة لتنظيم اعتداءات على إسرائيل، سواء كانت من البر أو من البحر أو من أي مكان آخر في

(٧٠٦) «لا حاجة لإعلان «دولة لبنان الحر»، إن هذه الدولة أعلناها منذ زمن وحدودها: البحر غرباً والأولي شمالاً والحدود مع إسرائيل جنوباً وجبل الشيخ شرقاً. وهذه الدولة ستبقى ما دامت أجزاء من لبنان تحت الاحتلال». بهذه الكلمات أعلن سعد حداد نفسه حاكماً للجنوب اللبناني. راجع: «بيروت المساء»، ١٩/٢/١٩٨٣، ص ٦.

(٧٠٧) راجع: النص الكامل لقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في «النهار»، ١٥/١/١٩٨٥.

لبنان. وسيعمل الجيش الإسرائيلي ضد «المخربين» حتى مسافة ٣٠ أو ٥٠ كلم وراء الحدود.

٤ ـ ستبقي إسرائيل على «الجدار الطيب» وتؤمن لسكان الحزام الأمني حرية الاتصال بمناطق لبنان الأخرى.(٧٠٨)

اكتملت المرحلة الثالثة من الانسحاب الإسرائيلي «الرسمي» من الشريط المحتل في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥. ولكن واقع الأمر، كما تلاحظ صحيفة «النهار» بعد يومين، أن إسرائيل أبقت على وجود عسكري واضح وثابت في ١٣ قرية، تمتد من زغلة (في حاصبيا) إلى شبعا، إضافة إلى وجود مباشر في مناطق أخرى من الشريط المحتل بحيث يصل مجموع العسكريين الإسرائيليين، حسب تقديرات الصحيفة، إلى ٥٠٠ عسكري، يشكلون طواقم المستشارين والمساعدين لِ «جيش لبنان الجنوبي».(٧٠٩)

ومع سكوت إسرائيل بخصوص هذا الموضوع، فإن هذا الوجود ظل يتعزز رجالاً وعتاداً مع الضربات التي أصيب بها «الجنوبي» قبيل الانسحاب واستمرت بعده مع عمليات المقاومة، دون اعتراف رسمي من قبل إسرائيل بذلك. ولكن مقتل جنديين إسرائيليين في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٥ قرب بلدة مجدل سلم، ثم أسر اثنين آخرين كانا في سيارة مدنية مع عناصر من «الجيش الجنوبي» قرب موقع بيت ياحون في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٦،(٧١٠) كان الدليل الحسي الذي اضطر إسرائيل إلى مباشرة وجودها العلني والدائم في مواقع عسكرية ثابتة في الشريط الحدودي المحتل. وبذلك تأكدت مرة جديدة، المعادلة التي طرحها قائد المنطقة الشمالية قبل الانسحاب الأخير: «إن الشريط الأمني لا تقوم له قائمة إلا بطريقة واحدة، وهي بالتواجد هناك».(٧١١)

* * *

كان التعديل في حدود الشريط المحتل مع الانسحاب الإسرائيلي الأخير في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥، محدوداً في المنطقة المعينة شريطاً بعد اجتياح ١٩٧٨، فالمناطق التي أضيفت «رسمياً» إلى الشريط المحتل، في أقضية بنت جبيل

(٧٠٨) «هآرتس»، ٢٢/٤/١٩٨٥، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٥، سنة ١٣، أيار/مايو، ١٩٨٦، ص ٣٢٤.

(٧٠٩) «النهار»، ١٣/٦/١٩٨٥.

(٧١٠) قامت إسرائيل مباشرة بعد أسر الجنديين بعملية واسعة داخل المنطقة المحررة بحثاً عنهما، وقد وصلت قواتها إلى المرتفعات القريبة من صور.

ومرجعيون وبعض حاصبيا، كانت مبدئياً في الحرمة الأمنية للشريط المحتل السابق.[(٧١٢)] التعديل الأساسي جاء مع إضافة مناطق درزية في حاصبيا ومناطق من راشيا والبقاع الغربي، وفي إدخال قضاء جزين بكامله تقريباً «حبوساً» موقوفاً على ذمة الشريط الحدودي. وفي هذه الزاوية بالضبط يصبح الشريط الحدودي المحتل «الثاني» أكثر سياسية بالمعنى اللبناني، مع تثقيله حجم الدروز والمسيحيين في صلب تشكيلة الشريط الطائفية. وأكثر سياسية بالمعنى الإقليمي، عبر التماس القريب مع المواقع السورية في البقاع من خلال الإطلال على هذه المواقع من مرتفعات جبل الريحان الشرقية المشرفة على سهل البقاع من ناحية عين التينة وميدون قريباً من بلدة مشغرة.

إن أهمية الشريط الحدودي المحتل في صيغته المعدلة بعد انسحاب ١٩٨٥، جعلت من إسرائيل عاملاً ثابتاً في تكوين أزمة لبنان، وجعلت من الشريط المحتل عاملاً ثابتاً في أصول اللعبة السياسية داخل إسرائيل نفسها، وهذا بالضبط ما أدركه «السياسي» الإسرائيلي بعد سنتين من الانسحاب حين نشرت «عال همشمار» مقالتها في «الفخ اللبناني».[(٧١٣)]

سادساً: صورة الشريط المحتل

انتهى انسحاب ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥ إلى احتفاظ إسرائيل بشريط محتل يزنر الجنوب بدءاً من البحر عند رأس الناقورة إلى كامل الحدود اللبنانية الفلسطينية بطول ٧٩ كلم. ومع ما أضيف إليها من حدود لبنانية سورية كانت إسرائيل قد

(٧١١) حوار أجرته الإذاعة الإسرائيلية مع الجنرال أوري أور. راجع: «السفير»، ١٣/٥/١٩٨٥.

(٧١٢) من هذه المواقع: ضم بلاط والقنطرة في القطاع الشرقي، ونقل الحاجز من جنوبي بلدة بيت ياحون إلى شماليها، إلى ضم بعض التلال القريبة من بلدة رشاف أو المطلة على ياطر وكفرا في القطاع الأوسط، إلى ضم تلال قريبة من طير حرفا وشمع في القطاع الغربي.

ولكن هذه «التسوية» العسكرية لخط «الحدود» الشمالية للشريط المحتل، لم تكن دائمة. فقد تحتم أحياناً، مع انكشاف بعض المواقع الدائمة أمام عمليات المقاومة، إخلاء لبعض المواقع بالكامل والانسحاب منها كما حصل في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، مع إخلاء القوات الإسرائيلية «تلة الحقبان» و«تلة الخزان»، المشرفتين على محور ياطر ـ كفرا.

(٧١٣) «... البقاء في لبنان هو مراوحة من موقع العداء وفي موقع سابق للحرب. والخروج منه دون تسوية هو عودة إلى زمن اشتعال الحدود مع لبنان، والتعايش في هذا المأزق ممكن بصورة مؤقتة وحسب». «عال همشمار»، ٢/٦/١٩٨٧. نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦، سنة ١٤، حزيران/يونيو ١٩٨٧، ص ٤٠٨.

احتلتها في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ في مرتفعات جبل الشيخ، يصبح طول الشريط المحتل في صفحته الجنوبية ١٢٢ كلم. أما متوسط عرضه فهو في حدود الـ ١٠ كلم، وبعمق متفاوت داخل الأراضي اللبنانية، إذ يصل في حده الأقل إلى الـ ٥ كلم، في نقطة التقاء خراج بلدة بيت ليف (داخل الشريط المحتل) وخراج بلدة ياطر (خارجه) أي عند تماس القطاعين الغربي والأوسط. كذلك الأمر عند تماس القطاعين الشرقي والأوسط مع خراج بلدة حولا (داخل الشريط المحتل) وخراج بلدة شقرا (خارجه). وفي حد عمقه الأقصى يطاول الأربعين كلم عند نقطتي باتر وكفر فالوس في قضاء جزين. تكون مساحة الشريط المحتل إذن، في حدود ١٢٠٠ كلم²، أي ما يناسب ١٢٪ من مساحة الجمهورية اللبنانية، أو ما يزيد عن نصف مساحة الجنوب اللبناني بمحافظتيه وهي في حدود الـ ٢٠١١ كلم².

طبيعة أراضي الشريط المحتل، في قسمه الممتد من البحر حتى حدود بلدة مرجعيون بسيطة التكوين إجمالاً، تلال متماوجة تتواصل بأودية منفرجة تحمل في جملتها اسماً شائعاً «خلة».[(٧١٤)] ولكن سطح الشريط المحتل يصبح أكثر تعقيداً مع الاقتراب من منطقة العرقوب حيث الأرض أكثر وعورة والنتوءات والتشققات، تبدو أكثر حدة، والقمم أكثر تصخراً، والسفوح أكثر حرشية، دون أن يصل هذا الأمر في هذا العرقوب، إلى ما هو عليه في منطقة جزين، حيث التقاطعات والمنحدرات الحادة والأودية الفجة التي تضيق قاعدتها، ضيق المسيل المائي فيها أحياناً. فالطبيعة هنا تبدو أقرب إلى محاكاة مثيلتها في جبل لبنان، قمماً وأودية وصخوراً وأحراشاً، منها إلى تلال جبل عامل وهضابه. ولكن قسوة الطبيعة هذه، في بعض العرقوب وبعض منطقة جزين، لا تلغي التواصل السريع بين قرى المنطقة ولا يستوجب كثيراً، تحريف طريق لمسافة طويلة للوصل بين الحواضر، مزارعاً أو قرى، ولا يحتم غالباً شأن الأمر في جبل لبنان، دورة طريق كبيرة لوصل مسافة نظر قصيرة.

ومنطقة الشريط الحدودي المحتل التي تستوي في ارتفاع تلالها مع ما يقابلها من الشمال الفلسطيني، تستظهر في هذه الناحية على سائر مناطق الجنوب اللبناني. فالقوات الإسرائيلية توقفت في خط انسحابها، عند المشارف التي تتحكم بالعبور إلى داخل الشريط وتتحكم بمراقبة ما يدور في جواره، سواء في مدى التحرك القريب أو في مدى الحركة البعيدة، وتتمثل هذه المشارف بالسفوح الغربية لجبل

(٧١٤) المعنيان اللذان يعطيهما المنجد لكلمة خلة (بفتح الخاء): «الثقبة»، فالخلل هو «المنفرج بين الشيئين». وخلة (بضم الخاء): «ما فيه حلاوة من النبات»، يدفعنا لتقبل المعنيين في حالتي الفتح والضم سبباً في التسمية.

الشيخ، والتي تشرف من بعيد على كل منطقة جبل عامل والجليل الأعلى والجزء الجنوبي من سلسلة جبال لبنان الغربية وعلى قسم من الجولان وسهل البقاع، وفي مجمل تلال جزين (قمم نيحا ١٧٠٠م، سجد ١١٢٠م، صافي ١٣٨٩م...) التي تطل على ساحل صيدا وفي مرتفع قلعة الشقيف (٧١٥م) المشرف على القسم الأكبر من منطقة النبطية، وفي التلال القريبة من حولا والقنطرة التي تتحكم بمداخل قضاء مرجعيون، وتلة بيت ياحون (٨٠٠م) وتلة برعشيت (٧٠٠م) وتلة حداثا (٧٦٠م) التي تتحكم بمداخل القطاع الأوسط، وتلال شيحين (٤٨٠م) وطير حرفا (٤٢٠م) التي تتحكم بمداخل القطاع الغربي.[٧١٥] هذا طبعاً إلى تلال أقل ارتفاعاً، تسند المرتفعات الآنفة في إحكام السيطرة على منافذ الشريط، شأن تلال زمريا والأحمدية والشريقي، والطهرة والسويدا والزفاتة والدبشة، وعلي الطاهر وطلوسة وجبل حميد وشمع.

أما سكان المنطقة، فعينة من ترسيمة الطوائف في لبنان، مع تقلب في النسب. الطوائف الست الكبرى تتمثل بنسب تجعل لكل منها مقاماً، على تفاوت في الوزن والاعتبار والعدد. ويتوزع هؤلاء السكان بلدات وقرى ومزارع[٧١٦] تتوزع على أقضية الجنوب كالتالي:

١ ـ قضاء صيدا: بصليا

٢ ـ قضاء صور (١١ قرية من ٩٦ قرية إجمالي القضاء): البستان، الجبين، الزلوطية، شمع، شيحين، طير حرفا، الظهيرة، علما الشعب، مروحين، ناقورة، يارين.

إضافة إلى المزارع التالية:

إسكندرونة، أم التوت، البطيشية، ججين، حامول، أم عفية، لبونة، الخريبة، منطقة النفخة (شمال شرق مروحين)، ووادي عين التينة. والأخيرتان كان فيهما مشات لأهالي العرقوب.

٣ ـ قضاء بنت جبيل (١٨ قرية من ٣٦ قرية إجمالي القضاء): بنت جبيل، بيت ليف، بيت ياحون، حانين، دبل، رامية، رشاف، رميش، صربين، الطيري، عيتا الشعب، عين إبل، عيترون، عيناتا، القوزح، كونين، مارون الراس، يارون.

---

(٧١٥) حول ارتفاعات المناطق راجع: علي فاعور، «جنوب لبنان: الطبيعة والإنسان»، ج ١ (بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥)، ص ٢٥٧ ـ ٢٩٠.

(٧١٦) صنفنا في خانة المزرعة المناطق غير الآهلة، أو تلك الآهلة والتي لم يرد اسمها في لائحة تحديد أماكن الناخبين في انتخابات ١٩٩٦.

أما المزارع فهي:

جباب العرب، سموخا، الصالحاني، قطمون.[٧١٧]

٤ ـ قضاء مرجعيون (٢٦ قرية من ٣٠ قرية إجمالي القضاء):[٧١٨]

إبل السقي، برج الملوك، بلاط، بليدا، بني حيان، البويضة، حولا، الخيام، دبين، دير سريان، دير ميماس، رب ثلاثين، سردة والعمرة، طلوسة، الطيبة، عدشيت القصير، العديسة، علمان القصير، القليعة، القنطرة، كفر كلا، محيبيب، مرجعيون، مركبا، ميس الجبل، الوزاني.

إلى عدد من المزارع: الزقية، الميسات، هورا (مزرعة تابعة للروم الكاثوليك في مرجعيون)، الحمامص.

٥ ـ قضاء حاصبيا (١٦ قرية من ٢١ إجمالي القضاء):[٧١٩]

أبو قمحة، برغز، حاصبيا، حلتا، راشيا الفخار، شبعا، شويا، عين جرفا، عين قنيا، الفرديس، كفر حمام، كفر شوبا، كوكبا، الماري، المجيدية، الهبارية.

أما المزارع فهي: دحيرجات، سليمية، مزرعة صليبي، النخيلة، خربة الدوير، الخريبة.

يضاف إلى قضاء حاصبيا مزارع شبعا وهي على السفح الجنوبي الغربي لجبل الشيخ بطول ٢٠ كلم، يبدأ من قمة الزلقا (ثاني أعلى قمة في جبل الشيخ) حتى مغر شبعا وبعرض يتراوح بين ٧ و١٠ كلم، ابتداء من بلدة كفر شوبا حتى حدود لبنان الدولية مع الجمهورية العربية السورية حيث قرية بانياس السورية. وقد سميت مزارع من تعاطيها الزراعة وتربية الماشية واعتمادها على ذلك وحسب. عددها ١٤ مزرعة:

مغر شبعا، خلة غزالة، رويسة القرن، ضهر البيدر، جورة العقارب، فشكول، زبدين، رمثا، قفوة، الربعة، بيت البراق، برختا التحتا، برختا الفوقا، مراح الملول (احتلت جميعها سنة ١٩٦٧)، إضافة إلى مزرعة بسطرة التي احتلت سنة ١٩٩٠. كما يوجد أملاك وقفية شاسعة تعود للأوقاف الإسلامية ولأوقاف الكنيسة الأرثوذكسية، مع الإشارة إلى وجود مزار ديني يعرف باسم مشهد الطير، وفيه

---

(٧١٧) هذه المزارع حالياً تتبع بلدة رميش، فقد انتقلت ملكيتها إليها بالبيع. كانت تشكل مطلع القرن تجمعات سكانية مستقلة. راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ وما بعدها.

(٧١٨) يبقى من قرى القضاء خارج الشريط: مجدل سلم، قبريخا، الصوانة، تولين.

(٧١٩) يبقى من قرى القضاء خارج الشريط: ميمس، الكفير، الخلوات، عين تنتا، عين فجور، مرج الزهور.

مقام للنبي إبراهيم.[٧٢٠]

٦ ـ قضاء النبطية قريتان هما أرنون ويحمر. إضافة إلى حمى علي الطاهر وحمى أرنون.

٧ ـ قضاء جزين (٤٧ بلدة وقرية): أنان، البابا، بتدين اللقش، بحنين، بسري، بكاسين، بنواتي، تعيد، الجرمق، جزين، الحرف، الحمصية، حيداب، حيطورة، حيتولي، داريا، روم، ريحان، ريمات، زحلتا، سجد، السريرة، سنيا، شقاديف، صباح، صفارية، صيدون، عارية، عازور، عرمتى، العيشية، عين مجدلين، غباطية، قتالة، قيتولي، القطراني، قطين، كفر تعلا، كفر حونة، كفر فالوس، اللويزة، مشموشة، المطحنة، المكنونية، مليخ، الميدان، وادي جزين.

أما المزارع فهي:

البابة، بصنية، بغانوب، تمرة، حرف الدقيق، حرمك، حورانية، خرخية، خلة خازن، دير المزيرعة، دير مشموشة، دير شكرديف، دير السيدة، دلغاني، دمشقية، رخصة، رمانة، رهبان، روس الفرنج، زغرين، شامخة، شبيل، صليما، طيونة، ظهر الدير، عاضور، عزيبة، عريمة، عرقوب، عقماتا، قبيع قروح، قلعة أبو الحسن، محمودية، مراح بوشديد، مزيرعة، مصوص، منقلة، هوتية، وازعية، وردية.

سابعاً: من الشريط المحتل وإليه

أ) المعابر

الحديث في المعابر إلى الشريط المحتل وفي أحوالها، ديباجة الحديث في معاناة سكانه، فهي فعل يومي يسهل تسقّط أخباره، وقطافها طازجة على مدار الأيام، من قبل المرئي والمسموع من الإعلام. والسؤال عن المعبر خير مطالع الحديث مع عابر منه. وفي أمور المعبر ينحصر الدعاء والسؤال بتسهيل الأمور. لا بل أن السؤال عن المعبر صار يختزل السؤال عن أحوال الشريط. وهذه التورية على ألسنة الغالب من الأهالي، وهي الفذلكة الأكثر «براءة» في تبرير اختزال التراداد إلى الشريط، زياراتٍ ـ طلاّتٍ موسميةً في فرح أو عزاء، والتي يرى فيها العازفون عن دوام الذهاب إلى قراهم، وقاية من تفسير أسود قد يطال أهلاً أو أبناء مقيمين

(٧٢٠) المعلومات المتعلقة بمزارع شبعا مأخوذة من محفوظات هيئة أبناء العرقوب.

في الداخل، فيردون تثاقلهم في الزيارة إلى تقنيات العبور، وإلى كلفته في الصحة أو في دوام العمل أو في قدرة العائلة والأطفال على الاحتمال. ويبقى الأهم من كل ذلك، اعتبار الدولة وأطراف السياسة للمعابر، أساساً في تبرير مواقفها من استحقاقات تجاه الشريط في السياسة والإدارة والتنمية.

* * *

يتواصل الشريط المحتل مع خارجه، بدءاً من الغرب، عبر المعابر التالية:[٧٢١]

١ ـ معبر جسر الحمرا ـ البياضة الساحلي. يختص هذا المعبر بأبناء القطاع الغربي أساساً، واستثناءً بأهل القطاع الأوسط، في حالة إقفال معبرهم، بيت ياحون.

٢ ـ معبر بيت ياحون، يقود إلى القطاع الأوسط وبعض قرى القطاع الشرقي في منطقة مرجعيون حتى بلدة العديسة.

٣ ـ معبر كفر تبنيت، قريباً من الطرف الشرقي للبلدة باتجاه جسر الخردلي. أقفل في ١٥ تموز/يوليو ١٩٨٥ بعد عملية للمقاومة، وظل مقفلاً حتى ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٧ حيث أعيد افتتاحه معبراً لبعض قرى مرجعيون، إضافة إلى ثلاث قرى من قضاء جزين: العيشية والريحان وعرمتى ولبعض المزارع المجاورة.

٤ ـ معبر زمريا ـ مرج الزهور. يقع على مسافة ٥٠٠م إلى الشمال الشرقي من جسر الحاصباني. يسمح بالمرور عليه لأبناء وقرى وبلدات ومزارع حاصبيا.

٥ ـ معبر باتر ـ جزين: أكثر المعابر شهرة وإثارة مواجد عند الجنوبيين. فقد جعلته إسرائيل المدخل الوحيد إلى الجنوب مع إقفالها معبر الأولي بُعيد انسحابها من الجبل (أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)، واستمر حتى الانسحاب من صيدا في ١٦ شباط/فبراير، ١٩٨٥، أي طوال سنة ونصف، «نظارة» توقيف تستقبل في العراء، ولأيام أحياناً، أعداداً تعدت مرات كثيرة، المئات إلى الآلاف[٧٢٢] من «الموقوفين»، بانتظار إيماءة فتح الطريق. وقد اضطرت وحشية الممارسات وقساوتها، القيادة الإسرائيلية لأن تأسف في بيان علني عما يحصل على هذا الحاجز.[٧٢٣]

(٧٢١) تشكل المعلومات الواردة في «بيروت المساء»، ١/٢/١٩٧٧، ص ٢٢ ـ ٢٣، وفي «السفير»، ١٥/١٢/١٩٩٣ أساس المعلومات الواردة في الحديث عن المعابر، تتم الإشارة عند الضرورة.

(٧٢٢) راجع: «السفير»، ٢٦/٢/١٩٨٤.

(٧٢٣) راجع: «السفير»، ٣٠/٥/١٩٨٤.

تحول معبر باتر، مع الانسحاب الإسرائيلي، إلى معبر «محلي» يوصل إلى قضاء جزين وحسب، وميسور عبوره أمام قاصدي الشوف من دروز حاصبيا. ويبقى هذا المعبر خلاف غيره من المعابر، مفتوحاً أمام السيارات التي لا تضطر إلى تغيير نمرها.[(٧٢٤)] ولكن السيارات الغريبة عن منطقة جزين لا يسمح لها بالدخول إلا بعد توقيفها ٢٤ ساعة خارج المعبر للتأكد من «سلامتها».[(٧٢٥)]

٦ ـ معبر الريحان ـ كفر حونه، ويسلكه العابرون من الشريط المحتل وإليه، مصفاةً أمنيةً إضافية قبل أو بعد التعامل مع معبر باتر ـ جزين. وقد تبدى هذا المعبر وكأنه سيكون المعبر الأساسي في حال حصول انسحاب من جزين، لذلك باشرت إسرائيل، وبدءاً من ١٩٩٦، في بناء بوابة رئيسية في مثلث كفرحونة مشغرة عرمتى، تتصل ببوابات فرعية تشكل مصاف إضافية قبل الوصول إلى البوابة الرئيسية.[(٧٢٦)]

٧ ـ معبر بسري: بوابة جزين الثانية بعد باتر. مفتوح للمشاة في الاتجاهين، ومفتوح للشاحنات التي تنقل الأتربة إلى معمل سبلين في إقليم الخروب.[(٧٢٧)]

٨ ـ معبر ريمات: قرب بلدة ريمات. مفتوح على وجبتين، أمام «عدد محدود من المعلمين في مدرسة صيدون، وأمام طلاب من قريتي برتي ووادي الليمون، يتابعون دراستهم في دير مشموشة، ينزلون من أوتوبيس مدرسة الدير، يقطعون المعبر إلى أوتوبيس ينتظرهم في الجهة المقابلة و«هؤلاء هم الوحيدون الذين يسمح لهم بسلوك هذا المعبر».[(٧٢٨)]

٩ ـ معبر أرنون ويحمر: مفتوح أمام أبناء البلدتين. يتكرر إغلاقه وفتحه باستمرار حسب ظروف وحصارات البلدتين. وقد يمتد الحصار أشهراً.

١٠ ـ معبر الشومرية ـ علمان قريباً من جسر القعقعية. أقفل شتاء ١٩٨٦.

١١ ـ معبر شقرا ـ حولا، افتتح أواخر ١٩٨٦ إثر إقفال معبر الشومرية،

(٧٢٤) تفرض إسرائيل على السيارات داخل الشريط الحدودي المحتل، أن تضع نمراً إسرائيلية للتأكد من أن هذه السيارة «معرّف» بها داخل الشريط.

(٧٢٥) راجع: «النهار»، ١٣/٣/١٩٩٥.

(٧٢٦) كانت بعض هذه البوابات الفرعية قد افتتحت قبلاً. بوابة عرمتى افتتحت أواخر شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥. راجع: «النهار»، ١/٥/١٩٩٥.

(٧٢٧) راجع: هيام القصيفي، «جزين أسيرة القهر والحزن»، «النهار»، ٢٩/٦/١٩٩٥.

(٧٢٨) «النهار»، ٣٠/١/١٩٩٣. مع الإشارة هنا إلى أن معبر كفر فالوس الذي يصل قضاء جزين بمنطقة شرق صيدا، كان مقدراً له أن يفتتح أمام المواطنين بدءاً من نهاية العام ١٩٩٦. كان هذا انطباع مراسل «السفير» إثر جولة ميدانية برفقة عناصر من الجيش اللبناني. راجع: «السفير»، ٦/١٢/١٩٩٦.

ولكنه عاد وأقفل في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

لا تبدو هذه المعابر إلى الشريط المحتل أمنية بالمعنى المباشر للكلمة (منع تهريب السلاح أو منع دخول أشخاص...)، فأجواء المعبر في إطاره الخارجي وفي الممارسات في داخله، تدفع إلى ما هو أبعد من هذا الاعتبار.

يتراءى في إطاره الخارجي، ثقيل الوقع والوطأة في قلوب عابريه: الموقع مرتفع بالأصل، تزيده ارتفاعاً أبراج المراقبة على رؤوس أهرامات ترابية مكوّمة من جرف تراب وصخور المحيط. ومن خلال ذلك يصبح أكثر حضوراً، يشرف على مدى نظر يضبط مساحات واسعة من التلال ومسارب الوديان والمنبسطات المحيطة. ويتكاثف في ترهيب العابرين، مع مواقع عسكرية إسرائيلية أو لحدية تطل قريباً من رؤوس التلال المجاورة، على بعد مئات من الأمتار، وفي رؤية مباشرة.

هذا في الإطار الخارجي للمعبر. أما في خطوط داخله، فالمبدأ واحد في المعابر جميعاً، يتقاطع في التفاصيل الصغيرة، التي قد يكون لها في الحسابات العامة، اعتبارات إسرائيلية خاصة في النظر لطوائف الشريط المحتل ومناطقه: بوابة واحدة أم بوابتان أم ثلاث، يدخل العابرون مع كل واحدة إلى دور من أدوار الاستجواب أو التحقيق أو تفتيش الأغراض أو السيارة. أو تتقاطع هذه المعابر في تفاصيل طول منطقة «الرقابة المركزة» للعابرين، أي المسافة التي تفصل بين بوابة المدخل وبوابة الخروج. وتتقاطع كذلك في آلية العمل ـ حسب الظروف الأمنية ـ حيث يتولى في بعض منها سائقو السيارات فتح البوابة الخارجية، بعد المناداة إليهم من مكبرات الصوت في مراكز المراقبة على المعبر. يفتح السائق البوابة بنفسه ويقفلها، ويسير خلف ركاب سيارته، دروعاً بشرية تؤمن مسلحي المعبر من خوف احتمال قيام المقاومة بعمل عسكري. أو تتقاطع المعابر في وجوب الحصول على تصاريح الانتقال إلى خارج الشريط المحتل، ومدة صلاحيتها ومصدر الحصول عليها ما بين جهاز أمن أو مركز إسرائيلي أو لحدي وما بين إدارة مدنية محلية.[(٧٢٩)]

(٧٢٩) آخر هذه التقاطعات في «اعتبارات» المعابر، ما تنقله «النهار» عن القطاع الغربي، والذي ثبت سريانه أيضاً على العابرين في القطاع الأوسط، ويفيد بأن «الإدارة المدنية الإسرائيلية وزعت ملصقاً على المتاجر تلزم فيه جميع الحدوديين الراغبين في مغادرة الشريط المحتل إلى المناطق المحررة، تعبئة إضبارة شخصية لدى موظف التصاريح في بلدته لاصطحابها معهم إلى المعبر الذي يريدون الخروج منه على أن تكون الإضبارة صالحة لمرة واحدة.

وعلم أن هذه الإضبارة تتضمن أسئلة شخصية عن وجهة المواطن وسبب مغادرته. راجع: «النهار»، ٢٦/٥/١٩٩٧.

لقد تقلبت المعابر في تقسيمها وفي الإجراءات داخلها على وجوه شتى، حتى استقرت على هيئتها الحالية. فهي لم تكن بداية على تثقيلها العسكري القائم، من أبراج المراقبة وسواتر التراب المرتفعة والمتعرجة، ولا في شكل بوابة المدخل حيث يغيب من يدخلها عن أنظار مودعيه على بعد أمتار قليلة منها، ولا في آلية عملها من تعدد المراكز المراقبة أو المحققة أو المفتشة، ولا في امتداد الطريق طولاً داخل المعبر إلى مدى يصل إلى ١٠٠٠م يتوجب على العابر أن يمشيها خطى مكتوبة واجبة، لا شفيع ولا راد لقضاء قطعها سيراً، ويتساوى في ذلك مختلف فئات الأعمار، ومختلف فئات الهمم، ومختلف فئات الصحة وسلامة الجسم.

ومع أن التوقيت المبدئي لعمل المعابر يمتد على ساعات الدوام النهاري، ما بين الثامنة أو التاسعة صباحاً إلى ما بين الثالثة أو الرابعة عصراً، طيلة أيام «بحر» الأسبوع من الإثنين إلى الخميس، مع إقفال مبكر نهار الجمعة (١١ ـ ١٢ ظهراً) وإقفال تام نهار السبت، فإن هذا «الدوام» يبقى ضمن الإطار النظري ومرتهناً لحالة الأمن خارج المعبر، وفي جواره وفي داخل الشريط المحتل، ولضرورات التحركات العسكرية أو المدنية الإسرائيلية، أو مرتهناً لحسابات الابتزاز المالي، أو لاعتبارات الأمزجة الفردية أو لبعض حسابات وتوازنات قوى الميليشيات المحلية، ومرتهناً بالمناسبات والأعياد اللبنانية أو ما يقابلها من مناسبات لدى الجانب الإسرائيلي. وقد يستمر الإقفال لأيام ويستمر أحياناً الانتظار، مع افتتاح بازار الإشاعات عن قرب فتح المعبر في الدقائق القادمة. والأشد إرباكاً للعابرين يتمثل في أن نوبات فتح المعبر أو تسكيره تتكرر مرات عديدة في اليوم الواحد، دون سابق إشارة أو تدبير أو تبرير. كذلك قد يفتح المعبر لمرّة واحدة في النهار تكون لدقائق قليلة قبل انتهاء الدوام «الرسمي» في حدود الرابعة عصراً، والعابرون في كل الحالات يمارسون صبرهم وجلدهم في فلاة من الأرض وفي قلق واضطراب،[٧٣٠] يقطعهما غالباً أصوات محركات المجنزرات تبدل أماكنها داخل

(٧٣٠) «احتج أهالي الشريط لدى الإسرائيليين مطالبين بإيجاد مواقف شتوية قرب بوابات العبور، اتقاء للأمطار والحد من تلف المواد المنقولة، فردت القيادة الإسرائيلية بأنها ستفرض رسوماً إضافية على تجار المنطقة الحدودية، على أن ينفق قسم من هذه الضرائب على إنشاء خيم وسواتر تفرغ البضائع تحتها لتفتيشها قبل إدخالها إلى المنطقة. وقد بوشر في إقامة خيم قرب معبر بيت ياحون. راجع: «السفير»، ١٠/١/١٩٨٦. ولو سلمنا جدلاً مع خبر «السفير» بمباشرة العمل، فإن شيئاً من ذلك لم يحصل، والدليل بقاء العابرين «ببضاعتهم» «عراة» من أية منشآت.

الموقع، أو أصوات رصاصة يطلقها المسلحون «للعبهم»، دون أن يعني ذلك أنها لن تكون صائبة، قاتلة أحياناً.[٧٣١]

إن انتظار العابرين طويلاً أمام بوابات العبور، أصبح طيلةً من مشوار الطريق، يستعد لها المقيمون ـ العابرون بما يلزم من زاد أو من دواء، والأهم بما يلزم من «قتل للنفس» تحملاً واصطباراً. وهكذا يصير الانتقال والعبور من الشريط وإليه دورة في التأهيل للمهانة والإذلال.

ولا يعني فتح البوابة «فتحاً» في وجوه العابرين أو في خطواتهم، فالإتاوة واجبة في أغلب الأحيان، تدفع تسريعاً للعبور أو إغضاءً عن تاريخ تصريح أو عن إنزال بضاعة وتفتيشها بدقة، أو سماحاً بإدخال سيارة خاصة. وجعالات هذه مبالغ غير مقدرة، وقد تكون مدفوعة سلفاً مبالغ وافية مدورة عن مشاوير عدّة. وما تجدر الإشارة إليه هنا، أن هذه الخوات تبدو في نظر العديد من رواد المعابر، الوسيلة الأكثر جدوى في «حفظ» الكرامة، إذ يستعفي بموجبها العابر، أو مَن له من أهل أو أقارب من نَصَب العبور ومشقته.

أما شؤون الأمن في المعابر، فهي عهدة «أمناء» القرى الحدودية المرتبطين مباشرة بأجهزة الأمن الإسرائيلية. ولأن توازن الأمور بين هؤلاء الأمناء المحليين يكون دائماً، وبتدبير إسرائيلي، على شفير الصدام، فقد يلجأ «أمين» على معبر، وقد أحس بطعم المباركة الإسرائيلية تحت أضراسه، إلى الأهالي العابرين من قرية يكون هذا المسؤول على خلاف مع مسؤولها الأمني، فيشبعهم مضايقة وتفتيشاً واستجواباً. ينتهي بعده الأمر عادة بجملة «رد على سيدك خبر».[٧٣٢] وبالمقابل قد يفضي توازن آخر، إلى تغطية عبور أهالي قرية ثانية، فيكون عبورهم من الشريط أو إليه الأقل مقتاً وعسراً، ودون أن يعفيهم ذلك بالطبع، من سداد بقية الحساب، يؤدونه غالباً داخل قراهم، بدائل مالية، وبدائل اجتماعية تتمثل بتزكية هذا المسؤول في مواقفه وقوته وجرأته.

إن ما يدور على المعابر من تدابير وممارسات وامتهان، هي صلب أساس من المعبر نفسه ومن شروط وجوده. فالمعابر جهة من جهات الاحتلال في الممارسات والتدابير والذل والقمع، وما يحصل في خلالها ملحق لما هو حاصل داخل الشريط المحتل نفسه، وتكملة له في الأمن والجباية، وتكملة له في السياسة والاجتماع،

(٧٣١) «مقتل شخص على حاجز كفر تبنيت بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ومقتل آخرين على معبر بيت ياحون في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٦ و١٦ آذار/مارس ١٩٨٧.

(٧٣٢) المقصود هو المسؤول الأمني في هذه القرية.

وهذا ما يبرز في تفصيل المعابر على هيئة الطوائف والمناطق في الشريط: معبر لأهالي جزين (باتر)، وآخر لأهالي حاصبيا (زمريا)، وواحد لأهالي منطقة بنت جبيل وبعض مرجعيون (بيت ياحون)، ومعبر لأهالي مرجعيون (كفر تبنيت)، ومعبر لأهالي القطاع الغربي، أو كما يعرّفه الأهالي منطقة الشَّعْب (الحمرا ـ البياضة)، مع إمكانية خرق هذا التراصف، بالسماح لبعض الطوائف، دون عناء، باستثمار أكثر من معبر حسب مجريات الأمن أو تطلّب الوقت أو التجارة. إن كل هذا يجعل المعابر لوحة لمؤشر السياسة الإسرائيلية داخل الشريط المحتل ولاعتباراتها الخاصة في متحداته السكانية، مع ما يستتبع ذلك من تفاوت في التشدد والتفتيش وفي إعطاء التصاريح، وفي أوقات العبور وفي قطع المعبر سيراً على الأقدام أو في سيارة أو في تمرير بضاعة، من زارعة أو إنتاج حرف. ولا يخفى ما في هذا التحمّل أو الملاينة على مستوى المعابر، من إعاقة لموجبات ودواعي التوحد في الشريط المحتل، وإعادة إنتاج مستمرة لدواعي الاختلال في موقف مواجه موحد.

ب) البوابات

يشكل الإعلان الرسمي الإسرائيلي عن افتتاح بوابات «الجدار» في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٦، تاريخاً رسمياً لافتتاح بوابات العبور إلى الجليل.[٧٣٣] وأول عبور معلن كان في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٦، وكان بضائعياً: التبغ الرميشي. وأول عبور بشري منظم معلن، على صعيد العمالة في المؤسسات الإسرائيلية كان في ١ آب/أغسطس ١٩٧٦، وكان على صعيد الاجتماع والسياحة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ مع وصول أول دفعة من السياح اللبنانيين في زيارة لأقارب لهم في الجليل.

كانت البوابة الأولى في رحلة «الجدار» بوابة دوفيف، التي تصل ما بين مستعمرة دوفيف وبلدة رميش الجنوبية، وكانت الثانية في متولاه في مواجهة بلدة كفر كلا، والبوابة الثالثة في حانيتا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ مقابل علما الشعب، التي ما لبثت أن أقفلت أمام العامة وظلت مفتوحة أمام العمال الحدوديين.[٧٣٤] البوابة الرابعة وتقع في مواجهة مستعمرة العابسية، بوابة الماري التي افتتحت في الشهر الثالث من سنة ١٩٧٧ وأقفلت في حدود ١٨ حزيران/يونيو

(٧٣٣) الافتتاح الفعلي للبوابات في «الجدار» كان مع تصريح شمعون بيرس في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ والذي أعلن فيه فتح الحدود أمام الهاربين من الحرب اللبنانية.

(٧٣٤) راجع: «النهار»، ٢٩/١/١٩٨٣.

١٩٧٨.[٧٣٥]

شرّع اجتياح ١٩٧٨ في افتتاح بوابات جديدة، فكان تأهيل بوابة أفيفيم (التي تعود إلى سنة ١٩٤٨)، مقابل بلدة يارون الجنوبية، وإعادة افتتاحها اعتباراً من أواخر ١٩٧٨.[٧٣٦] ولكنها عادت وأقفلت لأسباب قيل إنها إدارية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.[٧٣٧] وافتتحت كذلك في منتصف سنة ١٩٧٩ بوابة الناقورة التي كانت قد أصبحت قبل ذلك في عهدة قوات الطوارىء الدولية.[٧٣٨] وافتتحت في أوائل ١٩٨٠ بوابة «ترمس» التي تصل ما بين مستعمرة المالكية ومنطقة «الكيلومتر ٩» في منتصف الطريق بين عيترون وبليدا. وقد أقفلت هذه البوابة في سنة ١٩٨٧، ثم أعيد فتحها مجدداً في احتفال رسمي في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٩ كبوابة مخصصة لنقل العمال اللبنانيين إلى أماكن عملهم في المؤسسات الإسرائيلية.[٧٣٩] وبوابة «ميتسي بابير» وتصل ما بين مستعمرة المنارة وبلدة ميس الجبل. افتتحت بعد اجتياح ١٩٨٢، مسلكاً مفتوحاً للعمال العابرين ومن دون بضائع إلى أعمالهم.[٧٤٠]

حالياً يمكننا الحديث عن بوابات ثلاث قائمة، تراهن إسرائيل عليها بوابات العلاقة العتيدة وقد تكرست هذه البوابات في هيئتها الحالية بدءاً من مطلع شباط/فبراير ١٩٨٥، مع تسلم شرطة الحدود الإسرائيلية في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ مهمات الأمن في بوابة بيرانيت (البوابة التي أقيمت على أنقاض بوابة دوفيف) وتمهيداً لجعلها بوابة دولية على غرار ما هو قائم في بوابتي متولاه والناقورة.[٧٤١] وصفة الدولية تستمدها من إمكانية عبور الأشخاص والبضائع ومن الممثليات القائمة

(٧٣٥) تجعلها «النهار»، خطأً، البوابة الأولى التي افتتحت. راجع: «النهار»، ٢٠/٦/١٩٧٨.

(٧٣٦) راجع: «النهار»، ٤/١٢/١٩٧٨.

(٧٣٧) راجع: «النهار»، ٢٩/١/١٩٨٣.

(٧٣٨) راجع: «النهار»، ٦/٦/١٩٧٩.

(٧٣٩) راجع: «النهار»، ٧/٧/١٩٨٩.

(٧٤٠) راجع: «النهار»، ٢٩/١/١٩٨٣.

(٧٤١) راجع: «النهار»، ٩/٢/١٩٨٥. وهنا نشير إلى أن إسرائيل كانت قد ألغت بوابة كفر كلا ـ متولاه ونقلتها إلى منطقة قريبة من تل النحاس («السفير»، ٢٦/٤/١٩٨٤). ولهذا الأمر علاقة بخلو هذه المنطقة من العمران الآهل وبأعمال قضم الأراضي الحدودية. ولكن إسرائيل عادت مطلع سنة ١٩٨٩، وافتتحت بوابة جديدة في محور كفركلا وخصصتها لعبور المدنيين في الاتجاهين، وأقام الاحتلال احتفالاً بالمناسبة حضره الجنرال زاخارين وضباط إسرائيليون ولحديون («السفير»، ٦/١/١٩٨٩)، وقد أطلق على هذه البوابة اسم بوابة فاطمة، على إيقاع اسم أول امرأة عبرتها في عملية ولادة إلى أحد المستشفيات الإسرائيلية.

في أنحائها: الجمارك وممثلين عن وزارة التجارة والصناعة إلى فرع المخابرات وفرع لمصرف «ليئومي»، ومكتب للعلاقات المدنية شأن الذي افتتح في الناقورة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠، وهو مؤهل لمنح تأشيرات الدخول.[٧٤٢]

ج) الطرقات

تشكل الطرقات السالكة صلباً من القوة العسكرية الإسرائيلية، كجيش مؤلل يدور في أعماله العسكرية خارج مواقعه الثابتة. وقد تصاحبت شبكة الطرقات الحدودية شقاً وتأهيلاً مع نشوء شبكة القواعد الفدائية على امتداد الحدود الجنوبية.

كان هذا الواقع أكثر جلاءً في منطقة العرقوب «ولطالما ظلّت المواجهات الأولى بين القوات الإسرائيلية وقواعد الفدائيين، تتحدد في مدى نجاح الجرافات الإسرائيلية في مد الطرقات إلى أحراش المنطقة ومداخل حواضرها الآهلة، حتى غدا توصيل الطريق «الإسرائيلية» إلى زاوية من العرقوب، يعني مباشرة إقفالاً للقواعد الفدائية هناك.

بدءاً من ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، أي بعد سنة على الاعتراف الرسمي بالوجود الفدائي مع اتفاقية القاهرة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩)، كانت الطرقات التي شقتها إسرائيل في العرقوب تصل إلى مشارف كفر شوبا.[٧٤٣] وبدءاً من أوائل آذار/مارس ١٩٧٢، كانت لإسرائيل مراكز في مرتفعات كفر شوبا وكفر حمام والهبارية.[٧٤٤] وفي نيسان/أبريل ١٩٧٤ كانت الطرق الإسرائيلية في ظاهر العرقوب ترى من بعيد بالعين المجردة.[٧٤٥] وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٤، كانت الطرقات عند تلتي السدانة والشحار اللتين تبعدان ٢ كلم عن بلدة شبعا من الجهة الغربية وشمالي بلدة عين عطا قد اكتملت شقاً ورصفاً.[٧٤٦] وفي النهاية،

(٧٤٢) راجع: رضى سلمان ورندة شرارة ويولا البطل، «إسرائيل وتجربة حرب لبنان: تقويمات خبراء إسرائيليين» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢)، ص ٢٤٥.

(٧٤٣) راجع: ثناء القادري، «دراسة اجتماعية لأسباب ونتائج الهجرة الداخلية للشريط الحدودي: نموذج كفر شوبا»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع الريفي (صيدا: معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، الفرع الخامس، ١٩٩٣)، ص ١٠.

(٧٤٤) راجع: «النهار»، ٣/٣/١٩٧٢.

(٧٤٥) راجع: «السفير»، ٢٤/٤/١٩٧٤. وقد جاء شق هذه الطريق بعد احتلال إسرائيل مواقع على الكتف اللبناني من جبل الشيخ: تل الزروقة وتل الشحار.

(٧٤٦) راجع: «السفير»، ٢٠/٨/١٩٧٤.

وقبيل اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨، كانت عقدة الطرقات في العرقوب قد ارتسمت مع الطريق التي اتصلت بمدخل كفرشوبا الشمالي، والتي كان يستخدمها الإسرائيليون لدخول قواتهم المدرعة إلى بقية قرى العرقوب، كفر حمام وراشيا الفخار والفرديس والهبارية.[٧٤٧]

في بقية قطاعات الجنوب، كانت الأمور أكثر يسراً أمام القوات الإسرائيلية، برعاية من ليونة التضاريس. فقد أنجزت في القطاع الشرقي إقامة الشريط المكهرب الثاني، مع الطريق المحاذية له، والمقام على مسافة مترين داخل الأراضي اللبنانية في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٤.[٧٤٨] وفي القطاعين الأوسط والغربي كانت الأمور أسبق من ذلك. فقد أنجزت شبكة الطرقات في القطاع الأوسط في «مواجهة الحدود اللبنانية وداخلها، وأخذت الدوريات تستعملها يومياً في أواخر سنة ١٩٧١.[٧٤٩] أمّا في القطاع الغربي فقد كان هذا الأمر قد تمّ قبل ذلك بستة أشهر تقريباً.[٧٥٠]

مع اجتياح ١٩٧٨، تكثفت حركة شق الطرقات، فبعد نصف شهر تقريباً على إعلان وقف إطلاق النار كان سلاح الهندسة الإسرائيلي قد أدخل تعديلات هندسية على جغرافية الطرق في القطاعين الأوسط والغربي تختصر الاتصالات معهما من الخطوط الأمامية في الجليل.

لقد شُقت أولاً طريق من المنصورة المحتلة إلى رميش، وطريق أخرى من مركز رامية المحتل إلى الطريق العام في البلدة تتصل بخط الناقورة، وطريق ثالثة من القوزح إلى بيت ليف،[٧٥١] وترتبط أخيراً بخط صربين - صور، وطريق رابعة من بئر عين التينة إلى حانين، وتلتقي مع الطريق العامة بين دبل وبنت جبيل، وخامسة من مرج دبل - الطيري إلى رشاف وتؤدي إلى الطريق العامة لحداثا وحاريص وكفرا وصديقين، وسادسة من خط المنارة المحتلة إلى ميس الجبل وتلتقي مع خط العديسة - مرجعيون، وسابعة من مستعمرة يرؤون الإسرائيلية إلى يارون فمارون الراس وتربط معها خطوط بنت جبيل، إضافة إلى توسيع طريق ثامنة كانت قد شقتها المقاومة الفلسطينية في العام السابق وتمتد من البستان ويارين إلى

(٧٤٧) «النهار»، ١٨/٦/١٩٧٥.

(٧٤٨) «السفير»، ٢٥/٥/١٩٧٤.

(٧٤٩) راجع: «النهار»، ٤/١٢/١٩٧١. هذا في وقت كان فيه بعض القرى اللبنانية في هذا القطاع حديث العهد بالإسفلت والطرق المعبدة (القوزح)، أو خارج هذه الطرق أصلاً (بيت ليف).

(٧٥٠) راجع: «النهار»، ٢٢/٦/١٩٧١.

(٧٥١) «الطريق إلى بيت ليف متعددة الأكواع وتهدد بالانزلاق». راجع: «النهار»، ١٤/٥/١٩٧٨.

شيحين فطير حرفا وصولاً إلى خط البياضة ـ صور، فضلاً عن تعديلات في طريق تاسعة فرعية كان قد شقها «جيش لبنان العربي» من الطيبة إلى الغندورية فبئر السلاسل،[٧٥٢] وكانت لها أهميتها بالنسبة لخطوط التموين العسكرية في منطقة جويا وضواحي صور وضفاف الليطاني.[٧٥٣]

هذه الصورة الأولية في تطوير طرق المنطقة، تتابعت في الأشهر الثلاثة الأولى للاجتياح. لا بل إن إسرائيل عملت على شق طرق تصل ما بين قرى تحادّ الشريط الحدودي المحتل من الناحية الشمالية: القليلة، الكنيسة، مالكية الساحل، المعلية، الرمادية وقانا.[٧٥٤] كذلك قامت في القطاع الشرقي، بشق طريق عريضة تصل ما بين مستعمرة متولاه وقرية بلاط، مروراً بسهل الخيام والمطار القديم ونبع الحمّام.[٧٥٥] وفي القطاع الغربي قامت بوصل محلّة الإسكندرون (في جوار بلدة شمع) وتلّة مستعمرة أدميت.[٧٥٦]

أما في منطقة حاصبيا ـ العرقوب، فقد كانت الجرافات الإسرائيلية على سرعة من أمرها، فالطريق التي يشقها الإسرائيليون باتجاه شبعا يراوح عرضها ما بين ١٠ و١٥ متراً، «وعلى رغم أن يوم أمس كان سبتاً يهودياً، لم يتوقف العمل».[٧٥٧] وقد ظلت الشاحنة تنقل الأتربة والحصى في سرعة غير عادية لتعبيد الطريق خلال ٢٤ ساعة.[٧٥٨] وقد انتهى العمل كاملاً بعد شهر في هذه الطريق التي تصل شبعا بالجولان المحتل ويبلغ طولها ٤ كلم مع إنشاء جسر ضخم فوق نهر شبعا يستند إلى ركائز من الباطون المسلح.[٧٥٩]

(٧٥٢) في تعليقه على شق هذه الطريق أواخر سنة ١٩٧٦ من قبل «جيش لبنان العربي»، يقول سائق جرار زراعي من المنطقة، نافياً أن يكون لهذه الطريق أي دور في ردع العدوان الإسرائيلي: «لا أظن أن طريقاً كهذه مهما بلغت أهميتها الاستراتيجية تمنعه عن تقدمه إذا طمع في أرضنا، وفي كلامي هذا لا أكشف سراً، لقد تغيرت مفاهيم معادلات عدة يا أخوان». راجع: «النهار»، ١٩/ ١٠/ ١٩٧٦.

(٧٥٣) راجع: «النهار»، ٨/ ٤/ ١٩٧٨.

(٧٥٤) راجع: «السفير»، ١٣/ ٤/ ١٩٧٨.

(٧٥٥) راجع: «السفير»، ١٤/ ٥/ ١٩٧٨.

(٧٥٦) راجع: «السفير»، ١٦/ ٦/ ١٩٧٨.

(٧٥٧) راجع: «النهار»، ٩/ ٤/ ١٩٧٨.

(٧٥٨) راجع: «النهار»، ١٤/ ٤/ ١٩٧٨. وقد أشاع الإسرائيليون أخباراً تفسر شق هذه الطريق «بأنه لتسهيل نقل القوات الدولية إلى شبعا وإلى منطقة حاصبيا... ولكن أبناء شبعا بحسهم الحدودي يتخوفون مما وراء شق الطريق. «النهار»، ٩/ ٤/ ١٩٧٨.

(٧٥٩) يبلغ طول هذا الجسر ٢٥ متراً وعرضه ١٠ أمتار حسب صحيفة «النهار»، و١٢ متراً طولاً و ٣,٥ عرضاً حسب صحيفة «السفير». راجع: صحف ٢٣/ ٨/ ١٩٧٨.

كذلك أنجز في العرقوب وفي مدّة قياسية، شق طرق تربط خراجات راشيا الفخار والهبارية والفرديس.[٧٦٠] كما أتمت القوات الإسرائيلية وصل راشيا الفخار بالمراكز العسكرية الإسرائيلية في إصبع الجليل عبر بلدتي الخريبة والماري،[٧٦١] وقد سهلت هذه الطريق محاصرة المنطقة الممتدة من كفر شوبا حتى راشيا الفخار مروراً بكفر حمام وبالتالي السيطرة على باقي العرقوب وحاصبيا.[٧٦٢]

لقد أتمت إسرائيل مع انسحابها الأول بعد عملية الليطاني، حدود البنية الأرضية لتحركاتها العسكرية داخل الشريط المحتل، والتي تتيح لها الإمساك الفعلي بمفاصل الحركة والعلاقة بين قطاعاته. وقد صرفت مدّة ما بين اجتياحي ١٩٧٨ و١٩٨٢، في تنظيم وتكميل خطواتها السابقة من تعبيد لبعض هذه الطرق[٧٦٣] أو شق طرق زراعية،[٧٦٤] أو وضع آرمات جديدة في الشريط المحتل، بأسماء القرى واتجاهاتها ومفارقها.[٧٦٥]

ظلت المصطلحات غير العسكرية نائمة في خارطة الطرقات الإسرائيلية في الشريط حتى اجتياح ١٩٨٢، لأن تلك الطرقات لم تدخل تحويراً فعلياً في حدود منطقة الشريط الحدودي الجنوبية أو في هيئة المواصلات في الداخل. ومع الاجتياح، لم تعد إسرائيل تقيم ستراً حول الأهداف والدلالات المباشرة من شبكة الطرقات: تغيير في الحدود، وإتلاف للأراضي وسيطرة على مصادر المياه.

فبالنسبة إلى التغيير في الحدود، كانت التعديلات جذرية، نالت كثيراً من التعرجات والتجاويف التي تأخذ من استقامة الحدود، من خلال خطِّ طريق حدودي من الناقورة حتى مرتفعات العرقوب، أي على طول الحدود اللبنانية، وعلى مسافة منها، باتجاه الداخل اللبناني بالطبع، تصل أحياناً إلى ١ كلم في القطاع الغربي (جهات اللبّونة والبطيشية وعلما الشعب ويارين)، وتصل إلى حدود الـ ٢ كلم في جهات رميش ومارون الراس، لتعود إلى حدود الـ ٨٠٠م في خراج عيترون وبليدا

(٧٦٠) «السفير»، ٩/ ٤/ ١٩٧٨.

(٧٦١) راجع: «النهار»، ١٥/ ٤/ ١٩٧٨؛ «السفير»، ١٩/ ٤/ ١٩٧٨.

(٧٦٢) «السفير»، ٢١/ ٥/ ١٩٧٨.

(٧٦٣) «السفير»، ٢٣/ ١/ ١٩٨١.

(٧٦٤) «النهار»، ٤/ ١٢/ ١٩٧٩. من قرية بليدا إلى منطقة بئر شعيب (أو بئر بليدا حسب التسمية المحلية) الحدودية.

(٧٦٥) «السفير»، ٢٥/ ٦/ ١٩٨٤.

وميس الجبل ومركبا، مع زيادة في العرض في جهات تل النحاس وكفر كلا حتى بلدة الخيام التي تحظى قرب باب الثنية برعاية ضم خاصة (سنعود إليها). ثم تتابع هذه باتجاه شبعا حيث ترتبط هذه الطريق العسكرية بعد ذلك بالمرصد الإسرائيلي في جبل الشيخ، بعد أن تقطع في العرقوب مسافة ١٢ ـ ١٥ كلم.

تتألف هذه الطريق الحدودية من أحزمة خمسة (الحزامان الطرفيان من الشريط الشائك على امتداد عرضي لـ ٦ «لكّات» من الشريط لكل حزام، يزيد قطر اللكّة الواحدة على المتر. داخل هذين الحزامين طريقان: الأولى إسفلتية بعرض ٥ ـ ٦ أمتار، للسيارات ذات المقاسات السياحية من مدنية وعسكرية، والثانية ترابية بعرض مماثل، تعكس بسهولة الأقدام على صفحتها الناعمة.[٧٦٦] وقبل هذه الأحزمة جميعاً وفي الجهة اللبنانية من الطريق، خندق يبلغ ٤ ـ ٥ أمتار عمقاً وعرضاً، على امتداد ٨٥ كلم من حدود التماس بدءاً من الناقورة. وقد ذكرت صحيفة «هآرتس» بأن أوساط سلاح الهندسة الإسرائيلي ستقيم على طول الحدود الشمالية، أجهزة الإنذار والعوائق وأبراج المراقبة والأضواء الكاشفة في نطاق هذا الجدار الأمني. وأضافت أن كل متر من هذا الجدار سيكلف ٨ آلاف دولار أميركي، وأن كلفة أعمال الحفر، تقدر بـ ١٥٠ مليون دولار.[٧٦٧]

وفي منطقة محيط الخيام وسهلها تبدو الطرق مصوّبة باتجاه نبع الوزاني.

وقد أنهت إسرائيل مدّ الطريق بين آبل القمح في إصبع الجليل وسهل الخيام وفي منطقة الدردارة تحديداً ويبلغ طولها ٧ كلم، كما انتهت من إقامة طريق عريضة تصل بوابة كفر كلا بتل النحاس.[٧٦٨]

أما الطرق المتجهة من مرجعيون شرقاً، وتتمثل بالنسبة إلى الشريط الحدودي المحتل بطريق مرجعيون ـ جزين، وهي المعتمدة للوصول إلى بيروت «وتمتد من مرجعيون بمحاذاة الليطاني إلى بلدة العيشية فكفر حونة ومن ثمّ إلى جزين. وقد أنشأت الإدارة المدنية مؤخراً وبمساعدة من ميليشياتها طريقاً يبلغ طولها حوالي ٨

---

(٧٦٦) تستعمل هذه الطريق الترابية السيارات العسكرية، من المجنزرة إلى الجيب، وتكون موصولة من الخلف بأمشاط ناعمة تكنس آثار جنازيرها أو الدواليب، وتترك خطوطاً ناعمة على صفحة التراب، تسمح بتمثيل ورؤية واضحين لآثار أية أقدام عابرة.

وفي المرويات عن الفدائيين، أنهم، أثناء اجتيازهم للطريق القديمة المماثلة، (يوم لم يكن بعد خندق أو أسلاك شائكة)، كانوا يقطعون الطريق «خليفاني» باتجاه فلسطين، بحيث يتركون لعناصر الدوريات الإسرائيلية التخمين بأن آثار المجموعة الفدائية، تدل على مغادرتها باتجاه لبنان.

(٧٦٧) «هآرتس»، ٥/٥/١٩٨٥. نقلاً عن «الأرض»، العدد ١٧ ـ ١٨، ٧/٦/١٩٨٥، ص ٣٥.

(٧٦٨) «السفير»، ٢٥/٦/١٩٨٤، ٢١/٨/١٩٨٤.

كيلومترات بعرض خمسة أمتار تمر قرب العيشية، ويفترض أن تتصل هذه الطريق بأخرى، يجري العمل عليها حالياً من بولفار مرجعيون ـ القليعة ويبلغ طولها حوالي السبعة كيلومترات».

وهناك طريق الليطاني قلعة الشقيف أرنون وطولها أكثر من ستة كيلومترات، وتربط بين بعض المراكز العسكرية، وهذه طريق جديدة يفيد منها الجيش الإسرائيلي وميليشياته.[٧٦٩]

أما في منطقة العرقوب، فإن شق الطرقات ما يزال حتى تاريخه أولوية ثابتة في الاعتبارات العسكرية والسياسية الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية، وأهم ما سجّل في هذا السياق:

١ ـ إنجاز طريق عسكرية، بين محور الحاصباني ومحور تلّة زغلة، بهدف تجنيب الدوريات الإسرائيلية المرور داخل حاصبيا. كما أنجزت أعمال مماثلة في تلّة نقار كوكبا في محور الحاصباني.[٧٧٠]

٢ ـ باشرت إسرائيل بدءاً من الأشهر الأولى من ١٩٨٧ شق طريق عسكرية من محور برغز وصولاً إلى الحاصباني فشبعا. وقد غيرت هذه الطريق معالم المنطقة بشكل واضح.[٧٧١]

٣ ـ أنجزت إسرائيل طريقاً تتجه من شبعا حاضرة العرقوب، نحو عين عطا في راشيا، وهي الطريق المعروفة باسم طريق الجامعة العربية.

٤ ـ أنجزت القوات الإسرائيلية منتصف سنة ١٩٨٩ طريقاً واسعة، على هيئة أوتوستراد بعرض ٨ أمتار يربط بين المواقع الإسرائيلية في تلة سدانة ومحور المجيدية مروراً بمزارع المغر؛ زبدين؛ فشكول؛ بيت البراق؛ رمثا؛ كفر دورة؛ خلّة غزالة؛ بسطرة؛ برختا؛ قفوة.[٧٧٢]

٥ ـ باشرت جرافات تابعة «الجيش لبنان الجنوبي»، في الشهر الأخير من سنة ١٩٩٦، في شق طريق عسكري انطلاقاً من موقع «الجنوبي» في تلّة زمريا في اتجاه مقر قيادة هذا الجيش في القطاع الشرقي في تلّة زغلة عبر نهر الفاتر وحرج الدبغي.

---

(٧٦٩) طارق أبو حمدان، «شبكة أوتوسترادات ومنشآت سياحية بعضها جاهز وبعضها قيد الإنجاز»، «السفير»، ١٨/١٠/١٩٩٤.

(٧٧٠) راجع: «السفير»، ١٢/٦/١٩٨٧.

(٧٧١) راجع: «السفير»، ١٨/٤/١٩٨٧.

(٧٧٢) راجع: «السفير»، ٢٢/٣/١٩٩٠، ١٣/٤/١٩٩٠.

وتضيف المعلومات أن هذه الطريق ستتشعب باتجاه مفرق أبو قمحة لتمكين الآليات والدوريات من التحرك في شكل آمن أكثر مما هو معمول به حالياً.[773]

إن التركيز الإسرائيلي على تقطيع خراجات منطقة العرقوب، المشرفة من بعيد على إصبع الجليل الفلسطيني، أو المطلة على هضبة الجولان السورية، وتوصيل أنحائها بشبكة طويلة من الطرق العريضة والمؤهلة يستجيب ليس فقط إلى دواعي وضرورات الأمن والعسكر، وإنما يستجيب كذلك إلى طموحات السياسة الإسرائيلية التي كانت قد باشرت مع احتلال شبعا وما يحوقها من مزارع، شق أوتوسترادات وما يمكن وصفه بأنه تغيير بطبيعة الأرض. ومن بين ما نفذته حينذاك كان إقامة مراكز سياحية وفنادق ومطاعم متاخمة للحدود اللبنانية. «وإذا كان افتتاح هذه الشبكات قد تأخر، إلا أنها بما تتطلبه شبه جاهزة بانتظار السلام الموعود».[774]

ولا يكتمل الحديث في وضع الطرقات في الشريط المحتل واتجاهاتها، إلا بالحديث عن الطريق التي تشبك القرى الشريطية المحادّة في عقد آهل يمتد من الناقورة إلى مرجعيون ومنها إلى الحواضر الكبرى الخيام وشبعا وحاصبيا، والتي تستند في دورها وأهميتها في الرهان الإسرائيلي، إلى ما يتعدى بأشواط، أدوار الأمن والعسكر، يتبدى ذلك في التسمية المبكرة التي أطلقتها إدارة الشؤون المدنية الإسرائيلية على هذه الطريق «طريق السلام».[775]

ترتسم هذه الطريق، إذا انطلقنا من بوابة الجدار ـ كفر كلا، نقطة انطلاق باتجاه الشمال، عبر القليعة وحتى مرجعيون فإلى إبل السقي «حيث تمر قربها من دون أن تخترقها وعلى حاجز القوات الدولية النروجية وتخترق بلدة كوكبا وتتصل إلى حاصبيا، ومنها تتصل بالطريق الأساسية التي تربط البقاع بالحدود السورية. ويبلغ طول هذه الطريق من كفر كلا إلى مرجعيون حوالي سبعة كيلومترات، ومن مرجعيون إلى مدخل حاصبيا حوالي ثمانية كيلومترات وبعرض يصل إلى ١٢ متراً».

ومن كفر كلا، تتابع جنوباً عبر قرى الشريط المحتل الحدودية حتى عيترون، ثم غرباً باتجاه بنت جبيل فعين إبل ورميش[776] وصولاً إلى الناقورة «حيث تم توسيعها بمبادرة من الدولة اللبنانية، إلا أن العمل أوقف في هذه العملية، مما حدا بـ «الإدارة المدنية» إلى تولي شؤون ترميمها لجعلها ملائمة للاتصال بميناء الناقورة...».

ويجدر هنا أن نشير إلى أن هذه الطريق تشكل الضفة الشمالية مقابل الضفة الجنوبية (المتمثلة بالطريق الحدّي المخمّس الأحزمة (والتي سبق الحديث فيها)، وفيما بين هاتين الضفتين، لنقل المتوازيتين، تمتد جسور أرضية إسفلتية تصل ما بين مجمل هذه القرى الحدودية المباشرة وبين الطريق الجنوبي المزعوم حدودياً، بحيث تتواصل هذه القرى بما يقابلها من المستعمرات والمراكز العسكرية الإسرائيلية بشبكة من الطرق تمتد داخل الأراضي اللبنانية. وبدورها، تعود قرى وسط وشمال الشريط الحدودي المحتل وتدخل في عقد مواصلات مباشرة مع هذه «الجسور» إمّا من خلال الطرقات القديمة القائمة والتي جرى تأهيلها وإمّا من خلال شق طرقات جديدة تتصل بالرؤوس الشمالية لهذه الجسور، كما هي الحال في قرى القطاع الغربي، طير حرفا وشمع وشيحين والجبين.

تبقى الإشارة إلى أن الطرقات المعبدة التي تحمل، من خلال هذا العرض، هوية عسكرية بالدرجة الأولى، لا تتواصل مع شبكة أخرى من الطرق العسكرية غير المعبدة، والتي تتعدى الشبكة الأولى طولاً وتصل ما بين المراكز العسكرية المتناثرة على مساحة الشريط المحتل، والموقوفة في استعمالها على الدوريات العسكرية الإسرائيلية و«الجيش الجنوبي».

* * *

إن النشاط الإسرائيلي في مجال الطرقات في الشريط المحتل، يتعدى التغيير في رسم الحدود، أو التغيير في خريطة المواصلات في المنطقة، إلى التدمير الكامل لهيئة المواصلات القديمة، بكل ما تعنيه من علاقات اقتصاد واجتماع وسياسة، والوصول إلى هيئة جديدة تعكس المرامي الإسرائيلية راهناً أو في قابل الأيام، في منطقة الشريط المحتل، كعقدة حدودية لها موقعها في عملية السلام الموعود، أو تعكس المرامي الإسرائيلية في علاقات الاقتصاد والاجتماع في ما بين

---

(٧٧٣) «ويأتي هذا الإجراء عقب سلسلة هجمات تعرضت لها آليات «الجيش الجنوبي» بصواريخ «ساغر»، أطلقها رجال المقاومة من الجهة المقابلة، لدى مرور هذه الآليات على الطريق التي تربط تلّة زمريا بالمعبر وبالتالي بنبع الحاصباني، وهي طريق مكشوفة للطرف الآخر في المنطقة المحررة». راجع: «النهار»، ٧/١٢/١٩٩٦.

(٧٧٤) أبو حمدان، مصدر سبق ذكره، «السفير»، ١٨/١٠/١٩٩٤.

(٧٧٥) تشكل مقالة أبو حمدان، المصدر الأساسي في الحديث عن هذه الطريق. تتم الإشارة عند الضرورة.

(٧٧٦) تنقل «النهار» عن وصلة الطريق هذه، أن الشؤون المدنية الإسرائيلية تنجز أوتوستراداً حدودياً يبلغ طوله ٣٥ كلم بعرض ٧ أمتار من الجدار الطيب بيرانيت قرب رميش مروراً بقرى رميش وعين إبل وعيترون، تكاليفه ٧٧٠ ألف دولار. راجع: «النهار»، ١٥/٧/١٩٩٢.

قرى ومراكز الشريط.

وأخيراً إذا كان مقدراً أن يعبث الاحتلال بأراضي الشريط المحتل تقطيعاً ومثلة، وإذا كان مقدراً لنا أن نقرأ أن لجنة كلفتها وزارة الشؤون البلدية والقروية في بيروت بالاطلاع على حاجات قرى قضاءي مرجعيون وحاصبيا في البنى التحتية،[٧٧٧] فإن ما يفوق القدرة على التصور أن يستطرق أهالي المناطق المحررة على فم الشريط المحتل، الدولة في شق طريق فرعية تقيهم القنص الإسرائيلي، شأن أهالي مزارع عين فجور، فلا تستطرقهم حتى تاريخه،[٧٧٨] وأن يستعطيها، أهالي القرى المحررة في قضاء حاصبيا، وفي حمّى مباركة صمودهم، زفتاً لطريق بطول ٩٠٠م شقها الأهالي على نفقتهم، والتي من شأنها إبعاد العابرين من قرى حاصبيا المحررة وإليها عن مواقع الاحتلال تحاشياً للاعتداءات المتكررة من هذه المواقع على الطريق الرئيسي شمال زمريا.[٧٧٩]

لا نحسب، إلا كثرة الباكين، مانعاً من أن تحمل عريضة أهالي حاصبيا المرفوعة إلى وزير الأشغال العامة، وأمام اشتباك الطرقات في الشريط المحتل، الصرخة التي «فكر» بها مواطن جزيني، بصوت عال في مقابلة مع صحيفة «النهار»، يستنهض فيها غيرة الدولة وهمتها بالالتفات إلى المنطقة: «إن جزين تدفع كل يوم ضريبة عدم انتمائها إلى الشريط الحدودي».[٧٨٠]

(٧٧٧) بعد جولة في قرى القضاءين اطلع الوفد «على حاجات هذه القرى في البنية التحتية» وأوصى في تقريره «بضرورة إنجاز حيطان دعم» للطرق وتزفيت الطرق الداخلية في قرى القضاءين - كانت الجولة منتصف ١٩٩٧. راجع: «النهار»، ١٤/٦/١٩٩٧.

(٧٧٨) تقع هذه المزارع الآهلة في الطرف الشمالي الشرقي لقطاع ميمس، ٥ كلم شمالي معبر زمريا، يربطها طريق وحيد بطريق ميمس - مرج الزهور. وعلى الرغم من أن إسرائيل حرمت الأهالي من الانتقال منذ سنة ١٩٨٥ عبر هذه الطريق نتيجة استهدافها بالنيران منذ ذلك الحين، لدرجة أن السيارة التي وصلتها في ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦ كانت السيارة الأولى التي تصل إلى المزارع منذ عشر سنوات. فإن أية محاولة لم تقم أبداً لتأهيل الطريق الوعر الذي اخترعه الأهالي معبراً من بلدتهم وإليها. راجع: «النهار»، ١٠/٥/١٩٩٦، ٦/٦/١٩٩٦.

(٧٧٩) راجع: «السفير»، ٢/٦/١٩٩٦.

(٧٨٠) هيام قصيفي، مصدر سبق ذكره، «النهار»، ٢٩/٥/١٩٩٥.

الفصل الثاني
في أحوال الشريط المحتل وأوضاعه

استفاق الجنوبيون، والحدوديون تحديداً، على خدمات المرافق العامة، من تعليم وصحة ومياه وكهرباء وهاتف وطرقات، استفاقوا عليها واجباً كفائياً، يسقط بموجبه لزوم الدولة في تأكيد هذه الخدمات على مساحة المنطقة، مع إفادة الزعيم، في واحد من أبنائه أو في عائلته أو في أصفيائه أو في بلدته، من نعمائها.

أوائل الخمسينات، اكتسبت الخدمات العامة، مع طول المماطلة، صفة الوعد الدائم، وصار بعض الجنوبيين يهاتت ويعيِّر بعضهم الآخر، بخفة قبوله مواعيد الخلف من الزعماء، متباهياً بمكوثه هو على الوعد متربصاً بـ «كمّون» الزعامة:

حولا وشقرا ومركبا رضيوا بكلمة مرحبا
عالوعد يا أحمد طلال صحّة وميّ وكهربا

حملت المرحلة الشهابية في الستينات البر «بوعود» المياه والكهرباء في القرى الحدودية، ولكن كانت لسنوات السبعينات مواعيدها الخاصة، مع تمسيك الحدوديين، بشراً وأرضاً، رأس حربة الصراع الإقليمي. ثم كان الاحتلال الإسرائيلي، وكان للقرى الحدودية، محتلّة هذه المرة، «وعودها» الخاصة في الخدمات، فهل تجلّت الدولة، استثناءً، لتنظر إلى وعود الخدمات في الشريط، نظرتها إلى دَين تداينته إلى أجل مسمّى من الحدوديين الصامدين. أجل مسمى، يسبق «أقرب الأجلين» بالتأكيد.

أولاً: التربية والتعليم في الشريط المحتل

لا يخلو التذكير بما كُتب على المستوى الرسمي عن التربية والتعليم في الشريط الحدودي المحتل من فائدة،[١] ولا سيما أن أغلبه، أو أرفعه مسؤولية،

(١) أمّا على صعيد الأبحاث الشخصية في صدد التربية في الشريط الحدودي، فإنها تنحصر على امتداد احتلاله في أبحاث ثلاثة ألقيت من على منبر المجلس الثقافي للبنان الجنوبي: =

ينطلق من تصور يقصر الأمر على تقصير في الخدمات الاجتماعية، ومنها بالطبع خدمات التربية والمدرسة. فأزمة المدارس في الجنوب تبدو بموجب تلك الأدبيات، والتي لم يتعد الحديث عنها، على أية حال، في أي كتاب أو نشرة، صفحتين، حداً أقصى، هذه الأزمة تبدو في التحليل، الذي لم تَحِدِ الأقلام والألسن عنه منذ سنوات الانتداب أو أيامه الأولى: أزمة في البناء والملاعب والتجهيزات والتدفئة ونقص في الأساتذة... وغير ذلك من المطالب التي غدت بياناً تربوياً يومياً في أية منطقة أو صقع مشرّط بالاحتلال أو غير مشرط. بيان يكرر نفسه ويدور على مطالب التربية والتعليم، دوران فصول الدراسة ودوران أيام العطل الرسمية. أما الاحتلال فهو واقع عسكري، أولاً وأخيراً، فليس له في التربية من نصيب أو أثر. وأما الأسئلة الأساسية، والتي يجب أن تنطلق منها رؤية الواقع التربوي، ومعالجته كواقع قائم أو كأوضاع تستجد، والتي تطول إلى الجمهور الحدودي في تشتته وعجزه واستفراده، وتطول التعليم في المنطقة كيفيةً ومناهجَ ومشاربَ وحتى ارتباطات شتى، وتطول تدخل قوات الاحتلال الإسرائيلية وقوات «الجنوبي» في شؤون المدارس إدارةً ومواد تدريس، فهذه كلها أسئلة تبقى بلا مطرح، لأنها، من ناحية، تقع خارج دائرة التقصير في «الخدمات الاجتماعية للدولة»، ولأن القوى السياسية من ناحية ثانية، لم تحسب الجمهور الحدودي مرة جمهوراً قائماً، ذا حساب في نصاب جماهيرها الجاهزة المتحفزة. لذلك لا تستحث الأسئلة السابقة وقفة أو مراجعة في النظرة إلى التربية والتعليم في الشريط الحدودي المحتل، حتى أن الخطوات الإسرائيلية في المجال التربوي تتبرأ في أهدافها ومراميها من خبث الطويّة، لتتحول أمام استنكاف الدولة عن التحرك، إلى خدمات اجتماعية، تسدّ، في غياب الدولة، نواقص البناء والتجهيز والمنح والعطاءات، وحتى التفتيش.

= ـ رفيقة حمود وآخرون، «الوضع التربوي في الجنوب اللبناني، قبل العدوان وبعده»، في: «نتائج العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان» (بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٧٩)، ص ١٨ ـ ٣٨.
ـ عدنان الأمين، «التعليم في الجنوب العنف والالتفاف»، في: محمود أمهز وآخرون، «دراسات حول جنوب لبنان» (بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٨١)، ص ٨٩ ـ ١٠٢.
ـ خيرية قدوح، «دور التربية في مقاومة التطبيع»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة»، إشراف وتقديم حبيب صادق (بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥)، ص ٣١ ـ ٣٨. مع تعقيب لالياس مرعي، ص ٣٩ ـ ٤١.
وإذا كان البحثان الأولان ينطلقان إلى الأوضاع التربوية في الجنوب عامة إلى زاوية محددة منها، فإن البحث الثالث يطمح، مع غياب وفقدان الإحصاءات اللازمة إلى طرح «منهجية تكون مساعدة في التأسيس الفعلي للتوجيه التربوي كتحد وطني أو كطموح».

محاولتنا هذه تنطلق من البحث في مؤسسات التربية، بما تعنيه من جمهور طلاب وهيئات تعليم وإدارة، رامين من خلال ذلك إلى تكوين صورة يقينية حول قدرة تلك المؤسسات، أو عدم قدرتها، في الاستجابة وتغطية الحاجات والمتطلبات التعليمية، ثم تالياً إلى التفتيش عن العامل الفاصل والمحدد في تسيير الواقع التربوي داخل الشريط الحدودي المحتل. ورغبة في الوصول إلى صورة وافية، اتخذنا نقاطاً زمنية ثلاثاً، منطلقات لعقد مقارنة، توضيحاً لواقع التعليم وخطه البياني: العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ وفيه عن الأوضاع التربوية قبل انطلاق حرب الجنوب، والعام الدراسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ وفيه عن الوضع عشية الاجتياح الإسرائيلي ١٩٨٢، والعام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ وهو العام الأخير في مجال هذه الدراسة.

أ) التعليم الرسمي

١ ـ التعليم الابتدائي والتكميلي:

تتوزع أرقام التعليم الرسمي الابتدائي والتكميلي على المناطق المحتلّة من الأقضية الجنوبية في نطاق الشريط الحدودي المحتل[٢] خلال الأعوام الدراسية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ و١٩٨١ ـ ١٩٨٢ و١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ على النحو الوارد في الجدول أدناه:

الجدول رقم ١
تطور أعداد التلاميذ في المرحلتين الابتدائية
والمتوسطة في الشريط الحدودي المحتل

	العام الدراسي ١٩٧٤ـ ١٩٧٥	العام الدراسي ١٩٨١ـ ١٩٨٢	نقص عدد الطلاب	نسبة النقص	العام الدراسي ١٩٩٥ـ ١٩٩٦ ١٩٨٢	النقص بالعدد عن ١٩٨١ـ ١٩٨٢	نسبة النقص عن ١٩٨١ـ ١٩٧٥	النقص بالعدد عن ١٩٧٤ـ ١٩٧٥	نسبة النقص عن ١٩٧٤ـ
بنت جبيل*	٦١٢٣	٥٣٩٤	٧٢٩	٪١١,٩٠	٣١٥٠	٢٢٤٤	٪٤١,٦٠	٢٩٧٣	٪٤٨,٥٥
جزين*	٣١٧٣	٢٢٧٥	٨٩٨	٪٢٨,٣٠	٥٧٩	١٦٩٦	٪٧٤,٥٤	٢٥٩٤	٪٨١,٧٥

(٢) الإحصائيات الواردة في هذه الدراسة والمتعلقة بالعامين الدراسيين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ و١٩٨١ ـ ١٩٨٢ مستلّة من «دليل المدارس للتعليم العام» عن العامين المذكورين. أما الأرقام العائدة إلى العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، فمأخوذة مباشرة من أرشيف وزارة التربية. وما هو عدا ذلك يذكر في حينه. الجداول أعلاه والمتعلقة بقضاء جزين مأخوذة من بحث ميداني جامعي بعنوان «التأخر في اجتياز المرحلة الثانوية في منطقة جزين أثناء الحرب». أعده غسان رحال، شباط/فبراير، ١٩٩٧.

تابع الجدول رقم ١

حاصبيا	٢٤٢٨	١٥٧٥	٨٥٣	٪٣٥,١٣	١٤٢٥	١٥٠	٪٩,٥٢	١٠٠٣	٪٤١,٣٠
صور	١٤٣٨	٩٨٣	٤٥٥	٪٣١,٦٤	٨٤٨	١٣٥	٪١٣,٧٣	٥٩٠	٪٤١,٠٢
مرجعيون*	٧٦٩٦	٤٥٥٨	٣١٣٨	٪٤٠,٣٢	١٦٤٦	٢٩١٢	٪٦٣,٨٨	٦٠٥٠	٪٧٨,٥٩
النبطية	٥٧٢	١٣١	٤٤١	٪٧٧,٠٩	١٢٣	٨	٪٦,١٠	٤٤٩	٪٧٨,٤٩
المجموع	٢١,٤٣٠	١٤,٩١٦	٦٥١٤	٪٣٠,٣٩	٧٧٧١	٧١٤٥	٪٤٧,٩٠	١٣,٦٥٩	٪٦٣,٧٣

* أضيف إلى أعداد الطلاب من خارج طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة، أعداد الطلاب في المرحلة المتوسطة في الثانويات وهي تتوزع كالتالي: عن العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ في بنت جبيل (٨٥)، جزين (٣٧) مرجعيون (٦٥). وعن العام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ في بنت جبيل ورميش (١٠٣) وجزين (٨٥). وعن العام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ في ثانويات منطقة بنت جبيل (٢٣٠) طالباً.

إن نظرة في أرقام الطلاب الواردة في هذا الجدول، من دون الأخذ بأي اعتبار آخر، كالزيادة السكانية المتحصلة ما بين ١٩٧٤ و١٩٩٦، وهو ما سنعود إليه في مكان آخر، تظهر لنا على صعيد المقارنة ـ نكرر الجامدة ـ مدى التراجع الحاصل في أعداد الطلاب في المرحلتين الابتدائية والتكميلية من التعليم الرسمي من ٢١,٤٣٠، عن العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، إلى ٧٧٧١ طالباً عن العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، بفارق يساوي ١٣,٦٥٩ طالباً، أي بنسبة نقص مئوية إجمالية تساوي ٦٣,٧٣٪ مما كانت عليه أعداد سنة ١٩٧٥، أي ما يساوي بحساب السنة الواحدة ٣,١٩٪، وبخسارة ٦٥١٤ طالباً عن أرقام العام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ أي بخسارة إجمالية نسبتها ٣٠,٣٩٪، أو ما يساوي ٥,٠٦٪ نسبة خسارة سنوية.

الملاحظة الثانية تشير إلى تفاوت في التراجع في أعداد الطلاب بين مجموعتين من الأقضية في المقارنة بين أرقام العامين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ و١٩٨١ ـ ١٩٨٢. المجموعة الأولى تضم مناطق: صور حاصبيا وبنت جبيل، وفيها يتم تراجع الطلاب بنسبة ما بين ٤١,٠٢٪ و٤١,٣٠٪ و٤٨,٥٥٪ على التوالي، بينما المجموعة الثانية، وتشمل مناطق: مرجعيون والنبطية وجزين، تتراوح نسبة التراجع فيها ما بين ٧٨,٥٩٪ و٧٨,٤٩٪ و٨١,٧٥٪.

الملاحظة الثالثة تشير إلى ازدياد نسبة التراجع في أعداد الطلاب بين مرحلتي ما قبل اجتياح ١٩٨٢ وما بعده، فقد ارتفعت من ٣٠,٣٨٪ إلى ٤٧,٩٠٪، أي أن الزيادة في هذا التراجع تتعدى الثلث بقليل. مع الإشارة هنا إلى أن الزيادة في هذا التراجع هنا، تبدو أكثر من ذلك بكثير إذا ما أخذنا في الاعتبار، أن المدّة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٢ شهدت تهجيراً كاملاً لحواضر عدة: الخيام ويارين ومروحين وحانين والعيشية. وعرفت كذلك تهجيراً شبه كامل لمدينة مرجعيون وبعض بلدات وقرى

العرقوب، كشبعا وكفر شوبا وكفر حمام والهبارية وراشيا الفخار، وبالتالي فإن أغلب طلاب هذه المناطق كانوا خارج أرقام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢.

٢ ـ التعليم الثانوي:

يقوم التعليم الثانوي الرسمي في العام ١٩٩٥/١٩٩٦ في تسع ثانويات بعد إقفال ثانويتي الريحان وعيترون. وقد توزع الطلاب الثانويون في التعليم الرسمي داخل الشريط المحتل في الأعوام الثلاثة على النحو الوارد في الجدول رقم ٢.

الجدول رقم ٢
تطور أعداد التلاميذ في ثانويات
الشريط الحدودي المحتل الرسمية

القضاء	الثانوية	العام الدراسي ١٩٧٤ـ ١٩٧٥	العام الدراسي ١٩٨١ـ ١٩٨٢	العام الدراسي ١٩٩٤ـ ١٩٩٥
بنت جبيل	بنت جبيل	٥١٢	٦٢٦	١٦٠
	رميش	٧٥	٢٨٩	٢٩
	عيتا الشعب	ـ	ـ	١٠٢
المجموع		٥٨٧	٩١٥	٢٩١
مرجعيون	مرجعيون	٤٥٢	١٧٢	٢٠٥
	ميس الجبل	ـ	ـ	٦٠
	الخيام	٨٧	ـ	٣٤
المجموع		٥٣٩	١٧٢	٢٩٩
حاصبيا	حاصبيا	١٢٥	١٦٠	١٤٨
	شبعا	ـ	ـ	١١
المجموع		١٢٥	١٦٠	١٥٩
جزين	جزين	٢٣٥	٣٦٥	١٨٣
	الريحان	٤٢	ـ	ـ
المجموع		٢٧٧	٣٦٥	١٨٣
المجموع العام		١٥٢٨	١٦١٢	٩٣٢

التراجع في أرقام الطلاب يبين على مستوى الأقضية، ويتبدّى في قضاء بنت جبيل أكثر حدة من غيره: إذ انخفض عدد الطلاب الثانويين في القضاء من ٩١٥ عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ إلى ٢٩١ طالباً عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، أي بخسارة ٦٢٤ طالباً، أي بنسبة تعادل ٦٨,١٪. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى فرض التجنيد الإجباري على من هم في سن الـ ١٥ سنة، والذي يطبّق في هذا القضاء أكثر من غيره. وأكثر ما يتبدى انخفاض أعداد الطلاب من بين ثانويات الجنوب الرسمية، ماثل في ثانوية بنت جبيل كذلك؛ إذ انخفض عدد طلابها من ٦٢٦ طالباً ثانوياً في العام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ إلى ١٦٠ طالباً عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، أي بنسبة تراجع تصل إلى ٧٤,٤٪. أما على صعيد التراجع العام في عدد الطلاب الثانويين في الشريط الحدودي المحتل ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٥ الدراسيين فيبلغ ٥٩٦، أي بتراجع نسبته ٣٩٪.

٣ ـ أعداد المدارس:

تظهر الأرقام الواردة (الجدول رقم ٣) تناقصاً ملحوظاً في أعداد المدارس الابتدائية والتكميلية: ١٠٨ مدارس، في العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ إلى ٧٢ مدرسة، في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. وهذا النقص يُطلّ بالطبع على النقص في جمهور المدرسة الرسمية. مما يفضي إلى القول، إن أزمة التعليم الرسمي تكمن في جانب منها، في نقص الأبنية والتجهيزات، قول يفتقد الدقة والسند العلمي. ولا تقصر الدولة ـ أو بدقة أكثر ـ لا تقصر الأرقام المرصودة للصيانة في إسناد دعم الدولة للتعليم الرسمي ومؤسساته في الشريط الحدودي المحتل، فقد بلغت المبالغ الرسمية التي أبلغ مجلس الإنماء والإعمار عن إنفاقها سنة ١٩٩١ ترميماً لمدارس منطقة بنت جبيل داخل الشريط الحدودي المحتل ٨٢٠,٠٠٠ دولار، وهو مبلغ لافت جداً إذا ما عرفنا أن بعضاً من القرى التي صينت مدارسها لم تكن بحاجة إلى صيانة لأنها غير قائمة أو غير آهلة بالأصل.[٣]

(٣) من المدارس التي صرفت مبالغ لافتة على صيانتها مدارس بنت جبيل. فقد أنفق على مدرسة بنت جبيل المتوسطة المختلطة مبلغ ٣١,٠٠٠ دولار، وعلى مدرسة بنت جبيل الرسمية الثانية للبنات مبلغ ٢٧,٠٠٠ دولار، وعلى ثانوية بنت جبيل مبلغ ٣٣,٢٠٠ دولار. أما من المدارس غير القائمة بالأصل، والمقفلة نظراً للأوضاع الأمنية القائمة في قراها: مدرسة بيت ياحون المقفلة منذ سنة ١٩٧٧. وقد أنفق مجلس الإنماء على صيانتها ٣٤,٠٠٠ دولار. أرشيف جريدة «السفير». أوراق متفرقة.

الجدول رقم ٣

تطور أعداد المدارس الرسمية في الشريط الحدودي المحتل

	العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥		العام الدراسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢		العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦	
القضاء	ابتدائي تكميلي	ثانوي	ابتدائي تكميلي	ثانوي	ابتدائي تكميلي	ثانوي
بنت جبيل	٢٥	٣	٢٢	٢	١٨	٣
جزين	٢٩	٢	٢٣	١	١٥	١
حاصبيا	١٣	١	٩	ـ	١٣	ـ
صور	٩	ـ	٥	١	٨	١
مرجعيون	٣٠	٢	٢٢	١	١٧	٣
النبطية	٢	ـ	١	ـ	١	ـ
المجموع	١٠٨	٨	٨٢	٥	٧٢	٨
المجموع العام	١١٦		٨٧		٨٠	

إن النظر إلى مدارس الشريط المحتل من جانب عدد الشُّعب، لا يقود إلى غير الحديث عن تخمة في نسبة الشُعب إلى الطلاّب، إذ يبلغ عدد الشُعب في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ٦٤٢ شعبة تدريس،[٤] وهذا يعني أن معدل الطلاب ١٢,١٢ طالباً في الشعبة الواحدة. هذا في الوقت الذي يتوزع الطلاب على الشُعب في باقي المحافظات وبعض المناطق اللبنانية كالتالي: ضواحي بيروت ٢٣، جبل لبنان ١٥، لبنان الشمالي ٢٠، البقاع ١٨، الجنوب اللبناني ١٨[٥] مع الإشارة إلى تفاوت في نسبة توزع الطلاب على الشُعب ما بين منطقة وأخرى داخل الشريط الحدودي المحتل.[٦]

(٤) تتوزع على الأقضية كالتالي: بنت جبيل ١٩٧، جزين ٧٨، حاصبيا ١٧٢، مرجعيون ١٢٦، صور ٥٨، والنبطية ١١ شعبة.

(٥) راجع: «الإحصاءات الأولية للتعليم العام، العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣»، إعداد دائرة الإحصاء في المركز التربوي للبحوث والإنماء، ص ٣ ـ ١٨.

(٦) تبلغ هذه النسبة في بنت جبيل ١٥,٩، جزين ٧,٤، حاصبيا ٨,٢، صور ١٤,٦، مرجعيون ١٣,٦ والنبطية ١١,١٨.

٤ ـ الهيئة التعليمية والإدارية:

يبلغ إجمالي معلمي المدارس الابتدائية والتكميلية ١٤٧٩ يتوزعون كالتالي:

بنت جبيل: ٤٢٨

جزين: ٣٠٨

حاصبيا: ٢٦٥

صور: ٩٧

مرجعيون: ٣٥٦

النبطية: ٢٥

المجموع: ١٤٧٩

هذا العدد من المعلمين ١٤٧٩ مقابل ٧٧٧١ تلميذاً يعني أن متوسط عدد التلاميذ الذي يقابل الفرد من الهيئة التعليمية والإدارية في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ يبلغ ما نسبته ٥,٢٥٪. مع الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة تتفاوت بين مناطق الشريط الحدودي المحتل. إذ تبلغ في بنت جبيل ٧,٣٥٪، وفي صور ترتفع إلى ٨,٧٤٪ لتنخفض في حاصبيا إلى ٥,٣٧٪، وفي مرجعيون إلى ٤,٦٢٪، وتصل إلى حدها الأدنى في جزين ١,٨٧٪. هذا في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، ٧ طلاب في بيروت و٦ في جبل لبنان و٨ في لبنان الشمالي و٨ في البقاع و٩ طلاب في الجنوب.[٧]

وأكثر ما يستوقف غبّ الحديث عن الجهاز التعليمي، هو متوسط الأعمار الذي يدل على نسبة ارتفاع أكيدة تنال بالتالي من قدرة المعلمين على العطاء وحسن الأداء في ظروف اجتماع وأمن طبيعية، فكيف بالأمر والظروف مفتوحة على هموم الاحتلال وكل الشؤون الحياتية الباقية.

توزيع ١٤٥٧ معلماً[٨] من الجسم التعليمي، عمرياً وفق التالي (الجدول رقم ٤):

الجدول رقم ٤

الفئات العمرية لأفراد الهيئة التعليمية في الشريط الحدودي المحتل

فئة العمر	١٨ ـ ٣٠ سنة	٣١ ـ ٤٠ سنة	المجموع	٤١ ـ ٥٠ سنة	٥١ ـ ٦٠ سنة	ما فوق ٦١ سنة	المجموع
العدد	١٨٥	٣٠٦	٤٩١	٥٩٥	٣٣٥	٣٦	٩٦٦
النسبة٪	٪١٢,٦٩	٪٢١	٪٣٣,٦	٪٤٠,٨	٪٢٢,٩	٪٢,٥	٪٦٦,٣

(٧) راجع: «الإحصاءات الأولية للتعليم العام، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣»، مصدر سبق ذكره، ص ٣ ـ ١٨.

(٨) أسقطنا من العدد الإجمالي للمعلمين ٢٢ معلماً لم نتبين بشكل صحيح تاريخ ولادتهم.

نلاحظ في الجدول، طفرة في ارتفاع مستوى عمر المعلم في المدارس الرسمية في الشريط الحدودي المحتل، حيث تبلغ نسبة أعمار ما فوق الأربعين سنة ٦٦,٣٪ أي ما يعادل ٩٦٦ من أصل ١٤٥٧. وهذه النسبة تتعدى بأشواط نسبة ١١,٢٧٪ لهذه الفئة العمرية نفسها من الهيئة التعليمية في المدارس اللبنانية الرسمية للعام الدراسي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠،[٩] وتشكل كذلك ضعف نسبة الفئة نفسها في مدارس صيدا الرسمية عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، والبالغة ٣٢,٥٤٪.[١٠]

ب) التعليم الخاص

لا تماشي أرقام التعليم في حركتها وتيرة التراجع في المدرسة الرسمية، (الجدول رقم ٥). وقد حقق هذا القطاع في العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ مقارنة بما كان عليه عام ١٩٧٥ زيادة تساوي ٢٢٩٢ طالباً، أي ما نسبته ٣٢,٤٣٪، ولكن هذه النسبة لا تمتص التراجع في التعليم الرسمي أبداً والذي بلغ ١٤,٢٥٠ طالباً.[١١] والملاحظ أن نسبة التعليم الخاص في الشريط الحدودي المحتل البالغة ٥١,٨١٪ (٩٣٥٩ من أصل جمهور طلابي يبلغ في مراحل التعليم الثلاث ١٨,٠٦٢ طالباً)، ظلت معادلة لما يماثلها من نسبة لهذا التعليم في منطقة الجنوب اللبناني عموماً والبالغة ٤٩,١٥٪.[١٢] ولكن حصة التعليم الخاص في الشريط الحدودي في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ تبدو على ارتفاع إذا ما قارناها بالنسبة التي كانت عليها عام ١٩٧٥، ٣٠,٧٨٪ (٢٢,٩٥٣ طالباً رسمياً مقابل ٧٠٦٧ طالباً في المدارس الخاصة).[١٣] وهنا نكرر إشارة سابقة إلى أن ارتفاع حصة التعليم الخاص هذه في سنوات التسعينات، يعود إلى النزف الطلابي إلى خارج الشريط أكثر مما يعود إلى استقطاب المدارس الخاصة الجمهور الطلابي.

(٩) راجع: «الإحصاء التربوي للعام الدراسي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، ١٩٧٠ ـ ١٩٧١»، إعداد المصلحة الإدارية المشتركة، دائرة الإحصاء في وزارة التربية الوطنية، ١٩٧١، ص ٧١.

(١٠) راجع: عدنان الأمين، «التعليم والتفاوت الاجتماعي في صيدا» (صيدا: المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية، ١٩٨١)، ط ١، ص ٣١٦.

(١١) راجع: الجدول رقم ٧.

(١٢) راجع: «الإحصاءات الأولية للتعليم العام، للعام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(١٣) راجع: الجدول رقم ٦.

الجدول رقم ٥

أعداد طلاب الشريط المحتل في المدارس الخاصة

القضاء	العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	العام الدراسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢	العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦	ملاحظات
بنت جبيل	١٧٤٣	٢٧٠١	٣١٨٠	بينهم ١٠٣١ في مدارس خاصة إسلامية
جزين	١١٦٣	١٥٥٧	١٣٦٥ .	
حاصبيا	٣٧٧	١٠٠٤	٨٣٩	
صور	٣٦٩	ـ	٤٠١	
مرجعيون	٣٤١٥	١٦٨٩	٣٥٧٤	بينهم ٥٦١ طالباً في مدارس إسلامية
المجموع	٧٠٦٧	٦٩٥١	٩٣٥٩	

واللافت في التعليم الخاص في منطقة الشريط الحدودي المحتل دخول المدارس الخاصة الإسلامية مزاحماً فعلياً للمدارس المسيحية في استقطاب الطلاب، دون أن تطال هذه المقارنة مستوى التحصيل بالتأكيد. ففي قضاء بنت جبيل تشكل حصة المدارس الإسلامية الخاصة في القرى المسلمة[١٤] ما مجموعه ١٠٣١ طالباً من أصل ٣١٨٠ طالباً هم مجموع طلاب المدارس الخاصة في القضاء. وهذا يعني، من طرف آخر، أن عدد طلاب المدارس الخاصة المسيحية في قضاء بنت جبيل لم يزد ما بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ و١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ سوى ٤٠٦ طلاب. أما في قضاء مرجعيون فقد تراجع العدد بين هذين العامين الدراسيين من ٣٤١٥ إلى ٣٠١٣ طالباً. هذا بالإضافة طبعاً إلى قضاء حاصبيا الذي انسلّت فيه ملكية الطلاب بالكامل إلى مدارس خاصة غير مسيحية.

إن إنشاء مدارس خاصة في الوسط الإسلامي يجد تفسيره، إضافة إلى عامل الاستثمار المالي، في التوجه إلى اللغة الإنكليزية، فأغلب هذه المدارس المنشأة حديثاً في الشريط الحدودي المحتل تعتمد اللغة الإنكليزية لغة أجنبية أولى.

* * *

(١٤) مدرستا الجعفرية والوفاء في عيترون ومدرسة الحنان في عيناتا. ويتوزع طلابها عام ١٩٩٥ـ ١٩٩٦ كالتالي: ٣٩٠، ٢٢٨، ٤١٣، على التوالي.

إن الصورة الإجمالية حول وضع التعليم في مراحله الثلاث في الشريط الحدودي المحتل (الجدول رقم ٦) تبدو كاملة إذا ما أضفنا إليها طلاب القطاعين المهني والزراعي. فيصبح إجمالي الطلاب الحدوديين عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ في حدود الـ ٣٠,٥٢٠ طالباً، وفي حدود ١٨,٨٤٥ في العام الدراسي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥[١٥].

الجدول رقم ٦

أعداد طلاب الشريط الحدودي المحتل في مراحل التعليم الثلاث في المدارس الرسمية والخاصة

القضاء	العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥			العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦			التراجع في العدد	نسبة التراجع
	تعليم رسمي	تعليم خاص	المجموع	تعليم رسمي	تعليم خاص	المجموع		
بنت جبيل	٦٧١٠	١٧٤٣	٨٤٥٣	٣٤٤١	٣١٨٠	٦٦٢١	١٨٣٢	٢١,٦٧٪
جزين	٣٤٥٠	١١٦٣	٤٦١٣	٧٦٢	١٣٦٥	٢١٢٧	٢٤٨٦	٥٣,٨٩٪
حاصبيا	٢٥٥٣	٣٧٧	٢٩٣٠	١٥٨٤	٨٣٩	٢٤٢٣	٥٠٧	١٧,٣٠٪
صور	١٤٣٨	٣٦٩	١٨٠٧	٨٤٨	٤٠١	١٢٤٩	٥٥٨	٣٠,٨٧٪
مرجعيون	٨٢٣٠	٣٤١٥	١١,٦٤٥	١٩٤٥	٣٥٧٤	٥٥١٩	٦١٢٦	٥٢,٦٠٪
النبطية	٥٧٢	ـ	٥٧٢	١٢٣	ـ	١٢٣	٤٤٩	٧٨,٤٩٪
المجموع	٢٢,٩٥٣	٧٠٦٧	٣٠,٠٢٠	٨٧٠٣	٩٣٥٩	١٨,٠٦٢	١١,٩٥٨	٣٩,٨٣٪

هذه الصورة تعطينا الملاحظات التالية:

ـ على مستوى الأرقام: انخفض الجمهور المدرسي من ٣٠,٥٣٠ عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ إلى ١٨,٨٤٥ عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، بفارق ١١,٦٧٥ طالباً، أي ما نسبته ٣٨,٢٥٪. هذا على صعيد الأرقام كأعداد خرساء، وإنما ما يجب الالتفات إليه هو أن نسبة التراجع لدى الجمهور المدرسي في الجنوب تفوق ذلك أضعافاً مضاعفة. إن العشرين سنة التي تفصل ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٥، هي المدّة الكافية في حسابات التزايد السكاني لمضاعفة أعداد السكان، أي بمعادلة أخرى هي المدّة الكافية لمضاعفة الجمهور المدرسي. هذا بالطبع كحد أدنى، على اعتبار أن نسبة بقاء من هم في سن الدراسة خارج المدرسة يفترض أن تقل باعتبارات التقدم والزمن. وما تقدم يعني، على صعيد منطقة الشريط الحدودي المحتل، أن عدد الطلاب في

(١٥) يبلغ عدد طلاب مدرسة الخيام الزراعية ٨٥ طالباً في العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. كذلك بلغ عدد الطلاب المهنيين في المهنيات الرسمية والخاصة في الشريط المحتل الـ ٧٦٠ طالباً.

العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ إذا انطلقنا من الـ ٣٠,٥٢٠ طالباً عشية الحرب، يجب أن يكون في حدود الـ ٦٠,٠٠٠ في حده الأدنى. لكن رقم طلاب الشريط المحتل يستقر في هذا العام على ١٨,٨٤٥، أي بنقصان يبلغ حدود الـ ٤٢,٠٠٠ طالب، أو بلغة النسب، بما يزيد على ٣,٣ مرات خسارة إجمالية أو ما يعادل ١٥,٨٪ كنزف سنوي للجمهور المدرسي على امتداد العشرين سنة الماضية.

ـ المقلق أن أفق هذا التراجع لا يبدو مستقراً على وتيرة ولو بطيئة، فهو لا ينى يتصاعد. يتبدى ذلك من الفروقات في نسبة التراجع ما بين العامين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ و١٩٨١ ـ ١٩٨٢ حيث تبلغ النسبة ٢٢,٠٥٪ بينما تزداد في المرحلة اللاحقة حتى العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ لتصل إلى حدود الـ ٣٨,٢٥٪.[(١٦)] (١٨,٨٤٥ طالباً مقابل ٣٠,٥٢٠ طالباً).

ـ إن ازدياد تراجع أعداد الطلاب، يظل واضحاً بالرغم من عمليات عودة سكانية باتجاه الشريط المحتل، وبعض هذا الرجوع كان على شكل ضخ طافر، بحيث كان يجب أن ينعكس تعديلاً في ظاهرة التراجع الطلابي. ونقصد هنا رجوع أهالي الخيام وأهالي يارين ومروحين في القطاع الغربي وعودة أهالي العيشية في قاطع جزين، وعودة أعداد لا بأس بها، من أهالي بلدات وقرى العرقوب، والذين كانوا قد تركوا المنطقة بدءاً من السبعينات وعادوا إليها بعد اجتياح ١٩٨٢. وإلى هؤلاء جميعاً نضيف بضع مئات من العائلات التي نزحت إلى منطقة الشريط الحدودي المحتل من منطقة شرق صيدا بعد أحداث ١٩٨٥، وقد أوصلت هذه «العودات» جميعها إلى المنطقة الحدودية، وفي فترة لا تزيد على السنة، إذ حصلت بأغلبيتها في حدود سنة ١٩٨٥، أعداداً من السكان تزيد عن العشرة آلاف نسمة دون أن ينعكس ذلك إطلاقاً في إيقاف النزف المدرسي بل وحتى في التخفيف من حدته.

ـ إذا ما استمر التعليم الرسمي على هذه الوتيرة من التدهور، فإنه سيفسح في المجال بالقطع أمام التعليم الخاص في الشريط المحتل، هذا إذا ما تبقّى من طلاب لمداولة المدارس أصلاً. ففي جزين ينقلب الوضع كلية، إذ كانت نسبة التعليم الخاص على التعليم الرسمي في العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ تساوي

---

(١٦) بلغ عدد طلاب التعليم الرسمي في الشريط الحدودي المحتل عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، ١٦,٨٣٨ طالباً، وطلاب التعليم الخاص ٦٩٥١ طالباً، أي أن المجموع هو ٢٣,٧٨٩. وهذا يعني تراجعاً في أعداد الطلاب يساوي ٦٧٣١. وهو يساوي الفرق بين عدد الطلاب الإجمالي عام ١٩٧٥ والبالغ ٣٠,٥٢٠ ورقم ٢٣,٧٨٩، أي ما نسبته ٢٢,٠٥٪.

٣٤٥٠/١١٦٣ أي ما يعادل ٣٣,٧٪، أي الثلث، وقد انقلبت الآية في العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ حيث صار هناك ٧٦٢ طالباً في التعليم الرسمي مقابل ١٣٦٥ في التعليم الخاص، أي أن جمهور هذا الأخير تفوّق إلى حدود الضعف على جمهور المدارس الرسمية. وكذلك الأمر في قضاء مرجعيون حيث كانت نسبة التعليم الخاص إلى التعليم العام في العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ تساوي ٨٢٣٠/٣٤١٥ أي ما يناسب ٤١,٤٩٪، لتعود هذه النسبة وتنقلب في العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ لتصبح ١٩٤٥/٣٥٧٤ أي أن التعليم الخاص يستظهر بـ ١,٨ مرة التعليم الرسمي من مجمل التعليم العام.

ج) وجه الأزمة

بعد هذا البحث في «محسوسات» الوضع التعليمي في الشريط الحدودي المحتل، من أعداد طلاب وهيئات تعليمية وإدارية ومدارس وأنواع تعليم، نستطيع القول بأن أزمة الوضع التربوي هناك ليست فيما «يرى» من جبل الجليد التعليمي، إذ إن نسب تلك «المحسوسات»، منفردة أو متقاطعة مع بعضها، تقود كما رأينا إلى نسب في أمور التعليم تتحاسد عليها مع الشريط الحدودي المحتل غير منطقة «حرّة». تكمن الأزمة إذن في ما «لا يُرى» من صورة الوضع التعليمي.

فمنذ التواجد الإسرائيلي الأول في الشريط المحتل، ومع اللبنات الأولى من «الجدار»، كان للتربية موقعها في السياسة الإسرائيلية. فإذا كانت الصحة والإنارة ومياه الشرب ومكاتب البريد وتوزيع البذار والأسمدة، أو السماح بالانتقال جواً من مطار تل أبيب، والسماح بالعمل داخل المؤسسات الإسرائيلية والحصول على أذونات بزيارة أقارب ومعارف ممن تقطّع ودادهم مع إقامة حدود ١٩٤٨. إذا كان كل هذا يشكل استشارات سريعة في سوق العلاقات «الطيبة» وبورصتها، فإن التعليم كان ميدان استثمار إسرائيلي متوسط أو بعيد المدى، ظل يتم متواتراً منذ سنة ١٩٧٧، وحتى تاريخه، دون أن يتبرع أحد من «أُولي الأمر» في أمور السياسة والتربية، والحديث في الثقافة المقاوِمة، شاغلي مصاطب الأندية والمجالس، ويلتفت إلى ما ينتصب في الشريط المحتل من ممارسات تعليمية وثقافية تجعل من المدرسة واحداً من مسامير ضبط العلاقة بين أهالي الشريط وبين الاحتلال الإسرائيلي.

لا تنطلق سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياستها التربوية في الشريط الحدودي المحتل من فراغ أو تجريب. فقد باشرت عدّة هذه السياسة بعد أن استحصلت على لوائح كاملة بالحاجيات الضرورية لمدارس الشريط المحتل بدءاً من

نهاية سنة ١٩٨٤ والأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٨٥،[١٧] هذا في الوقت الذي لم تطرح فيه الدولة بكامل هيئاتها، ولا مرة، مسألة التربية في الشريط المحتل، همّاً وطنياً أو على الأقل همّاً إدارياً من هموم وزارة التربية. وجلّ ما اطلعنا عليه ينحصر في تقرير لوزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة «عن أوضاع المدارس الرسمية في مناطق الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب» يتشكل من ٥٢ سطراً. يأخذ الحديث في أوضاع المدارس الأسطر السبعة الأولى (وهي بمجملها أوضاع تقنية). ويأخذ الحديث في الصعوبات التي تعترض عمل مدارس مناطق الاحتلال ٩ أسطر (وهي صعوبات تقنية كذلك). وأمّا الباقي من التقرير (٣٦ سطراً) فيدور الكلام فيه على «محاولات التطبيع الإسرائيلية والتقديمات التي تخص بها قوات الاحتلال». التقرير مصوغ بلغة حيادية، باردة بإطلاق، وكأن رافعه أو مقدمه واحد من العاملين في قوات الطوارىء الدولية وليس هيئة عليا مسؤولة عن تأسيس وطني ومواجهة. واللافت في هذا التقرير اللفتة التي لفتت معدّيه، وهي لفتة استنكار، أو، بتحديد أكثر، لفتة استهجان للتمييز الإسرائيلي في عطاءاته بين مدرسة ومدرسة، وتوخياً للدقة نقتطع «اللفتة» بالكامل: «مع بداية كل عام دراسي، وفي مطلع الشتاء والبرد، تعمد قوات الاحتلال، وبواسطة الإدارة المدنية التابعة لها، إلى تزويد المدارس بالمحروقات والقرطاسية. والذي يلفت النظر في هذا الصعيد، أن هذا الأمر لا يتم بالتوجه نفسه بالنسبة للجميع، فبعض المدارس تجبر على قبول هذه التقديمات جبراً، بينما لا تعرض البتة على مدارس أخرى أو لا يلحّ في قبولها على مدارس ثالثة».[١٨]

ما هي بداية، التقديمات التربوية التي قدمتها إسرائيل داخل الشريط الحدودي المحتل؟

أ ـ في «محسوسات» الخطوات الإسرائيلية حول الوضع التعليمي في الشريط المحتل تأتي مسألة الروابط والوفود والزيارات التي عملت إسرائيل على تشكيلها باكراً وقبل تحديد الشريط الأول في آذار/مارس ١٩٧٨ مع عملية الليطاني. فقد أقدمت السلطات الإسرائيلية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ على تنظيم رحلة لحوالي ٢٠ معلماً لبنانياً في مدارس القرى الحدودية، والمسيحية منها تحديداً، إلى داخل مؤسسات تربوية إسرائيلية، قاموا خلالها بإلقاء «دروس نموذجية» في تلك المؤسسات.[١٩]

(١٧) راجع: «السفير»، ٤/١٠/١٩٨٤؛ «النهار»، ٣٠/٣/١٩٨٥.
(١٨) راجع: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.
(١٩) «هاتسوفيه»، ٢٣/١/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

وتتابعت زيارات وفود الهيئات التعليمية والوفود الطلابية في الأشهر الأولى من العام الدراسي نفسه. ففي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٧ قام ٥٠ طالباً من قرية مسيحية جنوبية بزيارة مدينة صفد. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٧ قام وفد من مدارس في الجنوب الحدودي، مؤلف من مدراء ومعلمين بزيارة إلى جامعة حيفا. وعادوا منها على ما تذكر صحيفة «عال همشمار» بمعرفة من قبلهم بأن العائق الوحيد الذي يحول بين أبنائهم وبين الجامعة في حيفا ينحصر فقط بـ «اجتياز امتحان الدخول».[٢٠]

وتتالت الزيارات واللقاءات الثقافية على امتداد سنة ١٩٧٧ في مسلسل متسارع لا داعي لاستحضاره وسرده بالكامل. ولكن أموراً أربعة فيه حريّة بالإشارة إليها. الأول يتعلق باستضافة مدينة «الشباب ٧٧» في ضواحي تل أبيب وفي الأسبوع الأول من آب/أغسطس ١٩٧٧ لـ ١٤ شاباً لبنانياً «والشباب هم من أبناء مرجعيون وكفر شوبا».[٢١] والأمر الثاني تم في الأوائل من آب/أغسطس، ويتمثل ببدء ١٠٠ ولد من لبنان إقامة اصطياف طويلة «وقد استطاعوا جميعاً التغلب على مصاعب اللغة»، كما تلاحظ «معاريف».[٢٢] الأمر الثالث ويتمثل بإقامة يوم تربوي دراسي في جامعة تل حاي كرس للتداول حول شؤون أدبية وتربوية. وقد «شارك فيه ٤٠ أستاذاً وأستاذة من جنوب لبنان».[٢٣] وقد توجت هذه الخطوات أخيراً في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ بمباشرة «عدة طلاب من قرى جنوبية دراستهم في جامعة حيفا».[٢٤] هذه الأمور الأربعة حريّة بالتسجيل لأنها تمثل بداية انفتاح فعلي على إقامة التجمعات للأطفال وأبواب الأبحاث والعلم في الجامعات الإسرائيلية.

ب ـ في موازاة هذا الجهد في إقامة الروابط الثقافية والتعليمية، كان تسويق اللغة العبرية يشق طريقه باكراً أيضاً. فقد أقيمت في «الشهر الأول من سنة ١٩٧٧ مدرسة لتعليم هذه اللغة في حانيتا»[٢٥] زبائنها الأوائل من اللبنانيات اللواتي كنّ

(٢٠) «عال همشمار»، ٢٣/٣/١٩٧٧، المصدر نفسه.
(٢١) «معاريف»، ٨/٧/١٩٧٧، المصدر نفسه.
(٢٢) «معاريف»، ٥/٨/١٩٧٧، المصدر نفسه.
(٢٣) «هاتسوفيه»، ٢٩/٦/١٩٧٧، المصدر نفسه.
(٢٤) «عال همشمار»، ٣١/١٠/١٩٧٧، المصدر نفسه.
(٢٥) حانيتا مستعمرة إسرائيلية في مواجهة علما الشعب في القطاع الغربي، وقد افتتحت بوابة العبور إليها في ٢٩/٩/١٩٧٦.

يعملن في المؤسسات الإسرائيلية. طلاب المدرسة بعد افتتاحها بقليل كنّ ١٢ فتاة يعملن في مصنع نسيج نهاريا.[٢٦] وقد ظلت المحاولات الإسرائيلية حثيثة في هذا المجال. وقد شكّلت هذه المدارس لتعليم اللغة العبرية ظاهرة عادية في العديد من القرى الحدودية، في الفترة الممتدة ما بين١٩٨٢ و١٩٨٥.[٢٧] ومع كل الأدبيات التي تتحدث عن فشل الخطوات الإسرائيلية في شق طريق للتطبيع اللغوي، فإن رؤية متأنية للوضع تقود إلى غير ذلك. فلنلاحظ ظاهرة واحدة هي ظاهرة المعسكرات الصيفية التي تقيمها الإدارة المدنية من مدن بعيدة كل البعد عن الشريط الحدودي المحتل، كمدينة عسقلان مثلاً، وهي معسكرات مشتركة ما بين طلاب لبنانيين وطلاب إسرائيليين، في سن مبكرة من أعمارهم، وتقام لمدد تزيد على الشهر أحياناً، والتي بوشر في إقامتها في أزمان باكرة من سنة ١٩٧٨. هذه المعسكرات تكفي لأن نخمّن بأن أعداد من أصبحت اللغة العبرية «جَرْساً» طبيعياً في آذانهم على الأقل من شبيبة الشريط المحتل يصل إلى الآلاف. وإذا كانت هذه الرحلات تطول في البداية إلى طلاب من القرى المسيحية فإن حلقة المشاركة توسعت لاحقاً لتطول إلى أعداد لا بأس بها من الجمهور المدرسي في القرى الدرزية والشيعية والسنية.[٢٨]

إلى هؤلاء يجب أن نأخذ في الحسبان «المستوى» اللغوي الذي عليه العمال الذين يعملون في المؤسسات والمصانع الإسرائيلية، والتي تُعتبر اللغة العبرية في بعض منها شرطاً من شروط القبول في هيئتها العاملة، ولا يخفى أن العمال الجنوبيين الذين تداوروا على العمل في المؤسسات الإسرائيلية وما زالوا، يعدون بالآلاف الكثيرة. وفي الأخير من الأبواب التي تشكل اللغة العبرية فيها وسيلة ترقٍ وامتياز، أهمية هذه اللغة للعديد من أفراد جيش لحْد الذين يمضون أحياناً فترات تدريبية تمتد لأسابيع كثيرة أو لأشهر داخل معسكرات إسرائيلية.

ج ـ النقطة الثالثة وفيها عن «تقديمات» الإدارة المدنية في ميدان التعليم. و«الإدارة المدنية» غير «مقصّرة» أبداً في هذا المضمار، فقد دشنت ما يزيد على ١١

(٢٦) «معاريف»، ٢/٣/١٩٧٧، المصدر نفسه.

(٢٧) راجع: «النهار»، ٢٩/٦/١٩٨٣.

(٢٨) ولا يبدو في الوقت الحالي، أن المشاركين في هذه المعسكرات على تراجع أو نقصان. فقد نقلتُ عن دفعة من طلاب الشريط الحدودي المحتل مؤلفة من ٤٠٠ طالب، انطلقت في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٨ للمشاركة في مخيم عسقلان، وسوف تتبعها دفعة مماثلة «الأسبوع المقبل». ويتضمن المخيم «رحلات سياحية وترفيهية ونشاطات ثقافية». راجع: «النهار»، ٢٧/٧/١٩٩٨.

بناءً مدرسياً (بناءً كاملاً أو بإضافة غرف إلى بناء قائم)، في جديدة مرجعيون (بناء ثانوية) وفي العديسة (دشنت في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) وعيتا الشعب وبيت ليف وعين إبل وكفر كلا وبلاط (دشنت في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) والطيبة والجبين وعيترون وآخرها في القليعة (دشنت في الشهر الأول من سنة ١٩٩٦).

وإلى هذه المشاريع، تضاف العطاءات المادية للهيئة التعليمية في الشريط المحتل (٥٠ دولاراً للمدير و٣٠ للمعلم) والتي ما لبثت أن توقفت بعد أن ظهرت محدودية تقبلها. يضاف إلى ذلك الكثير من التقديمات التي نفذ بعضها، وبقي بعضها الآخر وعوداً، والتي تلخصها صحيفة «النهار» على لسان رئيس الشؤون المدنية الإسرائيلية في الشريط المحتل، في لقاء له مع مديري مدارس بنت جبيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، حيث وعد «بتأمين مستلزمات المدارس من زجاج وألواح وصيانة طاولات وتزفيت ملاعب وتوفير مياه وتأمين مازوت للتدفئة والمساهمة في الأقساط لأبناء المحتاجين...».[٢٩]

د ـ تقوم الإدارة المدنية بإجراء دورات تدريب على أنواع عديدة من الأشغال المهنية. والأهم في هذا السياق هو أن سوق العمل مفتوح ومؤمن أمام الذين ينهون بنجاح تلك الدورات. يستمر بعض هذه الدورات ثلاثة أشهر وفيها إضافة إلى مسك الحرفة، تعلم اللغة العبرية. وفي نهايتها تسلّم شهادات نجاح. ففي دورة تمت في سنة ١٩٨٩ كانت الناجحات (٣٠) من بلدات وقرى مرجعيون وحاصبيا وبنت جبيل والخيام وعيترون وعين إبل وحولا وميس الجبل وبليدا وكونين وعيتا الشعب وبيت ليف ورميش وحلتا وأبو قمحة وعين قنيا وكنَّ «سيستلمن بعد غد عملهن في مصنع للألبسة في كريات شموناه».[٣٠]

إن تأمين العمل لهؤلاء الخريجات من دورات التدريب التي تقيمها الإدارة المدنية في الشريط المحتل، يطرح مسألة بالغة الأهمية تتمثل بالطريق المسدود الذي يجد أنفسهم فيه خريجو المدارس المهنية المتواجدة في الشريط الحدودي المحتل (بنت جبيل وجزين) وتحديداً في مهنية بنت جبيل، وخريجو المدرسة الزراعية التي أقيمت حديثاً في بلدة الخيام، وهو طريق مقفل بالأزمة الاقتصادية وغياب فرص العمل في مناطق الشمال اللبناني، ومفتوح فقط من ناحية واحدة، ناحية العمل في المؤسسات الإسرائيلية وفي قطاعات التحريج في الجبال الجليلية ومستعمراتها المزدهرة. وعلينا فعلاً أن نتمتع بقدرة واسعة على التخيل، لنتصور

(٢٩) راجع: «النهار»، ١/١٠/١٩٩٢.

(٣٠) راجع: «النهار»، ٢٩/٥/١٩٨٩.

حجم الإرادة التي يتحصن بها خريج هذه المهنيات والمدارس الزراعية الحدودية، والذي يرفض العمل في المؤسسات الإسرائيلية، في وسط الأزمة التي تمسك بالاجتماع والاقتصاد على مستوى الوطن. ولنستذكر هنا أن النداءات المتكررة لم تجدِ نفعاً، في إعطاء أبناء الشريط بعض الأولوية في التعيينات الحكومية من الفئة الرابعة وسلك الأمن الداخلي علّ ذلك يقيهم ذلاً من عدو، ما من بد من العمل في مؤسساته أو الخدمة في جيشه «الجنوبي».[٣١]

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هو مؤدى هذا التعاطي الإسرائيلي وتناسي الدولة اللبنانية، على الوضع التربوي التعليمي في الشريط الحدودي المحتل؟ أو ما هو، حسب التعبير الذي سقناه سابقاً، تأثير هذا التعاطي على «ما لا يرى» من الوضع التربوي داخل الشريط المحتل، على اعتبار أن ما يرى، وقد تمثل أساساً بالنزف الطلابي، لا يعود في واقع الأمر إلى أن السياسة التربوية منعزلة عن سواها من خطط وطنية عامة، وذلك يخرج عن مهمة هذه الصفحات.

إن الموقع الذي وصلته المدرسة الحدودية، أو الذي وضعت فيه، بعد أن تركت لمصيرها مفردة أمام طغيان الاحتلال وخبث مشاريعه، والذي يجب أن تنطلق منه أية معالجة لقضايا التربية في الشريط المحتل، وعدم حصر الحديث دوماً في زاوية المطالب «التاريخية» لرفع مستوى التعليم الرسمي. وإن حصر قضية التربية والتعليم في أضيق نقطة منها، لا يغيّب فقط خصوصية الوضع الحدودي، منطقة محتلة، وحسب، بل إن هذا الطرح يشكّل، المدخل الفعلي لإنجاح كل المرامي الإسرائيلية وكل خطواتها في التعاطي مع قطاع التربية الحدودي. وذلك، لأن الإدارة المدنية الإسرائيلية، لا تقارع في ميدان تلبية الحاجات التربوية من بناء وتجهيزات؛ فهي الأسرع حركة، والأقدر تخطيطاً والأغزر إنتاجاً من إدارة لبنانية يتآكلها العجز وسوء التخطيط، ويطبعها التسابق أيضاً في خطوات التنفيذ بين مشاريع طرق ومدارس، قد تكون خارج الشريط المحتل وقد تكون في داخله، مضى على تلزيمها ومباشرة العمل فيها سنوات، ولما تنته بعد، وبين مشاريع أخرى مماثلة، لم تمض فيها ما بين مباشرة اللبنة الأولى في البناء أو مباشرة الجرف الأول في شق الطريق، وبين اللبنة الأخيرة أو افتتاح الطريق والسير عليها، إلا بمقدار ما يتطلبه سبيل زيارة الحج من زمن، أو زيارة فرع من العائلة لأسبوع في بيروت، لا أكثر.

لقد أوصلت السياسة الإسرائيلية، والتخلي الرسمي عن البحث في جدية

(٣١) ليس هذا وحسب، فقد بلغ عدد المدرسين من أبناء الشريط الحدودي المحتل الذين كانوا متعاقدين مع الدولة وقد صرفوا من الخدمة ١٥٢ مدرساً. راجع: هيام قصيفي، «النهار»، ١/٧/١٩٩٥.

مقاومة تربوية تعليمية، المجتمع المدرسي الحدودي إلى أزمة تعليمية فهي من جوانبها ما يلي:

١ ـ يكمن الجانب الأول، في نظرة المقيمين داخل الشريط المحتل إلى عملية التعليم برمتها، فهي لا تعود بنظرهم بأي مردود اقتصادي أو اجتماعي على الفرد أو العائلة. فمجالات العمل القائمة داخل الشريط («الجيش الجنوبي»، العمل في المؤسسات الإسرائيلية، بعض الأعمال الحرة...)، لا تستدعي التعليم عملية واجبة للحصول عليها، ومجالات العمل خارج الشريط ليس لها باب مفتوح أو حتى موروب. إلى ذلك كان «النفي» المستمر لأهالي الشريط المحتل وإبعادهم عن مجمل الأجواء السياسية والاجتماعية في لبنان، من عمليات انتخابية أو مشاريع تنمية أو نشاطات اجتماعية أو دوائر إدارية، بنقل الكثير من مكاتب الإدارة من داخل الشريط المحتل إلى مناطق خارجه. كل هذا ابتعد بسكان الشريط المحتل، عن مجمل الهيئة الوطنية اللبنانية بكل مجالاتها في العمل والسياسة والإدارة والثقافة، هذه المجالات التي طالما شكل «اكتناز العلم»، بالنسبة إلى الجنوبيين، واحداً من أهم مراقي التسلق إلى بعض الهرم الاجتماعي والسياسي والثقافي المتشكل منها.

لقد خضعت المدارس الحدودية في تاريخها الطويل، وفي مراحل طويلة منه، لفترات من الإغلاق بدوافع أمنية، كانت تمتد حيناً إلى عام دراسي كامل، من دون أن يؤثر ذلك، في الغالب، على معنويات الأهالي والطلاب «العلمية» وعلى نظرتهم إلى العلم استثماراً طويلاً. الحالة القائمة حالياً هي إغلاق دائم للمدرسة الحدودية الجنوبية، وهي لا تقاس بدواعي الأمن. فالأمن قائم مستتب في الشريط المحتل فنسمع «رنة الإبرة» من شدة «سكرات الأمن». وإنما يأتي إغلاق المدارس هذه المرة بعد أن «ترحلت» المدرسة عن جمهورها، بالرغم من «عدم» قدرة الأهالي على مقاطعتها وإبقاء أولادهم خارجها، وعجزت عن أن تشكل مؤسسة ثقافية تعليمية لها بعد حاضر وهمّ قائم في مشاريع الجنوبي وخططه وأحلامه المتصلة بمستقبل أبنائه. فالهم القائم بتزويج الولد برغم صغر سنه وتسفيره إلى ما وراء البحار، أقوى من حضور الهمّ المدرسي وهمّ النجاح في الشهادة أو إكمال الاختصاص. وهم تأمين إقامة للولد في بيروت أو خارج الشريط المحتل قبل أن يبلغ سن الجندية الإجبارية في «جيش لحد»، أو هم تأمين البدل المالي للإعفاء من هذه الجندية، هو همّ أقوى في ميزان العائلة وعاطفة الأهل من همّ النجاح.

٢ ـ يتوجب على الطالب الحدودي في مقاعد الدراسة، أن يعيش قلقاً مزدوجاً أو مثلثاً أو مربعاً، يخاف الخارج الإسرائيلي؛ خارج المداهمة وخارج الاعتقال، اعتقال أخوة أو جيران، خارج الخوف على انتقالات الأهالي وأعمالهم داخل الشريط

المحتل أو على معابره، خارج الخوف من سماع الأخبار عن حصار وإبعاد. وأن يخاف كذلك داخلية ظروف العائلة؛ الخوف من انشطارها بين أب أو أخوة مقيمين خارج الشريط المحتل للعمل أو الهروب من الجندية. ويتوجب عليه أن يعيش خائفاً داخل الصف من زميل له على مقعد خلفه أو أمامه أو إلى جانبه يتعامل والده مع الاحتلال مجنداً أو مخبراً، وعلى الطالب كذلك أن يخاف داخله: فالعمر وإيقافه خارج قدرته، والزمن يمر وهو يزداد اقتراباً من سن البلوغ، والتجنيد خلف الباب.

يتحتم على الطالب الحدودي أن يعيش غير هواجسه وغير أحلامه وغير علاقاته وغير لغته، أن يعيش تفاوتاً فجاً بين أمور البيت وأمور المدرسة. في البيت هموم في الصحة والتنقل والزيارة والمعبر وتقطع الأوصال العائلية وأخبار المقاومة والعمليات ضد القوات الإسرائيلية، بينما عليه أن يكون على غير هيئة وغير لغة. هيئة «محايدة» باردة، وغالباً ما يكون ذلك بدفع من أهل وتوصية منهم، دفعاً لشر «القيل» والتحقيق في «الـ ١٧»، والذي قد ينتهي غرامة أو تعزيراً.

في هذا الجو العام الحذر دوماً، تتحول المدرسة في نظر الطالب والأهل إلى مؤسسة «زرابة»، تؤمن فقط الحد الأدنى من معرفة القراءة والكتابة، وما يلزم في تعلم مهنة. وهي مؤسسة «زرابة» تبدو أحياناً جد ضرورية خشية أن يتحول الولد لو «تخرج» باكراً من البيت و«تخرج» باكراً من المدرسة، أرضاً مواتاً يتملكها ويتصرف بها من يحييها. والميليشيات هي الأقدر من غيرها في هذا المجال، اللهم إلا إذا خرج الولد من الشريط المحتل إلى خارجه، وفي هذه الحال كذلك بعض الوبال وكل الهم، فقد يؤخذ الولد بأجواء المقاومة في خارج الشريط فيرتد موقفه هذا على وجود أهله داخل الشريط إبعاداً لهم ومصادرة لممتلكاتهم.

٣ ـ يبدو موقع المعلم من المدرسة وموقعه من الأهالي في البلدات والقرى اللبنانية عموماً، موقعاً حاسماً من نجاح عملية التربية. فالمعرفة الكاملة للمعلم بأهالي الطالب أو العكس، تشكل واحداً من شروط نجاح المدرسة في مهماتها. وهذه مسألة جد طبيعية في مجتمع تشكل فيه علاقات القرابة والعائلة والجوار لحمة الهيئة الاجتماعية. هذا الباب التربوي أُقفل في الشريط المحتل، أو كاد مع تفتت العلاقات داخل الأحياء والقرى، وأمام الحذر المتبادل الذي راح يلف مجمل الروابط العائلية وروابط الحي. وهكذا أصبح المعلم في الشريط الحدودي المحتل، وفي المدرسة، التي طالما شكلت نادياً وساحة وحيدين للتبادل والتفاعل داخل مجتمع القرية، أصبح راعياً ومنسقاً لعلاقات تنافر تحكم في ما بين الطلاب أنفسهم، نتيجة علاقات العسكر والأمن والعمل التي تفري في أجواء الشريط المحتل، أو أصبح المعلم نفسه موضوع محاذرة من قسم من الطلاب أنفسهم، إذا

ما كان هذا المعلم على علاقة أو على شبهة من علاقة مع أطراف أمنية أو عسكرية. وفي علاقات الحذر هذه، يتحول أي جدال داخل الصف أو أي سؤال، أو أحياناً أي موقف من مسألة مدرسية بحتة أو صفية وحسب، يتحول إلى فخ أو مصيدة تنال من واحد من المدرسين أو من أعداد من طلبة أو من أهاليهم. وغالباً ما تجد الإدارة والهيئة التعليمية نفسيهما، أمام هذا الجو، على استعداد للتخلي عن كثير من حقوق الانضباط والتقويم والمستوى المدرسي لصالح «انضباط» جديد وعلاقات جديدة. وفي مواجهة ذلك لا يحفل المدرّس الكفوء في المدرسة الحدودية على أي موقع من التربية يستقر.

هذا الموقع الجديد للمعلم داخل الصف الحدودي، يطرح جدياً مسألة أنظمة التقويم التي غالباً ما تتراخى أو تنظر بعين واحدة. فهي لا تنسحب بالقطع على أولاد المسلحين. فهؤلاء في المدرسة الرسمية أطول من «مازورة» التقويم والقياس، وهم في المدرسة الخاصة خارج «مازورة» التقويم وجارور الأقساط، وأعدادهم في مدارس الجنوب الحدودي الرسمية والخاصة ليست بالقليلة أبداً، بل ويشكلون نسبة جد معتبرة بين مجموع الطلاب. فلو افترضنا أن مقابل كل مسلح في «الجيش الجنوبي» الـ ٢٥٠٠ هناك تلميذان فقط (أبناء أو أخوة أو أبناء وأخوة) فهذا يعني أن هناك في حدود الـ ٥٠٠٠ طالب، أي ما يعادل تقريباً ربع الجمهور المدرسي البالغ ١٨,٨٤٥. وحتى لو افترضنا خطأ الحسابات الرقمية في هذا المجال، فإن قلّة قليلة كفيلة بأن تعكر منطق التقويم وتضرب منطق عدم التحيز، منطق العدالة، التي طالما زخر بها صيت الهيئة التعليمية، إذ كانت لا تقيس بغير ميزان القسطاس والعدل، وتبعد كل البعد عن المحاباة والمسايرة.

خطأ نظام التقويم والترفيع يبدو من نسبة الطلاب التكميليين على الطلاب الابتدائيين في الشريط المحتل، وهي نسب مرتفعة لا تجد أي سند لها في جانب تربوي أو تعليمي سوى في الترفيع السهل. فقد بلغت هذه النسبة في الجنوب اللبناني عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، ١٧,٨١٤ تكميلي/٣٦,١٩٨ ابتدائي = ٤٩,٢٪، ومن إجمالي طلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة كانت نسبة طلاب المرحلة المتوسطة ٣٢,٩٨٪.[٣٢] بينما بلغت هذه النسب في أقضية الجنوب معدلات مرتفعة جداً، فقد بلغت نسبة التعليم المتوسط إلى الابتدائي في بنت جبيل ٨٨,١٧٪، وبلغت في قضاء حاصبيا ٥٤٢ متوسط/ ٨٨٢ إبتدائي أي ٦١,٥٦٪ وفي مرجعيون ٦٧١ متوسط/

(٣٢) راجع: «الإحصاءات الأولية للتعليم العام، العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣»، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

٩٧٥ إبتدائي أي ما نسبته ٦٨,٨٪. وبلغت نسبة الطلاب في المرحلة المتوسطة من إجمالي عدد الطلاب في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ٤٦,٨٥٪ و٣٨,١٠٪ و٤٠,٧٦٪ في أقضية بنت جبيل وحاصبيا ومرجعيون على التوالي.

في هذه الأجواء، تكون الضربة الأساسية لموقع المعلم من طلابه عندما يُنزع عنه هذا الستار «العدلي» الذي هو أساس ملكه في مدرسته. وإذا ما كان الأهالي في غالب الأحيان يغفرون للمعلم موقفه المحابي هذا، ويجدون باستمرار تبريراً لذلك في منطق مقاومة العين للمخرز، لأنهم هم (الأهالي) بدورهم، في مصالحهم ومؤسساتهم، أصحاب متاجر أو مهن أو مصالح، يدفعون من أموالهم وكراماتهم جعالات وخوات، إذا ما كان الأهالي كذلك، فإنهم يحمّلون الفشل للمدرسة كمؤسسة ويكفرون بها عادلة صادقة وبالتالي تربوية.

والذي يزيد من هموم المعلم في الشريط الحدودي المحتل، أنه فئة بلدية بكل ما تعنيه الكلمة. فالمعلمون هناك فئة تشكلت في ماضيها وفي كل حاضرها داخل قراها إقامة وعمراناً وشبكة علاقات، بحيث تتبدى المدينة أمامهم شبحاً وعالماً لا يقدرون على المكوث فيه ومغالبة متطلباته. لذلك يشكل هاجس الإبعاد والترحيل عندهم كابوساً قائماً مزعجاً، لأنه يشكل هجرة فعلية إلى خارج وطن الشباب ومآربه وخارج وطن العلاقات الدافئة والاحترام والمكانة الاجتماعية التي حصّلها المعلم في سني عمره التعليمي والاجتماعي المديد.

إن الدولة، باعتبارها القطاع التعليمي في الشريط المحتل قطاع بناء وتجهيزات، تناست عمود هذا القطاع الفعلي، أي المعلم، ولم تعتبره مرة قضية أساسية في مواجهة واقع الاحتلال ومحاولات التطبيع القائمة، ولم تعتبره مرة واحدة، الطرف الأول في المنطقة الحدودية المتواجد خارج دائرة التطبيع الاقتصادي وعمالة العمل في المؤسسات الإسرائيلية و«العمل» في الجندية. فالمعلمون الرسميون على الأقل هم الفئة الوحيدة من المقيمين في منطقة الشريط، التي تقارب في أعداد أسرها الـ ١٥٠٠ أسرة، أي ما بين ١/٩ و١/١٠ من مجموع أسر الشريط الحدودي المقيمة، (إذا ما اعتبرنا أن سكان الشريط ٧٠ ـ ٧٥ ألفاً والأسرة ٥ أفراد).

٤ ـ الجانب الأخير ويتمثل بانقسام المدرسة، بنوعيها الرسمي والخاص، في الشريط الحدودي المحتل، في مشارب وتوجهات تبدو متغايرة، نقول ذلك بصراحة ودون مواربة. ففي بعض القرى والبلدات تقوم المدارس على موقع حيادي تجاه الاحتلال الإسرائيلي، وقد أوصلها إلى هذا الموقع ما سبق الحديث عنه في السياسة الإسرائيلية، وفي تغافل الدولة عن رفدها ودعمها بأسباب المواجهة، فباتت في أجوائها، سلامة العيش غنيمة تستأهل السكوت والصمت. هناك بعض آخر من

المدارس، لا يرى في الجنود الإسرائيليين شيئاً من محتلين، وإنما يرى فيهم امتداداً لوجود مجاور طيب. في الموقع الأول تكون المدرسة قد انسلخت عن حضور الجماعة في الوطن وعن طموحاتهم في السياسة والوحدة، وانكفأت في انشغالات الأمن وهمومه وهموم الحياة اليومية. وفي الموقع الآخر تكون المدرسة، من خلال سيرة طويلة، من المشاركة في المعسكرات الإسرائيلية وفي إقامات الطلبة والزيارات المتبادلة، ومن خلال اكتساب اللغة العبرية، تكون قد خرجت عن مألوف الجماعة في الجنوب وفي الوطن، وحتى أحياناً عن مألوف الجماعة داخل هذه القرى نفسها. ونلفت هنا إلى أن هذا الموقع الثاني لا يغطي مدارس القرى المسيحية مفردة، وإنما يدور كذلك على مدارس أخرى إسلامية في قرى شيعية وسنية ودرزية.

هذان التوجهان المتناقضان لدى نهجين مدرسيين في مدارس الشريط الحدودي المحتل يخلعان عن المدرسة الحدودية دور الموحد والجامع الذي طالما جاهدت المدرسة، ولو شكلياً، للإيحاء بأنه من صميم مهمتها. ولا نغالي إذا قلنا إن المدرسة الحدودية اليوم، وسيلة تعزيز للانقسام العائلي والسياسي داخل القرى الحدودية نفسها.

* * *

مطلع سنة ١٩٧٨ مع تسييج المنطقة الحدودية بشريطها، كانت الوطأة المستجدة والتي أناخت يومها على المدرسة الحدودية، تتمثل بأزمة المواصلات وأزمة تدمير بعض المدارس، وأزمة استعادة الجمهور الذي تذرذر في إقامات مؤقتة على جوانب الشريط المحتل البعيدة في الغالب. أمّا اليوم وبعد ١٩ سنة من الاحتلال، ومع سياسة القيمين على التربية في البلد وأمام أُفقهم التربوي الذي لا يرى في التربية سوى دفتر دوام، لضبط المدرسين ودفتر شروط «الضبضبة» التزام مدرسي، وأمام خطوات الاحتلال الإسرائيلي في الأمن التربوي، أمام كل ذلك صارت مدارس الشريط الحدودي مؤسسات مشلولة مطوية على حذر جمهورها وهيئاتها الإدارية والتعليمية، ومجردة من أي دعم أو سند.

«إن الذي لا يكترث للأطفال لا يكون مهتماً إلا بالذين يقدمون إليه شيئاً ما لقاء اهتمامه، كالذين يقترعون لمرشحه في الانتخابات أو يدعمون تجمعه في التظاهرات أو يقبلون بالانتماء إلى حزبه. الأطفال لا يقترعون ولا يتظاهرون ـ إلا لعباً ـ ولا يضخمون صفوف الأحزاب. أيعني ذلك ألا نكترث لهم؟ لن نبني حينذاك إلا التكايا الضيقة، ولن نشذّب إلا أوراق الاستغلال والقهر، مستنكفين عن

مس الجذور».[٣٣]

ثانياً: الأوضاع الصحية في الشريط المحتل

لم تكن الأوضاع الصحية يوماً في الجنوب الحدودي،[٣٤] على سويّة في التخطيط أو في حسن التدبير والرعاية. وليس في هذا حال استثناء عن الأحوال الصحية في باقي «الجسد اللبناني» الذي لم تتداع أعضاؤه بالسهر يوماً على واحد منها، راح باكياً أو متألماً من سلوك أو بلوى أو شكوى. ولكن الحديث في أوضاع الشريط المحتل الصحية يبدو سيّغاً، مع اعتبار إسرائيل الحاجات الصحية وقيعة أولى في دخولها على خط الأحداث الجنوبية، يوم أحلّت سنة ١٩٧٦ الخدمات الصحية مدماكاً أولاً في مداميك «الجدار»،[٣٥] وهو اعتبار إسرائيلي لم تتخل عنه إسرائيل مع احتلالها للشريط بدءاً من سنة ١٩٧٨، وحتى اليوم.

---

(٣٣) أحمد بيضون، «ما علمت وذقتم، مسالك في الحرب اللبنانية» (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ١١٢.

(٣٤) لا تشكل أمور الصحة في الشريط المحتل مدار بحث مستقل، أو بتعبير آخر مدار قضية أصيلة إلا في بحثين اثنين جاءا في سياق أبحاث المؤتمر الثقافي الوطني لدعم مناطق الاحتلال الإسرائيلي، والمنشورة في كتاب «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة»، مصدر سبق ذكره. البحث الأول للدكتور حسين منصور «الوضع الصحي في المناطق المحتلة»، ص ٤٣ ـ ٤٦. والثاني للدكتور عبد الله سليمان «تقرير عن الصحة»، ص ٤٧ ـ ٥٧.
إلى ذلك هنالك مقالتان تتناولان أمور الصحة «بالاسم» منذ العنوان الأول. الأولى منشورة في جريدة «بيروت»، ١٩٨٤/٨/٢٧، بعنوان «ماذا قدمت الدولة لصحة الجنوب» إعداد خالد عز الدين وعلي الأمين. والثانية منشورة في جريدة «الحياة»، ١٩٩٠/١٠/٢١، بعنوان «الطبابة والاستشفاء في الشريط الحدودي المحتل».
طبعاً لا يغض هذا الكلام من مساهمات التحقيقات والمقالات الأخرى التي كانت تدور على أمور الصحة في سياق حديثها على الخدمات بشكل عام.
وبالمقابل تغيب الأوضاع الصحية في الجنوب عموماً عن الدراسات المعمقة التي تتناول الوضع الصحي في لبنان. وتحديداً عن العدد ٧ ـ ٨ لـ «دراسات لبنانية» والمكرس بكليته للكتابة في القطاع الصحي. ونشير هنا إلى المساهمة الفريدة للمركز الثقافي للبحوث والتوثيق في صيدا المعنونة «قضايا الصحة العامة في الجنوب اللبناني حاضراً ومستقبلاً»، والصادرة في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، في كراس من ٧٢ صفحة. كذلك نشير إلى محاولة د. حسين منصور قراءة «الوضع الاستشفائي في الجنوب، أرقام مشكلات بدائل». والمنشورة في «السفير»، ٣ و١٩٩٣/٨/٤.

(٣٥) راجع ص ٧٠ من هذه الدراسة.

أ) الأوضاع الصحية في «القرى الأمامية» قبل سنة ١٩٧٨

١ ـ المستشفيات الحكومية:

في مواجهة ظروف السبعينات القاسية، وقبل تشكل الشريط الحدودي، محتلاً من قبل إسرائيل، كان مستشفى مرجعيون، المستشفى «الأمامي» الوحيد، وكان يشكل مع مستشفى تبنين في القطاع الحدودي الأوسط الخلفي، المؤسستين الصحيتين الحكوميتين الوحيدتين على امتداد القرى الأمامية.

تمثلت الدعامة الأولى في إقامة مستشفى مرجعيون بجهود المغتربين من أبناء مرجعيون ـ حاصبيا، بتنسيق وإدارة الدكتور ميخائيل شديد، وقد تسلمته الدولة سنة ١٩٦٠، جاهزاً للتشغيل بطاقة استيعاب متوسطة في حدود الـ ٤٦ سريراً. وكانت مساهمته الطبية مقبولة مع الإشراف المباشر للجيش اللبناني إدارة وتجهيزاً. سنة ١٩٧٠، وقد تولى مجلس الجنوب شؤون الانفاق عليه، لم يقدم المستشفى ما يقابل أرقام الكلفة العالية من تقديمات وخدمات، فقد كان عاجزاً عن تقديم الدماء للمحتاجين، بالرغم من أن فاتورة النفقة لتلك السنة وصلت إلى ١٢ مليون ليرة.[٣٦] انتهى دور هذا المستشفى عملياً مع تفجر حرب الجنوب أواخر سنة ١٩٧٦، حيث صار مع احتلال الشريط، تحت الإدارة الإسرائيلية المباشرة.

أما مستشفى تبنين، وبطاقة استيعاب في حدود الـ ٧٠ سريراً، فهو المستشفى الحكومي الوحيد في ظاهر المنطقة الحدودية المحتلة، الذي تعمّر بأموال حكومية سنة ١٩٥١ لكي يكون مستشفى رسمياً، وقد تبدى «إصرار» الدولة على تفعيله وتسييره، في إقدامها على افتتاحه مرات ثلاثاً، الأخيرة منها، كانت في أوائل الستينات، وكانت تؤخذ له «التجهيزات والمعدات والأسرّة من مستشفى صور

---

(٣٦) نور الدين نور الدين، «موقع الجنوب» (بيروت: التجمع الوطني، ١٩٨١)، ص ٦٨. ولكي تأخذ نفقة الـ ١٢ مليون دلالتها، يجب أن نعرف أن تأمين كامل احتياجات مستشفى مرجعيون الصحية، ترميماً وأجهزة وتسيير عمل، كان في سنة ١٩٧٩ وبعد التدمير الإسرائيلي إثر اجتياح ١٩٧٨، وبموجب كشف وافق عليه وزراء الصحة العرب، مبلغاً يساوي ٨٠٠,٠٠٠$ بسعر الصرف آنذاك وهو يتوزع كالتالي: ترميم ٣٠٠,٠٠٠$، تجهيز ٣٠٠,٠٠٠$ و٢٠٠,٠٠٠$ لتسيير العمل.
أما تأهيل كافة مستشفيات الجنوب، ومنها مستشفيان ينطلقان من نقطة البداية، مستشفى بنت جبيل ومستشفى حاصبيا، فإن كلفته الإجمالية تصل إلى ٨,٣٠٠,٠٠٠$.
راجع: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وجامعة الدول العربية، «مشروع ورقة عمل للاحتياجات لأبناء الجنوب اللبناني ووسائل إغاثتهم»، تمّ إعداد ورقة العمل هذه تنفيذاً لقرار المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في الرباط بتاريخ ٢٨ ـ ١٩٧٩/١١/٣٠، ص ١٤.

بالإعارة لتشكل ديكوراً لاحتفال الافتتاح».[٣٧]

في الأرقام والبيانات الرسمية حول أوضاع مؤسسات الاستشفاء الحكومية في الجنوب، تبدو أمور الصحة بألف خير، وتبدو هذه المؤسسات أكبر من طاقة الحدودي على الإصابة بالأمراض المألوفة أو المصاب الطارىء، إذ أن هذه المؤسسات بأسرتها الـ ٣٤٣،[٣٨] كانت وفق تقارير مجلس الجنوب لسنة ١٩٧٢، على تمام كمالها من معدات وتجهيزات وغرف عمليات ومختبرات وتصوير أشعة، وعلى تمام كمالياتها من تدفئة وتكييف وتنقية هواء وخدمات هاتف، إلى كل ما هنالك من مفروشات ولوازم مكتبية. هذا إلى الجهاز الطبي الدائم، والذي اغتنى بأطباء ومتعاقدين جدد.[٣٩] ولكن المعيوش القائم كان يفضح هذه التوصيفات،[٤٠] ففي السنة نفسها لهذه الصورة الخدماتية الزاهية قام المستشفى نفسه (تبنين)، بإحالة ١٤ حالة طارئة إلى غير مستشفيات حكومية أو خاصة في الجنوب نظراً لعدم «وجود مبنج في هذا المستشفى»، وعندما طالب مخاتير قرى بنت جبيل بمبنج للمستشفى «قيل لهم هاتوا مبنجاً».[٤١]

وفي الوقائع التي تكشف تسييب أمور الصحة الحدودية، نكتفي تمثيلاً، بانقطاع الرواتب الدائم عن العاملين في المستشفيات الحكومية. فقد انقطعت لستة أشهر في سنة ١٩٧٥.[٤٢] وفي ما بين ١٩٧٧ و١٩٧٨ انقطعت لثمانية أشهر.[٤٣] وفي سنة ١٩٧٩، لم تكن الرواتب قد دفعت بعد انقطاعها لستة أشهر خلت.[٤٤] ويتكرر الأمر عينه فيما بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨١،[٤٥] ناهيك بأن هذه الرواتب ظلت على حالها طيلة خمس سنوات، مع أن رواتب باقي الموظفين زادت ثلاث

---

(٣٧) راجع: «السفير»، ١٧/٩/١٩٧٩.

(٣٨) مرجعيون ٤٦ سريراً، تبنين ٧٠، صور ٥٥، صيدا ١٥٠ وجزين ٢٢ سريراً.

(٣٩) «تقرير عام عن أعمال مجلس الجنوب ١٩٧٢»، صفحات متفرقة.

(٤٠) ينحصر الحديث في المستشفيات الحكومية داخل الشريط المحتل. ولا تعدّل المستشفيات الحكومية في خارجه في بؤس هذه الأوضاع. كان عنوان صحيفة «السفير» في تحقيقها عن مستشفى عين الحلوة الحكومي: «مستشفى عين الحلوة الحكومي: نعتذر عن استقبالكم. لا أطباء أشعة، ولا عيون ولا جراحين ولا أوكسجين. نجيبة حمود أصابوا طفلها بالجنون بسبب ٢٥ ل .ل.». راجع: «السفير»، ٩/٧/١٩٧٥.

(٤١) «النهار»، ١٩/٣/١٩٧٢.

(٤٢) «السفير»، ٢٢/١٠/١٩٧٥.

(٤٣) «النهار»، ٢٥/٧/١٩٧٨.

(٤٤) «النهار»، ٥/٥/١٩٧٩؛ «السفير»، ٢٦/٥/١٩٧٩.

(٤٥) «السفير»، ١٤/١/١٩٨١.

مرات، كما يلاحظ موظفو مستشفى تبنين في سنة ١٩٨٤.[٤٦]

٢ ـ المستوصفات:

كان من نتائج الاعتداءات الإسرائيلية المكثفة من مطلع السبعينات، انكشاف «الرصيد الصحي» في القرى الحدودية أمام حالات الإصابات الدموية الطارئة والتي تستلزم إسعافاً سريعاً مباشراً.[٤٧] كذلك كانت أوضاع الشريط المحتل عموماً، مع هذه الاعتداءات مدعاة حركة مطالب شاملة، تشكل قضايا الأمن الصحي ترويسة أساسية فيها. وكذلك صارت قضايا الصحة هذه، مدار حركة الحدوديين في استهمامهم جميع من في المسؤولية المباشرة من قيادات رسمية أو منظمات مقاومة فلسطينية، أو أحزاب يسارية لبنانية، أو أطراف عربية أو دولية مساندة، وصارت بالمقابل مؤشراً لدى هذه الأطراف الأخيرة في التدليل على اهتمامها بأوضاع المنطقة وقضاياها، حتى غدا افتتاح مستوصف صغير في قرية حدودية صغيرة (الطيري)، أواخر سنة ١٩٧٤، مدعاة حضور محافظ الجنوب (هنري لحود) ممثلاً رئيس الجمهورية في هذه المناسبة.[٤٨] ومن موقع الأهمية هذا، كان من الطبيعي أن تشكل قضايا الصحة، في العديد من المرّات، واجهة المواجهات الدائرة آنذاك، على مساحة القرى الحدودية، بين القوى السياسية، وعلى رأسها القيادة الأسعدية، وبين القوى الحزبية اليسارية. وهذا هو دافع بعض الهجومات التي تعرضت لها بعض المستوصفات الأهلية في قرى وبلدات حدودية مطلع سنة ١٩٧٥.[٤٩]

---

(٤٦) «النهار»، ٢/٨/١٩٨٤.

(٤٧) كان مثل هذا الأمر جديداً في الجسم الحدودي، وإن كان الحدوديون قد عايشوه لربع قرن خلا من تاريخه، أي في سنة ١٩٤٨، وعلى حساب الفلسطينيين من نازحي الجليل، الذي كان عليهم حمل إصاباتهم وجرحاهم، إلى المستشفيات الميدانية التي أقيمت في بعض الحواضر الحدودية وأهمها في بنت جبيل ومرجعيون والخيام.

(٤٨) راجع: «السفير»، ٢٥/١١/١٩٧٤.

(٤٩) هوجم مستوصف الخيام في ليل ١١ ـ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ من قبل عناصر موالية للأسعد، وأتلفت محتوياته ونهبت أدويته. توجد برقيات في هذا الخصوص وقعها ٤٥٠ عضواً من النادي الاجتماعي في الخيام بالإضافة إلى ٢٥٠ شخصاً آخرين من بينهم مفتي البلدة، ورئيس بلديتها ومختارها. راجع: «السفير»، ١٨/٣/١٩٧٥.

وقد حصل الأمر نفسه وفي تاريخ مقارب، في مستوصف النجدة الشعبية في بلدة مركبا. ويبدو أن وضع مركبا كان أشد صعوبة منه في الخيام إذ أقفلت النجدة مركزها، ولكنها عادت لاحقاً ودشنت «غرفة مركبا الصحية» في ١١ آب/أغسطس ١٩٧٥.

بدأت مستوصفات القرى الأمامية بالظهور منذ أواخر الستينات، بمبادرة من أحزاب الحركة الوطنية، ومن بعض التجمعات اللبنانية «الداعمة» للجنوب، شأن المؤتمر الوطني لدعم الجنوب (مستوصفات مشتركة بين البعث والمؤتمر الوطني في الطيبة وكفر كلا والعديسة)، أو من بعض الدول المساندة شأن مستوصفات أقيمت في سنة ١٩٧١، بمبادرة من الجزائر في راشيا الفخار ومجدل سلم القريبتين من الحدود مع فلسطين.(٥٠)

ويأتي في مقدمة المنظمات التي عملت على إنشاء مستوصفات في المنطقة الحدودية، الصليب الأحمر اللبناني، فقد باشر عمله في سنة ١٩٦٨ في رميش وفي حاصبيا في سنة ١٩٧١ وتشعبت مقراته في سنة ١٩٧٣ في سبعة مراكز: حولا، دير ميماس، الطيبة، عيترون، رميش، علما الشعب وميس الجبل.(٥١) وكان حضور لكاريتاس الجنوب في مستوصف في عين إبل في سنة ١٩٧٢، وفي دبل كان مستوصف للراهبات الأنطونيات في سنة ١٩٧٧.(٥٢)

سنة ١٩٧٤، كان دخول «النجدة الشعبية اللبنانية». وكان المستوصف الأول في بلدة مركبا.(٥٣) وتتابعت مستوصفاتها في العديد من القرى الحدودية، يعاين فيها أطباء لبنانيون من الذين أتموا دراستهم في أوروبا وتحديداً في فرنسا حيث عايشوا عن قرب أعمال «النجدة الشعبية الفرنسية»، إلى جانب أطباء آخرين من أبناء القرى الحدودية، أو من غير منطقة من لبنان، من الذين عادوا مع انتهاء دراستهم في جامعات المعسكر الاشتراكي، يبادرون إلى العمل في مستوصفات «النجدة في الجنوب».

ويبقى أن نشير إلى مبادرة العديد من الهيئات واللجان والأندية المحلية، في

---

(٥٠) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٨/٧.

(٥١) قامت هذه المستوصفات في سنة ١٩٧٣، بتوفير الخدمات والتقديمات التالية:

معاينات صحة	٣٩٢٥	غيارات	٤٢٩
معاينات أطفال	٣٦٦٥	أمراض وبائية	١٠٢
معاينات منزل	١٠٩	تلقيح	١٥٠
إدخال مستشفى	٣٣٨	عدد الأطفال للحليب	٨٦٣
حقن	٢٦٥٩	عدد علب الحليب	١٧٢٥
		عدد الأدوية الموزعة	٦٤٢٢

راجع: «الصليب الأحمر»، العدد ٦٩، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٧٤، دون ترقيم.

(٥٢) راجع: «النهار»، ١٩٧٧/٩/١٨.

(٥٣) راجع: «النهار»، ١٩٧٨/١٠/٢٤.

إنشاء مستوصفات في قراها الحدودية (الخيام، الطيبة، عيترون...) وهي مراكز، كانت إلى دورها الطبي، تمثل وجهاً من أوجه الاستقطاب السياسي الدائر آنذاك.

بدورها، لم تبق السلطة الرسمية ممثلة بمجلس الوزراء، ومجلس الجنوب، خارج ميدان هذه المؤسسات الطبية، فعملت على إنشاء مؤسسات يستوصفها المواطنون الحدوديون، فكان قرار مجلس الجنوب في ٤ آذار/مارس ١٩٧٤، والذي تبناه مجلس الوزراء بعد خمسة أشهر ونصف أي في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٤، وفيه يقرر إنشاء ٣٧ مستوصفاً، تجمع إلى أمن الصحة، الأمن الشخصي، فقد نص القرار على تضمين المستوصف ملجأ لضرورات الأمن.(٥٤) أما كلفة الواحد منها فكانت في حدود الـ ٦٥ ألف ليرة لبنانية، ويستوقفنا مع هذه التكلفة أرقام سابقة كان يسوقها مجلس الجنوب عن مساهماته في تغطية بعض من نفقات مستوصفات الصليب الأحمر اللبناني السبعة في الجنوب الحدودي، فقد بلغت هذه المساهمة ٣٩٠ ألف ليرة لسنة ١٩٧٣، أي بمعدل ٥٥,٧١٤ ليرة لبنانية للمستوصف الواحد.(٥٥) علينا أن نتقبل، مع هذه الأرقام، أن المساهمة في دعم مستوصف قائم تابع للصليب الأحمر اللبناني، كانت تعادل تقريباً تكلفة إقامة مستوصف جديد من «أساسه».

كيف كانت أوضاع هذه المستوصفات عشية حرب الجنوب، وهي المرحلة الأكثر حراجة في توازن الأوضاع الصحية الحدودية ما بين المؤسسات الصحية الوطنية اللبنانية، وما بين الغزو الصحي الإسرائيلي مع تقديمات «الجدار» في بوابة مستعمرة متولاه؟

نكتفي للإجابة عن هذا السؤال بما ورد في صحيفة «السفير» اللبنانية، عنواناً

---

(٥٤) راجع: «السفير»، ١٩٧٤/٣/٥. راجع كذلك: «تقرير عام عن أعمال مجلس الجنوب للعام ١٩٧٥»، ص ٢٧ ـ ٢٨. أما مراكز هذه المستوصفات فهي:

قضاء حاصبيا (٧): كفر شوبا، الفرديس، الهبارية، الماري، كوكبا، ميمس، شويا.

قضاء مرجعيون (١١): كفر كلا، العديسة، القليعة، مركبا، بليدا، بلاط، قبريخا، إبل السقي، حولا، القنطرة، مجدل سلم.

قضاء بنت جبيل (١٢): يارون، كفر دونين، مارون الراس، رامية، دبل، شقرا، عين إبل، قلاوية، عيناتا، عيترون، رشاف، بيت ليف.

قضاء صور (٥): يارين، مجدل زون، عيتيت، الناقورة، المنصوري.

قضاء النبطية (١): كفر تبنيت.

قضاء جزين (١): السريرة.

(٥٥) راجع: «تقرير مجلس الجنوب عن أعماله لسنة ١٩٧٣»، ص ٣١.

في نهاية جولة شملت ٣٦ قرية حدودية: «١٠ مستوصفات. واحد منها كان يستقبل المرضى. الدواء الإسرائيلي وليس العلاج، يدفع المرضى للعبور».[٥٦]

ومع التنويه بجهود العشرات لا بل المئات من الأطباء المتبرعين للعمل في المؤسسات الصحية الحدودية، وعزيمتهم في العطاء والبذل، إلا أن آلية العمل القائمة في هذه المؤسسات، كانت تضبط هذه الأعمال الإنسانية أسيرة الإشراف السياسي للقوى الحزبية، وأسيرة علاقاتها فيما بينها، سواء منها على المستوى المركزي في العاصمة، أم على مستوى علاقات القرية أو المحلّة، أو حتى العائلة الواحدة. وقد جعلت آلية العمل هذه، المستوصف الحدودي عامة، في أطبائه وأدويته وفي مصادر تمويله، وحتى في مرضاه وزبائنه، صورة عن التيارات السياسية القائمة، وصارت ساحته ميداناً لخلافاتها وحتى ميداناً لمصارعها الأكثر دموية.[٥٧]

ظلت الأوضاع الصحية في المناطق الحدودية في ذروة أزمتها، مع النصف الثاني من سنة ١٩٧٦، مما اضطر «النجدة الشعبية اللبنانية»، وهي الأكثر فاعلية من بين المؤسسات الأهلية العاملة في القرى الحدودية، إلى إقفال مؤسساتها في القرى الأمامية، نتيجة عجز هذه المستوصفات عن مواجهة الحاجات الصحية الدائمة، مع توقف المساعدات المادية وانقطاع المدد عنها.[٥٨] ولكنه كان توقفاً مؤقتاً وطارئاً ما لبثت «النجدة» بعده، أن عادت إلى مستوصفاتها مع نزر من المساعدات يسير.

وأمام مخاطر الدخول الإسرائيلي على خط الخدمات الطبية، اتفقت الأحزاب والقوى الوطنية على إنشاء مكتب صحي مركزي، «اللجنة الصحية العليا» مقرها في صيدا، ومهمتها الإشراف الطبي والصحي على جميع مناطق الجنوب والعمل على فتح مستوصفات الحدود،[٥٩] التي كانت بأغلبيتها الكاسحة، قد أقفلت على عجزها وحاجاتها الكاملة للدواء والأموال. ولكن ما حصل مع «اللجنة الصحية العليا»، أن مستوصفات القرى الأمامية، والمعنية مباشرة، في إصاباتها مع معارك الجنوب، وفي «انتمائها» الصحي مع فتح مراكز التطبيب والاستشفاء الإسرائيلية في بوابات «الجدار»، هذه المستوصفات الطبية الحدودية، لم يكن لها الحظوة في تقديمات هذه الهيئة. فمن أصل ٥٥ مستوصفاً، كان على القيّمين عليها أن يتصلوا

(٥٦) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٨/٧.

(٥٧) راجع ص ٤٥ من هذه الدراسة.

(٥٨) «النجدة الشعبية تقفل مستوصفاتها في الجنوب. لم نتلق مساعدة ولا نقبل أية أعذار». راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٧/٢٣.

(٥٩) راجع: «السفير»، ١٩٧٦/٨/١٩.

في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٧ بمستودع «اللجنة الصحية العليا» في صيدا، لاستلام حصتهم المقررة من الأدوية التي تسلمتها اللجنة من الهلال الأحمر الفلسطيني، كان هناك فقط، ستة مستوصفات موجودة داخل القطاع الحدودي الأمامي: الخيام، بنت جبيل، عيترون، علما الشعب، طير حرفا والناقورة.[٦٠] ومع أن التوزيع يلحظ حصصاً في الأدوية لمستوصفين في حاصبيا، إلاّ أن النصاب الطبي في كل حاصبيا والعرقوب كان في تلك المرحلة، أي في منتصف سنة ١٩٧٧، يقوم على طبيبين فقط.[٦١]

كانت هذه المبادرات في المساعدة تتحدد من باب التوازن في العلاقات ما بين القوى والأحزاب السياسية، وكانت في مجملها، لا سيما في مجال تأمين الأدوية واللقاحات للأطفال، ردات فعل على أوضاع قائمة في السياسة بوجهيها اللبناني والحدودي. وكانت باستثناء مجهود «النجدة الشعبية اللبنانية»، سرعان ما تختفي مع زوال هذه المبررات. أي أنها لم تكن وليدة سياسة مواجهة صحية، تواكب المواجهة السياسية والعسكرية الدائرة عبر الحدود. وأمام الأوضاع الصحيّة المعتلة في القرى الأمامية، كانت الكمائن الصحية الإسرائيلية جاهزة لمباشرة العمل، ولم يكن من بد لدى الحدودي، وفي مواجهة الحالات التي لا تمهل، من خلال رباطها في العاطفة (مرض الأبناء وخاصة الأطفال منهم)، أو لا تمهل في ضرورة الإسعاف السريع والإصابات الطارئة، أو في مواجهة الحالات التي لا تمهل في توقيتها، شأن حالات الولادة،[٦٢] لم يكن من بد من الالتفات إلى المستوصفات الحدودية الإسرائيلية باب علاج وحيد. لذلك لم يكن غريباً أن يرتفع عدد المرضى الحدوديين المتطببين في المشافي الإسرائيلية من ٥٦٦٦ حالة حتى

(٦٠) راجع: «السفير»، ١٩٧٧/٥/٢٩.

يرد في اللائحة عن مستوصفات في منطقة جزين، في عرمتى والريحان. ولكن هذه القرى، مع وجودها الحالي داخل منطقة الشريط الحدودي المحتل، إلاّ أنها لم تكن أبداً، في سنوات السبعينات، في وارد تصنيفها أمامية أو شريطية. لا بل أن منطقة جزين بأكملها كانت خارج هذا الاعتبار، حتى أن مخاتير بلدات وقرى بنت جبيل وعين إبل ورميش ومارون الراس ويارون وعيترون ورؤساء بلدياتها «صعقوا»، كما أفادوا في برقية إلى المسؤولين عندما علموا أن مجلس الجنوب «قرر إنشاء مستشفى في جزين بالأموال المخصصة للقرى الأمامية». راجع: «النهار»، ١٩٧٥/٨/٩.

(٦١) راجع: «السفير»، ١٩٧٧/٦/٢٢.

(٦٢) «كانت حالات الولادة الحدث الأبرز في المستشفيات الإسرائيلية. وقد أدركت إسرائيل ذلك، فكان هناك دوماً سيارة إسعاف عسكرية، على أهبة الاستعداد لنقلها مباشرة إلى المستشفى. «هآرتس»، ١٩٧٧/١/٤.

١٨ آب/أغسطس ١٩٧٦، إلى خمسة أضعاف تقريباً بعد سنة من تاريخه، أي إلى ٢٧,٤٤٥ حالة حتى آب/أغسطس ١٩٧٧. إضافة إلى أن الهوية الطائفية للمتطببين الحدوديين تتحول من غلبة طائفية مسيحية في الأعداد الأولى، تكاد تختفي معها نسب المرضى المسلمين، إلى تلوين طائفي ذي دلالة، في توجه المسلمين، إلى طلب غنيمة السلامة الصحية في المؤسسات الإسرائيلية، فالنسب الطائفية، وبعد سنة من اللجوء الصحي، للمرضى الـ ٢٧,٤٤٥ تتوزع كالتالي: ١٧,٨٠٦ مسيحيين، ٩٣٢٧ مسلماً و٣١٢ درزياً.(٦٣)

ب) الأوضاع الصحية في الشريط المحتل بعد سنة ١٩٧٨

تجهد الأدبيات التي تتناول أوضاع الصحة في الشريط المحتل في تأكيد دور الاحتلال عاملاً مفرداً في سوء صحة الحدوديين وفي سوء أداء المؤسسات الصحية.

إن الأخذ بذلك، يفترض بنا أن نؤمن على الأقل بواحدة من الوقائع التالية:

١ ـ أننا كنا ننتظر من إسرائيل، عدواً محتلاً، ما يغاير سياسة الطعن في مؤسسات الدولة الرسمية والأهلية وفي البنى الاجتماعية والسياسية، وفي أمور الخدمات من صحة وتعليم...

٢ ـ أن المؤسسات الصحية الحدودية وتحديداً الرسمية منها، كانت منذ مطلع السبعينات وقبل «عملية الليطاني» ١٩٧٨، قائمة تؤدي، ولو في الحد الأدنى، ما عليها من تبعات ومتوجبات.

٣ ـ أن المؤسسات الصحية الحالية القائمة خارج الشريط المحتل، وبالأخص الرسمية منها، هي من السّوية في اعتبار صحة الجنوبيين، بحيث تشكل لنا مثالاً ـ «مازورة» صحيحاً في شروط التعامل والطبابة كما يجب أن يلقاها الجنوبيون، مقيمين في قرى التماس خارج حدود الشريط المحتل، أم حدوديين نازحين عن مناطقهم المحتلة، أم حدوديين خارجين من قفص الاحتلال قصادة التطبب في المؤسسات الطبية اللبنانية في الجنوب أم خارجه.

١ ـ المستشفيات الحكومية:

أ ـ مستشفى مرجعيون: أصبح مستشفى مرجعيون الحكومي تحت الإشراف

(٦٣) «بماحانيه»، ١٠/٨/١٩٧٧.

المباشر للاحتلال الإسرائيلي، في الأشهر الأولى من سنة ١٩٧٩ «فقد امتلأ بالأطباء والممرضات من الإسرائيليين... وأصبح مفتاح غرفة الأدوية في أيديهم».(٦٤) وقد شكل هذا المستشفى رأس حربة السياسة الإسرائيلية الصحية في قرى الشريط المحتل، إذ أن سلطات الاحتلال أدخلت عليه، منذ إعادة افتتاحه من قبل لحد في ١٢ آب/أغسطس ١٩٨٤، بعد توقف دام ثماني سنوات،(٦٥) تحسينات عديدة في البناء وفي التجهيزات، فقد أضافت إليه جناحاً جديداً في منتصف سنة ١٩٨٥.(٦٦) ثمّ تمّ توسيعه مؤخراً بحيث أصبحت طاقة استيعابه في حدود تتعدى الـ ٩٠ سريراً، (٧٥ سريراً في الحالات العادية و١٥ سريراً في حالات الاستنفار الطبي).

يتألف الجهاز الطبي داخل هذا المستشفى من ٢٤ طبيباً لبنانياً و٣١ ممرضة و٤ قابلات قانونيات. الإشراف العام يخضع للإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي. ومع أن الجهاز الطبي يتقاضى رواتبه الأساسية من وزارة الصحة اللبنانية، إلا أن الإدارة المدنية للاحتلال، تقايض الطبيب بدل أتعاب ما بين الـ ٥٠٠ و٣٥٠ دولاراً حسب موقعه من المهنة، اختصاصياً أم طبيب صحة عامة. لقد بات مستشفى مرجعيون مؤسسة صحية متكاملة(٦٧) تحتل الموقع الأول في خطة إسرائيل في السيطرة على معابر الصحة في الشريط المحتل، وهي تضم أغلب المساعدات

(٦٤) راجع: «النهار»، ١٨/٤/١٩٨٠.

(٦٥) راجع: «النهار»، ١٣/٤/١٩٨٤.

(٦٦) راجع: «السفير»، ١٣/٥/١٩٨٥.

(٦٧) يتألف مستشفى مرجعيون في آخر تقسيماته من الأقسام التالية:

أ ـ القسم الأول: قسم الجراحة

١ ـ غرفتان للعمليات	٧ ـ المحاسبة
٢ ـ غرفة تعقيم	٨ ـ المطبخ
٣ ـ غرفة للممرضات	٩ ـ سكن الأطباء والممرضات
٤ ـ مكتب عدد ٢	١٠ ـ غرفة للخياطة
٥ ـ استعلامات	١١ ـ مكتب للصيانة
٦ ـ الضمان	١٢ ـ سكن للراهبات

بالإضافة إلى ١٥ غرفة تحوي ٣٠ سريراً. يشرف على هذا القسم ٥ أطباء جراحين و٥ أطباء صحة عامة و١٨ ممرضة.

ب ـ القسم الثاني: قسم الطوارىء. له مبنى خاص. يتألف من طابقين. الطابق الأول ويحتوي على:

١ ـ مكاتب للأطباء والموظفين عدد ٤.

٢ ـ مكتب استعلامات. =

المقدمة للشريط المحتل من قبل الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، بما تشمله من أجهزة ومعدات حديثة في مجال التصوير بالأشعة والتصوير الصوتي وغسل الكلي ومختبرات لتحليل الدم وغرف عمليات متطورة. ومن أهم الأجهزة تلك التي استقدمتها منظمة الصحة العالمية لإجراء فحص الإيدز.[٦٨]

ب ـ مستشفى بنت جبيل: تعود المباشرة في بناء المركز الصحي في بنت جبيل إلى بداية السبعينات، وكان بطوابقه الأربعة وغرفه الأربعين جاهزاً للعمل كبناء في سنة ١٩٧٥، ولكن حرب الجنوب وانفتاحها على محاور تقاصف دائم بين القرى الحدودية حال دون افتتاحه. ثم كان أن اجتاحته إسرائيل سنة ١٩٧٨، تدميراً سوّى طبقاته الأربعة بالأرض.

قررت اليونيسيف إعادة بنائه في سنة ١٩٧٩. بدأ العمل في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٠، واكتمل البناء سريعاً، ولكن ظل خارج مهماته، حتى سنة ١٩٨٦ عندما استحكمت به الإدارة المدنية الإسرائيلية مع ملاصقته للمركز العسكري والأمني الإسرائيلي الأول في قضاء بنت جبيل، مركز الـ ١٧، في مدخل البلدة الشمالي.

أدى المركز الصحي دور المستوصف حتى سنة ١٩٨٧، لكنه تعدى هذا الدور مع افتتاح الإدارة المدنية فيه مختبراً وغرفة تصوير أشعة. سنة ١٩٩٣ قررت الإدارة المدنية تطويره. وأنجزت القسم الأول من هذه العملية في السنة نفسها. وأنجزت القسم الثاني في آذار/مارس من العام التالي بحيث أنه تحول إلى مستشفى بطاقة استيعاب تزيد على الـ ٤٥ سريراً. يعمل به ما بين ١٤ و١٦ طبيباً لبنانياً بينهم ثمانية من أصحاب الاختصاص، و٥٣ موظفاً جميعهم من قرى القضاء.[٦٩]

= ٣ ـ غرف نوم للأطباء عدد ٢.
أما الطابق السفلي فيحتوي على:
١ ـ غسيل الكلي ٢ ـ تدليك فيزيائي
ج ـ القسم الثالث: مبنى خاص بالأشعة.
د ـ القسم الرابع: عيادة لطب الأسنان.
هـ القسم الخامس: العيادات الخارجية ـ معاينات يومية للأطباء.
و ـ القسم السادس: قسم الأطفال. مؤلف من ٥ غرف + صالون + عيادة + مكتب للممرضات.
ز ـ القسم السابع: قسم التوليد مؤلف من: ٥ غرف + صالون + عيادة + غرفتان للطعام + غرفتان للتصوير الصوتي + استعلامات + غرفة عمليات. ويشرف على هذا القسم ٣ أطباء و٥ ممرضات و٤ قابلات.

(٦٨) راجع: «النهار»، ١٩٨٧/٩/١٠.

(٦٩) راجع: «النهار»، ١٩٩٤/١/٢٩.

يخضع الإشراف الطبي المباشر لضابط الإدارة المدنية الإسرائيلي وهو دائماً عسكري يتحدث العربية بطلاقة.

يتألف هذا المركز من أقسام عدّة: العيادات الخارجية، قسم الطوارىء، قسم الأمراض الداخلية والأطفال، قسم الجراحة، قسم الأمراض والجراحة النسائية، جناح التوليد، قسم المختبر، قسم الأشعة، غرفة عمليات واحدة مجهزة، جناح الأطباء والممرضات ومطبخ. ويؤكد الأطباء العاملون فيه أن أقسامه مجهزة بدءاً من سنة ١٩٩٥ بمعدات حديثة متطورة.[٧٠]

جـ ـ مستشفى جزين: كان مقدراً لمستشفى جزين أن يكون، من قبل، مدرسة زراعية. لكن الدولة وفي لحظة «اعتدال»، ساوت ما بين التنمية في الزراعة والمعالجة في الصحة فغيرت في سنة ١٩٧٠ في مهمات البناء من مدرسة في الزراعة إلى مؤسسة استشفاء. وإذا كان الانطباع الحدودي الجنوبي المأثور، والذي يرى لدى الدولة تمييزاً ولهفة في اعتبارها للمناطق المسيحية، هو الذي دفع مفتي تبنين لأن يناشد في سنة ١٩٧٥ البطريرك خريش، ابن عين إبل، وبوسطه التدخل لدى الدولة لتجهيز مستشفى تبنين، مذكراً إياه بعجز هذا المستشفى وعدم تمكنه من استقبال جرحى عين إبل، الذين سقطوا ضحايا قصفة إسرائيلية،[٧١] إذا كان الانطباع عن حال المسيحيين كذلك، وهو صحيح في بعض وجوهه آنذاك، فإن مفاعيله لم تكن قد وصلت، على أبواب اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨، إلى مستشفى جزين الحكومي، فقد كان هذا المستشفى، كما تلاحظ صحيفة «السفير»، «شأن غيره من المؤسسات الصحية الرسمية بحاجة إلى المعدات والتجهيزات، وكان يعاني من نقص في الجسم الطبي وفي بعض الأقسام».[٧٢]

ظل هذا المستشفى على قصوره طيلة سنوات السبعينات، حتى توقفه عن العمل بالكامل مطلع الثمانينات. كانت هناك محاولات لبعثه مؤسسة طبية فاعلة في سنة ١٩٨٤، وكان موقف لوزير الصحة، في صيغة نصيحة وجهها لواحد من نواب جزين الساعين في هذا المجال، «لكني أنصحه أن لا يفعل لأن مستشفى صيدا

(٧٠) توزعت الأعمال الطبية لهذا المركز خلال ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، وفقاً للتالي:

٢٢,٨٧٨	معاينة خارجية	٥٧٢	ولادة طبيعية
٤٧٤٢	حالة طارئة	٢٢٤٦	حالة استشفاء
٢٥١٦	جراحة صغيرة	٥٥١٩	فحص مخبري

(٧١) راجع: «السفير»، ١٩٧٥/٧/٣٠.

(٧٢) راجع: «السفير»، ١٩٧٥/٢/٨.

المركزي سيؤمن منطقة جزين وصيدا، وكذلك أسرة مركز الحريري الطبي الذي تعاقدت معه الدولة، يقوم بذلك بصورة أضمن».(٧٣)

هذه النصيحة ظلت تتأكد في المواقف العملية اللاحقة من هذا المستشفى ففي السنوات الأخيرة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣)، كما يلاحظ رئيس المستشفى، ومع عودة قسم من المهجرين، وحين صار الخروج من المنطقة أسهل وأسرع توقفت عملية التطوير في المستشفى «والحجة أن السكان باتوا يستطيعون المعاينة والعلاج في الخارج. وهنا يكمن الخلل الأساسي في الوضع الصحي في المنطقة، فبمجرد تمكن المريض من الوصول إلى مؤسسة صحية أخرى لحل مشكلته، يتوقف أي جهد للتطوير. وهكذا بقي المستشفى على حاله يقدم الخدمات عينها التي يقدمها أي مستوصف كبير في بيروت لديه بعض الإمكانات الزائدة».(٧٤)

الجهاز الطبي الحالي في المستشفى يتكون من ١٩ طبيباً (منهم ٣ أطباء أسنان)، معظمهم على حساب لجنة دعم المستشفى المشكّلة من الأهالي، وقلة منهم تعمل على حساب وزارة الصحة. أما بقية العاملين فهم ٤ ممرضات و١٢ مساعد ممرض و٥ موظفين للمختبر و٢ للأشعة إلى ٢٠ عشّياً وحاجباً. يتولى جميع هؤلاء أمور المستشفى بأسرّته العشرين. أما في حساب الرواتب، فيبلغ متوسط راتب الطبيب في جزين ٧٥٠ ألف ليرة من لجنة الدعم، يضاف إليه راتب المستشفى ٤٩٠ ألفاً للصحة العامة و٥٩٠ للطبيب الجراح.

في الوقت الحالي، يبدو هذا المستشفى أشوى حالاً من بقية المؤسسات الحكومية العاملة في الجنوب، ويعود هذا الأمر في أساسه إلى عاملين اثنين. يتمثل العامل الأول باللجنة الأهلية التي أنشئت من أبناء منطقة جزين وتساهم في تسديد جانب من التبعات المالية المتوجبة من خلال تبرعاتها أو من خلال تدبير أساسي اتخذته، بفرض مبلغ رمزي على كل مريض مساهمة منه في رواتب بعض أجهزة الطبابة والإدارة والخدمات. أما العامل الثاني فيتمثل بالمساعدات المباشرة والمعتبرة التي يقدمها الصليب الأحمر اللبناني ومنظمة فرسان مالطة ذات السيادة.

د ـ مستشفى قوات الطوارىء الدولية (الناقورة): بدأ هذا المستشفى عمله في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٨، وقد أقيم سريعاً في مركز قوات الطوارىء. كانت «غرفه»

(٧٣) «قضايا الصحة في الجنوب حاضراً ومستقبلاً»، مصدر سبق ذكره، مداخلة الدكتور نزيه البزري، صيدا، ١٩٨٥، ص ٢٦.

(٧٤) راجع: «النهار»، ٢٤/٤/١٩٩٣.

بداية ١٢ خيمة بمجموع أسرة تصل إلى ٤٥ سريراً. مطلع سنة ١٩٧٩ استبدلت الخيم بغرف جاهزة التركيب. حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ كان هناك ٣ بيوت فقط، وكانت الحالات الصعبة تنقل بالهليكوبتر إلى العاصمة بيروت، أو إلى صفد أو حيفا أو تل أبيب، وفي الحالين على حساب الأمم المتحدة.

كان هذا المستشفى «عيادة الطوارىء» الوحيدة أمام الجنوبيين طيلة سنة ١٩٧٨، فقد لجأ إليه في مدّة وجيزة ٢٢٦٤ مريضاً وأجرى ٧٠ عملية جراحية ونقل ٣٥ حالة أخرى إلى مستشفيات خارج الشريط هذا عدا عن الحالات الطبية التي كانت تعالج في مواضعها.(٧٥)

مطلع الشهر الثامن من سنة ١٩٨٠ تسلمه الأسوجيون وأطلقوا عليه اسم الملكة سيلفيا، وتم تجهيزه بأحدث المعدات الطبية وبجهاز طبي كاف، وتحديداً في عديد ممرضاته، إذ ارتفع عددهن من ١٦ إلى ٣٠، مع تدعيم ذلك بـ ١٠٨ عسكريين للحراسة والصيانة الداخلية. كذلك ألحق بالمستشفى طائرة هليكوبتر إيطالية، كان طيارها يظل في داخلها مستعداً للإقلاع، بالإضافة إلى ممرضتين جاهزتين في باحة المستشفى لأي إسعاف سريع طارىء قد تستلزمه حالة معينة. كذلك أضيف إليه بعد مدة وجيزة مختبر يعتبر من أحدث المختبرات النروجية.(٧٦)

في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ تولى فريق طبي بولوني أمر هذا المستشفى، وفي ٢١ تموز/يوليو ١٩٩١ توقفت معالجة اللبنانيين من حيث المبدأ داخل هذا المركز الطبي.

ما هي على الصعيد الرقمي، حدود أداء هذا المستشفى ومساهماته في المعالجة الصحية في منطقة الشريط الحدودي المحتل؟

تسجل خدمات هذا المركز بدءاً من ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ وحتى ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١ الأرقام التالية:

معاينات	إقامة (مرض داخلي)	عملية جراحية	المجموع
٢٤٨,٩٧٨	٢٢,٩٦٤	٧٠١٦	٢٧٨,٩٥٨

تعني هذه الأرقام أن النسبة السنوية لأداء مستشفى الناقورة تصل إلى معالجة ٣٤,٨٦٩ حالة معدلاً وسطياً، من بينها ٢٨٧٠ إقامة مرض داخلي و٨٧٧ عملية

(٧٥) راجع: «النهار»، ١٤/٥/١٩٧٨؛ «النهار»، ١٤/١/١٩٧٩.

(٧٦) راجع: «النهار»، ٥/١١/١٩٨٥.

جراحية، وهي نسب تتعدى مساهمة أية مؤسسة صحية قائمة في الشريط الحدودي المحتل. ولا تأتي أهمية هذا الموقع من هذه النسب وحسب، وإنما أيضاً من كون هذه المساهمة جاءت في مرحلة كان فيها الشريط المحتل فارغاً من أية مؤسسة طبابة أو استشفاء فاعلة.(٧٧)

٢ ـ المستوصفات في الشريط المحتل:

أ ـ الصليب الأحمر اللبناني (١٣ مركزاً): تتوزع مستوصفات الصليب الأحمر اللبناني الثابتة، الاثنا عشر، على مختلف مناطق الشريط الحدودي المحتل،(٧٨) ويغطي المستوصف النقال جزءاً من الخدمات الطبية في أربع عشرة قرية حدودية أخرى في أقضية بنت جبيل وصور ومرجعيون.(٧٩) ويتجه فرعاه الرئيسيان في بنت جبيل وحاصبيا،(٨٠) لأن يشكلا مراكز طبية معدودة في البناء والتجهيزات والتقديمات، مع تبرعات كاملة تبرع بها حدوديون من أبناء هذه البلدات. فقد أنجز بناء مكتمل في حاصبيا للصليب الأحمر في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٠، وقد تم

(٧٧) لا تنحصر المساهمة الطبية لقوات الطوارىء داخل الشريط المحتل وحسب، وإنما تغطي كذلك مناطق انتشارها خارج الشريط. فقد بلغت المعالجات الطبية التي أدتها هذه القوات في مراكزها في الجنوب اللبناني، ومن بينها ثلاثة داخل الشريط المحتل، وفي مدة تسع سنوات، ما مجموعه ٤٠٤,٣٠٠ حالة (من ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. بالإضافة إلى ما يقارب السنة في مدة ما بين ١٣ تموز/يوليو ١٩٨٣ وحتى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٤).

(٧٨) قضاء بنت جبيل (٣ مستوصفات): مركز بنت جبيل، رميش وعيترون.
قضاء حاصبيا (مستوصفان): مركز حاصبيا وراشيا الفخار.
قضاء صور (مستوصف واحد): علما الشعب.
قضاء مرجعيون (٤ مستوصفات): حولا، دير ميماس، الطيبة وميس الجبل.
قضاء جزين (مستوصفان) جزين والعيشية.

(٧٩) كونين، بيت ياحون، الطيري، القوزح، بيت ليف، رامية، مروحين، الظهيرة، الجبين، شمع، طير حرفا، رشاف، طلوسة وبني حيان.

(٨٠) يحتل مركز الصليب الأحمر اللبناني في بلدة رميش الحدودية مركزاً معتبراً بين فروع الصليب الأحمر اللبناني في المنطقة الحدودية المحتلة، من حيث جهازه العامل والمكون بأغلبيته من المتطوعين الرميشيين الذين انخرطوا في عدة دورات تأهيلية في سنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، أو من حيث خدمات الطبابة والإسعاف التي أسداها والتي بلغت في خلال ٧ سنوات، ١٨,٠٠٨ حالات.
لمزيد من التفاصيل، راجع: جوزيف جرجور وآخرون، «رميش، ١٦٦٧ ـ ١٩٩٢» (د.م.ن.، ١٩٩٢)، ص ٢٤١ ـ ٢٤٥.

تشييده من طبقات ثلاث وتجهيزه على نفقة أبناء البلدة.(٨١) وفي بنت جبيل تم في سنة ١٩٩٥، إنشاء بناء مكتمل على نفقة مواطن من أبناء البلدة، بتكلفة بلغت الـ ١٢٥ ألف دولار.(٨٢) وفي مرجعيون، انطلقت ورشة بناء مركز مماثل أواخر سنة ١٩٩٧، وبتكلفة تصل إلى ٢٥٠ ألف دولار، منها مبلغ ١١٠ آلاف دولار تبرع به الأهالي.(٨٣)

أما من حيث الخدمات الصحية، فتأتي مستوصفات الصليب الأحمر في المحلّة الأولى من بين المستوصفات العاملة في المنطقة الحدودية المحتلة. فعلى سبيل المثال أدّت مستوصفات الصليب الأحمر في قطاع بنت جبيل في السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٧ خدمات طبية وفقاً للجدول التالي:(٨٤)

السنة	معاينة	مستفيد من أدوية	خدمات منوعة	إسعاف	المجموع	أدوية متنوعة
١٩٩٦	٧٣٩٤	١٠,٧٨٢	٢٠٣٠	٣٦٧١	٢٣,٨٧٧	٢٥,٦٥٩
١٩٩٧	٨١٧٩	١١,٩٦٧	٥٩٤٦	٣٧٣٨	٢٩,٨٣٠	٢٨,٧٧٦

وعلى وجه الإجمال، تصل خدمات الصحة للصليب الأحمر اللبناني في المنطقة الحدودية إلى ٥٤,٤٧٢ حالة وتتوزع، حسب سجلات المركز الرئيسي على الأقضية كالتالي: ٢٠,٦٤٦ حالة في قضاء بنت جبيل،(٨٥) ١٣,٦٩١ في قضاء مرجعيون، ٩١٤٢ في قضاء حاصبيا و٨٩٩٣ حالة في قضاء جزين.

ب ـ مستوصفات مصلحة الإنعاش الاجتماعي والمستوصفات الحكومية (١٣ مستوصفاً): تتوزع المراكز الصحية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية «مراكز

(٨١) راجع: «الحياة»، ١٧/١/١٩٩١. وقد أنشىء على قطعة أرض قدمتها البلدية. وهو أول مبنى في الجنوب للصليب الأحمر اللبناني، ويتألف من ٣ طبقات وفيه قسم أشعة. راجع: «النهار»، ١٧/٨/١٩٩٠.

(٨٢) يتألف المركز في أساسه من طابقين تتوزعهما ١٤ غرفة. أضيف إليه في سنة ١٩٩٧ طابق ثالث عبارة عن قاعة كبيرة نواة قاعة مطالعة ومكتبة عامة. لديه سيارتا إسعاف، تبرع المغتربون من أبناء البلدة في أستراليا بواحدة منهما.

(٨٣) راجع: «النهار»، ٦/١٠/١٩٩٧.

(٨٤) يشمل الإحصاء مراكز بنت جبيل، رميش، عيترون، علما الشعب إضافة إلى العيادة النقالة.

(٨٥) يبدو أن التفاوت الحاصل بين هذا العدد والعدد الوارد في الجدول السابق عن خدمات الصليب الأحمر في منطقة بنت جبيل، يعود إلى أن الرقم السابق يأخذ في الحسبان خدمات المستوصف النقال التابع للصليب الأحمر والذي يشمل كما رأينا ١٣ قرية حدودية.

الخدمات الإنمائية»، في البلدات والقرى التالية: بنت جبيل، عيترون، عيتا الشعب، ميس الجبل، الخيام، مركبا، شبعا ومشموشة.

أما المستوصفات الحكومية فتتواجد في جزين وحاصبيا وشبعا وعرمتى بالإضافة إلى مستوصف صحي في الخيام قيد الإنشاء،[٨٦] إضافة إلى مستوصف في دبين يشرف عليه كشافة التربية الوطنية.

تتفاوت هذه المؤسسات في تواريخ نشأتها وفي مستوى تقديماتها وخدماتها، ولكنها تبقى مرتهنة، في واقع الأمر، إلى أمرين اثنين: توافر انضباط في الخدمة وفي الدوام، وإلى توافر أدوية تقدم للمحتاجين من المرضى. وهذان أمران يصعب ضبطهما دائماً إذا ما قدّر لهما أن ينوجدا بالأصل. وهذا ما يجعل بعض هذه المستوصفات، مجرد أرقام في البيانات الإحصائية، فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي تذكر إحصاءات مصلحة الإنعاش الاجتماعي عن «مركز خدمات إنمائية» تابع لها في بلدة عيتا الشعب، يتحدث الأهالي عن أن بلدتهم «مستثناة من المستوصف» حسب تعبير أحدهم.[٨٧] وهنا تجب الإشارة إلى ما يلاحظه عاملوا الصليب الأحمر في المنطقة الحدودية، في الوقت الحالي، ألا وهو توافر الأدوية مجاناً في مراكز الإنعاش الاجتماعي الصحية الحدودية، مما أوجد حركة عمل في هذه المراكز وأوجد زبائن جدداً لم يكونوا من روادها من قبل، وهذا ما رفع رصيد هذه المراكز إلى ما بين ٣٥٠ و٤٥٠ معاينة شهرية لقاء ٣٠٠٠ ل.ل. للمعاينة الواحدة ولما تستوجبه حالة المرض من أدوية للعلاج. ولكن أعداد المرضى هذه تبقى إلى الآن عرضة للزيادة الطفيفة أو عرضة بالمقابل للتراجع الكبير، والأمر يبقى في الحالين، مرتبطاً بشكل رئيسي بتوفر الدواء.

ج ـ مستوصفات خيرية محلية (٩ مستوصفات): تديرها هيئات أهلية، من

---

(٨٦) المبلغ المرصود لإقامة هذا المستوصف هو ٣٩,١٨٥,٨٧٠ دولاراً أميركياً. بوشر في أعمال البناء في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧. وبعد ثمانية أشهر على البدء بهذا المشروع قطعت الأعمال الشوط الآتي:
١ ـ أعمال الباطون: تم تنفيذ ما يقارب ٨٠٪ منها.
٢ ـ أعمال البناء: أنجزت بنسبة ٧٥٪ في الطابق السفلي والطابق الأرضي.
٣ ـ الأعمال الصحية: أنجز حوالي ١٥٪ منها (تمديدات قساطل صرف المياه المبتذلة).
٤ ـ الأعمال الكهربائية: أُنجز ما يقارب ٢٥٪ منها (تمديد أنابيب). تاريخ انتهاء المشروع: ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨.
راجع: «المستقبل»، «سبعة مستوصفات حكومية»، العدد ١٢٤، ١٩٩٨/٣/٢٣، ص ٢٩.

(٨٧) راجع: هيام قصيفي، «النهار»، ١٩٩٥/٧/١٠.

أهالي البلدة في الغالب، وهي عرضة لتقلبات في النشاط والتقديمات، وحتى درجة التوقف الكلي عن العمل. وتتوزع على القرى التالية: كفر كلا (مستوصف الزهراء الخيري)، مستوصف العديسة، مستوصف رب ثلاثين، المستوصف الخيري في الخيام، مستوصف كفر شوبا، مستوصف كوكبا الخيري، مستوصف حاصبيا الأهلي، مستوصف الريحان الاجتماعي، مستوصف الطيبة الخيري.

د ـ مستوصفات تابعة لجمعيات ومؤسسات أجنبية (١١ مستوصفاً):

١ ـ منظمة فرسان مالطة ذات السيادة:

- مستوصف القديس جاورجيوس في يارون، وقد أقيم على قطعة أرض قدمتها مطرانية الروم الكاثوليك.[٨٨]
- مستوصف صيدون.
- مستوصف روم، وهو من أكبر مستوصفات المنطقة ويشكل المركز الطبي للعديد من قرى الجوار.[٨٩]
- مستوصف جزين، أنشأته هذه المنظمة في سنة ١٩٧٨، ودشن في سنة ١٩٨٠، وتشرف عليه راهبات البيزانسون. وهو المركز الثاني في لبنان بعد مركز «الذوق». ويؤمن إضافة إلى المعاينات عيادة لطب الأسنان، وهناك محاولة لتطويره بحيث يجهز بمختبر وغرفة تصوير أشعة ومأوى للعجزة.[٩٠]

٢ ـ كاريتاس:

- المركز الصحي الاجتماعي في عين إبل، ويتولى أمر إدارته والإشراف عليه راهبات القلب الأقدس.

٣ ـ راهبات مار يوسف: مستوصف مار يوسف في القليعة.

٤ ـ راهبات البيزانسون: مستوصف عين مجدلين.

٥ ـ اتحاد غوث الأولاد: مستوصف الهبارية. وهو مركز طب نسائي بالدرجة الأولى.

---

(٨٨) راجع: «النهار»، ١٩٩٠/٧/٢.

(٨٩) قصده في ٦ سنوات ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٣، ٢٥,٧٠٢ حالة معاينة. راجع: «أبرشية صيدا ودير القمر للروم الكاثوليك، ٣٠٠ سنة بعد تأسيسها ١٦٧٣ ـ ١٩٨٣» (الشوف، مزرعة الضهر: مطابع مؤسسة البيادر، ١٩٨٣)، ص ١٣٥.

(٩٠) راجع: «السفير»، ١٩٩٤/٣/٩.

٦ ـ مستوصفات تابعة لقوات الطوارىء الدولية في القرى التالية:

ـ إبل السقي

ـ دير سريان

ـ طلوسة

هـ ـ مستوصفات تابعة لجمعيات دينية لبنانية (٣ مستوصفات):

١ ـ الراهبات الأنطونيات: مستوصف مار يوسف في دبل

٢ ـ جمعية الملاك: مستوصف جمعية الملاك ميخائيل في قيتولي

٣ ـ مطرانية الروم الكاثوليك: مستوصف السيدة في كفرحونة

و ـ مستوصفات هيئة التنسيق: (٣ مستوصفات):

ـ مستوصف رميش

ـ مستوصف يارين

ـ مستوصف الريحان[٩١]

في حساب الأقضية تتوزع أعداد هذه المستوصفات على ٧ بلدات في قضاء بنت جبيل و١٠ بلدات في قضاء جزين و٦ في قضاء حاصبيا وقريتين في قضاء صور و١٥ قرية في قضاء مرجعيون،[٩٢] أي ما مجموعه ٤٥ قرية حدودية تشكل الحواضر الكبيرة والمتوسطة من بين المراكز الآهلة في الشريط المحتل. أما القرى الصغيرة والمزارع المتبقية فهي خاضعة لالتفاتات المستوصفات النقالة للصليب الأحمر، أو لخدمات مراكز الطوارىء القريبة أو لبعض الطلعات الدورية للعديد من المنظمات الإنسانية، وتحديداً في مواسم لقاحات الأطفال.

٣ ـ المستشفيات الحكومية خارج الشريط المحتل (مستشفى تبنين):

الحديث عن دور المؤسسات الطبية الحكومية في الجنوب اللبناني بعد احتلال

(٩١) افتتحه الجنرال غيورا أمبار في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٥. راجع: «النهار»، ٢٩/٦/١٩٩٥.

(٩٢) قضاء بنت جبيل: بنت جبيل ـ عيترون ـ رميش ـ عيتا الشعب ـ يارون ـ عين إبل ـ دبل.
قضاء حاصبيا: حاصبيا ـ كفر شوبا ـ شبعا ـ راشيا الفخار ـ كوكبا ـ هبارية.
قضاء صور: علما الشعب ـ يارين.
قضاء مرجعيون: مرجعيون ـ الطيبة ـ الخيام ـ رب ثلاثين ـ العديسة ـ كفر كلا ـ دبين ـ القليعة ـ ميس الجبل ـ مركبا ـ حولا ـ دير ميماس ـ إبل السقي ـ دير سريان ـ طلوسة.

الشريط، يدخل في دور الحديث عن لزوم ما لا يلزم. فقد أدت السياسة الحكومية الصحية، غير الموجودة بالأصل إلى إفراغ هذه المؤسسات حتى على مستوى تقديم الإسعافات الأولية السريعة، وتتساوى في هذا الواقع المؤسسات الحكومية جميعاً، إذ لا فضل لواحدة على أخرى في طائفة أو في منطقة أو في إدارة. نكتفي إذن بمثال واحد، مستشفى تبنين، أكثر المستشفيات الحكومية (والخاصة) قرباً من الشريط المحتل.

باشرت إسرائيل استثمارها لمستشفى تبنين الحكومي في الأسبوع الثالث على بدء اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨، فقد أبدلت الطاقم الطبي اللبناني بآخر إسرائيلي،[٩٣] في ٨ أيار/مايو ١٩٧٨، عاود المستشفى عمله بعد الانسحاب الإسرائيلي، لحالات المعاينة الخارجية على أن يتابع دوره الاستشفائي لاحقاً.[٩٤] تم الانتهاء من عمليات الترميم وإصلاح الأعطاب من جراء إقامة الاحتلال الإسرائيلي في أواخر شباط/فبراير ١٩٧٩، على أن تكون مباشرة العمل بدءاً من أوائل آذار/مارس ١٩٧٩.[٩٥] ولكن التقارير اللاحقة نفت جهوزية هذا المستشفى في جسمه الطبي، إذ لم يتواجد فيه من أصل أطبائه الـ ١٧ والذين يغطون كل الاختصاصات سوى ٤ أطباء،[٩٦] حتى أنه كان ينقصه مدير فني طبيب يداوم فيه بشكل دائم.[٩٧] وتنفي التقارير كذلك جهوزيته في فقدانه للأساسيات المتوجب وجودها في أي بناء عادي، فكيف والأمر يدور على مستشفى، نعني وجود المياه المقطوعة عنه من سنوات ثلاثة «حتى أن الأطباء الموجودين لا يجدون ما يغسلون به أيديهم، بل يلجأون إلى المنازل المجاورة لتأمين حاجاتهم من الماء» على حد تصريح الطبيب رئيس المستشفى،[٩٨] والذي لم «يقبض رواتبه، منذ ما يزيد على الـ ١١ شهراً» كما سوف يفصح في تصريح لاحق.[٩٩]

وعلى الرغم من هذه الأوضاع المتدهورة، كان هذا المستشفى، نظراً لمسيس

(٩٣) راجع: «النهار»، ١٠/٤/١٩٧٨.

(٩٤) صحف ٩/٥/١٩٧٨.

(٩٥) راجع: «السفير»، ٢٥/٢/١٩٧٨.

(٩٦) مع التحفظ على المردود الذي كان يقدمه الـ ١٧ طبيباً قبل الاجتياح، إلاّ أن تقلص هذا العدد إلى أربعة أطباء يظهر الدرك الذي وصل إليه بؤس الصحة آنذاك.

(٩٧) «السفير»، ١٧/٩/١٩٧٩.

(٩٨) «النهار»، ٥/٨/١٩٧٩.

(٩٩) «السفير»، ١٧/٩/١٩٧٩.

الحاجة في المنطقة، يستقطب جمهوراً مستطباً بلغ في سنة واحدة (من كانون الثاني/يناير ١٩٨١ حتى شباط/فبراير ١٩٨٢) الـ ٢٣,٧٦٧ حالة،[١٠٠] أي بمعدل يومي يفوق الـ ٦٥ مريضاً.

التخريب والتلف الذي أحدثه اجتياح ١٩٨٢، تم تجاوزه في سنة ١٩٨٤، كما تدل تقارير اليونيسيف حيث «استؤنف العمل في سنة ١٩٨٤ في جميع المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية الجنوبية». وكذلك أضيفت في السنوات اللاحقة حتى سنة ١٩٧٨، إلى هذه المؤسسات الطبية الحكومية، مشاريع إضافية تميزت بتجهيزها بما يلزم من معدات لغسل الثياب والصحون وأجهزة أشعة وأثاث وأسرة.[١٠١]

ولا تحمل أخبار التسعينات ما يدل على تحسن طارىء «فالمستشفى كان في سنة ١٩٩١» يفتقر إلى تجهيزات مهمة وضرورية لتأمين حياة المصابين، بالإضافة إلى أن التجهيزات الحالية باتت قديمة وعفا عليها الزمن. «وأصبحت صيانتها تكلف أكثر من ثمنها مما يؤدي بالتالي إلى هدر ملايين الليرات اللبنانية شهرياً».[١٠٢]

وفي المحصلة العامة، لطبيب عامل في داخله، يحوز المستشفى علامة على أدائه تصل في حدها الأقصى إلى ١٠/٢٠ «لأنه لا يمكن أن يحوز مستشفى حكومي علامة تجاوز المعدل الوسط بأي حال».

ج) أزمة الصحة في الشريط المحتل

بعد هذا المسح العام للمؤسسات الصحية القائمة في الشريط المحتل نطرح

(١٠٠) راجع: «النهار»، ١٩٨٢/١/٢٢. وتتوزع هذه الحالات حسب تقرير إدارة المستشفى كالتالي: ١٦,٤٩٥ معاينة داخلية، ١٠٠٠ صورة شعاعية، ٣٤٠٠ فحص مخبري، ١٩٧٩ عملية جراحية صغيرة، ٨٦٤ عملية وسطى و٢٩ عملية كبيرة.

(١٠١) بلغ عدد هذه المشاريع حوالي ١٦ مشروعاً. وقد تمت على مراحل من سنة ١٩٨٤ حتى سنة ١٩٨٧، وبلغت تكاليفها حوالي ١,١٥٧,٨١٦ دولاراً أميركياً بالإضافة إلى أنه كان هناك في هذه المدة مشاريع قيد التنفيذ في المجال الصحي في تجهيز المستشفيات أيضاً بالمعدات اللازمة والأجهزة والأثاث بلغت تكاليفها حوالي ١٩,٥٨٣ دولاراً أميركياً. راجع سعاد يوسف نور الدين، «السياسة الإنمائية في لبنان الجنوبي وأثرها في التحركات السكانية ١٩٤٣ ـ ١٩٩٥»، رسالة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الاجتماعية (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩٧)، ص ٢٠٩.

(١٠٢) «العواصف»، ١٩٩١/١٠/١١، ص ٩.

السؤال التالي: هل يشكل تناسب أعداد السكان مع هذه المؤسسات أسرّة وأطباء، رائزاً وحيداً في قراءتنا للأوضاع الصحية في الشريط المحتل؟

يدفعنا إلى طرح هذا السؤال تأكيد الأدبيات حول الصحة في الشريط المحتل، جهدها، على تصوير الأمر كذلك، وقد تندفع إلى خطأ في تقديرات النسب والأرقام.

لن ندخل كثيراً مع حسابات النسب والأرقام، إلا بمقدار ما تشكل «بطانة» للبزّة الصحية الحدودية، لأن هذه الأزمة لا تقوم برأينا، ولا ننتظر حلاً لها على ناحية النسب والأرقام. ولو كان الأمر كذلك، لتساوت من ناحية أولى أزمة الصحة في منطقة الشريط الحدودي، منطقة طرفية محتلة، مع أزمة الصحة في عكار أو في الهرمل منطقتين طرفيتين حرّتين، أو لتساوت مع أزمة الصحة في منطقة إقليم الخروب أو بلاد جبيل منطقتين «طرفيتين» «داخليتين»، أو لشكلت، من ناحية ثانية «عطاءات» الإدارة المدنية الإسرائيلية، حلاً لنقص الحصص «اللبنانية» في النسب والأرقام، خاصة وأن حصة الشريط المحتل من موازنة الدولة لسنة ١٩٩٣، كانت في حدود الـ ٦٠ ألف دولار بينما قدمت إسرائيل عن طريق الجمعيات الدولية مليون وسبعمئة ألف دولار (وفي السنة التي سبقتها ٢,٢ مليون دولار).[١٠٣]

١ ـ وجوه الأزمة:

أ ـ «الطبيب المداويا»: يعمل في الشريط المحتل الآن ١٠٦ أطباء ينقسمون ما بين ٩٢ طبيباً في مجال الصحة العامة واختصاصاتها و١٤ طبيباً في مجال طب الأسنان،[١٠٤] بينما يتوزع خارج الشريط المحتل من أبنائه الأطباء ما يتعدى الـ

(١٠٣) منصور، «الوضع الصحي في المناطق المحتلة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(١٠٤) يتوزع الأطباء المتواجدون في الشريط على مراكزهم كالتالي:

مرجعيون (مستشفى)	٢٤	الخيام	٥	حولا	٢
جزين (مستشفى)	١٩	عيترون	٥	ناقورة	٢
بنت جبيل (مستشفى)	١٤	قليعة	٥	هبارية	١
بنت جبيل (بلدة)	٧	ميس الجبل	٤	محيبيب	١
حاصبيا	١١	رميش	٢	شويا	١
بليدا	٢	عين قنيا	١		

١٢٥٠ طبيباً على أقل تقدير.[١٠٥] وهذا يعني أن المعدل السكاني الموازي لكل طبيب في الشريط الحدودي المحتل، يعادل المعدل الوطني العام في لبنان والبالغ ٧٧٠ نسمة مقابل كل طبيب،[١٠٦] إذ يتراوح هذا المعدل في الشريط المحتل وفق تقديراتنا ما بين ٦٦٠ و٧٠٠ نسمة انطلاقاً من عدد سكان يتراوح ما بين

(١٠٥) يمثل هذا الرقم أقل حد أدنى مفترض للأطباء في البلدات التي جرى احتساب أطبائها، فقد جرى احتسابه من موقع تجميع الأسماء من قبل بعض من المطلعين على أوضاع قراهم، لا من موقع المسح الإحصائي الدقيق. وقد دلت التجربة على غياب نسبة كبيرة عن أذهان «الحاسبين»، وكان يتم في العديد من الحالات، زيادة أرقام الأطباء تباعاً مع تذكر أسماء جديدة، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فقد أبقينا على بعض الأرقام المأخوذة من كراس لنادي الخيام ١٩٩٣ وأرقام رميش لسنة ١٩٩٢، أرقام كفر شوبا تعود لسنة ١٩٩٣، أرقام دبين، كانت لسنة ١٩٩٣، وأرقام دير ميماس تعود لسنة ١٩٩٥.

إبل السقي	٥	روم	١٥	كونين	٧
أرنون	٦	رميش	٢٦	كفر شوبا	٢٥
بتدين اللقش	٣	الريحان	٦	كفر حمام	١١
برج الملوك	٣	شبعا	٤٧	كفرحونة	١٠
بكاسين	١٩	شيحين	٦	كوكبا	١
بليدا	١٠	شويا	١	كفر كلا	٥٥
بنت جبيل	١٢٤	الظهيرة	١	مارون الراس	٥
بني حيان	٢	الطيري	٧	مركبا	٢٢
بنواتي	٨	طير حرفا	١٠	مروحين	٣
بلاط	٣٥	الطيبة	٤٠	محيبيب	٤
الجبين	١	طلوسة	١٠	الماري	٢
جزين	٤٧	عازور	٩	مليخ	٢
حاصبيا	٢٦	عيناتا	٥٤	ميس الجبل	٤٨
حانين	٤	العديسة	١٢	مرجعيون	٩٧
حولا	٦٢	عرمتى	٢٠	ناقورة	٣
الخيام	١٢٤	عين جرفا	١	هبارية	١٧
دبين	١٨	عيترون	٥٣	وادي جزين	٣
دير ميماس	٢٢	عيتا الشعب	١٥	يارون	١٤
رب ثلاثين	٢	قليعة	١٥	يحمر	٧
راشيا الفخار	١٣	قيتولي	١٠	يارين	٣

(١٠٦) بلال عبد الله، «ممارسة الطب في لبنان واقع ومرتجى»، «دراسات لبنانية»، ص ١٢٦.

٧٠ و٧٥ ألفاً،[١٠٧] وهي نسبة تبدو في واقع الأمر أكثر ميلاً لصالح الأطباء مع احتساب مجهود قوات الطوارىء ومجهود العديد من المستوطنات الحدودية التي تعتمد على فرق من الأطباء من خارج الشريط المحتل.

لن نأخذ تسرب الأطباء الحدوديين إلى خارج شريطهم المحتل، على محمل يرى أن طاقة الشريط المحتل في الطب تصب في خارجه، لأن مثل هذه الظاهرة، وعلى وضوح دخل السياسة الإسرائيلية في تعميقها في الشريط المحتل، لا تشكل خصيصة شريطية حدودية. كذلك لم تنعكس هذه الهجرة ارتفاعاً في منسوب السكان إلى عدد الأطباء، إذ أن هجرة الأهلين، كانت من طرف آخر تعود إلى «تدارك» الأمر وتعيد التناسب إلى علاقة الطرفين: الأطباء والأهلين.

على ماذا نحمل إذن فراغ الشريط المحتل من أبنائه الأطباء؟

يفرغ غياب الأطباء الحدوديين عن ريفهم، طبابة الحدود من «نَفَسها» الإنساني البلدي ويحرفها عن مألوف الطبابة الريفية، الذي نما في الأجواء الحدودية، مع الدفعات الأولى من أبنائها الأطباء حيث شكلت العلاقة القريبة والحميمة، العصب الجامع ما بين المريض «والطبيب المداويا»، إن في وجه علاقات ابن البلدة، أم في علاقات العائلة أم الجيرة، أم في صدى صداقة الطفولة، ومن هذا تتشكل فعلاً الخطوة الأولى، وغالباً ما تكون الأخيرة في الطريق إلى الشفاء والصحة، بما تبثه من ثقة وأمان لدى المريض وبما تعنيه من لهفة وغيرة وإنسانية لدى الطبيب.

كما أن الطبيب ابن البلد، يتحول دوماً، مع معايشته أمراض الجماعة وهمومها الصحية، إلى أرشيف صحي متكامل لأحوال العائلة وأمور الصحة أو المرض فيها، وهو أرشيف صحي يحفظ في ذاكرة الطبيب المتولدة دوماً، مع اللقاءات المستمرة خارج دائرة العيادة والطبابة، بين هذا الطبيب وبين الآخرين من أبناء البلدة، أصدقاء أم جيراناً أم أقارب. وهذا ما لا تحمله طبابة المستوصفات فهي تلغي هذا السر الذي يجعل من الطبيب عضواً مقيماً في سجل العائلة بجميع أفرادها، يصل ما بين حالات وأمراض كبارها وصغارها. لا بل أن هذه الطبابة تجرد هذه العلاقة من هذا الإبهام الإنساني والاجتماعي وتساوي علاقة المريض بطبيبه بالعلاقة التي تصل هذا المريض، وقد شفي، بحنجور دوائه.

ب ـ في الأمراض الحدودية: هل تتحدد مع الاحتلال، خصوصية في

(١٠٧) تصل هذه النسبة في بحث الدكتور حسين منصور إلى ٣٠٠٠ لكل طبيب انطلاقاً من عدد أطباء يساوي ٥٠ طبيباً، ومن عدد سكان يصل إلى ١٦٠ ألفاً. راجع: منصور، «الوضع الصحي في المناطق المحتلة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

الأمراض والإصابات، تقيم حصراً في أبدان المحتلين من أناس المنطقة الحدودية وسكانها؟

ليس لنا، أن نأتي في الإجابة عن هذا التساؤل من زاوية طبية. ولكننا نتوقف عند مقتطفات من أخبار تدور على سنوات متفرقة من عمر الحدوديين تحت الاحتلال، تعطينا دلالة عن مكامن أوجاع الحدوديين وعن مواجدهم:

ـ في سنة ١٩٩٢، كان هناك ٤٠ إصابة سرطان في رامية، من أصل جمهور سكاني مقيم يتراوح عدده ما بين ٦٠٠ و٦٥٠ شخصاً (على اعتبار أن عدد الطلاب كان في حدود ١٩٠). وفي تصريح لمختار البلدة، وبعد أن ينفي عن نفسه وينفي عن أهالي البلدة صفة «الأطباء»، يطلب من الدولة «إرسال أطباء إلى الضيعة لكشف أسباب تزايد هذا المرض». هذا ما تنقله «النهار» في اليوم الأول من شباط/فبراير من سنة ١٩٩٢. وتعود «النهار» نفسها، وبعد عشرين نهاراً بالتحديد، لتنقل «أن معظم هؤلاء المرضى قد توفي نظراً لغياب العلاج».(١٠٨)

ـ في سنة ١٩٩٣، يدلي واحد من الأطباء المقيمين في المنطقة المحتلة، وفي بلدة بنت جبيل بالتحديد، «بأن غالبية المرضى الذين يكشف عليهم، يعانون أمراضاً لها علاقة بالوضع العام الضاغط، ٧٥٪ من المرضى يعانون أمراضاً نفسية وعصبية وقرحة، وضعفاً وأرقاً وكآبة وعدم قدرة على العمل».(١٠٩)

ـ مؤشر أمراض سنة ١٩٩٧ يأتينا من لائحة زيارات لأحد المستوصفات الحكومية الحدودية في منطقة مرجعيون، حيث تتوزع حالات المرض في ستة أشهر وفقاً للوجوه التالية:

	صحة عامة	أطفال	قلب	قياس ضغط	المجموع
الشهر الأول	٣١	٤٢	٢٢	٣٩	١٣٤
الشهر الثاني	٢٩	٤٣	٢٩	٤٢	١٤٣
الشهر الثالث	٤	١٩	٦	٧	٣٦
الشهر الرابع	٤	٢١	٣	٤	٣٢
الشهر الخامس	٢٤	٤٩	٢١	٣١	١٢٥
الشهر السادس	٣٩	٥١	٢٨	٣٦	١٥٤
المجموع	١٣١	٢٢٥	١٠٩	١٥٩	٦٢٤

(١٠٨) راجع: «النهار»، ١ و٢١/٢/١٩٩٢.

(١٠٩) مقابلة مع الدكتور فايز بيضون، «النهار»، ٩/١١/١٩٩٧.

تؤسس هذه العينة من الأخبار إلى القول «بحالة أمراض» حدودية، تكمن خصوصيتها عن حالات باقي المناطق اللبنانية، في حدّة سطوعها. فلو أخذنا جدول المعاينات الحدودية الواردة في الجدول أعلاه، مثالاً على الحالة الحدودية، لرأينا أن الزبائن فيه ينقسمون إلى أقسام ثلاثة غير متساوية. يحتل مرضى القلب والضغط، وما همّ أكانوا مرضى بالفعل أم بالوهم، المرتبة الأولى بأكثرية ٢٦٨ أو ما نسبته ٤٢,٩٪ من مجموع المرضى العام، وهم في الغالب، ممن قطعوا مراحل متقدمة من سنيهم. يليهم في المرتبة الثانية فئة الأطفال بمجموع ٢٢٥ حالة، أو ما نسبته ٣٦,٦٪، فيما تدخل الحالات الـ ١٣١ الباقية وبنسبة ٢١,٣٪ في خانة أمراض الصحة العامة.

يلفتنا في القسم الأول، في حالة الضغط ومرضى القلب، الـ ١٥٩ حالة قياس «ضغط»، وهي كما أجمع العديد من أطباء المنطقة المحتلّة، حالة مرضية بامتياز على اعتبار أن الأمور لا تتعدى في غالب الأحيان طلب «المريض» من ممرضات المستوصف ـ ويحصل مثل ذلك أيضاً في العيادات الخاصة ـ أخذ ضغطه توجساً وقلقاً لا أكثر، وهو قلق صحي ضاغط يلازمه كل أوقات وعيه، في العمل كما في أوقات الراحة.

أما في المرضى من فئة الأعمار المقابلة، أي من فئة الأطفال، وهي على العكس من الفئة الأولى، خلو من وهم المرض، فإنها تخضع في حالاتها إلى اعتبارات تقع في الغالب خارج دائرة الطفل، أي أنها تقع في قلق الأم وخوفها، وفي «محرور حليبها» وفي عدم قدرتها على متابعة أمور طفلها من تغذية ونظافة، وتقع كذلك في غياب الأب وفي أجواء الرهبة والخوف والمداهمة من قبل الاحتلال.

لكن «الطفولة الحدودية»، ومع تشكيلها ما يزيد عن ٢٠٪ من الطفولة في لبنان، (ما بين الأطفال في شريطي الاحتلال المباشر والاحتلال بالنار)، لم تكوّن حالة خاصة، تحظى بدراسة أو بلفتة خاصة في الدراسات القائمة. إلاّ أن إفادة تأتينا من دراسة أجريت في الجامعة الأميركية في سنة ١٩٨٤، تؤشر بالتأكيد إلى واقع الطفولة في الشريط المحتل. فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن نسبة وفيات الأطفال في الضاحية الجنوبية من بيروت، هي ثلاثة أضعاف مثيلتها في العاصمة.(١١٠) صحيح هنا، أن محددات هذه النسبة تأتي أساساً من منابت

(١١٠) علي الزين، «الوضع الصحي للأطفال في لبنان: تحليل ودراسة ميدانية» (بيروت: منظمة الأمم المتحدة للطفولة ـ اليونيسيف، ١٩٩٣)، ص ٢٥.

اجتماع واقتصاد الإقامة في الضاحية الجنوبية، ومن واقع الخدمات فيها، إلا أن هناك حصة معتبرة، من مؤشرات تكبير هذه النسبة، تمت بآصرة إلى ما كان يدور من دوائر في القرى الحدودية، محتلة كانت أم غير محتلة.

هذه النسبة المرتفعة في وفيات الأطفال في الضاحية الجنوبية من بيروت في أجواء سنة ١٩٨٤، تلاقي في الشريط المحتل اليوم صدى مماثلاً في الارتفاع اللافت لحالات المرض الحدودية. فالرقم الذي يورده الصليب الأحمر عن خدماته في المنطقة والبالغة في سنة ١٩٩٧، ٥٤,٤٧٢ حالة،[١١١] يمثل وفق تقدير واحد من مسؤولي الصليب الأحمر ما نسبته ١/٣ من مجموع خدمات الاستشفاء والطبابة في المنطقة المحتلة، أي أن عدد الحالات الطبية التي يجري التعامل معها في داخل الشريط تصل إلى حدود الـ ١٦٥ ألف معاينة سنوياً، هذا بالطبع عدا الحالات الطبية لمقيمين داخل الشريط المحتل والتي يجري التعامل معها طبابة واستشفاء في مراكز طبية في خارج الشريط.

نستطيع القول إذن إن المقيمين في مناطق الاحتلال مطعونون في أوضاعهم الصحية، إذ يقابل كل مقيم ما نسبته ٢,٢ إلى ٢,٣٥ من المعاينات في السنة، وإذا ما أردنا أن نؤرخ بداية تكريس مثل هذه الظاهرة، فإننا نجد، بداية بارزة لذلك في ما تنقله «النهار» أواخر سنة ١٩٨٠، ومن مستوصفي مركبا وميس الجبل إن عدد المرضى في هذين المستوصفين يصل في الأسبوع الواحد إلى ١٥٠ مريضاً. وفي المقارنة مع سنة ١٩٧٩، يتبين أن المرضى قد تضاعفوا، خمس مرات في سنة ١٩٨٠.[١١٢]

تسمح هذه الإطلالة على بعض حالات الصحة في الشريط المحتل، بالحديث عن هيئة مختلفة في الشريط الحدودي المحتل، للعديد من حالات المرض، وهي حالات تخرج في موازينها ونسبها عن مثيلاتها التي تشغل الصحة في المجتمع اللبناني بعامة، لتأخذ منحى وخصوصية تتساوق وخصوصية الأوضاع في المناطق الحدودية مع الاحتلال الإسرائيلي وإفرازاته وممارساته، من قمع وتهجير وتجنيد وإبعاد وفصل في ما بين العائلات، أبناءً وأهلاً وأخوة وأقارب، وتفصل ما بين الحدودي كمواطن، وبين قضايا السياسة والاجتماع في باقي الوطن، مع ما يترتب

(١١١) الرقم الفعلي كما سبق وأشرنا هو ٦٣,٦٥٦ حالة. ولكننا آثرنا أخذ الرقم الأدنى على اعتبار أن مؤسسات الخدمات الإنسانية، كما وافق مسؤولون في الصليب الأحمر في بيروت، تميل أحياناً إلى تكبير رقم خدماتها طمعاً في زيادة التقديمات من المركز الأم لهذه الفروع المتواجدة في المناطق.

(١١٢) «النهار»، ٥/١٠/١٩٨٠.

على كل ذلك من قلق على مصير الحدوديين وأشيائهم من مسكن وأرض وعرض.

إن الأرق والكآبة وعدم القدرة على العمل، وارتفاع ضغط الدم وباقي الأمراض العصبية والنفسية، علل شفافة في أسباب سريانها، وهي لا تجد علاجها بالتالي في المضادات الحيوية وفي وصفات المستوصفات ومراكز المعاينة والعلاج.

جـ ـ ذل المستوصفات: إن وقف أمور الطبابة في الشريط المحتل على تقديمات المستوصفات بشكل أساسي، وهي مؤسسات لا تأخذ في ذهن المواطن اللبناني بعامة والجنوبي تحديداً، مكانة مقبولة رضيّة في مداواة من الأمراض، بقدر ما تأخذ لديه مكاناً لمداراة الأوجاع عن طريق «إبرة» أو «حبتين... ثلاثة» يأخذها المريض «تايشوف بعدها» و«المهون الله».

إلى ذلك لا تأخذ المستوصفات مكانتها في حفظ كرامات قاصديها، فقد انطبعت في ذهن الحدودي «صدقة صحية» أو إعاشة في الكشف الصحي وتوزيع الدواء، مثلها مثل صدقات الحرامات والتمور والمعلبات والزيوت، لا يتقبلها أو يقبل عليها منهم، إلاّ من حطّت بهم بعض أسباب الحياة من بطالة في العمل أو من نكبات الأحداث. حتى أن الجمهور الحدودي، وفي الأعمال الصحية العامة، ونعني حملات التلقيح للأطفال، التي كانت تتولى هذه المستوصفات أمر القيام بها بتكليف من الدولة أو من مؤسسات إنسانية، كان في العديد من أسره الميسورة، يقدم على مباشرة هذا الأمر في العيادات الخاصة لأطباء مقيمين في الشريط المحتل أو مقيمين حتى في خارجها. ويجد هذا الموقف تبريره في وجوه عديدة، يهمنا منها في سياق حديثنا هنا، وجه وحيد، هو حفظ ماء الوجه صافياً، غير معكور في مهانة الوقوف على أبواب المستوصفات استعطافاً.

لكن المسألة الأهم في وقع طبابة المستوصفات على الإنسان الحدودي، تأتي من كون هذه المستوصفات تتولى بذل عطاءاتها على قاعدة «العمل الإنساني»، وعلى هذه القاعدة عينها، كما تنقل إلى الحدوديين وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ولمرات عديدة في اليوم الواحد، تتولى هذه المؤسسات، وفي غير منطقة من العالم، أمور الصحة لدى الملايين من «المقيمين» أو من اللاجئين، من الذين لا ينتمون إلى دولة أو إلى مجتمع، أو من «المشلوحين» من دولهم أو من مجتمعاتهم، أو من المواطنين الذين تتقاذفهم دول عديدة عبر حدودها، أي أن هؤلاء المسعوفين في هذه الحالات جميعاً، هم من المواطنين المعلقين في انتمائهم وهويتهم، أو المعلقين في الاعتراف بهم جزءاً من دولة أو من مجتمع.

إن هذه المؤسسات ـ المستوصفات الطبية، وفي سبيلها إلى استدراج التبرعات أو الدعم المادي أو الدعم السياسي، أو في سبيلها إلى عرض خدماتها، تطرح من الشعارات والإعلانات والصور، التي تتشكل في لغتها من كلمات الفقر والحاجة والإنقاذ من الموت ومن تخفيف الألم، أو تتشكل في رسومها من الصور النازفة ألماً لأطفال أو عجزة على حَرْف الموت وقد أسقمهم الجوع والمرض، فبدت جلودهم أغطية هياكل عظيمة بما في مكوناتها من عظام، أشكالاً وأعداداً ومفاصل. وإلى جانب هذه الكلمات والصور، تأتي البيانات الإحصائية، ترقم أعداد الذين أنقذتهم هذه المؤسسات من براثن الفقر والمرض.

إن هذه البيانات أو الشعارات أو الصور، التي تغلف جدران المستوصفات دائماً، هي أول ما تقع عليه أعين المرضى المستوصفين، وهي التي تحدد لهؤلاء سلفاً، مرضى محتاجين أم غير محتاجين، بل وحتى للأصحّاء العابرين، موقعهم ليس من هذه المؤسسات وحسب، وإنما موقعهم عضواً زائداً أو «ابن خالة» في هذا الوطن، غير جدير إلاّ بعطاءات مجالس الصدقات وبما يجود عليه الخيرون من أموال وهبات.

في هذا الموقع بالضبط، يبدو الدور الحاسم للمستوصف الحكومي الحدودي ولتقديماته في القرى الحدودية، فهو يشكل بالنسبة للحدوديين، وقبل أن يكون مؤسسة صحية، مؤسسة انتماء إلى الوطن، إذ يرون فيه بعضاً من اعتبار لموقعهم مواطنين موصولين إلى مؤسسات وقاية وحماية. ولكن الدولة اللبنانية وفي «مواسم» الصحة من حملات تلقيح أو من دورات الكشف الطبي على المدارس، تبدو وكأنها مستعفية مستقيلة من واجباتها في التنفيذ والمبادرة، فنرى الأمور موكولة أو متروكة للمنظمات الإنسانية من لبنانية أو دولية، ولا يشفع في الأمر بيانات إعلامية عن توجيهات لوزارة الصحة في هذا الأمر أو ذاك، مع الإشارة هنا إلى أن مساهمات جديدة واعدة في سياق تولي المؤسسات الرسمية دورها في أمور الوقاية الصحية، تأتي من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية عبر مراكز الخدمات الإنمائية في الشريط المحتل.

د ـ الاستشفاء: استطاعت إسرائيل السيطرة على الوضع الصحي الحدودي «بجنود من عسل» التقصير الحكومي الفاضح، والذي طالما استتر بحجة مريضة ترى في تدمير الاحتلال للعديد من مؤسسات الاستشفاء أو مصادرتها، تبريراً لتقصير الدولة أو لغيابها عن تقديمات الاستشفاء في الشريط المحتل. مع الإشارة هنا إلى أن انسحاب إسرائيل لم يدفع إلى تسليك أمور المؤسسات الصحية الحكومية القريبة من الشريط المحتل (مستشفيات النبطية، صور، تبنين)، والتي كانت في سنة ١٩٩٠

وبعد خمس سنوات من تحررها عقب انسحاب ١٩٨٥، «كارثة» حسب رئيس مجلس الجنوب، الذي أراد أن يقيم الأوضاع الصحية ذات مرة «فالمستشفيات العاملة لا تتوافر فيها الحدود الدنيا من الضروريات. والذي يدخل المستشفى يقوم بمخاطرة».[(١١٣)] هذا في الوقت الذي يفترض أن تشكل فيه هذه المؤسسات في المناطق الحرّة، مثالاً حاراً في مواجهة السياسة الصحية للاحتلال الإسرائيلي.

لقد أدار الاحتلال الإسرائيلي قطاع الاستشفاء في الشريط المحتل، بكفاءة لم يعهدها الحدودي من قبل في غير مؤسسات استشفاء. وإذا كانت طبابة مستوصفات «الجدار» في سنة ١٩٧٦، قد شكلت فاتحة التقرب من الحدوديين المحاصرين آنذاك في دائرة من العوز والمرض، فإن أمور الاستشفاء، التي تابعها الاحتلال الإسرائيلي، من بعد، ما زالت تشكل الباب الواسع الذي تطل منه على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية الحدودية.

ما هي على الصعيد العملي، الخطوات التي اتبعتها إسرائيل، وما زالت تتبعها، في استثمارها الأوضاع الصحية، في الشريط المحتل؟

١ ـ لم يغب الوضع الصحي مرّة عن أن يكون الخدمة الأولى في خطاب مسؤولي الإدارة المدنية الإسرائيلية، ولم يتخل مستشفيا مرجعيون وبنت جبيل عن أن يكونا هدفاً أولاً للزيارات المدنية المصحوبة بمرافقة عسكرية.[(١١٤)] على هذا، كانت للصحة النسبة الكاسحة من مخصصات الإدارة المدنية الإسرائيلية، إذ كانت تشكل ٨٠٪ من الموازنة العامة،[(١١٥)] أي أن أرقام الإنفاق الإسرائيلي السنوي، تراوحت لسنوات ما بين ٣,٢ و٤ ملايين دولار على قطاع الصحة في الشريط المحتل[(١١٦)] وقد جاءت هذه النسبة الراجحة لحصة الصحة بعد أن أدركت إسرائيل بأن باب الاستشفاء هو البوابة الوحيدة التي بادر عبرها جملة حدوديين إلى فضّ مواقف العداوة والمقاطعة، فقد شكل هؤلاء في سنة ١٩٨١ ما نسبته ٦٧,٣٪، أي ما يساوي ٣٥ ألفاً قصدوا طبابة «الجدار»، من أصل ٥٢ ألفاً وطأوا الأراضي الفلسطينية زواراً وسواحاً.[(١١٧)] مع الإشارة إلى أن قسماً كبيراً من هؤلاء

(١١٣) راجع: «السفير»، ١٩٩٠/٨/٢١.

(١١٤) راجع: «النهار»، ١٩٩٦/٩/١٠، ١٩٩٧/٢/١٤.

(١١٥) «إسرائيل وتجربة حرب لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.

(١١٦) على اعتبار أن ميزانية الإدارة المدنية بلغت في السنتين ١٩٨٧ و١٩٨٨، ٤ ملايين دولار و٥ ملايين على التوالي. راجع: «السفير»، ١٩٨٨/٧/٢٦.

(١١٧) راجع: «النهار»، ١٩٨٢/١/١٣.

«الزوار»، كان مرافقاً لطالبي العلاج والمرضى في المشافي الإسرائيلية. وقد شكل هذا الرقم (٣٥ ألفاً) في الأعوام الأربعة اللاحقة معدلاً سنوياً لطالبي العلاج في «الجدار»، يعبر منهم ١٠٪ إلى المستشفيات والعيادات الخاصة الإسرائيلية في الداخل.[١١٨]

كان المستشفى الحكومي في مرجعيون، مركز الفعل الصحي الإسرائيلي، وقد رأت فيه «يديعوت أحرونوت»، وقد اتسع بناءً وتجهيزات، «فخر المعونة الإسرائيلية»،[١١٩] وهي معونة كانت تقدم عادة من قبل مؤسسات دولية، ولكنها تجيّر عطاءات وهبات من قبل الإدارة المدنية،[١٢٠] أو أنها كانت تأتي، وتحديداً بعد سنة ١٩٨٧، من عائدات المعاينات والاستشفاء في مستشفيي مرجعيون وبنت جبيل.

٢ ـ تسهيل عملية الولادة في المؤسسات الإسرائيلية الداخلية: تخلت إسرائيل عن الصفة الجغرافية التي تحكم أسماء بوابات العبور بين الشريط المحتل وداخل فلسطين، مع عبور ولادّة جنوبية بوابة «الجدار» إلى مركز توليد إسرائيلي. لم يكن للولادّة الجنوبية من حيلة مع أوان وضعها. كان الأمر حدثاً بالنسبة إلى إسرائيل، فالحالة هي الحدودية الأولى في بابها، أو هكذا قيل، وقد يكون الأصح أنها الحالة الشيعية الأولى. وكان الاسم، اسم الأم الجنوبية، شحمة على فطيرة الدعاية للتقديمات الإسرائيلية إلى الجنوبيين: فاطمة. فكان معبر فاطمة الذي تكرس معبراً ثابتاً للعبور قرب بوابة متولاه.

تدل هذه الواقعة على مدى اعتبار إسرائيل لمفعول حادث الولادة أو طبابة الأطفال في حياة الأهل، لذلك كان التأسيس في البداية على ردّ هذه الحالات من «الأمراض» الحدودية، واعتبارها شأن الحالات الطبية الصعبة، في المستشفيات ومراكز الصحة الداخلية. لذلك كانت نسبة استشفاء الأطفال جدّ مرتفعة بالنسبة إلى المرضى الحدوديين، وقد شكلت نسبة الأطفال الحدوديين ٣٠٪ من المرضى في مستشفى صفد.[١٢١] كذلك كانت نسبة الولادات الحدودية على ارتفاع واضح إذ

(١١٨) «إسرائيل وتجربة حرب لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥.

(١١٩) «يديعوت أحرونوت»، ٢٣/١/١٩٨٧، نقلاً عن «الملف»، المجلد ٣، العدد ١١، شباط/فبراير ١٩٨٧.

(١٢٠) يأتي في مقدمة ذلك تقديمات الأدوية لمستشفيي مرجعيون وبنت جبيل ولبعض مستوصفات الإدارة المدنية والتي تصل في بعضها إلى مئات من الدولارات. راجع: «السفير»، ٢٣/١٢/١٩٩٣. راجع كذلك: «بيروت المساء»، ٢٦/١١/١٩٩٠، ص ٢٠.

(١٢١) «النهار»، ٦/١٢/١٩٨٢.

بلغ المعدل الشهري للولادات ذات مرّة ٩٦ حالة أي ما يعادل ٤٠٪ من مجموع الـ ٢٤٠ في المدة نفسها وفي المستشفى نفسها.[١٢٢]

واستتباعاً لهذه السياسة كانت إسرائيل تتابع علاقتها بالمولودين في زيارات إعلامية تنظمها الإدارة المدنية التابعة لوحدة الارتباط الإسرائيلية، وكان يتم عبرها إعادة الكشف عن «النقطة الصفراء» على شاشة الذاكرة، المجيء إلى الحياة في مستشفى إسرائيلي.

هـ ـ التأمين الصحي: كان على إسرائيل منذ البداية أن تلتزم صحة مجندي «الجنوبي»، بعد أن طرحت، ومنذ البداية، حياتهم أسهماً في سياستها ومخططاتها. فالتغطية الصحية لعناصر «الجنوبي»، كانت كاملة، ومنذ تشكيله الأول في زمن دولة «لبنان الحر».

لم يكن الأمر يومها امتيازاً كبيراً، فقد كانت إسرائيل، ومن خلال تقديمات الصحة، تعمل على التقرب من الجميع، فكانت تقديمات «الجدار»، وحتى بعض حالات الاستشفاء، تتم في صعيدها المجاني. في أول الربع الأخير من سنة ١٩٨٧، أبدلت إسرائيل مجانية طبابة «الجدار» واستشفاء الداخل، بمبالغ بخسة، شرطها أن تدفع بالدولار، وكانت تضارب بها وتنازل تعرفة الحد الأدنى في أية مؤسسة طبية عاملة:

أجرة سرير	٢,٥ $	غير مضمون	٥ $
تصوير أشعة	١,٢٥ $	مضمون	٢ $
تحليل مخبري	١,٢٥ $	أجرة توليد	٤ $
معاينة الحامل	٢ $	نوم ليلة	٤ $
العمليات الجراحية: تحدد عند الزوم[١٢٣]		نوم ليلة + عناية	٦ $[١٢٤]

ارتبطت هذه التعرفة منذ البداية ببرنامج تأمين صحي، يوجب بدلاً على العائلة مبلغاً شهرياً مقداره ٤ دولارات. وهو يساوي البدل نفسه الذي يدفعه عنصر «الجنوبي»، وهنا يكمن برأينا هدف أول من برنامج التأمين، فهو «يوصي خيراً» «بالجنوبي»، بحيث تبدو هذه التأمينات، التي لا تفرق بين «الجنوبي» وبين

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) «السفير»، ٨/١١/١٩٨٧.

(١٢٤) جرجورة وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤١.

الآخرين، وكأنها هبة تمنح للحدوديين «إكراماً» للعيون الساهرة «للجنوبي».[١٢٥] أما الهدف الثاني فيكمن في العمل على خلق أوسع خط تماس بين مجموع الحدوديين وبين مركز إدارة الخدمات الإسرائيلية، مع ما يستتبع ذلك من دوام مراجعة وسؤال. وهذا خط تماس يغطي مجمل الحدوديين المقيمين في الشريط المحتل، مع حاجتهم إلى الطبابة والاستشفاء.[١٢٦]

٢ ـ أقنعة الأزمة:

أ ـ الصحة الحدودية بين الموازنة العامة ولجان الدعم: تشكل حصة الجنوب من موازنة الصحة العامة في سنة ١٩٩٧، ما مجموعه ١٥٩ مليار ليرة (١٠٦ ملايين دولار تقريباً)، أي ما نسبته ٢,٢٪ من إجمالي الموازنة العامة في لبنان. وبذلك تتراجع حصة الصحة إلى أقل من نصف ما كانت، نسبتها، في سنة ١٩٩٢، ٤,٨٨٪.[١٢٧] وإذا ما انطلقنا من نسبة الـ ١٣٪ رصيداً للصحة في الجنوب من إجمالي الموازنة العامة للصحة في لبنان في سنة ١٩٩٣، فإن حصة الجنوب الصحية تكون في سنة ١٩٩٧ ما مبلغه ١٣,٧٨٠,٠٠٠ دولار (أي ١٣٪ من ١٠٦ ملايين دولار). ولما كانت نسبة ٨٥٪ ـ ٩٠٪ من هذا المبلغ تذهب إلى صناديق المستشفيات الخاصة «كنفقات عادية مكررة»،[١٢٨] فإن هذا يعني أن حصة المستشفيات الخاصة في الجنوب من رصيد الصحة فيه تتراوح ما بين ١١,٧١٣,٠٠٠ دولار و١٢,٤٠٢,٠٠٠ دولار، أي أن ما يتبقى للقطاع الحكومي في الجنوب كافة يتراوح ما بين ١,٣٧٨,٠٠٠ دولار و٢,٠٦٧,٠٠٠ دولار، أو ما تتراوح نسبته ما بين ١,٣٪ و١,٩٥٪ من مخصصات وزارة الصحة العامة.

وتطبيقاً لهذه المبالغ على مستشفيات الجنوب ومن خلال أعداد الأسرة المتواجدة في كل مستشفى، تتراجع حصة الشريط الحدودي المحتل بأسرته الـ ١٣٧

---

(١٢٥) «على كل مواطن يرغب في الاستشفاء المجاني، أن يشترك في مشروعنا للضمان الصحي الذي يشترك فيه عناصر «جيش لبنان الجنوبي»، على أن يدفع ما نسبته ١٪ من راتبه الشهري للضمان». من أقوال مسؤول الإدارة المدنية الكولونيل حاييم عاريف.

(١٢٦) أوحت إسرائيل بأن إلغاء مجانية الخدمات الطبية يأتي في سياق تجيير الدعم المصروف في المجال الصحي إلى غير مجال الخدمات العامة من ماء وكهرباء وطرقات». المصدر نفسه.

(١٢٧) بهيج عربيد، «الخدمات الاستشفائية في القطاع العام: الوضع الراهن ومشروع التطوير»، مجلة «دراسات لبنانية»، العدد ٧ ـ ٨، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، ص ١٠.

(١٢٨) منصور، «الوضع الاستشفائي في الجنوب...»، «السفير»، ١٩٩٣/٨/٤.

في مستشفيي مرجعيون (٩٧) وجزين (٤٠)،[١٢٩] إلى ما بين ٣٩٩,١٢٤ دولاراً و٥٩٨,٦٨٧ دولاراً أو ما يتناسب مع ما يتراوح ما بين ٠,٠٣٧ بالألف و٠,٠٥٦ بالألف. وهذه الأرقام في أحوال ١٩٩٣، جعلت من تقديمات وزارة الصحة، لا تتعدى بعض لوازم العمل مثل الأدوية والراتب،[١٣٠] وهذه التقديمات نفسها كانت لا تتعدى، وفق المصدر نفسه، وباستثناء الرواتب التي تدفع آخر كل شهر، نسبة الـ ٢٥٪ من حاجة المستشفيات. والباقي من الحاجات توفره المستشفيات عبر لجان الدعم.[١٣١]

توضح لنا هذه النسب، المعادلة الطريفة التي يعقدها مدير مستشفى جزين عندما يتحدث عن تقديمات الدولة، ومن موقعه الرسمي «إننا نحصل على كل المساعدات وإذا كان ثمّة تقصير ما، فهو التقصير العام الذي يطال المؤسسات الحكومية».[١٣٢]

تقصير الدولة تعوضه لجان الدعم الأهلية التي بادرت إلى رفد مؤسسات الاستشفاء الرسمية في داخل الشريط المحتل وفي خارجه، حيث فرضت لجنة دعم مستشفى جزين[١٣٣] تعرفة طبابة واستشفاء تيسيراً لتغطية بعض الجوانب المادية في عمل المستشفى. ولم تتخل اللجنة الأهلية لدعم مستشفى مرجعيون عن دورها في دعم المستشفى رغم الوصاية الإسرائيلية المباشرة.[١٣٤] ويتكرر الأمر عينه في المستشفيات الحكومية في خارج الشريط المحتل، في صور وفي تبنين، حيث تتولى لجان أهلية، منذ الثمانينات، تأمين القسم الأكبر من الالتزامات المالية المتوجبة. هذا مع العلم بأن العقود التي أبرمتها وزارة الصحة مع القطاع الخاص لتأمين الخدمات للمواطنين على نفقتها، «أقرّت تعرفة للأطباء الممارسين تعادل في بعض الحالات راتب الطبيب الشهري العامل في المستشفى الحكومي، بأجر عملية جراحية واحدة كعملية مَعِدة».[١٣٥]

---

(١٢٩) عربيد، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

(١٣٠) «السفير»، ١٩٩٣/١٢/٢٣.

(١٣١) عربيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(١٣٢) راجع: «السفير»، ١٩٩٣/١٢/٢٣.

(١٣٣) الطريف في أمر الدعم الحكومي لهذا المستشفى، أن هذا الدعم لم ينقطع طيلة الحرب اللبنانية، حتى التاريخ الذي أصبحت فيه جزين واحدة من مناطق الشريط الحدودي.

(١٣٤) راجع: سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(١٣٥) راجع: عربيد، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

ولكن مساهمات لجان الدعم هذه، لا تتعدى ضمان استمرار العمل في هذه المستشفيات وفي حدودها الدنيا بالطبع، لأن الإضافة إلى البناء أو إلى الخدمات والتقديمات، مسائل دونها معوقات ومحاذير في الروتين الإداري وفي القوانين، هذا بالطبع عدا عن كلفتها المرتفعة، وهو ما يبدو خارج إمكانيات لجان الدعم. ولكن، وحتى مع مجهود هذه اللجان، فإن أعباء الحياة المادية، كانت تدفع بالعديد من الجهاز العامل إلى ترك هذه المستشفيات الرسمية والعمل في الخاصة منها وإن خارج الجنوب، كما حصل في مستشفى جزين في سنة ١٩٩٥.[١٣٦]

ب ـ «السياسات» الصحية: ولكن ما هو أكثر خطورة من رصد وزارة الصحة حصصاً زهيدة للمستشفيات الحكومية، هو من ناحية أولى، تفاوت المستشفيات القائمة في اعتبار الدولة لها، وهو من ناحية ثانية النظر إلى المستشفيات التي تقوم من زاوية كونها حصصاً في توازن السياسة اللبنانية ومقاساتها الطائفية والمناطقية، بحيث صارت هذه المؤسسات، باعتبار النظرة إليها، قائمة أو على طريق الإنجاز، تبدو متناثرة «درجات درجات» وفقاً للأطراف المبادرة إلى إقامتها، ما بين مجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب أو وزارة الصحة، أو متناثرة في تحديد أماكن وزمان إنشائها.

في المستشفيات القائمة: لا تحتكم النظرة الرسمية، إلى هذه المؤسسات، إلى قاسم محدد يظهر موقفاً أو سياسة صحية واحدة تغطي مؤسسات المناطق المحتلة، وتحدد بموجبها المواقف من المؤسسات القائمة والعاملة تحت الاحتلال، نعني مستشفيي مرجعيون وبنت جبيل.[١٣٧] ففي الوقت الذي تثبت فيه الدولة، (وعلى الرغم من الوصاية الإسرائيلية المباشرة والكاملة) على موقف من مستشفى مرجعيون، موقف يبقى صحيحاً، بثباتها على التزاماتها المادية وروابطها الإدارية للمستشفى، مؤسسة وجهازاً طبياً وإدارياً، تنزع هذا الاعتراف عن مستشفى بنت جبيل، رافضة النداءات المتكررة، من قبل الأهالي بإعادته إلى صفته الحكومية التي قام على أساسها، وتكمن الحجة بخضوعه لوصاية إسرائيلية مباشرة. وهكذا يتحول مستشفى مرجعيون في نظر مسؤولين في وزارة الصحة، إلى مستشفى «ينمو بشكل ملفت للنظر رغم الاحتلال، وذلك بفضل دعم الأهالي والممثل بلجنة دعم المستشفى وبفضل رئيس المستشفى والأطباء العاملين فيه، مما يستوجب علينا

(١٣٦) راجع: «النهار»، ٣٠/٥/١٩٩٥.

(١٣٧) على اعتبار أن مستشفى جزين الحكومي، لم تدخله الوصاية الإسرائيلية المباشرة.

الطلب من المسؤولين توسيع الكادر البشري في المستشفى وذلك بالتعاقد مع الفنيين والأطباء والممرضين والممرضات وهم متوفرون في تلك المنطقة وذلك لدعم نمو المستشفى وصمود الأهالي وتفويت الفرصة على المحتل...».[١٣٨] بينما تختلف النظرة إلى مستشفى بنت جبيل «وعدد غرفه الـ ٤٣ وهو صالح من كل النواحي ليصبح مستشفى ريفياً»: «وللأسف فقد عمد الاحتلال الإسرائيلي وعملاؤه إلى احتلال هذا المركز وتحويله لمستشفى ريفي وأجبروا بعض الأطباء من اللبنانيين من أبناء تلك المنطقة للعمل في هذا المستشفى».[١٣٩]

في المستشفيات المحدثة: لا تخرج هذه المستشفيات، على طريق الإنشاء، من تشعبها في ولاءات إنشاءها ما بين مراكز في السلطة وفي التمويل، فلا تجتمع عند نقطة تخطيط مركزية واحدة. ننطلق في حكمنا هذا من أمثلة حيّة على مساحة الشريط:

١ ـ إنشاء مستشفى حاصبيا. وقد بوشر به في منتصف سنة ١٩٩٧، وقُدِّر انتهاء العمل في منتصف سنة ١٩٩٨. إن استعادة مسلسل إنشاء هذا المستشفى، أو بالأصح مسلسل عدم إنشائه، تبدو ضرورية لتوضيح صورة ما نذهب إليه.

ظل أهالي حاصبيا يبحثون عن مؤسسة استشفاء، ولو على قياس بقية المستشفيات الحكومية القائمة في غير مراكز أقضية. فالمستشفى الأقرب إلى المنطقة إما في زحلة وإما في مرجعيون وفي الحالين مسافة تصل إلى ٤٠ كلم في حدها الأدنى.

جاءتهم العطية الأولى في منتصف سنة ١٩٧٧، مع تنازل قيادة الجيش اللبناني عن نادي الضباط في زغلة ليكون مستشفى للمنطقة، وقد تسلمه الصليب الأحمر فعلاً.[١٤٠] استتبعت هذه العطية بجرعة أولى، مع مباشرة اليونيسيف دراستها، منتصف سنة ١٩٧٨، على تحويل هذا النادي مركز استشفاء.[١٤١] مما أوجد حماساً في البلدة، دفع بواحد من المحسنين فيها لأن يتبرع بمبلغ ٥٠ ألف ليرة، مع استعداده لرفع هذا المبلغ إلى حدود الـ ١٠٠ ألف ليرة، ودفع بالبلدة مجتمعة لأن ترفض مبلغ ١٥ ألف ليرة تبرعاً من السفير الأميركي غونتردين.[١٤٢]

(١٣٨) سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٤٠) راجع: «النهار»، ٢٦/٦/١٩٧٧.

(١٤١) راجع: «النهار»، ٢٤/٥/١٩٧٨.

(١٤٢) راجع: «النهار»، ١٢/٧/١٩٧٩.

الجرعة الثانية جاءت مع قرار مجلس الجنوب بتلزيم مستشفى زغلة بتكلفة تبلغ ١٥٤ ألف ليرة يتأمن من خلالها في مرحلة أولى غرف معاينات وأشعة ومختبر.[١٤٣] الجرعة الثالثة كانت قراراً إثر اجتماع في القصر الجمهوري،[١٤٤] يقضي بإنشاء مستشفى في حاصبيا يتسع لـ ٦٠ سريراً ويموله البروتوكول المالي المعقود بين مجلس الإنماء والإعمار والسوق الأوروبية المشتركة، على أن يتعهد مجلس الجنوب إنشاءه بكلفة ١٠ ملايين ليرة خصصتها الأسرة الأوروبية.[١٤٥] الجرعة الرابعة كانت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، مع توقيع اتفاقية الدروس الفنية المتعلقة ببناء وتجهيز مستشفى حاصبيا.[١٤٦] . وقد جاءت هذه الخطوة الأخيرة بعد توقف طال المشروع لأن خبراء السوق الأوروبية المشتركة، رفضوا، كما تردد يومها، التصاميم الموضوعة بعد اطلاعهم عليها ووعدوا بخرائط جديدة للمشروع. «وأجل المشروع للدراسة من جديد، وبوشرت عمليات المسح... وجرى تبديل قطعة الأرض بقطعة أخرى في تلة زغلة وأجريت دراسات جديدة وبوشر المسح لكن العمل توقف مجدداً...».[١٤٧]

لا نرى ضرورة لمتابعة علل أهالي حاصبيا «استشفاء» طيلة الثمانينات ومنتصف التسعينات. واللافت أن مشروع المستشفى يطل من جديد في سنة ١٩٩٦، وبجهود مباشرة من الوزير أنور الخليل، يبدأ العمل في إنشائه في منتصف سنة ١٩٩٧، ولكن التمويل وبعد أن كان أوروبياً كما رأينا، تحوّل إلى عربي (صندوق التنمية الكويتي)، ثم إلى محلي بعد أن اعتذرت الدولة العربية عن التمويل في منطقة الشريط المحتل.[١٤٨]

---

(١٤٣) راجع: «السفير»، ١٢/١/١٩٨٠.

(١٤٤) ضم وزير الصحة ورئيس مجلس الإنماء والإعمار ورئيس مجلس الجنوب وممثل منظمة اليونيسيف وممثل السوق الأوروبية المشتركة.

(١٤٥) صحف ٤/٦/١٩٨١.

(١٤٦) تقرير عام مجلس الإنماء والإعمار، ملحق كانون الثاني/يناير، ١٩٨٢، ص ١.

(١٤٧) راجع: «السفير»، ٢٩/٥/١٩٨١.

(١٤٨) تم تحويل المبلغ باتجاه إنشاء مستشفى في بلدة راشيا الوادي. أما صورة مستشفى حاصبيا فهي كالتالي:
- ملجأ ومركز صيانة
- الطابق الأول:
مكتب مدير ـ سكرتيرة ـ مكتب منسق شؤون الصحة العامة ـ مكتب التعليم الصحي ـ مكتب العناية بالطفل والأمومة ـ مكتب مديرة التمريض ـ مكتب مدير المختبر ـ المختبرات ـ مكتب الملفات =

٢ ـ المثل الثاني ويأتينا من القطاع الأوسط، حيث حملت الصحف عن مباشرة مجلس الجنوب تعمير مستشفى حكومي في خراج ما بين بلدتي ميس الجبل وحولا، وهي منطقة محرومة من مؤسسة استشفاء.[١٤٩] ولكن ما يستوقفنا هنا هو وجود مؤسستين طبيتين تفتشان عن طرف يتولى إكمالهما وتشغيلهما. الأولى مستشفى في عين إبل تحت اسم «المركز الصحي الاجتماعي لأقصى الجنوب»، وهو بناء قائم منذ الشهر الثالث من سنة ١٩٩٣، على قطعة أرض تبرعت بها مطرانية صور المارونية، وما زال هذا البناء إلى الآن، يفتش مكشوفاً «على العظم» عن طرف صحي يتبنى رعايته.[١٥٠]

أما المؤسسة الثانية فهي مستشفى آخر قريب من الأول، في بلدة بنت جبيل تبرع بإنشائه واحد من محسني البلدة (الحاج موسى عباس)، وقد أنفق عليه حتى أوائل سنة ١٩٩٧ مبلغاً يتعدى المليون دولار، وقد تقدم هذا المحسن بعد أن رأى الكلفة الباهظة لهذا المشروع، من وزارة الصحة اللبنانية طالباً منها تبني المشروع وإكمال العمل، وقد نال موافقة على ذلك وتم التنازل عن المستشفى لصالح الوزارة المذكورة، ولكن المستشفى ما زال، كما المؤسسة في عين إبل، «على العظم»

= الطبية ـ الصيدلية ـ جراحة الأسنان ـ غرف أطباء ـ عيادات خارجية غرفة ممرضات ـ غرفة توجه وتعلم ـ مكتب استقبال ـ مكتب دخول ـ غرفة علاج ـ علاج فيزيائي ـ أشعة ـ غرفة طبيب أشعة.
- الطابق الثاني:
جناح إدارة ـ غرفة للطبيب المناوب ـ غرفتان لتغيير الملابس ـ جناح للغسيل والكوي ـ غرفة التطبيب ـ غرفة إدارة التطبيب ـ غرفتان للمستودع العام ـ ٤ غرف سكن للممرضات مع صالون ـ غرفة للطبيب الزائر ـ كافيتيريا ـ غرفة للغلي والمياه الساخنة ـ غرفة للسائقين ـ وحدة المطبخ ـ براد الجثث.
- الطابق الثالث:
١٧ غرفة تضم كل غرفة سريرين ـ مركز للممرضات ـ جناح الولادة والأطفال (٨ غرف كل غرفة بسريرين ـ غرفة للعناية اليومية ـ غرفة للعناية اليومية بالأطفال ـ صالة ٤ أسرة للعناية بالأطفال ـ ٤ غرف عزل للأطفال ـ مركز ممرضات القسم.
- جناح الجراحة ويضم:
صالة انتظار ـ غرف عمليات ـ مكتب أطباء، ـ غرفة نقاهة ـ مكتب للممرضات ـ غرفة معقمة ـ غرفة مختبر ـ غرفة تنظيف ـ غرفة ملابس للرجال والنساء.
- جناح ولادة ـ غرفة ولادة ـ صالة للأمهات ـ غرفة لخلع الملابس ـ غرفة خياطة.

(١٤٩) «السفير»، ٣٠/٣/١٩٩٨.

(١٥٠) راجع: «النهار»، ٢١/٢/١٩٩٤.

ينتظر «كسوته» الرسمية بعد كفالته من قبل الوزارة.[151]

تقودنا الأمثلة السابقة إلى القول بوجود مرجعيات متعددة ترسم وتخطط وتتقاطع في صحة الشريط المحتل تمويلاً وتخطيطاً، من خلال مناسبات صحية أو سياسية وليس من خلال سياسة صحية عامة، إذ تتغير بين هذه وتلك من المؤسسات، مصادر التمويل المرصودة، ولسنوات خلت، لحساب إنشاء بعض المستشفيات.[152] وتتفاوت الإمكانات بين المؤسسة الصحية الأم (وزارة الصحة المسؤولة الأولى عن السياسة الصحية وخططها، والتي تعجز، كما رأينا، عن تقديم ما يتعدى رواتب الأطباء والممرضين وبعض الأمصال، وبين مؤسسات رسمية أخرى قادرة على البذل بغير حساب. وتتغير الخطوات الصحية ما بين إقامة مستشفى جديد وما بين تبني واحد من مستشفيين هبة، قطعا أشواطاً في طريق البناء، وفي نقطتين تمثلان، في مواجهة الاحتلال، تحدياً صحياً حقيقياً، لكونهما على تماس مباشر مع المركز الصحي في بنت جبيل، القائم بوصاية مادية وطبية مباشرة للاحتلال الإسرائيلي.

ومن ناحية ثانية، إن دور مجلس الإنماء والإعمار، أو دور مجلس الجنوب، يتوقف عند حدود إقامة البناء، وأما التقديمات للمستشفيات فهي من مهام وزارة الصحة العامة، فقد تنتصب هذه المستشفيات فارغة من الأهم من تجهيزاتها،[153] وقد تقود جامدة تتقلب في مسؤولية انحطاطها على جوانب تعدد المؤسسات «المسؤولة»، كما كان يحصل تكراراً مع موظفي المستشفيات الحكومية الحدودية، الذين ظلوا لسنوات طويلة، أواخر السبعينات والثمانينات، عرضة لانقطاع مستمر في قبض رواتبهم، مع تقاذف مسؤولية الدفع ما بين وزارة الصحة ومجلس الجنوب.

إلى ذلك، يقفز إلى الذهن سؤال بديهي، مع الحجة التي شكلت تبريراً دائماً لعدم إيصال حصة الشريط المحتل من مرافق عامة، أو شكلت حجة في إقامة بعض

(١٥١) تبلغ المساحة الإجمالية للبناء ٨٥٠٠ م٢، موزعة على أربع طوابق، تضم ٨٠ غرفة، تستوعب في معدلها المتوسط ١٢٠ سريراً.

(١٥٢) تعود بنا الذكرى إلى المعلومات التي حملتها أخبار مرحلة اعتداءات تموز/يوليو ١٩٩٣، عن تبرع الولايات المتحدة الأميركية بمستشفى للجنوب. وقد ظل مشروع إقامة هذا المستشفى يتقلب في دهاليز الطوائف والمناطق، حتى انتهى مسحوباً ذكره من التداول.

(١٥٣) من تصريح لرئيس مجلس الجنوب في ٨/١٩٩٠. «إن مستشفى تبنين مثلاً، بحاجة لجهاز أشعة، ليس في استطاعتنا كمجلس شراؤه، بينما وزارة الصحة بإمكانها توفيره من خلال الهبات التي تأتيها من المؤسسات العالمية». راجع: «السفير»، ٢١/٨/١٩٩٠.

إداراته الرسمية في خارجه، ألا وهي الخوف من مصادرة إسرائيل لهذه المؤسسات في حال بنائها: ما هو موقف الدولة في حال أقدمت إسرائيل على مصادرة هذه المؤسسات واستوقفتها، بناء أو مؤسسات مجهزة، في خططها وسياستها؟ هل ستتعامل الدولة معها اعترافاً، كما هو حاصل مع مستشفى مرجعيون الحكومي، أم أنها ستصفّها خلف مستشفى بنت جبيل، مؤسسات منكرات ليس فيها شيء من رضى الوطن والصحة في طبابة واستشفاء.

لقد أدى غياب الرؤية الشاملة التي ترى إلى الأوضاع الصحية للمواطنين الحدوديين، باباً أساسياً من أبواب صمودهم ومقاومتهم، ودوراً من أدوار المواجهة الدائمة مع الاحتلال الإسرائيلي، أدى هذا الغياب إلى تراجع الدولة عن موقعها المفترض، مسؤولة أولى ووحيدة عن صحة رعاياها. فالصحة الحدودية لم ينظر إليها مضاداً يؤسس لمناعة حيوية تبقي الجنوب الحدودي على صمدته في المواجهة.

وكان من نتيجة هذا التراجع، أن امتدت مسافة شاسعة بين المؤسسات الصحية الرسمية والمواطن الحدودي. وقد امتلأت هذه المسافة من عدم الثقة، ذات مرّة، بتوجه المواطنين الحدوديين إلى التفتيش عن مثل هذه الثقة في مؤسسات قوات الطوارىء الدولية. ومن هنا نستطيع أن نفسر البعد الأول لموقف الحدوديين، أو بشكل أعم الجنوبيين عامة، من هذه القوات، وهو بعد يرى فيها باب أمان صحي قبل أن يرى فيها وجوداً أو شرطاً أمنياً. فالجنوبي بعامة، ومن خلال تجاربه المعيوشة بات على كبير قناعة بأن «حذر الطوارىء» لا يرد «قدر» الحدث العسكري أو السياسي الإسرائيلي، إذا ما كان مقدراً في أوساط التقدير لهذا الحدث أن يقع، لذلك يبدو التعلق بالطوارىء مراهنة على ضمان وأمان في الصحة وبعض الاقتصاد والاجتماع.

ومع تنظيم إسرائيل لمستشفى مرجعيون بدءاً من سنة ١٩٨٤، ولاحقاً لمستشفى بنت جبيل، ومع تجهيزهما بالأجهزة الأكثر حداثة، ومع الأجور المتدنية بدائل تقديمات الطبابة، ومع خطوة التأمين الصحي الرخيص،[154] ولكن الأهم مع غياب الدولة أساساً، استطاعت إسرائيل أن تأخذ راية الطبابة في الشريط المحتل، من قوات الطوارىء الدولية، وبخاصة بعد انسحاب هذه الأخيرة بدءاً من سنة ١٩٨٩ من ميدان الاستشفاء العام واقتصار دورها في ذلك على الحالات

(١٥٤) يرى بعض المطلعين على أحوال الصحة في الشريط أن نسبة المضمونين تشمل ٦٠٪ من العائلات المقيمة، وهي نسبة تغطي حسب تعبير المطلعين «كل الحدوديين المُعْيلين» تقريباً.

الطارئة والخطيرة. ولا يخفى هنا أن الاستشفاء الإسرائيلي، وتحديداً الاستشفاء داخل المؤسسات الإسرائيلية، يتعدى حدوده الطبية إلى مدار «البنج» السياسي الذي لا يقع ثقله على المريض وحسب، بل يصيب عواده كذلك، فتوراً لا ينفع في ردّه، غالباً، مرارة أو حياء.

صحيح أن الشروط المادية في الاستشفاء من بناء تجهيزات ووفرة هيئات الطبابة والعناية الصحية ضرورات لازمة حتماً، إلا أن الضرورات الأكثر لزوماً هي ارتهان الأمر أولاً وأخيراً إلى سياسة صحية وإلى إرادة صافية في العمل. ولنا في بداية العمل الصحي لقوات الطوارىء الدولية خير دليل على ذلك. فمستشفى الناقورة الميداني، ذو الصيت الطبي الواسع من الناقورة حتى الأطراف الشرقية للشريط المحتل في شبعا وحاصبيا، كان قد باشر عمله في ١٢ خيمة تتسع لـ ٤٥ سريراً بإدارة وإشراف طبيب جراح واحد، وطبيب داخلي واحد، وطبيب مبنج واحد، وطبيب مختبر واحد، وطبيب أسنان واحد و١٦ ممرضاً، واستمر كذلك ثمانية أشهر وكانت أعداد زبائنه بالآلاف، يعودون على الدوام وقد بلغوا أقصى ما يريدونه من حسن التدبير والمعاملة.[١٥٥]

إن الأداء الجيد أو المقبول في مؤسسات الطبابة والاستشفاء الحدودية على يد قوات الطوارىء أو على يد غيرها من المؤسسات، التي تقوم بالرعاية الصحية والإنسانية بالنيابة عن الدولة اللبنانية، هذا الأداء يجدي في مواجهة الجراثيم ويفضي إلى الإبلال من المرض، ولكنه يكون في آن معاً مدعاة مرض جديد يأخذ من صحة صمود الجنوبي الحدودي، مع رؤيته نفسه أعزل كسيراً على أبواب مجالس الصدقات.

أما الاستشفاء في المؤسسات الممسوكة مباشرة من قوات الاحتلال، والاستشفاء في مؤسسات إسرائيلية صرفة، وبما تبديه هذه المؤسسات من انضباط في العمل وبما تستعمله من أجهزة متطورة ومن شروط لينة في الضمان والتأمين، هذا الاستشفاء يشكل قاعدة جرثومة المرض الحدودي الأساسية. فالحدودي لا يمكن أن ينظر إلى المستشفيات الإسرائيلية إلا على أنها أبواب تتشفى إسرائيل عبرها من كل جوارها في حضوره وفي تاريخه. ويزيد الأمر إيلاماً بالنسبة إليه، أنه لا يملك بدّاً من دخول هذه المؤسسات، مع عدائه، صاغراً أعزل محطماً في مواقفه وقناعاته محطماً في كل ما يحمله من تراث وقيم.

على هذا لا تقوم النظرة إلى الوضع الصحي في المناطق المحتلة من خلال

(١٥٥) راجع: «النهار»، ١٤/١/١٩٧٩.

احتساب قدرة المؤسسات الطبية القائمة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أعداد الإصابات المرضية التي تحصل، وإنما تقوم أساساً من خلال اعتبار الصحة حلقة من سلسلة الصراع الطويل الذي يتعدى امتداد الشريط المحتل إلى مساحة الوطن بأكمله. فالصراع في ميدان الصحة (أو غيره) لا يدور من باب صحة الجسد، وإنما يدور أساساً من باب الانتماء وحسب.[١٥٦]

إن إحساس المواطن الحدودي، وإن مريضاً وبشروط رعاية طبية محدودة، بأنه ينتمي إلى جسم وطني سليم، هو بداية وضع الصحة الحدودية على سكّة السلامة. ولا يتم ذلك إلا من خلال سياسة صحية سليمة ترى من ناحية أولى، إلى العمل الصحي المنظم، كونه يقوم بداية على عمل إداري وإحصائي منظم، فلا يهرف بعد ذلك مسؤول في صحة الجنوب زار بنت جبيل سنة ١٩٩١ بالإحصاء التالي: «وقد لاحظت أثناء زيارتي بنت جبيل أن عدد العيادات العاملة في المدينة وحدها يفوق الأربعين في جميع الاختصاصات. وهذا دليل خير عافية. ولكن يبقى القرار السياسي هو المحك والأساس».[١٥٧] وترى من ناحية ثانية إلى خدمات الصحة كونها تمتد إلى غير مرافق، فلا تتفشى بعد ذلك مثلاً، إصابات الصفيرة في المنطقة الحدودية مع اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي.[١٥٨] وترى ثالثاً إلى خلق فرص عمل للإنسان الحدودي، وبالتالي تأمين غذائه، أنه، قبل الدواء،

(١٥٦) في زيارة قام بها سعد حداد لبلدة بنت جبيل، بعد إعلان «دولة لبنان الحر»، وفي مناسبة اجتماعية في البلدة، ارتبكت النسوة المتجمعات بعد أن طُلب إليهن التهليل «بردات» وزغردة. فتقدمت واحدة منهن وطلبت من الأخريات أن يرددن وراءها هذه الردة الملساء والتي تأخذ من حداد كل شيء وإنما في معرض الاستغاثة به:

حداد شوف حوالنا نحنا حكومة مالنا

كتم سعد حداد انفعاله مع سماع هذه الردة، وقد عرف القصد، سأل عن صاحبتها من تكون، فقيل له هي زوجة فلان. وكان الزوج حاضراً. فقال له سعد حداد: قل لمرتك ما عندها حكومة! شو أنا خيال صحرا هون!؟».

(١٥٧) راجع: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان...»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣. وعلى هذا يكون لكل ١٠٠ نسمة طبيب. فالبلدة لم تتعد مرّة في التسعينات الـ ٤٠٠٠ نسمة. وهي لم تشكل مع محيطها المباشر الذي يفتقد إلى الأطباء (يارون، مارون الراس، كونين، الطيري، بيت ياحون، عيناتا) ما يزيد على ٨٠٠٠ نسمة. أما بقية القرى (رميش، عين إبل، عيترون) فلها طبابتها الداخلية من أطبائها أو مستوصفاتها. وعلى هذا يكون معدل الطبابة في المنطقة، في حدود ٢٠٠ ـ ٢٥٠ لكل طبيب. مع العلم أن الإحصاء أعلاه لم يحسب سوى العيادات في المدينة، مستثنياً المستشفى!!

(١٥٨) راجع: «النهار»، ١٤/١٠/١٩٩٦.

أساس مناعته الصحية. ونستذكر هنا ملاحظة طبيب حدودي، بأنه «يستقبل يومياً قرابة ستة مرضى. ثلاثة منهم يدفعون التعرفة وهي ١٢ ألف ليرة وفق تسعيرة نقابة الأطباء، وثلاثة لا يدفعون بسبب العوز. والذين يستطيعون أن يدفعوا هم الذين يعملون مع القوة الدولية أو يشتغلون في إسرائيل. أما الذين يتكلون على العمل في بنت جبيل فإنهم معوزون».[١٥٩] وترى رابعاً، إلى الرقابة الصحيّة الصارمة على الأدوية في السوق اللبنانية والتي يرسل منها إلى منطقة الشريط المحتل، ستاراً لا يمنع الحدوديين من التوجه إلى الأدوية الإسرائيلية «لأن الأدوية من بيروت إما فاسدة وإما مغشوشة أو منتهية مدتها... والكثير من الحدوديين يفضلون الدواء الإسرائيلي والمعلبات الإسرائيلية لأن الرقابة عليها متقدمة جداً».[١٦٠]

إن السياسة الصحية السليمة تجاه الشريط الحدودي المحتل، هي التي ترى إلى هذه الأمور بعين الواجب، ولكن شرط ذلك وقبل أي شيء آخر، إن يوجد بين أولي الصحة السياسية في لبنان، من يعتبر أن الخبر الذي أوردته «النهار» في ٨ آذار/مارس ١٩٩٥، عن زيارة وزير الصحة الإسرائيلي لفتى من بعلبك أحضره ذووه إلى مستشفى بنت جبيل على أمل معالجته في إسرائيل نظراً لإصابته بشلل جزئي إثر جراحة أجريت له في بيروت لإصابته بالروماتيزم، وقد أمر وزير الصحة الإسرائيلي باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته على نفقة وزارة الصحة الإسرائيلية[١٦١] ... أن يوجد بين هؤلاء من يعتبر أن هذا الخبر، يشكل امتداداً لجدار ١٩٧٦ «الطيب»، وأنه يوم أسود في تاريخ الصحة اللبنانية.

ثالثاً: الشريط المحتل والمياه

تتجاوز كلمة «المياه» في دلالاتها في الشريط المحتل، حدود الخدمة أو المرفق أو المصلحة العامة، شأنها في غير منطقة أو محلة، لتصير في موقع القضية المفتوحة على الدوام. إن على مستوى الصراع في المنطقة «وفراغ العين» الإسرائيلية الدائم إلى المياه أم على مستوى خطط الدولة وتقديماتها، ومشروع الليطاني ومناسيبه «شريعة» جارية.

(١٥٩) راجع: «النهار»، ٩/١١/١٩٩٣.
(١٦٠) المصدر نفسه. في صدد فضائح الأدوية في السوق اللبنانية، راجع: صحف ٣٠/٣/١٩٩٨ وما بعدها.
(١٦١) راجع: «النهار»، ٨/٣/١٩٩٥.

أ) الشريط المحتل ومشاريع المياه

تعني المياه، على مستوى الصراع مع إسرائيل، خوفاً مقيماً من احتلال دائم لمنطقة جنوب الليطاني، أو على الأقل، من احتلال لمناطق تخفر مجاري الحاصباني والوزاني ومقاطع من مجرى الليطاني، حتى بات أي عدوان إسرائيلي على لبنان يقوم في نظر الكثيرين من الحدوديين على قاعدة الحاجة الإسرائيلية إلى المياه أكثر منه جزءاً من منظومة عدوانية إسرائيلية تتحكم بالعلاقات مع الجوار، قد تكون المياه واحدة من عوارضها الحية المباشرة.

وأياً تكن الأهداف الإسرائيلية من اجتياح ١٩٨٢، فإن الأدلة لا تعوز الرأي العام الحدودي، حول غزارة الطموحات المائية الإسرائيلية. فالأدبيات الصهيونية، قبل إقامة إسرائيل، لا ترى الأمن والأمان دائمين إلا في الحدود المائية، والنهرية منها تحديداً. وبعد قيام إسرائيل كانت المياه المادة الاستراتيجية الأولى التي صادرت الدولة حقوق استثمارها، فقد أصدرت في آب/أغسطس ١٩٤٩ تشريعاً «يؤمم المياه في البلاد ويقنن استثمارها ويعتبرها، كملك عام، من حق الدولة أن تتصرف بها لاغياً كل حق للأفراد عليها».[١٦٢]

وبدورها كانت الوقوعات والأحداث اللاحقة لاحتلال الشريط، تزيد من مخاوف الحدوديين وهواجسهم في هذا الأمر. نسوق على سبيل المثال لا الحصر، اكتشاف ثغرة تمتد على ١٠ كلم في مواجهة منطقة الخردلي لا تشغلها قوات الطوارىء، وهي تقابل النقطة الأقل عرضاً ما بين مجرى الليطاني وخط الحدود الجنوبية.[١٦٣] والتصريحات المبكرة والمداومة للعديد من السياسيين اللبنانيين عن السطو الإسرائيلي على مياه الليطاني وعن جهوزية القساطل لجر مياهه.[١٦٤] وتسييج إسرائيل الحاصباني والوزاني و«محاصرة» مجاريهما.[١٦٥] وإقدامها في

(١٦٢) صبحي كحالة، «المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الإسرائيلي» (بيروت: أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ١١.
(١٦٣) تم «كشف» هذه الثغرة أواخر سنة ١٩٨١ من قبل العميد ريمون إده.
(١٦٤) بالنسبة لتصريحات عادل عسيران ومنير أبو فاضل بالإضافة إلى ريمون إده بالطبع، راجع: صحف ١٢/٥/١٩٨٢، ١٣/٥/١٩٨٢، ١٨/٤/١٩٨٢، ٢٥/٤/١٩٨٢ و١٣/١/١٩٨٣.
(١٦٥) «ضفتا نهر الوزاني الشرقية والغربية لبنانيتان بكل مواصفات الحدود اللبنانية، لكن حالة التسيب والفلتان وانهيار سلطة الدولة منذ السبعينات في تلك المناطق، شكلت حافزاً للإسرائيليين لاقتطاع تدريجي بطيء للضفة الشرقية من النهر، إلى أن أقيمت الأسلاك وزرعت حقول الألغام الإسرائيلية على مسافة أمتار من الضفة الشرقية للنهر. أما الضفة الغربية فلم تزل «لبنانية». لكن الدوريات =

أوائل أعمالها أثناء اجتياح ١٩٨٢، «ولدى وصولها إلى بحيرة القرعون على الاستيلاء على كافة المعلومات عن سد القرعون والطقس ومجرى النهر وأخذها».[١٦٦] وإنشائها مديرية لنهر الليطاني مقابلة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني اللبنانية،[١٦٧] وطلبها من المزارعين اللبنانيين بعد اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨ عدم فتح آبار أرتوازية من دون إذنها.[١٦٨] ثم يأتي أخيراً النقاش الدائر ولسنوات عدة، عن اكتمال عدة الاستيلاء على مياه الليطاني، بالانتهاء من حفر النفق اللازم لذلك وجر مياه النهر باتجاه بحيرة طبرية.[١٦٩]

= الإسرائيلية المؤللة والراجلة تجول في المنطقة أحياناً مع الاشتباه بوجود مسلحين للمقاومة أو أي طارىء...». بطرس ونا، «الوزاني على ضفتيه نسرح ولكن من مرج الخوخ نرتوي»، «النهار»، ١٩٩٤/٦/٦.

(١٦٦) راجع: جو ستورك، «المياه واستراتيجية الاحتلال الإسرائيلية»، دراسة منشورة في «ميريب ريبورت»، عدد آب/أغسطس ١٩٨٣، و«السفير»، ١٩٨٣/٨/١٢.

(١٦٧) «الإكسبرس»، نقلاً عن صحيفة «السفير»، ١٩٨٣/٨/١٤. كذلك راجع: رياض أبو ملحم، «السيطرة على المياه خطة إسرائيلية قديمة»، «الحياة»، ١٩٩٦/٨/٢٥.

(١٦٨) جون كولي، «إنترناشونال هيرالد تريبيون»، ١٩٨٣/٦/١٠. نقلا عن كمال حمدان، «مخططات إسرائيل حيال مياه الجنوب اللبناني»، «الطريق»، العدد ١، آذار/مارس، ١٩٨٥، ص ٦٢.

(١٦٩) نميل في هذا السياق إلى الأخذ بموقف الرئيس سليم الحص، من موقعه السياسي أو المسؤول، وبموقف المهندسين فادي قمير وناصر نصر الله من موقعهما الفني والمسؤول، بصفتهما رئيس مجلس إدارة مصلحة الليطاني ومديرها العام على التوالي. وهذان الموقفان يخالفان ما يساد ويسود أدبيات المياه اللبنانية السياسية والفنية والتي تؤكد واقعة السرقة عبر النفق. فالرئيس الحص وبصفته رئيساً لمجلس الوزراء، وفي مذكرة تفسيرية إلى الجامعة العربية حول الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية يفيد بأنه «لم نلاحظ أية أعمال ضخ أو إنشاءات لجر المياه على طول القسم المحتل من الليطاني». راجع: «السفير»، ١٩٩٠/٣/١٦.

أما مسؤولا مصلحة الليطاني، وفي حمّى النقاش الدائر مع التقرير غير الرسمي الذي أعدته الإسكوا مطلع حزيران/يونيو ١٩٩٤ حول سرقة إسرائيل للمياه اللبنانية (راجع صحف ٢ ـ ١٩٩٤/٦/٦) فقد اتخذا موقفاً مشككاً على اعتبار «أن كميات كبيرة من المياه التي أوردها تقرير الإسكوا تحتاج إلى عدد كبير جداً من المضخات لسحبها مما يدعونا إلى التساؤل: أين تقع هذه المضخات التي لم يشاهدها اللبنانيون بعد؟» (راجع: «النهار»، ١٩٩٤/٦/٢).

ويتفق هذان الموقفان مع مواقف بحاثة أجانب، جاءت من موقع الدفاع عن حق غير منقوص للبنان في نهره ومياهه، وفي مقدم هؤلاء توماس ناف، اللبناني الأصل ومدير معهد أبحاث الشرق الأوسط في جامعة بنسلفانيا، والذي يخلص من خلال ثقل الأدلة المتوافرة إلى أن إسرائيل لم تعمد بعد إلى مد شبكة أنابيب أو حفر أنفاق لتحويل كميات كبيرة من مياه الليطاني. (راجع: «السفير»، ١٩٩٢/١/٨، ١٩٩٢/١/٩). =

أما بالنسبة لمشروع الليطاني، فما كنا لنستعيد ذكراه هنا، لو لم يبعث حياً، مطلع العام ١٩٩٧، الوعد بتنفيذه، وعلى لسان الرئيس نبيه بري، أثناء وبعد زيارته إلى الكويت، محدداً في الوقت عينه سنة ١٩٩٨ عام البدء بالتنفيذ.[١٧٠] وهذا الوعد، وإن لم يكن الأول لمسؤول لبناني على هذا

= ومن هؤلاء البحاثة أيضاً جو ستورك والذي يبرر عدم وجود النفق بسبب من عجز الوضع الجغرافي الحالي للاحتلال عن تلبية الطموحات الليطانية الإسرائيلية «إذ يعرف مهندسو المياه منذ وقت طويل أنه لا يصل إلى مجرى الليطاني الأقرب من الحدود الإسرائيلية سوى جزء بسيط من الحجم الطبيعي من مياه الليطاني، إذ إنه حتى تكون التحويلات لمجرى النهر فعالة فإن التجهيزات يجب أن تقام على مقربة من بحيرة القرعون حيث يتجمع ٧٠٠ مليون م^3 من المياه سنوياً. وتتألف الخطة الرئيسية لتحويل مياه الليطاني التي صممها المهندس الأميركي جون كوتون في سنة ١٩٥٤ من مئة كلم من سلاسل القنوات أو الأنفاق التي تنقل مياه الليطاني إلى إسرائيل أو على الأقل تحويله حتى مرجعيون. ويتطلب هذا سيطرة عملية على الجزء الجنوبي من سهل البقاع ومعظم جنوب لبنان». راجع: جو ستورك، «السفير»، ١٩٨٣/٨/١٢.

أما الدكتور فيليب زغيب الحائز دكتوراه في الهندسة والبيئة ودكتوراه في اقتصاد الموارد المائية وإنمائها، فيرى أن إسرائيل تحصل على مياه الحاصباني والوزاني كاملة. أما الليطاني فإن إسرائيل لا تسرق مياهه إنما تمنعنا من استغلالها وما طرح عن حفر أنفاق تحت الأرض لسحب مياه الليطاني هو مجرد وهم، نظراً إلى صعوبة التنفيذ هندسياً...». ويضع الدكتور زغيب أخبار سحب المياه في إطار المناورات التي تجعل لبنان يرى نفسه أمام أمر واقع؛ التسليم بسرقة مياهه كما تزعم أخبار النفق، أو التسليم بالطلب الأميركي نيابة عن الجانب الإسرائيلي، بضرورة قبول لبنان بيع ٥٠٠ مليون م^3 من المياه سنوياً لإسرائيل مقابل ٨٥ سنتاً أو دولاراً واحداً للمتر المكعب الواحد. هذا وتكمن المناورة في تخطيط الحكومة الإسرائيلية لبيع المتر المكعب الذي تشتريه بهذا الثمن البخس من القطاعات الخاصة في إسرائيل، وهي مستعدة لدفع مبلغ يصل إلى ١٦ دولاراً للمتر المكعب الواحد. فتكون الحكومة بذلك أمنت ربحاً تجارياً وافراً... لقد وضع لبنان نفسه في مأزق صعب إذ أعطى للإسرائيليين الحرية في تقدير سعر مياهه وحجمها. وفي حين تطلب الحكومة اللبنانية مساعدات مالية من البنك الدولي وسواه من مصادر التمويل التابعة لحكومات البلدان الصناعية لبناء ما هدمته الحرب، والقيام بمشاريع إنمائية شاملة، ان تكون الحكومة اللبنانية في وضع يسمح لها برفض أي عرض يقدمه الأميركي أو الإسرائيلي أو غيرها بدفع ٥٠٠ مليون دولار في العام لقاء ٥٠٠ مليون م^3 من المياه من دون النيل من صدقية الحكم اللبناني، وتكون إسرائيل قد سبقتنا في سوق العرض والطلب، لأنه لو عرضنا مياهنا للتداول بحسب قيمتها الاقتصادية، قد نبيع المتر الواحد بأكثر من دولار وربما بـ ١٦ دولاراً أميركياً. بينما سوف يدفع الإسرائيليون بين ٨٥ سنتاً ودولار واحد للمتر المكعب...». راجع: «النهار»، ١٩٩٦/٢/٢٦.

راجع كذلك: شريف موسى، «البنك الدولي وإسرائيل ومياه الليطاني»، «الحياة»، ١٩٩٦/٩/٢٥.

(١٧٠) راجع: صحف ١٩٩٧/٣/٦ وما بعدها.

المستوى،[١٧١] إلا أنه الوعد الأول والحاسم والقاطع في تحديد المنسوب الأعلى ٨٠٠م، حداً للإفادة من مياه هذا النهر، مزيلاً ولأول مرة، الالتباس حول منسوب ما بين ٦٠٠م و٨٠٠م، وهو «التباس مفتعل» ـ على ما يذهب جعفر شرف الدين، الوزير الأسبق للموارد المائية والكهربائية ـ كان دوماً وراء حرب المناسيب و«نقارها» الذي طالما أورث فقراً في التمويل وتوقفاً وإحجاماً عن التنفيذ.

ومع الوعد بالتنفيذ على هذا المنسوب، والذي يبشر بأن عطاءات مشروع الليطاني سوف تغمر حتى العنق المناطق المرتفعة من الشريط الحدودي المحتل،[١٧٢] فإننا نستعيد هنا الملاحظات ـ المراجعات التي انتهى إليها الوزير الأسبق جعفر شرف الدين، من موقع خبرته وعلمه، والتي تقود إلى القول بأن القرار السياسي قد أخضع النهر وإمكاناته لمقتضاه خلافاً للمنطق العلمي وللحاجة الفعلية إليه... «وبعد كل الوقوعات المعددة أعلاه، أمسى المشروع مشروعاً لإنتاج وبيع الكهرباء يوازن ميزانيته ويسدد ديونه ليس إلا»... «ولكن وبالرغم من كل هذه الملاحظات، يتابع الوزير مستفهماً مستنكراً، يبقى الأمر موغلاً في الغرابة!...، ومن يدري فلعل النهر يزداد لبنانية إذا ما أعطيناه مصباً شمال مدينة صيدا عند الحدود الفاصلة بين محافظتي الجنوب والجبل؟!».

لقد كان الزمن زمن تحويل الأنهر، فإسرائيل حولت قسماً كبيراً من المياه الشمالية لإحياء صحراء جديبة ولبنان حول القسم الأكبر من مياه الليطاني لإماتة

---

(١٧١) رداً على تحركات الإمام موسى الصدر في الجنوب، كان الكلام الرسمي في سنتي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ على طلاقته في التعبير عن قرب المباشرة في تلزيم العمل في مشروع الليطاني. فقد قرر مجلس الوزراء في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٤ تخصيص ١٩١ مليون ليرة للمرحلة الأولى من هذا المشروع. وكان ذلك كما ترى «النهار» استباقاً لمهرجان الإمام الصدر في بعلبك (راجع: «النهار»، ١٤/٣/١٩٧٤). وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٧٤، حث رئيس الوزراء المسؤولين المعنيين في مصلحة الليطاني على إنجاز الدراسات اللازمة وتسليمها له قبل ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ على أساس أن يكون التنفيذ بداية ١٩٧٥، راجع: «السفير»، ١٠/٨/١٩٧٤. ثم انتقل الوعد الرسمي ليرجح ضربة المعول الأولى في بداية سنة ١٩٧٦ «ويرجح أن يتم التلزيم لشركة روسية أو أميركية وإسرائيل لا يمكنها قصف المنشآت لأسباب سياسية معروفة». راجع: «السفير»، ١٠/٢/١٩٧٥.
ومن المفيد هنا أن نشير إلى إعلان مصلحة الليطاني أنها قد أنجزت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مخططاً عاماً لتجهيز حوض الليطاني واستثماره. «وتتراوح مدة تنفيذه بين ٥ و١٠ سنوات بكلفة إجمالية تبلغ ٨٧١ مليون دولار. وهذا المخطط أصبح في عهدة مجلس الوزراء وكان من المتوقع أن ينطلق تنفيذه معوضاً غياب ٢٠ سنة». راجع: «النهار»، ٢/٦/١٩٩٤.

(١٧٢) راجع: «النهار»، ٨/٩/١٩٩٧، مقابلة مطولة مع ناصر نصر الله مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

واحة خصيبة».[١٧٣]

ب) الشريط المحتل وخدمات المياه

تبدو بركة الماء في البلدة الحدودية، أولى مرافقها العامة، كانت تقوم في الأصل، وقبل أن يلتف عليها عمران البلدات والقرى في العقود الأخيرة، في طرف من البلدة، وبالضبط عند مدخلها الذي يقود إلى خراجاتها الزراعية أو إلى أراضي الرعي فيها.

وتتساوى في ظاهرة البركة قرى أجوار الليطاني مع القرى البعيدة عنه، إذ إن هذا النهر في مجراه، يحفر في واد سحيق لا ييسر عمراناً ولا يوفر رياً، مما أبقى الفلاح الجنوبي عموماً بعيداً عن الزراعات المروية. فلم يكن غريباً مثلاً أن نرى الجلول الزراعية المحاذية لمجرى الليطاني، جلولاً مكرسة للتبغ أو للقمح، أوسع المزروعات البعلية انتشاراً في قرى الجنوب.

أما مياه الشرب في أغلب القرى الحدودية المحتلة، فقد ظلت حتى أوائل الستينات، تأتي أساساً مما تجود به الأرض من نزوز تتجمع في عين من القرية. ثم كان شيوع آبار «الجمع» لاحقاً في البيوت المستحدثة مساعداً أو رديفاً لأمواه العيون. وقد بدت هذه الآبار أكثر ضرورة لتخزين المياه مع وصول المياه أوائل الستينات، مرفقاً عاماً، تغطي شبكاتها مجموع القرى الحدودية بأحيائها وبيوتها.

يخرج عن هذه الصورة المائية للشريط الحدودي المحتل، بعض من قرى حاصبيا، حيث تتجلى وفرة من المياه عن طريق بعض الينابيع الغزيرة وبعض المساقط المائية شبه الدائمة على منحدرات جبل الشيخ. ويخرج كذلك العديد من قرى ومزارع قضاء جزين حيث تشتهر المنطقة بكثرة عيونها ومجاري مياهها. ويخرج منها بعض بلدات قضاء مرجعيون، حيث تكثر الينابيع الغزيرة، وحيث كانت شبكات المياه العامة قد وصلت باكراً إلى بعضها (وصلت المياه إلى مرجعيون والخيام وحاصبيا في سنة ١٩٣٢).

شكل وصول المياه «العامة» إلى قرى القطاعين الغربي والأوسط وإلى الأكثرية من القرى الجنوبية في قضاء مرجعيون، أي إلى ما يشكل الغالبية لما عرف لاحقاً بالقرى الأمامية، شكل وصول شبكة المياه، حلاً فعلياً لمشكلة العطش، وإن كان

---

(١٧٣) جعفر شرف الدين، «الليطاني والنهر المكسور: قراءة سياسية لواقع تجهيزي»، «السفير»، ١٨/٧/١٩٩٤.

انقطاع «المي» الدوري والمتكرر ولأيام مديدة أحياناً، يعيد الناس إلى هاجس عوزها وعطشها الدائمين.

مع التواجد الفدائي مطلع السبعينات، ودخول الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية ملحاً على جرح الحالة الجنوبية، أعيدت المنطقة إلى سيرتها السابقة في حاجتها إلى المياه، مع الاضطراب الذي ساد الإدارة إجمالاً، ومع الانقطاع المستمر للكهرباء، ومع قصف محطات الضخ أو خزانات المياه. وقد اكتمل انقطاع المياه تاماً، في منتصف السبعينات حتى بدت سنة ١٩٧٥ في القرى الأمامية، مع الانقطاع المتواصل للمياه ولمدة تزيد على الـ ٦ أشهر، وكأنها سنة الاحتجاج الصارم، من خلال الشكاوى والعرائض والتظاهرات والإضرابات.[١٧٤]

لقد صار من أمر تأمين المياه في النصف الأول من السبعينات، مع تردي الأوضاع الأمنية والاجتماعية الذي استحكم بالقرى الحدودية، أن عادلت الحاجة إلى المياه، وتحديداً في القطاع الأوسط، حاجة هذه القرى إلى الأمان والأمن، ومن ثم تحولت قضية المياه إلى شريك أساسي في أسباب النزوح أو الصمود، وتحولت كذلك إلى عنوان أساسي في حديث الدولة عن تقديماتها القائمة، أو في حديثها عن مشاريعها العتيدة المقررة في صيغة مشاريع طوارىء سريعة في التخطيط والتنفيذ.

يأتي في مقدمة هذه المشاريع المائية الطارئة، مشروع سنة ١٩٧٣، مع وضع مجلس الجنوب دراسة لإنشاء برك اصطناعية في المناطق الحدودية المتاخمة. «وقيل يومها إن الدولة أرادت إنماء الجنوب بمشاريع حيوية... إلا أنه بعد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المنطقة صرف النظر عن هذا المشروع وطويت صفحته لأن هناك التزامات أهم رتبت على المسؤولين دفع تعويضات كبيرة».[١٧٥] لكن المشروع عاد مجدداً في سنة ١٩٧٤ «وجرى تكليف فنيين تابعين لمنظمة الأغذية الدولية، إجراء دراسات واختبارات على مدى صلابة التربة في المنطقة الحدودية، كأساس لإنشاء برك اصطناعية في مثلث يارون، يارين، كفرا. وقد وردت هذه التسمية تكراراً في اجتماعات رئيس الجمهورية مع نواب الجنوب».[١٧٦]

---

(١٧٤) راجع صحف الشهرين السابع والثامن من هذه السنة، لا سيما الأعداد: ٢٩/٧/١٩٧٥، ٣١/٧/١٩٧٥، ٢٤/٨/١٩٧٥، ٥/٨/١٩٧٥، ٢٠/٨/١٩٧٥، ٩/٩/١٩٧٥، ١١/٩/١٩٧٥.

(١٧٥) راجع: غسان تويني وآخرون، «ملف الجنوب» (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، وبحث ميشال مرقص، «البحيرات الاصطناعية في الجنوب وضعت على الرف»، في: تويني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢ وما بعدها.

(١٧٦) راجع: «السفير»، ١٩/١٢/١٩٧٤.

ويقضي هذا المشروع بإيجاد برك على مساحة تقدر بـ ٩٦ كلم٢ تتوسط العديد من القرى الأمامية في القطاع الأوسط، وتؤمن مياه ري لمساحة تقدر بـ ٧٠٠٠ دونم.[١٧٧]

انتقل هذا المخطط إلى خانة المشاريع قيد التنفيذ، مع الإعلان عنه جهاراً على لسان غسان تويني وزير العمل والشؤون الاجتماعية آنذاك، وقد جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده الوزير في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٥، وفيه أعلن البدء بواحد وعشرين مشروعاً في الجنوب بأموال عربية قدمت للدولة هبات على أثر تعرض الجنوب لاعتداءات إسرائيلية.[١٧٨] وقد تبرع مدير عام الوزارة المذكورة في المؤتمر الصحافي عينه، بتحديد موعد تدشين هذه البركة الاصطناعية في مثلث كفرا ـ يارون ـ يارين، في «تشرين الثاني/نوفمبر المقبل» أي بعد ثلاثة أشهر على موعد المؤتمر الصحافي المفترض، تاريخاً لمباشرة العمل.[١٧٩]

ولو نحن ضربنا صفحاً، عن امتداد «الخيال» الرسمي في تحديده مدة إنجاز المشروع، فإن التحديد الجغرافي لهذا المثلث، بقرى زواياه، أم بقرى داخله، يبدو أنه قد تم من قبل «خبراء» لا يعرفون من المثلث المذكور سوى ما أمدتهم به

---

(١٧٧) راجع تفاصيل الخطة والجداول المرفقة: تويني وآخرون، «ملف الجنوب»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣ ـ ٥٧. وكان من الممكن أن تدرج في خانة الأخطاء الطبيعية، رقمي مساحة البركة التي تساوي تقريباً ١/١٠٠ من مساحة لبنان، ورقم مساحة الأراضي المقدرة مروية (٧٠٠ دونم) والتي تساوي مساحة الأراضي في ثلاثة من القرى الحدودية. ولكن الجدول الوارد في تفصيل الخطة في «ملف الجنوب»، ص ٥٥، يعود ويؤكد هذه المساحات (المائية) والمروية. مساحة البركة بموجب تلك الجداول ٩٤٫٥ كلم^2. ومساحة الأراضي المروحة ٦٦٢٥ دونماً.

(١٧٨) يشكل هذا المشروع الذي طرحه غسان تويني، المشروع الحكومي الوحيد الذي يتناول بشكل عملي الوضع الجنوبي الحدودي، من خلال فذلكته التي تتناول تفصيلاً للوضع الحدودي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، كونها تنطلق من قواعد تحددها كالتالي:

١ ـ عدم بعثرة الأموال في مشاريع إفرادية.

٢ ـ التجاوب مع الحاجات الاقتصادية والمطالب المحلية.

٣ ـ بعث الصناعات الحرفية وتطوير النشاطات الاقتصادية الطبيعية.

٤ ـ تشغيل الحد الأقصى من اليد العاملة وتشجيع عودة الناس إلى قراها وبقائها فيها بزيادة مردود الأرض والعمل.

٥ ـ تعزيز وتطوير شبكة التعاونيات الزراعية والحرفية وإعطائها أبعاداً صناعية بحيث تصبح قاعدة اجتماعية وهيكلية اقتصادية للقيام بأعباء التنمية الذاتية.

راجع: صحف ٧/٨/١٩٧٥.

(١٧٩) راجع: «النهار»، ٧/٨/١٩٧٥.

خارطة سياحية مسطحة، لأن تضاريس هذا المثلث، كما في يقين أي ابن بلدة أو قرية في حواضر هذا القطاع الحدودي، تكون في اتجاهاتها أو في عمقها أو ارتفاعها أو في المسافات ما بين القرى، أو في الطرق المعبدة الموصلة فيما بينها، أو الخراجات التابعة لكل منها، تكون جميعها عوامل «تعاند المياه» وتمنع تجمعها في لقاء طبيعي في بركة طبيعية، فكيف بها بركة اصطناعية تنجز في أشهر ثلاثة!

مع دخول القرى الأمامية حرب الجنوب ١٩٧٦، كانت المياه واحدة من قنوات إسرائيل في خدمات «الجدار». كانت البداية قسطل «ماء استثنائياً ركزت فيه ست حنفيات إلى ما وراء السياج... ويتيح هذا القسطل لأبناء القرية المسيحية (رميش) الحصول على ما يحتاجون إليه من ماء، وذلك بعد أن قطع المسلحون، على حد قولهم الماء عنهم».(١٨٠) ومع انفتاح حرب الجنوب واتساعها صارت المياه واحدة من أقنية هذه الحرب، وهي قناة كانت القرى المسيحية، مع المدد المائي الإسرائيلي تمسك بها على راحة من أمرها، حيث كانت شبكة المياه الإسرائيلية في متولاه، تغذي في أواخر سنة ١٩٧٧ محور مرجعيون ـ القليعة.(١٨١) بالإضافة طبعاً إلى القرى المسيحية في القطاع الأوسط. هذا في الوقت الذي كانت فيه القرى الحدودية المقابلة على جاري حاجتها الدائمة للمياه ولأشهر طويلة،(١٨٢) حتى أصبحت نقطة المياه تساوي نقطة الدم حسب توصيف مختار بلدة بليدا، بعدما منعت إسرائيل أهالي البلدة من الاستسقاء من نبع بئر مجاور للبلدة (بئر شعيب على الحدود اللبنانية الفلسطينية».(١٨٣) ولم تنفع في رد العطش كذلك عن «٤٠ قرية حدودية»، أغلبها في القطاع الأوسط، كل المناشدات الموجهة يومها إلى الدولة «رغم أن العمال في مصلحة المياه، أبدوا استعدادهم لإصلاح الأعطال في خلال مدة ٣ أيام».(١٨٤)

---

(١٨٠) «عال همشمار»، ٢/٧/١٩٧٦.

(١٨١) «عال همشمار»، ٣٠/٧/١٩٧٧. راجع كذلك: «دافار»، ١٥/١٠/١٩٧٦.
أوقفت إسرائيل الضخ إلى القليعة ومرجعيون مطلع الشهر السابع من سنة ١٩٧٨، وفككت التمديدات والأنابيب التي كانت قد أقامتها بطول ١٠ كلم ونقلتها إلى متولاه، راجع: «النهار»، ٥/٧/١٩٧٨.

(١٨٢) راجع: «السفير»، ١٥/٥/١٩٧٧ و١٢/٦/١٩٧٧ و١٨/٦/١٩٧٧ و١٨/٦/١٩٧٧ و٢٧/٦/١٩٧٧.

(١٨٣) «السفير»، ٢٠/٦/١٩٧٧.

(١٨٤) «السفير»، ٢٣/٩/١٩٧٧.

ج) أوضاع المياه في الشريط محتلاً

نقل اجتياح آذار/مارس من جهته، حرب المياه الإسرائيلية إلى موارد جديدة. إذ عملت إسرائيل على تدمير شبكات المياه القائمة، وكان أول ذلك تدمير خزان برعشيت الذي يموِّن العديد من قرى القطاع الأوسط في قضاء بنت جبيل. كذلك أقدمت إسرائيل، مع إقامتها شبكة الطرق العسكرية إلى تدمير شبكات المياه التي تمون بعضاً من قرى قضاءي بنت جبيل وصور.(١٨٥) كما راح المتعاملون معها ينزعون قصداً قساطل المياه «حتى يجبر الأهالي على الاعتماد عليها» (إسرائيل). كما حصل في جهات شمع في قضاء صور.(١٨٦) وفي مطلع سنة ١٩٧٩، تم تدمير خزان المياه الذي يزود بلدة شبعا، ليتم بعد ذلك وصل شبكة مياه البلدة بمياه تضخ من متولاه.(١٨٧) وتكرر الأمر عينه مع تهديم الخزان الذي يزود محور طير حرفا ـ شمع ـ الجبين.(١٨٨) كذلك استبدلت إسرائيل خزان بلدة العديسة الذي هدمته، بمشروع آخر لضخ المياه إلى البلدة دشنه سعد حداد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.(١٨٩)

كان هذا التدمير الموضعي لشبكات المياه في القرى الحدودية المحتلة يغني إسرائيل، مع إعادة ربط هذه القرى بشبكة المياه الإسرائيلية، عن مواجهة ما قد يرتفع من احتجاج من أطراف الوساطة لإصلاح الأعطال، وهو ما كان على إسرائيل مواجهته من حين إلى آخر، مع ما كانت تحدثه من أعطال جزئية في محطة الضخ الرئيسية على الليطاني، أو في الأسلاك الكهربائية، موصلة الطاقة إلى هذه المحطة.(١٩٠)

ومهما يكن فقد استطاعت قطاعات الحدود المختلفة أن تتدبر وبنجاح مع الاحتلال الإسرائيلي، عثرات خدمات المياه، من حيث وصولها أو انقطاعها أو من حيث كفايتها أو توقيت ضخها، أو من حيث إصلاح الأعطال أو الأعطاب في شبكة الجر، إلى توازن العمل والحاجة ما بين خدمات المياه وخدمات شبكة

---

(١٨٥) «شوهدت على جوانب الطريق التي شقها الإسرائيليون وربطت بيت ليف (القطاع الأوسط) بخطوط الجبين (القطاع الغربي)، أنابيب مياه تابعة لمصلحة رأس العين اقتلعتها الجرافات وكانت تزود بعض قرى بنت جبيل وصور بالمياه». راجع: «النهار»، ١٤/٥/١٩٧٨.

(١٨٦) راجع: «النهار»، ٣/١٢/١٩٧٨.

(١٨٧) راجع: «السفير»، ١/٢/١٩٧٩.

(١٨٨) راجع: «السفير»، ١١/٦/١٩٨٠.

(١٨٩) راجع: «النهار»، ١٤/١١/١٩٧٩.

(١٩٠) راجع: «السفير»، ٩/٣/١٩٧٩، ٢٩/٥/١٩٨١؛ «النهار»، ٢٥/١/١٩٨٠ و٢١/٥/١٩٨٢.

الكهرباء وصلتها بتوقيت عمليات ضخ المياه.

تمّ تدارك هذه الثغرات، المزمنة منها أم الطارئة، من ناحية أولى عبر تكريس دور دائم لآبار «الجمع» على مستوى الشريط المحتل بعامة، وعلى مستوى القطاعين الغربي والأوسط، وبعض قرى الناحية الجنوبية من قضاء مرجعيون بخاصة.(١٩١) ومن ناحية ثانية، عبر شراء الصهاريج في مواسم أو حالات محددة في الزراعة أم في العمل أم في الحاجة. أو من ناحية ثالثة عبر الاعتماد الكامل على الآبار الأرتوازية في مناطق فيها من المخازن المائية الجوفية.(١٩٢) وقد ظلت هذه النواحي تتقلب في مراتبها وأدوارها من خدمات المياه في الشريط المحتل، ما بين كونها مصادر ثانوية أو رئيسية، مدة طويلة من الثمانينات حتى استقر الأمر أخيراً على عودة المياه إلى الشريط المحتل مرفقاً عاماً تحت إدارة وإشراف المصالح المستقلة للمياه في الجنوب وتحديداً مصلحة مياه جبل عامل ومصلحة مياه نبع الطاسة.

ولكن اللافت والأساسي في هذه العودة الرسمية، هو معاودتها مهماتها عبر التخلي التدريجي عن مصادر المياه الأساسية القائمة سابقاً في الجنوب، أعني مياه الليطاني ومياه نبع الطاسة ومياه رأس العين، والتأكيد المستمر على ضرورة نبط المياه من بدائل ومصادر جديدة تنوب عن المصادر الأساسية في تأمين لخدمات الماء الحدودية، بل وحتى الجنوبية بعامة.(١٩٣)

---

(١٩١) يكاد لا يخلو دار في القطاع الأوسط من بئر «جمع». وحتى في القطاع الشرقي الغزير بالينابيع ومساقط المياه، فإن هذه الظاهرة من الأبار في طريقها إلى أن تتكرس جماعية في بيوت المنطقة. ففي كفر شوبا هناك ما مجموعه ٢٠٠ بئر محفورة باليد، راجع: ثناء القادري، «دراسة اجتماعية لأسباب ونتائج الهجرة الداخلية للشريط الحدودي: نموذج كفر شوبا» رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع الريفي (صيدا: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الخامس، ١٩٩٣)، ص ٥. وكذلك الأمر في القطاع الغربي حيث كل بيت يملك بئراً. راجع: «النهار»، ١٩٩٢/٢/١.

(١٩٢) في نواحي الخيام ومرجعيون. حيث تواجد في كفر كلا في سنة ١٩٩١، ١٢ بئراً أرتوازية، «الديار»، ١٩٩١/١/٢٢. أو في المناطق الغربية القريبة من الساحل حيث الوصول يسيراً إلى المياه الجوفية، فقد أصبح الاعتماد كبيراً على هذه الآبار لدى الاستخدام. راجع: صفاء حمزة، «الناقورة: دراسة الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية»، شهادة جدارة (صيدا: الجامعة اللبنانية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ص ١٨.

(١٩٣) تؤمن محطة وادي جيلو بآبارها الأرتوازية بطاقة حوالي ١١,٠٠٠ م^3 من الماء، المياه لما يقارب الـ ٦٠ بلدة وقرية جنوبية في أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون، وهي حواضر كانت سابقاً في حساب مياه الليطاني ومياه رأس العين. راجع: «العواصف»، العدد ٨٩، ١٩٩١/١٠/١١، ص ٣٦ ـ ٤٢.

ففي القطاع الغربي، أي القرى المحتلة من قضاء صور، تقوم الآبار الأرتوازية العامة مصدراً أساسياً للمياه في هذه المنطقة التي كانت بالأصل في عهدة شبكة مياه رأس العين. كذلك الأمر في قضاء جزين، حيث تم فك ارتباط المنطقة بمحطة الضخ القائمة على نبع الطاسة والتابعة للمصلحة التي تحمل الاسم نفسه (نبع الطاسة)، وذلك بعد أن قطعت القوات الإسرائيلية عند نقطة في منطقة كفر فالوس، التمديدات التي تضخ مياه نبع الزرقا (واحد من ينابيع نهر الزهراني) إلى قضاء جزين. كان البديل أباراً أرتوازية توالى حفرها بدءاً من أواسط الثمانينات في بلدات جزين وعرمتى (٤٠٠ م٣ يومياً) وعازور (٤٠٠م٣) ومشموشة وكفر حونة (٥٠٠م٣) وعين مجدلين (٧٥٠م٣) وروم والعيشية (٧٠٠م٣)، هذا بالإضافة إلى مياه نبع عزية الفوقا والتي تجر بالجاذبية، وقد أغنت هذه المصادر جميعها منطقة جزين عن مياه نبع الطاسة.(١٩٤)

أما خدمات المياه في القسم المحتل من قضاء مرجعيون فتتقاسمها مياه نهر الليطاني مع مياه الآبار الأرتوازية التي استجدت في سنوات الثمانينات الأولى، وتتولى محطة الخردلي الموجودة على الليطاني، عن طريق خط أول ينطلق من خزان الطيبة، تأمين المياه إلى قرى الطيبة ودير سريان والعديسة ورب ثلاثين، وتؤمن عن طريق خط ثان من الخزان نفسه، المياه إلى قرى مركبا وحولا وميس الجبل ومحيبيب وبليدا، وعن طريق خط ثالث تؤمن المياه إلى قريتي بني حيان وطلوسة.(١٩٥) أما الآبار الأرتوازية (العامة) فتتشكل في القضاء من بئرين اثنين بطاقة يومية إجمالية تصل إلى ٧٠٠٠م^3، وتنقسم بالتساوي بين البئرين: بئر الخوخ ـ ١ ـ أو بئر الحمام، ويروي مرجعيون، دبين، القليعة برج الملوك، الحارة الشرقية من كفر كلا وقسماً من دير ميماس، وبئر الخوخ ـ ٢ ـ أو بئر إبل السقي ويروي الخيام، إبل السقي، بلاط، الوزاني وسردة.

---

(١٩٤) فيما يخص هذه الآبار، راجع: تقرير وزارة الموارد المائية والكهربائية في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠. ويأتي في طليعة هذه الآبار بئر الحلو (نسبة إلى صاحب البئر التي استملكتها وزارة الموارد)، وهي تعطي في حدود الـ ٨٠٠ م^3 في اليوم ويستفيد منها كذلك العديد من قرى منطقة جزين، راجع: «النهار»، ١٩٩٣/٥/٥. ويأتي في الطليعة كذلك بئر روم أو نبع الحجار الذي تم حفره بمساعدة منظمة الرؤيا العالمية التي تبرعت لإنجاز ذلك بمبلغ ٣٠ ألف دولار. راجع: «السفير»، ١٩٩٤/٤/٩.

(١٩٥) راجع: حسن حميد، «وضع مياه الشفة في منطقة الشريط الحدودي»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

أما في قطاع العرقوب حاصبيا، فإن مياه نبع المغارة المستثمرة من قبل مصلحة مياه جبل عامل، ما زالت تشكل المورد الرئيسي لمياه بلدات وقرى العرقوب بمعدل ١٦٠٠م^3 من المياه يومياً. أما في منطقة حاصبيا، فقد أثمرت جهود النائب أنور الخليل في تأمين ١٠٠٠م^3 من المياه يومياً أخذت من رأس نبع الحاصباني، مدت عبر خطوط رئيسية جديدة حتى مدينة حاصبيا مباشرة، ويتوقع أن تمتد لاحقاً، بالإضافة إلى ٨٠٠م^3 تؤخذ حالياً من نبع شبعا، إلى قرى عين قنيا، وعين جرفا وشويا... وتوزع هذه الكميات من المياه إلى المشتركين عبر خزانات ثلاث في حاصبيا سعة الواحد منها ٥٠٠م^3 (خزانان جديدان أقيما في سنة ١٩٩٧ إلى خزان آخر قديم). أما معدل التوزيع اليومي فهو ١٦ ساعة من أصل ساعات اليوم الـ ٢٤.

والجدير ذكره هنا، هو أن تكفف السياسة الإسرائيلية عن أمر المياه في المنطقة الحدودية في مجمل قضاءي مرجعيون وحاصبيا، وفي مجموع المناطق المحررة المحاذية للشريط المحتل، اقترن بتأكيد دور مائي كامل في منطقة القطاع الأوسط المحتلة، من خلال إبقاء الخط الرابع، خط محطة الطيبة ـ شقرا خارج العمل. والتلازم بين حالتي السماح بالتشغيل والمنع عنه، يتطابق حتى في الحساب الزمني، فقد تزامن «انسحاب» إسرائيل من دورها في مياه مرجعيون وحاصبيا، مع فراغ شركة ميكوروت الإسرائيلية من إكمال تمديداتها المائية ووصلها بشبكة بلدة عيتا الشعب[١٩٦] البلدة الأخيرة في القسم المحتل من قضاء بنت جبيل التي مدت مسقاها من شركة ميكوروت الإسرائيلية.

د) المياه في القطاع الأوسط

يتخلف القطاع الأوسط عن هذه الهيئات المائية الريانة للشريط الحدودي المحتل، فهو أبعد مناطقه عن نعمة الينابيع الجارية، وأبعدها عن نعمة العيون ـ النبعات الجوفية المحفورة، والتي تحافظ على منسوب مياه لا يحول أو يهزل مع الاستعمال والغرف المستمر. وإلى هذا يبدو هذا القطاع إلى حرمانه الطبيعي، محكوماً بلعنة الحرمان السياسي والإداري والذي يبقيه، مع واقع الاحتلال، معزولاً عن مصادر المياه الشرعية المطهرة، مشبوكاً بقساطل وقنوات تأتيه بالمياه من الخزانات الإسرائيلية في مستعمرات الجليل الأعلى. ويبلغ عدد البلدات والقرى

(١٩٦) راجع: «النهار»، ٢٩/١١/١٩٨٣.

المقطوعة عن مياهها، أو «المشتركة» ـ حسب التعبير الإسرائيلي ـ ١٤ بلدة وقرية: بنت جبيل، عيترون، عيناتا، مارون الراس، يارون، كونين، بيت ياحون، الطيري، عين إبل، رميش، عيتا الشعب، دبل، القوزح ورامية.[١٩٧]

ويستحيل الحديث عن موقف إسرائيل «الناشف» من تشغيل قساطل المياه في القطاع الأوسط وجر المياه من مواردها المائية القديمة من الليطاني ورأس العين، خارج إطار الاعتبار السياسي الإسرائيلي، سيما وأن شركة ميكوروت الإسرائيلية[١٩٨] التي تتولى تجارة المياه في الحارات الحدودية العطشى، تتوزع في أسهمها ما بين الحكومة الإسرائيلية التي تمتلك ٣٣٪ من أسهم الشركة «والباقي مقسم بين الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي والهستدروت. والنصيب الأكبر المسيطر في ميكوروت مخصص لما يسمى «المؤسسات القومية»: الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي اللذين يقتصر عملهما ونشاطهما بحكم الدستور على مجرد دعم المصالح اليهودية».[١٩٩]

كيف نفهم في ضوء هذه السياسة الترخيص الإسرائيلي لشركة ميكوروت ببيع المياه إلى قرى القطاع الأوسط؟

تصل المياه الإسرائيلية إلى قرى القطاع الأوسط الـ ١٤ عبر محطة ضخ كبيرة أقيمت في منحدر جبلي في القسم الشمالي من بلدة رميش.[٢٠٠] ومنها إلى خزان يتسع لحوالي ١٠ آلاف م^3 في تلة ظهر العاصي في خراج عين إبل الشمالي الشرقي.[٢٠١] والثابت في أمر مصدر المياه، أنه ظلّ حتى منتصف سنة ١٩٨٤ موصولاً إلى خزان بئر أرتوازية في وادي القرن في الجليل الغربي، وهو خزان يقع على تلة الراهب المشرفة على مستعمرة شتولا، إحدى المستعمرات القريبة من

(١٩٧) بعد احتجاج أهالي علما الشعب على اقتطاع إسرائيل مساحات من أراضي البلدة، أقدمت إسرائيل عقاباً للأهالي على قطع المياه الإسرائيلية عن البلدة في سنة ١٩٨٧. راجع: «السفير»، ٩/١٠/١٩٨٧.

(١٩٨) أوري ديفيس وآخرون، «السياسة المائية لإسرائيل» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ١٦.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٠٠) قبل سنة ١٩٧٨ كان يتم نقل المياه الإسرائيلية بواسطة الصهاريج، ثم أصبح عبر أنبوب إلى «مجرى المسيل» في خراج بلدة رميش. وفي سنة ١٩٨٢ استند الإسرائيليون إلى خزان «الوعرة» في رميش والمربوط أساساً بالشبكة المائية لمصلحة الليطاني. راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢٠١) راجع: «النهار»، ٧/٦/١٩٨٣.

الحدود اللبنانية. ولكن إسرائيل، كما تنقل صحيفة «النهار»، باشرت مطلع آب/ أغسطس ١٩٨٤ «في حفر قنوات إضافية على امتداد خطوطها القديمة، وهي تنزل حالياً في هذه القنوات أنابيب جديدة ذات ١٢ إنشاً. ولم يتوضح الغرض من هذا التوسيع الذي ينطلق من خراج بلدة رميش في اتجاه محلة (العوانة) غرب عين إبل نحو مطل تمر فيه أنابيب مصلحة مياه جبل عامل وأخرى لشركة ميكوروت تضخ المياه إلى القرى المشتركة».[٢٠٢] ثم تم تطوير الأمر لاحقاً، إذ أقدمت الشركة الإسرائيلية (ميكوروت) وبعد إتمام القناة المائية، على حفر قناة كهربائية، «مدت فيها أسلاكاً كهربائية، في موازاة قناة أنابيب المياه الممتدة من مستعمرة شتولا، إلى محطة الضخ على المنحدر الجبلي قرب رميش. وقيل إن هذه الخطوط ستصل المحطة بالشركة التي سيصبح في إمكانها التحكم بالضخ كلما دعت الحاجة».[٢٠٣]

تتحدث بعض الأوساط المطلعة عن أن إقدام إسرائيل على التقريب ما بين تمديداتها وتمديدات قساطل مصلحة مياه جبل عامل، وإقدامها على توسيع طاقة أنابيب الضخ وتطوير الأداء بالتحكم بالتغذية كهربائياً، خطوات تعود كلها إلى تبدل في مصدر المياه من رصيد البئر الأرتوازية في وادي القرن في الجليل إلى رصيد يأخذ بطريقة ما من خزان الطيبة تحديداً، عبر شبكة أنابيب قد تكون هي الشبكة المائية اللبنانية القديمة، وقد تكون عبر شبكة إسرائيلية تعبر إصبع الجليل، بعد وصلها بخزان الطيبة، ومنها إلى منطقة الجليل الغربي. ويذهب المهندس حسين العبد الله إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أن محطة الضخ الواقعة على نهر الليطاني قبالة بلدة الطيبة تؤمن المياه للمستعمرات الإسرائيلية في منطقة الجليل الأعلى.[٢٠٤]

وعلى الرغم من مرور ما يزيد على الـ ١٧ عاماً على ارتهان القطاع الأوسط هذا، إلى نقطة الماء الإسرائيلية، فإن السياسات اللبنانية المتعاقبة، لم تر في هذا الأمر «مأخذاً» يستأهل أن تخرج عليه في موقف شكوى أو تظلم، إذ لم نجد في مأثورات الصحافة ومنقولاتها عن خطب المسؤولين ومواقعهم من يطالب بالتصدي للموقف الإسرائيلي الذي يمنع من إعادة تعمير خزان برعشيت الذي دمرته إسرائيل

(٢٠٢) أي قرى القطاع الأوسط، راجع: «النهار»، ١٩٨٤/٨/٤.

(٢٠٣) راجع: «النهار»، ١٩٨٤/١٢/٢٥.

(٢٠٤) «محطة الضخ الواقعة على نهر الليطاني قبالة بلدة الطيبة والتي تديرها مصلحة مستقلة تدعى مصلحة مياه جبل عامل، تؤمن المياه لمنطقة الجليل الأعلى، المصلحة المذكورة، التي تعمل بإشراف الدولة العبرية يتقاضى موظفوها رواتبهم من الحكومة اللبنانية». راجع: «الديار»، ١٩٩٧/٢/١٦.

سنة ١٩٨٢، وبالتالي إعادة وصل «السكر» ما بين الشبكة المائية اللبنانية داخل القطاع الأوسط، وبين القساطل الموصلة إلى خزانات محطة الضخ في الطيبة، إسوة بباقي فروع وقساطل هذه المحطة التي تضخ، كما مر معنا، في غير اتجاه صوب العديد من القرى في الشريط المحتل وفي خارجه.

وبدلاً من تأكيد الحق الطبيعي في جر مياه مصلحة جبل عامل عبر محطة الضخ على الخردلي وخزانات الطيبة إلى قرى القطاع الأوسط، أو الحق في إعادة ضخ مياه رأس العين إلى قرى القطاع الغربي، بدلاً من ذلك، كان سعي الدولة الرسمي يتجه إلى استنباط الآبار الأرتوازية في قرى القطاعين الآنفين.[٢٠٥] وقد شكل النجاح في الحصول على المياه في أوائل التسعينات في بعض قرى القطاع الغربي وخصوصاً منها الساحلية أو القريبة من الساحل، أو بعض المناطق الداخلية من قضاء مرجعيون، حجّة لمتابعة حفر الآبار في القطاع الأوسط وبقية قرى الغربي. ولكن أعمال الحفر ما لبثت أن تباطأت إلى حد يقارب الجمود، وهو جمود لم تنجح في تحريكه، حتى بعض التبرعات المالية الأهلية، الاغترابية تحديداً، وقد تنادى أصحابها لأن يساهموا في إخراج المياه الحلوة من باطن الأرض اللبنانية بديلاً عن المياه الإسرائيلية.[٢٠٦] وعلى هذا «ظلت الآبار الأرتوازية حتى أوائل سنة ١٩٩٥، تدور في القرى الحدودية الوسطى وبعض الغربية

(٢٠٥) لم تعرف المنطقة الحدودية الوسطى مياه الآبار الأرتوازية من قبل، سوى مرة واحدة في سنة ١٩٧٩، حيث كانت أزمة المياه يومها قد «وصلت إلى حد الاختناق، بعدما نضبت مياه البرك الزراعية في القرى في القطاعين الغربي والشرقي.

«وفي تبنين وجد الأهالي حلاً للأزمة إذ تذكروا بئراً أرتوازية كانت النقطة الرابعة الأميركية حفرتها في سنة ١٩٥٦، على عمق ١١٠ أمتار في سهل الخان شرق البلدة، فتنادى المزارعون ونظفوا مياه ساحة البئر، ثم استعانوا بجمعية الكنائس العالمية فلبتهم بمحرك كهربائي... وتأمنت لتبنين وجوارها مياه جوفية بكثافة إنشين...» راجع: «النهار»، ١٩٧٩/٩/٧.

(٢٠٦) تبدو حالة بئر بنت جبيل، الحالة الأكثر سطوعاً في هذا المجال، فقد امتد السعي بإنشائها ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٢ تقريباً.

كانت اليونيسيف قد تعهدت للجمعية الخيرية لأبناء بنت جبيل، بتجهيز البئر، باستثناء الكهرباء، إذا وجدت مصادر مالية لحفره. وكانت كلفة التجهيز مقدرة بثلاثة أمثال كلفة الحفر وكانت الفكرة أن اليونيسيف لا تقامر، فيجب أن تعاين خروج الماء قبل أن تتورط. كذلك أمنت اليونيسيف تنسيقاً أولياً مع وزارة الموارد لتوفير الخبرة الفنية. أما المراحل اللاحقة لهذا المشروع، فقد تمثلت بالتالي:

- زار ثلاثة خبراء، على الأقل، من الوزارة البلدة ومال بعضهم إلى موقع الوادي وبعضهم إلى موقع قريب من المسلخ.
- روجعت مؤسسات الدولة المعنية لتأمين نفقات الحفر وتوليد الكهرباء (التي لا تؤمنها اليونيسيف) =

في خانة الوعود».[٢٠٧] وهو واقع يصعب أن يجد له تبريراً مع تحديد نقاط التنقيب ومباشرة بعض الخطوات الأولى في الحفر. وبالرغم من أن أواخر سنة ١٩٩٥ حملت أخباراً عن فيض من المياه في العديد من هذه الآبار التي اكتمل حفرها، فإن أية واحدة من قرى القطاع الأوسط «المشتركة في المياه الإسرائيلية» لم تدع بعد إلى المنهل العذب لواحد من هذه الآبار.[٢٠٨]

واللافت في أمر الآبار الأرتوازية، تضارب المواقف الرسمية في شأنها، ففي الوقت الذي يتابع فيه مجلس الجنوب خطواته بالتأكيد على حفر ما يزيد على ٢٥ بئراً في المنطقة الحدودية،[٢٠٩] لا تعطي وزارة الموارد المائية والكهربائية في

= ولكن دون جدوى: أيضاً مجلس الجنوب ووزارته ووزارة الموارد نفسها.

ـ جرى استنفار مغتربي ميشيغن وجمع مبلغ من المال وصل بالتدرج إلى حدود ٥٠ ألف دولار وأودع بعهدة السيد علي الحكيم.

ـ قدمت طلبات للمساعدة إلى كل من منظمة (OXFAM) البريطانية ومجلس كنائس الشرق الأوسط والسفارات الفرنسية والكندية والألمانية وقد بقي بعضها دون جواب وأجيب عن بعضها بالاعتذار.

ـ انفتح باب الأمل عندما أصبح محمد يوسف بيضون وزيراً للموارد، وأثناء إعداد موازنة ١٩٩١ تمّ لحظ مبلغ مئة مليون ليرة للبئر بطلب مباشر من الرئيس حسين الحسيني إلى الوزير الذي تجاوب فوراً. وكان هذا المبلغ يساوي في حينه (خريف ١٩٩٠) نحو ٦٠ ألف دولار.

ـ توبع موضوع المناقصة وإعداد ملفها. وجرت فعلاً جلسة أولى للمناقصة. وكان يوجد لدى متعهد واحد من آل كركي حفارة مناسبة لمثل هذا العمل. فلم يتقدم طمعاً في أخذ المشروع بالتراضي، إذا لم يتقدم أحد.

ـ حصلت تحولات عاصفة بين نهاية ١٩٩١ ومطلع ١٩٩٢. إذ تغيرت الحكومة وتغير وزير الموارد المائية والكهربائية محمد يوسف بيضون. فطويت المناقصة ولم يعد يعثر للمبلغ على أثر. في المدة نفسها ازدادت العملة اللبنانية انهياراً وعاد مبلغ الاعتماد غير كاف مجدداً...

(٢٠٧) «النهار»، ١/ ٢/ ١٩٩٥.

(٢٠٨) في ندوة على شاشة التلفزيون اللبناني في ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥، أعلن حسن يوسف رئيس مجلس الجنوب آنذاك عن تفجير المياه بكميات وافية في العديد من الآبار الأرتوازية في القطاع الأوسط، مبرزاً للدلالة صورة قال إنها تظهر تفجر المياه من بئر في بنت جبيل. كان هذا من ٣٠ شهراً، ولما تتصل بعد هذه البئر بشبكة المياه في البلدة.

(٢٠٩) «يعمل مجلس الجنوب منذ مدّة على حفر آبار أرتوازية في قرى المنطقة الحدودية لحل مشكلة مياه الشفة وري المزروعات، ويحفر حالياً ٢٥ بئراً في القرى والبلدات الأمنية: كفر حمام، بلاط، كوكبا، الهبارية، حلتا، العديسة، دبل، طير حرفا، علما الشعب، الجبين، شيحين، شمع، يارين، الظهيرة، البستان، أم التوت، رامية، القوزح، عيتا الشعب، رميش، كونين، بنت جبيل، عيناتا، عيترون وعين إبل. ومعظم هذه الآبار ظهرت فيها المياه على أعماق تتراوح بين ٥٠٠ و٧٠٠م». «النهار»، ١٢/ ٧/ ١٩٩٦.

تقرير لها أهمية تذكر لموارد الآبار الأرتوازية في القطاع الأوسط، إن في كمية المياه الموجودة أم في كلفة الحصول عليها كون «منسوبها في هذا القطاع عميق جداً»، ولا تعوز تقرير الوزارة الأمثلة في هذا السياق، فقد جرى حفر بئر في بلدة ميس الجبل لغاية عمق ٥٥٠م، وبقيت جافة. «كذلك فإن الحصول على مياه الآبار في بنت جبيل يلزمه حفر بئر لغاية ٧٠٠م لتأمين حوالي ٥٠٠م مكعب يومياً.. وعليه فإن عملية الضخ والاستثمار مكلفة جداً إن لم نقل مستحيلة».[٢١٠]

ويتفق المهندس محمد نعمان عجم والجيولوجي فؤاد قزما مع التحليل أعلاه، إذ يستنتجان بعد دراسة جيولوجية لأنواع الصخور وعصور تكونها، وبعد دراسة للفوالق الأرضية وللهيكلية البنائية في قطاع الناقورة ـ عيترون ـ شقرا، بأن مناسيب المياه الجوفية في هذه الطبقات هي بمستوى سطح البحر تقريباً.[٢١١]

وبعيداً عن هذه المواقف التقنية من قضية الآبار الأرتوازية، فإن بعضاً من خبراء المياه، في جانب آخر، ينظر بعين الريبة إلى هذا الأمر، إذ يرى فيه مساساً باحتياطي المياه الاستراتيجي، يعادل المس به المس بمال الاحتياط في البنك المركزي... «ومن المؤسف عندنا، التفكير السائد هو أن لبنان يعوم على بحر من المياه لا نهاية له وأن حفر الآبار الأرتوازية أمر بديهي لا غبار عليه... ومصلحة مياه الجنوب تتباهى بعدد الآبار الأرتوازية التي تحفرها والتي أصبحت بأكثريتها المطلقة تنتج مياهاً مالحة. لقد وجهت كتاباً مفتوحاً بهذا المعنى إلى دولة الرئيس بري حول الاسترسال في حفر الآبار الأرتوازية في الجنوب وحذرت من عواقبه».[٢١٢]

إن الحرص على المياه الجوفية احتياطاً استراتيجياً، يبدو أساساً لدى الدول

---

(٢١٠) راجع: تقرير وزارة الموارد المائية والكهربائية، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٢١١) محمد نعمان عجم وفؤاد قزما، «المياه الجوفية اللبنانية المنسابة باتجاه المنطقة المحتلة»، بحث منشور في «وقائع ندوة المياه في لبنان ومشاريع السلام»، سلسلة دراسة الحياة اللبنانية، المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (بيروت: مركز الدراسات والتوثيق والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)، ص ١٥٢.

(٢١٢) حسين العبد الله، «المياه المهدورة في البحر منذ أجيال حجة إسرائيلية للمطالبة بالمياه الفائضة»، «الديار»، ١٦/ ٢/ ١٩٩٧. ويتفق هذا الرأي في النصف الثاني من التسعينات مع توجهات فريق من فنيي مصلحة الليطاني في أواخر الستينات، كانت منطلقاته ترى أنه «لا يجوز على الإطلاق أن تطلق يد القطاع الخاص في استغلال الثروة المائية، وأن تستباح عملية استغلال الخزان الجوفي للمياه بحفر آلاف الآبار الأرتوازية، وأن تنتشر محطات الضخ غير المنظم في غياب المخطط الفني السليم الذي يحدد طريقة استغلال الثروة المائية الجوفية». =

الحاسبة أمورها ومخططاتها. وليس أدل على ذلك من قراءة السياسة الإسرائيلية في هذا المجال، والتي ترى أنها في حال «أعطت للفلسطينيين حق حفر الآبار (في الضفة الغربية وغزة) «فإنها ستكون أول دولة في التاريخ تتخلى طوعاً عن السيطرة على ما يضمن بقاءها حية فاعلة. فمسألة المياه مسألة حياة أو موت».[٢١٣] لذلك نرى «أنه ومنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة، لم تستلم أية قرية عربية أو أي مواطن فلسطيني عربي ترخيصاً بحفر بئر جديدة... ولم يصدر إلا سبعة تراخيص منذ ١٩٦٧ لحفر آبار لتوفير المياه للاستهلاك المنزلي».[٢١٤] وقد طبقت إسرائيل هذه السياسة مع احتلالها الشريط الحدودي «إذ طلبت من المزارعين اللبنانيين عدم فتح آبار أرتوازية بعد اجتياحها سنة ١٩٧٨».[٢١٥]

كيف نفسر إذاً تغاضي إسرائيل عن سعي الدولة ومبادرتها إلى حفر الآبار الأرتوازية تأميناً لحاجات القرى التي قطعت مياهها بفعل إسرائيلي مباشر. وهل يعني هذا ارتداداً على ما سبق واتخذته إسرائيل من خطوات منع في هذا الشأن في سنة ١٩٧٨؟

لا نجد في الإجابة عن هذا التساؤل خيراً من الكلام الذي عنونت به «الديار» دراسة المهندس حسين العبد الله: «المياه المهدورة في البحر من أجيال حجة إسرائيلية للمطالبة بالمياه الفائضة». والخطوة الإسرائيلية الأولى في إظهار «عدم لزوم ما يلزم» من مياه الليطاني، كانت في احتفال جرى في الشريط المحتل سنة ١٩٨٣، بمناسبة «تخلي» إسرائيل عن تزويد منطقة مرجعيون بالمياه الإسرائيلية وتسليمها أمر المياه في هذه المنطقة إلى مصلحة مياه جبل عامل، وقد أعلن شاؤول نورئيل رئيس الإدارة المدنية «أن إسرائيل على استعداد لأن توقف ضخها حالما تؤمن مصالح المياه اللبنانية إلى الجنوبيين حاجتهم، كما فعلنا في قرى القطاع الشرقي، عندما توفرت لها كفايتها من مشروع بئر الحمام قرب مرجعيون. إذ

= «إن الفوضى الحاصلة على هذا الصعيد يمكن أن تؤدي في غياب المراقبة وتوجيه الإدارة العامة إلى ضياع وهدر ثروات مائية هائلة في حال تعرض المنطقة إلى فترات من الشحائح الشديدة التي ينتج عنها هبوط مستوى الماء الأرضي نتيجة الشح المستمر ونتيجة الاستنزاف المتواصل لكمية المياه المخزونة في جوف الأرض».

راجع: ياسر ضرغام، «المهندس الراحل مهدي قانصو ومأساة الليطاني»، «السفير»، ٢٩/ ٥/ ١٩٨٢.

(٢١٣) راجع: «الحياة»، ١٩/ ٨/ ١٩٨٥.

(٢١٤) ديفس وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢١٥) كولي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢.

أوقفنا ضخنا إليها وفسحنا لمصلحة مياه جبل عامل في المجال للمتابعة عنا».[٢١٦]

أمّا لماذا لم تسمح إسرائيل لمصلحة مياه جبل عامل بتشغيل الخط الرابع من خزان الطيبة وتزويد قرى من الجنوب الحدودي الأوسط بالمياه على عكس سماحها للخطوط الثلاثة المنطلقة من المحطة، فهذا هو سر الموقف الإسرائيلي: لمصلحة مياه جبل عامل مجال العمل وتقديم الخدمات قريباً من حرم الليطاني، وضخ المياه من بئر أرتوازية في سهل مرجعيون، بئر الحمام أو بئر الخوخ، أمّا الوصول إلى مياه نهر الليطاني الجارية فتلك مسألة فيها «نظر» إسرائيلي.

إن الآبار الأرتوازية في منطقة الشريط المحتل، أم حتى في الجنوب اللبناني عموماً، تحل نهر الليطاني من نذوره اللبنانية، وهي في الحد الأدنى من واجب العطاء، تأمين مياه الشفة للجنوبيين، فيصير هذا النهر بالتالي فريسة تحوم حوله وعليه عروض السيطرة الإسرائيلية والتي قد تستند في أرق أشكالها إلى ملاحظة البنك الدولي الصادرة في سنة ١٩٩٦ «من أن لبنان يستطيع أن يجني فوائد اقتصادية من بيع مياه الليطاني لإسرائيل».[٢١٧]

* * *

وبعيداً عن «زقوم» المياه الإسرائيلية يتجرعها الحدوديون في القطاع الأوسط، فإن هؤلاء يجدون أحوالهم، إلى ذلك، بعيدين حتى عن بعض مصاصات الدولة في هبات الماء. فقد أعفت الدولة الحدوديين، بدءاً من مطلع سنة ١٩٩٥ من دفع بدلات الماء والكهرباء.[٢١٨] وهو قرار يُخرج عن طائلته الحدوديين الأوسطين، لأن الجباية عندهم تقوم لحساب الشركة الإسرائيلية، وهي تضبط مصروف المياه

(٢١٦) راجع: «النهار»، ٢٩/ ١١/ ١٩٨٣.

(٢١٧) «الحياة»، ٢٥/ ٩/ ١٩٩٦.

(٢١٨) كذلك أعفت الدولة القرى المواجهة للشريط المحتل من دفع هذه الرسوم، بموجب القرار الصادر عن وزارة الموارد المائية والكهربائية، تحت رقم ١/ ٥٣/ أ تاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٩٦. «النهار»، ٥/ ٧/ ١٩٩٧. قبل هذا القرار، كانت مصلحة مياه جبل عامل قد حققت في سنة ١٩٩٢ توازناً مالياً. وفي السنة التالية ١٩٩٣ تكوَّن لديها وفر غير صاف يعادل ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية. في الأعوام اللاحقة مع إعفاء القسم الأكبر من المشتركين من الرسوم المتوجبة، وقعت المصلحة في عجز مالي، أمام متوجبات الرواتب والأجور فضلاً عن نفقات الاستثمار الأخرى. وهكذا لم تصل سنة ١٩٩٦ إلى منتصفها حتى فقدت المصلحة قدرتها على تأمين رواتب موظفيها، وقد ظل العجز عن دفع الرواتب قائماً طيلة ما يزيد على الـ ١٤ شهراً.

كان على الدولة قبل الإقدام على مثل هذه الخطوة، أن تؤمن المبالغ المترتبة عن هذا الإعفاء تلافياً لأي عجز يضع المصلحة أمام خلل أو نقص أو عجز في أعمال الصيانة والضخ.

عبر عدادات منزلية تسجل حجم الإنفاق حسب الاستعمال والحاجة وليس عبر نظام الاشتراك السنوي المقطوع والمعمول به على امتداد الأراضي اللبنانية. وقد كان هذا الاحتساب، مع ما كان يرافقه من ارتفاع دوري في أسعار المياه مدعاة احتجاجات دائمة بدءاً من سنة ١٩٨٥، حيث كانت، قرى القضاء بإجمالها، وبعد أشهر قليلة من تجربة المياه الإسرائيلية قد وقعت تحت عجز ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية تطالب بها شركة «ميكوروت» وقد «هددت الشركة في اجتماع عقده عدد من المسؤولين فيها مع ممثلي «اللجان المحلية» الحدودية بقطع المياه إذا لم يسدد هذا المبلغ قريباً». ورد ممثلو اللجان أن المبلغ هو في مقابل كميات ذهبت إهداراً في الأرض وأعطال طرأت على أنابيب شبكتها... وخلقت هذه القضية أزمة بين الشركة واللجان التي طالب عدد من أعضائها بالعودة إلى استخدام مياه مصلحة جبل عامل ومصلحة مياه رأس العين. ورفض المسؤولون عن الشركة ذلك «لأنها تكبدت مبالغ كبيرة لإقامة الخزانات ومد شبكة الأنابيب الجديدة بين القرى».[٢١٩] وقد تكررت الاحتجاجات في السنوات اللاحقة،[٢٢٠] بخاصة مع الارتفاع الكبير والمفاجئ في الأسعار للمتر المكعب الواحد، حيث كان المستهلك الحدودي يخضع في تسعيرة المياه لكل الاضطرابات التي كانت تفعل بالشيكل الإسرائيلي «فقد ارتفعت الأسعار مثلاً للمتر المكعب الواحد من ٦٠ ل.ل. في الشهر الثامن من سنة ١٩٨٧ إلى ١٢٥ ل.ل. في الشهر التالي، بداعي توازن الشيكل المرتبط بالدولار، وهذا ما أدى ببعض المستهلكين في القطاع الأوسط من الشريط المحتل لأن يدفعوا بدل الماء عن شهر ما يراوح بين ألفين وعشرة آلاف ليرة وهو مبلغ يفوق طاقة العائلات على تسديده».[٢٢١]

يعدل العارفون المصروف المنزلي الشهري حالياً، ما بين ٢٥ و٣٠ دولاراً للأسرة الواحدة، انطلاقاً من سعر للمتر المكعب يساوي دولاراً واحداً، أي بمعدل سنوي يتراوح ما بين ٣٠٠ و٣٥٠ دولاراً، مع الإشارة هنا إلى أن هذا المعدل الوسطي هو معدل الحد الأدنى من الاستهلاك وبالتالي من المصروف، على اعتبار أن دقة الحسبان تدفع إلى دقة أكثر في مراقبة سبل استعمال المياه. وعلى هذا

---

(٢١٩) «النهار»، ٢٩/١/١٩٨٥.

(٢٢٠) كان الإخفاق في معالجة سداد المبالغ التي حددتها شركة ميكوروت الإسرائيلية في ذمّة أهالي رميش سبباً لتغييرات متوالية في اللجان المحلية في البلدة. راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٢٢١) «النهار»، ١٣/٩/١٩٨٧.

تراوح جبايات الـ ٧٠٠ عداد الموجودة في بلدة بنت جبيل ما بين ٢١,٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ دولار. ولا تقل الجبايات في بلدات وقرى محيط بنت جبيل كثيراً عن هذا الرقم، لا بل إنها قد تتعداه أحياناً، انطلاقاً من مقارنة أعداد السكان المتواجدين في هذه القرى مع أعداد المقيمين في مركز القضاء بنت جبيل.

* * *

تعمل مصالح المياه في الشريط المحتل، كما في باقي المناطق اللبنانية، من خلال إدارة مركزية مرفقية، موزعة على عدة مصالح مياه مستقلة «متجاورة» (مصلحة مياه جبل عامل، مصلحة مياه نبع الطاسة، مصلحة مياه برك رأس العين). هذا الشكل من التسيير، وإن كان، برأي أوساط إدارة هذه المصالح، أكثر ملاءمة في مجال الاستثمار، لأنه يغني هذه الإدارات عن مساوىء المركزية، إلا أنه وفي موقف المواجهة والصمود لا ينتج سياسة خدمات مائية موحدة متشابكة الموقف والقنوات على امتداد مناطق الشريط المحتل وقطاعاته، قادرة على مواجهة «تيار» السياسة المائية الإسرائيلية وحولها.

لقد أدى غياب المركزية في التخطيط والتنفيذ، إلى مستويات عدة في نسب خدمات المياه داخل الشريط المحتل، ما بين مناطق ترتوي من المياه اللبنانية، وإن من آبارها الأرتوازية على مدار الساعة (محيط سهل مرجعيون)، أو قريباً من مدار الساعة (مناطق حاصبيا وجزين)، إلى مناطق لم تعرف طعماً لهذه المياه على مدار سنوات الاحتلال.

والأكثر خطراً من كل ذلك، إن هذا الوضع من توزيع الخدمات راح يجد قريناً له في المناطق المحررة، قبالة الشريط المحتل، حتى إن وزيراً في الحكومة اللبنانية سنة ١٩٩٦، راح مع انقطاع المياه الدائم عن واحدة من قرى المواجهة (الكفير)، ومع انقطاع الأنفاس لدى الأهالي مع مطالبتهم الدائمة للحكومة بإيصالها دون جدوى، راح يعرض على وفد من هذه القرية «تأمين المياه لهذه البلدة على نفقته الخاصة».[٢٢٢]

رابعاً: البريد والهاتف في الشريط المحتل

كان الشلل الجزئي في البريد والهاتف الحدوديين قبل حرب الجنوب، قد تحول شللاً كاملاً مع استعار هذه الحرب في نهايات سنة ١٩٧٦. فما كان من

---

(٢٢٢) «النهار»، ٣٠/١/١٩٩٦.

إسرائيل يومها إلا أن أنشأت على حائط «الجدار»، صناديق بريد معلقة، تنقل الرسائل من القرى الأمامية وإليها، على أن تحمل هذه الرسائل، وبإحدى اللغتين الفرنسية والإنكليزية، وإلى جانب العربية والعبرية: «بوابة السلام – جيش الدفاع الإسرائيلي – جنوب لبنان».[٢٢٣]

لم يدم الأمر كذلك مع سعد حداد، فقد فضل الحدوديون في مكاتب بنت جبيل ومرجعيون وعلما الشعب، «اعتماد طرقهم الخاصة في تأمين بريدهم» كما تذكر «النهار»،[٢٢٤] وكان الأمر يتم على «يد متعهدين» بين مكتب صور والنبطية وبين باقي المراكز.[٢٢٥] ولكن الملاحظ في هذه المرحلة، كان تنحي الخدمات البريدية عن أن تكون حاجة ملحة، مع تطور حركة السفر والهجرة، حيث انفتح بين الشريط المحتل وخارج لبنان، خط الغدوة والرواح على مصراعيه، وصار البريد ينقل مباشرة مع المسافرين من الأقارب أو من أبناء البلدة.

خدمة الاتصال الثانية، ونعني بها الهاتف، والتي كانت ما زالت بعد يدوية حتى سنة ١٩٧٦، توقفت جزئياً أوائل هذه السنة، مع سرقة الأسلاك والتمديدات في فوضى السلاح والمسلحين، وتوقفت بالكامل مع السرقات اللاحقة في سنة ١٩٧٧، أي قبل احتلال الشريط الحدودي، وهي سرقات غطت الأسلاك التي تربط ٢٦ بلدة وقرية بالمركز الرئيسي في بنت جبيل. وقد بيعت هذه الأسلاك، ومعها بعض الأعمدة كذلك بأسعار بخسة.[٢٢٦]

وعلى هذا، ظل الهاتف في القرى الشريطية المحتلة على انقطاعه[٢٢٧] الموصول بمواعيد الدولة عن إعادة تشغيله، لاسلكياً، كما جاء على لسان مدير عام الهاتف في وعد آخر له في سنة ١٩٨٥.[٢٢٨]

ككل مرة كانت إسرائيل جاهزة لسدِّ الفراغ. وقد حاولت بداية في مطلع سنة

(٢٢٣) راجع: «يديعوت أحرونوت»، ١٨/٧/١٩٧٦؛ «هآرتس»، ٢٤/٨/١٩٧٦، ٢/٩/١٩٧٦؛ «دافار» ١/١٠/١٩٧٦.

(٢٢٤) راجع: «النهار»، ٦/٦/١٩٧٩.

(٢٢٥) راجع: «السفير»، ١٠/٧/١٩٨٠.

(٢٢٦) راجع: «السفير»، ١١/٩/١٩٧٧.

(٢٢٧) لم يكن انقطاع الهاتف خصيصة حدودية، فقد امتد ليشمل الجنوب بكامله. فأول اتصال هاتفي بين النبطية وصيدا سجل، بعد انقطاع ٤ سنوات، في ٢٤/٤/١٩٧٩.

(٢٢٨) راجع: «السفير»، ٤/٨/١٩٨٥.

١٩٨٧ ربط هاتف حاصبيا بمركز هاتف مستعمرة متولاه.[٢٢٩] وقد توقف المشروع مع رفضه من قبل الأهالي.[٢٣٠] تكرر الأمر بعد سنتين، مع إقامة شبكة تتسع لـ ٥٦ خطاً هاتفياً، ولكن المشروع توقف كذلك بعد شهر من معالجته.[٢٣١]

من جهتها قامت الدولة اللبنانية مطلع سنة ١٩٩١، بتجهيزات لتشغيل سنترالي حاصبيا وراشيا (خارج الشريط المحتل). وكان الفوز بالتشغيل من نصيب المركز الأخير، وما زال «مركز حاصبيا مع اكتمال الترتيبات الفنية والتقنية الجاهزة، وبعد سنتين من إنجازه بانتظار لفتة من وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية».[٢٣٢]

«القطاع الخاص»، كان جاهزاً كذلك، وكانت المبادرة في يد الضابط السابق في قيادة «جيش لبنان الحر»، سامي الشدياق، فقد أنشأ شبكة هاتفية محلية عن طريق قبرص، شكلت صلة وصل بين الشريط الحدودي المحتل وبين باقي لبنان والعالم. ونظرة سريعة على مبدأ الاشتراك وعلى آلية العمل تظهر لنا المبالغ الطائلة التي استطاعت عناصر شبكة الهاتف، وجلها من عناصر لها ارتباط بالأمن الإسرائيلي، إن تجنيها من الحدوديين. فالمشترك ملزم من البداية بدفع بدل يساوي ٣٠٠ دولار أميركي تدفع مقدماً بدل اشتراك «لمدى الحياة». ثم يتابع أمر الدفعات الواجبة أقساطاً شهرية، ١٠ دولارات تؤخذ رسوم «صيانة». وأمام وجود الحدوديين في صندوق مقفل، كما جاء على لسان مواطنة حدودية، عرفت اشتراكات الهاتف في هذه المنطقة حدها الأقصى في الرواج... «استدعت معه الخطوط ورشة ومعدات توازي موازنة وزارة في حجمها».[٢٣٣]

ولا يتوقف أمر الابتزاز عند حدي الاشتراك والصيانة، فقد كان للمخابرة من الشريط وإليه رسومها المحتسبة في حالتي الإرسال أو التلقي، هذا بالطبع عدا الإكراميات الخاصة. مما يجعل من المبالغ المأخوذة بدائل خدمات الهاتف، مبالغ خيالية، مع اعتبار الأعداد الكبيرة للمشتركين (تتعدى الـ ٥٠٠ في بعض البلدات)، ومع اعتبار انقسام أهالي الشريط المحتل في إقامتهم ما بين داخله وبين لبنان وباقي البلدان.

(٢٢٩) راجع: «السفير»، ١٧/٣/١٩٨٧.

(٢٣٠) راجع: «السفير»، ١٧/٣/١٩٨٧.

(٢٣١) راجع: «النهار»، ٢٥/٥/١٩٨٩ و٢٨/٦/١٩٨٩.

(٢٣٢) راجع: «النهار»، ٥/٥/١٩٩٣.

خامساً: زراعة التبغ

حافظت زراعة التبغ، طيلة النصف الأول من السبعينات، على تقلبات في كميات الإنتاج، مقبولة ومفهومة في حدود تأثير كميات المطر وتغيرات الطقس. إلى أن كانت سنوات الحرب اللبنانية، واستعارها بدءاً من سنة ١٩٧٦، وفيها لقيت هذه الزراعة نهايتها في لبنان، ما عدا الجنوب منه، لأن أثر الحرب في هذه المنطقة توقف عند الإجهاز على نصف الإنتاج.(٢٣٤)

لكن هذه الزراعة ما لبثت أن استعادت دورتها في الجنوب الحدودي في سنوات الثمانينات الأولى بين ١٩٨١ و١٩٨٤. ففي سنة ١٩٨١، تقدمت زراعة التبغ في الشريط الحدودي بزيادة ٥٠٠ ألف كلغ بالمقارنة مع السنتين الماضيتين، وقد بلغ عدد المزارعين الذين تقدموا بتصاريح عن مزروعاتهم في الشريط الحدودي ٧٥٨٢ مزارعاً عن ١٢,٦٠٠ دونم ويبلغ محصولها مليوناً وخمسمئة ألف كلغ.(٢٣٥) وفي سنة ١٩٨٤ بلغ الإنتاج في قضاء بنت جبيل وحده ١,٤ مليون كلغ أي ما يعادل ٦٨٪ من كميات التبغ المنتجة في هذا القضاء، والتي تبلغ وفق معدل إنتاج ١٩٧٥، ٢,٠٤٧,٨٣٩ كلغ.(٢٣٦)

لكن تقصيراً أسوداً من قِبل الدولة ارتد بهذه الزراعة إلى أرذل مستوى، أي إلى حد الإلغاء. بدأ مع تخلف إدارة حصر التبغ والتنباك عن تسلم محصول موسم ١٩٨٣، الذي كان ما يزال مكدساً في بيوت المزارعين، حتى أيار من سنة ١٩٨٤، وانتهى بعدم تقدم الريجي أصلاً من استلام مواسم ثلاث سنوات متتالية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦.(٢٣٧) وفي الطرف الآخر كانت إسرائيل ومن خلال الإغراءات المادية لرواتب «جيش لبنان الجنوبي»، جاهزة تنتظر على باب الحاجة والعوز، وباب إقفال المعابر وأبواب الرزق مع باقي الوطن.

---

(٢٣٣) راجع: «النهار»، ٢٦/١٠/١٩٩٠.

(٢٣٤) بخصوص زوال هذه الزراعة في المناطق اللبنانية وتراجعها إلى النصف في مناطق الجنوب، راجع: نهلة الفقيه، «زراعة التبغ: الرخص، تطورها، جغرافيتها»، بحث في علم الاجتماع الريفي، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة (١٩٨٠ ـ ١٩٨١)، (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٨١)، ص ١١.

(٢٣٥) راجع: «النهار»، ١٩/١٠/١٩٨١.

(٢٣٦) على اعتبار أن المساحة المزروعة في القضاء في تلك الفترة كانت ١٧,٧٣٣ دونماً. ومعدل إنتاج الدونم الواحد في سنة ١٩٧٥ هو ١١٥,٥ كلغ.

(٢٣٧) سبقت الإشارة عن بقاء حوالي ١٨ ألف بالة عائدة لموسم ١٩٨٤، كانت ما زالت مكدسة داخل الشريط سنة ١٩٨٦.

عادت هذه الزراعة مجدداً مع سنة ١٩٩٠ تسترد عافيتها، وراحت تبدو في الشريط الحدودي المحتل راهناً، في حساب أعداد المزارعين ومساحة الأراضي المزروعة وفي حساب أرقام كميات الإنتاج، وكأنها على سكّة استرجاع فعلها ودورها في حياة الجنوبي الحدودي. ولكن «سرّ» الجنوبي مع هذه الزراعة لا يأتمّ بالأرقام، كشفاً أو ستراً وحيداً.

فما هي بعد، شؤون زراعة التبغ راهناً في الشريط الحدودي المحتل. وهي الزراعة التي طالما ظلت لوحة التحكم الكاملة بأوضاعه بعامة؟ وما هي ترجمة الكلام السابق في لغة الإحصاء والجداول؟

أ) على مستوى المساحة المزروعة

تتوزع المساحة المزروعة تبغاً على مناطق الشريط الحدودي المحتل وفقاً للجدول التالي:(٢٣٨)

المكتب	المساحة المزروعة (بالدونم)		
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠
بنت جبيل	١١,١٨٣	٣١٩٨	٦٤٧
عين إبل ١*	-	٥٦٣	١٣
عين إبل ٢**	٤١٧٢	٢٤٩٠	٤٩٢
مرجعيون	٨٨٥٩	٧٧٥	٦٥
جزين	٣٥٤٥	٣٥	-
حاصبيا	٢٩٤	-	-
المجموع	٢٨,٠٥٣	٧٠٦١	١٢١٧

* لم يكن هذا المكتب قد أنشىء بعد في سنة ١٩٧٥. يتولى هذا المكتب أمور التبغ في القرى التالية: رميش، عين إبل، عيتا الشعب، دبل، رامية، الصالحاني، القوزح وبيت ليف.

** يتولى هذا المكتب شؤون قرى قضاء صور داخل الشريط الحدودي.

---

(٢٣٨) جميع الأرقام والنسب المتعلقة بزراعة التبغ في السنوات ما قبل ١٩٩٠، مأخوذة، أو مبنية على معدلات ونسب انطلاقاً من الإحصائيات الواردة في رسالة حسيب محمد فقيه، «التحول عن زراعة التبغ وانعكاساته على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في جنوب لبنان»، بحث في علم اجتماع التنمية (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣)، ص ٤٥ وما بعدها.

يظهر هذا الجدول أن نسبة تراجع زراعة التبغ في مناطق الشريط المحتل، بلغت في سنتي ١٩٨٥ و١٩٩٠، نسبة الـ ٧٥٪ و٩٥,٧٪، أي أن المساحة المزروعة سنة ١٩٧٥ (٢٨,٠٥٣ دونماً)، تقلّصت في سنتي ١٩٨٥ و١٩٩٠ إلى ٧٠٦١ و١٢١٧ دونماً على التوالي. مع الإشارة إلى اختفاء هذه الزراعة بالكامل من قضاءي جزين وحاصبيا.

لم تكن هذه الظاهرة في تراجع زراعة التبغ وقفاً على الشريط الحدودي المحتل وحده، فهي امتداد لحالة كانت تعيشها هذه الزراعة في الجنوب اللبناني عامة، فقد تراجعت هذه الزراعة سنة ١٩٨٥ في الجنوب بعامة، من ٥٥,٩٢٩ دونماً سنة ١٩٧٥ إلى ١٤,٨٢٤ دونماً أو ما نسبته ٧٣,٥٪، ثم تراجعت سنة ١٩٩٠ إلى ٢٩٦٨ دونماً أو بنسبة تراجع ٩٤,٧٪، أي أن نسب التراجع في الجنوب الحدودي تكاد تكون النسب إياها على امتداد الجنوب عامة.[٢٣٩]

بعد سنة ١٩٩٠ عرفت زراعة التبغ في الجنوب اللبناني بعامة وفي الشريط الحدودي المحتل بخاصة، قفزات سريعة متوالية أعادت إلى الشريط الحدودي المحتل وإلى الجنوب، هوية زراعية كان على وشك أن يفتقدها، فارتفعت المساحة المزروعة، ١٦ مثلاً حتى سنة ١٩٩٦،[٢٤٠] وأصبحت تشارف المساحة المرخصة لهذه الزراعة في مناطق الشريط الحدودي المحتل سنة ١٩٩٠،[٢٤١] كما يتبين من الجدول التالي:

---

(٢٣٩) ليست ظاهرة التراجع في هذه الزراعة وقفاً على الجنوب اللبناني. لا بل أن نسبة التراجع في باقي لبنان تبدو أكثر دوياً. فمقابل ١٦,٩٤٦ دونماً، المساحة المزروعة سنة ١٩٧٥ في مناطق لبنانية عدا الجنوب، كان هناك ٥٨ دونماً فقط سنة ١٩٩٠، أي أن نسبة الأراضي المزروعة سنة ١٩٩٠ تمثل فقط ٠٣,١٤٪ من تلك المزروعة سنة ١٩٧٥. راجع حسيب فقيه، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦. لكن ما يتوجب الإشارة إليه هو أن التدهور في باقي لبنان كان سباقاً ويعود إلى أواسط الستينات، فقد تناقصت أعداد المزارعين في أكثر قضاءين تبغيين خارج الجنوب، أي في البترون وعكار من ٢٦٨٩ في البترون ومن ٤٩٥٥ مزارعاً في عكار سنة ١٩٦٥ إلى ٢٥٥٣ و٢٧٥٤ على التوالي في سنة ١٩٧٥. هذا في الوقت الذي ارتفع فيه عدد المزارعين وفي المدة نفسها من ٢٠٢٤ مزارعاً ومن ٢٨٢٥ إلى ٥٩٣٣ في قضاءي بنت جبيل ومرجعيون على التوالي.

(٢٤٠) جميع الأرقام الواردة حول واقع زراعة التبغ عن سنوات ما بعد ١٩٩٣ مأخوذة من سجلات مكاتب الريجي.

(٢٤١) لم يحدث أي تعديل على امتياز رخص التبغ الممنوحة في مدة ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٢. حيث سمحت الدولة استثنائياً وبموجب أذونات تتجدد سنوياً بزراعة مساحة محددة بـ ٤ دونمات دون الاعتماد على الرخص السابقة.

المكتب	المساحة المزروعة ١٩٩٠	المساحة المزروعة ١٩٩٦	المساحة المرخصة ١٩٩٠	مساحة الزيادة أو التراجع
بنت جبيل	٦٤٧	٤,٧٨٧,٥٥٠	٦٤٨٥	ـ١,٦٩٧,٤٥٠
عين إبل١	١٣	٧,٧٠٤,٠٥٠	٣٧٣٤	+٣,٩٧٠,٠٥٠
عين إبل٢	٤٩٢	٢٢٧,٨٧٥	٤١٧٢	ـ١,٨٩٣,٢٥٠
مرجعيون	٦٥	٤,٥٨٠,١٠٠	٣٩٨٤	+٥٩٦,١٠٠
جزين	-	١٣٥,٥٠٠	٣٥٩٣	ـ٣,٤٥٧,٥٠٠
المجموع	١٢١٧	١٩,٤٨٥,٩٥٠	٢١,٩٦٨	ـ٢,٤٨٢,٠٥٠

ويتبين أن المساحة المزروعة تبغاً في الشريط المحتل في سنة ١٩٩٦ والبالغة ١٩,٤٨٦ دونماً، قد قاربت الحد الأقصى المسموح بزراعته بموجب التراخيص الممنوحة رسمياً حتى تلك السنة والبالغة ٢١,٩٦٨ دونماً، والتي تمثل عملياً طاقة الزراعة القصوى التي تستوعبها الأرض المؤهلة لذلك.

يهمنا من هذه الإشارات التي يحفل بها الجدول أعلاه، إشارتان:

- الأولى وتشير إلى أن هذه الزراعة في قضاء جزين، هي في النزع الأخير من احتضارها، فالمساحة المزروعة حالياً في هذا القضاء (١٣٥ دونماً) تمثل ٣,٧٪ من مجموع المساحة المرخصة (٣٥٩٣).

- تظهر الأرقام تفاوتاً في «الهمّة» وفي الطاقة الزراعية بين منطقة حدودية وأخرى. تراجع في مكتب بنت جبيل (قرى القضاء التي لا يشملها مكتب عين إبل١) يساوي ١٦٩٨ دونماً أي ما يناسب ٢٦٪ من المساحة المرخصة. وتراجع في مكتب عين إبل٢ (القرى الحدودية لقضاء صور) يساوي ١٨٩٤ دونماً أو ما نسبته ٤٥٪ من المساحة المرخصة. ويعود الأمر بالنسبة إلى مكتب بنت جبيل إلى أن أغلب أهالي قراه منازيح عن أرضهم: بيت ياحون التي صادر منها معبرها زراعة أرضها وإقامة أهاليها. وكونين التي لم يستقم لأهاليها إقامة فيها بعد تهجير جماعي حصل في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. ومارون الراس التي نزح عنها ثلاثة أرباع أهلها بعد تدميرها بالكامل سنة ١٩٧٨. ويارون التي يقيم القسم الأكبر من أهاليها على خطوط هجرة طويلة إلى ما وراء البحار. وأخيراً بنت جبيل وعيناتا اللتان تستندان في عمرانهما على أقل من ١٠٪ من سكانهما. يبقى القول أخيراً أن وجود عيترون في المقام الأول في زراعة التبغ على مستوى لبنان هو الذي يحفظ لكوكبة قرى مكتب بنت جبيل نصاباً تبغياً معتبراً، فمن أصل الـ ٤٧٨٧ دونماً

المزروعة سنة ١٩٩٦ تتولى عيترون بمفردها تدبير الزراعة في ٣٣٩٢ دونماً.

أما عن تراجع هذه الزراعة في قرى مكتب عين إبل٢، فالأمر يجد تفسيره في جانب أول في اقتطاع إسرائيل صفوة الأراضي الزراعية خصوصاً في نواحي الناقورة وعلما الشعب ويارين، وهي الأراضي التي تشكل عمدة الزراعة في كل واحدة من قرى هذه المنطقة، ويجد تفسيره في جانب ثان في أعداد النازحين الواضحة من الأهالي. وفي جانب ثالث يجد عزوف الأهالي، في بعض هذه القرى، عن زراعة التبغ (في علما الشعب مثلاً)، في تطلعهم إلى العمل مع قوات الطوارىء الدولية، مصدر رزق وحيد نظراً للمداخيل المالية الوافرة التي يحصدونها.[٢٤٢]

في مقابل هذا التراجع تظهر الأرقام زيادة في المساحة المزروعة في مكتب عين إبل١، تساوي ٣٩٧٠ دونماً، أي أن هذه المساحة الزائدة تتفوق على المساحة المسموح بزراعتها في قرى هذا المكتب والبالغة ٣٧٣٤ دونماً. ويعود هذا الأمر في جانب أساسي إلى وجود بلدتي رميش وعيتا الشعب ثاني وثالث قرى ثلاث، إلى عيترون الأولى، «تحزّمت» كلها بزراعة التبغ، عملاً ومعاشاً وعلاقات اجتماع وأنماط سلوك في دواخلها ومع قرى الجوار. وقد غدت حدود طاقة هذه القرى على الزراعة، حدود مساحة الأرض الصالحة القادرة على ردّ البذل والبدل وحسب. حصة عيتا الشعب وحدها تساوي ٢٥٠٢,٨ دونماً أي ما يزيد على مساحة ما تزرع قرى مكتب عين إبل٢ مجتمعة (٢٢٧٨). وحصة رميش ٣٣٣٤ دونماً من أصل الـ ٧٧٠٤ دونمات المساحة الإجمالية لقرى مكتب عين إبل١، هذا في الوقت الذي تبلغ فيه المساحة المسموح بزراعتها في بلدة رميش بموجب الرخص الممنوحة حدود الـ ٢٣٢٠[٢٤٣] دونماً، لذلك يتولى مزارعو رميش في موسم ١٩٩٦ استعارة وضمان أراضي مرج يارون وقسم من أراضي عين إبل وقسم من الخراج الغربي الجنوبي لبلدة بنت جبيل، ميداناً لزراعتهم. كما تستعير عيتا الشعب (غربي رميش) أراضي من حانين ورامية وحتى من أراضي بنت جبيل والطيري، وكما تستعير عيترون في الجانب الشرقي المقابل أراضي من شرقي بنت جبيل ووسطها

(٢٤٢) بلغ عدد المزارعين في علما الشعب سنة ١٩٩٦، حسب الإحصاءات الرسمية ١٠ مزارعين يزرعون ٤٤,٥ دونماً، فتكون بذلك أقل بلدة في الشريط المحتل معاطاة لهذه الزراعة. وفي تعليق لأحد الظرفاء أن هؤلاء المزارعين لا بد وأن يكنّ نسوة من بلدة رميش متزوجات في علما الشعب، يتسلين بزراعة التبغ، كما تقوم النساء عادة بحياكة الصوف، في أوقات فراغهن.

(٢٤٣) راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

ومن شرقي عيناتا وشرقي مرج مارون الراس.

وما يجدر تسجيله في سياق الحديث عن الزيادة في المساحة المزروعة في مكتب عين إبل١، هو أن الزراعة في بلدتي رميش وعيتا الشعب عرفت تراجعاً في سنة ١٩٩٦ عما كانت عليه سنة ١٩٩٣، إذ تراجعت المساحة ٤١٠ دونمات في رميش و١٢٢ دونماً في عيتا الشعب. ويعود ذلك إلى إشاعات سرت في سنة ١٩٩٦، توحي أن الدولة ستتراجع عن صيغة الإباحة المحدودة التي سمحت بموجبها بدءاً من سنة ١٩٩٢ للأفراد المتزوجين بزراعة مساحة ٤ دونمات بموجب رخصة مؤقتة اسمية تتجدد سنوياً.[٢٤٤] وهذا ما خلق حالة قلق لدى المزارعين، وصار التفتيش مجدداً عن رخص قديمة تزرع بصيغة ضمان، فارتفع بذلك ضمان دونم الرخصة إلى ٧٠ - ١٠٠ دولار بعدما كان الضمان قبل ذلك في سنوات الثمانينات وأوائل التسعينات «جميلاً» و«خدمة» يؤديها المزارع إلى صاحب الرخصة بحفظ الرخصة لدى صاحبها عاملة قائمة.

ب) على مستوى أعداد المزارعين

يبلغ تعداد مزارعي التبغ في الشريط الحدودي المحتل، كما تقدمه سجلات إدارة حصر التبغ والتنباك عن سنة ١٩٩٦، رقم الـ ٥١٤١ مزارعاً، يتوزعون على مكاتب الريجي في الشريط المحتل كالتالي:

المكتب	العدد
بنت جبيل	١٢٣٨
عين إبل١	١٩٨٧
عين إبل٢	٦٣٩
مرجعيون	١٢٢٨
جزين	٤٩
المجموع	٥١٤١ مزارعاً

لكن ما تجب محاذرته لدى قراءة هذه الأرقام، هو اعتبارها أرقاماً للمزارعين العاملين المستفيدين مباشرة من هذه الزراعة، لأن هذه الأعداد في سجلات إدارة حصر التبغ والتنباك هي في الواقع تعداد لأصحاب الرخص المزروعة، ويقع في

(٢٤٤) وقد حصل هذا الأمر بالفعل، وأوقف العمل بهذا التدبير المؤقت في موسم ١٩٩٧.

خانة هؤلاء بالتأكيد أصحاب الرخص المضمنة، وأعداد هذه الفئة من مزارعي «السجلات» أو من «مزارعي الظل» تبقى معتبرة في بلدات قرى الشريط الحدودي المحتل مع الهجرة والنزوح، أو مع العجز عن القيام بأعباء هذه الزراعة، أو مع التحول عنها إلى «علّة» معاش جديدة.(٢٤٥) ويجعل مراسلو التبغ العاملين في المنطقة نسبة هذه الفئة التي استدارت عن فعل زراعة، مع استمرارها العمل على تدبير أمور رخصها، في حدود ١/٤ أو ١/٥ من مجموع أرقام مزارعي التبغ في الشريط الحدودي المحتل، وهذا ما يجعل الرقم الفعلي للمزارعين القائمين على هذه الزراعة في الشريط المحتل في حدود الـ ٤٠٠٠ رقماً «صافياً» من أصل الرقم «القائم» ٥١٤١ لمزارعي التبغ المسجلين في الشريط المحتل.

وهنا نشير إلى أن هذا الرقم الصافي «٤٠٠٠»، يمثل الحدّ الأقصى الذي قد تبلغه أعداد المزارعين العاملين في الشريط الحدودي المحتل في قطاع التبغ. نستدل على ذلك من بقاء المزارعين في الشريط الحدودي على أرقام ثابتة في تعدادهم، مع ما تعرفه أعداد مزارعي التبغ على مستوى الجنوب بعامة، من زيادة واضحة ما بين سنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣ و١٩٩٤، حيث ارتفعت أعداد المزارعين من ٣٤٨٢ إلى ٥٦٥٣ إلى ٧٧٠٠ على التوالي،(٢٤٦) أو ارتفعت وفق معدلات النسب ٦٢,٣٪ في سنة ١٩٩٣، وبنسبة ٣٦٪ سنة ١٩٩٤، بينما تكاد أعداد المزارعين في الشريط المحتل تكرر نفسها على امتداد سنوات ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٦، كما يتبين من جدول المقارنة التالي، مزارعين ومساحة زراعية في عَشْرٍ من القرى الحدودية بينها القرى الخمس الأكثر تبغيّة على امتداد الشريط المحتل: عيترون، رميش، عيتا الشعب، ميس الجبل، وحولا:

(٢٤٥) في إحصاء منقوص قامت به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويتناول المساحة المزروعة وأعداد المزارعين في الجنوب، كان عدد أصحاب الرخص المسجلين «مزارعين» في بلدة بنت جبيل ٣٢ اسماً، هم مجموع «مزارعي» البلدة حسب الإحصاء المذكور. كان من بين هؤلاء ٨ أسماء لمسافرين مقيمين خارج لبنان، و١١ اسماً لمقيمين خارج البلدة، أما الأسماء الباقية فليس بينها مزراع واحد ممارس.
وفي بلدة بليدا كان هناك من أصل ١١٥ اسماً «مزارعاً»، ٣٦ اسماً مقيماً خارج البلدة في لبنان أو خارجه، أي ما نسبته ٣١٪ من مجموع المدونين مزارعين في البلدة، وفي عيترون كان هناك ٤٣ من ٢٤٤ مزارعاً أي ما يعادل ١٧,٦٪.

(٢٤٦) راجع: «النهار»، ٣/٦/١٩٩٥. مقابلة مع علي زين سرور، المدير الإقليمي في الجنوب لزراعة التبغ وشراء المحصول.

البلدة	مزارعون		مساحة بالدونم	
	السنة		السنة	
	١٩٩٣	١٩٩٦	١٩٩٣	١٩٩٦
عيترون	٨١٣	٨٧١	٣٢١٩	٣٣٩٢
رميش	٨٤١	٧٩٦	٣٨٤١	٣٣٣٤
عيتا الشعب	٦٧١	٦٨٨	٢٦٢٣	٢٥٠٣
ميس الجبل	٣٧٧	٣٨٠	١٣٥١	١٣٩٧
حولا	٢٢٩	٢٣٣	٨١٧	٨٣٥
دبل	١٢١	١٥٧	٤٠١	٦٢٠
رامية	١٥٩	١٦٥	٤٨٣	٥٨٩
يارون	٨٨	١٠١	٣٥٩	٣٨٥
مارون الراس	٩٨	١١٣	٣٧٧	٣٧٢
عيناتا	٩١	٩٦	٣٦٩	٣١٢
المجموع	٣٤٨٨	٣٦٠٠	١٣,٨٤٠	١٣,٧٣٩

يدلنا الجدول أعلاه إلى زيادة طفيفة في أعداد المزارعين، على مدار المواسم الأربعة بين ١٩٩٣ و١٩٩٦، تبلغ الـ ١١٢ مزارعاً، أي بنسبة تعادل الـ ٠,٣١ بالألف من مجموع مزارعي ١٩٩٦. في الوقت الذي تظهر فيه الأرقام تراجعاً طفيفاً في المساحة المزروعة يساوي ١٠١ دونم، أي ما نسبته ٠,٠٧٪ من مجموع المساحة المزروعة قبلاً.(٢٤٧)

وإذا كان من بداهة الأمور أن نستنتج أن تراجعاً طفيفاً جداً في مساحة الأراضي المزروعة على امتداد القرى الآنفة من خلال مقارنة رقمي المساحة، فإن أرقام المزارعين بالمقابل، لا تعقد بداهة مماثلة عن زيادة في أعداد المزارعين الفعليين، لأن هذه الزيادة قد تصبّ، وهذا هو الأرجح، في خانة أعداد مزارعي، «الظل» المسجلين، ممن يقيمون خارج المنطقة، وقد استفاقوا مؤخراً على أمر رخصهم، فتدبروا من مزارعي الشريط المحتل الفعليين، مَن «يخدمهم بالمجان» كما كانت تجري الأمور قبل ١٩٩٦، أو بالضمان المأجور كما تتجه أوضاع الضمان بعد ذلك.

(٢٤٧) هناك تفاوت غير ذي بال بين هذه الأرقام الرسمية عن سنة ١٩٩٦، وبين أرقام رسمية أخرى من المديرية الإقليمية في الجنوب وجبل لبنان، حيث تجعل أعداد المزارعين للقرى الواردة أعلاه ٣٥٥٦ مزارعاً بدلاً من ٣٦١٤، وتجعل مساحة الأراضي المزروعة ١٣,٧١٤ دونماً بدلاً من الرقم أعلاه ١٣,٧٣٩ دونماً.

تبقى مسألة تقاسم المزارعين نسب المساحة الإفرادية المزروعة. فإذا كان المعدل الوسطي للمساحة المزروعة يتراوح فيما بين المكاتب ـ المناطق بين ٣,٥٦٤ دونمات في قرى مكتب عين إبل٢ و٣,٨٧٧ دونمات في قرى مكتب عين إبل١،(٢٤٨) ويتراوح فيما بين القرى المزروعة بين مساحة ٣,٥٦٩ دونمات في رامية وبين ٤,١٨٨ دونمات في رميش،(٢٤٩) فإننا نستبعد أن يكون هذا المعدل معدل فروقات متقاربة في المساحات الإفرادية المزروعة، وإنما نرى أن نسب تقاسم المزروعات كما كانت قد تحددت سنة ١٩٧١ أي بعد سنة على توزع آخر وجبة من رخص زراعة التبغ على المزارعين الجنوبيين،(٢٥٠) تبقى قائمة حتى مع الإباحة المحدودة لهذه الزراعة بدءاً من سنة ١٩٩٢. لقد كانت نسبة الزراعة الإفرادية ونسبتها المئوية سنة ١٩٧١ كالتالي:(٢٥١)

مزارعون مرخص لهم حتى ٢ دونم	٥٧,٠٥٪
مزارعون مرخص لهم من ٢,١ إلى ٥ دونمات	١٥,٨٨٪
مزارعون مرخص لهم ما فوق الـ ٥ دونمات	٢٧,٠٧٪

نقول بأن هذه التقسيمات تحافظ على خطوطها العامة، حتى مع إلغاء الرخص شرطاً لزراعة ما يقارب الـ ٤ دونمات، لأن هذه الإباحة الآنفة حرّرت المزارع من واجب تأمين رخصة تغطي زراعته ليس غير. لكن حدود المساحة المزروعة لا ترتبط، بالنسبة للمزارع، بالرخصة وحسب، بل تتحدد وفق جملة معايير ليست الرخصة سوى واحدة منها، وهي، من بينها الأسهل تجاوزاً عن طريق الضمان. فهناك مثلاً مسألة تأمين الأرض المناسبة لاستقبال الشتول، إلى الهيئة البشرية القادرة

(٢٤٨) تبلغ النسبة الإفرادية في قضاء جزين ٢,٧٥٥. وقد آثرنا أن نستبعدها من المقارنة. أما في منطقة مرجعيون فتبلغ ٣,٧٢٩ وفي بنت جبيل ٣,٨٦٦.

(٢٤٩) في حولا ٣,٥٨٢، عيتا الشعب ٣,٦٧٧، بليدا ٣,٧٢٧، بيت ليف ٣٧٤٣، القنطرة ٣,٨٠٠، عين إبل ٣٨١٣، عيترون ٣,٨٩٤، دبل ٣,٩٤٨، القصير والقليعة وبرج الملوك وحلتا ودير ميماس ٤,٠٠٠، الطيبة ٤٠٤١. لم نأخذ في الحسبان كذلك رقماً مفرداً في مكتب عين إبل٢ إذ تبلغ النسبة في الصالحاني ١,٣٨٨ للمزارع الواحد، فهناك ١٢,٥ دونماً مقابل ٩ مزارعين.

(٢٥٠) المرة الأخيرة التي أنزلت فيها الدولة رخصاً جديدة، كانت في سنة ١٩٧٠، وكانت من نصيب مزارعي القرى الحدودية دعماً لصمودهم، ومزارعي بعض قرى منطقة بعلبك تشجيعاً لهم للتخلص من زراعة الحشيشة. وقد منحت الدولة يومها ٧٥٢١ رخصة بصورة استثنائية بموجب القرارات ١/١١٥٥ تاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ورقم ١/١٣٧١ و١٣٧٢ تاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٧٠. راجع: نهلة الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٢٥١) المصدر نفسه، ص ٤١.

على التعامل مع مختلف مراحل إعداده من زراعة وقطاف وتوضيب، وهي مراحل تتطلب درجات متفاوتة من القوة والجلد والمرونة (دور الأطفال حاسم في مرحلة شكاك الورق)، إلى تشكيل البيت ومساحته وارتفاع سقوفه، وأخيراً هناك ما هو حاضنة هذه الأمور جميعاً، أعني القناعة والتسليم في «أن تكون مزارع تبغ» مع ما تعنيه الكلمة من علاقات عائلة واجتماع وسياسة. وهذه العوامل جميعاً لا تتحدد بموقف أو قرار، وإنما تتشكل خلال مسيرة طويلة متقلبة تستقر في نهايتها على علاقة بين المزارع وشتلة التبغ، تحاكي علاقة المدخن بالسيجارة.(٢٥٢)

ج) على مستوى المداخيل والإيرادات

انطلاقاً مما سبق، عن أعداد المزارعين ومساحة الأراضي المزروعة تبغاً، وانطلاقاً من أرقام الإنتاج، ومن السعر الوسطي للكلغ سنة ١٩٩٦ والذي بلغ ١٢,٠٠٠ ل.ل. سعراً وسطاً، نرسم الجدول التالي لمدخول زراعة التبغ:

المكتب	عدد المزارعين الاسمي	المساحة بالدونم	الإنتاج بالكلغ	الثمن بالليرة اللبنانية	الثمن بالدولار (١٥٠٠)	المردود الوسطي بالدولار
بنت جبيل	١٢٣٨	٤٧٨٨	٥٢٥,٢٧٣	٦,٣٠٣,٢٧٦,٠٠٠	٤,٢٠٢,١٨٤	٨٧٧
عين إبل١	١٩٨٧	٧٧٠٤	٨٢٢,١٠١	٩,٨٦٥,٢١٢,٠٠٠	٦,٥٧٦,٨٠٨	٨٥٣
عين إبل٢	٦٣٩	٢٢٧٩	٢٤٥,٥٦٦	٢,٩٤٦,٧٩٢,٠٠٠	١,٩٦٤,٥٢٨	٨٦٢
مرجعيون	١٢٢٨	٤٥٨٠	٤٧٥,٦٧٢	٥,٧٠٨,٠٦٤,٠٠٠	٣,٨٠٥,٣٧٦	٨٣٠
جزين	٤٩	١٣٥	١٠,١١٥	١٢١,٣٨٠,٠٠٠	٨٠,٩٢٠	٥٩٩
المجموع	٥١٤١	١٩,٤٨٦	٢,٠٧٨,٧٢٧	٢٤,٩٤٤,٧٢٤,٠٠٠	١٦,٦٢٩,٨١٦	٤٠٢١

يؤشر هذا الجدول للوصول إلى ملاحظات عدة:

ـ إن مدخول التبغ (غير الصافي) الذي يزيد على ١٦ مليون دولار ونصف المليون، لا يصيب جملة القرى الحدودية، وإن بنسب تفاوت معقولة. فمن أصل

(٢٥٢) «إنني متأكد من أن زراعة التبغ تلحق بي خسائر مالية، أكثر مما توفر لي من أرباح، ولكن خلال أكثر من ربع قرن تعودت هذا العمل، وأصبح جزءاً من حياتي اليومية ومن تفكيري وضميري وأحلامي، وعلى رغم الخسائر التي تصيبني، سأستمر في زراعة التبغ حتى تحين ساعتي». مقابلة مع مزارع جنوبي، راجع: «النهار»، ٢٦/١/١٩٧٣.

هذا المبلغ تصل حصة القرى التبغية الثلاث الأولى والتي تزرع مجتمعة ٩٢٢٩ دونماً،(٢٥٣) ومع المعدل الوسطي لمدخول الدونم الواحد ٨٥٣ دولاراً إلى ٧,٨٧٢,٣٣٧ أي ما نسبته ٤٧,٣٪ من إيرادات التبغ الحدودي، بينما تبقى حصة ما يزيد على خمسين قرية حدودية تبغية في حدود ٥٢,٧٪.

ـ إن المعدل الوسطي للمردود غير الصافي لدونم التبغ (٨٥٣$)، يتوسط أرقاماً غير متباعدة (٨٣٠$ في منطقة مرجعيون و٨٧٧$ في منطقة بنت جبيل). باستثناء منطقة جزين حيث ينزل المردود الوسطي غير الصافي لدونم الأرض إلى ٥٩٩$ أي أقل بـ ٢٥٤$ عن باقي مناطق الشريط الحدودي المحتل. وبذلك تشكل القلّة المزارعة للتبغ في هذه المنطقة «فواخرة» مزارعي التبغ في الشريط المحتل، فقد «أكلوها» في «دنيا» الزراعة مع مردود الدونم من حيث كمية الإنتاج ٧٥ كلغ مقابل ١٠٦ كلغ في باقي مناطق الشريط المحتل، مما انعكس على «آخرة» الزراعة في قبض مردود متدنٍ مع تسليم الموسم.(٢٥٤)

ـ يبدو من الصعوبة بمكان، تحديد مدخول صاف موحدٍ يشكل مساومة معقولة بين المداخيل الصافية لفئات متعددة من مزارعي التبغ، لأن هناك اعتبارات عديدة تجدّ في رسم فوارق واضحة على هذا الصعيد، من ملكية الأرض إلى ملكية الرخصة، إلى «ملكية» اليد العاملة، إلى ملكية أدوات الزراعة وآلاتها، وتحديداً وسائل الفلاحة من تراكتور أو فدان، إلى غير ذلك من شروط فرعية كالقرب أو البعد من مصادر المياه لسقاية البذور في المشاتل أو سقاية الشتول أوان الزرع، إلى قرب الحقول المزروعة من المنزل أو من البلدة، إلى توفر وسيلة نقل خاصة تعفي من بدلات النقل اليومي لأوراق التبغ الخضراء... والعارفون الخبيرون يجعلون تكلفة الدونم الواحد، متراوحة ما بين الـ ٤٠٠$ كحد أقصى والـ ١٠٠$ كحد أدنى، حسبما يتوفر في حوزة المزارع من الشروط الآنفة. وعلى هذا يكون الريع الصافي للدونم الواحد يتراوح بين ٤٥٠$ كحد أدنى إلى الـ ٧٠٠$ كحد أقصى.

د) الواقع والآفاق

بعد هذه الإطلالة على واقع زراعة التبغ في الشريط الحدودي المحتل، من خلال معطيات الأرقام والإحصاءات الراهنة، يتوجب أن نتساءل عن آفاق هذه الزراعة وعن مستقبلها، في الشريط الحدودي المحتل وعن دورها الراهن في اقتصادياته؟

(٢٥٣) مساحة الأراضي المزروعة في عيترون ٣٣٩٢ دونماً، رميش ٣٣٣٤ وفي عيتا الشعب ٢٥٠٣.

(٢٥٤) الإحالة إلى المثل المحلي: «مثل الفواخرة لا دنيا ولا آخرة».

في هذا المجال تشكل الإباحة المحدودة لزراعة التبغ مؤشر الإجابة الحقيقي. فقد ظلت هذه الإباحة مطلباً أولاً لدى جمهور مزارعي التبغ، من يوم حمل بعض أهالي بنت جبيل، احتجاجاً على شركة الريجي في سنة ١٩٣٧ «تابوتاً أودعوه معاولهم وآلات الحراثة وأخذوا يطوفون في أنحاء البلدة راثين أيامهم السابقة محتجين على شركة المونوبول».(٢٥٥) سنة ١٩٩٣ أباحت الشركة، دون سقف الـ ٤ دونمات، زراعة بدون ترخيص. لكن هذا القرار لم يستطع أن يطوق في قطاع التبغ من كان خارجه، ولم يستحث الكثيرين من ملاّك التراخيص الصغيرة على تكبير مساحات زراعته.

صحيح أن جوانب من هذا العزوف تكمن في حسابات ملكية الأرض والعدّة البشرية أو العائلية، أو في حسابات الهجرة إلى داخل لبنان أو إلى خارجه، وترك الأرض في عهدة البوار والقحل. هذا صحيح، ولكن الأصح كذلك أن قرى عديدة انغلقت على ماضيها في زراعة التبغ، واختفت بكامل أعداد مزارعيها ومساحاتها، المزروعة سابقاً، عن شبكات الأرقام والإحصاءات بالرغم من توفر الأرض والأيدي العاملة.

إن إغلاق المنطقة الدائم مع الأوضاع الأمنية والعسكرية المضطربة، ومع قمع الاحتلال وممارساته، ومع التقصير المشبوه لإدارة حصر التبغ والتنباك، خاصة في أعوام النصف الثاني من السبعينات وأعوام وسط الثمانينات حيث تخلفت لسنوات عدة عن استلام المحصول،(٢٥٦) إلى الإدانة الدائمة التي تلاحق هذه الإدارة، باستلام التبغ بأقل ما استوجبه من تعب أو من كلفة، ومع انفتاح العمل في الشريط المحتل على أبواب «جيش لبنان الجنوبي» والمؤسسات الإسرائيلية، كل هذه العوامل أدّت إلى شلّ الروابط الحدودية مع منابت الاقتصاد والاجتماع الحدوديين، وشكلت حاجزاً أمام الأبناء و«سر» مهنة آبائهم. لذلك كان الانقطاع عن هذه الزراعة لسنوات قليلة ما بين أواسط الثمانينات والتسعينات قطعاً مع هذه الزراعة، وإيذاناً باحتضارها في العديد من البلدات ونذيراً بمصير مماثل في غير بلدة وقرية. نقول ذلك مع ما تعطيه أعداد المزارعين الإجمالية وأرقام المساحات المزروعة من ثبات

(٢٥٥) راجع: صحيفة «البشير»، ٢٥/٣/١٩٣٧.

(٢٥٦) وجد تخلف الريجي عن استلام موسم ١٩٨٤، والذي كان مفترضاً استلامه مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، وجد، لاحقاً، تزكية له في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ مع خطف موظفين اثنين من بلدة رميش خارج الشريط وأطلق سراحهم في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ أي بعد أربعة أشهر ونصف، كانت كفيلة بتطيير استلام موسم ١٩٨٥ وموسم ١٩٨٦.

على هذه الزراعة، لأن هذه الأرقام، تومىء في أولى دلالاتها إلى وجود مراكز قوى تبغية، تمتص مساهمات ومساحات غير قرية مجاورة من القرى، التي راحت تبتعد بأهاليها، وبالتالي بخراجها عن زراعة التبغ. وهكذا أمسكت ٦ بلدات حدودية بنسبة ٦٣,١٪ من مساحة الشريط التبغية[٢٥٧] مقابل ٣٦,٩٪ لما يقارب الخمسين قرية حدودية ما زالت تعرف من مزارعي التبغ ولو مزارعاً واحداً.[٢٥٨]

إن المعايش الخبير لدور التبغ في حياة الجنوبي وفي تشكيله الإنساني، يدرك حجم تراجع هذه الزراعة ومآل مصيرها القادم، عندما يرى أن، في دير ميماس سنة ١٩٩٦، مزارعاً واحداً، وأن في بني حيان ستة مزارعين، وتسعة آخرين في العديسة، وفي كفر كلا... أربعة مزارعين.[٢٥٩]

إن هذه الأرقام الخجولة، ومع قرار الإباحة المحدودة والإعفاء من الترخيص،

(٢٥٧) تبلغ المساحات المزروعة في عيترون ورميش وعيتا الشعب ٩٢٢٩ دونماً، كما سبق وأشرنا، مع ميس الجبل ١٣٩٧ وبليدا ٨٥٣ وحولا ٨٣٥ يصبح مجموع المساحة المزروعة في هذه البلدات الستة ١٢,٣١٤ من أصل ١٩,٤٨٦ إجمالي المساحة في الشريط المحتل.

(٢٥٨) نسوق هذه الملاحظة للإشارة إلى اختفاء التبغ بالكامل من قرى حاصبيا والأغلب من قرى قضاء جزين.

(٢٥٩) نورد هنا أعداد المزارعين والمساحات المزروعة في بعض من القرى الحدودية سنة ١٩٩٦، وتشير هذه الأرقام إلى تناقص أعداد المزارعين وقلّة المساحات المزروعة. ومع هذه الدلالة، نقيم تحفظنا على تعدي تلك الأرقام لحدود الواقع القائم، فهي تجعل أعداد المزارعين في بلدة بنت جبيل ٤٨ مزارعاً، مع أن العدد الحقيقي لا يتجاوز سدس هذا الرقم.

القرية	المزارعون	المساحة
حلتا	٣	١٢
كونين	٥	٢٠
برج الملوك	٥	٢٠
بيت ياحون	٨	٣٦
القصير	٩	٣٦
القليعة	٣٢	١٣٦
شمع	٣٦	١١٥
عدشيت القصير	٣٦	١٣٤
بنت جبيل	٤٨	١٩٢
دير سريان	٥٣	٢١٠
عيناتا	٩٦	٣١٢
مارون الراس	١١٣	٣٧٢

القرية	المزارعون	المساحة
علما الشعب	١٠	٤٤
القنطرة	١٠	٣٨
الناقورة	٢٢	٨٨
طلوسة	٢٦	٩٩
الجبين	٣٠	٨٤
الطيبة	٤١	١٦٥
شيحين	٤٢	١٤٤
الظهيرة	٤٣	١٥٦
مروحين	٦٧	٢٥٧
مركبا	٨٠	٣٠٠
يارون	١١٥	٣٨٥

تظهر مدى التنصل من هذه الزراعة في جوانب واسعة من الشريط المحتل. أما الأرقام الكبيرة حول واقع تلك الزراعة على مساحة الشريط، فقد جاءت من امتداد هذه الزراعة إلى مداها الأقصى في المراكز التبغية الكبيرة، كما يتبين من الجدول التالي:

البلدة	مساحة مرخصة	مساحة مأذون بها	المجموع
عيترون	٢٠٦٠	١٣٣٢	٣٣٩٢
رميش	٢٣٢٠	١٠١٤	٣٣٣٤
عيتا الشعب	١٤٠٠	١١٠٣	٢٥٠٣
ميس الجبل	٦٩٩	٦٩٨	١٣٩٧
بليدا	٤٥٤	٣٩٩	٨٥٣
حولا	٤٠٠	٤٣٥	٨٣٥
المجموع	٧٣٣٣	٤٩٨١	١٢,٣١٤

تبلغ المساحة المتأتية عن قرار الإباحة المحددة ٤٩٨١ دونماً، أي ما نسبته ٧٠٪ من المساحة المرخصة المزروعة أو ٤٠,٤٪ من إجمالي المساحة المزروعة في هذه القرى أو ٢٥,٥٪ من إجمالي المساحة المزروعة على امتداد الشريط المحتل.

ولكن الأساسي هنا، هو أن الفئة الأكثر تمثلاً وإفادة من إباحة الزراعة، كانت فئة المزارعين الذين يتداولون بالأصل رخصاً كبيرة تتعدى الخمسة دونمات،[٢٦٠] أو بتعبير آخر فئة المزارعين المحترفين الذين تشكل زراعة التبغ بالنسبة لهم مهنة وحرفة وعلّة وجود وسبيل ترقٍ مادي ومكانة اجتماعية، وحتى، سلوكاً يومياً. وهذه الفئة تحديداً، هي التي تملك المقدرة على أن تنفذ من خراجات بلداتها المشبعة زراعة مرخصة بالأصل، والتي غدت أكثر ضيقاً مع اقتطاع إسرائيل وقضمها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ومع تحريمها الزراعة إلا على بعد مئات الأمتار من الشريط الحدّي الشائك والموغل بعيداً وسط الأراضي الزراعية لأغلب هذه القرى.[٢٦١]

تمتلك هذه الفئة من المزارعين «الكبار»، القدرة على استئجار أراض بعيدة في خراجات قرى محاذة أو بعيدة غير محاذة، واستثمارها بكفاءة من حيث قدرتها على التعامل مع حقول تقوم بعيدة عن القرية، بتأمين متطلبات الزراعة من نقل

(٢٦٠) لأن همّ العشرة كهمّ الخمسة كما يرى معظم المزارعين.

(٢٦١) راجع عن منع إسرائيل مزارعي رميش من زراعة التبغ بدءاً من ١٩٦٤، إلا على بعد ٥٠٠ م من الحدود: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

للمياه والشتول والعمال ومن أعمال القطاف في أوقاتها، وهذه كلها أمور لا يملكها إلاّ مزارع محترف يملك، إلى التقنيات المادية، خبرة في أحوال الأرض والضمان، وهي معرفة تبقى وقفاً على مزارعين أصحاب عصمة على امتداد المنطقة في تقدير عطاء الأرض: مغلالة مع جودة أم مغلالة باردة، وفي تقدير الإنتاج، كميةً وجودة.

أمّا صغار المزارعين، حتى حدود ال ٢ دونم، وهم أعداد معتبرة بين مزارعي الجنوب، فهم على هامش تلك الزراعة، بالمقدار الذي تقوم به هذه الزراعة على هامش حياتهم الاقتصادية: جلّهم ممن تقاعدوا في بيوتهم، ينفقون من عطاءات أبنائهم المقيمين خارج الشريط المحتل في الغالب الأعم، يعملون في التبغ إدماناً لمسيرة رافقتهم من وعيهم الأول، أو توفيراً وإسعافاً لأبنائهم أو تحسباً من ضيق وغدر زمان. أو أن هؤلاء المزارعين الصغار، هم من الموظفين المقيمين في الشريط المحتل والذين يرون في زراعة التبغ سبب معاش إضافي يسد عجزاً قصرت عنه مداخيل حرفتهم الأساسية، في تعليم أبناء أو تحسين بناء المنزل العائلي، أو تدبير قرش أبيض يغني ويجدي. وجميع هؤلاء يجدون تشجيعاً لهم في زراعتهم، من سهولة التعامل مع شتلة التبغ نوع «سعدى ٦»، زراعة وقطاف أوراق وتوضيب محصول يابس.[٢٦٢] ويجدون دافعاً كذلك في ثمن المحصول الذي يقبضونه ثمناً لأتعابهم مبلغاً «صامداً»، دفعة واحدة، هذا في الوقت الذي كانت فيه مصاريفهم وتدابير الأمور المعاشية، تتم عبر غير مصادر إنفاق، فيبدو ثمن التبغ والحالة هذه، عطاءً وهبة تأتي زيتاً على زيتون الحرفة الأساسية.

هذه الزاوية، التي يلتقي عندها إجمالي المزارعين الصغار مع جملة من المزارعين الكبار، هي التي تجعل من قسم كبير من جمهور التبغ الحالي في الشريط الحدودي المحتل جمهوراً مختلفاً عن سابقه في الستينات والسبعينات، حيث كان المزارع يومها مرتهناً بالكامل لمردود عمله في مجال التبغ، مقطوعاً عن أي مصدر دخل آخر، وكانت غلته من موسمه آخر الدورة الزراعية من نصيب المرابين أو التجار يأخذون حصتهم منها، وغالباً ما كانت تقف الغلّة ما قبل عتبة سداد الديون، فيدوّر المبلغ المتبقي إلى غلّة الموسم القادم. أما حالياً، فيبدو الأمر على غير هذا النحو،

(٢٦٢) أقرت إدارة حصر التبغ والتنباك نوع «سعدى ٦»، شتلة رسمية في الثمانينات وتتميز عن سابقتها (شتلة البلغاري)، في سرعة النمو، وفي تناسق أوراقها وبلوغها معاً مرحلة القطاف، مما يسهل في عملية «الشكاك» ويوفر على العامل دورات قطاف عديدة، لذلك صار المزارع يفرغ أحياناً من مرحلة القطاف، وهي الأكثر صعوبة، في أواسط تموز بعد أن كانت هذه المرحلة تطول أحياناً حتى أواسط تشرين الأول.

إذ يشكّل مدخول التبغ، لدى العديد من المزارعين، مصدر تراكم وتوفير، أو مصدر زيادة في التملك، أو مصدر تغيير في نمط البناء أو في معيشة العائلة.[٢٦٣]

والذي ساهم في هذا الأمر، توجه زراعة التبغ لأن تكون زراعة بيتية ـ عائلية بامتياز، يتولاها ركنان أساسيان من العائلة، المرأة والطفل، اللذان طالما ظلا، مرتهنين في متابعة الأدوار التي باشرها أو يباشرها الرجل. ولكن دخول الآلة على خط الفلاحة، وعلى خط نقل المياه أثناء عملية زرع الشتول، وإدخال المضخات في عملية تخزين المياه أو رش المشاتل... كلها أمور أغنت هذه الزراعة عن قسط وافر من مجهود الرجل مما أفسح أمامه في مجال عمل آخر في غير موقع أو وظيفة أو مؤسسة.

* * *

إن تحلّق زراعة التبغ في الشريط المحتل في جزر تبغية، وانسحابها من العديد من القرى، هو الخطوة الأولى في طريق هزيمتها وزوالها لاحقاً، لأن من أهم عوامل منعة هذه الزراعة، كانت شبكة العلاقة المتكاملة التي كانت تشبك قرى الجنوب بكامله، وقرى الشريط الحدودي المحتل منه تحديداً، فقد كانت هموم التبغ المشتركة، الخيط السحري الذي يصل ما بين فلاحي علما الشعب المسيحية وبين فلاحي جوارها المسلم. وكانت آصرة العلاقة بين فلاحي عين إبل وحزبييها البعثيين وبين ما يماثلهم من أهالي حانين. وكانت موحداً ما بين رميش حقولاً وحارات وبيوتاً وزواريب وأزياء رجال ونساء و«مواد» حديث ولقاءات ومسامرات، وما بين عيترون التي تفصلها عن رميش فراسخ من حقول التبغ، يمسك بطرفيها مزارعون من بنت جبيل ومزارعون من عين إبل، وقد كانت شراكة التبغ بعضاً من «صابون» القلوب التي ساهمت في محو آثار ودماء أحداث ١٩٢٠ بين هاتين البلدتين. كما كانت هذه الهموم على امتداد العلاقة بين قرى الجنوب، وفي حرب الجنوب ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧، أساساً في عناصر الممانعة في جبه فتيل تلك الحرب.

لقد تماهت شتلة التبغ تماهياً كاملاً مع كل جوانب الحضور الجنوبي، فالقذيفة الإسرائيلية تنال منها على الدوام: إذا أصابت بشراً فهم من زارعيها، وإن أصابت حواكيراً أو برية فهي من مساحاتها. والموقف من الدولة ومن قيادات السياسة ومن

(٢٦٣) يؤكد عدد من أهالي رميش أن ٣٠٠ شقة تم شراؤها خلال سنوات التسعينات لحساب أهالي رميش في مدينة بيروت وضواحيها وخاصة في منطقة رأس الدكوانة. وقد شكلت مداخيل التبغ الدفعات الأولى من الأثمان والأقساط اللاحقة. ومع التحفظ عن هذا الرقم، إلا إن للأمر دلالته في التعبير عن الدور التراكمي لزراعة التبغ.

أحزابها يتحدد عبر التبغ: أسعار رضية لا تكون إلا في دولة رضية هنيّة. والحديث في معاناة الجنوبي حديث في همّ التبغ أساساً. والحديث في حرمانه حديث في قلّة مردود التبغ. والحديث في ترقي الجنوبي في الشهادات العلمية أو الحديث في الهجرة، حديث في عطاءات التبغ أو حديث في التحول عن زراعته.

كان طموح الجنوبي في مسيرته الطويلة، لو يتخلص من نير التبغ، ومن مرارة لقمته. كان طموحاً عريضاً على امتداد الجنوب، ولأنه كذلك، كان جديراً بأن يكون حلماً وأملاً مشتركاً. لكن تراجع زراعة التبغ حالياً، عن سُدّتها في كيان الجنوبي وفي حركته وحضوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو تراجع يستبق على ما يبدو، ما يتجمع بعيداً عن الجنوب من ضربات مُمحلة ستمسح بها اتفاقية «الغات» العتيدة مروج العالم الثالث، هذا التراجع في زراعة التبغ، يشكل في الظرف الراهن خطراً فعلياً على بنية الشريط المحتل ولحمته وأواصره: أي جامع موحّد في المصالح المباشرة، يوحّد حواضر الشريط المحتل، وقد تقطعت، في الأهواء قدامها وخلفها، فئات ما زالت على عقدها مع التبغ سنّة حياة، وفئات تقوم على عملها مع قوات الطوارىء الدولية وتنتصب بين الحين والآخر مطالبة هؤلاء بالتثبيت وبالتعويضات، وفئات تندب حظها الأقل سعادة مع إبدال النروجيين أو الفرنسيين من قوات الطوارىء وهم الأكثر إنفاقاً ولهواً، بالبولونيين أو بالهنود المساكين المقتّرين، ومجموعات يقف شبابها طوابير على أبواب المؤسسات الإسرائيلية أواخر أنصاف الشهور لقبض رواتبهم، وآخرون يبيعون حياتهم ومواقفهم في مزاد ما ينالونه لقاء خدمتهم في «جيش لبنان الجنوبي»، إلى آخرين يقطعون أدغال الشريط المحتل على دروب تهريب الدخان والحديد إلى بلدات وقرى تغذّ في إقامتها وارتحالها، على دروب هجرة ما همّ أكانت قريبة أم بعيدة!!

سادساً: العمالة الحدودية في المؤسسات الإسرائيلية

أ) أعداد العاملين وميادين العمل

ترافقت عروض العمل في المؤسسات الإسرائيلية، «مع عروض» الحرب اللبنانية وأزماتها. كانت دفعة العمال الحدودية الأولى، التي باشرت عملها في معامل التبغ في صفد في ١ آب/أغسطس ١٩٧٦،[٢٦٤] «جزرة» ترغيب أهالي

(٢٦٤) راجع: ص ٧٣ ـ ٧٤ من هذه الدراسة.

القرى المسيحية، على وقع حرب الجنوب، وعلى أساس السند السياسي المركزي من أحزاب «القوات اللبنانية»، وعلى أساس الرهان الكامل على إسرائيل، وعلى أساس انقطاع سبل التموين مع اندلاع حرب الجنوب، وعلى أساس الشعور بانتهاء الوطن مع توزع «الإدارات المدنية» على امتداد مناطقه، وعلى أساس أن الأمور آيلة إلى غير سلطة.

هذه النظرة الحدودية سرعان ما عادت وانكمشت، مع الخيبة ومع التمييز الذين استُقبل بهما الزبائن الجدد في إسرائيل وفي مؤسساتها الاقتصادية، إذ «لم يكترث أحد في الجهاز العسكري الصهيوني، أو في المزرعة أو الشغل أو السوق، لتغذية شعورهم بأنهم حلفاء كرام أو ضيوف مدللون، بل ووجهوا بعجرفة الحماة ومنّة المتصدقين...»[٢٦٥] لكن تتابع الحرب اللبنانية، وضيقة الخناق الاقتصادي، لم تدفع بالأمور في طريق التراجع أو الجمود، فقد ظلت أعداد العمال إلى ازدياد وراحت أعدادهم تصيب غير طائفة وغير بلدة حدودية، لا سيما مع سيطرة سعد حداد على المنطقة الحدودية. فقد تزايد العدد، من ١٥ عاملاً هم أفراد الدفعة الأولى التي باشرت عملها في ١ آب/أغسطس ١٩٧٦، إلى ١٢٠ عاملاً في ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٦، إلى ٣٠٠ عامل في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٦، ثم إلى ٥٠٠ في ١ شباط/فبراير ١٩٧٧،[٢٦٦] فإلى ٧٠٠ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٧،[٢٦٧] وإلى ٧٨٧ في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٧٧،[٢٦٨] فإلى «١٥٠٠ عامل يعبرون الحدود يومياً» في الأشهر الأولى من سنة ١٩٨١.[٢٦٩]

ساهم اجتياح ١٩٨٢، بما عناه من تجنيد واسع للاحتياطي العسكري الإسرائيلي، في رفع أعداد العمال اللبنانيين في المؤسسات الإسرائيلية. ولكن مع انسحاب حزيران/يونيو ١٩٨٥، وارتسام الشريط المحتل بحدوده الحالية، تكون مرحلة من العمالة قد بدأت، مع تغير زاوية النظر الإسرائيلية لخطوة السماح للعمال اللبنانيين في العمل داخل المؤسسات الإسرائيلية. فإذا كان الهدف الأول من تشغيل اللبنانيين سنة ١٩٧٦، هو دخول إسرائيل في السوق الأهلية اللبنانية، فإن فتح أبواب العمل بعد سنة ١٩٨٥، كان بهدف ربط الحدوديين وكَرْبهم في السلسلة

(٢٦٥) راجع: أحمد بيضون، «أوراق غير منشورة حول حرب الجنوب ١٩٧٦»، ص ٤٢.
(٢٦٦) «هآرتس»، ١/٢/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.
(٢٦٧) «معاريف»، ٢٩/٣/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.
(٢٦٨) «بماحانيه»، ٢٤/٨/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.
(٢٦٩) «النهار»، ١٠/٣/١٩٨١، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، خصوصاً وأن منطقة الشريط المحتل، «كحزام أمني»، أصبحت محركاً أساسياً لكثير من الأحزاب والساسة الإسرائيليين، وكان ارتهان الشريط المحتل أرضاً وبشراً مطمح الجميع في تصوراتهم وفي أفعالهم. لذلك كانت مواقف جديدة في النظر إلى «الحزام» وأهله: «من الخطأ الاعتقاد أن المشاكل في الحزام تقتصر على المسائل الأمنية، بل أن ترسيخ الأساس العسكري للحزام أثار من جديد المشاكل الاقتصادية الأساسية».(٢٧٠)

انطلقت حركة العمال اللبنانيين في المؤسسات الإسرائيلية مجدداً، سنة ١٩٨٥، من رقم ٣٦٢ عاملاً لترتفع إلى ١٥٣٥ سنة ١٩٨٧،(٢٧١) فإلى ١٧٠٠ - ١٨٠٠ عامل سنة ١٩٨٨،(٢٧٢) فإلى ٢٣٠٠ عامل سنة ١٩٨٩،(٢٧٣) وهو رقم تستقر عليه حركة العمالة حتى سنة ١٩٩٤، حيث تتحدث المصادر عن رقم الـ ٣٠٠٠ عامل،(٢٧٤) ليصل تقدير عدد العمال لاحقاً وفق تحقيقات الصحافة اللبنانية إلى أعلى رقم وهو الـ ٤٠٠٠ عامل.(٢٧٥)

إن أعداد العمال الحدوديين، ليست خاضعة لاعتبارات السياسة الإسرائيلية في الشريط الحدودي المحتل وحسب. فهي ترتبط من جهة أولى باعتبارات داخلية إسرائيلية، شأن هجرة اليهود السوفيات التي قلّلت من خطط رفع العمالة من حدود الـ ١٦٠٠ - ١٨٠٠ عامل إلى حدود الـ ٤٠٠٠ عامل في ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٠.(٢٧٦)

(٢٧٠) زئيف شيف، «تغير في مفهوم إسرائيل الأمني تجاه لبنان»، «هآرتس»، ١٩٨٨/٦/١٠، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦، السنة ١٥، حزيران/يونيو، ١٩٨٨، ص ٤٠٨.

(٢٧١) راجع: «الحياة»، ١٩٩٠/١٠/٣١.

(٢٧٢) تقرير «رويتر»، نقلاً عن «السفير»، ١٩٨٨/٢/١.

(٢٧٣) هذا الرقم أعطاه المقدّم حسّون رئيس مكتب الإدارة المدنية. راجع: «النهار»، ١٩٨٩/٩/٢٥، ١٩٩٣/١١/٩؛ «الحياة»، ١٩٩٠/٦/٢٧، ١٩٩٠/١٠/٣١؛ «العواصف»، عواد، ص ٢٤.

(٢٧٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، رقم ٦٢/١٩٩٤/٥، تاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، منشورات الأمم المتحدة، وثيقة رقم (٢٤٠١٩٤) ١٩٩٤، ص ٥١. نقلاً عن شفيق المصري، «الأمم المتحدة في جنوب لبنان»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٢٧٥) «النهار»، ١٩٩٦/١/١٧.

(٢٧٦) راجع: خطاب قائد وحدة الارتباط الإسرائيلية في بنت جبيل مفيد عامر، بشأن رفع أعداد العاملين إلى ٤٠٠٠ عامل، «النهار»، ١٩٨٨/٩/٢٦.

وتخضع من جهة ثانية لاعتبارات السياسة الإسرائيلية في غير منطقة مجاورة، وتحديداً سبل هذه السياسة في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية. ففي مطلع سنة ١٩٨٨، انتقل عشرات العمال الحدوديين إلى العمل في الرملة، في محاولة لسدّ النقص في العمالة، الذي كانت تتعرض له المرافق الإسرائيلية، جراء حالات تغيب وانقطاع وتوقف العمالة الفلسطينية.(٢٧٧) وللسبب عينه طلبت وزارة العمل الإسرائيلية إلى الإدارة المدنية في الشريط الحدودي المحتل تأمين أيدٍ عاملة لبنانية، للعمل في إسرائيل وبخاصة في مجالات البناء والتبليط وتركيب الأدوات الصحية والدهان. وقد حدّدت أمكنة العمل حصراً في تل أبيب ومحيطها.(٢٧٨) ومن جهة ثالثة تخضع لاعتبارات اقتصادية محلية وإقليمية، وهو ما أخذت تباشيره تلوح هذه السنة حيث بدأت مصانع النسيج المجاورة للشريط المحتل أو المتواجدة داخل الجليل تقفل أبوابها في هذه المناطق وتنتقل بمنشآتها إلى مناطق أردنية أو مصرية تباشر منها نشاطها الصناعي.(٢٧٩) وقد انعكس هذا الأمر مباشرة على العاملين في قطاع النسيج من الحدوديين، حيث تحدثت أخبار الأشهر الأخيرة عن صرف عشرات من العاملين في قطاع النسيج (القسم الأكبر منهم يعود إلى بلدة رميش). على هذا نرجح أن يكون العدد التقريبي للعمال الحدوديين في المؤسسات الإسرائيلية قد

(٢٧٧) Jacques Seguin, *Le Liban-Sud, espace periphérique, espace convoité*, Edit. (Paris: l'Harmattan, 1989), p. 169.

(٢٧٨) راجع: «السفير»، ١٩٩٠/١٢/٢٩.

(٢٧٩) ذكرت صحيفة «معاريف» في ١٩٩٧/٧/١٤. نقلاً عن إذاعة الجيش الإسرائيلي أن ١٥ شركة نسيج إسرائيلية كبيرة نقلت معاملها التي «أغلقتها في إسرائيل إلى عدة بلدان من بينها الأردن ومصر»، وذلك لأسباب لها علاقة مباشرة بتصريف الإنتاج وبأجرة اليد العاملة. ففي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط أجر العامل الإسرائيلي في معامل النسيج الـ ٩٠٠ دولار أميركي، فإن أجر العامل الأردني هو ١٤٠ دولاراً والعامل المصري ٩١ دولاراً. وقد صرفت هذه الشركات الـ ١٥ من عمال مصانعها في الثلاث سنوات الأخيرة ١٠ آلاف عامل. ويتوقع أن يتم صرف مثل هذا العدد في السنتين القادمتين.

راجع كذلك: صحيفة «المجد» الأردنية تاريخ ١٩٩٧/٧/١٤، حيث تنقل عن مصانع ألبسة برأسمال أردني إسرائيلي مشترك أقيمت في الشونة الشمالية، يستوعب الواحد منها في حدود الثمانين عاملاً، يتوقع أن يرتفع عددهم إلى ١٥٠. يتقاضى الواحد منهم شهرياً ما بين ٥٥ و٧٠ ديناراً أي ما يعادل ٧٧ - ١٠٠ دولار.

انخفض إلى حدود الـ ٣٢٥٠ عاملاً، في سنة ١٩٩٧.(٢٨٠)

واللافت في هذا العدد أرجحية أعداد النساء في مجموع العاملين، وهذه الأرجحية ليست بجديدة في تركيبة العمالة الحدودية، فهي تبرز منذ الأوقات الأولى للعمل، وكانت تشكّل في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ نسبة ٥٥٪ وفق الرواية الإسرائيلية.(٢٨١) أما في السنوات اللاحقة، فالمصادر تتحدث بصيغة عامة من مثل «الأكثرية الساحقة» أو «الإناث ضعفا عدد الذكور».(٢٨٢) ونظن أن نسبة العمال الذكور العاملين في المؤسسات الإسرائيلية من أبناء بلدة رميش على مجموع العاملين من أبنائها في هذه المؤسسات، والبالغة ٣٧٪، تبقى صالحة، نسبةً عامةً تغطي تركيبة جنس العاملين الجنوبيين.(٢٨٣)

أما عن شروط العمل، فإن الإمكانية مفتوحة دوماً للذين خدموا عسكريتهم، منذ ولاية «جيش لبنان الحر» مع سعد حداد، و«بلغوا سن التقاعد ابتداءً من ٥٠ عاماً»، أما الأفضلية في العمل بعد هؤلاء فهي لعائلات المجندين مع لحد، أولاً من أصول أو فروع قريبة، أو تالياً ممن يحوزون براءة أو كفالة من مجند في «الجنوبي»، ويتم شراؤها غالباً بمبلغ يتراوح بين ٥٠ و٧٥ دولاراً للرخصة الواحدة. ويحق للمجند الاستفادة من مردود رخصتين.(٢٨٤)

---

(٢٨٠) يندرج في إطار النقطة أعلاه ما تنقله «السفير» من الشريط المحتل عن «أن سلطات الاحتلال بدأت التضييق على العمال اللبنانيين الذين يعملون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن هذه المضايقات عدم إعطاء إجازات عمل إلا لمن له أخ أو ابن عم في ميليشيا المتعاملين اللحديين... وتم طرد العشرات من العمال اللبنانيين من العاملين في معامل وبساتين لأنهم يعملون من دون تصاريح عمل. وقامت الشرطة الإسرائيلية بملاحقة اللبنانيين داخل مراكز عملهم... وأشارت التقارير إلى أن حوالي مئتي عامل تم طردهم حتى اليوم وتوقعت أن يصل عدد المطرودين إلى أكثر من ثمانمئة عامل خلال الشهرين المقبلين». «السفير»، ١٩٩٦/٨/٣١.

(٢٨١) «دافار»، ١٩٧٧/١١/١٣، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٨٢) راجع: «بيروت المساء»، ١٩٨٧/١/٢٧؛ «السفير»، ١٩٩٦/٣/١٢.

(٢٨٣) توزع العمال الرميشيون في المؤسسات الإسرائيلية، سنة ١٩٩٢، ١٧٠ امرأة مقابل ١٠٠ رجل. راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

(٢٨٤) بالرغم من اعتبار القرابة مع «الجنوبي» شرطاً واجباً في العمل، إلا أن هناك أعداد معتبرة تعمل خارج هذا الشرط، راجع: «السفير»، ١٩٩٦/٨/٣١.

وهنا نشير إلى أن القرابة بين المتقدم للعمل وبين مجنّد في الجنوبي، كشرط واجب يطبّق بدءاً من سنة ١٩٨٥، هو في الواقع إظهار إلى العلن ما كان يجري تحكيمه ضمناً في اختيار الدفعات الأولى من العمال. فقد أشار يهوشواع حبوشي مستشار وزير العمل الإسرائيلي لشؤون العرب في زيارة له إلى بوابة «الجدار» إلى أن «المبادىء التي حددت للعمل في إسرائيل مع افتتاح الأبواب قد جرى =

القيادة الإسرائيلية من جهتها تحرص على تصوير أمر الحصول على الموافقة والإذن بالعمل وكأنه مسألة تفرضها اعتبارات العمل وحاجة المؤسسات الإسرائيلية وتصور دورها في الأمر دور ساعي البريد لا أكثر.(٢٨٥) ولكن الشروط للتقدم بطلب للعمل، تضع الأمر كلّه في السلّة الأمنية «للجيش الجنوبي». فمن البند الأول الذي يحتّم على المتقدم، كشرط أول، تسجيل طلب العمل لدى «مكتب العمل» على اسم أحد جنود «الجنوبي»(٢٨٦) تتحدد سلفاً إمكانية القبول أو عدمه، لأن «مكتب العمل» «مكتب منبثق من الجيش الجنوبي في اللواء الغربي، ويُعنى بشؤون العمال في المنطقة الممتدة من الطيبة إلى الناقورة، لا سيما إيجاد فرص عمل جديدة لطالبيها..».(٢٨٧) وهذا يعني أن مفاتيح العمل الأساسية تبدأ أولاً من «الجنوبي» ومن قيادته على صعيد القطاع، نزولاً حتى العناصر المحلية المسؤولة في القرى الحدودية.

يبقى الحديث في ظروف العمل وفي مجالاته. فأما الظروف فهي على غير ما عهده الحدودي في مسيرته العاملة: من توقيت مباشرة العمل في نوبات ليلية أو فجرية أو عصرية، وفي مكان يبتعد مسير ساعتين في السيارة عن مكان الإقامة،(٢٨٨) إلى انضباط كامل وتحديد دقيق لأوقات تناول الطعام وأوقات

= تنسيقها مع الإدارة العسكرية وبمعرفة جميع الأطراف التي تهتم بقضايا العمل... وتعمل في كل قرية لجنة مهمتها «إعطاء الأفضلية للعائلات التي يخدم أبناؤها في الجبهة ويحملون السلاح...». «دافار»، ١٩٧٧/١١/١٣، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٨٥) «يؤكد حاييم عاريف (مسؤول الإدارة المدنية) أن المصانع في إسرائيل لا تقدم طلبات [توظيف] مباشرة إلى الجيش الإسرائيلي بل تقدمها فقط عن طريق وزارة التجارة والصناعة أو وزارة العمل. واللبنانيون يعملون في إسرائيل فقط بعد التأكد من أن لا مجال لاستيعاب مواطنين إسرائيليين في المصانع أو المؤسسات الإسرائيلية...»، «هآرتس»، ١٩٨٧/٦/٢٨. «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧، السنة ١٤، ١٩٨٧/٧/٧، ص ٤٨٧.

(٢٨٦) الشرطان الباقيان:

- أن يتجاوز عمر العامل حداً لا يؤهله للخدمة العسكرية.
- أن يحسن القيام جزئياً بالعمل المطلوب.

وقد تبين أن خرق هذين الشرطين أو أحدهما ممكن وبنسبة كبيرة إذ إن ١٠٪ من عمال رميش تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و٦٠ سنة. راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

(٢٨٧) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢٨٨) راجع ما تنقله مجلة «المسيرة» بتفصيل دقيق عن توقيت إحدى العاملات: تصحو الساعة الثانية والنصف فجراً لتكون في الثالثة والنصف على المعبر. تنطلق منه ليبدأ العمل في الخامسة صباحاً تعمل ٨ ساعات وتعود إلى منزلها في الثالثة عصراً، ١٩٩٦/٢/٣، ص ١٤.

الاستراحة، إلى التفتيش الدقيق في نقاط العبور ومداخل المؤسسات. أما ميادين العمل، ففي قطاعات النسيج والفنادق والمستشفيات والبلديات والمزارع والتحريج ومعامل البلاط والترابة ومعامل العصير والتعليب والقطاف وفي الحدادة والميكانيك والكهرباء. ومدى انتشار هذه المؤسسات واسع فسيح، يغطي وسط الساحل الفلسطيني (تل أبيب) إلى شماليه حيفا وعكا وصولاً إلى نهاريا، فداخل الجليل من الناصرة إلى صفد والجش وكريات شموناه، وحرفيش وعين الأسد...

ب) الأجور

لم يصمد الوعد الذي قطعه وزير العمل الإسرائيلي أمام وفد من العمال الحدوديين في ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٦، بأن أجورهم ستكون «طبقاً للعقود الجماعية للعمال الإسرائيليين»،[٢٨٩] سوى أربعة أيام، أي حتى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٦، مع قبض هؤلاء العمال أجورهم عن نصف الشهر الأول من مباشرتهم عملهم، فقد كان «التذمر سيد الموقف لدى هؤلاء العمال احتجاجاً على انخفاض الأجور وعلى القبض بالليرة اللبنانية».[٢٩٠] وقد ظل قائماً، تذكّر به في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، النشرة الصادرة عن المدير العام لمكتب الاستخدام،[٢٩١] ويذكّر به طلب من مدير عام وزارة العمل والرخاء، من أرباب العمل دفع زيادة أجور للعمال اللبنانيين تصل إلى ٩٪ تقريباً.[٢٩٢] ويستذكره وزير العمل بعد ذلك بست سنوات في معرض تأكيده بأن شروط العمل التي تطبق على الإسرائيليين تشمل العمال اللبنانيين.[٢٩٣]

نستعيد هذه الوقائع، لنعقد مقارنة بين مدخول العامل الإسرائيلي وبين مدخول العامل الحدودي الجنوبي، ليس من باب إظهار التمايز في المهنة وفي الأجر وفي الضمانات أو الوصول بالتالي إلى استنتاج بوجود «الاستغلال»

---

(٢٨٩) «عال همشمار»، ١٩٧٦/٨/١٩، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق رقم ٣، ٢٠/٩/١٩٧٦، ص ٤٢١.

(٢٩٠) «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٦/٨/٢٣. المصدر نفسه.

(٢٩١) «هاتسوفيه»، ١٩٧٦/١١/٥، نقلاً عن المصدر نفسه، ملحق رقم ٦، ٢٠/١١/١٩٧٦، ص ٤٢١.

(٢٩٢) «دافار»، ١٩٧٧/١١/١٣، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٢٩٣) راجع: «السفير»، ١٩٨٢/٧/٢٤.

و«القهر»،[٢٩٤] وإنما لرصد مسألة العمالة في المؤسسات الإسرائيلية، وكيفية تثميرها المادي والاجتماعي والاقتصادي في صالح الاحتلال، والقطع بالتالي مع باقي الوطن.

يبلغ متوسط أجر العامل الإسرائيلي، في معامل النسيج الإسرائيلية سنة ١٩٩٥، ٩٠٠ دولار أميركي.[٢٩٥] ويبلغ متوسط دخل العامل الإسرائيلي إجمالاً ٤٣١٢ شيكلاً، أي ما يعادل ١٣٠٦ دولارات بسعر ٣،٣ شيكلات للدولار الواحد.[٢٩٦] بينما تبلغ أجرة العامل الحدودي الشهرية، في حدّها الأدنى ـ وهو حدّ عمالة النسيج ـ ٤٥٠ دولاراً، على اعتبار ٢٠ دولاراً للأجر اليومي و٢٢ يوماً عدد أيام العمل الشهرية،[٢٩٧] أي ما يعادل، بالضبط، نصف مدخول العامل الإسرائيلي. ويبلغ متوسط دخل العامل الحدودي في القطاعات التي تتطلب جهداً وخبرة وتقنية كالميكانيك والكهرباء وقطاع البناء في حدود الـ ٦٥٠ ـ ٨٠٠ دولار، وبين هذين الحدين تتراوح أجور باقي المهن في القطاعات الفندقية والزراعية والصحية.[٢٩٨] وبذلك يكون متوسط أجر العامل الحدودي، كما يقدره بعض

---

(٢٩٤) تجمع الأدبيات اللبنانية التي تكتب في عمل الحدوديين داخل المؤسسات الإسرائيلية، في تأكيدها على واحدة من نقطتين، أو على الاثنتين معاً.

- كيف تستوضع المؤسسات الإسرائيلية اللبنانيين في أعمال التنظيف والكناسة.
- عن الفروقات في الرواتب بين العمال الإسرائيليين وبين العمال اللبنانيين.

يقع هذا التحليل، من حيث لا يحتسب أصحابه في الموقف الإيجابي من العمل داخل تلك المؤسسات، فيما لو تبدلت المهنة وارتفع الأجر والبدل.

(٢٩٥) «معاريف»، ١٩٩٧/٧/١٤.

(٢٩٦) المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، عام ١٩٩٦، ص ٣١٨.

(٢٩٧) راجع: «المسيرة»، «الشريط الحدودي، بين السجن والهجرة: حزام القلق يضيق»، ١٩٩٦/٢/٣، ص ١٤.

(٢٩٨) تصل أجرة عامل البناء إلى حدود الـ ٧٠٠ دولار. راجع: «السفير»، ١٩٩٠/١٢/٢٩. راجع: حول الأجور عامة، «الحياة»، ١٩٩٠/١٠/٣١ حيث تفصل أجور العمال حسب مجالات عملهم. وما يهمنا منها هي النسب لأن إضافات حصلت على هذه الأجور في الأعوام اللاحقة: قطاع النسيج ٣٥٠ دولاراً. القطاعات الفندقية والصحية والزراعية ٣٥٠ ـ ٤٠٠ دولار. عمال التنظيفات ٥٠٠ دولار. الكهرباء الصناعية ٦٠٠ ـ ٧٥٠ دولاراً. ويبدو أن خطأ وقع في نقل رقم قطاع البناء، إذ تجعله الصحيفة ٣٠٠ دولار شهرياً. مع أن هذا القطاع كانت أجوره المرتفعة مثار مخاوف العمال الإسرائيليين من منافسة حدودية محتملة، لذلك كان الاعتقاد، ومن بداية دخول الأيدي العاملة الحدودية «سائداً بأنه بالإمكان استيعاب كافة المحتاجين إلى عمل في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي دون إلحاق ضرر به. ومن الواضح هنا أن القادمين من لبنان، لن يجري تشغيلهم في قطاع البناء». =

المطلعين على توزع العمال في قطاعات العمل في حدود الـ ٥٥٠ دولاراً، أي أنه يبقى دائماً، ما دون نصف معدل الأجر الإسرائيلي، أي في نسبة ٤٢٪ منه.[٢٩٩]

في الحساب العام، يصل عائد الأجور الشهرية الإجمالي لـ ٣٢٥٠ عاملاً إسرائيلياً، وفقاً لمعدل الأجر الشهري، إلى مبلغ ٤,٢٤٤,٥٠٠ دولار أميركي شهرياً أو في الحساب السنوي ٥٠,٩٣٠,٠٠٠ دولار أميركي. أما في الحساب العام للعمال الحدوديين الجنوبيين، فإن معدل الأجر الشهري العام يصل إلى ١,٧٨٧,٥٠٠ دولار أميركي ويصل إلى ٢١,٤٥٠,٠٠٠ كمدخول سنوي عام. وهذا يعني أن معدل الوفر السنوي يبلغ ٢٩,٤٨٠,٠٠٠ دولار أميركي مسجلة لحساب المصانع ومؤسسات العمل الإسرائيلية. ومن هذا المبلغ بالضبط تقتطع الإدارة المدنية الإسرائيلية مخصصاتها والتقديمات التي تنفقها في الشريط المحتل وما تدفعه أيضاً من رواتب «الجيش لبنان الجنوبي»، وذلك عن طريق فرض «ضرائب جديدة على أصحاب مصانع الشمال بسبب الأجور المتدنية جداً والتي يتقاضاها العمال اللبنانيون في هذه المؤسسات قياساً على العمال الإسرائيليين».[٣٠٠]

إن تقديمات الإدارة المدنية الإسرائيلية في الشريط الحدودي المحتل تأتي من عرق العمال الحدوديين ومن شحم قلوبهم، يدفعونها في غفلة عن أنفسهم، أو في تسليم منهم، مع كابوس البطالة الذي يسكن شريطهم ويساكن، خارجه، بقية المناطق اللبنانية.

وفي طرف آخر، تعود إسرائيل وتسترد النصف من أجرة العمال اللبنانيين، عن طريق دفع ٥٠٪ من هذه الأجور بالعملة الإسرائيلية، مما يجبر العمال اللبنانيين على أن ينفقوا نصف مدخولهم في المحلات وفي الأسواق الإسرائيلية عن طريق شراء حاجياتهم المختلفة، وبذلك تكون إسرائيل قد ربطت آلاف العائلات الحدودية

= «دافار»، ٦/٨/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم. راجع كذلك حول مذكرة قدمها مندوب منظمة عمال البناء في الجليل إلى وزير العمل، وفيها يحتج عمال الجليل على تشغيل عمال لبنانيين في ورش البناء: «دافار»، ٢/٨/١٩٧٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، ملحق رقم ٣، ٢٠/٩/١٩٧٦، ص ٢٩٣.

(٢٩٩) ينقل بطرس ريشاني في تحقيق له من الشريط الحدودي، عن عمال لبنانيين يعملون في المؤسسات الإسرائيلية، دون تحديد «يفوق راتبهم الـ ٢٠٠٠ دولار شهرياً «كونهم عمالاً اختصاصيين». راجع: «النهار»، ١٧/١/١٩٩٦.
وهنا يجب أن نشير إلى أن أجر العامل اللبناني غالباً ما يتجاوز الدخل الشهري العادي المحدد أعلاه، مع ساعات العمل الإضافية التي يعمل كثيرون من العمال على الإفادة منها.

(٣٠٠) راجع: «الحياة»، ٣١/١٠/١٩٩٠.

بسوقها، في قضايا التموين الأساسية.

وإذا كان الأوائل من العمال الحدوديين قد وقفوا دفاعاً عن قوّة عملهم، متذمرين محتجين على انخفاض أجورهم، فإن ذلك كان قبل أن يراق وجه الليرة اللبنانية، لأن مواقف هؤلاء العمال في الثمانينات مع تدهور سعر صرف العملة الوطنية، صارت مواقف «الضاحك في عبّه»، في مقابل عشرات الآخرين في أحوالهم وأرزاقهم. والمقارنة التي تعقدها «الحياة»، تعطي كل الدلالة في هذا السياق، حيث يبلغ الحد الأدنى للأجر اللبناني في إسرائيل أكثر من ٢٥٠ ألف ليرة على أساس سعر صرف الدولار ٨٥٠ ليرة لبنانية، في حين يبلغ الحد الأدنى للأجور في لبنان ٤٥ ألف ليرة أي ٥٣ دولاراً،[٣٠١] أي أن الراتب في حدّه الأدنى الإسرائيلي في ذلك التاريخ، يساوي ٣٠٠ دولار تقريباً، أو ٦ أضعاف الراتب في حدّه الأدنى اللبناني (٥٣ دولاراً).

ولا يعدّل كثيراً في نسب مردود هذه الأجور، ما يقتطع من مبالغ واضحة محدّدة،[٣٠٢] وتتمثل في مبلغين اثنين: الأول ما يبدو حقاً للجندي «الجنوبي» من مكفوله العامل في المؤسسات الإسرائيلية، والذي يتراوح ما بين ٥٠ و٧٥ دولاراً. وهذا البدل يبقى نظرياً في غالب الأحيان، لأن هذا العامل بالنسبة للكفيل هو الزوج،[٣٠٣] أو الأخ أو الأب أو الابن أو الصهر أو ابن الحمّ أو ابن العم، أي أنه واحد قريب ممن يكون الجيب معه «جيباً واحداً». والمبلغ الثاني المحسوم، هو الـ ١٠٪ المقتطع لحساب «جيش لبنان الجنوبي»، وهو مبلغ غالباً ما يعوضه الحدودي ببيع قوة عمل جديدة في ساعات عمل إضافية في المؤسسة التي يعمل فيها، أو في مجال عمل آخر، أو يعوضه في فرق الأسعار الذي يوفره في البضائع وفي حاجيات التموين التي يشتريها من أسواق الجليل انتهازاً للفروقات بين

(٣٠١) راجع: «الحياة»، ٣١/١٠/١٩٩٠.

(٣٠٢) «تقدم بعض المعامل على حسم نسبة معينة من رواتب عدد من العمال لأسباب مجهولة». راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٣٠٣) يبدو أن الهم الأول من الربط بين المجند في «الجنوبي» وبين العامل في المؤسسات الإسرائيلية كان خلق شريحة من الأسر تعتمد بالكامل على الارتباط بإسرائيل. «وينطوي هذا الأمر ـ كما يؤكد مسؤول الإدارة المدنية حاييم عاريف ـ على محاولة ممارسة أقصى ما يمكن من الضغط على الكثيرين من سكان جنوب لبنان ليتطوعوا في «جيش لبنان الجنوبي»، لأن المقصود هو عمل مشترك للزوج في الجيش وللزوجة في وظيفة في إسرائيل يتيح إعالة جميع أفراد الأسرة». «هآرتس»، ٢٨/٨/١٩٨٧ نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧، السنة ١٤، ٧/٧/١٩٨٧، ص ٤٨٧.

أسعارها وأسعار الشريط المحتل.

وما يعوض من جهة ثانية، هذه المبالغ المقتطعة، كون تلك المجموعات العاملة، كانت في لبنان بعيدة كل البعد عن أي شكل من أشكال الضمان الصحي أو الاجتماعي في أعمالها وفي مهنها في لبنان، لذلك تبدو التقديمات الإسرائيلية في هذا المجال، الضمان الصحي وتعويضات نهاية الخدمة، وإن جاءا منقوصين، «مِنّة» وعطاء إسرائيليين.(٣٠٤)

إن الأجور المدفوعة تبدو رضيّة بالنسبة إلى الجمهور الساحق من الذين يطلق عليهم اسم عمال لبنانيين، مع أنهم في الكثرة الساحقة لم يكونوا قبلاً عمالاً مياومين، فهم في قسم كبير منهم، من العاطلين عن العمل الذين لا يملكون حرفة أو مهنة، أو من صغار الحرفيين، أو من الفَعَلَة العاديين، أو فتيات كنّ في غالبيتهن خارج احتمالات العمل والتحصيل بالعملة الصعبة، لجأوا جميعهم تحت وطأة الحرب اللبنانية ومفاعيلها الاقتصادية، إلى تشريب قوّة عملهم مهنةً جديدة بعيدة كل البعد عن جداول أعمالهم.(٣٠٥)

ج) الشيكل الأبيض والمصير الأسود

شكلت العمالة في المؤسسات الإسرائيلية، عقدة الوصل العلنية الأولى، والمستمرة بين أطراف من الشريط الحدودي المحتل، وقبل احتلاله، وبين إسرائيل. وقد سبقت في علنيتها العقد والروابط الأخرى من عسكرية وتموينية

(٣٠٤) ينقل كتاب «رميش، ١٦٦٧ ـ ١٩٩٢»، عن أن ضمانات العمل تقتصر على تعويضات نهاية الخدمة، وضماناً صحياً كاملاً. ويتقاضى العامل المتقاعد أو المصروف راتباً شهرياً عن كل سنة خدمة. وينقل بالمقابل عن عدم الالتزام بمعالجة إصابات العاملين، وقد «كسبت إحدى العاملات الرميشيات دعوى قضائية رفعتها ضد معمل عملت به طيلة سنوات، رفض دفع تعويضها جراء إصابتها أثناء العمل»، ص ١١١، ١٨٢.

(٣٠٥) عملت إسرائيل «تزكية» لهؤلاء العمال في مؤسساتها، وفقاً لمردود أعمالهم على فتح دورات تدريب مهني تأهيلاً لهم قبل دخولهم ميدان العمل. راجع: «دافار»، ١٩٧٧/١١/١٣. كذلك أقدمت على فتح دورات تدريب مهني للبنانيين «على المهن المطلوبة أكثر من غيرها في المعامل». «يديعوت أحرونوت»، ١٩٧٩/١١/١٥. نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١، ١٩٨٠/١/٥.

وفي هذا السياق تأتي دورات الخياطة التي تقام في الشريط المحتل وخاصة من قِبل «وحدة الارتباط الإسرائيلية، حيث تتسلم الخريجات شهاداتهن ويباشرن أعمالهن بعد غد في مصنع إسرائيلي معين». راجع: «النهار»، ١٩٨٩/٥/٢٩.

وزيارات أقارب. وقد قرئت في أوقاتها الأولى على أنها مكافأة تقدمها إسرائيل للطائفة أو للقرى أو للأفراد الذين رعوا وشرّعوا مواقفها من معارك الجنوب ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨،(٣٠٦) أو أنها خطوة تحسن إسرائيل عبرها صورتها في العالم، أو هي دخول في الأزمة اللبنانية من خلال شبكة علاقات مباشرة مع لبنان الحدودي.

أما في الأوقات اللاحقة، وحتى اللحظة الراهنة، ومع انسحاب العمالة في المؤسسات الإسرائيلية على طوائف الشريط المحتل ومناطقه كافة، فإن تلك العمالة تُقرأ من باب محاولة مدّ قنوات للتعايش وكسر للحواجز التي تفصل ما بين الإسرائيلي والحدودي. وتقرأ من باب استغلال الحدودي وإذلاله في مهن وضيعة وأجور متدنية. وتقرأ من باب إشغال الناس وتزيين حياتهم بالمغريات المادية، كمشروع سرقة خفية وإماتة بطيئة للشعور بضرورة المواجهة والمقاومة، أو أنها خطوة إسرائيلية تجعل الناس في موقع، يكون لهم ما يخسرونه فيما لو فعّلوا معارضتهم للاحتلال، وغضب إسرائيل، مع العمل في مؤسساتها، لا يقف عند الحد السياسي، بل يطاول حليب الأطفال ولقمة العيش!

قد يكون لكل تلك القراءات أنصبتها من الصحة، ولكنها أنصبة محدودة، لا تتعدى كثيراً مصطبة المواجهة المباشرة والقصيرة للاحتلال الإسرائيلي، وهي لن تطل بالتالي على ما وراء أكمة الخطط الإسرائيلية وخطواتها البعيدة المرامي.

تلتقي هذه القراءات على تخليص المواجهة مع الاحتلال، من قسم كبير من مادتها الحياتية المباشرة، وإبقائها في نطاقها التاريخي العريض، صراعاً عربياً إسرائيلياً، وهذا ما يؤدي في جانب أول، إلى إعفاء القيمين أحزاباً وحركات، ودولة قبل كل شيء، من تبعات المواجهة المباشرة في الميادين المتقابلة والمتقاطعة: الإدارة ومؤسساتها، خدمات الصحة والتعليم، البنى التحتية والاقتصادية بأركانها من زراعة وتجارة وحرف، ما دامت عناصر الصراع قائمة، لا تحول بين الطرفين أو تزول حتى انقطاع النفس، ولا تأخذ منها خروقات عمالة من هنا وإشكالات طوائف أو مناطق من هناك. ويؤدي هذا من جانب آخر، إلى الإفساح في المجال أمام إسرائيل، مع غلبتها ومع إمساكها بأمور الشريط المحتل، اللعب

(٣٠٦) تحدث سعد حداد إلى التلفزيون الإسرائيلي أثناء حفلة تكريم أقامها وزير العمل الإسرائيلي «العمال الشريط الحدودي» مطالباً برفع أجور العمال اللبنانيين أسوة بالعمال الإسرائيليين شاكراً «إسرائيل لتقديمها المساعدات العسكرية والمعنوية للميليشيات الحدودية وللقرى المسيحية... وقال أخيراً: لن ننسى لإسرائيل موقفها التاريخي في دعمها لأبناء المسيح في الشريط الحدودي...»، راجع: «السفير»، ١٩٧٨/١٢/١٧.

على مقومات الصمود الحياتية وعناصر اللحمة والتوحيد الاجتماعي. وهي أساساً رصيد المغلوبين الأساسي في الوقوف والمواجهة. وفي أساس ملينات إسرائيل في مهمتها تلك، أن تعاملها الاقتصادي مع الشريط المحتل، كان يتم من منظور المنطقة الغارقة في الفوضى الاقتصادية والرزق السائب، أي أنها منطقة ليس لها شيء من المؤسسات الاقتصادية المعروفة، وليس لها أية مرجعية من غرف صناعة أو تجارة أو نقابات وروابط زراعية.[٣٠٧]

لقد مرّت العمالة الحدودية في المؤسسات الإسرائيلية، عبر قضم الأراضي الزراعية، وعبر تلغيم مساحات شاسعة من الأراضي أو عبر تلغيم جوانب الطرق الزراعية،[٣٠٨] أو عبر القضاء على مواسم زراعية بالكامل.[٣٠٩] وعبر الإرباكات التي تأتت من تأخر الريجي في استلام التبغ أعواماً متتالية في النصف الثاني من الثمانينات، وعبر انخفاض أسعار التبغ وعدم احتساب زيادة كافية لغلاءات المعيشة، وعبر حرق آلاف الدونمات من الأشجار المثمرة، أو جرفها تمهيداً للطرق العسكرية أو تأميناً لرؤية كاشفة في جوار المواقع العسكرية، حتى

(٣٠٧) عدم وجود مثل هذه المرجعيات أو الهيئات الرسمية أو المهنية، هي التي دفعت بالصحف الإسرائيلية لأن تتحدث عن «وفد تجاري رسمي من سكان قرى الجنوب». كان هذا الوفد يمثل تجاراً من القليعة وبرج الملوك. راجع: «دافار»، ١٣/١٠/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

(٣٠٨) تنقل «النهار» عن حقل ألغام بين حولا وكفر كلا، تقدر مساحته بخمسة كلم². راجع: «النهار»، ١٢/٢/١٩٨٦.

(٣٠٩) مع التدهور الذي أصاب زراعة التبغ في النصف الثاني من الثمانينات، اتجه المزارعون الحدوديون صوب زراعة الحبوب أساساً إلى جانب بعض الخضار. لكن «الفأر الأبيض» الذي ظهر فجأة ولأول مرة في تاريخ المنطقة، أتلف موسمين متتاليين في المروج القريبة من الحدود، دون أن ينال من المزروعات الإسرائيلية المقابلة في المستعمرات. والمعروف أن الفأر الأبيض هو فأر مختبرات، وليس فأراً برياً. تمّ القضاء على هذه الظاهرة بمساعدة إسرائيلية، وإنما بعد أن كانت خطوات التجنيد الإسرائيلية وإغراءات رواتب «جيش لبنان الجنوبي»، وإغراءات العمالة في المؤسسات الإسرائيلية قد امتصت الآلاف من الشباب الحدودي. وقد كان للقضاء على الزراعة آنذاك أثر كبير في ما تنقله «النهار» تاريخ ٢٣/٩/١٩٨٧ عن أجواء العمالة في سنة ١٩٨٧ ما يدل على تهافت أكيد: «ويشعر المقيمون في المنطقة الحدودية ممن لا تنطبق عليهم تسهيلات العمل في إسرائيل، كأنهم طيور ممقوتة لا تجد سرباً لها».
ويؤكد حدوديون عديدون أن الفأر الأبيض، جاء من المختبرات الإسرائيلية إلى مروج الشريط تحديداً، بدليل عدم مساسه بالمزروعات المقابلة في المستعمرات، وبهدف إتلاف مصادر الرزق ودفع الناس إلى الجندية والعمالة، بدليل اختفائه بعد تمرير ذلك.

غدت أراضي الشريط المحتل جرداء قاحلة «... ولولا أسعار التبغ لما كنا وجدنا عشبة خضراء في أرضنا.. وحتى القمح لم يعد يزرع إلا للمؤونة المنزلية. وليس للبيع كما كنا نفعل سابقاً».[٣١٠] كذلك مرّت العمالة عبر القضاء على الثروة الحيوانية بمصادرة المشاعات (مشاع الهبارية) أو تلغيمها مع المراعي وخاصة في جهات العرقوب، أو عبر التضييق على أصحاب المنتوجات الحرفية، بالإقفال المستمر والمفاجىء للمعابر مما يخل بوارد وصادر المواد الأولية والمصنعة،[٣١١] أي أن إسرائيل باختصار، استطاعت أن تضرب في تركيبة الشريط الحدودي المحتل الاقتصادي الداخلية، وأن تجعل الغالبية من أهاليه، رهائن أبواب الهجرة، بوجهيها اللبناني أو الخارجي، أو أن تجعلهم رهائن الارتباط بسوق العمل الإسرائيلية، وهي السوق التي كانت في الشريط المحتل، وقبل عودة زراعة التبغ في أوائل التسعينات، باب الارتزاق الأول، وبقليل من التجاوز، نقول باب الارتزاق الوحيد. أما «شرعية» هذا الباب في نظر الجماعة فمن «حاجة» الجماعة ومن بطالتهم. وكان من سعة هذا الباب، ومن جدوى تقديماته وجدوى رواتبه المغرية «أن دفعت بعدد من اللبنانيين من خارج المنطقة الحدودية المحتلة إلى الانتقال إليها طمعاً بالعمل في إسرائيل».[٣١٢] وقد تبدّى دور أجور العمالة الحدودية في المؤسسات الإسرائيلية، بداية تغيير جذري في تقاليد منغرسة في الحياة الاقتصادية الحدودية منذ مئات السنين، أعني تحول سوق بلدة بنت جبيل، وهي رأس الأسواق الحدودية الأسبوعية، من سوق نهار الخميس، إلى سوق نهار السبت، يأتيها الزبائن وقد قبضوا رواتبهم من مراكز عملهم الإسرائيلية، قبلاً عصر نهار الجمعة.

استطاعت إسرائيل، مع ضرب مصادر الدخل الحدودي، ومع الإمساك بالعمالة الحدودية، أن تلمّ شتات مواقف متعددة: الاستفراد بالشريط المحتل منطقة مرتهنة، أرضاً وأهلاً ومؤسسات، تفرض عليها حداً من الانضباط السياسي، واستطاعت كذلك أن تضرب أو أن تزيد في خلخلة العلاقات المتبادلة بين الطوائف أو بين المناطق أو حتى داخل القرية الواحدة نفسها، من خلال تكثيف الامتيازات التي تتحصل من العمالة أو التجارة لدى طائفة معينة أو قرية معينة أو حتى عائلة معينة، وهي امتيازات تنعكس في عمران البيوت وفي ضخامتها وفي فخامتها وفخامة

(٣١٠) عن لسان فلاح جنوبي. تحقيق هيام قصيفي، راجع: «النهار»، ٦/٧/١٩٩٥.

(٣١١) كان في بنت جبيل سنة ١٩٦٦، ٢٠٠ مشغل أحذية. انخفض العدد إلى ٨٤ سنة ١٩٨٨، فإلى ٦٦ سنة ١٩٩٠. راجع هيام قصيفي، «النهار»، ٣/٧/١٩٩٥.

(٣١٢) راجع: «النهار»، ١٧/١/١٩٩٦.

مقتنياتها وأثاثها، وفي تعدد السيارات وفي المصروف اليومي.

وأمر هذا التمييز في المغانم بين العاملين في المؤسسات الإسرائيلية ليس خصيصة شريطية، إذ يقابلها، أو بالأصح تكملها، خارج الشريط المحتل، «عمومية» موازية، يقرّ بها، ويسايرها، ويباشرها جميع الأطراف الفاعلة من رسمية وحزبية وأهلية، ألا وهي التمييز في الغرم، إذ تبدو العمالة في هذه المؤسسات، في عُرف بعض الطوائف، عادة خارج حساب الموقف، ويحتمل الآخرون ذلك. وتبدو لدى بعضهم الآخر أخطاءً وهنات هيّنات تسقط مع مرور الزمن، لأنها حصلت بالأساس من «ضياع» الأمور ومن اختلاطها. ويتفهم الآخرون ذلك. وتبدو لدى بعضهم الأخير، خطايا تستوجب إقامة الحدّ لأنها تختلع العامل من انتمائه في الوطن وفي الدين، ويغضّ الآخرون الطرف عن ذلك.

لقد أحدثت العمالة الحدودية في المؤسسات الإسرائيلية بلبلة كبيرة داخل الشريط، ووضعت الحدوديين والأطراف الرسمية والسياسية الحزبية خارجه، أمام وقائع لا عهد لهم بها. وإذا كان بعض الحدوديين أو أغلبهم، ما همّ، مأخوذين بمدخول العمالة المادي، ويستأنسون كثيراً أن يضربوا لك مثلاً في البيوت المبنية حديثاً على امتداد قرى الشريط الحدودي المحتل، مؤكدين أن للعمالة الحدودية حصة كبيرة في إقامة أساساتها، إذا كان لبعض الحدوديين أن يؤخذوا بذلك، فإن عليهم بالمقابل أن يعرفوا، ويعرف قبلهم مَنْ هُم خارج الشريط المحتل، بأن زيادة الدخل على تلك الشاكلة، شاكلة أموال العمالة، هو تخريب لبنية الاقتصاد الحدودي، لأنها تبقى معلقة مقطوعة عن أية مداخيل تعززها في قطاعات الزراعة والتجارة والحرف، وهذا يعني زيادة الحاجة باستمرار إلى الأجور والمداخيل الإسرائيلية، أي بتعبير آخر، الوقوف دائماً في داخل التبعية الكاملة، أي الوقوف تحت رحمة الخنق الإسرائيلي المحتمل في أي وقت.

* * *

جاءت الخطوة «السياسية» الإسرائيلية في تشغيل اللبنانيين، «بعد استفتاء ـ حسب تعبير «دافار» ـ حول أوضاع الاستخدام في القرى المارونية في جنوب لبنان». وفيه تبين أنه يوجد بين سكان القرى المارونية زهاء ٥٠٠ بالغ بحاجة إلى عمل... «ويفيد الاعتقاد السائد حالياً بأنه بالإمكان استيعاب كافة المحتاجين إلى عمل في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي دون إلحاق ضرر به».(٣١٣)

(٣١٣) «دافار»، ٦/٨/١٩٧٦، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أوراق بدون ترقيم.

كان ذلك قبل مباشرة العمال اللبنانيين أعمالهم في مطلع آب/أغسطس ١٩٧٦. وكان ذلك من قِبل إسرائيل. «وكان علينا أن ننتظر ٢١ عاماً، لكي تباشر الدولة في منتصف حزيران/يونيو ١٩٩٧، وعبر «فرق للعمل في مجلس الجنوب»، كما أفاد الرئيس الجديد للمجلس قبلان قبلان، لكي تقوم بإجراء مسح شامل للقرى والبلدات المحتلة كافة...».(٣١٤)

هذا وجه أول من عثرة الجنوبي الحدودي. يبقى أن الوجه الآخر هو أن العمل في المؤسسات الإسرائيلية، واحدة من الوقائع التي تسترفق بها الهيئة الحدودية المقيمة، استمرار إقامتها داخل شريطها المحتل، هذه الإقامة التي تشكل جوهر وقدس وجودها.

سابعاً: «الجنوبي»
بوليس «الدفاع» الحدودي

يرث اسم «جيش لبنان الجنوبي»، أسماء أو صفات عديدة، أطلقت، قبل ذلك، على القوى المسلحة الحدودية، المستظهرة بإسرائيل غطاءً ومدداً. فالساسة الإسرائيليون منذ البداية، كانت تروق لهم تسمية «القوى المسيحية». والصحف الإسرائيلية كانت، إلى ذلك، تردّ أحياناً كثيرة هذا الخليط العسكري في القرى الحدودية إلى الكتائب، فتعتبر الجميع «مقاتلي حزب الكتائب». ومع بُعد هذا التوصيف عن تشكيل هذه القوى الفعلي، إلاّ أنه لا يأخذ بشيء من دلالة الأمر.

أما هذا الخليط المسلح نفسه، فقد تقلب في تسمّيه على أسماء عدّة، فمن «تجمع عسكريي القليعة» أو جزين أو تجمع عسكريي رميش ودبل وعين إبل، وهي التسميات التي ظلت تسري من مطلع الشهر الثالث من سنة ١٩٧٦ وحتى الأول من أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، عندما اتخذت هذه القوات وفي بيان وقعته باسمها صفة «القوات اللبنانية» في المنطقة الحدودية.(٣١٥) وهي صفة لم تَرُق على ما يبدو لمسلحي القليعة لأنها تحرمهم ظلاً عسكرياً له ما يوازيه على المستوى الرسمي، إذ أطلقت قيادة الجيش اللبناني سنة ١٩٧٥، اسم «كتيبة القليعة» على

(٣١٤) راجع: صحف ١٩/٦/١٩٩٧.

(٣١٥) أعلن عن إنشاء «القوات اللبنانية» في بيروت في ٣٠/٨/١٩٧٦. وفي اليوم التالي مباشرة أطلقت التسمية على القوى العسكرية في القرى المسيحية الحدودية.

واحدة من كتائب الجيش. وقد عمل مسلحو القليعة على استعادة اسم «القليعة» في التسمية، فسحبت تسمية «القوات اللبنانية» في الجنوب، لتحل محلها تسمية «قوات كتيبة القليعة»، ولكن لفترة بسيطة. فمع سقوط مرجعيون في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ بيد هذه القوات، تبدل الاسم مباشرة إلى «قوات الدفاع عن جنوب لبنان». وقد يكون الأمر تشبهاً بالتسمية العسكرية للجيش الإسرائيلي، التي تعطيه صفة جيش دفاع.

مع وصول سعد حداد إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، صارت التسمية الغالبة لهذه القوى «قوات سعد حداد» وقد يكون في الأمر دفعاً بالرجل من قبل الإعلام الإسرائيلي وإبرازاً له قائداً موحّداً جامعاً لهذا الكشكول من المسلحين.(٣١٦)

أ) «جيش لبنان الحر»

لكن التسمية الأطول عمراً، قبل الأخيرة الحالية، كانت تسمية «جيش لبنان الحر» أعلنها سعد حداد في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٠،(٣١٧) واستمرت متداولة حتى ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤ حيث انطوت لتحل محلها التسمية الحالية «جيش لبنان الجنوبي» أو «الجنوبي» حسب الكنية الشعبية الحدودية المختصرة.

وهذان الاسمان اللذان تراوح عليهما هذا الجيش في تسمّيه، مع ما بينهما من تمدّد على مساحة لبنان في الاسم الأول، وانحسار في زاوية جنوبية في الاسم الثاني، هما في الواقع تمثيل صحيح، لما كان مرسوماً لهذا الجيش من دورين في مرحلتين مختلفتين. فالتسمية الأولى «جيش لبنان الحر» تعبّر عن الطموح الأساسي الذي كان يدفع بالسياسة الإسرائيلية إلى التعاطي في أمور الأزمة اللبنانية: السيطرة على كل لبنان، وقد تمثلت تجليات ذلك في اجتياح حزيران/يونيو ١٩٨٢ وما رافقه من محاولات سيطرة على كامل مفاصل السياسة في لبنان. أما التسمية الثانية فقد جاءت بعد تخلي إسرائيل مع إلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ في ٥ آذار/مارس ١٩٨٤، أي قبل التسمية «لجيش لبنان الجنوبي» بشهر واحد، عن هذا

---

(٣١٦) راجع عن محاولة الإعلام الإسرائيلي إبراز صورة سعد حداد ص ١٨٩ ـ ١٩٠ من هذه الدراسة ولا بأس من الإضافة هنا إلى أن أكاديمية الاقتصاد والشؤون المالية في أميركا رشحت سعد حداد لأن يكون رجل العام إلى جانب آخرين بينهم السادات. راجع: «السفير»، ٣/١/١٩٨٠.

(٣١٧) أي بعد ١٣ شهراً بالتمام والكمال على إعلان «دولة لبنان الحر» من متولاه مساء ١٨/٤/١٩٧٩.

الطموح السابق، واكتفائها من الأزمة اللبنانية بالعمل على بلورة ما نصّ عليه اتفاق ١٧ أيار/مايو من إيجاد «لواء إقليمي» يحجز للعناصر العسكرية العاملة معها دوراً في أية تسوية لاحقة.

لكن هذه التسميات السابقة على «لبنانيتها الحرّة» و«جنوبيتها»، لم تكن لتحجب التباعد في الطائفة والتنشئة والمهمات لدى عناصر هذه القوى، وهو تباعد، على عكس إشاراته من الفرقة والتنافر، كان مصدراً من مصادر الربط واللحمة الداخلية ومصدراً أساساً للضبط وإتمام الأدوار. فقد كان يتطلب من ناحية أولى، حضوراً إسرائيلياً دائماً وحتى في التفاصيل الصغيرة من شوارد الأمور داخل هذه الهيئة المسلحة، ولأنه كان يعني من ناحية ثانية، أن على كل فئة أو طائفة داخل تلك الهيئة، أن تجهد في كسب الود الإسرائيلي كي لا تسبقها طائفة أو فئة أخرى في حظوة أو تمييز. ولم تكن السياسة الإسرائيلية مع هيئة مسلحة على هذه الشاكلة، تعدم وسائل التعامل المناسبة.

فعلى المستوى الطائفي أمّرت إسرائيل في القرى الإسلامية مسؤولين من خارجها في الغالب، وأجازت لهم هوامش واسعة من سوء الممارسة، وخصوصاً في سنوات ما بين آذار/مارس ١٩٧٨ وحزيران/يونيو ١٩٨٢. ومواجهة هذا الأمر، كانت متفاوتة بين المناطق الحدودية، ولكنها كانت، في مطلق الأحوال، تصب في حساب القوة الإسرائيلية. ففي بلدة الماري في قضاء حاصبيا تطلب الأمر سنوات ثلاث، لكي يحصل في نهاية الأمر اتفاق «على خروج أهالي القليعة من البلدة وعلى تولي الأهالي حراسة بلدتهم».(٣١٨)

وفي القطاعات الحدودية الأخرى، كان تَفَلُّت المسلحين المسيحيين، نواة وعماد «جيش لبنان الحر»، على غاربه في القرى الإسلامية، ويكفي أن نستذكر بعض أوصافهم، المستعارة أسماءً لهم، حتى نتصور بعضاً من فتنهم في المنطقة: «السكران»، «الخمران» و«المنشر». وفي موازاة هذه الممارسات كانت الاحتجاجات تتابع داخل القرى الحدودية، بدعوة من الضباط الإسرائيليين أو من سعد حداد أو من الشدياق (قبل اعتزاله)، داعية إلى التجنّد في القوات العسكرية القائمة بقيادة سعد حداد، أو داعية إلى المساهمة بتشكيلات الحراسة البلدية التي كانت إسرائيل تعمل على إنشائها، وكان التهديد بالويل والترحيل قائماً، في حال التلكؤ

---

(٣١٨) بدءاً من تاريخ أول صدام معلن في ٢١/٧/١٩٧٨ وحتى ٢١/٨/١٩٨١، تاريخ الوصول إلى هذه الصيغة. راجع: صحف اليومين التاليين على هذين التاريخين.

والرفض.[319]

ولم تقتصر أبواب التجنيد على الباب الطائفي، فقد راحت إسرائيل كذلك، تستثير النزاعات بين القرى من الطائفة الواحدة، وتنزل بالخُلف في ما بينها أو إلى داخل الهيئات والعصبيات البلدية، كما حصل ما بين عين إبل ورميش[320] وما بين القليعة ومرجعيون،[321] وما بين الأخيرة وإبل السقي،[322] وما بين عيترون وبليدا[323] وما بين بنت جبيل والطيري.[324] وكذلك ما بين القليعة ودير ميماس، دبل ورميش، عيترون وبنت جبيل، يارين ومروحين، الناقورة وعلما الشعب. ولم تسلم دواخل القرى من الشقاق والصدام الدموي، الذي أسقط في عيناتا قتيلة على يد مسلحي البلدة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٨، وفي كفر كلا أسقط قتيلاً و٣ جرحى في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، وأسقط جريحاً في علما الشعب في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٨.[325]

على هذه القاعدة من العسكرة والتجنيد، تمّ الإعلان عن «جيش لبنان الحر» في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٠،[326] فكان تجمعاً لأخلاط متنوعة مسلحة بقيادة سعد

---

(٣١٩) راجع: خطاب سامي الشدياق الموجه إلى أهالي بنت جبيل، وفيه يضعهم بين خيارين، إما تجنيد ٥٠ شاباً وإما الرحيل عن البلدة، وقد أمهلهم ٢٠ يوماً للإجابة. راجع: «السفير»، ٥/٧/١٩٧٨. وفي بلدة عيناتا حصل مثل ذلك على يد مسلحي الميليشيات، ومثل ذلك في بلدة العديسة في اجتماع لأهالي المنطقة ومخاتيرها مع سعد حداد. راجع: «السفير»، ٢/٣/١٩٨٠. ومثل ذلك في الناقورة مع الضباط الإسرائيليين. «السفير»، ٨/٤/١٩٧٨.

(٣٢٠) حصل خلاف بين ميليشيا البلدتين، جاءت على أثره دبابتان من رميش راحتا تطلقان النار إرهاباً في تحدّ مباشر لمسلحي عين إبل. راجع: «السفير»، ٢٠/٢/١٩٧٩.

(٣٢١) راجع: «السفير»، ٢٣/٤/١٩٧٩.

(٣٢٢) راجع: «السفير»، ٧/٢/١٩٨٠.

(٣٢٣) راجع: «السفير»، ١٦/٢/١٩٨٠.

(٣٢٤) راجع: «السفير»، ١٢/٤/١٩٨٠.

(٣٢٥) راجع: صحف الأيام التالية على هذه التواريخ.

(٣٢٦) كان الإعلان عن «جيش لبنان الحر» مسبوقاً ولسنة خلت، بالإعلان عن إنشاء «جيش جنوب لبنان». كان ذلك في زهو الانتصار واجتياح آذار/مارس. فقد أعلن سعد حداد في ٢٧/٣/١٩٧٨، في اجتماع عقد في مدرسة الراهبات في مرجعيون لنافذين في القرى الشيعية عن إنشاء هذا «الجيش»، وعن البدء في اليوم نفسه بالتجنيد الإجباري. وبالفعل افتتح أول مكتب للتجنيد في تل النحاس في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٨.
كانت مراهنة سعد حداد أن يبلغ «بجيشه» رقم الـ ٧٠٠٠ عنصر. ولكن وبعد شهر من هذا التاريخ، بدا أن صفحة هذا الجيش قد طويت، لأن الفشل كان كاملاً، إذ لم يستطع سعد حداد «سوى إنشاء جيش من طائفة واحدة باستثناء مجموعة صغيرة نظمها في الخيام».

حداد: بقايا تجمعات عسكريي القليعة ورميش ودبل وعين إبل، مع دفعات من المسلحين المسيحيين المنتمين إلى أحزاب القوات اللبنانية من كتائب وأحرار وحراس أرز، والذين سبق لهم وأمّوا الجنوب قبل اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨ وبعده، إلى بعض شذاذ من المسلحين في القرى الإسلامية، والذين سبق لهم وتعمدوا مقاتلين في صفوف أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، وقد شكل هؤلاء، وهم أدرى بشعاب السلاح والمسلحين في القرى الحدودية، مصدر معلومات ودلالة للقوات الإسرائيلية ذات فاعلية وصدق أكيدين، انطلاقاً من علاقاتهم أو مواقعهم، من قبل، مع الأحزاب اللبنانية والمنظمات الفلسطينية.

نشير هنا إلى أن أعداداً معتبرة من العناصر الذين شكلوا خميرة «جيش لبنان الحر»، بدءاً من التجمعين العسكريين الأولين، والذين ساهموا بفعالية أكيدة في أحداث ومعارك ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨، عادوا بعد اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨ إلى سيرتهم البلدية، وراحوا يستثمرون الوقائع الاقتصادية الجديدة والمتمثلة في استغلال الحقول والأراضي الزراعية والكروم المهجورة في مرج الخيام وسهل مرجعيون، وفي مرج مارون الراس وأراضي وكروم حانين ويارين ومروحين وخراجات العديد من القرى الإسلامية المحاذية لأراضي القرى المسيحية، أو راحوا يستثمرون المصالح التجارية الجديدة مع بوابات «الجدار». أما أمور التجنيد والاعتقال والتحقيق ومسؤولية الحواجز ورئاسة المخافر، فصارت إلى رتباء عديدين من عناصر تلك التجمعات العسكرية الأولى، ومن شايعهم لاحقاً من رؤوس المسلحين في القرى الإسلامية. وقد أبدع هؤلاء جميعاً من جهتهم، في تخليص بدائل مالية من كل الشواغل الاجتماعية والحياتية والأمنية في قرى الشريط المحتل من انتقال وعودة وإقامة، وأحوال وعلاقات عائلية أو أسرية أو شخصية وأمور زواج وطلاق وميراث، أو في خطف أو بحث عن مخطوف، أو في فَقْد أو بحث عن مفقود. وقد بات العديد من هؤلاء المسلحين المسؤولين أسرى ممارساتهم وتورطهم في معاملات القهر والإذلال والانتقام، مباشرة أو مداورة، داخل قراهم أو قرى المحيط، مما كان يقطع في حالتهم أي خيط في مراجعة أو سماح.

وإذا ما كانت إسرائيل قد نجحت في «تشكيل» مثل هذه الكوادر، أو في العثور عليهم مشكلين جاهزين، إلاّ أن خططها المنوّه عنها في التجنيد ولمّ العسكر لـ «جيش لبنان الحر»، طيلة فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، لم تحرز إصابة أكيدة في القرى الحدودية المسيحية منها أو المسلمة. ففي الوقت الذي ادعى فيه سعد حداد عندما أعلن «دولة لبنان الحر» في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٧٩، أن القوات التي تأتمر بأمرته

تبلغ الـ ٨٠٠ جندي،[٣٢٧] كانت مصادر غربية مطلعة تقدر هذه القوات بـ ٢٠٠ جندي فقط.[٣٢٨] لذلك ظل دفع المقاتلين المسيحيين من خارج المنطقة إلى داخلها ضرورة قائمة، قبل إنشاء «دولة لبنان الحر»، حيث تتحدث «النهار» في آب/أغسطس ١٩٧٨ عن انضمام ٣٠٠ مقاتل من بيروت بينهم مقاتلون من الأرمن إلى قوات سعد حداد.[٣٢٩] كذلك ظل وصول القوات من خارج المنطقة ضرورةً بعد إنشاء تلك «الدولة»، حيث تنقل «التايمز» عن سعد حداد، وبعد سنتين على إنشاء «جيش لبنان الحر»، اعترافه «بوجود مقاتلين بريطانيين وهولنديين وأميركان يقاتلون إلى جانب رجاله في الجيش المسيحي». وأن «هؤلاء متطوعون أجانب ولا يتقاضون سوى مصروف جيب لا يتجاوز الـ ٥٥ دولاراً في الشهر».[٣٣٠]

إن الفشل في تجييش عناصر حدودية تنخرط على مستوى عسكري فاعل مع قوات حداد، لم يعنِ في ظروف ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، خللاً في دعائم «دولة حداد» العسكرية، مع أن محاورها الشمالية كانت مكشوفة على توتر عسكري دائم، ولكنه انكشاف لم يشكّل مرّة خطراً على «حدود» هذه «الدولة» بكفالتها الإسرائيلية، لأن الصراع معها لم يكن مواجهة بقدر ما كان صراعاً على «الطاير» بين منصات صواريخ الكاتيوشا وبين أشكال الرد الإسرائيلي من طيران أو قصف مدفعي طويل المدى. لذلك كان جهد «القوات المسلحة» في هذه «الدولة» ينصب على تنظيف المنطقة من معارضيها والسهر على إبقائها في إطار الولاء الصاغر، والقيام بكل ما يستدعيه هذا الأمر من أنواع الممارسات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. وعلى هذا المستوى بالتحديد كانت قوات حداد وافية، تنشئة وعديداً، لتنفيذ تلك الأهداف «بجدارة» أمنية عالية.

ومع اجتياح حزيران/يونيو ١٩٨٢، عرفت المنطقة الحدودية انفتاحها الأول

(٣٢٧) يذهب أحد أركان حداد المدعو «أبو إميل» المعروف «بالمنشر»، إلى أن تعداد قوات حداد سنة ١٩٧٦ كان في حدود الـ ٢٠ ألف مقاتل. ففي موقع الحديث عن تقديره لسعد حداد يقول: «أنا لا أعتبر الرائد سعد حداد قائداً بل أعتبره أباً لعشرين ألف مقاتل وافتخر به وأقولها دائماً، إنه ليس قائداً بل أباً لعشرين ألف مقاتل يشكلون الحزام الأمني لدولة لبنان الحر». راجع: حكمت كرم، «هذه دولتي» (بيروت: صحيفة الأحرار، ١٩٧٩)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٣٢٨) راجع: «النهار»، ١٩/٤/١٩٧٩.

(٣٢٩) «النهار»، ٧/٨/١٩٧٨.

(٣٣٠) نقلاً عن «السفير»، ٣/٦/١٩٨٢. وعن تقرير لـ «رويتر» تنقل «السفير» في ١٦/٥/١٩٨٢ عن مرتزقة هولنديين في الشريط يشتكون من الرتابة التي «تبعث على الضجر والكآبة في هذا المكان المضطرب من الشرق الأوسط».

على باقي المناطق اللبنانية، انفتاحاً لم تعرفه كاملاً بدءاً من نهاية ١٩٧٦. وقد تمثل ذلك بتوقف العمل بتصاريح الانتقال من المنطقة الحدودية وإليها. وقد انصب الهمّ الإسرائيلي يومها على رعاية التفريعات المسلحة التي أوجدتها إسرائيل في مناطق احتلالها، في صيغة «حرس وطني» وتحت أسماء متعددة[٣٣١]. ولكن الاعتبار الأمني الخاص عاد إلى المنطقة الحدودية، مع العودة إلى شرط الحصول على تصاريح الدخول إليها في الشهر الأخير من سنة ١٩٨٢، أي بعد ستة أشهر على اجتياح ١٩٨٢.[٣٣٢] وقد عادت بعد ذلك السياسة الإسرائيلية إلى سيرتها السابقة في محاولات التجنيد وعقد الاجتماعات في حواضر المنطقة، والضغط باتجاه تشكيل فرق «للحرس الوطني». وقد كانت باكورة التحرك في حاصبيا، حيث أعلن الحاكم العسكري الإسرائيلي في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ عن تخريج الدفعة الأولى من ٦٠ عنصراً من منطقة حاصبيا ـ العرقوب يمثلون كل طوائف المنطقة من مسيحيين ودروز وشيعة وسنّة.[٣٣٣]

التحرك الثاني في المنطقة الحدودية كان في القطاع الأوسط، حيث عقد في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ في حسينية بنت جبيل، اجتماع ضم الحاكم العسكري مع وجهاء المنطقة والأهالي المقيمين. وانقضى الأمر بتشكيل لجنة عليا من ١٠ مدنيين كان لها مهمة اجتماعية كونها حدّدت دورها أن تكون وسيطاً ينقل كل ما تراه اللجان المحلية «من مطالب اجتماعية وإنمائية ملحة».[٣٣٤]

هذه الضغوطات تتابعت في القطاع الأوسط والعرقوب مجدداً في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٣ وفي ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٣، وكانت تهدف إلى تشكيل قوى عسكرية في المنطقة الحدودية على مستويات ثلاثة: مستوى «الجيش النظامي»، بالضغط والدفع باتجاه الانخراط في «جيش لبنان الحر»، وهو مستوى لم يلق مرّة نجاحاً أكيداً. والمستوى «البلدي النظامي»، أي على مستوى «الحرس الوطني»، وهذا ما يتماشى مع السائد على سائر مساحة الجنوب، ويتمثل بتشكيل عناصر من البلدة في مخفر دائم يتوسط ساحة البلدة غالباً. أما المستوى الثالث، وكان خصوصية

(٣٣١) على سبيل المثال لا الحصر: التجمع الوطني الصيداوي، تجمع شباب صور، الجيش الشيعي، التجمع الوطني الموحد، حركة أتباع الرسول، أنصار جيش لبنان الحر، قوات كربلاء، الحرس الوطني... وغير ذلك من زمر محلية من المسلحين. راجع: «السفير»، ٧/٤/١٩٨٤.

(٣٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣٣) المصدر نفسه.

(٣٣٤) المصدر نفسه.

حدودية، ويتمثل بالحراسة الإجبارية يقوم بها القادرون على حمل السلاح. وقد ظل هذا المستوى الأخير الفزاعة الدائمة أمام أهالي القرى الحدودية، وبالرغم من همود حدّة الاعتبار الأمني في الفترات التي تلت فترات اجتياح ١٩٨٢، وحتى الانسحاب إلى المواقع الحالية منتصف سنة ١٩٨٥، فقد كان الوافدون الكثر من أبناء القرى، الذين عادوا وارتدّوا إلى قراهم مستقرين محاولين استعادة دورة حياتهم في ممتلكاتهم وأرزاقهم، كانوا على موعد دائم مع السلطات الأمنية في «جيش لبنان الحر»، ينالون على يد هذه السلطات ما سبق وناله قبلاً الأهالي المقيمون عبر دوريات حراسة ليلية أو نهارية مع ما يرافق ذلك من تطويع وإذلال، يطويان لدى هؤلاء الوافدين، أية علاقة بمواقف في السياسة والأمن غير مواقف «دولة لبنان الحر». هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، كان البدل المالي للمستعفين من دوريات الحراسة هذه، مصدر تمويل ودخل لجانب كبير من رواتب أفراد «جيش لبنان الحر»، ومن مداخيل أشخاص النافذين من عناصره. مع الإشارة إلى أن تلك البدائل المالية، كانت تساوي أحياناً مبالغ كبيرة، لأنها كانت تأتي بعد معاناة مباشرة أو خوفاً من انتقام، أو كانت تدفع من مقيمين أو من مهاجرين ميسورين فديات عن قريبين منهم تجعلهم في حلّ من التزام الحراسة. وعلى هذا ظلّت أدوار الحراسة تدور على القادرين على حمل السلاح أو غير القادرين على افتداء الموقف، حتى باتت جميع الأسر في البلدات الحدودية مشمولة بهذه الدوريات، يتناوب أفراد منها مجموعات حراسات ليلية على محاور ومداخل هذه القرى، دون أي اعتبار من سن، ما دام المسؤول يرى في الشخص المطلوب القدرة للقيام بذلك، أو اعتبار في اعتلال صحة، ما دام شرط السن يصادف الشخص المطلوب، أو اعتبار من المعرفة بأمور السلاح واستعماله، لأن السلاح المعطى كان بالأصل تالفاً أو معطوباً، وفي جميع الحالات كان بلا ذخيرة أبداً، أو اعتبار من الإلفة أو من المنبت أو الجيرة أو السن بين أفراد المجموعة المكلفة بالحراسة، حتى باتت دورات الحراسة الآنفة دورات تعزيز ومواقف ساخرة هزّاءة بأصحابها لا سيما وأن الاستدعاء إلى نوبات الحراسة كان يتم جهاراً ومن خلال مكبرات الصوت من على مآذن الجوامع، وكان الاستعفاء يتم بعد حضور المطلوب إلى مخافر المسلحين.

كانت مهمة «الحرس الوطني» كما تلخصها «هآرتس»: ميليشيا قروية لا تعمل إلا داخل نطاق القرية، ولا يتقبل جنودها الخدمة في أماكن بعيدة. وكان المبدأ الأساسي في تنظيم هذا «الحرس» يتحدد بتشكيل مجموعات في حدود الـ ١٠ أشخاص تتولى الحراسة في ساعات محدودة من اليوم، دون انقطاع إلى العمل

العسكري أو الأمني.[٣٣٥] هذه الرؤية لعمل «الحرس الوطني» ودوره ينزع عن مهمة هذا «الحرس» الدمغة الإسرائيلية في التعامل المباشر مع جمهور القرى في الجنوب عامة. كان الإشراف الإسرائيلي يتم عن بعد وفي عتمة مراكز الأمن الإسرائيلية. أما في القرى الحدودية، فقد كان تسيير «الحرس الوطني» معقوداً مباشرة على الضباط الإسرائيليين، وكان مسؤولوه البلديون في القرى يمثلون سقطاً من أبنائها، على فظاظة اضطرت مرة سعد حداد لأن يأخذ مسافة من ممارساتهم: «جيش لبنان الحر هو المسؤول عن الأمن الخارجي. الحرس الوطني ليس نقيضاً لجيش لبنان الحر، مهماته داخلية. ولكن العلاقة بيننا وبينهم ليست ١٠٠٪. ليسوا تحت إمرتي، ولكنهم لا يعملون ضدي، وإنما يمكن أن يحصل منهم تجاوزات أنا لا أقبل بها. له مسؤولون محليون وضباط إسرائيليون يوجهونه مباشرة».[٣٣٦] ومن نافل القول أن سيرة «الحرس» هذه، كانت طموحاً إسرائيلياً ولا شك، إذ لطالما أجبرت ممارسات مسؤولي «الحرس» في الجنوب الحدودي المحتل، العديد من الأهالي ودفعتهم باتجاه المراكز الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، متظلمين أو محتجين على سقطات هذا الحرس الوطني وظلاماته.

كانت هذه وقوعات وممارسات الذراع الأمنية الإسرائيلية في الشريط المحتل، القائمة بهيئة «جيش لبنان الحر». وقد كانت كافية حتى بداية سنة ١٩٨٤ مع موت سعد حداد، إلى الوصول بأحوال الناس إلى واحدة من النهايتين التاليتين: الأولى وتتمثّل باقتناع فريق من الحدوديين باستحالة التعامل مع الظروف القائمة، وبأن المغادرة بالتالي هي الضرورة والحل الوحيد والأخير. وتتمثل الثانية بالرضوخ والخضوع لابتزازات المواقف ولبدائلها المالية. وفي الحالتين كان على البشر الحدوديين أن يباشروا حياتهم تحت سقف القهر والغلبة.

ب) «جيش لبنان الجنوبي»

كان «جيش لبنان الحر»، كما أورثه سعد حداد، يضيق عن طموحات أنطوان لحد حاكماً قائماً بأمر المناطق التي رسا عليها الاحتلال الإسرائيلي بعد الانسحاب من الجبل، أي مناطق جنوبي الليطاني. ولا يطول الضيق هنا إلى تعداد هذا «الجيش» وحسب، وهو في حدود الـ ٨٠٠ مسلح، غير مؤهلين، في أعداد معتبرة

---

(٣٣٥) راجع: «هآرتس»، ٦/٤/١٩٨٢، نقلاً عن «الملف»، المجلد ١، العدد ١، نيسان ١٩٨٤، ص ٤٤.
(٣٣٦) «السفير»، ١٢/٤/١٩٨٣.

منهم، للمهمات العسكرية الفعلية. وإنما يطول أيضاً بنية هذا «الجيش» التي لا تتماشى مع الحد الأدنى من النظامية والانضباط، هاجس أنطوان لحد الأول، كما تبدّى في مقابلته الأولى مع جريدة «النهار»، والتي نشرت يوم تسلمه منصبه الجديد، خليفة لسعد حداد في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤، أي يوم الإعلان عن إنشاء «جيش لبنان الجنوبي»: «لن يبقى على أرض الجنوب سوى سلاح واحد. سلاح جيش لبنان الجنوبي. وكل سلاح خارج هذا الجيش سنلاحقه ونقمعه».[٣٣٧]

هذا التصريح للحد صحيح، بما هو تعريض «بجيش لبنان الحر»، الذي كان الأول، وليس الوحيد، بين مجموعات أخرى مسلحة تتولى الجباة العسكرية في الجنوب، فروعاً من «الحرس الوطني». وفيما عدا ذلك، يبقى هذا التصريح من أنطوان لحد مغامرة غير سالمة ومراهنة خاسرة على جيش وحيد في الجنوب، تحت قيادته جنرالاً مفرداً في الإمرة. إذ إن هذا القائد، الذي لم يأخذ، على ما يُخبر هو، بنصيحة الرئيس شمعون بعدم تولي القيادة، سرعان ما وجد نفسه من بداية مهمته، رهينة تلك التشكيلات المسلحة التي يهدد بملاحقتها وقمعها، وهي تشكيلات تغطي الشبكة الطائفية على امتداد الجنوب بامتداداتها اللبنانية. فإلى الحرس الوطني الإسلامي والدرزي، أعادت إسرائيل مطلع سنة ١٩٨٤، إلى «القوات اللبنانية» إمكانية المساهمة في العسكر «الجنوبي»، وهو الأمر الذي سبق لإسرائيل أن أنكرته على هذه القوات في «جيش لبنان الحر».[٣٣٨] وقد جاء بلاغ عودة «القوات اللبنانية»، مسلحةً إلى الجنوب، في مؤتمر جزين الذي عقد بمباركة إسرائيلية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٤، والذي أوصى في واحد من مقرراته بضوي «القوات اللبنانية» في صفوف «جيش لبنان الجنوبي».[٣٣٩]

كانت هذه المجموعات المسلحة القائمة في الجنوب، بما هي من أحزاب

---

(٣٣٧) راجع: «النهار»، ٤/٤/١٩٨٤.

(٣٣٨) أقفلت المنطقة الحدودية في وجه التواجد القواتي المستقل. وقد ظهر الخلاف علانية بين الطرفين مطلع العام ١٩٨٣، حين اعتبر فادي إفرام قائد «القوات اللبنانية» آنذاك أن حداد ظاهرة خطيرة نوعاً ما لأن الموضوع يتعلق بمستقبل الجنوب (السفير، ١٧/٢/١٩٨٣)، بينما اعتبر سعد حداد أن موقف القوات بعدم الدخول في «جيش لبنان الحر» يعود إلى «كونهم أحزاباً مسيحية»، بينما «جيش لبنان الحر هو لكل الطوائف». (النهار ١٣/٨/١٩٨٣). وبين هذين التصريحين كانت الإنذارات الإسرائيلية تتوالى على ثكنات القوات في صربا (الجنوب) وكفرفالوس ومراكز الكتائب في مغدوشة وعازور بضرورة الإقفال قبل ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٣. وقد تم اقتحام ثكنة كفر فالوس من قبل الإسرائيليين في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٣.

(٣٣٩) راجع: صحف اليوم التالي.

لبنانية، أو من طوائف، أو بما هي من أفراد مرتبطين بإسرائيل، كانت تمتلك من «الوعي» أو من «الحيلة»، أو من «الارتباط والتنسيق»، ما يفلّتها من ربقة الصياغة اللحدية بجعل السلاح وقفاً على «الجيش الجنوبي» وحده. أي على شاكلة الواقع الذي كانت إسرائيل قد سوّغته في المنطقة المحاذية للحدود مع «جيش لبنان الحر». ولكن الأمر استلزم، كما رأينا سنوات من مسلسل طويل من صدام طوائف وصراع عصبيات ومن عمليات تصفية واعتقال وإبعاد، وإبقاء المنطقة عسكرية مختومة على عزلة ومراقبة دائمة لبواباتها ومعابرها، وقطع للتواصل، إلا بترخيص مسبق، فيما بينها وبين باقي المناطق اللبنانية، وبالتالي مع لبنان، مع التذكير هنا، بأن الأمرة العسكرية في المنطقة الحدودية وفي مناسبات عدة، ومع الإقرار بوحدانية السلاح، لم تصل إلى الاعتراف بوحدانية القيادة.

إن رفع «جيش لبنان الجنوبي»، وفي منطقة الجنوب عامة، إلى مرتبة المثال الذي كان عليه «جيش لبنان الحر» في منطقة الشريط الحدودي الأول، يفترض عبور الجنوب بكل دورات التأهيل و«الفلترة» التي مرّت بها منطقة الشريط المحتل. وهو عبور يبدو حرجاً جداً مع اتساع منطقة الجنوب، وقد لا تبقى إسرائيل بعلاقتها مع أطراف لبنانيين، خلواً من همومه ومحاذيره. لذلك قامت البنية العسكرية «لجيش لبنان الجنوبي» في توليفتها الأولى، من ارتصاف المجموعات المسلحة القائمة في الجنوب، إلى جانب بعضها البعض، وتولّي كلّ مجموعة أو هيئة مسلحة أمن منطقتها ـ طائفتها. وهذا يعني كنتيجة مباشرة ابتلاعاً وخنقاً للطموح في قيادة سلاح واحد وتحريكه.

ولم يطُلْ الأمر بالعسكري أنطوان لحد، كما يقول عن نفسه معرفاً ومستدركاً «ولكنه يفهم بالسياسة»،[٣٤٠] أن فَهِم من خلال البنية الطائفية والاجتماعية والسياسية في مناطق الاحتلال الإسرائيلي، أن انتصاب السلاح الآخر إلى جانب السلاح النظامي «الجنوبي»، هو ضرورة في طريق الالتفاف حول هذا «الجيش» وضرورة في انضباطه. لذلك أمام مطهر السياسة الإسرائيلية وأمام مطهر الجماعات والطوائف في الجنوب، وبعد أشهر قليلة من توليه القيادة، وجد أنطوان لحد نفسه، هو، متأبطاً سلاحاً آخر إلى سلاحه «الجنوبي الواحد»، خارجاً به في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، مستبيحاً بلدة سحمر الشيعية البقاعية، في الطرف الشمالي الشرقي للمنطقة التي يدّعي «الجيش الجنوبي» الولاية الأمنية عليها، رداً على مقتل أربعة من الدروز، عناصر في «الجيش الجنوبي»، في مواجهة عمل مقاوم. كانت

---

(٣٤٠) راجع: «النهار»، ٤/٤/١٩٨٤.

الحصيلة ١٣ قتيلاً مدنياً وجرح ٢٢ آخرين من أهالي البلدة، في مقتلة وصل استنكارها إلى الصحافة والشرطة في إسرائيل، وهذا ما أزعج لحد ودفعه لأن يتمنى في تصريح إلى إذاعة إسرائيل، على الصحافة والشرطة هناك «اللتين لا تدركان العادات والتقاليد اللبنانية، أن تكفا عن الاهتمام بمجزرة سحمر لأنها مسألة داخلية».[٣٤١]

وطموحات لحد في وحدانية سلاح «جيشه» وفي انضباطه، تتماشى في جنوحها، مع تصوره للعديد الذي سيكون لهذا «الجيش» وفي تشكّله الطائفي. فقد تراءى له أنه في طريقه لأن يبلغ بجيشه، بعد سنة من أخذه قيادته الـ ٦٠٠٠ مسلح، وهو العدد الكافي، بعرفه، لتحقيق الأمن. والصعوبة دون هذا الأمر، صعوبة مادية ليس غير، كان هذا تصوره في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٤، أي في اليوم التالي لتوليه القيادة.[٣٤٢] بعد ٥ أشهر على ذلك تراجع لحد في طموحاته إلى حدود الـ ٥٠٠٠ مسلح يتحصلون إذا ما جند شهرياً من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ عنصر.[٣٤٣] لكن العدد الأخير للمشتركين في هذا «الجيش»، كما تحدد عشية الانسحاب الأخير من حزيران وغداته، ظل يدور في حدود رقم الألفين أو يتعداه بمئات قليلة[٣٤٤] وربعهم من «الحرس المدني» المقيم في قراه.

وعلى المستوى الطائفي وفي صورة معكوسة للتوزع الطائفي جنوباً كانت المساهمة المسيحية تتراوح ما بين ٦٠ و٦٥٪ من عديد هذا «الجيش»، مع طموح دائم من لحد بأن تصبح هذه النسبة مناصفة «خلال السنة القادمة».[٣٤٥]

---

(٣٤١) راجع: «النهار»، ١٣/ ١٠/ ١٩٨٤.

(٣٤٢) «هآرتس»، ٦/ ٤/ ١٩٨٤، نقلاً عن «الملف»، المجلد ١، العدد ١، نيسان/أبريل ١٩٨٤، ص ٤٤.

(٣٤٣) راجع: «النهار»، ٨/ ٩/ ١٩٨٤.

(٣٤٤) تنقل المصادر في سنة ١٩٨٤، رقم ٢٠٦٩ عنصراً، هم عديد هذا الجيش (راجع: «الحوادث»، ٢٠/ ٧/ ١٩٨٤). و٢٠٨٨ في الشهر التاسع («النهار»، ١٣/ ٩/ ١٩٨٤). ونقتطع من أرقام ١٩٨٥ رقمين ٢١٠٠، مطلع الشهر الأول («يديعوت أحرونوت»، ٨/ ٣/ ١٩٨٥، نقلاً عن «الملف»، المجلد ١، العدد ١٢، آذار/مارس ١٩٨٥، ص ١١٠٥). و٢٤٠٠ في الشهر ما قبل الأخير («هآرتس»، ١٣/ ١١/ ١٩٨٥، «الملف»، العدد ٩، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ص ٨٢٣).

(٣٤٥) كان التوزيع الطائفي «للجيش الجنوبي» منتصف سنة ١٩٨٤ حسب ما تنقل «الحوادث» عن مصادر رسمية إسرائيلية كالتالي: من أصل مجموع ٢٠٦٩ جندياً كان هناك ١٣٨٦ مسيحياً (٦٧٪) و٣٢٢ شيعياً (١٦٪) و٢٧٦ درزياً (١٣٪) و٦٥ سنياً (٣٪). وتنقل «رويتر» بداية العام ١٩٨٥ عن وجود ٤٣٠ مسلحاً (٣٥٠ شيعياً + ٨٠ سنياً) من أصل ٢١٠٠ أي، ما نسبته ٢٠,٥٪. راجع: «السفير»، ١٥/ ١/ ١٩٨٥.

كانت زيادة عدد أفراد «جيش لبنان الجنوبي» وتعديل النسب الطائفية محور لقاءات التجنيد الإسرائيلية المتلاحقة، مواعيد وأمكنة، طيلة المدة ما بين تاريخ الإعلان عن قيام هذا «الجيش» وتاريخ إعلان روزنامة الانسحاب الإسرائيلية مطلع ١٩٨٥. لا بل إن التاريخ النهائي لموعد الانسحاب إلى حدود الشريط المحتل ظل غير محدّد بدقة. وكان مرتبطاً، كما تنقل الإذاعة الإسرائيلية عن وزير «الدفاع» موشيه أرينز، بجهوزية هذا «الجيش» وقدرته على التصرف.[٣٤٦]

جاء الإعلان في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ عن روزنامة انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، على مراحل ثلاثة، تبدأ بعد خمسة أسابيع من تاريخه، ملحاً على الجروح التي كانت عمليات المقاومة تحدثها في بنية «جيش لبنان الجنوبي»، والتي أوقعت على سبيل المثال في شهر شباط/فبراير من السنة نفسها ١٦ قتيلاً من المتعاملين مع قوات الاحتلال في الجنوب، حسب إحصاء «رويتر». وقد وضع الإعلان الآنف عناصر جميع القوى المسلحة الموالية لإسرائيل في الجنوب، نظاميين أم «حرساً وطنياً»، مكشوفين في مواجهة مصيرهم، فكان انتهاز فرص الهرب وترك المواقع من قبل العناصر المنتمية إلى القرى التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية، من صيدا وجوارها في المرحلة الأولى، نذيراً بما ستؤول إليه الأمور لاحقاً مع تتابع الانسحابات الإسرائيلية باتجاه الشريط الحدودي المحتل. وبالفعل صار تساقط المواقع حتى عتبة الشريط يسبق الخطوات الإسرائيلية في انسحاباتها، كما حصل في أواخر أيار/مايو ومطلع حزيران/يونيو، في مواقع التامرية ومجدل سلم والقنطرة وقبريخا وتولين والصوانة، وحتى في مواقع داخل الشريط المحتل في بليدا وميس الجبل، حيث حلّ عشرات المسلحين رباطهم «بالجنوبي» و«الحرس الوطني» في خارج الشريط المحتل. أما الآخرون من ملفوظي قراهم من المتورطين السيارين في ركب القوات الإسرائيلية، والذين زادت سياسة القبضة الحديدية التي أعلن عنها يتسحاق رابين في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥، من تفتح شرورهم في محيطهم، فقد سحبتهم قوات الاحتلال وراءها، أو بتعبير أصح كانوا قدامها في المسيرة جنوباً. إذ راح هؤلاء يتوجهون إلى القطاع الحدودي، بدءاً من الشهر الثالث، يعاينون أماكن حلّهم العتيدة على وقع ترحاب علني ومباركة من يتسحاق رابين بحركة انتقالهم إلى الشريط المحتل.[٣٤٧]

---

(٣٤٦) «إن الجيش الإسرائيلي سينتظر على نهر الأولي حتى ينجز جيش لبنان الجنوبي تنظيمه. وآنذاك فقط ينسحب». «السفير»، ٩/ ٤/ ١٩٨٥.

(٣٤٧) راجع: «السفير»، ٣/ ٤/ ١٩٨٥.

بعد انسحاب ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥، لم تشكل منطقة الشريط الحدودي زاوية أمان لقوات «الجنوبي»، فالعمليات العسكرية المقاومة ظلّت، مع انخفاض وتائرها، قائمة وبفعالية: ١٩٠ عملية في الشهرين الأولين على الانسحاب من ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥ حتى ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٥، حسبما تنقل صحيفة «السفير» على لسان ناطق إسرائيلي.[٣٤٨] فيها من العمليات المميزة: عمليتان انتحاريتان في نفس اليوم (١٠ تموز/يوليو ١٩٨٥) في مرج الزهور وجسر الحمرا ـ البياضة. واحتلال لموقعي علمان وبرعشيت واستسلام عناصرهما في ٢٦ و٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٥ على التوالي. ومقتل جنديين إسرائيليين في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ قرب بلدة مجدل سلم، وهما الأولان اللذان يقتلان منذ ما يزيد على الأربعة أشهر.

في هذه الأجواء ظلت عمليات الفرار على تسارعها في الفترة التي تلت الانسحاب الإسرائيلي مباشرة، وبخاصة في المواقع الطرفية الشمالية، مما اضطر إسرائيل إلى تغيير في تحديد قطاع الشريط المحتل، وفق المعطيات الأمنية التي تبدّت من فرار عسكريي «الجنوبي»، فأقدمت على الانسحاب النهائي في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٥، من مواقع وقرى كانت إسرائيل تسعى للاحتفاظ بها نقاطاً شريطية: مواقع شقرا ومجدل سلم وتولين والصوانة وقبريخا والجميجمة وصفد البطيخ. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ انسحبت من بلدة قليا في البقاع الغربي.[٣٤٩]

حتى منتصف سنة ١٩٨٧، ظل تفكيك «جيش لبنان الجنوبي» احتمالاً قائماً، يتغذى من أرقام خسائر هذا «الجيش» وفراريه، والتي بلغت في سنتين وثلث السنة، كما تقدر «بيروت المساء»، ١٣٨ قتيلاً و٣٦٥ جريحاً و٨٩ أسيراً و٣٠٠ فارّ.[٣٥٠] سقط منهم الثلث، حسب اعتراف سابق لأنطوان لحد، في السنة الأولى بعد الانسحاب الإسرائيلي.[٣٥١] كذلك كان هذا الاحتمال يتغذى من الأرقام الدنيا التي وصل إليها هذا «الجيش» في عديده، والعائدة إلى المصادر الإسرائيلية نفسها. فقد تحدثت الإذاعة الإسرائيلية في ٦ آذار/مارس ١٩٨٥ أي قبيل الانسحاب الإسرائيلي عن تناقص عدد أفراد السريّة في الجنوبي من ٦٦ إلى ٢٢ رجلاً.[٣٥٢] وكان

---

(٣٤٨) راجع: «السفير»، ١٤/٨/١٩٨٥.

(٣٤٩) راجع: صحف اليوم التالي على التاريخين الآنفين.

(٣٥٠) «بيروت المساء»، ٢١/٩/١٩٨٧، ص ٢٠.

(٣٥١) يعترف لحد في ١١ حزيران/يونيو ١٩٨٦ بسقوط ٤٥ قتيلاً و١٦٠ جريحاً. راجع: «السفير»، ١٢/٦/١٩٨٦.

(٣٥٢) راجع: «السفير»، ٧/٣/١٩٨٥.

يتغذى كذلك من تقديرات وكالات الأنباء العالمية التي رأت «أنه لم يعد في المناطق الحدودية، ما يمكن للإنسان أن يقول إنه «جيش جنوبي».[٣٥٣] وتتغذى كذلك مما تنقله الأخبار الواردة من الجنوب عن انقطاع حاد ما بين هذا «الجيش»، وبين الجمهور المسلم في الشريط الحدودي، بحيث وصلت نسبة العناصر الشيعية الفارّة من هذا «الجيش»، إلى ٩٥٪ من عديدها. والنسبة السنية الباقية تصل إلى ١٪ من إجمالي قوته، إضافة إلى وجود ٢٧ درزياً فقط،[٣٥٤] أي أن الأرجحية المسيحية صارت كاسحة داخل هذا «الجيش» بعد أن كانت غالبة. وهذا يعني أن «جيش لبنان الجنوبي»، صار ابتداء من مطلع ١٩٨٦ قائماً بنصاب مسيحي يصل إلى ٨٠٠ مسلح كما تجمع الروايات.

التحول الأساسي عن هذا الواقع، جاء مع تعيين دافيد أغمون، العميد الإسرائيلي ذي الأصل المغربي، قائداً لوحدة الارتباط الإسرائيلية في الشريط الحدودي، ابتداء من تموز/يوليو ١٩٨٦ وحتى منتصف سنة ١٩٨٨. وهو من أشد المتحمسين «لحالة» «جيش لبنان الجنوبي» في الأوساط العسكرية الإسرائيلية.

أدخل أغمون تغييرات كبيرة في التأهيل العسكري لهذا «الجيش»، مدّة التدريب زيدت من أربعة أسابيع إلى إثني عشر أسبوعاً، مع جهد خاص في التدريبات وفي تأهيل القيادة بدورات مختلفة، بما فيها موضوعات التسليح والطاقة البشرية. وانخرط الجنود كذلك في دورات إسعاف واتصالات وتدمير. كما صاروا يخضعون لدورات قادة حضائر. ويجتاز آخرون دورة ضبّاط. حتى أن بنية هذا «الجيش» قد تغيرت...[٣٥٥] والأهم في خطوات أغمون ما يرشح مما تنقله صحيفة «الغارديان»، مع وصفها لقوات «الجنوبي» في مدة تأهيلها داخل معسكرات التدريب الإسرائيلية. ومنها نستدل على نجاح إسرائيل في إيجاد «مسكة من داخل» تقود بها هذا «الجيش». ونعني بذلك إيجاد لغة قتال واحدة فيما بين مسلحي هذا «الجيش» من ناحية، وفيما بينهم مجتمعين وبين الجيش الإسرائيلي من ناحية ثانية. فقد لاحظ مراسل «الغارديان» في معسكرات التدريب في إسرائيل أن «مسلحي هذا الجيش هم من المراهقين الموارنة الذين يتحدثون اللغة العبرية أثناء تلقيهم

---

(٣٥٣) نقلاً عن «رويتر». راجع: «السفير»، ٣١/٧/١٩٨٥.

(٣٥٤) «السفير»، ١٦/١٠/١٩٨٥.

(٣٥٥) «هآرتس»، ٢٥/٤/١٩٨٨، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦، السنة ١٥، حزيران/يونيو ١٩٨٨، ص ٤٠٦.

التدريبات العسكرية في إسرائيل».[٣٥٦]

أعيدت بعض المعنويات إلى «جيش لبنان الجنوبي» مع نهاية سنة ١٩٨٦، ليتراوح في مطلع سنة ١٩٨٧ ما بين ٢٣٠٠ و٢٤٠٠ عنصر.[٣٥٧] وليصل إلى ٢٦٠٠ في منتصف سنة ١٩٨٨.[٣٥٨] وليستقر بدءاً من التسعينات على رقم يتراوح ما بين ٣٠٠٠ و٣٢٥٠ عنصراً.[٣٥٩] مع ملاحظة، تنفرد بها مجلة «الإيكونوميست» برواية عن إدخال المرأة، و«بأعداد كبيرة» عنصراً عاملاً في «جيش لبنان الجنوبي» في نهاية سنة ١٩٩٦، «وهذا ما يحدث لأول مرة في تاريخ حرب لبنان».[٣٦٠]

وإذا كانت خطوات وأعمال دافيد أغمون مسؤول الارتباط في المنطقة الحدودية، وسياسته الداعمة كليّة لحالة «الجنوبي»، قد أعطت أكلها في استيقاف هذا «الجيش» وإعادته إلى عزّ أعداده بعد فاقة الفرار الإسلامية التي ضربت نصابه، فإن ما يتوجب معرفته، تبقى السبل التي دارت عليها إسرائيل في دفع أعداد الشباب الجنوبي مجدداً باتجاه هذا «الجيش».

كان المدد المباشر لتعويض نقص المقاتلين في «جيش لبنان الجنوبي»، في المدى السريع، مفتوحاً على مسلحي القوات اللبنانية، المدحورين في معارك شرق صيدا في أواخر نيسان/أبريل ١٩٨٥، والذين صاروا بعد ذلك في مرتفعات منطقة جزين المطلة غرباً، من رهائن التقديمات الإسرائيلية. كذلك كان هذا المدد مفتوحاً على مقاتلين آخرين من القوات اللبنانية، يتم توريدهم إلى الجنوب عبر حيفا، بحجة الدفاع عن جزين، وفي تواريخ مختلفة من تأزم الأوضاع حول هذه

(٣٥٦) راجع: «السفير»، ١١/١٠/١٩٨٦. هذا في الوقت الذي كان فيه مسلح القوات اللبنانية الذي كان يحرس بوابة ثكنة كفر فالوس (ويدعى سيمون)، قد وصف الإسرائيليين «بالقوادين». راجع: «النهار»، ٢٤/٤/١٩٨٤.

(٣٥٧) «هآرتس»، ٣٠/١٠/١٩٨٦، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢، السنة ١٤، شباط/فبراير ١٩٨٧، ص ٩٨.

(٣٥٨) «هآرتس»، ١٠/٦/١٩٨٨، نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦، السنة ١٥، حزيران/يونيو ١٩٨٨، ص ٤٠٦.

(٣٥٩) راجع على التوالي حول الرقمين: «النهار»، ٢٥/٤/١٩٩١؛ «الحياة»، ٢٠/١/١٩٩٤. ولا تخرج التقديرات الحالية لأرقام «الجنوبي» عن هذه التقديرات في النصف الأول من التسعينات.

(٣٦٠) راجع: صحيفة «الديار»، ٢/٢/١٩٩٧. مقالة مترجمة عن الإيكونوميست.

المدينة.[٣٦١] وبالطبع كان على هذه القوات أن تتقبل المواقع التي تدافع بها عن جزين، فقد تكون مركزاً في القطاع الحدودي المحتل، أو مركزاً وحاجزاً من مراكز الأمن أو الحواجز الإسرائيلية. وفي المدى المتوسط كان هذا المدد مفتوحاً على خزان آخر ويتمثل في مهجري شرق صيدا، وهم في حدود الـ ١٧ ألف مهجر غطّوا مناطق الشريط، فباتوا مقطوعين في إقامتهم، ومقطوعين عن علاقات ألفة وإن في عزاءٍ وتأسٍ.[٣٦٢] وبالفعل شكل «جيش لحد» محور الاستقطاب العسكري وحتى السياسي لمسيحيي جزين وشرق صيدا، خاصة بعد مساهمته من على مرتفعات روم وكفر فالوس في معارك شرق صيدا، بعد أن فقدت القوات اللبنانية مع انسحاباتها المفاجئة، جدارة هذا الاستقطاب. وقد كانت هذه هي المرّة الأولى التي تحقق فيها القوى المسيحية إنجازاً عسكرياً ثابتاً في الجنوب. فبدا أنطوان لحد، في الراهن، مدافعاً وحيداً عن مستقبل الوجود المسيحي بما تبقى من شرقي صيدا وجزين. وبدا، في أفق المقبل الرهان الوحيد في استعادة ما افتقد. وكان هذا الالتفاف حول لحد يتم في أجواء إقدام إسرائيل على إعادة فتح بوابات «الجدار» تأميناً لمجالات العمل، والبدء في تشغيل ميناء الناقورة، ميناء يوصل المساعدات الغذائية التي تدفقت من المنظمات الإنسانية لحساب هؤلاء المهجرين.

وعلى الصعيد العملي تتحدث الصحف عن تدريب المئات من أبناء شرق صيدا، وتقسيمهم إلى فصائل تحمل كل واحدة اسم القرية التي ينتمي إليها

(٣٦١) وصل ١٥٠ مقاتلاً من حزب الوطنيين الأحرار في أول تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩٨٥ (صحف ٦/١١/١٩٨٥). كذلك وصل حسب «السفير» ٤٠٠ عنصر من الأحرار وحراس الأرز إلى جزين نهاية سنة ١٩٨٥. راجع: «السفير»، ١/١/١٩٨٦. كذلك وصل إلى المنطقة الحدودية في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٧، ٤٥٠ مقاتلاً عبر مرفأ الناقورة، صحف اليوم التالي.

(٣٦٢) كان لعديدين من المهجرين المسيحيين من شرق صيدا علاقات حميمة ومتواصلة، مع مسلمين من أبناء الشريط الحدودي المحتل، جاءت بأغلبها من وظيفة سابقة في المنطقة الحدودية، أو خارجها في زمالة وظيفة. في أيام الضيق الأمني في حرب الجنوب ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨، استجار بعض أبناء الشريط المحتل بصداقاتهم تلك، وتحديداً في بلدتي المية ومية ودرب السيم. وكان لهم ما أرادوا من سرعة في تدبير منزل بالإيجار، أو تأمين مدارس للأبناء، أو «تأمين أجواء» أو غير ذلك من لوازم الإقامة السهلة. في أيار/مايو ١٩٨٥، انقلبت الآية وأصبح المجير السابق مستجيراً، فكان إبراء الذمة والوفاء بحق الصداقة تاماً. فقد أُنزل الأصدقاء القدامى عندما وصلوا إلى المنطقة الحدودية المحتلة، في بيوت كاملة التجهيز، كانت خالية من سكانها بداعي السفر أو الهجرة. ولكن ما لم يكن في حسبان هؤلاء وأولئك، أن تأتي إسرائيل وتطلب من المهجرين المسيحيين إخلاء المنازل بحجة أن مكانهم ليس هنا، بل في مراكز التهجير التي أقيمت في غرف المدارس في القرى المسيحية، أو في خيم في ملاعبها.

عناصرها، مثل «فصيلة لبعا» و«فصيلة عين المير»... ويتقاضى كل عنصر ما بين ١٥٠٠ و٣٥٠٠ ل.ل.[٣٦٣] وقد كانت هذه المساهمة من خلال ما يراه أنطوان لحد، شاهداً بضرورة «التحالف مع جيراننا الإسرائيليين الذين نثق بهم كما يثقون بنا. والذين تربطنا بهم، إضافة إلى روابط الجوار، مصلحة مشتركة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة».[٣٦٤]

ولكن «الثقة» المتبادلة و«المصلحة» المشتركة اللتين يقررهما أنطوان لحد، كانت إسرائيل قد أوقفتهما قبلاً، على لسان يتسحاق رابين عندما وصف الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، بأنه «نهاية لتورطه في حروب لبنان الطائفية» وبأنه «اختيار للدفاع عن داخل إسرائيل»، وبأن هناك «مهمة واحدة لهذا الجيش من الآن وصاعداً: الدفاع عن إسرائيل وليس حماية مسيحيي لبنان».[٣٦٥] لذلك وبعد أن هدأت فورات النزوح المسيحي من شرق صيدا، وبعد أن تكشفت لدى جمهور القرى المسيحية البصمات الإسرائيلية في أساس طبيعة المواجهة هناك، وبعد أن تكشفت صفقات الاستثمار الإسرائيلي للحيرة والهَيَام المسيحي جراء هذا النزوح، بعد كل هذا، بدأت تباشير الخلاف تظهر باكراً من مطلع الشهر الأخير من سنة ١٩٨٥. إذ أخذت الصحف تنقل، وبالأسماء، عن مواجهات تحصل مع شبان من جزين ومنطقتها، يساقون إلى سجن الخيام لمواقفهم الرافضة الانضمام إلى «الجنوبي».[٣٦٦] وقد تطورت الأمور بعد سنة من هذا التاريخ، إلى تظاهرات لأهالي شرق صيدا، أمام منزل أنطوان لحد في مرجعيون تعلن رفض الأهالي «للخدمة العسكرية في المواقع المتقدمة وخصوصاً في البقاع الغربي»، وقد أبلغهم لحد قرار القيادة القاضي بعدم إرسال أي مجند مسيحي إلى المناطق المعرضة دائماً لهجمات المقاومة».[٣٦٧] وقد جاءت هذه المظاهرات إثر صدامات سابقة عرفتها المنطقة بين عناصر من «الجنوبي»، من بلدة عين مجدلين وآخرين من جزين أسفرت عن مقتل حنّا أبي راشد وجرح خمسة آخرين، كما تنقل «النهار» عن تلفزيون «الشرق الأوسط».[٣٦٨] كذلك لم يمنع قرار لحد الآنف، حصول صدامات لاحقة دارت حسب وصف صحيفة «السفير» «بين معارضين للاحتلال

(٣٦٣) راجع: «السفير»، ٦/٧/١٩٨٥.
(٣٦٤) راجع: «النهار»، ٥/٩/١٩٨٥.
(٣٦٥) راجع: «الملف»، المجلد ٢، العدد ٤، حزيران/يونيو، ١٩٨٥، ص ٢٤١.
(٣٦٦) راجع: «السفير»، ٧/١٢/١٩٨٥.
(٣٦٧) راجع: «السفير»، ١٩/١٢/١٩٨٥.
(٣٦٨) «النهار»، ١٣/١١/١٩٨٦.

ومتعاطفين معه في ثكنة جزين».[٣٦٩]

إن ما تنقله المصادر من عزوف عن «الجنوبي» لدى مسيحيي شرق صيدا وجزين، في المراحل الأخيرة من إعادة بناء هذا الجيش في أواخر ١٩٨٦ وأوائل ١٩٨٧، يعني أن إسرائيل استفادات، في المراحل السابقة على هذا، من كل «حواضر» التهجير السريع غير المحسوب، من ضياع واحتياج وردات فعل واندماج سريع وحاد في الولاء، إلى الرغبة بالثأر والانتقام.

إلى ذلك كانت أجواء شرق صيدا معبراً لتحريك الأجواء داخل القرى المسيحية البعيدة عن تأثيراتها المباشرة. فقد اختيرت عين إبل مثلاً نقطة لقاء مركزي، بايع فيه مهجرون من شرق صيدا، على لسان بيار طنوس، أنطوان لحد «قائداً عليهم».[٣٧٠] ولا يخفى مغزى اختيار بلدة عين إبل، الأقل شمعونية والأكثر كتائبية من بين قرى الشريط المحتل، منبراً للمبايعة. وكذلك كانت هذه البلدة لاحقاً، منبراً تسنمه أنطوان لحد نفسه في مهرجان كبير أقيم في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وفيه رسم خطوطه في البقاء من عين إبل إلى حاصبيا، مروراً بمرجعيون وجزين، وحدد كذلك خططه في القتال والدفاع والسيادة عن جميع تلك المناطق، على قاعدة ما سبق وأشرنا إليه في الأسطر السابقة من روابط الثقة والمصلحة المتبادلتين مع إسرائيل. وقد أدت هذه اللقاءات بالفعل إلى تنشيط المساهمة الحدودية، بحيث وصلت أعداد المسلحين من بلدة رميش في «جيش لبنان الجنوبي» منتصف سنة ١٩٨٧، حسب تقدير أليستر ليون، مراسل وكالة «رويتر»، إلى ٤٠٠ مسلح من شبانها.[٣٧١]

سبيل المدد الثاني «للجنوبي»، كان الجمهور الإسلامي، والذي شكل استقطابه همّاً مقيماً لدى إسرائيل وقيادة «الجنوبي» في مرحلة تأسيسه بدءاً من ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤، عندما كانت المراهنة الإسرائيلية على «جيش لبنان الجنوبي»، كما ترى «هآرتس» «أحد آمال الحكومة الإسرائيلية في تحقيق سلامة الجليل».

(٣٦٩) «السفير»، ٢٦/١١/١٩٨٧. وهنا نشير إلى أن توقيع «السفير» لهذه الاشتباكات بين معارض للاحتلال وبين متعاطف معه، يحمّل تلك الاشتباكات ما يتعدى دلالاتها الفعلية. فهي تندرج على الأصح في خانة معارضة خطوة أو موقف لهذا الاحتلال. وتندرج في سياق الخلاف الكامن حيناً والبارز أحياناً بين «القوات اللبنانية» وبين إسرائيل. ومن هذه الزاوية فقط، نفهم ماذا يعني رفع سلاح داخل الشريط، في وجه سلاح آخر، وفي حضور إسرائيلي مباشر، من الصعب أن يحصل ذلك بلا توسط إسرائيلي في الحدث، أو بلا شفاعة بعده.
(٣٧٠) راجع: «السفير»، ٦/٧/١٩٨٧.
(٣٧١) وكالة «رويتر»، نقلاً عن «السفير»، ١٥/٦/١٩٨٧.

كانت جهود الأوساط الأمنية يومها موجهة في جنوب لبنان إلى تعزيز الروابط بين جنود لحد والسكان الشيعة الذين ينشطون بينهم».[٣٧٢] أكثر من ذلك، كان العديد من المتطوعين المسيحيين يُرفضون يومها «بسبب التوازن الطائفي ومن خلال الرغبة بعدم تحويل هذا «الجيش» إلى «كتائب الجنوب».[٣٧٣]

كانت تجربة ضرب القرى والأهالي طوائف وعصبيات وعائلات، والتي أثبتت جدوى في ولاية سعد حداد، خميرة الفعل الإسرائيلي مع بداية عهد أنطوان لحد فقد تابعت هذه السياسة، من حيث وصلت سابقاً، تحركها مع الانسحاب النهائي إلى حدود منطقة الشريط المحتل. على هذا، لم تبق السلطات الإسرائيلية شيئاً من وسائل الضغط وأدوات القهر والفرقة، إلا واستحضرته رأساً وحربة في دفعها الشباب باتجاه «جيش لبنان الجنوبي». وقد بدأت في ذلك وبشكل منظم، لأشهر ثلاثة قبل إتمام الانسحاب، إذ أقدمت على عملية تنقية للمنطقة الحدودية المحتلة من العائلات الوافدة إلى بلداتها بعد اجتياح حزيران/يونيو ١٩٨٢، حيث كانت هذه العائلات قد عادت إلى قراها بعدما لم يعد مبرراً بقاؤها في إقامات هجرتها، وتحديداً في مناطق جنوبية، ما دام الاحتلال شاملاً مناطق الجنوب. كان الطرد في شباط/فبراير من سنة ١٩٨٥، نصيب ١٠٠ عائلة من بنت جبيل إلى ٧٤٠ عائلة أخرى من مناطق مختلفة من الشريط الحدودي المحتل.[٣٧٤] وقد ظل تواتر الطرد والإبعاد من الشريط المحتل، قائماً تحسباً واحترازاً، حتى شهر آب/أغسطس،[٣٧٥] والغاية بالطبع، الوصول بالمنطقة إلى تصفيتها وطواعيتها، شأن واقعها ما قبل سنة ١٩٨٢. ونشير في هذا السياق إلى عملية الطرد شبه الجماعية، التي طالت مزرعة سجد في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٥ وشملت ٣٥ عائلة من سكانها،[٣٧٦] وقد كان هذا الطرد مقدمة لإخلاء القرية من سكانها وبالتالي تدميرها وإزالتها بالكامل، ليصبح موقعها مركزاً عسكرياً مشرفاً على مجمل إقليم

---

(٣٧٢) «هآرتس»، ٢٧/١/١٩٨٤، نقلاً عن «الملف»، المجلد ١، العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ٢٩٦.

(٣٧٣) «هآرتس»، ٦/٨/١٩٨٤، نقلاً عن «الملف»، المجلد ١، نيسان/أبريل ١٩٨٤، ص ٤٤.

(٣٧٤) راجع: «السفير»، ٢٦/٢/١٩٨٥.

(٣٧٥) يدور الحديث هنا فقط على حالات الطرد والإبعاد لدواع تتعلق بالتجنيد والعسكرة وحسب.

(٣٧٦) «النهار»، ٦/٧/١٩٨٥، لم يبق قائماً من أبنية في البلدة سوى «مزار سجد» وهو بناء قديم جداً شكل تاريخياً مزاراً لليهود يقصدونه قبل سنة ١٩٤٨ في أيام محددة من السنة.

التفاح وحتى البحر (يرتفع ١٠٣٠م)، ويطال في مدى إشرافه قطاعاً كبيراً من بلاد الشقيف. حصل التدمير في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٥،[٣٧٧] وتحولت القرية مركزاً عسكرياً متخفّفاً من عبء السكان ورقابتهم أو من عبء مقاومتهم.

ومع الإبعاد كانت تَفْري في الحياة الأهلية كل ضروب الممارسات والقهر والإكراه، من تدمير منازل وحصار، ومداهمة للقرى أو للأحياء، إلى اعتقالات على الحواجز وأخذ للخوات إلى سرقات المنازل، إلى الإهانات الشخصية والتي كانت تطال أشخاصاً لهم من الموقع الاجتماعي في بلدتهم والمنطقة وفي طائفتهم منزلة مؤثرة مرموقة.[٣٧٨] كانت هذه الممارسات تمتد على مساحة الشريط المحتل من مدينة حاصبيا في الطرف الشرقي وحتى الناقورة في القطاع الغربي.[٣٧٩] وكانت مسبوقة أو ملحوقة باجتماعات في القرى، تعقد بدعوة وإشراف من ضباط إسرائيليين، تطالب الأهلين بمواقف دعم ومساهمة في «الجيش الجنوبي»[٣٨٠] أو تطالبهم أكثر بتقديم أعداد مفصّلة من المسلحين، ينضوون جدداً،[٣٨١] أو بدلاً عن آخرين هاربين حديثاً،[٣٨٢] أو فدية، بديلاً عن موقف يحصل في طرف آخر غير التجنيد، كطلب «٢٠ مجنداً من حاصبيا، أو إقفال بوابات العبور أمام اقتصاديات المدينة».[٣٨٣]

كان على الخطط الإسرائيلية في باب التجنيد، أن تنطلق في الشريط المحتل

---

(٣٧٧) «النهار»، ٢٢/٧/١٩٨٥.

(٣٧٨) كان الرئيس التاريخي لبلدية حاصبيا، الشيخ بهجت شمس طعماً للشتيمة والضرب من قبل مسؤول «جيش لبنان الجنوبي» على أحد حواجز هذا الجيش، فارس أبو سمرا (من بلدة العيشية). ولا يخفى تأثير هذا الفعل نظراً لموقع الشيخ شمس في طائفته ومدينته.

(٣٧٩) يشكل كتاب يوسف ديب، «الجنوب تحت الاحتلال: يوميات ـ وثائق» (بيروت: دار عالم الفكر، ١٩٩٦)، ثبتاً وافياً للممارسات الإسرائيلية طيلة سنة ١٩٨٥.

(٣٨٠) على سبيل المثال الاجتماعات التي عقدت في النصف الثاني من سنة ١٩٨٥ وفي تواريخ متعددة، في بنت جبيل والخيام والعديسة وشبعا وبليدا وعيترون. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٢٧، ٣٦٢، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٢٨، ٤٨٥.

(٣٨١) مثالاً على ذلك مطالبة العديسة بـ ١٢ عنصراً وشبعا بـ ٤٠. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٦٤. وقد طُلب من بلدة الطيبة تقديم ١٥ مسلحاً كمجندين. ومع الرفض فوجىء طلاب مدرسة البلدة في اليوم التالي بوجود عبوة ناسفة داخل أحد الصفوف. راجع: «السفير»، ٧/١٢/١٩٨٥.

(٣٨٢) الطلب من بني حيان وبليدا وميس الجبل تأمين بديل عن عناصر من هذه البلدات من الهاربين من موقع علمان. راجع: ديب، مصدر سابق ذكره، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٧.

(٣٨٣) راجع: «النهار»، ٦/٧/١٩٨٥.

غالب الأحيان، من نقطة البداية، لأن التشكيلة العسكرية التي توكأت عليها إسرائيل مع «جيش لبنان الحر»، كانت في معظمها قد أصبحت خارج إطار العمل العسكري، إما لأنها أصبحت «أكبر» من ذلك، مع المكتسبات التي جنتها، كما سبق وأشرنا، من التعامل والتجارة في ما بين الأسواق الإسرائيلية واللبنانية بعامة والأسواق الجنوبية بخاصة، ولا سيما في فترة الطفرة التي انفتحت فيها الأسواق اللبنانية أمام البضائع الإسرائيلية في السنة الأولى من الغزو الإسرائيلي. أو لأن هذه العناصر عادت والتحقت بجيش الدولة الشرعي مع توحده مطلع عهد أمين الجميل، أو بواحد من ألويته المتعددة مع «تلوّيه» لاحقاً بعد ٦ شباط/فبراير، أو لأن هذه العناصر التي تولت أمر «جيش لبنان الحر» إعلاماً وتجنيداً وممارسة ومساهمة مباشرة في أمور القرى، المسيحية منها والمسلمة، كانت تنطلق في تعاملها من حدود بلدية أو طائفية جنوبية. كانت عناصر هذا «الجيش» صغيرة أم كبيرة، مقاتلة في قرية أو طائفة أو في موقف سياسي ملتبس أو في طلب سلامة أو في طلب غنيمة. وكان سلوك هذه العناصر في الغالب يقيم وزناً أو صلة بين الغرضيات الكبيرة منها والصغيرة، من ابتزاز أو خوّة أو إهانة شخصية أو عائلية أو حتى طائفية، وبين شكل الممارسة أو ردة الفعل. وحتى جرائم التصفية والغيلة التي كانت تحصل في بعض القرى، كانت تتم في إطار «السرية» في الخطة والتنفيذ، وكان التعامل معها بعد حصولها يدور في لعبة القتل والسير في جنازة القتيل أو في لعبة «التحقيق» والوعد بالاقتصاص أو في الاعتذار.

أمّا في حالة «جيش لبنان الجنوبي»، فإن عناصره إجمالاً، جنوداً أو حرساً وطنياً، كانت على قلّة خبرة أكيدة في إدارة الجماعة وفي ابتزازها، فقد بدت لاهفة وراء الانتقام أو التسيّد أو الإثراء. وكان التجنيد ولمّ العسكر من أكثر الأمور مباشرة في معس ومرث جمهور القرى في كراماته وعائلاته وأرزاقه. خصوصاً، وأن الانسحابات الإسرائيلية المتتابعة من ضواحي بيروت ومن الجبل ومن مناطق الجنوب، كانت تدفع تباعاً باتجاه القطاع الحدودي، المتعاملين المنبوذين في هيئاتهم العائلية والأهلية والذين كانوا قد أحرقوا وراءهم مع الانسحاب الإسرائيلي الأخير كل مراكب الغفران والتوبة. وهكذا عرفت قرى الجنوب، وبشكل عياني بارز هذه المرة، المسلح «الآلي» الذي يحترف تنفيذ الأوامر وحسب، والعاري من أية قضية أو علاقة في عائلة أو قرية أو طائفة، أو من أي منبت إنساني آخر، مأخوذ دائماً بالعداء مقابل الآخرين ومهجوساً بالحذر الدائم من أعداء، والخوف الدائم من القتل. وقد أضحى وجود هذه العناصر الملفوظة واحداً من مظاهر التعبير عن وجود

«جيش لبنان الجنوبي»، وأضحت ممارساتها، التي أودت بكل تقاليد العلاقات الاجتماعية والسياسية في قرى الجنوب، واحدة من تقاليدها ومأثوراتها[٣٨٤] مع الاستدراك أخيراً، بأن أبواب الكيد الطائفي والاجتماعي والعائلي وأبواب القمع والإكراه تبقى قائمة في الحالين مع وجود الجيشين، أكان «جيشاً حراً» أم «جيشاً جنوبياً».

كذلك كان التمايز بين «الجيشين» قائماً على مستوى «الظل» السياسي، فمع «جيش لبنان الجنوبي» كان الوضع أكثر غمّة منه مع «جيش لبنان الحر». كانت سنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٢ تطل، وفي فترات متباعدة أو متقاربة، على وقائع سياسية تتحدث عن صعود الجيش اللبناني إلى المناطق الحدودية، وتطل على عودة بعض العناصر العسكرية في الميليشيات إلى الجيش الشرعي وقيادته المركزية في بيروت. كان الحديث في ذلك رهان الأشهر الأولى التي تلت اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨. ففي منتصف حزيران/يونيو ١٩٧٨، أي بعد ثلاثة أشهر على مباشرة الاجتياح، «أفادت الأنباء الواردة من مرجعيون أن التحاق عناصر الوحدات العسكرية الموجودة في الجنوب استمر أمس تنفيذاً للأوامر الصادرة عن قيادة الجيش في اليرزة. وقد لزم الرائد حداد الثكنة طوال النهار».[٣٨٥] هذا على صعيد الالتحاق بالجيش الشرعي. أما على صعيد تحرك الجيش اللبناني وتمركزه في المنطقة، فإن خطواته العملية وضعت على سكة الانطلاق، وقد وصلت القوة العسكرية إلى بلدة كوكبا في القطاع الشرقي في ١ آب/أغسطس ١٩٧٨ وتوقفت هناك. لكن هذا المصير لم يمنع بقاء العمل على هذا الأمر حيّاً، عبر محاولة الدخول إلى الشريط المحتل في قطاعات أخرى. ففي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧٩، وصل الجيش اللبناني إلى تخوم

---

(٣٨٤) يشكل ما حصل في بنت جبيل في دورين مختلفين من حكم عناصر الجيشين خير توضيح لما نذهب إليه.

أبو إسكندر (من عين إبل) حاكم البلدة وآمرها الناهي زمن حداد. لم تسلم مصلحة أو تجارة من «تقشيره» لمداخيلها. انتهى حكمه مباشرة بعد أن تصدى له في «مكتبه» واحد من أبناء البلدة، وقد ضاق ذرعاً بطلبات الخوّة والأموال المتكررة.

في موازاة ذلك أوصلت محاولة يوسف سعد من نفس البلدة، الدفاع عن كرامته أمام حسين عبد النبي (مسؤول الأمن الإسرائيلي في البلدة)، الذي جاء متوعداً يوسف لتأخره في إرسال ابنه إلى الجندية، أوصلته إلى حتفه تعذيباً في مركز الأمن الإسرائيلي بعد ساعتين من حصول الحادث. وقد جيء بجثته جهاراً في صندوق سيارة إلى جبانة البلدة. (١ أيار/مايو ١٩٩١).

(٣٨٥) «النهار»، ١٨/٦/١٩٧٨.

المنطقة الحدودية ناحية القطاع الأوسط.[٣٨٦] وفي اليوم الأخير من سنة ١٩٧٩ تنقل الصحف عن التطلع الجنوبي لمتابعة تحرك الجيش، إذ يعرب المجلس الشيعي في جلسة طارئة عن «قلقه من التباطؤ بدخول الجيش إلى الجنوب».[٣٨٧] وبين هذه وتلك، من المحطات البارزة من مراحل محاولة إدخال الجيش إلى الجنوب، كانت المداولات والمشاورات السياسية على مستوى لبنان والمنطقة لا تحيد كثيراً عن لوازم هذا الأمر.

في هذا الجو من الترددات المتواصلة، على مدى سنوات ثلاث، عن قرب وصول الشرعية إلى الجنوب، كان الأمل بالخلاص لدى أحد الأطراف يبقى متجدداً، ولدى طرف آخر، كان التحسب بأن الوضع مؤقت ويزول، مما كان يوهن الاندفاعة صوب السياسة الإسرائيلية. ونشير هنا إلى أن هذا «الوهن السياسي كان مشتركاً إلى حد ما بين مختلف المراتب العسكرية لعناصر «جيش لبنان الحر»، بدءاً من سعد حداد الذي أبدى، كما يفيد وزير الخارجية الأسبق فؤاد بطرس «استعداده لطاعة أوامر القيادات اللبنانية فيما يتعلق بالتزام جنوده الثكنات وعدم القيام بمهمات أمنية عند وجود قوات الأمن الدولية في منطقته»،[٣٨٨] وانتهاءً بالعديد من

(٣٨٦) تمركز الجيش في محور عين بعال ـ قانا ـ كفرا الذي تسيطر عليه القوات الفيجية. وتمركز في محور حاريص ـ ياطر ـ تلال صربين حيث القوات الهولندية. كما أكملت قوات الجيش انتشارها في معركة ودردغيا والشهابية وتبنين. وكان من المنتظر أن تكون الخطوة التالية محور القليلة ـ العزية ـ الحنية، شاطىء الزلط، وفي محور برعشيت ـ الطيري ـ كونين. راجع: صحف ٢١/٤/١٩٧٩.

(٣٨٧) صحف ١٣/١٢/١٩٧٩.

(٣٨٨) راجع: غسان تويني، «القرار ٤٢٥، المقدمات، الخلفيات، الوقائع، الأبعاد: المراسلات الدبلوماسية»، ج ١، (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦)، ص ٢١٢. ورأي وزير الخارجية يتفق مع ما ينقله غسان تويني نفسه عن أن سعد حداد نفسه يمهد للخروج من الساحة أو هو قد خرج تدريجاً والقرارات الآن في يد مجموعات ميليشيا تدعي الانتساب (أكرر: تدعي انتسابها إلى حراس الأرز والكتائب ولواء عكار ولواء أرز الدروز في العرقوب...) راجع أعلاه ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥. ولا يخرج عن هذا السياق، استقالة سعد حداد الأولى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ (عاد عنها في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١) واستقالته الثانية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ (عاد عنها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣). راجع: الصحف. كذلك يتفق ما ينقله غسان تويني مع ملاحظة «الإذاعة الإسرائيلية» حيث ذكرت أنه «بعد بيان الحص صار الشدياق وحداد يكثران من التردد إلى كريات شموناه ونهاريا باللباس المدني. وصارا في حالة انتظار. الميليشيات في حالة ضياع، فهناك خلافات في الرأي بين صفوفها، ولا توجد قيادة موحدة لها. فمنهم من يريد بدء الصراع فوراً ويلوم حداد والشدياق ومنهم من يقول إن حداد والشدياق مسؤولان وأنه يجب الانتظار». راجع: «رصد إذاعة إسرائيل»، الجمعة، ٢٣/٦/١٩٧٨، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

العناصر، غير الرتيبة من قواته التي سرعان ما تحوطت على انتمائها إلى الميليشيات بانتظار مخبآت الأحداث.

هذا الأمل بعودة الدولة كان يخفف من غلو الميليشيات ويحد من اندفاعها في ممارساتها، وهذا بالضبط ما افتقده الشريط الحدودي المحتل مع انسحاب ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥. فقد حصل هذا الانسحاب والأزمة اللبنانية في فراغ من محاولات الحل، وعلى فراغ من الروابط التي كانت تشدّ، ولو نظرياً، ألويتها العسكرية، وعلى فراغ من أي أمل باستقرار أو تهدئة. كذلك كان الانطباع العام بأن إسرائيل، بانسحابها المحدود وبدعمها للميليشيات، كانت تطبق من جانب واحد، واحداً من بنود اتفاقية ١٧ أيار/مايو، الذي يتعلق باللواء الإقليمي، وهذا ما كان يبثه ويعمل عليه الضباط الإسرائيليون في لقاءاتهم قبل انسحابهم وبعده، مع الأهالي أو عبر اللجان المحلية، حيث كان هؤلاء يتقلبون في نظرتهم للوجود الإسرائيلي أمام واقعين اثنين: إقامة جزئية إلى جانب الجنوبي، طويلة أو دائمة، كما صرح قائد الارتباط الإسرائيلي في الجنوب في اجتماع وموقف[٣٨٩] أو إقامة مباشرة ودائمة كما صرح ضابط كبير آخر في اجتماع وموقف آخرين.[٣٩٠] وهذا ما كانت تذهب فيه القيادات اللحدية نفسها التي كانت ترى في «نفسها قوة محلية»، بما تعنيه كلمة محلية من استقلال عن عمق لبناني في السياسة والعسكر وحتى في الانتماء «نرى أنفسنا كتيبة تنتمي إلى إسرائيل أكثر منا إلى لبنان».[٣٩١]

إذاً على وقع هذه الغربة الحدودية عن وطن، وهذا الضياع عن مستقبل أو مصير، وعلى وقع ممارسات المهانة والذل، وعلى وقع السياسة الإسرائيلية في التشتيت والفرقة، أعيد تشكيل «جيش لبنان الجنوبي» بقوته العددية التي وصلت إلى حدود ٢٦٠٠ عنصر مطلع سنة ١٩٨٧ كما سبق ورأينا. ولكن ما يجدر التأكيد عليه هنا، أنه كان على المواطن الحدودي الدخول في المواجهة من غير عدّة الصمود الأولية، أعني الذخيرة الاقتصادية الكفيلة بأسباب الصمود. فقد كانت الضائقة الاقتصادية تمسك بخناقه، مع تباطؤ شركة الريجي اللبنانية في تسلم التبغ لموسمين

(٣٨٩) في لقاء مع أعضاء اللجان المحلية في بنت جبيل حدد الجنرال شلومو إيليا أجواء ما بعد الانسحاب قائلاً: «إن وحدة من القوات الإسرائيلية ستبقى إلى جانب القوات المحلية لمساعدتها في بعض «الميادين». راجع: «النهار»، ٣٠/٣/١٩٨٥.

(٣٩٠) في اجتماع آخر في البلدة نفسها وفي النادي الحسيني، أبلغ المقدم الإسرائيلي موشيه إلعاد الأهالي «مطمئناً» إلى «أننا باقون هنا إلى ما شاء الله وحتى يتأمن سلامنا الدائم». راجع: «النهار»، ١٢/٦/١٩٨٥.

(٣٩١) راجع: «النهار»، ١٣/٩/١٩٨٤.

متتالين: قسم من موسم ١٩٨٤ وكامل موسم ١٩٨٥. وهنا نستذكر بالطبع، كيف كان تقاعس الريجي في استلام تبغ سنة ١٩٧٥، معبراً لبعض القرى إلى بوابات «الجدار».[٣٩٢]

انتهى تسلم التبغ عن الموسمين المذكورين، نهاية سنة ١٩٨٦، أي بعد سنتين من التاريخ المتوجب عادة لمباشرة تسلمه. وبوشر تسليم موسم سنة ١٩٨٦ بتأخير ثمانية أشهر،[٣٩٣] ولا يخفى حجم الخسائر، التي كانت تزداد فداحة مع الانخفاض اليومي لسعر صرف الليرة (الريجي تسعر بالليرة اللبنانية). كل هذا كان حاصلاً في الوقت الذي كان فيه راتب المسلح في «الجيش الجنوبي» في حدود منتصف سنة ١٩٨٤ يتراوح ما بين ١٥٠٠ ل.ل. «للحرس الوطني» و٢٢٠٠ ل.ل. للجندي النظامي.[٣٩٤] أي أن المجند الواحد في «الجيش الجنوبي»، كان في مدخوله الشهري الصافي، يوازي المدخول السنوي الصافي لزراعة ٤ دونمات من التبغ،[٣٩٥] التي تعمل لتحصيلها، عائلة بأكملها وعلى مدار ١٤ شهراً. ارتفع الراتب أواخر السنة إلى ١٥٠ دولاراً،[٣٩٦] مع ملاحظة أن الزيادات على الرواتب كانت تواكب حملات التجنيد أو تكون إغراءً بعدم الفرار. ففي الوقت الذي كان فيه راتب الأعزب ٢٠٠ دولار وراتب المتزوج يصل إلى ٣٥٠ دولاراً وصاحب الرتبة إلى ٥٠٠ دولار، وهي أرقام مرتفعة كما ترى وكالة الصحافة الفرنسية في نيسان/أبريل ١٩٩١، في هذا الوقت، وفوق ذلك أعلن أنطوان لحد عن زيادة ٥٠٪ على هذه الرواتب، كذلك أعلن عن توسيع هامش التعويضات والمكافآت الخاصة والأذونات التي تمنح لأفراد العائلات التي لها قريب في «الجنوبي» للعمل في إسرائيل إضافة إلى مجانية الطبابة والتعليم.[٣٩٧]

---

(٣٩٢) نلفت هنا إلى أن الريجي لا تستطيع تسلّم موسم التبغ قبل الحصول على إشعار بصرف الاعتماد اللازم لذلك من وزير المالية، كميل شمعون في تلك المرحلة.

(٣٩٣) بدأت الريجي تسلم تبغ هذا الموسم في أوائل أيلول بدلاً من أن يبدأ الاستلام في أوائل كانون الثاني. لنا عودة إلى هذا الموضوع في الحديث عن زراعة التبغ.

(٣٩٤) «يونايتد برس». نقلاً عن «السفير» ٢٤/٤/١٩٨٤. راجع كذلك: Le Monde, 8 Juin, 1985, p. 3.

(٣٩٥) هذا إذا سلمنا أن نسبة الربح في الدونم هي ١/٤ من ثمن التبغ وهو حد الربح المتفائل جداً. وإذا سلمنا أن إنتاج الدونم في حساب الريجي هو بين ١٠٠ و١١٠ كلغ. وقد كان المعدل الوسطي لسعر كلغ التبغ عن موسم العام ١٩٨٤، ١٦ ل.ل. أي أن ثمن التبغ عن الدونم الواحد هو بين ١٦٠٠ و١٨٤٠ ل.ل.

(٣٩٦) راجع: «المسيرة»، ٢٢/١١/١٩٨٧، ص ١٠٨.

(٣٩٧) «يونايتد برس»، نقلاً عن «النهار»، ٢٥/٤/١٩٩١.

كذلك أقدمت إسرائيل ابتداءً من نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على رفع الراتب للجندي المبتدىء إلى ٦٠٠ دولار،[٣٩٨] هذا في الوقت الذي يبلغ فيه راتب الجندي في الجيش اللبناني حوالي ٣٦٠ دولاراً.

لقد ختمت السياسة الإسرائيلية في هذا الجانب الاقتصادي، آخر فصولها، والتي تمثلت حسب «هآرتس»، بتوصيل «الحدوديين إلى قناعة بأنهم إذا كانوا يرغبون في حل مشكلاتهم اليومية الحياتية فلا مفرّ من التعاون مع إسرائيل».[٣٩٩] ومع وصول سنة ١٩٨٧ إلى أواخرها، لم يعد الالتجاء إلى بذلة «جيش لبنان الجنوبي» حالة فاردة تتحاشاها معاشر أهالي القرى الحدودية. كان هذا الأمر أكثر وضوحاً في القرى الأكثر ارتهاناً في دخلها إلى زراعة التبغ ولا سبل كافية أمامها إلى مداخيل أخرى، من حرفة أو تجارة أو من تحويلات هجرة. شأن بلدة عيترون التي تنقل صحيفة «السفير» أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ أن عدد مجنديها في «الجيش الجنوبي» ارتفع إلى ٢٠٠ عنصر.[٤٠٠] ونظن أن الوقائع في قرى عيتا الشعب وبليدا وحولا والعديسة والخيام... كانت مع واقع عيترون، على نَسَب، متفاوت في القرب والبعد.

نجحت السياسة الإسرائيلية مرّة جديدة. كانت الأولى مع «جيش لبنان الحر»، وفي غياب أية خطة مواجهة وطنية، ومن خلال الوسائط الآنفة في الأمن والسياسة والاقتصاد، في جعل الانخراط في «الجيش الجنوبي» عملاً يتدارك فيه الناس بعض أمورهم. فهو في بعض المناطق، شأن العرقوب وحاصبيا، وعلى تفاوت في الانخراط، مصدر رعاية لشؤون المنطقة والطائفة. فالانتماء العسكري «للجنوبي» يقوم على شرط العمل في ميدان الطائفة، وعلى اعتزال اللعبة العسكرية أو الأمنية لهذا «الجيش» على امتداد المناطق والطوائف المجاورة. ومن جهة ثانية، كان

---

(٣٩٨) راجع: «النهار»، ٣٠/١/١٩٩٧.

(٣٩٩) «هآرتس»، ٢٧/٦/١٩٨٤. نقلاً عن «الملف»، المجلد ١، العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٨٤، ص ٣٢٣. وقد شكلت المشكلات الحياتية اليومية، رهان رؤوس المتعاملين وعدة الشغل الأساسية في تبرير علاقاتهم بإسرائيل. وقد صرح واحد من هؤلاء (شوقي العبد الله رئيس التجمع الجنوبي الموحد) مزهوّاً بخدماته: «التعامل مع إسرائيل حرام. صحيح. فأنا مبادئي قريبة من الثوابت العشر التي أعلنها حسن خالد ومحمد مهدي شمس الدين. وأنا أقول «كل تعامل مع إسرائيل حرام. ولكن أنا أقول إن التعامل مع الحاكم الظالم خطيئة، كفارتها خدمة المواطنين». راجع: فيصل جلول، «وادي الدموع» (عمان: دار الكرمل، الطبعة الثانية، ١٩٨٧)، ص ٤٣.

(٤٠٠) راجع: «السفير»، ٢٤/١١/١٩٨٧.

الانتساب إلى هذا «الجيش»، مصدر رعاية أمنية واجتماعية لحرمة عائلات في بعض القرى. وهي العائلات النافذة تحديداً والتي سبق لنفوذها أن تآكل مع ظروف التواجد الفلسطيني وظروف حرب الجنوب. كذلك كان هذا الانتساب مصدر رعاية عامة على مستوى القرية من عسف المسلحين «الغرباء» عنها، غربة طائفة أم غربة منشأ من الشريط المحتل أم من خارجه. ففي هذه القرى، كانت العناصر المسلحة من أبنائها، وعلى نزق وشراسة مطلوبين، وعلى كبير ادعاء وتطبع، وتحت الريش العائلي، أو تحت الريش الاجتماعي، أو تحت ريش التظلل بتغطية من ضابط إسرائيلي، كانت هذه العناصر تهيىء لنفسها القدرة على التعامل من موقع القوي، أو موقع الأقوى، مع مسؤول عسكري في «الجنوبي»، مسيحي في الغالب، يرفض أن يصدق، «حتى يرى بأم العين، أن الزمن الأول تحول».[401]

وعلى هذا كانت البنى الاجتماعية والعائلية في القرى الحدودية تغطي الكثير من مواقف المسلحين أو أعمالهم، وتحوطها بحماية أو عصمة في مواجهة الداخل الحدودي. وتحوطها، في حال ارتدادها لسبب أو لآخر عن المساهمة في «الجيش الجنوبي»، بحماية وعصمة تقيها ردّة الفعل الإسرائيلية أو اللحدية.[402] في

---

(٤٠١) نستعيد على سبيل المثال، أوضاع بلدة عيتا الشعب أثناء حرب الجنوب. كان السقوط الدموي لبلدة حانين في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦، إسقاطاً بارداً لعيتا الشعب مع قرية رامية المجاورة لها. وقد تم الاتفاق يومها مع «القوات اللبنانية» في بلدة رميش على تحييد عيتا الشعب وإخراج مسلحيها منها. وهكذا كان وسلمت البلدة وكان للقوات اللبنانية حرية الحركة والانتقال باتجاه علما الشعب. سنة ١٩٩٤ وأثناء مباراة كرة قدم بين فريقين، من عيتا الشعب وآخر من رميش، تطور خلاف بين اللاعبين، انتصبت على أثره عيتا الشعب مستقوية على رميش «وما لبث الأمر أن تطور إلى «صراع طائفي» واستمر لأيام من دون أن تعمد سلطات الاحتلال إلى التدخل لقمعه أو حتى إلى تسيير دوريات لمنع التوتر وتفاقم الخلاف، ولولا تدخل قيادات سياسية وروحية من خارج الشريط لما كان انتهى على خير... ولكن من دون أن تختفي ذيوله». راجع: «النهار»، ١٩٩٥/٧/٧.

(٤٠٢) ٢٠ من الماري و١٢ من شويا وعين قنيا و٨ من حلتا سلموا أسلحتهم إلى قيادة القطاع الشرقي رافضين الخدمة في موقعي لوسي والسريرة. راجع: «السفير»، ١٩٨٦/١٢/١٦.
نشب خلاف بين عناصر لحد بسبب الخوات والمحسوبيات، والعناصر من مرجعيون وحاصبيا. تطور إلى اشتباك مسلح انتهى بسيطرة أبناء حاصبيا على الثكنة في زغلة. «السفير»، ١٩٨٧/٩/٢١.
وفي هذا السياق من الخلافات تضع المصادر المطلعة حالة التسمم الكبيرة التي حصلت في معسكر المجيدية وأصابت ٣٠٠ مجند من عناصره. ١٥٠ منهم أجريت لهم عملية غسيل... منهم ٣٥ مجنداً من عين قنيا وشويا... «التحقيق أثبت أن الحادث مفتعل وأنه حصل بسبب خلافات داخلية واعتقل عدد من العناصر في كتيبة القليعة التابعة «للجنوبي». وبين الموقوفين أحد المسؤولين...».
راجع: «النهار»، ١٩٨٧/٧/٢٨، ١٩٨٧/٧/٣١.

المقابل كان الوضع متروكاً حرّاً للمسلحين من شذّاذ أبنائها أو من شذّاذ غير آفاق، يستامونها الخوة والذلّة والسّوق إلى «الخيام»، وفي تحديد أعداد وأسماء المطلوبين للعسكر، دون أن ينفع في ردّ ذلك شكوى أو تظلّم أو حتى بدل مالي. وقد لاح هذا الاختلاف في هذين الموقعين في القرى الحدودية، تخالفاً وأثرة إسرائيلية، تحاول إسرائيل وضباط لحد جعله باب فِرقة وباب تناهم بين جمهور القرى الحدودية.

كيف انعكست هذه الأوضاع على «الجيش الجنوبي»؟

١ ـ كان من نتائج هذا «الإلتفات» الشيعي إلى «جيش لحد»، تعديل في النسبة الطائفية لتركيبة هذا «الجيش»، والتي يجعلها المطلعون، تتحدد مناصفة إسلامية مسيحية. فقد استطاعت إسرائيل، وتحديداً مع أواخر الثمانينات، تكوين جهاز مسلم، لم «يتوان» أو «يقصّر» في القيام بما يوكل إليه، وأمكنها في العديد من الأمور من الاستغناء عن الخدمات المباشرة للعناصر المسيحية، دون أن يؤثر هذا الواقع بالطبع على الأرجحية المسيحية الواضحة في توزع مراكز القيادة، وهو أمر يبدو محسوماً في آفاق السياسة الإسرائيلية.[403] فتقسيم القيادة كما ارتسم سنة ١٩٨٨ ما زال مكرساً إلى اليوم «فمن بين قادة الكتائب السبع هناك عنصر واحد درزي وآخر شيعي والباقون مسيحيون. واليوم هناك كتيبة واحدة معظم عناصرها من الدروز وكتيبة ثانية معظم عناصرها من الشيعة، ولكن توجد سرية واحدة شيعية في الكتائب المسيحية الثلاث. ويمكن أن نجد عناصر شيعية بين أفراد طاقم الدبابة. ولكن في مجمل الأمر لم تحل هذه المشكلة حتى الآن. كما أن القوة التابعة للحد في جزين كلها من العناصر المسيحية. وهذه القوة تشمل عناصر [كميل شمعون] والكتائب من الشمال، وكلهم تحت قيادة لحد».[404]

هذا الموقف الإسلامي يشكل طفرة بالنسبة إلى المواقف من «جيش لبنان الحر» أو من «جيش لبنان الجنوبي» في بداية تشكله، إذ لم يعد هذا «الجيش»، في الغالب من القرى الإسلامية، في حاجة إلى «ناطور» من خارجه يرقبه ويمسك بمقاليده ويستأتي التصرف بأموره وأمور القرية كما يشاء.

---

(٤٠٣) بعد موت حداد، طرحت فكرة ترئيس شيعي مكانه، وقد تردد اسم «محمد شيت». اصطدم الأمر، إلى الرفضين المسيحي والشيعي، برفض إسرائيلي من داخل. راجع: جلول، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٤٠٤) «هآرتس»، ١٩٨٨/٦/١٠. نقلاً عن «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦، السنة ١٥، حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ص ٤٠٧.

٢ ـ إن الظروف المستجدة في القرى الحدودية، راحت «تتطاول» أحياناً على المواقف والقناعات السياسية للحدوديين، وتنجح في خفض سقف الموقف الحدودي من «الجيش الجنوبي»، بحيث صار هذا الموقف يقع حيناً على احتجاج تقني يتمحور إجمالاً حول مركز الخدمة مواجهاً أم غير مواجه، فينقلب الموقف السياسي أساساً،[٤٠٥] إلى موقف أمني أو بتعبير أدق إلى موقف «أماني» يرى السلامة الغنيمة الوحيدة. وحتى هذا الموقف التقني الأماني، يبقى خنّاساً لا يظهر إلا في أوقات محسوبة على حالة عسكرية متوترة مع ازدياد عمليات المقاومة، أو محسوبة على احتمالات ميدانية جديدة تنبىء بانسحابات وشيكة من مواقع ومناطق محددة، أو على احتمالات مفتوحة على انسحابات نهائية، كالأجواء التي رافقت أجواء ما بعد مؤتمر مدريد والمفاوضات العربية ـ الإسرائيلية الدائرة آنذاك. وقد كانت أجواء الحلول هذه، معطوفة على مفاعيل العمليات العسكرية لحركة المقاومة، مدعاة حركات فرار، دون أن تصل بالطبع إلى قياس سابقاتها ما بين ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧.

٣ ـ كانت لهذه النظرة الأمنية الحدودية إلى «الجيش الجنوبي»، اعتباراتها الإسرائيلية الخاصة في سياق التمكن الإسرائيلي من الموقف الحدودي ونظرته إلى الاحتلال. فقد جاء هذا الموقف «الإجرائي التقني» لتوزيع المسلحين على المواقع والمراكز العسكرية، ليصب فعلاً في متطلبات السياسة الإسرائيلية وتوظيفاتها الطائفية والبلدية والعصبية داخل الشريط المحتل، إذ خلق توزيع مقاتلي «الجيش الجنوبي» على محاور المواجهة، حساسيات وحسابات شتى داخل القرى الحدودية: لماذا أبناء طائفة أو قرية معينتين في هذا الموقع الداخلي الهادىء، ولماذا أبناؤنا في موقع مواجه وبعيد؟ وهكذا صار ينفتح، مع الخسائر في صفوف «الجنوبي»، وبإدارة وإشراف إسرائيليين، بازار مساومة الخدمة في المواقع، حارة أو باردة. ويكون الفوز غالباً، مقابل أثمان تدفعها الهيئات البلدية في هذه القرى: زيادة في أعداد المجندين، أو زيادة في أعداد اليد العاملة في المؤسسات الإسرائيلية، أو إقامة مهرجان استقبال أو تكريم، أو زيارة وفد أو مشاركة في معسكر صيفي أو في مباراة رياضية في إسرائيل.

٤ ـ في سياق دمج «الجيش الجنوبي» في اللحمة الاجتماعية الحدودية، ولكي لا يبقى الانتساب «كف شرٍّ» أو «تقطيع وقت» بانتظار انتقال العائلة إلى خارج

(٤٠٥) رداً على مطالبة حداد مخاتير العرقوب بإصدار بيان ضد الطوارىء، وبعد اجتماع لمخاتير شبعا والهبارية وكفر حمام وكفر شوبا، صرح مختار شبعا باسم المجتمعين: «ليس أمامنا إلا الحرب معكم... ولن نخضع إلا للسلطة الشرعية». راجع: «السفير»، ٢٩/٢/١٩٨٠.

الشريط المحتل أو بانتظار الزواج وتحصيل معاملة الهجرة، أو بانتظار فرصة اللجوء إلى واحدة من دول الإلجاء الأوروبية، أقدمت إسرائيل، ومن خلال أزمة البطالة في القرى الحدودية المحتلة، إلى ربط العمل في مؤسساتها وجعله في عهدة «الجيش الجنوبي» وعبر بوابته صار الشرط الأساسي للعمل في إسرائيل، كفالة أو مباركة من مجند في «الجيش الجنوبي»، يحوزها قريب في الغالب أو جار أو صديق (يحق للمجند كفالتان)، بحيث صار يشتبك من يعمل في الجندية ومن يعمل في المؤسسات الإسرائيلية في علاقة وموقف: كفالة في العمل مقابل تغطية في الموقف وفي سياسة القرية واجتماعها.[٤٠٦]

لا ترمي هذه الملاحظات إلى القول بأن الجندية في «الجيش الجنوبي» استطاعت أن «تفتن الجنوبيين» وأن تأخذ بما لديهم من قناعات في الاحتلال، وبمواقف الحل والعقد منه، ولا ترمي بالقطع إلى الإيحاء بوجود انضباط اجتماعي وسياسي يغلف الانخراط العسكري ويشرّعه في هذا «الجيش». وإنما ترمي إلى القول بأن بوناً شاسعاً بات يقطع ما بين الوضع «الكليل» لأجواء الشريط المحتل عموماً تجاه الانتساب إلى «الجيش الجنوبي»، وبين الوضع الذي كان عليه «جيش لبنان الحر» مع سعد حداد، يوم كان مجندوه في أغلب قرى الوسط الإسلامي، جيوباً منثورة على شراذم معينة، تتحاور تتواصل فيما بينها من خلال مسؤولين من خارج هذه القرى على الأغلب.

ج) الدور والموقع

يسود الاعتقاد بأن «جيش لبنان الجنوبي» يشكل مشروعاً إسرائيلياً واهياً. خسرت فيه إسرائيل، مع الخسائر التي أرعفته بدءاً من الإعلان عن قيامه في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤، غنى عن احتلالها المباشر للمنطقة الحدودية، مما اضطرها إلى تقليل وجودها من ٢٠٠ جندي بصفة مستشارين، عشية الانسحاب[٤٠٧] إلى حدود الألف جندي بعد سنة على حصوله،[٤٠٨] ليصل في سنوات لاحقة إلى

(٤٠٦) هذا عدا عن الكسب المادي الذي يجنيه المجند في «الجنوبي»، لجهة أن السعر المتداول للكفالة الواحدة التي يقدمها هذا العنصر إلى غيره تتراوح بين ٥٠ و٧٥ دولاراً.

(٤٠٧) راجع: «هآرتس»، ٢٤/٣/١٩٨٥، نقلاً عن «الأرض»، العدد ١٧ ـ ١٨، ٧/٦/١٩٨٥، ص ٣٣.

(٤٠٨) تنقل «هآرتس» بأن الجيش الإسرائيلي ما زال «يحتفظ في المنطقة الأمنية بحوالي ١٠٠٠ جندي قريباً من المعابر التي بين الحزام وبين الحدود الشمالية». «هآرتس»، ٢١/٢/١٩٨٦، نقلاً عن «الملف»، المجلد ٢، العدد ١٢، آذار/مارس ١٩٨٦، ص ١١١٢.

تثليث أو تربيع هذا العدد. لكن نظرة سريعة في المواقف الإسرائيلية وفي دور هذا الجيش توصل إلى غير هذه المسلّمة.

لقد كان ١٠ حزيران/يونيو «موعداً رسمياً تداولته إسرائيل عن انسحابها في سوق العلاقات الدولية وفي سوق اللعبة الحزبية في داخلها. لكنه لم يكن كذلك بالطبع في منطقة الشريط المحتل، التي تحددت، وفق نص قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي منطقة «تعمل فيها قوات محلية بدعم من جيش الدفاع الإسرائيلي». وكان الجنرال أهارون ياريف محقاً، عندما ساوى بين «الدعم» والاحتلال في معرض تعبيره عن أنه «لا يفهم معنى مصطلح الدعم».[٤٠٩] وقد بدا واضحاً، وقبيل مباشرة الانسحاب الإسرائيلي أن تواجداً عسكرياً إسرائيلياً دائماً، هو واقع عسكري وسياسي محتم. وقد لا تكون أعمال المقاومة بأجنحتها الوطنية والإسلامية العامل الحاسم في أساس ذلك التواجد، وإن كانت حاسمة في تحديد حجمه ونوعيته، بل ثمّة من العوامل ما يجعل من الحضور الإسرائيلي، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، مكوناً عضوياً من مكونات «الجيش الجنوبي».

لم تكن إسرائيل أبداً في وارد تصديق خرافة قيام «جيش لبنان الجنوبي»، الذي لم يكن على رأي أحد كبار العاملين في وزارة الدفاع، «أفضل الإمكانيات، وهو أيضاً ليس أقل الإمكانيات سوءاً»، بل كان «الإمكانية الوحيدة».[٤١٠] كانت إسرائيل تعرف عن عسكرية هذا «الجيش» بأنه «دعامة من القصب المكسر» وبأنه «أعجز من أن يلقي القبض على معاق».[٤١١] وكانت تعرف كذلك عن تنابذ متحداته في الطائفة والسياسة والعصبيات، وتعرف دورها وسياستها في ربط هذه «الأبعاض» إلى بعضها. وتعرف أخيراً أن هذا «الجيش»، وفي المحصلة «ليس جيشاً من المرتزقة وحسب، بل إنه «جيش» من الارتزاق المشروط، والشرط، لشدّة

(٤٠٩) «دافار»، ٢٤/٤/١٩٨٥. نقلاً عن رضا سلمان ورندة شرارة (إعداد)، «الحزام الأمني بعد سنة: من الانسحاب السكاني إلى التورط المباشر»، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٥، السنة ١٣، أيار/مايو ١٩٨٦، ص ٣٢٦. أهارون ياريف جنرال في الاحتياط، كان ضد أي تواجد إسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية. وكان مع سياسة إبقاء «اليد طليقة في العمل والرد على الاعتداءات».

(٤١٠) «هآرتس»، ٦/٤/١٩٨٤. نقلاً عن «الملف»، المجلد ١، العدد ١، نيسان/أبريل ١٩٨٤، ص ٤٥.

(٤١١) حسب تعبير «هآرتس»، ٩/٦/١٩٨٥ و١٩/٦/١٩٨٥، على لسان يوسي ساريد، عضو لجنة الأمن والشؤون الخارجية في الكنيست، وحسب شهادات الجنود الإسرائيليين كما درجوا على القول للصحافيين. المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

العار، هو خمسون دولاراً شهرياً». والكثيرون في هذا «الجيش» «سيتركون موقعهم على حدود الحزام الأمني، إذا توقف الدفع لمرتباتهم بالدولار».[٤١٢]

أين هو موقع «الجيش الجنوبي» ودوره إذن؟

لم يعن «الجيش الجنوبي» لإسرائيل إذن أكثر من «مناسبة» أمنية وسياسية. فهو مناسبة أمنية، بمعنى الرصد والمراقبة والمعلوماتية حول كل ما يدور في القرى الحدودية، وبمعنى الذراع الأمنية الإسرائيلية التي تعلق عليها كل قاذورات الأعمال الإسرائيلية من مداهمة واستباحة وقتل، ومهمات تعذيب تتطلبها مراحل ما قبل الاستجواب والتحقيقات، ومراحل بعد ذلك في معسكرات الاحتلال ومعتقلاته،[٤١٣] وبمعنى ثالث، وهو قيام عناصر هذا «الجيش» ببعض المهمات، على الحواجز الثابتة أو الطارئة، بكفاءة وجدارة ومعرفة يتعدّون بها إمكانيات الجيش الإسرائيلي، كالتفتيش والأسئلة السريعة ومعرفة القرى والعائلات والطائفة والقرابة والميول السياسية...

وفي الجانب السياسي، ينوب «الجيش الجنوبي» داخل الشريط المحتل، عن إسرائيل في تحمل وزر المواقف التي تنال من وجود الإدارة ومؤسسات الدولة

(٤١٢) «هآرتس»، ١٦/٥/١٩٨٨، نقلاً عن «الملف»، المجلد ٥، العدد ٣، حزيران/يونيو ١٩٨٨، ص ٢٤٥.

(٤١٣) تكاد المرويات على لسان المعتقلين ـ المحررين من السجون الإسرائيلية تجمع على حبكة واحدة تدور داخل هذه المعسكرات: يدخل المعتقل إلى مصيره على وقع الضرب والإهانة والتعذيب من قِبل عناصر «الجيش الجنوبي». وقد يستمر هذا الأمر لساعات أو لأيام. يحضر بعد ذلك ضابط إسرائيلي، ويستدعي المعتقل إلى مكتبه مستنكراً ما يشاهده من خطوط وآثار تعذيب، أو ما تناهى إلى مسامعه من صراخ وأنين (إذ كثيراً ما يدّعي هذا الضابط مصادفة مروره). ويحاول الضابط بعد ذلك، الدخول مع المعتقل في حوار ينتهي ببقائه معلقاً. يعود المعتقل بعدها إلى زنزانته، فإلى دورة جديدة من التعذيب... والحوار. ولكن هذا لم يمنع إسرائيل في ساعات الحرج الأمني من أن تعلق قاذوراتها على ذراعها، كاستعمال الدروع البشرية والتنقل في سيارات مدنية لبنانية تمر على الحواجز مصادفة، أو إجبار مواطنين مشاة أو في سياراتهم من التقدم أمام الدورية الإسرائيلية. كما حصل ذات مرة على طريق العيشية فانفجر لغم وأدى إلى مقتل السائق وزوجته. راجع: «السفير»، ١٤/٤/١٩٨٧. وقد أخذ «الجنوبي» بدوره هذا المخطط عن إسرائيل، فقد أكد مصدر دولي أن دورية لهذا الجيش، استخدمت أسلوب (الدروع البشرية) بإجبارها ٨ رجال في الستين على السير أمامها مسافة كلم. إنها المرة الثالثة التي تلجأ فيها إلى هذا الأسلوب منذ ١٢ آذار الجاري. كذلك يستخدم «الجنوبي» هذه الطريقة في طلوسة. راجع: «النهار»، ١٧/٧/١٩٩٢.

اللبنانية. كذلك يشكل هذا «الجيش» وسيلة حوار وإبلاغ المواقف ونقل الرسائل وسبل التعاطي مع الأزمة والأحداث اللبنانية،[٤١٤] أو مع أزمة المنطقة عموماً، أو حتى مع المؤسسات والأطراف الدولية الفاعلة في أحداث المنطقة، من خلال التعاطي مع قوات الطوارىء الدولية المتواجدة في الجنوب.

إن الانطلاق من هذين الجانبين الأمني والسياسي في رؤيتنا لمهمة «الجنوبي»، يميل بنا إلى القول بمكاسب إسرائيلية راجحة في ميزان «مشروع» هذا «الجيش»، ما بين كلفته ومردوده. ويدفعنا كذلك إلى القول بأن «الجيش الجنوبي» (كحالة أمنية سياسية) يقوم في «محلّه» مصاناً وفي رفاده الجيش الإسرائيلي، مصاناً من مَقَاتِل المقاومة،[٤١٥] خاصة بعد أن حصنته من غدرات وشوائب الولاء الناقص في الانتماء إلى المشاريع السياسية الإسرائيلية، والمتأتي من ارتباط سابق لبعض أفراد هذا «الجيش» بفعاليات حزبية أو سياسية لبنانية، قد لا تصب توجهاتها، مع تقلبات السياسة، في مجاري السياسة الإسرائيلية.[٤١٦]

---

(٤١٤) نستذكر هنا المنظمة التي أنشأها العنصر الفاعل في «الجيش الجنوبي» «حسين عبد النبي»، تحت اسم «وإلاّ» (وحدات الجنوب لمكافحة الإرهاب). راجع: «النهار»، ٢٢/٧/١٩٨٥. ونستذكر هنا العديد من السيارات المفخخة التي قادت التحقيقات إلى حسين عبد النبي رأساً مدبراً. ونستذكر كذلك مثلاً، قصف صيدا في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والتصريح الإسرائيلي «بأن إسرائيل لم تطلق رصاصة واحدة وإنما قصفت خطأً على ما يبدو من جانب ميليشيا الجنوبي». راجع: «السفير»، ١٦/٤/١٩٩٤.

(٤١٥) مع ما يتبادر من إقامة «الجيش الجنوبي» وحيداً في مواقع مواجهة مع نشاط المقاومة، فإن أرقام الخسائر التي توقعها عمليات المقاومة في صفوف الإسرائيليين، وهم أكثر حصانة ومناعة من عناصر «الجيش الجنوبي» في إقامة المواقع تفيد غير ذلك. تتوزع خسائر الطرفين في العام ١٩٩٦، حسب وكالة «رويتر» كالتالي: ٢٧ عسكرياً إسرائيلياً قتيلاً مقابل ١٩ من أفراد «الجنوبي». راجع: «النهار»، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. كذلك يتعادل الطرفان في خسائر سنة ١٩٩٥، حيث تتوزع هذه الخسائر وفق إحصاءات «النهار» كالتالي: مقتل ٣٧ عنصراً وجرح ٧٣ من «جيش لبنان الجنوبي» ومن الجيش الإسرائيلي مقتل ٣٨ جندياً وجرح ٧١ آخرين. راجع: «النهار»، ٣/١/١٩٩٦.

(٤١٦) تشكل حالة الضابط شربل بركات مثالاً واضحاً على ذلك. فقد ترك شربل بركات سنة ١٩٨٨ وظيفته كضابط مسؤول في القطاع الغربي في «جيش لبنان الجنوبي» «لينضم إلى عدد لا يستهان به من المسؤولين السابقين في الجنوبي»، ويختصر سبب ابتعاده بالقول: «عانينا فترة إرهاق كبيرة في غياب الوسائل اللازمة للعمل. كان الضباط الإسرائيليون يتصرفون معنا كأننا «شغيلة» عندهم أو مرتزقة، وليس كحلفاء. نحن لم نعمل مع الإسرائيليين خدمة «لهم». بل عملنا من أجل مصلحتنا. كنا نريد أن يكون الإسرائيلي جاراً وليس عدواً، وكنا نريده أن يعاملنا بالمثل. فمصلحتنا مشتركة، لكن عدداً =

هذا المحل «المحفوظ» «للجنوبي»، غاب عن ذهن أنطوان لحد في الشهرين الأولين من الانسحاب الإسرائيلي، فاعتكف مهدداً بالاستقالة،[٤١٧] مع تواتر عمليات المقاومة وتناقص أعداد هذا «الجيش»، وبقائه قائماً بواحد من أثلاثه فقط. ولكن أنطوان لحد نفسه، وبعد أربعة أشهر، ومع بقاء هذا «الجيش» على ثلثه، راح وقد أدرك مكانته في اللعبة الإسرائيلية يطالب بتوسيع «الحزام»، لأن هذا الحل وحده «سيمنع أو يحد من إطلاق النار على الحزام الأمني ودولة إسرائيل».[٤١٨]

إلى ماذا يقودنا هذا التأكيد على الأهمية العضوية «للجيش الجنوبي»، في الاعتبارات الإسرائيلية، وهي اعتبارات تشدّ في اتجاه جعل هذا «الجيش» منظومة اجتماعية وسياسية وعسكرية في الشريط المحتل؟

تقودنا ببساطة إلى الدفع باتجاه التعامل مع حالة هذا «الجيش» باهتمام وطني وعضوي مقابل، يلغي الاعتبار الطائش الحالي الذي يرى في هذا «الجيش» أكياس رمل يستتر بها الجنود الإسرائيليون في مراكزهم، أو «حراس براميل» على حواجزهم.[٤١٩] أي أن «الجيش الجنوبي» ليس قشرة خارجية في المنطقة الحدودية وفي السياسة الإسرائيلية، موقوفة بنكثها على كثافة الأعمال العسكرية وحسب، وإنما هو معادلة، حدودية أولاً ولبنانية ثانياً وإقليمية ثالثاً، بكل ما تحمله كلمة معادلة من أنصبة اجتماعية وسياسية وعسكرية وطائفية وعصبية، تتعادل و«تتناسب» فيما بينها.

لقد كانت القوى المسلحة الحدودية والتي شكلت نواة «جيش لبنان الحر»، وقوام «جيش لبنان الجنوبي»، تدين في نشأتها إلى الانقسام السياسي والطائفي على مستوى الوضع اللبناني ككل. وكان «الجيش الجنوبي» مع الإعلان عنه، المثال

= من الضباط تصرفوا كالأسياد والأتراك. كانوا يأمرون ونحن ننفذ، ويتدخلون في كل شاردة وواردة، ولا يعطوننا الإمكانيات للتحرك. كانت الانسحابات قد بدأت، ولم يكن في استطاعتهم أن يردوا على ما يتعرضون له. فأخذوا يتخبطون «ويفشّوا خلقهم فينا. هذا الواقع رفضته ورفضت أن يتعاملوا معي بقلة احترام. وأن يموت الجنود معي من دون أن أتخلى عن أرضي ومنزلي...». راجع هيام قصيفي، «عشية السلام كيف ينظر الحدودي إلى الدولة اللبنانية»، «النهار»، ٧/٧/١٩٩٥.

(٤١٧) «يونايتد برس»، نقلاً عن «السفير»، ١/٨/١٩٨٥.

(٤١٨) «هآرتس»، ٣/١/١٩٨٦، نقلاً عن سلمان وشرارة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤.

(٤١٩) وفق التعبير الذي كان يطلقه جنود «جيش لبنان الجنوبي» أنفسهم على قوات «الحرس الوطني» في القرى. راجع: «هآرتس»، ٦/٤/١٩٨٤، نقلاً عن «الملف»، العدد ١، نيسان/أبريل ١٩٨٤، ص ٤٤.

الأكمل لهذا الانقسام، وكان في قوته أو ضعفه، مرآة المعادلات الداخلية،[٤٢٠] ولا يزال هذا الجيش إلى الآن يستمد، من صدوع الحياة السياسية اللبنانية، بعضاً من فذلكات نصابه السياسي وعديد عناصره.[٤٢١] واستتباعاً لذلك، يبدو ضعف المؤشر الذي يحصر الحكم على تماسك «الجيش الجنوبي» أو انهياره، في ازدياد أو ثبات أو تناقص المنضوين في صفوفه فقط.

والسؤال الذي يطرح نفسه مباشرة: هل يشكل انسحاب أو تداعي واحدة من الفلقتين المكونتين «للجيش الجنوبي» (المسلمين تحديداً)، مؤشراً على انتهاء هذا الجيش وانحلاله؟

إن فرار العشرات أو حتى المئات من «الجيش الجنوبي» في السنتين الماضيتين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦،[٤٢٢] وهم من المسلمين في أغلبيتهم الكاسحة، لم يشكل في

---

(٤٢٠) مع الاعتبار الكامل لعمليات المقاومة ودورها الكبير في تدهور «الجيش الجنوبي» مع الانسحاب الإسرائيلي الأخير في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٥، فإن السرعة في التدهور الآنف لم تكن، في بعض وجوهها، بعيدة عن الهزة العنيفة التي كانت تدور داخل «القوات اللبنانية» في تلك الفترة، والتي تمثلت في انقلاب سمير جعجع على قيادة الكتائب والقوات. ثم في انقلاب إيلي حبيقة الذي انتهى بتوقيع الاتفاق الثلاثي في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥. وأخيراً في صدام ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ مع الانقلاب على إيلي حبيقة وعلى الاتفاق الثلاثي. وقد انعكست هذه الأوضاع على العديد المسيحي كالتالي: كان تعداد «الجنوبي» مع الانسحاب في حدود الـ ٢٤٠٠ ـ ٢٦٠٠ عنصر. ثلثهم من المسلمين، أي أن هناك في حدود الـ ١٦٠٠ مسيحي. لم يبق من عديد هذا «الجيش» أواخر ١٩٨٥ كما رأينا، سوى ٨٠٠ عنصر. نفترضهم مسيحيين بالكامل توضيحاً للصورة ليس غير. أي أنه يكون قد تخلى عن هذا «الجيش» في فترة اضطراب «القوات اللبنانية» نصف عديد مسيحييه.

(٤٢١) يرى أبو أرز «أن جزين معقل المقاومة اللبنانية، وهي البديل من المنطقة الشرقية». راجع: «الحياة»، ٢٠/ ١/ ١٩٩٤. كذلك أعلن أبو أرز في مقابلة أجراها «تلفزيون الشرق الأوسط» الحدودي أنه «إذا لم تتراجع الدولة عن القرارات الاتهامية ومذكرات التوقيف الصادرة في حقه وفي حق قائد «جيش لبنان الجنوبي» اللواء الركن أنطوان لحد، فالمطلوب إذن طردها بكل مؤسساتها وأجهزتها من المنطقة الحدودية» و«أكد أننا قادرون على ذلك». «النهار»، ٢٥/١/١٩٩٦. ونسجل هنا أن تمنع أهالي جزين عن تقديم المجندين «للجيش الجنوبي»، أدى إلى أحداث ومجابهات فعلية مع المخابرات الإسرائيلية وعناصر هذا «الجيش» في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٩. وقد دفعت الأمور بلحد إلى استقدام مجموعات من «حراس الأرز» إلى منطقة شرق صيدا. راجع: «السفير»، ٢٩/ ٥/ ١٩٨٩.

(٤٢٢) أعلنت المقاومة الإسلامية عن فرار ٢٨ عنصراً من «جيش لبنان الجنوبي»، سلموا أنفسهم في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من سنة ١٩٩٥. راجع: «النهار»، ٢٤/ ١/ ١٩٩٦. «النهار» تنقل عن وكالة الصحافة الفرنسية عدداً إجمالياً للفارين سنة ١٩٩٥ يبلغ ٢٠٠ عنصر. وتنقل عن فرار ١٠٦ عناصر في سنة ١٩٩٤. راجع: «النهار»، ١٥/ ٢/ ١٩٩٦.

الواقع السياسي الراهن، انحلالاً أو بداية انحلال. يبقى الأمر في حدود تغيير في الهوية، أو تغيير في النسب الطائفية أو في نسب المساهمة المناطقية. هذا في الوقت الذي يؤشّر فيه هذا «الفرار»، وفي الواقع السياسي الراهن، إلى واحدة أو أكثر من متحدات الشريط الحدودي السكانية، أو إلى مجموعات من خارج الشريط المحتل، لكي تدفع مباشرة باتجاه رفد هذا «الجيش» وتغذيته بالعناصر، تعويضاً متجدداً.

إن الخضوع إلى المنطق العددي الحسابي، زاوية نظرٍ وحيدة إلى هذا الجيش، قد يصل بالأمور في داخل الشريط المحتل إلى جعلها مقلوبة تجرّ من أمام الاحتلال عناصر المواجهة وتمهّد له طيب الإقامة، ولنا مثال على ذلك في معاناة أهل جزين من نظرة الداخل اللبناني إليهم، مقيمين في منطقتهم، أم مولّين عنها مع الطلب الإسرائيلي تأمين ثمانين عسكرياً، إذ غادرها «ما بين ٦٠ إلى ١٣٠ شاباً»، هرباً من التجنيد. كانت معاناتهم على لسانهم، تكمن في المعادلة التالية: «قبل خروج الشباب من جزين، كانوا ينظرون إلينا باستهجان. فنقول لهم: ماذا نستطيع أن نفعل؟ الأمر الواقع مفروض علينا، فإذا كانت الدولة لا تستطيع ترتيب أوضاعها فما هو خطأنا؟ أما اليوم، وبعد خروج الشباب من بلدتهم، فتغيرت النظرة إلينا وصار الجميع يشيدون بوطنيتنا».[٤٢٣] والطريف هنا أن قائد «الجنوبي» في جزين ريمون أبو مراد يوضح الأمور ويضعها في نصابها السياسي، عندما يسمي العمليات التي أقدم عليها «الجنوبي» في خطواته لاستدراج المجندين (إقفال محلات وحجز سيارات...)، بـ «إجراءات إعادة الوعي».[٤٢٤] لكن هذه الإجراءات لم تقابل على الصعيد الرسمي اللبناني بإجراءات أو بدعم مقابل يجعل من إعادة الوعي تلك «عودة» وعي ولحمة وطنيين.

وفي موازاة ذلك، كان تعليق الدولة ارتباطها بالحدوديين على «صنوبر» مباركة صمودهم، ولعن القذف بهم، كونهم «المحصنين» في لبنانيتهم أو في عروبتهم أو في إسلامهم، دون إمدادهم فعلاً بأسباب الحصانة والصمود والمواجهة، كان هذا الأمر يوصل ببعض المناطق الشريطية، البعيدة عن بعض مكاسب الشريط المحتل في الإتجار والعمل، وأمام قلّة وشح سبل العيش، لأن ترى خلاصها، ولو جاء، ما همّ، من «نكد الدنيا»: إن جزين تدفع كل يوم ضريبة عدم وجودها داخل الشريط المحتل.[٤٢٥]

* * *

---

(٤٢٣) راجع: هيام قصيفي، «عشية السلام كيف ينظر...»، مصدر سبق ذكره، «النهار»، ٢٩/ ٦/ ١٩٩٥.

(٤٢٤) المصدر نفسه.

(٤٢٥) المصدر نفسه.

يجب أن لا نتوقف في نظرتنا إلى «الجيش الجنوبي» عند خطوط مهامه العسكرية والأمنية، وهي خطوط استثمار مبرر وجوده المباشر، وإنما يجب أن ننظر إليه كذلك، وفي سياق الحرب معه، ركناً اقتصادياً في بنية بعض القرى الحدودية الإسلامية منها والمسيحية، وركناً من علاقاتها الداخلية وعصبياتها البلدية، بما أوجدته إسرائيل من دماء وثارات وشقوق بين بلدات الشريط وعائلاته وقراه.

وكما أن المهمات العسكرية والأمنية المحلية داخل الشريط المحتل، لم تكن الوحيدة في أسباب قيامه، فإنها لن تكون الوحيدة في أسباب انحلاله أو تحلله. وكذلك علينا أن نستذكر بأن الداخل الحدودي، لم يكن دوماً الرافد الوحيد في تغذية هذا الجيش وعناصره، وبأن الخارج الذي شكل جزءاً من عديده، وجزءاً من عدته السياسية، لم يكن بالضرورة إسرائيلياً.

إن المراهنة على مسامير وشواهد العلاقات التاريخية التي تفصل ما بين إسرائيل وما بين الحدوديين الجنوبيين، من وطنية أو قومية أو دينية، تبقى في الظروف المعيوشة داخل الشريط المحتل، وفي تغافل الخارج الرسمي والسياسي عنها، صلاة مبتورة، لأن التغيير الذي أحدثته إسرائيل في سياساتها من خلال «الجيش الجنوبي» أو في سبيله، يجب أن يكون له خاصية محددة في طريقة التعامل والمجابهة.[٤٢٦] فقد كان من جراء ترك الجنوب الحدودي في مواجهة مصيره، مغيباً عن خطط الدولة في السياسة والاقتصاد والتنمية والإدارة، أن أصبح الحدوديون المقيمون، مع واقعهم الذي يباشرون منه حياتهم، أكثر «حدودية»، وأصبح الحدوديون «المتخرجون» من شريطهم، أقل «حدودية»، والطرفان يشتركان في إنتاج أجيال أبعد مما تكون عن أسئلة الشريط الحدودي المحتل وأجوبته وقضاياه.

إن دعوة الإنسان الحدودي إلى الصمود في مواقف وفي أرض، دعوة تنهض

(٤٢٦) يكاد موقف الدولة من «الجيش الجنوبي» يتلخص في مواقف قديمة ـ جديدة: تجاذب قضية الرواتب والرتب للعسكريين من أفراد هذا «الجيش». وفي إحالة قيادته المتمثلة بأنطوان لحد ومن قبله سعد حداد، على المحاكمة. بالنسبة لأنطوان لحد فقد قام الادعاء عليه لـ «إقدامه على التجند في جيش معاد وحمل السلاح في صفوف إسرائيل ومعاونته على فوز قواته وعلى سلخ جزء من الأراضي اللبنانية عن سيادة الدولة بواسطة العنف، وعلى القيام بأعمال إرهابية وترؤس عصابة مسلحة وعلى قتل ومحاولة قتل عدد كبير من اللبنانيين بالقصف المدفعي وعلى خطف مواطنين وحجز حريتهم فترة طويلة تجاوزت شهوراً. راجع: «النهار»، ١٣/١/١٩٩٦. صدر الحكم بالإعدام في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

على معايير لا تتبوب عليها إقامة الحدودي المحتل. والفجوة هنا ليست في مواقف الحدوديين بالطبع، وإنما تقوم أساساً في عدم السؤال عما عسى يكون الصمود، وعما عسى يكون الانتماء إلى قضية أو وطن.

ثامناً: قضم الأراضي واقتطاعها في الشريط المحتل

مصادر البحث الأساسية في هذه الصفحات، كما في الصفحات اللاحقة حول الصفقات العقارية في الشريط المحتل، قياسات عيانية، تقوم أحياناً على بُعد في النظر (كتقدير اقتطاع الأراضي وقضمها من قبل إسرائيل)، أو عن بُعد في السمع (عمليات شراء الأراضي والعقارات داخل الشريط المحتل) ولا تشذ مصادر الصحافة أحياناً عن هذا السياق، في تداولها لهذه المواضيع. وقد حاولنا مناقشة ما وجدنا خارجاً عن مألوف الرواية أو مألوف مطابقتها واقع الحال الجغرافي، فالنتيجة المنطقية لأدوات القياس الشخصية هذه، تكون دائماً تفاوت في تحديد الأراضي المقتطعة والمقضومة، أو المتداولة في السوق العقارية.

ولكن الأهمّ من دقّة التحديد للمساحات الآنفة، يبقى حصول مثل تلك الوقائع اقتطاعاً أو تجارة، مع عدم إمكانية إثبات الوثائق أو المواثيق أو الصكوك الرسمية اللازمة. ففي منقولات الصحافة عن مداولات بعض السياسيين في المذكرات الرسمية المرفوعة، أو مداولاتهم في اجتماعات بعض اللجان الرسمية، أو في المنقولات عن بعض رجال الدين الكبار في العديد من التحقيقات الصحافية المنشورة، في كل هذه المصادر، مع عدم نفيها أو تكذيبها اللاحق من الأطراف المعنية، ما يرتفع بها إلى مستوى الحجة والوثيقة الملزمة.

أ) في القطاع: الغربي والأوسط والشرقي

ظلّ خط الهدنة اللبناني الإسرائيلي على الحالة التي تكرّس عليها في تخطيط الحدود في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥١. وكان الدور الإسرائيلي يقتصر على «شريط» ناري يمنع الفلاحين اللبنانيين طوال الخمسينات والستينات في العديد من مناطق الحدود، من استثمار أملاكهم الحدودية. وتأخذ حوادث إطلاق النيران على الرعاة والمزارعين اللبنانيين، بنصيب وافر من الاعتداءات الإسرائيلية على امتداد

السنوات ما قبل السبعين.[٤٢٧]

الإشارة الأولى عن تقدّم إسرائيلي من تلال حدودية لبنانية، والتمركز فيها، كانت، في صيغة نفي إسرائيلي لمثل هذه التهمة، في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٠. ولكن أهالي المنطقة الحدودية يذكرون حادثة التمركز تلك. حصلت في محلة تعرف (بالباط) على الحدود الشرقية الجنوبية لعيترون. وقد توالت عمليات «تصحيح» الحدود، قرب العديسة في ١ أيار/مايو ١٩٧٠، وعمليات افتتاح طرقات داخل الأراضي اللبنانية والسيطرة عليها، قرب كفر شوبا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، وقرب مروحين ورميش في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ في منطقة ما بين رامية وعيتا الشعب، حيث تدخل الطريق وسط حرج تابع للأملاك العامة اللبنانية،[٤٢٨] وكذلك عمليات مد الأسلاك الشائكة وإقامة الحواجز الثابتة قرب العديسة بدءاً من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١. وقد توالت مثل هذه الأعمال والإقامات حتى أصبحت المراكز الإسرائيلية الثابتة في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٢، وعلى طول الحدود اللبنانية ١٨ مركزاً، تقع بأغلبيتها مع الطرق التي تربطها، داخل الأراضي اللبنانية.[٤٢٩]

كانت حدود القضم الإسرائيلي حتى مطلع السبعينات، عند حدود المراكز العسكرية الإسرائيلية. ولكن هذه الحدود، وبدءاً من أيار/مايو ١٩٧٤، أصبحت عند أقدام أعمدة الأسلاك المكهربة الشائكة، التي نصبتها إسرائيل شريطاً مكهرباً ثانياً داخل الأراضي اللبنانية، في موازاة الشريط الأول كما تنقل الأنباء الصحفية الواردة،[٤٣٠] وكما يلاحظ العابرون اللبنانيون الطريق الحدّي الفاصل. ومع حلول شهر آب/أغسطس من السنة نفسها كانت هناك أربعة أطواق من الأشرطة المكهربة ترتصف داخل الأراضي اللبنانية، بعرض فاصل يساوي ٨ أمتار بين الشريط والآخر.[٤٣١]

تتابعت عمليات القضم في سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٦، وكانت ما زالت مختارة

---

(٤٢٧) راجع: «لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥، الاعتداءات الإسرائيلية، يوميات ـ وثائق ـ مواقف» (بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٦)، ط ١، صفحات متفرقة ١٢ ـ ٤٠.

(٤٢٨) راجع: «النهار»، ٣/٩/١٩٧١.

(٤٢٩) بخصوص المعلومات والتواريخ الواردة أعلاه، راجع: «لبنان، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠...»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠، ٥١، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٧٠. بدورها تنقل صحيفة «النهار» أن عدد هذه المراكز، بموجب الشكوى اللبنانية إلى المراقبين الدوليين، هو ٤٠ مركزاً، وأن لجنة مراقبة الهدنة لم تستطيع تأكيد الشكوى «بسبب بُعد المكان وعدم وضوح الرؤية». «النهار»، ٢٨/٤/١٩٧٢.

(٤٣٠) راجع: «السفير»، ٢٥/٥/١٩٧٤.

(٤٣١) راجع: «السفير»، ٣/٨/١٩٧٤.

وفي زوايا محددة تروق للعين العسكرية أو الزراعية. ولم تجدِ رمايات الجيش اللبناني نفعاً في دفع الخطوات الإسرائيلية، فقد تبادل «الجيش اللبناني الرمايات مع القوات الإسرائيلية التي كانت تغيّر في الحدود عند الإشارة ١٩، وعلى بعد ٣٠٠م منها داخل الحدود اللبنانية».[٤٣٢] وكان الجيش اللبناني قبلاً في ٨ نيسان/أبريل ١٩٧٥، قد نجح في منع إسرائيل من ضم بئر بليدا.[٤٣٣] ولكن إسرائيل سرعان ما عادت بعد مدّة وأدخلته طيّ سياجها الشائك، مفسحة ممراً أمام طالبي الماء، مشكّلة بذلك أول بوابة موسمية من بوابات «الجدار»، وتحديداً في فصل الصيف، مع تتابع انقطاع المياه نتيجة فوضى الإدارة مع بداية أحداث لبنان واستمرار التقنين مع الأعطال الدائمة في محطات توليد الكهرباء ومحطات ضخ المياه داخل الشبكات الموصلة.

طال القضم في هذه المرحلة وفق التقديرات الصحفية الواردة مساحات غير مقدرة من الأراضي بين الظهيرة ويارون في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥[٤٣٤] و١٨٣ دونماً من بليدا،[٤٣٥] و٣٩٠ دونماً من خراج بلدتي رامية ومروحين،[٤٣٦] و٢٨٣ دونماً من يارين،[٤٣٧] و٢٠ دونماً من خراج بلدة ميس الجبل،[٤٣٨] إلى مساحات غير مقدرة من العديسة وكفر كلا. وفي سنة ١٩٧٦ كانت أهم المساحات المقضومة مئة دونم من مارون الراس،[٤٣٩] و١٩٠ دونماً من أراضي عيترون[٤٤٠] إلى خمسين دونماً من الظهيرة.[٤٤١]

سنة ١٩٧٧، تختفي أخبار قضم الأراضي عن سيرة الأخبار الصحافية، فمن

---

(٤٣٢) راجع: «النهار»، ٢٢/١٠/١٩٧٥.

(٤٣٣) راجع: «النهار»، ٩/٤/١٩٧٥. أو «بئر يوشع»، وهذه البئر عبارة عن عين ماء تحافظ دائماً على مستوى واحد من ارتفاعها داخل البئر. وقد ظلت هذه العين تشكل مصدراً أساسياً من مياه الشفة للعديد من قرى المنطقة. يقال حالياً بأن إسرائيل «نشفتها» بعد أن حفرت بئراً أرتوازية في منطقة الجريان الجوفية للبئر.

(٤٣٤) راجع: «السفير»، ١٩/٧/١٩٧٦.

(٤٣٥) راجع: «النهار»، ٢٣/٣/١٩٧٥، ٥/٤/١٩٧٥، ١٠/٥/١٩٧٥، ١٩/١٢/١٩٧٥.

(٤٣٦) راجع: «النهار»، ٩/٤/١٩٧٥، ٢٨/٤/١٩٧٥.

(٤٣٧) راجع: «السفير»، ٢٢/٨/١٩٧٥.

(٤٣٨) راجع: «النهار»، ٢٩/١١/١٩٧٥.

(٤٣٩) راجع: «النهار»، ٣/٥/١٩٧٦.

(٤٤٠) راجع: «النهار»، ٩/٦/١٩٧٦.

(٤٤١) راجع: «السفير»، ١٩/٧/١٩٧٧.

ناحية أولى كانت أخبار الحرب اللبنانية وأخبار حرب الجنوب أشدّ وقعاً، ومن ناحية ثانية، كانت الحدود اللبنانية في هذه السنة قد أصبحت مستباحة، ممراً ومقراً، أمام الدوريات العسكرية الإسرائيلية، وخاصة بالقرب من بوابات «الجدار».

بعد اجتياح ١٩٧٨، يتجاوز الحديث، في ضم الأراضي من قِبل إسرائيل، مفهوم القضم، بما يعنيه من تسلل واختلاس مساحات ضيقة ومتناثرة، إلى مفهوم الاقتطاع، بما يعنيه من فعل واعتداء غير مبال بالمواثيق الدولية، يتم عيانياً ويطال مساحات معتبرة في حسابات العسكر وفي حسابات الزراعة وفي حسابات الموقع من المشاريع، القائمة منها أو المتوقعة.

وبدون الدخول في تفاصيل الاقتطاع على مدار سِنَي الاحتلال، أو على مدار حصة كل قرية من أراضيها اغتصاباً،[٤٤٢] فإنه يمكننا رسم الإطار التالي للشريط الأرضي المقتطع من الطرف الجنوبي للشريط الحدودي المحتل كما يتحدد في الوقت الراهن حسب ما يقدره ويعاينه الحدوديون المقيمون.

يشمل الاقتطاع شريطاً ينطلق في طرفه الغربي من منطقة الناقورة، بمتوسط عرضي بين ٢٠٠ و٣٠٠م، حتى منطقة علما الشعب ـ البطيشية، حيث يتابع مع ضيق عرضي ما بين يارين ـ مروحين ورامية، فيصل إلى حدود الـ ١٥٠ ـ ٢٠٠م،

---

(٤٤٢) إذا كان بعض الأخبار الصحافية اللبنانية عن الأراضي المقتطعة من خراجات القرى يتناسب مع الأطماع الإسرائيلية فإنه لا تتناسب قطعاً مع الأبعاد الجغرافية لمساحة أراضي الشريط أو لمواقع الأراضي والقرى من الحدود الجنوبية. بعض الصحافة يجعل مساحة مزارع شبعا والتلال اللبنانية التي استولت عليها إسرائيل إثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وضمتها إليها، في حدود الـ ٧٠٠ كلم^2. راجع «الكفاح العربي»، العدد ٣٥٠، آذار/مارس ١٩٨٥، ص ٦. أما دورية «المنبر» الصادرة في باريس، فتذهب المذهب نفسه، وتزيد على الأراضي المقتطعة أراض من خراج بلدة راشيا الفخار الحدودية. راجع: العدد ٥٢، حزيران/يونيو، ١٩٩٠، ص ١٣. وقرية راشيا الفخار شريطية حدودية نعم. أما حدودية فلا.

وبدورها تنقل «السفير» في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ عن أن قوات الاحتلال قامت بضم ٥٢ كلم^2 من أرض الجنوب بين سهل الخيام ومرجعيون، مع أن مساحة كل مرج الخيام ومرجعيون لا تتعدى في حدّها المتفائل الـ ٢٠ كلم على أبعد تقدير. كذلك تنقل «السفير» أن الجرافات الإسرائيلية جرفت مساحة بطول حوالي ١٥ كلم بعرض ٧ كلم من ناحية عيتا الشعب تمهيداً لضمها إلى الأراضي المحتلة. راجع: «السفير»، ١٩٨٧/٩/٨، مع أن عرض الشريط بالكامل من ناحية عيتا الشعب لا يتعدى الـ ٥ ـ ٦ كلم.

أما صحيفة «النهار» فتنقل عن أن إسرائيل قضمت مساحة ٢٠ كلم^2 من أراضي ميس الجبل وسيجتها. راجع: «النهار»، ١٩٨٩/٧/٧. مع أن كل خراج ميس الجبل الحدودي الشرقي لا يتعدى الـ ١٥ كلم^2 في حدّ التقديرات القصوى.

إذ يقف عمران هذه القرى في وجه تعرّضه. يتابع معاوداً عرضه الأول في نواحي عيتا الشعب، مع انفراج يلي ذلك فيصل إلى حدود الكلم ما بين رميش ويارون، حيث يزداد بعد ذلك انفراجاً في الصفحة الجنوبية والشرقية لمرتفع مارون الراس، ويتابع منفرجاً إلى حدود الـ ١,٥ كلم في ما بين مارون الراس وعيترون. ثم يعود إلى انفراج ما بين ٣٠٠ و٤٠٠م مع امتداد شرقي عيترون وبليدا وميس الجبل وحولا ومركبا. بعد ذلك يعترض عمران بلدة العديسة مسيرته داخل الأراضي اللبنانية فينكفىء مجدداً إلى مستعمرة مسغاف عام، ليعاود دخوله الأراضي اللبنانية في جهات كفر كلا وتل النحاس.

مع سهل مرجعيون يتخذ الشريط المقتطع عرض الـ ٥٠٠ ـ ٦٠٠م فيما بين مرجعيون والخيام، إلى زيادة بسيطة مع الاقتراب من نبع الوزاني حيث يصل إلى مزرعة المجيدية ويلتحق بركب الطريق والاقتطاع في منطقة العرقوب.

إنطلاقاً من هذه الأبعاد، تراوح المساحة المقتطعة من هذه القطاعات الثلاثة والمسورة داخل الأسلاك والمكهربة بين ٣٠ و٤٠ كلم^2.

ب) في العرقوب

شكلت مزارع شبعا الحلقة الأولى والكبرى في مسلسل الضم والاقتطاع. وتمتد هذه المزارع في الطرف الشمالي الشرقي لمنطقة العرقوب، على مساحة تزيد عن الـ ١٠٠ كلم^2، بطول يبلغ الـ ١٥ كلم، وبعرض يتراوح بين ٧ و١٠ كلم.[٤٤٣] وقد اجتاحتها إسرائيل مع وقف إطلاق النار بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فاستولت في ١٥ حزيران/يونيو على ست مزارع (مغر شبعا، خلّة غزالة، ظهر البيدر، رويسة القرن، جورة العقارب، فشكول) وهجرت معظم سكانها، بعدما قتلت المواطن شحادة أحمد موسى وجرحت العشرات وأحرقت المواسم.

في ٢٠ حزيران/يونيو احتلت ثلاث مزارع (قفوة، زبدين، رمتا)، وفي ٢٥ حزيران/يونيو استكملت إسرائيل اجتياحها للمزارع المتبقية (بيت البراق، الربعة، برختا التحتا، برختا الفوقا، كفر دورة، ومراح الملول). وعمدت ظهر ٢٦ حزيران، إلى تهجير كامل سكان المزارع وتفجير منازلهم وزرائب مواشيهم وآبار المياه.

في آب/أغسطس ١٩٦٧ جرفت إسرائيل الحقول والبساتين وغيرت معالم المزارع، ثم أقدمت على احتلال مزرعة بسطرة، لتبدأ في صيف ١٩٧٢ عملية

---

(٤٤٣) تشكل منشورات هيئة أبناء العرقوب مصدر المعلومات عن هذه المزارع. تتم الإشارة عند الضرورة.

الضم لـ ٨٠٪ من مساحة المزارع بعد إحاطتها بالأسلاك الشائكة والمكهربة. وقد أدت هذه العملية فعلياً إلى تدمير ٨٠٠ مسكن في هذه المزارع،[٤٤٤] وإلى طرد ٤٠٠ عائلة كانت تسكنها بشكل دائم، و٥٠٠ عائلة كانت تقيم فيها موسمياً، وأدت إلى منع ٦٠٠٠ عائلة من استثمار ملكياتها فيها.[٤٤٥]

وبعدما استكملت إسرائيل ضم هذه المزارع، عمدت في سنة ١٩٨٥ إلى بناء ثلاث مستعمرات، وضع حجر الأساس لها الحاخام الإسرائيلي مئير كهانا، وقد خصصت مستعمرتان الأولى في رويسة النعمان والثانية في زبدين لتوطين اليهود الفلاشا، فيما خصصت المستعمرة الثالثة في خراج مزرعة مراح الملول للسياحة والتزلج.

ولم يتوقف احتلال إسرائيل سنة ١٩٦٧ في العرقوب على المزارع وحدها، فقد امتدت إلى غير منطقة من العرقوب: وادي الخنسا، البحاصير، رويسة بيت الراس، رويسة السماق والجبل الأحمر وجبل الروس، إضافة إلى منطقة مشهد الطير التابعة للأوقاف الإسلامية. وهذه المناطق تمتد من خراجات كفر شوبا وكفر حمام وشبعا باتجاه القنيطرة.[٤٤٦]

---

(٤٤٤) تتوزع المساكن في هذه المزارع وفق المذكرة التي رفعتها «هيئة الصمود الوطني إلى الرئيس سليم الحص كالتالي:

- مزرعة المغر (٢٠٠ منزل)
- زبدين (٢٠٠ منزل)
- فشكول (٤٠ منزلاً)
- بيت البراق (١٥ منزلاً)
- القرن (١٥ منزلاً)
- برتعيا (٣٠ منزلاً)
- الربعة (١٥ منزلاً)
- خلة غزالة (١٥ منزلاً)
- برختا (٦٠ منزلاً)
- قفوة (٢٠٠ منزل)
- النخيلة (٢٠٠ منزل)
- رمتا (٤٠ منزلاً)
- كفر دورة (٢٠ منزلاً)
- جورة العقارب (٢٠ منزلاً)

المجموع ١٠٧٠ مسكناً. راجع: «السفير»، ٢٨/٤/١٩٨٩.

(٤٤٥) بالرغم من ضم إسرائيل هذه المزارع باكراً، فإن الإشارة الرسمية الأولى عن احتلالها كانت في الكتاب الذي أعدته وزارة الإعلام «الجنوب اللبناني ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦: حقائق وأرقام». راجع: نور الدين، نور الدين، «النهار»، ٢/٤/١٩٨٢.

(٤٤٦) راجع: سليم سوسان، «النهار»، ١٧/٦/١٩٨١. كذلك راجع: مقابلة «الكفاح العربي» مع خلدون الخالد، آذار/مارس، ١٩٨٥، ص ٨. ويأتي جبل الروس في طليعة تلك المواقع من حيث الأهمية العسكرية، بجانبه الشرقي التابع لسورية وبجانبه الغربي التابع للبنان، حيث يشرف على الجنوب اللبناني حتى البحر. وقد شهد هذا الجبل معارك قاسية بين الجيشين السوري والإسرائيلي خلال معارك الثمانين يوماً التي أعقبت حرب ١٩٧٣. راجع: عبد الله هاشم، «إسرائيل تقضم أراضي الجنوب، وهذه هي الخارطة»، «بيروت المساء»، ١٧/٩/١٩٨٤، ص ١٩.

وفي غمرة المواجهة الإسرائيلية السورية سنة ١٩٧٣، اقتطعت إسرائيل في مرتفعات جبل الشيخ العديد من المواقع اللبنانية، أهمها في خراج بلدة شبعا: جورة العليق وبركة النقار والسواقي وتلة السدانة، الواقعة بين شبعا والهبارية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي المهم الذي يطل على القطاع الشرقي كله، وصولاً إلى محيط قلعة الشقيف ومنطقة النبطية.

سنة ١٩٧٥ تقدمت إسرائيل شمالي شرق كفر شوبا من جبل الشميس الذي يشرف على عموم القطاع الشرقي. وباحتلاله صارت كفر شوبا في وضع عسكري بالغ الحرج، وصارت سائر منطقة العرقوب ومرجعيون تحت التهديد الجدي.[٤٤٧]

هذه الأراضي المقتطعة من العرقوب (خارج حالة المزارع)، كانت قد تكرست، أمام الدوريات الإسرائيلية، ميداناً حرّاً بدءاً من سنة ١٩٧٥. صحيفة «السفير» تجعل مساحة هذه المنطقة بطول ٨ كلم وعرض ٣ ـ ٤ كلم، وتمتد من تلّة السماقة حتى مزرعة شانوح مروراً ببيادر حيفا جنوب شرق كفر شوبا.[٤٤٨]

واستكمالاً لاقتطاع تام لمزارع شبعا، أقدمت إسرائيل في موازاة السيطرة على المنطقة المنوه عنها في محيط حواضر العرقوب، إلى إحكام السيطرة على كامل المزارع بطرد ما تبقى فيها من سكان،[٤٤٩] عن طريق تخييرهم ما بين ترك هذه المزارع وإخلائها قسراً خلال مدّة لا تتجاوز العشرة أيام، وبين الموافقة على إمضاء صكوك البيع وقبض التعويضات والمغادرة مع بلاغ حاسم في هذا الأمر: «سواء قبضتم أم لم تقبضوا. إسرائيل قررت ضم المزارع. فقد صدر قرار عن القيادة العسكرية يقضي بضم المزارع».[٤٥٠] جوبه هذا العرض برفض قاطع. وفي صباح ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ نفذت إسرائيل تهديدها وجمعت القلّة الباقية من السكان (٦٠ عائلة) في حدود الـ ٣٠٠ شخص. كرر القائد الإسرائيلي طالباً منهم الموافقة على عرضه السابق، بضرورة القبول بالبدل المالي عن أملاكهم. رفض الأهالي مجدداً، وعلى وقع إطلاق النار غادر الأهالي على البغال

---

(٤٤٧) هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(٤٤٨) «السفير»، ٢٢/٤/١٩٨٩.

(٤٤٩) كانت إسرائيل حتى منتصف سنة ١٩٨٨ قد سوّرت بشكل نهائي ١٠ مزارع، مع منع الأهالي من الوصول إلى المزارع الباقية.

(٤٥٠) راجع: «النهار»، ٢٧/٤/١٩٨٩.

إلى شبعا عبر مسالك جبلية وعرة،[٤٥١] دون أن تنفع في رد ذلك تحركات وزارة الخارجية التي أرسلت تعليماتها إلى مندوب لبنان الدائم بضرورة الاتصالات لتأمين ضغط دولي من أجل وقف الإنذار، حتى «لو استلزم الأمر دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد وبصورة طارئة في حال تمّ الأمر».[٤٥٢]

لكن الأمر تم، واستتم لاحقاً، وبالرغم من شكوى عاجلة ثانية ضد إسرائيل، فقد تابعت خطواتها بضم مزرعتي بسطرة وفشكول آخر حبات مزارع شبعا[٤٥٣] وإدخالهما مع غيرهما من المناطق البتراء من العرقوب، ضمن الحزام الذي يزنرها بدءاً من قرية الغجر ـ المجيدية وصولاً إلى امتداد الطرف الغربي لمزارع شبعا مروراً بخراج بلدة الماري.[٤٥٤]

* * *

يستدعي الحديث في الأراضي المقتطعة الملاحظات التالية:

١ ـ إن الأراضي المقتطعة، تمثل الصفوة من الأراضي الزراعية المنبسطة الواسعة بين منفرجات وسفوح تلال الشريط الحدودي المحتل، وهذا ما أسبغ عليها، بأغلبيتها، في التسمية المحلية كلمة مرج،[٤٥٥] وهي تغطي الأقسام المقتطعة كافة، من رامية وعيتا الشعب ورميش ويارون ومارون الراس وعيترون وبليدا وميس الجبل،[٤٥٦] بالإضافة طبعاً إلى النواحي المضمومة من مرج الخيام ومرجعيون، التتمة الجنوبية لسهل البقاع، أو التتمة الشمالية لسهل الحولة، والملقب في الحالتين «بجورة الذهب». هذا الوضع، يرتب علينا في احتساب مردود هذه المنطقة المقتطعة، في اقتصاديات الشريط الحدودي المحتل، اعتباراً خاصاً يتعدى كثيراً نسبة مساحتها من إجمالي مساحة الشريط.

وتفيض من جهتها منطقة مزارع شبعا بخيراتها، بزيتونها الروماني حيث تقدر

---

(٤٥١) «النهار»، ٢٢/٤/١٩٨٩. غادر الأهالي بأملاكهم المنقولة: ٣٠ ألف رأس ماعز و٥٠٠ بقرة و٣٠٠ بغل. وقد خلفوا وراءهم ملكيات ٦٠ منزلاً و٦٠ زريبة و٥٠ بركة لتجميع المياه و٨٠ ألف شجرة زيتون. راجع: «النهار»، ٢٢/٤/١٩٨٩.

(٤٥٢) راجع: «السفير»، ٢٤/٤/١٩٨٩.

(٤٥٣) في هذه الوجبة النهائية من عمليات القضم، طردت إسرائيل آخر أربع عائلات كانت قد عادت إلى بيوتها بعد الإخلاء الأخير في ٢١/٤/١٩٨٩. راجع: «السفير»، ١٣/٤/١٩٩٠.

(٤٥٤) راجع: «السفير»، ١٩/٥/١٩٩٢.

(٤٥٥) مرج في المنجد: الأرض الواسعة فيها نبت كثير، تمرج فيها الدواب، أي ترعى.

(٤٥٦) المروج المقتطعة من البلدات الثلاثة الأخيرة تشكل مرجاً واحداً متكاملاً مع مرجي قريتي المالكية وقَدَس من القرى السبع.

كمية حملان الشجرة الواحدة ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ كلغ من الزيتون. إضافة إلى كروم العنب والفستق الحلبي والتفاح والخوخ،[٤٥٧] وإلى الثروة الحيوانية التي كانت تقدر بـ ٥٠٠ ألف رأس ماعز و١٠٠ ألف رأس غنم إلى وفرة من الأبقار، والبغال وسيلة النقل الأساسية.[٤٥٨]

٢ ـ إن هذه المساحات المقتطعة تشمل فقط الأراضي التي تحددت بالطريق الحدّي في خارطة «الحدود الشمالية» الحالية لإسرائيل. ولا تشمل هذه المساحات المقتطعة العديد من المراكز العسكرية الإسرائيلية القائمة داخل الأراضي اللبنانية وعلى تماس مع المنطقة المقتطعة (على سبيل المثال: موقع كحيل المطل على عيترون، تلة الشريقي المطلة على الخيام، تلّة رادار شبعا، مثلث الرجمين، مبنى إذاعة صوت الأمل في سهل الدردارة، معسكر تدريب المجيدية...). وهذه المنطقة لا يفرقها عملياً من حيث التصرف بها واستعمالها الإسرائيلي، عن المنطقة المقتطعة، أي مانع خاص، اللهم إلاّ وقوعها خارج الشريط الشائك.

٣ ـ مع كل ما مرّ من قرائن حول الخطوات الإسرائيلية في مرحلتي القضم والاقتطاع بدءاً من أوائل السبعينات، «فالمعلومات الأولية عن استيلاء إسرائيل على قسم من الأراضي اللبنانية في الجنوب اللبناني ـ كما يذهب الكتاب الرسمي الصادر عن وزارة الإعلام ـ تعود إلى حزيران/يونيو ١٩٨٠»، وتحديداً في ١١ منه، وقد جاءت المعلومات من خلال صحيفة «النهار»، التي أشارت إلى «إقامة منشآت حديثة من قِبل الإسرائيليين في علما الشعب وعيتا الشعب...». كما أشارت الصحيفة نفسها إلى «إقامة إسرائيل منشآت دفاعية في العديسة». وانطلاقاً من «التقرير الذي رفعته قوات الأمم المتحدة لمراقبة السلام من مواقعها في الجولان بسورية، والتي تطل على جنوب لبنان» والذي أشار إلى إقامة ثلاثة مواقع عسكرية إسرائيلية في علما الشعب والعديسة والخيام، انطلاقاً من ذلك، وجه لبنان شكوى إلى الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيو، «لكن هذه الخطوة لم تؤدّ إلى نتيجة».[٤٥٩]

---

(٤٥٧) يتمتع خوخ مزارع شبعا بصيت شهير في منتديات باعة الفاكهة والخضار في جبل عامل، ياما شبعا، جوّاتك نبعة والنبعة عسل يا خوخ!!

(٤٥٨) راجع: «السفير»، ٢٦/٣/١٩٩٦.

(٤٥٩) راجع: «الجنوب اللبناني ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦: حقائق وأرقام»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢. المواقع بين مزدوجين مأخوذة بحرفيتها. أما لماذا تولت قوات الأمم المتحدة مهمة التحقيق فلأن «عناصر الجيش اللبناني والقوات الدولية لم يكن يسمح لها بالدخول إلى المنطقة الحدودية التي تسيطر عليها ميليشيات حداد، فقد تولى تقرير صادر عن قوات الأمم المتحدة لمراقبة السلام من مواقعها في الجولان بسورية والتي تطل على جنوب لبنان، الكشف عن وجود مواقع إسرائيلية ثابتة في الأراضي اللبنانية.

وقد ظل أمر الاقتطاع والضم معلقاً ما بين طلب لبناني «محايد»،[٤٦٠] وبين تحقيق «هادىء بارد» يقوم به فريق المراقبين الدوليين حتى تقضّى أمر الاقتطاع بالشكوى الأخيرة في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٠ مع إقدام إسرائيل كما سبق ورأينا، على تسوير آخر مزرعتين من مزارع شبعا.

٤ ـ مع إقدام إسرائيل على اقتطاع مزارع شبعا وضمها باكراً ومنذ سنة ١٩٦٧، فإن الإشارة الرسمية الأُولى عن احتلالها كانت في الكتاب الذي أعدته وزارة الإعلام ١٩٨٢ «لبنان، مأساة وصمود».[٤٦١] وعلى هذه القاعدة من تناسي الدولة، كان أهالي المزارع يتابعون تحركهم ومنذ سنة ١٩٦٧ في اتجاهين: الأول ويهدف إلى الحصول على اعتراف الدولة بأن مزارعها محتلة، وبأنها بالتالي مشمولة بقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى انسحابها من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة، وتحديداً القرار ٤٢٥. وبدون العودة إلى ثبت بالدعوات واللقاءات التي أقامها أبناء أو جمعيات من العرقوب في هذا الصدد،[٤٦٢] نكتفي بالإشارة إلى المؤتمر الصحافي الأخير الذي عقدته هيئة أبناء العرقوب في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٩٧، أي بعد ثلاثين سنة من الاحتلال وفيه مطالبة بتفسير للقرار ٤٢٥ على المستوى اللبناني «تفسيراً حاسماً ملتزماً العمل على إجلاء إسرائيل عن أراضي العرقوب المحتلة قبل اجتياح ١٩٧٨، وفي طليعتها مزارع شبعا».[٤٦٣]

أما اتجاه العمل الثاني في لقاءات أهالي العرقوب مع المسؤولين اللبنانيين، بناءً على «مواعيد» مسبقة، فهو تأكيد ملكيتهم لمزارعهم. فقد طلبت السلطات اللبنانية بعدما باشرت إسرائيل باحتلال المزارع وطرد السكان منها، من كل من له

---

(٤٦٠) مع الضجة التي رافقت تشريط إسرائيل لنبع الوزاني. وضعت قوات المراقبين الدوليين أمام مسؤولياتها في التحقيق بالأمر. وقد تولى فريق منها التحقيق بذلك دون أي حضور لبناني رسمي. ويومها لم يستطع المفتشون الدوليون رؤية الشريط الشائك الذي أقامته إسرائيل على بعد ٢٠٠م من نبع الوزاني. كذلك لم يشاهد البوابة المقامة ضمن الأراضي اللبنانية على بعد ٥٠٠م من خط الهدنة. راجع حول خطة تسيير الوفد من قِبل فريق المرافقة الإسرائيلي، وحول تمويه المواقع والاتجاهات من قِبل الإسرائيليين أثناء مهمة التفتيش: «السفير»، ١٩٨٤/٨/٢٩.

(٤٦١) راجع: نور الدين نور الدين، «النهار»، ١٩٨٢/٤/٢.

(٤٦٢) راجع: «الكفاح العربي»، العدد ٢٤٥، آذار/مارس ١٩٨٣، ص ١٩ وما بعدها؛ العدد ٣٥٠، آذار/ مارس، ١٩٨٥، ص ٦ وما بعدها؛ «بيروت المساء»، ١٩٨٥/٨/٢٦، ص ١٥ وما بعدها و١٩٨٩/٥/١، ص ٢٥ وما بعدها؛ «النهار»، ١٩٨٢/٤/٢؛ «السفير»، ١٩٨٩/٤/٢٨، ١٩٨٩/٥/٣. بالإضافة إلى أعداد «صوت العرقوب» الدورية التي تصدرها هيئة أبناء العرقوب.

(٤٦٣) راجع: صحف ١٩٩٧/٧/٢١.

أملاك في مزارع شبعا أن يبلغ اسمه والمساحة التي احتلت من أملاكه واسم هذه الأراضي. وفتحت لذلك سجلات في مخفر درك شبعا واستمر المخفر في تسجيل الأسماء وإجراء الإحصاءات تلك حوالي ٣ أشهر... إن أصحاب المزارع لديهم شهادة قيد لأملاكهم من أمين السجل العقاري في صيدا ويعود تاريخ هذه الملكيات إلى العهد العثماني وإلى سنوات ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٦.[٤٦٤]

٥ ـ لم يشكل الانتماء الطائفي، أو المواقف السياسية لبعض القرى الحدودية، في مواقفها السابقة من الفلسطينيين أو في إيجابيتها حيال تقديمات «الجدار» العسكرية والتموينية، أو في انخراطها الكثيف في القوات الحدودية في مرحلتيها الحدادية واللحدية، لم يشكل ذلك أية حصانة أو شفاعة أمام موسى اقتطاع الأراضي. ففي التوقيت، كانت مزرعة البطيشية التابعة للوقف الماروني، من أولى المناطق التي بكرت إسرائيل في قضم عقاراتها. كان ذلك في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥، حيث قضمت مساحة تعادل الـ ٢٥٥ دونماً. وفي متابعة الاقتطاع كانت البطيشية كذلك من المناطق التي ظل يفري فيها الاقتطاع الإسرائيلي، حيث يؤكد الناطق الرسمي باسم قوات الأمم المتحدة بأن إسرائيل أقدمت أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ على تسوية مساحة من أرض البطيشية بطول ١٠٠٠م وعرض ٢٠ متراً.[٤٦٥] وفي سياق ذلك كان حال رميش (المسيحية)، شأن أحوال يارين أو رامية أو غير قرية إسلامية مجاورة. وكذلك كان حال علما الشعب (المسيحية)، التي لم تفترق أخبار قضم الأراضي فيها عن أخبار أراضي نديدتها في «اسم العائلة» عيتا الشعب (الشيعية). وقد كان لعمق خسارة البلدتين في خراجهما، أن قامت فيهما، تظاهرات احتجاج وإضرابات متزامنة، لا بل أن ردّة الفعل الإسرائيلية، لم تساو بين البلدتين، فقد تبكلت على علما الشعب أكثر منها على عيتا الشعب. ففي الوقت الذي كان فيه الانتقام الإسرائيلي من الثانية اعتقال ١٠ أشخاص بعد تظاهرة الاحتجاج على قضم الأراضي،[٤٦٦] كان الانتقام من الأولى «بقطع مياه الشفة عنها، وطرد ٢٥ فتاة من بناتها من أعمالهن في الأراضي المحتلة انتقاماً من الأهالي».[٤٦٧]

٦ ـ إن العوائق والحواجز الفعلية في الشريط الحدودي المحتل، حتى الآن،

---

(٤٦٤) «السفير»، ١٩٩٦/٣/٢٦.

(٤٦٥) راجع: «النهار»، ١٩٩٥/٩/٣٠.

(٤٦٦) راجع: «النهار»، ١٩٨٧/١٠/٣.

(٤٦٧) «النهار»، ١٩٨٧/١٠/٩.

أمام مخططات الاقتطاع والضم الإسرائيلية، والتي لم تستطع الخطوات الإسرائيلية تجاوزها ووطأها، تكمن، من ناحية، في الطريق «الدولية» الحدودية اللبنانية التي تشكّ القرى الحدودية المباشرة (قرب الظهيرة، حولا، العديسة، كفر كلا) وتكمن من ناحية ثانية، في مواقع قوات هيئة الأمم المتحدة من مراقبي خط الهدنة اللبناني الإسرائيلي (قرب مركبا، مروحين، الخيام)، وتكمن من ناحية ثالثة، وهي الأهم، في حدود عمران القرى الحدودية، فقد توقفت عمليات القضم في العديد من الأماكن، عند حدود البيوت السكنية (العديسة، حولا، مركبة، كفر كلا، رامية، الظهيرة، مروحين). وقد عرفت العديد من القرى الحدودية بدءاً من سنة ١٩٧٨، أي بعد اجتياح شهر آذار/مارس تمدداً واسعاً في خراجها العمراني، بعد انكفاء وضغط سكنيين باتجاه نواة البلدة وحاراتها المكتظة، مع وجود المقاومة الفلسطينية بدءاً من أواخر الستينات حيث كانت السكنى المنفردة عامل رهبة وخوف من استفراد المنزل وأصحابه من قِبل زوار الليل: عمليات الكوماندوس الإسرائيلية المفاجئة.

مع اجتياح آذار وتخطي القوات الإسرائيلية والوجود الإسرائيلي المباشر شمالي قرى الحزام، انتفى خوف الاستفراد والكوماندوس ورهبتهما، فانتشرت البيوت حتى الخراجات البعيدة، وحتى باتجاه الحدود الجنوبية نفسها، واتصل العديد من القرى الحدودية بخراج عمراني آهل. وقد يكون هذا الانتشار العمراني في جانب منه ردّاً عفوياً على سياسة الضم والاقتطاع.

٧ ـ نسجل أخيراً مقولة وحديث أنطوان لحد أمام مقام وحادث قضم الأراضي وضمها:

في ردّه على سؤال حول صحّة ما يتردد عن ضم إسرائيل بعض «الكيلومترات» الحدودية، وبعدما وصل الأمر إلى مجلس الأمن عبر شكوى لبنان، رد لحد على سؤال «للمسيرة»:

«غير صحيح. الأمر غير واقعي. إذا وضعوا شريطاً شائكاً قرب إحدى القرى لمنع التسلل هل يعتبر ذلك ضماً. هذه عمرها ١٣ سنة».(٤٦٨)

ويتابع في مقام آخر شرحه «إن كل ما في الأمر أن هناك أوضاعاً أمنية تفرض تسييج بعض الأراضي. وإن الشريط الأساسي الذي يحدد الحدود بين لبنان وإسرائيل لا يزال مكانه. والشريط الذي يتكلمون عنه يقع في خراج بلدة كفر كلا، وقد أقيم لمنع الاعتداءات في هذا المحور وحماية بلدة المطلة الحدودية».(٤٦٩)

(٤٦٨) راجع: «المسيرة»، العدد ١٧٠، ٣٠/١/١٩٩٧، ص ٨ ـ ٩.
(٤٦٩) «السفير»، ١٤/٢/١٩٨٦.

هناك عشرات من المستعمرات الإسرائيلية، مقابل العشرات من القرى الحدودية الجنوبية، على هذا، فقد تفرض الأوضاع الأمنية، في عرف أنطوان لحد، سياجاً طويلاً، يقتطع مساحات واسعة، منعاً «للاعتداءات» على المستعمرات الإسرائيلية المطلّة منها وغير «المطلّة».

تاسعاً: الصفقات العقارية

أ) القضم من الخارج

يعود منير أبو فاضل، نائب رئيس مجلس النواب الأسبق، إلى سنة ١٩٦٩ ليسجل توجساً بشأن عمليات بيع للأرض بأسماء مستعارة، وخصوصاً في المنطقة الجنوبية من لبنان: «نبهت الحكومة بكتاب خطي إلى ذلك، وقلت بأن بعض الأشخاص يشترون الأراضي لشركات في جنيف ولندن وباريس لحساب الصهيونية العالمية. وفي أوائل سنة ١٩٧٥ بيعت قطعة أرض كبيرة في منطقة صور والناقورة إلى وسيط لبناني، وسجلت الأرض باسمه مع أن عملية البيع تمت لحساب شركة صهيونية».(٤٧٠)

يندرج هذا الموقف من ظاهرة بيع الأراضي في الجنوب في خانة الموقف المتخوف من التوطين ومن انعكاساته على مجمل البنية الأهلية. وكانت الاتهامات في هذا السياق تتحدث عن شراء الأراضي من خلال كونه مدخلاً إلى جعل التوطين أمراً واقعاً. وقد وصل التخوف مما يشاع عن عمليات شراء مساحات واسعة من الأراضي في الجنوب في سنوات السبعينات الأولى، إلى الحد الذي قررت فيه الرابطة المارونية تأليف لجنة لوضع دراسة حول هذه الظاهرة، مع ما يستتبع ذلك من اقتراحات. «وأبلغ هنري لحود محافظ الجنوب، الذي حضر اجتماعاً للرابطة خصص لهذا الموضوع أنه على استعداد لوضع كل ما لديه من معلومات بتصرف اللجنة وعلمت «السفير» أن وفداً من الرابطة سيقابل الرئيس فرنجية لإطلاعه على الصورة المكونة لديها».(٤٧١)

مع اهتزاز الإدارة اللبنانية منتصف السبعينات، واستناداً إلى «المَوْنة الإدارية» للعناصر المسلحة، صار سماسرة الأراضي في الجنوب الحدودي، أكثر ثقة

(٤٧٠) راجع: «السفير»، ١٣/١/١٩٧٩.
(٤٧١) «السفير»، ١٢/٦/١٩٧٤.

بقدرتهم على تمرير الضروب العقارية وعلى إتمام الصفقات والتصرف بأشكال الملكية القائمة قانوناً أو عرفاً، وتحديداً التصرف بممتلكات المشاع العامة، مما وضع هؤلاء في مواجهة مكشوفة مع الهيئات الأهلية، نقلت الموقف من بيوعات الأراضي من المستوى السياسي الرسمي إلى المستوى الشعبي عموماً.

والمثال الأبرز في هذا السياق، المشكلة التي قامت بين بعض أهالي بلدة طير حرفا، سنة ١٩٧٤، بعدما أشيع عن «بيع قطعة أرض واسعة لأحد الأجانب، يقال إنه بلجيكي، وتدخل في هذه المشكلة قضية ترتبط بقسم من مشاع الدولة، ادعى بعضهم أنه جرى بيعه، بصورة غير قانونية».[٤٧٢]

إن المسار الذي اتخذته هذه القضية من فشل لجان التحقيق الأولى التي شكلتها وزارة الزراعة «لمعرفة حقيقة المساحة المأخوذة من المشاع»، من أداء مهمتها،[٤٧٣] إلى عجز اللجنة الفرعية التي شكلت ثانية عن متابعة التحقيق، مع وصولها «فعلاً إلى المنطقة»، إلى تبريد القضية بانتظار هدوء الأوضاع ولو نسبياً «لمتابعة التحقيق، كما صرح مدير عام وزارة الزراعة آنذاك،[٤٧٤] هذا المسار يدفع إلى الظن، باتجاه الأسوأ في تقدير أبعاد ما يدور في الصفحات العقارية.

كان هذا الأمر دافعاً لكي يتقدم منير أبو فاضل في ٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، باقتراح مشروع قانون يمنع بموجبه البيع لأي أجنبي، مع السماح فقط باستثمار الأرض غير الزراعية لبناء المصانع عليها تحت شروط قاسية.[٤٧٥]

في حمّى الأزمة اللبنانية، في وجهها الجنوبي مع أوج حرب الجنوب أواخر سنة ١٩٧٧ ومطلع ١٩٧٨، صارت أخبار بيع الأرض وشرائها، مادة نشرات إذاعية

---

(٤٧٢) راجع: «السفير»، ١٠/١/١٩٧٥.

(٤٧٣) كانت الحجة، «بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتمادية»، مع أنه في تلك الفترة، وفي هذه المنطقة تحديداً، لم تكن حماوة الوضع الأمني تتعدى درجات الفتور ليس غير.

(٤٧٤) راجع: «السفير»، ١٠/١/١٩٧٥.

(٤٧٥) «شرط ألا يكون في الشركة أي مستثمر يهودي أو صهيوني أو أي شركة لها علاقة مع شركة صهيونية، وألغيت في المشروع التأميم أو الرهن أو الدين أو الوعد بالبيع والشراء، أو أي عمل يؤدي إلى انتقال الأراضي، وجعلت جريمة التلاعب والاحتيال جناية يعاقب مرتكبها حتى المؤبد ولا يجوز للمحاكم أن تمنحه أي أسباب مخففة. وإذا قضت المحكمة بإبطال العقد من قِبل المحاكم تعود ملكية الأرض حكماً إلى الدولة اللبنانية. وتفرض عقوبة جزائية تباين خمس مرات المبلغ المسجل في الدوائر العقارية». راجع: «السفير»، ١٣/١/١٩٧٩.

ومادة تناهم كبير،[٤٧٦] ومادة تحقيقات رسمية يقوم بها التفتيش المركزي بعد تواتر معلومات حول وجود صفقات بيع لعدد من الشركات الإسرائيلية التي تتستر بأسماء أجنبية.[٤٧٧]

وبالرغم من هذه الأجواء ظل مشروع منع بيع الأجانب في أدراج مجلس النواب، لتبدأ لجنة الإدارة والعدل في دراسته في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. وقد حملت مناقشات ذلك اليوم لهذا المشروع أرقاماً مثيرة عن تملك الأجانب في الجنوب، فمن أصل «١١٢ معاملة عقارية بيعت بموجبها أراض في الجنوب[٤٧٨] هناك من بينها ١٠٠ معاملة لغير اللبنانيين قيمتها المالية نصف مليار ليرة لبنانية ومسجلة بقيمة ٧٤ مليون ليرة».[٤٧٩] و«المعلومات التي توفرت للجنة الإدارة والعدل، إلى الأسعار الخيالية التي كانت تدفع، كانت تدل على أن القضية أكبر من أن تكون قضية محلية».[٤٨٠]

تغيب أخبار هذه الصفقات عن صفحات الصحف في الثمانينات، وقد لا يعني ذلك توقفها، بقدر ما يعني هامشية ومحدودية التبادل مساحةً وموقعاً، أو بقدر ما يعني «حُسن» إتمامها وتمريرها دون ضجة أو رقابة. لكن في أوائل التسعينات مع أجواء انطلاق المفاوضات العربية الإسرائيلية في مدريد، ومع أجواء التفاؤل الحثيث التي رافقتها في بعض مراحلها، عادت أخبار الشائعات عن صفقات عقارية يتم إبرامها على امتداد الشريط من الناقورة إلى العرقوب مروراً بالوزاني والدردارة. ففي الناقورة يتحدثون عن ارتفاع أسعار الأراضي وعن مشاريع يخطط لها

---

(٤٧٦) ورد إلى «السفير» من آل شمس رداً على نبأ أذاعته بعض الإذاعات الخاصة، «مفاده أن آل شمس في حاصبيا قد باعوا أملاكهم في غرز الجنوب تحت (كلمة محذوفة من الرقابة) والدافع أننا لم نعرض أملاكنا للبيع (محذوف من الرقابة)، وبالتالي لم يتقدم لنا شارٍ والخبر برمته عار من الصحة». راجع: «السفير»، ٢٤/١/١٩٧٨. كذلك أصدر الوزير السابق محمد صفي الدين نفياً حول اتهامات له في هذا السياق، راجع: «السفير»، ٥/١/١٩٧٨.

(٤٧٧) راجع: «السفير»، ١٥/١/١٩٧٨. ومن الحالات التي كانت متداولة في سنة ١٩٧٨، واحدة عن سمراء بلجيكية كانت تعمل على شراء أراض في منطقة الناقورة. راجع: «السفير»، ٣٠/٧/١٩٧٨.

(٤٧٨) لا تحدد الأخبار المنقولة عن مداولات اللجنة الفترة الزمنية التي تم في خلالها تبادل تلك الصفقات.

(٤٧٩) راجع: «السفير»، ١٣/١/١٩٧٩. يبدو عدد المعاملات الوارد هو عدد تلك التي تثير شبهة معينة. على اعتبار أن صحيفة «السفير» تنقل في إحصاء لها عن عمليات بيع العقارات سنة ١٩٧٧، عن ٨٠٠ معاملة بيع حصلت لا تتعدى الواحدة منها الـ ١٠٠٠م. راجع: «السفير»، ٥/١/١٩٧٨.

(٤٨٠) «السفير»، ١٣/١/١٩٧٩.

مستثمرون، وحتى عن بيع قطع من الأراضي من غير لبنانيين.[٤٨١] وعادت الإشاعات عن بيوعات عقارية في منطقة العرقوب، تدفع بعض الهيئات إلى مطالبة الدولة «بأن تتحمل مسؤولياتها وتمنع عمليات مصادرة الأراضي وتسجيلها لغير اللبنانيين، وتصدر مذكرات إلى السلطات الرسمية المحلية في المناطق المحتلة والعرقوب، بألا تمنح للمشبوهين في تعاملهم مع الاحتلال الإسرائيلي تراخيص استثمار منتجعات ومنتزهات، حتى لا تتحول هذه الأماكن والمناطق إلى مستعمرات صهيونية كما جرى في السنوات الماضية في بعض المناطق التي وضع يده عليها الصهيوني وليم روبنسون».[٤٨٢]

أما في منطقة جنوب العرقوب وحاصبيا وتحديداً في مزارع سلامية والدحيرجات وأبو زبلة والوزاني وعين عرب والخريبة وحلتا والمجيدية، فإن الأصوات مرتفعة عالياً وبلهفة من سكان هذه المزارع، المهجرين منهم أو المقيمين مناشدين «الدولة اللبنانية العمل سريعاً على إفشال خطة تقضي ببيع أراض واسعة في منطقة الوزاني وسهل الدردارة وهي مناطق ملاصقة للحدود. وإننا نطلب من الدوائر العقارية في الجنوب عدم تسجيل نقل الملكية في هذه المناطق الحدودية، خاصة وأن المعلومات تتحدث عن وجود وسطاء يشترون الأرض لصالح شركات أجنبية وإن الخطة الصهيونية تعمل ومنذ القدم ولا زالت على تغيير معالم الأرض في هذه المنطقة».[٤٨٣]

ومع أن البت في حصول تلك الصفقات، يبقى في إطار الإثبات الحقوقي والقانوني، كون الصفقات تبقى مموهة ومغفلة في ألاعيب الوكالات والشراكات الوهمية والأسهم، إلا أن الأجواء العامة في تأكيد الصفقات، تشكل دافعاً لإثارة هذا الأمر والعمل على التثبت منه. خاصة وأن نفي حصول بيوعات يدخل في خانة نفي «المريب». ففي إجابة له عن سؤال وجهته مجلة «المسيرة» عن حقيقة بيع الأراضي في منطقة «الحزام الأمني» يقول أنطوان لحد: «هيدا كلو حكي جرايد. هناك مناطق حدودية تشرّط أمنياً. ولئلا نحرم المزارع حقه في استثمار أرضه ندفع

---

(٤٨١) راجع: هيام قصيفي، «شفط الرمول يطاول الشاطىء وعمليات بيع محدودة لأشخاص مجهولين»، «النهار»، ١٩٩٥/٧/١. وفي تحقيق سابق لسنة خلت حول تلك الشائعات تم باستطلاع آراء عدد من المقيمين والتجار المحليين في بلدة الناقورة للوقوف عن كثب على مدى صحة هذه الشائعات «كان معظم الآراء حذراً وخجولاً، بذريعة أن أصحابها لا يحبذون ذكر أسمائهم، لأنهم غالباً ما يذهبون إلى بيروت ولا يريدون «مشاكل» خصوصاً هذه الأيام»، راجع: «النهار»، ١٩٩٤/٥/٢٠.

(٤٨٢) منشورة «صوت العرقوب»، العدد ١٧، ١٩٩٤/٨/١٧، ص ٢.

(٤٨٣) من تصريح للدكتور أحمد حسين شحادة من الدحيرجات، راجع: «السفير»، ١٩٩٦/٣/١٣.

له كل سنة تعويضاً مالياً عن الأراضي المشرطة. لا أكثر ولا أقل».[٤٨٤]

ب) القضم من الداخل

الجانب الثاني في استهلاك أراضي الشريط المحتل، يتمثل في قضم الشريط الحدودي من داخله، بالإجهاز على ملكية أهاليه لأراضي شريطهم، مما يقطع بحبل «السرّة» الذي يربطهم به مقيمين كانوا أم مترحلين. وإذا كانت بيوعات الأراضي في الشريط الحدودي المحتل تتم من منطوق اللعبة العقارية التي ترى في انتهاز الفرص السياسية أو الأمنية من تماسك أو انقسام أم هدوء واضطراب، أو في الفرص الشخصية من سفر أو ضائقة مالية، سنناً وقواعد في أسس العرض والطلب، فإن مردودها على بُنى الشريط الحدودي ومستقبله لن يبقى في زاويته العقارية أو الاقتصادية. إذ على الرغم من أن هذه البيوعات تتم لحساب لبنانيين، ولا تثير محاذير ما أسميناه «القضم»، فإنها تبقى تمثل خطراً جدياً في انعكاساتها السياسية والاجتماعية والسكانية والاقتصادية.

إن نظرة سريعة على التقرير الذي أعدته «النهار»، «من يشتري كل هذه الأراضي في منطقة جزين... ولماذا» توضح لنا حجم الخطر الذي نذهب إليه.[٤٨٥] فقد بلغت في مدى سنوات ثلاث (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)، كما تنقل الصحيفة على لسان الأب بطرس خوند رئيس دير مشموشة، عن حصول ١٢٠٠ معاملة عقارية في الحد الأدنى، بعضها يطال مزارع ومساحات عقارية كبيرة: قرية صفارية، سهل الجرمق المتاخم لمنطقة النبطية، عقار كبير بين صفارية وبرتي، وهو عبارة عن ضيعة صغيرة تقع على مقربة من ريمات مساحته ٣٠٠ دونم، عقار كبير في منطقة صباح على كتف مشموشة، معظم العقارات في منطقة الحمصية، وأحراج

---

(٤٨٤) راجع: فيفيان صليبا، «المسيرة»، العدد ٨٢، ١٩٨٧/٥/٢٣، ص ٣٦. وقد جاء كلام لحد هذا بعد شهر على بيان وزعته قيادة «جيش لبنان الجنوبي»، يكذب فيه أخباراً عن عملية احتيال لشراء أرض لصالح إسرائيل. راجع: «السفير»، ١٩٨٧/٤/١٤.

(٤٨٥) وسام أبو حرفوش، «النهار»، ١٩٩٥/٤/٢٩. تتم الإشارة عند الضرورة. وتتابع «النهار» في إشارة لاحقة بعد ما يزيد على الشهر صفقات عقارية جديدة في منطقة جزين: «ترددت معلومات مفادها أن مساحات واسعة من الأراضي بيعت أخيراً في منطقة جزين.
وأشارت المعلومات إلى أن الصفقة الجديدة أحيطت بالكتمان نتيجة الموقف العام في المنطقة المناهضة لعمليات بيع الأراضي تخوفاً من أن يكون غطاء لتوطين الفلسطينيين في المنطقة بعدما تعذر توطينهم في القريعة. وكشف النقاب عن أن أحد الوسطاء في عملية البيع تقاضى مبلغاً من المال في مقابل الدور الذي قام به». «النهار»، ١٩٩٥/٦/١.

الصنوبر التي تحاذي بلدتي حيطورة وقيتولي. كذلك شملت هذه البيوعات عقارات في عازور وروم نزولاً حتى الطريق المقفلة في كفر فالوس...

الملاحظة الأولى التي يسوقها الأب خوند، تتعلق بوجود سماسرة في «المنطقة عرفنا خمسة منهم يشترون على أساس أن الأراضي لهم وبعد ٢٤ ساعة من عملية البيع يتم تسجيلها بأسماء أشخاص لا نعرفهم وغرباء عن المنطقة». الملاحظة الثانية وتتحدث عن موقع هذه العقارات «المحيطة بطريق جزين - صيدا... وهناك حديث عن أوتوستراد (غير العربي) يربط صيدا بجزين ويصل إلى البقاع الغربي».

إن هذه الصفقات العقارية، وحتى الكبيرة منها تأتي في سياق الضائقة المعيشية، وفي سياق شعور بعضهم بأن المنطقة لم تعد منطقته»، وفي كلتا الحالتين تأتي هذه الصفقات في سياق حركة ابن الشريط الحدودي المحتل في تأسيسه «لتاريخ» جديد خارج الشريط المحتل، أي خارج نشأته. وقد يكون هذا «الخارج» لبنانياً في العاصمة أو في غير منطقة، حيث تستلزم ظروف الإقامة الجديدة الطارئة تأمين منزل للأولاد في سن الدراسة الجامعية غالباً، ولا يلبث هذا المنزل أن يتكرس في مدّة قصيرة لاحقة، وأمام ضغط الأحوال المادية، منزلاً عائلياً تلتحق به بقية العائلة المقيمة في الشريط المحتل تحاشياً لمضايقات وأخطار الانتقال المتكرر والدوري ما بين الشريط وخارجه. ولكن الإقامة الجديدة غالباً ما تتطور في أمورها إلى «تدبير مصلحة» تؤمن دخلاً مادياً، وقد يستلزم الأمر بيع ما تبقى من عقارات، أراضي كانت أم بناء. وتأسيساً على هذا الاحتمال وحده، وحتى دون الأخذ باحتمالات أخرى تدفع إلى التخلي عن الملكيات في الشريط، لم يعد القطع مع روابط التملك في بلدات المنشأ داخل الشريط المحتل حالة نادرة أو لافتة.[٤٨٦]

أما إذا كان «التأسيس» خارج الشريط المحتل، في إقامات العالم الجديد، في الأميركيتين أو أستراليا، فإن القطع يكون أكثر حدّة ويقطع في وريد الانتماء إلى الوطن.

والأساسي في أمر البيوعات العقارية، وحتى لو لم تصل إلى تصفية كاملة للملكية داخل الشريط، إنها في السياق الذي تدور فيه، سياق السيطرة على مفاتيح الاقتصاد والسياحة الحدودية ومفاتيح شرايين النقل والمواصلات، تعني في التحليل الأخير «تشليح» أهالي الشريط المحتل، ومن خلال معاناتهم ظروف الاحتلال، أي طاقة أو دور، وجعلهم في خارج أو في هامش اللعبة الاقتصادية والعمرانية القائمة أو الموعودة.

---

(٤٨٦) لا يطال الحديث هنا الجيل الثاني من أبناء الشريط الحدودي المحتل في تغريبهم عنه في الولادة أو في الإقامة المبكرة خارجه، حيث الغالبية الكاسحة من هؤلاء، خارج «دوائر» الجيرة والقرابة وألفة المنزل الوالدي الأول.

إن ما يطفو على وجه الصفقات العقارية في الشريط المحتل، ومن خلال المرويات والأخبار المتناقلة، ومن خلال التحقيقات الصحافية، يجعل من مناطق الناقورة (حيث يوجد عدة ملكيات تصل الواحدة منها إلى حدود الـ ٥٠٠٠ دونم) والوزاني والمجيدية ومرتفعات العرقوب ومنطقة جزين، الأسواق الرئيسية للمضاربات الناشطة، رهاناً عليها في حال السلم، مناطق تبادل اقتصادي أو تجمعات سياحية ترفيهية، أو مناطق تحتضن مشاريع وخرائط المواصلات المودعة أدراج أولي الأمر في التخطيط والتنفيذ، ما بين الشريط المحتل والعمق اللبناني ساحلاً وداخلاً، وما ينعقد عنده من روابط مع الجوار الإقليمي في حالة السلم العتيد.

ج) المجال العقاري في الشريط المحتل

بعد الحديث في مساحات الأرض التي أخرجت من تصرف أهالي الشريط الحدودي المحتل اغتصاباً واقتطاعاً إسرائيلياً، أو ابتياعاً من أشخاص أو هيئات تصب في مساقط وخطط خارج الشريط، كيف تبدو هيئة المجال العقاري الحيوي الذي يتحرك في خلاله ومن خلاله أهالي الشريط المحتل؟

يخرج من إطار هذا المجال الحيوي العقاري المساحات التالية:

١ - حزام الضفة الشمالية للشريط الحدودي المحتل، والتي تطل على باقي الجنوب اللبناني والشوف والبقاع الغربي. وتشكل المعابر من الشريط المحتل وإليه أوتاد هذا الحزام الشمالية: معبر الحمرا - البياضة، معبر بيت ياحون فكفر تبنيت فكفر فالوس فباتر، المطل على وادي بسري، مروراً بمقلب جبل الريحان الشرقي المطل على البقاع الغربي، فمعبر زمريا، وحتى أخيراً، قمة جبل الزلقا، مسمار الحد بين مناطق سورية ولبنان والاحتلال الإسرائيلي.

يمتد هذا الحزام الشمالي على مسافة ١٥٠ كلم طولياً تقريباً. يطل فيها على رؤوس التلال ٥٩ موقعاً عسكرياً إسرائيلياً أو لحدياً أو مواقع مشتركة بين الاثنين،[٤٨٧] بمعدل وسطي يزيد قليلاً على الـ ٢ كلم بين نقطة موقع وآخر.

---

(٤٨٧) تقدم «بيروت المساء» جردة بالمواقع العسكرية الإسرائيلية واللحدية في سنة ١٩٨٩ وهي تتوزع بموجب هذه الدورية كالتالي: ٢٢ موقعاً إسرائيلياً، ٥٩ موقعاً لحدياً و١٠ مواقع مشتركة (مع إشارة من الدورية إلى أن كلمة مواقع مشتركة لا تعني أن الجنود الإسرائيليين يتواجدون في الموقع ذاته مع «عناصر لحد»، وإنما يتمركزون في موقع خاص بهم قرب المواقع اللحدية). وهذا يعني أن كلمة مشتركة تعني في الأغلب موقعاً مزدوجاً. راجع: زياد العاملي، «معلومات دقيقة وخريطة تفصيلية لمواقع العدو والعملاء»، «بيروت المساء»، ٩/١٠/١٩٨٩، ص ٢٠ - ٢١.

أي أن قطر عمل الموقع، أو أرضه الموات هي الكلم الواحد، وهي أرض مستحرمة من إسرائيل على أية حركة أو عمران، ومقفلة، دون سابق إنذار، بإطلاق النار على أي عابر أو أي متحرك، باستثناء نقاط العبور بالطبع. وفي حساب المساحة الإجمالية، فإن مساحة هذا الحزام تبدو في حدّها الأدنى في حدود الـ ٦٠ كلم^{٢}.

٢ ـ تشكل المواقع العسكرية الـ ٣٤ المتبقية داخل الشريط المحتل،[٤٨٨] دوائر أرض موات أمام الرعي والزرع أو القطاف أو حتى أمام العبور المدني. ولو أخذنا مساحة الحد الأدنى للموقع مع خراجه العسكري الكلم^{٢} الواحد، كان هناك مساحة إجمالية تساوي ٣٥ كلم^{٢} من الأرض المحرقة الميتة.

٣ ـ يحجز طريق الاقتطاع الإسرائيلي الشائك من الناقورة حتى المجيدية، مسافة ٢٠٠م على جانبه الشمالي باتجاه الأراضي اللبنانية يحظر الاقتراب منها، ويحكى عنها منطقة ملغمة. المساحة الإجمالية لهذه المنطقة الحرام في حدها الأدنى ٨٠ كلم (طول الحدود حتى المجيدية) × ٢٠٠ = ١٦ كلم^{٢}.

٤ ـ الطرقات العسكرية، المعبدة منها وغير المعبدة،[٤٨٩] ولا تقل في طولها عن الـ ١٥٠ كلم، بأرض مستحرمة على الجانبين، بمعدل ٤٠٠م. أي أن المساحة الإجمالية لأرضها الموات هي في حدود الـ ٦٠ كلم^{٢}.

انطلاقاً من هذه الأرقام تكون مساحة الأراضي الخارجة عن نطاق الاستثمار في الشريط الحدودي المحتل، وحتى في الحد الأدنى المجاني من الاستثمار، ونعني به حدّ الزينة والتشجير،[٤٩٠] هي في حدود الـ ٣٢٠ كلم.[٤٩١]

ومتابعة الحديث بالأرقام في ما تبقى من الشريط المحتل، ترينا أن إسرائيل أقامت، إلى الحدود السياسية والأمنية وحدود المعابر والتواصل مع باقي الوطن، «الحد العقاري» بمعنى أنها جعلت الجنوبيين نزلاء سجن عقاري حدوده حدود القرى وخراجاتها الداخلية وحسب.

---

(٤٨٨) تتحدث «النهار» على ما يزيد على الأربعين موقعاً إسرائيلياً داخل الشريط المحتل. الطريق إليها، ومحيطها مناطق محرّمة. راجع: «النهار»، ١٢/٢/١٩٨٦.

(٤٨٩) لا يدخل في احتساب هذه الطرقات، الطرق المعبدة الأساسية التي توصل ما بين القرى الحدودية.

(٤٩٠) أبلغ العديد من شباب القرى الحدودية العاملين في ميدان النشاط الاجتماعي والذين حاولوا غرس الأشجار في طرقات وخراجات قراهم، بأن هذا الأمر من غير المسموح به قطعاً.

(٤٩١) نستعيد توزعها وهو كالتالي: ١٥٠ كلم^{٢} (أراض مقتطعة ومضمومة) + ٦٠ كلم^{٢} (حزام شمالي عسكري) + ٣٥ كلم^{٢} مواقع عسكرية + ٦٠ كلم^{٢} (طرقات عسكرية) + ١٦ كلم^{٢} (أرض موات قريباً من الشريط الحدي).

إن «خراج» القرية الداخلي، أو حسب التعبير المحلي أرضها «الجدار»، وهو قطاع خارج إجمالاً عن الاستثمار الزراعي ويقدر كمعدل وسطي بـ ٣ كلم^{٢} مساحة عمران آهل. أي أن إجمالي مساحة الوسط الحدودي العامر: ١٠٧ (قرى) × ٣ كلم^{٢} = ٣٢١ كلم^{٢}.[٤٩٢] ليس هذا وحسب، بل أن مراكز الأمن الإسرائيلية، تأخذ من حضور هذه المساحة، وتشاطر الأهالي دواخل قراهم، فالثكنات العسكرية، داخل البلدات والقرى الحدودية (عدا مراكز الأمن الصغيرة)، تشل الإقامة والعمل في أحياء كبيرة من بنت جبيل والخيام ومرجعيون وجزين وحاصبيا...

وعلى هذا تكون المساحة على إمكانية الحدوديين في الاستثمار الزراعي في حدود الـ ٦٤٠ كلم^{٢} تنقسم بالتساوي بين أراضي الاستخدام العسكري الإسرائيلي والاستخدام السكني الحدودي، وإذا ما أضفنا إلى هذا الرقم المساحات غير المقدرة للأراضي التي تشملها الصفقات العقارية لمشترين من خارج الشريط الحدودي المحتل، فإننا نستطيع القول بأن هذه المساحة تطوي ما يتعدى نصف مساحة الشريط المحتل والبالغة حدود الـ ١٢٠٠ كلم^{٢}.

أما المساحة المتبقية وهي نصف مساحة الشريط المحتل في أحسن الأحوال، فتبدو خارج الاستثمار في أقسام معتبرة منها لوعورتها، تضاريس ونتوءات (صفحة مجرى الليطاني، وبعض منطقة جزين أو بعض العرقوب)، أو لطبيعتها الصخرية الجرداء، أو لكونها أراضي سليخاً أو مشاعاً.

عاشراً: الشريط المحتل وأبواب الارتزاق

أ) مرتزقة الاستيطان

في سعيها للإمساك به ألقت إسرائيل بالشريط المحتل، مكتوفاً في مواجهة مصيره أمام ما يطعن بأمنه الاجتماعي، من آفة تهريب للمخدرات والبضائع وتفرخه أموالها السهلة من مذاهب وسلوكيات، وأمام ما يثيره مرتزقة وشذّاذ من عوالم وآفاق متناثرة، راحوا يتقلبون على بعض مواجعه واحتياجاته، يستامونه الذل والخوف على كيانه، أمام ما يتبدى من مشاريع استيطان أو يستامونه، مفلسين أذاقوا الجنوبي الحدودي ذل تحكم الضعفاء وظلمهم.

كانت منطقة العرقوب، وهي المنطقة التي اقتطع المحتل ما يزيد على الـ

---

(٤٩٢) لا يدخل في هذا الحساب عشرات المزارع، التي تضم العشرات الكثيرة أو القليلة من المزارعين أو الرعاة.

١٠٠ كلم^{٢} من أراضيها (مزارع شبعا) وأخلاها من كامل سكانها، كانت المنطقة الأولى التي عاشت هاجس الاستيطان والمستعمرات. كان ذلك باكراً. فقد أقدمت إسرائيل وبعد حرب ١٩٦٧ على إقامة المنشآت العسكرية الثابتة والدائمة والقادرة على مواجهة عزلة الشتاء والثلوج في الذخائر والتموين، وعلى إقامة تمديدات البنى التحتية اللازمة وبخاصة في مجال الكهرباء وعمدان الإنارة. ومع هجرة الفلاشا وتهريبهم من إثيوبيا (أعلن عن ذلك في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥) صار الحديث يدور على إسكانهم في مزارع العرقوب. كان الحاخام مئير كهانا رائد هذا المخطط، وقام في سبيل ذلك بعدة زيارات للمنطقة وتحديداً إلى مزرعتي رويسة القرن وزبدين. ولكن موته غيلة أوقف مخططاته حيث وصلت، وبقي أمر الاستيطان في مزارع العرقوب عند حدود المراكز العسكرية الثابتة، وعند حدود مراكز نقاهة واستجمام وتزلج أقيمت في بعض هذه المزارع (مزرعة مراح الملول).

في القطاع الغربي كان هناك استيطان من نوع آخر، قامت به مؤسسة ألمانية كانت تتركز بنشاطها في محيط علما الشعب، في صيغة عمل إنساني وبشخص راهبة تنتسب كذلك إلى ألمانيا. كان نشاط هذه المؤسسة عبارة عن مساعدات إسكان قدمت على شكل قروض مباشرة، استفاد منها عديدون ممن تقربوا من هذه المؤسسة، فابتنوا بيوتاً هي أقرب إلى الفيلات منها إلى منازل السكن الريفي في الجنوب الحدودي. أو كانت هذه المساعدات كما يروي بعض الأهالي، على شكل مساكن شعبية أقيم منها ٣ بنايات تتألف الواحدة منها من ٤ طوابق بثماني شقق، وكانت كذلك من نصيب نافذين آخرين ينتسبون بأغلبيتهم، كما أصحاب القروض المباشرة، إلى بلدة علما الشعب، إلى مستفيدين باقين من مهجري شرق صيدا. وقد تمّ تسليم هذه الشقق ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨. على قاعدة الإيفاء أقساطاً ميسرة طويلة الأمد، ولكن هذه الأقساط توقف سدادها مع ذهاب الراهبة وإقفال المؤسسة أبوابها.

سنة ١٩٩٢، وفي القطاع الغربي كذلك، كانت هناك خطوات إسرائيلية للقيام بمشروع مبهم الأهداف. المعلن منها إنشاء مؤسسة استشفائية كبيرة في هذا القطاع، على أن تكون قريبة من نقطة وسط بين الناقورة وعلما الشعب، أي في محاذاة المساكن الشعبية في المشروع السابق. وقد استدعت القيادة العسكرية الإسرائيلية في القطاع الغربي، مخاتير ووجهاء المنطقة، إلى اجتماع عقد في الناقورة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وكان الهدف الأساسي الطلب من المجتمعين توفير قطعة أرض لبناء مؤسسة اجتماعية وخدماتية تقام في المنطقة، على أن لا يفصلها عن الحدود الجنوبية حاجز مساحة عقارية ثانية. كان رد وجهاء الناقورة أن مستشفاهم التابع

للقوات الدولية يكفيهم ويزيد عن حاجاتهم في «المرض». إضافة إلى أنه لا يوجد مشاع في البلدة لأن كل عقاراتها «ممسوحة ومسجلة في السجل العقاري إما إجبارياً وإما اختيارياً». كذلك كان اعتذار لأهالي علما الشعب يقوم على عدم امتلاك أهالي البلدة حق التصرف بأملاك أو بأوقاف المطرانية المارونية إضافة إلى وجود مستوصف للصليب الأحمر اللبناني، يلبي حاجات البلدة ويعمل بكفاية كاملة.[٤٩٣]

كانت بلدة يارين المحطة الأخيرة، فأقدمت إسرائيل مع فشلها في تأمين أرض ـ هبة، على مصادرة أملاك الوقف الإسلامي والبالغة مساحتها ٤٠٠٠م^{٢}، مع مساحات أخرى في حدود الـ ٥٠٠٠م^{٢}، عائدة لأبناء من البلدة مهجرين خارجها ومنهم من قتل في الهجوم الشهير على البلدة في تموز/يوليو من سنة ١٩٧٧. وقد باشرت الجرافات الإسرائيلية تمهيد الطريق الموصلة ما بين هذه الأراضي المصادرة وما بين الحدود الدولية إلى المستعمرة الإسرائيلية المقابلة. كان ذلك في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أي بعد مضي أسبوع بالتمام على اجتماع الناقورة، وهذه سرعة في مباشرة العمل أوحت وكأن الأمر كان مطبوخاً سلفاً ومنذ زمن. ولكن ما أعلنت عنه إسرائيل مستشفى كبيراً توقف لاحقاً عند حدود المستوصف والعيادة الريفية. وهذا ما شكل مدعاة قلق في المنطقة خاصة وأن المستوصف في موقعه، يمثل عقدة تمنع تواصل المنطقة، إذ تتوسط يارين غرباً ومروحين شرقاً والجبين وشيحين شمالاً بمسافة شبه متساوية لا تتجاوز الكلم كحد أقصى.

* * *

كانت المحاولة الثالثة والأكثر دوياً تدور على مسرح القطاع الشرقي، وفي بلدة راشيا الفخار تحديداً، على يد أميركي اسمه وليم بيل روبنسون. تقدمه وكالة «رويتر» على أنه في تاريخه قبل المجيء إلى الشريط المحتل سنة ١٩٧٨، كان جندياً سابقاً من مشاة البحرية الأميركية، ويعود بأصله إلى ولاية شيكاغو.[٤٩٤] وتتابع عنها وكالة الصحافة الفرنسية، فتجعل قدومه إلى لبنان سنة ١٩٧٨، عاملاً في إذاعة صوت الأمل[٤٩٥] ثم لاحقاً في تلفزيون الشرق الأوسط الذي تموله منظمات مسيحية أميركية.[٤٩٦]

(٤٩٣) راجع: «الحياة»، ٢٣/٣/١٩٩٢.

(٤٩٤) نقلاً عن «النهار»، ٢٩/٢/١٩٩٠.

(٤٩٥) وهذا يعني أنه كان عليه أن ينتظر في الشريط المحتل بدون عمل لسنة كاملة، لأن إذاعة «صوت الأمل»، باشرت عملها في ١٠/٩/١٩٧٩.

(٤٩٦) «السفير»، ٢٩/٣/١٩٩٠.

عمله في الإذاعة والتلفزيون، الذي استقال منه في سنة ١٩٨١، كما تخبر وكالة «الإسوشييتد برس»، أدخله في حاضر المنطقة وفي تشكيلها السياسي والاجتماعي والطائفي. وقد أغنى هذه المعرفة بالزيارات المتكررة إلى الداخل اللبناني، وتحديداً المنطقة الشرقية، التي زارها تكراراً بدءاً من سنة ١٩٨٣، بعد أن استحصل على سمة دخول من السفارة اللبنانية في قبرص.

عرف في الشريط المحتل باسم «المبشر»، وهذا ما يؤكد مذهب جريدة «النهار» بأنه أحد مسؤولي «بعثة القدس المسيحية» وهي منظمة أسستها كنائس إنجيلية تعتبر إنشاء دولة إسرائيل، تأكيداً لصحة ما ورد في الكتاب المقدس.[٤٩٧]

بدأ روبنسون نشاطه في جديدة مرجعيون، في مشروع رعاية للمعاقين، في منزل للدكتور جورج بركات، وجعل من المنزل سكناً ومقراً لمؤسسته «جمعية الطفل المسيحي المعاق». حاول أن يمد خيوطاً مع فعاليات المنطقة، وكان اتصاله الأول مع بهجت شمس رئيس بلدية حاصبيا، طالباً منه أن تتنازل البلدية عن مساحة عقارية في منطقة سوق الخان على مقربة من مجرى الحاصباني، تكون مقراً للبناء العتيد لرعاية المعاقين. كان الرفض والاستغراب لمثل هذا الطلب جواب رئيس بلدية حاصبيا.[٤٩٨]

ويبدو أن روبنسون نجح أخيراً في الحصول على تصريح من مختار راشيا الفخار، بحق الإقامة في «مدرسة القرية المهجورة» فانتقل إليها بموافقة أنطوان لحد.[٤٩٩]

ولم يضع روبنسون وقته، فباشر في تأهيل هذه المدرسة، ليجمع فيها طلابه الـ ١٢ المجهولي الهوية، إلى أربعة من أبنائه،[٥٠٠] فاقتطع بداية ١٠ دونمات

(٤٩٧) راجع: «النهار»، ٢٩/٣/١٩٩٠.

(٤٩٨) راجع: «السفير»، ٧/٣/١٩٩٠.

(٤٩٩) راجع: «النهار»، ٢٩/٣/١٩٩٠.
يبدو من تصريح للشيخ عبد الأمير قبلان، أن أطرافاً عديدة من فعاليات هذا المحور، وقعت ضحية الصورة الإنسانية لروبنسون. فبعد أن يطالب الشيخ الدولة بالتحرك «وإخراج روبنسون من الأراضي اللبنانية والتنبيه للمشاريع الاستيطانية في الجنوب»، يطالب الحكومة اللبنانية «باستدعاء رؤساء البلديات والمخاتير الذين تنازلوا لروبنسون عن أرض هي مشاع للدولة، والتحقيق معهم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وإصدار مذكرة رسمية تمنع البلديات والهيئات الاختيارية في الشريط الحدودي من التنازل عن أية قطعة أرض لجمعية أو شخص إذا كان غير لبناني». راجع: «السفير»، ٢٠/٣/١٩٩٠.

(٥٠٠) رفض روبنسون، مع قلة جمهوره من الطلاب المعاقين تسجيل ٦ معاقين من كفر حمام والهبارية. راجع: «السفير»، ١٣/٣/١٩٩٠.

من الأراضي المحيطة بالمدرسة، وقطع ما فيها من أشجار صنوبر وابتنى داخل المدرسة أربع غرف من الباطون المسلح، ربى فيها أبقاراً وغنماً بحجة تأمين الحليب للمعاقين، وزنر موقعه بالأسلاك الشائكة، ومنع أي مواطن لبناني من الدخول إلى المقر، كما لم يعد يسمح لأي مواطن بالتعاطي معه أو بالصعود إلى سيارته. وأدخل زيادة في الحيطة، الكلاب البوليسية المدربة،[٥٠١] حتى غدت المدرسة «ثكنة مدنية» خالصة.

صارت مهمة روبنسون الحدث الشاغل في المنطقة، بخاصة بعد أن راجت اتهامات تأكدت لاحقاً، عن استيلائه على ٤٠٠ دونم من أراضي راشيا. «وتردد أوساط السكان أن روبنسون يعتزم تشييد ٣ أبنية كبيرة لتكون مجمعاً للمعاقين، ولاستقدام ١٠٠ عائلة يهودية من المهاجرين اليهود في الاتحاد السوفياتي».[٥٠٢] وقد استدعت الأمور تحركات سريعة من مطران مرجعيون للروم الأورثوذكس أنطونيوس الحايك الذي قدم تكراراً إلى راشيا الفخار، مجتمعاً بوجهائها، وقد طلب من روبنسون مغادرة البلدة. كان رد روبنسون بالرفض بحجة عدم إمكانية تدبير أمور الطلاب وما يمتلك من مواش تابعة للمدرسة، وبحجة أن العقد الذي يسمح له بالإقامة في المدرسة والموقع من المجلس البلدي ينتهي بعد سبعة أشهر[٥٠٣] كما قام وفد من البلدة بمقابلة أنطوان لحد، فوعدهم «بدراسة الموضوع»، كما اجتمعوا مع قائد القوة النروجية بل أولسن طالبين منه المساعدة في الأمر.[٥٠٤]

دار مجموع هذه التحركات على مدى لا يتعدى الأسابيع الثلاثة الأخيرة من شهر آذار/مارس، مع تحول التخوفات والهواجس من إقامة المستعمرة إلى يقين. ولكن حسم المسألة جاء سريعاً من حيث لم يحتسب أحد من مؤيدي هذا المشروع أو من معارضيه، ومن حيث لم يلتفت روبنسون نفسه، فقد ظن أنه في أمان من

(٥٠١) المصدر نفسه.

(٥٠٢) «النهار»، ٢٩/٣/١٩٩٠.

(٥٠٣) راجع: «السفير»، ١٣/٣/١٩٩٠. وكذلك «النهار»، ١٦/٣/١٩٩٠.

(٥٠٤) كذلك كان أمر روبنسون محور لقاءات في خارج منطقة الشريط. فقد زار وفد يمثل ١٨ قرية من بلدات وقرى مرجعيون وحاصبيا، مقر القيادة الدولية في صور وطلبوا من القوات النروجية وقف كل تعاون مع روبنسون. راجع: «النهار»، ١٦/٣/١٩٩٠.
وتأتي الزيارة إلى مركز القوات النروجية، مع إقدام هذه القوات على مد يد المساعدة لروبنسون حين أقدم على جرف أحراش الصنوبر قرب المدرسة. فقد تم هذا الأمر بجرافات تابعة لوحدة الخدمات في الكتيبة النروجية العاملة في القوات الدولية في الجنوب. المصدر نفسه.

القتل مع الشريط الشائك حول المدرسة من خارج، ومن كلاب البوليس المدربة من داخل. ففي ليل ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣، قامت مجموعة من «جبهة المقاومة اللبنانية»، «مجموعة لولا عبود»، فدخلت مدرسة راشيا وخرجت منها كما دخلت دون حسيس، بعد أن أصابت من روبنسون مقتلاً.(٥٠٥)

انتهى روبنسون قبل أن تنعقد خطوته وتتحول إلى مؤسسة ثابتة تستغني عن ارتباطها بشخص مؤسسها الفرد. كانت ما زالت في طور «المحمية»، أفقدها مقتل راعيها الحماية اللازمة. أما داعمو مشروعه، فلم يكن لهم مع مقتله وفشله سوى التنكر والتنصل: «نحن لا علاقة لنا به أو بما حدث أو بما كان يفعله هناك» هذا ما صرح به ناطق عسكري إسرائيلي لوكالة «الإسوشييتد برس».(٥٠٦)

ب) مرتزقة التبادل

١ ـ تهريب المخدرات:

بين العمليات العسكرية الإسرائيلية المباشرة أثناء حرب الجنوب، وحركة تهريب المخدرات، صلات توحي بأنهما جبهتان أو وجهان من حرب واحدة. وقد لاحظ ذلك بدقة مراسل الإذاعة الإسرائيلية لشؤون الشرطة، فقد أفاد «بأنه في أعقاب عودة الهدوء إلى لبنان، ازدادت مجدداً كمية الحشيشة المنتشرة في إسرائيل، كما وقعت عدة حوادث قتل ومحاولات قتل أثناء صراعات جرت بين تجار المخدرات وبخاصة في منطقة تل أبيب.(٥٠٧)

وتتلاحق في الأنباء الإسرائيلية أخبار المخدرات، ففي ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٨ يتم اعتقال عدد من الأشخاص، من بينهم شخصية محترمة من متولاه، أدخلوا مخدرات يساوي ثمنها ملايين من الليرات الإسرائيلية، دفع ثمنها دولارات مزورة.(٥٠٨) وفي ١٢ تموز/يوليو ١٩٧٨ تنقل الوكالات عن محاكمة مواطنين

(٥٠٥) راجع التفاصيل كاملة في «السفير»، ٢٩/ ٣/ ١٩٩٠. وقد ظلت راشيا محاصرة حتى ٢/ ٤/ ١٩٩٠. وقد جمع الإسرائيليون أهالي البلدة في مكان عام، وعرضوهم على زوجة روبنسون، علها تتعرف على قتلة زوجها. غير أنها أكدت أن أحداً منهم لم يشارك في الاغتيال». بعد ذلك غادرت وأولادها ومعاقيها البلدة في الاتجاه الذي قدمت منه. راجع: «النهار»، ٤/ ٤/ ١٩٩٠.

(٥٠٦) صحف ٢٩/ ٣/ ١٩٩٠.

(٥٠٧) «رصد إذاعة إسرائيل»، ١١/ ٥/ ١٩٧٨.

(٥٠٨) «رصد إذاعة إسرائيل»، ٢٧/ ٦/ ١٩٧٨.

إسرائيليين «بتهمة تهريب الحشيشة وإدخال عملات مزورة إلى البلاد عن طريق لبنان».(٥٠٩) ثم بعد ذلك بأقل من شهر، تنقل «هآرتس» عن دخول مئات من الكيلوغرامات من حشيشة الكيف إلى إسرائيل عن طريق بوابة «الجدار».(٥١٠) وتستمر وتيرة التهريب متصاعدة مطلع الثمانينات، إذ تنقل وكالة الصحافة الفرنسية عن أكبر عملية تهريب مخدرات منذ قيام إسرائيل جرت أواخر سنة ١٩٨١ وكانت في طريقها من لبنان إلى مصر.(٥١١)

ولكن الجديد في أخبار التهريب في هذه المرحلة، يأتي مع حل السلطات الأمنية الإسرائيلية وحدة للشرطة، بعد إقالة اثنين من ضباطها بتهمة التهريب وتقديم الثالث إلى المجلس التأديبي.(٥١٢) وهذا يعني أن الاهتراء بدأ يضرب رأس السمكة العسكرية الإسرائيلية المتواجدة في الشريط المحتل. ويأتي هذا الجديد كذلك مع اكتشاف مركز ثابت لبيع المخدرات الخطيرة في نهاريا.(٥١٣) والجديد الثالث كان قوة في شوكة المهربين أدت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ إلى قتل أحد حراس الحدود في متولاه بعد مواجهة معهم وتبادل إطلاق نار.(٥١٤)

بعد اجتياح ١٩٨٢، ومع امتداد الاحتلال الإسرائيلي على مساحات واسعة من لبنان، ومع فتح نقاط الحدود أمام عبور الزيارة وعبور السياحة، ومع الانطباع العام عن اتفاقية سلام وشيكة سوف توقع مع إسرائيل وتؤدي إلى قيام روابط تجارية كاملة، ومع دخول رجال أعمال لبنانيين راحوا يتحدثون عن خطط لبناء فنادق سياحية في إسرائيل، مع كل ذلك، حصل حسب تعبير وكالة «رويتر»، «مثال نادر على التعاون»، قدمه مهربو المخدرات والعصابات السرية الإسرائيلية وبدو سيناء، «بإقامتهم شبكة لنقل الحشيشة اللبنانية عبر إسرائيل إلى داخل مصر وباقي أنحاء العالم».(٥١٥) وفي طريق انتقال هذه الكميات إلى الخارج كان يسقط منها كميات، وتستقر في أيدي مسوقيها داخل المجتمع الإسرائيلي. ومع صعوبة تقديم

(٥٠٩) راجع: «السفير»، ١٣/ ٧/ ١٩٧٨.

(٥١٠) «هآرتس»، ٢٨/ ٧/ ١٩٧٨.

(٥١١) ٩٥,٠٠٠ قطعة زنة كل منها ٢٠٠ غرام. راجع: «السفير»، ٣/ ١١/ ١٩٨١.

(٥١٢) «رصد إذاعة إسرائيل»، ١٧/ ١٠/ ١٩٧٩. وقد تكررت هذه الظاهرة مطلع سنة ١٩٨٢، حيث اعتقل ١٠ ضباط إسرائيليين بتهمة تهريب أدوات منزلية وكهربائية والكترونية. الوكالات، نقلاً عن «السفير»، ١٥/ ٣/ ١٩٨٢.

(٥١٣) «رصد إذاعة إسرائيل»، ٣١/ ١٢/ ١٩٧٨.

(٥١٤) «رصد إذاعة إسرائيل»، ٨/ ١١/ ١٩٧٩.

(٥١٥) تقرير لوكالة «رويتر» من القدس المحتلة، «السفير»، ٥/ ٨/ ١٩٨٤.

رقم دقيق عن هذه الكميات «المتساقطة»، فإن القول بحجمها الكبير يأتينا من مؤشرين اثنين: في الكميات التي نجحت فرق مكافحة المخدرات من مصادرتها، وقد وصلت إلى ما يتعدى عدة أطنان، وإلى القبض على عشرات من المهربين. وفي ما أفاد به رئيس فرقة شرطة حيفا لمكافحة المخدرات، صحيفة «جيروزاليم بوست» «من أنه قبل حرب لبنان، كانت نسبة ٩٠٪ من المخدرات في إسرائيل تأتي من أوروبا، في حين أن جميع المخدرات يأتي اليوم من لبنان».[٥١٦]

تسجل حركة التهريب في هذه المرحلة ارتفاعاً في الكميات المهربة فقد بلغ وزن المضبوط من كميات الحشيشة المصادرة في سنة ١٩٨٣، الـ ٣,٠٩ أطنان.[٥١٧] أما في سنة ١٩٨٤، فقد ضبطت كميات كبيرة مهربة في باخرة في مرفأ حيفا.[٥١٨] وفي مطلع سنة ١٩٨٥ صودرت كميات من المهربات، من بينها أطنان من الحشيشة بـ ١٣ مليون دولار.[٥١٩] وقد تضاعفت الكميات المهربة في هذه السنة ثلاث مرات عما كانت عليه في سنة ما قبله.[٥٢٠] وكان يقابل هذا الارتفاع في الكمية ارتفاع مماثل في زبائن الطلب، حتى أصبحت نسبة من يتعاطى المخدرات منتصف سنة ١٩٨٤، ١٠٪ من سكان مستعمرات الشمال في الجليل.[٥٢١]

* * *

كانت مرحلة ما بعد انسحاب ١٩٨٥، مرحلة الاشتراك المباشر في عمليات التهريب، للأطراف اللبنانية المتعاملة مع إسرائيل في صيغة «الجيش الجنوبي»، أم في صيغة علاقات مستورة مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. فمن ناحية أولى كانت القيادة الإسرائيلية، كما تلخص صحيفة «الحياة» «لا ترى غضاضة، خلال فترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨، في متاجرة ضباط «الجنوبي» بالمخدرات من أجل دعم خزينته التي كانت تعاني أزمة مالية».[٥٢٢] وإلى هذا يأتي دور المخدرات في تليين دور الذين يتعاطونها تجارة أو استهلاكاً، وفي تيسير الإمساك بمصائرهم وفي سلاسة

---

(٥١٦) المصدر نفسه.
(٥١٧) الوكالات. نقلاً عن «السفير»، ٢٣/١٢/١٩٨٣.
(٥١٨) الوكالات. نقلاً عن «السفير»، ١٥/٦/١٩٨٤. راجع كذلك: «السفير»، ١٣/١١/١٩٨٤، (مصادرة ٣٢٠ كلغ و١٠/٤/١٩٨٤ مصادرة ٥٠ كلغ، و٥/١٠/١٩٨٣ عن مصادرة كميات كبيرة في مدينة عكا...
(٥١٩) الوكالات. نقلاً عن «السفير»، ٢٢/٢/١٩٨٥.
(٥٢٠) «السفير»، ١٠/٤/١٩٨٥.
(٥٢١) تقرير «الرويتر» من القدس المحتلة، نقلاً عن «السفير»، ٥/٨/١٩٨٤.
(٥٢٢) «الحياة»، ٩/٢/١٩٩٢.

تسييرهم من قبل القوى الأمنية الإسرائيلية. ولا نجد مبالغة في جعل المخدرات في أساس ليانة مواقف هؤلاء الأفراد وانقيادهم لتنفيذ كل ما يطلب منهم في داخل القرى الحدودية أم في داخل مراكز الأمن والاعتقال.

على هذا كانت مرحلة احتلال الشريط الحدودي، مرحلة المساهمة «اللبنانية» المباشرة في عمليات تهريب المخدرات إلى الداخل الإسرائيلي، دخل فيها أفراد من باب منزلتهم الأمنية الرفيعة أو حتى من باب منزلتهم الاجتماعية المسؤولة، مما أمن لهم اتصالاً بشبكات التهريب المنتظمة الواسعة. أو دخل بها آخرون من خلال منزلتهم الصغيرة في مجال الأمن، والتي كانت تؤمن لهم إمكانية الوصول إلى السور الحدودي الشائك والفاصل وإلقاء حزم الكوكايين أو الهيروويين في أماكن محددة من قبل،[٥٢٣] يأخذها منهم في الطرف المقابل تجار مخدرات أو من أصحاب السوابق، والذين لوحظ أنهم جاؤوا من المناطق الوسطى والبعيدة وحتى من قطاع غزة، وفي مراحل مبكرة من سنة ١٩٧٧، أي قبل تشكل الشريط المحتل، قاصدين المستعمرات الإسرائيلية القريبة من الحدود اللبنانية، وراحوا يمارسون فيها نشاطهم، الذي تشكل بداية في شكل تهريب على مستوى تجاري للسجائر والمشروبات والأدوات الكهربائية، ثم على مستوى المخدرات لاحقاً.[٥٢٤]

لم يعد غريباً والحال هذه، أن تنقل الأخبار الواردة، وبعد مضي ٦ أشهر فقط على تحديد الشريط المحتل، عن اكتشاف شبكة لتهريب المخدرات بين لبنان وإسرائيل، عناصرها من «جيش لحد»،[٥٢٥] وتعطينا الاكتشافات اللاحقة لشبكات أخرى من المهربين فكرة عن إعداد المنغمسين في هذا النشاط «فقد تم ضبط ٣٥ مهرباً منذ مطلع ١٩٨٩ وحتى منتصفها، وكان أغلبهم يقوم بتحرير بضاعته من فوق السور إلى الجانب الآخر من الحدود».[٥٢٦] وقد صار المهربون وتحديداً الصغار منهم، يقتدرون على هذا الأمر مع الانتقال إلى ما خف حمله وغلا ثمنه، مما سمح باستبدال نقلات المخدرات الكبيرة من عشرات ومئات أو حتى آلاف الكيلوغرامات من حشيشة الكيف إلى الكيلوغرامات القليلة أو إلى كسور الكيلوغرام الواحد من الكوكايين أو الهيروويين، وهذا ما أدى بالتالي إلى تحرير شبكات التهريب من سيطرة الرؤوس الكبيرة القادرة على تغطية أثمان وتكاليف نقل الكميات

---

(٥٢٣) راجع: «السفير»، ٥/٨/١٩٨٤، ٣٠/٦/١٩٨٩، ٦/١٢/١٩٩٣.
(٥٢٤) راجع: «هآرتس»، ١٨/٣/١٩٧٧، محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بدون ترقيم.
(٥٢٥) راجع الوكالات، نقلاً عن «السفير»، ١/١١/١٩٨٦.
(٥٢٦) الصحف، ٣٠/٦/١٩٨٩.

الكبيرة المهربة، وتمكين المجموعات الصغيرة والموزعة على امتداد الشريط المحتل، من أن تقوم كل منها، حسب قدرتها في الحركة وفي المادة، بمهام التهريب باتجاه مراكز أو عملاء في الجانب الإسرائيلي.[٥٢٧]

وفي الطرف الآخر كان من المحتم أن تقع القوات الإسرائيلية العاملة في الشريط المحتل، وحتى على مستوى هيئة قيادتها وضباطها في مطبات سياستها في «تخدير» المجتمع الحدودي، خاصة وأنه سبق لهذا الجيش أن تمتع من شميم الحشيشة اللبنانية مع اجتياحه الواسع للبنان سنة ١٩٨٢، فقد تبين يومها «أن الإسرائيليين غالباً ما كانوا يقدمون على تعاطي الحشيشة لأول مرة أثناء خدمتهم في لبنان»[٥٢٨] وأنهم كانوا مع عودتهم في إجازة «يجلبون الحشيشة مخبأة داخل المقابض المفرغة لبنادقهم من طراز إم ـ ١٦، أو داخل الإطارات الإضافية لسياراتهم الجيب».[٥٢٩] لكن الأساسي وراء تعامل الجيش الإسرائيلي في تهريب المخدرات في مرحلة الشريط الحدودي المحتل يأتي برأينا من مطمع التحصيل المادي، نظراً إلى التفاوت الكبير في الأسعار بين لبنان وإسرائيل. فسعر كلغ الهيروين اللبناني «والذي يتذبذب ما بين ستة وعشرة آلاف دولار، يرتفع حين يصل إلى إسرائيل إلى أربعين ألف دولار».[٥٣٠] وقد أدى هذا الإغراء إلى تكبير النقلات المهربة من لبنان إلى إسرائيل، والتي ضبطت واحدة منها، إلى ١٠٠ كلغ من الهيروين.[٥٣١]

وكان من جراء تفشي ظاهرة المخدرات، تجارة واستعمالاً، داخل الجيش الإسرائيلي وعبر الحدود، أن استحدثت في الشريط المحتل وفي قسم البوليس التابع لوزارة الشرطة الإسرائيلية، شعبة لمكافحة المخدرات همها الأساسي ملاحقة شبكات تجارة وتسويق المخدرات في صفوف الجيش الإسرائيلي وقوات لحد. وقد تشكلت هذه الشعبة في سنة ١٩٨٦ ومقرها في ثكنة مرجعيون. وقد تمكنت منذ

(٥٢٧) تلعب حالات الزواج المتبادل التي انعقدت بمجملها ما بين حدوديين جنوبيين وبين عرب من سكان الجليل منذ سنة ١٩٧٦، والتي تزيد بمجموعها على الـ ٣٥٠ حالة كما يقدر المطلعون على أوضاع الشريط المحتل، تلعب في العديد من المرات الدور الأول في تأسيس عامل الثقة، وهو الشرط اللازم والأهم لتحديد الشراكة في ميدان التهريب.

(٥٢٨) «رويتر»، نقلاً عن «السفير»، ٥/٨/١٩٨٤.

(٥٢٩) المصدر نفسه.

(٥٣٠) «الحياة»، ٩/٢/١٩٩٢.

(٥٣١) المصدر نفسه.

بداية نشاطها من تحقيق عدد من الإنجازات بعد اختراقها الأجهزة الأمنية الفاعلة في الشريط الحدودي، لا سيما «الاستخبارات العسكرية» الإسرائيلية.[٥٣٢] وكان من بين ضحاياها من القوات الإسرائيلية في الشريط المحتل، بعض من كبار الضباط أمثال العقيد «نابي» مسؤول «الجدار الطيب» الذي اعتقل سنة ١٩٨٧ في الناقورة وهو يحاول إدخال أربعة أطنان من الحشيشة إلى إسرائيل. وكذلك الرائد «حاييم» الذي اعتقل في سنة ١٩٩٠ مع شريك لبناني من كفر رمان وكان آخر هؤلاء الضباط الكبار حتى أواخر سنة ١٩٩١، الكولونيل مفيد عامر، نائب الجنرال منيحا تامير قائد وحدة الارتباط في الشريط المحتل، إلى ضحايا آخرين من «ضباط» في «الجيش الجنوبي».[٥٣٣]

ولا يدل سقوط أصحاب هذه الرتب العسكرية الكبيرة، على نجاح هذه الشعبة في السيطرة على شعاب تهريب المخدرات في الشريط الحدودي المحتل، فالمنقولات الصحافية اللاحقة تتحدث عن اتساع خطوط التهريب إلى المدى الذي يربط شبكة التهريب الجنوبية إلى خطوط تهريب وأسواق أرحب. فتنقل «النهار» عن «شبكة جديدة لتهريب المخدرات، مسرحها بيروت والجنوب واليونان».[٥٣٤] وبدورها تنقل الأنباء الإسرائيلية عن فشل إسرائيلي كبير في مواجهة الموقف، «فالقوات الأمنية الإسرائيلية، وفقاً لما نقلته إذاعة إسرائيل عن لسان أحد الضباط الأمنيين الكبار، لم تتمكن طوال سنة ١٩٩٦ من إحباط سوى ما يشكل ٥ إلى ١٠٪ من عمليات التهريب للمخدرات من لبنان إلى إسرائيل عبر الحدود الدولية».[٥٣٥]

لقد خرجت عملية «تخدير» المنطقة عن تقديرات «الإدارة والضبط» الإسرائيلية، فخطوط تهريب «الترانزيت» للمخدرات باتجاه مصر والأراضي الفلسطينية، كانت تفرغ من أثقالها لحساب تجار محليين إسرائيليين. كذلك فإن الخطط لبعض الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والتي كانت ترى في المخدرات وسيلة تتسلل عبرها إلى داخل لبنان وإلى الإمساك الأشد بداخل الشريط المحتل، هذه الخطط ما لبثت أن انهارت أمام الإغراءات المادية المتأتية من فروقات الأسعار الواسعة فيما بين السوقين اللبناني والإسرائيلي، وارتدت إلى داخل الجيش الإسرائيلي نفسه، فاندفع «حماة» الأمن الإسرائيليون في سكة التهريب نفسها، وقد

(٥٣٢) المصدر نفسه.

(٥٣٣) المصدر نفسه.

(٥٣٤) راجع: «النهار»، ٧/١٢/١٩٩٥.

(٥٣٥) «النهار»، ١٨/١٢/١٩٩٦.

استمرأوا هذا الأمر بتشجيع وتزيين من جماعات في الشريط المحتل، لها في مجال التهريب باع طويل وتجارب سابقة تمتد إلى خارج لبنان.

لقد أدت حركة التهريب في الشريط المحتل باتجاه الداخل الإسرائيلي، إلى إنتاج فئة مرتهنة، وفي خضوع كامل لكل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والأمنية العسكرية لواقع الاحتلال. وإذا كان من الصعب إعطاء تقدير يقرب من الدقة حول إعداد هذه الفئة، فإن إيصالها إلى حدود الـ ٧٠٠ شخص لا يدور على مبالغة أو تجاوز.[٥٣٦]

ومهما يكن من أمر التهريب والمهربين، فإن المجتمع الحدودي يبقى هو الضحية الأولى، ومع غياب الدراسات والإحصاءات حول واقع تعاطي المخدرات في الشريط الحدودي، وفعلها داخل البنية الاجتماعية الحدودية، فإن بعض الإشارات الواردة من بعض القرى الحدودية لا تقصر عن أن تشكل نذيراً بسوء الواقع والعاقبة. ومن هذه الإشارات ما أوردته الدراسة الوافية عن بلدة رميش، وتتحدث عن تفشي هذه الظاهرة في مرحلة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٢: «وقد تبلورت ظاهرة المخدرات في هذه الفترة واقعاً مريراً لجهة تجارها أو مدمنيها» على مستوى أنواع المخدرات المعروفة: حشيشة الكيف والهيروين (انتشر سنة ١٩٨٥) والكوكايين (عرف سنة ١٩٨٦). «وقد سجل سنة ١٩٩٢ إدمان عدد من النساء والفتيات على تعاطي بعض من هذه الأنواع». وقد كان من جراء استشراء هذه الظاهرة أن تنادت الهيئات الدينية والاجتماعية في البلدة على التعامل مع هذا الواقع المستجد، فكانت «لقاءات روحية بإشراف كهنة البلدة ورهبان دير سيدة البشارة وراهبات دير سيدة لبنان والحركة الرسولية، بغية إيضاح مخاطر الإدمان وشرح مضاره الاجتماعية والسلوكية والصحية». كذلك ظهرت «حركة اجتماعية سرية دعت نفسها «العين الساهرة» أخذت على عاتقها مسؤولية ملاحقة مروجي المخدرات محلياً وإعلامياً وفعلياً، إضافة إلى تنبيه المواطنين إلى ضرورة تجنب ظواهر اجتماعية أخرى بدأت تنتشر ابتداء من سنة ١٩٨٥، لا سيما الميسر وتعاطي الكحول والسرقة. ولنشر

(٥٣٦) نسوق هذا العدد من خلال نسبة المعتقلين بتهمة الاتجار بالمخدرات والذين بلغ عددهم ٣٥ شخصاً في الستة أشهر الأولى من سنة ١٩٨٩ أي بمعدل مفترض يساوي ٧٠ شخصاً على مدار السنة. ووفقاً للتقديرات الإسرائيلية عن سنة ١٩٩٦، كانت نسبة المضبوط من المخدرات تشكل ٥ ـ ١٠٪ من إجمالي النسبة المهربة. وإذا طبقنا هذه النسبة وافترضناها نسبة للمعتقلين على إجمالي المهربين نصل إلى عدد مفترض يتراوح بين الـ ٧٠٠ والـ ١٤٠٠ شخص.

أفكارها عمدت الحركة إلى توزيع المناشير سراً وتكليف كاهن الرعية تلاوتها في قداس الأحد أسبوعياً».[٥٣٧]

إن هذه الصرخة الحدودية، في مواجهة آفة المخدرات تفترض في آخر الكلام، طرح التساؤل الأول عن موقف الدولة وخطواتها في هذا المجال.

لقد أوجد غياب الضابط الأمني الداخلي عن الحياة الاجتماعية في الشريط المحتل، ناهيك بالتشجيع المباشر وغير المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، في تيسير أمور الممنوعات، أوجد حركة تتعامل بهذه الممنوعات تجارة واستهلاكاً. لكن مصدر هذه الممنوعات، يضع الدولة اللبنانية في الموقع الأول من الأطراف القادرة على الحسم في هذا الموقف، مع بعدها عن الفعل المباشر في أمن الشريط، وذلك لأن تخليص المنطقة المحتلة من معايب المخدرات يبدو في شرطه الأول، محكوماً «بتبييض» الساحة الداخلية اللبنانية من نقائص هذه التجارة، بخاصة وأن نقاط الجيش اللبناني في مقابل المعابر إلى الشريط المحتل لا تملك في منطقة تواجدها (منطقة الطوارىء) حرية الحركة التي تسمح بمراقبة دائمة وواسعة.

٢ ـ تهريب البضائع:

تهريب البضائع الإسرائيلية إلى السوق اللبنانية معروف ومحسوس، وآخر مظاهره عشية الحرب اللبنانية، كان في سنة ١٩٧٤، كميات من السكر الإسرائيلي اكتشفت في بيروت وفي منطقة رأس النبع تحديداً.[٥٣٨] وفي سنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، في مرحلة الشريط المحتل الأولى، كان تهريب البضائع الإسرائيلية حثيثاً باتجاه المناطق الوطنية. وقد حاولت «القوات المشتركة» التصدي لذلك،[٥٣٩] وبلغ من «تشدد» حواجزها في المراقبة، أن صادرت في العديد من الحالات بعض المواد الغذائية المنزلية، جمعها أصحابها مؤونة في الصيف، لحساب إقامتهم أو

(٥٣٧) راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٩. المقاطع بين مزدوجين مأخوذة بحرفيتها.

(٥٣٨) راجع: «السفير»، ١/ ١١/ ١٩٧٤.

(٥٣٩) تشكل حالات مصادرة البضائع الإسرائيلية على حواجز «القوات المشتركة»، في المناطق الوطنية خبراً متكرراً في صحف تلك المدة، راجع: صحف ٨/٦/١٩٧٨، ١٦/ ١٢/ ١٩٧٨، ٣/ ٢/ ١٩٧٩، ٥/ ١١/ ١٩٨٠، ٢٨/ ٨/ ١٩٨١، ١٣/ ٥/ ١٩٨٢.

إقامة أفراد من عائلاتهم في بيروت أو في باقي المناطق. ولكن يبدو أن هذه الحواجز لم تحرز نصيباً من النجاح في مهامها، إذ أدت كثرة الرساميل المتداولة بين طرفي الحدود، أن أعلن بنك «هبوعليم» الإسرائيلي، أنه في إمكان أي لبناني أو أجنبي مقيم في الجنوب «فتح حساب باسمه بالعملة الأجنبية في فروع كريات شموناه ونهاريا وصفد وطبرية...». وحدد البنك الحسابات الممكنة بالعملات الآتية: دولار أميركي، جنيه إسترليني، فرنك فرنسي، فرنك سويسري، مارك ألماني، إلى العملتين الإسرائيلية واللبنانية. وضمن المصرف الإسرائيلي للزبائن كذلك حرية التحويل إلى الخارج وفقاً لأسعار التبادل في الأسواق العالمية.(٥٤٠)

أكسب اجتياح ١٩٨٢ التبادل التجاري في الجانب الإسرائيلي صفته الشرعية، بإعلان وزارة الصناعة في إسرائيل عن قرار يسمح باستيراد بضائع ومنتوجات لبنانية «شرط الحصول على تصاريح من مكتب الوزارة في شمالي البلاد».(٥٤١) أما عن تصدير البضائع باتجاه السوق اللبنانية فكان مرهوناً، بطاقة السوق اللبنانية على الاستيعاب و«برغبة» التاجر الإسرائيلي في المبيع. وعلى هذا سيطرت البضائع الإسرائيلية في الأسواق اللبنانية ووصل التبادل التجاري إلى حدود لافتة.(٥٤٢) وكان من نتائج هذا التبادل ومسيرته بدءاً من ١٩٧٨ على الأقل، أن نشأت بين المؤسسات الإسرائيلية وبعض من التجار اللبنانيين، لا سيما الحدوديين منهم،(٥٤٣) علاقات من الثقة تبدت أولاً في قبول المصانع الإسرائيلية استلام شيكات مؤجلة تسهيلاً لدورة التعامل. وتبدت ثانياً في السماح للشاحنات الإسرائيلية بتفريغ حمولتها داخل الأراضي اللبنانية.(٥٤٤)

جاءت بعد ذلك الانسحابات الإسرائيلية لتسحب معها الحركة التجارية لعملية

---

(٥٤٠) كان التجار اللبنانيون قبل ١٩٨٢ ينقلون بدورهم إلى السوق الإسرائيلية بعضاً من حاجياتها، ومنها الجلود والإطارات القديمة والخردوات. راجع: «النهار»، ١٠/١٢/١٩٨٢.

(٥٤١) «النهار»، ١٠/١٢/١٩٨٢.

(٥٤٢) راجع: «الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢»، إعداد يولا البطل، إشراف محمود سويد، وهو عبارة عن مقالات ووقائع ووثائق مختارة من مصادر عبرية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤). وهو يقدم معلومات وافية عن حركة تبادل البضائع والأشخاص ما بين ١٩٨٢ و١٩٨٤.

(٥٤٣) مع كثافة التبادل التجاري وكميات السلع والمنتوجات الإسرائيلية المصدرة إلى عدد من المرافىء اللبنانية، اغتنى عدد كبير من التجار، لمع منهم ثلاثة شيعة «امتلكوا بواخر خاصة» راجع: جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

(٥٤٤) راجع: المصدر نفسه، ص ١٧٥.

نقل البضائع الإسرائيلية أو تلك المستوردة عبر مرفأ الناقورة،(٥٤٥) ولتنحصر أخيراً وتتراجع إلى حدودها الدنيا، بحيث باتت تقتصر على شحنات من الدخان تأتي عن طريق قبرص.(٥٤٦)

والثابت اليوم تراجع حركة الميناء إلى حدودها الدنيا، بحيث باتت تقتصر أخيراً على شحنات من الدخان تأتيه عن طريق قبرص.

إعادة «تصدير» بضائع مرفأ الناقورة، إلى غيرها من البضائع الإسرائيلية، كانت حتى العام ١٩٨٩ تتم عبر الموانىء المنتشرة على الشاطىء اللبناني وخاصة عبر ميناءي جونية والحوض الخامس،(٥٤٧) وكانت تتم براً عبر المعابر المعروفة ما

---

(٥٤٥) تعود خطط إنشاء مرفأ الناقورة إلى سنة ١٩٧٨، حيث شوهد خبراء يكشفون في منطقة إسكندرونة الواقعة على بعد ٤ كلم إلى الشمال من بلدة الناقورة بهدف إنشاء مرفأ فيها. وقد شوهدت لاحقاً عدة شاحنات محملة بمواد البناء، كانت تعمل بإشراف فرقة هندسية إسرائيلية. راجع: «السفير»، ٢٤/١١/١٩٧٨.

وقد تزامن تشغيل مرفأ الناقورة مع انسحاب ١٩٨٥ وبعد انجاز تأهيله برصيف يطول إلى ١٥٥م، ثم أعيد توسيعه مجدداً سنة ١٩٨٩ ليتمكن من استيعاب السفن الكبيرة حتى حمولة ١٥٠٠ طن. تسيير المرفأ وإدارته يتمان بالكامل بإشراف إسرائيلي، إذ تتولى شركات إسرائيلية نقل البضائع والسلع المختلفة، التي يجري استيرادها لحساب تجار في الشريط المحتل. ويبدو أن أنطوان لحد هو المستثمر الأول في مرفأ الناقورة. يظهر ذلك من كلام العقيد شاؤول نورتال، رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية في الشريط المحتل، من أن أنطوان لحد أمن تمويل المنشآت في المرفأ من حسابه الشخصي. راجع: «إسرائيل وتجربة حرب لبنان»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.

(٥٤٦) جرجور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

(٥٤٧) ظل مرفأ الناقورة حتى سنة ١٩٨٨، يحتفظ بدور ملحوظ في حركة التبادل مع غير مرافىء في الساحل اللبناني. فقد نقلت «رويتر» عن «رجل الأعمال اللبناني الشيعي أمين الحاج الذي يعيش في شمالي إسرائيل أن قيمة بضائعه من الخضر والفاكهة من إسرائيل في سنة ١٩٨٨ بلغت ١٥ مليون دولار موضحاً أن بضائعه تشحن إلى لبنان وسورية. كانت البضائع تشحن أولاً براً من إسرائيل إلى الناقورة. ومن هناك تشحن في سفن صغيرة ترفع أعلام بعض دول أميركا الوسطى، إلى موانىء لبنانية شرعية وغير شرعية. وتسجل البضائع المهربة باعتبار أنها منتجات لبنانية أو أوروبية على بيان حمولة السفن التي تنقلها من الناقورة».

كذلك تشحن مئات الأطنان من الملح الإسرائيلي من مدينة إيلات إلى بيروت في انتظام على أنه ملح هولندي.

وتشمل البضائع المهربة الخيار والبندورة والبطاطا والأفوكاتو والبصل والموز والبطيخ والفريز والبيض...».

وأمين الحاج حسب وكالة «رويتر» هو واحد من ٣٠ تاجراً لبنانياً يعملون في هذه التجارة. لكنه أكبرهم وأكثرهم شهرة». راجع: «النهار»، ٣/٤/١٩٨٩.

بين الشريط المحتل وباقي المناطق المحررة ولكن هذه الخطوط توقفت مع استرداد الشرعية موانئها، ومع الحواجز العسكرية للجيش اللبناني والتي أقيمت بدءاً من سنة ١٩٩٠ في مواجهة المعابر البرية الرسمية. وقد باتت طرق التهريب اليوم تمر عبر مسالك في جهات طريق عين عطا ـ المصنع[٥٤٨] وفي جهات مرج بسري إلى غيرها من المسالك التي لم تكتشف أو لم يكشف عنها بعد.[٥٤٩]

ولكن جريدة «النهار» تؤكد من جهتها أن السوق اللبنانية مفتوحة على بضائع إسرائيلية، إذ تشمل هذه البضائع «المواد الغذائية والمعلبات على أنواعها والحلوى والملبوسات وبعضها قمصان عليه نجمة داود فضلاً عن الخضروات والفاكهة... إلى الورود وأصناف الشتول التي تباع في الأسواق اللبنانية على أنها أوروبية».[٥٥٠] ولا تحمل بوابات الشريط المحتل، بعد إقامة الجيش اللبناني حواجزه قبالتها، إمكانية تحرير هذه البضائع كمية وأنواعاً إلى سوق الاستهلاك اللبنانية، فالغالب من بينها يدخل هذه الأسواق عبر الأردن وتركيا واليونان وقبرص، على أساس أنه بضائع مصنعة في هذه البلدان، بعد أن يدخل عليها ما يلزم من توضيب يطال الاسم والألوان والكتابة والشعارات ومكان الصنع. ولكن اللافت هنا، هو لا مبالاة المهربين في تطبيق أهم أحكام التزوير الآنفة، فيتركون الكتابة العبرية على غلافات هذه البضائع التي كانت تباع سنة ١٩٩٧ في مدينة صور دون خوف من حسيب أو رقيب.[٥٥١]

إن ضبط هذه البضاعة المهربة في أسواق الجنوب في الشهر العاشر من سنة ١٩٩٧، وضبط كميات كبيرة من الجينز المصنع في إسرائيل وفي الشهر نفسه من

(٥٤٨) تبدو طرق العرقوب الوعرة والموصلة إلى جبل الشيخ والبقاع الغربي، مسالك تهريب قديمة العهد، كان يسلكها المهربون باتجاه سورية والأردن ولبنان. في الوقت الحالي تبدو مادتا التهريب الأساسيتان في المنطقة هما الحديد والدخان باتجاه سورية والبقاع الغربي. راجع: لارا مارلو، «شبعا.. لبنان.. جنة المهربين»، مجلة «تايم»، نقلاً عن «الديار»، ١٩٩٠/٥/٢٦. راجع: «النهار»، ١٩٨٩/٤/٢٨.
وفي العديد من الحالات يتم التهريب على بغال مدربة تجيد التنقل وحدها ولا يمكن الإمساك بها في غياب أصحابها. ويصل ثمن البغل المدرب منها إلى ٤٠٠٠ دولار. راجع: «السفير»، ١٩٩٧/٦/٩.

(٥٤٩) حول الاشتباكات المسلحة مع المهربين على هذين المسلكين راجع: صحف ١٩٩٧/٦/٨، ١٩٩٨/٥/٢٩.

(٥٥٠) «النهار»، ١٩٩٥/٩/١٦.

(٥٥١) راجع: «السفير»، ١٩٩٧/١٠/١١.

السنة السابقة[٥٥٢] في منطقة النبطية، إلى عمليات ضبط التبغ المهرب والذي لا يتم في الغالب إلا بعد وصول الشحنات إلى مستودعاتها في المدن اللبنانية،[٥٥٣] إن ضبط هذه البضائع، منسربة إلى الأسواق الجنوبية واللبنانية، يبقى علامة الاستفهام الكبيرة التي أثارتها في سنة ١٩٩٥، «الكميات الكبيرة من البضائع الإسرائيلية في منطقة النبطية».[٥٥٤] وما يزيد في حجم علامة الاستفهام، أن أحداً، كما تنوه جريدة «النهار»، «لم يتم توقيفه أو محاكمته بتهمة المتاجرة بالبضائع الإسرائيلية المهربة إلى السوق اللبنانية أو الترويج لها، مع أن هذا الأمر يعادل بحسب القانون تهمة الخيانة».[٥٥٥]

قد يكون الحال عائداً إلى أن المهربين هم الأقدر على الهرب، «بالمال ولا بصحابو»، أو إلى أنهم الأقدر على التهرب وتدبر أمورهم مع معرفتهم مهارب الحجج الموصلة إلى البراءة وبياض الكف والنفس والمال،[٥٥٦] إلا أن الأهم من كل ذلك يبقى في أن عيوث الثعالب فساداً في الكروم يأتي دائماً من نوم النواطير أو في غفلة عنهم.

ج) شذاذ الارتزاق

اسمه في روشتة الأدوية يصفها لمرضاه (سعيد دي بمبا مدينا). أما بالنسبة لواحدة من الممرضات اللواتي عملن معه في البقاع، فهو شخص متعدد الأسماء والأقنعة، وقد رأت بأم عينها في شنطته ٣ باسبورات و٤ إخراجات قيد، تتفق كلها في الصورة وتفترق في الاسم والجنسية.

كان البقاع الأوسط الميدان الأول لنشاطه المعروف، قدم نفسه على أنه ابن موديبو كيتا رئيس جمهورية مالي السابق، قبل أن ينقلب عليه، خيانة، موسى

(٥٥٢) مصادرة كمية من جينز (Levi's) بعد أن «دهمت شعبة المكافحة البرية في الضابطة الجمركية في الجنوب عدداً من المحال التجارية والبسطات الثابتة والجوالة في سوق الاثنين في النبطية. راجع: «النهار»، ١٩٩٧/١٠/١١.

(٥٥٣) راجع: «السفير»، ١٩٩٧/١٠/١١.

(٥٥٤) راجع: «النهار»، ١٩٩٥/٩/١٦.

(٥٥٥) المصدر نفسه.

(٥٥٦) «وكانت صودرت بضائع إسرائيلية قبل أسابيع في منطقتي زفتا والمصيلح في الجنوب، حيث عثر على كميات منها، فأوقف أصحابها وأخلي سبيلهم بعدما أفادوا أنهم اشتروها على أساس أنها تركية أو يونانية الصنع والمنشأ». راجع: «النهار»، ١٩٩٥/٩/١٦.

تراوري ويتبوأ الرئاسة بديلاً عنه. وقد أقسم «سعيد دي بمبا مدينا» على الانتقام. ومهمته في لبنان تتلخص بالعمل على استعادة «حقه» في السلطة، وذلك عبر تشكيل جيش لبناني، سيكون أفراده مستقبلاً نواة القوة والإدارة في الدولة العتيدة وستكون عائلاتهم الرعايا الأكثر رعاية. وقد أوحى أن قطاعات في جيش مالي ما زالت موالية لأبيه وبالتالي له، وهي تنتظر إشارة منه للتحرك، سيومىء لها بها عندما يصل مع مسلحيه اللبنانيين إلى ساحل العاج على الحدود مع مالي.

كان هذا أوائل الثمانينات، وقد أصابت دعوته تصديقاً وقبولاً من جماعة، يجعلها العارفون في حدود الـ ١٥٠ نفراً، رأت في استرزاقها من حروب الخارج أكثر مردوداً من ارتزاقها من حروب الداخل. لكن ظاهرة «سعيد دي بمبا مدينا» في البقاع انتهت إلى ضروب من فنون النصب والاحتيال، فاختفى عن المنطقة تاركاً جماعته في «حيص بيص» من أمرهم غير مصدقين، لا سيما وأنهم كانوا ذات مرة قد حزموا أمرهم، وقد حدد لهم موعد الانطلاق إلى مالي عبر ساحل العاج.

بعد سنة ١٩٨٢، ظهر «سعيد دي بمبا مدينا» في الشريط المحتل. ويقول بعضهم إنه بين مرحلة الشريط المحتل وبين مرحلة البقاع، عمل سعيد في مستشفى الزهراء، أو كان هو يوحي بذلك، عبر إبرازه دائماً بمناسبة أو بغير مناسبة، بطاقة من إدارة المستشفى تثبت فيها أنه طبيب عامل من هيئة المستشفى الطبية. وهذه البطاقة كانت وثيقته الشخصية في تنقله وفي عبوره الحواجز الفلسطينية قبل سنة ١٩٨٢.

أقام «سعيد دي بمبا مدينا» في الشريط المحتل، في بلدة رميش أولاً، بعد أن قدمه إلى البلدة واحد من مسؤولي الإدارة المدنية في المنطقة. لم يعط سعيد عن نفسه في بلدة رميش (المسيحية) هيئة سياسية. فقط إقامة وعلاقات اجتماع هادئة. انتقل بعد سنة تقريباً وأقام في عيترون، في منزل كانت ظروف الاحتلال قد أكرهت صاحبه على هجره. فصادرته جماعة الإدارة المدنية في البلدة وقدمته «لسعيد دي بمبا مدينا». أبلد سعيد في عيترون فلزمها وتزوج منها، وفيها عاد إلى سيرته في سياسة مالي وفي عمله على الانتقام واستعادة حقوقه. لكنه لم يطلب تجنيد أحد. كان في روايته يطلب موقع ثقة من الآخرين في المحيط، وقد استحصل عليه كاملاً في تقربه من جمهور البلدة وتحديداً من بسطاء أناسها، ومن تنسبه إلى أعلى هرم سلطة في بلاده، ومن قدرات شخصية فذة: إتقانه لغات عدة، الفرنسية والإنكليزية والإسبانية، إضافة إلى ضلاعة مدهشة من اللغة العربية تصل به لأن يتكلم تماماً لهجة لبنانية جنوبية خالصة. وتأتي صفاته الشخصية لتدعم أجواء الثقة، من سخاء غير محدود على الأصدقاء والأصحاب وحتى المعارف؛ أناقة دائمة

لافتة؛ ثياب تتوزع في تناسب دائم ما بين الأسود والأبيض، مؤتلفة مع ربطة العنق لتكسو جسماً رياضياً يصل في طوله إلى حدود ١٩٠ سم، إلى إجادة كاملة في التمثيل عبر عينين متحركتين، على قلق غالباً، وأصابع طويلة يعتمد عليها وينيبها تكراراً في توضيح أفكاره ومقاصده. ثم يأتي أخيراً ادعاؤه مهنة الطب ومن أنه خريج جامعة بوردو الفرنسية، ليغلف تلك الخلال جميعاً بغلاف إنساني، سيما وقد عز وجود الأطباء في المنطقة الحدودية آنذاك. عمل في المركز الطبي المعروف في بنت جبيل بالـ «١٧». وقد أخذ سعيد مكانته في «صحة» المنطقة مع «الإبرة النادرة» كما كان يسميها، فهي غير ميسورة إلا لديه، وهي عجيبة في شفائها من جملة أمراض «عدت» مستعصية منها العقم وبعض السرطانات.

كانت الثقة الكاملة التي كسبها في عيترون، مدخله إلى المرحلة الثانية من إقامته، أي إلى الابتزاز: كانت «الإبرة النادرة» باباً لأغلى الأسعار في الطبابة. أما كرمه وقد «دفقت كفاه العطاء»، فكان باباً لأن تقدم له المتاجر على أنواعها، بدون حساب أو احتساب، كل ما يطلبه من مواد غذائية أو مشروبات أو من خضار وفاكهة.(٥٥٧) وكان موقعه السياسي باباً، والهجرة من الشريط المحتل على أشدها يومها، لأن يأخذ اللاهفون إلى السفر، على محمل الجد والصدق، إدعاءه بأنه يستطيع تأمين الفيزا إلى أميركا وبعض دول أوروبا التي تمنح حق اللجوء، مقابل مبالغ تتراوح ما بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠ دولار أميركي للفيزا الواحدة تدفع سلفاً، فتقاطر إليه المئات من البلدة والقرى المجاورة للحصول على حق السفر.

اهتزاز هذه الثقة كان حاصلاً ولا بد، مع انتهاء المهل المقدرة لكي تثبت «الإبرة النادرة» مفاعيلها في الأبدان، ومع الوصول إلى المدى الأخير الذي يصبح فيه الوعد بتأمين الفيزا وعداً عرقوبياً، ومع فراغ المحال التجارية، وكلها محلات بحجم الاستهلاك والتبادل في البلدة، من طاقتها على إعطاء ما يعادل رأس مالها، دينة مؤجلة. كان «سعيد دي بمبا مدينا»، يحدس في هذا الأمر ويحتسبه ويتحسب له. وقد يكون هذا الشعور وراء استدعائه لثلاثة رجال سود أقاموا في القرية في منزل مجاور لسكنائه، في مهمة لا تبدو خارج مهمة الحراسة والمراقبة والسهر على حياته الشخصية. وقبل أن يأتي يوم حساب يندفع فيه الخاسرون من أبناء البلدة يطالبون بالعوض عن خسائرهم، غاب «سعيد» عن البلدة إلى غير رجعة، وما زال في غيبته عن الشريط المحتل إلى يومنا هذا. حتى زوجته لم تكن تعرف بماذا

(٥٥٧) كانت مشترياته اليومية تصل إلى أكثر من صندوق من الويسكي مشروبه المفضل ومشروب ضيافته. وما يزيد على الـ ١٠ كلغ من اللحم، وإلى صناديق كثيرة من الخضار والفاكهة.

تجيب ذوي الحاجات في ذمته. فقط أصحاب السفر استعادوا جوازاتهم، فهو لم يتقدم بها من أية سفارة، كانت مودعة لدى حراسه الثلاثة السود، والذين بقوا في القرية لأسبوع بعد اختفائه، عادوا بعدها باتجاه الحدود الجنوبية من حيث أتوا.

تقول تحليلات المطلعين على سيرة «سعيد دي بمبا مدينا»، وقد راحوا بعد اختفائه يكرون قصته من جديد ويعيدون تركيب صورته من بداياتها، بأن سعيداً هذا ليس سوى واحد من ربيبي الموساد وقد يكون من يهود الفلاشا، ممن يتقنون ويجيدون الأدوار ويلبسون بسرعة لبوس محيطهم، تسهيلاً في الوصول إلى تفاصيل وقسمات وخفايا هذا المحيط. ويرون كذلك أنه كان قادراً أن يبهر الآخرين، من الناحية العلمية، من خلال ما تجمع لديه من معلومات طبية، والتي يقدرها المطلعون (الآن) بأنها لم تتعد مرة معرفة عامل التمريض بأمور الأمراض. وكان قادراً كذلك على أن يبهر الآخرين من فيض جوده وكرمه، مع أن هذا الفيض كان غرماً على الآخرين من أصحاب المصالح في البلدة أو المنطقة. وقد كان هذا «الكرم» محطة «الصيانة» الدائمة لمشاريع «سعيد» وإنجازاته، التي ظلت طوال إقامته تقريباً منيعة، أو بتعبير أدق ممتنعة على الشبهة والظن، وهذا ما مكنه من أن يرد، وبصمت دوماً، على التساؤلات الصامتة بدورها لبعض أبناء البلدة من الظنيين الحذرين.

ولكن الأساسي في حركة سعيد وسلوكه، كان يأتي مما ابتناه «سعيد دي بمبا مدينا»، وعمشت عنه عيون «مريديه»، وهو الإيحاء بأن إقامته ووجوده في الشريط المحتل كانا مستقلين تمام الاستقلال عن ضباط الأمن الإسرائيليين، فقد بدا وكأن الإسرائيليين يتصرفون معه عبر المسافة التي يستلزمها فعلاً احترام موقعه المتميز السابق، ومع موقعه العتيد في «بلده» مالي.

أما تنسبه إلى مالي، وفي بلدة مثل عيترون حيث الحزب الشيوعي قوة أولى معدودة في الستينات والسبعينات والحنين إليه مقيم في البلدة مع الاحتلال، فإن هذا الانتساب، وإلى «موديبو كيتا» تحديداً رئيس مالي ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨، كان يدغدغ خيالات أبناء البلدة عن ماض سياسي ألق ممرح في الستينات، حيث كان موديبو كيتا أحد ثلاثة في إفريقيا السوداء، إلى كوامي نكروما في غانا (١٩٦٠ ـ ١٩٦٦) وأحمد سيكوتورية في غينيا (١٩٥٨ ـ ١٩٨٤)، يمثلون الساسة الأشد حماسة للسياسة السوفياتية، وكانوا في القضايا العربية والفلسطينية تحديداً، «ناصريين» من غير تردد.

حادي عشر: المعتقلون في سجون الشريط المحتل والسجون الإسرائيلية

«فقد غادرتُ الخيام ولم أستطع توديع سهى (بشارة). سعلتُ أمام بابها كما كنتُ أفعلُ دائماً. فردّت بالمثل. ورحلتُ».

المحررة كفاح عفيفي. «النهار»، ٢٠/٣/١٩٩٥.

«نقل محمد رمضان ليلاً (بعد تحرره) إلى مستشفى الشرق الأوسط للمعالجة. إلا أنه يرفض العلاج وتناول الأدوية، رغم محاولات الأطباء والأصدقاء التي باءت بالفشل، لأنه يعتبر نفسه ما زال أسيراً في المعتقل أو على حدّ تعبيره: أنا الآن في مستشفى مرجعيون».

«النهار»، ١٤/١/١٩٩٧.

«كان يرفض في اليومين الأولين (بعد تحرره) مغادرة الغرفة، وإن خرج فإنه يعود إليها مسرعاً».

حسين أشمر عن أخيه علي المحرر في تبادل ٢٥/٦/١٩٩٨.

«الحياة»، ٥/٧/١٩٩٨.

في الطرف الأخير من الجنوب اللبناني، مقابل الطرف الشمالي لإصبع الجليل، يقوم معتقل الخيام على تلّة، يستظهر في مطله الغربي بلدة مرجعيون وسهلها، ومن مطله إلى الشمال الشرقي يستظهر بلدة الخيام، وإلى الشرق بلدتي الماري والوزاني وبعض منبسطات العرقوب السفلى. أما من ناحية الجنوب حيث بوابة السجن الرئيسية، فيتواجه مع تلّة مستعمرة متولاه المقابلة.

كان السجن في أساسه ثكنة ابتناها الفرنسيون على حدّ منطقة انتدابهم، في مواجهة منطقة الانتداب الإنكليزي. كان ذلك في سنة ١٩٣٣. مع الاستقلال تسلمت الدولة اللبنانية الثكنة وأبقتها على مهامها ثكنة عسكرية، وهي مهام لم تتأثر لاحقاً مع سقوط فلسطين وقيام إسرائيل وبقيت على دورها ثكنة عسكرية على بعد مئات معدودة من الأمتار عن الحدود المتحاربة الجديدة. ويجد هذا الأمر تفسيره في جانب، بالعرف اللبناني الذي يكرس وجود الثكنات العسكرية في المناطق التي تضوي أعداداً وفيرة من أبنائها في سلك الجندية.

سنة ١٩٧٨ مع اجتياح آذار/مارس كانت الثكنة تنتظر ترميماً بعد معارك تبادل السيطرة على الخيام. وهذا ما قامت به إسرائيل سنة ١٩٨٣، حيث تحولت إلى

مركز استجواب وتحقيق في مقابل مركز القيادة والتجمع العسكري الأساسي في ثكنة مرجعيون. مع إقفال معسكر أنصار سنة ١٩٨٥ ونقل الأعداد الكبيرة من نزلائه إلى سجن عتليت وما رافق ذلك من احتجاج دولي، صارت ثكنة الخيام سجناً للعناصر التي قدّر القضاء الإسرائيلي ضرورة بقائها رهائن التوقيف والسجن، وراحت الثكنة، من يومها، تتبدل من داخل، في تقسيمات غرفها، وفي تبديل المساحات الواسعة من بعض قاعاتها بالزنازين الضيقة، أو في الأجنحة التي أضيفت إلى بنائها[٥٥٨] مع ازدياد وتعدد جمهور معتقليها، أو مع تطاول سنوات الاعتقال مدداً زادت إلى الآن إلى ما يتعدى الدزينة من السنين لدى العشرات من المعتقلين.

انطلق سجن الخيام إلى شهرته خارج الشريط المحتل، عَلَماً على سياسة القمع الإسرائيلية، مع الانسحاب الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٨٥، وهي شهرة صارت من الاتساع بحيث ظنّه البعض سجناً أقيم لساعته مع الانسحاب الآنف. والواقع أن أعداد المعتقلين القليلة في سجن الخيام في سنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥، وجلّهم من أبناء الشريط، كانت غير كافية لأن تعطي هذا المركز اسماً له وقع إلى جانب دوي اسم معسكر أنصار، ذي الألوف من المعتقلين، والذين يتوزعون بأصولهم على مختلف المناطق اللبنانية والعديد من الدول العربية المجاورة منها والبعيدة.

كان انسحاب ١٩٨٥ عمادة لسجن الخيام، سجناً وحيداً يتقدم غيره من مراكز الأمن الإسرائيلية - اللحدية في الشريط المحتل، والتي تحولت إما إلى مراكز استجواب وتوقيف أو إلى سجون انتقالية يحلّ بها الموقوفون في طريقهم إلى أسرهم الطويل في الخيام.

فمراكز التوقيف والاعتقال والاستجواب عديدة في الشريط المحتل، وهي أمكنة سواء، لا تفاوت كبيراً بينها في مهام الاعتقال والتحقيق، أي في مهام المذلة والمهانة والتعذيب. ومع أن معتقل الخيام يبدو «أسوأها» في هذا المجال، إلا أنها لا تعدم أن تتجاوزه أحياناً في حدود الجريمة وبشاعتها، إذ لم يكلف التحقيق في حق يوسف سعد، وتعذيبه وإصدار الحكم بإعدامه وتنفيذ هذا الحكم، ونقل الجثة إلى جبانة البلدة أكثر من ساعتين. كان ذلك في أيار/مايو ١٩٩١ في مركز أمن الـ ١٧ في بنت جبيل. وفي عيترون لم يكلف الحكم بإعدام أخوة ثلاثة أثناء عودتهم من إعمالهم في شغل الفاعل، ومع غفلتهم وعدم مسؤوليتهم عن كل ما حدث في

(٥٥٨) حول التسلسل الزمني للأجنحة المضافة إلى الثكنة، راجع: «التسلل إلى الوطن الأسير»، حلقة رقم ٦ «السفير»، ١٧/١٢/١٩٩٣.

نهار غيابهم خارج بلدتهم عيترون، سوى ساعة معدودة بدقائقها.[٥٥٩] نستطيع القول إذن إن مراكز التحقيق والاعتقال والإدانة، تقوم في كل مقرات «الجنوبي» ومراكزه، لا بل أن بعض أفراد هذا «الجيش» وتحديداً المرتبطين منهم بأجهزة الأمن الإسرائيلية يشكلون بأشخاصهم وإرادتهم مراكز حيّة متحركة في التحقيق والاستجواب والمحاكمة. ولكن أهم المراكز المتداولة تبقى التالية:

١ - مركز الـ ١٧ في بنت جبيل. يعلو البلدة من مدخلها الشمالي في محلة صف الهوا. وهو بناء سكني لواحد من مغتربي البلدة، وقد ظل يعرف باسم صاحبه «بناية البيطار»، حتى منتصف السبعينات. مع حرب الجنوب ١٩٦٧، صار يعرف باسم الـ ١٧، على اسم القوات الفلسطينية، من قوات فتح أو التي أشيع عنها يومها أنها الأكثر تدريباً وحمية ونزقاً، وقد اقتعدت هذه القوات هذا المبنى مركز قيادة وإدارة وانضباط، مع ما تتطلبه هذه الأمور عادة من استجواب وتحقيق وسجن أحياناً.

وقد راقت هذه التسمية «للجنوبي» مع احتلال بنت جبيل سنة ١٩٧٨، تسمية معتمدة لهذا المركز الذي ظلّ مركز الأمن الرئيسي في القطاعين الغربي والأوسط. ويبدو الآن أن مهمته الأولى من قبل إسرائيل تتمثل في استخراج الاعترافات الأولية، كونه الأكثر تجهيزاً في الوسائل اللازمة من كادر بشري، وهو إسرائيلي في الغالب، ومن أجهزة وعُدد مناسبة.

٢ - سجن مرجعيون ويقوم في ثكنة الجيش اللبناني في بلدة مرجعيون، وهو في واقعه فرع أول من سجن الخيام، ففيه تتم المراحل الأولى من الاستجواب والتحقيق، على يد محققين محترفين في ميدانهم، إسرائيليين عموماً. التحقيق يكون سياسياً أوّل الأمر، يعرض عَبره المحققون على المعتقلين التعامل، أو بتعبير أدق العمالة. وقد تمتزج مغريات الترغيب ببعض استعراضات الوعيد والتهديد وبعض الضرب والتعذيب، مقدمة لما هو أدهى في هذا الجانب، إذ غالباً ما ينتهي الأمر بالخروج من سجن مرجعيون إلى سجن الخيام مع جدارة الأخير في التعامل الأشد قسوة وإذلالاً وعزارة.

٣ - ثكنة زغلة في حاصبيا، مركز التوقيف والتحقيق في منطقة حاصبيا والعرقوب، والعهدة فيها للإسرائيليين مباشرة.

٤ - سجن جزين، وهو بالأصل سجن داخلي لبناني معتمد من قبل إدارة

(٥٥٩) حصل ذلك في تموز/يوليو ١٩٨٨، فقد حصلت عملية مقاومة داخل عيترون قتل بموجبها واحد من المتعاملين مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. الحكم الفوري كان بإعدام أفراد عائلة المقاوم أي أخوته، تم ذلك مع عودتهم إلى بلدتهم.

السجون المركزية في وزارة الداخلية. يتولى تدبيره حالياً أمن «الجيش الجنوبي» وهو خاص بأبناء منطقة جزين في وجه الإجمال.

أ) أقسام سجن الخيام

يرسم التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية في ٤ أيار/مايو ١٩٩٢،[٥٦٠] حبس الخيام مساحته كبيرة على شكل شبه منحرف خماسي الأضلاع تزنر الزنازين وغرف التحقيق باحته الداخلية، في أربعة من أضلعه. أما الضلع الخامس، وفيه المدخل الرئيسي إلى السجن، فهو موقوف لمهام إدارة السجن ولرجال الحراسة والأمن.

يتألف السجن من ثلاثة أقسام رئيسية، الأول مخصص لغرف إقامة الحرس ومجال عملهم وتجمعهم واتصالاتهم، وهو يشغل ضلعاً أو جهة كاملة من جهات السجن، كما يشمل الأبراج الخمسة المطلة من أعلى على داخل السور وعلى خارجه. ويقوم على الحراسة فرقتان من «الجنوبي» تتألف الواحدة منهما من ١٣ عنصراً يتناوبون على حراسة السجن وعلى ضمان الأمن فيه. أما حراسة قسم النساء فموكولة إلى وحدتين تجمعان ٦ نساء، ينقسمن في عملهن مداورة كل يومين.

القسم الثاني: ويندرج فيه مركزان: الأول مركز للتوقيف والثاني مركز للتحقيق، وهما مركزان يدور عليهما المعتقلون كافة، ولا تنزع عنهما التسمية، التوقيف والتحقيق، صفة السجن، فهما عبارة عن زنازين صغيرة بأبواب معدنية، تكاد أن تكون مقفلة في وجه الضوء الذي يتسلل خفيفاً من فتحات تهوئة صغيرة في طرف من السقف.

القسم الثالث: ويتألف من «سجون» المعتقل، وعددها خمسة. المعتقلون يعرِّفونها بالموقع أو بالمهمة أو بتاريخ البناء: السجن التحتاني والسجن الوسطاني والسجن الفوقاني والسجن الجديد وسجن النساء. أما «الجيش الجنوبي»، فالأرقام دليله إلى سجونه: ١١١ للسجن التحتاني، ١٢٢ للوسطاني، ١٣٣ للفوقاني و١٤٤ للسجن الجديد. أما سجن النساء فهو يحتفظ بتسمية واحدة في تعريف «الجنوبي» وفي تعريف المعتقلين.

ولا يرمز الترقيم إلى اختلاف في المهمة أو في شروط الاعتقال، فالتقسيم في جميع هذه الأقسام ينتهي إلى زنازين إفرادية تتدرج في أحجامها ما بين الكثير ضيقاً ٥٠ × ٥٠ × ١٧٠ سم طولاً وعرضاً وارتفاعاً، وهي ما يكني المعتقلون

---

(٥٦٠) Amnesty International, «Israel/South Lebanon: Khiam Detainees Tortured and Isolated,» (U.S.A.: Pennsylvania, May 4, 1992), pp. 6-8.

ويشكل هذا المصدر أساساً للكثير من المعلومات الواردة، يشار إليه عند الضرورة بالتقرير.

واحدتها بـ «القن»، مثلاً على الأقل في الحجم وفي الوسخ ونتن الرائحة. إلى زنازين أكبر حجماً بأبعاد ما بين ٢ متر طولاً × نصف متر عرضاً، وبين ٢م × ٢م طولاً وعرضاً وتحمل صفة الزنازين الجماعية، وقد تراوحت في تسميتها على لسان المعتقلين، لضيقها واحتشار المعتقلين فيها بـ القبر» مع زنزانة الحجم الأول، وبـ «حبسة المقبرة» مع زنزانة الحجم التالي.

زنازين السجن الجديد المستحدث في سنة ١٩٨٧، أو سجن رقم ١٤٤ حسب تحديد «الجنوبي» تبدو أكثر اتساعاً، فهي بحجم ٣م × ٣م. وهناك زنزانة واحدة حجم ٤م × ٤م ولا يذهب بنا الظن هنا إلى أن نزلاء هذه الزنازين يسترفهون منها باتساعها إذ غالباً ما يكون هذا الاتساع باباً لشيوع عدوى الأمراض السارية تحل في أبدان المعتقلين أو في نفوسهم.

باشر سجن الخيام مهمته، بعدد وافر من المعتقلين قارب المئتين مع افتتاحه مطلع سنة ١٩٨٥. انتقل إليه بعضهم من معسكر أنصار مع الانسحاب الإسرائيلي الأخير إلى حدود الشريط المحتل، أمّا بعضهم الآخر فكان ما زال، ولشهور طويلة من قبل، قيد «الاستجواب والتحقيق» في ثكنة الخيام، حيث لم يكن للثكنة بعد، صفة السجن. وقد ظل هذا الرقم (٢٠٠) رقم الحد الأدنى الدائم تقريباً حتى سنة ١٩٩٨، إذ كان عدد المعتقلين منتصف هذا العام ١٩٠ معتقلاً بقي منهم ١٣٠ بعد عملية تبادل الأسرى الأخيرة في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨.[٥٦١]

أمّا الحد الأقصى فقد وصل إليه عدد المعتقلين في سنة ١٩٩٠، حيث بلغ

---

(٥٦١) وهذا الرقم (١٣٠) سبق أن تدنى إلى حدّه عدد المعتقلين منتصف سنة ١٩٩٦، فقد وصل عددهم بعد عملية تبادل الأسرى في ٢١/٧/١٩٩٦ إلى ١٣٣ معتقلاً. راجع: محمد صفا (إعداد) «الرهائن اللبنانيون والعرب في السجون الإسرائيلية» (بيروت: لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ١٩٩٧)، ص ١٨٧.

أما بالنسبة لأعداد المعتقلين على مدار سنوات وجود حبس الخيام، فهي تتوزع، من خلال البيانات والتحقيقات الصحافية وبعض التقارير الصادرة عن منظمات وهيئات إنسانية، وفقاً للأعداد التالية:

١٩٨٥	٢٠٠ معتقل	١٩٨٨	٢٥٠ معتقلاً	١٩٩٤	٢٥٠ معتقلاً
١٩٨٦	٢٢٣ معتقلاً	١٩٩٠	٣٥٠ معتقلاً	١٩٩٥	١٨٩ معتقلاً
١٩٨٧	٣٠٠ معتقل	١٩٩١	٢٥٠ _ ٢٧٥ معتقلاً	١٩٩٦	١٢٠ _ ١٣٣ معتقلاً

راجع: بخصوص هذه الأرقام: «البلاد»، العدد ٨، ٢٩/٩/١٩٩٠، ص ٢٣، كذلك العدد ٤٠، ٢٥/٥/١٩٩١ والعدد ٤٩، ٢١/٩/١٩٩١، ص ١٦؛ «النهار»، ١٦/٢/١٩٨٨ و٧/١١/١٩٩٤ و١/٢/١٩٩٥ و١٤/٧/١٩٩٥ و١٩/٣/١٩٩٧؛ «بيروت المساء»، ٩/٧/١٩٩٠، ص ١٨؛ «الحياة»، ٣١/١٠/١٩٩٠.

٣٥٠ معتقلاً[٥٦٢] ولكن الأساسي في مجال أرقام المعتقلين، هو إمساك إسرائيل في «عيار» عدد المعتقلين من خلال الزج الدائم وضخ السجن بنزلاء جدد، مع سياسة الترهيب الدائمة، ومع الاعتراض على حملات التجنيد الإلزامي، أو من خلال محاولات الفرار من خدمة «الجيش الجنوبي»، أو من خلال عمليات الاعتقال الكثيف في القرى التي تقوم في داخلها أو في جوارها عمليات مقاومة.[٥٦٣]

تدفعنا هذه الأرقام إلى طرح سؤال بديهي عن عدد الحدوديين الذين خيم عليهم ظلام السجن، في الخيام أو في غير مراكز أمنية في الشريط المحتل، حتى عملية التبادل الأخيرة في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

يصعب التحديد في هذا المجال، إذ ليس من مرجعية أمنية تتابع سوق الحدوديين إلى السجن والاعتقال، بالرغم من وجود مخافر لقوى الأمن الداخلي اللبناني في الشريط المحتل. فأخبار الاعتقال والسجن، تبقى معلقة في عهدة أبناء الصحافة واجتهاداتها أو معلقة في ذاكرة العابرين من أبناء الشريط المقيمين ورواياتهم الكتومة والحذرة. وعلى هذا فإن إحصاء المعتقلين المحررين الذين أخلي سبيلهم طوعاً أو في تبادل أسرى[٥٦٤] يشكل مؤشراً يصلنا بحجم الشباب الحدوديين

(٥٦٢) راجع: «البلاد»، العدد ٨، ٢٩/٩/١٩٩٠، ص ٢٣؛ «بيروت المساء»، ٩/٧/١٩٩٠، ص ١٨.

(٥٦٣) أعلن أنطوان لحد وبمناسبة عيد الفطر عن إطلاق دفعة من السجناء، في الوقت نفسه كانت قوات «الجنوبي» تشن حملة اعتقالات وتقود بالمعتقلين إلى ثكنة مرجعيون وسجن الخيام. راجع: «النهار»، ١٦/٢/١٩٩٦.
وبعد مرور ما يقارب الشهر ونصف «على فطرة» العيد هذه، أقدم «الجنوبي» وفي هبّة اعتقال واحدة على محاصرة بنت جبيل واعتقال ما يزيد على ٥٠ مواطناً. راجع: «النهار»، ٢٨/٣/١٩٩٦.

(٥٦٤) يعود التبادل الأول المعهود بين عسكري إسرائيلي ومدنيين لبنانيين إلى ٢/٣/١٩٧٥، حيث أعيد جندي إسرائيلي كان قد ضل طريقه في الأراضي اللبنانية (صحف ٣/٣/١٩٧٥).
ومع تشكيل الشريط الحدودي الأول بعد عملية الليطاني، استعادت إسرائيل في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٩ جندياً كانت فقدته في لبنان في نيسان/أبريل ١٩٧٨، مقابل إطلاق ٧٦ معتقلاً، «النهار»، ٢٦/٦/١٩٧٩.
بعد ١٩٨٢ وقبل سجن الخيام كان التبادل يتم لحساب المعتقلين في معسكر أنصار. كانت صفقة التبادل الأكبر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، حيث تم الإفراج عن ٤٦٠٠ معتقل في أنصار مقابل ٦ جنود أعادتهم منظمة التحرير الفلسطينية، على أن تشمل الصفقة كذلك إعادة أرشيف مركز الأبحاث الفلسطيني. راجع: «السفير»، ٢٥/١١/١٩٨٣. وبعد ذلك توالت دفعات إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين، مع كل مرحلة من مراحل الانسحاب الإسرائيلي. ففي ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ أطلق سراح ٧٥٢ معتقلاً وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ تم الإفراج عن ١١٥٠ أسيراً لبنانياً وفي ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٥ تم الإفراج عن ١٠٠ أسير، وعن مثل ذلك في ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٥. وأما الدفعة الأخيرة من المعتقلين فأطلقت من سجن عتليت في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

الذين مرّوا من هناك في المراكز الأمنية، الإسرائيلية:

سنة ١٩٨٥ أطلق سراح ٢٩٧ معتقلاً.[٥٦٥]
سنة ١٩٨٦ أطلق سراح ٩٥ معتقلاً.[٥٦٦]
سنة ١٩٨٧ أطلق سراح ٤٦ معتقلاً (في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧).
سنة ١٩٨٨ أطلق سراح ٢٩ معتقلاً (على دفعتين في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ و١ تموز/يوليو ١٩٨٨).
سنة ١٩٩٠ أطلق سراح ٤٢ معتقلاً (على دفعتين ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠).
سنة ١٩٩١ أطلق سراح ٩١ معتقلاً (أطلقوا على أربع دفعات)[٥٦٧]
سنة ١٩٩٣ أطلق سراح ١٧ معتقلاً.
سنة ١٩٩٤ أطلق سراح ٨ معتقلين أطلقوا على ٣ دفعات.
سنة ١٩٩٥ أطلق سراح ١٦٣ معتقلاً أطلقوا على ١٤ دفعة.
سنة ١٩٩٦ أطلق سراح ٩٠ معتقلاً أطلقوا على ٥ دفعات.[٥٦٨]
سنة ١٩٩٧ أطلق سراح ٢٦ معتقلاً أطلقوا على أربع دفعات.
سنة ١٩٩٨ أطلق سراح ٦٠ معتقلاً.[٥٦٩]
المجموع ٩٦٤ معتقلاً محرراً.

يضاف إلى هذا الرقم ١٦٧ معتقلاً ما زالوا في الخيام والسجون الإسرائيلية، فيصبح إجمالي الجمهور «الرسمي» للمساجين ١١٣١ سجيناً.

ويتوجب هنا أن نشير إلى أن هذه الأرقام التي تعدّ المعتقلين أو المحررين، تحسب فقط المعتقلين في السجون الإسرائيلية والمعتقلين «الموكلين» بسجن الخيام وهؤلاء معروفون من خلال مدد حبسهم الطويلة، أو من خلال لوائح الأحزاب ولجان المتابعة أو لوائح المنظمات الإنسانية، ولا تطال هذه الأرقام المعتقلين في غير سجون في الشريط المحتل، أو المعتقلين العابرين سريعاً يدخلون مراكز

(٥٦٥) أطلق سراح هذه المجموعة لقاء إطلاق طائرة ركاب TWA، وقد تم الإفراج عن هذا العدد مع ثلاث دفعات: ١٠٠ في ٢٤ تموز/يوليو و٧٩ في ١٣ آب/أغسطس و١١٨ في ٢٨ آب/أغسطس من سنة ١٩٨٥.

(٥٦٦) تم الأمر على ٣ دفعات في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ و١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٦ و٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٥٦٧) الدفعة الأكبر في ١٠ ـ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. أطلق فيها ٥١ مقاوماً وتم تسليم جثث لـ ٩ مقاومين.

(٥٦٨) كانت الدفعة الأكبر في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٦ حيث أطلق سراح ٤٥ مقاوماً وتم تسليم ١٢٣ جثة لمقاومين.

(٥٦٩) بالإضافة إلى جثمان ٤٠ مقاوماً. حصل التبادل في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

٣٥٠ معتقلاً[٥٦٢] ولكن الأساسي في مجال أرقام المعتقلين، هو إمساك إسرائيل في «عيار» عدد المعتقلين من خلال الزج الدائم وضخ السجن بنزلاء جدد، مع سياسة الترهيب الدائمة، ومع الاعتراض على حملات التجنيد الإلزامي، أو من خلال محاولات الفرار من خدمة «الجيش الجنوبي»، أو من خلال عمليات الاعتقال الكثيف في القرى التي تقوم في داخلها أو في جوارها عمليات مقاومة.[٥٦٣]

تدفعنا هذه الأرقام إلى طرح سؤال بديهي عن عدد الحدوديين الذين خيم عليهم ظلام السجن، في الخيام أو في غير مراكز أمنية في الشريط المحتل، حتى عملية التبادل الأخيرة في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

يصعب التحديد في هذا المجال، إذ ليس من مرجعية أمنية تتابع سوق الحدوديين إلى السجن والاعتقال، بالرغم من وجود مخافر لقوى الأمن الداخلي اللبناني في الشريط المحتل. فأخبار الاعتقال والسجن، تبقى معلقة في عهدة أبناء الصحافة واجتهاداتها أو معلقة في ذاكرة العابرين من أبناء الشريط المقيمين ورواياتهم الكتومة والحذرة. وعلى هذا فإن إحصاء المعتقلين المحررين الذين أخلي سبيلهم طوعاً أو في تبادل أسرى[٥٦٤] يشكل مؤشراً يصلنا بحجم الشباب الحدوديين

(٥٦٢) راجع: «البلاد»، العدد ٨، ٢٩/٩/١٩٩٠، ص ٢٣؛ «بيروت المساء»، ٩/٧/١٩٩٠، ص ١٨.

(٥٦٣) أعلن أنطوان لحد وبمناسبة عيد الفطر عن إطلاق دفعة من السجناء، في الوقت نفسه كانت قوات «الجنوبي» تشن حملة اعتقالات وتقود بالمعتقلين إلى ثكنة مرجعيون وسجن الخيام. راجع: «النهار»، ١٦/٢/١٩٩٦.

وبعد مرور ما يقارب الشهر ونصف «على فطرة» العيد هذه، أقدم «الجنوبي» وفي هبّة اعتقال واحدة على محاصرة بنت جبيل واعتقال ما يزيد على ٥٠ مواطناً. راجع: «النهار»، ٢٨/٣/١٩٩٦.

(٥٦٤) يعود التبادل الأول المعهود بين عسكري إسرائيلي ومدنيين لبنانيين إلى ٢/٣/١٩٧٥، حيث أعيد جندي إسرائيلي كان قد ضل طريقه في الأراضي اللبنانية (صحف ٣/٣/١٩٧٥).

ومع تشكيل الشريط الحدودي الأول بعد عملية الليطاني، استعادت إسرائيل في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٩ جندياً كانت فقدته في لبنان في نيسان/أبريل ١٩٧٨، مقابل إطلاق ٧٦ معتقلاً، «النهار»، ٢٦/٦/١٩٧٩. بعد ١٩٨٢ وقبل سجن الخيام كان التبادل يتم لحساب المعتقلين في معسكر أنصار. كانت صفقة التبادل الأكبر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، حيث تم الإفراج عن ٤٦٠٠ معتقل في أنصار مقابل ٦ جنود أعادتهم منظمة التحرير الفلسطينية، على أن تشمل الصفقة كذلك إعادة أرشيف مركز الأبحاث الفلسطيني. راجع: «السفير»، ٢٥/١١/١٩٨٣. وبعد ذلك توالت دفعات إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين، مع كل مرحلة من مراحل الانسحاب الإسرائيلي. ففي ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ أطلق سراح ٧٥٢ معتقلاً وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ تم الإفراج عن ١١٥٠ أسيراً لبنانياً وفي ٢٥ تموز/يوليو ١٩٨٥ تم الإفراج عن ١٠٠ أسير، وعن مثل ذلك في ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٥. وأما الدفعة الأخيرة من المعتقلين فأطلقت من سجن عتليت في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

الذين مرّوا من هناك في المراكز الأمنية، الإسرائيلية:

سنة ١٩٨٥ أطلق سراح ٢٩٧ معتقلاً.[٥٦٥]

سنة ١٩٨٦ أطلق سراح ٩٥ معتقلاً.[٥٦٦]

سنة ١٩٨٧ أطلق سراح ٤٦ معتقلاً (في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧).

سنة ١٩٨٨ أطلق سراح ٢٩ معتقلاً (على دفعتين في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ و١ تموز/يوليو ١٩٨٨).

سنة ١٩٩٠ أطلق سراح ٤٢ معتقلاً (على دفعتين ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠).

سنة ١٩٩١ أطلق سراح ٩١ معتقلاً (أطلقوا على أربع دفعات)[٥٦٧]

سنة ١٩٩٣ أطلق سراح ١٧ معتقلاً.

سنة ١٩٩٤ أطلق سراح ٨ معتقلين أطلقوا على ٣ دفعات.

سنة ١٩٩٥ أطلق سراح ١٦٣ معتقلاً أطلقوا على ١٤ دفعة.

سنة ١٩٩٦ أطلق سراح ٩٠ معتقلاً أطلقوا على ٥ دفعات.[٥٦٨]

سنة ١٩٩٧ أطلق سراح ٢٦ معتقلاً أطلقوا على أربع دفعات.

سنة ١٩٩٨ أطلق سراح ٦٠ معتقلاً.[٥٦٩]

المجموع ٩٦٤ معتقلاً محرراً.

يضاف إلى هذا الرقم ١٦٧ معتقلاً ما زالوا في الخيام والسجون الإسرائيلية، فيصبح إجمالي الجمهور «الرسمي» للمساجين ١١٣١ سجيناً.

ويتوجب هنا أن نشير إلى أن هذه الأرقام التي تعدّ المعتقلين أو المحررين، تحسب فقط المعتقلين في السجون الإسرائيلية والمعتقلين «الموكلين» بسجن الخيام وهؤلاء معروفون من خلال مدد حبسهم الطويلة، أو من خلال لوائح الأحزاب ولجان المتابعة أو لوائح المنظمات الإنسانية، ولا تطال هذه الأرقام المعتقلين في غير سجون في الشريط المحتل، أو المعتقلين العابرين سريعاً يدخلون مراكز

(٥٦٥) أطلق سراح هذه المجموعة لقاء إطلاق طائرة ركاب TWA، وقد تم الإفراج عن هذا العدد مع ثلاث دفعات: ١٠٠ في ٢٤ تموز/يوليو و٧٩ في ١٣ آب/أغسطس و١١٨ في ٢٨ آب/أغسطس من سنة ١٩٨٥.

(٥٦٦) تم الأمر على ٣ دفعات في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ و١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٦ و٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٦.

(٥٦٧) الدفعة الأكبر في ١٠ ـ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. أطلق فيها ٥١ مقاوماً وتم تسليم جثث لـ ٩ مقاومين.

(٥٦٨) كانت الدفعة الأكبر في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٦ حيث أطلق سراح ٤٥ مقاوماً وتم تسليم ١٢٣ جثة لمقاومين.

(٥٦٩) بالإضافة إلى جثمان ٤٠ مقاوماً. حصل التبادل في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨.

الاعتقال الحدودية إثر الهزات الأمنية في المنطقة المحتلة، أو حتى إثر مغضبة لواحد من مسؤولي «الجنوبي»، وهؤلاء المعتقلون غالباً ما يعبرون بصمت إلى سجون الاحتلال ويخرجون منها دون أن تصل أخبارهم إلى الإعلام، مع حصار قراهم وإقفالها مدداً تتعدى الأيام إلى الأسابيع والشهور أحياناً. وعلى هذا لا نجد مبالغة في النسبة التي يضعها بعض المقيمين في الشريط المحتل والتي تجعل نسبة المعتقلين التي عرفناها أعلاه (١١٣١)، تشكل واحداً على عشرة من مجموع المعتقلين الذين يؤمون على مدار الأيام المراكز الأمنية تحت الاحتلال. وهذا يعني أن هناك جملة لا تقل عن ١٢ ألفاً من الحدوديين وقعت على تجربة حيّة في التوقيف والسجن داخل الشريط المحتل، بدءاً من ١٩٨٥ تاريخ إنشاء سجن الخيام.

من ناحيته، يتصدى «الجيش الجنوبي»، وكالة عن إسرائيل للإعلان عن تعهده مسؤولية هذا العدد ومسؤولية أمور السجن، إذ يرى أنطوان لحد في أعداد المعتقلين وفي كيفية اعتقالهم وفي معاملتهم داخل السجن مسألة تخص الشعب اللبناني.[٥٧٠] ومن جهتها تأخذ إسرائيل من هذا الموقف براءة لذمتها وتنفض عن عاتقها أية مسؤولية، تستبرىء من كل ما يدور في السجن من أساليب تعذيب في نفوس المعتقلين وفي أبدانهم، غير بعيد أن تقود تكراراً إلى القتل المباشر.

وحسب تقرير منظمة العفو الدولية[٥٧١] فإن الوجود الإسرائيلي كان كثيفاً ومباشراً، خلال سنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨، وكان من دوام المسؤولين الإسرائيليين دواماً ثابتاً مستمراً عدا يوم السبت، أن طرح المعتقلون سؤالاً عن سكن دائم للمحققين الإسرائيليين داخل سجن الخيام.

كان الاستجواب الأساسي يتم على يد ضباط إسرائيليين بثياب مدنية أهمهم الضابط «Y». كان جنود «الجنوبي» ينادونه «بالشيخ»، أما المعتقلون، على ما أفاد تقرير منظمة العفو الدولية، فكانوا يفضلون أن يناقشوا معه، أو مع غيره من الضباط الإسرائيليين شؤون المعتقل مباشرة «لأن القرار الأول والأخير في الحبس عائد لهم».

حركة الإسرائيليين المباشرة والمرئية، كما يلاحظ «التقرير»، خفّت داخل السجن ابتداء من العام ١٩٨٨، وسُجل تراجع إسرائيلي عن التدخل المباشر في شؤون المعتقلين إلا في «العمليات التي تتعلق مباشرة في جيش الدفاع». ولا يعني هذا الأمر برأينا تخفيفاً من ثقل الإسرائيليين داخل سجن الخيام، وإنما يعود، في

(٥٧٠) راجع: «السفير»، ٦/١١/١٩٨٥.

(٥٧١) حول الوجود الإسرائيلي في سجن الخيام راجع: التقرير، مصدر سبق ذكره، ص ٩ ـ ١٦، المقاطع بين مزدوجين مأخوذة بحرفيتها.

ناحية أولى، إلى أن السنوات الثلاثة السابقة كانت كفيلة بتأسيس قواعد انتظام العمل داخل هذا السجن من استجواب وتحقيق ودورات «تأديب» وتعذيب، وقد توثقت أجهزة الأمن الإسرائيلية من كوادر «الجنوبي» وكفاءتها في الإنابة عنها في العديد من «المسائل اللبنانية» داخل السجن. وهو يعني من ناحية ثانية، تكريساً لسجن الخيام، إلى جانب مهمته الأمنية الإسرائيلية، مؤسسة أمنية ذات هامش حدودي محلي يشغله «فالتو» «الجيش الجنوبي»، ويتفلتون عبره على القوى الاجتماعية والعائلية المحلية في بازار من الابتزاز السياسي والمالي، أو حتى في بازارات القضايا الأكثر بعداً عن نواحي الأمن شأن قضايا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وإرث ومهور. لذلك رحنا نسمع في السنوات الأخيرة الكثير من الروايات التي تردُّ دواعي العديد من حالات الاعتقال إلى اعتباراتها المحلية العائلية أو الشخصية في قرى الشريط المحتل.

لقد أدت إحالة الكثير من «القضايا» المحلية الحدودية إلى حبس الخيام والعمل على حلها عبر ضغوطاته، إلى أن يصبح هذا السجن ممراً للآلاف من الحدوديين الذين عبروه لأيام أو لأسابيع قليلة ذاقوا خلالها مضاضة التعذيب والظلم بدفع من مرتبطين بأجهزة الأمن الإسرائيلية. كذلك سمح هذا الوضع لأن يصير المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون، المرجع الذي يتحاكم إليه بعض أبناء القرى تحسباً من مصير أسود طويل يلقاه نزيل الخيام من أفراد عائلاتهم.

إن التغطية التي لم يفتر أنطوان لحد عن ترددها حول «لبنانية» سجن الخيام، وحول مسؤوليته، لبنانياً، تجاه ما يجري داخل السجن وخارجه، هذه التغطية شكلت باب التنصل الإسرائيلي، ومكّنت بالتالي إسرائيل بأن تعطي لمن يفاتحها بشأن الخيام من المنظمات الدولية والإنسانية، وعوداً بأنها «ستعمل لدى الأطراف اللبنانية على تحسين ظروف الاعتقال داخل هذا السجن».[٥٧٢] كذلك أوصلت تغطية أنطوان لحد، أوري لوبراني منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان، لأن يقول عندما سئل عن سهى بشارة: «إن سهى اعتقلت من قبل السلطات اللبنانية وليس لإسرائيل أية علاقة بها لا فعلياً ولا قانونياً»[٥٧٣] متجاوزاً ما كان يدور مع سهى بشارة[٥٧٤] من تحقيقات داخل السجون الإسرائيلية نفسها. ومن المفارقات المضحكة في هذا السياق، ما يرويه تقرير منظمة العفو الدولية، التي لجأت مع

(٥٧٢) التقرير، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٥٧٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥٧٤) أطلق سراحها في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

إخفاقها تكراراً بالحصول على إجابة من قبل أنطوان لحد بشأن سجن الخيام، إلى مراسلة وزير الدفاع الإسرائيلي مستعينة به في هذا الشأن فكان الجواب:

«ليس عندنا إمكانية لإرسال أية رسالة إلى لبنان».

ص ٤ «Unable to forward to any address in Lebanon»

كانت وزارة الدفاع تسطر هذا الجواب في الوقت الذي كانت تطلق فيه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ من السجن الإسرائيلي في الرملة، ١٤ معتقلاً كانوا قد انتقلوا إلى هذا السجن بعد أن أمضوا ثلاث سنوات في سجن الخيام. وهذا الانتقال والتبديل في الإقامة ما بين السجون الإسرائيلية والسجون «اللبنانية» في الشريط ما زال ثابتاً ومتداولاً باستمرار، وما يزال يرزح تحت وطأته عشرات من المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية.(٥٧٥)

ب) المعتقلون في السجون الإسرائيلية

إذا كانت طرق الاعتقال داخل الشريط الحدودي المحتل، تقود في النهاية إلى سجن الخيام، فإنها تقود خارج الشريط إلى سجون إسرائيلية شتى. كان سجن الزنازين في صفد، السجن الأول الذي كبّل فيه معتقلو الشريط الحدودي.(٥٧٦) لاحقاً توزع المعتقلون اللبنانيون، وفق معطيات «لجنة المتابعة لدعم المعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الإسرائيلي»، سجون عسقلان (١٨ معتقلاً) وبئر السبع (١٨ معتقلاً)، والباقون حلّوا في سجون الصرفند ونفحة والعفولة وكفار يونا والدامون والرملة والجلمة ونابلس.(٥٧٧)

---

(٥٧٥) نسوق على سبيل المثال لا الحصر أسماء الأسرى التي أوردتها صحيفة «هآرتس» ١١/٧/١٩٩٨ لافتة إلى أنهم انتقلوا إلى السجون الإسرائيلية من سجن الخيام بعد أن أمضوا فيه سنوات عديدة: علي حسين عمار، أحمد محمد رزق، حسان صدر الدين حجازي (معتقلون من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦). أحمد حسن سرور، يوسف يعقوب سرور، حسين فهد سرور (معتقلون من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧. راجع: «النهار»، ١١/٧/١٩٩٨.

(٥٧٦) راجع: «السفير»، ٣/٢/١٩٧٩.

(٥٧٧) راجع أسماء هؤلاء المعتقلين في: «الخيام معتقل الموت الإسرائيلي: وثيقة عن أوضاع الرهائن اللبنانيين في السجون الإسرائيلية» (بيروت: لجنة المتابعة لدعم المعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الإسرائيلي، ١٩٩٦)، ص ٧٤ ـ ٧٥. ونشير هنا إلى وجود الشيخ عبد الكريم عبيد وأبو علي مصطفى الديراني في سجن الصرفند. وفي سجن نفحة يوجد عميد المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، سمير القنطار، اعتقل في سنة ١٩٧٨.

استقر العدد الإجمالي للمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، على ٤٢ معتقلاً في النصف الثاني من سنة ١٩٩٨،(٥٧٨) بعد عملية تبادل الأسرى الأخيرة في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٨، والتي أخرجت ١٠ معتقلين من هذه السجون. وكان هؤلاء المعتقلون قد حلّوا في سجونهم، عبر حبس الخيام والاعتقال داخل الشريط المحتل، أو عبر الأسر إثر عمليات للمقاومة. ولكن قسماً من هؤلاء المعتقلين وصل إليها عبر الاختطاف، وبتخطيط مسبق، في عمليات كوماندوس قامت بها القوات الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، شأن عملية اختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد ومرافقيه من منزله في جبشيت في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٩، وعملية اختطاف مصطفى الديراني من منزله في قصر نبا في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤. كذلك وصل قسم من هؤلاء المعتقلين عبر تسليمهم في سنة ١٩٩٠ من قبل «القوات اللبنانية» والتي كانت قد احتجزتهم في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ أو في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ على حواجز في المنطقة الشرقية من بيروت أثناء محاولتهم السفر عبر ميناء جونية.

ومن نافل القول هنا الإشارة إلى أن اعتقال هؤلاء اللبنانيين داخل السجون الإسرائيلية، يشكل مخالفة أكيدة لاتفاقات جنيف الموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والتي تحدد الاتفاقية الثالثة منها معاملة أسرى الحرب، وتبحث الرابعة في حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. فالمادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة ترى «مخالفة جسيمة» مع القيام بأحد الأفعال التالية: إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل المتعمد والتعذيب أو سوء المعاملة وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة أو النفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن وتدمير الممتلكات أو اغتصابها على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

---

(٥٧٨) يتحدث رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي عن ٧٠ معتقلاً لبنانياً في السجون الإسرائيلية في سنة ١٩٩٥. راجع: «النهار»، ١/٢/١٩٩٥. انخفض هذا العدد بعد عملية تبادل الأسرى في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٦ إلى ٥٢ معتقلاً.

أما الأسرى والمعتقلون العرب من غير الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية فيتوزعون وفقاً للأرقام التالية: ٢٢ سورياً، ٢١ أردنياً، ١٥ مصرياً، ٧ عراقيين، كويتيان، ليبي واحد بالإضافة إلى ٣ من الإيرانيين. راجع: «النهار»، ١٩/٣/١٩٩٧. كذلك راجع أسماءهم في «الحياة الجديدة»، ٢٨/٥/١٩٩٧.

مع هذه المخالفة الصريحة للمواثيق الدولية يستوي في الاعتقال الإسرائيلي المعتقلون الذين أصدرت المحاكم الإسرائيلية بحقهم أحكاماً مؤبدة (جواد قصفي وسمير بيطار وعلي بلحص) أو أحكاماً طويلة الأمد: أنور ياسين (٣٠ سنة)، علي ترمس ويوسف وزني (٢٥ سنة)، وعلي كايد بندر وعلي قاسم حمدون ومصطفى عبد الكريم حمود (٢٠ سنة)، إلى غيرهم من أصحاب المحكوميات التي تتعدى السنوات العشر يستوي هؤلاء مع المعتقلين الآخرين والذين صدرت بحقهم أحكام قصيرة الأمد ما بين ٣ إلى ٥ سنوات، دون أن يحصلوا مع انقضائها على حقهم المهدور في الهواء والنور.(٥٧٩) ويستوي هؤلاء جميعاً مع الذين ما زالوا في السجون الإسرائيلية رهائن موقوفين من غير محاكمة، شأن الشيخ عبد الكريم عبيد ومرافقيه ومصطفى الديراني.

الموقف الإسرائيلي من إبقاء هؤلاء المعتقلين رهائن مساومة، تكرس نصاً قانونياً مع قرار المحكمة الإسرائيلية العليا، اعتبار هؤلاء المعتقلين «رهائن وورقة مساومة» وهو ما جاء على لسان منظمة العفو الدولية في تقريرها عن لقاء النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة، مع عدد من المعتقلين في سجن ألون في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨. فقد ذكر التقرير أن النائب بشارة تحدث إلى ١٩ محتجزاً انتهت مدة محكومية عدد منهم منذ عشرة أعوام... وقد رأى أن هؤلاء أصبحوا مع قرار المحكمة الإسرائيلية العليا باعتبارهم رهائن وورقة مساومة، «خارج أي أمل في العدالة، لأنهم يعيشون في عزلة عن العالم».(٥٨٠) يتابع هذا الموقف الإسرائيلي في تشريع استباحة حياة المعتقلين اللبنانيين في موازين الرهن السياسي، ما سبق وأقدمت عليه إسرائيل في تشريع تعذيب المعتقلين واستباحة كراماتهم، ولعل أقرب دليل على ذلك هو ما أورده تقرير منظمة العفو الدولية

(٥٧٩) هناك مجموعة من المعتقلين في السجون الإسرائيلية بدءاً من سنة ١٩٨٧، وقد حكم على أفرادها بالحبس لثلاث سنوات وما دون، لم يفرج عنهم مع انقضاء مدة الحكم: حسين فهد دقدوق (سنة ونصف) بلال دكروب (سنتان). وقد حكم بثلاث سنوات على كل من أحمد محسن عمار، كمال محمد رزق، إحسان صدر الدين حجازي، عبد الحسن سرور، عباس حسن سرور، أحمد حسن سرور ويوسف يعقوب سرور. كذلك حكم بالسجن لأربع سنوات علي حسين عمار. راجع: «هآرتس»، ١١/٧/١٩٩٨، نقلاً عن «النهار»، ١٢/٧/١٩٩٧.
وهذا الأمر جعل سفيرة بريطانيا في لبنان جيرالدين فورت، تقف موقف المستغرب بقاء «هؤلاء محتجزين داخل إسرائيل وخصوصاً الذين انتهت محكوميتهم في بئر السبع». راجع: «النهار»، ٣١/١/١٩٩٦.

(٥٨٠) راجع: «النهار»، ٢١/٤/١٩٩٨.

المرفوع في آذار/مارس ١٩٩٧ إلى لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول استعمال إسرائيل أساليب التعذيب، على الرغم من أنها أبرمت العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومن بعده اتفاقية مناهضة التعذيب، إذ يشير التقرير إلى أن أجهزة الأمن الإسرائيلية ولا سيما منها ما يعرف (General Security Service) تعمد في استجوابها الموقوفين إلى استعمال أساليب متنوعة من التعذيب الجسدي والنفسي. وهذا ما أكده تقرير لجنة لاندو سنة ١٩٨٧ (Landau Commission Report). وكل ثلاثة أشهر تعمد اللجنة الوزارية الإسرائيلية التي لها سلطة الرقابة على جهاز الأمن إلى تجديد الإجازة باستعمال «الضغط الجسدي»، ولعل أخطر ما في الموضوع هذا ما قضت به المحكمة العليا الإسرائيلية في سنة ١٩٩٦، من أن استعمال الضغط الجسدي يكون مبرراً إزاء الموقوفين المحددي الهوية.(٥٨١)

يستوجب الحديث في مصائر معتقلي سجن الخيام، التساؤل عن مصير ١٦٥ مفقوداً انقطعت أخبارهم على دفعات من سنوات ١٩٨٢ و١٩٨٦ و١٩٨٧، والعدد الكبير منهم من أبناء الشريط الحدودي المحتل، ثم جاءت علامات يقينية على لسان معتقلين محررين، بأنهم كانوا حتى تحررهم يتقاسمون مع بعض المفقودين زنازين سجون إسرائيلية. أو هي جاءت من مصادر صحافية أجنبية وتحديداً ألمانية، تمكنت من أخذ صورة لمجموعة من المعتقلين في سجن إسرائيلي وكان من بينها وجوه عديدة لمفقودين لبنانيين. وإنما رغم مضي هذا العدد من السنين، فما زالت قضية هؤلاء المفقودين تدور حسب تعبير صحيفة «السفير» في «بروتوكول الصور الشمسية العتيقة وتسجيل الأسماء والعناوين وتواريخ الاختفاء».(٥٨٢)

ج) التعذيب

جرعة التعذيب الأولى التي يسقيها سجن الخيام للحدوديين بعامة، تأتي من الاحتمال الماثل دوماً بأن يكون ساكن المنطقة الحدودية المحتلة واحداً من نزلائه، وهو احتمال يستوي فيه الذين «يتحركون» في المنطقة المحتلة، مع القاعدين فيها على أمور حياتهم وحياة أطفالهم وحسب. ويستوي فيه كذلك المقيمون تحت الاحتلال على مدار الوقت، مع قاصدي قراهم في الشريط المحتل والمقيمين في

(٥٨١) أنطوان بارود، «تشريع التعذيب في إسرائيل»، «حقوق الناس ـ النهار»، العدد ١٩، ٢/٤/١٩٩٧، ص ٣.

(٥٨٢) فاطمة العيساوي، «السفير»، ١٢/٧/١٩٩٥. راجع أسماء هؤلاء المفقودين في: صفا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢ ـ ٢٠٣.

غير منطقة من لبنان، أو الوافدين إليها من بلدان الاغتراب. إذ لا يشكل بُعد المقيمين في الشريط المحتل عن سياسته واجتماعه، باب أمان لهم من دخول سجن الخيام، كما لا تشكل الإقامة في خارجه ضمانة لزائريه والوافدين إليه من خطر الاعتقال، لأن أمور السّجنِ لا توزن بميزان التهمة أو الفعل أو القرب من الحدث أو احتمال التقارب منه. فالاعتقال يتم بلا تهمة وحتى بلا شبهة، فغير بعيد أن يؤدي موقف بريء بصاحبه إلى الخيام، فمن يطالب مثلاً برفع أسعار التبغ، ينظر إليه على أنه مطالِب «باكتفاء ذاتي في منطقة قد يضطر فيها الجنوبي إلى الالتحاق بالميليشيات أو إلى العمل في إسرائيل لتأمين المعيشة» على ما يروي واحد من محرري الخيام عن سبب اعتقاله.[٥٨٣]

ثم أن ميزان الأمن الإسرائيلي قد يوجب «حَرَّ» المجتمع الحدودي بشكل يجعل هذا الإنسان يرى نفسه في الحيدة والبعد عن الأحداث، وكأنه في مضيعة في الأمان الذي لن يجده والحال هذه، إلا بالتقرب المباشر من مسؤولي الأمن الإسرائيليين أو من تابعيهم من مسؤولي «الجيش الجنوبي». ومن ناحية ثانية فإن السوق إلى الخيام، يمثل في جانب منه حملات جباية لمبالغ مالية محسوبة، لحساب المسؤولين الأمنيين يجبيها سماسرتهم لقاء الإفراج عن الموقوفين والمعتقلين بغير سبب، وهي مبالغ يقدر العارفون بأنها تتجاوز في الحالة الواحدة آلاف الدولارات. وقد يجعل سيف الخيام المسلط دوماً، هذه المبالغ إكراميات تدفع سلفاً وقاية من آتي الاعتقال، تحسباً له.

باب التعذيب الثاني وقد صار المعتقلون داخل سجن الخيام، يتمثل في عزلتهم عن عالمهم، الذي تضيف إليه الأدبيات المتداولة صفة «الخارجي»، وقد يأخذ هذا الوصف من ويل السجن وظلامه، فقد يعتاد من تعزّل عن محيطه وعالمه الخارجي، على وحدته وانقطاعه وتنحيه عن الآخرين، أما عزلة المعتقلين في سجن الخيام، وهم في بعضهم لم يصلوا أو لم يتعدوا في المراحل المتحركة من أعمارهم، إلى المراهقة والصبا[٥٨٤] أو هم، لم يتعدوا في خطوط مستقبلهم

(٥٨٣) راجع: «النهار»، ٢٠/٣/١٩٩٥.

(٥٨٤) نسوق من هذه الفئة على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة من المعتقلين، والذين تحرر بعضهم لاحقاً، وأبعدوا بعد ذلك من الشريط المحتل:

عادل ترمس	١٥ سنة	اعتقل في ٨/٨/١٩٨٢	رباح شحرور	١١ سنة	اعتقل في ٢٣/٣/١٩٨٨
عقيل ترمس	١٢ سنة	اعتقل في ٨/٨/١٩٨٥	جميلة شحرور	١٣ سنة	اعتقلت في ٢٦/٤/١٩٨٨
علي محمد هزيمة	١٥ سنة	اعتقل في ١٩٨٦	سامر غزاوي	١٤ سنة	اعتقل في ٢٨/٥/١٩٨٨
علي قشمر	١٤ سنة	اعتقل في ١٩٨٧	أحمد منذر	١٦ سنة	اعتقل في ١٩٨٨

خطواتهم الأولى في الدراسة أو المهنة، وهي مرحلة مفتوحة على وعود كثيرة وأحلام، أو هم، سيقوا إلى الخيام مصهورين حنيناً في رباط أمومة مع أطفال رضع في شهورهم الأولى،[٥٨٥] أو هم، مدبرون معيلون أوحدون في عائلاتهم، عزلة هؤلاء في زنازين فردية تعني وضعهم مكروبين في حمى كوابيس عالمهم «الخارجي» الذي هو، في آن معاً عالمهم الداخلي بامتياز.

ثم يأتي بعد ذلك في وسائل التعذيب، الأرق أو بالأصح التأريق الدائم، فيجعل من العزلة السابقة غمّة حية، إذ يُمنع المعتقلون من النوم أو حتى من الكبوة البسيطة، فهم طالما يُستفَزون مستيقظين على أصوات النفير الناكرة، والتي غالباً ما تكون على شكل صفارات إنذار. كذلك قد يستدعى المعتقل منتصف الليل أو دغشة الفجر، إلى التحقيق والاستجواب على إيقاع التعذيب والضرب. وبعيداً من حكم الصحة عن ضرورة النوم في توقيته ودوامه، فإن النوم في زنزانة الحبس، على افتراض حصوله بمعجزة، لا يتم خارج التهيؤات والكوابيس الخانقة، التي تبقي على الإنسان في حالة نومه، شأنه في حالة يقظته رهين محابسه وهمومه وما يوالي ذلك من تحقير وإهانة، ورهين مواجده الأثيرة والثائرة دوماً مع بُعده عن أهل أو أبناء أو أحبة.

تقوم العزلة والتأريق بحفر الألم لدى المعتقلين، وبرعاية الصمت البارد داخل الزنازين، يفرضه الحراس عن قرب. والصمت هنا ليس تجزئة وانفصالاً لما قد يقوم من علائق بين السجناء وحسب، وإنما وقبل كل شيء تقطيع لحالة السجين في محبسه وإبقائه في الجانب القصي من حزنه معلقاً في زنزانة تبدو بلا قرار أو سقف، ولا يغير في أمرها هذا إن كانت الزنزانة جماعية مع آخرين، لأن حدود الزنزانة تبقى حدود أبدان نزلائها، يلتفون عليها من داخل، ملتصقين بأرضها وجدرانها وقد تسمرت عيونهم عند شكل واحد ومنظر واحد ولون واحد، فكأن

(٥٨٥) «بعض الأسيرات دخلن المعتقل وهن حوامل، أخريات اعتقلن مع أزواجهن». الأسيرة المحررة «سحر زعيتر» اعتقلت مع زوجها. وقد تركت طفلها الرضيع البالغ من العمر أربعة أشهر وطفلة عمرها سنتين. وأخرى اعتقلت مع والديها البالغين من العمر ٦٥ عاماً. كما اعتقلت القوات الإسرائيلية ثلاث شقيقات من منزل واحد، ومعهن طفل صغير بالغ من العمر أربع سنوات. كذلك كان للأسيرة المحررة غادة خشيش مولود عمره ٣ أشهر. أما لينا مصطفى وأمية عكاشة، فقد سيقتا حاملين إلى الاعتقال. راجع: «الخيام معتقل الموت الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤. وكذلك راجع: سناء عواضة وليلى خليل، «ظلم الأسر ومعاناة التحرر: دراسة ميدانية حول واقع الأسرى ومعاناتهم بعد التحرر» (بيروت: الطبعة الأولى، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)، ص ١٠٧. وكذلك صفا، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

الحركة شلّت في كل شيء، عدا القدرة على التنفس مؤشر الحياة الوحيد، وأحياناً يكون مؤشراً إلى خارج الحياة، مع أصوات آخ التوجع وآه التحسر وهي أقرب بالطبع إلى الاختناق والحشرجة.

وهنا يتوجب أن نشير إلى أن المعتقلات، مع مواقف العزلة والتأريق والصمت، كن الأكثر قلقاً، مع خوفهن الدائم من إقدام عناصر السجن على اغتصابهن في أثناء نوبات التحقيق وفي خارجها، خاصة وأنهن كن يتساوين مع المعتقلين في كل أساليب التعذيب المادية والنفسية، والتي غالباً ما كانت تؤدي إلى الغيبوبة أو الضعف الكامل، وزيادة إلى ذلك كان التهديد المباشر بالاغتصاب قائماً أبداً.

في أوجه التعذيب المادي، يكون الجوع والعطش وجبات التعذيب الأولى، وآلامهما في فتوى الطب أحدُّ الآلام الطبيعية وأقساها. يحاول المعتقلون الانتصار على ذلك باستعمال دواء عربي بدوي: إغلاق المعدة، أي ضبّها على نفسها بالضغط عليها. فكما كان البدوي المطوي على أيام الجوع يعصب معدته، كان المعتقلون في الخيام يكربون على معداتهم ببعض ثيابهم أو ببعض أغطيتهم.

يكون التجويع بادىء الأمر مجابهة مع المعتقلين «لكسر» نفوسهم، وهي مجابهة يدخلها المعتقلون في مواقف غير هيّابة. تغتذي من ناحية أولى من كبرياء وأنفة هما في العادة، من شعور بعظمة القضية التي من أجلها يملأ المعتقلون زنزانات الخيام، وهو ما تهون عنده أمور المأكل والمشرب وتبدو شكلية تافهة. وتغتذي «قوة» هذا الموقف، من ناحية ثانية، من رهبة السجن التي تذهب وتحديداً في أيام بداياتها، بأطوار الأكل والشرب وأدوار النوم، وإنما مع امتداد الوقت يتأقلم المساجين مع حياتهم الجديدة، وتصبح وجبة الطعام نوعاً وكماً وشربة الماء والسيجارة من القضايا الحيّة في عالم السجن، تستأهل احتجاجاً وإضراباً وصدامات مباشرة مع السجانين والحراس. وغير قليل أن تنقلب الأدوار خلال هذه الحركات، فيتحول العزوف عن الطعام والتهديد بالموت جوعاً موقف المعتقلين، مقابل محاولة السجانين إطعام أسراهم بالقوة.(٥٨٦)

يجعل تقرير منظمة العفو الدولية سنوات ما بين ١٩٨٥ و١٩٨٨، سنوات الجوع في سجن الخيام: قطعتان من خبز التوست مع قليل من المربى والحبات

(٥٨٦) يشير تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن المعتقلين كانوا يلقون أيامهم الأولى في الخيام بدون طعام أو شراب. وبالنسبة للإضراب عن الطعام ومحاولات إطعام المعتقلين بالقوة، راجع: التقرير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

المعدودة من الزيتون تقدم خصاً نصاً بكل معتقل، وتقدم لهم خمسة بيضة مسلوقة يقتسمونها فيما بينهم طبقاً أساسياً، أما إذا كان هذا الطبق أرزاً أو معكرونة أو فولاً، فيُقدم لهم «مجتمعاً» في جاط صغير. وهذا يعني أن وجبات الطعام هي وجبات استطعام لا أكثر، يقتات فيها المعتقلون القليل الذي يمسكون به رمقهم.(٥٨٧)

أدخلت الإضرابات الحاصلة بدءاً من أواخر ١٩٨٧، كما يروي تقرير منظمة العفو الدولية، تحسناً في خدمات المطبخ، ولكنها «حسنة» لا تلبث أن كانت تزول بعد أسابيع قليلة مع فتور مفاعيل المواجهات، لتدور الأمور من جديد على سوء التقديمات السابقة، مما كان يدفع بالأمور باتجاه مواجهة جديدة قادمة.

أما في تعذيب الضرب وتعذيب الصدمة والألم المباشر، فليس له في عرف القائمين به في «الجيش الجنوبي»، أو القائمين عليه من مرشدين إسرائيليين، ضوابط تقيم حرمة لعضو في الجسد أو لواحد من أجهزته، فهو خبط أعمى في زوايا الجسد، لا يأخذه إلى آلامه وحسب وإنما إلى أعطابه الدائمة أيضاً، وما همّ أكان العضو المعطوب عيناً أم أسناناً أم ضلعاً.

وليس للتعذيب عيار محدد يتصل بمراحل التحقيق أو الاستجواب، كأن يدخل المستجوب درجة في التعذيب أقسى، إذا استعصى محققيه في كتم المعلومات، أو إذا كان في سجنه بجريرة كبيرة تمتلىء معها «قلوب» المستجوبين. يبدأ الضرب من الخطوة الأولى إلى السجن من الدخول الأول من بابه، فالممرات وحتى مكتب التحقيق، ينهال حتى المارون من الحراس ورجال الأمن على المعتقل الأسير ضرباً كما اتفق بما في أيديهم وأرجلهم من قوة وما في نفوسهم من حقد وضغينة. ثم تأتي بعد معمودية الضرب هذه، أساليب التعذيب التي تأهل لها القائمون بها وصولاً إلى التعذيب الوجيع، من تعرية المعتقل وربطه إلى عمود أو تعليقه جالساً أو مقلوباً إلى جسر حديدي، وإبقائه طويلاً، ولأيام أحياناً في مهب البرد والحر، ورشّه بالمياه الحارة أو الباردة من حين إلى آخر. إلى وضع كمامة من البلاستيك تفوح منها روائح كريهة نتنة، وتمنع الهواء فينقطع النفس إلى حدّ الاختناق، ثم ترفع مجدداً مع وصول المعتقل إلى حافة الإغماء. إلى استعمال التيار الكهربائي مثبتاً في الأماكن الأكثر حساسية من الجسد...

ولو نحن وضعنا جانباً رواية المعتقلين المحررين عن معاناتهم ووسائل

(٥٨٧) المصدر نفسه.

تعذيبهم،[٥٨٨] فإن الشهادة التي تأتي من ضابط نروجي طبيب فيدار ليهمان (Vidar Lehmen) عامل ضمن نطاق فريق مراقبي هيئة الأمم المتحدة الخاص بلجنة الهدنة بين لبنان وإسرائيل، تبدو كافية لتشكيل صورة عن مساحة التعذيب والألم الوسيع داخل سجن الخيام.[٥٨٩]

يقول ليهمان: «إن التحقيق مع المعتقلين يستمر عدّة أشهر أحياناً وأن حراس السجن أو المحققين لديهم صلاحيات مطلقة في استعمال ما يرونه مناسباً لنزع الاعترافات من المسجونين.... ومن الطبيعي أن يُعلق المعتقلون بالسقف و«بالمقلوب» أحياناً أو بالكاد تلامس أرجلهم الأرض وأثناء هذا الوضع ينهال عليهم أفراد الميليشيا والجنود «الإسرائيليون» بالعصي ضرباً. وبعد هذه الوجبة الدسمة من التعذيب يجبر المعتقلون على الركوع ومن ثمّ يتم ضربهم على أقدامهم. وإذا كان الوقت صيفاً فيصب على أقدامهم الماء الساخن الذي تصل درجة حرارته أحياناً إلى المئة درجة مما يسبب للمتعرض له حروقاً في قدميه، أما إذا كان شتاء فيوضع على القدمين الماء المثلج الذي يتسبب بتجمد الدم.

ويرى «ليهمان» أن هناك وسائل أكثر وحشية تتمثل باستعمال الصدمات والصعقات الكهربائية التي توجه إلى جسد المعتقل ومن الناحية اليسرى من الصدر حيث تزداد إمكانية إصابة المتعرض لأزمات قلبية. وبين الماء الساخن والبارد والصعقات الكهربائية يشير ليهمان إلى أن فنون الإسرائيليين في التعذيب متعددة، إذ أنه في إحدى الحالات «يضرب» المعتقل بموجات كهربائية عبر صندوق صغير يشبه الهاتف مع «مانيفيل» في الأصابع والأقدام ومناطق العورة، و«المميز» في استعمال هذا الجهاز للصدمات الكهربائية هو إحداث رجفات لدى المعتقل المتعرض له لمدة ١٣ ساعة ويبدو المعتقل أثناءها وكأنه فقد توازنه العقلي والنفسي.

ويؤكد «ليهمان» أنه شاهد عدداً من المعتقلين وقد ظهرت ندوب وعلامات بارزة على أجسادهم كما أنهم يعانون من كسور في الأطراف والأسنان، إذ من

(٥٨٨) تشكل أساليب التعذيب الجسدي وأبوابه لحمة المقابلات الصحافية مع المحررين من سجن الخيام، لا بل أن هذه المقابلات، في العديد منها، تقتصر على هذه الناحية وحسب. لا نرى موجباً للإشارة إلى مقابلات معينة فهي تتعدى المئات في عددها.

(٥٨٩) أرسل الضابط النروجي ليهمان تقريره هذا إلى وزارة الدفاع النروجية في سنة ١٩٩٢، إلا أن الوزارة لم تنشره لاعتبارها أن هذا التقرير «قوى جداً» ولا يمكن أن يتصور الناس أنه في أواخر القرن العشرين توجد إجراءات وأساليب تعذيب كهذه، وهذا ما دفع بالضابط ليهمان إلى أن يرسل تقريره إلى صحيفة Aftenposten التي نشرته بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٥.

بينهم معتقلون كسرت أسنانهم والبعض الآخر أصيبوا بأمراض بسبب الرطوبة وضيق مساحة الزنازين كما أن أعقاب سجائر عديدة لم تجد مكاناً تطفأ فيه إلا على أجساد معتقلين حيث تحول مكانها إلى دمامل وبثور مليئة بالصديد».[٥٩٠]

د) الصحة والحياة اليومية

تبدو القذارة أساساً أولاً في استواء الخيام سجناً يوقع في نزلائه العذاب المرير، ويختصرها وجود «سطل» في جانب من الزنزانة، يقوم بدور المرحاض يتداول المعتقلون أمورهم عليه عياناً، وهو قائم مع قيامهم في الغرفة حتى يمتلىء ويفيض، ويتم هذا الأمر عادة في أيام ثلاثة، تكون خلالها روائح الأوساخ قد أخذت بمجاري النفس إلى ما يواليها من جراثيم وضيق في التنفس وآلام في الرأس وقرف وكمد وكرب.

وإلى جانب «السطل» إبريق مياه الشرب، أو بتعبير أصدق إبريق بل الريق، فالمعتقلون يكبسون أنفسهم تكراراً، مع نتانة الغرفة وروائحها، عن كرع الماء. ومع ذلك ليس غريباً أن تنقطع عنهم مياه الشرب أياماً، وأن يصل العطش بواحد منهم أن يشرب بوله.[٥٩١]

مياه الاستعمال لا حاجة لها، فالتنظيف في عالم الزنزانة يعني تجميع الأوساخ في زواياها، وهي المشغولة بالأصل بنزلائها من البشر، مع ما علق بأجسادهم وثيابهم من موبوء الأوساخ والطفيليات والحشرات، والتي تتحرك آمنة في مفاعيلها مع إقامة السجين في ثيابه إياها التي أعطيها من دخوله الأول، إذ كان غسيل الثياب يتطاول لمدّة تزيد على الثلاثة أشهر، وتتحرك آمنة مع فراغ الغرفة من الهواء المتحرك أو حتى من خيطان النور والضوء، أساس الممنوعات المؤبدة على المعتقلين فقد يحتجبون لأشهر في ظلام الزنزانة الرطب.

كان يوم الشهر، يوم الاستحمام. وهو عيد لا ينتهي عادة على إحساس هنيء بالنظافة، فالاستحمام، على قصر وقته المحدد بثلاثة دقائق، كما يروي البعض، أو بدقيقة على ما يروي آخرون، كان غالباً ما ينتهي مقطوعاً بضرب الكرابيج معلنة الانتهاء منه. وقد كان تطويل وقت الاستحمام وزيادة عدد مراته، في المحل الأول من لائحة المطالب على مدار حركات الاحتجاج والإضرابات داخل المخيم. وقد استقرت الأحوال أواخر سنة ١٩٩٠ على السماح بالاستحمام مرّة واحدة في الشهر

(٥٩٠) راجع: «البلاد»، العدد ٢٣٤، ٣/٦/١٩٩٥، ص ١٨ - ٣١.

(٥٩١) راجع: «السفير»، ١٧/١٢/١٩٩٣.

شتاءً، وصيفاً مرّة واحدة كل أسبوعين.[٥٩٢]

كيف تبدو الأوضاع الصحية للمعتقلين عبر هذا التشكيل المتداخل من صنوف الإذلال والتعذيب النفسي والجسدي، مع الحرمان شبه الكامل لهؤلاء المعتقلين من أبسط مبادىء النظافة وشروط المعيشة والإقامة وحقهم في الهواء والنور؟

تتوزع الأمراض على جميع المعتقلين بلا استثناء، فلكل معتقل من إقامته مرضه الخاص على قياس حالته في بنية صحته أو في تماسك نفسه. فبيئة المعتقل وبيئة بامتياز، يصفها معتقل محرر فيقول: «...وبفعل رطوبة الزنزانة وتعرضنا للبرد القارس، لم يبق مفصل من مفاصل جسمنا إلا وأصابه الألم، ومن جراء تعرضنا للتعذيب المؤلم جداً وبخاصة في فصل الشتاء، فلقد أصاب مرض الروماتيزم معظم المعتقلين. أما الأمراض العصبية فلقد أصابت جميع المعتقلين بدرجات متفاوتة. فالنوبات العصبية أصبحت شيئاً طبيعياً عند البعض. ومن جراء أعمال التعذيب والقهر والابتزاز التي كان عناصر الشرطة والأمن يمارسونها علينا، أصيب بعض المعتقلين بانهيارات عصبية حادة. ومنهم من كان يغيب عن الوعي فيضرب بيديه ويلطم وجهه ويرتمي أرضاً من دون أن يعي ما يفعل، وتستمر هذه النوبة عدة دقائق».[٥٩٣]

العناية الطبية في سجن الخيام موكولة، كما يرد في تقرير منظمة العفو الدولية، إلى طبيب يزور المستشفى مرة واحدة في الأسبوع، وإلى ممرضتين اثنتين مقيمتين في المستشفى ولكنهما لا تأتيان إلى مرضاهما وقت الطلب، فالمعتقلون في عرفهما يدعون المرض زوراً.[٥٩٤] ويأتي إهمال المعتقلين المرضى، ويشكلون كما سبقت الإشارة ما يقارب إجمالي المعتقلين، ليعقد الحلقة الأخيرة من مسلسل التعذيب، والتي تجعل المعتقل يعيش الموت يلتمسه بيديه ويراه بأم عينيه. فمعالجة الحالات المزمنة لا وجود لها في طبابة المعتقل. أما معالجة الحالات الطارئة فتكون وحسب، مع وصول المريض إلى حافة الموت. فالالتهابات الحادّة مثلاً، حالة مرضية لا تستأهل علاجاً، ما دامت لم تذهب بعد بالمعتقل في الطريق إلى الموت السريع: «كان جرحي مفتوحاً - يروي أسير محرر - والدود الأبيض يسرح منه. كنت أراه وأتقيأ. تجمدت بقع الدم على جسدي، وبقيت لأربعين يوماً دون أن أستحم جروحي تنزف وتتقيح... أشم رائحة العفونة من جسدي

(٥٩٢) التقرير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٥٩٣) «السفير»، «رحلة في معتقل الخيام وحياة الرعب»، ١٧/١٢/١٩٩٣.

(٥٩٤) التقرير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

وأتقيأ».[٥٩٥]

أمّا لائحة أمراض المعتقلين في سجنهم، فتطول أنواعها وتطول بمددها بملازمتها المعتقلين مع إطلاق سراحهم. وإذا كان من المتعذر تشكيل هيئة محددة لأمراض المعتقلين الذين ما زالوا في حبس الخيام،[٥٩٦] «إلاّ إن الذين أطلقوا يعانون جملة اشتراكات وأمراضاً ثابتة بمعاينات الأطباء اللبنانيين الذين يتابعون قضاياهم:

انحلال الأعصاب؛ فقر الدم؛ نقص العناصر الأساسية في الجسم؛ التهابات صدرية؛ تبقع في الجسم من جراء التعذيب؛ كسور في العمود الفقري والأضلاع والأطراف؛ ترك الجروح من دون تنظيف مما يؤدي إلى التهابات وروائح؛ اهتراء في شبكيات العيون تؤدي إلى فقدان البصر لاحقاً؛ نوبات عصبية؛ ثقوب في طبلتي الأذن؛ أمراض روماتيزم؛ تورم؛ فقدان الذاكرة؛ السل؛ السرطان الرئوي؛ القرحة وأمراض الجهاز الهضمي؛ التهابات الجهاز البولي؛ الديسك؛ الهلوسة؛ الربو وأمراض جهاز التنفس؛ الشلل النصفي؛ ارتجاجات في الدماغ؛ الأمراض الجلدية بمختلف أنواعها (جرب...)؛ انتشار القمل إلخ...».[٥٩٧]

تتكامل في أجساد المعتقلين أمراض الاعتقال «الفيزيائية»، من كسور والتهابات جروح وقروح وارتجاج الدماغ، مع العلل ذات المنشأ النفسي، وتختلط هذه الأمراض أحياناً كثيرة في اشتراكات حادة تلازم أجساد المحررين، ليس من المبالغة في شيء القول بأن «لعنة الخيام» تلاحق الأسرى المحررين أمراضاً تأخذ من حركاتهم وحواسهم ومن توازنهم النفسي، وتأخذ من محررين آخرين مهل حياتهم وبقايا أعمارهم كاملة،[٥٩٨] كما سبق وأخذ التعذيب والأمراض وجاهياً داخل

(٥٩٥) راجع: «النهار»، ٢٠/٣/١٩٩٥.

(٥٩٦) راجع عن الحالة الصحية للمعتقلين: التقرير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٥٩٧) زهير هواري، «سجن الخيام: مقبرة الأحياء»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥، ص ١٦٤.

(٥٩٨) تعني متابعة أحوال العدد الأكبر من المعتقلين المحررين من سجن الخيام، متابعة ملف طبي كامل فالمستشفيات كانت المكان الأول الذي استقروا فيه بعد تحررهم، مع سوء حالتهم الصحية التي تخرجوا بها من معمودية التعذيب والحبس.

وإذا كانت مهل الحياة قصيرة لدى بعض المحررين مثال لبيب فارس (توفي بعد شهرين من إطلاق سراحه راجع: التقرير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨) وسليم عواضة (توفي بعد ٣ أشهر. أطلق سراحه في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وتوفي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) ويحيى الشيخ حسين (أفرج عنه في ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ وتوفي في حزيران/يونيو ١٩٩٨) فإن الكثيرين من المحررين الآخرين يتابعون حياتهم، على شلل أو إعاقة دائمة، في أسرتهم أم في كراسيهم المتنقلة، أو يتحركون بأوراك اصطناعية بعد أن فتك الروماتيزم بالمفاصل الأصلية، أو أنهم باتوا، على شبابهم =

سجن الخيام، حياة ما يزيد على ١٥ معتقلاً.[٥٩٩]

هـ) الانتفاضة في سجن الخيام

تنقل الأنباء عن حركات احتجاج مبكرة، في ٢٠ كانون الثاني/يناير و٢ شباط/فبراير من سنة ١٩٨٦. كذلك تنقل منظمة العفو الدولية في تقريرها

= نزلاء دور العجزة والعلاج النفسي، أو أنهم باتوا على دوام إجباري في المستشفيات، رهائن العمليات الجراحية المتكررة، أملهم الوحيد في النجاة إلى الصحة.
راجع: بخصوص الأحوال الصحية للمحررين، صفا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥ ـ ١٨٥. «الخيام معتقل الموت الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ ـ ٦٨. راجع: «النهار»، ٦/١٢/١٩٩٤، و٢٣/٨/١٩٩٥ و٤/٧/١٩٩٧. وكذلك «السفير»، ٧/١٢/١٩٨٩ و٩/٨/١٩٩٤ و٤/١/١٩٩٦. وكذلك «الحياة»، ٥/٧/١٩٩٠ و«بيروت المساء»، ٢٣/١١/١٩٩٧.
ويبقى المصدر الأكثر اكتمالاً في هذا السياق، ما تقدمه مجلة «البلاد» بدءاً من العدد ١٤١ تاريخ ٣١/٧/١٩٩٣، وعلى امتداد ما يزيد على المئة من أعدادها، فيما يخص سيرة المعتقلين وأوضاعهم في معتقلاتهم.

(٥٩٩) ويتوزع حسب وثائق لجنة المتابعة لدعم المعتقلين اللبنانيين وفقاً للائحة التالية:

الاسم	البلدة	تاريخ الاستشهاد
زكريا محمد نظر	عربصاليم	٥/٧/١٩٨٥
عبد الله غملوش	شقرا	٥/٧/١٩٩٦
علي عبد الله حمزة	الجميجمة	١٠/٣/١٩٨٦
أديب أبو غيدا	حاصبيا	شباط/فبراير ١٩٨٧
أحمد فضل الله ترمس	طلوسة	٧/١١/١٩٨٧
أسعد نمر بزي	بنت جبيل	١/٨/١٩٩٠
حسين علي محمود	حولا	٦/٧/١٩٨٩
بلال السلمان	مركبا	٢٥/١١/١٩٨٩
إبراهيم أبو عزة	البستان	٢٥/١١/١٩٨٩
شوقي خنافر	عيناتا	اختفاء في المعتقل
إبراهيم فرحات	...	اختفاء في المعتقل
علي محمود الغول	دبين	٢٥/١٢/١٩٩٤
هيثم دباجة	بنت جبيل	١٦/١/١٩٩٠
محمد خليل قطيش	حولا	٣١/١٢/١٩٩٠

ـ راجع: «الخيام معتقل الموت الإسرائيلي»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

السابق[٦٠٠] عن إضرابات عن الطعام حصلت في سنة ١٩٨٧، بهدف تحسين الأوضاع داخل المعتقل، وقد تكررت هذه الإضرابات بقوة أكبر وعلى مساحة أوسع داخل المعتقل أواخر السنة نفسها، وتحديداً في اليوم التالي على وفاة المعتقل أحمد ترمس في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. وكانت المطالبة هذه المرة أكثر تحديداً: زيادة مرّات الحمام وجعلها مرّة كل ٤ أيام، زيادة مدّة الخروج إلى الباحة الرئيسية حيث الشمس والهواء، إعطاء سيجارتين في اليوم لكل معتقل، والسماح لمندوبي الصليب الأحمر بزيارة المعتقل.. ولكن هذه الحركات لم تجدِ كثيراً. كانت تحصد نتائج آنية ليومها أو لأسبوعها، وسرعان ما تعود أمور الخدمات في المعتقل إلى بشاعتها الأولى. وقد توالت حركات الاحتجاج في أشهر عديدة من سنة ١٩٨٨ في ٢٢ كانون الثاني/يناير وفي شباط/فبراير وفي ٢٧ نيسان/أبريل وفي أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر، وقد شملت إضرابات هذه السنة في الشهرين الأخيرين أقسام المعسكر كافة، مع صعوبة الاتصال القائم بينها، وقد تكررت هذه الإضرابات وحركات الاحتجاج في صيف سنة ١٩٨٩ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وفي نيسان/أبريل وآب/أغسطس سنة ١٩٩١.

كان احتجاج تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وهو ما تطلق عليه منظمة العفو الدولية في تقريرها انتفاضة تشرين، أكبر حركات الاحتجاج وأشملها. بدأت الانتفاضة مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بإضراب عن الطعام ليومين متتاليين. حصل ذلك في السجن رقم ٣. المطلب كان بسيطاً وهو السماح بإدخال الصحف إلى المعتقل وتأمين إبر وخيطان ليتمكن المعتقلون من رتق ثيابهم. انقضى الإضراب الأول إلى لا شيء. في الـ ٢٠ من تشرين الثاني/نوفمبر تعرض معتقل للضرب من قبل واحد من الحراس. بعد ذلك بيومين منع حارسان خمسة من المعتقلين في الزنزانة رقم ٧ من أداء فريضة الصلاة، وأقدموا على ضربهم أبرح الضرب حتى أن ثلاثة منهم أدخلوا المستشفى على أثر ذلك.

تكرر ضرب المعتقلين في الخامس والعشرين من الشهر نفسه. كان الذنب أنهم رفعوا أصواتهم في الحديث والضحك. كان الرد من المعتقلين الدقّ المستمر على الحيطان والأبواب على وقع هتاف الله أكبر. كان رد الحراس هذه المرة قنبلة دخانية على بؤرة الاحتجاج أي السجن الثالث. لم ينتشر الدخان جيداً.

(٦٠٠) التقرير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨ ـ ٣٩.

فاتبعت الأولى بقنبلة ثانية. شكلت هذه القنابل إنذاراً لبقية الأقسام يعرفهم بما يحصل في القسم الثالث. تحرك مماثل بدأ في القسم الرابع وفشل المسؤول عنه في فرض الهدوء فكان اللجوء إلى القنابل الدخانية، ألقيت أمام الزنزانة رقم ١٥.

صباح ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر جرى من جديد إلقاء قنابل دخانية، ومن جديد إخراج لما يقدّر بـ ١٥ معتقلاً والعمل على إهانتهم وضربهم خارج زنزاناتهم. مساء النهار ذاته ظهرت عوارض الاختناق على المعتقل بلال السلمان. تعالى صراخ أصحابه طالبين نجدة وإسعافاً. لم يحضر أحد وفي ساعة متقدمة من ليل ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر توقف بلال عن سعاله. ظن أصحابه أنه في طريقه إلى الهدوء والشفاء. تبين لاحقاً أنه كان في طريقه إلى هدوئه الأبدي. ومع انتشار خبر وفاته ضجّت المعسكرات بالصراخ والضرب على الحيطان والأبواب مع ترداد الله أكبر. كان الجواب هذه المرة قنابل مسيلة للدموع، مما زاد في سوء حالة بعض المساجين التي كانت القنابل الدخانية قد أخذت بالأصل من صحتهم. بعض المعتقلين محمد المصري، حسن عسيلي، حسين سعد، وقد انهارت صحتهم نقلوا إلى مستشفى مرجعيون. أما إبراهيم أبو عزة فلم يعرف أين مات، في الممر إلى الزنزانة أم في المستشفى.

سجن النساء، كان بعيداً عن تفاصيل ما يدور، وإن كانت النساء في أجواء تقول بأن احتجاجاً يقوم في أقسام من السجن. كان دورهن صراخاً دائماً وضرباً على الجدران وإنشاد الأغاني الوطنية. عرفن تفاصيل الحادث بعد شهرين، عن طريق معتقلة منهن، أدخلت إلى المستشفى في مرجعيون بعد انهيارها في دورة تعذيب قاسية. هناك أخبرتها بتفاصيل ما حدث، واحدة من الممرضات العاملات في المستشفى.

الموقف الإسرائيلي بعد استجواب ضابط الأمن وبعض المعتقلين كان إقالة اثنين من الحراس. أمّا موقف المعتقلين، فلم يكن في المكاسب التي استحصلوا عليها في تحسين وجبات الطعام وشروط الاستحمام وإطالة أوقات الخروج إلى فسحات الشمس والهواء وحسب، وهي مكتسبات ما لبثت أن غابت مجدداً مع دورات الكبت داخل الحبس، وإنما تمثّل المكسب الأساسي بشعورهم للمرة الأولى بأن لديهم ما يكسبونه في مواقف الاعتصاب والتماسك.

و) الزيارات إلى سجن الخيام

ظلت أبواب سجن الخيام مطويّة على داخلها أمام الجهات والمنظمات الدولية حتى مطلع سنة ١٩٩٥[٦٠١] في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من انتزاع اتفاق يقضي بالسماح لفريق منها بزيارة «مركز الخيام للاعتقال في جنوب لبنان». وقد أجيز للجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بزيارات منتظمة لجميع السجناء في هذا المعتقل. وقد تمكنت في سنة ١٩٩٦ من القيام بـ ٣٧ زيارة سجلت خلالها ٩٠ معتقلاً جديداً. وقد وصل إجمالي الذين زارتهم اللجنة ٢٤٧ معتقلاً.

كذلك تمكنت اللجنة الدولية من ترتيب اتفاق يقضي بالسماح لعشرين عائلة مقيمة خارج الشريط، من ذوي المعتقلين بزيارة الخيام أسبوعياً.[٦٠٢] وقد بدأ العمل بهذا الترتيب بدءاً من ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وقد استطاع ما يربو على الألفين من ذوي المعتقلين رؤية أبنائهم.[٦٠٣] وقد استمر العمل بموجب هذه الترتيب حتى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ثم مالبث أن استعيد مجدداً في ٩ تموز/يوليو ١٩٩٨ حيث بدأت زيارات الأهل من جديد.[٦٠٤]

لم يعن فتح سجن الخيام تبدلاً في التعامل مع المعتقلين، فقد كان القيمون على الأمر على ثقة من أن شهادات الأهل على سوء أحوال أبنائهم ستبقى مكتومة مبتورة، خوفاً من أن يؤخذ الأبناء في معتقلهم بجريرة زلة تأتي على لسان الأهل،

---

(٦٠١) كانت اللجنة الدولية قد نجحت في السابق ولأشهر قليلة في سنتي ١٩٨٦ و١٩٨٨، في الحصول على إذن لبعض العائلات في الدخول إلى المستشفى. راجع: «السفير»، ١٩٨٦/٨/٩. كذلك راجع: «النهار»، ١٩٩٥/٢/١، مقابلة مع برنار بيفرلي رئيس البعثة الدولية للصليب الأحمر في لبنان.

(٦٠٢) في تفاصيل الاتفاق، كما جاء على لسان رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان، أنه يسمح لكل معتقل باستقبال ثلاثة أشخاص من ذويه لنصف ساعة. وتختار اللجنة الدولية هؤلاء الأشخاص من الذين تقدموا بطلبات من خارج الشريط الحدودي بحسب أقدمية المعتقلين. راجع: «النهار»، ١٩٩٥/٢/١.

(٦٠٣) تم في سنة ١٩٩٦ تنظيم ٢٧ رحلة، نقل خلالها ١١٣٩ زائراً في حافلات تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر من بيروت والنبطية إلى الخيام.

(٦٠٤) نشير هنا إلى إخفاق محاولات منظمة العفو الدولية المتكررة، بشخص رئيسها الكندي سيرج بيبدو والمنسقة جوزيه لومبير في الدخول إلى سجن الخيام وكانت آخرها المحاولات التي جرت بعد ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٧.

إن نقلوا صادقين عن أحوال أبنائهم وبؤسهم في صحتهم وفي توازنهم. أو في حسابات الأهل أنفسهم، كي لا تطول الطريق إلى الخيام مجدداً أمامهم ويحرموا فرصة اللقاء بأبنائهم ثانية في دورات لاحقة من ترتيبات الزيارة.

وعلى هذا لم تتبدل أحوال السجناء في التعذيب وفي «التمريض». وتأتي الشهادة الأبلغ على ذلك من حال المعتقل المحرر محمود رمضان[٦٠٥] الذي أطلق في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أي بعد سنتين من مبادرة السماح للأهل بزيارة أبنائهم المعتقلين، فقد أطلق محمود كما تعاينه «النهار» وكأنه «جثة هامدة مفقود العين مبتور اليد فاقد الوعي والذاكرة».[٦٠٦]

ز) سجن الخيام بين التأييد الخارجي والتوازن الداخلي

أخذت قضية المعتقلين حيزاً واسعاً من التأييد والاهتمام من جانب العديد من المنظمات الدولية والهيئات الإنسانية، فقد أثارت اهتماماً شخصياً لدى الأمين العام للأمم المتحدة، فوعد بالعمل على إيفاد لجنة تحقيق دولية إلى سجن الخيام.[٦٠٧] كذلك أدت قساوة الأوضاع داخله، بالبرلمان الأوروبي لأن يستصدر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قراراً، معطوفاً على قرار سابق في سنة ١٩٨٩، يطالب إسرائيل بالسماح للأهل وللصليب الأحمر الدولي بزيارة سهى بشارة، كما يطلب إلى الدول الأعضاء في البرلمان الأوروبي ممارسة الضغوط على اختلافها من أجل تنفيذ هذا القرار.[٦٠٨] «كذلك استثارت أوضاع السجن ١٢٢ شخصية فرنسية من

---

(٦٠٥) أحد المقاومين الأربعة الذين خططوا ونفذوا عملية الهروب من سجن الخيام في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، مع داود فرج وسعود أبو هدلة ومحمد عساف. محمود أصيب بلغم أرضي جرح وأعيد إلى المعتقل، سعود أبو هدلة لم يستطع لوهن جسده تكملة المشوار، أسر وأعيد إلى السجن من جديد بعد أن جرح في كتفه (أطلق سراحه في الدفعة الأخيرة ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٨). نجح المعتقلان الآخران داود فرج ومحمد عساف في الوصول إلى خارج الشريط. راجع: «السفير»، ١٩٩٢/٩/١١.

يشار إلى أن محاولة الفرار هذه، كانت مسبوقة بمحاولة غير ناجحة جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

راجع: «السفير»، ١٩٨٦/١٠/٤.

(٦٠٦) راجع: «النهار»، ١٩٩٧/١/١٤.

(٦٠٧) راجع: «السفير»، ١٩٩٤/١١/٧.

(٦٠٨) راجع: «السفير»، ١٩٩٨/٦/١٧.

بينها وزير الخارجية الأسبق كلود شيسون، فتوجهوا بعريضة رفعوها إلى رئيس الوزراء الفرنسي الآن جوبيه ووزير الخارجية هيرفيه دو شاريت ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس وسفير إسرائيل لدى فرنسا لانكري، إضافة إلى أنطوان لحد قائد الجيش الجنوبي».[٦٠٩]

ويتمثل التأييد الدولي كذلك في التطوع للدفاع عن بعض المعتقلين من قبل بعض المنظمات الحقوقية الدولية، شأن الاتحاد العالمي للحقوقيين الديمقراطيين بشخص مونيك بيكارويل، رئيسة لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات في العالم.[٦١٠] وكذلك يتمثل التأييد في الجهود المتداولة من قبل منظمة العفو الدولية على مدار سنوات الاحتلال في إصدار نشرات دورية وسنوية تشكل السجل الأوفى والأوفر عن أوضاع المعتقلين ومعاناتهم. ويتمثل كذلك في حملة التواقيع التي أطلقت في العاصمة الفرنسية في حزيران/يونيو من سنة ١٩٩٧، «في نداء لإطلاق سهى بشارة ورفاقها»، وقد زاد عدد المثقفين الموقعين على ذلك، على الألف مثقف أوروبي وعربي وممثلي جمعيات حقوق الإنسان والأسرى وبينهم يهود فرنسيون سبق اعتقالهم في المعسكرات النازية ونذروا أنفسهم للدفاع عن حقوق المعتقلين، حيث نشر النداء في الصحيفة الفرنسية الأولى الواسعة الانتشار وذات المصداقية العالية أي «اللوموند».[٦١١] ويتابع هؤلاء الموقعون حملتهم في

---

(٦٠٩) راجع: «النهار»، ١٩٩٥/٨/٢.

وقد جاء في هذه العريضة: «منذ سنوات وأكثر من مئتي شخص معتقلون دون حكم أو إدانة في معتقل الخيام داخل «الحزام الأمني»، المراقب من قبل الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، بحسب الصحف الدولية، اللبنانية والإسرائيلية («هآرتس»، ١٩٩٥/٤/١٤). وقد تعرض الكثير منهم للتعذيب خلال استجوابهم. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين توفي العديد منهم في السجن، أو بعد الإفراج عنهم بقليل. وعلى الرغم من السماح لأهاليهم بزيارتهم وفق شروط عدة، إلا أن المؤسسات الإنسانية لم تستطع الوصول إلى هذا المعتقل، وقد أبدت منظمة العفو الدولية في سجل خاص قلقها حيال هؤلاء المعتقلين.

نطلب منكم في الحال، إجراء ما يلزم لـ:

- وقف التعذيب في حق المعتقلين.
- تمكين الصليب الأحمر والمؤسسات الإنسانية من زيارة معتقل الخيام.
- العمل على أن يكون لكل معتقل الحق في محاكمته لإدانته أو الإفراج عنه بسرعة، وفقاً للمادة التاسعة من شرعة حقوق الإنسان.

(٦١٠) راجع نص المؤتمر الصحافي الذي عقدته بيكارويل، في نهاية زيارتها للبنان ومقابلتها العديد من المعتقلين في: صفا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٠ ـ ٤٥٤. راجع: صحف ١٩٩٨/٧/١٣.

(٦١١) «السفير»، ١٩٩٨/٦/١٧.

«محاولة للضغط عبر تراكم البريد» بدعوة الجميع في حملة دولية لمكاتبة المعتقلين العرب في كافة السجون الإسرائيلية.[٦١٢]

ولكن ما يتوجب هنا قوله، غبّ الحديث عن العطف الدولي على قضية المعتقلين، هو أن هذا التعاطي الإيجابي، يعود في الجانب الأهم والأساسي منه إلى «فضيلة» التعامل ووحشيته داخل المعتقلات الإسرائيلية في الداخل أم في الشريط المحتل، وهو تعامل لم يجد ما يماثله حسب النعت السهل والدارج، إلا ما كان يدور في سجون الاعتقال النازي. وتعود نظرة العطف هذه في جانبها الآخر إلى المبادرات الخاصة المؤطرة في هيئات دعم،[٦١٣] وإلى تلك المساهمات الصحافية التي تطل عبر التحقيقات والمقابلات. وتعود كذلك إلى بعض المحاولات الفردية المحمولة بالممارسات بحق المعتقلين على إثارة الغيرة والنخوة تجاه هذا الأمر في الأوساط السياسية الشعبية المحلية. وننوه هنا بالمبادرة الفردية ـ الجماعية التي جاءت من مجموعة من أربعة مهتمين بإحياء قضية المعتقلين وإثارتها في أوسع مساحة عبر شبكة الإنترنت. وقد تمت هذه المبادرة بناء على لقاء عدد من المعتقلين السابقين ومجموعة من العاملين في الشأن العام والمهتمين بقضايا الحريات.[٦١٤]

(٦١٢) أما العنوان الذي يمكن المشاركة من خلاله فهو: Comite pour la Libération de Souha Bechara. B.P. 57-75965 Paris Cedex 20. Fax (00.33.1) 45490860.

(٦١٣) يسجل «للجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية»، السبق والفاعلية في هذا السياق عبر اتصالاتها وتحركاتها الداخلية والخارجية وعبر منشوراتها وقد ظلت منذ تأسيسها في ٢٤/٩/١٩٩٢ الصوت الوحيد في هذا المجال. مطلع نيسان/أبريل ١٩٩٧ أعلن بدعم من الرئيس نبيه بري تشكيل لجنة شبه رسمية لدعم المعتقلين «الهيئة الوطنية للمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية». وأعلنت كذلك في ١٩٩٧ «لجنة إطلاق المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية» برئاسة نقيب المحررين ملحم كرم وعضوية غبريال المر، عبد الغني سلام، طانيوس دعيبس، سمير شرتوني، ورئيس وأمين عام اتحاد الصحافيين العرب إبراهيم نافع وصلاح الدين حافظ. راجع: «النهار»، ٢٦/٨/١٩٩٧.

(٦١٤) يتم الدخول إلى الشبكة عبر العنوان التالي: hvvp://www.cs4all.ml/spo.olan. كذلك يستطيع أي مشترك الدخول إلى صفحة المعتقلين عبر عناوين سياسية كلبنان، الشرق الأوسط، إسرائيل... وعبر أي صحيفة تتعلق بعدد من المنظمات الدولية كحقوق الإنسان وغيرها وبعدد من الأفراد أيضاً.
«وقد أوضح الدكتور ألبير نقاش باسم المجموعة أن هذا الدخول إلى الإنترنت تم بالتعاون مع مجموعة هولندية (Access for all/ الدخول للجميع) وفرت تغطيتها للصفحة عبر الشبكة الدولية، بعدما اطلعت على موضوعها الإنساني. وبما أن المجموعة الهولندية تتمتع بثقة وسمعة، عالميتين، جاءت أهمية تبنيها صفحة المعتقلين». راجع: «النهار»، ١٢/٤/١٩٩٧.

أما في وجه النشاط الداخلي، فإن التعاطي الرسمي، لم يصل بعد في رؤيته لقضية المعتقلين إلى ما يتعدى الجوانب المادية،[٦١٥] وليس له في ذلك موقع المبادرة والريادة. يأتي الأمر دائماً تحقيقاً واستجابة لمطالب المعتقلين ولجانهم. وحتى في القضايا البارزة، والتي تبدو في معالجتها الأكثر ضرورة وإلحاحاً، شأن قضية الصحة مثلاً، فالمعتقلون وقد طعنهم جلادوهم في صحتهم، وهي إلى الأمان، إحدى النعمتين المجهولتين، حسب توصيف الإمام علي، يخرجون من السجن وقد عرفوا بالملموس وبالمعاناة فضائل الصحة التي أُعدموها، وقد غدت أجسادهم هزيلة تالفة من مهالك العزلة والأرق والوحشة والتعذيب الجسدي، ومع ذلك فإن حصول التأمين الصحي للمعتقلين كان ما زال «قريباً» حتى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧،[٦١٦] وكان المعتقلون ما زالوا رهائن أبواب الإدارات الرسمية في تحصيل الاستشفاء والعلاج، ناهيك بالطبع عن عائلات المتزوجين منهم وعن أبنائهم الذين هم خارج أية عهدة مسؤولة.

إن التعاطي مع قضية المعتقلين، انطلاقاً من التقديمات المادية، ينالها الأسير، بعضاً منها معتقلاً، وينالها محرراً إعطاءات أوسع،[٦١٧] يجعل من هذا المعتقل المحرر موظفاً تأهل لوظيفته تلك عبر «مجلس خدمة التعذيب والاعتقال في الخيام» وهذا ما ينزع عن المعتقل، حتى على الصعيد الشخصي هويته الإنسانية وينزع عن

(٦١٥) وتتمثل بشكل أساسي في التقديمات التالية كما أقرت في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٨/٣/١٩٩٥:
١ ـ إعطاء عائلة المعتقل لدى العدو الإسرائيلي راتباً شهرياً قدره ٤٠٠ ألف ليرة. وذلك ابتداء من ١/١/١٩٩٤.
٢ ـ إعطاء المحرر من السجون الإسرائيلية مساعدة مالية مقطوعة بقيمة خمسة ملايين ليرة وذلك ابتداء من ١/١/١٩٩٤.
٣ ـ تعديل تطبيق مفعول القرار تاريخ ٩/٥/١٩٩٣ (حدد راتب الأسير بـ ٢٥٠ ألف ليرة...).
٤ ـ الموافقة على إنشاء وسام يدعى «وسام الحرية» يعطى للأسرى المحررين.
٥ ـ الموافقة على إعطاء الأفضلية في تولي الوظائف العامة للمحررين سواء كانوا قد أصيبوا بإعاقة أم لم يصابوا.
٦ ـ إعفاء الأسرى المحررين من خدمة العلم. وهذا القرر صدر بتاريخ ٦/٥/١٩٩٣.
راجع: صفا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١. راجع كذلك: «النهار»، ١١/٣/١٩٩٥.

(٦١٦) «النهار»، ٢٦/٨/١٩٩٧.

(٦١٧) لم تشكل مقررات مجلس الوزراء حول التقديمات والتعامل مع المعتقلين المحررين حدوداً وشروطاً ملزمة. راجع، بالنسبة للشكوى من التلاعب بالتقديمات واستغناء بعض المؤسسات عن عمالها من المعتقلين المحررين: «النهار»، ١٣/٨/١٩٩٥، و١٥/١٢/١٩٩٦ و٨/١/١٩٩٧ و١٠/١٠/١٩٩٧.

قضيته في الاعتقال عمقها السياسي، قضية وطنية شاملة. ويخضعها، وهذا هو الأهم، لكل موازين الوظيفة أو التعويضات ومقاساتها في السياسة والطائفة والمنطقة،[٦١٨] ويسمح كذلك بأن يتسلل إلى قضية المعتقلين ما ليس منها بل وحتى من هو ليس في موقفها من الاحتلال.[٦١٩]

إن الجملة الأثيرة «العمل على إعادة دمج المعتقلين المحررين»، والتي راحت تشكل حديثاً عصب الخطابات والمداخلات المسؤولة.[٦٢٠] وهي الجملة التي يفترض ألا تنسحب فقط على المعتقلين المحررين وحسب، وإنما يجب أن تطال شطراً واسعاً من جيل نما بكامله تحت الاحتلال في الشريط المحتل، دون أن يعرف تواصلاً مع باقي الوطن، هذه الجملة، عدا كونها لا تصيب المعتقلين المفردين في زنازين الاحتلال، فإنها تمثل شطراً من الحقيقة من حيث الغربة ما بين الأسير المعتقل، وقد طالت عزلته، وبين باقي الاجتماع الوطني، «وهي تضع معادلة تلقي بكل أمور الخلل في حساب المعتقل المحرر، في قدرته أم في عجزه على استعادة اندماجه في المجتمع، وقد أنهت السلطة السياسية ما عليها من تقديمات مادية». أما شطر الحقيقة الأكبر والذي يفترض، في الواقع السياسي اللبناني القائم، أن نطرح الشعار مقلوباً «العمل على إعادة دمج المجتمع اللبناني مع قضية معتقليه» والارتقاء بالاجتماع الوطني في الإدارة والتنمية والخدمات والممارسة السياسية إلى المستوى الذي يجعل هذه الممارسات جميعاً، من ناحية، وجوهاً من قضية المعتقلين واستجابة لشرعها، بحيث يرى فيها المعتقل أو المحرر

(٦١٨) شكلت هذه الأوضاع مانعاً شخصياً لدى والد قضى ابنه في سجن الخيام (نمر بزي)، من أن يتقدم من المؤسسات المعنية لأخذ التعويضات المرصودة للعائلات التي يقضي أفراد منها شهداء في زنازين الخيام.

(٦١٩) شكل توضيح هذه المسألة بنداً أساسياً في تحرك لجان المعتقلين بعد ما راح يتسرب إلى صفوف المعتقلين من كان اعتقاله في الأصل موضع ريبة وحذر فقد جاء في البند السادس من المقترحات المقدمة من «لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين» والتي تطلب من الحكومة العمل على إقرارها: «التحقيق مع الذين تعاملوا مع العدو في المعتقل وتجميد رواتبهم حتى صدور الأحكام القضائية بحقهم، لأنه لا يجوز أن يتساوى المتعامل مع المناضل المقاوم».
كذلك ورد في مذكرة ثانية وفي البند ١٥ منها مطالبة «بتجميد رواتب الأسرى الذين تعاملوا مع العدو في المعتقل وإجراء التحقيقات المطلوبة».

(٦٢٠) راجع: صفا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢، ٣٠٠.
راجع: خطابات المسؤولين بعد كل عملية تبادل للمعتقلين الأسرى من سجن الخيام والسجون الإسرائيلية وبخاصة صحف ما بعد ٢٦/٦/١٩٩٨.

بعضاً من طموحاته وقيمه، وهو المستوى، الذي يجعل من ناحية ثانية، قضية الاعتقال هماً وطنياً جامعاً، وهو ما زالت قضية الاعتقال بعيدة عنه أشواطاً عديدة، فهي لم تصبح بعد هماً جامعاً على مستوى الطائفة الواحدة بل وحتى على مستوى القرية الواحدة[٦٢١] وهو، للمفارقة، واقع، كما يؤكد جميع المحررين بلا استثناء، لم يعرفه المعتقلون في سنوات سجنهم المديدة، فهم داخل السجن جسم متماسك في هويته وفي قيمه، وعلى اختلاف الهويات والقيم والثقافات والانتماء. الهم المشترك أمام الجميع أن ينمي الواحد منهم في نفسه ومع الآخرين برنامج الحد الأقصى في الوفاق وفي احترام مواقف الآخرين.

إن الحزازات السياسية، التي لم تجد مشقة في أن تجر وراءها الجمهور الجنوبي بعامة وهو الجمهور المعني الذي تحل به مباشرة قضية المعتقلين، جعلت من «أيام» هؤلاء المعتقلين وأعيادهم (يوم الأسير اللبناني في ١٤ تموز/يوليو، ويوم المعلم المعتقل في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و١٥ كانون الثاني/يناير يوم شهداء معتقل الخيام) مناسبات تحاكي في ضيقها المناسبات العائلية، تقتصر التحركات فيها على الحميميين من الأهل والأقارب.[٦٢٢] وما واقع هذه «الأيام» «بسر» في مقالب السياسة المحلية وغرضياتها، ولكن الأخطر في مؤداها، بأنها قد تسقط من حساب المعتقلين إقبالهم على الحياة محرّرين، وقد تمسح عن جبينهم في عرف العامة قدسية مواقفهم وتضحياتهم، فتصبح علامة «هل هو الشاب الذي حاول الانتحار»، علامة فارقة، تدل على عنوان السكن، لمعتقل تناول ١٢٥ حبّة دواء ليضع حداً لحياته، بعد أن «خرج من معتقل الخيام وضاقت به مساحة الوطن» كما تعنون صحيفة «النهار» عن حالته في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥.[٦٢٣]

(٦٢١) استجدت في السنتين الآخرتين ظاهرة لافتة تتمثل في احتفال العديد من القرى الجنوبية الحدودية أو القريبة التي تخدم الشريط المحتل، بيوم لشهداء هذه القرية، وقد يُكرّس لهذا الأمر أكثر من يوم وأكثر من احتفال حسب توزيع القوى السياسية وولاءاتها في هذه القرى.

(٦٢٢) راجع: على سبيل المثال، بالنسبة للاعتصام أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر احتجاجاً على إيقاف زيارة الأهالي ومنع مندوبي اللجنة الدولية من دخول الخيام، صحف ١٠ ـ ١١/١٠/١٩٩٧. بخصوص اعتصام أمهات المعتقلين راجع: صحف ٩/١/١٩٩٨. حول احتفالات يوم الأسير راجع: صحف ١٣ ـ ١٤ ـ ١٥ تموز/يوليو من كل عام.

(٦٢٣) «سأعود إلى الانتحار إذا لم تسوّ أموري وأعثر على عمل. تبناني حزب الله وحركة أمل والحزب الشيوعي وأنا قيد الاعتقال. لكن أحداً لم يلتفت إليّ بعد خروجي من المعتقل. وها أنا أصاب كل ساعة بنوبات عصبية تقطع أنفاسي وتكاد تقضي علي. الأمر الذي دفعني إلى محاولة الانتحار والتخلص من هذه الحياة». من أقوال المعتقل المحرر حسين أحمد قطيش. راجع: «النهار»، ٢٠/٨/١٩٩٥.

ح) شهادات حية

١ ـ الأسيرة المحررة زينب الحاج:

البلدة: عرمتى
المعتقل: الخيام
تاريخ الاعتقال: ١٤/٧/١٩٨٨
تاريخ الإفراج: ٢٤/٣/١٩٩٣

سأحكي لكم قصة اعتقالي التي بدأت سنة ١٩٨٦، عندما استشهد من بلدتنا مقاوم، شن العدو الإسرائيلي إثر ذلك، حملة اعتقالات فكان نصيبي يومين في الزنزانة ثم أفرج عني.

وفي سنة ١٩٨٨ اعتقلت ثمانية أشهر ونصف، من تموز/يوليو حتى آذار/مارس ١٩٨٩، ثم أفرج عني. لم يكن لي أحد من الأهل والأقارب لأن أبي توفي، وأنا في المعتقل، من حزنه علي.

بعد أربعة أيام من الإفراج عني طلب مني العملاء أن أتعاون معهم، إلا أنني رفضت فأعادوا اعتقالي للمرة الثالثة.

قصة العذاب بدأت منذ اللحظات الأولى لاعتقالي، إذ قال لي المسؤول الأمني للميليشيات نريدك خمس دقائق فذهبت معه، ولما وصلنا إلى آخر البلدة عصب عينيَّ وقال لي:

هيا إلى معتقل الخيام، فضحكت وظننت أنها مزحة ولكنها كانت الحقيقة، فأمرتني الشرطية بخلع ثيابي كلها، ثم وضعوا كيساً على رأسي، وتم تعصيب عينيَّ، ووضعوا الكلبجة في يدي، رموني في غرفة إفرادية حيث كنت أسمع صراخ الأسرى وأنينهم.

وإذا بصوت يصرخ في وجهي ما اسمك ومن أية بلدة؟ ولماذا أنت عندنا؟

ـ قلت له لا أعرف، ضحك وقال: مخربة تهدمين بلدك، عليك تهم كثيرة نريد أن نسمعها منك.

ـ قلت له لا أجوبة عندي.

ـ فصرخ في وجهي قائلاً: إذن اقعدي محلي وحققي معي!!

انتابني الخوف، فهددني بالضرب إذا لم أتكلم قلت له مرة ثانية: لا أعرف شيئاً، عندها صفعني على وجهي بكفه الغليظة، أحسست أن أذني طارت، بقيت عيني توجعني لمدة شهر، وهذه الصفعة لن أنساها مدى حياتي.

ثم أحضر كرباجاً وانهال به على أعضاء جسمي، حتى أغمي علي، فتحت عينيَّ فوجدت نفسي في زنزانة صغيرة لم يكن فيها أحد، أو شيء أتكىء عليه. من شدة الألم، جاء ممرض وأعطاني حبوباً مسكنة، بعد ساعة حضرت شرطية واقتادتني إلى التحقيق.

وكان المحقق يأمرني تارة بالركوع وطوراً بالوقوف وسط سكب الماء البارد والساخن على جسمي، استمرت حفلة التعذيب ثلاث ساعات وأنا كالفروج بين أيديهم.

أعادوني إلى الزنزانة لتناول العشاء، والذي هو عبارة عن زوم شوربة، لو أطعمته للقطط تقرف منه.

في منتصف الليل دعيت إلى التحقيق مرة ثانية. بدا المحقق في البداية هادئاً، فقلت في نفسي يبدو أنه أرحم من غيره، قال لي: هل غيرت رأيك وتقرين، قلت لا يوجد شيء عندي لأقوله فأمسك يدي ووضع شريط الكهرباء وشد العصبة وضرب على الطاولة بقوة فوقعت على الأرض، فقهقه وبدأ تعذيبي بالكهرباء والجلد بالكرباج، حتى ارتميت على الأرض فجاء بسطل ماء وسكبه عليَّ ثم أدار الكهرباء مرة ثانية، وأخذ يضربني بكفيه حتى تحول جسمي إلى بقع من الدم الأسود، ثم قال لي أنهم يملكون أقماراً اصطناعية تكشف كل ما يوجد في بيوتنا.

قضيت الليل راكعة حتى الثالثة فجراً، وإذا به يقول:

أنا تعبت أريد أن أنام، اعترفي،

فقلت له: أنا لم أجبرك على ضربي

في اليوم الثاني كان أقسى وأشد:

ـ يا زينب، يا معترة اعترفي قبل أن يأتي الجلاد ويخطف روحك.

ـ لا أعرف شيئاً، ولم أكد ألفظ هذه الكلمة حتى انقض علي رجل ورماني أرضاً وأخذ يدوس برجليه على صدري وأنا أصرخ من شدة الألم وشعرت أن رقبتي انفصلت عن جسمي.

ـ اعترفي حتى أخلصك من العذاب، لم يعد أمامي سوى الكذب حتى أتخلص من الضرب فبدأت أعترف حتى ملأ عشرين صفحة فرفع الكيس عن وجهي وشكرني وأعادني إلى الزنزانة.

في اليوم الثالث طلبت من الحراس أن أتحدث مع المحقق الذي اعترفت إليه ويدعى سامر ففرح لأنني ناديته فقلت له: كل ما قلته لكَ كذب.

فجن جنونه وحضر جنود العدو وبدأوا برفسي بأرجلهم وجلدي بكرباج على

وجهي وظهري، والتعذيب بالكهرباء وسكب الماء، وقد وضع شريط الكهرباء على صدري ـ فأصبحت مثل كرة القدم يدفعونني بأرجلهم، ثم نقلوا شريط الكهرباء إلى وركي حتى فقدت وعيي ونقلت إلى الزنزانة. بعد خمسة عشر يوماً قال لي المحقق أن القمر الاصطناعي اكتشف أنه يوجد في بيتنا سلاح فقلت له لا يوجد سلاح في بيتنا، فوبخني وأمرني بالركوع ولم أستطع لأن وركي يؤلمني، عندها رفع سماعة الهاتف وطلب بإرسال دورية إلى بيتنا لتدميره على رأس سكانه.

ثم التفت إلي وقال: سنذبح عائلتك وأنت ستبقين في الزنزانة، سأمنع عنك الماء وأسقيك من بولك.

وبالفعل بقيت ٢٤ ساعة من دون ماء ولم يكن عندي شيء أقوله لهم، بعد شهرين انتهت فترة التحقيق ونقلوني إلى غرفة الفتيات، حيث اهتممن بي وشعرت بالراحة بينهن.

في الزنزانة ممنوع الحكي، ممنوع الصوت العالي، إطفاء الكهرباء الساعة الثامنة كي نستيقظ باكراً لرمي السطل الذي نقضي فيه حاجتنا.

كما كان ممنوع دق الباب للخروج إلى الحمام، فكنا نقضي حاجتنا على ورقة نايلون نسرقها من الخارج أو كيس الخبز الفارغ نرميها بعد تحمل رائحتها طول الليل.

وعندما علموا بذلك أعطونا زيت الخروع على الريق فكنا نبقى عشرة أيام بدون الخروج إلى الحمام. والطعام كان من الرز المسوس والفول المسوس.

وإذا سمحوا لنا بالاغتسال لمدة عشر دقائق كانوا يفتحون علينا باب الحمام فنخرج بسرعة والصابون على أجسامنا حتى أصبنا بالأمراض الجلدية نتيجة انعدام النظافة.

نتيجة التعذيب الذي عانيت منه أصبت باخضرار الرأس وأصبحت مقعدة لا أقوى على المشي، ورفيقاتي كنَّ يقدمن الطعام لي. أعطيت إبر لتقوية وركي، فامتلأ جسمي بالحساسية لمدة خمسة أشهر حيث لم أستطع النوم أبداً، وبعدها أصبت بالديسك في ظهري، فقضيت شهراً في مستشفى مرجعيون إلا أن الوجع ازداد أكثر وظهرت جروح في جسمي وفي يدي حبوب، كما عانيت من ارتخاء المبولة، وفي السنتين الأخيرتين للاعتقال أصبت بالقرحة في معدتي، فكنت كلّما تناولت طعاماً أتقيأ. نتيجة تدهور حالتي الصحية أخذوني إلى المستشفى وصوروا لي القرحة والورك، وقالوا لي يجب أن يزرع لك ورك اصطناعي في إسرائيل، فجن جنوني، ولما ساءت حالتي قرروا رفع تقرير إلى إسرائيل للإفراج عني.

بعد خمس سنوات من الاعتقال أي سنة ١٩٩٣ أفرج عني وأنا جثة هامدة،

ومنذ تلك الفترة وأنا أتنقل من مستشفى إلى أخرى، داويت القرحة ونتيجة هريان العظم بسبب التعذيب بالكهرباء، لم أعد بحاجة إلى ورك اصطناعي.

أعاني أيضاً من ألم في الرأس دخلت مستشفى الجامعة في تشرين الثاني/نوفمبر بدءاً من سنة ١٩٩٣ فأجروا لي عملية زرع في الورك، لأن العضلات ضعيفة كانت عملية كبيرة حوالي ٢٠٠ قطبة. وسنة ١٩٩٤ أجريت لي عملية زرع ورك في العضلة محل الورك المصاب بضربة قوية أدت إلى تفتت العظم.

وما زلت أتوكأ على العصا. وفي سنة ١٩٩٥، أُجريت لي عملية ثالثة في المعدة، لأن عضل المعدة (ملع) فوضعوا لي بلاستيك خوفاً من «التملع» مرة ثانية، أما القرحة فمازلت أتناول الدواء حتى اللحظة لمداواتها لأنه بات صعباً إجراء عملية جديدة في معدتي.

وأنا اليوم لا أستطيع المشي، ولا أستطيع القراءة بدون نظارات، وأما أسناني فلم يبقى منها سن صالح، وماذا أقول لكم؟!

من كتاب «الخيام معتقل الموت الإسرائيلي» ص ٤٩ ـ ٥٢.

٢ ـ في يوم الأسير اللبناني
صفحات من أوراق معتقل محرر:

«مدت أمي يدها إلى شعري والتقطت شعرة بيضاء وقالت لي: بدأت تشيب يا جمال وتكبر بعيداً عنا. انتزعتها وخبأتها وعادت بها إلى بيروت. كان ذلك سنة ١٩٨٨، بعد خمس سنوات على اعتقالي، وكان لقائي الثاني والأخير مع أمي طوال أحد عشر عاماً قضيتها في السجون الإسرائيلية».

بهذه الكلمات بدأ جمال محروم، الأسير سابقاً، يروي حكايته مع المعتقل الذي خرج منه قبل سنة. حينها قال له رفيقه في السجن نبيه عواضة: «إذا خرجت من هنا فهل تسبح من أجلي في منطقة الدالية في الروشة». فرد عليه رفيق آخر يدعى أنور ياسين: «أتمنى لو أنك تخرج قبل ١٤ تموز/يوليو لتتحدث باسمنا في يوم الأسير اللبناني».

وخرج جمال في ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٤.

واليوم في ١٤ تموز/يوليو ١٩٩٥، ذكرى القابعين في السجون المعتمة والذين خرجوا منها ليدخلوا في فراغ الألم والوحدة، نستعيد فصولاً من الذاكرة، هي تجربة أسير عاشها مع رفاق له فعجنتهم، وتركت آثارها واضحة عليهم. قصة تختزل مئات القصص عن الذين خرجوا من المعتقلات ولا يزالون ينتظرون من

يلتفت إليهم ويساعدهم بعيداً عن الخطب والشعارات، حتى في إيجاد عمل لهم. هي قصة شباب اعتقلوا في الخامسة عشرة من عمرهم، ولا يزالون ينفذون أحكاماً تراوح بين العشرين والثلاثين سنة والمؤبد.

قصة جمال محروم، نروي صفحات منها في ذكرى يوم الأسير لنستعيد أحد عشر عاماً قضاها في السجون الإسرائيلية، ولحظات إنسانية بعيداً عن أخبار التعذيب. إنها مأساة كل شاب قضى جزءاً مهماً من عمره في السجن، وقصة معاناته مع أهله ومجتمعه في مرحلة ما بعد الإفراج.

ولد جمال في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٨ في بيروت، وبعد تسعة عشر يوماً حملته والدته وعادت به إلى السعودية حيث يقيم والده ويعمل هناك. عاش طفولته وفتوته فيها، وهناك تلقى علومه وهناك عرف الحب الأول. لم يزر جمال لبنان طوال اثنين وعشرين عاماً، إلا في بعض العطل الصيفية. وحين اندلعت الحرب لم تشكل بالنسبة إليه سوى «قلق أمي على أخوتها وعائلتها. كنت أعرف أن الوضع خطر في لبنان، لكن لم أكن أشعر بوجود من أخاف عليه. كنت في السابعة عشرة ولم نكن واعين في شكل كاف لنحلل الأوضاع ومجرياتها».

في التاسعة عشرة سافر إلى بريطانيا وأقام فيها ثلاثة أعوام حيث درس إدارة الأعمال في أكستل: «عدت إلى بيروت سنة ١٩٨٠ لإعداد أوراقي تمهيداً للسفر إلى الولايات المتحدة بعدما وافقت جامعة جورجيا على قبولي. لكن ضيق الحال منعني من السفر، وساهمت الأجواء التي كانت سائدة في لبنان في بقائي. عشت في بيروت وحيداً لأن عائلتي كانت موجودة في السعودية، وعانيت صعوبة في إيجاد أصدقاء لأنني غريب عن المنطقة والبلد كله. حين جئت إلى هنا، كان الجميع يحملون السلاح، والذين تعرفت إليهم كانوا جميعهم منتسبين إلى أحزاب ومأخوذين بفكرة حمل السلاح. والشاب الذي يريد الحصول على قطعة سلاح، كان عليه أن يشتريها وإما الانتساب إلى حزب.

انتسبت إلى أحد التنظيمات، لكني لم أشارك في الأعمال العسكرية التي دارت في بيروت فبقيت على الحياد، واقتصر عملي على أمور إدارية ولم أنضم إلى العمل العسكري إلا في سنة ١٩٨٣».

الاعتقال

في سنة ١٩٨٢، كانت بيروت تعيش أحلك أيامها السود، تحاصرها الآليات الإسرائيلية وتصب قذائفها عليها، وتحلق في سمائها الطائرات وتدك معالمها في

صورة منتظمة. آلاف المواطنين ينزحون منها وعشرات المقاتلين يملأون شوارعها. وجاءت اللحظة القاسية التي دخلت فيها القوات الإسرائيلية إلى العاصمة، وبعدها وقعت مجزرة صبرا وشاتيلا «حينها اتخذت قراري بتنفيذ أول عملية عسكرية، كنت شاركت في عمليات تهريب أسلحة وأعمال روتينية أخرى، لكن المجزرة دفعتني إلى القبول بالمهمة التي عرضت علي في سنة ١٩٨٣.

حددوا لي المهمة كالآتي: الدخول مع رفيق لبناني يدعى خضر إلى إسرائيل، والتنسيق مع رفيق فلسطيني فيها للقيام بعملية تفجيرية عند حائط المبكى في القدس. وقع الاختيار علي لأنني أتقن اللغة الإنكليزية وأستطيع التجول في أرجاء إسرائيل من دون لفت الأنظار. اتجهنا في سيارة ب.ام.ف ٥٢٠ مجهزة برشاشات كلاشينكوف ونحو ٢٠٠٠ رصاصة وعشرين قنبلة يدوية وستين صاعقاً كهربائياً، دخلنا إلى إسرائيل بصفة سياح في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٣، بقينا خمسة أيام نتجول في إسرائيل، فزرنا بيت لحم والخليل وحيفا وتل أبيب. في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ كان موعد اللقاء مع رفيق فلسطيني من داخل الأراضي المحتلة، وكان عليه بحسب الخطة الموضوعة، أن يلاقينا إلى الساحة الرئيسية في رام الله. وتنفيذ واحد من ثلاثة احتمالات: إما دفن السلاح إذا لم نستطع القيام بالعملية، وإما تسليمه والعودة إلى بيروت وإما تنفيذ العملية جماعياً. اقتربنا منه بعدما تأكدنا من الأوصاف التي أعطيت لنا عنه ومن كلمة السر التي رددها، ثم تركتهما وتوجهت إلى أحد المحال لشراء حقيبة ووضع الأسلحة المخبأة فيها.

خرجت من المحل فلم أجد أحداً، اقتربت من السيارة وفجأة طوقني عشرات من رجال الأمن والجيش. كانوا يصرخون ويدفعون رفاقي أمامهم خشية أن أطلق النار عليهم. لكني كنت أعزل فحاصروني، ورفعوا قميصي فوق وجهي وكبلوني ووضعوني في سيارة عسكرية وبدأوا ينهالون علي ضرباً، ونقلوني إلى زنزانة في سجن رام الله حيث كان يتعالى نباح الكلاب في شكل كثيف حتى خيّل إلي أنها تقترب مني وهي تعوي، ولم تمض لحظات حتى غبت عن الوعي».

بعد الاعتقال عمليات التحقيق، تعذيب متواصل، ضرب ومياه باردة، سجن انفرادي، عزل وضغط نفسي، منع من النوم وقساوة شديدة حتى بلوغ الاعتراف وصدور قرار المحكمة العسكرية، يقول جمال: «المرحلة الأصعب كانت عزلي عن رفيقي خضر الذي لم ألتقه إلا أثناء المحكمة. لم يسمح للصليب الأحمر الدولي بمقابلتنا إلا بعد خمسين يوماً على توقيفنا، في حين كان يجب السماح له برؤيتنا بعد خمسة عشر يوماً، ولم يسمح لنا بتلقي رسائل من أهلنا إلا في سنة ١٩٨٥».

«لو أنني نملة»

سؤال واحد يتردد عند الحديث عن المعتقلين. كيف يمكن أي إنسان أن يتأقلم ويعيش داخل أربعة جدران لعشرة أعوام أو عشرين عاماً؟ والجواب هو ذاته «الأيام الأولى هي الأصعب وبعدها تكر السبحة».

في سنة ١٩٨٦ نقل جمال من عسقلان إلى سجن كفار يونا عند حدود مدينة طولكرم، وبقي فيه مدة سنتين ونصف السنة في قسم خاص بالمعزولين: «كانت الزنازين ضيقة جداً، تكاد لا تتسع لشخص واحد، فيسجنون فيها .شخصين أو أكثر. زنزانة معتمة لا ترى فيها ضوء الشمس ولا نسمع صوت الطير ولا نخرج منها إلا عند الظهر، حين تكون الشمس حادة لاذعة فتكاد تعمينا. وبعد أن نتعود عليها، نتطلع إلى بعضنا البعض ونروح نضحك على رغم كل المعاناة والتعب والقهر، نضحك ساخرين من منظرنا الهزيل ومن لوننا الأبيض بل الأصفر. كنا نضحك لمجرد أن أقدامنا كانت تبدو في «المشاية» البلاستيكية هزيلة وصغيرة. في الأشهر الأولى، أطلقت العنان لأفكاري وخيالي، وبعد ستة أشهر وجدت نفسي تتحدث مع نفسي بصوت عال، وعندما أعود إلى رشدي أبدأ بالضحك. لم يكن لدي ما أفعله، فكنت أراقب رتل النمل الأسود يتسلل إلى الزنزانة، بل يدخل إليها علناً ويجول فيها مطمئن البال، ثم يعود أدراجه مجدداً من حيث أتى بهدوء ويخرج من دون قيد أو شرط. أراقبه وأنا أتمنى في سري لو أنني مجرد نملة تخرج وتدخل، أو بالأحرى تخرج فقط. وأظل أردد أمنيتي إلى حين يدوس رفيق لي، خطأ الرتل الأسود، فابتسم ساخراً وأشكر الله أنني إنسان سجين يحلم بحريته. كنت أراقب النمل يدخل ويخرج بسرعة لأنه لم يجد ما يقتاته وأعد النقط السود والحمر والصفر في بلاط الغرفة، والأحمق الصرصور الذي يطلق أصواته المزعجة ليلاً فيمنعني من النوم.

سنتان ونصف السنة قضيتها في كفريونة في ظل تعذيب متكرر، لا سيما من الضباط الإسرائيليين العرب الذين كان يديرون السجن يوم السبت. في سنة ١٩٨٩، عدت إلى عسقلان نحيلا شديد البياض حتى كاد رفاقي لا يتعرفون علي».

موت شقيقين

حين خرج جمال من المعتقل، تلقى الصدمة الثانية في حياته. فمن عسقلان انتقل إلى مستشفى البربير حيث كان يرقد أخوه حمزة في حالة غيبوبة بسبب إصابته

بمرض سرطان الدم. جمال لم يعرف حمزة أبداً. فقد ولد أخوه في السعودية أثناء إقامة جمال في بيروت وكبر خلال فترة سجنه: «استيقظ حمزة وحين رآني، غمرني ثم عاد إلى غيبوبته. لا تزال هذه الصورة ماثلة أمامي. فهذا هو الأخ الثاني يغيب عن المنزل بعد إبراهيم الذي تلقيت خبر وفاته عبر الإذاعة وأنا في السجن. كانت لحظة قاسية عندما تمكنت من التقاط إحدى الإذاعات اللبنانية وأنا في السجن وسمعت في إحدى نشرات الأخبار خبر مقتل أخ لي، لكنني لم أتأكد من الاسم: أيكون أخي عصام أم إبراهيم؟ بقيت أشهراً أبكي موت أحد أخوتي من دون أن أعرف أيهما القتيل، إلى أن جاءت أمي لزيارتي في سنة ١٩٨٦».

لقاء أم

بعدما عرفت والدة جمال باختفاء ابنها، عادت إلى بيروت وبدأت حملة تفتيش عنه. ثلاثة أشهر قضتها وهي تسأل ولكن من دون جدوى. حتى التنظيم الذي أرسله في مهمته لم يقل لها أن ابنها مسجون في إسرائيل. ظنت أنه قتل أو خطف. بعد ثلاثة أشهر، أرسل جمال رسالة إلى عمه الموجود في ألمانيا يعلمه فيها بوضعه، وما لبث عمه أن سافر إلى بيروت وأبلغ الخبر إلى العائلة، فبدأت المحاولات لتدبير لقاء الأم مع ابنها في إسرائيل. بعد ثلاثة أعوام من اعتقاله، رأى جمال والدته: «كنت أرفض العمل في المطبخ أو في أي من الأشغال اليدوية. وفي أحد الأيام جاء مدير السجن عاموس ووقف بباب الزنزانة حاملاً معه هوية لبنانية وقال لي: هل تعرف هوية من هذه؟ نظرت إليها بدهشة وكانت صورة أمي هي كل ما رأيته في الهوية. وسألته أين هي؟ هل هي هنا؟ فأجابني: إذا أردت رؤيتها فعليك الذهاب إلى المطبخ.

ركضت في اتجاه المطبخ لكنني لم أستطع البقاء فيه، بدأت أمشي بعصبية وقلق كي يصطحبني الحارس إلى حيث تنتظرني.

دخلت إلى الغرفة بعدما فتشني حارس مغربي يهودي، لكن أُمي لم تنتظر لأصل إليها بل قفزت ثلاث درجات كانت تفصل بيننا وحضنتني وراحت تبكي. كان اللقاء الأول مع أمي رائعاً وقاسياً، فالمدة المخصصة للزيارات هي خمس وأربعون دقيقة، لكنني رفضت أن أتركها تذهب واستطعت إبقاءها مدة ساعة. بقيت والدتي لدى عائلة أسير فلسطيني في الخليل لمدة شهر رأيتها خلاله خمس مرات.

في سنة ١٩٨٨، زارتني بواسطة الصليب الأحمر الدولي عبر الأردن، وكان لقاء قاسياً، فهي جاءت وفي صدرها هموم كثيرة، أولها موت أخي، ولم تكن

تعرف كيف تخبرني به. غمرتني وبكت، فأدارت مسؤولة الصليب الأحمر وجهها دامعة العينين. أردت تخفيف الحمل عنها فسألتها من الذي توفي عصام أم إبراهيم، فأجابت بصوت مرتجف تخنقه الغصة: إبراهيم.

كان اللقاء الثاني والأخير، وبعدما منع على أهالي السجناء رؤية أولادهم».

كنا نستيقظ

كيف يتأقلم السجناء وكيف يعيشون دورة حياتهم اليومية؟ .

يقول جمال: «كنا نستيقظ في الخامسة فجر كل يوم، ونقف استعداداً ليستعرضنا الحراس ويتأكدوا من أعدادنا. وفي السادسة نعود إلى أماكننا، ويتولى من تكون مناوبته تسلم طعام الإفطار وتوزيعه. وكان الإفطار خبزاً ولبنة أو بيضة مسلوقة لكل شخصين يقطعانها مناصفة بالخيط. إلا أن إشكالاً وقع بين أسيرين بسبب قسمة بيضة، أدى إلى تشكيل لجنة من السجناء حلت النزاع واتخذت قراراً بأن ينال كل أسير مداورة ويوماً بعد يوم بياض البيضة وصفارها.

أما عند الغداء فيوزع الطعام في صحون بلاستيكية نسميها «قروان» تتسع لأربع عشرة ملعقة أرز مع مرقة لونها أصفر لا طعم لها.

كنا نؤلف في السجن مجتمعاً كاملاً ومصغراً يعيش فيه الطبيب والمهندس والمعلم والتلميذ ويضم انتماءات حزبية ودينية متعددة. بعد الإفطار، كنا نجتمع للجلسات التثقيفية والدروس إذا كان موعد الخروج إلى الساحة بعد الظهر. أما إذا خرجنا صباحاً فنجتمع بعد الظهر للدروس. يعمل بهذا البرنامج على مدار الأسبوع ما عدا يوم الجمعة، موعد العطلة الأسبوعية، وفيه تجري المسابقات والحلقات الترفيهية ويوزع الدجاج مساء وتعطى كل دجاجة لعشرة أشخاص.

أما مسألة تنظيف الغرف فكانت تتم مداورة بين السجناء الذين يتولون شطف الأرض وغسل أواني المائدة. ويتعاون الجميع في اختراع أعمال يدوية كالمسابح وبناء مجسمات للمساجد».

أحلام وردية

يتحدث سجناء عسقلان عن شجرة نخل مشهورة تتوسط ساحة السجن، يلتف السجناء حولها، يدورون ويتكئون عليها، وكانت مقصدهم للراحة ومعلماً أساسياً في حياتهم اليومية. إلا أن أحد السجناء رأى فيها ما لم يره رفاقه، إذ وقف أمامها

يوماً وخاطبها قائلاً: «حتى أنت يا شجرة النخل العتيدة ذكر لا أنثى». (لأنها لا تثمر)

ذكر لا أنثى. جملة تختصر حال السجناء وأحلامهم، فمنهم من ترك زوجة وأولاداً، ومنهم من ترك صبية وعدها بحلم جميل، لكنه لم يترك لها إلا صورته تتأملها وتنتظر رسائله التي تصلها عبر الصليب الأحمر الدولي.

يروي جمال: «كانت المرأة حلم كل رجل سجين، لكننا لم نكن نجرؤ على الحديث عن هذا الموضوع، لأن كثيرين من السجناء أوقعوا في فخ التعامل مع إسرائيل بسبب المرأة والجنس. لم نكن نناقش أمورنا الخاصة إلا بين الأصدقاء الموثوق بهم. وكنا نستعيض عن المرأة بأحلامنا التي كانت نادرة جداً. فبين مئة كابوس يمرّ الحلم الجميل مروراً عابراً».

حلم جمال كان فتاة أحبها خلال وجوده في لبنان واتفقا على زواج رفضه أهلها لأنه ينتمي إلى غير مذهبها. حين غادر إلى إسرائيل حمل صورتها معه، فهي كل ما بقي له منها بعدما امتنع عن رؤيتها بناء لطلب أهلها. وفي السجن علم أنها تزوجت وأنجبت ثلاثة أطفال: «كنت في السجن أتخيل ملامحها. أريد فقط أن أراها اليوم لأشاهد تعابير وجهها بعد مرور كل هذه الأعوام».

تقول فيروز في أحد أعمالها المسرحية: «يمكن اللي راح مش لازم يرجع».

وهكذا يقول جمال: «تركت أخوتي صغاراً يعيشون في السعودية، وعدت إليهم بعد أحد عشر عاماً. اقتحمت حياتهم كغريب متطفل. وجدت نفسي منبوذاً من إخوة لم يعرفوني، أحاول جاهداً التقرب منهم والتعرف على طباعهم وعاداتهم. لكن لم أستطع أن أتفاهم إلا مع أخويَّ الكبيرين اللذين عشت معهما طفولة واحدة، أما الآخرون فقد وجدوا صعوبة في التأقلم مع وضع جديد وأخ جديد. كل شيء تغير بعد المعتقل. عدت إلى منزلي فوجدته غارقاً في الحزن على أخوين ماتا وهما في عز شبابهما، ووجدت كل الأبواب موصدة في وجهي، فوضع عائلتي الاقتصادي اهتز بعد عودتها إلى لبنان من السعودية وتقدم والدي في السن. بدأت البحث عن عمل وما زلت منذ عام مستمراً في البحث، طرقت كل الأبواب ولم أحظ بجواب. ويمازحني بعضهم قائلاً: الأفضل لو أنك تعود إلى السجن. أفكر في السفر إلى الخارج لكني سئمت الغربة والعيش وحيداً. هل كثير علي وعلى رفاقي أن نحلم بالعيش في وطن سكننا الحنين إليه؟

وفي الأسر يصبح الشخص الذي فقد حريته إنساناً أكثر شفافية وحساسية وإنسانية، يزداد حنينه إلى مرحلة الطفولة. يستعيدها ويحللها. كنت أسترجع أدق تفاصيل حياتي وذكرياتي في بيروت وبريطانيا والسعودية. كان يؤلمني أن تصلني

رسائل أهلي خالية من الأخبار مليئة بجمل مثل: نتمنى أن نراك وأن تكون بيننا. أحسست أني بعيد عنهم، لا أعرف ما يدور حقيقة في عالمهم، كانت الرسائل تصل كلها متشابهة أما أنا فكنت أكتب الرسائل حتى لو لم تصل إلى المرسل إليه. كنت أكتب وأبني أحلامي على واقع تركته منذ أعوام ولم أعلم أنه تغير في غيابي، حلمت بالعودة والاستقرار والزواج على قاعدة معلومات ناقصة عن أوضاع اجتماعية واقتصادية تغيرت لدى عائلتي وفي لبنان كله. كنا نعيش أوهاماً معتقدين أن العالم كله سيهب لنجدتنا. اليوم، بعد تحرري، أصبحت أعرف الفارق بين الحرية والقيد الشريف. أرى ذلك في رسائل رفاقي من الأسر، المجردين من كل سلاح سوى الإرادة والصبر».

«أسألك عن الأصيل والليل»

في رسائل بعث بها أسيران، لغة مختلفة نابضة بإرادة تحد مستمرة، يقرأها بحسرة الأسرى المحررون الذين لا يزالون يبحثون عن عمل، أو الذين يعانون أمراضاً دائمة، وينتظرون وعوداً حكومية بتحسين أوضاعهم، يقرأونها وهم يحسدون أولئك المسجونين لأنهم لا يزالون يعيشون أحلام الوطن الوردية.

يقول علي بلحص (المحكوم لمدى الحياة) في رسالة إلى محرر منذ مدة:
«أقف عاجزاً عن البوح بما يختلج في هذا الفؤاد الذي جرحته خناجر الزمن الحاقد، لأن الحديد حول معصمي أفقدني القدرة على البوح فيظل الكلام بيننا أنيناً يخرج مع كل صباح وأمسية، وفي هدأة الليل يتحول الأنين نواحاً صارخاً يمزق صداه سكون النفس ليكسر الحواجز التي لم تصنع إلا لعذاب البشر (...). أسألك عن الأهل والبلاد، عن الشوارع والجبال، عن بيروت الحبيبة. أسألك عن الروشة والمنارة وعين المريسة، عن الكورنيش عند الأصيل وفي الليل. أسألك عن كل شيء عن الحجر والرمل والتراب والشجر».

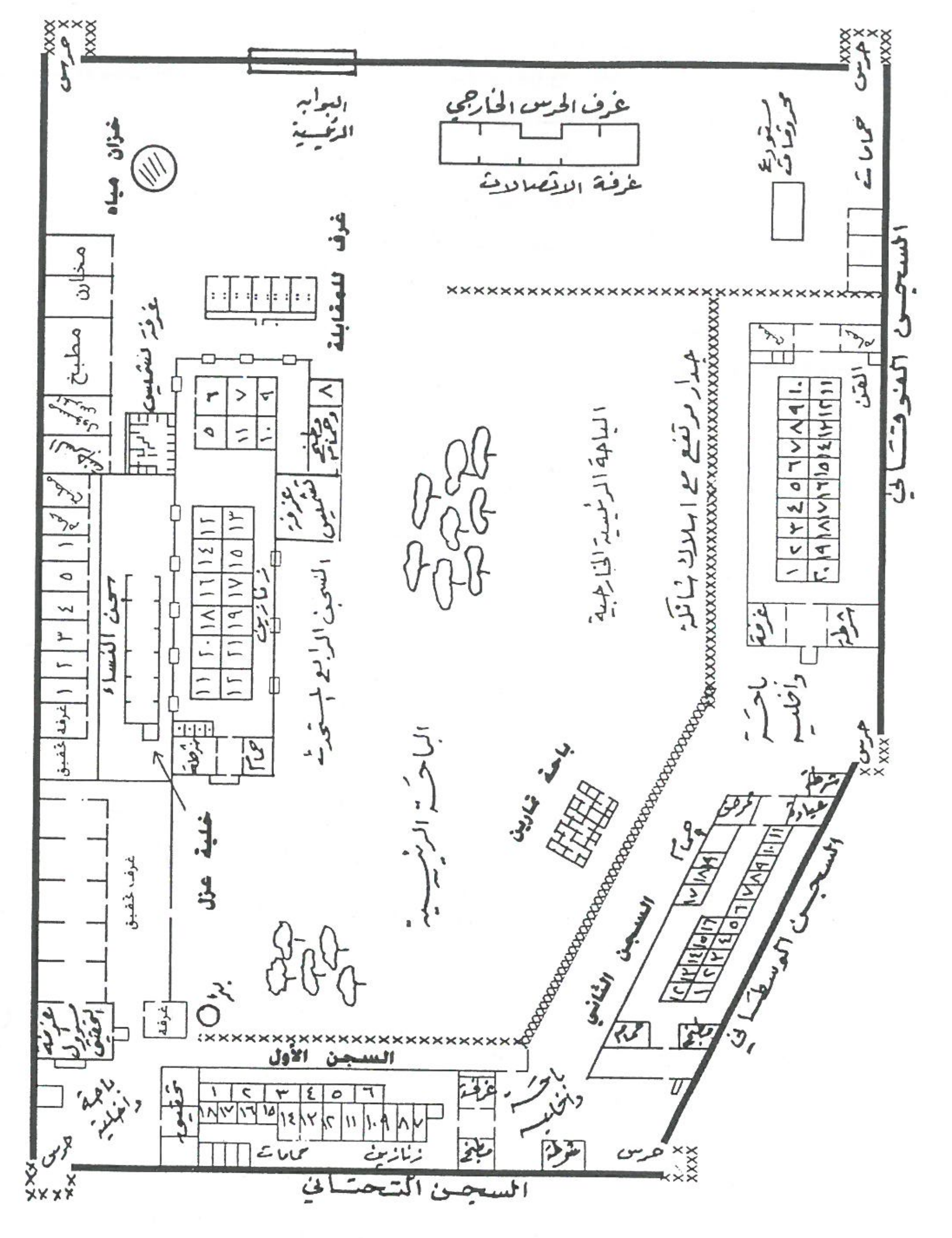
وفي رسالة بعث بها نبيه عواضة الذي دخل السجن في الخامسة عشرة من عمره ليقضي فيه ١٥ عاماً، كتب يقول: «الأرض مليئة بالأحلام وبعيون تبحث عن مساحات شاسعة فعلى رغم قيود الحياة، تظل الأماني مرفوعة، وعلى رغم الجدران استرق نظرة إلى الأفق. اخترت عناد الأيام والحياة والذكريات مقتنعاً بأن أجمل الأيام تلك التي لم نعشها بعد، وأجمل اللحظات تلك التي ستأتي. فلنفرح بالساعات القليلة ولنضحك للأيام المقبلة ولنبتسم أبداً للسنوات الطويلة.

ماذا يعني وجودنا إن لم نطمح إلى غاية ما؟ الحياة مليئة بالفرص وهي عائمة

على بحر التجارب التي نسميها ذكريات. هي دوامة من المنعطفات الصعبة تضع الإنسان أمام اختبارات قاسية وأمام اختيارات متعددة. فإن نختار الابتسامة، يعني أن ندوس على الحزن والتجارب الفاشلة. لا نحتاج للدمعة إطلاقاً، على الرغم أنها منقذنا إلى ساحة واسعة للتنفس، نحتاج إلى الأغنية، فلنغنّ للطيور العاشقة، للجداول، فلنغن لسمكة البحر التي تسبح بين أطياف المرجان الجميلة، ولنضيء الصحراء القاحلة ولنسر فوق السهام المنصوبة على طريقنا نحو الحياة التي نحبها وننشدها ونضحي لأجلها بكل شيء، حتى بالحياة نفسها».

هيام القصيفي

«النهار»، ١٤/٧/١٩٩٥



خريطة لسجن الخيام
كما جاءت في تقرير منظمة العفو الدولية

تبدو المقاومة الجنوبية،[٦٢٤] في الأدبيات الجارية، وكأنها لا تحتاج تاريخاً، فقد امتد تاريخها واتسع، حتى بات يحكي على امتداد المنطقة الجنوبية والطائفة الشيعية، جوهراً مجرداً. وبات، بتفصيل أكثر، خميرة التواريخ الخاصة بالقرى وبالعائلات وكأنها تتصل به خلفاً عن سلف. وفي ظل الكلام الكبير عن الفداء والتضحية والشهادة، يتوقف الحديث في ماديات حدث المقاومة وفي علاقاته التي تدبّ عقاربها في حياة الجماعة وفي هموم عيشها المشترك وفي ماضيها ونشأتها وتطلعها إلى مستقبلها.

صحيح أنه بعد كل عملية ناجحة للمقاومة تصيب من الإسرائيليين قتلى أو جرحى، يكون للحدوديين موعد مع فرح ساكن مطمئن خلف إقامتهم المتحجرة بالعنف الإسرائيلي المعلن منه والمضمر. ولكن التساؤل هنا، هل أن الاعتماد على «ما في نفوس الحدوديين» من مواقف تجاه الاحتلال الإسرائيلي يغني عن البحث في برودة المقاومة الحدودية، داخل الشريط المحتل. وهل يكفي الاحتجاج بالعنف الإسرائيلي ووطأة أجهزته الأمنية وممارساته في الاعتقال والإبعاد في تفسير الفتور الآنف؟

تقتضي الإجابة على ذلك العودة قليلاً إلى أواخر الستينات أو أوائل السبعينات، حيث راحت تتشكل في القرى الحدودية تنظيمات «لبنانية مقاومة» (الحرس الشعبي، أنصار الثورة، اللجان الثورية، الأفواج العربية...). والتي راحت تعمل لاحقاً، شأن كل مسلحي الأحزاب اليسارية اللبنانية تحت عنوان جامع «القوات المشتركة».

كانت هذه القوات تقوم في أساسها على محاور الانقسام اللبناني الحاد في توزعه الطائفي، في مراحل التمهيد للحرب اللبنانية في سنوات ما قبل ١٩٧٥ أو في سنوات الحرب اللاحقة.

ولم تحد حركة المقاومة، الوطنية بداية والإسلامية حالياً، عن الإقامة على أرضية الانقسام السابق، ولا يبدل في هذه النظرة إلى طائفية المقاومة أو يخفف من غلوائها هذه تكرار بعض الأحزاب «العلمانية» (الشيوعي، والقومي السوري، البعث...) لأسماء من عناصرها، من غير الطائفة الشيعية، سقطوا أو أسروا في

(٦٢٤) رأيت أن أتخفف في الحديث عن المقاومة، من إيراد النصوص والاستشهادات المصاحبة، لأن الحديث في المقاومة وعملياتها سيرة حية يومية في المدى الأوسع من الإعلام المرئي والمسموع، وفي حوارات الناس على امتداد يومهم.

مواجهات مع قوات الاحتلال. وهو تكرار يشكل في جوهره قرينة، على ما نذهب إليه في ما تكرس من سمة طائفية للمقاومة القائمة في عهديها: الوطني وبالطبع الإسلامي.

إلى جانب هذه السمة الطائفية، كان ادعاء «المقاومة» على أرض الجنوب، منذ تواجد القوات الفلسطينية الأول، على أنها رأس الحربة والطليعة المتحركة الحامية في محيط عربي متجمد أو مكبل. وهي طليعة ليس بالمعنى الذي تتقدم فيه طابوراً من المتقدمين، بل بالمعنى الذي يقاوم بدافع من حماسة وإيمان ثوريين، يقصر عنها باقي العالم العربي في جمود مواقفه من الصراع العربي الإسرائيلي.

وهذه الطليعة في مهمة المقاومة لم تتغير مع خروج القوات الفلسطينية من لبنان ومع خروج الحركة الوطنية أو تخريجها من ميدان المقاومة، ومع تكفّل الطرف الإسلامي المتمثل بحركة أمل بداية، فحزب الله لاحقاً، هذا الفعل بشكل شبه كامل بدءاً من سنوات أواخر الثمانينات، حيث اتسعت مع حزب الله دائرة الوكالة في القتال، لتضم القتال نيابة عن الإسلام والمسلمين، بالإضافة إلى وكالة القتال بالنيابة عن العروبة والقاعدين من العرب.

بالانطلاق من هذين الوجهين، وجه المقاومة «الطائفي» ووجهها الطليعي العربي والإسلامي أو حتى الأممي، ينعقد أمامنا ابتعاد الحدوديين بتعددهم الطائفي عن مدى المقاومة المكتوب والمقدر في هذين الوجهين، تأسيساً على أن الداخل الحدودي يرسم موقفه في الأحداث الكبيرة والمصيرية من انعكاسات مرايا «الخارج اللبناني» في توازناته المتعددة. وتأسيساً على أن الحضور السياسي الحدودي كان بارداً وهامشياً على مدار قضايا السياسة اللبنانية والعربية، وقد كانت الأحزاب اللبنانية تسقط على الجنوبيين مطالبها في القتال والتسلح من علو ارتباطاتها الدولية أو الإقليمية ومن علو إقامتها البيروتية المدينية. أمّا أهالي القرى في الجنوب اللبناني فقد لزموا في مطالبهم دوائر قضايا حياتهم اليومية المباشرة خصوصاً ما يدور منها على شتلة التبغ أو نقطة الماء.

وربّ محتج هنا بأن هناك اليوم إجماعاً لبنانياً يطوف حول المقاومة حادباً وحادياً وحاضناً. ولكن ما يجب أن نلتفت إليه، من ناحية أولى، هو أن الاحتلال الإسرائيلي وبعد إلقاء الحرب اللبنانية عصا فائرتها، لم يترك بعد عذراً لأية شريحة أو طائفة، في أن تفرّ من عدم مباركة فعل مقاومة الاحتلال. ومن ناحية ثانية، فإن هذه المواقف الداعمة للمقاومة تبدو في جوهرها تأييداً للموقف السوري من المقاومة ومن رعايته لها. على كل فإن نتيجة هذا الاجتماع اللبناني حول المقاومة لا يتعدى مظاهره ذاتها، إذ لم تتشكل من جراء ذلك حالة وطنية مقاومة، تنسج

التفافاً باتجاه المقاومة كتبن أو كمشاركة، إذ ما زالت هذه المقاومة إلى الآن شيعية التكوين جنوبية الغلبة والتشكل. وهذه واقعة لا تصب في وجهة الإجماع اللبناني المرفوع مقاوماً على رؤوس الأشهاد في الخطاب والمواقف السياسية، وهي لا تشكل أكثر من تخيلات وتهويمات حول موقف متماسك، ما زال يفتش عن لُحمة في نواحي باقي المناطق وباقي الطوائف وباقي سياسات الوطن ومؤسساته وإدارته، التي ما زالت على دورتها السابقة على الاحتلال، في أوجه ممارستها لقضاياها المفردة أو علاقاتها العامة.

يبدو هذا الإجماع إذن من قبيل الغناء للشر بعداً عنه، فهو يبقى قائماً ما دامت هذه المقاومة بعيدة عن مواجد الطوائف وحواشيها وشعبها في السياسة والإقامة، وإلاّ فنحن مجدداً أمام مواقف متنافرة متجانبة تهتز فيها صورة التبشير الخالصة في المقاومة الموحدة، وهي صورة تستغرق المواقف مواقف والمجتمع والوطن طوائفَ ومناطقَ.

وفي الجانب الآخر، تبدو المقاومة في هذه المرحلة من التوازن الإقليمي المشدود، على عجلة من أمر تحركها، وعلى ضيق من ميدان حركتها. لأن لجاجة اللعبة السياسية في المنطقة، وحضور مشاريع الحلول وتداولها الدائم عبر المفاوضات المعلنة أو المستترة، تدمغ فعل المقاومة وتلتصق به. سيما وأن الشريط المحتل في دوره الأساسي، صار الميدان الوحيد والمؤشر الأدق في تشديد الأزمة أو تفريجها. فقد شاءت إسرائيل أن يكون هذا الشريط المحتل الجسر إلى أزمة لبنان والمنطقة. وبالمقابل شكل الشريط المحتل موضوع الرد اللبناني والسوري على تلك السياسة. لذلك صار لا بد للمقاومة فيه من أن تكون واجهة الصراع الإقليمي الأولى في المنطقة، وهي تحتضن في حركتها كامل مؤشرات الأحداث وتجاذباتها. فعلى عاتقها تقع ترجمة الحوار الدائر، في فتح القنوات أم في تسكيرها. وإليها يعهد حمل مطرقة الضغط العسكري المكثف ضد قوات الاحتلال، دون احتساب لما قد يستتبعه ذلك من طوارق الانتقام الإسرائيلي. وقد يفسر هذا الدفع الخارجي للمقاومة، القدرة العسكرية اللافتة والعمليات العديدة الناجمة التي تصيب مقاتل من جنود الاحتلال، وما يقابل ذلك من جمود ومراوحة اتسمت بها، إلى الآن، الحالة الشعبية داخل قرى الشريط المحتل. هذا بالطبع إلى التوازن المفقود بالأصل ما بين هذه القدرة في أعمال المقاومة، وباقي المواقف الشعبية على امتداد الوطن.

في مثل هذا التوزع الوطني، الذي يخفي وراء خيال إصبع التأييد للمقاومة، مشارب ومواقف متنافرة، وفي مثل هذا الثقل الإقليمي العربي والإسلامي، الذي

يضغط مع اتساع قضاياه وملفاته وثقلها، في منطقة محددة في المكان والقدرة، يحق لنا أن نطرح التساؤل حول قدرة أناس الشريط المحتل على تنظيم حركة مقاومة ترى في نفسها امتداداً أو نواة لحركة مقاومة شاملة منتظمة في خارجه.

ليس بصيرة أو وضع يد على علة، القول بشريط حدودي محتل متثاقل في مقاومته وتماسكه في وجه الاحتلال الإسرائيلي. مع أن احتمال فعل المقاومة لم يكن زحاماً صعباً ومفاجئاً، على الأطراف السياسية الجنوبية (واللبنانية استطراداً) أن تنزل فيه بما تيسر من إمكانات وعلاقات وتحالفات. فمن المؤكد، وبعيداً عن الأدبيات التي ترى في حركة المقاومة الحالية حفيدة شرعية لمقاومات تمتد على حقب وقرون ماضية، من المؤكد، أن استتباع السلاح وسيلة تعامل وحرب، لم يعد جديداً على أجواء القرى الأمامية بدءاً من أواخر الستينات. لا بل إن العديد من الأحزاب اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، كان يتحدث في أواسط السبعينات عن خطط جاهزة في حال أقدمت إسرائيل على مغامرة اجتياح الجنوب، أو أبعاض منه، تقسم مناطق الجنوب بموجبها إلى مربعات مقاومة، وهي مربعات، حسب توصيف أصحابها، محسوبة بدقة في طرق تموينها وتذخيرها.

وبعد اجتياح ١٩٨٢، لم تعرف المنطقة البعيدة من الجنوب والواصلة إلى ما قبل تخوم الشريط المحتل الحالي، حركة مقاومة تحاكي الحركة التي غطت باقي مساحة الاحتلال الإسرائيلي حتى حدود العاصمة بيروت. والتي تصلبت بعد الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الأولي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، فشكلت نهوضاً مقاوماً غطى مناطق الجنوب كافة، يتداول جميع أشكال وأوجه المقاومة والاحتجاج من التظاهرة إلى الاعتصام والمهرجان والإضراب والانتفاضة إلى الأعمال العسكرية من تلغيم وتفجير وقصف واقتحام.

ومع الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الشريط المحتل الحالية راحت الأعمال العسكرية تنكفىء في سنوات النصف الثاني من الثمانينات إلى حدود لافتة. ومع أن الأطراف السياسية المقاومة تتنازع أسباب ذلك وتراه محصوراً في تقنيات العمل المقاوم، وفي مشكلة المساهمة فيه: هل تكون حرة وفي رصيد أطرافها المستقل، أو مساهمة مشتبكة في هيكلية جامعة تحت ظل ورعاية الطرف الأفعل في ساح المقاومة؟ ولكن واقع هذا الخلاف يطل في أسبابه الفعلية على جوهر التركيبة الداخلية للشريط المحتل، كما يطل على بنية التركيبة اللبنانية وعلى امتداداتها، القريبة في بعدها الإقليمي (سورية) أو المتوسطة في هذا البعد (إيران).

كان تفسيخ البنى الاجتماعية الحدودية عملاً إسرائيلياً يتطاول إلى ما قبل اجتياح ١٩٧٨ وقد كانت ذروة تجلياته كما رأينا في الموقف الإسرائيلي من حرب

الجنوب: وقد أصابت السياسة الإسرائيلية يومها ما مكنها من إدارة لعبة التوازن آنذاك. وقد لبثت إسرائيل في رؤيتها إلى المسيحيين عامة محرمين من معارضة أو مقاومة، وكانت تنظر إلى ذلك مروقاً يستوجب حداً. وقد أعلنت إسرائيل ذلك مباشرة في اتصال مع فعالية جزينية (أحد النواب)، «بأن المعارضة الوطنية مدنية كانت أم عسكرية في المناطق الشيعية هي أمر ينظر فيه، أما في المنطقة المسيحية فهناك خط أحمر».[٦٢٥]

جاء هذا الاتصال مع بذور المقاومة للاحتلال الإسرائيلي التي راحت تظهر في منطقة جزين، والتي كانت تواكب ما تقوم به القوات الإسرائيلية من عسف وعدوان على محور القرى السبع في منطقة صور.[٦٢٦] حيث كانت تدور إلى جانب العمليات العسكرية، حركات اعتصام واجتماعات دائمة في الحسينيات. كانت هناك دعوة للإضراب في منطقة جزين. فقد ارتأت فعاليات جزين أن يواكب اعتصام الحسينيات، اعتصام مماثل في الكنائس «يومها أقيم قداس احتفالي في دير مار أنطونيوس في جزين على نية شهداء جبل عامل، قال فيه الأب عون «إن من يطلب حماية إسرائيل كالذي يستجير بالذئب لحماية الغنم».[٦٢٧]

ولكن المواجهة الأكثر حدة كانت مع بروز قوات طانيوس شاهين،[٦٢٨] فقد كانت مؤشراً إلى تحول صدامي في الموقف المسيحي داخل الشريط المحتل، وهو ما يضرب في الرهان الإسرائيلي على استقرار صفحة المواقف الطائفية على وجهها السابق. إنما لم تؤت هذه المواقف المسيحية أكلها وتنعقد. وعادت المقاومة العسكرية إلى عب الطائفة الشيعية.

ولكن الشقة الواسعة ما بين المواقف من فعل المقاومة، لا تتحدد بالحدود بين الطوائف أو بين المناطق وحسب. بل إن هذه الحدود ترتسم داخل الطائفة الواحدة، مواقف وانقسامات في بنية الطائفة نفسها. فاختلاف المناهج المقاومة ما بين وطنية أو وطنية إسلامية أو وطنية مؤمنة، أو مقاومة إسلامية صرف أو مقاومة مدنية شاملة، ليس اختلافاً في زوايا النظر وحسب، بل هو وجه من أوجه الصراع الداخلي والافتراق البعيد لدى هذه الأطراف عموماً، وجهدها في نفي الآخرين. وإذا كان من الصحة بمكان العودة ببعض أسباب هذا الاختلاف إلى الريح الإقليمية

(٦٢٥) راجع: «السفير»، ٢٦/ ٢/ ١٩٨٥.

(٦٢٦) هذه القرى هي: بدياس، معركة، دير قانون، برج رحال، طورا، العباسية، طيردبا.

(٦٢٧) راجع: «السفير»، ٢٦/ ٢/ ١٩٨٥.

(٦٢٨) أول عملية قامت بها هذه المجموعة كانت في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ على معبر باتر.

عموماً ومهباتها المحلية، فإن ذلك لا يعفي الداخل المحلي أرضاً ممهدة فيها من بذور الخلف والقسمة.

إن الهوية التي تلابس المقاومة، إسلامية شيعية، جعلت من فعل المقاومة حلة تلبسها الطائفة الشيعية، وجعلت من مناطق تواجدها ميدان عمل خاص، وقد امتنع عليها بذلك أن تكون إطاراً مقاوماً شاملاً يغطي هيئة الشريط الحدودي المحتل ومتحداته الطائفية والاجتماعية. ولا يخفف من غلواء هذا الموقف، تعليق مقاومين من مذاهب شتى بقطار المقاومة الكبير مع إنشاء «السرايا اللبنانية»، ما دام هؤلاء المقاومون يدخلون المقاومة ويباشرونها أعداداً، ومن باب توشية المقاومة بأسماء جديدة من غير ملة أو مذهب، ولا يدخلونها من باب ترسيمة وطنية وبالتالي حدودية جديدة، ترى إلى المقاومة آصرة تربط الولاء المشتت والموزع على مناشر الفرق الطائفية والمناطقية.

ولا يقذفن في الروع هنا أن تشتت الولاء للمقاومة، ترسيمة طائفية أو مناطقية ترتفع منارة على حدود الطوائف ومناطقها وحسب، تتحدد بموجبها نوازع الإسلاميين وجمهورهم ونوازع الآخرين من غير طوائف أو مذاهب أو من غير أهواء سياسية مغايرة. إذ إن ما ترفعه المقاومة من جمع شمل جماهيري يبدو كاسحاً في المناسبات الجامعة، يخفي في الغالب اهتزازاً لركائز التكافل والتضامن الاجتماعيين، وهو اهتزاز راح يداول التأييد للمقاومة شكلاً وهوية، مفسحاً في المجال أمام بروز خطوط الصراع الكامنة في المجتمع الحدودي، المقيم منه في الشريط المحتل أم النازح إلى خارجه. وما كثرة الاحتفالات الخاصة «بأيام» القرى الجنوبية و«بأيام» شهدائها،[629] سوى شبهات جديدة حول الوحدة والتكافل الاجتماعي، حيث تبدو هذه المناسبات على مقاسات القرية والعائلة، ويندر أن ترى في الاحتفال البلدياتي الخاص حضوراً غريباً عن حمى القرية أو العائلة أو الحزب المحتفل. يجتمع الأقربون حباً لغرّة شهدائهم وحسب، ويصل الأمر أحياناً إلى نكران الشهادة، فعلاً قام به آخرون، فيتم إسقاط أسمائهم من لائحة شهداء المحلة أو البلدة. يقتسمون الشهداء ولا يقتسمون المقاومة قضية.

وتأتي في السياق عينه المباهاة، أمام الأقربين والأبعدين، حين يتطوع طرف بتقديم شهيد مسيحي، يبقى مرفوعاً علماً على طاقات مهدورة في المقاومة،

(٦٢٩) نسجل هنا أن الدعوة الأولى للاحتفال بيوم وطني من أجل الجنوب جاءت في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ من قبل المجلس الثقافي للبنان الجنوبي. من خلال الدعوة إلى القيام بمسيرة وطنية في تمام الساعة الثانية من بعد ظهر ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ في ساحة أبو شهلا قرب الأونيسكو.

وبالتالي علماً على حقوق مهدورة في الموقع والمكانة السياسية. وغير بعيد عن ذلك أيضاً، التهاتت الدائر حثيثاً في هذه الأيام ما بين القرى الجنوبية أو بين عائلات فيها، وانقسام هذه العائلات جميعاً ما بين قرية أو عائلة، تخدم في صراط الشهادة، وما بين غيرها الغاطس في سلك العمالة.

إن ما يتبادر إلى الذهن من أن تأييد المقاومة الكاسح، هو تأييد حلس ملس استخرج من مواجد المجتمع الحدودي علاقات عصبة أو أطفأها، هو حكم لا يقدر «ذمة» هذه العلاقات الواسعة، والتي لم تتحرج، ومن قبل أن ندرك أن العالم قرية واحدة، من أن تستنوق القوى العظمى في العالم، عشائر وبطوناً وأفخاذاً في حارات القرى وزواريبها، فقد تقربت «فيتنام» من الانقسام الثنائي العائلي في بنت جبيل، حتى تنسبت إلى واحد من فلقتيه، ولا تزال أطروفة «فيتنام بزي» المستحسنة، حديثاً بَرّاً سَرّاً في مرويات البلدة ومأثوراتها.[630]

* * *

وإذا كانت مبادىء حزب الله ونظرته إلى الحياة الدنيا دار فناء، وإلى الحياة الآخرة دار بقاء، وإذا كانت نظرته إلى محازبيه وجمهوره تفرزهم مقسومين ما بين من قضى نحبه في سبيل الله وبين من ينتظر، وإذا كان أعضاؤه كذلك، يرون أن موت الإنسان استشهاداً يعني اختصار سنوات طويلة من العبادة في الطريق إلى الجنة، وإذا كانت قناعات حزب الله ومبادئه كذلك، وهي مرفوعة على رؤوس الأشهاد ولم تكن لتنتظر وجود احتلال أو شريط محتل لتكاشف القوم بمضامينها وتستبثهم إياها، أو بالمقابل لم يكن آخرون من القوم بانتظار إشهارها ليتعاملوا معها على مستويات الحوار كافة، إذا كانت مبادىء حزب الله كذلك، فإن ما يستوجب تسجيله هنا هو أن شراء المقاومين الجنة بالاستشهاد، راح يتفوق مع بعض عمليات المقاومة ومع ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية، على عروض التمسك بالحياة

(٦٣٠) حصل مع سقوط سايغون في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٥، أن أقدم واحد من شيوعيي البلدة من آل بزي وأقام، في غروب اليوم نفسه، الزينة النارية على تجمع صخري كبير يشرف على نواحي البلدة كافة. وقد تساءل كثيرون عن سبب ذلك، سيما وأنه لم يكن معروفاً في البلدة تلك الليلة، مناسبة شخصية أو عائلية أو عامة أو وطنية تستدعي مثل تلك الزينة. ومع معرفة السبب كان هذا التعليق الساخر من بنت جبيلي ذي هوى عائلي مغاير: «فيتنام بزي عم تحتفل بانتصارها على أميركا». وحصل تشخيص آخر مماثل مع عدوان إسرائيلي أوائل السبعينات، حيث سأل أحدهم عن أصوات الانفجارات الطالعة وهل هي قصف إسرائيلي، فكان الجواب: نعم «إسرائيل علقانه مع حارة الجماعنة».

المبسوطة من قطاعات واسعة من أبناء الشريط المحتل، وهي عروض تبدأ في حدها الأدنى بالإقامة المنعزلة الراكدة، وتبدو في حدها الأقصى مغادرة للشريط المحتل واعتزاله كاملاً إلى غير منطقة في لبنان، وفي الغالب الأعم إلى خارجه. فالتجارة بين الطرفين: المقاومون وقطاعات واسعة من الأهالي، لا تكون والحال هذه «تجارة عن تراض منهم».

واللافت في هذا السياق هو أن نظرة حزب الله إلى شهدائه، وإلى باقي الخسائر في الأرواح في ردات الانتقام الإسرائيلية، والتي تنبع من مقاسات الحياة في داري الدنيا والآخرة، كما سبق وأشرنا، صارت تنسحب على رؤى غير أطراف تقول بالمقاومة نهج تحرير وحيداً. إذ راحت، هذه الأطراف، وفي الوقت الذي تتعامل فيه مع حزب الله من مطلات ومناهج مختلفة، تتقلد بنهج الحزب في حسابات الضحايا والخسائر، أو الأصح في عدم النظر إلى حسابات الخسائر في الأرواح والماديات: «إن إرادة المقاومة بهدف التحرير هي أكبر من أن يجري حبسها ضمن أقفاص الكلفة البشرية أو خصوصاً المادية. إنها نزوع وطني للعطاء دون الالتفات إلى التضحيات. فمتى كان كذلك أصبحت المقاومة متعذرة والتحرير كذلك».(٦٣١) فتتحول المقاومة وفقاً لهذه الأوليات إلى سرير صمدة وانتصار دائم وإلى «عرس دم»، وتتخلى عن واقعها، مهد عذاب أيوبي يتقلب عليه الحدوديون، مقاومين أو ضحايا انتقام إسرائيلي.

إن توطين «حب المقاومة» مبدأ لذة خالصاً في حاضر الحدوديين ومستقبلهم، يستغرق منهم حياتهم وذريتهم وأملاكهم، هو تكليف للحدوديين، يتعدى وسعهم «عشاق شهادة» منفردين وحيدين. ويتعدى وسعهم في انتماءاتهم الدينية والمذهبية المتعددة وتعلقها بمفاصل يستحضرها الاختلاف السياسي اللبناني، في تأزمه المرتجل والسريع أو في أزماته المغروسة على طول مسيرته وتشكله. ويتعدى كذلك وسعَ الحدوديين في مصالحهم وإمكاناتهم ومداخيلهم وعلة معاشهم، وقد باتوا مقطوعين في أعداد وفيرة منهم، وهم في أبواب رزقهم على زيغ في أعمالهم، يخرجون يتقوتون العمل في المؤسسات الإسرائيلية، أي إنهم لا «يخرجون من ديارهم بطراً ورئاء الناس ويصدون عن سبيل الله» كما تشخص الأوصاف القرآنية خروج مشركي قريش إلى معركة بدر.

لم يعد النقاش يعتبر مثلاً أن الموقف من الاحتلال، لا يولد مقاوماً مضحياً دفعة واحدة، أو يأتي قسمة شركة أو سلفة أو إرثاً، وإنما هو في شكله المقاتل،

(٦٣١) سعد الله مزرعاني، «النهار»، ٦/١٠/١٩٩٧.

الحلقة الأخيرة من سلسلة أفعال الرفض والاحتجاج التي تنجدل وتتصلب أكثر ما بين الحلقة والحلقة.

ينتفي في الحديث عن المقاومة وتضحياتها تعبير «الظروف الموضوعية»، الكلمتان المفتاحيتان في حوارات أطراف السياسة. فإذا وجدت النزعة الوطنية والإرادة إلى الإيمان بالطبع، انتفت الحاجة إلى الظروف وإلى مواضيعها. ينوب الجوهر عن الظرفية الطارئة أو الموضوعية الدائمة. لأن الحديث فيها يعني أن نقيم على المقاومة رقيباً وحسيباً، أو بتعبير أدق أن نقيم عليها شهيداً. ولكن المقاومة، وبدءاً من مطلع السبعينات، تطل على الحدوديين، بما هم بشر ومصالح ونوازع وطوائف وولاءات متعددة، على تقارب حميم أو على تباعد واسع، تطل عليهم حرزاً حريزاً. تصوغ خطاباتها من دون برامج أو مناهج أو ظروف. أي أنها تطل على الجماعة الحدودية، المقيمة أو في الشتات، أثيرية فوق الجميع، فتتحدث معهم وإليهم بخطاب لا يأخذ من دولة أو من سلطة أو من جماعة أو من حدث أو من موقف ما يمسه بنقد أو مراجعة.

تطل المقاومة من هذا الموقع، ومع تعاقب الأحزاب والأطراف القائمة بأمرها، غلباً ونصراً دائمين،(٦٣٢) فتغيب بذلك جدلية الاحتلال والمقاومة. التي تعني أن عدواً قد انتصر واحتل، وتعني إلى ذلك أن المقاومة «علم حيلة»، ينال من قوة هذا العدو وانتصاره بحيلةٍ وجودةِ نظر، وبصيرة بتحويل الأمور. وهذا ما يطعن في الحديث عن ورطة ومستنقع ودوخات تدور على العدو من ضربات تأتيه في رأسه أو في ذنبه.

صحيح أن لهذا الحديث في النصر علاقة مع الجماعة، والجنوبية منها تحديداً، يدخل قلوبها بلا استئذان أحياناً مع كل عملية جريئة للمقاومة، توقع قتلى في صفوف الجيش الإسرائيلي، ومع ما يستتبعها من حوار متأزم غالباً داخل المجتمع الإسرائيلي بين أحزابه ومؤسساته وهيئاته. ولكن الأصح أن هذا الشعور، وتحديداً داخل جماعة الشريط المحتل، أم لدى جماعة القرى التابعة في خارجه، يبقى معلقاً في بصيص فسحة الأمل من صفحة ضيق العيش الواسعة.

يعاين الحدودي في الشريط المحتل، أو في الطرف القريب منه الهزيمة

(٦٣٢) «نعم نستطيع، بكثير من الموضوعية، أن نقول إن إسرائيل، لم تعرف طعم الانتصار في لبنان وعلى جبهته، خلافاً لما هي عليه الصورة بالإجمال على الجبهات الأخرى». راجع: سعد الله مزرعاني، «النهار»، ٦/١٠/١٩٩٧. وتغنينا إشارات النصر والغلبة في أدبيات حزب الله وحركة أمل عن إيراد الاستشهادات في هذا السياق.

ويلمسها بيديه. يعاينها في ضائقته الاقتصادية التي تدفعه صوب مؤسسات عدوة ليس له من بد من العمل في داخلها، استقاتة. ويعيشها في مغالبته مرضه وفي وجهته للاستشفاء في المؤسسات الإسرائيلية في حيفا وصفد. ويعيشها مذعوراً في عيون الأهلين، وقد سِيْقَ أبناؤهم إلى مراكز التحقيق فالاعتقال المديد. يعيشها هماً مقيماً يكبر كل يوم مع اقتراب الأبناء من سن الجندية الإجبارية في «الجيش الجنوبي». يعيشها مقطوعاً عن باقي الوطن، واقفاً لساعات في عراء المعابر في حرها وفي قرها، بانتظار إشارة فتح المعبر ورفع العارضة الفاصلة. ويعيشها حدوديو القرى التابعة المحاذية للشريط المحتل، تطاولاً على الخوف والقلق من تهجير شامل مع انتقام إسرائيلي يجعل جنى العمر من ممتلكات وعمران أثراً بعد عين.

هذه المعاناة المباشرة في الحياة اليومية الحدودية تأخذ من الحنايا كل زهو بنصر. فبات على الحدوديين المقيمين داخل الشريط المحتل، مع اعتبار النصر الدائم والغلبة الدائمة، أن يعيشوا المرارة بالنيابة عن الآخرين. وكان عليهم، مقابل بعض التشكيك في مواقفهم، طرح معادلة المفارقة بين آكلي العصي وبين العادِّين لها. وكذلك كان الأمر مجال تناظر في النظر إلى الإقامة في الشريط المحتل، وإدخالها في منظومة المواجهة والمقاومة، وهو أمر ما زال دون مستوى اعتباره جزءاً عضوياً من تلك المنظومة. ويقودنا إلى هذا الحكم، بعض العمليات المقاومة التي لا تقيم صلة ما بين غرض المقاومة وبين الغرضيات المحلية في الشريط المحتل في العصبة والطائفة والمنطقة، أو لا تقيم صلة ما بين غرض المقاومة والظروف المحيطة في المنطقة أو الظروف المحددة في الداخل الإسرائيلي والتي تدفعه باتجاه الانتقام الشرس.(٦٣٣)

* * *

ويبدو من نافل القول الإشارة إلى التحام الحد الجنوبي الطرفي مع الوضع الداخلي اللبناني، بحيث يبدو التصعيد الذي تقدم عليه إسرائيل بعد العمليات الموجعة للمقاومة، طغياناً يصل إلى تضاعيف الحياة السياسية اللبنانية، وهو وصول يؤكد أن الحصانة الوطنية، ما زالت تمثل بنداً فعلياً دائماً في سياق الحوار الوطني المتجدد، ويؤكد أن الحصانة سوف تبقى موضوع اختبار مشرع ما دام الطرف الحدودي محتلاً وما دام الطرف الجنوبي يتقلب على جمر الانتقام الإسرائيلي.

(٦٣٣) وهذا ما دفع بالشيخ محمد مهدي شمس الدين لأن يتحدث ذات مرة عن «المقاومة العمياء». راجع: «السفير»، ٢٣/٩/١٩٩١.

إن حل إشكالات المواقف المتداخلة، على الساحة الجنوبية الحدودية أو على تخومها، والتي تبرز أكثر ما تبرز مع بعض عمليات المقاومة، لا يتم في الميدان الحدودي الداخلي أو على أطرافه، لأن هذه الظواهر تنطلق من قواعد أرسى عليها الاختلاف اللبناني حضوره المديد، وهي تطعن في ظواهر المباركة والتهليل الذائعة طولاً وعرضاً حول الموقع الأشرف للمقاومة. فمن المبالغة في مكان حمل تأييد المقاومة السائد على زمن جديد وعلاقات جديدة، بعد أن ألقت عصا الحرب ترحالها مع اتفاق الطائف والجمهورية الثانية وليس صحيحاً كذلك استطابة ما يعنيه ظاهر الخطاب اللبناني الجامع، والإغضاء بالتالي عن باقي تلافيف العلاقات القائمة داخل هذا المجتمع.

أخيراً، إن احتكار مهمة التحرير، وعلى امتداد أدوار القوى الفاعلة المسيطرة بدءاً من تشكل الشريط المحتل أواخر السبعينات، والتمسك «بأجرها» الوطني والتاريخي يعني، فيما يعني، أن هذه المجموعة المحتكرة تقتطع نفسها عن كيان وبنية الهيئة الاجتماعية، وإنها تساير وتلاحق فقط بنيتها الذاتية وحركاتها وتوازناتها ومقوماتها وميادينها وقدراتها في الحشد والتحريك والمال والسلاح، وإنها تعيش على ضوء كل ذلك، مواقفها من الآخرين أحزاباً أم أفراداً أم جماعات، وتبني على واقع الحال هذا ما يقتضيه من تحالفات صداقة وعلاقات تخاصم أو حتى تخوين.

يبقى الأساسي في نهج المقاومة الجامع والسليم، أن ندفع بالحدوديين، أو بتعبير شامل بالجنوبيين، أو بتعبير أشمل باللبنانيين عموماً، لأن يقدروا بأن الكلفة مع المقاومة المحسوبة والجامعة، لن تكون وبأي مقياس، تحت الاحتلال الإسرائيلي، أقل منها مع عدم وجود مثل هذه المقاومة.

القِسْمُ الثّاني

الشَّريطُ المُحتلّ النّازح وَالمُهاجر

ـ بدون بنت جبيل يا ولادي، لوطلعتو على جبل أُلماز، بتنزلوا معكم تنكة.
الولايات المتحدة. «أبو منذر»

ـ ما في حدا بالضيعة، لما بتمشي فيها بتحس أنّو خطوتك عم «تُدعر» بالشارع.
بيروت. «أبو وجيه»

ـ بالبلد. والله بتتحمم! وبتقعد قدام الباب على الشارع بالزلط، وما بتخاف حدا يشوفك.
بيروت. «الحاجة أم محمد جميل»

ـ على مدخل راشيا امرأتان: «ما تصوّرنا يا ابني. مش راحلين! والله راجعين!»
قالتا لمراسل «النهار»، ٢٥/١/١٩٧٥

الفصل الأوّل
الشّريط المحتلّ النّازح

أولاً: النزوح الجنوبي: شريط المدينة

كانت بيروت قبل سنة ١٩٤٨، واحدة من المقاصد البعيدة لحركة النزوح الداخلي الحدودية. والجالية الجنوبية فيها كانت تتوزع بؤراً محدودة في الأحياء القريبة من المرفأ ومن قلب العاصمة وبعض مؤسساتها ومرافقها. كان النزوح يومها تردداً إلى مناطق الداخل السوري وإلى مدن الساحل الفلسطيني ومناطق الجليل، وقد يطول الأمر إلى غزة؛ أو تردد إقامة تمتد من جبل عامل باتجاه دمشق وحوران وشرق الأردن. وكثيراً ما استقر الأمر على إقامة دائمة ما زالت أصداؤها تتجاوب، أحياناً في علاقات تزاوج قليلة أو علاقات قرابة تطل في مناسبات فرح أو عزاء عزيزة، أو أنها في غالب الأحيان تقطعت وامّحت مع تقطع الوحدة السياسية ومع تفرق الجنسيات والهويات في محلات الإقامة الجديدة.[1]

بعد سنة ١٩٤٨، وتسكير الحدود مع فلسطين، صار هوى الهجرة شمالياً يشدّ باتجاه مدينة بيروت وقد شكلت أحياء اللجا والبسطة والمصيطبة مقرات الموجات الأولى من النازحين. كما شكلت الضواحي الشرقية لبيروت محور خطوط الهجرات العمالية الجنوبية اللاحقة والتي تشكل، مع تضخمها، حزام الضواحي على داير مدينة بيروت.

انقسمت الإقامة الجنوبية لأول مرّة مع النزوح إلى بيروت، إلى منطقتين تتقاطعان نفس قضايا الوطن وأزماته السياسية والاجتماعية. لا بل أن هاتين الإقامتين المتباعدتين ما بين المنطقة الجنوبية (وهي حدودية بشكل أساسي)، وما بين

---

(١) تتعدى في حالات كثيرة، أعداد فروع العائلات البنت جبيلية المتواجدة في بعض مناطق الجمهورية العربية السورية (منطقة حوران) أو الأردن (منطقة المفرق)، أعداد أصولها المتواجدة في البلدة الأم. بالنسبة للانتقال عبر الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية راجع:
Assémaani Léba, «La frontière galileénne et ses consequences géographiques économiques et politiques sur le Sud-Liban,» *Halyat*, no. 36, automne 1984, pp. 19 et sv.

الضواحي البيروتية، تشكلان أساساً لحمة وسدى القضايا أو الأزمات القائمة بأبعادها الاجتماعية والسياسية والطائفية. فالنزوح الريفي، هو الذي يضاعف الحصة الشيعية من سكان بيروت الكبرى، خمس مرات خلال ثلاثين سنة إذ ارتفعت هذه الحصة من ٦٪ سنة ١٩٤٣ إلى ٢٩٪ عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤،(٢) وهذا النزوح الريفي نفسه، والذي تبلغ الحصة الجنوبية منه ٦٠٪ حسب تقديرات سليم نصر، هو الذي انقص نسبة اليد اللبنانية العاملة في الزراعة من ٤٨,٩٪ سنة ١٩٥٩ إلى ٣٤٪ عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ إلى ١٨,٩٪ سنة ١٩٧٠.(٣)

هذا التداخل الضيق في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، والتواصل الدائم بين قضايا الجنوب الحدودي الريفي والجنوب المديني البيروتي هو الذي أبقى أواصر الإقامة حيّة بين القضايا الحدودية كلها وقضايا الإقامة البيروتية، وقد راح يزيدها تقارباً، بدءاً من أواخر الستينات الحضور الفلسطيني في منطقتي الإقامة الجنوبية: التجاور مع المخيمات في المدن والتواجد الفدائي العسكري في القرى الحدودية.

حتى أوائل السبعينات، ظل التوازن مقبولاً ما بين مقيمين في قرى الجنوب وما بين النازحين عنها. فقد وصلت أعداد النازحين وفق تقدير مديرية الإحصاء المركزي سنة ١٩٧٠ إلى ١٣٣ ألف نازح، أي أن النازحين من الجنوب باتوا يشكلون نسبة ٢٨,٦٪ من مجموع سكانه المسجلين (عدا قضاء جزين) والبالغ ٤٦٥ ألف نسمة، أو ما نسبته ٥٣,٢٪ من مجموع سكانه المقيمين والبالغ ٢٥٠ ألف نسمة تقريباً (٢٤٩,٩٤٥ بالضبط). وهذه النسبة (٥٣,٢٪) تتقارب مع النسبة التي تقدرها دراسة الدكتور رمال ٥١,٣٪ وتدور على قضاءي بنت جبيل ومرجعيون.(٤)

هذه النسب الجنوبية العامة على مستوى الجنوب، تتغير مع الحديث التفصيلي فيما عنى الأوضاع السكانية داخل القرى الحدودية. وتبقى دراسة حسين رمال المصدر الرئيسي في هذا السياق.

على مستوى قرى قضاء بنت جبيل الحدودية، تعطينا قراءة الأعداد التفصيلية للنازحين من هذه القرى سنة ١٩٧٢ رقماً إجمالياً ١٦,١٦٠، يقابله ٢٣,٦٢٥ للسكان

(٢) Cf., Salim Nasr, «La transition des chiites vers Beyrouth: mutations sociales et mobilisation communautaire à la veille de 1975,» in *Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq* (Beyrouth: CERMOC, 1985), pp. 92-93.

(٣) *Ibid.*, p. 90.

(٤) حسين رمال، «النزوح السكاني من الجنوب إلى بيروت»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٧٣) ص ٦٠ وما بعدها.

المقيمين وهذا يعني أن نسبة النازحين على المقيمين تبلغ ٦٨,٤٪ في قرى قضاء بنت جبيل الشريطية، مع نسبة أقل في قضاء مرجعيون ٦٤,٢٪ (٢٢,٨٤٢ نازحاً مقابل ٣٤,٨٤٠ مقيماً)، مما يعطينا معدلاً وسطاً لنسبة النازحين على المقيمين سنة ١٩٧٢ في قضاءي بنت جبيل ومرجعيون هو ٦٥,٨٪ (٥٣,٠٦٠ نازحاً مقابل ٨٠,٦٢١ مقيماً).(٥)

كان من جراء هذا النزوح باتجاه بيروت، أن صارت هذه الإقامة الجديدة نقطة جذب للنازحين الجنوبيين سابقاً، إلى غير منطقة لبنانية أو النازحين في الجوار العربي وتحديداً الجوار السوري، إذ سرعان ما راحت العائلات الحدودية العاملة في المؤسسات الحرفية في دمشق وفي غير منطقة أو مدينة سورية، تتجه إلى بيروت منخرطة في مجالات أعمالها،(٦) مواكبة في ذلك حركة العشرات من الآلاف من العمال السوريين القادمين يومها باتجاه بيروت.(٧)

لكن ما يجب التوقف عنده هنا، أن حركة النزوح اللافتة لم توصل، حتى تلك الفترة، إلى تحوير جذري وسريع في البنية الاجتماعية أو الاقتصادية للمنطقة الحدودية. فمع التسليم بالتوجه المباشر مع إقفال القرى الحدودية الجنوبية، نحو طي صفحة ازدهار عام في القرى الحدودية والأسواق التجارية فيها، إلا أن ما يتوجب اعتباره هنا، هو أن النزوح الجنوبي باتجاه الشمال، لم يكن ظاهرة جديدة، بقدر ما كان توجهاً جديداً باتجاه لبنان، لحركة النزوح التي كانت قائمة بالأصل باتجاه فلسطين وسورية. لذلك لم يدخل النزوح «البيروتي» تغييراً ذا أثر عميق داخل البنية الحدودية، فقد ظل جمهور القرى الحدودية قادراً على الانطلاق في ميدان عمله الزراعي، مع ما يظهر من كثافة النزوح، وظلّت زراعة التبغ مثلاً على وتيرتها المتصاعدة في زيادة مساحة الأراضي المزروعة أو في زيادة أعداد الأسر

(٥) نستذكر هنا أن أعداد النازحين، مضافة إلى أعداد المهاجرين تعطينا على مستوى قضاءي بنت جبيل ومرجعيون رقم ٧٦,٤٠٩ نازحين ومغتربين، مقابل ٨٠,٦٢١ مقيماً وهذا يعني أن نسبة من هم خارج الشريط على نسبة المقيمين فيه كانت ٤٩,٧٪ في سنة ١٩٧٢.

(٦) راجع بخصوص عودة أهالي الهبارية الذين كانوا قد تركوا باكراً في الخمسينات إلى سورية: علي شقير، «النزوح من قرية الهبارية: حدود التماثل والفرادة، دراسة مونوغرافية حول تشكل حي الهبارية في حي السلم»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢)، ص ١٣.

(٧) يقدر سليم نصر عدد السوريين في «تجمع مدينة بيروت» أوائل السبعينات بـ ٢٥٠ ألف شخص يمثلون ٢٣٪ من سكان بيروت الكبرى. راجع: سليم نصر، «بيروت الكبرى عام ١٩٧٥: حدود الاندماج المجتمعي»، «الواقع»، العدد ٣، تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٨١، ص ٧٢.

المستفيدة منها، حتى عشية انفجار الأحداث اللبنانية.[٨]

يقود هذا الكلام إلى تأكيد حضور المنطقة الحدودية، كمنطقة جنوبية، في البنية الاقتصادية العامة. كذلك بقيت، رغم ما تعامل عليها من أحداث وتهجير منطقة وجود عمراني كثيف. فقد ظلت تحتضن في قضاءيها الحدوديين الرئيسين بنت جبيل ومرجعيون وفقاً للأرقام التي ينقلها حسين رمال ٨٠,٦٢١ مقيماً أي ما نسبته ٥١,٣٪ من مجموع مسجليها البالغ ١٥٧,٠٣٠ مسجلاً.[٩]

وفي الطرف المقابل، كان للنزوح إلى بيروت، بالإضافة إلى أثره في الكثافة السكانية، حضوره السياسي وحضوره المباشر في القضايا الاجتماعية والحياتية المباشرة.[١٠] فلا غرو إن رُدّ العامل الأساس في نمو الضواحي البيروتية إلى الحضور الجنوبي.

في بداية حضورهم، تعاطى ٨٠٪ من هؤلاء النازحين المهن البالية (العتالة، مسح الأحذية وبيع الجرائد)،[١١] إلى قطاع التنظيفات الذي جعل، لغلبة العمالة الشيعية الكاسحة في عديده، من رئاسة المصلحة المعنية رسمياً بأمور التنظيفات على امتداد العاصمة، «منصباً شيعياً منذ تقسم الوظائف على الطوائف».[١٢] وإنما مع تكريس النزوح الجنوبي إقامة عائلية دائمة في الضواحي، راح الجنوبيون يتسلقون سلّم أدراج الإقامة في المدينة من امتلاك المنزل إلى امتلاك المؤسسة

(٨) ظلت زراعة التبغ في وتيرتها المتصاعدة باستمرار، ففي قضاءي الشريط المحتل الرئيسيين، بنت جبيل ومرجعيون، ارتفعت أعداد المزارعين من ٢٥٠٤ سنة ١٩٥٨ إلى ٩٤٣٥ سنة ١٩٧٥ في قضاء بنت جبيل، وارتفعت في قضاء مرجعيون في المدة الزمنية نفسها من ٩٥٠ إلى ٥٩٢١ مزارعاً. وفي المساحة ازدادت المساحة في بنت جبيل من ٨٥٦٥ دونماً إلى ١٧,٤١٧، وفي قضاء مرجعيون من ٢٦٨٣ إلى ٨٧٢٨ دونماً في مرحلة سنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥. وتظهر أهمية هذه المساحات مع مقارنتها بالمساحة الإجمالية المزروعة تبغاً على مستوى لبنان بعامة والتي تبلغ ٧٧,٢٢٢ دونماً. وهذا يعني أن نسبة مساهمة القضاءين الحدوديين من إجمالي مساحة التبغ اللبناني في سنة ١٩٧٥ هي ٢٢,٥٥٪ و١١,٣٪ في قضاءي بنت جبيل ومرجعيون على التوالي.

(٩) يتوزع الفرق بين أعداد المقيمين والمسجلين كالتالي: ٥٣,٠٦٠ نازحاً و٢٣,٣٤٠ مهاجراً. راجع: رمال، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ وما بعدها.

(١٠) مع تسارع وتائر النزوح الجنوبي تشكل في العاصمة نمط بناء جديد يرتكز على وجود شقق سكنية صغيرة (غرفة ودار)، لأن إيجار الشقة الكاملة كان آنذاك في حدود ١٥٠ ليرة لبنانية وهذا مبلغ مرتفع جداً. راجع: «النهار»، ٨/٧/١٩٧٥.

(١١) دراسات ووثائق معهد التدريب على الإنماء، «لبنان يواجه التنمية: ملخص بعثة إيرفد الأولى، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١» (بيروت، ١٩٦٣)، ص ١١٨.

(١٢) راجع: «النهار»، ١٠/٧/١٩٧٥.

الحرفية والتجارية إلى التعاطي في أمور قطاع الخدمات فإلى وظائف رسمية في الدولة أو في المؤسسات الخاصة.

وهكذا جمع النازحون الجنوبيون العمل إلى قوّة العدد، وتحولوا مع الوقت إلى قوة سياسية أساسية. وقد ساندهم في ذلك تطور الأحداث اللاحق الذي ربط ما بين مشكلات التركيبة المحلية اللبنانية، وبين القضايا التي استجدت جراء الوجود العسكري الفلسطيني. وهذا ما أسبغ على الحضور الجنوبي في محوريه: الحدودي وفي الضواحي البيروتية، هيئة واحدة متكاملة في السياسة والاجتماع، وهكذا أصبحت بليدا وحوادثها سنة ١٩٦٧، وقضايا عيترون مع تبغها[١٣] قضايا محض بيروتية. وأصبح بالمقابل، تحرك قوى الأمن الداخلي وإزالتها البيوت المبنية على الأملاك العامة، في منطقة المكلس في الضاحية الشرقية من بيروت مطلع السبعينات تحركاً ينال من بيوت القرى الحدودية نفسها.

أ) التهجير

تشكل أرقام المقيمين داخل الشريط المحتل،[١٤] وأرقام المهجرين مادة تثقيل لمواقف القوى الفاعلة أو مادة تضخيم تكشف جهل بعض ممن يتداولون الأرقام في جداول القرى الجنوبية وأخبارها، ومادة تقصير تفضح مهمة من يفترض فيهم الدقة في العمل، وتفضح جهل من يفترض فيهم المعرفة والمتابعة.

ففي الباب الأول يدخل ادعاء رئيس الإدارة المدنية في الجنوب اللبناني بأن «السكان في منطقة الجيب القديم هم ـ في معظمهم ـ من الشيعة، ويبلغ عددهم

(١٣) حصل الصدام في بلدة عيترون بين مزارعي التبغ والدرك اللبناني في ١٩ تموز/يوليو ١٩٦٨.

(١٤) يستدعي غياب أية إحصاءات رسمية عن داخل الشريط الحدودي المحتل، رغم عجيج الاهتمام به، الإشارة إلى خطوة قامت بها إسرائيل في مطلع سنة ١٩٨٣، وبها تستقصي المناطق الحدودية عبر استمارة تشتمل على ٩٨ سؤالاً، العديد منها أسئلة مركبة.
تتناول الاستمارة معلومات تفصيلية حول القيادات الاجتماعية والأهلية والسياسية والدينية وكبار الموظفين، إلى أسماء الشباب المعروفين في القرية. ثم تنتقل في القسم الاجتماعي إلى تناول السكان جنسهم وأعمارهم وأديانهم ومغتربيهم وأماكن اغترابهم، ثم تأتي أسئلة في التربية بمختلف جوانبها في المدرسة والطلاب والمعلمين والإدارة. وتنتقل بعد ذلك إلى الصحة، مؤسسات وجهازاً طبياً. ثم تطلب إجابات حول خدمات البريد والهاتف والوقود والغاز والكهرباء والمياه والمواصلات والصناعات والزراعة وأماكن التسلية والمحترفات والآثار والمقدسات، إلى النزاعات بين أسر القرية في داخلها أو إلى نزاعات القرية مع غير عائلات أو قرى في الجوار...
راجع النص الكامل لأسئلة الاستمارة في «السفير»، ٤/٢/١٩٨٣.

١٥٠ ألف نسمة تقريباً... وإضافة إلى هؤلاء، هناك نحو ٣٠ ألف مسيحي، وبضعة آلاف من الدروز. لكن الحزام الأمني الحالي أوسع كثيراً [من الحزام القديم]، كما هو معروف، ويضم ١٢٠ قرية نسبة سكانها الشيعة ٩٠٪».[١٥] وقياس هذه النسبة على الـ ١٠٪ الباقية حصة لسكان حاصبيا بعرقوبها ووادي تيمها ولمنطقة جزين، إضافة إلى ما ورد من ٣٠ ألف مسيحي وبضعة آلاف من الدروز، يوصل سكان الشريط المحتل إلى مئات الآلاف القريبة من المليون.

ولا تخيب أرقام سعد حداد رئيس الإدارة المدنية في الجنوب اللبناني، فيعطي لسكان بنت جبيل في سنة ١٩٧٩ رقم الـ «١٢ ألفاً يرقلون باليسر والبحبوحة والأمن والاستقرار».[١٦] ولا يخفى هنا بالطبع ما تستبطن هذه الأرقام الزائفة من مزاعم عن رضى وتغطية والتفاف حدودي. ويدخل في الباب الثاني، رواية مراسل «النهار» حول عودة الحدوديين إلى قراهم بعد اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨، وقد «ضرب الأقل لتلك العودة»، مثلاً بلدة الطيبة التي عاد إليها ١٥ ألفاً من سكانها.[١٧]

أما الباب الثالث، فيمثله خير تمثيل مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في المعلومات الواردة في التقرير الذي وضعته لجنة للمكتب زارت المنطقة يومي ٢٦ نيسان/أبريل و١٠ أيار/مايو ١٩٧٨.[١٨] وهذه المعلومات تشكل مستنداً أساسياً في أي تقرير أو دراسة عن حركة التهجير الجنوبية، وعن التدمير الإسرائيلي جراء اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨. وقد جاءت (المعلومات) كما يدعي واضعو التقرير «من القرى التي استطاع أعضاء اللجنة الوصول إليها أو أخذ معلومات عنها من مصادر مختلفة».

سنورد عينة من حسابات البيوت السكنية ومن حسابات السكان، كافية لتوضيح خطايا الجهل التام في الحديث عن المنطقة الحدودية، وهي خطايا لم نستطع أن نجد لها تبريراً في الأخطاء المطبعية أو أخطاء النقل.

يجعل التقرير عدد البيوت الإجمالية لبلدة الخيام ٢٠ بيتاً والطيبة ٤٠، وأرنون ١٠، وطير حرفا ١٤، ورشاف ٤٢، النبطية ٤٢٨ (مجموع البيوت منها ٤٢ مدمرة

(١٥) رضى سلمان ورنده شرارة ويولا البطل (إعداد)، «إسرائيل وتجربة حرب لبنان» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢)، ص ٢٤٢.

(١٦) حكمت كرم (إعداد)، سعد حداد، «هذه دولتي» (بيروت: صحيفة الأحرار، ١٩٧٩)، ص ١٦.

(١٧) راجع: «النهار»، ١٥/٥/١٩٧٨.

(١٨) راجع: «النهار»، ٢٧/٥/١٩٧٨.

كلياً)، أما بيوت بلدة بنت جبيل فيجعلها ٨٧٥ بيتاً مهدماً كلياً و٢٦٠٠ بيت جزئية التهديم. والأخطاء في عدد المساكن يزكيها أخطاء في حسابات السكان، فيصير عدد المسجلين في بلدة حاصبيا (٦٠٠٠ نسمة) مساوياً لعدد المقيمين فيها قبل آذار/مارس ١٩٧٨ (٦٠٠٠) ومقارباً لعدد سكانها بعد الاجتياح (٥٠٠٠)، ويجعل من سكان الهبارية المسجلين (٧٧٥ نسمة) والمقيمين فيها عشية الاجتياح (٧٣٢)،[١٩] ويجعل من عدد سكان حاريص (محاذية للشريط الحدودي المحتل) ٤٠٠٠ نسمة في الحالات الثلاث الآنفة. ويتطور الأمر مع التقرير في بلدة صديقين (على نحو الشريط) فيجعل من سكانها المسجلين ٧٠٠٠ ومن المقيمين (١٥٠٠).

على هذا يكون الهدف من الأرقام التي ترد أحياناً في سياق التحليل، الدخول في أجواء الموقف، قبل أن تكون لها دلالاتها بذاتها.

ب) النزوح القسري

يشكل النزوح الجنوبي القسري سنة ١٩٤٨، محطة يؤرخ بها الجنوبيون ويتقاسمون عليها في الإعمار والترحال والمواقف والمعاملات والأحداث. وهي قياسات أحداث تبقى لصيقة في حياة الجنوبي من موت أو ولادة أو زواج أو اغتراب أبناء أو شراء بيت، أحداث و«قضايا كبيرة» في حياة العائلة.

كان على الجنوبي الحدودي أن ينتظر من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٤٨ حتى يباشر هجرته القسرية الجماعية الثانية.[٢٠] وقد باشر الجنوبيون هجرتهم هذه، أو «المهاجرة» حسب اللسان الجنوبي، وهي تلفظ كناية عن حدث «علم»، في تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٤٨، مع احتلال الهاغاناه لـ ١٩ قرية حدودية، ولم يتعد مدى النزوح المباشر عن القرى الجنوبية المحتلة أو تلك الملاصقة لها، القرى الحدودية الداخلية، فلم يبتعد الجنوبيون عن بلداتهم والحال هذه، سوى مسافة قرية مجاورة أو قريتين، وقد بقيت بعض القرى المهجورة تحت إشراف شبابها،

(١٩) هذا في الوقت الذي يبلغ فيه عدد الناخبين في مدينة حاصبيا وفق لوائح شطب ١٩٩٦، ٩١٥٠ ناخباً. ويبلغ ناخبو الهبارية ٢٠٨٦ ناخباً، مع العلم أن «حي الهبارية» في «حي السلم» كان قد امتص قبل سنة ١٩٧٥ القسم الأكبر من أهالي البلدة.

(٢٠) كان التهجير القسري الأول مع حملة أحداث ١٩٢٠ حيث هاجر المسيحيون كدفعة أولى إلى نواحي إقرت وكفر برعم في فلسطين. ثم تلاهم المسلمون بعد حملة القوات الفرنسية بقيادة نيجر إلى نواح عديدة في فلسطين: ديشوم، والجش وقديتا وتربيخا وفارة والبصة، إضافة إلى القرى السبع.

مقيمين فيها أو يرتادونها، على حذر، مسلحين. أو كانت تحت أنظار أبنائها من المطلات والتلال الكاشفة. وقد استمر الأمر على هذا الحال خمسة أشهر، من أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ حتى ٢ نيسان/أبريل ١٩٤٩ مع الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية.

التهجير القسري الأول بعد مهاجرة ١٩٤٨، كان موضعياً، وكان في العرقوب في سنة ١٩٦٧ على إثر احتلال إسرائيل لمزارع بلدة شبعا الأربعة عشر، مما أدى بالتالي إلى تهجير حوالي ٣٨١ عائلة كانت تقطن هذه المزارع بشكل دائم.[٢١] كذلك تكرر هذا التهجير الجماعي ثانية في العرقوب وفي بلدة كفر شوبا تحديداً، مع الاجتياح الإسرائيلي الواسع للمنطقة في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٠، والذي جاء حلقة أخيرة من سلسلة عمليات عسكرية طويلة دارت على هذه المنطقة.

تتالت أعمال التهجير على تدرج في وتائرها. وكانت كل مرة تأخذ بمقيمين جدد إلى أماكن النزوح الجديدة. وقد ظلت منطقة العرقوب وجوارها الجنوبي (منطقة الخيام) أواخر الستينات وأوائل السبعينات هدف عمليات التهجير الإسرائيلية المباشر. فقد بادرت بعض الجماعات من السكان إلى نزوح وقائي، لم يجلب إثارة علنية إلا مطلع سنة ١٩٦٩، حيث تنقل «النهار» عن نواب جنوبيين، أخبروا رئيس الحكومة مطلع السنة عن نزوح وهجرة من عرقوب حاصبيا،[٢٢] وقد وصلت مفاعيله أواخر السنة إلى بلدة الخيام حيث «نزح عنها ٣٠٪ من سكانها، فيما ارتفعت هذه النسبة في قرى أخرى».[٢٣]

لكن التهجير الجماعي الأول، والذي كان بداية إقامة دائمة خارج وطن الإقامة ـ البلدة الأم، جاء في سنة ١٩٧٠ مع الاجتياح الإسرائيلي في ١٢ و١٣ أيار/مايو لمنطقة العرقوب وصولاً إلى الحاصباني.

وقد شكلت حركة النزوح التي رافقته، أول أساس في حركات النزوح والإقامة

(٢١) تورد «هيئة أبناء العرقوب» في محفوظاتها جداول بأسماء النازحين من مزارع شبعا، والذين كانوا يقيمون فيها في شكل دائم، وفي هذه الجداول إحصاء تفصيلي يجعل أفراد ٣٣٢ أسرة، ٢١٨٤ فرداً بمعدل ٦,٤٦ أفرد للأسرة الواحدة. يبقى هناك ٤٩ أسرة لا تورد الجداول عدد أفرادها. وانطلاقاً من معدل الأسرة أعلاه يكون عدد أفراد هذه الأسر الـ ٤٩، ٣١٨ نفراً. وبذلك يكون مجموع النازحين من مزارع شبعا ٢٥٠٢ فرداً.
هذا بالإضافة طبعاً إلى ٥٠٠ أسرة كانت تقيم في هذه المزارع شتاء وتنتقل صيفاً إلى بلدة شبعا.

(٢٢) راجع: «النهار»، ٤/١/١٩٦٩.

(٢٣) راجع: «النهار»، ٤/٩/١٩٦٩.

اللاحقة. وقد وصلت أعداد النازحين الجنوبيين في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٠ إلى ٣٠ ألفاً[٢٤] تركزوا بأغلبيتهم في غير منطقة حدودية، فقد حل مهجرو كفر شوبا مثلاً داخل مدينة مرجعيون نفسها. ولكن مجموعات منهم وصلت في نزوحها إلى محيط صور والنبطية وحتى إلى العاصمة بيروت.[٢٥] ومع أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٨ الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٠ قد نصّ على الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، إلا أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية تواصلت في غير منطقة امتداداً حتى القطاع الأوسط.[٢٦] مما أدى بالتالي إلى رفع عدد النازحين إلى ٥٠ ألفاً، وهذا ما دفع بالسيد موسى الصدر، وفي أول موقف من نوعه، لأن يمهل الحكومة «٢٤ ساعة لتدبر الأمر».[٢٧]

مع تهجير أيار/مايو ١٩٧٠، افتتحت ظاهرة النزوح الجماعي على مستوى القرى الحدودية، صفحتها الأولى في سجل التحرك السكاني القسري الحدودي. وإذا كان من الصعب متابعة وتائر هذا التهجير وخطه البياني، كونه من ناحية أولى، ظل واقعاً ماثلاً دوماً، تباشره قرى الحدود على امتداد الشريط المحتل، ومن ناحية ثانية، كان هذا التهجير على تقلّب شديد في هجران القرى وتفريغها ومن ثمّ سرعة العودة القلقة إليها. وكان من ناحية ثالثة، على اختلاف كبير في أمكنة الإقامة المقصودة بين نوبة تهجير وأخرى، إلى غير ذلك من اعتبارات تتفاوت في أهميتها لدى جمهور الحدوديين. وإنما يمكننا، مع ذلك، رصد اندفاعات تهجير قسرية ثلاثة، تتوزع سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨:

١ ـ الاندفاعة الأولى وانطلاقتها منطقة العرقوب، منطقة التمركز الفدائي الأول، وهدف العمليات العسكرية الإسرائيلية. ففي مسح ميداني لأسر بلدة الهبارية المقيمة في حي السلم، تبين أن نسبة ٣٩٪ (أي ٥٥ أسرة من أسر الهبارية الـ ١٤١) جاءت إلى هذا الحي في مدة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٠.[٢٨] والظاهرة نفسها تنطبق على بلدة كفر شوبا حيث تبيّن من استقصاء بالعينة أن نسبة لا بأس بها، هي

(٢٤) راجع: «النهار»، ٢٥/٥/١٩٧٠.

(٢٥) راجع: «النهار»، ٢٩/٥/١٩٧٠.

(٢٦) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٠ أصيب باص إسرائيلي بالقرب من مستعمرة أفيفيم بين يارون ومارون الراس، بقذيفة أدت إلى مقتل ١١ إسرائيلياً وجرح ٢٢ آخرين. وقد قامت إسرائيل إثر ذلك بقصف قرى القطاع الأوسط مما أوقع ٢٠ قتيلاً و٤٠ جريحاً وكذلك أدى إلى تدمير ٨٣ منزلاً.

(٢٧) راجع: «النهار»، ٢/٦/١٩٧٠.

(٢٨) راجع: شقير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

٦٠٪ من النازحين إلى خارج البلدة، كانوا قد غادروها في هذه الفترة.[٢٩]

٢ ـ اندفاعة الهجرة الثانية جاءت أواخر العام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، حيث كانت قد ترافقت مع الأجواء الساخنة التي سبقت وتلت اجتياح ١٦ ـ ١٧ أيلول/سبتمبر من سنة ١٩٧٢، ومع ما رافق هذا الاجتياح من تدمير في رقعة الحدود الممتدة من محور العديسة ـ الطيبة شرقاً حتى بلدة عيتا الشعب غرباً. وقد شكل نازحو هذا القطاع جمهور النزوح الأساسي لهذه المرحلة.[٣٠]

٣ ـ الاندفاعة الثالثة وتمتد من مطلع سنة ١٩٧٥ حتى منتصفها، وتنقل صحف تلك الفترة عن فراغ يكاد يكون تاماً، في الغالب من حواضر العرقوب، إذ تسجل السفير وجود ١٢ شخصاً من أصل ٣٥٠٠ في راشيا الفخار، وتسجل وجود عجوز في عتي عمره (١١٠ سنوات) مفرداً في بلدة كفر حمام.[٣١] وقد جاءت الضربة القاضية على الوجود الأهلي في العرقوب مع الاجتياح الإسرائيلي الكثيف في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٧٥، حيث تمّ تدمير كفر شوبا نهائياً. وقد لخص تقرير صادر عن فرقة الهندسة التابعة للجيش اللبناني وضع البلدة بعد هذا الاجتياح كالتالي:

٩٠ بيتاً هدمت كلياً.

٧٦ بيتاً تصدعت.

١٠ بيوت أصيبت بأضرار، صالحة جزئياً للسكن

٢٦ بيتاً صالحة للسكن، وغير مصابة.

كلفة الإعمار ٢,٥ مليون ليرة.[٣٢]

لقد ظلت القرى الحدودية، حتى عشية انفجار حرب الجنوب، تفرغ من سكانها وتمتلىء، حتى أن قرى حدودية كثيرة، خاصة في جهات العرقوب، كانت

---

(٢٩) راجع: ثناء القادري، «دراسة اجتماعية لأسباب ونتائج الهجرة الداخلية للشريط الحدودي: نموذج كفر شوبا»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع الريفي (صيدا: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الخامس، ١٩٩٣)، ص ٥٨.

(٣٠) دون أن يعني هذا الأمر أن قرى العرقوب أو القطاع الشرقي كانت على هدأة واستقرار. فقد نقلت بعثة «النهار» التي عملت على تمضية أعياد الميلاد ورأس السنة في القرى الحدودية أواخر سنة ١٩٧٢، أن عدد سكان راشيا الفخار ١٣٠ شخصاً من أصل ١٨٠٠. راجع: غسان تويني وآخرون، «ملف الجنوب» (بيروت: منشورات النهار، ١٩٧٣)، ص ٢١.

(٣١) راجع: «النهار»، ١/١/١٩٧٥.

(٣٢) راجع: «النهار»، ٢١/٥/١٩٧٥.

تقوم على نصاب الحد الأدنى الممسوح من سكانها، والذي يجعل من هؤلاء الباقين، شهوداً على فراغ القرى وليسوا شهوداً على وجود آدميين من لحم ودم.[٣٣]

كان أبناء القرى الحدودية في مواجهة الأعمال العسكرية الإسرائيلية، يدورون على غير هدى من ردات فعلهم التهجيرية، حتى أن تلك الهجرة القسرية، كانت تتم في بداياتها داخل القرى من حي إلى حي، رهاناً على حيدة القصف عن هذا الحي لبعده عن هوية تقرّبه من الانتماء السياسي إلى الأحزاب اليسارية، أو لخلوه من قواعد أو مكاتب لمنظمات فلسطينية. أو كان التهجير من ناحية ثانية، ينقسم بين عدّاني اليوم، بحيث يصمد الأهالي في بلدتهم نهاراً ويلوذون ليلاً في إقامة تهجير قريب في قرية مجاورة. وكان النازح يلجأ أحياناً في اختياره لهذه القرى إلى خطوط أمن وأمان، يحددها قياساً على «ما في نفسه»، عن ترابط ما بين إحداثيات القصف الإسرائيلي وما بين الانتماء الطائفي لهذه البلدات والقرى الحدودية الملاذ. ولم يكن بعيداً عن هذا الاعتبار، الحصانة التي راح ينشدها أهالي كفر شوبا من لجوئهم إلى بلدة مرجعيون مطلع سنة ١٩٧٥، والإقامة في مدارسها وبعض بيوتها واستمرارهم في ذلك حتى سقوط ثكنتها في تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٧٦، رغم ما واجهته هذه الخطوة من ممانعة من أهالي البلدة. ثم راحت نظرة الجنوبي إلى التهجير تبدو أكثر اتساعاً، وقد شكل هذا دافعاً للكثيرين إلى الإقامة في عائلاتهم ومهنهم إقامة دائمة في محيط مجاور، ولكن اتساع الأعمال العسكرية الإسرائيلية راح يقضم هذه الحدود الآمنة، التي ابتدعها الجنوبي محطات لأمانه بالقرب من قريته، حدّاً وراء حدّ، إلى درجة شكل معها ترك الجنوب والابتعاد عنه بالإقامة إلى حدود العاصمة، الحل الأمثل في مفاهيم الأمن الشخصي والعائلي والأمن الاجتماعي. وقد ظهرت نسبة هؤلاء النازحين المرتفعة من خلال ارتفاع نسبة المقيمين الجنوبيين في مدينة بيروت، إذ كانت نسبة هؤلاء في بيروت سنة ١٩٧٠، حسب استقصاء وزارة التصميم ٢٣,١٪. وخلال أعوام أربعة ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٨٪، ويرجح أن تكون هذه قد أصبحت بعد سنة في حدود الـ ٣١٪ من مجموع المقيمين.[٣٤] وهذا يعني في حسابات الأرقام أن أعداد الجنوبيين انتقلت من ٢٢١,٦٧٠ إلى أعداد توازي الـ ٢٨٪ و٣١٪، أي ٢٦٧,٩٦٠ و٢٩٦,٦٧٠

---

(٣٣) زار وفد من أهالي مرجعيون محافظ الجنوب هنري لحود وقدم مطالب: استئجار بيوت شاغرة لإيواء نازحي كفر شوبا وإعادة فتح المدارس بعد إخلائها من النازحين. راجع: «السفير»، ٤/٢/١٩٧٥.

(٣٤) راجع ميشال مرقص، «السفير»، ٢٦/٤/١٩٧٥.

أي بزيادة تتراوح ما بين ٤٦,٢٩٠ و٧٥,٠٠٠ نسمة.[٣٥] مع الإشارة هنا إلى أن هذه الزيادة تمثل الحد الأدنى على اعتبار أننا لم نحتسب نسبة الزيادة السكانية الطبيعية في المدينة في هذه السنوات الأربع، ولم نأخذ كذلك زيادة نسبة الوافدين إليها من سوريين وفلسطينيين، وهي نسبة بدت متسارعة خاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن.

٤ ـ الاندفاعة الرابعة وفيها وصلت حركة التهجير والنزوح القسري في القطاع الحدودي بأكمله ما بين ١٩٧٦ و١٩٧٨، إلى أوجها مع تلاحق قوافل المهجرين وارتفاع أعدادهم، ومع انسحابهم على مناطق وطوائف حدودية جديدة، وفي انتشار المهجرين في مناطق جنوبية ولبنانية جديدة، لم يكن المهجرون على عهد سابق في الإقامة فيها أو الهجرة إليها.

كانت حانين، الحلقة الأولى في مسلسل التهجير الجماعي الحدودي، مع اجتياحها في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦. انتشر أهلوها في قرى الجوار القريب، لكن تدمير البلدة بعد أسابيع قليلة وإزالة بيوتها، وتطور الأحداث العسكرية اللاحقة، أبعد الأهالي إلى إقامات جديدة في المناطق الساحلية حتى بيروت.

تبع تهجير حانين أو واكبه تهجير أهالي العيشية، إثر الهجوم عليها في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦، من قِبل القوات المشتركة الفلسطينية واللبنانية. وكذلك تهجير مدينة مرجعيون بعد احتلالها في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ من قِبل «قوات كتيبة القليعة»، وإخراج من فيها من أهاليها المسيحيين الأورثوذكس بأغلبيتهم،[٣٦] بالإضافة إلى من كان يسكنها من مهجري قرى العرقوب، الذين كان قد سبق لهم أن استقروا في مرجعيون ونواحيها منطقة تجمع من قراهم وبلداتهم. وقد شكلت مرجعيون والقليعة وبعض قرى في قضاء جزين، مركز إيواء مؤقت لمهجري العيشية وجوارها.

ينقل التهجير في حانين وفي العيشية وفي مرجعيون، إلى المنطقة الحدودية أشكال المحاربة الدائرة على غير جبهة لبنانية، والتي كانت تزخر بأعمال تنظيف

---

(٣٥) تمّ احتساب الأعداد الموازية لنسب ٢٣,١٪، ٢٨٪ و٣١٪ انطلاقاً من أن سكان بيروت كانوا في سنة ١٩٧٠، يمثلون نسبة ٤٥٪ من سكان لبنان، أو ما يقابل ٩٥٧,٠٠٠ من أصل ٢,١٢٦,٣٢٥ هم مجموع المقيمين على الأراضي اللبنانية.

(٣٦) تجعل بعض المصادر توزيع سكان مرجعيون الطائفي كالتالي: ٨٥٪ مسيحيون مقابل ١٥٪ من المسلمين. وتتوزع الأكثرية المسيحية كالتالي: ٧٠٪ من الروم الأورثوذكس، ٧٪ بروتستانت، ٣٪ موارنة، ٢٪ كاثوليك.

سكاني في المناطق أو المحاور التي تعرف غلبة لون طائفي، وتطهيرها من ثغرات و«عيوب» التساكن الطوائفي المتعدد. كانت المنطقة الحدودية حتى أواخر ١٩٧٦، تبدو خارج الدائرة تلك،[٣٧] حتى وفدت إليها من محلات الطائفية الأرفع، عناصر وصلت ما بين أشكال المواجهة الدائرة في المنطقة الحدودية وبين أشكال الحرب القائمة على مساحة لبنان.

سنة ١٩٧٧ كانت سنة التهجير الواسع في القطاع الشرقي، مع معارك الخيام ومع سقوطها في ١٦ ـ ١٧ شباط/ فبراير بيد قوات سعد حداد، واسترجاعها في ٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٧، وما رافق ذلك واستتبعه من معارك انتهت بتبادل القوى المتحاربة سيطرتها على قرى ومحاور الطيبة ورب ثلاثين، ومع الدخول الإسرائيلي المباشر على خط المعارك.[٣٨] كانت النتيجة المباشرة بالطبع تهجير الأهالي بالكامل مع دمار القرى وتناهبها.

في القطاع الغربي حلّت نوبة التهجير الجماعي في يارين ومروحين في ٢ تموز/ يوليو ١٩٧٧ بعد تدميرهما وإحراقهما بالكامل على يد مسلحي القوات المسيحية في القطاعين الغربي والأوسط. وقد شكل ذلك الحلقة الأخيرة من مسلسل التهجير الدموي المباشر في قرى الشريط.

هذا الترحيل الدموي كان يترافق في الشريط الحدودي المحتل مع هجرة وانتقال دائمين من مجمل القرى الحدودية، بوتائر متفاوتة تفاوت حدة المعارك في حرب الجنوب.[٣٩] وقد شكل هذا النزوح فراغاً فعلياً في القرى الحدودية، مع اختلاف في النسب ما بين الأوضاع داخل القرى المسيحية وما بين قرى إسلامية، إذ تقدر المصادر، استناداً إلى إحصاءات تقريبية، أن عدد المسيحيين الذين تركوا

---

(٣٧) «في العامين الأولين من الحرب الراهنة استقبلنا في بنت جبيل ضحايا عديدة من المقنوصين والمحروقين والمقطعين. كانت الجثث تفد إلينا من النبعة وجوارها. وكنت شخصياً فخوراً جداً لأن المشيعين لم يكونوا يظهرون أية نزعة إلى تعميم الغضب والضغينة. فلا هم اتهموا المسيحيين بعامة ولا تغيرت نظرتهم، في أول الأمر، إلى نصارى القرى المجاورة الذين كان بينهم، بطبيعة الحال، محازبون للقتلة. وقد بقي بعض المسيحيين، حتى أواسط صيف ١٩٧٦، يشاركون، على عادتهم في مواكب الضحايا. كان يبدو وكأن البلدة تبذل جهداً فوق الطبيعة لحصر حلقة الجناة ما أمكن...». أحمد بيضون، «ما علمتم وذقتم: مسالك في الحرب اللبنانية» (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ٦٢.

(٣٨) راجع ص ١٧٥ وما بعدها من هذه الدراسة.

(٣٩) كانت حركة النزوح، في بعض الأحيان، من الشدّة بحيث أنه «خلال ٤ ساعات عبرت ساحة النجمة في صيدا ٣٠٠ سيارة سياحية وسيارة بيك آب وسيارة عمومية». «النهار»، ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٦.

قرى القليعة، برج الملوك، عين إبل، دبل، رميش وعلما الشعب، كانوا في حدود ٨ آلاف نسمة مقابل ٦ آلاف ظلّوا فيها حتى عشية اجتياح آذار/مارس.[٤٠] أما في جانب القرى الإسلامية و«الوطنية»، فالأرقام تبدو أكثر حدة، فقد كان في راشيا الفخار مع اجتياح آذار/مارس، ٦ أشخاص من أصل ١٧٠٠.[٤١] وفي كوكبا تواجد ٣٠٠ من أصل ١٥٠٠.[٤٢] وفي كفر شوبا تواجد ٤٠ عائلة (في حدود الـ ٢٥٠ شخصاً) من أصل ٤٠٠٠.[٤٣] أما في القطاع الأوسط، فلا يدور الأمر، وحتى في القرى الحدودية الداخلية على غير هذه النسب. ففي صربين كان هناك عشية اجتياح آذار/مارس ٨ أشخاص من أصل ٦٠٠ كانوا مقيمين قبلاً، وفي عيتا الجبل كان هناك ٧٠٠ من ٢٠٠٠ شخص، وفي ميس الجبل ١٥٠٠ من ١٠,٠٠٠، أما بنت جبيل فكان فيها عشية الاجتياح ٥٪ من سكانها.[٤٤] هذا إلى فراغ مشابه في قرى القطاع الغربي كافة.

إن ما يميز قوافل التهجير في هذه المرحلة، هو توحيدها في خطى التهجير بين المقيمين سابقاً في قرى الجنوب وبين الوافدين إليها من أبنائها الذين رُدّوا إلى قراهم من أماكن نزوحهم السابق في بيروت وضواحيها، مع حروب خطوط التماس وحرب السنتين وما رافقها من سقوط لأحياء المسلخ والكرنتينا والنبعة وتل الزعتر... وقد كان هؤلاء من الكثرة إلى حد أن اغتصّت بهم قراهم، إذ بلغوا أحياناً ضعفي المقيمين ووصلوا أحياناً إلى الأضعاف الثلاثة. وفي الجملة توصلهم بعض المصادر إلى ٣٠٠ ألف نسمة.[٤٥]

انقسم المهجَّرون في هذه المرحلة من تهجيرهم في طريقين عريضين:

المهجرون الوافدون تابعوا طريقهم شمالاً باتجاه بيروت، حيث استقروا في جوار موجات تهجير سابقة طالت بعضاً من المجموعات السكانية (الأكراد، عرب المسلخ، مهجرو سبنية، حارة الغوارنة...) موجات كانت أحزاب الحركة الوطنية

(٤٠) راجع: خليل بركات، «الجنوب بين الهجرة والتهجير»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٦، آذار/مارس، ١٩٧٨، ص ٨٨.

(٤١) أربعة أشخاص إلى جانب المختار وزوجته. راجع أسماءهم في «النهار»، ٩/٤/١٩٧٨. وقد ارتفع هذا العدد إلى ١٥ رجلاً. راجع: «السفير»، ١٨/٥/١٩٧٨.

(٤٢) «النهار»، ١٣/٣/١٩٧٨.

(٤٣) راجع: «النهار»، ٤/٣/١٩٧٨.

(٤٤) راجع: «السفير»، ٢٥/٢/١٩٧٨.

(٤٥) راجع: «المهجرون ضحايا المخطط الانعزالي» (بيروت: اللجنة الوطنية المركزية للمهجرين، ١٩٨١)، ص ٧٥.

والمقاومة الفلسطينية قد أنزلتها في مسابح وفنادق وبعض الأبنية غير المكتملة، صودرت لساعتها في بيروت وضواحيها.[٤٦]

أما طريق التهجير الثانية فتتفرع على امتداد القرى الجنوبية الداخلية البعيدة عن التماس مع مناطق القصف الإسرائيلي، وصولاً إلى محيط مدينة صيدا، إلى مناطق متعددة خارج الجنوب، مشت قوافل المهجّرين الجنوبيين خطواتها عليها، في الهيئة التي أعطت التهجير صوره كما ارتسمت في أذهان الرأي العام وأقلامه: عربات تتزمل فراشاً ومتاعاً لمبيت سريع في واحة آمنة، السيارات منها محشوّة بآدميين على مثال السردين في علبه، كما استساغت الألسن واستسهلت وصف المشهد. أما الجرارات والشاحنات الصغيرة فكانت ملأى بالآدميين مزروعين وقوفاً في مقطوراتها.

تكاملت صورة التهجير الحدودي مع اجتياح ١٥ آذار/مارس ١٩٧٨، حيث التحق بركب المهجرين أهالي القرى الجنوبية الحدودية البعيدة نسبياً، حتى تلك الساعة، عن خطوط النار الإسرائيلية. وكان من بينهم بالطبع العدد الوافر من أبناء القرى الحدودية المحاذية الذين سبق لهم ولاذوا في هذه القرى، قريبين على مرمى المشوار السريع إلى بلداتهم وقراهم، تدبيراً لأعمالهم وممتلكاتهم من حرف أو زراعة.

لقد قدّرت بعثة كنائس الشرق الأوسط منسوب التهجير في الأيام الأولى لاجتياح ١٥ آذار/مارس ١٩٧٨ بـ ٣٠٠٠ مهجر كل ساعة. ويتطابق هذا الرقم مع ما أوردته «النهار» حصيلة إجمالية للأيام الأربعة الأولى من الاجتياح.[٤٧] ويتطابق كذلك مع ما يورده الوزير أسعد رزق، ٢٢٠ ألف نازح موزعين على ٣٠ ألف أسرة، رقماً نهائياً للمهجرين مع استقرار العمليات العسكرية وتوقف الاجتياح عن التقدم.[٤٨]

وإذا كانت التهجيرات السابقة تجد في روابط العائلة وأريحية العلاقات الاجتماعية القروية، بعضاً من متكأ حاضر يخفف حشرة التهجير الطارىء وقساوته،

(٤٦) حصلت هذه الأحداث في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. وقد أسكنت دفعات المهجرين هؤلاء في «مسبح السان ميشال الذي تحول إلى معسكر الشهيد نقولا سعادة. ومسبح السان سيمون الذي تحول إلى معسكر الشهيد ظافر الخطيب. ومسبح الأكابولكو الذي تحول إلى معسكر الشهيدين حجازي ورحمة». كان عدد هؤلاء ثمانية آلاف مهجر من سكان المسلخ والكرنتينا. كذلك أسكن عشرون ألفاً في فنادق خلدة ومسابحها وفي بعض أحياء بيروت الغربية القريبة.
راجع: «المهجرون...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(٤٧) «النهار»، ١٩/٤/١٩٧٨.

(٤٨) راجع: «النهار»، ٨/٤/١٩٧٨. كذلك راجع: «الجنوب اللبناني ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦: حقائق وأرقام» (بيروت: وزارة الإعلام، ١٩٨٦)، ص ١٣.

إلاّ إن تواتر التهجير واتساع مدى ضحاياه وامتداد مناطقه، وعبث الحرب اللبنانية بمواطن استقبال المهجرين في بيروت والضواحي، أقفل هذا الباب من التساند والمؤاساة. إلى هذا، جاء دفق المهجرين الجنوبيين مع اجتياح آذار/مارس ليزيد المأساة، فكانت إقامة مخيمات التهجير للمرة الأولى في لبنان، وكان امتلاؤها بالمهجرين يسابق خطوات نصب خيامها. ففي «مخيم» نادي الغولف امتلأت الـ ١١١ خيمة المنصوبة في مدة خمس ساعات وضمّت جمهوراً من ١٢٠٠ مهجر.[٤٩] كذلك امتلأت الخيم المنصوبة في الملعب في صيدا مع الانتهاء من نصب الخيمة الأخيرة.[٥٠]

إلى هذه، المخيمات كانت الأبنية المصادرة منزول المهجرين الثاني، وهي بمجملها أبنية لا تحوز من شروط الإقامة إلا السقف والجدران، وهذا بالطبع مطمح وغاية الهائمين بأولادهم ومصائرهم، وكان «طبيعياً» إذاً أن نرى ٨٠٠ عائلة في ١١ طبقة. أو نرى ٤٠٠ عائلة في بنايتين.[٥١] هذا طبعاً، إلى الإقامة في مقتنيات الدولة من مدارس أو غير مؤسسات رسمية، فقد بدت المؤسسات مع موجات التهجير، وكأنها محطات التهجير الأولى قبل الانتقال إلى دار إقامة التهجير المستقر.[٥٢]

وما هو حري بالتسجيل هنا هو سرعة تخلّي الحدوديين، ليس عن الإقامة في مخيمات التهجير الجديدة وحسب، وفي فترة تكاد تكون قياسية،[٥٣] وإنما

(٤٩) «النهار»، ٢٣/٣/١٩٧٨.

(٥٠) «النهار»، ١٩/٣/١٩٧٨.

(٥١) «النهار»، ١٩/٣/١٩٧٨. ومع أن كتاب «جنوب لبنان، المأساة والصمود» الصادر عن مجلس الجنوب سنة ١٩٧٩، يجهد في الحديث عن الاعتداءات الإسرائيلية والخسائر الناجمة عنها طيلة سنة ١٩٧٩، إلا أنه لا يلتفت أبداً إلى اجتياح ١٩٧٨ لا حدثاً ولا خسائراً، ص ٤٢ وما بعدها.

(٥٢) كان نزول الحدوديين أو المهجرين قبل اجتياح آذار/مارس، يتم في المؤسسات التربوية ولكنه كان يتم في الغالب مؤقتاً ومع العطل الصيفية، أو كان يتم في مؤسسات لا تأخذ الإقامة فيها من طريق جمهور تعليمي واضح الانتماء المحلي (شأن دور المعلمين مثلاً. صودرت دار المعلمين في صيدا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧. راجع بخصوص الأسباب التي تُستضعف فيها المدرسة كمؤسسة فتشكل مطعناً سهلاً: عدنان الأمين، «الحرب والسلطة في المدرسة»، مجلة «الواقع»، العدد ٥ ـ ٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، ص ١٥٥ وما بعدها.

(٥٣) طويت آخر خيمة في نهر الأولي وغادرها ساكنوها في ١٣ آب/أغسطس ١٩٧٨. وكذلك الأمر في مخيم الطويلبة. وفي مخيم الغازية طويت آخر خيمة وغادرته ٦٠ عائلة من بنت جبيل وحانين وعيناتا وقانا في ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٨. راجع صحف اليوم التالي.

كذلك تخليهم عن أماكن مصادراتهم الجديدة. منتقلين بوفرة إلى إقامات جديدة مستأجرة أو معارة، أو ميممين شطر قراهم، مع ما تحمله هذه العودة من محاذير الممارسات الإسرائيلية وقوات سعد حداد.

لقد أوسع تهجير ١٩٧٨ في قوس الهجرة الحدودية القسرية، فقد بادر الحدوديون إلى الإقامة في أماكن جديدة، لم تكن على لائحة ملاذاتهم من قبل شأن منطقتي إقليم الخروب والبقاع.[٥٤] ولا يخفى بالطبع، لوذ المهجرين كل بمناطق لها ما لهم من الانتماء في الطائفة، لذلك شكلت مناطق البقاع الغربي وصيدا والطريق الجديدة ملاذ مهجري العرقوب[٥٥] وشكلت مناطق الضواحي

(٥٤) تتحدث «النهار» عن ٣٠ ألف مهجر جنوبي في البقاع الغربي يشكون سنة ١٩٨١ من مضايقات الإيجار. راجع: «النهار»، ٣/١٢/١٩٨١.

(٥٥) كان أكبر تجمع لنازحي كفر شوبا في منطقة الرفيد (٤٠ عائلة). راجع: «النهار»، ٤/٣/١٩٧٨. كذلك شكل تجمع حي البحصاص إلى الغرب من بلدة قب الياس أكبر تجمع لسكان المجيدية، حلتا، الدحيرجات، عرب أبو زبلة، السلامية والخريبة، وقد تملكوا هناك بيوتاً تحميهم من كلمة لاجىء. راجع: «السفير»، ١٣/٣/١٩٩٦. ويوجد في منطقة صيدا إلى الآن حسب التقديرات الشخصية لابن كفر شوبا، صابر القادري، ٢٢٠ عائلة من كفر شوبا وحدها إلى ١٦٠ عائلة من شبعا، ١٥ من الهبارية و١٠ من كفر حمام.

لكن هناك ظاهرة تخرق هذه المعادلة، ألا وهي وجود حي الهبارية، وفي قلب حي السلم جنوبي الضاحية الجنوبية. وما تجدر ملاحظته هنا أن بدايات تشكل هذا الحي تعود إلى ما قبل فترة الطفرة السكانية السريعة في الضاحية الجنوبية منذ مطلع السبعينات. حيث كانت عناصر السكن في حي السلم ما زالت محكومة بجملة عوامل أهمها القرب من مؤسسات الصناعة (الشويفات والناعمة) والخدمات (المطار)، ورخص سعر الأرض، أكثر من احتكامها إلى غير عوامل سياسية أو إلى الانتماء إلى لون طائفي واحد. وقد شكل هذا الوجود الأبلق لحي الهبارية وسط حي السلم موضوع أطروحة جامعية، سبق ذكرها والاعتماد عليها: «النزوح من قرية الهبارية، حدود التماثل والفرادة». والصورة الأكثر وضوحاً عن توزع المهجرين على المناطق اللبنانية تأتينا من مسح لمهجري يحمر حتى سنة ١٩٨٢ وآخر لمهجري كفرشوبا. فقد توزع مهجرو يحمر كالتالي:

بيروت وضواحيها	٥١٥ (فرداً)	منطقة صور	٦٨
منطقة النبطية	٢٠٦	منطقة بعلبك	٦٢
صيدا ومحيطها	٢٠١	منطقة جزين	٦١
منطقة الشوف	٤٢	طرابلس	١٠
خارج لبنان	٢٣٩		

راجع: مصطفى نمر، «التركيب الديموغرافي لقرية يحمر»، رسالة أعدت لنيل شهادة اختصاص في الديموغرافيا (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٨٢)، ص ٤٦. =

الجنوبية من بيروت وبعض قرى الزهراني حتى محيط صيدا وقرى القطاعين الأوسط والشمالي ملاذ المهجرين الشيعة من باقي الشريط المحتل.[٥٦] وقد صارت إقامة التهجير هذه، مراكز جذب لكل موجات التهجير اللاحقة، وهذا ما أدى بالتالي إلى تشكيل أحياء وإقامات في الضواحي الجنوبية من بيروت مفصّلة في ساكنيها، على غلبة انتماء معينة لقرية محددة. أو أنها أدت إلى ولادة تجمعات عمرانية جديدة، أضافت إلى قرى الجنوب أعداداً جديدة، شأن التجمعات الجنوبية المهجرة، في العاقبية (أهالي مروحين ويارين وأهالي غير قرى من الشّعب)، أو في كوثرية الرز (تجمع أهالي عيترون ومارون الراس...) وهي تجمعات بدأت باكراً على همّة مبادرات عفوية غالباً، لكنها سرعان ما اتسعت لتنتج تجمعات لا ينقصها شيء من هويتها الحدودية السابقة، حتى مطالبة الدولة بتغذية المدارس بالمدرسين والتجهيزات وفلّش الطرق زفتاً.

لقد شكل اجتياح ١٩٧٨ فرزاً فعلياً لحالة التهجير، باتجاه تأكيدها من مبيت مؤقت وطارىء إلى حال من التوطن والإقامة، فقد انتهت مع هذا الاجتياح استعارة الأمان اليومي أو الأسبوعي أو الشهري، من قرى الجوار القريبة من القرى الأم، وابتدأ واقع الإقامة الطويلة والثابتة، مع ما يعنيه ذلك من تبديل في روابط البلدة والمسكن والقرابة والجيرة وطبيعة وميزان الوظيفة أو المهنة أو الحرفة.

لم يحقق القرار ٤٢٥ للمهجّرين الجنوبيين، حلم العودة اليسيرة إلى قراهم، فقد توقف انسحاب إسرائيل في مرحلته الأخيرة في ١٣ حزيران/يونيو عند حدود الشريط المحتل الحالية، ولم تنفع طلبات الأمين العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) المتكررة، من قائد القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (الجنرال أرسكين)، بالعمل على عودة المهجرين باعتبار ذلك بنداً موجباً من بنود القرار ٤٢٥.[٥٧] كانت العودة إلى القرى الحدودية محكومة بعوامل عديدة: منها في

= أما مهجرو كفر شوبا فقد توزعوا على مناطق التهجير وفق النسب التالية:

صيدا وضواحيها	٣٣,٣٣٪	بيروت	١٠٪
بقاع غربي	١٨,٣٣٪	طرابلس	١,٦٪
غير ذلك	١,٦٪	خارج لبنان	٣٥٪

راجع: القادري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٥٦) شكلت كيفون إحدى القريتين الشيعيتين في قضاء عاليه، مركز مخيم لإيواء المهجرين الشيعة الجنوبيين، راجع: «السفير»، ١٧/٨/١٩٨٠.

(٥٧) راجع: «النهار»، ١٤/٥/١٩٧٨.

جانب أول، التدمير الذي لحق بالقرى الجنوبية نفسها،[٥٨] وهذا ما لم يكن لدى الجنوبيين الحدوديين في مجمل الأحوال قدرة على تحمله وبالتالي، تجاوزه ومباشرة البناء مجدداً. وطرف الدولة اللبنانية من ناحيته لم يتصد فعلياً لتأمين بديل سريع للبيوت المنسوفة المدمرة أو المتصدعة، أو المتضررة في بعض أجزائها، حتى ولو كان هذا البديل خيماً مؤقتة، تقام مضارب سريعة على ضفاف البيوت المدمرة.[٥٩]

وفي جانب ثان، كانت العودة مرتبطة بالسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تقنين العودة إلى الحد الذي يسمح لها بمراقبة وثيقة لحركات السكان وأوضاعهم وانتماءاتهم. وكانت العودة في جانب ثالث، مرتبطة باعتبارات إسرائيل وحساباتها الجنوبية التي كانت تستدعي مثلاً، منع الآلاف من الأسر الحدودية من أهالي الخيام وحانين ومارون الراس ويارين ومروحين والبستان والزلوطية[٦٠] من العودة ومن تأهيل قراهم المهجورة والمدمرة.

إلى ذلك كانت الشروط الإسرائيلية للعودة، تشكل في جوهرها إنذاراً بعدم العودة، فقد اشترطت على كل جنوبي يرغب في ذلك أن ينشر بياناً إلى الميليشيات ينظر بأمره.[٦١] هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه الميليشيات تهدد بمصادرة الأملاك في العديد من القرى في حال عدم العودة السريعة التي حددتها هذه الميليشيات، ذات مرة لقريتي دبين وبلاط بعشرة أيام.[٦٢]

وفي الجوانب الأخيرة من معوقات العودة، كان تتابع الأعمال العسكرية الإسرائيلية بعد اجتياح ١٩٧٨، والتي كانت في حدّها «المتساهل» إنذاراً

(٥٨) إذا ما تجاوزنا رقم الـ ٢٥٠٠ منزل المتداول رقماً للمنازل المدمرة جراء اجتياح ١٩٧٨، حسبما أورد تقرير هيئة الأمم المتحدة مكتب شؤون المهجرين، فإنه يمكننا أن نرسم خارطة للدمار الكلي أو الجزئي في القرى الحدودية من المعادلة التالية: كانت البيوت المتواجدة على طول الطريق الإسفلتي الذي يشكّ القرى الحدودية عرضة للتدمير الكلي أو الجزئي من قبل القوات الإسرائيلية حتى أثناء مرورها العابر لهذه القرى يوم الاجتياح. كانت تقوم بالتدمير «حيطة وتحسباً». كذلك كانت البيوت العالية المشرفة في القرى عرضة للقصف الأولي للقوات الإسرائيلية المتقدمة ساعة طلّتها على هذه البيوت. إلى ذلك يضاف البيوت التي جرى نسفها في القرى بناءً على لوائح معدة سلفاً.

(٥٩) عاد أهالي راشيا الفخار وإبل السقي بعد اتصالات قامت بها القوات النروجية «ولكنهم لم يجدوا الخيم التي كانت الهيئة العليا للإغاثة وعدت بإرسالها لهم». راجع: «النهار»، ٢/٦/١٩٧٨.

(٦٠) راجع: «السفير»، ١٨/٥/١٩٧٨.

(٦١) راجع: «السفير»، ٢٢/٧/١٩٧٨.

(٦٢) راجع: «السفير»، ٢٣/٤/١٩٨٠.

بالقصف[٦٣] أو قصفاً مفاجئاً يقضي بالتالي على التواجد البشري داخل هذه القرى،[٦٤] أو تكون شروعاً في قصف واسع النطاق في أجواء التهديد باجتياح واسع جديد، كما حصل في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، والذي أدى إلى فراغ بنسبة ٧٠٪ في مدينة النبطية ومنطقتها،[٦٥] أو شأن التصعيد الذي حصل طول صيف ١٩٧٩ والذي أدى وفق تقديرات محافظ الجنوب إلى تهجير ١٧٤ ألف جنوبي، شكلت منطقة صيدا ومدارسها محطتهم التهجيرية الكبرى.[٦٦] أو شأن الاجتياح المحدود لمنطقة الشقيف في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٨ والذي اعتبر أضخم عمل عسكري بعد آذار/مارس ١٩٧٨.

إن ملاحظة سريعة لمحصول العمليات الإسرائيلية في السنة التي تلت الانسحاب إلى حدود الشريط المحتل في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٨، تعطينا رقم ١٧٥ عدداً للقتلى ورقم ٧٧٠ عدداً للجرحى.[٦٧] وفي هذا صورة وافية عن مبعث القلق الفعلي الذي كان يدفع بالمهجّر الجنوبي لكي يعمل في مستقره الجديد، على تأمين وتوفير أسباب الإقامة الطويلة التي تغنيه عن العودة إلى أجواء الجنوب المضطربة دوماً.

إنطلاقاً من كل ذلك لم تعنِ إقامة حزام شمالي للقوات الإسرائيلية وقوات حداد بعد اجتياح آذار/مارس، «حالة آمنة» داخل القرى الحدودية، تحجبها عن سوابق القصف الإسرائيلي لها. فقد ظل الأهالي على حذرهم من عودة سريعة. ففي راشيا الفخار مثلاً ارتفع عدد المقيمين في تسعة وثلاثين يوماً من ٦ أشخاص إلى ١٥ شخصاً.[٦٨] وفي يارون، من قرى القطاع الأوسط، لم يكن متواجداً

(٦٣) كما حصل في راشيا الفخار مع إنذارها بالقصف فيما لو رجع الفدائيون إليها. فقد أدى هذا الأمر بالمئة شخص الذين كانوا قد عادوا إليها، إلى تركها من جديد. راجع: «النهار»، ٣١/٥/١٩٧٨.

(٦٤) راجع حول فراغ بلدة الطيري مجدداً مع قصفها المفاجىء: صحف ١٨/٤/١٩٨٠.

(٦٥) راجع: «السفير»، ١٤/٩/١٩٧٨ و٢٦/٩/١٩٧٨.

(٦٦) يتوزع هؤلاء المهجرون على الأقضية حسب تقديرات محافظ الجنوب كالتالي: ٣٥ ألف نازح من قضاء بنت جبيل، ٤٠ ألفاً من قضاء النبطية، ١٠ آلاف من قضاء جزين. راجع: «النهار»، ٢٩/٨/١٩٧٩. وكان تكرار التقاصف عبر الحدود اللبنانية قد دفع بالأهالي إلى الإحجام عن العودة إلى قراهم، مما دفع بقيادة القوات المشتركة الفلسطينية واللبنانية إلى إصدار بيان «يدعو الجنوبيين للعودة إلى منازلهم». راجع: صحف ٨/٥/١٩٧٩.

(٦٧) راجع: «جنوب لبنان، المأساة والصمود»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

(٦٨) راجع أسماء هؤلاء الأشخاص في: «النهار»، ٩/٤/١٩٧٨. راجع كذلك: «السفير»، ١٨/٥/١٩٧٨.

في البلدة، وبعد خمسة أشهر على الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الشريط، من أصل أعضاء نادي الفجر الـ ١٣٤، سوى ١٢ شخصاً.[٦٩] لذلك يصعب الحديث عن استعادة القرى الحدودية أعداداً وافية من مقيميها قبل النصف الثاني من سنة ١٩٧٩. وقد تمّ ذلك على دورات طويلة من العودة البطيئة، وعلى إيقاع المصافي والمعوقات الإسرائيلية، وعلى إيقاع الاضطراب الأمني في خطوط بيروت وضواحيها الإسلامية والوطنية وما عرفته من دوام الاقتتال بين حركة أمل من جهة وأحزاب الحركة الوطنية والمنظمات الفلسطينية من جهة ثانية.

في لغة الأرقام، سننطلق في احتسابنا لأعداد السكان من أعداد الطلاب المسجلين في العام الدراسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. فقد بلغ عدد الطلاب في مدارس داخل الشريط المحتل، مع طلاب العرقوب المحاذي ٢٣,٧٨٩ طالباً.[٧٠] وبذلك يكون الموازي السكاني في الشريط المحتل يراوح بين ٨٠ و٨٨ ألفاً،[٧١] مقابل ١٠٥ ـ ١١١ ألف نسمة كحد أدنى في نفس المنطقة في العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، انطلاقاً من أعداد الطلاب البالغة ٣٠,٥٢٠ في مختلف مراحل التعليم ما قبل الجامعي. وهذا ما يقود إلى القول بتنازل الجمهور الحدودي إلى ثلثيه في مدى ست سنوات ما بين ١٩٧٥ و١٩٨١، مع الإشارة هنا إلى عدم احتساب الزيادة الطبيعية في عدد السكان.

ج) مجدداً في قرى المنشأ

انعقدت الهيئة الاجتماعية في القرى الحدودية، صيف سنة ١٩٧٦ بكامل نصابها «اللبناني»، إذ لم يبق خارجها إلا من كان خارج لبنان من أبنائها، فقد ردّت إليها حروب التماس وحصارات «القوات اللبنانية» للضواحي الشمالية الشرقية من

(٦٩) راجع: «النهار»، ٤/١١/١٩٧٨.

(٧٠) راجع: ص ٢٧٣ من هذه الدراسة.

(٧١) سننطلق في احتسابنا للسكان من مناسبة أعداد الطلاب بالأعداد المفترض أن تقابلهم من السكان، اعتباراً من مسح المعطيات الإحصائية للسكان الذي قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية وصدرت نتائجه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويبلغ عدد سكان لبنان بموجبه ٢,٩٩٣,٣٠٢ نسمة، في الوقت الذي يبلغ فيه من يتابعون الدراسة في كافة مراحلها ٩١٢,١٠٠ طالب وهذا يعني أن الجمهور الطلابي يساوي ٣٠,٤٧٪ من المجموع السكاني العام، أو بمعادلة أخرى أن مجموع السكان المقيمين هو ٣,٢٨ مرات عدد الجمهور الطلابي. وهنا نشير إلى أن هذه النسبة في الشريط المحتل تتعدى الرقم الآنف على الصعيد الوطني، وذلك مع خروج الأعداد الوفيرة من الطلاب ممن هم في سن الجندية من المنطقة المحتلة، وبالتالي ارتفاع هرم الأعمار لدى السكان المقيمين. مما يرفع نسبة المقيمين إلى ٣,٤ و٣,٧ أضعاف الجمهور الطلابي.

بيروت، وعلى دفعات موزعة على أشهر عديدة، نازحيها الجنوبيين الذين سبق لهم وتسربوا منها على امتداد عشرات خلت من السنين.

كان الأمر تجربة جديدة وقاسية، نجحت روابط العائلة وروابط القرية في التعامل مع مفاعيله وآثاره في الوسط الحدودي بجدارة عالية، كانت فيها الأدوار في الإيواء والرفادة وكأنها محفوظة عن ظهر قلب. لم يكن ثمّة ما ينبىء بأيام سود، سواء في توازن قوى الحرب في لبنان، حيث كانت التطمينات عن جولة أخيرة وينتهي الأمر، أم في أوضاع المنطقة الجنوبية الحدودية حيث كانت ألفة العلاقات بين القرى المسيحية والمسلمة، وتقلّص العمليات الفدائية مع انشغال القوات الفلسطينية على غير جبهة من جبهات الحرب اللبنانية القائمة، مصدر اطمئنان عن إقامة آمنة. لكن سقوط الضواحي السريع جاء ليضع العلاقات العائلية والبلدية أمام قدرتها الفعلية على الاحتمال، مع موجة التهجير الكاسحة وتدفق عشرات الآلاف من الوافدين دفعة واحدة إلى بلدات منشئهم.[٧٢]

كانت عودة «النازحين» باتجاه بلداتهم، مناسبة تعارف في القرابة وفي الجيرة وفي أيام الطفولة السابقة. وإنما مع انقضاء دموع الفرح بالسلامة، بدأت تتكشف حسابات وهموم الإقامة والنزوح وهي «هموم لا تنتمي إلى الحقل السياسي».[٧٣] فقد كشفت هذه العودة بعضاً من جوانب غدت باهتة باردة في العلاقة ما بين النازح وبين بلدته: أعداد كبيرة من أبناء البلدة ومن أرباب أسرها الوافدة، كانوا يطلّون على بلداتهم للمرة الأولى من عشرات السنين، ناهيك بأجيال الأطفال واليافعين من أبنائهم الذين كانت أقدامهم تطأ أرض منشأ آبائهم للمرة الأولى.

وبمقدار ما كانت العودة إعادة تأكيد للانتماء إلى القرية، كانت في آن معاً إثارة لمواجد هذا الانتماء من ملكية البيت إلى ملكية الأرض، أي أنها كانت أول ما كانت إحياء أو منشأ أو مناسبة لبسط أو لتصفية مسائل عالقة في قسمة التركة أو الإرث أو «حقوق» الزوجات، أو قضايا إيجار منزل، أنفت روابط القرية أن تُقام عليه في السابق حدود قوانين الإيجار، أو الرغبة في استعادة منزل كان موهوباً لآخرين يقيمون فيه من سنوات «الغبّ» الطلب. «وكان يزيد الطين بلّة أن عدداً كبيراً من العائلات الوافدة لم تنزل في منازل تملكها أو يملكها والد أو ربّ العائلة بل استضافتها فروعها (بيت الأخ أو بيت العم). ولم يندر أن تجد شجاراً كان نائماً منذ سنوات طويلة، على سكنى منزل لم يحسم أمر ملكيته، أو كانت تقيم فيه

(٧٢) حول التأثيرات السياسية لهذا الحشد الوافد، راجع: ص ٣٣ وما بعدها من هذه الدراسة.

(٧٣) راجع: أحمد بيضون، «أوراق غير منشورة حول حرب الجنوب ١٩٧٦»، ص ١٧.

لسبب ما عائلة غير عائلة صاحبه».[٧٤]

وإن كان لدى الميسورين من هؤلاء الوافدين، من القدرة ما يمكنهم من تغطية حاجتهم السريعة إلى المساكن، باستئجار منازل ببدلات مرتفعة في قريتهم أو في أية قرية آمنة مجاورة أم بعيدة،[٧٥] فإن ضيق ذات يد المعسرين منهم كان يعني بالمقابل، عراكاً يستقطب فروعاً أخرى في العائلة، أو يستنفر حيّاً من أحياء البلدة، وغير بعيد أن ينتهي الأمر على قتلى يسقطون في ميدان الاختلاف على ملكية عقار.[٧٦]

كذلك راحت تتكشف هموم من صلب المشكلات اليومية «ولم يكن الأمر سهلاً ولا صغيراً، بل أنه اقتضى صبراً وشجاعة مكتومين يصعب قياسهما من الخارج، بذلتهما هذه العائلات التي انطوت على بؤسها وبؤس الوافدين إلى بيوتها الضيقة. كان البيت الجنوبي ذو الغرفتين أو الثلاث يتسع في كثير من الحالات لعشرين نفساً ولثلاثين. وكانت المدخرات الضئيلة تتسرب من بين الأصابع ثمناً لأرغفة تقتسم وقد فحشت أسعارها. وكان القادمون النادرون من الخارج (بعد إغلاق مطار بيروت) يحمل كل منهم في حقيبته بريداً ضخماً ويوزع مغلفات تحوي مبالغ من المال على العائلات المقيمة من الأب أو الأخ أو من القريب المهاجر. وتشارك المقيم والوافد في إدارة دكان العائلة أو في إنشاء بسطة جديدة. ونما القمح في حقول لم يكن نبت فيها منذ عقود... لكن هذا الزخم الذي اكتسبه حسّ النجدة العائلية لم يحل دائماً دون التوتر في العائلة نفسها. فكثيراً ما يضطر صاحب البيت (أو أبناؤه الكبار) إلى قضاء سحابة النهار «مشرداً» خارج منزله هارباً من كثرة الأطفال. وكثيراً ما تشاحن النساء الوافدات والمقيمات. وكثيراً ما شكا والد قلّة الحيلة عند ابنه الشاب الذي جاء من النبعة وقبع في البيت...».[٧٧]

إلى هذا كله كان على البيوت المكتظة أن تصارع غائلة الأمراض السارية «فقد أدت ندرة الماء إلى حصول إصابات بالجرب، وظهرت أيضاً في بعض القرى

(٧٤) راجع: المصدر نفسه، ص ١٧.

(٧٥) دفعت أوضاع ١٩٧٦، والمعاناة التي لازمت الحصول على بيت مأوى ولو بإيجار مرتفع، والصعوبة في الوصول إليه لأي سبب كان، دفعت بالعديد من الأغنياء ممن لم يكن لهم مرقد مسقوف في قراهم، إلى المباشرة في بناء منازل فخمة أشبه بالقصور انتقاماً من الحاجة إلى المسكن ومن ذلّ السؤال.

(٧٦) حصل مثل ذلك في بنت جبيل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦.

(٧٧) بيضون، «أوراق غير منشورة...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

إصابات بشلل الأطفال. وقبل أن يبدأ أهالي رميش المارونية رحلاتهم اليومية للعمل في المؤسسات الإسرائيلية، كان بعض أطفالهم قد أصيبوا بجفاف الأمعاء من التغذي بعجر التين الذي لم تنضج أثماره إلا مع بداية حرب الجنوب».[٧٨]

وتبقى أوضاع أهالي كفرشوبا في سياق «النزوح» الجنوبي داخل الجنوب، وإقامتهم في المؤسسات الرسمية، الصورة الأكثر بلاغة وتعبيراً. فقد حل ٨٠٠ مهجر في واحدة من مدارس مرجعيون، ولأشهر في عشرين غرفة وبمعدل حمام لكل ١١٠ أشخاص.[٧٩]

وكان يصعب من هذه المظاهر الاجتماعية ويفاقم من قساوتها، العوز وقلّة المداخيل وتوقف الأعمال التي راحت تكشف حجاب الستر عن مجموع العائلات المقيمة سابقاً أم وافدة. وكانت المساعدات الموزعة أقلّ من حاجات الناس بما لا يقاس، وكان يزيد في «طحينها» بلّة، تنازع الموزعين في مآربهم الشخصية وفي القرابة العائلية وعصبياتها، وفي مواقف السياسة وحساباتها ما بين أحزاب أو أفراد على ارتباط بالمنظمات الفلسطينية، وما بين آخرين من أعضاء ومناصري أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية.[٨٠]

وفي هذه الأجواء من الضيق الاقتصادي الخانق ومن الكظم الاجتماعي المشدود جاءت عروض إسرائيلية جديدة، إلى بعض بلدات العرقوب، التي كانت قد بدأت تباشر حياتها من جديد مع بعض الوافدين إليها من نازحيها السابقين، مع استرخاء الجبهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية. كانت العروض الإسرائيلية، التي ولّت دون حظ في الإصابة والنجاح، تتعدى عروض «الجدار الطيب» من تقديمات عمالة أو تجارة أو بضاعة، إلى عروض بناء البلدات المدمرة. فقد «أبدت استعدادها لإعادة إعمار كفر شوبا» التي هدمت في ساعة شيطانية «وتزويدها بالماء والكهرباء

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٧٩) راجع: «السفير»، ٢٦/١/١٩٧٥، ٢٧/١/١٩٧٥.

(٨٠) بخصوص عجز الأحزاب اللبنانية و«القوات المشتركة» عن إدارة قضايا هذا النزوح راجع ص ٣٤ وما بعدها من هذه الدراسة. أما بالنسبة لعجز الدولة، فإن الإجماع على تأكيد ذلك يغنينا عن التفصيل، دون أن يعفينا هذا الأمر من التذكير بأن الدولة أول ما تحسست وجود مشكلة مهجرين جنوبيين كان في الشهر التاسع من سنة ١٩٧٦. وقد شكلت وزراة الاقتصاد لجنة لإغاثة مهجري «الجنوب اللبناني»، ومن أعضاء هذه اللجنة: السيدة دنيا مروة المنجد، د. محمد ياسين، محسن دلول، القس سليم صهيون والأب عفيف عسيران. راجع: «السفير»، ٣/٥/١٩٧٦.

وتعبيد طرقاتها وبناء مستوصفات فيها».[٨١]

* * *

ظل تهجير الحدوديين باتجاه منشئهم في القرى الحدودية تجربة فريدة لم تعهد مثلها القرى الحدودية من بعد، رغم أن مشهد عودة النازحين إلى قراهم تكرر لاحقاً منتصف سنة ١٩٨١[٨٢] ومنتصف سنة ١٩٨٢ عام اجتياح «سلامة الجليل»، وتكرر في الربع الأخير من سنة ١٩٨٣.[٨٣] وفي شباط/فبراير ١٩٨٤، وتردد على تواريخ متفاوتة من سنة ١٩٨٩،[٨٤] ولكنها عودات لم تكن أبداً في غزارة اندفاعة ١٩٧٦. كانت مفصلة على مقدار من لهم مآو في قراهم ومفصلة على قياس أيام معدودة من حماوة المعارك الدائرة، أو من التقاصف العشوائي المتبادل بين «الشرقية» و«الغربية». ومفصّلة كذلك على قياس من ليس لهم من الأحزاب اليسارية اللبنانية ومن المنظمات الفلسطينية مواقف فاعلة،[٨٥] أو مفصلة أخيراً

---

(٨١) أما عن مواقف الدولة من مسلسل التهجير الجنوبي، فنكتفي بإيراد أمثلة ثلاثة من سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥، أي في الفترة التي كانت الدولة فيها ما زالت دولة:

في سنة ١٩٧٤، يخاطب رئيس الوزراء اللبناني (تقي الدين الصلح) وفداً من حاصبيا «الحماية ستؤمن في وقت قريب الدولة ستشتري في القريب صواريخ لتأمين الحماية الكاملة لمنطقة حاصبيا وغيرها». راجع: «السفير»، ٢٥/٤/١٩٧٤.

أما رئيس مجلس النواب (كامل الأسعد) فيخاطب مهجري كفر شوبا المعتصمين في تكميلية مرجعيون: «أنتم لستم بلاجئين. وإذا أقفلوا في وجوهكم أية دائرة حكومية فاخلعوا الأبواب، أو إذا كنتم غير مرتاحين فدار الطيبة في تصرفكم». «النهار»، ١٨/١/١٩٧٥.

من جهته، يؤكد وزير التصميم (زكي مزبودي) لمهجري كفر شوبا وكفر حمام وراشيا الفخار «أنه يتحسس القضية» مبدياً استعداده (كرئيس لمجلس الجنوب) «لإعمار كفر شوبا». «ونحن حريصون عليكم يا أهالي كفر شوبا. والله يقصف عمر اللي كان السبب». راجع: «السفير»، ١٣/١/١٩٧٥.

(٨٢) راجع: صحف ما بين ١٠ و٣١/٥/١٩٨١.

(٨٣) صحف الشهر التاسع من سنة ١٩٨٣.

(٨٤) صحف الشهر الرابع والشهر الثامن من سنة ١٩٨٩. حيث كانت قوافل العائدين إلى الجنوب تسلك الطريق البري للمسلمين، الطريق البحري للعائدين المسيحيين إلى قراهم بالآلاف هرباً من حروب التحرير والإلغاء. وقد استقبلت منطقة صور حسب «فرانس برس» ٣٦٠ ألف لاجىء، ومنطقة الشريط ١٣٠ ألفاً، وفي إحصاء آخر تنقل «النهار» عن وجود ٨٠٢٥ أسرة نازحة إلى الشريط في أقضية بنت جبيل ومرجعيون وصور. راجع: «النهار»، ١٩/٩/١٩٨٩. ويتكرر الأمر في قضاء جزين وبحدة أكبر في سنة ١٩٩٠، حيث تستقبل جزين حسب إحصاء جريدة «الحياة» ٢٧٠٠ أسرة نازحة من بيروت، وتستقبل مدارسها ٦٠٠ تلميذ جديد. راجع: «الحياة»، ٢٢/٨/١٩٩٠.

(٨٥) وقع كثيرون من اليساريين أو من المتعاطفين مع المنظمات الفلسطينية، ضحايا الوعود بالأمان في =

وهذا هو الأهم على قياس السياسة الإسرائيلية وما تقيمه من تعقيدات أو تسهيلات في وجه الحدوديين الراغبين في العودة.

من بين العودات السابقة يكتسب نزوح الجنوبيين، أو بالأصح هروبهم ولجوؤهم إلى قراهم أثناء غزو ١٩٨٢، ولجوء مهجري شرق صيدا، مراتب مميزة في التحرك السكاني باتجاه الشريط المحتل.

د) نزوح سنة ١٩٨٢

كانت حصة الشريط الحدودي المحتل ما يقارب الـ ١٧٥ ألفاً من النازحين عن بيروت وضواحيها، مع وصول القوات الإسرائيلية سريعاً إلى مشارفها وحصارها ومباشرة قصفها التدميري لأحيائها وضواحيها قبل احتلالها. دون أن يسري السماح بالإقامة في القرى الحدودية بداية، على كافة الأهالي. فقد ظل الحرم بعدم الإقامة مطبقاً على أبناء القرى المدمرة والمهجورة، شأن الخيام ويارين ومروحين ومارون الراس ورشاف وحانين.[٨٦] ولكن هذه الموانع ما لبثت أن تراخت مع بقاء إسرائيل الطويل في الجبل والجنوب اللبناني. وهكذا استعاد أهالي الخيام الحق الرسمي في العودة إلى بلدتهم وإعمارها إثر مهرجان العودة الذي أقيم في البلدة في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٣. وعلى رؤوس أشهاد من الحضور الرسمي للدولة اللبنانية، كان الخطيب الأول في المهرجان سعد حداد، والذي لم يجد في حضور الضباط الإسرائيليين مطعناً في ادعائه، أن لا تفرقة مع الآخرين في لبنان «إلا في الولاء للبنان».[٨٧] واستعاد أهالي يارين ومروحين والزلوطية والبستان كذلك حق

= حال العودة إلى قراهم في الشريط، وكان مصير البعض من هؤلاء موتاً أكيداً مع اختفاء آثارهم من سنوات.

(٨٦) كان أهالي العيشية قد باشروا العودة إلى بلدتهم في حزيران/يونيو من سنة ١٩٨٢.

(٨٧) راجع: صحف ٢٧/٧/١٩٨٣. وكان التحرك الأساسي لأهالي الخيام في سبيل العودة إلى بلدتهم، مسيرتهم باتجاه القصر الجمهوري في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٠، مطالبين بتدخل الدولة في هذا الأمر. وقد أثمر تحرك الأهالي والمساعي التي «بذلها المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى لدى رئيس الجمهورية»، سماحاً لـ ١٥ عائلة من أهالي البلدة بالعودة إليها. راجع: «السفير»، ٧/٦/١٩٨١، وكذلك «النهار»، ٨/٦/١٩٨١. ولكن تيار العودة توقف بعد ذلك.
وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ نقلت إذاعة «صوت الأمل» على لسان سعد حداد، أنه سيسمح لكل عائلة بأن ترسل إلى الخيام مندوباً يقوم بترميم مدافن البلدة. راجع: «السفير»، ٢٦/١/١٩٨١.
ويبدو السماح لأهالي الخيام بالعودة إلى بلدتهم، استجابة لواقع الأمر الذي كان يتمثل بخروج =

العودة إلى قراهم في مهرجان مماثل أقيم في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.[٨٨] وعاد كذلك بعض الأهالي، إلى رشاف ومارون الراس. وهكذا لم يبق من القرى المهجرة على فراغه الكامل سوى بلدة حانين التي عفت ديارها وأزيلت بيوتها من أساساتها تأميناً لداخل المربع المسيحي المحيط بها.

هـ) مهجرو شرق صيدا

يشكل مهجرو شرق صيدا (نيسان/أبريل ١٩٨٥)، واحداً من الخطوط البارزة في الصفحة السكانية للشريط الحدودي المحتل، فقد انتقل إليه في أيام معدودة ما بين ١٧ و٢٠ ألف نسمة،[٨٩] انتشروا في كافة قطاعاته فيما بين جزين ومحيطها حتى الناقورة. ولكن ثقل اللجوء الأساسي كان منازل شاغرة في الخيام[٩٠] والعيشية ومرجعيون ودبين وفي مدارس وكنائس القليعة ورميش وعين إبل وعلما الشعب، وكان من بين هؤلاء مئات من العائلات المسيحية من ساحل إقليم الخروب كانت قد لجأت إلى قرى شرق صيدا مع معارك إقليم الخروب ١٩٨٣ - ١٩٨٤.[٩١] وكان على هؤلاء المهجرين أن يعيشوا إلى مرارة التهجير، عسف الإذلال الإسرائيلي. فقد أصرت إسرائيل على إقامتهم في هيئة تهجير، بما يعنيه ذلك من إقامة في خيم، أو إقامة جماعية في مؤسسات.[٩٢] ومع أن المشهود به هو أن مهجري شرق صيدا غادروا الشريط المحتل بعد أسابيع على وجودهم، عن

= عشرات الآلاف من العائلات الجنوبية من بيروت سنة ١٩٨٢ وانتشارهم في قصبات الجنوب وقراه. ومنها الخيام بالطبع. وقد حاولت قوات حداد مع برودة معارك ١٩٨٢، إخراج الأهالي من بلدتهم بحجة عدم حصولهم على بطاقات من «دولة لبنان الحر». وقد أقدمت بالفعل على طرد مئة عائلة، وتوجهت بإنذارات إلى ٥٠ عائلة أخرى بوجوب المغادرة. راجع: «السفير»، ١٤/٩/١٩٨٢.

(٨٨) كانت إسرائيل عقب اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨، قد منعت أهالي يارين، مروحين، الزلوطية والبستان من العودة إلى منازلهم. راجع: «السفير»، ١٨/٥/١٩٧٨.

(٨٩) تراوحت أعداد هؤلاء المهجرين ما بين ١٥ و١٧ ألف نسمة حسب تقديرات الأرشمندريت سليم غزال، والعشرين ألف نسمة حسب إذاعة الجيش الإسرائيلي، راجع: «السفير»، ٣٠/٤/١٩٨٥ و٣/٥/١٩٨٥.

(٩٠) أقامت في الخيام ١٣٥ عائلة مهجرة من شرق صيدا، راجع: «النهار»، ٦/٥/١٩٨٥.

(٩١) عادت ٤٠ عائلة من أهالي الرميلة كانت في عداد النازحين إلى الشريط المحتل، إلى بلدتها في مطلع أيار/مايو. راجع: «السفير»، ٥/٥/١٩٨٥.

(٩٢) أجبرت إسرائيل ٣٩ عائلة من شرق صيدا مهجرة على إخلاء عين إبل وبيوتها للسكن في الخيم. ذهب هؤلاء المهجرون إلى بلدة الطيري المجاورة وعرضوا حوائجهم للبيع كي ينتقلوا لاحقاً إلى بيروت. راجع: «السفير»، ٩/٥/١٩٨٥.

طريق خط بحري ما بين حيفا وجونية. إلا أن مئات من العائلات ما زالت تقيم في الشريط المحتل إلى الآن، تنتهز فرص العمل المتوافرة في مكاتب قوات الطوارىء الدولية،[٩٣] أو تدير محلاتها التجارية الخاصة في محيط تواجد قوات الطوارىء الدولية وخاصة في منطقة الناقورة، أو تشكل جزءاً من اليد العاملة الحدودية داخل المؤسسات والمصانع الإسرائيلية. والملاحظ أن العديد من هذه العائلات تجذرت في الشريط تملكاً ومصاهرة في محيط إقامتها الحدودية.

لا تعني هذه العودة، بالطبع، أن البلاد «عادت إلى أهلها»، لأن إقامة هؤلاء الجنوبيين في ديارهم بعد وصولهم إليها كانت إقامة خائفة قلقة. وكانت إلى ذلك رهينة الرقابة الإسرائيلية وما تستتبعه من إجراءات إذلال وامتهان. وهي إجراءات اختصت بقساوة أكبر، منطقة الشريط التي بقيت لها، مع تجاوزها من قبل القوات الإسرائيلية بعشرات الكيلومترات، اعتباراتها الخاصة في شروط الإقامة والتحرك منها وإليها. لذلك لم يدفع هذا اللجوء الآمن، بالعديد من العائدين إلى قراهم، إلى استعادة حياتهم السابقة في هذه القرى. لا بل أنها أكدت مجدداً، مع إجراءات التجنيد والجباية وإجراءات العبور على معابر الجنوب في الأولي وباتر، ثم على البوابات ـ المصافي الأخيرة قبل الدخول إلى الشريط والتي ظلت على مهماتها في المراقبة والتعقيد، أكدت مجدداً شعور العودة إلى دار النزوح في بيروت وضواحيها. لذلك كانت مباشرة إسرائيل مراحل انسحابها من بيروت والجبل ثم من الجنوب إلى حدود الشريط المحتل، بداية مواسم جديدة من مواسم هجرة الجنوبيين باتجاه الشمال.

و) الشريط المحتل وشروط الإقامة

في موازاة ما قبيل الانسحاب الإسرائيلي الأخير إلى الحدود الحالية للشريط المحتل، وفي موازاة ما بعده، كانت ترتسم سياسة تهجيرية إسرائيلية جديدة. تبدّت في وجهها الدامي الحار والتدميري، عشية الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الشريط المحتل منتصف سنة ١٩٨٥، في تهجير إقليم الريحان، وتبدت غداة هذا الانسحاب وفي الوجه التدميري ذاته في بلدة كونين. دون أن ينوب هذا الوجه بالطبع عن باقي الممارسات «الباردة» والطويلة الأمد، نعني سياسات الإبعاد الفردية والجماعية، ومجمل أنشطة المضايقة والكبت.

(٩٣) في إحصاء عن العاملين المثبتين لدى قوات الطوارىء الدولية، نشرته «النهار» مؤخراً، يحوز مهجرو شرق صيدا على ١٦ وظيفة لدى هذه القوات مقابل ١٩٧ وظيفة لآخرين من الحدوديين. راجع: «النهار»، ١٩٩٧/٨/٣٠.

ز) تهجير إقليم الريحان

كان إقليم الريحان،[٩٤] الجناح المسلم من منطقة جزين، هدف عملية التهجير الإسرائيلية الجماعية الأولى. وكانت الشرارة دموية مع اغتيال قيادي حركة أمل في الإقليم آنذاك صبحي شكر. «فقد داهمت قوة إسرائيلية منزله واختطفته وأعادته مقتولاً بعد اختفائه ثلاثة أيام، ورمته في ساحة البلدة».[٩٥]

ترافق هذا الحدث مع مداهمات واعتقالات وتحقيقات وحواجز دائمة وقطع طرق، انعكست نزوحاً لدى الأهالي. ومع استمرار القمع الإسرائيلي صار التهجير، فعلاً جماعياً مع النزف الذي استمر في الأشهر التي تلت الحادثة، حتى أن المعلومات التي وردت بعد سنة على هذه الحادثة أشارت إلى أنه لم يبق في عرمتى، من كبريات قرى الإقليم، سوى ٩٠ شخصاً من بين الآلاف من سكانها.[٩٦] وقد زادت حدّة الأمور مع الانسحاب الإسرائيلي وارتسام حدود الشريط، ورفض قوات الاحتلال الإسرائيلي السماح لمن غادر إقليم الريحان من أهاليه من العودة إليه. ولم تثمر تحركات الأهالي عبر «تجمع مهجري الريحان»، من خلال الاتصالات مع المسؤولين الرسميين، ومن خلال الاتصالات والعلاقات مع الفعاليات الدينية[٩٧] والسياسية في جزين، في تخفيف القيود الإسرائيلية.

ترافق تهجير قرى الإقليم، مع تدمير بلدة سجد في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٥، ومسحها بالكامل وجعلها مركزاً عسكرياً إسرائيلياً.[٩٨] ثم كان القصف المستمر لبلدتي مليخ واللويزة، المعبرين إلى موقع سجد من الشمال الشرقي، ما أدى إلى إخلاء كامل لهما. وهكذا أصبح جبل الريحان مطوياً على فراغ بيوته من عامريها. وقد تكون أرقام الطلاب البيّنة في هذا السياق. فقد انخفض العدد الإجمالي لطلاب قرى إقليم الريحان من ٧٦٣ طالباً عن العام الدراسي (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) إلى ٩١ طالباً عن العام الدراسي (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)، أي ما يوازي نسبة انخفاض تصل إلى ثماني مرات ونصف. ثم عاد العدد وانخفض مباشرة في العام التالي ١٩٩٦ ـ

(٩٤) يشمل بلدات وقرى الريحان، عرمتى، كفر حونة، مليخ، اللويزة، سجد، السريرة.
(٩٥) راجع بيان تجمع أبناء الريحان في «النهار»، ١/٥/١٩٨٤.
(٩٦) «السفير»، ٤/٥/١٩٨٥.
(٩٧) راجع: «السفير»، ١١/١٢/١٩٨٥. وتحديداً المطران حلو المنسوب بانتمائه البلدي إلى قضاء جزين (من وادي جزين) قبل مسؤولياته الدينية، إذ كان راعي أبرشية صيدا ودير القمر المارونية.
(٩٨) «السفير»، ٦/٧/١٩٨٥.

١٩٩٧ إلى ٧٦ طالباً أي بنسبة انخفاض سنوية تصل إلى ١٦,٥٪.(٩٩)

ح) تهجير كونين

بعد الانسحاب الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٨٥، كان تهجير كونين أو «أمثولة كونين» على رأي الضابط الإسرائيلي في حديثه لوجهاء من قرى بنت جبيل ومرجعيون اجتمع بهم بعد تهجير كونين وإتلاف بيوتها.(١٠٠) كان الحدث عقاباً جماعياً حصل في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ إثر عملية مقاومة مزدوجة قتل فيها إسرائيليان وجرح آخران وبقي مصير واحد مجهولاً.(١٠١)

كان تهجير البلدة قاسياً. انطلق على إثره مسلحو «الجنوبي» يستبيحون بيوتها وأرزاقها. بعد أن تاه الأهالي خارجها عبر معبر بيت ياحون. وقد شكلت بلدة البازورية، وتحديداً مركز الطوارىء فيها، النقطة الأساس في تجمع الأهالي وتحركهم. كان الشرط الإسرائيلي للسماح بعودة الأهالي واضحاً: «لم يعد أمام

---

(٩٩) انخفضت أعداد الطلاب وفقاً للتفصيل التالي:

القرية	العام الدراسي		
	١٩٨١ ـ ١٩٨٢	١٩٩٥ ـ ١٩٩٦	١٩٩٦ ـ ١٩٩٧
الريحان	١٦٦	٦١	٥٩
كفرحونة	٢١٦	٢	٤
عرمتى	١٦٢	٢٨	١٣
اللويزة	٣٧	ـ	ـ
سجد	٧٣	ـ	ـ
مليخ	١٠٩	ـ	ـ
المجموع	٧٦٣	٩١	٧٦

المصدر: أرشيف وزارة التربية عن هذه السنوات. ولكن مصدراً آخر ويبدو أنه هو الأقرب إلى الصحة يجعل من طلاب إقليم الريحان في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ ما مجموعه ٧٥ طالباً يتوزعون كالتالي: الريحان (٥١ طالباً) كفرحونة (٥) عرمتى (١٩). راجع: مديرية التعليم الابتدائي، وحدة التربية الصحية. بيان إحصائي عن المدارس خلال العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦. منطقة جزين. ولإعطاء فكرة عن نسبة الحضور السكاني في هذه القرى نشير إلى أن أعداد الناخبين في البلدات الثلاث الكبرى في إقليم الريحان كانت في العام ١٩٩٦ وفق لوائح الشطب ٦٣٧٥ تتوزع: ٢٤٣٢ و٢٠٣٩ و١٩٠٤ على بلدات الريحان وكفرحونة وعرمتى على التوالي.

(١٠٠) «السفير»، ٩/١/١٩٨٦.

(١٠١) راجع: «النهار»، ١/١/١٩٨٦.

أهالي كونين سوى التحرك لتتجاوب معهم في الرجوع. وإذا لم يتحركوا يكون الذنب ذنبهم».(١٠٢)

لم يلب الأهالي الطلب الإسرائيلي، فظلوا خارج البلدة لأشهر طويلة، مع محاولات عودة خائبة.(١٠٣) لكن إسرائيل أدركت أن بيوتاً غير آهلة مشرعة ومخلعة الأبواب، وعلى امتداد مساحات طويلة ٢ ـ ٣ كلم طولاً إلى ما دون ذلك بقليل عرضاً، مع ما يلزم التخفي والتستر وما يناسبه، من أشجار وتلال وجلول، تشكل عرضاً مجانياً ومجالاً حيوياً للاختباء والتخفي الطويل. لذلك عادت وأنذرت أصحاب المنازل الواقعة على طريق البلدة الرئيسي، أي الطريق الذي تسلكه الدوريات الإسرائيلية و«الجنوبية» في جيئتها وذهابها عبر محور بنت جبيل ـ بيت ياحون، أنذرتهم بوجوب السكن في بيوتهم تحت طائلة تدميرها ومسحها في حال عدم الاستجابة.

عاد بعض من أبناء البلدة إليها،(١٠٤) ليشكلوا في العرف العسكري الإسرائيلي، رهائن يؤمن وجودهم تطميناً لعناصر الدوريات العسكرية. لكن قسماً من هؤلاء الأهالي، ما لبث أن انسلّ مجدداً إلى خارج البلدة بحيث لم يعد موجوداً في البلدة في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ سوى جمهور من الأهالي يناسب عدد العشرين طالباً، هم طلاب مدرستها الرسمية مقابل ٢٠٧ طلاب كانوا مسجلين عن العام الدراسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. وليس هذا وحسب بل أن أعداد الطلاب في كونين اختفت عن لوائح مدارس قضاء بنت جبيل في إحصاء العام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧. فقد تدنى عدد الطلاب عن العشرين طالباً، وأصبح بالتالي غير كاف «لتموين» مدرسة في البلدة.

ط) الإبعاد

بين السبل إلى تفريغ صامت للشريط الحدودي المحتل من سكانه وتسريبهم إلى خارجه، يأتي الإبعاد في الطليعة. وقد باشرته إسرائيل باكراً في سنة ١٩٧٨

---

(١٠٢) كلام وجهه موشيه إلعاد، قائد وحدة الارتباط الإسرائيلية في الشريط الحدودي. راجع: «السفير»، ١٠/١/١٩٨٦.

(١٠٣) راجع: «النهار»، ٣٠/١/١٩٨٦.

(١٠٤) بدأت مظاهر العودة تظهر على البلدة أواخر سنة ١٩٨٦، حيث بلغ عدد العائدين إليها ٦٠ عائلة يؤلفون ٢٠٠ نسمة. وقد تسجل في المدرسة ٢٦ طالباً. راجع: «عودة خجولة لأهالي كونين»، «النهار»، ٢٢/١٢/١٩٨٦.

مع إبعاد «١٣ عائلة من عيناتا وأغلبها من المدرسين»،[١٠٥] وداومت عليه طيلة عهد سعد حداد في «محمية» الشريط المحتل الأول. وأغزر حالات الإبعاد في ذلك العهد كانت تلك الحاصلة أواخر سنة ١٩٨١ وشملت ما مجموعه ٨٣ شخصاً، من قرى القطاعين الأوسط والغربي.[١٠٦]

أما في الشريط الحالي،[١٠٧] فقد صار الإبعاد عقاب الساعة، وقد يأتي عفو الخاطر، على لسان المسؤول الأمني في المحلة، وقد يتطلب الأمر اعتقالاً وتحقيقاً، قبل إعطاء تصريح الخروج «بدون عودة».[١٠٨]

بدأت حالات الإبعاد في الشريط المحتل الحالي باكراً مع خطوات الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الحالية للشريط المحتل، وقد طاولت أهالي جنود «الجنوبي» التائبين الفارين من الخدمة في مواقعهم العسكرية. وكانت حصة الإبعاد الأولى من نصيب عيترون (٥ عائلات)، وعائلات أخرى من بني حيان.[١٠٩] تبعتها بعد شهر عملية طرد لعشرين عائلة من ميس الجبل.[١١٠] واستمر أمر الإبعاد متواتراً، وكانت حلقته الأخيرة إبعاد عائلتين من حولا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ومن رشاف في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.[١١١]

---

(١٠٥) راجع: «السفير»، ١٦/١٢/١٩٧٨.

(١٠٦) يتوزعون وفق صحيفة «النهار» كالتالي: «يارون (١٢ شخصاً)، عيناتا (٢١)، كونين (١)، بيت ليف (٥)، بنت جبيل (١٨)، مارون الراس (٢)، الناقورة (٨)، الجبين (١٠) وطير حرفا (٦). راجع: «النهار»، ٢٤/١٢/١٩٨١، ٢٧/١٢/١٩٨١؛ «السفير»، ٢٨/١٢/١٩٨١، ٣٠/١٢/١٩٨١.

(١٠٧) قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ما بين حزيران/يونيو ١٩٨٢ وحزيران/يونيو ١٩٨٥ بحالات إبعاد عديدة إلى خارج الجنوب من بينها إبعاد السيد محمد حسن الأمين من صيدا في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٤.

(١٠٨) هذا إذا لم يسبق سيف المسؤول الأمني حكمه. كما حصل مع الأسير المعتقل الخارج من الخيام عبد الله غملوش، وقد قتل في كونين قبل خروجه من الشريط على يد حسين عبد النبي. ونستذكر هنا مقتل يوسف سعد من بنت جبيل على يد المسؤول الأمني نفسه، فقد اقتيد إلى مركز التحقيق ظهراً وأعيد عصراً جثة هامدة بتاريخ ١ أيار/مايو ١٩٩١.

(١٠٩) راجع: «السفير»، ٨/٦/١٩٨٥.

(١١٠) «السفير»، ٢/٨/١٩٨٥ و٤/٨/١٩٨٥.

(١١١) راجع صحف الأيام التالية على هذا التاريخ. وهنا نشير إلى ما تناقلته الصحف على لسان العائلة المبعدة من حولا وبعد عشرين يوماً من إبعادها «بأن أحداً لم يلتفت إليها». راجع: «النهار»، ٣/١٠/١٩٩٧. ويذكرنا هذا الوضع بعنوان قديم كانت توجت به «الكفاح العربي» تحقيقاً عن المبعدين من الشريط الحدودي أجرته مطلع سنة ١٩٨٦ «المبعدون من الشريط: عملاء في المنطقة الحدودية... غرباء في المناطق المحررة». راجع: «الكفاح العربي»، العدد ٣٩٢، ١٣/١/١٩٨٦.

وإذا كان من الصعوبة بمكان تتبع مسلسل الإبعاد من بدايته، وقد شملت إحداثياته، الغالبية القصوى من بلدات وقرى الشريط المحتل،[١١٢] فإننا نشير إلى دفعات إبعاد شملت أعداداً كبيرة من أبناء الشريط المحتل:

- دفعة أواخر سنة ١٩٩١، وشملت ٣٢ عائلة من قرى عيناتا (٧ عائلات) ومارون الراس (٨ عائلات) وطير حرفا (١٧ عائلة).[١١٣]

- إبعاد مطلع سنة ١٩٨٩، في الخامس من الشهر الأول، وشمل ٣١ مواطناً، ٤ من كفر شوبا، ٥ من دير ميماس، ٦ من كفر حمام، و١٦ من إبل السقي. وقد أتبع هؤلاء بعد عشرين يوماً بـ ٣١ آخرين من شبعا و٣ من رب ثلاثين، ثم أتبعوا بآخرين من كفر حمام والدحيرجات، حتى أصبح عدد المبعدين في مدى شهرين ٩١ مبعداً.[١١٤]

- دفعة ١٩٨٨، وشملت إبعاد ١٧ شخصاً من شبعا وعلى رأسهم مختار البلدة، محمد سليم الزهيري،[١١٥] أبعدوا في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٨، عقاباً لهم على رفضهم تشكيل إدارة مدنية بناءً على طلب السلطات الإسرائيلية. وقد شكل إبعادهم موضوع التفاف شعبي، واحتجاج وتحرك رسميين عزّ مثيلهما بعد ذلك، مما أدى في نهاية الأمر إلى إرجاعهم إلى شبعا في ٧ حزيران/يونيو ١٩٨٨، أي بعد أسبوعين على إخراجهم عنوة.[١١٦]

كان إبعاد الأفراد يعني حكماً إبعاد عائلات، لأن المبعدين في سائر الحالات كانوا إما رعاة أسرهم، أو من ذوي المنزلة والمكانة في حياتها، فكان لحوق عائلاتهم بهم ضرورة حياة ووجود، إضافة إلى أن سبل الإقامة والحركة والعمل تضيق في مدى أسرة المبعد وفي محيطها، فيما لو آثرت خيار البقاء ومتابعة حياتها في الشريط. لكننا نلفت هنا إلى أن الأثر الأول للإبعاد يتعدى مسألة الكم والعدد. فالاعتبارات الإسرائيلية من هذا الفعل سياسية في آخر الأمر، فهي تهدف إلى

---

(١١٢) يجعل إحصاء لهيئة أبناء العرقوب المبعدين من منطقتهم ما بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٢، والذين لم يعودوا إليها، ١٣٧ شخصاً يتوزعون على بلدات العرقوب كالتالي: شبعا (٦٩)، كفر حمام (٤٨)، كفر شوبا (٨) والهبارية (١٢). أرشيف هيئة أبناء العرقوب.

(١١٣) «النهار»، ٢٨/١٢/١٩٩١.

(١١٤) راجع: صحف ٦/١/١٩٨٩ و٢٦/١/١٩٨٩ و٢٨/٢/١٩٨٩.

(١١٥) من مواليد أواخر القرن الماضي. توفي في ٣ آذار/مارس ١٩٩٤. منحه رئيس الجمهورية وساماً من رتبة فارس جراء مواقفه المشهودة من قوات الاحتلال الإسرائيلي. راجع: نشرة «صوت العرقوب»، صحيفة غير دورية، العدد ١٦، الاثنين ٩ أيار/مايو، ١٩٩٤، ص ٢.

(١١٦) راجع: صحف الأيام التالية.

الطعن في الهيئة الاجتماعية في البلدة أو المحلّة. لذلك انصبت مواضيع الإبعاد من بداياتها على الجهاز التعليمي[١١٧] والوجوه الدينية المتحركة[١١٨] والوجوه الاجتماعية، في خطة ضعضعة لأكثر الخطوط إمساكاً وتوحيداً على مستوى الشريط المحتل، مما يفسح في المجال أمام إسرائيل لتنظيم وضع سكاني في الشريط المحتل يطلّ على مجموعة من خياراتها الأمنية والسياسية.

ي) التهجير وديموغرافيا الشريط المحتل

والسؤال الآن: ما هو الحد السكاني الذي يرسو عليه اجتماع الشريط الحدودي المحتل حالياً؟

تبدو دلالة الأرقام الراهنة، مقاربة لها مع غيرها، أغنى منها من دلالتها بذاتها. سنحاول إذن أن نتتبع الحالة السكانية في مفاصل زمنية ثلاثة: عشية حرب الجنوب وغداة محمية سعد حداد وفي سنة ١٩٩٥. وسننطلق في احتسابنا للسكان من مناسبة أعداد الطلاب بالأعداد المفترض أن تقابلهم من السكان.[١١٩]

قبل حرب الجنوب، وفي العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، كان عدد الطلاب في المناطق التي شكلت لاحقاً محمية سعد حداد، ٢١,٩٠٥ طلاب في القطاعين الرسمي والخاص وفي مراحل التعليم الثلاثة،[١٢٠] أي ما يناسب سكانياً الـ ٧٥ ـ ٨٠ ألف نسمة. وقد انخفض هذا العدد من الطلاب عشية اجتياح ١٩٨٢، أي بعد أقل من أربع سنوات على تحديد «شريط» سعد حداد، إلى

(١١٧) إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من غلبة المدرسين على وجبة الإبعاد الأولى من بلدة عيناتا سنة ١٩٧٨، تفيدنا الإحصاءات أنه كان من بين المبعدين والمعتقلين من بلدة حولا حتى منتصف سنة ١٩٨٧ ما يراوح بين ١٥ و٢٠ معلماً. راجع: «النهار»، ١٢/٧/١٩٨٧. وتمدنا أخبار الإبعاد من العرقوب بمثل ذلك. فقد أقدمت إسرائيل في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٨ في دفعة واحدة على إبعاد مدير المدرسة الرسمية في شبعا (يحيى علي) ومديري مدرستي «الخيرية» و«الثقافة الوطنية» الخاصتين شريف ماضي وعلي غادر.

(١١٨) أبعدت إسرائيل من بلدة شويا أربعة من المشايخ الدروز ممن لهم كلمة في حياة البلدة: ١٩٨٥ الشيخ نجيب بركات، الشيخ محمود دعيبس، الشيخ فؤاد بركات والشيخ سعيد بركات. راجع: «السفير»، ٣١/١٠/١٩٨٥. وكذلك أبعدت من الهبارية إمام البلدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٨. وأبعدت من بلدة الخيام إمامها الشيخ عبد الحسين العبد الله في تموز/يوليو ١٩٨٨.

(١١٩) حول نسبة الجمهور الطلابي إلى عدد المقيمين راجع ص ٥٣٩.

(١٢٠) بخصوص أعداد الطلاب راجع الجداول في الصفحتين ٢٧٢ و٢٧٣.

١٦,٤١٢ في العام الدراسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، أي ما يناسب الـ ٥٥ ـ ٦٠ ألف نسمة من السكان. وهذا يعني أن هناك تراجعاً سكانياً في أربع سنوات يساوي في حدّه الأدنى نسبة الـ ٢٥٪.

وتبقى أعداد الطلاب في المناطق التي أخضعت بداية لسلطة حداد على أمر تراجعها حتى العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، فيصل رقمها إلى ١٢,٨٣٢[١٢١] طالباً، وهذا ما يناسب الـ ٤٣ ـ ٤٧ ألف نسمة من السكان تقريباً، أي بتراجع يقارب الـ ٤١٪ عن سنة ١٩٧٥ و٢٢٪ عن العام الدراسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢.

أما أعداد الطلاب في منطقة الشريط المحتل في حدوده الحالية فقد كانت في العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، ٣٠,٥٢٠ طالباً، أي ما يناسب ١٠٥ ـ ١١١ ألف نسمة تعداداً سكانياً. أما في العام الدراسي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، فإن أعداد الطلاب تدنت في انخفاضها إلى نسبة ٤٠٪ أي أنها وصلت كما رأينا إلى الرقم ١٨,٨٤٥، المقابل لـ ٦٥ ـ ٧٠ ألفاً من السكان.[١٢٢]

لكن التراجع الفعلي في عديد السكان يبقى أضعاف ذلك، لأن أعداد السكان

(١٢١) حصلنا على هذا الرقم من خلال طرح عدد طلاب منطقة حاصبيا (٢٤٢٣) وجزين (٢١٢٧) والنبطية (١٢٧) ويارين (١٣٠) ومروحين (٣٤) والظهيرة (٦٩) والخيام (٣٣٤)، أي ما مجموعه ٥٢٣٠ طالباً من عدد الطلاب الإجمالي عام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، والبالغ ١٨,٠٦٢. هذا مع العلم أن أعداداً وفيرة من طلاب مدارس مرجعيون يعودون بأصولهم إلى قرى العرقوب وحاصبيا.

(١٢٢) يتوزع هذا الرقم على الأقضية انطلاقاً من أعداد الطلاب فيها على الشكل التالي:

القضاء	الطلاب	تقديرات عدد السكان المقيمين
بنت جبيل	٦٦٢١	٢٢,٥٠٠ ـ ٢٤,٥٠٠
جزين	٢١٢٧	٧٢٠٠ ـ ٧٨٠٠
حاصبيا	٢٤٢٣	٨٢٠٠ ـ ٨٩٠٠
صور	١٢٤٩	٤٢٠٠ ـ ٤٦٠٠
مرجعيون	٥٥١٩	١٨,٨٠٠ ـ ٢٠,٤٠٠
النبطية	١٢٣	٤٠٠ ـ ٤٥٠
المجموع	١٨,٠٦٢	٦١,٣٠٠ ـ ٦٦,٦٥٠

يضاف إلى أرقام السكان هذه ما يقابل الـ ٧٨٣ طالباً مهنياً وزراعياً وهي ما بين ٢٦٦٠ و٢٩٠٠ نسمة وهي موزعة على مختلف أقضية الحدود فيتراوح العدد الإجمالي للمقيمين ما بين ٦٤,٠٠٠ و٦٩,٥٠٠ نسمة. ونلفت هنا إلى تداخل في أرقام قضاءي حاصبيا ومرجعيون وذلك لأن أعداداً معتبرة من طلاب مدارس مرجعيون الخاصة يعودون بأصولهم إلى قرى العرقوب وحاصبيا.

في اعتبارات الزيادة السكانية الطبيعية والتي تضاعف أعداد السكان كل عشرين سنة، تغيّر جذرياً في النسب الرقمية أعلاه. وانطلاقاً من ذلك، فإن أعداد الطلاب في منطقة الشريط الحدودي وفي أحوال الزيادة السكانية الطبيعية يجب أن تتضاعف خلال العشرين سنة ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٥، من ٣٠,٥٢٠ إلى ما يزيد على ٦٠ ألفاً. وفي الحسابات السكانية المناسبة لهذا العدد من الطلاب، على سكان الشريط الحدودي المحتل أن يرتفعوا من ١٠٥ ـ ١١١ ألف إلى ما يتعدى الـ ٢٢٠ ألف نسمة، بدلاً من رقم الـ ٦٥ ـ ٧٠ ألفاً المتواجدين حالياً. وهذا ما يقودنا إلى القول بأن الشريط المحتل خسر في العشرين سنة الماضية من عشية حرب الجنوب ٤٠٪ من رأسماله السكاني (المئة ألف) الذي كان عليه سنة ١٩٧٥. وخسر لاحقاً كل «أرباحه» المتوقعة على امتداد تلك المدة والمقدرة بـ ١١٠ آلاف. وهذا يعني أن خسارته الإجمالية كانت ١٢٠ ـ ١٤٠ ألف نسمة على امتداد العشرين سنة الماضية، أي بمعدل خسارة رقمية تعادل ٦٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ نسمة سنوياً، أو بلغة أخرى، يبلغ سكان الشريط المقيمون اليوم ثلاثة أخماس من كانوا مقيمين عليه في سنة ١٩٧٥، وينقصون قليلاً عن ثلث مما كان يجب أن يكون على أرضه من سكان سنة ١٩٩٥.

أما قياساً على أرقام المسجلين في قرى الشريط المحتل، فإن مقارنتهم مع المقيمين فيه حالياً، تقودنا إلى أرذل النسب، إذ تدور النسبة على ١٤ ـ ١٥٪ انطلاقاً من أن عدد المقيمين الـ ٦٧ هم جمهرة سكانية من تعداد سكاني مسجل يصل إلى حدود ٤٤٠ ـ ٤٥٠ ألف نسمة.[١٢٣]

كيف يبدو الوجه الآخر لقضية التهجير؟ أعني الوجه الديموغرافي لمنطقة الشريط المحتل مع النزف السكاني الحاصل.

تبدو القرى الحدودية، شأن بعض عائلاتها التي اختفت عن لوائح المقيمين في هذه القرى، وكأنها تسير إلى فراغها من آهليها. وإذا كان التهجير القطعي الكامل داخل الشريط الحدودي، قد ظل في نهاية الأمر وقفاً على بلدة حانين وسجد ومزارع شبعا وبعض مزارع حاصبيا ومحيطها (الدلافة، لوسي، السلامية، الدحيرجات، الخريبة، أبو زبلة، عين عرب، الوزاني، المجيدية...)، فإن سياسة

(١٢٣) يأتي هذا التقدير الإجمالي لعدد السكان من تعداد الناخبين حسب لوائح شطب ١٩٩٦ والتي تبلغ ٢٠١,٦٦٥. ويحتسب عدد السكان وفق القاعدة الإحصائية التي تساوي بين هذا العدد وبين عدد الناخبين المسجلين مضروباً بـ ١,٨ أو ٢,٢ حسب وتيرة الزيادة السكانية. فيتراوح عدد السكان المسجلين في الشريط الحدودي المحتل ما بين ٤٤٠ و٤٥٠ ألفاً.

الاحتلال الإسرائيلي، مع ترك الأهالي داخل الشريط المحتل في مواجهة قدرهم، توشك أن تؤتي أكلها، تهجيراً قطعياً آخر، لعشرات من القرى في الشريط المحتل. سنلجأ مرة أخرى إلى الوضع المدرسي في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ لتأكيد هذا المذهب.

لقد افتقدت عشرات القرى على امتداد الشريط الحدودي، نصاب الحد الأدنى من الطلاب الكفيل بتأمين جمهور مدرسي، فأقفلت فيها المدارس الرسمية[١٢٤] وهذا يعني من منطق الوجود السكاني فراغاً مأساوياً. ويصير كارثياً فعلاً إذا ما عرفنا أن هذا الواقع ينسحب على عشرات من القرى: في أقضية بنت جبيل (٦ قرى)،[١٢٥] وقضاء مرجعيون (٩ قرى)،[١٢٦] و٥ قرى في قضاء حاصبيا،[١٢٧] و١٢ قرية في قضاء جزين.[١٢٨] إضافة إلى إقفال مدرسة أرنون في قضاء النبطية، ومدرسة الجبين في قضاء صور، ليصير الإجمالي ٣٤ قرية حدودية، كانت تضم في العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ جمهوراً مدرسياً يساوي ٢٦٧١ طالباً.[١٢٩]

إلى ذلك هناك ٩ مدارس على امتداد الشريط المحتل فيها دون العشرة من الطلاب، و٣ مدارس فيها دون العشرين طالباً.[١٣٠] هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه المدارس قائمة على المئات من الطلاب في العام الدراسي ١٩٧٤ ـ

(١٢٤) سبقت الإشارة في الصفحات التي تتحدث عن التربية والتعليم في الشريط الحدودي، إلى الدور المحدود جداً للمدارس الخاصة في سحب الجمهور الطلابي. راجع فصل التربية والتعليم.

(١٢٥) قرى حانين، القوزح، الطيري، صربين، بيت ياحون وكونين.

(١٢٦) قرى طلوسة، بني حيان، رب ثلاثين، دير سريان، عدشيت القصير، القنطرة، دير ميماس، سردة، العمرة وبرج الملوك.

(١٢٧) قرى كوكبا، أبو قمحة، برغز، الماري، وراشيا الفخار.

(١٢٨) قرى اللويزة، القطراني، مليخ، سجد، مراح الحباس، الحرف، أنان، الميدان، بسري، عارية، بحنين، كفرفالوس، وبصليا (قضاء صيدا).

(١٢٩) يتوزعون على أقضية الجنوب وفقاً للأعداد التالية:

القضاء	العدد
١ ـ قضاء بنت جبيل	٧٢٦
٢ ـ قضاء جزين	٤٩٦
٣ ـ قضاء حاصبيا	٢٩٨
٤ ـ قضاء صور	١٦٤
٥ ـ قضاء مرجعيون	٧٨٧
٦ ـ قضاء النبطية	٢٠٠

يتوزع الـ ١٢ طالباً على مدرستين ابتدائية وتكميلية.

(١٣٠) يؤكد بعض المطلعين أن العديد من هذه المدارس قائمة في الشكل وترفع لوائح بأعداد طلاب خوفاً من إقفالها.

١٩٧٥. والمقارنة مع الوضع الحالي توصلنا إلى الانحدار الكبير في الجمهور المدرسي والجمهور المقيم داخل الشريط المحتل.

البلدة	العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥	العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦
عرمتى	٢٠٣	١٩
الفرديس	٧٠	١٧
كفر حونة	٢٣١	١٢
السريرة	٥٢	٩
دبين	٢٣٥	١٠
محيبيب	٥٢	٨
رشاف	١٣٣	٨
كفر حمام	-	٥
حيطورة	١٦٣	٥
صفارية	٥٣	٤
سنيا	١٢	٨
وادي جزين	٥٤	٦
المجموع	١٢٠٤	١١١

المصدر: محفوظات وزارة التربية الوطنية

إلى ذلك، فإن العديد من بلدات الشريط المحتل، المتعددة المدارس، فقدت واحدة أو اثنتين من مدارسها (فقدت عيناتا مدرسة، وعيترون مدرستين ابتدائيتين وثانوية). كذلك تراجعت حثيثاً أعداد الحواضر الحدودية التي تستطيع أن تراصف في ملاعبها ما يزيد على الـ ٧٠٠ طالب[١٣١] إلى بلدتين اثنتين: مرجعيون وبنت جبيل، وإنما بالاعتماد هذه المرة على جمهور طالبي من خارجهما يؤم المدارس الخاصة المهنية في الأولى والثانوية في البلدة الثانية.

ولا يتوقف أثر إقفال المدارس أو ضمورها واختفاء الأرقام الكبرى عن أعداد طلابها، على الناحية العددية السكانية وحسب، وإنما يتعدى إلى أجواء الديناميكية

(١٣١) انطلاقاً من أرقام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ كان هناك بلدتان تحويان في مدارسهما ما يزيد على ٢٠٠٠ طالب. بنت جبيل (٢٠٢١ طالباً). ما يزيد على ١٥٠٠ طالب (مرجعيون والخيام). ما يزيد على الألف (جزين وحاصبيا)، ما بين ٩٠٠ طالب و١٠٠٠ (عيترون، ميس الجبل، الطيبة، شبعا وعيناتا).

الداخلية التي يحدثها خروج المئات الكثيرة من الطلاب من مدارسهم في الطريق إلى بيوتهم، أو يتعدى، على العكس من ذلك، إلى أجواء البرودة والخذلان والإحباط التي تنتاب المقيمين وتراودهم مع خروج الأعداد اليسيرة من الطلاب بلا اختلاط أو عكرة.

ك) المهجرون ومناطق التهجير

تبدو أرقام وزارة المهجرين، في تحقيقاتها التي أجريت سنة ١٩٩١ ونشرت سنة ١٩٩٢، الأكثر قرباً من الصواب في تحديدها أعداد المهجرين الحدوديين. فالمهجرون يومها لم يكونوا في أمر تهجيرهم قد انفتحوا بعد، على نواحي وأبواب التعويضات الواسعة.[١٣٢]

تلاحق التحقيقات المهجرين الحدوديين في أماكن تهجيرهم المتباعدة، وقد استطعنا من خلال تبويب المعلومات الواردة في دراسة وزارة المهجرين وعلى امتداد الصفحات المختصة بمحافظة الجنوب، والتي تفصل توزيع المهجرين الحدوديين قرية قرية،[١٣٣] استطعنا تكوين الجدول التالي:

(١٣٢) مع التأكيد هنا بأن هذه الأرقام تحصي عديد المهجرين الحدوديين المقيمين في مؤسسات وبيوت مصادرة، أو في بيوت معارة وحسب. إذ أن هناك أعداداً كبيرة من المهجرين كانوا قد أقاموا منذ انتقالهم الأول إلى خارج بلدتهم في مساكن مملوكة أو مستأجرة، وهؤلاء لم يجر احتسابهم في استقصاءات المهجرين الحدوديين.

(١٣٣) مكتب ملف المهجرين، «قضية التهجير في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، حركات النزوح: مناطق الانتشار حسب الأقضية»، حزيران/يونيو ١٩٩٢، ص ١٠٥ ـ ١٥٠.

أعداد الأسر المهجرة وأماكن تهجيرها

القضاء	بيروت	بعبدا	باقي محافظة جبل لبنان	محافظة البقاع	محافظة الشمال	غير مناطق	أقضية الجنوب خارج الشريط الحدودي المحتل: بنت جبيل	جزين	حاصبيا	صور	صيدا	مرجعيون	النبطية	المجموع
بنت جبيل	٤٢٠	٣٢٩	١٢٤	١٠	-	٧٨	٣٤	١	-	٥٦٥	٢٣٣	٤	٣٢	١٨٣٠
جزين	١٤٠	٣١٧	٢٥٢	٣	١	٢٨	-	٣٣	-	٥	١٢٢	١٣	٢٢٢	١١٣٦
حاصبيا	١٢٠	٥٧	١٧٩	١٧٥	٦	٣٦	١	-	٦	١٠	١٧٣	-	١٢	٧٧٥
صور	٣٣	٦٩	٥٦	-	٤	٩١	١	-	-	٥٠٣	٢٧٣	-	-	١٠٣٠
مرجعيون	٧٠١	٧٩٤	١٩٣	٨١	٥	٢٣	٣٨	٢	٣٠	١٤٤	٢٥٦	١٩	٢٧٨	٢٥٦٤
النبطية	١١	١١	٥	-	١	-	-	-	١	١	١٨	-	٥٨	١٠٦
المجموع	١٤٢٥	١٥٧٧	٨٠٩	٢٦٩	١٧	٢٥٦	٧٤	٣٦	٣٧	١٢٢٨	١٠٧٥	٣٦	٦٠٢	٧٤٤١

	بيروت	بعبدا	الشوف	عاليه	صيدا	صور	البقــاع الغربي	زحلة	راشيا	بعلبك	الهرمل	كسروان	المتن	جبيل	طرابلس	الكورة	غيره
بنت جبيل	٤٢٠	٣٢٩	٣٠	٩١	٢٣٣		٥	٥	-	-	-	-	٣	-	-	-	٧٨
جزين	١٤٠	٣١٧	٢٦	٥٥	١٢٢		٣	-	-	-	-	٩	١٦١	١	١	-	٢٨
حاصبيا	١٢٠	٥٧	١٢٢	٤١	١٧٣		٢٨	١٤٤	٣	-	-	٣	١٣	-	٦	-	٣٦
صور	٣٣	٦٩	٥٢	٤	٢٧٣		-	-	-	-	-	-	-	-	٤	-	٩١
مرجعيون	٧٠١	٧٩٤	٧٠	٦٧	٢٥٦		١١	٦١	١	٧	١	٣	٥٢	١	٥	-	٢٣
النبطية	١١	١١	١	٤	١٨		-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-
المجموع	١٤٢٥	١٥٧٧	٣٠١	٢٦٢	١٠٧٥		٤٧	٢١٠	٤	٧	١	١٥	٢٢٩	٢	١٦	١	٢٥٦

تابع: أعداد الأسر المهجرة وأماكن تهجيرها

	قضاء صور خارج الشريط الحدودي المحتل	قضاء بنت جبيل خارج الشريط الحدودي المحتل	قضاء النبطية خارج الشريط الحدودي المحتل	قضاء مرجعيون خارج الشريط الحدودي المحتل	قضاء جزين خارج الشريط الحدودي المحتل	قضاء حاصبيا خارج الشريط الحدودي المحتل	المجموع
بنت جبيل	٥٦٥	٣٤	٣٢	٤	١	-	١٨٣٠
جزين	٥	-	٢٢٢	١٣	٣٣	-	١١٣٦
حاصبيا	١٠	١	١٢	-	-	٦	٧٧٥
صور	٥٠٣	١	-	-	-	-	١٠٣٠
مرجعيون	١٤٤	٣٨	٢٧٨	١٩	٢	٣٠	٢٥٦٤
النبطية	١	-	٥٨	-	-	١	١٠٦
المجموع	١٢٢٨	٧٤	٦٠٢	٣٦	٣٦	٣٧	٧٤٤١

أعداد الأفراد المهجرين

القضاء	بيروت	بعبدا	عاليه الشوف	صيدا	صور	البقاع	جبل لبنان	الشمال	خارج المنطقة الحدودية	غير منطقة	المجموع
بنت جبيل	٢٢٩٧	١٩٤٠	٦٩٩	١٤٦٧	٣٤٧٥	٦٢	١٤	-	٤٦٢	٤١٥	١٠٨٣١
جزين	٦٤٨	١٦٠٦	٤٢٦	٦١٧	٣٣	١٧	٨٠٠	٢	١٤٠	١٣٦	٤٤٢٥
حاصبيا	٥٧٩	٣٠٩	٨٦٦	٨٩٣	٧٠	١٠٢١	٧٥	٣٩	١٩٩	١٨٧	٤٢٣٨
صور	١٦٥	٤٠٢	٢٨٥	١٤١٠	-	-	-	٢٣	٢٧٨٠	٤٩٢	٥٥٥٧
مرجعيون	٣٦١٤	٤٧٦٨	٧٠٨	١٤٣٢	٨١٣	٤٧٣	٢٧٠	٢٨	١٩٢	١٠٨	١٢٤٠٦
النبطية	٣٩	٦٢	١٨	١١٦	٩	-	-	٥	٣١٧٥	-	٣٤٢٤
المجموع	٧٣٤٢	٩٠٨٧	٣٠٠٢	٥٩٣٥	٤٤٠٠	١٥٧٣	١١٥٩	٩٧	٦٩٤٨	١٣٣٨	٤٠٨٨١

تستوقفنا في هذا الجدول ملاحظات عدة.

١ ـ يشكل مهجرو الشريط الحدودي المحتل ٧٤٤١ أسرة (٤٠,٨٨١ نسمة) من أصل ٥٧,٦٧٣ مجمل الأسر المهجرة وفق استقصاءات وزارة المهجرين، أي ما نسبته ١٢,٩٪ من مجموع المهجرين اللبنانيين «المسجلين» في أبواب التهجير اللبناني. ولكن هذه النسبة ترتفع درجات كثيرة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدم حيازة أعداد معتبرة من المهجرين اللبنانيين شروط التهجير القسرية ومواصفاته.[١٣٤] إذ من الملاحظ أنه «يوجد بين المهجرين أناس يتطابق وضعهم مع وضع فئات اللاجئين «الانتهازيين» الذين لم يكن التهجير ضرورياً بالنسبة إليهم، وفئات اللاجئين «المعياريين» الذين لحقوا بحركة التهجير بعد زوال الخطر نفسه... إن هاتين الفئتين الأخيرتين من المهجرين هما أقرب إلى النازحين العفويين منهما إلى المهجر قسراً وحقيقة».[١٣٥]

ونستدرك هنا لنقول إنه في سنوات منتصف التسعينات، خرجت أرقام المهجرين الحدوديين عن أعدادها، المضبوطة حتى تاريخه آنذاك، لتدخل بازار اللولب السياسي اللبناني وانتهازيته.

٢ ـ إن أرقام المهجرين الحدوديين داخل الأقضية الجنوبية الستة المحاذية لمناطق التهجير (بنت جبيل، جزين، حاصبيا، صور، مرجعيون والنبطية) تمثل ما مجموعه ٢٠١٣ أسرة (١١,٣٤٨ نسمة) أي ما نسبته ٢٧,٧٥٪ من مجموع المهجرين الحدوديين. وإذا ما أضفنا إلى هذه المجموعة، المهجرين الحدوديين المتواجدين في صيدا وقضائها وعددهم ١٠٧٥ أسرة (٥٩٣٥ نسمة) يتحصل معنا مجموع عام للمهجرين الحدوديين داخل الجنوب يساوي ٣٠٨٨ أسرة (١٧,٢٨٣ نسمة) أي ما نسبته ٤١,٣٤٪ من مجموع العام.

(١٣٤) تحدد دراسة روبير كسباريان وأندريه بودوان، «مهجرو الحرب في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧»، معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية (بيروت ـ كندا: جامعة القديس يوسف ـ جامعة لافال، ١٩٩٢)، المعايير المستعملة لإثبات هجرة قسرية كالتالي: أن يكون التهجير قد تمّ في هذه أو تلك من الظروف:
أ ـ إثر تهديم المسكن بفعل عمل من الأعمال الحربية.
ب ـ للنجاة من مجزرة أو هجوم، أو قصف متكرر أو وجود مسلح.
ج ـ إثر أعمال تهديد من جانب جماعات مجاورة أو أعضاء في هذه الجماعات.
د ـ بسبب واقع السكن في منطقة غير آمنة (أو منطقة تعيش مشكلات خاصة بسبب أوضاع سابقة أو حاضرة، حيث يتوقع الخطر الداهم...
راجع: كسباريان، وبودوان، مصدر سبق ذكره ، ج١، ص ٦١.
(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٩.

وقد يتبادر إلى الذهن هنا أن هذه الفئة من المهجرين ما زالت تطل على كيانها الحدودي، السابق على التهجير، من خلال بقائها على تماس مباشر معه في قضايا الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الريفية الحدودية حتى في أدق تفاصيلها. وهي تتخالف في واقعها هذا مع المقيمين في العمق المديني في بيروت وضواحيها، والقائمين على مسافة من الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقيم، تبدو أكثر اتساعاً وبعداً وبالتالي فرقة مع إقامتهم الحدودية السابقة. ولكن النظرة المتبصرة إلى هجرة هؤلاء الحدوديين في ريفهم الجنوبي تقودنا إلى غير هذا المذهب لأن إقامة هؤلاء تكون في منزل تملكوه. وهي نسبة ملكية تبلغ ٥٥٪ لدى مهجري بلدة كفر شوبا المقيمين في مدينة صيدا ومحيطها.[١٣٦] وهذه النسبة، كما تقودنا الملاحظة العيانية، تبدو أكثر ارتفاعاً في باقي القطاعات الجنوبية الداخلية في أقضية صور والنبطية وبنت جبيل، حيث الشقق السكنية والأراضي، أقلّ سعراً بما لا يقاس منها في الخراج المديني الصيداوي. ومما يدفع باتجاه تملك المسكن في القطاعات الجنوبية هذه، هو أن لعبة الإيجار من منظور العلاقات الاجتماعية الريفية تبدو بعيدة عن سننها القانونية المدينية، التي تجعل من «المستأجر مالكاً» وفق المعادلة الرائجة.

هذا واحد من الأسباب التي تشي منذ البداية بإقامة واسعة خارج المنشأ الحدودي. ويأتي من الأسباب اللاحقة ما يؤكد هذا المنحى: أسباب علّة المعاش والثبات على المهنة السابقة في الغالب، إلى أسباب اجتماع الأبناء وعلاقاتهم التي غالباً ما تتحول زواجاً لا تعترضه من قبل الأهل في الغالب، ممانعة قاطعة أو ثقيلة، شأن ما يلاقيه الكثير من حالات زواج الأبناء في المدينة، فقد يشذون في اختيارهم عن المنطقة أو الطائفة أو الدين، وهي ضوابط يبدو التفلت منها حيدة عن سنّة وقد يستلزم الأمر حداً.

٣ ـ إن منطقة بيروت الكبرى تشتمل على ٣٢٤٦ أسرة (١٧,٥٨٨ نسمة)،[١٣٧] أي ما نسبته ٤٣,٦٪ من مجموع المهجرين الحدوديين. ويشكل هذا التجمع، وتحديداً المهجرين المقيمين في الضاحية الجنوبية، التجمع العددي الأكبر، لا سيما

(١٣٦) تتوزع هذه النسبة في طريقة التملك وفقاً للتشكيل: ٤٣,٣٣٪ منهم عمدوا إلى شراء منازلهم في مبان حول مدينة صيدا. ١٠٪ عمدوا لشراء عقارات وتشييد مساكنهم عليها. ١,٦٦ ورثوا المنزل عن ذويهم. راجع القادري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.
(١٣٧) يشمل مهجرو بيروت الكبرى، المهجرين المتواجدين في قضاء كسروان، كون الأغلبية الكاسحة متواجدة قريباً من ساحل جونية. هذا بالإضافة طبعاً إلى المهجرين المتواجدين في قضاءي المتن وبعبدا.

في الوقت الحالي، بعد أن انضمت إليهم قوافل الحدوديين الوافدة بعد الإخلاءات في وادي أبو جميل في القنطاري وفي العديد من الأحياء البيروتية. ويمكننا القول في هذا السياق، ومع شيء من الحذر، بأن النسبة الكاسحة من هؤلاء المهجرين التحقت، بعد إخلائها مساكنها، بالمقيمين في الضواحي الجنوبية من بيروت.

٤ ـ إن جمهور القرية الحدودية الموزع في رهقة الهجرة، والمنشطر على امتداد مناطق تهجير واسعة ومتباعدة، يعود ثانية مع تخففه وتسكنه من تيهان التهجير ومن لهفة إيجاد المسكن الآمن، إلى دورة جديدة، بطيئة هذه المرة من التفتيش عن إقامة جديدة، تقربه من غير مهجرين من أقارب أو أبناء بلدة. وتشكل خارطة انتشار مهجري بلدة يحمر سنة ١٩٨٢، المثال الأبرز على ذلك، فمن أصل ١٨٢ فرداً من أهالي البلدة انتشروا في مناطق صور (٦٨ نسمة) وبعلبك (٦٢) والشوف (٤٢) وطرابلس (١٠)، لم يتبق منهم سنة ١٩٩٢ سوى أسرة واحدة مقيمة في منطقة صور.[١٣٨]

٥ ـ إن مجموعة من ٥٤٤ أسرة (٣٠٠٨ نسمة) من مجموع الأسر الحدودية، أو ما نسبته ٧,٣٪، تبدو مقطوعة بالكامل عن هيئتها الجنوبية العامة. وتشمل هذه المجموعة المهجرين المتواجدين في مناطق من لبنان، غير مذكورة في الجدول التهجيري الآنف (٢٥٦ أسرة) ومهجري الشمال مع جبيل (١٩) ومهجري أقضية البقاع (٢٦٩)، ويعود هؤلاء بتواجدهم في مهاجرهم إلى دفعات التهجير الأولى، والتي وجدت في مناطق التهجير «بلاداً» جديدة وفّرت لها سريعاً من أسباب الإقامة والمهنة، ما يسر لها الدخول سريعاً في دورة الحياة بكامل جوانبها في المستقر الجديد، بحيث بات يصعب مع الوضع الاقتصادي المكين في الغالب، وأبرز تجلياته ملكية المنزل والمحال التجارية أو تملك مساحات عقارية، ومع الديناميكية والاجتماعية اللافتة، بات يصعب الحديث فعلاً عن طرف تنطبق عليه مواصفات التهجير الموسومة، على الدوام، بالغربة وذل السؤال.

نختتم الحديث في التهجير الحدودي بملاحظتين اثنتين:

---

(١٣٨) قد يحتمل الأمر إلى جانب ما أوردناه من تفسير، غير تفاسير، اللهم سوى القول بعودة هؤلاء المهجرين إلى قريتهم، لأن سكان البلدة على تناقصهم المطرد. فقد كان عدد سكان البلدة ١٤٧٧ نسمة بموجب المسح الميداني سنة ١٩٨٢ أي ما يتناسب تقريباً مع رقم عدد الطلاب ٤٥٠ طالباً سنة ١٩٨٥. لكن عدد طلاب البلدة انخفض إلى ٣٠٠، سنة ١٩٩٠ أي ما يناسب الـ ٩٠٠ شخص مقيم. أما في العام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، فقد انخفض عدد طلاب المدرسة إلى ١٢٣ طالباً، أي أن سكان البلدة هم في حدود الـ ٤٠٠ نسمة في الحد المتفائل من التقدير.

١ ـ تبدو مراكز الأقضية وحواضر الشريط المحتل الكبرى، معاقد التهجير وأهدافه، وصولاً إلى شللها بالكامل سكانياً وسياسياً، سواء على مستوى محيطها المباشر أم على مستوى المنطقة المحتلة عموماً.

وإذا كان التهجير السابق والتدمير المنظم منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات، لبلدات وقرى الخيام وحانين ويارين ومروحين ومارون الراس وسجد ومزارع شبعا وبعض مزارع حاصبيا، قد حصل على حمى النار والدمار، فإن سياسة التهجير الحالية في الشريط تقوم على تكرار الطعن في جمهور المراكز الكبرى، وإخضاعه لكافة «الأعطاب الباردة» للممارسات الإسرائيلية وهكذا راحت مراكز الإدارة خاصة (بنت جبيل ومرجعيون وجزين وإلى حد ما حاصبيا)، ومعها العديد من الحواضر الآهلة، تتحول من حواضر وبلدات لها أوزانها في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والتراث، إلى تجمعات سكانية تداري وجودها، وتداري إقامتها، وتداري فراغها من «فائضها» السكاني، وهم عزّ شبانها في سن التجنيد الإجباري من قبل «الجيش الجنوبي»، حتى صار السكان المقيمون فيها إلى الآن الفرع الأقل عدداً قياساً على فروعها المنثورة في أصقاع المعمورة.[١٣٩] وبات التطفيف في إمكانات هذه الحواضر، إلى الحد الذي تخلّت فيه عن الكثير من أدوارها لقرية مجاورة في المحيط المباشر داخل الشريط المحتل، أو إلى الحد الذي بات فيه بعضها بلا حول في سياسة الشريط ولا يملك من أمور الحركة، إلا ما يملكه بعض أهلها المقيمين خارجها، من حظوظ وإمكانيات التحرك. ويبدو أن هذه الأمور تسير إلى مداها الكارثي، مع دوام النزف في الشريط المحتل، والذي يصور منسوبه بدقة، الطبيب البنت جبيلي، في تحقيق لصحيفة «النهار» حين يقول: «كان العمل كثيفاً مع مجيئي، وصرت ألاحظ أن السكان يخفّون سنة بعد سنة، اليوم يتضاءلون شهراً بعد شهر».[١٤٠]

٢ ـ ظل التهجير الحدودي خارج جداول الأعمال السياسية الحزبية اللبنانية. كانت مجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٥، في عرف أدبيات التهجير

---

(١٣٩) إن نسبة المقيمين إلى المسجلين في قضاء بنت جبيل والبالغة ١٧,١٪ كما سبق وأشرنا، لا تنطبق على بلدة بنت جبيل مركز القضاء، لأن عدد سكان البلدة هو في حدود الـ ٣٢ ألف نسمة انطلاقاً من لوائح شطب ١٩٩٦ (١٤,٥٨٠). بينما كان جمهور طلابها سنة ١٩٩٦، ٩٩٥ طالباً (٨٠٢ ابتدائي ومتوسط + ١٩٥ ثانوي) من بينهم العشرات من أبناء القرى المجاورة يقصدون ثانوية البلدة أو إحدى مدارسها التي تعطي اللغة الإنكليزية. وهذا يعني أن عدد المقيمين فيها لن يتعدى الـ ٢٨٠٠ نسمة، أي أن نسبة المقيمين إلى المسجلين لن تصل بأي حال إلى حدود الـ ١٠٪.

(١٤٠) راجع: «النهار»، ٩/٨/١٩٩٣.

اللبنانية «أول حادث تهجيري وقع في سياق حرب لبنان».[141] كل التهجيرات السابقة على ذلك في الشريط الحدودي المحتل، في كفر شوبا والعرقوب وتكرار التهجيرات الجماعية على امتداد قرى الواجهة الحدودية، وكل التهجيرات اللاحقة في حانين ويارين ومروحين والخيام والطيبة...، لم تستأهل في هذه الأدبيات الإشارة إليها، حوادث تهجير وقعت في سياق غير سياق حرب لبنان وخطوط تماسها.

لم يشكل التهجير الحدودي قضية بذاتها، سياسية كانت أم اجتماعية. كان الاعتراف به والتعامل معه بمقدار ما كان يشكل ضائقة على مناطق الاستراحة واللجوء، في أحياء المدن الجنوبية أو في مؤسساتها بداية، أو لاحقاً في أحياء بيروت أو مؤسساتها الرسمية أو الخاصة. ومع تطور التهجير «اللبناني» ألحق التهجير الحدودي بمنافع وعطاءات هيئة الإغاثة العليا التي تشكلت في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٧، وألحق بنداً من بنود اللجنة الوطنية المركزية للمهجرين التي أنشئت في تاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٧٧.[142]

أما في الوقت الحاضر، فإن النظرة إلى التهجير الإسرائيلي ما زالت، كما كانت عليه سنة ١٩٧٠، ترى إليه مأمناً في الأمور الطارئة من مسكن وملبس وإعالة وحسب،[143] دون أن يشكل همّ مواجهة وطني. وهكذا تنزلت قضية التهجير، عن هويتها قضية وطنية سياسية، إلى موقعها وواقعها الفردي المباشر: تنتفض القضية وترتفع أسهم المهجرين الحدوديين ويُنادى عليهم أو يتنادون فيما بينهم، عند «أطايب» الإخلاءات والتعويضات، وفيما عدا ذلك، تعود الأمور مع قضية المهجرين إلى «زبيبتها»، بانتظار «ازدحامات» جديدة.

ثانياً: الدراسة الميدانية
عينة الشريط المحتل

أ) حدود بيروت والضواحي

تتوزع العينة المدروسة على القرى والأقضية الحدودية من حسابين مختلفين:

(١٤١) راجع: «المهجرون...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣. راجع كذلك: الياس عبود، «لبنان المهجر: دراسة ميدانية وثائقية» (بيروت: المركز العربي للوثائق، ١٩٧٩)، ص ٣٤.

(١٤٢) «المهجرون...»، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

(١٤٣) هذا إذا ما ضربنا صفحاً عن شكاوى المبعدين في «انقطاعهم» بالكامل عن أية مساعدة أو التفاتة من أية هيئة رسمية أو شعبية. راجع: «النهار»، ١٩٩٧/١٠/٣.

حساب المكان الفعلي للولادة، وحساب الإقامة حسب تذكرة الهوية.

الجدول رقم ١
توزيع أُسر العينة
بحسب مكان الإقامة في تذكرة الهوية

	المكان الفعلي لولادة الأب	الإقامة حسب تذكرة الهوية	الفرق	
قضاء بنت جبيل	٣٢٢	٣٥٣	ــ ٣١	
قضاء جزين	٣٥	٣٦	ــ ١	
قضاء حاصبيا	٥٦	٧٣	ــ ١٧	
قضاء صور	٦٠	٦٤	ــ ٤	١٠٨
قضاء مرجعيون	٤٠١	٤٥٣	ــ ٥٢	
قضاء النبطية	١٩	٢٢	ــ ٣	
مدينة بيروت	٤٣	٣	+ ٤٠	
قضاء بعبدا	١٤	١	+ ١٣	
قضاء المتن	١١	ـ	+ ١١	
مدينة طرابلس	٢	ـ	+ ٢	
قضاء عكار	١	ـ	+ ١	١٠٨
مدينة زحلة	١	ـ	+ ١	
بعلبك ــ الهرمل	٣	ـ	+ ٣	
سورية	٢٨	ـ	+ ٢٨	
فلسطين	٩	ـ	+ ٩	
المجموع	١٠٠٥	١٠٠٥		

تفترق أسر العينة الـ ١٠٠٥ في هذين الحسابين بين مكان الولادة الفعلية ومكان الإقامة حسب تذكرة الهوية[144] عند ١١٢ أسرة، حافظت من بينها ٤ أسر مولودة خارج قراها الحدودية في تسجيل إقامتها حسب الهوية، على انتمائها إلى

(١٤٤) تأتي البلدات الواردة أدناه في طليعة البلدات التي تعرف مثل هذه الظاهرة:

	بنت جبيل	الخيام	كفر كلا	مركبا	شبعا	العديسة	كونين	ميس الجبل	الهبارية	المجموع
الولادة الفعلية	٨٨	٦٥	٣٩	٤٥	٤٤	٣٦	٢٧	٧٩	١٥	٤٣٨
إقامة الهوية	٧٥	٥٣	٢٩	٣٦	٣٧	٣١	٢٢	٧٤	١١	٣٦٨
الفرق	١٣	١٢	١٠	٩	٧	٥	٥	٥	٤	٧٠

منطقة تولدها. فيبقى الافتراق الفعلي عند حدود الـ ١٠٨ أسر أي ما نسبته ١١,١٤٪ من مجموع أسر العينة.

يتبين من هذا الجدول أن حصة بيروت الكبرى (بيروت مع ساحلي المتنين الشمالي والجنوبي) من المولودين خارج منشأ انتسابهم الفعلي، تبلغ ٦٨ حالة (٤٣ + ١٤ + ١١) أي ما يناسب ٦٠,٧١٪ من مجموع الـ ١١٢. مقابل ٧ أسر تتوزع على باقي المناطق اللبنانية من خارج الجنوب (طرابلس ٢، عكار ١، زحلة ١، وبعلبك ـ الهرمل ٢).

تبقى حصة المولودين خارج لبنان وتضم ٣٧ حالة؛ أي ما نسبته ٣٣,٠٣٪، وتتوزع على المناطق السورية ٢٨ حالة والفلسطينية ٩ حالات.

أما فيما يتعلق بالسكن الحالي في مناطق بيروت الإدارية والضاحية الجنوبية، فإن الأسر المدروسة، تتوزع في إقامتها (الجدول رقم ٢) ما بين ١٦٣ أسرة تقيم في بيروت الإدارية، و٨٤٢ أسرة مقيمة في الضاحية الجنوبية وهي تتوزع على أحياء الضاحية في الحد الأقصى حي السلم (١٣٣ أسرة)، وفي الحد الأدنى حي الليلكي (خمس أسر).

الجدول رقم ٢

توزيع أُسر العينة

بحسب الإقامة في أحياء بيروت والضواحي

بيروت	الضاحية الجنوبية														
	الأوزاعي	٢٧	الشياح	١١٨	حي ماضي	٢٠	حارة حريك	٨٣	الليلكي	٥	برج البراجنة	٦٦	حي السلم	١٣٣
	بئر حسن	٥٣	الغبيري	٣٤	صفير	٤٩	بئر العبد	٧١	المعمورة	٣٩				
	الجناح	١٥			حي الأبيض	٢٥	الرويس	٤٤	المريجة	٢٣				
	الرمل العالي	٢٤			معوض	١٣								
١٦٣	١١٩		١٥٢		١٠٧		١٩٨		٦٧		٦٦		١٣٣	
١٦٣	٨٤٢													

والآن كيف يتوزع الحدوديون من خلال العينة هذه، أبواب حياتهم ونواحيها على امتداد وجودهم في بيروت وضواحيها؟

ب) في باب الإقامة والنزوح القسري

١ ـ في الطريق إلى بيروت وضواحيها ـ الإقامة الفردية:

سبق الإقامة العائلية الجنوبية في بيروت، رجال تفردوا عن عائلاتهم ونزلوا إلى المدينة يستطلعون إمكانات العمل، وقد ساوم بعض كبار السن ممن شملتهم الاستمارة، وبعد أن خانتهم الذاكرة، على تحديد سنة ١٩٢٠ موعداً وسطاً بين ١٩١٨ و١٩٢١، حدّين تأرجحت عندهما الذاكرة في توقيع حدّ النزول الأول إلى بيروت، لواحد من أصول هذه العائلات أو من فروعها القريبة.

أما سنوات النزول إلى بيروت، (الجدول رقم ٣) فهي تستمد قوامها من مفاصل أحداث كانت تدور على امتداد المجال الفلسطيني والمجال اللبناني. فالأرقام القليلة التي تحملها سنوات المرحلة الأولى ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، عن أعداد «الفاتحين» الجنوبيين الأوائل لأسوار الهجرة باتجاه بيروت، يجب أن تفهم على ضوء التوجه الجنوبي بالأساس، صوب الهجرة باتجاه فلسطين وحسب. كذلك تقرأ القفزة الواضحة في المرحلة الثانية، وفي أول عام من أعوام الأربعينات، على ضوء إقفال الحدود اللبنانية الفلسطينية مع استكمال سلطات الانتداب البريطاني في سنة ١٩٣٩، مدّ الشريط الشائك على طول مناطق الحدود اللبنانية الفلسطينية والذي كانت قد باشرت بإقامته بدءاً من سنة ١٩٣٦، مما أفقد الحدود اللبنانية الفلسطينية، مرونة العبور السابقة على ذلك. إضافة بالطبع، إلى الاضطراب السياسي الذي راحت تشهده الساحة الفلسطينية والذي ترجم في الغالب من الأحيان، إضرابات وإقفال مؤسسات ثم عمليات عسكرية، مما جعل العبور إلى الداخل الفلسطيني، في العديد من الأوقات، وقفاً على نفر من المغامرين الذين امتهنوا تهريب أنواع محددة من البضائع والتسرّب عبر الحدود. على هذا، كانت الزيادة الكبيرة في أعداد رواد بيروت من الحدوديين، حيث وصلها في السنة الأولى من سنوات الأربعينات (١٩٤٠) من جمهور الاستمارة، ١١ حالة أي ما ينقص بحالتين عن مجموع ما وصلها على امتداد العشرين سنة السابقة.

الجدول رقم ٣

توزيع أُسر العينة

بحسب توازع نزول الأفراد الأوائل

من أُسرهم إلى بيروت والضواحي

١٩٢٠ ـ ١٩٣٩		١٩٤٠ ـ ١٩٤٧		١٩٤٨ ـ ١٩٥٧		١٩٥٨ ـ ١٩٦٨		١٩٦٩ ـ ١٩٧٨		١٩٧٩ ـ ١٩٩٥		المجموع
السنة	الأسر	السنة	الأسر	السنة	الأسر	السنة	الأسر	السنة	الأسر	السنة	الأسر	
١٩٢٠	٢	١٩٤٠	١١	١٩٤٨	٤٩	١٩٥٨	١٩	١٩٦٩	٤٥	١٩٧٩	٢	
١٩٢١	١	١٩٤١	٢	١٩٤٩	١٩	١٩٥٩	٢٦	١٩٧٠	٤٩	١٩٨٠	٢	
١٩٢٥	١	١٩٤٢	٢	١٩٥٠	١٣٣	١٩٦٠	٩٤	١٩٧١	١٦	١٩٨١	٤	
١٩٢٩	١	١٩٤٣	٢	١٩٥١	٣١	١٩٦١	٨	١٩٧٢	١٥	١٩٨٢	٢	
١٩٣٠	٣	١٩٤٤	١١	١٩٥٢	٤٠	١٩٦٢	٩	١٩٧٣	١١	١٩٩٣	١	
١٩٣٥	٣	١٩٤٥	٦	١٩٥٣	٢٠	١٩٦٣	١٠	١٩٧٤	٢٠			
١٩٣٦	١	١٩٤٦	٨	١٩٥٤	٢٥	١٩٦٤	٢٦	١٩٧٥	٢٥			
١٩٣٨	١			١٩٥٥	٤٠	١٩٦٥	٤٣	١٩٧٦	٤٦			
				١٩٥٦	١١	١٩٦٦	٨	١٩٧٧	١٣			
				١٩٥٧	١٣	١٩٦٧	٥	١٩٧٨	٦٤			
						١٩٦٨	٦					
مجموع الأسر	١٣		٤٢		٣٨١		٢٥٤		٣٠٤		١١	١٠٠٥

أما سنة التوجه الحدودي الفعلي باتجاه العاصمة اللبنانية بيروت، فهي سنة ١٩٤٨، السنة الأولى من المرحلة الثالثة، حيث انتقل إلى بيروت في خلالها «٤٩» فرداً جنوبياً «أوائل» أسرهم في نزولهم إلى بيروت، أي ما يقل قليلاً عن مجموع ما انتقل إليها في الثماني والعشرين سنة السابقة عليه (٥٥ حالة). وتتابع أمر النزول الفردي الأول إلى بيروت طيلة السنوات العشر حتى بلغ مجموع «النازلين» إليها وفق إجابات العينة ٣٨١ فرداً، أي ما يتناسب تقريباً مع ٤٠٪ من مجموع المنتقلين إليها «أوائلَ» في أسرهم. مع الإشارة هنا إلى أن القفزة اللافتة الحاصلة باتجاه بيروت سنة ١٩٥٠، وتبلغ ١٣٣ حالة، تأتي بعد مباشرة إسرائيل سيطرتها العسكرية على معابر الحدود اللبنانية الفلسطينية والتي تشكل سنة ١٩٥٠، موعد إقفال مبدئي لها أمام عمليات اجتياز الحدود وتمرير البضائع.

المرحلة الرابعة وتمتد من غداة أحداث ١٩٥٨ في لبنان حتى سنة ١٩٦٨، أي إلى عشية سنة ١٩٦٩، سنة دخول العامل الفلسطيني ميدان الساحة اللبنانية،

وفي هذه المرحلة يتابع التوجه الحدودي نحو العاصمة سياقه، وإن بزخم أقل من السابق، مع نتوء بارز سنة ١٩٦٠ حيث يسجل ٩٤ حالة نزول إلى بيروت.

لكن هذا النزول يعود ويشتد فيما بين سنة ١٩٦٩، سنة اتفاق القاهرة وما تبعه من انتشار للوجود العسكري الفلسطيني على امتداد الحدود اللبنانية الفلسطينية، إلى أن كان اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨. وقد عرفت هذه المرحلة نزول ٣٠٤ أشخاص «أوائل» في أسرهم يقصدون بيروت للمرة الأولى. ولهذا الرقم دلالته المهمة. إذ أنه، وبالرغم مما كانت تحمله الهجرة الحدودية باتجاه بيروت من أعداد وفيرة من النازحين، كانت ما زالت للعديد من العائلات المقيمة في الجنوب، «أصولها» التي لم تكن لها مع بيروت أسباب تواصل في الإقامة أو في سبل الحياة. وتبدو هذه الطفرة باتجاه بيروت في هذه المرحلة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٨، هي في أساس قلّة «الأوائل» الذين يقصدون بيروت. في المرحلة السادسة والأخيرة ١٩٧٩ ـ ١٩٩٥، يختفي هؤلاء الأوائل من خلال الجدول الآنف عن سنوات ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٤ و١٩٩٥، يختفون بعد «تخرّج» الحدوديين إجمالاً عبر المرحلة الأخيرة مهجرين أو نازحين بامتياز، وصار لهم مع مركز الهجرة الداخلي الأول، بيروت وضواحيها، روابط ومصالح يصعب فكاكها أو التحلل منها حتى ولو كان الثمن والمغريات، العودة إلى بلدة المنشأ والأصل.

والسؤال الآن كيف يتحدد هذا «الرائد» الأول، من ناحية أولى، في خانة القرابة مع الأسرة الحالية حسبما أفادتنا به أجوبة الاستمارات، ومن ناحية ثانية كيف يتحدد في تاريخ النزول إلى بيروت؟

إن تقاطع الأجوبة في هاتين الناحيتين (الجدول رقم ٤)، بالنسبة لمن هو «الأول» وتاريخ نزوله، فإن الجدول يظهر غلبة واضحة لحالة الأب، رائداً أولاً، ٣٩٧ حالة أي ما نسبته ٣٩,٥٪. ولحالة العم أو الخال ٢٦٠ حالة أي ما نسبته ٢٥,٨٧٪ وبمجموع للطرفين يساوي ٦٥٧ حالة أي ما يتناسب مع ٦٥,٣٧٪. إلى هؤلاء يضاف أعداد الأسر التي باشر أربابها بأنفسهم رحلة الهجرة والنزوح (١٩٩ حالة) فيصل بذلك مجموع الأسر التي تولى بها الكبار من الأهل مسؤولية الانتقال الأول إلى ٨٥٦، بنسبة ٨٥,١٧٪ أسرة مقابل ١٣٧ حالة، بنسبة ١٣,٦٣٪، كان الرواد الأوائل لديها، أخوة أو أبناء وفي أعمار هي أقرب إلى اليفاعة والصبا منها إلى سن الشباب الناضج. وهذا ما يعاكس السياق الذي عرفته

الهجرة إلى خارج البلاد، والذي سبق الحديث فيه، حيث كانت أعداد الأخوة والأبناء في صفوف الرواد الأوائل، أعداداً معتبرة، ٤٤٧ حالة (٢٣٢ أخاً و٢١٥ ابناً)، من مجموع عام يبلغ ١٦٠١ حالة أي ما نسبته ٢٧,٩٢٪. لا بل أن الـ ٤٤٠ أسرة التي سبق الإشارة إلى أنها وفدت الولايات المتحدة عن طريق معاملة من الأهل، كانت مدينة بأساس وصولها إلى «فضل» أبناء أو أخوة سبق لهم وأقاموا في أميركا وأقدموا على «سحب» آبائهم وأمهاتهم الذي أقدموا بدورهم على سحب بقية أفراد العائلة.[145]

الجدول رقم ٤

توزيع أُسر العينة

بحسب علاقة القرابة من النازح الأول

إلى العاصمة والضواحي

السنة	٢٠ ـ ٣٩	٤٠ ـ ٤٧	٤٨ ـ ٥٧	٥٨ ـ ٦٨	٦٩ ـ ٧٨	٧٩ ـ ٩٥	المجموع	النسبة ٪
أب	١١	٣١	٢٠٤	٧٣	٧٥	٣	٣٩٧	٣٩,٥
عم ـ خال	٢	٨	١١٩	٨٥	٤٦	-	٢٦٠	٢٥,٨٧
أخ ـ أخت	-	١	١٤	٤٣	٥٩	٥	١٢٢	١٢,١٣
ابن ـ ابنة	-	-	-	٣	١١	١	١٥	١,٤٩
نفسه	-	٢	٣٨	٤٨	١٠٩	٢	١٩٩	١٩,٨
غير ذلك	-	-	٦	٢	٤	-	١٢	١,١٩
المجموع	١٣	٤٢	٣٨١	٢٥٤	٣٠٤	١١	١٠٠٥	٪١٠٠

وفحوى القول، إن الهجرة البيروتية كانت من بدايتها مسؤولية أبوية، فقد نظر الآباء إلى إقامتهم في بيروت، وكأنها نصف هجرة وفراقاً «أبيض»، لا يحجب عنهم الكثير من أمور عائلاتهم وشؤونهم في بلداتهم وقراهم. لكن تطور الأمور في الأمن وأحوال الاقتصاد دفع بشطر العائلة المقيم في القرى، إلى خارجها، إلى محيط مديني جديد.

(١٤٥) بإمكاننا أن نضيف إلى هؤلاء كذلك مجموعة الـ ٦٦٤ رب أسرة الذين وفدوا الولايات المتحدة عن طريق الزواج. لأنهم دخلوا من موقع الابن المتزوج وليس الأب المسؤول. حول طريقة الهجرة إلى الولايات المتحدة راجع: ص ٧٤٨ وما بعدها من هذه الدراسة.

٢ ـ الإقامة الأسرية:

الجدول رقم ٥

توزيع أُسر العينة

بحسب تواريخ نزوحهم

١٩٤٨ ـ ١٩٥٨		١٩٥٩ ـ ١٩٦٧		١٩٦٩ ـ ١٩٧٨		١٩٧٩ ـ ١٩٨٥		١٩٨٦ ـ ١٩٩٥			
السنة	عدد الأسر	السنة	عدد الأسر	السنة	عدد الأسر	السنة	عدد الأسر	السنة	عدد الأسر	غير معني بالسؤال	
١٩٤٨	١٦	١٩٥٩	١٢	١٩٦٩	٣٦	١٩٧٩	٨	١٩٨٦	٨		
١٩٤٩	٤	١٩٦٠	٣٧	١٩٧٠	٤٩	١٩٨٠	٦	١٩٨٧	١٢		
١٩٥٠	١٧	١٩٦١	٩	١٩٧١	٣	١٩٨١	٢	١٩٨٨	١		
١٩٥١	٢	١٩٦٢	٤	١٩٧٢	٢٠	١٩٨٢	٢١	١٩٨٩	٦		
١٩٥٢	٦	١٩٦٣	٨	١٩٧٣	٣٠	١٩٨٣	٤	١٩٩٠	٢		
١٩٥٣	٤	١٩٦٤	١٣	١٩٧٤	١٥	١٩٨٤	٩	١٩٩١	١		
١٩٥٤	٤	١٩٦٥	٢٥	١٩٧٥	٢٩	١٩٨٥	٢٢	١٩٩٢	٢		
١٩٥٥	١٨	١٩٦٦	٩	١٩٧٦	٨٤			١٩٩٣	١		
١٩٥٦	٩	١٩٦٧	١٦	١٩٧٧	٤١			١٩٩٤	٢		
١٩٥٧	٩	١٩٦٨	٦	١٩٧٨	١٨٤			١٩٩٥	٢		
١٩٥٨	٤										
المجموع	٩٣		١٣٩		٤٩١		٧٢		٣٧	١٧٣	١٠٠٥
النسبة	٪٩,٢٥		٪١٣,٨٣		٪٤٨,٨٥		٪٧,١٦		٪٣,٦٨	٪١٧,٢١	٪١٠٠

يبرز لنا الجدول رقم ٥ تفوق مرحلة سنوات (١٩٦٩ ـ ١٩٧٨) في أعداد الخارجين على الإقامة فى قرى المنشأ الحدودي، إذ يبلغ هؤلاء نسبة الـ ٤٨,٨٥٪ أو ٤٩١ أسرة من مجموع الـ ١٠٠٥ أسر. أما ما يبدو تراجعاً في نسبة الانتقال والإقامة خارج الشريط المحتل في المرحلتين اللاحقتين (٧٩ ـ ٨٥) و(٨٥ ـ ٩٥)، فيجد تبريره في جانب أول، في أن الأحداث التي دارت على الشريط المحتل فيما بين ١٩٦٩ ـ ١٩٧٨ كانت قد عصرت النصاب السكاني المقيم، إلى حدّه الأدنى القادر على تحمل أوضاع الشريط المحتل والإقامة فيه. أو بتعبير آخر إلى الحد الأدنى من الأسر غير القادرة على الإقامة خارج الشريط. ويجد تبريره، في جانب آخر، في أن الاحتلال الإسرائيلي لنصف لبنان بداية، ثم تراجعه لكافة مناطق الجنوب لاحقاً، كان يحدّ من إمكانية التفكير بترك الشريط منطقة محتلة، والانتقال إلى مناطق في خارجه، محتلة بدورها. ويجد تبريره في جانب ثالث، وهو الجانب

الأكثر أهمية برأينا، في كون الانتقال إلى خارج الشريط في هذه المرحلة وخاصة في ما بعد سنة ١٩٨٥، كان يتخذ من الطريق إلى خارج لبنان سبيلاً، ويتخذ من الاغتراب البعيد في الأميركتين وفي أستراليا هدفاً وقبلة،[١٤٦] بعد أن ضاقت سبل الإقامة في الشريط المحتل وفي خارجه مع امتداد الحروب اللبنانية، ثم بعد توقفها، امتداد نتائجها، أزمات حادة تلف مختلف الجوانب الحياتية.

في مراكز الإقامة خارج الشريط المحتل (الجدول رقم ٦) تبدو الضواحي الشرقية من خلال أرقام هذا الجدول مركز الجذب الأساسي للإقامة الحدودية الأولى، طيلة المدة الممتدة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٧٥. إذ تشكل ١٥٥ حالة (٣٧ + ١١٨) من مجموع الأسر الحدودية الـ ٤١٨ النازحة خلال هذه المرحلة، أي ما نسبته ٣٧,٠٨٪. مقابل ٢٦,٣١٪ (١١٠ أسر من أصل ٤١٨) و١٩,٦١٪ (٨٢ من ٤١٨)، نسباً للأسر التي نزحت إلى بيروت والضاحية الجنوبية على التوالي.

ولكن هذه النسب تعود لتنقلب جذرياً في مطلع سنة ١٩٧٦، مع سقوط الضواحي الشرقية بيد «القوات اللبنانية»، إذ يقتصر الانتقال إلى هذه المنطقة بعد ذلك على ٣ أسر حدودية من أصل ١٤٢ أسرة، مقابل اكتناز سكاني حدودي عرفته أحياء الضاحية الجنوبية وبيروت، بدخول ٢٢٢ أسرة و٩٨ إليهما على التوالي.

الجدول رقم ٦
توزيع أُسر العينة
بحسب تواريخ إقامتها في مناطق النزوح

	١٩٤٨ـ ١٩٥٨	١٩٥٩ـ ١٩٧٥	المجموع	النسبة ٪	١٩٧٦ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ـ ١٩٩٥	المجموع	غير معني	المجموع العام
الضواحي الشرقية	٣٧	١١٨	١٥٥	٣٧,٠٨	٢	١	٣	٥٩	٢١٧
الضواحي الجنوبية	٢٢	٨٨	١١٠	٢٦,٣١	١٩٨	٢٤	٢٢٢	٦٧	٣٩٩
بيروت	١٩	٦٣	٨٢	١٩,٦	٩٠	٨	٩٨	٣٤	٢١٤
لبنان ـ غير منطقة	١١	٥١	٦٢	١٤,٨	٨٥	٤	٨٩	١٣	١٦٤
خارج لبنان	٤	٥	٩	٢,١٥	٢	-	٢	-	١١
المجموع	٩٣	٣٢٥	٤١٨	٪ ١٠٠	٣٧٧	٣٧	٤	١٧٣	١٠٠٥

(١٤٦) نستعيد هنا الأرقام السابقة بخصوص توافد الأسر البنت جبيلية إلى ديترويت. فقد بلغت الأسر التي وفدت ديترويت بدءاً من سنة ١٩٨٦، الـ ٦١٦ أسرة من إجمالي الأسر المقيمة والبالغ ١٦٠١ أسرة. راجع: ص ٧٥٠ من هذه الدراسة.

أما في الأسباب الموجبة والمباشرة للنزوح عن الجنوب (الجدول رقم ٧) فإن الحالة الأمنية بشكل عام، تشكل باستهدافاتها الخاصة (الإجلاء القسري)، أول الأسباب الداعية إلى النزوح، فهي تشمل ٥٨٥ أسرة أي ما نسبته ٥٨,٢٪ من مجموع الأسر المستجوبة، أو ما يعادل ٧٢,٦٧ من مجموع الأسر المعنيّة بالسؤال (١٠٠٥ ـ ٢٠٠ = ٨٠٥ أُسر) وفي الوقت الذي يحل فيه دافع تعليم الأولاد في المرتبة الثالثة بنسبة ٣,٦٪، تحل الظروف الاجتماعية في المرتبة الثانية، إذ تغطي ٣٠٢ أسر، أي ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي الأسر، أو ٣٧,٥١ من مجموع الأسر المعنية بالسؤال (٨٠٥). ونشير إلى وجود ١٢٤ إجابة تقدم الظروف الأمنية مع غياب فرص العمل سببين مجتمعين مباشرين للنزوح عن الجنوب. وتجمع ١٨ إجابة، تعليم الأولاد إلى الظروف الأمنية، إلى ١٧ حالة أخرى تجمع إلى الظروف الأمنية احتمال «غير ذلك» سببين للنزوح.

الجدول رقم ٧
توزيع أُسر العينة
بحسب الأسباب الموجبة للنزوح

	ظروف أمنية	إجلاء قسري	بحث عن عمل	تعليم أولاد	غير ذلك	غير معني	المجموع
	٤٩٩	٨٦	٣٠٢	٤٢	٣٥	٢٠٠	١١٦٤
المجموع	٥٨٥		٣٠٢				
النسبة	٥٨,٢٪		٣٠٪	٣,٦٪	٢,٩٢٪	١٧,١٨٪	١٠٠٪

ولكن هذا الانتقال الأسري إلى خارج الشريط المحتل، لم يكن نزوحاً ثابتاً في قناعات جمهوره، فقد ظلت محاولات العودة إلى قرى المنشأ حيّة تستفيق من وقت إلى آخر، وفي وتائر ترتبط وثيقاً بالظروف الأمنية والسياسية القائمة (الجدول رقم ٨).

نسوق من خلال هذا الجدول الملاحظات التالية:

١ ـ إن نسبة من لم يحاولوا العودة إلى الإقامة في قراهم، من نازحي ما قبل ١٩٥٩ هي في حدود الـ ٣٠,٠١٪ (٢٨ أسرة من أصل ٩٣). وهذه النسبة ترتفع مرّة أولى مع نازحي ما بين ١٩٥٩ و١٩٧٦ إلى ٤٢,٨٥٪ (١٦٥ أسرة من ٣٨٥) وترتفع مرة ثانية مع نازحي ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٥ إلى ٦٠,٢٥٪ (١٩١ أسرة من ٣١٧).

الجدول رقم ٨

توزيع أُسر العينة

بحسب ترددات العودة إلى البلدات الأم

عدد المرات	١٩٤٨ ـ ١٩٥٨		١٩٥٩ ـ ١٩٧٦		١٩٧٧ ـ ١٩٨٥		١٩٨٦ ـ ١٩٩٥		غير معني	المجموع	النسبة
ولا مرة	٢٨	٣٠,٠١٪	١٦٥	٤٢,٨٪	١٩١	٦٠,٢٪	٢٨	٧٥,٦٪	٩٦	٥٠٨	٥٠,٥٪
مرة واحدة	٢٣	٢٤,٧٪	٧١	١٨,٤٪	٧١	٢٢,٣٪	٦	١٦,٢٪	٤٨	٢١٩	٢١,٧٪
مرتان	٨	٨,٦٪	٤٤	١١,٤٪	٣١	٩,٧٪	٢	١٥,٤٪	١٣	٩٨	٩,٧٪
٣ مرات	٨	١٨,٦٪	١٧	٤,٤٪	٥	١,٥٪	١		٦	٣٧	٣,٦٪
٤ مرات	٤	٤,٣٪	١١	٢,٨٪	٥	٢,٥٪	-		٩	٢٩	٢,٨٪
٥ مرات	٤	٤,٣٪	١٠	٢,٥٪	٨	١,٨٪	-		٣	٢٥	٢,٤٪
أكثر من ٦ مرات	١٨	١٩,٣٪	٦٧	١٧,٤٪	٦		-		٦	١١٩	١١,٨٪
المجموع	٩٣	١٠٠٪	٣٨٥	١٠٠٪	٣١٧	١٠٠٪	٣٧	١٠٠٪	١٧٣	١٠٠٥	١٠٠٪

٢ ـ إن العدد الإجمالي للأسر التي، لم تحاول بتاتاً العودة إلى الجنوب بلغت حتى سنة ١٩٧٦[١٤٧] الـ ١٩٣ أسرة (٢٨ + ١٦٥)، من غير الأسر المعنية بالسؤال (لاعتبارات عديدة في طليعتها الولادة خارج الشريط المحتل)، أي ما نسبته ٤٠,٣٪ من إجمالي الأسر الـ ٤٧٨ المهاجرة في تلك المرحلة (٩٣ أسرة + ٣٨٥).

٣ ـ إن ما يبدو وكأنه طفرة إقامة وعودة باتجاه الجنوب، والتي تظهر في خانة «المرة الواحدة» وفي مرحلتي سنوات (١٩٥٩ ـ ١٩٧٦) و(١٩٧٧ ـ ١٩٨٥)، يجد تفسيره في السنوات الأولى، في النزوح عن خطوط تماس حرب السنتين، وفي سقوط الضواحي الشرقية من بيروت بيد «القوات اللبنانية»، وفي السنوات التالية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٥) يجد تفسيره في اجتياح ١٩٨٢ والحصار الإسرائيلي الدامي الطويل لبيروت.

كان عدم العودة إلى الإقامة في بلد المنشأ، دليلاً على أن محوري بيروت والضواحي الجنوبية خصوصاً، سيعيدان لحمة التهجير الحدودي باسترداد المهجرين الذين تناثروا في هجراتهم الأولى، وفي تهجيراتهم اللاحقة من قراهم أو من إقامتهم في الضواحي الشرقية من بيروت، وجمعهم مجدداً. وقد شكلت نسبة الذين أعادوا انتشارهم في بيروت وضواحيها من المهجرين نسبة ٣٩٪ من أسر العينة، أو ما يعادل ٣٩٢ أسرة، وهي الأسر التي تواجدت بعد خروجها الأول من الشريط

(١٤٧) أسقطنا من الحساب الأسر النازحة بعد سنة ١٩٧٦، لأنها في عودتها تخضع لموانع سياسية وأمنية في كثير من الحالات.

المحتل، في مناطق الضواحي الشرقية من بيروت، وفي ما يتعدى منطقة بيروت وضواحيها الجنوبية، من باقي المناطق اللبنانية، وفي الأسر التي تواجدت خارج لبنان.[١٤٨]

٣ ـ الانتقال داخل بيروت والضواحي:

كان يقابل هذه الإقامة الثابتة خارج الشريط المحتل، تنقل واضح في مجال الإقامة الجديد، وتحديداً داخل أحياء بيروت الغربية وضواحيها الجنوبية. فمن أصل الـ ١٠٠٥ أسر، بقيت ٤٠٩ أسر ثابتة في أماكن إقامتها ولم تتنقل بين أحياء بيروت والضواحي، أما بقية الأسر فقد توزعت مرات عديدة في تنقلها من المرة الواحدة إلى ما فوق العشر مرات (الجدول رقم ٩).

الجدول رقم ٩

توزيع أُسر العينة

بحسب مرات الانتقال

داخل بيروت والضواحي

ولا مرة	مرة واحدة	مرتان	٣ مرات	٤ مرات	٥ مرات	٦ مرات	٧ مرات	٨ مرات	٩ مرات	١٠ مرات وما فوق	المجموع
٤٠٩	٢١٧	١٧٢	٩٤	٤١	٢١	١١	٦	٣	١	٣٠	١٠٠٥
٤٠,٦٪	٢١,٥٪	١٧,١٪	٩,٣٪	٤,٠٧٪	٢,٠٨٪	١,٠٩٪	٠,٠٥٪	٢,٠٩٪	٠,٠٩٪	٢,٩٪	

تشغل أعداد الفئة الأولى المستقرة في سكنها (٤٠٩) حالات، نسبة ٤٠,٦٩٪ من مجموع الأسر. ومن تقاطع أعداد هذه الفئة مع تواريخ نزوحها إلى بيروت يتبين أنها تقوم في أساسها على المهجرين الحدوديين ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٨، إذ يؤلف ٢١٢ مقابل ٧٣ أسرة لفئة النازحين في مرحلة ما قبل ١٩٦٩ و٦٩ لمهجري ما بعد ١٩٧٨، إضافة إلى ٥٥ أسرة مولودة في مناطق بيروت والضاحية.

ويعود ثبات هذه الأسر في أماكنها، وخصوصاً أسر مهجري (١٩٦٩ ـ ١٩٧٨)، في جانب أول، إلى كون الحرب اللبنانية، وتحديداً مع سنوات ما بين حرب الجنوب واجتياح آذار/مارس (١٩٧٦ ـ ١٩٧٨)، كانت قد تجاوزت مع مبتدأ

(١٤٨) ١٦٤ أسرة مولودة في لبنان خارج الشريط المحتل، و١١ أسرة مولودة خارج لبنان. راجع: الجدول رقم ٦.

حلول هذه الفئة في بيروت، حروب الضواحي الشرقية، أي أن عملية الضبط الطائفي كانت في حدودها الأخيرة.

وفي جانب ثان يعود ثبات هذه الفئة (٤٠٩) إلى إقامتها في بيوتها، فهناك ٨١ أسرة منها تقيم مالكة، و٢٣٧ تقيم مستأجرة و٥١ أسرة منها تقيم في شقق مصادرة. أما البقية ٤٠ أسرة فتقيم في مراكز تجمع مهجرين أو في بيوت مبنية في أملاك الدولة أو الآخرين. وهذا يعني أن الصفة الغالبة على طبيعة إقامة هذه الفئة هي الصفة الشرعية بحكم القانون (الملكية والإيجار) أو المفروضة بحكم الواقع (المصادرة أو البناء في الأملاك العامة).

تبقى الفئات المتنقلة الجوالة في سكناها على أحياء بيروت والضواحي والبالغ عددها ٥٩٦ أسرة أي ما نسبته ٥٩,٣٪ من مجموع الأسر المستجوبة، والتي يدور تحركها ما بين تكرارات الانتقال لمرة واحدة حتى ما فوق العشر مرات، فإنها كانت في تحركها رهينة ظروف الأمن أو ظروف العمل أو السكن، أو كانت في العديد من حالات انتقالها، رهينة اعتبار رباط العصبية الذي كان يدفع إلى تقارب أبناء العائلة الواحدة أو القرية الواحدة في السكن والإقامة. وهو رباط لحمة غالباً ما عرف تصلّبه الأكثر شدّة مع المآزم التي رافقت جولات الحرب اللبنانية.

٤ ـ الانتقال إلى خارج بيروت والضواحي:

يتحدد انتقال الحدوديين في سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥، ما بين الإقامة في بيروت والضواحي وبين غير منطقة خارج الشريط الحدودي المحتل بالطبع، ولمدة تزيد على الستة أشهر، وفقاً للجدول التالي (الجدول رقم ١٠).

الجدول رقم ١٠

توزيع أُسر العينة

بحسب مرات الانتقال

إلى خارج بيروت والضواحي

عدد الأسر/ عدد المرات	ولا مرة	مرة واحدة	مرتان	٣ مرات	٤ مرات	٥ مرات	٦ مرات وما فوق	
	٦٦٧	١٢٤	٩٠	٥٢	٢٧	١٤	٣١	١٠٠٥
النسبة المئوية	٦٦,٣٪	١٢,٣٣٪	١٨,٩٥٪	١٥,١٧٪	٢,٦٨٪	١,٣٩٪	٣,٠٨٪	١٠٠٪
النسبة العامة	٦٦,٣٪	٣٣,٦٪						

إن الأرجحية الواضحة لمجموع الذين لم ينتقلوا إلى خارج بيروت بنسبة ٦٦,٣٪ (٦٦٧ أسرة) مقارنة بمن انتقلوا منها بنسبة ٣٣,٦٪ (٣٣٨ أسرة) إنما نجد تفسيرها الفعلي في طبيعة إقامة هؤلاء في مساكنهم. فالفئتان تتوزعان من حيث طبيعة إقامتهما في مساكنهما وفقاً للنسب التي تظهر في الجدول رقم ١١.

الجدول رقم ١١

توزيع أُسر العينة

بحسب طريقة الإقامة والتنقل في الإقامة

طبيعة الإقامة		ملك	إيجار	مصادرة	أملاك الآخرين	أقارب	مؤسسة	تجمع مهجرين	تقدمة	غير ذلك	المجموع
الذين لم ينتقلوا	الأسر	١١٠	٣٩٩	١١٢	١٠	١٩	٤	٣	٢	٨	٦٦٧
	٪	١٦,٤٩٪	٥٠,٨٢٪	١٦,٧٩٪	١,٤٩	٢,٨٪	٢,٥٤٪				١٠٠٪
المتنقلون	الأسر	٣٤	١٥٢	٦٣	ـ	٤٨	٧	٣	٨	١٨	٣٣٨
	٪	١٠,٠٥٪	٤٤,٩٧٪	١٨,٦٣٪	ـ	١٤,٢	١٠,٦٥٪				١٠٠٪

تقودنا مقارنة الأرقام والنسب في طبيعة الإقامة بين الفئة التي لبثت على إقامتها داخل بيروت وبين الفئة التي انتقلت إلى خارجها إلى عقد النسب التالية:

يبلغ، داخل الفئة الأولى، تعداد الذين يملكون زمام مقراتهم إيجاراً أو ملكية بصورة رسمية ٥٠٩ أسر، أي ما نسبته ٧٦,٣١٪. وترتفع هذه النسبة إلى ٧٧,٨١٪ إذا ما أضفنا إليها أعداد الذين يمتلكون منزلاً مبنياً في أملاك الدولة العامة أو في أملاك الآخرين، وترتفع مجدداً إلى الحد الأقصى ٩٤,٦٪، إذا ما أضفنا إليها أعداد المقيمين في منازل مصادرة (١١٢ أسرة)، إذ إن هؤلاء المصادرين كانوا، في حمّى الحرب أو في استراحاتها، على يقين من حقوق ثابتة لهم في منازل إقامتهم، لا يفرقون بعدها بين صك الملكية الشرعي وبين إقامة التهجير الطارئة. وفي هذه الحالة تنحسر إلى ٥,٤٪ بقية حالات الإقامة الأخرى ما بين إقامة لدى أقارب أم في بيوت تقدمة أو معارة أم في المؤسسات العامة وتجمعات المهجرين.

وبالمقابل، فإن الفئة الثانية التي بدت على حلها وترحالها بين بيروت وضواحيها وبين إقامات خارج هاتين المنطقتين، كانت في طبيعة سكنها تتغاير بصورة لافتة مع النسب التي تحكم الفئة الأولى، إذ تنخفض نسبة فئات المقيمين ملاكاً أم مستأجرين أم مصادرين إلى ٧٥,١٢٪ (مقابل ٩٤,٦ أعلاه). وترتفع بالمقابل إلى ٢٤,٨٥٪ (مقابل ٥,٤٪ أعلاه) نسبة الفئات الأخرى المقيمة في ضيافة

الأقارب أو الأصدقاء أم على «أراضي» المؤسسات الحكومية أم الخاصة.

أخيراً، إن هيئة الإقامة الحدودية، في ثباتها داخل أحياء بيروت والضواحي أم في خروجها عن حدود هاتين المنطقتين وتوزعها على المناطق اللبنانية، ترتسم في مدة ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٥، على مساحة لبنان بأكمله، مع إفاضة إلى خارج لبنان كما يتبدى من خلال الأسر التي شملتها العينة المدروسة، وهو ما يظهر في الجدول رقم ١٢.

الجدول رقم ١٢

توزيع نسب النازحين الحدوديين

على المناطق اللبنانية

بيروت	بعبدا	المتن	عاليه الشوف	صيدا	النبطية	صور	بنت جبيل
٣٩٤	٩٥١	١٩٢	٤٤	١٠٧	٧٨	١٢٤	١٧
١٩,٧٤٪	٤٧,٦٪	٩,٦٢٪	٢,٢٪	١٦,٧٩٪			
٦٧,٤٪		٣٢,٥٨٪					

مرجعيون	جزين	الشمال	بقاع غ زحلة	هرمل بعلبك	خارج لبنان	المجموع
٥	٤	٤	٣٠	١٥	٣٠	١٩٩٥
		٢,٤٥٪			١,٥٪	١٠٠٪
						١٠٠٪

يشكل قضاء بعبدا، أي الضواحي الجنوبية من بيروت دار الإقامة الحدودية الأولى ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٥، فقد حلّ فيه ما نسبته ٤٧,٦٦٪ من مجموع إقامات العينة المدروسة، وقد شكل مع بيروت موطناً للأكثرية المطلقة من النازحين الحدوديين أي ما نسبته ٦٧,٤١٪ من مجموع الإقامات العام. بينما تبلغ الإقامات في المناطق الجنوبية، خارج الشريط الحدودي المحتل، ربع هذه النسبة تماماً. ولا تغيب مناطق البقاع والشمال وقضاءا عاليه والشوف ومناطق خارج لبنان عن أمكنة اللجوء وبنسبة ٦,١٥٪. أما قضاء المتن، أي الضواحي الشرقية من العاصمة، فإن نسبة الإقامة الحدودية الـ ٩,٦٢٪ هي نسبة دراسة تعود في كليتها إلى ما قبيل منتصف سنة ١٩٧٦ سنة سقوط النبعة وتل الزعتر.

٥ ـ النزوح القسري:

تعلّق ١٠٧ حالات من العينة المدروسة النزوح القسري الأبرز في تاريخها، على أحداث تتولد من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتمتد على سنوات من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٧٥، أي إلى السنوات التي لم تكن فيها الحرب اللبنانية قد

باشرت بعد أحداثها الأمنية وفرزها الطوائفي القسري. ولا تتوقف جوانب الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن تشكيل الحدث الأمني الأبرز في حياة الحدوديين، كما يظهر من تقديرات المستجوبين للأحداث الأمنية البارزة، والتي حتمت نزوحاً هو الأقسى في حياتهم.

الجدول رقم ١٣

توزيع أُسر العينة

بحسب أسباب النزوح

الحدث	عدد الحالات	النسبة	الحدث	عدد الحالات	النسبة
حروب إسرائيلية	٢٤١	٢٣,٩٪	حرب الجنوب	٩٠	٨,٩٪
ممارسات الجنوبي	٢١٤	٢١,٢٪	حرب السنتين	٦٦	٦,٥٪
الحالة الأمنية	١٠٤	١٠,٣٪	السبت الأسود	٦	٠,٥٩٪
سقوط الضواحي الشرقية	٩٦	٩,٥٪	حرب المخيمات	٤	٠,٣٪
اعتداءات إسرائيل	٩٠	٨,٩٪	لا يوجد أو غير معني	٩٤	٩,٣٪

يتبين من هذا الجدول أن الأحداث ذات المنابت الإسرائيلية هي التي ترعى النزوح القسري لـ ٦٣٥ حالة من حالات النزوح القسرية، أي ما نسبته ٦٩,٧٪ من مجمل الحالات الـ ٩١١ المعنية بالإجابة عن سؤال الحدث الأبرز للنزوح القسري. وبالمقابل تشكل الأحداث اللبنانية الأساس في النزوح القسري لـ ٢٧٦ حالة المتبقية أي ما نسبته ٣٠,٢٩٪.

توصلنا النسب أعلاه إلى اعتبار سنوات التأزم والاضطراب الحدودي من سنوات الذروة في الحروب الإسرائيلية، اجتياح ١٩٧٨ واجتياح ١٩٨٢، إضافة إلى سنوات الذروة في الممارسات الإسرائيلية في الإبعاد والاعتقال ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩، إلى اعتبارها سنوات النزوح القسري بامتياز. وهذا ما يبدو من خلال التوزع الزمني لـ ٩١١ من الأسر التي عرفت نزوحاً قسرياً.

الجدول رقم ١٤

الجدول الزمني

لمراحل النزوح القسري لأُسر العينة

قبل سنة ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٢	١٩٨٣ ـ ١٩٩٠	المجموع
١٠٧	٦٤٤	١٦٠	٩١١
١١,٧٤٪	٧٠,٦٩٪	١٧,٥٦٪	١٠٠٪

إن تضافر «الإسرائيليات» من الأحداث، والتي حتمت نزوحاً قسرياً، مع أحداث الحرب اللبنانية، جعل من المأساوية والارتباك صفتين ملازمتين لمجمل تحركات الحدودي القسرية، بشكل تعدى في غلوّه، مأساوية وارتباك أي انتقال قسري لنازحين آخرين من غير منطقة لبنانية، حيث كانت تتواجد باستمرار أمام هؤلاء إمكانية اللجوء إلى متكآت في بلدات وقرى المنشأ البعيد عن خطوط النار الإسرائيلية. أما في الحالة الجنوبية، فقد كانت لعبة «البينغ بونغ» الأمنية ما بين الأحداث اللبنانية وما بين أحوال الأمن على الحدود الجنوبية، تنزع عن أي انتقال قسري حدودي، صورة الأمان والطمأنينة التي تلف نازحين آخرين مع وصولهم إلى حضن بيوتهم وقراهم.

يُترجم هذا الكلام حول طبيعة النزوح، فيما خص العينة، بتوزيع أسرها الـ ٩١١ والتي عانت النزوح القسري إلى فئات ثلاثة: الأولى وتشمل ٥٥٤ أسرة وترى أن نزوحها كان نزوحاً مأساوياً. والثانية وتشمل ٣٤٤ أسرة وترى إليه مرتبكاً. والثالثة وتشمل الـ ١٣ أسرة الباقية وترى إلى نزوحها القسري انتقالاً هادئاً كونه جرى استباقاً للأمور على قاعدة الوقاية والبعد عن الشر.

وفي تفصيل هذه الحالات الثلاثة على الأحداث الأمنية المُحددة أساساً، للنزوح القسري (الجدول رقم ١٥) نرى أن فئة غير معني[١٤٩] التي تضم ٩,٣٥٪ من أفراد العينة، تسقط الإجماع الحدودي شبه التام حول دراماتيكية صورة نزوحه أو في الحد الأدنى، ارتباكها. ومع حذف نسبة غير المعنيين هذه، من إطار صورة النزوح الحدودي، يتكون لدينا مجموعة نازحة من ٩١١ حالة منها ١٣ حالة كانت على نزوح هادىء لا يفرق ما بين تحرك النزوح وحركة السفر، مقابل ٨٩٨ حالة نزوح سوداء، أي ما نسبته ٩٨,٥٧٪، كان أصحابها يدورون في نزوحهم ما بين «السلّة والذلّة».

يهمنا من هذا، أن هذه الدراماتيكية كانت تطل على الجوانب الحياتية للأسر النازحة. قلّة من مجموع هذه الأسر كانت قادرة على التعامل سريعاً، وفي الغالب مؤقتاً، مع التبعات المباشرة لهذا الحدث، نعني بذلك إيجاد المأوى. وهو المؤاساة الأهم في أوقات الضياع تلك. لذلك كانت كل القوى والروابط من عائلية وسياسية وجمعيات إنسانية، تجهد في تأمين المبيت السريع. وقد ظهرت موازين خدمات هذه الأطراف في مجال إيواء النازحين في حدث نزوحهم القسري

(١٤٩) تشمل هذه الفئة بشكل أساسي فئات الحدوديين الذين كانوا خارج لبنان وعادوا إليه مع توقف حروبه الداخلية.

الجدول رقم ١٥
توزيع أُسر العينة
بحسب الأسباب الموجبة للنزوح

الحدث الأمني	صورة النزوح				
	دراماتيكية	مرتبكة	هادئة	غير معني	المجموع
اعتداءات إسرائيلية	٤٠	٤٤	٦	–	٩٠
حروب إسرائيلية	١٣٣	١٠٨	–	–	٢٤١
الجيش الجنوبي	١٣٠	٨١	٣	–	٢١٤
حرب الجنوب	٦٦	٢٤	–	–	٩٠
اضطراب أمني عام	٣٩	٦١	٤	–	١٠٤
حرب السنتين	٥٠	١٦	–	–	٦٦
سقوط الضواحي الشرقية	٨٩	٧	–	–	٩٦
السبت الأسود	٦	–	–	–	٦
حرب المخيمات	١	٣	–	–	٤
غير معني	–	–	–	٩٤	٩٤
المجموع	٥٥٤	٣٤٤	١٣	٩٤	١٠٠٥
النسبة	٥٥,١٢٪	٣٤,٢٢٪	٠,٠٩٪	٩,٣٥٪	١٠٠٪

في الجدول رقم ١٦ حيث يبدو من خلال هذا الجدول أن علاقات القرابة والعائلة، كانت الأساس في المعالجات السريعة لواقع الحال بحيث شكلت ما نسبته ٥١,٨١٪ من إجمالي النازحين، وهي نسبة الحد الأدنى في هذا المجال، على اعتبار أن نسبة وفيرة من الحالات المعالجة من قبل التنظيمات السياسية والمنظمات الإنسانية كانت تتم من خلال روابط في القرابة وفي العائلة. ولا يشذ عن ذلك دور هذه الروابط العائلية في المعالجات المدرجة في احتمال «غير ذلك» والذي يشتمل على ٢٦٢ حالة، وهي نسبة معتبرة تشمل ٢٨,٧٥٪ من إجمالي الأسر النازحة قسراً.

الجدول رقم ١٦
الأطراف المساعدة في حالة النزوح القسري

أقارب	تنظيم سياسي	جمعيات إنسانية	غير ذلك	المجموع	غير معني	المجموع
٤٧٢	١٦٥	١٠	٢٦٢	٩١١	٩٤	١٠٠٥
٥١,٨١٪	١٨,١١٪	١,٠٩٪	٢٨,٧٥٪	١٠٠٪		

انطلاقاً من ذلك، كانت الإقامة في بيوت الأقارب وفي عهدتهم في المرتبة الأولى من بين الملاذات الطارئة.

الجدول رقم ١٧

توزيع أُسر العينة بحسب حالات النزوح القسري

ملك	إيجار	أقارب	مدرسة	مؤسسة	غير ذلك	المجموع
٨٠	١٠٧	٤١١	٥٨	١٢١	١٣٤	٩١١
٨,٧٨٪	١١,٧٤٪	٤٥,١١٪	٦,٣٦٪	١٣,٢٨٪	١٤,٧٪	١٠٠٪
١٨٧ ـ ٢٠,٥٢٪		٧٢٤ ـ ٧٩,٤٧٪				٩١١
		٤١١	٣١٣			
		٥٦,٦٧٪	٤٣,٢٣٪			

ويتضح من الجدول رقم ١٧، أن نسبة المالكين لبيوت ترد عنهم سؤال المساعدة والعون تصل إلى ٨,٧٨٪ من جمهور النازحين، وتصل نسبة من يملكون بيوتاً بالإيجار، أو من هم قادرون على البذل المادي الجاهز والسريع في سبيل استئجار منزل، إلى حدود ١١,٧٤٪، وهذا يعني أن مجمل من ليسوا في دائرة طلبات الإعانة المباشرة هم في حدود الـ ٢٠,٥٢٪، أما الـ ٧٢٤ حالة الباقية أو ما نسبته ٧٩,٤٧٪ من مجمل الذين حشروا في نزوح قسري، فكانوا ميدان فعل المساعدين والمساعَدات الأول وكان غوث الأقارب وتدبيرهم في المقدمة، فقد تولت روابط القرابة تدبير ورعاية ٤١١ حالة، أي ما نسبته ٥٦,٦٧٪ من مجموع الحالات الـ ٧٢٤. وتكون بذلك قد تفوقت على ما عداها من التنظيمات والأحزاب السياسية ومن مؤسسات الإغاثة الاجتماعية رسمية كانت أم أهلية.

ج) في باب الملكية

١ ـ الملكيات في بلد المنشأ ـ ملكية المسكن:

يبدو التساؤل عن «ملكية» الأسرة في بلد المنشأ في جوهره، سؤالاً عن ملكية مسكن في القرية ليس غير، وهي نعمة تحدد إجابات الاستمارة أعداد المحرومين منها بـ ٢٩١ أسرة. (الجدول رقم ١٨) أي ما نسبته ٢٨,٩٥٪ من أفراد العينة المدروسة. وإذا ما أضفنا إلى هذه الفئة، فئة المدمرة منازلهم والبالغ عدد أسرها ١٧٥ أسرة، يصبح لدينا ما مجموعه ٤٦٦ حالة، أي ما نسبته ٤٦,٣٦٪ من المجموع العام، نسبةً مقيمة في بيروت ولا تمتلك مساكن ـ مآوي لها في قرى منشئها الحدودي.

الجدول رقم ١٨

توزيع أُسر العينة

بحسب ملكية المسكن في بلدة المنشأ

مدمر	مهجور	مشغول	غير ذلك	غير معنى	
١٧٥	٣٨٦	١٢٤	٢٩	٢٩١	١٠٠٥
١٧,٤١٪	٣٨,٤٠٪	١٢,٣٣٪	٢,٨٨٪	٢٨,٩٥٪	١٠٠٪
٧١٤					
٢٤,٥٪	٥٤,٠٦٪	١٧,٣٦	٤,٦٪		

أما فيما يتعلق بواقع هذه المساكن بعامة، فحالة «المهجورة» (٣٨٦ مسكناً) تبدو الحالة التي تقيم فيها نسبة ٥٤,٠٦٪ من مجموع هذه المساكن. وبإضافة هذه النسبة إلى نسبة حالة المساكن المدمرة (٢٤,٥٪) وإلى نسبة حالة مساكن «غير ذلك» الـ ٢٩ (٤,٠٦٪) نحصل على نسبة ٨٢,٦٢٪ أي ما يعادل ٥٩٠ مسكناً من مجموع مساكن قرى الحدود (٧١٤) لأهاليها المقيمين في بيروت والضواحي، تبدو خارج وظيفتها في اجتماع الحدوديين وفي شدّهم إلى بعضهم بعضاً في علاقات ألفة وجوار، أو في شدهم إلى أمكنة إقامة في قراهم، لها في قلوبهم مكانة ومنزلة.

ولا تقف أزمة «العمران الحدودي» للحدوديين النازحين، عند حدود تقلص ملكياتهم لمساكن في قرى منشئهم أو في جمودهم عن استثمار واستعمال مساكنهم القائمة، بل تصل الأزمة إلى أحوال هذه البيوت نفسها. وهذا ما نستخلصه من الجدول رقم ١٩ توزع هذه المساكن حسب مكوناتها من أعداد الغرف.

الجدول رقم ١٩

حالة مساكن أُسر العينة

في بلدات المنشأ

	غرفة عدد ١	غرفة عدد ٢	غرفة عدد ٣	غرفة عدد ٤	غرفة عدد ٥	غرفة عدد ٦	المجموع
مهجور	١٢	١٠٢	١١٧	٩٩	٣٣	٢٣	٣٨٦
	٢٣١			١٣٢			٢٣
مشغول	٣	١٤	٢٩	٣٩	٢٤	١٥	١٢٤
	٤٦			٦٣		١٥	
غير ذلك	٢	٥	٥	١٢	٢	٣	٢٩
المجموع	١٧	١٢١	١٥١	١٥٠	٥٩	٤١	٥٣٩
المجموع العام	٢٨٩			٢٠٩		٤١	٥٣٩
النسبة	٥٣,٦١٪			٣٨,٧٧٪		٧,٦٪	
النسبة العامة	٥٣,٦١٪			٤٦,٣٧٪			

يتبين من الجدول أعلاه أن المساكن المؤلفة من ستة غرف وما فوق (أربعة غرف نوم)، وهي مساكن يفترض أنها تؤدي وظيفتها الإسكانية بامتياز، هذه المساكن لا تتعدى في الـ ٧,٦٪ من إجمالي المساكن المملوكة القائمة. أما فئة المساكن المتوسطة والجيدة ٤ ـ ٥ غرف (٢ ـ ٣ غرف نوم) والتي تؤمن خدمات معقولة ومريحة فتبلغ نسبتها ٣٨,٧٧٪، أي أن نسبة المساكن القائمة والتي تؤمن إقامة بمواصفات معقولة وما فوق، تبقى في حدود الـ ٤٦,٣٧٪، مقابل نسبة الـ ٥٣,٦١٪ من البيوت التي تحوي في إجمالي غرفها، ثلاثة غرف وما دون، وتعد حسب التعبير المتداول «بيوتاً صيفية» انطلاقاً من الاستعارة الريفية الشائعة «بساط الصيف واسع». وهذا الواقع السكني يعني أن نسبة كبيرة من المساكن المملوكة من قبل الحدوديين المقيمين في بيروت وضواحيها، «تصبرت» عند الحالة التي أورثها فيها الآباء للأبناء، وهي ما زالت عرضة لكل عاديات التلف مع غياب الصيانة وغياب «سياجها» الفعلي من أصحابها.

٢ ـ ملكية الأرض واستثمارها:[١٥٠]

يخرج من دائرة تملك الأراضي في قرى الشريط المحتل ٣٢٤ أسرة، أي ما يتناسب مع ٣٢,٦٢٪ من مجموع أسر العينة.

الجدول رقم ٢٠
توزيع أُسر العينة بحسب ملكية الأرض
واستثمارها في بلدة المنشأ

ملكيات مهجورة	ملكيات مشغولة	ملكيات غير ذلك	لا يوجد	المجموع
٥٢٠	١٤٠	٢١	٣٢٤	١٠٠٥
٦٨١ ـ ٦٧,٧٦٪			٣٢,٦٢٪	
٧٦,٣٥٪	٢٠,٥٥٪	٣,٠٨٪		

(١٥٠) نظراً لاختلاط إجابات أفراد العينة بين ما يملكه رب الأسرة شخصياً من أراض في قرى المنشأ، وبين ما تملكه العائلة من أراض ما زالت غير مفرزة ومسجلة باسم الأبناء الورثة، والتي اعتبرت في العديد من الإجابات كملكيات فردية خاصة من قبل الأبناء، فقد اختفت عن لائحة الملكية توزيعات الملكية الفردية في القرى.

يتبين من الجدول رقم ٢٠ أن نسبة ٧٦,٣٥٪ من الأراضي المملوكة من أفراد العينة هي خارج دائرة الاستثمار والاستغلال. وبالمقابل فإن اندراج ٢٠,٥٥٪ من الأراضي ضمن دائرة الأراضي المشغولة، لا يعني حكماً أن هذه الأراضي تستثمر في حدود عطائها الطبيعي، فهي تعطي في الواقع في الحدود الدنيا من خيراتها. فالأرض تعطي في العادة بمقدار الكلف بها والتكلفة عليها، وهذا ما لا يبذله إلا أصحابها ومالكوها. أما الأراضي المشغولة في قرى الشريط، والمملوكة من أفراد العينة، فهي أراض مشغولة بالإيجار أو بالتكليف، وغالباً ما يتم تولي الأمر بفعل واقع القرابة أو الجيرة، وليس من باب الحاجة أو المهنة، وهذا ما يعني تالياً، بعداً عن أية مسؤولية أو موقف في البذل تجاه الأرض، أو صيانتها والاعتناء بها.

ونلفت هنا إلى أن تقاطع البيوت المدمرة والمهجورة في قرى الشريط المحتل، مع الأراضي المهجورة والمتروكة بوراً، يظهر أن هناك، من أصل الـ ٥٦١ منزلاً (١٧٥) مدمراً و(٣٨٦) مهجوراً، ما مجموعه ٤١١ منزلاً (١٤٧ منزلاً مدمراً و٢٦٤ منزلاً مهجوراً)، يلتحق بها أراض مهجورة وبإضافة هذا العدد إلى نسبة من لا يمتلك بالأصل منزلاً (٢٩١) أو أراض نحصل على عدد إجمالي هو ٨٥٢ أو ما نسبته ٨٤,٧٦٪ من إجمالي أفراد العينة وهي نسبة يعتبر أصحابها، مقطوعين عن أية علاقة ملكية أو استثمار مع أراضي الشريط المحتل ومساكنه.

٣ ـ سنة بدء الإقامة في المسكن الحالي:

تعطي الإجابات (الجدول رقم ٢١) ٩ حالات سكن تعود في إقامتها الحالية إلى ما قبل سنة ١٩٥٨. وأقدمها واحدة ما زالت في الخندق الغميق منذ سنة ١٩٢٨.

وتتعادل بيروت مع ضاحية الشياح ـ الغبيري في أعداد النازحين إليها وما زالوا في بيوت نزوحهم الأولى، في أربع حالات لكل منهما. ويبقى التعادل في ثبات الإقامة قائماً في مرحلة (١٩٥٩ ـ ١٩٦٨)، حيث تنقسم الـ ٢٧ أسرة بالتساوي تقريباً بين بيروت (١٣) والضواحي (١٤)، مع ملاحظة دخول مناطق جديدة على خط الإقامة العتيقة في حي السلم وبرج البراجنة (٣ حالات لكل منهما)، وبنسبة أقل في حارة حريك (حالتان) وأخيراً في المريجة (حالة واحدة).

الجدول رقم ٢١

توزيع أُسر العينة

بحسب تاريخ إقامتها في المسكن الحالي

المنطقة/التاريخ	قبل سنة ١٩٥٨	١٩٥٩ـ ١٩٦٨	١٩٦٩ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ـ ١٩٩٥	المجموع
بيروت	٤	١٣	١٧	٧٢	٥٧	١٦٣
الأوزاعي	١	-	٢	٢١	٣	٢٧
بئر حسن	-	-	٢	٣٩	١٢	٥٣
الجناح	-	-	-	١٣	٢	١٥
الرمل العالي	-	-	٤	٨	١٢	٢٤
الشياح	٣	٥	٢٥	٥٧	٢٨	١١٨
الغبيري	١	-	٤	١٦	١٣	٣٤
حي ماضي	-	-	-	١٣	٧	٢٠
صفير	-	-	٢	٢٩	١٨	٤٩
حي الأبيض	-	-	-	١٦	٩	٢٥
معوض	-	-	-	٩	٤	١٣
حارة حريك	-	٢	٩	٣٦	٣٦	٨٣
بئر العبد	-	-	٦	٤٤	٢١	٧١
الرويس	-	-	٢	١٦	٢٦	٤٤
الليلكي	-	-	-	٣	٢	٥
المعمورة	-	-	٢	٢١	١٦	٣٩
المريجة	-	١	٢	١٣	٧	٢٣
برج البراجنة	-	٣	١١	٣٣	١٩	٦٦
حي السلم	-	٣	١٣	٦١	٥٦	١٣٣
المجموع	٩	٢٧	١٠١	٥٢٠	٣٤٨	١٠٠٥
النسبة	٠,٠٨٪	٢,٦٨٪	١٠,٠٤٪	٥١,٧٤٪	٣٤,٦٢٪	

لكن هذه المعادلة تنقلب جذرياً في مرحلة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥ حيث ترتفع حصة الضواحي الجنوبية، من نسبة النازحين الجنوبيين، الذين تمتد إقامتهم الحالية إلى سنة ١٩٧٥، لتصبح ٨٤ حالة (١٠١ ـ ١٧)، مقابل ١٧ حالة حصة الأحياء البيروتية. ويتابع قطاع الضاحية سبقه في هذا المجال على قطاع بيروت، كما يظهر في المرحلتين اللاحقتين (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) (٧٢ مقابل ٤٤٨) و(١٩٨٦ ـ ١٩٩٥)

(٥٧ مقابل ٢٩١). ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن أحياء الأوزاعي وبئر حسن والجناح والرمل العالي لم تعد تشكل نقطة جذب للإقامة الحدودية، فقد انخفضت نسبة الوافدين إليها إلى ٢٩ أسرة في مرحلة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥)،[١٥١] يشكل هذا ما نسبته ٣٥,٨٪ من عدد الأسر الـ ٨١ التي وفدتها وأقامت فيها في مرحلة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥).[١٥٢] هذا في الوقت الذي بلغت فيه النسبة نفسها على مدار بيروت ٧٩٪.[١٥٣] وعلى مدار بقية أحياء الضاحية ٦٩,٦٪.[١٥٤]

٤ ـ طبيعة الإقامة في المسكن:

تشكل نسبة الحدوديين المالكين لمنازلهم في سنة ١٩٩٥ (الجدول رقم ٢٢)، ٤٤,٧٧٪ من مجموع الحدوديين المقيمين في بيروت والضواحي، والتأسيس على سنة ١٩٩٥ يبدو مؤشراً حاسماً، في زاوية النظر إلى هذه النسبة، على اعتبار أن سنة ١٩٩٥ مفصل حاد في إخلاءات مناطق إقامة المصادرة في أحياء كاملة من بيروت وفي العديد من فنادقها. وقد شكلت «عائدات» هذه الإخلاءات في أغلب الحالات باب تملك وشراء في مكان الإقامة الجديد،[١٥٥] وهو في الأعم في حي من أحياء الضاحية الجنوبية. وعليه تكون نسبة المنازل المملوكة بدءاً من سنة ١٩٩٥ أعلى منها في مرحلة ما قبلها وبنسبة لافتة بالتأكيد.

وترتفع نسبة التملك إذا ما أضفنا إلى فئة المالكين قانوناً، فئة المستملكين واقعاً، في أملاك الدولة العامة أم في الأملاك الخاصة، وهو استملاك لا ينزع، عدم حيازته صكوكاً قانونية، ثبوت «رؤيته» الشرعية. وانطلاقاً من ذلك، كثيراً ما يقوم هؤلاء الملاك في أحايين كثيرة بكل ما يجوز للمالك القانوني من حقوق التصرف بأملاكه من بيع أو رهن، أو تقديم أوراق ثبوتية للحصول على هاتف أو

(١٥١) الأوزاعي ٣، بئر حسن ١٢، الجناح ٢ والرمل العالي ١٢.

(١٥٢) الأوزاعي ٢١، بئر حسن ٣٩، الجناح ١٣ والرمل العالي ٨.

(١٥٣) ٥٢ تواجدوا في بيروت بين سنتي ١٩٨٦ و١٩٩٥ مقابل ٧٢ في ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥.

(١٥٤) مع الإشارة هنا إلى تفاوت أحياء الضاحية في استدراج الحدوديين للإقامة فيها. إذ أن أحياء عديدة خرجت عن هذه النسبة (٦٩,٦٪) بحيث تعدت أعداد الذين قطنوا هذه الأحياء في المرحلة الأخيرة، أعدادهم في المرحلة السابقة (الرويس ٢٦ مقابل ١٦) أو تعادلت نسبتا المرحلتين، حارة حريك (٣٦ مقابل ٣٦) أو كانتا متقاربتين، حي السلم (٥٦ مقابل ٦١).

(١٥٥) في العديد من الحالات كانت الشقق مملوكة من قبل. وكان الإفراج عن إعلانها ينتظر إجراءات التعويضات وحسب.

عدادات مياه أو كهرباء، أو في سبيل الحصول على تعويضات إخلاء من قبل الدولة أو من قبل المالك الأساسي للأرض. فليس غريباً والحال هذه إضافة نسبة المستملكين هؤلاء إلى قطاع المالكين، المستفيدين مباشرة من إقاماتهم، بمعنى الاعتفاء من دفع بدلات الإيجار، وبمعنى الاستثمار العقاري، مما يرفع بالتالي، إلى حدود الـ ٦٠٪، نسبة المالكين، من مجموع الحدوديين المقيمين في بيروت والضواحي. وهي نسبة تبدو مرشحة للزيادة باستمرار، مع تحرك بدلات الإيجار في قوانين الإيجارات الجديدة.

الجدول رقم ٢٢

توزيع أُسر العينة

بحسب طبيعة الإقامة في المسكن الحالي

	ملك	إيجار	أملاك آخرين	مصادرة	إعارة	غير ذلك	المجموع
بيروت	٦٨	٥٤	-	٤١	-	-	١٦٣
النسبة	٤١,٧٪	٣٣,٢١٪	-	٢٥,١٥٪			١٠٠٪
الضواحي	٣٨٢	٢٥٢	١١٨	٧٠	١٦	٤	٨٤٢
النسبة	٤٥,٣٦٪	٢٩,٩٢٪	١٤,٠١٪	١٣,١٨٪	٢,٣٧٪		١٠٠٪
المجموع	٤٥٠	٣٠٦	١١٨	١١١	١٦	٤	١٠٠٥
النسبة	٤٤,٧٧٪	٣٠,٤٤٪	١١,٧٤٪	١١,٠٤٪	١,٩٩٪		١٠٠٪

وتأخذ نسبة تملك الحدوديين لمساكنهم في بيروت والضواحي بعداً إضافياً مع مقارنتها بنسبة المالكين من أفراد العينة لمنازل لهم في بلدات المنشأ، حيث بلغت هذه النسبة كما رأينا ٧١,٠٤٪ (٧١٤ مالكاً من مجموع ١٠٠٥). ولكن هذه النسبة المرتفعة نسبياً هي النسبة «القائمة»، إذ أن تصفيتها وحصرها بالبيوت القائمة فعلياً تقود إلى غير هذه النسب بالتأكيد. فمع سحب عدد البيوت المدمرة (١٧٥ منزلاً) من التداول في هذه النسبة «القائمة»،[١٥٦] نصل إلى تصفية أولى تجعل البيوت المملوكة والقابلة للاستثمار تنخفض إلى ٥٣٩ مسكناً مملوكاً في قرى المنشأ، أي أن النسبة الإجمالية تنخفض من ٧١,٠٤٪ إلى ٥٣,٦٣٪. ومع احتساب نسبة البيوت الخارجة على مجال الاستثمار بفعل هجرانها (٣٨٦ منزلاً)، تكون

(١٥٦) يعود تدمير هذه البيوت في أغلب الحالات إلى سنوات اجتياح ١٩٧٨ وما قبله، وهذا يعني أن المراهنة على إعادة تعميرها تبدو أكثر فأكثر ساقطة باعتبار «مرور الزمن».

التصفية الثانية التي تنزل عدد البيوت المستثمرة فعلاً إلى ١٥٣ منزلاً أي ما نسبته ١٥,٢٢٪. مع ملاحظة أساسية هنا بأن هذه النسبة من المساكن المستثمرة في الشريط، لا تعمل بكامل طاقتها السكنية على اعتبار أن نزلاءها في الأعم الغالب، هم حراسها من آباء أو أمهات منعزلين في وحدتهم. وهذا ما يعاكس بالطبع واقع بيوت الحدوديين في بيروت والضواحي حيث تأوي في أحيان كثيرة، وفي إقامة طويلة غالباً، نزلاء من الأقارب، تعوزهم ظروف الإبعاد من الشريط المحتل أو الهرب من الجندية أو متابعة التعليم في المدينة إلى التأسيس في السكن على أحكام القرابة وأريحيتها.

كان من الممكن لهذه الموازنة بين طبيعة استثمار الحدوديين لمساكنهم المملوكة في بيروت وضواحيها وبين منازلهم في قرى منشئهم، أن تفقد مبررها الأساسي فيما لو كان الانتقال بين الشريط المحتل وبيروت ميسوراً، لا تثقله دائماً، أو تقطعه في الغالب الممارسات على بوابات العبور وممارسات الاحتلال داخل الشريط المحتل، والتي تدفع بالحدودي إلى رؤية الإقامة خارج الشريط المحتل، منجاة في مصيره ومصير عائلته وأولاده. وهذا يعني أن الحدودي لا ينظر إلى إقامته الحالية في بيروت، نظرته إليها قبل الاحتلال، امتداداً لإقامة موازية تتابع نفسها في ريف المنشأ، عبر وجود المنزل الأبوي وعبر وجود الأهل والأخوة والجيران والأصدقاء، وإنما أصبحت هذه الإقامة مع الأوضاع المستجدة، تتم على حساب الارتباط بالشريط المحتل، وحتى على حساب الانتماء إليه. من هنا كانت النظرة إلى التملك في بيروت وضواحيها أو التملك في خارج الشريط المحتل إجمالاً، حط رحال وتملك هوية جديدة في أرض قرار ومقر.[١٥٧]

بالانتقال إلى تفصيل طبيعة الإقامة الحدودية في بيروت وأحياء الضاحية الجنوبية، فإن منطقتي الشياح وبرج البراجنة تبدوان، المنطقتين الوحيدتين في الضاحية الجنوبية، اللتين تقل فيهما نسبة الحدوديين المالكين لبيوت إقامتهم عن نصف عدد المقيمين الإجمالي، إيجاراً وتملكاً. أمّا في بقية الأحياء فالأمر مغاير (الجدول رقم ٢٣):[١٥٨]

(١٥٧) في تعليق معبر لنازح عتيق في بيروت: كنا ننزل نشتغل في بيروت فنعود إلى البلدة ونعمر منزلاً أو غرفة. اليوم أصبحنا نبيع الأرض والبيت في البلدة لنمتلك أربع حيطان في بيروت.

(١٥٨) لم ندرج في الجدول أعلاه مساكن في أحياء بئر حسن والجناح والأوزاعي والرمل العالي، أفاد أصحابها بأنها «مستأجرة» أو «مملوكة».

الجدول رقم ٢٣

توزيع أُسر العينة

بحسب طبيعة الإقامة في المساكن

	صفير	حي ماضي/ معوض	المريجة	المعمورة	الرويس	حي الأبيض	الليلكي	الغبيري	حارة حريك	بئر العبد	الشياح	برج البراجنة	المجموع
العدد الإجمالي	٣٢	١٦	٢٢	٣٩	٣٥	٢٠	٥	٢٨	٧٦	٦٠	١٠٧	٥٥	٦٢٣
الإيجار	٧	٢	٧	٧	٤	٥	١	٦	٢٣	٢٠	٧٠	٣٥	٢٤٠
النسبة٪	٢١,٨	١٢,٥	٣١,٨	١٧,٩٤	١١,٤٢	٢٥	٢٠	٢١,٤٢	٣٠,٢٦	٣٣,٣٣	٦٥,٤٢	٦٣,٦٣	٣٨,٥٢
الملكية	٢٥	١٤	١٥	٣٢	٣١	١٥	٤	٢٢	٥٣	٤٠	٣٧	٢٠	٣٨٣
النسبة٪	٧٨,١٢	٨٧,٥	٦٨,١٨	٨٢,٠٥	٨٨,٥٧	٧٥	٨٠	٧٨,٥٧	٦٩,٧٣	٦٦,٦٦	٣٤,٥٧	٣٦,٣٦	٦١,٤٧

يتضح من هذا الجدول أن نسبة المالكين من إجمالي المقيمين الحدوديين في منطقة الشياح هي ٣٤,٥٧٪ مقابل ٦٥,٤٢٪ لفئة المستأجرين، وتتكرر الظاهرة نفسها في منطقة برج البراجنة وفي نسب متقاربة مع منطقة الشياح تصل بالمالكين إلى ٣٦,٣٦٪ مقابل ٦٣,٦٣٪ لفئة المستأجرين. ويجد تفرد هذين الحيين عن غيرهما، في هذه النسب، تفسيره، من ناحية أولى في قدم التواجد الشيعي في المنطقة، ويجد تفسيره من ناحية ثانية في أن اجتياح النزوح الشيعي العمراني ضرب في بدايته، في مناطق قفر من العمران، أي، بساتين الضاحية وأراضي الزراعة فيها، حيث كانت أسعار الأراضي العقارية فيها أدنى بما لا يقاس، من أسعار تلك التي كانت على داخل الأحياء السكنية العامرة في الشياح أو برج البراجنة أو على جوارها. وهذا ما يفسر في آن معاً ارتفاع نسبة المالكين إلى ضفاف الـ ٨٠٪ أو، إلى ما يتعدى ذلك في أحياء البساتين السابقة في صفير والمعمورة والرويس والليلكي وحي ماضي ومعوض.(١٥٩)

ويتأكد تفاوت طبيعة الإقامة الحدودية وتأرجحها بين جديد أحياء بيروت والضاحية الجنوبية وبين قديمها، من تقاطع طبيعة هذه الإقامة مع سنوات التملك

(١٥٩) يعود ارتفاع حصة منطقة الغبيري في نسبة المالكين الحدوديين، مع أنها منطقة توطن حدودي قديمة، إلى دمج أجوبة الاستمارة ما بين منطقة الغبيري العقارية التي تمتد إلى حدود البحر وتأخذ قسماً طولياً كبيراً من طريق المطار، وما بين منطقة الغبيري كما تبدو في عرف العامة، منطقة صغيرة تحيط بساحة الغبيري.

والاستئجار حيث تتدنى نسب الاستئجار مع سنوات الإقامة الأكثر حداثة، وترتفع بالمقابل حالات التملك (الجدول رقم ٢٤):

الجدول رقم ٢٤

توزيع أُسر العينة

بحسب تاريخ تملكهم أو استئجارهم المسكن

	قبل ١٩٧٠	١٩٧٠- ١٩٧٤	١٩٧٥- ١٩٧٩	١٩٨٠- ١٩٨٤	١٩٨٥- ١٩٨٩	١٩٩٠- ١٩٩٥	المجموع
العدد الإجمالي	٤٣	٧٥	١٥٦	١٥٥	١٣٥	١٩٢	٧٥٦
الإيجار	٣٦	٤٨	٩٩	٤٩	٣٥	٣٩	٣٠٦
النسبة	٪٨٣,٧٢	٪٦٤	٪٦٣,٤٦	٪٣١,٦١	٪٢٥,٩٢	٪٢٠,٣١	٪٤٠,٤٧
التملك	٧	٢٧	٥٧	١٠٦	١٠٠	١٥٣	٤٥٠
النسبة	٪١٦,٢٧	٪٣٦	٪٣٦,٥٣	٪٦٨,٣٨	٪٧٤,٠٧	٪٧٩,٦٨	٪٥٩,٥٢

يظهر الجدول تناسباً طردياً في مجرى الإقامة الحدودية ما بين تاريخ هذه الإقامة وما بين طبيعتها مالكة أم مستأجرة. ففي الوقت الذي تنخفض فيه نسبة المستأجرين الحدوديين من ٨٣,٧٢٪ في سنوات ما قبل ١٩٧٠، إلى ٢٠,٣١٪ في مرحلة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥(١٦٠) ترتفع بالمقابل نسبة المتملكين من ١٦,٢٧٪ ما قبل سنة ١٩٧٠ إلى ٧٩,٦٨٪ في المرحلة الأخيرة.(١٦١)

وتَردّ الأرقام والنسب الواردة في هذا الجدول، الحد الأقصى في انخفاض نسبة الإيجار إلى ما بين مرحلتي (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) و(١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) حيث تصل نسبة التراجع إلى ٣١,٨٥٪ تذهب بالطبع لصالح نسبة التملك. ولا يخفى بالطبع أن هذه المرحلة على صعيد الأوضاع العسكرية في الجنوب، هي من أكثر المراحل اضطراباً وسخونة حتى تلك المدة. أما بالنسبة إلى التفاوت الكبير الذي سجلته فئة

(١٦٠) تعود أقدم حالة استئجار بموجب أجوبة الاستمارة إلى سنة ١٩٢٨.

(١٦١) أول حالة تملك في إفادات أفراد العينة تعود إلى سنة ١٩٥٨. وفي مراجعة الجدول التفصيلي لتواريخ تملك المنازل في بيروت والضواحي نرى أن أول طفرة تملك حصلت في سنة ١٩٧٠، إذ عرف ١١ حالة تملك من قبل أفراد العينة مقابل أعداد ٣ و٢ و٢ و١ شكلت حالات سنوات ١٩٦٩ و١٩٦٥ و١٩٦٣ و١٩٥٨ على التوالي. أما طفرات شراء المنازل اللاحقة (التي تعدت ٣٠ حالة في السنة) فقد كانت في سنوات ١٩٨٠ و١٩٨٥ (٣٧ حالة) و١٩٩٣ (٣١ حالة) و١٩٩٤ (٤٥ حالة).

المتملكين في المرحلة (١٥٣ مالكاً مقابل ٣٩ مستأجراً)، وهو التفاوت الأعلى في مقاربة أعداد الفئتين في مرحلة واحدة، فلا يخفى دور تعويضات الإخلاءات للأماكن المصادرة والتي حصلت مطلع سنة ١٩٩٥ في تشكيل هذا الارتفاع الآنف.

تبقى كلمة أخيرة، حول الإقامة في بيوت مصادرة، وتعني ما نسبته ١١,٠٤٪ من المجموع العام أي ما يعادل ١١١ أسرة، تنقسم ما بين ٤١ أسرة في بيروت، تشكل تماماً ربع المستجوبين من الجالية الحدودية المقيمة في ضمن الحدود الإدارية للمدينة، وما بين ٧٠ أسرة متبقية هي حصة الضاحية من البيوت والشقق المصادرة، وتتوزع على أحيائها كالتالي:

صفير ١٧ — الرويس ٧ — بئر العبد ٣ — الأوزاعي ١ — المريجة ١
حي ماضي ١٢ — حي الأبيض ٥ — حارة حريك ٤ — حي السلم ١
الشياح ١١ — بئر حسن ٤ — معوض ٣ — الغبيري ١

أما «أبواب» المصادرة (الجدول رقم ٢٥)، فيلفتنا في توزعها تراجع نسبة تدبير الأقارب وتدخلهم، هذه المرة، مقارنة مع ما سبق وكانت عليه الأمور مع تدبير السكن في حالات النزوح الاضطراري السريع، حيث تولت روابط القرابة آنذاك أمور ٥١,٩٢٪ من الأسر المحتاجة إلى مأوى سريع. أما في حالات المصادرة ـ الإقامة الثابتة فقد تراجع مستوى تدخل القرابة إلى ما نسبته ١٩,٨١٪. وكان ذلك التراجع هذه المرة، لحساب التنظيمات السياسية التي وصل تدخلها إلى ٣٧,٨٣٪ مقابل ١٨,١٥٪، نسبتها التي كانت عليها في حالات النزوح القسري.

الجدول رقم ٢٥

توزيع أُسر العينة

بحسب طرق تدبير إقامة النزوح

قرابة	تنظيم سياسي	فعل شخصي	دفع خلو	غير ذلك	المجموع
٢٢	٤٢	٢٧	١١	٩	١١١
٪١٩,٨١	٪٣٧,٨٣	٪٢٤,٣٢	٪٩,٩	٪٨,١	٪١٠٠

ولا يذهب انقلاب النسب هنا إلى الظن بانحلال روابط القرابة أو حتى تراخيها، بقدر ما يعني أن روابط القرابة بمباشرتها وشفافيتها التي تتبدى بها في القرى عادة، أو التي تبدت بها في الحالات المأزومة والصعبة، هذه الروابط

تداخلت في إقامتها المدينية الجديدة مع مجاري التنظيم السياسي والحزبي ومجاري الحركة الاجتماعية، وصارت تستمد من ذلك أهواء جديدة تستتر بها على منازعها في أثرة القرابة، وتستقوي بها في آن معاً على ما لا قبل لروابط القرابة، منعزلة، على مواجهته من الأمور أو على الحصول عليه من مكتسبات أو أرباح.

ويفهم كذلك، في سياق مماثل، ارتفاع منسوب الدور الشخصي لرب الأسرة في تدبير أمور الإقامة، إذ يتعدى هذا الدور منسوب الـ ٤٠٪.[١٦٢] ويعود الأمر في جانب كبير منه إلى نزول الحدودي مع إقامته الجديدة في أوساط العلاقات المدينية وسياقاتها، ومعرفته بالتالي مداخل ومخارج «التدبير» و«الرعاية» لبعض أموره وأمور عائلته.[١٦٣]

٥ ـ حالة المسكن:

تتشكل أمامنا صورتان في تقديرنا لحالة المسكن: الأولى من حساب عدد الغرف، أي من حجم المنزل، وهي أساس في رؤية الحالة لأي مسكن. والثانية تتشكل من حالة المسكن وفق تقدير المحقق الذي تولى تعبئة الاستمارة، وكان شاهد عيان على أشياء المسكن ونواحيه. من خلال الصورة الأولى تتوضح حالة المساكن انطلاقاً من أعداد غرفها (عدا المطبخ والمماشي والشرف) الجدول رقم ٢٦):

---

(١٦٢) تمت مصادرة ما نسبته ٢٤,٣٢٪ من الحالات على يد رب الأسرة مباشرة، و٩,٩٪ عن طريق دفع خلو لمصادر سابق. ويدل هذا على أن هناك دوراً أكيداً «الوسيط»، وهو دور أساسي في مثل هذه الحالات. كذلك فإن خانة «غير ذلك» (٨,١٪)، تعني في أساسها حالات سمسرة تستر أصحابها عليها في صيغة الجواب المبهمة.

(١٦٣) من خلال تاريخ حصول المصادرات نرى أن هناك ٧٣ حالة مصادرة، أي ما نسبته ٦٥,٧٦٪، من المقيمين مصادرة، قد حصلت حتى سنة ١٩٨٣. وهي تفهم في ضوء سقوط الضواحي الشرقية من بيروت وفي ضوء الاجتياحات الإسرائيلية. أما الـ ٣٨ حالة المصادرة الباقية فقد حصلت ١٨ منها في سنتي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. وقد تفهم في ضوء الانسحابات الإسرائيلية من المناطق اللبنانية ١٩٨٤ و١٩٨٥. أما ما يدخل في سياق التحليل أعلاه فهو الـ ٢٠ حالة المصادرة المتبقية والتي حصلت منذ سنة ١٩٨٨، وهي مرحلة صارت مصادرة البيوت فيها رهينة موازين القوى والعلاقات الشخصية. آخر حالة مصادرة، كما تفيد إجابات العينة كانت في سنة ١٩٩٢. وكانت مسبوقة بحالة سنة ١٩٩٠ و٤ حالات سنة ١٩٨٩.

الجدول رقم ٢٦

توزيع أُسر العينة

بحسب حالة المسكن

فئة أولى: دون الوسط		فئة الوسط	فوق الوسط: جيد		فوق الوسط: جيد جداً		
غرفة عدد ١	غرفة عدد ٢	غرفة عدد ٣	غرفة عدد ٤	غرفة عدد ٥	غرفة عدد ٦	غرفة عدد ٧ وما فوق	
١٨	١٣٦	٢٨٤	٣٠٧	٢١٥	٣٣	١٢	١٠٠٥
١٥٤		٢٨٤	٥٢٢		٤٥		١٠٠٥
٪١٥,٣٢		٪٢٨,٢٥	٪٥١,٩٤		٪٤,٤٧		

تشكل مساكن الفئتين الثالثة والرابعة ما نسبته ٥٦,٤١٪ مساكن من فئة جيد وما فوق، مقابل ١٥,٣٢٪ منازل من الفئة الأولى ما دون الوسط. أو بمعادلة أخرى إن مساكن الفئات الجيدة تفوق بحوالي ثلاثة أضعاف ونصف على منازل فئة ما دون الوسط.

ولكن الصورة الدقيقة لحالة المسكن وبالتالي لحالة السكن، لا تتوزع بتساوق على مختلف فئات المساكن من حيث طبيعة الإقامة فيها، إذ تتفاوت ما بين منازل مملوكة وأخرى مستأجرة أو مصادرة أو معارة أو مبنية في أملاك الآخرين من دولة أو أفراد، ومع تقاطع تشكيل المساكن في أعداد غرفها، وتشكيلها من حيث طبيعة الإقامة فيها، (الجدول رقم ٢٧).

نلفت إلى النقاط الآتية:

١ ـ تشكل فئة المساكن الأولى، مساكن ما دون الوسط ٤٪ من مجموع المساكن المملوكة مقابل ٢٦,٧٩٪ نسبة تشكلها نفس الفئة من المساكن في قطاع المساكن المستأجرة. ولا تقل نسبة هذه الفئة (ما دون الوسط) في باقي أشكال السكن عن ٢٠٪.

٢ ـ تشكل الفئة الثانية فئة المساكن المتوسطة المستوى ما نسبته ١٦,٦٦٪ من إجمال المساكن المملوكة مقابل نسبة ٣٩,٨٦٪ نسبة ترسو عليها هذه الفئة.

٣ ـ تسجل الفئة الثالثة (٤ ـ ٥ غرف) والرابعة (٦ ـ ٧ غرف وما فوق) في مجموعة المساكن المملوكة أرجحية على المساكن من الفئات نفسها في باقي مجموعات الإيجار والمصادرة والمساكن المبنية في أملاك الآخرين، وهي أرجحية تتعدى في نسبتها غير نسب بنقاط واسعة، إذ تبلغ ما مجموعه ٧٩,٣٣٪

الجدول رقم ٢٧

توزيع أُسر العينة

بحسب طبيعة الإقامة وحالة المسكن

	فئة أولى دون الوسط		فئة ثانية وسط		فئة ثالثة جيد		فئة رابعة جيد جداً		
	عدد غرف ١ ـ ٢		عدد غرف ٣		عدد غرف ٤ ـ ٥		عدد غرف ٦ ـ ٧ وما فوق		
	عدد مساكن	النسبة	عدد مساكن	النسبة	عدد مساكن	النسبة	عدد مساكن	النسبة	إجمالي
ملك	١٨	٪٤	٧٥	٪١٦,٦٦	٣٢٥	٪٧٢,٢٢	٣٢	٪٧,١١	٤٥٠
إيجار	٨٢	٪٢٦,٧٩	١٢٢	٪٣٩,٨٦	١٠٢	٪٣٣,٣	-	-	٣٠٦
بناء في أملاك الآخرين	٢٤	٪٢٠,٣٩	٥٦	٪٤٧,٤٥	٣٢	٪٢٧,١١	٦	٪٥,٠٨	١١٨
مصادرة	٢٤	٪٢١,٦٢	٢٧	٪٢٤,٣٢	٥٤	٪٤٨,٦٤	٦	٪٥,٤	١١١
إعارة	٤	٪٢٥	٣	٪١٨,٧٥	٨	٪٥٠	١	٪٦,٢٥	١٦
غير ذلك	٢	-	١	-	١	-	-	-	٤
إجمالي	١٥٤	٪١٥,٣٢	٢٨٤	٪٢٨,٢٥	٥٢٢	٪٥١,٩٤	٤٥	٪٤,٤٧	١٠٠٥
النسبة العامة	٪١٥,٣٢		٪٢٨,٢٥		٪٥٦,٤١				٪١٠٠

(٧٢,٢٢٪ + ٧,١١٪) مقابل ٣٣,٣٣٪ في مجموعة المساكن المستأجرة، و٥٤,٠٤٪ (٤٨,٦٤٪ + ٥,٤٪) في مجموعة المساكن المصادرة، و٣٢,١٩٪ (٢٧,١١٪ + ٥,٠٨٪) في مجموعة المساكن المبنية في أملاك الدولة وأملاك الآخرين.

٤ ـ إن المساكن المبنية في أملاك الدولة وأملاك الآخرين تتفوق في نسبة أعداد غرفها على مساكن إقامة الإيجار، إذ تبلغ في المجموعة الأولى نسب الفئة الأولى، فئة ما دون الوسط ٢٠,٣٩٪ مقابل ٢٦,٧٩٪ النسبة المقابلة في فئة الإيجار، وتتعداها في الوقت عينه في نسبة المساكن المتوسطة المستوى (٤٧,٤٥٪ مقابل ٣٩,٨٦٪ في الإيجار)، وتعادلها في الفئة الثالثة والرابعة ٣٢,١٩٪ مقابل ٣٣,٣٣٪.[١٦٤]

بعد هذه الملاحظات الأربعة، ما هي حالة المسكن من خلال الصورة الثانية،

(١٦٤) مع الإشارة هنا إلى أن مجموعة البيوت المستأجرة لا تشتمل، شأن البيوت المبنية في أملاك الآخرين، دولة أم أفراداً، على منازل مدرجة في خانة الفئة الرابعة، بينما تشتمل هذه المجموعة الثانية على ما نسبته ٥,٠٨٪ من منازل هذه الفئة (الرابعة).

أي الصورة التي ارتسمت من خلال ملاحظات المحققين؟

لا تخرج حالة المسكن في هيئتها العامة، في التقييم الجديد، عن صورة التقييم السابق في حساب الغرف مع أن التقييم الجديد ينطلق من زاوية نظر أكثر امتداداً، إذ تطال الأثاث جدة ونوعاً (وجود مكتبة مثلاً)، حالة الأبواب والشبابيك والستائر والدهان... وصولاً، حتى إلى سلوكيات من قبل أصحاب المنزل، قد لا يكون للاستمارة فيها الدخل الكبير، كطريقة التعامل مع الأولاد، مع تعبئة الاستمارة إلى طريقة التأهيل والضيافة. أي أنها تعني باختصار رؤية المحقق إلى «وطن» هذه الأسرة الذي تبادر فيه أو منه كل نشاطاتها وعلاقاتها. ومع أن التقييم يبدو هنا انطباعات المحقق الذاتية، إلا أن شفاعة قبول الأخذ به، تأتي في آخر الأمر من مواصفات وقياسات من داخل البيت ومن ذوات أصحابه.

من خلال هذا التقييم تبدو حالة المساكن الحدودية في بيروت والضواحي موزعة على الأحوال التالية (الجدول رقم ٢٨)

الجدول رقم ٢٨

توزيع المساكن

بحسب تقييم المحققين الشخصي

	فئة أولى		فئة ثانية		فئة ثالثة		فئة رابعة			
	غير صالح		بحاجة لإصلاح		مقبول		جيد		غير ذلك	إجمالي
ملك	١٠	٪٢,٢٢	٣٦	٪٨	١٥٤	٪٣٤,٢٢	٢٤٩	٪٥٥,٣٣	١	٤٥٠
إيجار	٢٤	٪٧,٨٢	٥٢	٪١٦,٩٩	١٧١	٪٥٥,٨٨	٥٩	٪١٩,٢٨	-	٣٠٦
بناء في أملاك الآخرين	١٥	٪١٢,٧١	٣٥	٪٢٩,٦٦	٥١	٪٤٣,٢٢	١٧	٪١٤,٤	-	١١٨
مصادرة	١٩	٪١٧,١١	٥١	٪٤٥,٩١	٢٥	٪٢٢,٥٢	١٦	٪١٤,٤١	-	١١١
إعارة	٢	٪١٢,٥	٤	٪٢٥	٥	٪٣١,٢٥	٥	٪٣١,٢٥	-	١٦
غير ذلك	١	-	١	-	٢	-	-	-	-	٤
إجمالي	٧١	٪٧,٠٦	١٧٩	٪١٧,٨١	٤٠٨	٪٤٠,٥٩	٣٤٦	٪٣٤,٤٢	١	١٠٠٥
النسبة	٪٧,٠٦		٪١٧,٨١		٪٤٠,٥٩		٪٣٤,٤٢		-	٪١٠٠

تبدو أهلية البيوت المملوكة، واضحة على غيرها من خلال معطيات هذا الجدول، عبر تدني نسبة بيوت الفئة الأولى (فئة غير الصالحة للسكن) إلى ٢,٢٢٪، مقابل ٧,٨٢٪ في مجموعة البيوت المستأجرة و١٢,٧١٪، نسباً على التوالي في مجموعة البيوت المبنية في أملاك العامة أو الخاصة ومجموعة البيوت المصادرة.

ولا تخرج بيوت الفئة الثانية عن هذا السياق إذ تتابع البيوت المملوكة تميزها في تدني نسبة البيوت التي تستوجب إجراء تصليحات فيها إلى ٨٪، مقابل ١٦,٩٩٪ و٢٩,٦٦٪ و٤٥,٩٤٪ على التوالي في المجموعات الثلاثة الباقية.

ومع أن تراجعاً ملحوظاً يسجل في الفئة الثالثة، فئة البيوت ذات الأداء المقبول، إذ تشكل هذه الفئة في البيوت المملوكة ٣٤,٢٢٪ مقابل ٥٥,٨٨٪ في مجموعة البيوت المستأجرة و٤٣,٢٢٪ في مجموعة البيوت المبنية في الأملاك العامة أو الخاصة، إلا أن التعويض الكبير يأتي من توزع نسب البيوت الجيدة في الفئة الرابعة، إذ تحتفظ البيوت المملوكة بـ ٥٥,٣٨٪ من مجموع بيوتها داخل هذه الفئة، بينما تراوح النسب الأخرى ١٩,٢٨٪ (البيوت المستأجرة و١٤,٤٪ لكل من المجموعتين الباقيتين).

ما هي، الآن، حدود التفارق في حالة المسكن، كما ارتسمت من خلال صورتي التقييم الآنفتين؟

تكرس المقارنة السابقة نسبة ٧٥,٠١٪ من مجموع الحدوديين في بيروت وضواحيها بيوتاً من مستوى وسط مقبول وما فوق، وهي النسبة التي يعطيها المحققون حداً لفئات البيوت المقبولة والجيدة. بينما يقابلها في، تقييم حساب عدد الغرف، نسبة ٨٤,٦٦٪ من البيوت العادية وما فوق. والنسبة المقتطعة فرقاً بين التقييمين (٩,٦٥٪)، هي الفرق الذي يدور عليه في التقييم الأول، رقما البيوت في فئة ما دون الوسط (١٥,٣٢٪)، وفئة البيوت غير الصالحة أو المحتاجة لإصلاح (٢٤,٨٧٪).

د) في باب الهجرة

١ ـ اتجاه الهجرة:

تأخذ الهجرة بـ ٦٩٩ فرداً من أفراد العينة، أمسكتهم من (٣٠١) أسرة من أسرها.[١٦٥] تاريخ الهجرة الأكثر قدماً ترجعه إجابة واحدة إلى سنة ١٩٤٤. أما تيار الهجرة فيبقى بموجب تلك الإجابات خفيفاً طيلة ما قبل سنة ١٩٧٠، يقوى بعد ذلك، وعلى قفزات واسعة، كما يبدو من اللوحة التالية (الجدول رقم ٢٩):

(١٦٥) نلفت هنا إلى أن السؤال عن أعداد المسافرين الحاليين يطال فقط رب الأسرة أو أبناء وبنات من أفرادها، دون أخوة رب الأسرة أو أخواته. ولو كان الأمر كذلك لاشتبكت بالهجرة الأكثرية الكاسحة من أفراد العينة.

الجدول رقم ٢٩

توزيع المهاجرين من أفراد أُسر العينة

بحسب تواريخ هجرتهم

قبل سنة ١٩٦٩	١٩٧٠ ـ ١٩٨١	١٩٨٢ ـ ١٩٨٨	١٩٨٩ ـ ١٩٩٥	المجموع
٢٥	٨٤	٢٥١	٣٣٩	٦٩٩
٣,٥٧٪	١٢,٠١٪	٣٥,٩٠٪	٤٨,٤٩٪	١٠٠٪

قبل سنة ١٩٧٠، كان الخروج من الشريط المحتل يعني أساساً الدخول إلى بيروت وضواحيها، كان تفريغاً «أبيضاً» يومها، فالنازحون على قناعة من بقائهم على قرب من العائلة ومن الديار. سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ تسجل قفزة كبيرة في منسوب الهجرة التي تعتزل الجنوب وبيروت معاً أي لبنان كله، إذ يرتفع منسوبها من ٢٥ حالة في سنوات ما قبل، ١٩٧٠ إلى ٨٤ حالة في السنوات العشر اللاحقة، أو بلغة النسب، ترتفع النسبة من ٣,٥٧٪ إلى ١٢,٠١٪ من مجموع حالات الهجرة العامة لأفراد العينة. ويبقى منسوب الهجرة على وتيرته المتصاعدة ما بين سنوات اجتياح ١٩٨٢ وسنة ١٩٨٨ عشية الانتهاء الرسمي للأحداث اللبنانية، إذ ترتفع أعداد المهاجرين في هذه السنوات الست إلى ٢٥١ مهاجراً وترتفع نسبتهم إلى ٣٥,٩٠٪.

ولا يبعث قيام الجمهورية الثانية ركوداً في تيار الهجرة، بل على العكس من ذلك يزداد تيارها، متدفقاً هذه المرة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٥، وتسجل ٣٣٩ حالة جديدة أي ما نسبته ٤٨,٣٩٪ من نسبة المهاجرين العامة. أو بصيغة أخرى إن أعداد المهاجرين في السنوات الست الأخيرة تعادل، تقريباً، مجموع المهاجرين في كل مراحل تاريخ ما قبل ذلك، ومن ضمنها بالطبع المراحل الأشدّ في مجريات الحرب اللبنانية وفي مجريات الاجتياحات الإسرائيلية ونتائجها.

أما مجال الهجرة فيبدو رحباً وسيعاً، ويجعل من جميع البلدان بلاد تغريبة وإقامة حدودية (الجدول رقم ٣٠):

الجدول رقم ٣٠

توزيع المهاجرين من أفراد العينة

بحسب مكان الهجرة

الولايات المتحدة	كندا	باقي الأميركتين	أستراليا	أوروبا	إفريقيا	بلدان عربية	المجموع
١٦٥	٩٣	٦٩	٥٩	١٧٧	٢٨	١٠٨	٦٩٩
٢٣,٦٪	١٣,٣٪	٩,٨٧٪	٨,٤٤٪	٢٥,٣٢٪	٤٪	١٥,٤٥٪	١٠٠٪
٣٨٦ ـ ٥٥,٢٢٪							

تأخذ المغتربات البعيدة في الأميركتين وأستراليا الحمولة الأكبر من المهاجرين: ٣٨٦ حالة من مجموع الـ ٦٩٩ مهاجراً، أي ما نسبته ٥٥,٢٢٪، مع احتفاظ الولايات المتحدة الأميركية بموقع الصدارة كمركز جذب للمهاجرين الحدوديين.[١٦٦] حصة البلدان العربية تصل إلى ١٥,٤٥٪، فهي في مرتبة ما قبل إفريقيا ذات الـ ٤٪. وتستدعي بقية النسب الأرقام ملاحظتين:

١ ـ استعادة القارة الأميركية الجنوبية موقعها دار هجرة جنوبية، جراء ضائقة الأحداث في لبنان، إذ قصد الجنوبيون دولها رغم ما يحمله الأمر من احتمال أن تكون هجرة مجانية، يعمل فيها المهاجر بأمن إقامته وأمانها، مع رخص أسعار صرف عملات تلك البلاد وتقلباتها الدائمة.

٢ ـ بروز أوروبا بنسبة لافتة (٢٥,٣٢٪). وبروز كندا كذلك (١٣,٣٪)، ميدانين جديدين على خارطة الهجرة الجنوبية الحدودية. ففي تفصيل أجوبة الاستمارة تكون سنة ١٩٨١ سنة افتتاح الهجرة الواسعة إلى كندا. وتكون سنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٩٥ سنوات الهجرة إلى أوروبا، حيث وصلها في هذه المدّة ١٧٣ حالة، من أصل الـ ١٧٧ حالة مهاجرة إليها. أما سنوات الذروة في الهجرة فهي بدءاً من سنة ١٩٨٥ حيث انتقلت إليها ١٥٧ حالة، أي ما يوازي ٩٠,٧٥٪ من الذين انتقلوا إليها طيلة سنوات الحرب.

إن النظرة السريعة في بلاد الهجرة تقودنا إلى القول بهجرة تبديل الوطن،

(١٦٦) يعود تصدر الولايات المتحدة للمرتبة الأولى، إلى قوانين الهجرة الأميركية الأكثر ليونة من مثيلاتها في كندا وأستراليا. مع تفضيل الحدوديين، والمهاجرين في وجه الإجمال، الهجرة إلى أستراليا أو كندا نظراً لسرعة المباشرة بإعطاء التقديمات الاجتماعية، ولسرعة تحصيل الجنسية الكاملة كمواطنين أصيلين في هاتين الدولتين، ستتان في كندا و٣ سنوات في أستراليا مقابل خمس سنوات كحد أدنى في الولايات المتحدة الأميركية.

فكلمات أميركا وكندا وأستراليا، صارت تعني في أذهان العامة إقامة دائمة. ونحن نضيف إلى هذا الاعتبار، بلدان الهجرة الأخرى من أوروبية وإفريقية، بل وحتى بلدان الهجرة العربية القريبة. لأن التخلي عن هذه المهاجر القريبة والسهلة، لا يكون في غالب الأحيان لصالح العودة إلى بلدة المنشأ أو إلى لبنان بالإجمال، وإنما يكون لصالح هجرة جديدة غالباً ما تكون إلى الأميركتين وأستراليا. وفي غالب الأحيان تكون طريق الهجرة «المركبة» هذه واسطة للوصول إلى المغتربات البعيدة، باعتبار سهولة تحصيل سمات دخول إلى بلدان مغتربات ما وراء البحار، في حال حيازة إقامة عمل في بلدان الخليج العربي أو في البلدان الأوروبية. أما في بلدان الأزمات السياسية وتحديداً منها الإفريقية، فلا تقود سبل النجاة التي سلكها المغتربون إلى غير ما نذهب إليه، حيث شكلت الولايات المتحدة أولاً ثم كندا وأستراليا محط رحال المغتربين الحدوديين ورساميلهم.

وتؤكد «طرق» الهجرة من ناحيتها حظوظ الغربة النهائية، فهي على تشعبها، ترتاح بمجموعها مع تحصيل الجنسية في بلدان الهجرة. (الجدول رقم ٣١)

الجدول رقم ٣١

توزيع المهاجرين من أفراد العينة

بحسب طرق هجرتهم

زواج	عقد عمل	جمع شمل	دراسة	لجوء	دخول خلسة	سياحة	المجموع
٢٥٥	١٥٨	٦٢	٧٨	٩٧	٢٧	٢٢	٦٩٩
٣٦,٤٨٪	٢٢,٦٪	٨,٨٦٪	١١,١٥٪	١٣,٨٧٪	٣,٨٦٪	٣,١٤٪	١٠٠٪
٤٧٥ ـ ٦٧,٩٤٪							

تستوجب قراءة الجدول، عدم إدراك هذه الطرق في الهجرة من أسمائها الرسمية في السياحة واللجوء والدراسة والدخول إلى البلاد خلسة، فهذه مسميات لأبواب الدخول إلى المغتربات أكثر منها توصيفاً لأشكال الإقامة. فالسائح يبقى على سياحته وفي إقامته غير الشرعية، وقد يطول الأمر لسنوات، حتى يتحلل منها بكفارة الزواج من مواطنة مجنسة «يتحصن» بها في إقامة شرعية جديدة. واللاجىء إليها يبقى على لجوئه ليس بانتظار انتهاء الأحداث الأمنية التي رمته خارج بلده، وإنما يبقى بانتظار الاعتراف به ومنحه الإقامة الدائمة والمواطنية بفعل مرور الزمن. ولا يشذ في ذلك الذين يدخلون البلاد خلسة، ولأن «الخلسة سريعة الفوت بطيئة العود»، كما ينبهنا المثل، فإن هذه الفئة هي الأكثر تطلعاً إلى تحصيل الإقامة.

وعلى الطريق ذاته، وإن بنسبة أقل، تسير الفئة التي أنهت أمور دراستها في الخارج، لا سيما وأن الوطن في دورة حياته لا يزال يدفع إلى اعتبار العودة إليه مراهنة حظ وليس رهان خيار.

بالعودة إلى الجدول أعلاه يقوم طريق الزواج في المقدمة بنسبة تصل إلى ٣٦,٤٨٪، وهو الطريق «الحرير» الأكثر نعومة والأكثر ضمانة، فمن بوابته يدخل المهاجر مغتربه كاملاً مع عدّة العلاقات الاجتماعية وعدّة التسهيلات التي تبعد عن الإقامات الأولى شرور الغربة وشعور الفراغ والضياع. وفي السياق ذاته تبدو حالات عقد العمل (٢٢,٦٪)، حيث استلام الشغل مؤمن من يوم الوصول مع ما يستلحق من تأمين الإقامة وغير ضمانات، في الصحة والعائلة. وإذا ما أضفنا إلى هاتين الفئتين، الفئة الثالثة المضمونة منذ إقامتها الأولى في بلاد الاغتراب، أي فئة المغتربين من بوابة جمع الشمل العائلي، فإنه يتبقى للفئات الأربعة الأخرى نسبة تصل إلى ٣٣,٠٥٪ من مجموع المغتربين.

ولكن طرق الهجرة تتفاوت في تسهيلات عبورها باختلاف المهاجر والمغتربات وأزمات الاغتراب، كما يوضح توقيع هذه الطرق على بلدان الاغتراب في الجدول التالي:

الجدول رقم ٣٢

توزيع الأفراد المهاجرين

على مناطق الاغتراب وطرق الهجرة إليها

	زواج		عقد عمل		جمع شمل		دراسة		دخول خلسة		لجوء		سياحة		إجمالي
	عدد	نسبة من الزواج	عدد	نسبة من عقد العمل	عدد	نسبة من جمع شمل	عدد	نسبة من دراسة	عدد	نسبة من خلسة	عدد	نسبة من لجوء	عدد	نسبة من سياحة	عدد
الولايات المتحدة	١١٠	٪٤٣,١٣	١١	٪٦,٩٦	٢١	٪٣٣,٠٧	١٤	٪١٧,٩٤	١	٪٣,٧	-	-	٨	٪٣٦,٣٦	١٦٥
كندا	٣٦	٪١٤,١١	١٤	٪٨,٨٦	٧	٪١١,٠٩	٤	٪٥,١٢	١	٪٣,٧	٣٠	٪٣٠,٩٢	١	٪٤,٥٤	٩٣
باقي الأميركتين	٣١	٪١٢,١٥	٦	٪٣,٧٩	١٤	٪٢٢,٥٨	١	٪١,٢٨	٧	٪٢٥,٩٢	٥	٪٥,١٥	٧	٪٣١,٨١	٦٩
أستراليا	٤٦	٪١٨,٠٣	٨	٪٥,٠٦	٤	٪٦,٤٥	-	-	-	-	-	-	١	٪١٤,٥٤	٥٩
أوروبا	١١	٪٤,٣١	٢٩	٪١٨,٣٥	٢	٪٣,٢٢	٤٩	٪٦,٢٨	٢٠	٪٧٤,٠٧	٦٢	٪٦٣,٩١	٤	٪١٨,١٨	١٧٧
إفريقيا	٤	٪١,٥٦	٢٣	٪١٤,٥٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٨
بلدان عربية	١٧	٪٦,٦٦	٦٧	٪٤٢,٤٠	١٤	٪٢٢,٥٨	٩	٪١١,٥٣	-	-	-	-	١	٪١٤,٥٤	١٠٨
إجمالي	٢٥٥	٪١٠٠	١٥٨	٪١٠٠	٦٢	٪١٠٠	٧٨	٪١٠٠	٢٧	٪١٠٠	٩٧	٪١٠٠	٢٢	٪١٠٠	٦٩٩

تستوقفنا بالنسبة إلى هذا الجدول ملاحظات عدة:

١ - يشكل باب الزواج بالنسبة للأميركتين وأستراليا، أي بلدان الاغتراب الجنوبي الحدودي الأول، بوابة الدخول الرئيسية، فقد دخلتها ٢٢٣ حالة من أصل ٢٥٥ أي ما نسبته ٨٧,٤٥٪، تحتل فيها الولايات المتحدة الأميركية المحل الأول بـ ٤٣,١٣٪، تليها أستراليا وكندا وباقي الدول الأميركية بـ ١٨,٠٣٪ و١٤,١١٪ و١٢,١٥٪ على التوالي.

٢ - إن الـ ١٧ حالة زواج بنسبة ٦,٦٦٪ التي شكلت باب دخول للعمل في البلدان العربية، تبدو وحيدة في مجالها، على اعتبار أن الإقامة في البلدان العربية لا تمر عادة عبر بوابة الزواج، وإنما عبر بوابة عقد العمل، أي أن الزواج في المغترب العربي يأتي مضافاً إلى الإقامة وليس شرطاً للحصول عليها، وهذا يعني أن الزواج لدى المغتربين في البلدان العربية يقوم بدور يعاكس دوره في بلدان الاغتراب الأخرى، إذ تستمد المرأة إقامتها، المؤقتة دائماً، من «ضلع» إقامة الرجل. ومراجعة الحالات الـ ١٧ تدلنا على أن ١٤ منها كانت لنساء التحقن بأزواجهن المقيمين العاملين، من قبل، في مهاجرهم.

٣ - إن النظر في حالة الزواج في الاغتراب إلى إفريقيا، يتم أساساً من خارج بنات بلدان الاغتراب، ولا يشكل جوازاً إلى إقامة شرعية في البلدان الإفريقية، على اعتبار أن هذه الإقامة، مطروحة في الغالب الأعم من الحالات، في مزاد الروابط الشخصية مع مسؤولي تلك البلاد، وإنما تشكل حالات الزواج هذه جوازاً إلى «الإقامة» لدى أهل العروس من اللبنانيين، لكي يقوموا بما يلزم لتبني الصهر الجديد وتعهده في مغتربه الجديد. وما ينطبق على البلدان الإفريقية في حالة الزواج، ينطبق عليها إلى حد كبير في حالات عقود العمل حيث تكون العقود خارج إطار إشراف المؤسسات المعنية بأمور الهجرة في بلدانها، وإنما تحددها غالباً إرادة المتعاقدين الخارجيين، انطلاقاً دوماً، من اعتبارات تقع خارج دائرة الهجرة وشروط الإقامة.

٤ - تتراجع حصة عقود العمل من حالات الاغتراب في الأميركتين وأستراليا، إذ تشكل ٢٤,٦٨٪ (٣٩ حالة من أصل ١٥٨)، وهي حالات تعود بمجموعها إلى هجرات أواخر الستينات ومطلع السبعينات. وفي هذا الباب تبدو البلدان العربية في المحل الأول بنسبة ٤٢,٤٠٪، تليها أوروبا ١٨,٣٥٪، فالبلدان الإفريقية ١٤,٥٥٪ (٤٩ حالة من ٧٨).

٥ - تتفوق أوروبا في ثلاثة من طرائق الهجرة والاغتراب: الأولى في عدد المقيمين لدواعي الدراسة بنسبة ٦٢,٨٢٪ من مجموع المقيمين من مغتربي العينة

لأسباب دراسية. والثانية في عدد الداخلين إليها خلسة بنسبة ٧٤,٠٧٪ (٢٠ حالة من ٢٧). والثالثة في نسبة المقيمين فيها بصفة لاجئين ٦٣,٩١٪ (٦٢ حالة من ٩٧). والطريقتان الأخيرتان يصعب في حالات كثيرة التفريق بينهما بحيث يكون الباب الأول غالباً، مدخلاً إلى البوابة الثانية: اللجوء، وهي بوابة عبور اغتراب جديدة جاءت بعد تسهيلات بالإقامة تحمل صفة «لاجىء سياسي» أو «لاجىء مؤقت لظروف ودواع أمنية»، استفاد منها جمهور من الحدوديين الذين قصدوا أوروبا وكندا. وقد شكلت هاتان المنطقتان ملاذاً لـ ٩٢ حالة من ٩٧ حالة لجوء أو ما نسبته ٩٤,٨٤٪ من حالات اللجوء.

إن طرائق الهجرة المحددة أعلاه تتغير مع الإقامة ودخول بلاد المهجر، وتحديداً منها الطرائق التي تدور على تحصيل الإقامة من غير أبوابها المباشرة، ليس كما في الزواج أو جمع الشمل، لذلك تختفي لاحقاً، مع تتبع الأوضاع القانونية، نسبة العديد من السمات المؤقتة التي دخل المهاجرون بموجبها بلادهم الجديدة، ما يظهر في الجدول رقم ٣٣ الوضع القانوني للأسر المهاجرة حالياً من أفراد العينة.

الجدول رقم ٣٣

توزيع المهاجرين بحسب طبيعة إقامتهم

مجنس	مقيم	دراسة	لجوء	دخول خلسة	المجموع
١٩١	٤٣٧	١١	٤١	١٩	٦٩٩
٪٢٧,٦٨	٪٦٢,٥١	٪١,٥٧	٪٥,٨٦	٪٢,٧١	٪١٠٠
٪٨٩,٨٤		٪١٠,١٤			٪١٠٠

تترسخ في هذا الجدول نسبة الفئة الأولى من المجنسين، والمقيمين إقامة دائمة وهي إقامة مرحلة ما قبل تحصيل الجنسية، وتزداد نسبة هاتين الفئتين من ٦٧,٩٤٪، مع المراحل الأولى لدخول بلاد المهجر كما في الجدول السابق، إلى ٩٠,٢٧٪ كما في الجدول أعلاه، مقابل ١٠,١٤٪ للمقيمين بموجب تأشيرات مؤقتة أو آخرين ممن تقضت تأشيرات إقامتهم، مما أفقد أصحابها بالتالي شرعية الإقامة، في الوقت الذي كانت فيه نسبة هؤلاء مع دخولهم الأول تصل إلى ٣٢,٠٤٪. وهذا ما يفسر لنا اختفاء أعداد «السائحين» من جدول «الوضع القانوني» أعلاه، فقد تدبر هؤلاء إقامات دائمة وأصبحوا بالتالي في عداد المقيمين والمجنسين، ويفسر كذلك تناقص نسبة اللاجئين من ١٣,٨٧٪ كما في الجدول السابق إلى ٥,٨٦٪ في الجدول أعلاه، وتناقص نسبة «الدارسين» من ١١,١٥٪ إلى ١,٥٧٪، وتناقص نسبة المقيمين

خلسة من ٣,٨٦٪ إلى ٢,٧١٪.

إن المراهنة على الإقامة في بلدان اغتراب ما وراء البحار، واندفاعة الهجرة باتجاهها، يجد ترجمته الواضحة، في أعداد المهاجرين الذين غابوا وعادوا إلى الوطن وفي توزع هؤلاء العائدين على بلدان اغترابهم السابق. فإجابات أفراد العينة على سؤال هل هناك من أفراد الأسرة من كان مهاجراً ثم عاد؟ ومدة إقامة هذا العائد في بلد إقامته السابقة؟ هذه الإجابات تؤشر إلى ما نذهب إليه حيث تبلغ نسبة العائدين من بلدان الاغتراب البعيدة ١٢٪ مقابل ٨٨٪ للباقي من أوروبا وإفريقيا والبلدان العربية (الجدول رقم ٣٤). وتنخفض هذه النسبة إلى ٩,٧١٪ إذا ما استثنينا «باقي الأميركتين» من بلدان اغتراب ما وراء البحار. كذلك تفقد هذه النسبة دلالتها في الرغبة في العودة عن سكة الاغتراب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب العائدين يدخلون في عودتهم تحت باب «غير ذلك»، أي أن عودتهم لا تدخل في اعتبارات الموقف، كالتغريب، ولا في إطار اعتبارات العمل من بطالة أو تقاعد، وإنما تدخل في اعتبارات تبدو خارج فعل الإقامة «مهاجراً»، كالظروف الصحية، وخلافات العائلة أو ظروف العمل أو الوظيفة في البلد الأم، أو تهرباً من ملاحقات أو أحكام في بلدان الاغتراب.

الجدول رقم ٣٤

توزيع العائدين بحسب بلدان الاغتراب

	الولايات المتحدة	كندا	باقي الأميركتين	أستراليا	أوروبا	إفريقيا	بلدان عربية	المجموع
تغريب الأولاد	١	-	-	١	٨	١١	١	٢٢
بطالة	-	-	٢	-	١٧	٨	٣٨	٦٥
تقاعد	١	-	-	١	-	-	١	٣
غير ذلك	١١	١	٢	١	٣٠	٥	٤٥	٩٥
المجموع	١٣	١	٤	٣	٥٥	٢٤	٨٥	١٨٥
	٢١				١٦٤			٪١٨٥
	٪١١,٤				٪٨٨,٦			٪١٠٠

يجد هذا التقدير تزكيته في الجدول اللاحق أدناه، والذي يرسم أعداد العائدين وفقاً لبلدان مغترباتهم، إذ يعطي الحصة الكبرى من هؤلاء إلى أولئك الذين لم يمض على سفرهم ثلاث أو خمس سنوات، أي من الذين لا ينطبق عليهم المثل

الشعبي في تقدير حال المغرب العائد «غاب وجاب».

الجدول رقم ٣٥

توزيع العائدين

بحسب مدة إقامتهم في الاغتراب

	الولايات المتحدة	كندا	باقي الأميركتين	أستراليا	المجموع		أوروبا	إفريقيا	بلدان عربية	المجموع		المجموع العام	
سنة ١	٢	-	-	١	٣		١٣	٢	١١	٢٦		٢٩	
سنة ٢	٣	-	٢	-	٥		٣	١	٣	٧		١٢	
سنة ٣	٣	-	-	-	٣		١٠	-	٩	١٩		٢٢	
المجموع ١ - ٢ - ٣	٨	-	٢	١	١١	١٧,٤٦٪	٢٦	٣	٢٣	٥٢	٨٢,٥٣٪	٦٣	١٠٠٪
سنة ٤	-	-	-	-	-		٣	١	٨	١٢		١٢	
سنة ٥	-	-	١	-	١		٣	١	١١	١٥		١٦	
مجموع ٤ - ٥	-	-	١	-	١	٣,٥٧٪	٦	٢	١٩	٢٧	٩٦,٤٢٪	٢٨	١٠٠٪
المجموع العام	٨	-	٣	١	١٢	١٣,١٨٪	٣٢	٥	٤٢	٧٩	٨٦,٨١٪	٩١	١٠٠٪

في مقياس العودة (الجدول رقم ٣٥) بعد سنوات غربة ثلاث نحصل على ٦٣ أو ما معدله ٣٦٪ من مجموع العائدين الـ ١٧٥. وفي مقياس الخمس سنوات تكون النسبة الإجمالية في حدود الـ ٥٢٪ (٩٣ من ١٧٥). ولكن دلالة العودة الفعلية تأتي من مؤشر بلدان العودة، ففي الوقت الذي يمثل فيه العائدون من بلدان اغتراب ما وراء البحار في الثلاث سنوات الأولى من اغترابهم، ما نسبته ١٧,٤٦٪ (١١ حالة من ٦٣)، يمثل المغتربون الآخرون العائدون من بلدان أوروبا وإفريقيا والبلدان العربية ما نسبته ٨٢,٥٣٪ (٥٢ حالة من ٦٣)، لكن هذه النسبة المرتفعة تنخفض إلى حدها الأدنى ٣,٥٧٪، في مقياس الخمس سنوات (حالة واحدة من ٢٨). لترتفع بالمقابل نسبة الفئة الثانية، أي فئة الاغتراب القريب إلى ٩٦,٤٢٪ (٢٧ حالة من ٢٨)، لتستقر النسبة الوسطية الأخيرة على مدار السنوات الخمس للعائدين من بلدان ما وراء البحار على ١٣,١٨٪ (١٢ حالة من ٩١)، وعلى نسبة ٨٦,٨١٪ (٧٩ حالة من ٩١)، للعائدين من بلدان الاغتراب الأخرى.

تقودنا هذه النسبة إلى القول بأن الفئة التي ارتدت، لأي سبب كان، عن مشروع اغترابها «الدائم»، سلكت طريق عودتها في سنوات الاغتراب الأولى. وهذه

الفئة هي التي تحتسب متخلية عن مشاريع اغترابها. أما بقية الفئات التي عادت، وبعد اغتراب طويل (أو حتى قصير أحياناً)،[١٦٧] فقد أقدمت على ذلك، إما لأن بلدان الاغتراب، في الأعم من الحالات، لم تثبت على تقديماتها في فرص العمل، أو في الضمانات المرافقة، تعويضات للغربة، وإما أنها عادت لأنها ضمنت، وهذه حالة العائدين من بلاد ما وراء البحار، أمان الجنسية الأجنبية. ولكن ما تجدر الوقفة عنده، هو أن هذه الفئة الأخيرة تبقى على أمانها الآنف منقطعة في إقامتها بين لبنان وبلدان المهجر ولا تدل التجارب على ضوء الوقائع الدارجة، أن الكفة تميل لصالح البقاء في أرض الوطن.

٢ ـ بين الإقامة والهجرة:

يحمل عدد المجنسين من أفراد العينة، الرقم ١٩١، وهذا يشكل ما نسبته ٢٧,٦٨٪ من مجمل الأبناء المهاجرين الـ ٦٩٩،[١٦٨] وهو رقم يكفي لتأسيس تيار عريض من معاملات سحب الأهل والأقارب باتجاه غربة طويلة، أو بتعبير أصح دائمة.

في الرد على سؤال هل هناك معاملات سفر مقدمة؟ تنقل إجابات العينة عن ٢٠٤ أسر، من الأسر الـ ٣٠١ المعنية بالاغتراب، أو ما نسبته ٦٧,٧٧٪، أن هذه الأسر كانت قد قامت بتقديم الوثائق اللازمة لإتمام معاملات السفر والالتحاق بالشق الآخر المسافر من الأهل في بلدان الاغتراب، وهي تنحصر كلية في بلدان الأميركتين وأستراليا، انطلاقاً من أن القوانين الأوروبية لا تسمح بانتقال الجنسية عبر الأهل والأخوة، ناهيك بالبلدان العربية والإفريقية.

ولا يبدو أن مواصفات اجتماعية موحدة أو صارمة تربط ما بين عناصر هذه الأسر المتين. ففي مؤشر الإقامة في المسكن تبدو الأرجحية واضحة لفئة المالكين ويتفوقون بنسبتهم المالكين الـ ٥٢,٤٥٪، على باقي المجموعات (الجدول رقم ٣٦). واللافت في الأمر انخفاض نسبة من يقيم في مساكن مصادرة (٩,٨٪) أو في أملاك الآخرين (٧,٨٤٪) من بين الذين تقدموا بطلبات هجرة. وقد يجد الأمر

(١٦٧) عرفت حالات العودة، عودة أعداد من العائلات التي مكثت في الاغتراب، حتى استحصلت على حق الجنسية في بلدان اغترابها.

(١٦٨) حذفنا من هذه النسبة أعداد المهاجرين إلى إفريقيا والبلدان العربية، على اعتبار أن إقامات العمل في هذه البلدان، وحتى الإقامات الدائمة الطويلة، لا تشكل أبداً، حقاً لاحقاً في تحصيل جنسية البلد المضيف. النسبة تمثل إذن ١٩١ مجنساً من أصل ٥٦٣ مهاجراً.

تفسيره في المراهنة على عدم خسارة موقع الإقامة أو في الغالب خسارة ما يعادله تعويضاً مالياً.

الجدول رقم ٣٦

توزيع المتقدمين بطلبات السفر

بحسب طبيعة ملكية المنزل

	ملكية	إيجار	مصادرة*	أملاك آخرين	إعارة	مجموع
العدد	١٠٧	٥٧	٢٠	١٦	٤	٢٠٤
النسبة	٥٢,٤٥٪	٢٧,٩٤٪	٩,٨٪	٧,٨٤٪	١,٩٦٪	١٠٠٪

* من أصل هذه الحالات المصادرة، كانت هناك ١٦ حالة منها تسكن في «وادي أبو جميل»، وهي تقع الآن في خانة المالكين أو المستأجرين. مع الإشارة هنا إلى أن العديد منها سافر مباشرة بعد قبض تعويضات الإخلاء.

ولا تتحدد أرجحية نسبة المالكين، في داخل هذه الفئة المسترحلة وحسب، بل تبدو أرجحيتها كذلك، قياساً على النسب العامة التي تحكم طبيعة إقامة الحدوديين في مساكنهم.

الجدول رقم ٣٧

المتقدمون بطلبات السفر بحسب طبيعة ملكياتهم

ونسبتهم إلى مجمل أفراد العينة

طبيعة الإقامة	ملكية	إيجار	مصادرة	أملاك آخرين	إعارة	غير ذلك	مجموع
مجمل أفراد العينة	٤٥٠	٣٠٦	١١١	١١٨	١٦	٤	١٠٠٥
المتقدمون بطلبات سفر	١٠٧	٥٧	٢٠	١٦	٤	-	٢٠٤
النسبة	٢٣,٧٧٪	١٨,٦٢٪	١٨,٦٢٪	١٤,٤٤٪	٢٥٪	-	٢٠,٢٩٪

تتخطى نسبة المالكين المتقدمين بطلبات سفر (٢٣,٧٧٪). أقرب النسب الأخرى إليها، نسبة المقيمين استئجاراً (١٨,٦٢٪)، بما يزيد على الخمس نقاط (٥,١٥٪)، ولا يخفى أن ملكية المنزل تشكل من حيث المبدأ مؤشراً اقتصادياً يرتفع بالمالك درجة أو درجات عن غيره من المقيمين استئجاراً أو مصادرة.

وتتحدد هوية هذه الفئة كذلك، مع جدولة مهن أفرادها، فهي تدور في أعمالها على سلم المهن بأكمله من بعض درجاته العليا إلى فئة العاطلين والعاجزين عن العمل (الجدول رقم ٣٨):

الجدول رقم ٣٨

المتقدمون بطلبات السفر

بحسب توزيعهم المهني

مهن حرة	أعمال حرة	موظف فئة ٣	موظف فئة ٤	حرفي مستقل	حرفي	شبه عامل	عسكري	متقاعدون	عاطل عن العمل	عامل ماهر	مغترب	المجموع
٢	١٠	٧	٤٥	٣٤	٣٢	٢٧	٣	٤	٢٨	٢	١٠	٢٠٤

تمسك فئة الموظفين من المتقدمين بطلبات السفر، بـ ٥٥ طلباً (٧ موظفين فئة (٣)، و٤٥ موظفاً فئة (٤) و٣ عسكريين) أي بما نسبته ٢٦,٩٦٪ من مجموع الطلبات المقدمة. في الوقت الذي تشكل فيه هذه الفئة ما يتناسب مع ١٧,٥١٪ من مجموع أرباب الأسر في العينة. (راجع جدول المهن رقم ٤٣).

وفي قراءة من جانب آخر نرى أن نسب الموظفين (٣) و(٤)، والمتقدمين بطلبات هجرة والتي تبلغ على التوالي ٣١,٨١٪ (٧ من ٢٢) في الفئة الثالثة، ٣٢,٦٪ (٤٥ من ١٣٨)، تتعدى النسب المقابلة لها في فئات العاطلين عن العمل والحرفيين وفئة «شبه العامل» والحرفيين المستقلين والبالغة على التوالي ١٧,٢٨٪ (٢٨ من ١٦٢) و١٩,١٦٪ (٣٢ من ١٦٧) و٢١,٤٢٪ (٢٧ من ١٢٦) و١٤,٧١٪ (٣٤ من ٢٣١).

ومن زاوية مقارنة ثانية، تنطلق من اعتبار المداخيل المالية الإضافية، نرى أن النسبة الأكبر داخل هذه الفئة المسترحلة تتوكأ على مداخيل إضافية تبدو ثابتة في مردودها.

الجدول رقم ٣٩

المتقدمون بطلبات هجرة

بحسب مصادر الدخل الإضافية

مصادر دخل إضافية						دخل أساسي
أموال هجرة	عمل إضافي	عمل أبناء ومساعدات أهل	عقارات	عمل إضافي	عمل زوجة	أموال هجرة
١٩٤	٢٢	١٩	١	٢٨	١٨	١٠

تقدم مساعدات وأموال الهجرة (الجدول رقم ٣٩) دخلاً إضافياً لـ ١٩٤ أسرة، لها من ذويها في الاغتراب، وتقدم دخلاً أساسياً لـ ١٠ أسر اغترب أربابها، وقد تقدموا بطلبات هجرة لأفراد أسرهم المقيمين في لبنان. وهذا يعني أن غالبية الأسر

المسترحلة تحظى بدخل إضافي مهجري. وإذا ما احتسبنا الأسر الـ ١٠ المغتربة مع أعداد العاطلين عن العمل الـ ٣٢، ممن لا يتوفر لهم دخل ثابت، نصل إلى مجموعة تتألف من ١٦٢ أسرة تعقد في الحد الأدنى من مصادر الدخل على مدخول ثنائي ما بين دخل أساسي «لبناني» ودخل إضافي «مهجري». ومن بينها عدد وافر من الأسر التي تعتمد على مداخيل ثلاثة مع مداخيل العمل الإضافي وعمل الزوجة ورواتب التقاعد ومساعدات الأهل في لبنان ومدخول عمل الأبناء.

هذه الاعتبارات الثلاثة في ملكية المسكن وفي المهنة وفي المداخيل الإضافية، تدفعنا إلى حمل توق هذه الفئة وسعيها إلى الهجرة وترك الوطن، على محامل ثلاثة:

١ ـ التكلفة المادية لعملية السفر في مراحلها المتعددة من إنجاز المعاملات اللازمة إلى التبعات المادية الأخيرة في الطريق إلى سلم الطائرة، وهي تكلفة بمجملها عالية، لا بل، باهظة، تفترض بأرباب الأسر، وتحديداً العيّالة منها، أن يكون لهم «فوق» ويكون لهم «تحت»، يبيعون منها واحدة أو يبيعونهما كليهما إذا استلزم الأمر.

٢ ـ إن هذه الفئة تضم أرباب أسر، لهم من المهن الحرة، أو من رأس المال، أو من المهن الدقيقة الماهرة، أو من الوظيفة العليا أو من الشهادات والعدة الدراسية اللازمة، حصانة تقيهم حظوظ الحياة البائسة، ولكنها من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة راحت ترى نفسها في وارد التدهور الدائم في مداخيلها وفي مواقعها، فكان الاندفاع في طريق الهجرة لمن استطاع إلى ذلك سبيلاً، أسرع طريق إلى الخلاص بأقل الخسائر والأعطاب.

٣ ـ لم تعد الهجرة حركة انتقال أو تبديل إقامة، تدين بحصولها لعوامل اقتصادية أو سياسية أو لظروف أمنية، وإنما صارت أحياناً، فعلاً اجتماعياً من خلال منظومة من روابط الأسرة والعائلة والقرابة، ومواقف الزوجة والأبناء، بل وحتى أنها تنزل أحياناً إلى مستويات ذاتية من العشرة والصداقة ووسائل اللهو والهواية ناهيك عن تأمين سبل الضمان الصحي وسبل تعليم الأولاد.

هـ) في باب المهن

يبدو باب المهنة جلاء الأبواب السابقة جميعاً، مؤشراً حاسماً لحركة الشريحة الحدودية في موقعها وفي ظروف ارتهانها المستجد على أبواب العاصمة، وفي طريق عبورها المحموم إلى الاندماج في إقامتها الجديدة، مع الحيلولة، القائمة

دوماً، ما بينها وبين بلادها في الشريط المحتل.

لقد استوت هذه المهن على نسبها وأرقامها الحالية عبر سنوات طويلة من الممارسة، واختصاراً وتيسيراً لمعرفة سيرورة تشكل الهيئة الحدودية النازحة إلى العاصمة وضواحيها، سوف نقسم المهن في سنوات استمراريتها إلى قسمين: يطال القسم الأول مرحلة التأسيس الفعلية، ويمتد كما يظهر من جدول سنواته حتى سنة ١٩٦٠. أما القسم الثاني فيغطي المراحل اللاحقة حتى سنة ١٩٩٤.

١ ـ المهن الحدودية في ضواحي بيروت حتى سنة ١٩٦٠:

الجدول رقم ٤٠

توزيع مهن أفراد العينة النازحين

حتى سنة ١٩٦٠

السنوات	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	المجموع
أعمال حرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣
موظف فئة (٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	١
موظف فئة (٤)	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١	١	-	-	٣
عامل ماهر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١
حرفي مستقل	١	-	-	١	-	-	-	٣	-	١	-	-	٨	١٤
عامل حرفي	-	١	١	٤	٢	-	١	٢	٣	١	-	٩	٦	٣٠
شبه عامل	-	-	-	-	-	-	-	٣	-	١	١	٢	٣	١٠
المجموع	١	١	١	٥	٢	١	١	٨	٣	٥	٢	١٢	٢٠	٦٢

في هذا القسم الأول من التوزع المهني الحدودي، تعيد أجوبة الاستمارة، المهنة الأولى، المستمرة في ديمومتها، إلى سنة ١٩٤٧، وتدرجها في خانة الحرف المستقلة التي تضم فيما تضم، المهنة إياها (بائع خضار)، مع تطور لاحق بالطبع، في شكل الممارسة وطريقة التعامل. وتعيد أجوبة الاستمارة الوظيفة المستمرة الأولى إلى سنة ١٩٥٣، ما زال صاحبها الحدودي على حدّه، أجيراً في مؤسسة خاصة. وتعيد الأجوبة المهنة الحرة الأولى إلى سنة ١٩٦٠ وتتمثل في مهن أربعة: الأولى بنّاء تحول مقاولاً والثاني تاجر مواد غذائية، والثالث صاحب مشغل خياطة للقماش وللمنسوجات الصوفية، والرابع صاحب مشغل أحذية. ويترافق تطور المهن بالطبع مع ظاهرة ترسخ الوجود الحدودي في الضواحي الشرقية من بيروت ومباشرة دخول شُعب السوق المحلية من حرفية وعقارية وتجارة مواد غذائية.

تكاد مهن الجدول، التي تغطي ٦٢ حالة، مستمرة على عهدها الأول مع أعمالها منذ ما قبل سنة ١٩٦٠، تتخذ من الحرف هويّة حصرية، لولا ثلاثة منها ترتكز إلى الوظيفة عملاً ومعاشاً. ومما يلفت هنا ابتداء ظهور حرفة «شبه العامل» (سنة ١٩٥٥) وهي حرفة، كانت تغطي أغلب نشاطات الحدوديين في المدن الفلسطينية في ما قبل سنة ١٩٤٨، وغير مقطوع ظهورها الأول في بيروت وضواحيها، مهنة لحدوديين، عن إحكام إقفال الحدود الفلسطينية بدءاً من سنة ١٩٥٥، إلى ارتباطها بالطبع مع التطور السريع لمؤسسات الخدمات في بيروت وبعض الجبل.

٢ ـ المهن الحدودية ما بعد سنة ١٩٦٠:

واختصاراً سوف نفصل فقط مهن السنوات التي تتعدى أعداد الحالات التي ما زالت على مهنها الأولى الـ ٣٠ حالة وما فوق (الجدول رقم ٤١):

الجدول رقم ٤١

توزيع أفراد العينة بحسب تطور مهنهم

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المجموع
موظف كبير	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١	٢
مهن حرة	١	١	ـ	ـ	ـ	١	١	٤
أعمال حرة	٢	٢	١	٥	ـ	٤	١	١٥
موظف فئة (٣)	ـ	٢	٢	٢	ـ	١	٣	١٠
موظف فئة (٤)	٩	٥	٥	٧	٣	٧	١٣	٤٩
عسكري	ـ	٣	١	ـ	ـ	ـ	ـ	٤
عامل ماهر	١	ـ	١	١	١	٢	١	٧
حرفي مستقل	٦	١١	١٣	١٤	١٠	١٢	٢١	٨٧
عامل حرفي	٧	٥	٧	٦	٩	٣	١١	٤٨
شبه عامل	٤	٧	٨	٦	٨	٧	٧	٤٧
متفرغ في الأحزاب	ـ	ـ	١	١	ـ	١	ـ	٣
مغترب	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١
رجل دين	ـ	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١
بطالة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١	١
المجموع	٣٠	٣٨	٣٩	٤٢	٣١	٣٩	٦٠	٢٧٩

ومن خلال توزع هذه المهن، نصل إلى الملاحظات التالية:

١ ـ إن السنوات الأولى التي عرفت زخماً في تصدير المهن وفي استمرارها والتي تصل برصيدها إلى الـ ٣٠ حالة تبدأ مع سنة ١٩٧٠، وتختتم مع سنة ١٩٨٥ بـ ٦٠ حالة.

٢ ـ تتصدر مهنة «الوظيفة» في سنة ١٩٧٠ سلّم المهن الحدودية برصيد ٩ حالات من إجمالي أرصدة المهن الـ ٣٠ لهذه السنة، أي ما يتناسب مع ٢٩,٠٣٪ وهذا الرصيد الوظيفي يعود بأغلبيته إلى نزوح الجهاز التعليمي (٧ حالات من أصل٩)، مع اضطراب الأحوال الأمنية على الحدود اللبنانية الفلسطينية.

٣ ـ تبقى مهنة الوظيفة في السنة الأخيرة من سنوات هذا الجدول على تقدمها، خلف الحرف المستقلة هذه المرة وبنسبة تصل إلى ٢٨,٣٣٪. ويعود هذا الواقع إلى استمرار هجرة الجهاز الإداري في الإدارات العامة، وتحديداً الجهاز التعليمي جراء السياسة الإسرائيلية التي كانت تصب في إطار إضعاف هذا الجهاز، إذ كانت ترى فيه جهاز اللحمة الاجتماعية ومنظورها الأول في القرى الحدودية.

٤ ـ إن أقدم حالة بطالة ما زالت قائمة حتى تاريخ الاستمارة تعود إلى سنة ١٩٨٥، وقد يكون لها ما يبررها في قعودها طاعمة كاسية طيلة هذه السنوات العشر، من أحوال الهجرة أو تعويضات أو من دخل غير منظور. ولكن ما يهمنا من الإشارة إلى ذلك أنها الحالة الأولى في بابها. ومراجعة المهن الثابتة على استمرارها حتى سنة ١٩٨٥ تظهر أن هناك ٦١٤ حالة من بينها حالة البطالة الآنفة تلك. وهذه الأرقام تقودنا إلى المقلب الآخر من المعادلة وهي أن الـ ١٦١ حالة بطالة المتبقية تندرج على المساحة الزمنية في ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٥، وهي تقابل في ذلك الـ ٣٩١ «مهنة» المتبقية في هذه المرحلة (١٠٠٥ ـ ٦١٤)، والتي نشأ عليها نازحون شبوا وتعمدوا أرباب أسرٍ في بيروت والضواحي، وآخرون وفدوا إلى هذه المناطق مع موجات الإبعاد الإسرائيلية وغيرها من أساليب التهجير المباشرة وغير المباشرة.

٣ ـ الصورة العامة للمهن الحدودية في بيروت وضواحيها:

تتحدد أسر الاستمارة، وفقاً لمعطيات العمل، في صفوف ثلاثة: ٨٠٤ أسر يعمل أربابها، و١٦٢ يخرج أربابها من دائرة العمل، والـ ٣٩ الباقية لأرباب الأسر من المتقاعدين (الجدول رقم ٤٢):

الجدول رقم ٤٢

مهن أرباب الأُسر[١٦٩]

المهنة	العدد	النسبة
١ ـ مقاول فئة أ ـ ملاك	١	٪٠,٠٩٩
٢ ـ أعمال حرّة	٣٧	٪٣,٦٨
٣ ـ مهن حرّة	٦	٪٠,٥٩
٤ ـ موظف فئة ١ ـ ٢	١	٪٠,٠٩٩
٥ ـ موظف فئة (٣)	٢٢	٪١,٩٩
٦ ـ موظف فئة (٤)	١٣٨	١٣,٧٣
٧ ـ عسكر وقوى أمن	١٥	٪١,٤٩
٨ ـ متقاعد	٣٩	٪٣,٨٨
٩ ـ حرفي مستقل	٢٣١	٪٢٢,٩٨
١٠ ـ عامل ماهر	١٧	٪١,٦٩
١١ ـ عامل حرفي	١٦٧	٪١٦,٦١
١٢ ـ شبه عامل	١٢٦	٪١٢,٥٣
١٣ ـ عاطل عن العمل (١) (بطالة)	١٠٨	٪١٠,٧٤
١٤ ـ عاطل عن العمل (٢) (عاجز، إصابة، وفاة وغير معروف)	٥٤	٪٥,٣٧
١٥ ـ مزارع	-	-
١٦ ـ مغترب	٣٩	٪٣,٨٨
١٧ ـ رجل دين	١	٪٠,٠٩٩
١٨ ـ غير ذلك (متفرغ في الأحزاب)	٣	٪٠,٢٩

(١٦٩) تتوزع بعض الفئات المهنية وفقاً للتوصيف المهني التقريبي التالي:
١ ـ فئتا «المقاولون فئة أ والملاك» و«الأعمال الحرة»، وتمثلان على التوالي الدرجتين الأولى والثانية من مقاولي البناء وأصحاب المكاتب العقارية ومكاتب الاستيراد والتصدير ومعارض بيع السيارات وشركات التأمين والمؤسسات التجارية الكبيرة والمتوسطة.
٢ ـ فئات الموظفين وتتبع في درجاتها الترتيب الرسمي لهؤلاء، مع ما يقابلهم من موظفين في القطاع الخاص من مدراء شركات ومؤسسات كبرى للفئتين الأولى والثانية، ومن مدراء لفروع بنوك أو فروع شركات أو مؤسسات لموظفي الفئة الثالثة. ومن موظفي بنوك وكتبة ومحررين في مؤسسات خاصة لموظفي الفئة الرابعة... =

يشكل الحرفيون المستقلون[١٧٠] المهنة الأكثر عدداً (٢٣١ حالة) من بين الفئات المهنية الحدودية وبنسبة تصل إلى ٢٢,٩٨٪ من المجموع العام للمهن. ويعود هذا الأمر بالدرجة الأولى إلى كون هذه المهنة هي الأكثر طواعية وسهولة والأقل تطلباً من ممارسيها في شروط المهارة اليدوية والمؤهلات العلمية. لذلك كان ممارسوها على رأس لائحة المهنيين على امتداد التقويم المهني كما سبق ومرّ معنا، ولم تتخل عن مركز المقدمة إلا مرّة واحدة في سنة ١٩٩٥، ولصالح فئة الموظفين، كما أشرنا في صفحات سابقة.

الفئة الثانية، فئة الموظفين وتأتي بنسبة ١٧,٥١٪ وبتعداد يصل إلى ١٧٦ موظفاً في المؤسسات الرسمية والخاصة،[١٧١] وهي تتألف بعمادها من عناصر الجهاز التعليمي الذي كان مقيماً في المنطقة الحدودية، أو أنها، في إعدادها العلمي وفي شهاداتها ومؤهلاتها، تعود إلى زمن هذه الإقامة السابقة في الشريط المحتل.

الفئة الثالثة وتشمل الحرفيين من عمال وأجراء وتشكل ١٦,٦١٪، وتشمل العاملين في مؤسسات حرفية داخل بيروت وضواحيها القريبة والبعيدة (الناعمة، الشويفات). ويواكب هذه الفئة العاملة، متجاوزاً لها، فئة العمال الماهرين وبنسبة ١,٦٩٪ (١٧ عاملاً). وهي الفئة التي حصلت مهارتها المهنية من متابعة التحصيل في مدارس مهنية، أو من خلال تعاطٍ طويل مع المهنة بصفة أجير «شغيل» ينتهي آخر الأمر، إلى «التخرج» بصفة معلم مصلحة قادر. كذلك يواكبها، متخلفاً عنها،

= ٣ ـ فئة الحرفيين المستقلين وتشمل أصحاب «الميني» ماركت التجارية، والكاراجات والمؤسسات الحرفية الصغيرة، والمالكين السائقين لوسائل نقل عمومية...
٤ ـ فئة العامل الحرفي وتشمل العمال في المؤسسات الحرفية وعمال المطار والمرفأ وأجراء المؤسسات الخاصة، وسائقي وسائل النقل الخاصة.
٥ ـ فئة شبه عامل (ناطور بناية، بائع يانصيب، عمال مواقف السيارات ومحطات البنزين...).
٦ ـ فئة المغترب، ونعني المغتربين الذين ما زالت أسرهم على إقامتها في لبنان وتعتمد بالكامل على مداخيل الهجرة.
٧ ـ فئة غير ذلك (المتفرغون في الأحزاب)...

(١٧٠) تشمل هذه الفئة فيما تشمل: أصحاب محلات السمانة في الأحياء، محلات العصير، أصحاب السيارات العمومية، بائعي الخضار، أصحاب محلات مبيع الدجاج الحي، أصحاب المؤسسات الصغيرة كالمحمصة والمكتبة...

(١٧١) ١ (موظف إداري كبير) + ٢٢ (موظف فئة (٣)) + ١٣٨ (موظف فئة (٤)) + ١٥ (عسكري) = ١٧٦.

فئة شبه العمال وبنسبة ١٢,٥٣٪ (١٢٦ حالة) وهي الفئة التي لا ترتبط في مجالات عملها بمؤسسة عمل، ولا تخضع في أعمالها لشروط المهارة والمعرفة المهنية.

هذه الصورة المهنية الحدودية، لأرباب الأسر في العينة، تبدو في خطوطها العريضة مع رصفها ومقارنتها بمحطات مهنية ثلاثة: المحطة الأولى وتشمل المهن التي كان عليها آباء أرباب أسر العينة ولنسمها اصطلاحاً مهن الآباء. والمحطة الثانية وتشمل المهن الأولى التي مارسها أرباب الأسر سواء في بلداتهم في الشريط الحدودي المحتل أم في إقامتهم الجديدة في بيروت والضواحي ولنسمها اصطلاحاً (المهن «أ»). والمحطة الثالثة ونعني بها المهن التي يدور عليها جيل الأبناء العاملين لأرباب أسر العينة.[١٧٢]

(١٧٢) نلفت هنا إلى أن إحصاء مهن الأبناء يتناول فقط مهن الأبناء العاملين في لبنان، وذلك لاعتبار جوهري يرى في مهن العاملين الأبناء في خارج لبنان، استجابة لقواعد وحاجات سوق العمل في مناطق الهجرة.

الجدول رقم ٤٣

توزيع أرباب الأُسر على مهنهم الأولى ومهنهم الحالية، وتوزع مهن الأبناء

	مهن الآباء		مهن أرباب الأسر، أفراد العينة						مهن الأبناء				المجموع العام	
			المهنة «أ»		المهنة الحالية									
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	المجموع	النسبة	العدد	النسبة	المجموع	النسبة	العدد	النسبة
مقاول فئة أ ـ ملاّك	-	-	-	-	١	٠,٠٩٩٪	٤٤	٤,٣٧٪	٥	٠,٣٨٪	١٠٧	٨,١٣٪	٦	٠,٥٨٪
أعمال حرة	-	-	١	٠,٠٩٩٪	٣٧	٣,٦٨٪			٥٥	٤,١٨٪			٩٢	٣,٩٩٪
مهن حرة	-	-	-	-	٦	٠,٥٩٪			٤٧	٣,٥٧٪			٥٣	٢,٢٨٪
موظف فئة ١ ـ ٢	-	-	-	-	١	٠,٠٩٩٪			٣	٠,٢٢٪			٤	٠,١٧٪
موظف فئة ٣	١	٠,٠٩٩٪	٢	٠,١٩٪	٢٢	٢,١٨٪	١٧٦	١٧,٥١٪	٧١	٥,٣٩٪	٤٣٥	٣٣,٠٧٪	٩٣	٤٪
موظف فئة ٤	١٧	١,٦٩٪	٤٩	٤,٨٧٪	١٣٨	١٣,٧٣٪			٢٩٧	٢٢,٩٨٪			٤٣٥	١٨,٧٥٪
عسكر وقوى أمن	٢٢	٢,١٨٪	٥٠	٤,٩٧٪	١٥	١,٤٩			٦٤	٤,٨٦٪			٧٩	٣,٤٪
متقاعد	٣	٠,٢٩٪	١٢	١,١٩٪	٣٩	٣,٨٨٪			٦	٠,٤٥٪			٤٥	١,٩٪
حرفي مستقل	٢٨	٢,٧٨٪	٨٤	٨,٣٥٪	٢٣١	٢٢,٩٨٪	٢٣١	٢٢,٩٨٪	١٥٢	١١,٥٥٪	١٥٢	١١,٥٥٪	٣٨٣	١٦,٥٪
عامل ماهر	١	٠,٠٩٩٪	٢	٠,١٩٪	١٧	١,٦٩٪			١٤٧	١١,١٧٪			١٦٤	٧,٠٦٪
عامل حرفي	١٣٨	١٣,٧٣٪	٣٠٦	٣٠,٤٤٪	١٦٧	١٦,٦١٪	٣١٠	٣٠,٨٤٪	٣٠١	٢٢,٨٨٪	٤٦٨	٣٥,٥٨٪	٤٦٨	٢٠,١٧٪
شبه عامل	١٥٤	١٥,٣٢٪	١٣٠	١٢,٩٣٪	١٢٦	١٢,٥٩٪			٢٠	١,٥٢٪			١٤٦	٦,٢٩٪
عاطل عن العمل	٩	٠,٨٩٪	٣٤	٣,٣٨٪	١٠٨	١٠,٧٤٪			١٢٣	٩,٣٥٪			٢٣١	٩,٩٥٪
عاجز	١	٠,٠٩٩٪	٩	٠,٨٪	٥٤	٥,٣٧٪	١٦٢	١٦,١١٪	٤	٠,٣٪	١٢٧	٩,٦٥٪	٥٨	٢,٥٪
مزارع	٦١٠	٦٠,٦٩٪	٢٨١	٢٧,٩٦٪	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مغترب	٥	٠,٤٩٪	٧	٠,٦٪	٣٩	٣,٨٨٪	-	-	٤	٠,٣٪	-	-	٤٣	١,٨٥٪
رجل دين	٥	٠,٤٩٪	٤	٠,٣٩٪	١	٠,٠٩٩٪	-	-	٥	٠,٣٨٪	-	-	٦	٠,٢٥٪
غير ذلك	١١	١,٠٩٪	٣٤	٣,٣٨٪	٣	٠,٢٩٪	-	-	١١	٠,٣٨٪	-	-	١٤	٠,٦٪
المجموع	١٠٠٥	١٠٠٪	١٠٠٥	١٠٠٪	١٠٠٥	١٠٠٪	١٠٠٥	١٠٠٪	١٣١٥	١٠٠٪	-	-	٢٣٢٠	١٠٠٪

نتوقف مع الجدول رقم ٤٣ عند النقاط التالية:

١ ـ تكرست الفئة الأولى التي تشمل الكبار من أرباب العمل والمقاولين والملاكين، في سجل الأبناء، مع أنه يصعب التفريق في تكوّن هذه الفئة بين ما هو مهنة للأب، وما هو مهنة مستجدة على يد الابن، ففي غالب الأحيان يكون موقع الابن تطويراً ودفعاً لواقع أرسى الأب أسسه المادية، من رأسمال مادي وشبكة علاقات. يأتي الابن لاحقاً، ومن موقع الاختصاص والدراسة ويتابع من حيث أوصل الأب مشاريع مقاولاته أو مؤسساته وممتلكاته.[١٧٣] ففي الحالات الخمس التي تعطي الأبناء مهنة الفئة الأولى مقاول (١)، يتوزع الأبناء وفقاً للاختصاصات التالية: (١) ـ اختصاص في الحقوق، (١) هندسة ميكانيك، (٢) هندسة مدنية، أما الحالة الخامسة فقد انقطع صاحبها عن الدراسة بعد الصف الابتدائي الرابع.

٢ ـ نبتت الفئة الثانية، فئة الأعمال الحرّة، وتحوي أصحاب المهن والمؤسسات التي لم ترتق بعد إلى مستوى الفئة الأولى، نبتت على يد أرباب الأسر من أفراد العيّنة. فال ٣٧ حالة للأعمال الحرة وبنسبة ٣,٦٨٪ من مجموع المهن، تتواجد فقط في سجل المهنة الحالية لأرباب الأسر، وتقوم على حالة واحدة في «المهنة أ»، دون أن يقابلها أي حالة في مهن الآباء. وتستمر حصة هذه المهنة في الارتفاع مع مهن الأبناء، فيرتفع منسوبها إلى ٤,١٨٪ (٥٥ حالة).

ولا يشكل ارتفاع منسوب المهنة وعديد المنخرطين فيها مجال التبدل الوحيد، ففي جانب التحصيل العلمي لأصحاب هذه المهنة (الجدول رقم ٤٤) تبدو المفارقة أكثر وضوحاً بين فئة أرباب الأسر من أفراد العينة وفئة المنخرطين فيها من الأبناء حيث يبدو افتراق المستوى التعليمي واضحاً بين محترفي الأعمال الحرة من الآباء، ومحترفيها من الأبناء، حيث تختفي لدى الأبناء الفئة «الجامعة للحَرْف» قراءة وكتابة، وحيث يشكل التحصيل الثانوي لدى فئة الأبناء نسبة ١٨,١٨٪، بينما لا يتعدى لدى فئة الآباء الـ ٢,٧٪ (وهي نسبة ركّبت على حالة واحدة من ٣٧ حالة) وحيث يشكل التحصيل الجامعي لدى الأبناء، دون مقابل لدى فئة الآباء، ما نسبته ٢٧,٢٧٪ (١٥ جامعياً من ٥٥).[١٧٤]

---

(١٧٣) وهي تضم المؤسسات الحرفية الكبيرة التي تحتوي على ما يزيد على الـ ٤٠ ـ ٥٠ عاملاً، وهي والمنسوجات وصناعة المواد البلاستيكية.
عديدة في الضاحية الجنوبية وأخصها مؤسسات الأحذية

(١٧٤) تتوزع الاختصاصات العلمية لهؤلاء الجامعيين الخمسة عشر وفقاً للتالي:

إنسانيات ١ — هندسة ديكور ١ — حقوق ١ — تجارة ٤

هندسة مدنية ٤ — معلوماتية ٣ — هندسة ميكانيك ١

الجدول رقم ٤٤

توزيع فئة الأعمال الحرة

بحسب المستوى التعليمي

المستوى العلمي	فئة أرباب الأسر		فئة الأبناء	
أُمي	٢	٥,٤٪	ـ	ـ
يقرأ ويكتب	٦	١٦,٢١٪	ـ	ـ
ابتدائي	١١	٢٩,٧٢٪	٦	١٠,٩٠٪
متوسط	١٢	٣٢,٤٣٪	٢٢	٤٠٪
ثانوي	١	٢,٧٪	١٠	١٨,١٨٪
جامعي	ـ	ـ	١٥	٢٧,٢٧٪
مهني	٥	١٣,٥١٪	٢	٣,٣٦٪
	٣٧	١٠٠٪	٥٥	١٠٠٪

إن هذه النسب في جدول مقارنة المستوى التعليمي لفئتي الآباء والأبناء العاملين في مجال الأعمال الحرة، تقودنا إلى القول بأن الحدوديين في بيروت وضواحيها، باشروا النزول إلى سوق العمل المديني من بوابته الكبرى أو بتعبير آخر، من باب منطق المهنة نفسها ومن باب منطق التكيُّف مع المستلزمات والمتطلبات المتوجبة في السوق، ومن باب ما تتطلبه المهنة نفسها من دراية واختصاص. وهذا يجانب بالطبع منطق الأعمال الحرّة السابقة لدى الآباء، والتي تحكّمت بالعديد من حالات النجاح فيها، تسهيلات و«تقديمات» من توليفات الحرب الأهلية اللبنانية، والتي كانت فيها أبعاض من المغامرة أو من الصدفة أو من التشاطر أو من التغرير، تحدّد، منفردة حيناً، أو متشابكة أحياناً أخرى، سبل النجاح ودرجاته في ميدان الأعمال الحرة، أكثر مما تحدّده سُبل النشاط ومعرفة أبواب السوق ووجهاته ومتطلباته وتقلباته.

٣ ـ تبدو الفئة الثالثة، فئة المهن الحرة، من بين الفئات الأكثر تسارعاً في نسبة تقدمها. فقد انتقلت من ٠,٥٩٪ لدى الآباء إلى ٣,٥٧٪ عند الأبناء أي بزيادة تصل إلى ٦ مرات وثلث تقريباً، دون أن ننسى هنا أن الزيادة الفعلية لأعداد العاملين في قطاعات المهن الحرّة تتعدى هذه النسبة بأشواط، مع الأخذ بعين الاعتبار أعداد العاملين الحدوديين خارج لبنان ممن يحوزون شهادات تخولهم ممارسة مهنة حرة. ويكفينا لتأكيد ذلك، مقارنة ما تورده أجوبة الاستمارة حول أعداد الأبناء العاملين في مهنتي الطب والهندسة، في لبنان وفي خارجه (الجدول

رقم ٤٥):

الجدول رقم ٤٥

توزيع الأبناء العاملين في مهنتي الطب والهندسة
في لبنان وخارجه

الاختصاص	في لبنان	في خارجه
الطب	١٣	٢٣
الهندسة المدنية	١٦	٢٢
هندسة داخلية	١٢	٦
هندسة زراعية وميكانيك وكهرباء	١١	٢٠
معلوماتية	٧	١٨
المجموع	**٥٩**	**٨٩**

في المحصلة العامة تبلغ نسبة العاملين في لبنان في المجالين الآنفين ٦٦,٢٩٪ ممن يقابلهم من العاملين خارجه في المهن عينها، وهذه النسبة تبدو على ازدياد متلاحق مع الأعداد الوفيرة من الخريجين الذين تضخهم سنوياً الجامعات الوطنية والجامعات الأجنبية العاملة في لبنان وجامعات خارجه في شتى الاختصاصات العلمية.(١٧٥)

٤ ـ في قطاع الوظيفة، تبدو فئة الموظفين الأولى والثانية حكراً، في نشأتها، على أرباب الأسر الحاليين وعلى أبنائهم. وتبدو كذلك حال فئة الموظفين الثالثة مدينة، في انطلاقتها، لأرباب الأسر بـ ٢٢ حالة أي ما يتناسب مع ٢,١٨٪، وتبدو في تطورها مدينة إلى الأبناء من بعدهم، بحيث تصل نسبة موظفي الفئة الثالثة إلى ٥,٣٩٪ من مجموع الأبناء العاملين. مع الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة تستند أساساً إلى العاملين في قطاعي التعليم الثانوي الرسمي والخاص.

أما موظفو الفئة الرابعة، فهم يعكسون في أعدادهم وفي نسب تطورهم آلية الدخول الحدودي في جهاز الوظيفة الرسمية في الدولة اللبنانية، وفي المؤسسات

(١٧٥) يبلغ عدد الطلاب من أبناء أسر العينة، الذين يتابعون دراستهم في مجال الاختصاصات الواردة أعلاه، في لبنان وفي الخارج ١١١ طالباً. يتوزعون على هذه الفروع كالتالي: الطب ٧ طلاب، هندسة مدنية ٤١ طالباً، هندسة داخلية ١٨ طالباً، هندسة ميكانيك وهندسة كهرباء وهندسة زراعية ٢١ طالباً، معلوماتية ٢٤ طالباً.

والشركات الخاصة العاملة في بيروت وضواحيها، إذ يشكل هؤلاء ١,٦٩٪ (١٧ حالة) من مهن الآباء، ليرتفعوا مع المهن الأولى التي مارسها أرباب الأسر «المهنة أ» إلى ٤,٨٧٪ (٤٩ حالة)، فإلى ٣,٧٣٪ من المهن التي يمارسونها حالياً، ثم ترتفع هذه النسبة أخيراً إلى ٢٢,٩٨٪ من مجموع العاملين من جيل الأبناء.

الفئة الأخيرة في قطاع الموظفين، فئة العسكر وقوى الأمن الداخلي، كانت مرهونة في نسبها بالأحداث اللبنانية وفعلها في المؤسسات العسكرية والأمنية، لذلك لم تعرف هذه النسب وتيرة متصاعدة في مساهمتها «المهنية»، فقد ارتفعت نسبة مهنة الآباء من ٢,١٨٪، إلى ٤,٩٧٪، مهنة أولى لأرباب الأسر، لتنخفض إلى ١,٤٩٪ مهنة حالية لهم، ولتعود فترتفع مجدداً مع الأبناء إلى ٤,٨٦٪ دون أن تصل إلى النسبة التي كانت عليها في حالة المهنة الأولى لأرباب الأسر.

وفي الإجمال يبدو القطاع الوظيفي، القطاع الأكثر تصاعداً في منسوب مساهمته المهنية، فقد ارتفعت حصته من ٣,٩٨٪ (٤٠ حالة من ١٠٠٥) مع الآباء، إلى ١٧,٥١٪ (١٧٦ من ١٠٠٥) مع أرباب الأسر الحاليين، فإلى ٣٣,٠٧٪ مع مهن الأبناء (٤٣٥ من ١٣١٥). أو من زاوية قراءة ثانية تكون نسبة المساهمة الوظيفية قد تضاعفت ٤,٣٩ مرات مع المهن الحالية لأرباب الأسر مقارنة لها مع مهن الآباء، وتكون مع الأبناء قد تضاعفت ٨,٣ مرات مقارنة لها مع مهن الآباء و١,٨٨ مرة مقارنة مع مهن أرباب الأسر.

٥ ـ تدخل فئة الحرفيين المستقلين باب التقلب في النسب. فبعد ارتفاع واضح من ٢,٧٨٪ مع الآباء إلى ٨,٣٥٪ مع أرباب الأسر إلى ٢٢,٩٨٪ مع الأبناء، تعود لتنخفض نسبتها مع الأبناء إلى ١١,٥٥٪، أي إلى نصف ما كانته مع أرباب الأسر. وهذا التراجع يبدو محكوماً من ناحية أولى بتسليم المحلات المصادرة في العديد من أحياء بيروت، والتي كانت مشغولة من صغار كسبة محلات السمانة ومحلات بيع الخضار أو كاراجات ميكانيك السيارات، وغير ذلك من الحرف المستقلة العديدة. ويبدو محكوماً من ناحية ثانية بالكلفة المادية المرتفعة المتوجبة لتأسيس حرفة مستقلة، وليس أقلها ما يستلزمه، على الصعيد المادي، تأمين محل تجاري، ومحكومة من ناحية ثالثة بالمنافسة الكبيرة التي تطرحها المؤسسات والتعاونيات التجارية الكبرى التي تنتشر حثيثاً في بيروت والضواحي والتي يتأمن في بعضها، الدوام كاملاً على مدار ساعات اليوم الأربع والعشرين.

٦ ـ تحافظ فئة العمال مجتمعة، مع أدوار الآباء وأرباب الأسر والأبناء، على نسبتها العامة في مجال الهيئة المهنية الحدودية، لأن هامش الزيادة الـ ٤,٧٤٪، لا يشكل تبدلاً وتثقيلاً وازناً شأن الزيادات (مع فئة الموظفين) أو التناقص (مع فئة

الحرفيين المستقلين). ولكن اللافت فيما عنى هذه الفئة هو التبدل الانقلابي في موقع العمال المهرة، إذ انتقلوا في نسبتهم داخل فئة العمال من ٥,٤٨٪ (١٧ حالة من ٣١٠) إلى ٣١,٤١٪ (١٤٧ حالة من ٤٦٨). كذلك يلفت في ازدياد نسبة العمال الحرفيين في إجمالي المساهمة العمالية من ٣٥,٨٧٪ (١٦٧ حالة من ٣١٠) إلى ٦٤,٣١٪ (٣٠١ من ٤٦٨ حالة). مع التوقف هنا عند رقم الـ ٣٠١، رقماً للعمال الحرفيين العاملين في فئة الأبناء أو ما يناسب ٢٢,٩٨٪، فهو لم يصل بعد إلى ما يقابله من «المهنة» عينها لدى أرباب الأسر، حيث بلغت أعداد العمال الحرفيين ٣٠٦ عمال أو ما يناسب ٣٠,٤٤٪.

لقد تم التزايد في أعداد العمال الماهرين وأعداد العمال الحرفيين، وتخصيصاً في الفئة الأخيرة، فيما يبدو على حساب فئة «شبه العمال»، التي تدنت حصتها في إجمالي المساهمة العمالية من ٤٠,٦٤٪ (١٢٦ من ١٣٠ حالة) إلى ٤,٢٧٪ (٢٠ حالة من ٤٦٨). ويأتي في أساس تبدل النسب فيما بين مجموعات الآباء وأرباب الأسر والأبناء، داخل قطاع العمالة، انخراط اليد العاملة الحدودية في شروط ومواصفات العمالة المطلوبة، المتجهة لأن تكون أكثر مهارة وتخصصاً، مع الإشارة إلى أن حالة التراجع الكبير في نسبة حصة فئة «شبه العامل»، تعود إلى منافسة العمالة الخارجية وسيطرتها على العديد من «قطاعات» هذه المهنة وميادينها (بائع يانصيب، ناطور بناية، بائع متجول، عامل بلدية، جامع خردة...).

٧ ـ لا يعتدّ كثيراً في فئة العاطلين عن العمل بالرقم المتدني لأصحاب هذه الفئة في حساب مهن الآباء (١٠ من ١٠٠٥)، لأن اعتبارات البطالة وحسابها لا تُؤخذ على محمل الحالة الاجتماعية، لدى مجموعة يشكل العاملون في الزراعة ما نسبته ٦٠,٦٩٪ من مجموع العاملين فيها (٦١٠ من ١٠٠٥). ومع إيغال هذه المجموعة البشرية في إقامتها المدينية راحت تتراجع من ناحية حصة العاملين في الزراعة إلى ٢٧,٩٦٪ (٢٨١ من ١٠٠٥)، وراحت تبرز من ناحية ثانية فئة العاطلين عن العمل، إذ انتقلت من حدود الـ ١٪ مع فئة «المهن أ» إلى مستوى الـ ٤,٢٧٪ (٤٣ من ١٠٠٥)، وهي نسبة تبدو متواضعة في هذه الفئة على اعتبار أن النزول الأول لأرباب الأسر إلى المدينة وضواحيها كان محكوماً، وبدرجات كبيرة، بمجالات سوق العمل. ولكن هذه النسبة تعود مرتفعة مع فئة أرباب الأسر إذ تصل إلى ١٦,١١٪، ثم تتراجع مجدداً إلى حدود الـ ٩,٦٥٪ مع فئة الأبناء أي أن التراجع يصل إلى ٦,٤٦٪. وهنا يجد الأمر تفسيره في توجه جيل الأبناء صوب الاغتراب متنفساً حيوياً. فقد بلغت أعداد الأبناء المغتربين من أفراد العينة ٦٥٤ ابناً. وهنا نستذكر ما سبق ومر معنا في «باب الهجرة» عند الحديث عن الأبناء

المغادرين، من أن نسبة ٨٤,٣٩٪ منهم غادرت في غضون ١٣ سنة في المدّة الممتدة ما بين سنة ١٩٨٢ و١٩٩٥ (راجع صفحة ٧٥٠ ـ ٧٥١) أي في المرحلة الفعلية التي راح يتكون فيها جيل الأبناء، جيلاً عاملاً يفتش عن أبواب رزقه.

٤ ـ المهن الحدودية بين الآباء والأبناء:

ترتسم الهيئة الإجمالية المتكاملة للمهن الحدودية في الإطار الجامع لأرباب الأسر من أفراد العينة ومن مهن أبنائهم (الجدول رقم ٤٦)، دون أن تحمل النسب النهائية إخلالاً واضحاً بالتوازن المهني الحدودي، كما يبدو منفرداً في صورة مهن أرباب الأسر أم في مهن أبنائهم، فهذه النسب تبدو وكأنها معدلات وسطية لمجموعتين متساويتين في العدد في صورة المهن. لكن التحول الأساسي كان اختفاء مهنة المزارع، مهنة أولى مارسها الأبناء ثم تحولوا عنها لاحقاً شأن ما مر مع أرباب الأسر (راجع الجدول رقم ٤٣). وفيما عدا ذلك تبقى التحولات المهنية في وجهتها العامة قابلة للتصريف يضبطها بقاء الفائض السكاني الحدودي، حتى الآن، فائضاً متحركاً يجد متنفساً له في وجهة الاغتراب وهي ما زالت مفتوحة أمامه، على ضيق، ولم تقفل في وجهه بعد. ولا تعف الهجرة عن واحدة من الفئات الحدودية سواء في مهنها التي تتطلب استحقاقاً علمياً أم في مهنها الحرفية العادية. ففي الحالة الأولى مثلاً تؤوي المغتربات ما مجموعه ٢٠٥ حالات ممن حازوا مستوى علمياً يؤهلهم لمناصب في الفئة الثالثة وما فوق، أو يمكنهم من ممارسة المهن الحرة في الوطن.[١٧٦] وتتوزع الـ ٢٠٥ حالات وفقاً للاختصاصات التالية (الجدول رقم ٤٧):

الجدول رقم ٤٦

توزيع المهن لدى

أرباب أسر العينة وأبنائهم

	أرباب الأسر	أبناء	المجموع	النسبة
مقاولة	١	٥	٦	٠,٢٥٪
أعمال حرة	٣٧	٥٥	٩٢	٣,٩٦٪
مهن حرة	٦	٤٧	٥٣	٢,٢٨٪
المجموع	٤٤	١٠٧	١٥١	٦,٥٪

(١٧٦) نشير إلى أن قسماً من هؤلاء أتم تحصيله في لبنان قبل أن يغادر، والقسم الآخر أتمه في بلدان الاغتراب.

	أرباب الأسر	أبناء	المجموع	النسبة
موظف فئة ١ ـ ٢	١	٣	٤	٪٠,١٧
موظف فئة ٣	٢٢	٧١	٩٣	٪٤
موظف فئة ٤	١٣٨	٢٩٧	٤٣٥	٪١٨,٧٥
عسكر وقوى أمن	١٥	٦٤	٧٩	٪٣,٤
المجموع	١٧٦	٤٣٥	٦١١	٪٢٦,٣٣
متقاعد	٣٩	٦	٤٥	٪١,٩٣
حرفي مستقل	٢٣١	١٥٢	٣٨٣	٪١٦,٥
عامل ماهر	١٧	١٤٧	١٦٤	٪٧,٠٦
عامل حرفي	١٦٧	٣٠١	٤٦٨	٪٢٠,١٧
شبه عامل	١٢٦	٢٠	١٤٦	٪٦,٢٩
المجموع	٣١٠	٤٦٨	٧٧٨	٪٣٣,٥٣
عاطل عن العمل	١٠٨	١٢٣	٢٣١	٪٩,٩٥
عاجز، متوفى، غير محدد	٥٤	٤	٥٨	٪٢,٥
المجموع	١٦٢	١٢٧	٢٨٩	٪١٢,٤٥
مغترب	٣٩	٤	٤٣	٪١,٨٥
رجل دين	١	٥	٦	٪٠,٢٥
غير ذلك	٣	١١	١٤	٪٠,٦
المجموع العام	١٠٠٥	١٣١٥	٢٣٢٠	٪١٠٠

الجدول رقم ٤٧

توزيع الأفراد المغتربين

بحسب اختصاصاتهم الجامعية

تربية	إنسانيات	اجتماعيات	قانون	إعلام	فنون	إدارة أعمال	إجازة علمية	معلوماتية	هندسة مدنية	فروع هندسة مختلفة	طب	اختصاصات مهنية	المجموع
٤	٣٥	١٧	١٠	٣	٦	١٢	١٤	١٨	٢٢	١٨	٢٣	٢١	٢٠٥

يصاحب هذه الـ ٢٠٥ حالات في اغترابها، ٣٨٨ حالة هجرة غير محددة

الحرف أو المهن، ولكنها لا تحمل صفة الاختصاص بالتأكيد.[١٧٧]

٥ ـ الوضع في المهنة:

يشكل المستقلون في أعمالهم (أرباب العمل والحرفيون المستقلون) ما مجموعه ٢٩٣ حالة، بنسبة إجمالية تساوي ٢٩,٧٨٪، وهم يتطابقون تقريباً مع جدول مهن المقاولة والأعمال الحرة والمهن الحرة (٤٤) مضافة إلى الحرفيين المستقلين ٢٣١ وإلى العمال المهرة (١٧).[١٧٨] أما في فئة الموظفين، فإن رقم من يحمل صنعة موظف، يفتقد ١١ حالة تنتقل، كما يبدو من مقارنة هذا الجدول بالجدول السابق (جدول الصورة المهنية الحدودية رقم ٤٨)، إلى خانة الأجراء. كذلك فئة «غير المعني» بالسؤال، أي فئة الذين لا يمتلكون وضعية مهنية محددة، فإن عددها الـ ٢٤٠ يتطابق مع أعداد العاطلين عن العمل ١٦٢ مضافاً إلى أعداد المهاجرين (٣٩) وإلى عدد المتقاعدين (٣٩).

الجدول رقم ٤٨

توزيع أرباب أسر العينة

بحسب أوضاعهم في مهنهم

رب عمل	مستقل	موظف	أجير	غير ذلك	غير معني	
٣٢	٢٦١	١٦٥	١٧٨	١٢٩	٢٤٠	١٠٠٥
٪٣,٨١	٪٢٥,٩٧	٪١٦,٤١	٪١٧,٧١	٪١٢,٨٣	٪٢٣,٨٨	٪١٠٠
٪٢٩,٧٨						

تأسيساً على هذه النسبة المتعلقة بجدول أرباب الأسر، كيف تبدو صورة الوضع في المهنة لمجموع الحدوديين العاملين من أرباب أسر العينة ومن أبنائهم؟ نتوصل من خلال مداولة النسب والأرقام الواردة أعلاه مع نسب وأرقام الصورة المهنية الحدودية (الجدول رقم ٤٨) إلى صياغة لوضع الحدوديين في مهنهم (الجدول رقم ٤٩):

(١٧٧) يبقى أن نضيف إلى خانة الأبناء «المغتربين» ٦١ حالة تشمل الطلاب الحدوديين الذين يتابعون دراستهم خارج لبنان.

(١٧٨) يبلغ مجموع هذه المهن ٢٩٢ مهنة، أي تبقى حالة واحدة لكي نصل إلى رقم المستقلين في أعمالهم ويبدو أن هذه الحالة تنطبق على حالة رجل الدين أو على حالة من فئة «غير ذلك».

الجدول رقم ٤٩

توزيع أرباب الأُسر وأبنائهم

بحسب أوضاعهم في مهنهم

مهن مستقلة	موظف	أجير	غير ذلك	غير معني	المجموع
٦٩٨	٥٧٢	٤٩٨	٢٣٣	٣١٩	٢٣٢٠
٪٣٠,٠٨	٪٢٤,٦٥	٪٢١,٤٦	٪١٠,٠٤	٪١٣,٧٥	٪١٠٠

يلاحظ من مقارنة جدولي الوضع في المهنة (رقم ٤٨ و٤٩) وأن التطابق يكاد أن يكون تاماً بين نسبتي المهن المستقلة (٣٠,٠٨٪ مقابل ٢٩,٧٨٪).

وفي فئة الموظفين يبدو التفاوت بين النسبتين واضحاً إذ ترتفع حصة من هو في موقع الوظيفة من بين أرباب الأسر ١٦,٤١٪ إلى ٢٤,٦٥٪ بين الأبناء أي بزيادة ٨,٢٤٪. ولكن ما يجب أن نلفت إليه هنا، هو أن هذا التبدل الفعلي لا يعني هذه الزيادة العددية وحسب بل يطال في المقام الأول، داخل هذين المنسوبين، توزع فئات الوظيفة الثلاث في الجدول: وظيفة الفئتين الأولى والثانية، ووظيفة الفئة الثالثة، ووظيفة الفئة الرابعة. ومراجعة مهن الأبناء ترينا مكانة واضحة لموظفي الفئات الأولى، الثانية والثالثة في الصورة المهنية للأبناء، لم تكن عليها صورة مهنة أرباب الأسر (راجع الجدول رقم ٤٣).

وبالنسبة إلى الموصوفين بالأجراء، فإن نسبتهم ترتفع ٣,٧٥ نقاط (من نسبة ١٧,٧١٪ إلى ٢١,٤٦٪). وهذه النسبة مضافة إلى نسبة ٨,٢٤٪ (زيادة نسبة فئة الموظفين)، تفسر لنا نسبة التدني في منسوب الفئتين المتبقيتين «غير ذلك» و«غير المعني» بالسؤال، حيث تشكل المجموعتان في الجدول المشترك ما نسبته ٢٣,٧٩٪ أي بنقصان ١١,٩٩ عن جدول أرباب الأسر. وقد ساهم في تناقص هذه النسبة ما سبق أن أوردناه من ناحية، عن امتصاص الهجرة لفائض اليد العاملة، ومن ناحية ثانية، ما هو قائم من توظيف وتعاقد في مؤسسات الدولة والذي غالباً ما يتخذ صفة التعاقد مع أجراء مع عدم توفر المؤهلات العلمية المناسبة.

٦ ـ الوظائف في الإدارات العامة:

تعطي أجوبة الاستمارة سنة ١٩٥٤، سنة الوظيفة الرسمية الأولى القائمة حتى تاريخ إجراء البحث، وهي من وظائف بلدية بيروت.

والوظيفة الثانية تعود إلى سنة ١٩٥٧، وكانت من نصيب وزارة الدفاع.[١٧٩] أما بقية الوظائف من حيث أعدادها فتتراصف كما في الجدول رقم ٥٠ على السنوات اللاحقة:

الجدول رقم ٥٠

توزيع أرباب الأُسر في وظائفهم الرسمية

بحسب تواريخ تحصيل الوظيفة

قبل ١٩٦١	١٩٦١ـ ١٩٦٥	١٩٦٦ـ ١٩٧٠	١٩٧١ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ـ ١٩٨٠	١٩٨١ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ـ ١٩٩٠	١٩٩١ـ ١٩٩٤	المجموع
٢	٩	٢٦	٣٦	١٢	١١	٢٦	٢٣	١٤٤
٪١,٣٨	٪٦,٢٥	٪١٨,٠٥	٪٢٤,٣٠	٪٨,٣٣	٪٧,٦٣	٪١٨,٠٥	٪١٥,٩٧	٪١٠٠

يعكس هذا التقويم الوظيفي الحدودي بعضاً من أدوار السياسة اللبنانية وتوازناتها الجنوبية. فانطلاقة الوظيفة الرسمية في أوساط الحدوديين بدءاً من مطلع الستينات يرتبط بوجه أساسي بتقديمات الإدارة الشهابية لأهالي الأطراف اللبنانية، سواء أكانوا مقيمين في أطرافهم أم في قلب العاصمة. وما زالت وظائف المرحلة الشهابية تشكل إلى الآن كتلة معتبرة في جمهور الوظيفة الرسمية الحدودية، إذ تبلغ على امتداد سنوات الستينات ما نسبته ٢٤,٣٠٪، مع ما أصاب هذه الكتلة من هجرة وتبديل في قطاع الوظيفة إلى القطاع الخاص، ومن تقاعد مبكر وتحديداً في أوساط الذين تطوعوا في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.[١٨٠] محطة التوظيف الثانية، تغطي مرحلة السبعينات، وهي السنوات التي تمكن من خلالها كامل

(١٧٩) تسمح لنا مراقبة إجابات العينة بالقول بأن نسبة الأجراء تتعدى هذا الرقم، ولكن إطلاق صفة الموظف من قبل المستجوب على مهنته، يعفيه من الحريجة التي تصحبها كلمة أجير.

(١٨٠) تعطي أجوبة الاستمارة الصورة التالية لتسلسل الحدوديين المقيمين في بيروت وضواحيها في دخولهم المؤسسات الرسمية:

١ ـ بلدية بيروت ١٩٥٤
٢ ـ الدفاع ١٩٥٧
٣ ـ البلدية ـ المالية ١٩٦١
٤ ـ التربية ١٩٦٢
٥ ـ الريجي، البريد، السياحة ١٩٦٦
٦ ـ الأشغال ١٩٦٦
٧ ـ الصحة ١٩٦٧
٨ ـ الاقتصاد ١٩٦٩
٩ ـ مجلس النواب ومجلس الجنوب ١٩٧٤
١٠ ـ العدلية ١٩٧٤
١١ ـ المطار ١٩٧٤
١٢ ـ الإعلام، الموارد ١٩٨٥
١٣ ـ الإسكان ١٩٨٥
١٤ ـ التفتيش المركزي ١٩٨٦

الأسعد، مع انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية، من إحياء فاعليته في تعيين أنصاره بعد حجر إداري طويل صارم شغل العهد الشهابي. أما السنوات العشر الأخيرة من الجدول بدءاً من سنة ١٩٨٦ وحتى سنة ١٩٩٤، فتظهر في أرقامها ارتفاعاً في منسوب الوظيفة، بعد انخفاض حاد أصاب التوظيف ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٦. ولكن أرقام التوظيف الفعلية لهذه السنوات تتعدى الأعداد والنسب الواردة في الجدول أعلاه والبالغة ٤٩ حالة، بنسبة ٣٤,٠٢٪ من مجموع الموظفين الرسميين، مع الأخذ بعين الاعتبار الوظائف التي أصابها الأبناء، وهم جيل الوظيفة الأولى من منتصف الثمانينات إلى الآن.

بالنسبة للمؤسسات العامة التي يشغل فيها هؤلاء الموظفون الحدوديون مهنهم (الجدول رقم ٥١) فتطول إلى مختلف إدارات الدولة. وتشكل مهنة التعليم «الصنعة» الرسمية الحدودية، وبنسبة تصل إلى ٣٦,٨٪ من مجموع الموظفين الحدوديين الحاليين من أفراد العينة. بعد التربية تتقارب النسب بين العسكريين والموظفين في مجلس النواب ومجلس الجنوب وتتقارب ما بين موظفي البلدية وموظفي وزارة الإعلام وإدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي)...

الجدول رقم ٥١
توزيع أرباب الأُسر في وظائفهم
على المؤسسات الرسمية

الوزارة أو الإدارة	العدد	النسبة	الوزارة أو الإدارة	العدد	النسبة	الوزارة أو الإدارة	العدد	النسبة
التربية	٥٣	٣٦,٨٪	الأشغال	٥	٣,٤٧٪	الشؤون الاجتماعية	٢	١,٣٨٪
الدفاع	١٣	٩,٠٢٪	الداخلية	٥	٣,٤٧٪	السياحة	٢	١,٣٨٪
مجلس الجنوب	١٢	٨,٥٣٪	الصحة	٤	٢,٧٧٪	الاقتصاد	٢	١,٣٨٪
مجلس النواب	١١	٧,٦٣٪	المالية	٤	٢,٧٧٪	العدلية	١	٠,٦٩٪
البلدية	٧	٤,٨٦٪	المطار	٣	٢,٠٨٪	البريد	١	٠,٦٩٪
الإعلام	٦	٤,١٦٪	الإسكان	٣	٢,٠٨٪	التفتيش المركزي	١	٠,٦٩٪
الريجي	٦	٤,١٦٪	الموارد المائية	٣	٢,٠٨٪			

إن توزع النسب غير المتكافىء بين الموظفين الحدوديين على الإدارات الرسمية للدولة، ما بين حصة وزارة التربية (٣٦,٨٪)، وهي تتعدى ما تشكله نسبة الموظفين في ١٤ مؤسسة من أصل الـ ١٩ المتبقية كما يظهر من الجدول أعلاه،

يوضح لنا فارقاً أساسياً بين مرحلة ما قبل ١٩٨٥ ومرحلة ما بعدها، يتمثل في كون المرحلة الأخيرة، تطل في وظائفها، كما سنبين، على ميادين وقطاعات إدارية تغطي الكثير من الإدارات اللبنانية، بينما كان أفق المساحة الإدارية ثابتاً على ضيقه في مرحلة ما قبل ١٩٨٥. يظهر ذلك من منسوب الذين تولوا وظيفة في سلك التعليم، وهو الجناح الوظيفي الأقل خدماتية والأقل تمنيناً، إذ غالباً ما يدخله صاحبه وقد تخرج من مؤسسات فيها من إلزامية التعيين ما يغنيه عن سؤال الوظيفة ومراجعاتها.

يشكل المعلمون الرسميون ٥٣ حالة من أصل مجموع الـ ١٤٤ موظفاً (الجدول رقم ٥٢) وقد توزعوا بنسبة ٥٠,٥٢٪ من الموظفين من أفراد الهيئة التعليمية في مرحلة ما قبل ١٩٨٦ مقابل ١٠,٤١٪ في فترة ما بعدها. وفي حساب رقمي آخر يكاد عدد موظفي الخدمات الحدوديين (٤٤) في مرحلة ما بعد ١٩٨٦ وفي فئة أرباب الأسر، أن يكون مساوياً لما يقابله في مرحلة ما بعد ١٩٨٦ (٤٧). وينقلب الأمر بالتأكيد بوناً شاسعاً لصالح المرحلة الثانية، في حال احتساب ما تولاه الأبناء من وظائف رسمية في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم ٥٢
نسبة المعلمين من أرباب الأُسر
في الوظائف الرسمية

	مرحلة ما قبل ١٩٨٦	مرحلة ما بعد ١٩٨٦
عدد الوظائف	٩٥	٤٩
عدد المعلمين	٤٨	٥
النسبة	٥٠,٥٢٪	١٠,٤١٪

٧ ـ العمال والأجراء:

تولى ١٩٧ رب أسرة من أجراء القطاع الخاص (الجدول رقم ٥٣) الإجابة بالنسبة إلى وجود أو عدم وجود صلة ما بأرباب أعمالهم. ويتبين من إجاباتهم أن علاقات القرابة ما بين أرباب الأسر من أفراد العينة وبين أرباب أعمالهم، تضيق عن استيعاب ما يتعدى ٣٧ حالة من الأجراء أي ما نسبته ١٨,٧٨٪ من مجموع الـ ١٩٧ حالة. وتتسع أكثر من ذلك، علاقة المحلة أو البلدة حيث تصل النسبة إلى ٣٢,٤٨٪ (٦٤ من ١٩٧)، ولكن الوسع الأكبر يأتي من علاقات الطائفة التي تغطي

٩١,٨٧٪ (١٨٩ من ١٩٧)، أمّا النسبة الباقية ٨,١٢٪ (١٦ من ١٩٧) فتتشكل من أرباب أسر من غير دين أو من غير طائفة.[١٨١] ويستوقفنا في النسبة الأخيرة (٨,١٢٪) وجود ٩ من أفرادها يعود في تاريخ ممارستهم للمهنة إلى الأعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩، أي أنهم ما زالوا في علاقتهم مع مهنهم في مواقع ما قبل الفرز الطائفي الذي أصاب الضواحي وبيروت.

الجدول رقم ٥٣

توزيع الأجراء في القطاع الخاص

بحسب صلاتهم بأرباب العمل

رب العمل	نعم	كلا	المجموع
من الأقارب	٣٧	١٦٠	١٩٧
من بلدة المنشأ	٦٤	١٣٣	١٩٧
من الطائفة نفسها	١٨١	١٦	١٩٧
من منطقة الجنوب	١٦٦	٣١	١٩٧
مؤسسة غير لبنانية	٢	١٩٥	١٩٧

ويجاري العلاقة الطائفية في سعتها، علاقة الانتماء إلى المنطقة الجنوبية. إذ تبلغ نسبة الحدوديين الذين يعملون في مؤسسات جنوبية ٨٤,٢٦٪ (١٦٦ من ١٩٧). والملاحظ هنا كذلك أن ٢٠ حالة من الـ ١٣١ المتبقية (تصبح ٣٣ مع إضافة العاملين في المؤسستين غير اللبنانيتين) من أرباب الأسر والذين لا يعملون في مؤسسات جنوبية الملكية، هم من الفئات العمالية التي تعود تواريخ مباشرة حياتها المهنية إلى مرحلة ما قبل ١٩٥٩ ـ ١٩٧١.

٨ ـ الوصول إلى المهنة:

تتولى إجابات ٣٢٥ فرداً من أفراد العينة (الجدول رقم ٥٤) تحديد طرق

(١٨١) تعتبر هذه النسب انقلاباً حقيقياً على الأوضاع التي كانت تنحو عشية الحرب الأهلية في سنوات السبعينات. ففي الوقت الذي كانت فيه بعض المؤسسات الأرمنية تتشكل في ٧٠ ـ ٨٠٪ من عمالها من اليد العاملة الأرمنية سنة ١٩٧٠، انخفضت هذه النسبة إلى ٤٦٪ سنة ١٩٧٤، وكذلك وصلت هذه النسبة في بعض مؤسسات النسيج الأرمنية الكبرى إلى ١٢ ـ ١٣٪. راجع: نصر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

«الوصول إلى المهنة» أكانت وظيفة رسمية أم عملاً في مؤسسة خاصة. الدلالة الأولى تأتينا من نسبة من أمسك بوظيفته عن طريق مكتب للتوظيف. تبلغ نسبة هؤلاء ١,٨٤٪، وهي نسبة جد متطرفة، تظهر محدودية شروط التوظيف «المكتبية» أو التقنية الصافية، والتي تعتصم بها من حيث المبدأ مكاتب التوظيف الخاصة. ولا يخفف من غلواء هذه النسبة وجود ٦٧ حالة بنسبة ٢٠,٦١٪، وصلت إلى الوظيفة عبر القناة المحددة «بغير ذلك»، لأن هذه القناة تشتمل، على العسكريين (١٥ حالة) الذين اعتبروا أنفسهم قد دخلوا هذا السلك عبر مؤهلات وشروط تنحصر في مواصفات الصحة والبنية القوية قبل أي شيء آخر. وتشمل في جانب ثان فئة كبيرة من المعلمين الرسميين (٣٢ مدرساً من ٥٣) الذين رأوا أنهم دخلوا الوظيفة عبر تخرجهم من مؤسسة إعداد تعليمي من دور المعلمين أو من الجامعة اللبنانية، ولم يصلوها عبر مباريات للتوظيف. وتشتمل من ناحية ثالثة، على فئة أخيرة بادرت إلى شق طريقها والدخول في الوظيفة، دون تحديد الباب الفعلي الذي ولجت منه، وهو باب يصعب أحياناً الركون إلى براءته واستقامته.

الجدول رقم ٥٤

توزيع الموظفين والأجراء

بحسب طريقة تحصيل وظائفهم

مباراة	واسطة أقارب	واسطة سياسية	مكتب توظيف	غير ذلك	المجموع
٨٩	٨٦	٧٧	٦	٦٧	٣٢٥
٢٧,٣٨٪	٢٦,٤٦٪	٢٣,٦٩٪	١,٨٤٪	٢٠,٦١٪	١٠٠٪

أمّا بالنسبة إلى عناصر التوظيف الثلاثة الأولى: عنصر المباراة، وعنصر القرابة، وعنصر الواسطة السياسية والتي تشكل مجتمعة ما نسبته ٧٧,٥٣٪ من مجمل الحالات،ولا نظن أن فروقات، بعيدة أو متوسطة، تباعد ما بين قطاعي المؤسسات الرسمية والخاصة في هذا السياق، فلا «نقاء» المباراة بعيد عن لوثة السياسة في القطاعين، وبخاصة في القطاع الرسمي، مع شلل مؤسسات الإشراف والانتخاب الإداري والوظيفي، ولا الخطوط مفصلة ومحددة بين ما هو في قرابة العصب وما هو في قرابة المواقف السياسية، إذ كثيراً ما تكون روابط العائلة والمحلة مساومة في السياسة، وتكون مواقف السياسة اعتصاباً في مواقع العائلة أو البلدة أو الطائفة.

٩ ـ المؤسسات الاقتصادية الحدودية:

يؤشر وجود «أرباب عمل» ووجود حرفيين مستقلين حدوديين إلى «مكانة أكثر فاعلية وأكثر استقراراً في المواقع الاقتصادية الحدودية وسط الإقامة المدينية الجديدة، ويؤسس إلى ارتباط أكثر مباشرة في محيط إقامتهم، بما تعنيه وتتطلبه المؤسسات الاقتصادية التي يمتلكها، أرباب عمل من أصحاب المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، أم حرفيون مستقلون من أصحاب «المؤسسات» الاقتصادية الصغيرة، بما تعنيه وتتطلبه من ثبات ومتابعة، وبالتالي من ارتباط بمجمل الآلية الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

وتتجه المؤسسات والمصالح الحدودية لأن تكون جامعة لمختلف جوانب النشاط الاقتصادي،[١٨٢] فهي تحقق بهذا المعنى «اكتفاء ذاتياً» للوجود الحدودي في مؤسساته ومصالحه الاقتصادية، بل وتؤسس أحياناً لاكتفاء ذاتي في مجال البلدة

---

(١٨٢) تشتمل العينة المدروسة على مؤسسات ومصالح اقتصادية حدودية في بيروت وضواحيها، عددها ١٤٧ مؤسسة وهي تتوزع في مجالات عملها وفقاً للجدول التالي:

أحذية (صناعة) ٨
أحذية (تجارة) ١١
أدوات كهربائية ومنزلية ٩
مشغل ألمنيوم ٢
ألعاب (تجارة) ٢
أدوات بناء ٢
أدوات رياضة ١
بلاط (معمل) ١
تأمين خادمات للمنازل ١
خياطة ٣
خردة ٢
خضار (مبيع) ٥
زهور (مبيع) ١
سفريات ٢
سجاد (مبيع) ٢
ستوديو تصوير ١
صالون حلاقة ١
صباغة ٢

عقارات ١
غذائية (تجارة) ٤٧
فرن ٣
كمبيوتر (مبيع) ١
كاراج ٥
مقاولات ١
مكتبة ودار نشر ٤
مفروشات (مبيع) ٣
دخان (مستودع) ١
مدرسة ٢
منجرة ٢
مطعم ٢
ملحمة ٥
محطة محروقات ١
مصبغة ١
مسمكة ١
منسوجات (معمل) ٤
نوفوتيه (مبيع) ٥

الحدودية الواحدة. وهذا ما يشكل تغييراً لافتاً، يحصل بعد أن كان الاختصاص في مهنة أو مهنتين أو ثلاث، حداً ثابتاً لأوجه النشاط المهني للعديد من البلدات والقرى الحدودية، إذ كانت الواحدة منها تلتحق بمهنة تلف بها نشاط أبنائها في حرفهم ومصالحهم، ولا يعدونها إلى صنعة أخرى، شأن بنت جبيل مع صناعة الأحذية، وميس الجبل مع تجارة الأدوات المنزلية وكونين مع تجارة السمك. وهذا التفرد في الماضي المهني لهذه البلدات، يتحول في حاضرها، لأن الاختصاص يغدو مهنة أولى من مساهمة مهنية واسعة يقوم بها أبناء هذه البلدات وهي ترد كالتالي في إجابات أرباب الأُسر في العينة:

الجدول رقم ٥٥

تبدل المهن في بعض القرى الحدودية

	بنت جبيل	ميس الجبل	كونين
مؤسسات مهنة الاختصاص	٥	٥	١
مؤسسات باقي المهن	١٤	١٥	٥

ولا تتحدد مكانة مؤسسة ومصالح «الاختصاص» المهنية السابقة، من موقع البلدة في بيروت وضواحيها، أو من الموازنة بين مساهمات مؤسساتها هذه وبين مساهمات مؤسساتها الباقية، وفقاً للنسب العددية الواردة في توزيع جدول المهن أعلاه، وذلك لأن هذه الوكالات المهنية «شبه الحصرية» والتي تحوزها قرى محصورة في نوع محدد من المهن، تعدو جانبها الاقتصادي، لتطول إلى جوانب اجتماعية تعني التركيبة العائلية والقروية داخل تلك البلدات، وتعني تراث الصنعة وتاريخها، لذلك كانت هذه البلدات، مع انطلاقها في مجالات عمل جديدة، تظل ممسكة بهويتها الحرفية، مع تطوير مساهمتها هذه المرة بما يتناسب مع شروط وحجم التبادل المديني وأسواقه.

١٠ ـ المؤسسة الحدودية بين تاريخ النشوء وتاريخ النزوح:

من حيث النشأة تتوزع المؤسسات الحدودية على سنواتها وفقاً للتقسيم الخمسي (الجدول رقم ٥٦):

الجدول رقم ٥٦

توزيع المؤسسات الحدودية العاملة في بيروت والضواحي

بحسب تاريخ النشوء

ما قبل سنة ١٩٧٠	١٩٧٠- ١٩٧٤	١٩٧٥- ١٩٧٩	١٩٨٠- ١٩٨٤	١٩٨٥- ١٩٨٩	١٩٩٠- ١٩٩٤	المجموع
١٠	١١	٢١	٣٤	٢٨	٤٣	١٤٧
٦,٨٠٪	٧,٤٨٪	١٤,٢٨٪	٢٣,١٩٪	١٩,٠٤٪	٢٩,٢٥٪	١٠٠٪

تتبع المؤسسات الحدودية في زمن نشأتها منسوباً تصاعدياً، يتدرج من نسبة ٦,٨٪ إلى ٢٩,٢٥٪ ما بين الخمسيتين الأولى والأخيرة. ولكن هذا المنسوب التصاعدي الرقمي، لا يؤشر بالضرورة إلى المدى الذي وصلت إليه المؤسسات أو كانته دوراً وكمية، باعتبار من عاملين اثنين:

- ازدياد عديد الحدوديين النازحين إلى بيروت وضواحيها.
- إن هذه النسب لا تلحظ المؤسسات العائدة التي تساقطت في مسيرتها الاقتصادية مع عوادي الحرب الداخلية، أو مع عامل الهجرة الخارجية أو مع غشيمة أصحابها من إدارتها.

ولكن اللافت في الحديث عن المؤسسات يأتي من مقارنة تاريخ إنشائها مع تواريخ الوجود الأول لأصحابها في وسطهم المديني الجديد (الجدول رقم ٥٧)، حيث نرى تسريعاً في إنشاء المؤسسات مع سنوات الإقامة الأولى، وهي سرعة تماشي رؤية الحدوديين إلى المدينة. المتولدون فيها يعيشونها من طفولتهم، والذين وفدوها صغاراً يعيشونها من بداية شبوبهم، والذين جاؤوها على قناعة هجرة مؤقتة، ما لبثوا مع الوقت، أن نقلوا إليها، وقد رأوا الدرب طويلاً دون الجنوب، مصالحهم وأسباب معاشهم، فانتقلوا إليها بمدخراتهم ورساميلهم. يضاف إلى هؤلاء، من آيس من أوضاع الجنوب فغادره على قناعة عدم الرجاء من عودته مجال نشاط أو حركة، فعمل من بداية وصوله على تأسيس حرفة مستقلة منطلقاً مما سبق وادخره.

الجدول رقم ٥٧

توزيع المؤسسات الحدودية العاملة في بيروت والضواحي

بحسب تاريخ النشوء وسنوات النزوح لأصحابها

التواجد في بيروت تاريخ افتتاح المؤسسة	السنة نفسها	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	سنة ٦	سنة ٨	سنة ٩	سنة ١٠	سنة ١١	سنة ١٢	سنة ١٣	سنة ١٥	سنة ١٦	سنة ١٨	سنة ١٩	سنة ٢٠	سنة ٢٢	سنة ٢٤	سنة ٢٩	سنة ٣١	سنة ٣٤	سنة ٣٥	مولود	المجموع
١٩٦٠	-	-	-	-	-	-	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣
١٩٦٤	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤
١٩٦٩	-	-	-	-	-	-	-	١	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣
١٩٧٠	-	-	-	-	-	١	١	-	-	١	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	٥
١٩٧٢	-	١	-	-	-	-	-	-	١	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٦
١٩٧٥	-	-	-	١	-	١	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	٥
١٩٧٦	١	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢
١٩٧٧	-	-	١	-	-	-	-	٢	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤
١٩٧٨	-	-	١	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	١	٥
١٩٧٩	١	١	-	١	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥
١٩٨٠	١	١	٥	١	١	-	١	-	-	٢	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	-	-	-	-	٣	١٧
١٩٨١	١	-	-	١	-	١	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤
١٩٨٢	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤
١٩٨٤	١	٢	-	-	-	-	١	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٢	٩
١٩٨٥	٣	-	١	١	١	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	١	-	١	٢	-	-	-	-	-	٢	١٣
١٩٨٦	١	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	١	٦
١٩٨٧	-	١	-	١	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٥
١٩٨٨	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٤
١٩٩٠	١	١	-	-	-	١	-	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	١	-	-	٢	١٩
١٩٩١	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	٢	٧
١٩٩٢	-	-	-	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	١	-	-	١	-	-	٢	٨
١٩٩٣	١	١	١	١	١	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	-	-	-	١	١	-	-	١	-	٢	١٢
١٩٩٤	-	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	-	١	-	-	-	١	٧
المجموع	١٣	١٠	١١	٨	٦	٤	٦	٧	٥	١٠	٤	٥	٦	٣	٣	٣	٤	٣	٤	٣	١	٢	١	١	٢٤	١٤٧

تتوضح عبر الجدول رقم ٥٧ ومن خلال المؤسسات القائمة وجوه ومراحل إنشاء المؤسسات كالتالي:

١ ـ تحمل السنة ١٩٦٠، نشوء مؤسسات ثلاثة مضى على نزوح أصحابها إلى بيروت ست سنوات، وهذا يعني بداية خروج الحدوديين على السياق الذي حضروا فيه إلى بيروت، عمالاً وأجراء مياومين وشبه عمال.

٢ ـ إن الحالة الأولى التي جرى فيها افتتاح مؤسسة في سنة نزول مباشرة، تسجلت سنة ١٩٧٦. وفي سنة ١٩٧٢ تسجلت حالة افتتاح المؤسسة بعد سنة النزوح الأولى. وفي سنة ١٩٧٧، بعد سنة النزوح الثانية. وتوالت بعد ذلك الافتتاحات عقب إقامات جد مبكرة طيلة السنوات اللاحقة. ولا يخفى ارتباط افتتاح هذه المؤسسات بظاهرة النزوح المفتوح التي بدأت تدب في أوساط الحدوديين مع انكشاف الوضع الحدودي على الاحتياجات العسكرية الإسرائيلية المحدودة حتى مطلع السبعينات، وانكشافه على البدايات الدامية لحرب الجنوب بدءاً من الربع الأخير من سنة ١٩٧٦.

٣ ـ إن عدد المؤسسات التي أقيمت في السنة الأولى لنزوح أصحابها إلى المدينة، يصل إلى ١٣ حالة بنسبة ٨,٨٤٪ من مجموع المؤسسات الحدودية، وهي تحتل المرتبة الثانية بعد المؤسسات المملوكة من حدوديي الجيل الثاني المتولدين في إقامة المدينة (٢٤ مؤسسة) أو بمعادلة أخرى، تحتل هذه المؤسسات المرتبة الأولى من مجموع المؤسسات التي أنشئت على يد أرباب الأسر الذين كانوا هم سعاة نزوحهم إلى العاصمة.

٤ ـ إن سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥، وعددها ١٦ سنة تعرف فقط تواريخ ستة، تنطلق فيها مصالح ومؤسسات حدودية عاملة في السوق المديني: ثلاثة منها تمتد على سنوات الستينات، والتواريخ الثلاثة الباقية تدور على النصف الأول من السبعينات. والأمر عينه يتكرر مع سنة ١٩٨٣ حيث يتوقف إنشاء المؤسسات. وإذا ما كان توقف المؤسسات في هذه السنة الأخيرة مقروءاً من زاوية الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ وبقاء القوات الإسرائيلية، بعد انسحابها من بيروت، محتلة على ضفاف الضواحي الجنوبية والطرف الساحلي لجبل لبنان الجنوبي في منطقتي عاليه والشوف، فإن الحديث عن جمود المؤسسات الحدودية في بيروت في سنوات الستينات ومطلع السبعينات، يبدو مرتبطاً، من ناحية، بالاستقرار الذي عرفته المنطقة الحدودية في تلك المرحلة، وقد أمدّته الشهابية بوقائعها ومشاريعها من توصيل مياه وكهرباء. ويبدو مرتبطاً في الجانب الآخر، بكون المؤسسات الباقية هي إجمالاً مؤسسات استطاع أصحابها إنقاذها والسير بها بين «نقاط» الحرب اللبنانية

إلى شاطىء انتهائها. أو أن أصحابها استطاعوا إعادة بعثها مجدداً مع خرابها في الحرب، بما سبق لهم وادخروه من أموال.

٥ ـ إذا انطلقنا من سنة اندلاع الأحداث اللبنانية، ١٩٧٥، فإن المؤسسات الحدودية المملوكة من أفراد العينة على امتداد ٢٠ سنة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٤) لتصل إلى ١٢٦ مؤسسة، مما يعني أن معدل حمولة السنة الواحدة من المؤسسات هو في حدود ٦,٣٩ مؤسسة. وقد جرى تجاوز هذا المعدل في ثمانية تواريخ تمتد على مرحلتين:

الأولى في سنوات الثمانينات أي في سنة ١٩٨٠ (١٧ حالة)،[١٨٣] سنة ١٩٨٤ (٩ حالات) وسنة ١٩٨٥ (١٣ حالة)، وهي سنوات تبدو صلة أحداثها واضحة بممارسات قوات سعد حداد داخل الشريط المحتل (سنة ١٩٨٠) ومراحل انسحاب القوات الإسرائيلية من الجبل ومن بعض الجنوب حتى حدود الشريط المحتل، وهي بمجملها أحداث تدفع باتجاه طول الإقامة خارج الجنوب. وهذا ما يفسر النسبة المرتفعة التي تظهر لدى أرباب أسر العينة الذين انطلقوا في بناء مؤسساتهم في السنوات الأولى من نزولهم إلى بيروت وضواحيها. فمن مجموع الـ ٣٩ مؤسسة ومصلحة التي أقيمت في التواريخ الثلاثة المنوّه عنها أعلاه، هناك ٥ منها أقيمت في سنة النزوح إلى بيروت، و٣ أقيمت بعد سنة، و٦ بعد سنتين و٢ بعد ثلاث سنوات و٢ بعد أربع سنوات، أي أن هناك مجموعة من ١٨ حالة من أصل مجموع الـ ٣٩، تشكلت من الرساميل والمدخرات الحدودية النازفة تحت وطأة الأحداث إلى خارج الجنوب، مما أوجد تثقيلاً في نسب تلك السنوات الثلاث في مرحلة الثمانينات.

المرحلة الثانية وفيها تتابع الرساميل الحدودية نزوحها وتمتد من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٤. وفي هذه المرحلة تصل المؤسسات الحدودية لدى أفراد العينة إلى ذروة «فتوحاتها»، ٤٣ مؤسسة على مدى خمس سنوات، تتجاوز كل سنة منها بعدد مؤسساتها الجديدة المعدل العام السابق (٦,٣٩). ومرة أخرى يكون العامل الحاسم في ذلك، النازحون الجدد من الشريط المحتل، ودوماً برؤوس أموالهم ومدخراتهم، إذ يشكل النازحون الذين بكروا إلى إنشاء مؤسساتهم خلال السنوات الأربعة الأولى

(١٨٣) يمثل رقم ١٧ الرقم الأعلى في عدد المؤسسات الحدودية التي أنشئت في سنة واحدة في بيروت وضواحيها. ويأخذ هذا الرقم منزلته هذه من المؤسسات السبعة التي أنشئت في السنتين الأوليين من نزول أصحابها إلى بيروت، وقد أنشئت خمس منها بعد سنتين من هذا النزول أي أن أصحابها غادروا قراهم الحدودية سنة ١٩٧٨ سنة اجتياح آذار/مارس.

على خروجهم من قراهم ١٣ حالة[١٨٤] أي ما نسبته ٣٠,٣٢٪ من مجموع المؤسسات في مرحلة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ (١٣ من ٤٣).

٦ ـ يشكل الجدول أدناه هيئة إجمالية مصغرة للجدول السابق حول تواريخ نشوء المؤسسات الحدودية:

الجدول رقم ٥٨

توزيع المؤسسات الحدودية

بحسب سنوات الإقامة

مدة الإقامة / سنة الافتتاح	١ ـ ٤ سنوات	٥ ـ ١٠ سنوات	١١ ـ ١٥ سنة	١٦ ـ ٢٠ سنة	٢١ ـ ٢٥ سنة	فوق ٢٦ سنة	متولدون	المجموع	النسبة٪
قبل ١٩٧٠	-	٧	٣	-	-	-	-	١٠	٦,٨
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١	٤	٣	١	-	-	٢	١١	٧,٤٨
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٧	٨	٢	٢	١	-	١	٢١	١٤,٢٨
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١٥	٨	٢	٢	١	١	٥	٣٤	٢٣,١٩
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٢	٣	١	٤	١	-	٧	٢٨	١٩,٠٤
١٩٩٠ ـ ١٩٩٤	١٣	٢	٧	٤	٤	٤	٩	٤٣	٢٩,٢٥
المجموع	٤٨	٣٢	١٨	١٣	٧	٥	٢٤	١٤٧	٪١٠٠
النسبة٪	٣٢,٦٥	٢١,٧٦	١٢,٢٤	٨,٨٤	٤,٧٦	٣,٤٠	١٦,٣٢	٪١٠٠	

من قراءة هذا الجدول الإجمالي نرى أن نسبة من أقاموا مؤسساتهم مع سنوات إقامتهم الأربع الأولى في بيروت وضواحيها تصل إلى ٣٢,٦٥٪ أو ما يساوي ٤٨ حالة، منها ٢٥ حالة (١٢ + ١٣) أي ما يزيد على النصف، تنتمي إلى جمهور الحدوديين الذين غادروا قراهم في سنوات ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٤ وبالإمكان القول بأن هؤلاء هم ممن غادروا قراهم على شعور بوداع لا لقاء بعده مع الجنوب، في جوانب الاقتصاد والاجتماع على الأقل. وإذا ما ألحقنا بهذه الحالات الـ ٢٥ الـ ١٥ حالة التي سبقتها وأنشأت مؤسساتها في سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ بعد إقامة ما بين ١ و٤ سنوات، نحصل على ما مجموعه ٤٠ مؤسسة حدودية، كانت قد أنشئت في بيروت على قاعدة التراكمات الأولية وعلى مدخرات كانت في السابق من نصيب الحياة الاقتصادية في البلدات والقرى الحدودية.

(١٨٤) ٣ مؤسسات افتتحت في سنة النزوح الأولى، ٣ بعد سنة، ٢ بعد سنتين، ٢ بعد ثلاث سنوات و٣ بعد أربع سنوات.

٧ ـ إن مساهمة النازحين الحدوديين منذ سنة ١٩٧٠ تبدو واضحة في القسم المقتطع من الجدول أدناه، في إجمالي المؤسسات الحدودية، فهي تصل وفق استخلاصات العينة إلى ٨١ حالة، أي ما نسبته ٥٥,١٪ من المؤسسات.[١٨٥] وفي حساب نازحي ما بعد سنة ١٩٧٥ تكون النسبة ٤٩,٦٥٪ (٧٣ حالة).

الجدول رقم ٥٩

مساهمة النازحين الحدوديين

في نشوء المؤسسات الحدودية

	١ ـ ٤ سنوات	٥ ـ ١٠ سنوات	١١ ـ ١٥ سنة	١٦ ـ ٢٠ سنة	٢١ ـ ٢٥ سنة	فوق ٢٦ سنة	متولدون	المجموع	النسبة٪
قبل ١٩٧٠	-	٧	٣	-	-	-	-	١٠	٦,٨
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١	٤	٣	١	-	-	٢	١١	٧,٤٨
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٧	٨	٢	٢	١	-	١	٢١	١٤,٢٨
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١٥	٨	٢	٢	١	١	٥	٣٤	٢٣,١٩
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٢	٣	١	٤	١	-	٧	٢٨	١٩,٠٤
١٩٩٠ ـ ١٩٩٤	١٣	٢	٧	٤	٤	٤	٩	٤٣	٢٩,٢٤
المجموع	٤٨	٣٢	١٨	١٣	٧	٥	٢٤	١٤٧	٪١٠٠
النسبة٪	٣٢,٦٥	٢١,٧٦	١٢,٢٤	٨,٨٤	٤,٧٦	٣,٤	١٦,٣٢	٪١٠٠	

تظهر لنا هذه النسب المعتبرة لمؤسسات الحدوديين النازحين إلى بيروت من قراهم الحدودية بضغط من ممارسات الاحتلال وشلل الأوضاع بكامل أوجهها، أن وجود المؤسسات الحدودية في بيروت وضواحيها لم يكن في الجانب الأكبر منه، استجابة داخلية من الهيئة الحدودية المدينية لواقعها الاقتصادي المستجد، بقدر ما كان ترجمة للثقل الاقتصادي والرفد الدائم الذي كان يتواتر مع الرساميل والمدخرات النازحة من القرى الحدودية.

إن نسبة المؤسسات الحدودية الـ ٥٥,١٪ تشتمل بأصحابها على فئة من النازحين الذين لم تمض على وجودهم المديني مدّة التأهيل اللازمة للتخلق بأخلاق سوق المدينة وقيمه وأبوابه في العمل والسعي. ولعل هذا ما يفسر لنا التبدل الدائم في أوجه العديد من المؤسسات والمصالح التي يتألب عليها أصحابها مع الفشل

(١٨٥) يشكل هذا الجدول في قسمه المقتطع نسبة المساهمة الحدودية في إنشاء المؤسسات في فترة ما بعد سنة ١٩٧٠.

يصيبهم مفضياً إلى تعاقب ميادين ومجالات المصالح التي يتولونها في محلاتهم.

٨ ـ تحوز الفئة الحدودية المتولدة في بيروت وضواحيها، ٢٤ مؤسسة أو ما يتناسب مع ١٦,٣٢٪ من مجموع مؤسسات أفراد العينة. ولكن العدد الفعلي للمؤسسات المنشأة من قبل هؤلاء المتولّدين يبدو أدنى من ذلك بـ ٦ مؤسسات، وهي المؤسسات التي انتقلت بالوراثة إلى ملكية الأبناء أو إدارتهم، فيصير المجموع الفعلي لهذه المؤسسات المنشأة، ١٨ مؤسسة أي ما نسبته ١٢,٢٤٪ من مجموع المؤسسات الحدودية.

وقياساً على عدد المتولدين الإجمالي من أبناء الأسر، والبالغ عددهم ١٧٣ مولوداً مدينياً (راجع الجدول رقم ٥)، فإن نسبة ١٠,٤٠٪ من هؤلاء المتولدين (١٨ من ١٧٣)، استطاعت أن تقيم في حياتها الاقتصادية على مؤسسات مملوكة، هذا في الوقت الذي تبلغ فيه هذه النسبة لدى أرباب الأسر الوافدين بأنفسهم إلى بيروت ١٥,٥٪.[١٨٦]

وتقود الموازنة في الميادين الاقتصادية التي تنتمي إليها كل من مؤسسات المتولدين والوافدين بأنفسهم إلى بيروت، إلى فروقات جوهرية، تصب في صالح مؤسسات الوافدين، إذ تختفي عن لائحة المؤسسات الأولى، مؤسسات المنجرة ومعامل الألمنيوم وتصنيع المفروشات ومشاغل المنسوجات ومبيع أدوات البناء ومعامل البلاط ومحلات الخردة ومحلات بيع السجاد ومكاتب المقاولات، وحتى مشاغل الصناعة المتواجدة لا تشكل إلا جزءاً يسيراً من مجموع المشاغل القائمة (مشغل صناعة أحذية واحد من أصل ٨ مشاغل).[١٨٧]

---

(١٨٦) نحصل على هذه النسبة من الباقي من عدد المؤسسات (١٤٧ ـ ٢٤ = ١٢٣) مقسوماً على الباقي من أرباب الأسر بعد حسم أعداد المتولدين الـ ١٧٣ (١٠٠٥ ـ ١٧٣ = ٨٣٢).

(١٨٧) تشتمل لائحة مؤسسات المتولدين على المصالح التالية:

صباغة ١	صالون حلاقة ١
مسمكة ١	كاراج ٣
ملحمة ١	معمل ورق ١
مكتب سفريات ١	نوفوتيه ١
مبيع أدوات رياضية ١	خياطة ٢
مبيع زهور ١	مواد غذائية ٥
مصبغة ١	مدرسة ١
ستوديو تصوير ١	أحذية (تجارة) ٣
مكتبة ١	أحذية (صناعة) ١

٩ ـ الفئة الأخيرة من أصحاب المؤسسات الحدودية وهي الفئة التي مَدَنَت في إقامتها في بيروت والضواحي، وأنشأت مؤسساتها بعد مضي ١١ سنة كحد أدنى على وجودها المديني.[١٨٨] وتشغل هذه الفئة ٤٣ مؤسسة أي ما نسبته ٢٩,٢٪. إن تراجع هذه الفئة في إقامة المؤسسات، قياساً على امتداد إقامتها، يعود بالدرجة الأولى، إلى كونها في طليعة الخاسرين في أدوار الحرب اللبنانية مع سقوط الضواحي الشرقية من بيروت، أثناء حرب السنتين، مما أعادها في إمكاناتها الاقتصادية إلى نقطة البداية من وجودها ومدخراتها، وهي النقطة التي طالما عادت إليها مع أدوار الحرب وأحداثها اللاحقة.

١١ ـ الوضع القانوني للمؤسسات والمصالح الحدودية:

تتوزع المؤسسات الحدودية بين ١٢٠ مؤسسة مملوكة إفرادياً مقابل ٢٧ مؤسسة مشكلة بشراكة من قبل عدة أفراد. والتقسيم الخمسي لتواريخ إقامة هذه المؤسسات (الجدول رقم ٦٠) يرينا أن شكل المشاركة يتطور في خطوطه العريضة من ٤,٧٦٪ من مجموع المؤسسات ما قبل سنة ١٩٨٠، إلى ٣٢,٥٥٪ من مجموع مؤسسات خمسية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤،[١٨٩] وهذا التطور يعني أن الاقتصاد الحدودي في بيروت قد بدأ يأخذ بمعطيات وقوالب إقامته المدينية، بتحوله إلى أشكال

الجدول رقم ٦٠

توزيع المؤسسات الحدودية

بحسب الوضع القانوني

	قبل سنة ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٩٩٠ ـ ١٩٩٤	
مؤسسات الشراكة	٢	٥	٦	١٤	٢٧
مجموع المؤسسات	٤٢	٣٤	٢٨	٤٣	١٤٧
النسبة	٪٤,٢٦	٪١٤,٧	٪٢١,٤٢	٪٣٢,٥٥	٪١٨,٣٦

---

(١٨٨) من بين المؤسسات التي أنشئت سنة ١٩٩٤ واحدة مضى على وجود صاحبها في بيروت ٤٤ سنة.

(١٨٩) يلاحظ سليم نصر أن نسبة الشركات المشكلة بشراكة في بيروت وضواحيها في مرحلة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥، تشكل «٤٣٪ من المنشآت الصناعية من مختلف الحجوم وهي مشكلة بشراكة (في أشكال بسيطة أو مركبة) من عدد من المالكين الأفراد أو الزمر...». راجع: نصر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

الملكية الجماعية، مع ما تحمله هذه الكلمة من اتساع يتعدى حدود «الملكية الجماعية» السائدة إلى الآن في الوسط الحدودي المديني، لأن حالات الشراكة في أوساط الجنوبيين ما زالت تبرز إلى الآن، ضمن نطاق القرابة، كما يتضح من توزع حالات الشراكة في الـ ٢٧ مؤسسة المشكلة بالشراكة:

الجدول رقم ٦١

الشراكة في المؤسسات الحدودية

شراكة القرابة	خارج صلات القرابة
٢٤	٣

إن التوجه نحو الشراكة يبقي على حدوده الموروثة من علاقات القرابة والقائمة على حصر الملكية وحفظها وعلى إقامة شراكات مبنية في الغالب، على الأعراف ووصاية الشهود وتحكيمهم. لذلك تتخذ القرابة الحصة الكاسحة في حالات الشراكة مع إقامة المدينة، إذ تشمل ٢٤ حالة بينما تحفظ الحالات الـ ٣ المتبقية للآخرين البعداء، أي لمن هم من خارج روابط العائلة أو القرابة. وقد يكون الهامش الضيق الذي تشغله شراكة «الخارج» (٣ حالات من ٢٧) بنسبة ١١,١١٪، مقارنة لها مع شراكة الداخل، أي شراكة القرابة، ناتجاً، في جانب منه عن غياب السلطة وغياب المرجعية القانونية، الجديرة بالحكم في حالات الإخلال بعقود الشراكة إبّان الأحداث اللبنانية، حيث شكلت الفوضى في خلالها دوافع أمّارة بسوء الأمانة وبالإخلال بموجبات الشراكة وضوابطها.

إن شراكة القرابة وتحديداً الضيقة منها، أي شراكة الانتماء إلى نفس الأسرة بامتدادها مع الأخوة أو الأبناء، تنتج تراكماً غزيراً ومباشراً لرأس المال، إذ إن الأمور تسيّر في غالب الأحيان من قبل شريك ـ مالك، هو رب الأسرة أو هو الأخ الأكبر فيها، وباستطاعته من موقع الوصاية هذا، وبما له من سلطة أو مونة أن يعيد تثمير أرباح «شركائه» في تغذية رأس مال المؤسسة. فشراكة الأصول إذاً، لا تأتم بعقود الشراكة بمعناها القانوني الصرف. فهي لا تعرف في الغالب حدود الأدوار وتقسيم العمل، ولا تعرف دقة الحسابات وتوزيع الأرباح بقسطاس الحصص والأسهم. فقد ترتئي سلطة الوصاية (الأب أو الأخ الأكبر، أو أكثر الأخوة نفوذاً أو حتى الزوجة أو الأم) أن توزع على الشركاء الآخرين (أبناء أو أخوة...) معاشات شهرية هي نفس معاشات العمال في المؤسسة، هذا في الوقت الذي قد توزع فيه لاحقاً، فوائض الأرباح شققاً يشتريها الأب ويسجلها باسم أبنائه ـ شركائه. يقودنا

هذا إلى القول بأن روابط المصالح (الشراكة) التي تحددها الرغبة في أخذ موقع داخل البنية الاقتصادية والاجتماعية في إقامة المدينة، ما زالت تتم من داخل الاجتماع العصبي بمعناه الأسري، حيث ما زالت وصاية كبير الأسرة، أباً أو أخاً أكبر أو أمّاً، تتعدى في فعلها منطوق النصوص القانونية وتحديداتها. وبذلك فإن الكثير من حالات الشراكة، في المؤسسات التي تمسك فيها سلطة وصاية أسرية بموقع القرار، تستوي مع حالات المؤسسات الفردية المملوكة بكامل أسهمها من كبير في الأسرة من غير أية شراكة قانونية لأخوة أو أبناء أو حتى لأقرباء، هم في آن معاً يعملون في داخلها.

لكن هذه الشراكة المبتورة والمأخوذة بجريرة الأعراف العصبية والاجتماعية، تبقى شكلاً متقدماً عن الملكية الفردية، وتبقى المدخل الأساسي في انطلاق وثبات المؤسسة القائمة وفي تطويرها. وهذا ما يبدو واضحاً في المقارنة بين أحجام المؤسسات وفي المقارنة بين الأسواق الأساسية التي تشكل مجال هذه المؤسسات، بنوعي ملكيتها الفردي والشراكي.

تشكل بيروت سوقاً لـ ١٢٠ مؤسسة (٨١,٦٣٪) من مؤسسات أفراد العينة، وتشكل المناطق اللبنانية (إلى بيروت والضواحي بالطبع) سوقاً لـ ١٨ مؤسسة، أي ما نسبته ١٢,٢٤٪، بينما تطل المؤسسات الباقية (٩) وبنسبة ٦,١٢٪ على الأسواق الخارجية. وتتوزع هذه الشركات من حيث تقاطع أسواقها مع طبيعة تملكها (الجدول رقم ٦٢) بشكل تبدو معه الاتجاهات المتخالفة ما بين نوعي المؤسسات في ميدان حركتهما. فالملكية الفردية المحصورة تقابلها سوق محدودة ضيقة في حدود المحلة القريبة في بيروت وضواحيها، إذ تشكل هذه السوق مجالاً لـ ٩٢,٥٪ من المؤسسات الفردية، بينما لا تنفتح على السوق اللبنانية سوى نسبة ضئيلة من المؤسسات الفردية تصل إلى حدود نسبة ٥,٨٣٪، وتتضاءل أخيراً إلى مؤسستين أو إلى نسبة ١,٦٦٪، أي أنها تصل قريباً من الحد الأدنى للتنسيب والذي هو المؤسسة الواحدة.

أما المؤسسات المشكلة شراكة، فتتبع خطاً بيانياً مخالفاً، يعطي المحل الأول لشركات السوق اللبنانية وبنسبة ٤٠,٧٤٪ من هذه الشركات، وبحفظ مكانة معتبرة للسوق الخارجية، تصل إلى ٢٥,٩٢٪، بينما تنزل سوق بيروت من أفضليتها الكاسحة التي كانت لها مع المؤسسات الفردية (٩٢,٥) لتشكل سوقاً رئيسة لـ ٣٣,٣٣٪ من مؤسسات الشراكة.

الجدول رقم ٦٢

توزيع المؤسسات الحدودية

بحسب أسواق التعامل

	بيروت	لبنان	خارج لبنان	المجموع
المؤسسات الفردية	١١١	٧	٢	١٢٠
النسبة إلى إجمالي الفردي	٪٩٢,٥	٪٥,٨٣	٪١,٦٦	٪١٠٠
المؤسسات الشراكة	٩	١١	٧	٢٧
النسبة إلى إجمالي الشراكة	٪٣٣,٣٣	٪٤٠,٧٤	٪٢٥,٩٢	٪١٠٠

وتشكل السوق الخارجية الميل الذي تنحو إليه المؤسسات القائمة والمناسبة في طبيعة تقديماتها (الجدول رقم ٦٣). والمؤشر الفعلي لهذا التوجه يأتينا من مقارنة تشكل أسواق المؤسسات في ما قبل سنة ١٩٨٥ وفي ما بعد هذا التاريخ. فالمقارنة تظهر تراجعاً في حصة المؤسسات العاملة في المجال البيروتي سوقاً رئيسية، من ٪٨٨,١٥ في مرحلة ما قبل ١٩٨٥، إلى ٪٧٤,٦٤ في مرحلة ما قبلها. بالمقابل تظهر المقارنة وفي المرحلة نفسها، ارتفاعاً يجاوز المثلين في قطاع مؤسسات السوق اللبنانية (٪١٦,٩٠ مقابل ٪٧,٨٩)، ويجاوز المثلين كذلك في مؤسسات السوق الخارجية (٪٨,٤٥ مقابل ٪٣,٩٤). وهذا الارتفاع في حصة مؤسسات السوق الخارجية غير بعيد بالطبع، عن نسب مؤسسات الشراكة التي تشكلت في مرحلتي المقارنة الآنفتين، مرحلة ما قبل سنة ١٩٨٥ ومرحلة ما بعدها، فقد بلغت مؤسسات الشراكة في المرحلة الأولى ٧ شركات، بينما بلغت الـ ٢٠ شركة في المرحلة الثانية (راجع الجدول رقم ٦٠).

الجدول رقم ٦٣

توزيع المؤسسات الحدودية

بحسب تاريخ تعاملها مع أسواق لبنان والخارج

	بيروت	لبنان	خارج لبنان	المجموع
قبل سنة ١٩٨٥	٦٧	٦	٣	٧٦
	٪٨٨,١٥	٪٧,٨٩	٪٣,٩٤	٪١٠٠
بعد سنة ١٩٨٥	٥٣	١٢	٦	٧١
	٪٧٤,٦٤	٪١٦,٩٠	٪٨,٤٥	٪١٠٠

١٢ ـ حجم المؤسسات الحدودية:

تنعكس الغلبة الواسعة للمؤسسات الفردية الملكية، غلبة مقابلة في عدد المؤسسات ذات العامل الواحد والمؤسسات ذات العاملين الاثنين، بينما تنقلب الأمور في مؤسسات الشراكة. فالمؤسسات ذات الثلاثة عمال وما دون تبلغ ١١١ مؤسسة، أي ما نسبته ٪٧٥,٥١ من مجموع مؤسسات العينة. وتنخفض هذه النسبة في تدرج زمني ثلاثي، في المؤسسات التي تضم من ٤ إلى ٦ عمال، إلى ٪١٥,٦٤ فإلى ٪٢,٧٢ مع المؤسسات التي تضم من ٧ إلى ٩ عمال. أما في ما تبقى من مؤسسات تحوي من ١٠ عمال وما فوق حتى حدود الـ ٤٠ عاملاً، وعددها ٩ مؤسسات، فتصبح النسبة ٪٦,١٢ من إجمالي المؤسسات الـ ١٤٧.

الجدول رقم ٦٤

توزيع المؤسسات الحدودية

بحسب أعداد العاملين فيها

العاملون في المؤسسة	عامل ١	عامل ٢	عامل ٣	عامل ٤	عامل ٥	عامل ٦	عامل ٧	عامل ٨	عامل ٩	عامل ١٠	عامل ١٢	عامل ١٣	عامل ١٤	عامل ١٥	عامل ٢٢	عامل ٣٠	عامل ٤٠	
عدد المؤسسات	٦٨	٣٤	٩	٨	٨	٧	١	٢	١	١	٢	١	١	١	١	١	١	
المجموع	١١١			٢٣			٤			٩								١٤٧
النسبة	٪٧٥,٥			٪١٥,٦٤			٪٢,٧٢			٪٦,١٢								٪١٠٠

ولكن هذه النسب والأرقام حول أعداد العاملين في هذه المؤسسات، لا تفصح عن مدلولاتها الفعلية مع عدم تفريعها ما بين ملكية فردية ومملوكة بالشراكة، وبالتالي تحديد حصة كل واحدة منها من أعداد العمال (الجدول رقم ٦٥).

الجدول رقم ٦٥

توزيع العاملين في المؤسسات الحدودية

بحسب فئة المؤسسات المملوكة إفرادياً أو شراكة

عدد العاملين في المؤسسة	فئة ١			فئة ٢			فئة ٣			فئة ٤								
	عامل ١	عامل ٢	عامل ٣	عامل ٤	عامل ٥	عامل ٦	عامل ٧	عامل ٨	عامل ٩	عامل ١٠	عامل ١٢	عامل ١٣	عامل ١٤	عامل ١٥	عامل ٢٢	عامل ٣٠	عامل ٤٠	
مؤسسات فردية	٦٤	٣٣	٦	٥	٥	٤	-	-	١	-	١	-	-	١	-	-	-	١٢٠
المجموع ـ النسبة	١٠٣ ـ ٨٥,٨٣٪			١٤ ـ ١١,٦٦٪			١ ـ ٠,٠٨٪			٢ ـ ١,٦٦٪								١٠٠٪
مؤسسات شراكة	٤	١	٣	٣	٣	٣	١	٢	-	١	١	١	١	-	١	١	١	٢٧
المجموع ـ النسبة	٨ ـ ٢٩,٦٢٪			٩ ـ ٣٣,٣٣٪			٣ ـ ١١,١١٪			٧ ـ ٢٥,٩٢٪								١٠٠٪
المجموع العام	١١١			٢٣			٤			٩								١٤٧

تطغى في المؤسسات الفردية، المؤسسات ذات الـ ٣ عمال وما دون، وبنسبة تصل إلى ٨٥,٨٣، بينما لا تتعدى نسبة هذه المؤسسات في جانب المؤسسات المملوكة شراكة نصيب الـ ٢٩,٦٢٪. وفي الوقت الذي تتابع فيه مؤسسات الملكية الفردية انخفاضها من ١١,٦٦٪ مع فئة المؤسسات الثانية التي تحوي من ٤ إلى ٦ عمال، إلى حدّ الـ ١ بالمئة (٠,٠٨ مع فئة المؤسسات الثالثة و١,٦٦ مع فئة المؤسسات الرابعة)، في هذا الوقت تحافظ نسب المؤسسات المملوكة شراكة على نسب معقولة من التفاوت، تتراوح بين ٣٣,٣٣٪ في المؤسسات التي تضم ما بين ٤ و٦ عمال، و١١,١١٪ في المؤسسات التي تضم من ٧ ـ ٩ عمال. هذا مع الإشارة إلى أن نسب المؤسسات المتعددة العمال في قطاع الشراكة، تتعدى بأشواط، ما يقابلها من نسب في جانب المؤسسات المملوكة إفرادياً: ٣٣,٣٣٪ مقابل ١١,٦٦٪ و١١,١١٪ مقابل ٠,٠٨٪، و٢٥,٩٢٪ مقابل ١,٦٦٪، في فئات المؤسسات الثلاثة الأخيرة كما يبدو في الجدول أعلاه.

ما هي الخطوط التفصيلية لهذه النسب المتفاوتة؟

يبين توزع أعداد العمال في مؤسسات العينة الإفرادية منها والمتشاركة (الجدول رقم ٦٦):

الجدول رقم ٦٦

توزيع عدد العمال على

المؤسسات المملوكة إفرادياً أو شراكة

عدد العمال في المؤسسة	عامل ١	عامل ٢	عامل ٣	عامل ٤	عامل ٥	عامل ٦	عامل ٧	عامل ٨	عامل ٩	عامل ١٠	عامل ١٢	عامل ١٣	عامل ١٤	عامل ١٥	عامل ٢٢	عامل ٣٠	عامل ٤٠	
المؤسسات الفردية	٦٤	٣٣	٦	٥	٥	٤	-	-	١	-	١	-	-	١	-	-	-	١٢٠
عدد عمال المؤسسات الفردية	٦٤	٦٦	١٨	٢٠	٢٥	٢٤	-	-	٩	-	١٢	-	-	١٥	-	-	-	٢٥٣
مؤسسات الشراكة	٤	١	٣	٣	٣	٣	١	٢	-	١	١	١	١	-	١	١	١	٢٧
عدد عمال مؤسسات الشراكة	٤	٢	٩	١٢	١٥	١٨	٧	١٦	-	١٠	١٢	١٣	.١٤	-	٢٢	٣٠	٤٠	٢٢٤
عدد العمال الإجمالي	٦٨	٦٨	٢٧	٣٢	٤٠	٤٢	٧	١٦	٩	١٠	٢٤	١٣	١٤	١٥	٢٢	٣٠	٤٠	٤٧٧

أن الأرجحية الظاهرة في أعداد العمال هي إلى جانب المؤسسات الفردية إذ تضم ما نسبته ٥٣,٠٣٪ (٢٥٣ من ٤٧٧) من مجموع العمال مقابل ٤٦,٩٦٪ (٢٢٤ من ٤٧٧) نسبة للعاملين في مؤسسات الشراكة. ولكن هذه النسب تفقد بعض وقعها، من ناحية أولى، مع الأخذ بعين الاعتبار توزّع أعداد المؤسسات وفق ملكياتها ما بين فردية (١٢٠) وما بين شراكة (٢٧). وهي تفقد بعض وقعها من ناحية ثانية، مع ملاحظة كون العاملين في مؤسسات الفئة الأولى (فئة ٣ عمال وما دون)، يتشكلون في الغالب من صاحب المؤسسة مفرداً، أي من رب العمل، وهذه هي الحالة الكاسحة في المؤسسات ذات العامل الواحد، أو من رب العمل إلى جانب «أجير» أو «أجيرين»، في المؤسسات الثنائية أو الثلاثية العمال. وفي الحالين، لا تنطبق على هذين الطرفين، «أرباب العمل» أو «الأجراء»، صفة العامل التي يحوزها العاملون في المؤسسات المتعددة العمال، حيث تخضع الأمور لعقود وضمانات من التشريعات ومن الضوابط القانونية. وعلى هذا تنتقل الأرجحية في أعداد العمال إلى جانب مؤسسات الشراكة مقارنة مع مؤسسات الملكية الفردية. وفي ترجمة رقمية لهذه الأرجحية، نجعل حد المقارنة بين المؤسسات التي تحوي ما دون الـ ٥ عمال وتلك التي تضم ٥ فصاعداً (الجدول رقم ٦٧):

الجدول رقم ٦٧

توزيع المؤسسات بحسب أعداد العاملين

	ما بين ١ و٤ عمال			٥ عمال وما فوق			المجموع	
	عدد مؤسسات	عدد عمال	نسبة عمالية	عدد مؤسسات	عدد عمال	نسبة عمالية	مؤسسات	عمال
مؤسسات فردية	١٠٨	١٦٨	٨٦,١٥٪	١٢	٨٥	٣٠,١٤٪	١٢٠	٢٥٣
مؤسسات شراكة	١١	٢٧	١٣,٨٤٪	١٦	١٩٧	٦٩,٨٥٪	٢٧	٢٢٤
المجموع	١١٩	١٩٥	١٠٠٪	٢٨	٢٨٢	١٠٠٪	١٤٧	٤٧٧

يشكل عمال مؤسسات الشراكة التي تضم من ١ إلى ٤ عمال ما نسبته ١٣,٨٤٪ من مجموع العاملين في هذه الفئة من المؤسسات، مقابل النسبة المتبقية من العمال والبالغة ٨٦,١٥٪ وتحويها المؤسسات الفردية. بينما تنقلب النسب في الفئة الثانية، فئة المؤسسات التي تضم ٥ عمال وما فوق، حيث يشتغل في مؤسسات الشراكة أكثرية العمال بنسبة ٦٩,٨٥٪ من العمال مقابل نسبة الـ ٣٠,١٤٪.

١٣ ـ المؤسسات وعمالة الأقارب:

يشكل وجود الأقرباء، في عرف «العامل القريب»، وفي عرف العاملين الآخرين، شراكة مستورة في إدارة المؤسسة، من موقع «العين» والرقابة التي يمثلها القريب نيابة عن صاحب المؤسسة. وهي وسيلة إشراف تبدو، على وجه الإجمال، ضرورية بالنسبة لمالك المؤسسة أو لمالكيها، لا سيما وأن العديد الوافر من هذه المؤسسات بعيد عن الضبط الإداري المؤسسي، بما يعنيه من دقة في الدوام والحضور، وفي الأجور والأتعاب والتعويضات وفي الإجازات السنوية أو المرضية... فهذه كلها أمور تنقلب عادة، وفي هوامش واسعة أحياناً، في بورصة العلاقة ما بين أرباب العمل وعمالهم، ووفق مؤشرات لا تضبطها، في الغالب، العلاقات القانونية، بقدر ما تضبطها عوامل تتحدد في موازين العلاقة والمواقف الشخصية. ويأتي دور «القريب العامل» في المؤسسة، في التأثير على هذه العلاقة الداخلية، لأنه شعوراً منه بموقفه، حاسماً داخل المؤسسة، وهو شعور واهم في أحيان كثيرة، يروح في تصرفه وحرصه على المؤسسة يتصرف تصرف المالك الفعلي. وهذا ما لا يزعج في آن معاً صاحب المؤسسة أو أصحابها، إدراكاً منهم بأن هذه المواقف تجعلهم على معرفة بتفاصيل ما يدور في المؤسسة، مما يسهل في إمساكها وضبطها، إضافة إلى أنه يخفف عنهم، في جانب آخر، من تبعات الإشراف اليومي الدائم والمباشر. أو أنهم يجدون في هذا التدخل «القريب» في حالات عديدة، تعويضاً عن تقصير وعدم دراية في تسيير المؤسسة، لا سيما وأن بعضاً من أصحاب هذه المؤسسات وصلوا إلى مؤسساتهم ومصالحهم من دون تأهيل مسبق في مجال أعمال المؤسسات أو في مجال إدارتها.

يمثل الجدول رقم ٦٨ صورة «القرابة العاملة» في المؤسسات الحدودية الـ ١٤٧ وفيه يشكل العمال الذين لا يمتون بصلة قرابة إلى أرباب مؤسساتهم ٤١١ عاملاً من أصل إجمالي العاملين الـ ٤٧٧، أي ما نسبته ٨٦,١٦٪ مقابل ٦٦ عاملاً قريباً يشكلون النسبة الباقية ١٣,٨٣٪، يغطون ٤٧ مؤسسة[١٩٠] من أصل مجموع المؤسسات الـ ١٤٧، وتحتل المؤسسات التجارية المجال الأول لعمل الأقرباء، وتأتي محلات المواد الغذائية في الطليعة بمجموع ٢٤ عاملاً يعملون في ٢٠ محلاً من أصل الـ ٤٧ مؤسسة،[١٩١] تليها في ذلك محلات بيع الأدوات الكهربائية

(١٩٠) ٣٠ مؤسسة بعامل واحد، و١٥ مؤسسة بعاملين، ومؤسستان تقومان بثلاثة عمال.

(١٩١) يعمل منهم ١٦ عاملاً في ١٦ مؤسسة ذات عامل واحد، إلى جانب ٨ يعملون أزواجاً في ٤ مؤسسات.

الجدول رقم ٦٨

توزيع المؤسسات بحسب درجة القرابة

بين العمال وأرباب العمل

	عدد العمال الإجمالي	لا قرابة	قريب ١	قريب ٢	قريب ٣
عامل عدد ١	٦٨	٦١	٥	٢	-
عامل عدد ٢	٦٨	٤٩	٧	١٢	-
عامل عدد ٣	٢٧	٢٤	٣	-	-
عامل عدد ٤	٣٢	٢٥	٤	-	٣
عامل عدد ٥	٤٠	٣٢	٥	-	٣
عامل عدد ٦	٤٢	٣٦	٢	٤	-
عامل عدد ٧	٧	٧	-	-	-
عامل عدد ٨	١٦	١٤	٢	-	-
عامل عدد ٩	٩	٧	-	٢	-
عامل عدد ١٠	١٠	٩	١	-	-
عامل عدد ١٢	٢٤	٢٠	-	٤	-
عامل عدد ١٣	١٣	١٣	-	-	-
عامل عدد ١٤	١٤	١٣	١	-	-
عامل عدد ١٥	١٥	١٣	-	٢	-
عامل عدد ٢٢	٢٢	٢٢	-	-	-
عامل عدد ٣٠	٣٠	٢٨	-	٢	-
عامل عدد ٤٠	٤٠	٣٨	-	٢	-
	٤٧٧	٤١١	٣٠	٣٠	٦

حيث يتولى فيها ٤ من ٩ تشغيل أقارب. فمحلات بيع الأحذية (٤ محلات)، فالمؤسسة العقارية وتتولى تشغيل ٣ من الأقارب، فالمؤسسة التعليمية، المدرسة (٣ أقارب). ولا تخفى بالطبع دوافع اللجوء إلى الأقارب في مثل هذه المؤسسات المكشوفة أمام إمكانية التسلل إلى بضائعها أو حساباتها أو أسرارها أو انضباطها، وهذه كلها، إلى عنصر القرابة، تشكل موضع ثقة في أمانة «القريب» أو في ولائه للمؤسسة ودواخلها.

وفي ميدان الأقارب تعود المؤسسات الفردية إلى سبقها مؤسسات الشراكة في هذا المضمار، إذ تنقسم مجموعة العمال الـ ٦٦ من أقارب أرباب الأسر، إلى ٤٦ عاملاً يعملون في المؤسسات الفردية، أي بما نسبته ١٨,١٨٪ من مجموع الـ ٢٥٣ عاملاً في هذه المؤسسات، مقابل ٢٠ عاملاً يعملون في مؤسسات الشراكة، أو ما نسبته ٣٢,٨ من جمهور العاملين في مؤسسات الشراكة. ولا يخفى هنا حاجة المؤسسات الفردية الدائمة، خاصة الصغيرة منها والتي تقوم بنصاب عامل أو عاملين، إلى عنصر الأمانة والثقة شرطين يلزم توفرهما في العامل أو الأجير، وهو ما لا تراه عين الرضا، وعين المصلحة، متوفراً، على وجه الإجمال، إلاّ في العمال الأقربين.[١٩٢]

---

(١٩٢) حتى تاريخ تحرير الاستمارة، لم تكن اليد العاملة الخارجية، قد أصابت من المواقع الأساسية لليد العاملة الجنوبية في الضواحي الجنوبية من بيروت، ومن قطاعاتها الأساسية: عمال الأحذية وعاملات معامل الخياطة والمنسوجات. وذلك لأن حرفة الأحذية مهنة حرفية بامتياز، والمهنة الثانية نسائية بامتياز، وفي الحالين لم تجد السوق المحلية من هذين النوعين منافسة مبكرة. فالمنافسة الفعلية حتى ذلك التاريخ كانت تدور على مساحة المهن التي يستطيع الأجراء فيها، مباشرة مهنهم في الحد الأدنى من الصنعة.

والملاحظ في السنوات الثلاث الأخيرة، كان نزول اليد العاملة السورية مجال العمل في حرفة صناعة الأحذية، حيث تلقى عروض العمل فيها قبولاً من جانب العديد من أرباب العمل، ليس من موقع رخص اليد العاملة وحسب، وإنما من موقع أن وجود العمال السوريين في المؤسسات والمحترفات الوسطى والصغيرة، يضع أرباب أعمالها في صورة مهنهم كما تتبدى في الجوار، ويضعهم في أجواء أسعار المواد الأولية، ويؤمنون بالتالي وسيلة شراء لهذه المواد تغنيهم عن تحكم التاجر والمستورد في السوق اللبنانية، وذلك عن طريق شرائها على يد العمال السوريين أنفسهم.

إلى ذلك تأتي بعض العروض من بعض العمال الذين لا يمتلكون مبيتاً في لبنان، بالعمل بأجور أكثر تهاوداً من الأجور المتداولة، لقاء السماح لهم بالمبيت في المؤسسات التي يعملون فيها. وهكذا صار بعض أصحاب المؤسسات الحرفية الصغيرة يقومون بدور أصحاب «النزول» يؤوون فيها عمالاً لقاء بدائل مالية تحسب سلفاً من ضمن الأجور.

١٤ ـ مصادر التمويل الأولى في إقامة المؤسسات:

تتبوب مصادر التمويل في أربع نقاط رئيسية: في التوفير والهجرة والوراثة، وفي ما هو خارج هذه الأبواب ويأتي تحت عنوان «غير ذلك» (الجدول رقم ٦٩). وتشكل هذه المصادر منفردة أو مجتمعة أحياناً أبواب التمويل التي قامت من طرقها المؤسسات القائمة.

الجدول رقم ٦٩

توزيع المؤسسات بحسب مصادر التمويل

توفير	هجرة	وراثة	وراثة ـ توفير	غير ذلك	المجموع
٨٨	٣٩	٦	٩	٥	١٤٧
٥٩,٨٦٪	٢٦,٥٣٪	٤,٠٨٪	٦,١٢٪	٣,٤٪	١٠٠٪

تبقى أموال التوفير المصدر الأول في تحديد مصادر الرأسمال اللازم لافتتاح مؤسسة، وبنسبة ٥٩,٨٦٪ أي ما يقارب ٣/٥ المؤسسات القائمة، يليها في ذلك، وبنسبة معتبرة تصل إلى ٢٦,٥٣٪، أموال الهجرة، وهي الأموال المرصودة تحديداً للشروع في مثل هذا الحقل ونعني به إقامة المؤسسة.

ولكن هذه الأرقام والنسب تبقى مطوية على دلالاتها الفعلية، إن لم نأتها من طريقين: طريق توزعها على طبيعة ملكية المؤسسات وطريق تاريخ نشوء هذه المؤسسات.

أ ـ في طبيعة ملكية المؤسسات، (الجدول رقم ٧٠)، تمسك أموال التوفير والهجرة من طرفين متقابلين، بحالتي الملكية الفردية وملكية الشراكة، بحيث تنقلب النسب متعاكسة في الحالين في حدود الضعف أو تزيد عنه بقليل. فأموال التوفير تشكل الأساس في قيام ٦٦,٦٦٪ من المؤسسات الفردية، بينما يقل الأمر عن نصف ذلك في مؤسسات الشراكة فلا تتعدى هذه النسبة الـ ٢٩,٦٣٪. وفي مصادر أموال الهجرة تبدو نسبة المؤسسات الفردية المنشأة بموجبها في حدود الـ ٢٢,٥٪، لتتضاعف مع مؤسسات الشراكة إلى ٤٤,٤٤٪.

الجدول رقم ٧٠

توزيع مصادر التمويل

بحسب طبيعة المؤسسة

	توفير		هجرة		وراثة		توفير ـ وراثة		غير ذلك		المجموع	
ملك فردي	٨٠	٪٦٦,٦٦	٢٧	٪٢٢,٥	٥	٪٤,١٦	٤	٪٣٣,٣٣	٤	٪٣,٣٣	١٢٠	٪١٠٠
ملك شراكة	٨	٪٢٩,٦٢	١٢	٪٤٤,٤٤	١	٪٣,٧	٥	٪١٨,٥١	١	٪٣,٧	٢٧	٪١٠٠

يجد هذا الأمر تفسيره، من ناحية أولى، في تفاوت رؤوس الأموال المطلوبة لتأسيس مصلحة بين حالة الملكية الفردية وحالة الشراكة، حيث تستطيع أموال التوفير في الحالة الأولى أن تفي على الأقل بالحدود الدنيا المطلوبة لمباشرة الاستثمار في مؤسسة فردية. ولكننا نلفت هنا إلى أن أموال التوفير المشكلة من فائض الدخل، تدين في جانب كبير في «توفرها» إلى الأموال التي تصل من أطراف في الاغتراب البعيد، في سبيل إعانة المقيمين ومساعدتهم على تدبر شؤون حياتهم.

أما عن الدور البارز لأموال الهجرة في مؤسسات الشراكة، فهو مشدود بدرجة كبيرة، وعلى العكس من الحالة الأولى، إلى عدم قدرة مصادر الدخل الذاتية، على توفير المتطلبات المادية التي تستدعيها إقامة مؤسسات شراكة تطمح لأن تكون جامعة لأنواع عديدة من أصناف البضائع، أو أنها تطمح في حالة التخصص بنوع محدّد من المنتوجات، لأن تتعدى في أسواقها الإطار البيروتي إلى إطار لبنان والأسواق الخارجية. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يتعلق الأمر كذلك بالمغتربين أنفسهم، الذين راح بعضهم، يحاول نقل تجربته الاقتصادية في مغتربه، وراح بعض آخر، تحت وطأة الأحداث السياسية في هذه المغتربات، وتحديداً في البلدان الإفريقية، ينقل رأسماله ويستثمره في بعض المرافق الاقتصادية اللبنانية.[(١٩٣)]

ب ـ في دور التمويل وعلاقته بتاريخ نشوء هذه المؤسسات. (الجدول رقم ٧١) يبقى «التوفير» مصدر التمويل على سبقه غير مصادر مالية، فهو يشكل بنسبته العامة ٥٩,٨٦٪ (٨٨ من أصل ١٤٧ حالة إنشاء مؤسسة). وفي الخمسيات الأربعة الأولى، أي من مرحلة ما قبل سنة ١٩٧٠ حتى نهاية سنة ١٩٨٤، ترتفع نسب

(١٩٣) بالعودة إلى طبيعة ملكية المؤسسات نرى أن المؤسسات الثلاثة التي تشكلت بشراكة من خارج القرابة (راجع الجدول رقم ٦١)، تعود إلى الهجرة كمصدر تمويل.

حالات «التوفير» تباعاً ٨ ـ ١٠ ـ ١٩ إلى ٢٤ حالة، وهذا يعني أن هناك ما مجموعه ٦١ مؤسسة قامت على أساس أموال التوفير، أي ما يناسب ٨٠,٢٦٪ من مجموع الـ ٧٦ مؤسسة كانت قد أنشئت حتى سنة ١٩٨٤.

الجدول رقم ٧١

توزيع المؤسسات الحدودية

بحسب مصادر التمويل وتاريخ نشوء المؤسسات

	توفير	هجرة	وراثة	وراثة ـ توفير	غير ذلك	المجموع
ما قبل ١٩٧٠	٨	٢	ـ	ـ	ـ	١٠
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١٠	١	ـ	ـ	ـ	١١
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٩	١	١	ـ	ـ	٢١
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٢٤	٨	ـ	٢	ـ	٣٤
١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٣	٨	٢	٥	ـ	٢٨
١٩٩٠ ـ ١٩٩٤	١٤	١٩	٣	٢	٥	٤٣
المجموع	٨٨	٣٩	٦	٩	٥	١٤٧

يتم تراجع ملحوظ في حالات «التوفير» في الخمسيتين الخامسة والسادسة، من ٢٤ حالة في خمسية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ إلى ١٣ حالة في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ و١٤ حالة في ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤، أي أن مجموع حالات «التوفير» تشكل في الـ ١٠ سنوات الأخيرة ما مجموعه ٢٧ حالة أو ما نسبته ٣٨,٠٢٪ من إجمالي المؤسسات التي أنشئت في هذه المرحلة وعددها ٧١ مؤسسة.

وفي الحديث عن عامل «التوفير» يجب أن نشير إلى نقطة أساس تأتينا من النظر في رقم الـ ٢٤ مؤسسة الواردة في الجدول، والتي أنشئت في خمسية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ على قاعدة رأس مال التوفير. فمن مراجعة سنوات افتتاح هذه المؤسسات ومقارنة ذلك بسنوات نزول أصحابها إلى بيروت، نرى أن هناك «مؤسسة» واحدة لم يمض على نزول صاحبها سوى سنة واحدة و٥ مؤسسات سنتان، و٣ «مؤسسات» لم يمض على إنشائها سوى ٤ و٥ و٦ سنوات على التوالي. وهذا يعني أن عامل الادخار الأساسي، تم خارج الإقامة في بيروت لأن أصحاب هذه المؤسسات جاؤوا بموفوراتهم الأم من إقاماتهم السابقة في الشريط المحتل.

في موازاة ذلك كان رصيد أموال الهجرة، يتقدم بثبات، في مساهمته المتزايدة

في إنشاء المؤسسات الحدودية في بيروت وضواحيها، إذ تنتقل مساهمة أموال الهجرة من ٩,٥٢٪ في الخمسيّات الثلاث الأولى (٤ من ٤٢ مؤسسة)، إلى ١٥,٧٨٪ في أواخر سنة ١٩٨٤ بعد إضافة الخمسية الرابعة. ثم تحصل قفزة كبيرة في الخمسيتين الأخيرتين بحيث تصل النسبة إلى ٣٨,٠٢٪ (٢٧ من ٧١ حالة)، أي أنها تتعادل في هذه المرحلة مع أموال التوفير كمصدر أولي من مصادر رأس المال اللازم لتشكيل مؤسسة. ثم إن أرقام أموال الهجرة تعود في الخمسية الأخيرة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤، وتتجاوز أرقام أموال التوفير (١٩ حالة لأموال الهجرة مقابل ١٤ حالة لأموال التوفير). وقد صار الأمر كذلك مع استقرار المهاجرين ونضوج أعمالهم في مغترباتهم بشكل بات يمكنهم من إرسال أموال أكثر وفاء وغلة، وصار كذلك مع تسرب أموال الادخار الحدودية من حسابات «التوفير» وضياعها في جمود الأوضاع الاقتصادية أو في «سر» دورتها المغلق.

١٥ ـ الملكيات خارج بلدة المنشأ:

تحدد إجابات العينة وجود ٤٦٩ حالة نسبة ٤٦,٦٦٪ خلواً من أي تملك في بيروت أو الضواحي. أما الـ ٥٣٦ حالة الملكية الباقية، فتندرج في أبوابها كالتالي:(١٩٤)

الجدول رقم ٧٢

توزيع الملكيات خارج بلدة المنشأ

شقة	مؤسسة (البناء)	غير ذلك
٤٤١	٦٣	٣٢
٤٣,٨٨	٦,١٦	٣,١٨

تحتل ملكية الشقة السكنية المقام الأول في خطوات التملك، وبنسبة معززة تصل إلى ٤٣,٨٨٪.(١٩٥) إذ ما زال تملك البيت في المدينة يشكل واحدة من

(١٩٤) اضطررنا إلى إلغاء الإجابات الواردة بموجب سؤال عن عدد الآليات المملوكة، لأن تشوشاً حصل فيها وتتعلق باعتبار السيارة الخاصة آلية مستثناة أو معتبرة، ضمن الإجابة.

(١٩٥) في الحديث السابق عن طبيعة الإقامة وملكية المسكن، مر أن عدد المالكين لمساكنهم بنسبة ٤٤,٧٧٪. يتوزعون ٦٨ مالكاً في بيروت و٣٨٢ مالكاً في الضواحي أي بمجموع يصل إلى ٤٥٠ مسكناً. ويبدو أن هناك ٩ حالات مقيمة في مساكنها اتخذت «صفة المالكة بالمونة» دون أن تكون لها ملكية قانونية بالفعل.

نقاط «الوصول» في رحلة الإقامة الجديدة، وعلامة من علامات النجاح فيها. أما المحال المملوكة فتبلغ ٦٣ محلاً أو مؤسسة، وهو ما يبدو أنه لا يشكل في الحساب العملي، ما يذهب إليه التصور النظري والعفوي، بأن هذه الحالة تشكل ٤٢,١٧٪ من إجمالي المحلات التي تشغلها المؤسسات الحدودية الـ ١٤٧، على اعتبار أن وفرة من هذه المحلات الـ ٦٣، مملوكة وغير مستثمرة سوى في الميدان العقاري وحسب، أو أنها مستثمرة من شاغليها، بالإيجار من أفراد من خارج الشريط الحدودي المحتل. ويعود السبب في تقلص نسبة المحلات المملوكة إلى أن العديد من المؤسسات الحدودية التي قامت في العشرين سنة الأخيرة، كانت مقامة في محلات مصادرة في مناطق من بيروت والضواحي، أو أنها مبنية على أراضي المشاع في مناطق من الضواحي.

١٦ ـ مصادر الدخل الإضافية:

تشتمل المداخيل الإضافية لدى أفراد العينة على ٩٢٩ «رصيداً» (الجدول رقم ٧٣) وتشغل أموال الاغتراب المحل الأول في مصادر الدخل الإضافية بنسبة ٦٤,٤٪ من مجموع هذه الأرصدة، وهي نسبة تأتي فقط إلى أصحاب المداخيل المنتظمة، على شكل إعانات دورية ومحددة من مغتربين مقيمين إلى ذويهم، ولا تنسحب على الإعانات الطارئة وغير المحسوبة، أو تلك المساعدات التي تصل على غير موعد، إلى بعض الجماعة المقيم. أما «مساعدة الأهل» من اللبنانيين المقيمين إلى بعض أرباب أسر العينة، فهي على العكس من مساعدات أهل الاغتراب، تدخل مصدر دخل إضافياً، ومن باب ضيق، بنسبة لا تتعدى ١,٧٢٪

الجدول رقم ٧٣

توزيع المداخيل الإضافية على أُسر العينة

اغتراب	عمل زوجة	عمل إضافي	مساعدة أهل	تقاعد	عقارات	غير ذلك	المجموع
٥٩٩	١٠٨	٨٧	١٦	١٠	٣	١٠٦	٩٢٩
٦٤,٤١٪	١١,٦٢٪	٩,٣٦٪	١,٧٢٪	١,٠٧٪	٠,٣٢٪	١١,٤١٪	١٠٠٪

مصدر الدخل الرئيس الثاني، يتمثل بعمل الزوجة بنسبة ١١,٦٢٪، وهو مصدر يرتبط بشكل رئيسي بمستوى الزوجة التعليمي، حيث مجالات العمل أمام المرأة المتزوجة المتعلمة أوفر فرصاً وأكثر ملاءمة لظروفها العائلية، وهي ظروف يشكلها في الغالب التعليم المدرسي، ساحة للعمل النسوي.

«العمل الإضافي» خارج دوام المهنة الرئيسية، مصدر الدخل الإضافي الثالث بنسبة ٩,٣٦٪، ويبدو هذا المصدر غالباً لدى فئة المتعلمين من ذوي الشهادات لدى الرجال، لا بل أن الترابط يبدو حاداً بين العمل الإضافي وبين تحصيل مستوى علمي، فمن أصل الـ ٨٧ رصيداً عملاً إضافياً، هناك ٦٥ حالة تنتمي إلى فئات الموظفين، من بينها ٦٢ رصيداً تنتمي إلى موظفي الفئة الرابعة.

أما مصادر الدخل الإضافي المتبقية والمشمولة في باب «غير ذلك»، فهي تأتي في المرتبة الثانية وبنسبة ١١,٤١٪ بعد أموال الاغتراب، وهي نسبة مرتفعة ولافتة، وتتشكل أساساً من المداخيل غير المنظورة أو غير المحددة، أو تكون من تلك المصادر التي لا يرغب صاحب الاستمارة في الإجابة عنها بصريح الدلالة.

كيف تتوزع هذه المداخيل الإضافية على أفراد العينة؟

يتوزع الـ ٩٢٩ رصيداً في الدخول الإضافية (الجدول رقم ٧٤)، ما بين «دخل إضافي واحد» و«أكثر من دخل إضافي»، تصيب ٦٠٥ أُسَر، أو ما نسبته ٦٥,١٢٪ من أفراد العينة، رصيد دخل إضافي واحد، وهو دخل تشكل أموال الاغتراب نسبته العالية بـ ٧٤,٧١٪، بينما تتشارك هذه الأموال مع غيرها بنسبة ٤٥,٣٧٪ في تشكيل أرصدة دخل إضافي لدى ما نسبته ٣٤,٨٧٪ من أسر العينة.

الجدول رقم ٧٤

توزيع نسبة المداخيل الإضافية

على أفراد العينة

	اغتراب	عمل زوجة	عمل إضافي	مساعدات أهل	تقاعد	عقارات	غير ذلك	المجموع	النسبة العامة
دخل إضافي واحد	٤٥٢	٤٥	٥٣	١٦	٥	٣	٣١	٦٠٥	٦٥,١٢٪
النسبة	٧٤,٧١٪	٧,٤٣٪	٨,٧٦٪	٢,٦٤٪	٠,٨٢٪	٠,٤٩٪	٥,١٢٪	١٠٠٪	
أكثر من دخل واحد	١٤٧	٦٣	٣٤	-	٥	-	٧٥	٣٢٤	٣٤,٨٧٪
النسبة	٤٥,٣٧٪	١٩,٤٤٪	١٠,٤٩٪	-	١,٥٤٪	-	٢٣,٣٨٪	١٠٠٪	
المجموع العام	٥٩٩	١٠٨	٨٧	١٦	١٠	٣	١٠٦	٩٢٩	١٠٠٪

ولكن توقيع هذه النسب من الأرصدة من أعداد الأسر، يبدو متفاوتاً بالطبع، ففي الوقت الذي تغطي فيه أرصدة الحالة الأولى، (الدخل الإضافي الواحد) الـ

٦٠٥، عدداً موازياً لها من الأسر، يتراجع عدد الأسر التي تفيد من دخلين إضافيين تراجعاً واضحاً بالنسبة لأعداد الأرصدة المحصلة لحساب الحالة الثانية، إذ تصل إلى ١٦٢ أسرة، أي أن عدد الأسر المستفيدة يساوي بالضبط نصف عدد أرصدة الدخل الإضافية المحددة الـ ٣٢٤.

١٧ ـ مصادر الدخل الإضافية والمهن:

إذا كانت المداخيل الإضافية، مصادر دخل أساسية تغطي، كلياً أم جزئياً، بعضاً من نفقات بعض الفئات المهنية من عاجزين عن العمل أو من فئة شبه العمال، فإن انسحابها على مختلف قطاعات وفئات المهن الحدودية، وإن بنسب متفاوتة، يجعل منها ضرورة اقتصادية أساسية في حياة الجماعة الحدودية (الجدول رقم ٧٥). وإذا استثنينا الفئات العليا من التجار والمقاولين وأصحاب المشاغل، المندرجين في خانة أصحاب الأعمال الحرة والذين يحوز ٢٤,٣٢٪ منهم على مداخيل إضافية، فإن نسبة المستفيدين الحدوديين من المداخيل الإضافية لا تقل لدى الفئات المهنية الباقية عن ٥٦,٧٪ في الحد الأدنى من الإفادة، وهذه الفئة هي فئة أصحاب الحرف المستقلة، وهم أساساً من المستقلين بأعمالهم من أصحاب المهن ومن أرباب العمل، ومن أصحاب المحلات والمؤسسات التجارية والحرفية والخدماتية المتوسطة الحجم والمهمات الاقتصادية.

الجدول رقم ٧٥

توزيع المداخيل الإضافية

بحسب مهن أرباب أسر العينة

	أعمال حرة	مهن حرة	موظف فئة ١ - ٢	موظف فئة ٣	موظف فئة ٤	عسكري	متقاعد	حرفي مستقل	عامل ماهر	عامل حرفي	شبه عامل	عاطل عن العمل	عاجز	مغترب	رجل دين	غير ذلك	المجموع
عدد أفراد العينة	٣٨	٦	١	٢٢	١٣٨	١٥	٣٩	٢٣١	١٧	١٦٧	١٢٦	١٠٨	٥٤	٣٩	١	٣	١٠٠٥
دخل أموال اغتراب	٥	-	-	٨	١٥	٣	٢٧	١٢٦	-	١٢٧	١٠٣	٧٣	٣٩	-	-	-	٥٢٦
دخل عمل الزوجة	٤	٤	١	٤	٤٨	٢	-	٥	١	٥	-	-	٢	١	-	-	٧٧
دخل عمل إضافي	-	-	-	٣	٥٥	-	٨	-	٤	-	-	-	-	-	-	-	٧٠
أهل - تقاعد عقارات	-	-	-	-	-	٨	-	-	-	٨	٢٠	٣٠	٢	-	١	-	٦٩
دخل «غير ذلك»	-	-	-	-	-	-	-	-	٧	٥	-	-	١٠	-	-	٣	٢٥
مجموع المستفيدين	٩	٤	١	١٥	١١٨	١٣	٣٥	١٣١	١٢	١٤٥	١٢٣	١٠٣	٥٣	١	١	٣	٧٦٧
النسبة إلى عدد أفراد المهنة ٪ من أسر العينة	٢٤,٣٢	٦٦,٦٦	-	٦٨,١٨	٨٥,٥	٨٦,٦	٨٩,٧٤	٥٦,٧	٧٠,٥	٨٦,٨٢	٩٧,٦١	٩٥,٣٧	٩٨,١٤	-	-	-	

أما في بقية الحرف والمهن، فتستوي الحاجة إلى الأعمال الإضافية لتدبير دورة الحياة في نواحيها المتعددة، لدى بقية الفئات الاجتماعية الحدودية، وإنما مع افتراق في مصادر المداخيل الإضافية، إذ تختلف الأدوار بين أهمية وازنة لدور أموال الاغتراب لدى فئة العمال وفئة العاطلين عن العمل وفئة العاجزين، حيث لا تقل النسبة عن ٧٠,٨٧٪ (الجدول رقم ٧٦) بينما نرى أن هناك تراجعاً واضحاً لمصادر الاغتراب هذه، مع فئات الموظفين لصالح الأعمال الإضافية ومداخيل العاملات من الزوجات، حيث تتراجع نسبة المستفيدين لدى موظفي الفئة الثالثة، إلى ٥٣,٣٣٪ مقابل ٤٦,٦٦٪ لمصدري «عمل الزوجة» و«العمل الإضافي». وتبقى فئة الموظفين الرابعة، الأبلغ دلالة، حيث تتدنى نسبة مداخيل الاغتراب الإضافية إلى حد ١٢,٧١٪ مقابل ٨٧,٣٣٪ لعاملي «عمل الزوجة» و«الدخل الإضافي» (الجدول رقم ٧٧).

الجدول رقم ٧٦

توزيع مداخيل الاغتراب

لدى فئات العمال والعاطلين عن العمل والعاجزين

	تقاعد	عامل حرفي	شبه عامل	عاطل عن العمل	عاجز
عدد المستفيدين الإجمالي	٣٥	١٤٥	١٢٣	١٠٣	٥٣
مداخيل الاغتراب الإضافية	٢٧	١٢٧	١٠٣	٧٣	٣٩
النسبة ٪	٪٧٧,١٤	٪٨٧,٥٨	٪٨٣,٧٧	٪٧٠,٨٧	٪٧٣,٥٨

الجدول رقم ٧٧

توزيع المداخيل الإضافية

بحسب فئة الموظفين

	موظف فئة ٣		موظف فئة ٤	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
مصادر اغتراب إضافية	٨	٪٥٣,٣	١٥	٪١٢,٧١
عمل الزوجة	٤	٪٢٦,٦٦	٤٨	٪٤٠,٦٧
عمل إضافي	٣	٪٢٠	٥٥	٪٤٦,٦٦
المجموع	١٥	٪١٠٠	١١٨	٪١٠٠

تجد ظاهرة تدني نسبة اعتماد الموظفين من الفئة الرابعة على أموال الاغتراب مصدر دخل إضافي (١٢,٧١٪) في كون قسم من أفراد هذه الفئة لم يسلك باب الاغتراب أصلاً، لأنه لم يكن له من سبل موصلة إليه، أو لأنه على راحة من مداخيله المنظورة أم غير المنظورة من وظيفته.

وما تجدر الإشارة إليه، هو توزيع المداخيل الإضافية غير المحددة في باب «غير ذلك»، والتي تطول بشكل رئيسي إلى العسكريين وشبه العمال والعاطلين عن العمل، كما يظهر في الجدول رقم ٧٨.

الجدول رقم ٧٨

توزيع المداخيل الإضافية

لدى فئة «غير ذلك»

	عسكري	شبه عامل	عاطل عن العمل
عدد المستفيدين الإجمالي	١٣	١٢٣	١٠٣
دخل إضافي «غير ذلك»	٨	٢٠	٣٠
النسبة	٪٦١,٣٥	٪١٦,٢٦	٪٢٩,١٢

وإذا كان وجود هذه المداخيل لدى العسكريين، مفهوماً على ضوء التقديمات الإضافية في بدلات السكن والانتقال والمنح المدرسية والضمانات الصحية الكاملة التغطية، وعلى ضوء تعويضات الحجز وأوقات الاستنفار، فإن أمر تسمية هذه المداخيل أو حصرها، يبقى مفتوحاً ومشرعاً أمام شتى الاحتمالات والتأويلات لدى الفئتين الباقيتين.

ومع اختلاف فئات المهن الحدودية في مصادر مداخيلها الإضافية، فإنها تفترق كذلك عند حد الإفادة من هذه المداخيل: الإفادة من مدخول واحد إضافي، أو الإفادة من مدخولين اثنين إضافيين:

الجدول رقم ٧٩

توزيع مصادر الدخل الإضافية

بحسب مهن أرباب الأسر

	أعمال حرة	مهن حرة	موظف فئة ١ ـ ٢	موظف فئة ٣	موظف فئة ٤	عسكري	متقاعد	حرفي مستقل	عامل ماهر	عامل حرفي	شبه عامل	عاطل عن العمل	عاجز	رجل دين	مهاجر	غير ذلك	المجموع
دخل إضافي واحد	٥	٢	١	٩	٦٩	٥	٢٧	١٣١	١٢	١٢٥	١٠٣	٧٣	٣٩	١	-	٣	٦٠٥
دخلان إضافيان	٤	٢	-	٦	٤٩	٨	٨	-	-	٢٠	٢٠	٣٠	١٤	-	١	-	١٦٢
المجموع	٩	٤	١	١٥	١١٨	١٣	٣٥	١٣١	١٢	١٤٥	١٢٣	١٠٣	٥٣	١	١	٣	٧٦٧
النسبة	٪١١,٧٣	٪٠,٥٢	-	٪١,٩٥	٪٤١,٥٢	٪٦١,٥٣	٪٢٢,٨٥	-	-	٪١٣,٧٩	٪١٦,٢٥	٪٢٩,١٢	٪٢٦,٤١	-	-	-	٪١٠٠

تستقل، من بين الفئات المهنية المؤثرة، فئة الحرفيين المستقلين، مع فئة العمال الماهرين، بعدم الإفادة في أية حالة من دخلين إضافيين، بينما تفيد مجموعة موظفي الفئة الرابعة بـ ٤١,٥٢٪ من أفرادها من دخلين إضافيين (٤٩ من ١١٨)، ويقع القسط الأوفر في ذلك، كما تبدى في الجداول السابقة، على حساب أرصدة «العمل الإضافي» و«عمل الزوجة»، سيما وأن هذه الفئة هي الأقل توكؤاً على أموال الاغتراب مداخيل إضافية (١٢,٧١٪).[١٩٦]

ويتضح من الجدول كذلك لزوم مداخيل الاغتراب، باستثناء ما يتعلق بحالة الموظفين، في مهمة تغطية الانتقال إلى فئة الدخلين الإضافيين. ويتضح كذلك ارتفاع نسبة تحصيل الدخلين الإضافيين لدى الفئات التي لا ينفصل النظر فيها عن واقعها الإنساني (العاجزين) أو الاجتماعي (فئتي «العاطلين عن العمل» و«شبه العمال»).

١٨ ـ المرأة الحدودية في ميدان العمل:[١٩٧]

يتفاوت منسوب عمل المرأة ومساهمتها في مجموعة أرباب الأسر عنه في مجموعة الأبناء، إذ يبلغ عدد العاملين في مجموعة أرباب الأسر ٩٥١ عاملاً ينقسمون كالتالي في ما بين الرجال والنساء:

الجدول رقم ٨٠

نسبة النساء العاملات إلى فئة أرباب الأسر

عدد العاملين	الرجال		النساء	
٩٥١	٨٤٣	٨٨,٦١٪	١٠٨	١١,٣٥٪

أو بمعادلة أخرى، تشكل النساء العاملات ما نسبته ١٢,٨١٪ قياساً على عدد الرجال العاملين (١٠٨ مقابل ٨٤٣).

بينما تبدو الصورة مغايرة تماماً في مقلب الأبناء، (الجدول رقم ٨١) إذ تشكل نسبة النساء العاملات كما يتضح ٣٠,٣٦٪ من مجموع الأبناء العاملين، وتشكل قياساً على عدد الرجال العاملين ما نسبته ٤٣,٦١٪ (٣٦٢ مقابل ٨٣٠).

(١٩٦) تلي هذه الفئة في نسبتها هذه، فئة العمال المهرة، حيث تختفي بالكامل أموال الاغتراب كمصدر دخل إضافي. راجع ص ٦٦٠ وما بعدها من هذه الدراسة.

(١٩٧) لم تطرح الاستمارة سؤالاً مباشراً حول عمل الزوجة. وقد لجأنا إلى أجوبة عن سؤال في الاستمارة، يتعلق بمصادر الدخل الإضافية لدى الأسر في العينة، فوجدنا أن عمل الزوجة يشكل مصدراً إضافياً في ١٠٨ حالات. فاعتمدنا هذا الرقم عدداً للنساء العاملات.

وهاتان النسبتان للعاملين لدى فئة أرباب الأسر من الرجال والنساء، ومقارنة لهما بالعاملين في فئة الأبناء، تعنيان أن نسبة النساء العاملات، قياساً على عدد العاملين الإجمالي، تضاعف بـ ٢,٦٧ مرة لدى مجموعة الأبناء ما يقابلها لدى مجموعة أرباب الأسر (١١,٣٥٪ مقابل ٣٠,٣٦٪). وتضاعف بـ ٣,٤ مرة، نسبة العاملات على العاملين (١٢,٨١٪ مقابل ٤٣,٦١٪).

الجدول رقم ٨١

نسبة النساء العاملات إلى فئة الأبناء

إجمالي القوى العاملة	العاطلون عن العمل	مجموع العاملين	العاملون الرجال	العاملات النساء
١٣١٥	١٢٧	١١٩٢	٨٣٠	٣٦٢
		١٠٠٪	٦٩,٦٣	٣٠,٣٦

وفي المحصلة الإجمالية، تتوضح وضعية عمل النساء في الصورة المهنية الحدودية العامة والمشكلة من العاملين من الرجال والنساء كما في الجدول رقم ٨٢. إذ تبلغ نسبة النساء العاملات ٢١,٩٣٪ من مجموع العاملين، وهي نسبة تتعدى بـ ٤,٧٦٪ منسوب النساء العاملات من مجموع العاملين كما تقيمها دراسة «مهجرو الحرب اللبنانية» والتي تعادل ١٧,١٧٪، وكذلك تتعدى نسبة النساء العاملات الحدوديات، قياساً على عدد الرجال الحدوديين العاملين والتي تبلغ ٢٨,٠٩٪، بـ ٧,٣٥٪ ما يقابلها من نسبة لدى المهجرين اللبنانيين تبلغ وفق الدراسة عينها ٢٠,٧٤٪.[١٩٨]

الجدول رقم ٨٢

توزيع نسبة العاملين والعاملات

إلى إجمالي أرباب الأسر وأبنائهم

	الرجال العاملون		النساء العاملات		
	أرباب الأسر	الأبناء	أرباب الأسر	الأبناء	
	٨٤٣	٨٣٠	١٠٨	٣٦٢	
المجموع	١٦٧٣		٤٧٠		٢١٤٣
النسبة	٧٨,٠٦٪		٢١,٩٣٪		١٠٠٪

(١٩٨) راجع: كسباريان وبودوان، مصدر سبق ذكره، الملحق، وضع المهجرين في العام ١٩٨٧، بيروت، أيار/مايو ١٩٩١، ص ٤٣ ـ ٤٤.

١٩ ـ مجالات عمل المرأة الحدودية:[١٩٩]

الجدول رقم ٨٣

توزيع مجالات عمل المرأة الحدودية

	عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة	المجموع	النسبة
أعمال حرة	-	-	-	١	١	٪٠,٢٧
مهن حرة	٣	٣	-	-	٦	٪١,٦٥
موظف فئة ٣	١٠	٣١	٢	-	٤٣	٪١١,٨٧
موظف فئة ٤	١٠٣	٩٤	٩	٧	٢١٣	٪٥٨,٨٣
حرف مستقلة	-	-	-	١	١	٪٠,٢٧
عامل حرفي	٣٦	٢٩	٦	٦	٧٧	٪٢١,٢٧
عامل ماهر	٨	٥	١	-	١٤	٪٣,٨٦
عسكري	١	-	-	-	١	٪٠,٢٧
غير ذلك	٢	٤	-	-	٦	٪١,٦٥
المجموع	١٦٣	١٦٦	١٨	١٥	٣٦٢	٪١٠٠

تشكل الوظيفة عماد المجال المهني النسائي بمجموع يصل إلى ٢٥٧ (موظفات الفئتين الثالثة والرابعة بالإضافة إلى العسكرية) أي ما نسبته ٧٠,٩٩٪ من مجموع النساء العاملات (٢٥٧ من ٣٦٢). والملاحظة العيانية، تصل هذه النسبة بمهنة التعليم في المدارس الرسمية والخاصة بشكل أساسي وغالب، وتحديداً مع موظفات الفئة الثالثة، حيث يشكل قطاع التعليم في المدارس الثانوية ميدان الوظيفة للأكثرية الكاسحة من العاملات. أما مع موظفات الفئة الرابعة، فقد يشكل العمل في مؤسسات التعليم الخاصة أرجحية على العمل في المدارس الرسمية، خصوصاً مع الأعداد الوفيرة من المعلمات التي راحت تستقطبها المدارس الخاصة الأكثر حداثة في نشأتها من بين مدارس الضاحية والمنشأة بإشراف ومساهمة مباشرة من جمعيات دينية أو من جمعيات دينية خيرية أو من حركات سياسية.

(١٩٩) نعتمد في الأرقام الواردة تحت هذا العنوان على معطيات عمل المرأة الحدودية لدى فئة الأبناء.

من جهتها تشكل فئة النساء العاملات الحرفيات ما نسبته ٢١,٢٧٪ (٧٧ من ٣٦٢). أما فئة «العامل الماهر» من النساء والتي تؤلف نسبة ٣,٨٦٪ من مجموع العاملات (١٤ من ٣٦٢)، فتدور على خريجات مدارس التمريض والسكرتارية والمحاسبة وهي «حرف ماهرة» يأخذ العمل في ميدانها هيئة الوظيفة الثابتة. مع الإشارة إلى أن هذه الفئة حديثة العهد في حضورها، وقد أطلت مع جدول مهن الأبناء، شأنها في ذلك شأن المهن الحرة والتي تؤلف ما نسبته ١,٦٥٪ من مجموع العاملات (٦ من ٣٦٢).

على الصعيد العائلي تشكل المطلقات والأرامل ما نسبته ٩,١١٪ (٣٣ حالة)، وفي المقابل، تتقدم المتزوجات/العازبات، بنسبة لا تذكر، تسمح بالقول عن تعادل في كفتي الطرفين (٤٥,٨٥٪ و٤٥,٠٢٪) أي ما يوازي ١٦٦ مقابل ١٦٣. وفي هذا التعادل حضور جديد من جانب المرأة، إذ إن مباشرة المرأة للعمل والدوام عليه، كانا موصولين في الغالب ببقاء العاملات عازبات فينقطعن عن العمل مع زواجهن. لم يكن هذا الانقطاع تدبراً لأمور الوضع العائلي المستجد وحسب، وإنما كان استجابة لقناعة ترى في الزواج وضعاً تستنكف فيه المتزوجات، وبدفع من الزوج، عن متابعة أدوارهن السابقة في العمل والبقاء خارج المنزل.

و) في باب التعليم

كان وصول الأبناء الجنوبيين، إلى معاهد بيروت، مدارس أو جامعات، الخطوة ما قبل الأخيرة في مشروع الاستثمار الطويل الأجل ومباشرة الجنى مما تحصّل للأبناء من تعليمهم. وكان، إلى ذلك، خميرة أحاديث الأهل والجيران وأسئلتهم وخواطرهم، وأساس بعض يومياتهم في أمور التموين والزوادة وفي تسليم رسالة أو في استلامها.

ولم يبق التعليم مقصوراً على ندرة وفرادى من أبناء البيوت في بعض القرى، فقد صار أمره، مع الوقت، همّاً جامعاً لأهالي البلدات الحدودية، وصارت كلفته مصدر إنفاق ثابت، لا بل، باب الإنفاق الأساس الذي تقاس، من بعد «فضلته»، بقية أبواب الإنفاق في أمور المنزل والأرض والاجتماع. وقد تبدّا الإنفاق في التعليم في أحايين كثيرة، على أمور البناء والسفر والتزويج، بل وحتى على أمور الصحة والاستشفاء، حتى غدت صفة التعليم والمتعلم و«الشاطر»، ذات مرحلة، فعلاً جنوبياً عاماً، وحدودياً بامتياز. ومع نجاح الشريحة الأولى المتعلمة في الأخذ بأسباب الوظيفة، والخروج من حياة آبائها في علة المعاش، كانت مباشرة الجنى

وكان «نجاح» الأهل في رهانهم على العلم تأميناً من واقع صعب ومن مستقبل قلق للأبناء، ومن التحاق وتبعية طرفية في السياسة، محلية كانت أم وطنية.

* * *

كيف يبدو الآن الوضع التعليمي الحدودي، للمقيمين في أحياء المدينة وضواحيها، وقد أصبحت معاهد بيروت، على مرمى الرغبة والإرادة في متابعة التحصيل؟

يجدر أن ننطلق في حديثنا من مستويين محددين: مستوى أرباب الأسر ومستوى أبنائهم.

١ ـ في مستوى أرباب الأسر:

في الجدول رقم ٨٤ يبدو التفاوت واضحاً بين أرباب الأسر وربات الأسر في منسوب «الأميّة» حيث تنخفض نسبة الأمية لدى الرجال، قليلاً عن نصف ما يقابلها من نسبة لدى النساء (١٠,٦٤٪ مقابل ٢٢,١٨٪). ويستمر التفاوت لصالح الآباء، وفي هامش أضيق هذه المرة، في الفئة التالية، الفئة الواقعة في مستواها التعليمي عند حدّ معرفة «القراءة والكتابة» (١٥,٢٢٪ لدى الرجال مقابل ١٣,٦٣٪ لدى النساء). وتتكرر أرجحية الآباء مع الفئة الثالثة، والتي أنهت في تعلمها المرحلة الابتدائية (٢٤,٩٧٪ مقابل ١٩,٧٪).

يستجد مع الفئة الرابعة تحول، يطال كذلك الفئة الخامسة، حيث تنتقل الأرجحية لصالح ربات الأسر، في مستوى إنجاز التعليم في المرحلتين المتوسطة والثانوية، بأرجحية بسيطة في المرحلة المتوسطة (١٨,٢٪ للرجال مقابل ١٩,٢٪ للنساء) وبأرجحية واضحة في المرحلة الثانوية تصل إلى ٥,٠٧٪ (١١,٥٤٪ للرجال مقابل ١٦,٦١٪ للنساء).

ولا يخرج الأمر في هذا الوضع، عن نزول الأولاد الذكور مبكراً ميدان الحياة العملية، ومباشرة الحرف والمهن ومساعدة أهاليهم في أبواب الرزق. إلى ذلك يكون تحصيل الفتاة في هذين المستويين، رصيداً إضافياً من أرصدة عدّة زواجها في مقبل الأيام. ولكن تبدل النسب يعود في المراحل الأخيرة من الجدول إلى استقامته «الرجالية»، في أرجحية تعيد حصة الرجال إلى ما يزيد على مثلي الحصة النسائية، ١٣,٥٢٪ للرجال مقابل ٦,٢٦٪ للنساء في المرحلة الجامعية وما بعدها من دراسات عليا. وكذلك الأمر في ميدان التعليم المهني للرجال بنسبة ٥,٨٧٪ مقابل ٢,٣٨٪ نسبة للنساء.

الجدول رقم ٨٤

توزيع أرباب الأسر بحسب المستوى التعليمي

	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أميّ	١٠٧	١٠,٦٤٪	٢٢٣	٢٢,١٨٪	٣٣٠	١٦,٤١٪
يقرأ ويكتب	١٥٣	١٥,٢٢٪	١٣٧	١٣,٦٣٪	٢٩٠	١٤,٤٢٪
أنهى المرحلة الابتدائية	٢٥١	٢٤,٩٧٪	١٩٨	١٩,٧٪	٤٤٩	٢٢,٣٣٪
أنهى المرحلة المتوسطة	١٨٣	١٨,٢٪	١٩٣	١٩,٢٪	٣٧٦	١٨,٧٪
أنهى المرحلة الثانوية	١١٦	١١,٥٤٪	١٦٧	١٦,٦١٪	٢٨٣	١٤,٠٧٪
أنهى المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا	١٣٦	١٣,٥٢٪	٦٣	٦,٢٦٪	١٩٩	٩,٩٪
تعليم مهني	٥٩	٥,٨٧٪	٢٤	٢,٣٨٪	٨٣	٤,١٢٪
	١٠٠٥	١٠٠٪	١٠٠٥	١٠٠٪	٢٠١٠	١٠٠٪

٢ ـ في مستوى الأبناء:

تتوزع هيئة الأبناء في مستويات تعلمها وفقاً للنسبة التالية:

الجدول رقم ٨٥

توزع الأبناء بحسب مستواهم التعليمي

مستوى ابتدائي	مستوى متوسط	مستوى ثانوي	مستوى جامعي	تعليم مهني	غير معني بالسؤال	المجموع
١٨٥٥	١٤١٨	٨٣٦	٧٢٢	٨٣	٧٤٨	٥٦٦٢
٣٢,٧٦٪	٢٥,٤٤٪	١٤,٧٦٪	١٢,٥٢٪	١,٤٦٪	١٣,٢١٪	١٠٠٪

هذه الصورة الإجمالية تعطي الأبناء الحدوديين في المدينة وضواحيها هيئة تعليمية تَعبر جميع مراحل التعليم، دون أن نعرف آلية هذا العبور أو وتائره.

نعود إلى الجدول التفصيلي الذي يحدد لنا من خلال الإجابة عن سؤال «آخر صف» وصل إليه الابن في تحصيله التعليمي، ومن خلال الإجابة عن سؤال هل هو «متابع دراسته أم منقطع عنها»، جواباً شافياً عن آلية السيرة التعليمية في مجتمع الأبناء الحدوديين (الجدول رقم ٨٦):

الجدول رقم ٨٦

توزع الأبناء في مستواهم التعليمي بحسب صفوف الدراسة

	متابعون				منقطعون				مجموع الذكور		مجموع الإناث		المجموع العام	
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الصف الأول	١٢٨	١٣١	٢٥٩	-	٢٠	٢١	٤١	-	١٤٨	-	١٥٢	-	٣٠٠	-
الصف الثاني	١٠٤	١٥٣	٢٥٧	-	١٨	٢٠	٣٨	-	١٢٢	-	١٧٣	-	٢٩٥	-
الصف الثالث	١١٩	١٢٤	٢٤٣	-	٩	٢٢	٣١	-	١٢٨	-	١٤٦	-	٢٧٤	-
الصف الرابع	٩٠	١٠٩	١٩٩	-	١٣٣	١٤٢	٢٧٥	-	٢٢٣	-	٢٥١	-	٤٧٤	-
الصف الخامس	٩١	١٠١	١٩٢	-	١٥٣	١٦٧	٣٢٠	-	٢٤٤	-	٢٦٨	-	٥١٢	-
المجموع	٥٣٢	٦١٨	١١٥٠	٪٤٥,٦٥	٣٣٣	٣٧٢	٧٠٥	٪٢٩,٤٣	٨٦٥	٪٣٤,٣١	٩٩٠	٪٤٠,٩٩	١٨٥٥	٪٣٧,٥٨
الصف السادس	١٠٥	١٣٥	٢٤٠	-	٨٠	٦٣	١٤٣	-	١٨٥	-	١٩٨	-	٣٨٣	-
الصف السابع	٥٨	٧٥	١٣٣	-	١٠٣	١٠٥	٢٠٨	-	١٦١	-	١٨٠	-	٣٤١	-
الصف الثامن	٣١	٣٣	٦٤	-	١٢٨	١٣٩	٢٦٧	-	١٥٩	-	١٧٢	-	٣٣١	-
الصف التاسع	٨٢	١٠٦	١٨٨	-	٩٤	٨١	١٧٥	-	١٧٦	-	١٨٧	-	٣٦٣	-
المجموع	٢٧٦	٣٤٩	٦٢٥	٪٢٤,٨١	٤٠٥	٣٨٨	٧٩٣	٪٣٣,١١	٦٨١	٪٢٧,٠١	٧٣٧	٪٣٠,٥١	١٤١٨	٪٢٨,٧٢
الصف العاشر	٧٠	٨٠	١٥٠	-	٦٦	٤٩	١١٥	-	١٣٦	-	١٢٩	-	٢٦٥	-
الصف الحادي عشر	٧٨	٥٨	١٣٦	-	٧٠	٤٥	١١٥	-	١٤٨	-	١٠٣	-	٢٥١	-
الصف الثاني عشر	٩٦	١٢٧	٢٢٣	-	٤٨	٤٩	٩٧	-	١٤٤	-	١٧٦	-	٣٢٠	-
المجموع	٢٤٤	٢٦٥	٥٠٩	٪٢٠,٢	١٨٤	١٤٣	٣٢٧	٪١٣,٦٥	٤٢٨	٪١٦,٩٧	٤٠٨	٪١٦,٨٩	٨٣٦	٪١٦,٩٢
جامعي	١١٠	٩٣	٢٠٣	-	٢٦٢	١٠٧	٣٦٩	-	٣٧٢	-	٢٠٠	-	٥٧٢	-
دراسات عليا	١٣	٢	١٥	-	١٠٤	٣١	١٣٥	-	١١٧	-	٣٣	-	١٥٠	-
المجموع	١٢٣	٩٥	٢١٨	٪٨,٦٥	٣٦٦	١٣٨	٥٠٤	٪٢١,٠٤	٤٨٩	٪١٩,٣٩	٢٣٣	٪٩,٦٤	٧٢٢	٪١٤,٦٢
مهني	٧	١٠	١٧	٪٠,٦٧	٣٣	٣٣	٦٦	٪٢,٧٥	٤٠	٪١,٥٨	٤٣	٪١,٧٨	٨٣	٪١,٦٨
لم يدخل المدرسة	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨	٪٠,٧١	٤	٪٠,١٦	٢٢	-
مجموع المعنيين بالسؤال	١١٨٢	١٣٣٧	٢٥١٩	٪١٠٠	١٣٢١	١٠٧٤	٢٣٩٥	٪١٠٠	٢٥٢١	٪١٠٠	٢٤١٥	٪١٠٠	٤٩٣٦	٪١٠٠
غير معني (دون خمس سنوات)	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٣٠	-	٣٩٦	-	٧٢٦	-
المجموع العام	١١٨٢	١٣٣٧	٢٥١٩	-	١٣٢١	١٠٧٤	٢٣٩٥	-	٢٨٥١	-	٢٨١١	-	٥٦٦٢	-

تتحدد لنا من خلال هذا الجدول التفصيلي نقاط هي التالية:

– لا تصرح أرقام جدول الحالة التعليمية، لدى الأبناء، عن حالات الأمية بالاسم، لا بل أنها تتوسل المرور في المراحل الابتدائية، وتحديداً في السنتين الأوليين، نفياً لوجود مثل هذه الحالة. ولكن القول بوجود «الأمية» لدى المنقطعين عن الدراسة في السنتين الابتدائيتين الأولى والثانية، يبدو افتراضاً معقولاً، ويبلغ تعدادهم كما يتضمن الجدول، ٤١ طالباً في السنة الأولى و٣٨ طالباً في السنة الثانية. يضاف إلى هؤلاء ٢٢ حالة من فئة غير المعنيين بالسؤال عن «آخر صف» وصلوا إليه في تعلمهم. وهكذا يكون عدد الأميين المعنيين بسؤال الحالة التعليمية ١٠١ حالة، أي ما نسبته ٢,٠٤٪ من أفراد العينة المعنيين بسؤال الحالة التعليمية ٤٩٣٦.

– تشكل الفئة التي تدخل في باب معرفة «القراءة والكتابة» وحسب، وتضم الذين انقطعوا عن الدراسة في سنوات الدراسة الابتدائية الثلاثة الأخيرة، ما مجموعه ٦٢٦ حالة (٣١ + ٢٧٥ + ٣٢٠)، أي ما نسبته ١٢,٦٨٪ من أصل الـ ٤٩٣٦ حالة المعنية بسؤال المستوى التعليمي. وهذا يعني في معادلة أخرى أن نسبة أعداد الذين لم يجاوزوا ولوج هذه المرحلة (٦٢٦) تعادل ٥٤,٤٣٪ من أعداد الذين اجتازوها ١١٥٠.

– تبلغ نسبة الذين أنهوا المرحلة الابتدائية، أي نسبة الذين لم يستطيعوا قطع سنوات الدراسة الأربع في المرحلة المتوسطة، الـ ١٦,٠٦٪ من مجموع المعنيين من أفراد العينة (٧٩٣ حالة من ٤٩٣٨)، أو أنها تبلغ ٥٥,٩٢٪ من مجموع الأفراد الذين قصروا دون اجتياز إلى هذه المرحلة، (٧٩٣ من ١٤١٨). وبالمقابل تبلغ نسبة الذين اجتازوا هذه المرحلة ٦٢٥ حالة أو ما نسبته ١٢,٦٦٪ من أفراد العينة (٦٢٥ من ٤٩٣٦)، أو ٤٤,٠٧٪ من مجموع الذين وصلوا إلى المرحلة المتوسطة.

– تنخفض في مستوى المرحلة المتوسطة نسبة الذين أنهوها وانقطعوا بعدها عن الدراسة لتصل إلى ٦,٦٢٪، وهي تبلغ بذلك ما يقل عن نصف المنقطعين عن الدراسة، مع إنهائهم المرحلة الابتدائية والتي بلغت نسبتهم كما سبق ورأينا ١٦,٠٦٪. هذا في الوقت الذي لا تعرف فيه نسبة المتابعين لدراستهم بعد المرحلة المتوسطة هذا الانخفاض نفسه، إذ يبلغ عددهم ٥٠٩ حالات مقابل ٦٢٥ حالة كانت قد دخلت في المرحلة المتوسطة.

– شكل الواصلون إلى المرحلة الثانوية عدداً إجمالياً يساوي ٨٣٦ فرداً،

تسرّب منهم في سنوات المرحلة الثانوية عدد إجمالي يساوي ٣٢٧ طالباً أي ما نسبته ٦,٦٢٪ من مجموع المسؤولين المعنيين أو ٣٩,١١٪ من إجمالي الوافدين إلى المرحلة الثانوية (٣٢٧ من ٨٣٦). بينما واصل باتجاه المرحلة الجامعية الـ ٥٠٩ حالات الباقية والتي تشكل ١٠,٣١٪ من إجمالي أفراد العينة المعنيين أو ٦٠,٨٨٪ من مجموع الوافدين إلى المرحلة الثانوية.

ـ لا تبلغ الفروقات في الأعداد ما بين الذكور والإناث حدوداً لافتة، إذ ينقسم إجمالي المعنيين من فريق الأبناء، ما بين ٢٥٠٧ أرقام للذكور و٢٤٢٩ رقماً مقابلاً للإناث. هذا في الإطار العام. لكن تقلباً واضحاً يحدث داخل المراحل التعليمية، ينتقل بالأرجحية ويقلبها أطواراً لدى كل من الجانبين، إذ تتغلب تارة النسبة العددية لصالح النساء، في متابعة التعليم والانتقال إلى مرحلة أعلى، كما في الانتقال ما بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة (٦١٨ للإناث ٥٢٣ للذكور). وفي الانتقال ما بين المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية (٣٤٩ للإناث و٢٧٦ للذكور)، أو ما بين الأخيرة ومرحلة الجامعة (٢٦٥ للإناث و٢٤٤ للذكور).

ولكن بالمقابل تتفوق أعداد النساء ونسبها كذلك في الانقطاع عن الدراسة، كما في الانقطاع مع المرحلة الابتدائية (٣٧٢ للنساء مقابل ٣٣٣ للرجال). ولكن الأمر يتسوى من جديد وتعود أرجحية الانقطاع عن الدراسة إلى فريق الرجال في المرحلتين اللاحقتين: المتوسطة (٤٠٥ مقابل ٣٨٨) والثانوية (١٨٩ مقابل ١٤٣). ثم تأتي المرحلة الجامعية متأخرة، لتعيد مع جواز الرجال إليها واجتيازها، بنسبة تتعدى دخول المرأة، (٤٨٩ مقابل ٢٣٣) رجحان الكفة في الحسبان النهائي الأخير لصالح الكثرة العددية للرجال بين المعنيين بالتعليم من أبناء أسر المعنية.

٣ ـ التسرب والانقطاع المدرسي:

يلفتنا في متابعة أرقام المنقطعين عن الدراسة، النسبة الغالبة في الانقطاع، في السنوات الدراسية الممتدة من الصف الابتدائي الرابع وحتى الصف المتوسط الرابع، (الجدول رقم ٨٧):

الجدول رقم ٨٧

توزيع الأبناء بحسب التسرب والانقطاع المدرسي

	المتابعون للدراسة			المنقطعون			المجموع		المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	عدد الذكور	عدد الإناث	العام
الصف الرابع ابتدائي	٩٠	١٠٩	١٩٩	١٣٣	١٤٢	٢٧٥	٢٢٣	٢٥١	٤٧٤
الصف الخامس ابتدائي	٩١	١٠١	١٩٢	١٥٣	١٦٧	٣٢٠	٢٤٤	٢٦٨	٥١٢
المجموع الابتدائي	١٨١	٢١٠	٣٩١	٢٨٦	٣٠٩	٥٩٥	٤٦٧	٥١٩	٩٨٦
النسبة	٣٩,٦٥٪			٦٠,٣٤٪			١٠٠٪		
المتوسط الأول	١٠٥	١٣٥	٢٤٠	٨٠	٦٣	١٤٣	١٨٥	١٩٨	٣٨٣
المتوسط الثاني	٥٨	٧٥	١٣٣	١٠٣	١٠٥	٢٠٨	١٦١	١٨٠	٣٤١
المتوسط الثالث	٣١	٣٣	٦٤	١٢٨	١٣٩	٢٦٧	١٥٩	١٧٢	٣٣١
المتوسط الرابع	٨٢	١٠٦	١٨٨	٩٤	٨١	١٧٥	١٧٦	١٨٧	٣٦٣
مجموع المتوسط	٢٧٦	٣٤٩	٦٢٥	٤٠٥	٣٨٨	٧٩٣	٦٨١	٧٣٧	١٤١٨
النسبة	٤٤,٠٧٪			٥٥,٩٢٪			١٠٠٪		
المجموع العام	٤٥٧	٥٥٩	١٠١٦	٦٩١	٦٩٧	١٣٨٨	١١٤٨	١٢٥٦	٢٤٠٤

يشكل الجمهور الطلابي لهذا المحور، عبر المنقطعين عن متابعة الدراسة في الصفين الابتدائيين الرابع والخامس، عماد جمهور فئة «يقرأ ويكتب»: ٥٩٥ حالة من أصل ٦٢٦،[٢٠٠] أي ما نسبته ٩٥,٠٤٪ من أبناء مسؤولي العينة. ويشكل هذا المحور كذلك مجموع جمهور الأبناء الذين توقفوا في تحصيلهم عند حدود إنهاء المرحلة الابتدائية والدخول في المرحلة المتوسطة دون إنهائها أو تعديلها.

ومن ناحية ثانية، فإن أعداد المتابعين للتحصيل العلمي من الأبناء، تقل في هذه السنوات عن أعداد المنقطعين وبنسب لافتة، ٧٢,٣٦٪ في الصف الابتدائي الرابع (١٩٩ متابعاً مقابل ٢٧٥ منقطعاً) و٦٠٪ في الابتدائي الخامس (١٩٢ من ٣٢٠). و٦٣,٩٤٪ في الصف السابع (١٣٣ مقابل ٢٠٨)، وفي المتوسط الثالث تبدو متابعة الذكور في حدّها الأدنى، مقابل «انطلاقة» حادة لنسب المنقطعين: ٦٤ مقابل ٢٦٧ حالة انقطاع. وحده صف الأول متوسط يعرف تراجعاً للمنقطعين عن المتابعين ٢٤٠ حالة متابعة مقابل ١٤٣ حالة انقطاع.

وفي التنسيب الإجمالي لكل مرحلة، تبلغ أعداد المتابعين لتحصيلهم في السنتين الابتدائيتين الرابعة والخامسة ٣٩١ حالة من مجموع الطلبة الـ ٩٨٦ الذين عبروا هذين الصفين، أو ما يناسب ٣٩,٦٥٪ مقابل ما تبقى من التلاميذ المنقطعين ونسبتهم تصل إلى ٦٠,٣٤٪ (٥٩٥ من ٩٨٦). وتناسب أعداد المتابعين في المرحلة المتوسطة من هذا المحور الـ ٤٤,٠٧٪ (٦٢٥ من ١٤١٨). مقابل ٥٥,٩٢٪ نسبة لأعداد المنقطعين (٧٩٣ من ١٤١٨). وعلى هذا تكون المحصلة النهائية في فئة المتابعين في هذه الصفوف الستة ٤٢,٢٦٪ (١٠١٦ من ٢٤٠٤) مقابل ٥٧,٧٣٪ نسبة لأعداد الأبناء المنقطعين (١٣٨٨ من أصل ٢٤٠٤).

وإذا كان مفهوماً أن نقرأ التسرب في المراحل اللاحقة، الثانوية والجامعية، على ضوء أحكام جديدة، كدخول الأولاد ميدان العمل، أو سن الزواج المبكر لدى الطالبات أو حتى تزويج الصبيان وتسفيرهم باكراً، فإن المرحلة العمرية، ما بين ٨ سنوات و١٤ ـ ١٥ سنة، لهذه الفئة موضوع التساؤل، لا تركب بشكل ثابت وطبيعي على واحد من الاعتبارات الآنفة.

الملاحظة الأساسية التي تستوقفنا في هذا الجدول هي استمرار التسرّب والانقطاع الدراسي قائماً على امتداد الصفوف الدراسية الستة، وهو تصاعد لا يبشر باستمرار المراهنة على كنز العلم باب حرفة في المستقبل، كما سبق وأشرنا إلى مراهنة الحدوديين في هذا السياق، لا سيما وأن الفروقات في النسب تبدو من

(٢٠٠) يأتي هذا الرقم بعد إضافة طلاب الصفة الثالث الـ ٣١.

التفاوت، في منزلة تستدعي الحديث عن خطورة في الموقف.

وتكتمل صورة الانقطاع الدراسي مع النظر إليها من زاوية ثانية، زاوية نسبة المنقطعين من إجمالي طلاب المرحلة. ومن مطابقة جدولي الانقطاع الآنفين نحصل على اللوحة التالية:

الجدول رقم ٨٨

توزيع الطلاب المنقطعين عن الدراسة

بحسب الأعمار

	عدد الطلاب	عدد المنقطعين	النسبة ٪
مواليد قبل سنة ١٩٦٠	٣٨٤	١١٧	٣٠,٤٦٪
مواليد ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ الأعوام الدراسية ٦٩ ـ ٧٨	٤٥٥	١١٣	٢٤,٨٣٪
مواليد ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ الأعوام الدراسية ٧٤ ـ ٨٣	٦٧٧	٢٩٦	٤٣,٧٢٪
مواليد ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ الأعوام الدراسية ٧٩ ـ ٨٨	٧٧٣	٣٢٧	٤٢,٣٪
مواليد ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ الأعوام الدراسية ٨٤ ـ ٩٣	٨٤٢	٣٧٨	٤٤,٨٩٪
مواليد ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ الأعوام الدراسية ٨٩ ـ ٩٨	٨٢٣	١٥٧	١٩,٠٧٪
المجموع	٣٩٥٤	١٣٨٨	٣٥,١٪

تبدأ نسبة المنقطعين بـ ٣٠,٤٦٪ من إجمالي الطلاب الذي داروا على الصفوف الستة موضوع البحث، وتنخفض لمرة واحدة في الخمسية الثانية إلى ٢٤,٨٣٪، لترتفع، وتبقى محافظة على ارتفاعها، ولتصل إلى ٤٤,٨٩٪ في خمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ لتستقر أخيراً على معدل وسطي إجمالي ٣٥,١٪.[٢٠١]

والحري بالتسجيل هنا، هو أن التسرب والانقطاع الدراسي في أعوام ما قبل

(٢٠١) يبدو المعدل الوسطي في الواقع أعلى من ذلك، فمرحلة مواليد الأعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، لم تأت إلى نهاياتها المدرسية بعد والتي تصل إلى العام الدراسي ١٩٩٩. ومع حذف إحصاءات خمسية هذا العام من عدد الطلاب الإجمالي، ومن أعداد المنقطعين نحصل على نسبة انقطاع تصل إلى ٣٩,٣١٪ (١٢٣١ منقطعاً من أصل ٣١٣١).

الحرب اللبنانية، كانا محكومين في جزء كبير منهما، بعقابيل شهادتي، الدروس الابتدائية (السرتيفيكا) والابتدائية العالية (البروفيه)، حيث كانت التصفية في الامتحانات الرسمية لهذه الشهادات، مفصل الفروقات الواضحة في أعداد الطلاب بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وما بين هذه الأخيرة والمرحلة الثانوية.

أما حالات الانقطاع التي نحن بصدد الحديث عنها، فإنها تدور على انقطاع خارج هذا الاعتبار مع إلغاء التقدم من هاتين الشهادتين الرسميتين، أقلّه طيلة سنوات الحرب، من ناحية، ومن ناحية ثانية مع التراخي الذي أصاب عمليات التقييم التربوي والانتقال إلى صفوف أعلى. ولا يفترق في هذا الاعتبار، قطاعا التعليم الرسمي والخاص. فالانقطاع عن المدرسة هنا يدور على نمط تعامل جديد مع فعل التعليم ودور العلم، وقد يكون الأمر موقفاً، وقد يكون قصوراً مادياً وقد يكون موقفاً قاصراً يستجمع الأمرين معاً.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن:

لماذا لا تنعكس أمور الانقطاع في المرحلة المتوسطة، وهي على ما هي عليه من الحدة، فراغاً أو تفاوتاً كبيراً بين جمهور هذه المرحلة، وجمهور المرحلة الثانوية؟ وكيف يتأتى لميزان التعليم الحدودي للمقيمين في بيروت أن يستعيد توازنه بين هاتين المرحلتين، ومن بعدهما المرحلة الجامعية، في سياقات لا تخرج عن مألوف الموازين العامة في لبنان كما تحدّدت، أقلّه في «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر سنة ١٩٩٦».

تأتي معادلة التوازن وتغطية «العجز» الطلابي الحدودي ـ المديني في المرحلتين الجامعية أولاً، وبنسبة أقل في المرحلة الثانوية من مصادر عدّة أهمها:

ـ أعداد الطلاب التي تقدمت بطلبات «حرّة» من شهادة القسم الثاني الثانوية، بعد انقطاع دراسي مديد، يؤهلها في ذلك شرط السن وحسب، وقد تمكنت دفعات هؤلاء على مدى سنوات عديدة، من تحقيق رهانها مع إبدال الشهادة الرسمية، بإفادة رسمية، تؤهل صاحبها للتقدم من الجامعة ومتابعة مرحلتها الدراسية الجديدة.

ـ مع غياب الامتحانات الرسمية في الشهادات الرسمية، وقد تشكل من ذلك جيل كامل من الذين عبروا من الابتدائي إلى الجامعي دون المرور في أية مرحلة تقييم رسمية، وهذا يعني أن أمور النجاح ومتابعة الدراسة، كانت مرهونة بالرغبة في متابعة الدوام مع الحد الأقل من الجهد والدرس.

ـ المصدر الأخير هو الأهم ويتمثل في المدد الدائم والمستمر في هجرة الطلاب الحدوديين إلى خارج الشريط المحتل مع دخولهم المرحلة الثانوية، استباقاً لأمور التجنيد الإجباري الدوري الذي تقدم عليه سلطات «الجنوبي»، مع إكمال

الطالب «عدّة السن» اللازمة. وقد تزدحم الأوضاع أحياناً فيغادر الطلاب ثانوياتهم الحدودية مع سنوات دراستهم الأولى، يغادرون الشريط المحتل، وفي الغالب مع بعض العائلة أو معها بالكامل، تحسباً من ملاحقة «الجنوبي». وهكذا تموّن ثانويات الجنوب المحتل الرسمية والخاصة، الوسط الثانوي الحدودي المديني، بأعداد جاهزة لمباشرة التعليم الثانوي، دون أن يكون لها في الأصل حضوراً في مراحل تعليم سابقة في ثانويات العاصمة والضواحي. هذا بالطبع إلى ما يزيد على المئة طالب حدودي يقصدون جامعات بيروت، وقد حازوا القسم الثاني في امتحان الشهادات الرسمية في الثانويات الحدودية في الشريط المحتل.

٤ ـ التعليم الجامعي:

يتوزع الحدوديون من أبناء أسر العينة في تحصيلهم الجامعي، على الجامعات، ما بين داخل لبنان وبين خارجه وفقاً للجدول رقم ٨٩:

الجدول رقم ٨٩
توزيع التحصيل الجامعي
بحسب جامعات الداخل والخارج

جامعات داخل لبنان		خارج لبنان
جامعة لبنانية	جامعة خاصة	
٣٧٥	٢٢٢	١٢٥
٥١,٩٣٪	٣٠,٧٤٪	١٧,٣١٪
٨٢,٦٨٪		١٧,٣١٪
٥١,٩٣٪	٤٨,٠٦٪	

تبدو حصة الجامعة اللبنانية من جمهور أبناء الحدوديين المقيمين في بيروت وضواحيها، (٥١,٩٣٪) قريبة من التعادل مع الجمهور المقابل لدى ما عداها من جامعات، خاصة عاملة في لبنان، أم كانت جامعات في خارجه (٤٨,٠٦٪). ولكن توازن الأعداد والنسب هذا ينتهي مع الانتهاء من قراءتها، ومباشرة السؤال البديهي الأول، عن «الثقل النوعي» «لاختصاصات الطلاب والخريجين في نوعي الجامعات هذين.

في الإجابة على هذا التساؤل يرتسم أمامنا ما يلي (الجدول رقم ٩٠):

الجدول رقم ٩٠

توزيع الطلاب الحدوديين بحسب الاختصاصات

الاختصاص	جامعة لبنانية		جامعات خاصة في لبنان		جامعات خارج لبنان		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تربية وتعليم	٢٧	٪٩٠	٢	٪٦,٦٦	١	٪٣,٣٣	٣٠	٪١٠٠
إنسانيات	١٤٩	٪٩٦	٣	٪١,٩٣	٣	٪١,٩٣	١٥٥	٪١٠٠
علوم اجتماعية	٢٨	٪٨٠	٥	٪١٤,٢٨	٢	٪٥,٧	٣٥	٪١٠٠
قانون	٤٣	٪٨٩,٥٨	٤	٪٨,٣٣	١	٪٢,٠٨	٤٨	٪١٠٠
المجموع	٢٤٧	٪٩٢,١٦	١٤	٪٥,٢٢	٧	٪٢,٦١	٢٦٨	٪١٠٠
علوم طبيعية	١٩	٪٧٩,١٦	٤	٪١٦,٦٦	١	٪٤,١٦	٢٤	٪١٠٠
علوم بحتة	١٩	٪٧٦	٦	٪٢٤	-	-	٢٥	٪١٠٠
فنون (هندسة ديكور رسم، مسرح)	١٦	٪٤٥,٧١	١٤	٪٤٠	٧	٪٢٠	٣٧	٪١٠٠
هندسة (ميكانيك، كهرباء، زراعة)	٨	٪١٤,٧	٣٣	٪٥٠	٢٥	٪٣٧,٨٧	٦٦	٪١٠٠
هندسة مدنية ومعمارية	١٠	٪١١,٩	٤٩	٪٥٨,٣٣	٢٥	٪٢٩,٧٦	٨٤	٪١٠٠
معلوماتية	١٢	٪١٩,٦٧	٢٧	٪٤٤,٢٦	٢٢	٪٣٦,٠٦	٦١	٪١٠٠
تجارة وإدارة أعمال	٢٣	٪٣١,١٩	٤٥	٪٦٢,٥	٤	٪٥,٥٥	٧٢	٪١٠٠
توثيق وإعلام	١٧	٪٨٠,٩٢	٤	٪١٩,٠٤	-	-	٢١	٪١٠٠
طب	٤	٪٦,٢٥	٢٦	٪٤٠,٦٢	٣٤	٪٥٣,١٢	٦٤	٪١٠٠
مجموع اختصاصات علمية (عدا العلوم)	٩٠	٪٢٢,٢٢	١٩٨	٪٤٨,٨٨	١١٧	٪٢٨,٨٨	٤٠٥	٪١٠٠
المجموع	٣٧٥		٢٢٢		١٢٥		٧٢٢	

وفيه تغني النسب والأعداد التي تغطي الاختصاصات الأربعة (التربية، الإنسانيات، العلوم الاجتماعية، والقانون)، عن القراءة التفصيلية لمعدل توزع الاختصاصات اللاحقة على المؤسسات الجامعية، ما دامت الجامعة اللبنانية تستقطب في هذه الاختصاصات النظرية ما نسبته ٩٢,١٦٪ من جمهور هذه الاختصاصات (٢٤٧ من ٢٦٨) بينما تنحسر مساهمات الجامعات الأخرى إلى الحدود الدنيا: ٥,٢٢٪ و٢,٦١٪، حصصاً للجامعات الخاصة وجامعات الخارج على التوالي. ولا يعدل كثيراً في هذه النسب أسبقية الجامعة اللبنانية في اختصاصي العلوم البحتة والعلوم الطبيعية، وهي اختصاصات تبقى، على علميتها، مواد نظرية لأنها تتوجه في عملها إلى سوق التعليم أساساً. فبإضافة هذين الاختصاصين إلى الاختصاصات النظرية الأربعة الأولى، نصل إلى جمهور جامعي محسوب للجامعة اللبنانية، يبلغ ٢٨٥ جامعياً، أي ما نسبته ٨٩,٩٪ من أصل الـ ٣١٧ جامعياً هم مجموع طلاب الاختصاصات الستة (٢٦٨ + ٢٤ + ٢٥)، مقابل نسبة ٧,٥٧٪ للجامعات الخاصة العاملة في لبنان (١٨ جامعياً) و٢,٥٢٪ لجامعات الخارج (٨ جامعيين).

ولا تمتلك الجامعة اللبنانية، في الاختصاصات العلمية والعملية الباقية، مفاتيح سوق العمل الفعلية، فتلبث عند الـ ٢٢,٢٢٪ (٩٠ جامعياً من ٤٠٥)، مقابل ٧٧,٧٧٪ لباقي أنواع الجامعات (٣١٧ من ٤٠٥) تتوزع بين الجامعات العاملة في لبنان ٤٨,٨٨٪ (١٩٨ من ٤٠٥) وجامعات الخارج ٢٨,٨٨٪ (١١٧ من ٤٠٥).

٥ ـ في الطريق إلى الاختصاص:

ظل طلب الحدوديين للتخصص الجامعي والعالي، في الجامعات الخاصة العاملة في لبنان، أو في جامعات خارجه، وقفاً على نزر محدود ممن تيسرت لهم ظروف السفر وأدواته. في نهاية الخمسينات، وبداية الستينات فتحت أمام الجنوبيين أبواب التخصص ممنوحاً، في بلدان المعسكر الاشتراكي السابق، فكان الأمر حدثاً وانقلاباً فعلياً في صورة «التخصص الحدودي والمهن الحرة المتخصصة»، طالت آثاره، لا الحدوديين المقيمين فحسب، بل والحدوديين المقيمين في بيروت وضواحيها، والضاربين دوماً، مع إقاماتهم القديمة والعميقة، أو مع إقاماتهم الأكثر حداثة، بسيف انتمائهم إلى القرى الحدودية، أكانت شريطاً محتلاً، أم كانت في موقع الشريط المعقود على أزمات المنطقة.

في الطريق إلى الاختصاص الجامعي تبدو خطوات الأبناء، في تقويمها الزمني، سائرة وفقاً لآلية التأريخ في الجدول رقم ٩١:

الجدول رقم ٩١

تابع الاختصاصات بحسب فئات الأعمار

	الجامعة اللبنانية		الجامعات الخاصة في لبنان		جامعات خارج لبنان		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مواليد ١٩٦٠ وما قبلها	٨٠	٥٧,٥٥٪	١٠	٧,١٩٪	٤٩	٣٥,٢١٪	١٣٩	١٠٠٪
مواليد ١٩٦١ - ١٩٦٥	٧٦	٣٦,٨٩٪	٩٦	٤٦,٦٪	٣٤	١٦,٥٪	٢٠٦	١٠٠٪
مواليد ١٩٦٦ - ١٩٧٠	١١٤	٤٨,٧١٪	٩٠	٣٨,٤٦٪	٣٠	١٢,٨٢٪	٢٣٤	١٠٠٪
مواليد ١٩٧١ - ١٩٧٥	٩٠	٧٠,٣١٪	٢٦	٢٠,٣١٪	١٢	٩,٣٧٪	١٢٨	١٠٠٪
مواليد ١٩٧٦ وما بعدها	١٥	١٠٠٪	-	-	-	-	١٥	١٠٠٪
المجموع	٣٧٥	٥١,٩٣٪	٢٢٢	٣٠,٧٤٪	١٢٥	١٧,٣١٪	٧٢٢	١٠٠٪

تفسح الجامعة اللبنانية، مع أجيال الأبناء المتعاقبة، في المكان للجامعات الأخرى، داخل لبنان وخارجه في تشكيل اختصاص الأبناء، وبنسب لافتة أحياناً، تعدّت ذات مرة نسبة مساهمة الجامعة اللبنانية نفسها، كما يظهر الجدول في فئة الطلاب من مواليد ١٩٦١ ـ ١٩٦٥، أي ما يقابل في حدّه الزمني الأدنى، عام دخول الدفعة الأولى من هذه الفئة عامها الجامعي الأول ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، حيث بلغت نسبة الطلاب المحسوبين على الجامعات الخاصة في لبنان ٤٦,٦٪ من مجموع الطلاب الجامعيين من مواليد تلك الفئة (٩٦ من ٢٠٦)، مقابل ٣٦,٨٩٪، نسبة في خانة الجامعة اللبنانية (٧٦ من ٢٠٦)، فيما توزعت جامعات الخارج النسبة الباقية، ١٦,٥٪ (٣٤ من ٢٠٦).

ويتكرر الأمر ذاته مع مواليد ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٠، أي ما يقابل الأعوام الجامعية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، حيث تنتصر نسبة الجامعات الخارجية والجامعات الخاصة داخل لبنان والبالغة ٥١,٢٨٪ (١٢٠ من ٢٣٤) على منسوب حصة الجامعة اللبنانية من الأبناء الحدوديين من أسر العينة المقيمين في بيروت وضواحيها والبالغة ٤٨,٧١٪ (١١٤ من ٢٣٤).

كانت عطاءات المنح الدراسية معطوفة على الجموح الحدودي باتجاه التعليم، أحد أهم إغراءات القوى السياسية اللبنانية والفلسطينية في التقرب من الجمهور الحدودي، أو أحد محددات مواقف سياسية جديدة «بدلاً عن ضائع» من مواقف سياسية مكتومة، أو باباً من أبواب التعويض عن خسائر في الأرواح، حيث كانت لأخوة «الشهداء» أو لأقاربهم المباشرين أفضلية وأثرة في تدبير المنح وأخذها.

على ذلك شكلت المنح الدراسية الخارجية طرفاً من النزال والحوار السياسيين في الساحة الحدودية، لم تقتصر المساهمة فيه على الأحزاب السياسية التقدمية والوطنية والقوى والمنظمات الفلسطينية وحسب، بل خاضته بعض المنظمات الأهلية كذلك، وكذلك بعض القوى السياسية التقليدية الحدودية (الأسعد، الخليل)، بما تأمن لها من خلال مواقعها السياسية الرسمية من علاقات مع باقي الدول على اختلاف أنظمتها السياسية. لذلك انفتحت أمام الطلبة الحدوديين، وبالمئات الكثيرة حتى الآلاف، فرص الاختصاص في جامعات المعسكر الاشتراكي، حتى كوبا، وفي سورية والعراق والجزائر وليبيا وحتى المملكة المغربية وإيران الشاه.

وكان ينمو، في موازاة المتابعة الدراسية الجامعية في خارج لبنان، مجال متابعة دراسية جديدة على المجتمع الحدودي، ألا وهي التوجه إلى الجامعات الخاصة في لبنان. مع الإشارة إلى أن خريجي هذه الجامعات لم يشكلوا نسبة محسوبة في مقابل خريجي الجامعات الخارجية.

مع توقف حرب السنتين امتدّت مساحة التحصيل الجامعي الحدودي إلى حمى الجامعات الخاصة في العاصمة، وتحديداً إلى الجامعة الأميركية، بالإضافة إلى جامعة بيروت العربية في فروعها العملية والعلمية المتزايدة التنوع. وكان يسهل أمور الطلاب الجنوبيين بعض التخفف في شروط القبول والانتساب في هذه الجامعات. ولكن التسهيل الأهم كان في تأمين الدراسة مجاناً مع المنح التي أعطتها بعض المؤسسات الخاصة الأهلية اللبنانية وفي مقدمها «مؤسسة الحريري»، وبنسبة أقل «الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي»، وجاوزت أعداد الطلاب الممنوحين الآلاف. فقد بلغت تقديمات «مؤسسة الحريري» فيما بين ١٩٨٣ و١٩٩٤ الـ ١٧٥٨ منحة، توزعت على الأقضية الحدودية وفقاً للأرقام التالية:(٢٠٢)

قضاء بنت جبيل

بنت جبيل	٦٩	بيت ليف	٥
بيت ياحون	٦	حانين	٨
رامية	١٥	عين إبل	٨
رشاف	١٠	عيناتا	٦٠
رميش	٨	القوزح	١
صربين	١١	كونين	١٢
الطيري	١٢	مارون الراس	٨
عيتا الشعب	١١	يارون	١٢
عيترون	٥٧	**المجموع**	٣١٣

قضاء جزين

بتدين اللقش	٢	عارية	١
بكاسين	٥	عازور	٤
بنواتي	٥٩	عرمتى	٣٣
الجرمق	٢	العيشية	٧
جزين	٤٥	القطراني	١
روم	٢٢	قيتولي	٩
الريحان	٣٩	كفر فالوس	٤
سجد	٤	المطحنة	١
صباح	٣	المكنونية	٢
صفارية	١	وادي جزين	٢
صيدون	١	**المجموع**	٢٥١
الميدان	٤		

(٢٠٢) حصلنا على هذه الأرقام من محفوظات مؤسسة الحريري.

قضاء حاصبيا

حاصبيا	٦٣	كفر حمام	٤٤
شبعا	٢٧٢	كفر شوبا	١٢٢
شويا	٢	كوكبا	٣
عين قنيا	١	الماري	٢
هبارية	٤٤	**المجموع**	٥٥٣

قضاء صور

البستان	٣	علما الشعب	٩
الجبين	٢	مروحين	١٠
شمع	٥	الناقورة	١١
شيحين	٧	يارين	١٤
طير حرفا	١٨	**المجموع**	٧٩

قضاء مرجعيون

إبل السقي	٥	طلوسة	٩
برج الملوك	٧	الطيبة	٣٢
بلاط	٤٤	العديسة	٢٧
بليدا	١٣	القليعة	٤
بني حيان	٣	القنطرة	٨
حولا	١٧	كفر كلا	٣١
الخيام	١٩٩	محيبيب	٣
دبين	١١	مرجعيون	٢٢
دير سريان	٣	مركبا	٢٤
دير ميماس	١٥	ميس الجبل	٥٤
رب ثلاثين	٥	**المجموع**	٥٣٦

قضاء النبطية

أرنون	١٠
يحمر	١٦
المجموع	٢٦

أما منح «الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي» فقد توزعت كالتالي:

قضاء بنت جبيل (٧٩) منحة:

بنت جبيل	٤٢	صربين	٢
عيترون	١٢	رشاف	٢
عيناتا	٧	بيت ياحون	٢
الطيري	٤	يارون	٢
حانين	٢	مارون الراس	١
كونين	٢	رامية	١

قضاء جزين (٢٧)

عرمتى	٧	مليخ	٢
الريحان	٦	روم	١
كفر حونة	٥	جزين	١
اللويزة	٥		

قضاء مرجعيون (٨٥)

الخيام	٣٧	طلوسة	٢
بلاط	١٢	مرجعيون	٢
حولا	٩	الطيبة	١
ميس الجبل	٨	دبين	١
مركبا	٤	بليدا	١
العديسة	٤	محيبيب	١
القنطرة	٢	دير سريان	١

قضاء حاصبيا (٦)

شبعا	٢	كفر حمام	١
الهبارية	٢	حاصبيا	١

قضاء النبطية (١٠)

يحمر	٨
أرنون	٢

قضاء صور (١٠)

طير حرفا	٨
الجبين	١
الناقورة	١

وقد راحت منح هذه المؤسسات تصرف لصالح الدراسة في الجامعات الخاصة في لبنان مع فشل المجموعات الأولى الممنوحة للدراسة في الخارج في إصابة ما يذكر من التحصيل والنجاح.

وبالعودة إلى جدول توزيع الطلاب من أبناء أسر العينة على مراكز التعليم الجامعي كلها، نرى أن هناك تراجعاً، في عدد الجامعيين الحدوديين من فئة مواليد ١٩٧١ ـ ١٩٧٥، في مختلف أنواع الجامعات، ولكن بوتائر انخفاض متفاوتة، إذ تنخفض أعداد المنتسبين إلى الجامعة اللبنانية من أبناء هذه الفئة، مقارنة بفئة ما قبلها، من ١١٤ إلى ٩٠ طالباً أي بنسبة انخفاض تصل إلى ٢١,٠٥٪ (٢٤ من ١١٤) وتنخفض في موازاة ذلك نسبة المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ٦٤ منتسباً (من ٩٠ إلى ٢٦)، أي بنسبة انخفاض تصل إلى ٧١,١١٪، وينسحب الأمر كذلك على المتابعين في جامعات الخارج حيث ينخفض عددهم من ٣٠ إلى ١٢ أي بـ ٦٠٪ نسبة انخفاض (١٨ من ٣٠). وفي الإجمال ينخفض الجمهور الجامعي الحدودي لدى مواليد ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ مقارنة مع مواليد سابقيهم من أبناء أسر العينة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠)، من ٢٣٤ إلى ١٢٨، بفرق يصل الـ ١٢٨ مقعداً جامعياً، أي بنسبة انخفاض تصل إلى ٤٥,٢٩٪.

ومن مقاربة ومقارنة من زاوية ثانية، نرى أن عدد الطلاب الجامعيين الحدوديين، وهم بشكل أساسي وغالب، مقيمون نازحون مع عائلاتهم في بيروت وضواحيها، تدنى في السنوات الخمسة الأخيرة، في ما قبل سنة ١٩٩٤ إلى مستوى لم تعرفه المراحل السابقة، حتى وصل عديدهم في مواليد الخمسية الأخيرة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥)، المتطابقة مع دخول السنوات الأولى للأعوام الجامعية الـ ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣، إلى ما دون الخمسية الأولى (مواليد ما قبل سنة ١٩٦٠) (١٢٨ مقابل ١٣٩).

مع الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع يبدو خصيصة حدودية بامتياز، تجري خلافاً للمسار الجامعي اللبناني الذي ظل في جمهور طلابه على وتائره المتصاعدة، إذ انتقل إجمالي الطلاب الجامعيين في لبنان من ٥٠,٨٠٣ (العام الدراسي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣) إلى ٧٣,٠٥٢ (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) فإلى ٨٨,٦٨٩ في العام الدراسي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.[٢٠٣]

---

(٢٠٣) راجع منير بشور، «التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي»، في: «التعليم العالي في لبنان»، مجموعة من المؤلفين بإشراف عدنان الأمين (بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٥)، ص ٩٢.

قد يجد هذا التراجع، في توقف المنح الدراسية، حجّة و«سلوى»، ولكنه ليس تراجعاً عابراً بالتأكيد أو تراجعاً مرتبطاً بعوامل من خارج الاختمارات الحدودية، يحصل بغفلة عن الطلاب الحدوديين «قاحمين» على شهادات الجامعة، يأخذونها عنوة، كما كان يحلو للتعبير الحدودي القديم، أن «يرقّط» الطلاب في مسيرتهم التعليمية، وأن يحصّن الشهادات، مواقع تؤخذ غلاباً واقتحاماً. ولكنه تراجع ظلت تستتر عليه طيلة أعوام الثمانينات، فوضى الحرب اللبنانية والإفادات «الشهادات»، وقد جاء هذا التراجع مع قصور الجنوبي الحدودي، المقيم، رب أسرة في المدينة، عن أن يحمل همومه اليومية وأن يحمل طموحاته في آن معاً. وجاء كذلك مع قصور الطالب الحدودي المديني عن أن يعيش غربة كانت تأتيه دفعة واحدة، مع الانتقال السريع في الغالب، من الشريط المحتل، أو القلق قبل الاحتلال، إلى خارجه. وجاء هذا التراجع ثالثاً مع قصور الجميع أهلاً وأبناء عن الوصول، وقد «ألفوا الوطن بالمركب الخشن»، عن أن يُذكروا بنظرة ميسّرة في السياسة وفي الإدارة تبادل «أتعابهم» في المقاومة، مقيمين، وأتعابهم في القلق وضيق السبل مقتلعين منزوحين.

٦ ـ الفتاة الحدودية والاختصاص:

تبلغ حصة الفتيات الجامعيات ٢١٤ حالة من أصل مجموع الـ ٧٢٢ حالة جامعية، أي ما نسبته ٢٩,٦٣٪. وتقتضي قراءة هذه النسبة الإجمالية الإطلال عليها من مستويات متعددة، تتفارق فيما بينها في نسبها «الجانبية» الخاصة قبل الوصول إلى التشكيلة الإجمالية الآنفة.

أ ـ في مستوى الانتساب إلى الجامعة:

الجدول رقم ٩٢

توزيع الإناث والذكور

على الجامعات داخل لبنان وخارجه

	أنثى		ذكر		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جامعة لبنانية	١٥٦	٧٢,٨٩٪	٢١٩	٤٣,١١٪	٣٧٥	٥١,٩٣٪
جامعات خاصة	٤٣	٢٠,٠٩٪	١٧٩	٣٥,٢٣٪	٢٢٢	٣٠,٧٤٪
جامعات الخارج	١٥	٧,٠٩٪	١١٠	٢١,٦٥٪	١٢٥	١٧,٣١٪
المجموع	٢١٤	١٠٠٪	٥٠٨	١٠٠٪	٧٢٢	١٠٠٪

تشكل «فتيات» الجامعة اللبنانية خريجات أو متابعات، ما مجموعه ١٥٦ جامعية أي ما نسبته ٧٢,٨٩٪ من إجمالي الـ ٢١٤ جامعية حدودية. مع الإشارة هنا إلى أن نسبة الجامعيين الذكور، المشكلين في الجامعة اللبنانية تبلغ بالمقابل ٤٣,١١٪ (٢١٩ من ٥٠٨).

وفي الطرف الآخر تشكل الجامعيات الحدوديات المنتسبات إلى الجامعات الخاصة والخارجية، نسبة ٢٧,١٪ من مجموع الجامعيات، مقابل ٥٦,٨٨٪ نسبة للجامعيين الحدوديين الذكور.

ب ـ في مستوى زمن الانتساب إلى الجامعة:

يبقى الانتساب إلى الجامعة اللبنانية، على ارتفاعه الدائم لدى الجامعيات الحدوديات من نسبة ٦٣,٦٣٪ لدى مولودات ما قبل سنة ١٩٦١، إلى الحد الأقصى الذي يتجاوز ٩٣,٣٣٪ مع مولودات سنة ١٩٧١ وما بعده. ولكن المفارقة في هذا الارتفاع النِسَبي، تقوم عبر تراجع أعداد الجامعيين إجمالاً، وليس عبر استقطاب الجامعة اللبنانية لجمهور ما عداها من الجامعات الخاصة أو من جامعات في خارج لبنان. على هذا، صارت النسبة القصوى للطالبات المنتسبات إلى الجامعة اللبنانية لدى مولودات الخمسية الأخيرة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥، والتي تبلغ ٩٣,٣٣٪، صارت تمثل ٤٢ طالباً فقط، في الوقت الذي كانت فيه نسبة الـ ٧٢,٢٢٪ في خمسية مولودات ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠، تمثل ٥٢ طالبة.

أما فيما يتعلق بزمن انتساب الفتيات إلى الجامعات الخاصة أو إلى جامعات الخارج، فاللافت في الأمر هو ارتفاع نسبة الاختصاص الجامعي خارج لبنان لدى مولودات ما قبل سنة ١٩٦١، إلى حدود ٣٠,٣٪، أي إلى ما يعادل نصف منسوب الفتيات المتابعات لدراستهن في نفس المرحلة في الجامعة اللبنانية. ولا يأخذ هذا الارتفاع دلالته إلاّ من خلال ربطه بالتراجع الكبير الذي عرفه انتقال الحدوديات إلى الجامعات الخارجية لدى مولودات ١٩٦١ ـ ١٩٦٥، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ و١٩٧١ ـ ١٩٧٥، حيث يتراجع الرقم إلى الحالتين الاثنتين في كل من المرحلتين الأوليين، فإلى الحد الأدنى الممكن، أي إلى الحالة الواحدة، مع مولودات المرحلة الأخيرة.

إن منسوب الفتيات الحدوديات في جامعات الخارج، أو في الجامعات الخاصة، يظل في ارتفاعه أو في تراجعه، كما توصلنا الأرقام السابقة، مرتبطاً بالأساس، باتجاه ربح التخصص الجامعي الممنوح، وبالتالي المجاني، أو بتعبير أدق المرتبط بالحد الأقل من النفقة والبذل. وعليه كانت أعداد الجامعيات الحدوديات في جامعات الخارج على ارتفاعها في الأعوام الجامعية في السبعينات،

الجدول رقم ٩٣

توزيع الجامعيات الحدوديات

في مستوى زمن الانتساب إلى الجامعة

	مولودات ما قبل سنة ١٩٦١ العدد	مولودات ما قبل سنة ١٩٦١ النسبة	١٩٦١ ـ ١٩٦٥ العدد	١٩٦١ ـ ١٩٦٥ النسبة	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ العدد	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ النسبة	١٩٧١ ـ ١٩٧٥ العدد	١٩٧١ ـ ١٩٧٥ النسبة	١٩٧٦ وما فوق العدد	المجموع العدد	المجموع النسبة
جامعة لبنانية	٢١	٦٣,٦٣٪	٣٣	٥٨,٢٩٪	٥٢	٧٢,٢٢٪	٤٢	٩٣,٣٣٪	٨	١٥٦	٧٢,٨٩٪
جامعات خاصة	٢	٦٪	٢١	٣٧,٥٪	١٨	٢٥٪	٢	٤,٤٤٪		٤٣	٢٠,٠٩٪
جامعات الخارج	١٠	٣٠,٣٪	٢	٣,٥٧٪	٢	٢,٧٧٪	١	٢,٢٢٪		١٥	٧٪
المجموع	٣٣	١٠٠٪	٥٦	١٠٠٪	٧٢	١٠٠٪	٤٥	١٠٠٪	٨	٢١٤	١٠٠٪

مع ما سبق الحديث فيه عن أعداد المنح الموهوبة من دول المعسكر الاشتراكي وبعض الدول العربية. وفي الإطار عينه، يُنظر إلى الأرقام المرتفعة اللاحقة مع مولودات ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ و١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ المنتسبات إلى الجامعات الخاصة، حيث يبلغ عددهن ٢١ جامعية (بنسبة ٣٧,٥٪) و١٨ جامعية (٢٥٪) على التوالي. ويُنظر كذلك إلى انخفاض هذه الأرقام اللاحق لدى طالبات الأعوام الجامعية في الثمانينات، حيث اغتنم الأهالي والطلاب معاً هبوب رياح المنح من قبل المؤسسات الخاصة والأهلية.

ج ـ في مستوى انتهاء الدراسة:

ينقسم مجموع الجامعيين بين ٥٠٤ جامعيين أتموا اختصاصاتهم وانتقلوا إلى ميدان الحياة العملية، وبين ٢١٤ طالباً ما زالوا على دراستهم.

في خطوط النسب العريضة تتوزع الفئة التي أنهت اختصاصها ما بين نسبة ٧٢,٤٢٪ من الذكور (٣٦٥ من ٥٠٤)، وبين ٢٧,٥٧٪ للجامعيات (١٣٩ من ٥٠٤). وبالمقابل تتوزع نسبة المتابعين للدراسة، ما بين ٦٥,٥٩٪ نسبة للذكور، أي ما يساوي ١٤٣ طالباً من مجموع المتابعين الـ ٢١٨، مقابل ٣٤,٤٪ نسبة للإناث من الفئة عينها.

ولكن ما يستوقفنا هنا، ومن باب مقارنة آخر، هو ارتفاع نسبة الجامعيات المتابعات قياساً على المتابعين الجامعيين الذكور، إذ تبلغ هذه النسبة ٥٢,٤٤٪ (٧٥ مقابل ١٤٣)، وهذه النسبة تتخطى بمقدار ١٠٪ تقريباً النسبة التي تقابلها لدى مجمل الهيئة الجامعية للأبناء حيث تبلغ نسبة الجامعيات فيها ٤٢,١٢٪ قياساً على مجموع الجامعيين الذكور (٢١٤ من ٥٠٨). ولا يقرّ هذا الارتفاع في نسبة الفتاة الجامعية الحدودية المتابعة، من زاوية توسيع دخول الفتاة الحدودية ميدان الجامعة، بقدر ما يجب أن يفهم على ضوء تراجع مساهمة الذكور عن عالم الدراسة الجامعية، وهو ما سبق الحديث فيه.

د ـ في مستوى الاختصاصات الجامعية:

لا تعطي هذه الصورة العامة المعقودة على الصورة التعليمية لدى الآباء وما يوازيها من صورة تعليمية لدى الأبناء، ملامح عن تغيير أساسي في الأوضاع بين الصورتين. يخرق هذه المراوحة، التفاوت اللافت في نسبة الأمية من ١٦,٤١٪ لدى أرباب الأسر، يقابله ٢,٠٤٪ لدى فئة الأبناء، وكذلك التفاوت في نسبة الذين أنهوا

الجدول رقم ٩٤

توزيع الإناث والذكور في مستوى انتهاء الدراسة

	متابع				متخرج				
	أنثى	النسبة	ذكر	المجموع	أنثى	النسبة	ذكر	المجموع	المجموع العام
جامعة لبنانية	٥٣	٧٠,٦٦٪	٦١	١١٤	١٠٣	٧٤,١٪	١٥٨	٢٦١	٣٧٥
جامعات خاصة	١٩	٢٥,٣٣٪	٥٩	٧٨	٢٤	١٧,٢٦٪	.١٢٠	١٤٤	٢٢٢
جامعات الخارج	٣	٤٪	٢٣	٢٦	١٢	٨,٦٣٪	٨٧	٩٩	١٢٥
المجموع	٧٥	١٠٠٪	١٤٣	٢١٨	١٣٩	١٠٠٪	٣٦٥	٥٠٤	٧٢٢

الجدول رقم ٩٥

توزع الاختصاصات لدى الحدوديين بحسب جنس الطلاب

	جامعة لبنانية		جامعات خاصة		جامعات الخارج		مجموع	المجموع العام	النسبة	مجموع	النسبة
	متابعة	خريجة	متابعة	خريجة	متابعة	خريجة	إناث	للاختصاصات	إناث	ذكور	ذكور
تربية	٨	١٣	–	–	–	١	٢٢	٣٠	٧٣,٣٣٪	٨	٢٦,٦٦٪
إنسانيات	٢٠	٥٠	–	٢	–	١	٧٣	١٥٥	٤٧,٠٩٪	٨٢	٥٢,٩٠٪
علوم اجتماعية	٣	١٩	–	٣	١	١	٢٧	٣٥	٧٧,١٤٪	٨	٢٢,٨٥٪
قانون	٤	٢	–	–	–	–	٦	٤٨	١٢,٥٪	٤٢	٨٧,٥٪
علوم طبيعية	٣	٥	١	–	–	–	٩	٢٤	٤١,٦٦٪	١٥	٦٢,٥٪
علوم بحتة	٢	٥	٢	–	–	–	٩	٢٥	٣٦٪	١٦	٦٤٪
المجموع	٤٠	٩٤	٣	٥	١	٣	١٤٦	٣١٧	٤٦,٠٥٪	١٧١	٥٣,٩٤٪
فنون (ديكور، مسرح، رسم)	٤	٢	١	٣	٢	١	١٣	٣٧	٣٥,١٣٪	٢٤	٦٤,٨٦٪
هندسة (ميكانيك، كهرباء، زراعة)	–	–	–	–	١	–	١	٦٦	١,٥١٪	٦٥	٩٨,٤٨٪
هندسة مدنية ومعمارية	١	–	٦	٢	١	–	١٠	٨٤	١١,٩٠٪	٧٤	٨٨,٠٩٪
معلوماتية	١	–	٢	–	١	١	٥	٦١	٨,١٩٪	٥٦	٩١,٨٪
تجارة وإدارة أعمال	٢	١	٦	٦	–	–	١٥	٧٢	٢٠,٨٣٪	٥٧	٧٩,١٦٪
توثيق وإعلام	٥	٦	١	١	–	–	١٣	٢١	٦١,١٩٪	٨	٣٨,٠٩٪
طب	–	–	٧	–	٤	–	١١	٦٤	١٧,١٨٪	٥٣	٨٢,٨١٪
المجموع	١٣	١٠٣	٢٣	١٢	٩	٢	٦٨	٤٠٥	١٦,٧٩٪	٣٣٧	٨٣,٢٪
المجموع العام	٥٣	١٠٣	٢٦	١٧	١٠	٥	٢١٤	٧٢٢	٢٩,٦٣٪	٥٠٨	٧٠,٣٦٪

المرحلة الابتدائية من تعليمهم ٢٢,٣٣٪ لدى الآباء مقابل ٢٨,٧٢٪ لدى الأبناء. وهي تفاوتات لا ترسم في نهاية الأمر موقعاً حاسماً في الخارطة العلمية والعملية الفعلية، إذ لا يتعدى دور هذه النسب في الواقع، سوى تلميع الصورة الخارجية وحسب، للعينة الحدودية المقيمة في بيروت وضواحيها. لكن درجة التلميع هذه لا تلبث أن تصبح مائتة مع متابعة قراءة النسب ومعرفة أمور وقوفها عند حدود تبدو متراجعة حيناً لصالح الآباء (تبلغ نسبة من أنهوا المرحلة المتوسطة لدى الآباء ١٨,٠٧٪ مقابل ١٦,٩٣٪ لدى الأبناء)، أو بنسبة متكافئة (نسب التحصيل الثانوي).

لقد جرت «أعراف» الأهالي مع تقصير الأبناء في دراستهم، أن يكون السبب عدم «ميل» الأولاد إلى المدرسة، نتيجة «ميولهم» العملية المهنية ولا تبخل الأعراف بالأمثلة القاطعة في هذا المجال. ولكن تقصير الأبناء المدرسي، في حالة العينة، لا يوصل إلى احتمال كهذا، إذ لا يطل هذا التقصير على ميل ورغبة في متابعة التحصيل في مجال آخر. يحدونا إلى القول بذلك تساوي فئة المهنيين في أعدادها لدى الطرفين بـ ٨٣ حالة لكل منهما. ولكننا، وحتى ضمن هذه المساواة العددية في المجازين مهنياً لدى الطرفين، وهي مساواة لا تعني بالقطع مساواة في النسب، فإننا نرى الميل واضحاً لصالح الآباء، لأننا، مع تجاوزنا للفروقات بين أعداد المهنيين وأعداد المتابعين لدى كل من الطرفين، نرى أن التوازن في الأرقام، عائد بالدرجة الأولى إلى أعداد «المهنيات البنات» اللواتي عكفن على مدارس التمريض والسكرتاريا والمحاسبة طريقاً إلى الوظائف. وهكذا ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة «المهنيات» لدى فئة أرباب الأسر ٢٨,٩١٪ من مجموع الحالات المهنية (٢٤ من ٨٣)، تبلغ نسبتهن لدى فئة الأبناء ٥١,٨٠٪ (٤٣ من ٨٣).

أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، الذي تحمل أرقامه كذلك نسباً متقاربة للذين حازوا منه اختصاصاً (١٠,٢١٪ للأبناء مقابل ٩,٩٪ للآباء). ومع أن هذا التقارب الحسابي يخفي تفاوتاً أكيداً في أنواع الاختصاصات وفي توزعها على فئتي الآباء والأبناء، وهي مسألة ليست جانبية بالتأكيد[٢٠٤] إلا أن ظروف دراسة الأهل الجامعية، مع إقامتهم غالباً في الجنوب آنذاك، وقصور الجامعة اللبنانية، في زمان قسم كبير منهم، على فروع نظرية وحسب، وعدم وجود دفق المنح الأهلية والحزبية التي استفاد منها عديدون كثر من الأبناء، كل ذلك يدفعنا إلى تصور

(٢٠٤) نسوق هذه الملاحظة عيانياً لأننا لا نملك من خلال الاستمارة أجوبة عن اختصاصات الآباء وأمكنة دراستهم. ولكننا لا نعدو الحقيقة إذا ما قلنا بأن اختصاصات الجامعيين من الأهل هي أكثر «نظرية» من اختصاصات الأبناء بالتأكيد.

المنقلب المتراجع الذي انقلب إليه الأبناء في واقع تعلمهم.

ز) في باب أضرار وخسائر الحرب

١ ـ الخسائر في الأرواح والممتلكات:

الجدول رقم ٩٦

توزيع الخسائر في الأرواح والممتلكات

	عدد الحالات	النسبة*
أملاك ثابتة	٨٤٤	٨٣,٩٨٪
أملاك منقولة	٦٤٢	٦٣,٨٨٪
فقد أفراد من الأسرة	٥٥	٠,٧٪
جرحى	٨٣	١,٠٨٪
عاهة أو إعاقة دائمة	١٣١	١,٧٪

* تؤخذ نسب الخسائر في الممتلكات قياساً على عدد الأسر المستجوبة. على غير النسب في الخسائر البشرية، التي أخذناها قياساً على مجموع أفراد العينة وما تبعهم من عائلاتهم أزواجاً وأبناء.

عاثت حروب إسرائيل واعتداءاتها مع الحرب اللبنانية خسائر في الممتلكات الثابتة لما نسبته ٨٣,٨٩٪ من أفراد العينة وفي الممتلكات المنقولة لما نسبته ٦٣,٨٨٪ منهم. من تقاطع الأسر الخاسرة في نوعي الممتلكات، نرى أن ٥٥٥ أسرة منها، أي ما نسبته ٥٥,٢٢٪ من إجمالي الأسر المستجوبة، دفعت أكثر من خسارة واحدة، ممتلكات ثابتة ومنقولة في الوقت ذاته، مقابل ٢٨٩ أسرة دفعت خسارة واحدة، ممتلكات ثابتة، و٨٧ أسرة دفعت فقط من ممتلكاتها المنقولة. وعلى هذا يكون إجمالي من دفعوا من ممتلكاتهم في حساب الخسائر، ٩٣١ أسرة، أو ما نسبته ٩٢,٦٣٪ من مجموع أفراد العينة.

تسمح هذه النسب بالقول بأن أوجه الحرب اللبنانية المتعددة، كانت بالنسبة للحدوديين حرباً على ممتلكاتهم وحرباً على أرزاقهم. ومن نافل القول أن نشير إلى إسرائيل داعياً أول للخسائر في الممتلكات ثابتة كانت أم منقولة (مع توسع أكبر في حساب خسائر الأملاك الثابتة)، مع ما كان يرافق اعتداءاتها وعملياتها العسكرية الواسعة، قبل تحزيم الشريط المحتل، من دمار في البيوت والممتلكات والمزروعات، أو ما ظل ماثلاً من ممارسات، مع قيام الشريط المحتل، باستمرار العمل على إفراغه من شبانه ومن قواه المنتجة.

أما الباب الثاني في الخسائر الحدودية في الأملاك (ولكن مع رجحان في خسائر الأملاك المنقولة هذه المرة) فقد انفتح مع سقوط الضواحي الشرقية من بيروت في سنة ١٩٧٦ وقد ظل هذا الباب مفتوحاً، على كل صرعه أو على كل وربه طيلة سنوات الحرب اللبنانية.

أما بالنسبة إلى الخسائر البشرية، فقد فتحت القرى الحدودية في جاري الاعتداءات الإسرائيلية، بدءاً من سنة ١٩٤٨، حساباً خاصاً في رصيد الضحايا الدائم والمستمر لهذه الاعتداءات، إذ بلغت ضحايا القرى الحدودية على سبيل المثال ما بين تموز/يوليو ١٩٦٧ وأواخر سنة ١٩٧٤، ١٨٢ قتيلاً مدنياً.[٢٠٥] هذا بالطبع عدا الحساب المشترك مع باقي المناطق اللبنانية حيث كانت هذه الاعتداءات تطول إليها، بما فيها من سكان محلة أصليين أو سكان حدوديين نازحين.

وفي دورات الحرب اللبنانية، كان للقرى الحدودية ضحاياها المرصودة، تسدد إما على أراضي القرى نفسها في بنت جبيل وحانين والعيشية والخيام ومرجعيون ويارين ومروحين ومارون الراس، أو تسدد في أماكن الإقامة المدينية في الضواحي الشرقية من بيروت وفي بيروت نفسها في مراحل الحرب الأولى، أو في الضواحي الجنوبية في دورات الحرب اللاحقة بعد التطهير السكاني للضواحي الشرقية إثر حرب السنتين.

كذلك فإن الانتماء الحدودي إلى المؤسسة العسكرية والرسمية، جعل العديد من أبناء القرى الحدودية الإسلامية منها والمسيحية، وقود العديد من معارك الحرب اللبنانية.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات لم يعد غريباً مثلاً، أن تقدم بليدا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، ٣٠ ضحية في العاصمة ومحاورها و١١ ضحية في الاعتداءات الإسرائيلية،[٢٠٦] وليس غريباً كذلك أن نقرأ أن المجلس السياسي في بنت جبيل، وزع مبالغ مالية لذوي ضحايا ومصابي محاور بنت جبيل وعيناتا وحانين وعيترون وميس الجبل ورشاف والطيري وكونين والطيبة، الذين بلغوا في سنة ١٩٧٨، ١٣٨ قتيلاً و٦٠ جريحاً، وأن يبلغ ضحايا حاصبيا من منتصف سنة ١٩٧٩ الـ ٤٥ ضحية.[٢٠٧]

---

(٢٠٥) راجع الأسماء في «النهار»، ٢٨/١٢/١٩٧٤.

(٢٠٦) راجع: «السفير»، ١٥/٩/١٩٧٦.

(٢٠٧) راجع: «الحوادث»، ٢٠/٧/١٩٧٩.

وفي جانب القرى المسيحية كانت أعداد الضحايا على وفرتها كذلك، ففي القليعة، كان هناك حتى الشهر الأول من سنة ١٩٧٩ في حدود المئة قتيل.[٢٠٨] وحتى الشهر الثامن من سنة ١٩٧٩، كانت عين إبل قد أحصت الضحية الـ ١٣ في أربع سنوات.[٢٠٩] وكانت دبل تكرم في ٧ آذار/مارس ١٩٨٣ قتلاها الـ ٧٥ الذين سقطوا على امتداد الأحداث حتى ذلك التاريخ.[٢١٠]

في ضوء هذا الواقع يجب أن ينظر إلى الأرقام المرتفعة للخسائر الحدودية حيث تزيد الخسائر البشرية من «أفراد من الأسرة» في الجدول الأخير عن ٧ في الألف نسمة، وحيث تزيد نسبة العاهات والإعاقات الدائمة عن ١٧٪ أي أن هناك ما يعادل الـ ١٧٠ جريحاً مقابل كل عشرة آلاف من السكان. أما الجرحى فإنهم يزيدون عن المئة إصابة في كل عشرة آلاف نسمة.

ولكن ما يجب أن نتوقف عنده، هو أن هذه الأرقام والنسب لا تجاري في الظاهر الأرقام التي وردت عن خسائر القرى. والأمر برأينا يعود لاعتبارين أساسيين:

١ - شكّل وقوع الضحايا، لدى العديد من الأسر، الدافع الأساسي للسفر ومغادرة البلاد، يكتفون، بما حصل من مقدر مصيبة واحدة، أو يستكفون به، ما قد يحصل من غدرات الزمان، فلا يبدو بعيداً عن الصواب القول، بأن نسبة المصابين والخاسرين في أرواحهم وأبدانهم لدى المغتربين أرفع منها بكثير لدى الشطر الحدودي المقيم.

٢ - إن إجابات أفراد العينة حول الخسائر، تحصي فقط الخسائر المباشرة التي حلّت في الأسرة، أرباب أسر وأبناء وحسب، فهي لا تجيب عن باقي الأصول وحتى القريبة منها، الأجداد والأخوة، وهذا ما جعل، خسائر الأسر قاصرة على الأضيق من نواة العائلة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن العديد من الأسر الفتية، لم يكن عقدها قد اكتمل، أسراً مستقلة، إلاّ في مراحل متأخرة من الحرب اللبنانية ومن إقامتها المدينية في بيروت، وهذا يعني أنها في مسيرة عمرها الفتي، لم تعاصر، أسراً، أكثر مراحل الحرب اللبنانية عنفاً، وهي بالتالي ظلت،

---

(٢٠٨) راجع: الياس عبود، «شريط المائتي ألف شهيد»، «السفير»، ٣/٢/١٩٧٩. ووفقاً لإحصاء أخير في صحيفة «النهار»، أصبح «عدد قتلى القليعة في حدود الـ ١٥٠ قتيلاً سنة ١٩٩٦، إضافة إلى عشرات المعوقين». راجع: «النهار»، ١٠/١٠/١٩٩٦.

(٢٠٩) راجع: «النهار»، ٣١/٨/١٩٧٩.

(٢١٠) راجع: «النهار»، ٨/٣/١٩٨٣.

في حسبان خسائرها، خارج احتساب الخسائر التي تكون قد حلّت في أسر أهليها رغم معايشتها لها في أعمار الطفولة أو في اليفاعة.

٢ ـ الأضرار المعنوية:

تأتي خسائر التعليم والدراسة في مطلع الخسائر المعنوية المرئية، لأن توقف الأبناء عن الدراسة أو تخلفهم المؤقت في دراستهم، من محسوسات الخسائر المباشرة، لذلك تبدو هذه الخسائر الأكثر وضوحاً والأسهل في الجدولة من بين خسائر الحرب (الجدول رقم ٩٧).

الجدول رقم ٩٧

توزع أفراد العينة بحسب الخسائر المعنوية

توقف الأبناء عن الدراسة	إعادة صفوف	مشكلات زوجية	مشكلات مع الأبناء	خسارة زبائن وعلاقات عمل	خسارة علاقات خارجية	غير ذلك	المجموع
٥٩٨	٤٢٨	٢٧	٨٧	٢٤١	٤٣٥	١١٦	١٩٣٢
٪٣٠,٩٥	٪٢٢,١٥	٪١,٣٩	٪٤,٥	٪١٢,٤٧	٪٢٢,٥١	٪٦	٪١٠٠
٪٥٣,١٠		٪٥,٨٩		٪٣٤,٩٨		٪٦	٪١٠٠

تأتي الخسائر «التعليمية» من توقف الأبناء عن الدراسة (٣٠,٩٥٪)، أو من إعادتهم لصفوفهم (٢٢,١٥٪)، في الحسب الأول وبنسبة (٥٣,١٠٪ من مجموع أرصدة خسائر الأضرار المعنوية للحدوديين المدنيين على امتداد الحرب اللبنانية. وتتقدم بذلك أرصدة خسائر الاجتماع، في شبكة العلاقات الاجتماعية (٢٢,٥١٪) والاقتصادية ١٢,٤٧٪) والبالغة مجتمعة ٣٤,٩٨٪. أما الخسائر القليلة في علاقات العائلة الزوجية ١,٣٩٪ وفي سلوك الأبناء (٤,٥٪) فهي في المحل الأخير من تقويم الأضرار وبنسبة عامة ٥,٨٩٪.

إن الخسائر في العلاقات الاجتماعية (٢٢,٥١٪) والتي تحتل، منفردة، المرتبة الثانية بعد خسائر «توقف الأبناء عن الدراسة» تُظهر فعلاً، كتلة الحنين التي تشدّ الجنوبي، إلى علاقاته في منشئه أو إلى علاقاته الاجتماعية السابقة على الحرب، في بيروت وضواحيها، وتظهر في الوقت عينه عمق التبدل وعمق الميل الذي أحدثته الحرب اللبنانية في كيانه، مقيماً أو نازحاً، حتى أحلّ هذه الخسائر في

العلاقات الاجتماعية هذا المحل المتقدم في حساب أرصدة الخسائر.

وإذا كان من الجائز أن نضع تدني رصيد المشكلات العائلية، بعد سنوات حروب طويلة تمتد جيلاً كاملاً من حياة الحدودي (١,٣٩٪)، في باب التستّر على شؤون العائلة، أو في باب عجز الطرف المستجوب عن رؤية تدخّل الحرب في تشكيل مآزم العلاقة في العائلة من داخل، ورؤية الأزمة دائماً في شخص الشريك «مقشراً» عن أية تأثيرات من خارج النفس الأمّارة، فإن ما يلفتنا في حسابات هذه الخسائر، هو ما يبدو من كبير تناقض بين ما تسوقه أجوبة الاستمارة من ارتفاع كاسح في تأثيرات الحرب اللبنانية على متابعة الأولاد لدراستهم، والتي بلغت في حساب الأرصدة ٥٣,١٪ من مجموع أرصدة الخسائر، والتي تغطي ٦١١ أسرة أو ما نسبته ٦٠,٧٩٪ من مجموع الأسر المستجوبة، وبين نسبة المشاكل المتدنية بين الأهل وأبنائهم والتي لا تتعدى الـ ٨٧ حالة من بينها ٥٩ أسرة انقطع فيها الأبناء عن متابعة دراستهم. وهذا يعني أن هناك ٥٢٤ أسرة انقطع أبناؤها عن دراستهم أو تخلفوا فيها، دون أن يصل بها الأمر إلى اعتبار هذا الوضع، كما كان ذات مرة في السابق، في مستوى المشكلة في العائلة أو في مستقبل الأبناء.

ولا يذهب الظن هنا بالطبع إلى تصور يقول بأن تعويضاً ما، قد تم من ضمن ميدان الخسارة نفسه، أي من خلال تغيير تم في آلية التعامل مع المدرسة أو مع التعليم، فالتوقف عن الدراسة توقف وخسارة مسجلة ثابتة لا تعويض فيها، من منظور العلاقة مع مؤسسات التعليم. أما لماذا لم تدرج «قضية» هؤلاء المتخلفين عن الدراسة في باب المشكلات الفعلية، وهو اعتبار كان على امتداد علاقة التاريخ السابق بين الأهل وأبنائهم باب «النقار» أو باب رضى الوالدين وقرّة أعينهم، فالجواب الفعلي على ذلك يكمن في أن صفح الأهل عن أبنائهم، مُشكِلين في تخلفهم الدراسي والتعليمي، يأتي هذه المرة مع نجاح هؤلاء الأبناء في التعامل مع معطيات الحرب اللبنانية، ونجاحهم بالتالي في تدبر أمورهم الحاضرة والمستقبلية من خلال كل «تقديماتها» وفوضاها، والتي لا يستند التدبّر فيها إلى معطيات ومؤهلات الدراسة ودرجة التحصيل العلمي.

ح) من الشريط المحتل... وإليه؟

ينقسم أفراد العينة إزاء إقامتهم وانتمائهم إلى الشريط المحتل، مع تحرره، (الجدول رقم ٩٨):

الجدول رقم ٩٨

توزع أفراد العينة

بحسب نظرتهم إلى إقامتهم مع تحرير الشريط

العودة إلى الإقامة في المنشأ	تنقسم الأسرة في الإقامة	شتاء في العاصمة صيفاً في المنشأ	الإقامة الدائمة في العاصمة	السفر	غير محدد	المجموع
٢٣٤	١٤٨	٢٠٨	٣١٣	٩٣	٩	١٠٠٥
٪٢٣,٢٨	٪١٤,٧٢	٪٢٠,٦٩	٪٣١,١٤	٪٩,٢٥	٪٠,٨٩	٪١٠٠
٢٣٤		٣٥٦		٤٠٦		١٠٠٥
٪٢٣,٢٨		٪٣٥,٤٢		٪٤٠,٣٩		
	٥٩٠			٤٠٦	٩	١٠٠٥
	٪٥٨,٧			٪٤٠,٣٩	٪٠,٨٩	٪١٠٠
٢٣٤		٧٦٢			٩	١٠٠٥
٪٢٣,٢٨		٪٧٥,٨			٪٠,٨٩	٪١٠٠

حيث يتضح، أن ما نسبته ٢٣,٢٨٪ من أفراد العينة، تبقى على خيارها المحدد باتجاه العودة إلى البلدات الأم في الشريط المحتل محرراً. بينما تتلفت مجموعة نسبتها ٤٠,٣٩٪ (٤٠٦ من ١٠٠٥) إلى الإقامة في الخارج اللبناني للشريط الحدودي، إن بالبقاء في أماكن الإقامة الحالية في بيروت ومحيطها من الضواحي، ويشكل هؤلاء (٣١٣ من ٤٠٦) أو ما نسبته ٣١,٤٪، أو بالذهاب إلى الخارج الاغترابي البعيد (٩٣ من ٤٠٦) بما نسبته ٩,٢٥٪ من أسر العينة الإجمالية.

تبقى فئة ثالثة بنسبة تصل إلى ٣٥,٤٢٪، تبقى في جانب من إقامتها المقبلة على صلة بالقرى الأم، من خلال توزعها في الإقامة، شتاء في بيروت وصيفاً في قرى المنشأ في الشريط المحتل (٢٠,٦٩٪)، أو من خلال قسمة العائلة في إقامتها ما بين المدينة وحواضر المنشأ (١٤,٧٢٪).

تقودنا النسب السابقة، إلى القول بخيارين مفتوحين على علاقة الحدودي النازح والمقيم في المدينة، مع بلدات منشئه مع تحررها من الاحتلال. الخيار الأول، ويراهن على نسبة تصل إلى ٥٨,٧٪، تبقى مع الشريط، في إقامتها المقبلة، على علاقة دائمة أو موسمية، مقابل آخرين يمثلون ٤٠,٣٩٪، يقطعون تواصلهم مع بلدات المنشأ من خلال الانقطاع عنه، عبر إقامة دائمة في المدينة، أو

عبر حرق العلاقة من خلال السفر والارتحال البعيد إلى خارجه.

أما الخيار الآخر، فيرى إلى الأمر من جانبه الأكثر سوداوية، إذ يرى أن نسبة الـ ٢٣,٢٨٪ من الحدوديين المقيمين في العاصمة وضواحيها، هي وحدها التي حدّدت خياراً واضحاً بالعودة إلى ارتباطها الدائم مع بلاد منشئها الأول، وأن النسبة الباقية والتي تتعدى الـ ٧٥,٨٪ سائرة نحو القطع مع شريط المنشأ.

إن الوقوف على الوجهة التي تطل عبرها مواقف الحدوديين المدينيين من مشاريع إقامتهم المقبلة، بعد تحرر الشريط المحتل وخلاصه، يفترض أن ندخلها من أبوابها اليومية ووقائعها المعيوشة في مستوى أحياء الإقامة وتاريخ النزوح والمهن والملكية وطبيعتها في المدينة أو في قرى المنشأ.

١ ـ في إقامة الحي في المدينة:

يوضح لنا «توقيع» رؤية النازحين لمستقبل إقامتهم، مع إقامتهم في الأحياء التي يتوزعونها في بيروت وضواحيها، جوانب جديدة من المحددات العميقة لهذه الرؤية، ومن خلفياتها الآنية في آن معاً.

تنقسم الأحياء في بيروت والضواحي، بموجب الجدول السابق، إلى مجموعتين، المجموعة الأولى ولا يتعدى الراغبون في الانطلاق جنوباً وإلى بلدات المنشأ مع تحرر الشريط المحتل، نسبة الـ ١١,١٥٪ من أفراد العينة المستجوبة. وهي أحياء يختلط فيها التواجد الحدودي القديم (الشياح، برج البراجنة، بعض الأحياء البيروتية كالبسطة والخندق الغميق) مع التواجد الجنوبي الأكثر حداثة (حي الأبيض، المعمورة، حارة حريك، بئر العبد، بالإضافة إلى بعض الأحياء البيروتية الأخرى)، وهذا مزيج يتخذ من ثبات الإقامة و«استقرارها»، رابطاً جامعاً من إيجارات شرعية ثابتة، وغلبة صفة الملكية على المساكن إلى استقرار في المهنة والعمل.

المجموعة الثانية، ويتضح فيها ارتفاع منسوب الراغبين في العودة إلى بلدات المنشأ، ويشكلون ما مجموعه ١٧١ أسرة من أصل ٤٤٠ تتناولها العينة في هذه الأحياء، أي ما نسبته ٣٨,٨٦٪. ونظرة سريعة على هذه الأحياء ترينا، مقارنة لها مع أحياء المجموعة الأولى، «شعبيتها» المكشوفة (حي السلم، الليلكي، أطراف الغبيري، الرويس)، أو ترينا، وهذا هو الأهم، غلبة الصفة التهجيرية على ساكنيها (الأوزاعي، الجناح، بئر حسن، الرمل العالي، معوض، حي ماضي، صفير)، وهذه الصفة بالضبط، هي التي تضع الإجابات التي تؤكد العودة، موضع تساؤل ونقاش، على اعتبار أن رصيد الإقامة الأساسي في هذه المناطق، هو في الشقق

الجدول رقم ٩٩
توزيع الإقامات المقبلة للشريط مع عودته
بحسب الإقامة الحالية لأفراد العينة

	عودة إلى بلدة المنشأ	النسبة	البقاء خارج بلدة المنشأ	النسبة	موقف غير محدد	النسبة	المجموع
بيروت	١٥	٪٩,٢	١٤٥	٪٨٨,٩٥	٣		١٦٣
الشياح	١٢	٪١٠,١٦	١٠٦	٪٨٩,٨٣	–		١١٨
برج البراجنة	٦	٪٩,٠٩	٥٩	٪٨٩,٣٩	١		٦٦
حي الأبيض	٤	٪١٦	٢١	٪٨٤	–		٢٥
المعمورة	٤	٪١٠,٢٥	٣٥	٪٨٩,٧٤	–		٣٩
بئر العبد	١٠	٪١٤,٠٨	٦٠	٪٨٤,٥	١		٧١
حارة حريك	١٢	٪١٤,٤٥	٧١	٪٨٥,٥٤	–		٨٣
المجموع	٦٣	٪١١,١٥	٤٩٧	٪٨٧,٩٦	٥	٪٠,٨٨	٥٦٥
الأوزاعي	١٤	٪٥١,٨٥	١٣	٪٤٨,١٤	–		٢٧
بئر حسن	٢١	٪٣٩,٦٢	٣٢	٪٦٠,٣٧	–		٥٣
الجناح	٩	٪٦٠	٦	٪٤٠	–		١٥
الرمل العالي	١٦	٪٦٦,٦٦	٦	٪٢٥	٢		٢٤
حي ماضي	١١	٪٥٥	٩	٪٤٥	–		٢٠
الرويس	١١	٪٢٥	٣٢	٪٧٢,٧٢	١		٤٤
حي السلم	٤٤	٪٣٣,٠٨	٨٩	٪٦٦,٩١	–		١٣٣
صفير	٢١	٪٤٢,٨٥	٢٧	٪٥٥,١	١		٤٩
الغبيري	١٠	٪٢٩,٤١	٢٤	٪٧٠,٥٨			٣٤
الليلكي	٢	٪٤٠	٣	٪٦٠			٥
معوض	٥	٪٣٨,٤٦	٨	٪٦١,٥٣			١٣
المريجة	٧	٪٣٠,٤٣	١٦	٪٦٩,٥٦			٢٣
المجموع	١٧١	٪٣٨,٨٦	٢٦٥	٪٦٠,٢٢	٤	٪٠,٩	٤٤٠
المجموع العام	٢٣٤	٪٢٣,٢٨	٧٦٢	٪٧٥,٨٢	٩	٪٠,٨٩	١٠٠٥

المصادرة، أو، هو في بيوتها المبنية على أراض مملوكة من قِبل الدولة أو مملوكة من قِبل آخرين. وهذا الرصيد يجد تغطيته الفعلية في تأكيد الانتساب إلى الشريط الحدودي المحتل والتذكير دائماً بذلك «أعيدونا إلى بيوتنا وأملاكنا في الشريط المحتل نعد إليكم بيوتكم وأملاككم». لذلك فإن الإجابة بتأكيد العودة إلى قرى المنشأ مع تحررها، تكون في جانب منها تأكيداً في حق الإقامة القائم والراهن. وهذا عامل محدد مهم تفترق فيه المجموعة الثانية عن المجموعة الأولى التي تقول إجاباتها عفو الخاطر وعفو المصلحة.

٢ ـ في تاريخ النزوح وأعمار النازحين:

يخرج المولودون في المدينة خارج قرى المنشأ، من حساب العائدين إلى الإقامة الدائمة في الشريط، بنسبة ٨٨,٣٤٪ منهم (١٥٣ من ١٧٣). وينقسمون ما بين مداوم في إقامته في المدينة خارج الشريط المحرر (٨٠,٣٤٪)، وبين مسافر إلى خارجه ٨٪، مقابل ١١,٥٦٪ يقيمون إشتاءً عاملين في المدينة، ويقيمون اصطيافاً مرتاحين في بلدات المنشأ. ومن زاوية حساب آخر يشكل هؤلاء المولودون ما نسبته ٤٤,٤٪ (١٣٩ من أصل ٣١٣) من مجموع الذين حددوا العاصمة مقر إقامة دائمة لهم، وهي النسبة الأكبر لواحدة من مكونات هذه الفئة.

الملاحظة الأساسية في توزيع بقية أفراد العينة، وهي البقية التي تشمل النازحين الذين عهدوا بأنفسهم نزوحهم أو تهجيرهم إلى المدينة، فهي التناسب الطردي بين نسب النازحين الراغبين في العودة إلى بلدات المنشأ، وبين حداثة نزوحهم، إذ تروح هذه النسبة لدى هذه الفئة، وفي المراحل الزمنية الخمسية ترتفع من ١٨,٩٢٪ لدى نازحي ما قبل سنة ١٩٧٠ إلى ٢٧,٨٣٪، ٢٩,٧٢٪، ٥٦,٨٩٪، حتى تصل في المرتبة الأخيرة في خمسية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ إلى ٥٨,٦٢٪.

وفي المقابل ينقلب هذا التناسب إلى تناسب عكسي، مع فئة المتطلعين إلى إقامة دائمة في العاصمة، حيث ترتفع هذه النسبة كلما تقادمت سني الإقامة، إذ تصل مع المولودين من أرباب الأسر في المدينة، وهم بذلك «يسبقون» أهاليهم في تاريخ «الإقامة» في المدينة، إلى نسبة ٨٠,٣٤٪ وتروح إلى انخفاضاتها المتكررة في خمسيات النزوح المتتابعة، من ٢٤,٢٩٪ إلى ٢٣,٧١٪، ٢١,٣٦٪، فإلى ١٠,٣٤٪ من مجموع نازحي الخمسية الأخيرة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠.

وتتكرر الأمور في السياق عينه مع باقي فئات النازحين. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن نسبة النازحين الذين يرون في السفر مقراً أخيراً، تزداد مع بدء خمسيات النزوح الأخيرة، إذ يبلغ مجموع الراغبين في إقامة السفر الدائم، من

الجدول رقم ١٠٠

توزيع أُسر العينة في إقامتها المقبلة

بحسب تاريخ النزوح وأعمار النازحين

	مولود في المدينة		نازح ما قبل سنة ١٩٧٠		نازح ما بين ١٩٧١ _ ١٩٧٥		نازح ما بين ١٩٧٦ _ ١٩٨٠		نازح ما بين ١٩٨١ _ ١٩٨٥		نازح ما بين ١٩٨٦ _ ١٩٩٠		نازح ما بعد ١٩٩١		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
عودة إلى بلدة المنشأ	-	-	٦٠	٪١٨,٩٢	٢٧	٢٧,٨٣٥	٩٦	٪٢٩,٧٢	٣٣	٪٥٦,٨٩	١٧	٪٥٨,٦٢	١	٪١٢,٥	٢٣٤
تقسم الأسرة في الإقامة	-	-	٧٦	٪٢٣,٩٧	١٩	٪١٩,٥٨	٥٠	٪١٥,٤٧	٢	٪٣,٤	٣	٪٣	-	-	١٤٨
شتاء في العاصمة صيفاً في المنشأ	٢٠	٪١١,٥٦	٩٥	٪٢٩,٩٦	٢٣	٪٢٣,٧١	٦٢	٪١٩,١٩	٤	٪٦,٨	٣	٪١٠,٣٤	١	٪١٢,٥	٢٠٨
الإقامة الدائمة في العاصمة	١٣٩	٪٨٠,٣٤	٧٧	٪٢٤,٢٩	٢٣	٪٢٣,٧١	٦٩	٪٢١,٣٦	٢	٪٣,٤	١	٪١٠,٣٤	-	-	٣١٣
السفر	١٤	٪٨	٩	٪٢,٨٣	٥	٪٥,١٥	٤١	٪١٢,٦٩	١٤	٪٢٤,١٣	٤	٪١٣,٧٩	٦	٪٧٥	٩٣
موقف غير محدد	-	-	-	-	-	-	٥	٪١٥,٤٧	٣	٪٥,١٧	١	٪٣	-	-	٩
المجموع	١٧٣	٪١٠٠	٣١٧	٪١٠٠	٩٧	٪١٠٠	٣٢٣	٪١٠٠	٥٨	٪١٠٠	٢٩	٪١٠٠	٨	٪١٠٠	١٠٠٥

تاريخ خمسية ١٩٧٦ _ ١٩٨٠، ٦٥ حالة من أصل إجمالي الحالات المستقرة، أو ما نسبته ٦٩,٨٩٪. وهذا المسار يخالف مسار فئة «العودة» التي تنطلق من حداثة خروجها من الشريط المحتل لتعيد ارتباطها به من جديد.

إن الأرقام والنسب الواردة في جدول تاريخ النزوح، ترتبط بجدول أعمار النازحين نسباً وأعماراً؛ على اعتبار أن تاريخ النزوح في قدمه، يعني، عدا حالات التهجير القسري، مقياساً لتقادم النازحين في سني أعمارهم. لذلك كان رباط العودة إلى بلدات المنشأ، أكثر انشداداً مع الفئات العمرية المتقدمة. وبدون العودة إلى جدول تفصيلي يطابق ما بين تصورات الإقامة في المرحلة المقبلة مع تحرر الشريط المحتل، وما بين أعمار النازحين، فإننا نشير فقط إلى أنه من أصل ٣٧ حالة من أرباب الأسر، والذين هم دون سن الثلاثين من أعمارهم، هناك فقط حالة واحدة تريد العودة إلى بلدات المنشأ مقابل ١٥ حالة تؤثر البقاء الدائم في العاصمة، و١٣ عائلة تقسم الإقامة ما بين إشتاءٍ هنا واصطياف هناك، بينما تؤثر ٦ منها السفر إلى بلدان الاغتراب، وتبقى عائلتان على ترددهما في الخيار. أما في فئة من هم فوق الـ ٦١ سنة من أعمارهم، وعددهم ١٥٥ حالة، فهم يتنادون إلى العودة إلى بلدات المنشأ في إقامة دائمة في ربوعها (٥٢ أسرة)، وفي إقامة تشتية واصطياف (٤٨ أسرة)، وفي إقامة منقسمة ما بين المدينة وضواحيها وما بين حواضر المنشأ (٤٣ أسرة)، مقابل ١٢ أسرة ترى لها إقامة دائمة في جوانب العاصمة.

٣ _ في ملكية المسكن:

يستوي نازحو الشريط المحتل، في مواقف مجموعاتهم المتفاوتة من العودة إلى الشريط المحتل، على نسب متقاربة، أو بتعبير أصح، غير متباعدة كثيراً في تملك المساكن في العاصمة والضواحي. وتتوزع نسبة الملكية لدى مختلف الفئات الحدودية وفقاً لتصوراتها لإقاماتها اللاحقة وفقاً لما يلي (الجدول رقم ١٠١):

الجدول رقم ١٠١

توزيع أُسر النازحين في مواقفهم من العودة

بحسب ملكية المسكن في إقامتهم الحالية

	عودة إلى بلدة المنشأ	تقسم العائلة في الإقامة	شتاء في العاصمة	الإقامة الدائمة في العاصمة	السفر	غير محدد	المجموع
عدد المالكين	٩٨	٦٣	٩٨	١٣٦	٥١	٤	٤٥٠
العدد الإجمالي	٢٣٤	١٤٨	٢٠٨	٣١٣	٩٣	٩	١٠٠٥
النسبة	٪٤١,٨٨	٪٤٢,٥٦	٪٤٧,١١	٪٤٣,٤٥	٪٥٤,٨٣	٪٤٤,٤٤	٪٤٤,٧٧

ويتضح من ذلك أن ملكية المسكن في بيروت غدت ضرورة لكل الأوقات والإقامات، أي أنها أصبحت ضرورة تقوم فوق أي اعتبار، وعلى ذلك فهي لا ترسم محدّداً في مشاريع إقامة المستقبل، بالقدر الذي تمثله الملكيات القائمة في قرى المنشأ من المسكن والأرض.

يرسم لنا تقاطع تصورات الإقامة المقبلة مع ملكية المسكن في قرى المنشأ الجدول رقم ١٠٢:

يشكل المالكون لمساكن مشغولة أو مهجورة، من فئة العائدين إلى الشريط المحتل ما نسبته ٨٧,١٧٪ أو، ما مجموعه ٢٠٤ مساكن (٥٢ + ١٥٢)، ومع إضافة مساكن فئة «غير ذلك»، وهي غير جاهزة لسبب أو لآخر، نحصل على ٢١٧ مسكناً، تناسب ٩٢,٧٣٪ من مجموع المساكن المملوكة، جاهزة للاستعمال بأكثريتها، والقلة الباقية منها تجهز بالقدر الأقل من تكاليف «التشغيل»، مقابل ٩ منازل مدمرة (٣,٨٤٪). وهذا الواقع في ملكية المساكن تفتقر إليه فئة الذين أكدوا بقاءهم الدائم في العاصمة، مع الاستغناء الكامل عن خدمات قرى المنشأ، إذ تبلغ داخل هذه الفئة، نسبة المالكين لمساكن لهم داخل المنشأ، مشغولة كانت أم مهجورة، ١٠,٢٢٪ (٣,٥١٪ و٦,٧٪)، أي ما يقابل (٣٢ مسكناً من ٣١٣).

في المقابل، يشكل الذين لا يملكون مرقداً لهم في قرى المنشأ من أفراد هذه الفئة ما نسبته ٦٠,٠٦٪ أو (١٨٨ حالة من ٣١٣). مع الإشارة هنا إلى أن هذه الشريحة تختفي عن جداول الفئة الأولى من أصحاب «العودة». وإذا ما أضفنا الأسر المدمرة مساكنها لدى هذه الفئة والبالغة ٩٣ أسرة، إلى الأسر، الـ ١٨٨ السابقة غير المالكة لمساكن، لتحصل لدينا ٢٨١ أسرة، أو ما نسبته ٨٩,٧٧٪، نسبة منزوعة عن ملكية المسكن لدى هذه الفئة التي تجاهر باعتزالها قرى المنشأ مع تحررها.

يتكرر الأمر عينه مع الفئة التي تؤثر السفر في أي حال، فهي فئة منزوعة، بامتياز، عن ملكية المسكن في الشريط المحتل. إذ أن نسبة ٩٠,٣٢٪ من هذه الفئة لا تمتلك، بالأصل، مسكناً (٨٤ من ٩٣). والنسبة المالكة الأولى منها، ٤,٣٪، تمتلك مساكن مدمرة (٤ من ٩٣). والنسبة المتبقية، ٥,٣٧٪، تمتلك مساكن تدخل في باب «غير ذلك»، أي أنها تحتاج إلى التأهيل وبعض العمران.

أما الفئتان الباقيتان اللتان تودان الانقسام في الإقامة، أو تقسيم الإقامة بين المدينة وبين قرى المنشأ، فهي تشمل، ما مجموعه في الفئتين، مساكن مملوكة قائمة مشغولة أم مهجورة ما مجموعه ٢٧٠ مسكناً (١٧ + ٤٢ + ١٣٢ + ٧٩) من أصل ما مجموعه ٣٥٦ مسكناً (٢٠٨ + ١٤٨)، أي ما نسبته ٧٥,٨٤٪، مقابل ٦٤ مسكناً مملوكاً مدمراً (٤٠ + ٢٤)، أو ما نسبته ١٧,٩٧٪، و١٩ أسرة بنسبتها

الجدول رقم ١٠٢

توزع أسر العينة بحسب تقاطع الإقامة المقبلة مع ملكية المسكن في قرى المنشأ

	منزل مشغول		منزل مهجور		منزل مدمر		غير ذلك		غير معني		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
عودة إلى بلدة المنشأ	٥٢	٪٢٢,٢٢	١٥٢	٪٦٤,٩٥	٩	٪٣,٨٤	٢١	٪٨,٩٧	-	-	٢٣٤	٪١٠٠
تقسيم العائلة في الإقامة	٤٢	٪٢٨,٣٧	٧٩	٪٥٣,٣٧	٢٤	٪١٦,٢١	٣	٪٢,٠٢	-	-	١٤٣	٪١٠٠
شتاء في العاصمة صيفاً في المنشأ	١٧	٪٨,١٧	١٣٢	٪٦٣,٤٦	٤٠	٪١٩,٢٣	-	-	١٩	٪٩,١٣	٢٠٨	٪١٠٠
الإقامة الدائمة في العاصمة	١١	٪٣,٥١	٢١	٪٦,٧	٩٣	٪٢٩,٧١			١٨٨	٪٦٠,٠٦	٣١٣	٪١٠٠
السفر	-		-		٤	٪٤,٣	٥	٪٥,٣٧	٨٤	٪٩٠,٣٢	٩٣	٪١٠٠
موقف غير محدد	٢	٪٢٢,٢٢	٢	٪٢٢,٢٢	٥	٪٥٥,٥٥	-		-		٩	٪١٠٠
المجموع	١٢٤	٪١٢,٣٣	٢٨٦	٪٢٨,٤٠	١٧٥	٪١٧,٤١	٢٩	٪٢,٨٨	٢٩١	٪٢٨,٩٥	١٠٠٥	٪١٠٠

٩,١٣٪ هي غير معنية بالسؤال لعدم تملكها بالأصل.

إن النسبة المرتفعة لتملك المساكن لدى هاتين الفئتين، تقف ولا شك دافعاً نحو العودة إلى قرى المنشأ، والإقامة فيها، ولكنها إقامة ثانوية وموسمية، لأن محددات الإقامة الأصلية تقوم على اعتبارات تتفوق على اعتبار الملكية في حالات كثيرة.

٤ ـ في تملك الأراضي:

يشكل المالكون لأراض مشغولة أو مهجورة أو تدخل في حالتها تحت باب «غير ذلك»، ما نسبته ٩٩,١٤٪ من مجمل فئة الراغبين في العودة إلى بلدات المنشأ (٢٣٢ من ٢٣٤)، وهي مجموعة تشكل من طرف مقارنة آخر، ما نسبته ٣٤,٦٧٪ من مجموع الأسر المالكة لأراض مهجورة (٣٩,٦١٪) أو مشغولة (١٦,٤٢٪)، أو تدخل في باب «غير ذلك» (١٤,٢٨٪)، وبذلك تكون هذه الفئة، الأكثر تملكاً من بين سائر فئات النازحين أو المهجرين الحدوديين إلى العاصمة.

أما الفئة التي «تعتصم» بإقامتها في بيروت، فتسيطر على قطاع المحرومين من ملكية في قرى المنشأ بنسبة ٧٠,٦٧٪ (٢٢٩ من أصل ٣٢٤)، بينما لا يشكل المالكون من أفرادها سوى ما نسبته ١٢,٣٣٪ من مجموع المالكين في قرى المنشأ من أفراد العينة. أما من حيث توزع الملاك داخل هذه الفئة نفسها فهي تدور على نسب ٧٣,١٦٪ (٢٢٩ من ٣١٣) مقابل ٢٦,٨٣٪ نسبة للبقية المالكة (٨٤ من ٣١٣).

تؤلف فئتا الإقامة الموسمية، الثانية والثالثة، مجتمعتين جمهور المالكين الأكبر، مقارنة مع عدد المالكين الإجمالي ٣٢٥ (١٩٨ + ١٢٧)، أي ما نسبته ٤٧,٧٢٪ من إجمالي المالكين الـ ٦٨١. ولكن الملاّك في هاتين الفئتين يتراجعون في منسوبهم إلى إجمالي فئتيهم، ٩١,٢٩٪ (٣٢٥ من ٣٥٦)، مقارنة مع نسبة الملاك في الفئة الأولى (فئة العودة)، والبالغة كما رأينا ٩٩,١٤٪.

أما الفئة الباقية، فئة «السفر»، فهي على نصيب معقول من ملكية العقارات، إذ يبلغ فيها الملاك ما نسبته ٣٦,٥٥٪ من إجمالي أفرادها (٣٤ من ٩٣)، وليس هذا حالها مع ملكية المسكن في بلدة المنشأ والتي رأيناها تبلغ ٤,٣٪ (٤ من ٩٣).

وما نودّ أن نلفت إليه أخيراً، هو أن خارطة توزيع الملكية العقارية تبدو

الجدول رقم ١٠٣

توزيع مشاريع الإقامة المقبلة مع تحرير الشريط المحتل بحسب ملكيات الأرض في بلدة المنشأ

حالة الملكية في المنشأ	عودة إلى بلدة المنشأ		تقسم الأسرة في الإقامة		شتاء في العاصمة صيفاً في المنشأ		الإقامة الدائمة في العاصمة		السفر		غير محدد		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
مهجورة	٢٠٦	٣٩,٦١٪	٩٨	٨,٨٤٪	١٥٢	٢٩,٢٣٪	٤٢	٨,٠٧٪	١٨	٣,٤٦٪	٤	٠,٧٪	٥٢٠	١٠٠٪
مشغولة	٢٣	١٦,٤٢٪	٢٢	١٥,٧١٪	٣٧	٢٦,٤٢٪	٤٠	٢٨,٥٧٪	١٦	١١,٤٢٪	٢	١,٤٢٪	١٤٠	١٠٠٪
غير ذلك	٣	١٤,٢٨٪	٧	٣٣,٣٣٪	٩	٤٢,٨٥٪	٢	٩,٥٢٪	-		-		٢١	١٠٠٪
المجموع	٢٣٢	٣٤,٦٧٪	١٢٧	١٨,٦٤٪	١٩٨	٢٩,٠٧٪	٨٤	١٢,٣٣٪	٣٤	٤,٩٩٪	٦	٠,٨٪	٦,٨١	١٠٠٪
غير معني	٢	٠,٦٪	٢١	٦,٤٨٪	١٠	٣,٠٨٪	٢٢٩	٧٠,٦٧٪	٥٩	١٨,٢٪	٣	٠,٩٪	٣٢٤	١٠٠٪
المجموع العام	٢٣٤	٢٣,٢٨٪	١٤٨	١٤,٧٢٪	٢٠٨	٢٠,٦٩٪	٣١٣	٣١,١٤٪	٩٣	٩,٢٥٪	٩	٠,٨٩٪	١٠٠٥	١٠٠٪

متحركة داخل قرى المنشأ في الوقت الحالي، وتحديداً لدى الفئة الرابعة، فئة «الإقامة الدائمة في العاصمة»، والتي لا ترى لها مستقبل إقامة في قرى الطرف الحدودي، لذلك يعكف العديد من أفرادها إلى بيع بعض ملكياتهم في قراهم وإبدالها بملكيات مساكن في العاصمة.

٥ ـ في طبيعة المهنة:

يتواطأ الأحرار في مهنتهم، من مقاولين وأصحاب مهن وأعمال حرّة وحرفيين مستقلين، مع الموظفين على اختلاف فئاتهم، مع أشباه العمال، وبنسب لا تقل عن ٩٠٪ لدى كل فئة، كما ينبىء الجدول رقم ١٠٤، يتواطأون على تفضيل خيار البقاء خارج الشريط المحتل، مع خلاصه وتحرره.

وإذ كان في كبر المهنة، في المنصب (كبار الموظفين)، أو في رأس المال (المقاولات والأعمال الحرة) أو في طبيعة المهنة نفسها (المهن الحرّة)، ما يجعلها تفيض عن إمكانية قرى المنشأ الحدودي في تطويبها وتكريسها مهنة حدودية محلية، فإن صغر بعض المهن الأخرى يحجب بالمقابل النظرة إليها والتعامل معها في قرى الأطراف، شأن فئة شبه العمال، حيث تضيق نسبة الراغبين في العودة إلى حدود الـ ٩,٥٢٪، مع ضيق «مجالات» عملها في الريف إجمالاً، كذلك صغار الموظفين من أبناء الفئة الرابعة، ونسبة من يود العودة منهم لا تتجاوز الـ ٥,٠٧٪، فهم، مع وصولهم إلى المدينة ونظرتهم إليها ميدان طموح متسعاً، يبدلون من رؤيتهم إليها ويجهدون في اندفاعاتهم المتواصلة من أجل تكريس وتحسين أوضاعهم في شؤون المادة أو في علاقات الاجتماع.

وانطلاقاً من جدول المهن أعلاه، ومن نظرة أصحابها إلى مستقبلهم في الإقامة داخل الشريط المحتل، نصل إلى معادلة جديدة تتقارب ما بين المهنة وبين إقامة مقبلة في قرى المنشأ (الجدول رقم ١٠٥).

يقوم الجمهور الراغب في العودة إلى قرى المنشأ على نصابين أساسيين، متساويين في النسب وفي الأعداد: فئة العمال المنتجين وعددهم ٨٢ عامل حرفي (٨٠) وعامل ماهر (٢)، وفئة الذين هم خارج دائرة العمالة بالكامل، وعددهم ٨٢ فرداً كذلك، ويتألفون من العاطلين عن العمل عجزاً (٤٩ حالة) ومن مجموعة المتقاعدين (٣٣ حالة)، ومع حسبان فئة شبه العامل (١٢ حالة)، نحصل على جمهور عاطل عن العمل تصل نسبته إلى ٥٤,٢٧٪ من مجموع الجمهور العائد،

الجدول رقم ١٠٤

توزيع مشاريع الإقامة المقبلة مع تحرر الشريط المحتل بحسب طبيعة المهنة

المهن	عودة إلى بلدة المنشأ		البقاء خارج بلدة المنشأ		غير محدد		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
موظف كبير مقاول فئة (أ)	-	-	٢	٪١٠٠	-	-	٢	٪١٠٠
أعمال حرة	-	-	٦	٪١٠٠	-	-	٦	٪١٠٠
مهن حرة	٣	٪٨,١	٣٤	٪٩١,٨٩	-	-	٣٧	٪١٠٠
موظف فئة (٣)	١	٪٤,٥٤	٢١	٪٩٥,٤٥	-	-	٢٢	٪١٠٠
موظف فئة (٤)	٧	٪٥,٠٧	١٢٧	٪٩٢,٠٢	٤	٪٢,٨٩	١٣٨	٪١٠٠
عسكري	٢	٪١٣,٣٣	١٢	٪٨٠	١	٪٦,٦٦	١٥	٪١٠٠
متقاعد	٣٣	٪٨٤,٦	٦	٪١٥,٣٨	-	-	٣٩	٪١٠٠
حرفي مستقل	٧	٪٣,٠٣	٢٢٢	٪٩٦,١	٢	٪٠,٨٦	٢٣١	٪١٠٠
عامل ماهر	٢	٪١١,٧٥	١٤	٪٨٢,٣٥	١	٪٥,٨٨	١٧	٪١٠٠
عامل حرفي	٨٠	٪٤٧,٩	٨٧	٪٥٢,٠٩	-	-	١٦٧	٪١٠٠
شبه عامل	١٢	٪٩,٥٢	١١٤	٪٩٠,٤٧	-	-	١٢٦	٪١٠٠
عاطل عن العمل	٣٣	٪٣٠,٥٥	٧٤	٪٦٨,٥١	١	٪٠,٩	١٠٨	٪١٠٠
عاجز	٤٩	٪٩٠,٧٤	٥	٪٩,٢٥	-	-	٥٤	٪١٠٠
مغترب	٥	٪١٢,٨٢	٣٤	٪٨٧,١٧	-	-	٣٩	٪١٠٠
رجل دين	-	-	١	-	-	-	١	٪١٠٠
غير ذلك	-	-	٣	٪١٠٠	-	-	٣	٪١٠٠
المجموع	٢٣٤	٪٢٣,٢٨	٧٦٢	٪٧٥,٨٢	٩	٪٠,٨٩	١٠٠٥	٪١٠٠

الجدول رقم ١٠٥

توزيع أفراد العينة الراغبين في العودة وفقاً لمهنهم

	مهن حرة	موظف فئة (٣)	موظف فئة (٤)	عسكري	متقاعد	حرفي مستقل	عامل ماهر	عامل حرفي	شبه عامل	عاطل عن العمل	عاطل عجزاً	مغترب	المجموع
إجمالي مهن المقيمين في بيروت	١٥١	٩٣	٤٣٥	٧٩	٤٥	٣٨٣	١٦٤	٤٦٨	١٤٦	٢٣١	٥٨	٤٣	٢٢٩٦*
النسبة	٪١٣,٠١	٪٤	٪١٨,٧٥	٪٣,٤	٪١,٩	٪١١,٥٥	٪١١,١٧	٪٢٢,٨٨	٪٦,٢٩	٪٩,٩٥	٪٢,٥	٪١,٨٥	
مهن الراغبين في العودة	٣	١	٧	٢	٣٣	٧	٢	٨٠	١٢	٣٣	٤٩	٥	٢٣٤
النسبة	٪١,٢٨	٪٠,٤	٪٢,٩٩	٪٠,٨	٪١٤,١	٪٢,٩٩	٪٠,٨	٪٣٤,١٨	٪٥,١٢	٪١٤,١	٪٢٠,٩٤	٪٢,١٣	٪١٠٠
الفرق في النسبة	٪١١,٧٣	٪٣,٦	٪١٥,٧٦	٪٢,٦	٪١٢,٢	٪٨,٥٦	٪١٠,٣٧	٪١١,٣	٪١,١٧	٪٨,٥٤	٪١٨,٤٤	٪٠,٢٨	

* يبقى لهذا العدد، لكي يصل إلى عدد المهنيين الفعلي ٢٤ مهنياً آخر، غير مذكورين في هذا الجدول، وهم أصحاب مهن: «موظف فئة أولى» و«رجل دين» ومهن «غير ذلك» وأعدادهم ٤، ٦ و١٤ مهنياً على التوالي.

والمتجه جنوباً إلى قرى المنشأ الحدودية. (١٢٧ حالة من ٢٣٤).

تأخذ هذه الأرقام حول التركيبة الإنتاجية، في القوى العاملة أم في قوة رأس المال، لدى الجمهور الحدودي العائد إلى بلدات المنشأ، دلالاتها العميقة، من مقارنتها مع ما يقابلها من قوى ورؤوس أموال لدى القسم الآخر من هذا الجمهور والمتخلف في أمر حضوره وعودته بل وارتباطه بالشريط الحدودي المحتل مع خلاصه من الاحتلال. هذا مع التسليم بأن مقارنة كهذه تفتقد ركناً أساسياً، من شروط المقارنة ونعني به ميدان العمل الموحد، إذ يتفاوت الميدان هنا بين مدينة وريف، بما تعنيه هاتان الكلمتان من تباين في علاقات الاجتماع والاقتصاد. مع التسليم بذلك، فإن المقارنة تتوقف عند حدود منظورة فقط في الأرقام والنسب.

في «مهن» العاطلين عن العمل، بطالة أم عجزاً، يتشكل لدى أفراد العينة الإجمالية، أرباب أسر أم أبناء، مجموعة تناسب ١٢,٤٥٪ (٩,٩٥٪ + ٢,٥٪)، بينما يشكل العائدون إلى منشئهم من أبناء هذه الفئة ما نسبته ٣٥,٠٤٪ (١٤,١٪ عاطلاً عن العمل و٢٠,٩٤٪ عاجزاً عنه). وهذا يعني أن الشريحة الحدودية العائدة، تعود إلى منشئها مطعونة في قواها المنتجة بما يتعدى ثلثها بقليل، فضلاً عن نسبة المتقاعدين الـ ٣٣ بنسبة ١٤,١٪، مما يرفع إلى ٤٩,١٤٪ نسبة العائدين المغلوبين عجزاً وبطالة وكبراً عن البذل من قوة عملهم في بلدات المنشأ. هذا في الوقت الذي يؤدي فيه خروج هذه المجموعات من الشريحة الحدودية المدينية، إلى خفض نسبة المجموعة الهامشية في خارطة التوزيع المهني الحدودي المديني من ١٤,٤٥٪[٢١١] إلى حدود ١٠,٤٩٪،[٢١٢] أي بانخفاض يصل إلى حدود الـ ٤٪.

نضيف إلى هذا التباين في نسب القوى المنتجة، تبايناً آخر يطول الأداء المهني اللاحق لفئة العمال الحرفيين، وهي التي تشكل عماد الفئة العائدة، إن في

---

(٢١١) نحصل على هذه النسبة من مجموع نسب «العاطلين عن العمل (٩,٩٥٪) والعاطلين عجزاً (٢,٥٪) والمتقاعدين (١,٩٪).

(٢١٢) تشكل هذه النسبة حاصل قسمة مجموع الباقين في إقامتهم المدينية بعد عودة العائدين من أفراد هذه الفئات الثلاثة، وعددهم ٢١٩ فرداً، على مجموع المهن المتبقية والتي يصبح عددها ٢٠٨٦ (٢٣٢٠ ـ ٢٣٤).

تشكل رقم الـ ٢١٩ من: ١٩٨ عاطلاً عن العمل (٢٣١ ـ ٣٣)، و٩ عاجزين (٥٨ ـ ٤٩) و١٢ متقاعداً (٤٥ ـ ٣٣).

النسبة الإجمالية ٣٤,١٨٪ من مجموع العائدين، أم في قوة العمل الفاعلة. ويكمن وجه التباين، في أن هذه الفئات الحرفية اعتادت على مواكبة التطوير الذي تعيشه الحرفة مع أجواء المنافسة المحلية، وفيما بين هذه وما بين المستورد من بضائع في النوع ذاته، واعتادت السهولة النسبية في التعامل مع آلات على قدر من الحداثة، واعتادت السهولة أيضاً في مجالات المواصلات والانتقال وإحضار المواد الأولية والتسويق وشبكة الزبائن إضافة إلى تعليم الأولاد، هذا إلى ما سبق أن اعتادت عليه مع عائلاتها من حياة اجتماعية في الجيران والسوق والزيارة. مع كل هذه التسهيلات في إقامة المدينة، وهي غير قائمة في بلدات المنشأ، سيجد بعض من هذه الفئة مجاله في العودة، من جديد، إلى أسواق الحرف الرحبة في المدينة، وإلى علاقات اجتماعها الأكثر امتداداً.

٦ ـ في الزواج وفي بلدة المنشأ للزوجة:

لم يكن بإمكان العلاقات الاجتماعية في القرية الحدودية، أن تبقى، مع مفاعيل النزوح والتهجير بمنأى عن تبدلات خضّت كيانها وهزتها.

بداية، كانت حالات النزوح أو التهجير إقامات مؤقتة سريعة، كانت باباً من أبواب الرزق، أو باباً من أبواب الأمان والأمن. ثم صارت إقامات تطول مرّة بعد مرّة، وصارت تستدعي مع محلات المهجر روابط جديدة في تعليم الأولاد، وفي استحضار مسكن دائم، إيجاراً أم تملكاً، ثم أخيراً في الانتقال بالمهنة أو «المصلحة» والإقامة المستقرة في الأماكن الجديدة، ما دامت الأحوال، وقد دامت، في البلدات والقرى الحدودية على تأزمها.

مع هذا الواقع تحددت مسارات جديدة في العلاقات الاجتماعية، تأتي وقوعات الزواج في مقدمها، راحت تتحكم في حياة الحدودي، لا سيما وأنها راحت تتم، وبنسب لافتة، من خارج نظام علاقات اجتماع وقرابة ما قبل التهجير والنزوح. والمقارنة بين صورة الزواج لدى أرباب الأسر وبين صورتها مع أبنائهم تظهر لنا مدى التحولات في هذا السياق.

يتحدد الانتماء الجغرافي للزوجات لدى عينة «أرباب الأسر» على النسب التالية (الجدول رقم ١٠٦):

الجدول رقم ١٠٦

توزيع زوجات فئة أرباب الأسر

بحسب انتمائهم الجغرافي

من داخل الشريط المحتل	جنوبيات من خارج الشريط المحتل	لبنانيات من غير منطقة	من خارج لبنان	المجموع
٨٠٩	١٠٦	٨٥*	٥	١٠٠٥
٨٠,٤٩٪	١٠,٥٤٪	٨,٤٥٪	٠,٤٩٪	١٠٠٪
٨٠,٤٩٪		١٩,٥٪		١٠٠٥
٩١,٠٤٪		٨,٩٥٪		١٠٠٪

* ٥٦ من بيروت الكبرى، ٣ من جبيل، ٢ من عكار، ٤ من البقاع الغربي، ١٩ من بعلبك، ١ من الهرمل.

ترسو حصة الزواج من داخل قرى الشريط المحتل على ٤/٥ من مجموع عينة أرباب الأسر، ٨٠,٤٩٪. وترسو حصة الزواج من داخل قرى الجنوب عموماً، إن من خارج الشريط المحتل أم من داخله، على ما نسبته ٩١,٠٤٪، مخلية نسبة الـ ٨,٩٥٪ الباقية لغير حالات زواج من غير مناطق في لبنان وفي خارجه. وتعقد المقارنة ما بين أرباب الأسر وبين أبنائهم، على مستوى الانتماء الجغرافي وحسب للزوجة لأننا نفتقد إلى معطيات عن علاقة القرابة ما بين الأبناء المتزوجين وزوجاتهم. أما على مستوى أرباب الأسر فتتوزع روابط ما قبل الزواج ما بين أرباب الأسر ورباتها في القرابة والجيرة وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم ١٠٧

توزيع فئة أرباب الأسر

بحسب درجة القرابة بين الزوجين

قرابة مباشرة	قريبة من العائلة	قرابة بعيدة	جيرة	لا جيرة لا قرابة	غير ذلك	المجموع
٨٣	٣٣١	١٧١	١١٧	٢٨٣	٢٠	١٠٠٥
٨,٢٥٪	٣٢,٩٣٪	١٧,٠١٪	١١,٦٥٪	٢٨,١٥٪	١,٩٩٪	١٠٠٪
٨,٢٥٪		٥٨,٢٪		٤١,٧٩٪		١٠٠٪
	٦٩,٨٥٪			٣٠,١٤٪		١٠٠٪

يوضح الجدول أعلاه أن علاقات القرابة مصونة في ٥٨,٢٪ من حالات الزواج

لدى أرباب الأسر، كذلك يوضح أن علاقات القرابة والانتماء إلى المحلة الواحدة بما فيها القرابة بالطبع، مصونة بنسبة ٦٩,٨٥٪.

في موازاة صورة الآباء، يشكل الأبناء مجتمعهم الجديد على سنن أكثر ابتعاداً، عن تلك التي تتحكم في سيرة أرباب الأسر (الجدول رقم ١٠٨).

الجدول رقم ١٠٨

توزيع زوجات فئة الأبناء

بحسب انتمائهن الجغرافي

الزوجة من داخل الشريط المحتل	القضاء نفسه خارج الشريط	من غير منطقة من الجنوب	من لبنان غير منطقة	من خارج لبنان	المجموع
٤١٨	٦٨	١٦٢	١٥١	١١	٨١٠
٪٥١,٦٠	٪٨,٣٩	٪٢٠	٪١٨,٦٤	٪١,٣٥	٪١٠٠
٪٥١,٦	٪٢٨,٣٩		٪١٨,٦٤	٪١,٣٥	٪١٠٠
	٪٨٠		٪١٩,٩٩		٪١٠٠
٪٥١,٦	٪٤٨,٣٩				٪١٠٠

تتعدى النسب في زيجات الأبناء ما يقابلها مع «أرباب الأسر» في جميع الحالات التي قد تؤدي إلى «أخذ مسافة» أبعد من الشريط المحتل. فالزيجات من داخل البلدات الحدودية، تنخفض من ٨٠,٤٩٪ مع أرباب الأسر، إلى ٥١,٦٠٪ مع مجموعة الأبناء. يقابل ذلك ارتفاع في مجموع نسب الزواج من خارج قرى الشريط. فحصّة الزواج من جنوبيات من خارج الشريط ترتفع من ١٠,٥٤٪ لدى أرباب الأسر إلى ٢٨,٣٩٪ لدى «الأبناء»،[٢١٣] والزيجات من لبنانيات من غير الجنوبيات ترتفع من ٨,٤٥٪ إلى ١٨,٦٤٪، ومن غير اللبنانيات ترتفع من ٠,٤٩٪

(٢١٣) تبدو مفاعيل النزوح والتهجير واضحة في علاقات الزواج، من خلال التفاوت بين نسبتي الزواج من القرى الحدودية القريبة من الشريط المحتل (٨,٣٩٪) والزواج من باقي المناطق الجنوبية (٢٠٪)، وذلك لأن قرى أقضية الحدود القريبة من الشريط المحتل، كانت خلال السبعينات ولأوقات عديدة، أهدافاً للاعتداءات الإسرائيلية، على ذلك فهي لم تشكل ملاذات إقامة دائمة شأن باقي القرى الجنوبية البعيدة، حيث ما زالت أعداد من العائلات الحدودية التي نزحت إلى هذه القرى في السبعينات مقيمة فيها إلى الآن.
وأما الزيجات الحدودية مع أطراف جنوبية من خارج الشريط المحتل والتي تتم في دائرة الإقامة البيروتية، فلا تخرج في كثير من الحالات عن روابط قديمة نشأت في خلال أوقات التهجير.

مع أرباب الأسر إلى ١,٣٥٪ مع الأبناء.

مع غياب التواصل مع الشريط المحتل، ومع الانقطاع عنه، ومع لعبة الشدّ في انتماء الذرية والأولاد، الشد البارد حيناً، والشفاف حيناً، والكامن في كل الأحيان، ما بين قرابات العصب وقرابات النسب، يجد الأولاد الحدوديون، في قرى الخؤولة ومحلاتها، أماكن الحنين الأولى، تأتي بديلاً عن قرى ومحلات الشريط الحدودي المحتل، والتي تبقى تلوح من بعيد «كباقي الوشم»، ولكن في غضون الآباء وعيونهم فحسب.

٧ ـ في أماكن ولادة الأبناء:

ما بين نسب الأبناء المولودين داخل قرى منشئهم في الشريط المحتل، وبين نسب أولئك المولودين في خارجه، تتوضح جوانب من محددات إقامة المستقبل. وقد صارت هذه النسب من التفاوت حتى باتت نسبة المولودين داخل الشريط المحتل في بعض فئات الأعمار، تشكل استثناء في القاعدة.

ويرتسم التناسب بين الأبناء المولودين داخل الشريط المحتل وبين أولئك المولودين خارجه في الجدول رقم ١٠٩:

الجدول رقم ١٠٩

توزيع مجموع أفراد العينة من فئتي أرباب الأُسر والأبناء بحسب مكان الولادة

	المولودون داخل الشريط المحتل		المولودون في خارج الشريط المحتل								المجموع العام	
			في بيروت الكبرى		في لبنان		خارج لبنان		المجموع			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قبل سنة ١٩٦٨	٧٣١	٦٥,٣٨٪	٣٥٠	٣١,٣٠٪	١٨	١,٦١٪	١٩	١,٦٩٪	٣٨٧	٣٤,٦١٪	١١١٨	١٩,٧٤٪
١٩٦٩ ـ ١٩٧٥	٥٧٥	٤٧,٥٢٪	٥٧٦	٤٧,٦٠٪	٣٩	٣,٢٢٪	٢٠	١,٦٥٪	٦٣٥	٥٢,٤٧٪	١٢١٠	٢١,٣٧٪
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٢٥٨	٢٩,٥١٪	٥٤٩	٦٢,٨١٪	٤٧	٥,٣٧٪	٢٠	٢,٢٨٪	٦١٦	٧٠,٤٨٪	٨٧٤	١٥,٤٣٪
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٢٧	١٦,٨٨٪	٥٩١	٧٨,٥٩٪	٢٥	٣,٣٢٪	٩	١,١٩٪	٦٢٥	٨٣,١١٪	٧٥٢	١٣,٢٨٪
١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	٧٦	٩,٧٩٪	٦٧٣	٨٦,٧٢٪	١٥	١,٩٣٪	١٢	١,٥٤٪	٧٠٠	٩٠,٢٠٪	٧٧٦	١٣,٧٠٪
١٩٩١ ـ ١٩٩٥	٦٢	٧,١٢٪	٨٤٨	٩٠,٩٨٪	١٤	١,٥٪	٨	٠,٨٥٪	٨٧٠	٩٣,٣٤٪	٩٣٢	١٦,٤٦٪
المجموع	١٨٢٩	٣٢,٥٪	٣٥٨٧	٦٣,٣٥٪	١٥٨	٢,٧٩٪	٨٨	١,٥٥٪	٣٨٣٣	٦٧,٦٩٪	٥٦٦٢	١٠٠٪

قبل سنة ١٩٦٨، ظل المولودون في بلدات المنشأ من أبناء أسر العينة الحدودية المقيمة في بيروت وضواحيها، يزيدون بما يتعدى المثلين في أعدادهم (٧٣١ مولوداً) وفي نسبتهم (٦٥,٣٨٪)، على المولودين من الأبناء في بيروت وضواحيها، بأعدادهم الـ ٣٥٠ ونسبتهم ٣١,٣٠٪. حتى كان التعادل، التام تقريباً في سنة ١٩٧٥ في الأعداد (٥٧٦ مقابل ٥٧٦)، وفي النسب (٤٧,٥٢٪ مقابل ٤٧,٦٠٪). ولكن هذا التعادل لا ينسحب على موازنة النسب فيما بين مواليد الشريط المحتل ومواليد باقي المناطق اللبنانية، إذ تصير الأرجحية، للمرة الأولى، في صالح المواليد في المناطق اللبنانية، ومن ضمنها بالطبع بيروت والضواحي، بنسبة ٥٢,٤٧٪ مقابل نسبة الـ ٤٧,٥٢٪ لمواليد الشريط المحتل من أبناء العينة المقيمة في بيروت والضواحي.

وإذا كانت المرحلة حتى مطلع الثمانينات، مدينة بقسم من جمهورها إلى المواليد الوافدة من المنشأ الحدودي، فإن ملاحظة تراجع نسب مواليد الشريط المحتل المقيمين في بيروت، بدءاً من مواليد خمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، قياساً على الأبناء المولودين من أهالي الشريط المحتل في بيروت والضواحي (١٦,٨٨٪ مقابل ٧٨,٥٩٪)، ملاحظة التراجع هذا، تدلنا على أن الجالية الحدودية المقيمة في بيروت وضواحيها، أصبحت غير معنية، مع النسب العالية جداً من مواليدها، بما يرفدها من مواليد يأتونها من منطقة الشريط المحتل، وذلك بدءاً من خمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، حين راحت نسب المواليد المدينية تتصاعد من ٧٠,٤٨٪ إلى ٨٣,١١٪ (خمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥) إلى ٩٠,٢٠٪ (خمسية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، فإلى ٩٣,٣٤٪ في الخمسية الأخيرة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥. وفي المحصلة العامة استقرت النسبة النهائية الأخيرة، حتى سنة ١٩٩٥ على ٣٢,٣٪ نسبة مواليد من أبناء أسر العينة يحتسبون في ولادتهم على منطقة الشريط المحتل، مقابل ٦٧,٦٩٪ لمواليد مناطق في خارجها.

كيف تنعكس نسبة المواليد هذه على مشاريع الإقامة في الشريط مع خلاصه من الاحتلال؟

إن جزءاً كبيراً من أبناء العينة هم من مواليد المرحلة حتى سنة ١٩٧٢، وهم في آن معاً، من أرباب أسر العينة الذين تكفلت صفحات سابقة في تبيان مشاريع إقامتهم المقبلة. ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء الأبناء ـ أرباب الأسر من الجيل الفتي من بين أرباب أسر العينة. لذلك فهم يخضعون بالتأكيد، للمواقف التي تتحكم في أرباب الأسر الأكثر شباباً، حيث رأينا في الحديث عن ٣٧ حالة، ممن هم دون سن الثلاثين من أرباب الأسر، أن هناك حالة واحدة من بينها جميعاً، تريد العودة إلى بلدة المنشأ، بينما يتوزع الآخرون مشاريع إقامات دائمة داخل لبنان

(١٥) أو خارجه (٦)، إلى ١٣ حالة تساوم على إقامة موزعة بين المنشأ والمدينة إلى حالتين لم تحسما خيارهما بعد.

٨ ـ في وعي الأبناء لبلدات المنشأ:

يبدو موقع بلدات المنشأ في مشاريع الإقامة مع تحرر الشريط، مبسوطاً إلى حد ما، لو نظرنا إلى الأمر من زاوية استظهار نسب حالات العودة إلى الشريط المحتل، في شكل إقامة دائمة ثابتة أم في شكل إقامات منقسمة أو موسمية، بمجموع إجمالي يساوي ٥٩٠ حالة (٢٣٤ + ١٤٨ + ٢٠٨)، في مواجهة الحالات الباقية والمرتدة على العودة والإقامة في بلدات المنشأ والبالغة ٤٠٦ حالات. ولكن هذه البسطة في أرقام العائدين من أرباب الأسر في العينة، تعود، من طرف آخر، مغلولة، مع مراقبة ومعرفة موقع قرى المنشأ في الشريط الحدودي المحتل، في وعي الأبناء وإدراكهم.

ينقسم أبناء أسر العينة المقيمة في بيروت، في مستوى معرفتهم ببلدات وقرى المنشأ، كما تحدد من خلال أجوبة الأهل نيابة عن أبنائهم (الجدول رقم ١١٠):

الجدول رقم ١١٠
توزيع «فئة أبناء»
بحسب معرفة بلدة المنشأ

يعرفونها جيداً	يعرفونها قليلاً	لا يعرفونها أبداً	المجموع
١٥٦٣	٢٠٠٥	٢٠٩٤	٥٦٦٢
٢٧,٦٠٪	٣٥,٤١٪	٣٦,٩٨٪	١٠٠٪

تميل نسبة المعرفة بالشريط المحتل، واضحة، إلى جانب كفة جهل الأبناء وغربتهم عن قرى منشئهم، إذ تتراجع نسبة العارفين لقراهم معرفة جيدة إلى ٢٧,٦٠٪، أمام جهالة كاملة من قبل آخرين تصل نسبتهم إلى ٣٦,٩٨٪. وتقف بين الفريقين فئة ثالثة بنسبة ٣٥,٤١٪، تميل باستمرار مع ريح الابتعاد المتزايد عن الشريط المحتل، إلى جانب فئة الجهالة الكاملة بأمور قراها، حتى على مستوى الهيئة والصورة وساحة البلدة واسم المحلة.

لا تستمد النسبة الآنفة، في علاقاتها في ما بينها، ثقلها من حصصها المئوية المنسوبة إليها وحسب، بل يأتيها ثقلها غالباً، وهذا هو الأهم، من بنية هذه الحصص

في داخلها ومن علاقة هذه البنية بمجريات ووجهة الأحداث والأيام المقبلة.

ففي تشكل الفئة التي تعرف قراها جيداً والبالغة ١٥٦٣ فرداً، نقع على أرقام ثلاثة ذات دلالة: الأول يخبرنا عن وجود ٣٦٧ فرداً مسافراً من أبناء هذه الفئة، أي ما نسبته ٥٢,٥٪ من تعداد المسافرين الـ ٦٩٩ من أفراد العينة الإجمالية أرباب أسر وأبناء والثاني يدلنا على وجود ٧٩٤ متزوجاً أو ما نسبته ٤٨,٦٨٪ من أصل المتزوجين الـ ١٦٣١ من بين أبناء أسر العينة. والثالث يفصح عن أنه من أصل ١٦٥ ابناً مقيماً في الشريط المحتل من أبناء العينة، هناك ١٣٧ ابناً ينتمون إلى هذه الفئة العارفة بالشريط المحتل، أي أن هؤلاء يخرجون بالتأكيد من حسبان علاقة أبناء الخارج معرفتهم بالشريط. إن نظرةً إلى هذه الأوضاع داخل هذه «الفئة العارفة» تقودنا إلى القول بأنها في الطريق إلى اعتزال الشريط المحتل، مع غربتها وسفرها، أو مع متابعتها سنة حياتها في الزواج وتشكيلها أسراً في خارج الشريط المحتل، وهي بذلك تتساوى بغيرها، من فئة المعرفة المنقوصة إلى فئة صغر المعرفة، في إنتاج جيل، لا ينفع معه عرفان الأهل ببلدات المنشأ في رد جهالته عنها، أو لنقل، على سبيل الحيطة والحذر ليس غير، جيل لا تتعدى معرفته ببلداته الأم المستوى النظري الصرف.

يدفعنا إلى القول بذلك، ما سبق وتحدد لدينا من نسب حول زيارات الشريط المحتل، من قبل الحدوديين المدنيين، حيث مرّ أن ما نسبته ٥٠,٨٤٪ من الحدوديين، لا يزور البتة بلداته الأم، وأن نسبة ٨٩,١٦٪ من الحدوديين هم خارج اعتبار الإقامة المتوسطة في الجنوب الحدودي.

٩ ـ في من يقيم الآن في المنشأ الأصلي:

توزع الإجابات، الأسر التي لها أصول وقرابات مقيمة في بلدات المنشأ، (الجدول رقم ١١١):

يتضح من هذا الجدول أن نسبة ٨٣,٥٨٪ من أسر العينة تفتقد وجود أصول مباشرة، من أبناء أو بنات لها، مقيمة في الشريط المحتل. وهذا يعني أن العائلة الواسعة[٢١٤] بكاملها قد أصبحت خارج حدود الشريط المحتل. وهي الخطوة

(٢١٤) وتشمل «الوالدين وأبناءهما وزوجاتهم وأولادهم وبناتهم غير المتزوجات وأحياناً كانت تضم أيضاً من بقي على قيد الحياة من الجدين أو الأعمام والعمات من غير المتزوجين». راجع: محمد صفوح الأخرس، «تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية» (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠)، ص ٢٤ ـ ٢٦.

الجدول رقم ١١١

توزيع الأقرباء المقيمين في الشريط المحتل

بحسب درجة الإقامة

درجة القرابة	أسر لها أقارب		أسر ليس لها أقارب	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أبناء عمومة أو أبناء خؤولة	٥١٢	٥٠,٩٤٪	٤٩٣	٤٩,٠٥٪
أعمام وأخوال	٣٢٩	٣٢,٧٣٪	٠٦٧٦	٦٧,٢٦٪
أخوات وأخوة	٢٥٥	٢٥,٣٧٪	٧٥٠	٧٤,٦٢٪
والدان	٢٣٥	٢٣,٣٨٪	٧٧٠	٧٦,٦١٪
أبناء وبنات	١٦٥	١٦,٤١٪	٨٤٠	٨٣,٥٨٪

الأولى للخروج الفعلي من دائرة الإقامة ومن رابطة الانتماء. وهذا الوضع يجد تزكيته في تركيبة متكاملة من انقطاع الأصول العائلية عن الإقامة في الشريط المحتل. ففي وجه أول، يجد تزكيته في تراجع نسبة آباء أرباب أسر العينة المتواجدين في بلدات المنشأ، إذ لا يتواجد من هؤلاء الآباء أو الأجداد المباشرين لأطفال الأسرة حالياً، سوى ما يغطي ٢٣٥ أسرة أي أن هناك ٧٧٠ أسرة، أي ما نسبته ٧٦,٦١٪، لا تجد من روابط البنوة دافعاً لزيارة الشريط المحتل، أو على الأقل للارتباط به عبر «رضا الوالدين»، وجهاً أول من مرضاة الله. ويجد تزكيته في وجه ثان، في فراغ ما نسبته ٧٤,٦٢٪ أي ما يعادل ٧٥٠ رب أسرة مقيماً في بيروت والضواحي، من علاقات أخوة مقيمة في الشريط المحتل. أو بمعادلة أخرى إن أبناء ما نسبته ٧٤,٦٢٪ من أسر العينة، ليس لها مع بلدات المنشأ قربى واجتماع، وهي تعيش قرابتها، في أبناء عمومتها المقيمين في المدينة. ولا يقف أمر عدم اللقاء بين الطرفين الأقارب في حدود التباعد عند الإقامة وحسب، بل يتعداه في حال الالتقاء إلى محذور العشرة والمشاركة والتفاعل لأن لكل هذه المواقف أرقامها في حسابات «أمن» الاحتلال في حال العودة إلى المنشأ في الشريط المحتل. ويجد هذا البعد عن المنشأ تزكيته في وجه ثالث في غياب الفئتين المتبقيتين (فئات الأسر، وقرابتها مع الأعمام والأخوال وأبنائهم)، حتى عن علاقات القرابة مع الفروع من الأسر. فالفئة الأخيرة مثلاً، تشمل ٤٩٣ أسرة (٤٩,٠٥٪) لا تعرف رابطاً من روابط القرابة، إذ إن فروع العائلة الامتدادية بأكملها قد أصبحت خارج حدود الشريط المحتل، بعد انتقالها إلى الإقامة في باقي مناطق لبنان أو في الاغتراب.

١٠ - في الزيارات إلى الشريط المحتل ومعوقاتها:

في تكرار الزيارات إلى الشريط المحتل، في مدى الزيارات السريعة أو في مدى الإقامة المتوسطة (كالأعياد والعطل المدرسية والفصلية)، إن نصف الحدوديين ليسوا في وارد المبادرة إلى ذلك (الجدول رقم ١١٢).

الجدول رقم ١١٢

توزيع أرباب أسر العينة

بحسب زيارة بلدة المنشأ

باستمرار	صيفاً	في المناسبات	في المناسبات صيفاً	أبداً	المجموع
١٦	٩٣	٣٥١	٣٤	٥١١	١٠٠٥
١,٥٩٪	٩,٢٥٪	٣٤,٩٢٪	٣,٣٨٪	٥٠,٨٤٪	١٠٠٪

تبدو نسبة المداومين على انتقالهم إلى بلدات المنشأ في الشريط المحتل (١,٥٩٪) من الانخفاض إلى درجة تشبه حركات الانتقال غير الشرعية، أو حدود انتقال مهربي البضائع بين دولتين متجاورتين. ولا تعطي زيادة الانتقال الموسمية في فصل الصيف ٩,٢٥٪ دفعاً ينقل الواقع القائم إلى نظرة جديدة، تطاول حدود التفاؤل لأنها تعني ببساطة أن ٨٩,١٦٪ (بعد حسم من يذهب باستمرار مع ١,٥٩٪ مع نسبة الوافدين صيفاً ٩,٢٥٪) هم خارج اعتبار الإقامة المتوسطة في الجنوب الحدودي.

أما الوافدون إلى قراهم في المناسبات فهم مجموعة، لا تجدل آصرة مشدودة إلى الشريط المحتل، بقدر ما تعني مجموعة تلتفت باستمرار، إلى ما يستوجب الرعاية من أهل أو أرزاق أو من علاقات جيران المنشأ، تستدعي الرعاية أو تستوجب مناسباتها الحميمة المشاركة والحضور، وهي مناسبات غالباً ما ترسو على أحزان ومؤاساة. ومن هذا الدور بالضبط تبدو «طلعات» هذه المجموعة باتجاه الشريط المحتل، على تراجعها المستمر، مع رحيل المحبين أهلاً وجيراناً والذين يكاد وجودهم وحسب، أن يكون دافع زيارات المناسبات ووفودها الدائم.

وإذا كان عسر الوصول إلى الشريط المحتل، يشكل إجماعاً يكاد أن يكون تاماً (١٠٠٢ إجابة مقابلة ٣ إجابات ترى في زيارة المنشأ أمراً سهلاً). فإن الصورة الإجمالي للأسباب المانعة من زيارة الشريط المحتل، تبدو محصورة في نقاط ستة (الجدول رقم ١١٣):

الجدول رقم ١١٣
توزيع الأسباب المانعة
من زيارة بلدة المنشأ

أسباب أمنية	أسباب نفسية	بُعد مسافة	عدم وجود أهل	عدم وجود مسكن	غير ذلك	المجموع
٩٣٥	٩٣٩	٣١٢	٤٨١	٤٣٢	٢٣	٣١٢٢
٢٩,٩٤٪	٣٠,٠٧٪	٩,٩٩٪	١٥,٤٪	١٣,٨٣٪	٠,٠٧٪	١٠٠٪

لا نرى موجباً لاعتبار تكرارات الظروف الأمنية (٢٩,٩٤٪)، والعوامل النفسية (٣٠,٠٧٪) كموقف من الاحتلال، نسباً لافتة في عدم الزيارة، لأن ذلك من «نوافل» المواقف، لذلك فهي تشكل من هذا الباب عوامل مساعدة تشفع للموانع الرديفة الأخرى، مما يجعل من عدم وجود المسكن في الشريط المحتل لجوءاً، ومن عدم وجود الأهل فيه، غربة، ومن بعد المسافة ما بين إقامة بيروت وبين المنشأ، ابتعاداً.

الموانع الرديفة، حسب تكرارات الإجابات، هي «عدم وجود أهل» ٤٨١ حالة أي ما نسبته ١٥,٤٪ و«عدم وجود مسكن» ٤٣٢ حالة أي ١٣,٨٣٪، وبعد المسافة ٣١٢ حالة أي ٩,٩٩٪.[٢١٥] وهذه الموانع تبقى، تقريباً ثابتة، في حدود نسبتها الحالية والبالغة ٣٩,٢٢٪، حتى مع زوال الاحتلال.

يلاحظ في الجدول السابق، أن «بعد المسافة»، مانعاً من زيارة الشريط المحتل، يأتي قبل حالة «غير ذلك»، في الدرجة الأدنى من سلم تكرارات الإجابة، وبنسبة، تصل إلى ٩,٩٩٪. ولكن هذه المعادلة تنقلب كلية، ويعود عامل المسافة إلى الصف الأول عاملاً منفرداً في عدم زيارة الشريط المحتل، ويتعدى في تكرارات انفراده، انفرادات غيره من العوامل، وفق ما يتضح في الجدول التالي:

(٢١٥) يشكل عامل «غير ذلك» ٢٣ تكراراً، ويأتي دائماً مترافقاً مع عاملي الأمن والظروف النفسية. وقد آثرنا أن ندمج هذا العامل مع العاملين الآنفين، لأنه يشكل في جوهره تكراراً أمنياً لم يرغب صاحب الاستمارة البوح به، أو يشكل عاملاً نفسياً استعصى تشخيصه أو فضّل عدم البوح به.

الجدول رقم ١١٤
توزيع العوامل التي تشكل «منفردة»
سبباً مانعاً من زيارة بلدة المنشأ

أمنية	نفسية	بُعد المسافة	عدم وجود أهل	عدم وجود مسكن	المجموع
١١	٣	٢٠٩	١٣١	٧١	٤٢٥
	٣,٢٩٪	٤٩,١٧٪	٣٠,٨٢٪	١٦,٧٠٪	١٠٠٪

تقوم الظروف الأمنية (١١ حالة) والعوامل النفسية (٣ حالات)، أي ما مجموعه ١٤ أسرة، عامِلَين مفردين ومستقلين عن أي عامل آخر، في منع زيارة المنشأ، بينما يستقل عامل «المسافة» لدى ٤٩,١٧٪، في تشكيل سبب وحيد في عدم زيارة الشريط المحتل. وفي موازاة ذلك ينفرد عاملا «عدم وجود أهل» و«عدم وجود مساكن»، مع مشاركة الظروف الأمنية والنفسية، في إعاقة هذه الزيارة لدى ٣٠,٨٢٪ و١٦,٧٠٪ على التوالي.

إن قفز عامل «بعد المسافة» ما بين بيروت والمنشأ، عاملاً أولاً في إعاقة زيارة الشريط المحتل وتعديه في هذا المجال عاملي «الأهل» «السكن»، ويشكل، برأينا، مؤشراً حاراً عن مفاعيل الإقامة في المدينة، مع الانقطاع عن بلدة المنشأ وروابطها في الاجتماع والسياسة، إذ إن أشكالاً جديدة من التعامل ومن التفاعل، راحت تطل على الحدوديين، فقد بات هؤلاء يؤمّرون على انتمائهم الريفي وعلاقاتهم مع منشئهم، مقاسات وروائز تنبع من دورة الحياة في المدينة ومن حساباتها، في الأوقات والوظيفة ودوام العمل وفي أوقات الراحة وعرقلة السير وعلاقات التزاور والحياة الاجتماعية والهوايات وموقف الأبناء وآرائهم ودراساتهم وعلاقاتهم أطفالاً كانوا أم يافعين...

أما على صعيد الارتباط فيما بين العوامل المانعة، فهي تتقاطع مع بعضها كالتالي:

الجدول رقم ١١٥

توزيع العوامل التي تشترك

في تشكيل مانع من زيارة بلدة المنشأ

أمنية	نفسية	-	-	-	١٩٦	٪٣٣,٧٩
-	-	مسافة	أهل	مسكن	٤٥	٪٧,٧٥
-	-	مسافة	أهل	-	٢٣	٪٣,٩٦
-	-	مسافة	-	مسكن	٣٤	٪٥,٨٦
-	-	-	أهل	مسكن	٢٨٢	٪٤٨,٦٢
-	-	-	-	-	٥٨٠	٪١٠٠

يلفتنا في هذا الجدول ارتباط «عدم وجود المسكن» مع «عدم وجود الأهل» عامِلَين مترافقين في منع وإعاقة زيارة الشريط المحتل في ٣٢٧ حالة (٢٨٢ + ٤٥) أي ما يناسب ٥٦,٣٧٪ من إجمالي حالات العوامل المتقاطعة. وهذان العاملان هما العصيّان على الحل المباشر. فإذ كانت عوامل «المسافة» و«الأمن» و«الظروف النفسية» معوقات «تقنية» بمعنى أنها تزول مباشرة مع زوال الاحتلال، فإن عاملَي «عدم وجود الأهل» و«عدم وجود المسكن» عوامل «كيانية» تلتف وئيداً حول إقامات الحدوديين الجديدة، لتجعل منها مع الوقت إقامات أصيلة لا فكاك منها، تزداد عصاوة مع التملك ومع التمرس في أمور المهنة والوظيفة وتعويضات العمل وامتداد المصالح وامتداد علاقات الأبناء وتعليمهم وتزاوجهم من خارج الشريط ومن خارج العائلة أو من خارج الطائفة.

تبدو خيارات الإقامة المقبلة لدى الحدوديين، مع خلاص الشريط وتحرره، وكأنها أصبحت تدور بمعزل عن الاحتلال الإسرائيلي، العامل الأساس في نسبة النزوح العالية إلى خارج بلدات الشريط المحتل وقراه. فشكل الإقامة الطويلة في العاصمة وضواحيها، والمقطوعة عن كافة أوجه قضايا الشريط المحتل، وتحديداً لدى الأجيال التي تولدت خارج الشريط المحتل، أو غادرته في سني طفولتها أو مطالع صباها، هذا الشكل صيّر الإقامة المدينية إقامة قرار، تتحدد وفقاً لمعايير في المهنة والملكية، في سني الأعمار وأماكن الإقامة والتجمع في العاصمة، وهي جميعها لا تبشر بأن الأمور تجري في صالح إحياء مآرب تحبّب في الشريط المحتل وطناً أثيراً لدى النازحين عنه.

إن خيارات العودة إلى الشريط المحتل أو البقاء في خارجه، مع تحرره، تطلع جهاراً، في تصريح من حدّد موقفه في العودة، أو من حدّد موقفه بالمغادرة والسفر. ولكن الموقف الحاسم في نهاية الأمر، سيحدد من قبل الفئات التي ما زالت في «خيارها على حذر»، ما بين «منية» العودة إلى البلدات الأم، وما بين ترك نفسها «مأثومة» مع إقامة دائمة خارج المنشأ، يوقفها عن التوجه جنوباً، اتساع المدينة عملاً وعلماً وعلاقات أبناء. فكان خيارها، موازنة دقيقة في توزع الإقامة، وبالتالي الانتماء، إمّا على قياس فصول المناخ والعمل: إشتاءً وعملاً في بيروت واصطيافاً وراحة في حضن القرى الأم، وإمّا على قياس الأجيال والألفة السابقة مع الشريط المحتل: قسم من العائلة، وهم القسم السائر إلى شيخوخته يقيم في البلدة، والقسم الآخر، المقيم على يفاعته وريعان شبابه يجول في بيروت.

في الإجابة عن سؤال ما الذي تركه الانتقال من الشريط المحتل على الأسرة في وجه الإجمال، تتوزع إجابات أرباب الأسر، ما بين ١٩٣ حالة ترى في الأمر آثاراً سلبية، و٤٢٥ حالة تنظر إليه بإيجابية، بينما تقف ٢٠٢ حالة في منزلة بين المنزلتين، ويقف ١٨٥ في موقف المتفرج غير المعني:

لقد دار الحديث كثيراً على عناصر الفئات الأولى. ما يهمنا الآن هو الحديث في حجم الفئة «غير المعنية» بالسؤال، وتشمل أساساً المولودين خارج الشريط المحتل، ومَن والاهم في المجيء صغيراً «غير واعٍ» إلى بيروت. إن عديد هذه الفئة يكبر باستمرار إلى الحجم الذي قد لا يصح معه طرح مثل هذا السؤال في استقصاءات لاحقة، وفي «أيام» لا تبدو بعيدة، لأن العمر يمضي و«السنة وراء الباب»، كما يقول المثل الجنوبي، «والمثل نبي»، كما يقول مثل جنوبي آخر.

الفصل الثاني
الشريط المحتلّ المهاجِر

أولاً: الهجرة ـ بداياتها وأدوارها ووجهاتها

تتحدد سنة ١٨٩٠ موعداً لبداية مغامرات الهجرة الجنوبية. فالمنقولات المتواترة تنقل عن أول مسافر من كفرحونة، وكان مسيحياً جاء الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٨٩٠، استوطن أوهايو مع نزوله، ثم انتقل لاحقاً إلى أيوا الولاية الزراعية، ثم إلى ولاية ميشيغن.[١] وفي مأثورات بنت جبيل أن المهاجر الأول أو المغامر الأول من أبنائها جاء قريباً من هذا التاريخ،[٢] وقد نزل مع معاصريه في الهجرة في سولت ليك سيتي (Salt Lake City) في ولاية يوتاه (Utah) متعاطين الزراعة وتربية الماشية. وعلى مثل هذا التاريخ تجمع مرويات أهالي دير ميماس[٣] التي تتطابق مع مرويات العائلات المرجعيونية عن تواريخ قدوم أجدادٍ لها إلى الشمالية من الأميركتين.[٤] وتتطابق كذلك مع سنة ١٨٩٢، عام انطلاق المغامر

---

(١) مقابلة مع الدكتور عبد الله حرب في ديترويت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. جاء جد الدكتور عبد الله من كفر حونة إلى الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩١٠، بين ١٩١٠ و١٩٥٧. تردد إلى قريته ٧ مرات وتوفي في كفرحونة.

(٢) يرجّح أنه حسن حمود. وتنقل روايات أخرى أنه جاء إلى «هذه البلاد» مع ثلاثة آخرين. ونحن نرجح هذا الاحتمال، على اعتبار أن شواهد القبور في مقبرة ديترويت القديمة تحمل أسماء جنوبيين بنت جبيليين تعود تواريخ وفاتهم إلى سنة ١٩٢١ (خليل هيدوس) أي قبل حسن حمود المتوفى سنة ١٩٢٢ بسنة، كما هو مكتوب على شاهد قبره. محمد علي الحاج (١٩٢٢). أسعد فردوس (١٩٢٣). ويبدو أن القبر الأقدم لراقد في تلك المقبرة يعود «لمحمد سعيد ابن عبد الحسين الحوراني تولّد بنت جبيل، ولاية بيروت»، أي أنه يعود إلى ما قبل سنة ١٩٢٠.
ونشير هنا إلى أن هذه القبور ليست الأقدم لأموات جنوبيين في ديترويت باعتبار أن مقبرة روزلاند بارك ليست المقبرة الأولى التي تعاملت معها الجالية الجنوبية، إذ كان الدفن يتم قبل ذلك في المقبرة اليهودية في هذه المدينة.

(٣) وتجمّعهم الأساسي في مدينة لانسنغ عاصمة ولاية ميشيغن.

(٤) راجع: الخوري حنا حردان، «الأخبار الشهية في تاريخ العائلات المرجعيونية والتيمية» (بيروت: لا ناشر، ١٩٥٦)، حيث يروي في عشرات الصفحات المتفرقة عن مئات من المسافرين من قرى هذه المناطق في تواريخ مقاربة للتاريخ أعلاه.

الأول من العرقوب إلى ما وراء البحار باتجاه أميركا.[٥]

واكب هذا الحضور الجنوبي الباكر، الحضور المهجري اللبناني في ولاية ميشيغن،[٦] حيث تنقل مي أحدب يحيى، عن أن أول مهاجر لبناني جاء إلى ديترويت. كان مسيحياً مارونياً وصلها في سنة ١٨٩٠، واستقر في شارع الكونغرس في وسط ديترويت.[٧] كذلك ينقل الدكتور توما الخوري، في أوراق خاصة لديه، عن مهاجرين من حواضر بقاعية عديدة: عيتا الفخار، عين عرب،[٨] كفر مشكي، راشيا الفخار، الكفير، المحيدثة، زحلة والمريجات... قصدوا ولاية ميشيغن أواخر القرن التاسع عشر ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨ واستقروا في منطقة غراند رابيدز (Grand Rapids)، في أواسط ولاية ميشيغن، حوالي ١٦٥ كلم شمالي مدينة ديترويت. ثم ما لبثوا لاحقاً أن توزعوا في فلنت ولافونيا وآن آربر ولانسنغ، ولكن تجمع هؤلاء في ديربورن وديترويت يبقى أكبر هذه التجمعات جميعاً.[٩]

أمّا فعل الهجرة الجنوبية كحركة منتظمة فيمكن الحديث فيه عن ثلاثة أدوار:

١ ـ الدور الأول ويتحدد من بداياتها الفعلية بدءاً من مطلع القرن. وفيه ظلت الهجرة متصاعدة حتى أواسط العشرينات، راحت بعد ذلك تخف باتجاه أميركا الشمالية وتقوى باتجاه الأميركتين الوسطى والجنوبية وخصوصاً وجهتي كوبا والأرجنتين.

---

(٥) واسمه عساف قزما عزيز، من بلدة شبعا. وقد أرسل بطلب زوجته وابن أخيه بعد عامين. راجع: يوسف كمال مركيز، «التصنيف الاجتماعي لمهاجري بلدة شبعا خلال فترة ١٨٩٠ ـ ١٩٣٢»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع الريفي (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢)، ص ١٤.

(٦) يبدو أن الهجرة اللبنانية إلى ديترويت، تتخلف عن الهجرة اللبنانية المنتظمة إلى غير ولايات في حدود العشرين سنة، باعتبار أن معروضات التجار اللبنانيين كانت أمراً عادياً في معارض العاصمة الشرقية فيلادلفيا، في سنة ١٩٧٦.
Cf. Sameer Y. Abraham and Nabeel Abraham and Barbara Aswad, «The Southend: An Arab Muslim Working-Class Community,» in *Arabs in the New World* (Michigan, Detroit: Wayne State University, Center for Urban Studies, 1983), p. 173.

(٧) May Ahdab-Yehia, *Some General Characteristics of the Lebanese Maronite Community in Detroit,* Wayne State University, Unpublished M.A. Thesis, 1970, p. 23.

(٨) بلد المبعوث الأميركي فيليب حبيب.

(٩) توما الخوري، أوراق خاصة.

كان تيار الهجرة في هذا الدور من الزخم بحيث أدى في بعض المناطق إلى اختلال فعلي في التركيبة الاجتماعية والطائفية للعديد من البلدات الحدودية. ففي شبعا أدّت الهجرة حتى سنة ١٩٣٢ إلى انقراض ٢٥ عائلة مسيحية من أصل ٣٣، مع الإشارة إلى «وجود ٧ عائلات من العائلات المتبقية عدد أفرادها ضئيل جداً بحيث يقتصر في بعضها على فرد واحد».[١٠] وفي مرجعيون، سارت أعداد معتبرة من عائلات البلدة في طريق الفراغ من تواجدها فيها، بعد أن ارتحل سوادها الأعظم (عائلات ندّة، بكار، سكاف، هدبا، بركات، الغوطاني، سكرية، أبو شهلا، الحاج، سلامة، قطيط، نحاس، أبو سمرا، نادر)..وفي الخيام وصل عدد أفراد الأسر المهاجرة حتى سنة ١٩٣٢ إلى حدود الـ ٤٠١ مهاجر.[١١] وفي بنت جبيل، استطعنا جمع أسماء ١١٥ شاباً من أبناء البلدة، كانوا قد غادروها باتجاه الولايات المتحدة حتى أواسط العشرينات و٢٢ آخرين باتجاه كوبا و٢٨ باتجاه الأرجنتين،[١٢] قبل أن تدخل إفريقيا، مطلع الثلاثينات منطقة هجرة جاذبة منافسة استثمرها المهاجرون بأعداد كبيرة باتجاه سيراليون والسنغال، دون كبير إصابة في نجاح مادي، مما جمّد سلوك السكة الإفريقية، مؤقتاً، وعاد بالكثيرين من المهاجرين الأوائل إلى بلادهم.

لا نستطيع في هذا الدور من الهجرة أن نعمم نسبة اغتراب موحدة على مناطق الشريط المحتل أو حتى على داخل طوائفه، أو على مناطق وجهته، لأن الواحدة من مناطقه كانت تخضع لاعتباراتها الخاصة في حركة هجرتها. ففي المناطق المسيحية كان هناك تفاوت في الرّك على تيار الهجرة البعيدة. فأورثوذكس حاصبيا ومرجعيون وراشيا الفخار وإبل السقي ودير ميماس، كانوا وقود الهجرة

---

(١٠) بلغ عدد المهاجرين من بلدة شبعا ما بين ١٨٩٠ و١٩١٩، ٢٧٤ مهاجراً، من أصل عدد سكان يبلغ حدود الـ ١٤٠٠ نسمة، أي ما نسبته ٢٠٪ من مجموع عدد السكان المسجلين في البلدة. راجع: مركيز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣. أما رقم عدد السكان في البلدة فمأخوذ قياساً على عدد سكان البلدة بموجب إحصاء ١٩٣٢ والبالغ ٢٧٦٧ نسمة. ونحن افترضنا أن عدد سكان شبعا في حدود ١٩١٠ هو نصف هذا العدد.

(١١) محمد حسن عبد الله، «العلاقات السياسية في الخيام عشية الحرب الأهلية»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة في العلوم الاجتماعية (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٨١)، ص ١٤.

(١٢) حول طريقة السفر في تلك الفترة، وكيفية الحصول على الفيزا، أو كيفية تحصيلها لو تم السفر تهريباً في عنابر السفن التجارية. راجع: «مقابلة مع الحاج علي طرفة، من مغتربي بنت جبيل الأوائل»، مجلة «المنبر»، العدد ١٦، ١٩٨٧، ص ١٩ وما بعدها.

وكافلي استمرارها، بتأثير أساسي من الإرساليات البروتستانتية وتحديداً الأميركية.[١٣] بينما كانت مناطق الوجود الماروني والكاثوليكي في القليعة والخربة (برج الملوك) وعين إبل ورميش، مناطق محصّنة نسبياً ضد تيار الهجرة البعيدة، مع نزولها الباكر في علاقات تعامل مع ساحة فلسطين، وتحديداً، سيطرتها على ميدان السياحة والقطاع الفندقي (وخاصة أهالي عين إبل) في مدن الساحل ومناطق الداخل الفلسطيني. هذا في مرحلة كانت السياحة إلى فلسطين تعرف حركة لافتة مع تيار الهجرة اليهودية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مما كفى هذه القرى مؤونة «ذرع» فضاء الهجرة أو بحورها.

كذلك توضحت في هذا الدور خطوط الهجرة وشعبها الطائفية: مسيحيون باتجاه أميركا الشمالية، مسلمون باتجاه الأميركيتين الوسطى والجنوبية. ففي شبعا مثلاً من أصل ٢٠٧ مهاجرين مسيحيين حتى سنة ١٩٢٩، توجه ٢٠٥ منهم إلى أميركا الشمالية (٢٠٢ إلى كندا و٣ إلى نيويورك)، بينما توجه المهاجران الباقيان باتجاه البرازيل. أما مهاجرو بلدة شبعا المسلمون وعددهم في المدة نفسها ١٥١ مهاجراً، فقد توجه منهم ١٠٨ إلى الأميركيتين الجنوبية والوسطى (الأرجنتين ٨٨، المكسيك ٨، كوبا ١٢)، مقابل ٤٣ قصدوا أميركا الشمالية (كندا ١٦، والولايات المتحدة الأميركية ٢٧).[١٤]

ولا تشذ حالة الخيام عن هذا السياق، فمن أصل ٨٥ مهاجراً إلى الأرجنتين والمكسيك، كانت حصة المسلمين ٨٤ مهاجراً مقابل مهاجر مسيحي بروتستانتي واحد. ومن أصل ٢٠٤ مهاجرين إلى أميركا الشمالية (الولايات المتحدة ١٦٢، كندا ٤٢)، لم يكن ثمّة مهاجر مسلم واحد.[١٥]

٢ ـ دور الهجرة الثاني جاء مع سقوط فلسطين سنة ١٩٤٨. فقد انقطعت السبل مع أسواق العمل الفلسطينية الدائمة (قطاع السياحة، العمل في مصفاة حيفا، الوظائف والعمل في مصالح الجيش الإنكليزي)، أو مع الأسواق الموسمية، يقصدها الحدوديون اللبنانيون بعد الفراغ من مهمات أعمالهم المحلية (العمل المياوم في موانىء حيفا ويافا وعكا، العمل في بساتين السهل الساحلي الفلسطيني، البيع في بسطات نقّالة أو راجلة في شوارع المدن الرئيسية). كذلك انقطعت أعمال

---

(١٣) راجع: شفيق البقاعي، «إبل السقي قرية جنوبية رائدة»، في: محمود أمهز وآخرون، «دراسات حول جنوب لبنان» (بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٨١)، ص ١٥٧ وما بعدها.

(١٤) راجع: «جداول الهجرة الإفرادية لمهاجري شبعا»، مركيز، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨ ـ ٥٢.

(١٥) راجع: «جداول بالمهاجرين»، عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

تهريب البضائع وتهريب الأشخاص (اليهود) التي كانت تدر أرباحاً طائلة على أصحابها، والتي استمرت لسنوات قليلة بعيد سنة ١٩٤٨.

لقد تزامن سقوط فلسطين مع إرهاصات مفاعيل البترول في الحياة الخليجية، وعلى هذا شكلت دول الخليج وكياناته قبلة الهجرة الجنوبية بعد سنة ١٩٤٨. وقد حملت دفعة المهاجرين الأولى لسنة ١٩٥٠، حسب سجلات القيد الأساسية لتلك السنة، اسم مهاجر أول من عين إبل جميل شحادة من بين عشرين مهاجراً للعمل في الكويت.[١٦] ولكن أعداد العمال الجنوبيين هذه، ما لبثت أن تطورت سريعاً وفقاً للجدول التالي:[١٧]

المنطقة/السنة	١٩٥٣	١٩٥٥	١٩٦٥	المجموع
بنت جبيل	٦٧	٧٢	١١٢	٢٥١*
مرجعيون	٣٢	٤٤	٩١	١٦٧**
صور	٥٥	٣٩	٢٠٥	٢٩٩
النبطية	٧٨	٥٣	٦٧	١٩٨
جزين	-	١٢	٢٢	٣٤***
حاصبيا	-	٣٨	٣٣	٧١****
المجموع				١٠٢٠

* ويتشكلون بشكل رئيسي من بلدات شقرا (٩٧)، عين إبل (٢٧)، عيناتا (٢٤) ورميش (٢١).
** يأتي مهاجرو الخيام (٥٧) وحولا (٣٩) في طليعة هؤلاء.
*** الحصة الكبرى للريحان (١٥).
**** ٦٠ مهاجراً منهم ينتمون إلى شبعا (٣٩) وكفر شوبا (٢١).

إن رقم ١٠٢٠ مهاجراً جنوبياً (عدا صيدا والزهراني) يمثّل ٤٧,٨٪ من مجموع المهاجرين اللبنانيين إلى الكويت والبالغ عددهم حتى تلك الفترة ٢١٣٢ مهاجراً.[١٨]

بعد سنة ١٩٦٥ خفّت وتائر السفر الجنوبي باتجاه دول الخليج «القديمة»

(١٦) راجع: خليل أرزوني، «الهجرة اللبنانية إلى الكويت ١٩١٥ - ١٩٩٠» (بيروت: مكتبة الفقيه، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)، ص ١٧٢.

(١٧) هذا الجدول مبني على معطيات، مرجع أرزوني أعلاه، ص ٢٠٢ - ٢١٢. ولكن هذا الجدول يفترق عن معطيات الكتاب الذي يضع بلدتي كفرا وعين إبل في خانة قضاء مرجعيون والصحيح قضاء بنت جبيل.

(١٨) المصدر نفسه.

(الكويت، السعودية، عُمان...) وانفتحت، مع نهاية الستينات وبداية السبعينات، باتجاه «الجديد» من هذه الدول، وتحديداً باتجاه دولة الإمارات العربية. إضافة إلى انفتاح سوق العمل في ليبيا. وقد أصاب الجنوبيون، والحدوديون خاصة، نصيباً وافراً من حجم تلك الهجرة ومن عائداتها المالية. ولكن الأمور، أواسط السبعينات، عادت إلى الركود مع التنظيمات الجديدة التي أقرّتها حكومات تلك الدول وتتعلق بشروط العمل والإقامة والتحويلات المالية.

كانت هيئة الهجرة الحدودية قبيل سنة ١٩٧٥، حسب المعطيات التي يقدمها الدكتور حسين رمال من خلال «مسح بشري شامل»[١٩] ترتسم وفقاً للجدول التالي:

المنطقة/السكان	المسجلون	المقيمون	السكان خارج المنطقة في البلاد العربية	نسبة المهاجرين على المسجلين	نسبة المهاجرين على المقيمين
بنت جبيل	٤٦,١٦٠	٢٣,٢٢٥	٦٧٦٨	١٤,٦٪	٢٩,١٪
صور	٩٥١٩	٦٧٧٩	٧٨٦	٨,٢٪	١١,٥٪
مرجعيون	٦٩,٥٣٩	٣٣,٠٤٠	٩٢٦٧	١٣,٣٪	٢٨٪
المجموع	١٢٥,٢١٨	٦٣,٠٤٤	١٦,٨٢١	١٣,٤٪	٢٦,٦٪

إن نسبة المهاجرين على المسجلين وهي ١٣,٤٪، نقبلها كحد أدنى،[٢٠] تساوم ما بين نسب على مقدار كبير من التفاوت. إذ تقل هذه النسب في القرى والبلدات البعيدة المنعزلة (رشاف ٠,٣٪، بيت ليف ٢,٥٪، صربين ٠,٦٪، شيحين ورامية ٠,٤٪ لكل منها). وكذلك في البلدات التي يؤمن لها خراجها الزراعي مردود كفاية (بليدا ١,١٪، عيترون ٤,٦٪، مارون الراس ٦٪، مركبا ٦,٤٪، كفر كلا ٨٪،

(١٩) قام المؤلف «بالتعاون مع فريق من المحققين بإعداد دراسة اقتصادية اجتماعية في إطار مشروع ري الجنوب». راجع: حسين رمال، «النزوح السكاني من الجنوب إلى بيروت»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٧٣)، ص ٣٢.
الأرقام الواردة في الجدول السابق والنسب تالياً، مبنية على أساس المعطيات الواردة في صفحات ما بين ٤٠ و٥٥.

(٢٠) يجعل مسح حسين رمال عدد مهاجري الخيام في البلدان العربية والمهجر، ١٢٥٠ مهاجراً من أصل ١١,٨٠٠ نفس مسجل، بينما يجعل إحصاء شامل آخر مهاجري البلدة إلى البلدان العربية وحدها سنة ١٩٧٤، ١٦٦٦ مهاجراً. راجع: عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

رميش ٩,٥٪، حولا ١٠٪، الخيام ١٠,٥٪، بلاط ١١٪)، أو في البلدات التي أصابت من النجاح في هجرتها البيروتية ما أغناها عن الاغتراب (ميس الجبل ٢,٨٪).

بالمقابل، ترتفع الهجرة في البلدات والقرى ذات الهوى التجاري أو المعروفة بتراثها الحرفي وضيق خراجها الزراعي. كذلك يلاحظ ارتفاعها في القرى المسيحية مقارنة بالقرى الإسلامية. وتتوزع الأرقام التي تتعدى معدل ١٣,٤٪ كالتالي (دبل ١٥,٧٪، بنت جبيل ١٦٪، علما الشعب ١٧٪، القوزح ١٧,٣٪، شمع ٢١,٨٪، مرجعيون ٢٥,٥٪، دير ميماس ٣٢٪، إبل السقي ٣٧٪، برج الملوك ٤٢,٢٪، عين إبل ٥٢,٥٪).

٣ ـ الدور الثالث من الهجرة جاء مع أحداث ١٩٧٥، وهو أكثر الأدوار نزفاً، وأكثرها ابتعاداً في الهجرة إلى مواطن الغربة الدائمة، إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا.

وإذا كانت هبّة الحدودي إلى الغربة في هذا الدور، تأتي في سياق هبّة لبنانية عامة، وتخضع لكل تداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، إلا إن تفردها يكمن في خضوعها كذلك، لمهب الأوضاع الجنوبية الخاصة بدءاً من السبعينات، مروراً بكل ظروف ولادة الشريط المحتل، وظروف استمراره وشروط الإقامة فيه.

لقد افتقد الحدوديون مع حرب الجنوب ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨، ومع ارتسام الشريط المحتل بعد اجتياح آذار/مارس ١٩٧٨، المنطقة الآمنة التي قد تشكل ملاذاً لهم عند التهاب المحاور في بيروت وضواحيها، في معارك كانت تطل من تماسات متعددة الجوانب: حروب الشرقية والغربية، إلى حروب المخيمات، إلى حروب الحلفاء والأخوة وإلى حروب التنظيم الواحد، وهي حروب لم يمتلك الحدوديون إزاءها إمكانية الخروج من مجالاتها. كانوا دائماً في مواجهة مع قدرهم وقدر عائلاتهم، بعد أن فقدوا في أدوار سابقة من الحرب من أمنهم في السياسة وفي الاجتماع وفي الممتلكات، كان الحل المباشر في مباشرة الهجرة. وأسهل طرقها وأوسعها، الهجرة البعيدة. نسبة المغتربين الـ ١٣,٤٪ شكلت، على أساس الرباط العائلي والعصبي، البوابة العريضة رقم واحد، التي ولجها الجنوبيون في سبيلهم الجديد، أو تدبروا من خلالها أسباب إقامة أكثر مرونة في تغريبتهم الجديدة.

مطلع السبعينات كانت نظرة الحدوديين إلى معاملة الهجرة الدائمة، تحاكي نظرة من يتقدم من شركات التأمين على الحياة، يؤمن على نفسه من حادث أو عارض يدهم مميتاً، وفي سرّه وفي العلن، يرجو من الله أن لا يسمح به مبتهلاً إليه المنّة بطول العمر. كان الحدودي يومها، يتقدم بأوراقه من دوائر الهجرة

الأجنبية، ويحصل الرد بالإيجاب غالباً، بعد مدة لا تزيد أو لا تقل كثيراً عن شهور السنة، وكان يضع هذا القبول في جيبه حزام نجاة، تحوطاً واستتاراً ومنجاة من الآتي الأعظم. وقد يخطىء كثيرون في «قراءة» مرحلة هدوء خلّب، فتنقضي مهلة المعاملة ويفتقدون الحق بالسفر.(٢١)

أواخر السبعينات صار التقدم بطلبات الهجرة من السفارات المعنية قراراً جازماً بالسفر، وصارت أجواء السفر ومستجداته وأحكامه وأخبار المعاملات وتاريخ تحصيل القبول سؤالاً قائماً وسيرة مفتوحة في أحاديث الحدوديين وسلوكهم، حتى باتت أمور العمل والمنزل والزواج والدراسة والصحة، معلقة بأفق الهجرة. فالإقامة القلقة لا تكفل معالجة لمثل هذه الأمور.

في موازاة هذا السفر «النظامي» الخاضع لكل شروط الهجرة من قرابة أو عقود عمل أو كفالات أو مهل زمنية شبه محددة ما بين تقديم المعاملة، وتحصيل سمة القبول، في موازاة ذلك كانت تنشط في قرى من الشريط الحدودي المحتل، ليس لها من الهجرة السابقة خميرة أو تجربة وافية، عملية تسفير منظمة في واحد من اتجاهين: الأول باتجاه الولايات المتحدة الأميركية بسمة دخول سياحية، يتم الانتقال بعدها غالباً إلى كندا والإقامة على قاعدة اللجوء السياسي جراء الأحداث في لبنان؛ والآخر باتجاه أوروبا الغربية وفي مقدمتها ألمانيا والبلدان الإسكندنافية وسويسرا، يدخلها الحدوديون، شأن الحالة الأولى «سياحاً»، ويُقيمون فيها لاحقاً «لاجئين». وقد تتطور الأمور لاحقاً إلى تحصيل إقامة دائمة مقدمة للحصول على جنسية وحق كامل في المواطنية.

كانت سفارات البلدان المعنية توزع سمات الدخول بأعداد وافية، وبكرم عزّ نظيره، وتحديداً لدى مكاتبها القنصلية في تل أبيب، على عكس جاري الأمور لدى بعثاتها في دمشق أو نيقوسيا، حتى بدا وكأن العبور إلى تل أبيب وطلب الفيزا، يشكل الضمانة السلوكية لطالب الفيزا وتأكيداً لعاقبة آمنة في إقامته. وقد تطورت الأمور لاحقاً في الشريط الحدودي المحتل، إلى شبكات تسفير تعفي المشدودين إلى السفر عناء تدبير متوجباته الأولى من تحصيل سمة الدخول وبطاقة السفر

(٢١) كان من المألوف سماع أخبار عن كثيرين تخلفوا عمداً عن سفرهم، ضمن المهل التي تمنحها معاملة الهجرة لهم، بعد حصولهم على الفيزا، فأسقط حقهم في السفر. وفي حالات كثيرة كذلك، نسمع عن كثيرين تخلوا عمداً عن حقهم في الإقامة في المهجر، وعادوا إلى لبنان في مراحل من الأزمة اللبنانية، زينت لهم هدوءاً واستقراراً. كان حظ الجميع «ندامة الكسعي». فقد اضطروا مع انفجار الأوضاع مجدداً مباشرة معاملة جديدة.

وحجز مقاعد في الطائرة وفي تأمين إذن عبور البوابات الإسرائيلية في مشوار السفر الأخير عبر مطار اللد، إلى حجز مقاعد في فنادق تل أبيب لمبيت ليلة السفر. وقد ارتفعت عمولات هذه الخدمات سريعاً من ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ دولار أميركي إلى ٤٠٠٠ ـ ٤٥٠٠ دولار، كانت تقسم حصصاً متناسبة، غير متساوية، قياساً على سمسار المحلّة أو القرية انتهاء بكاتمي أسرار الأمن في مراكز الأمن الإسرائيلية وانتهاء، حسب الروايات المتداولة، بحافظ خواتم السفر في القنصليات أو الجهات المسؤولة.[٢٢]

الأعداد المستفيدة من طريقة التسفير هذه، كانت من الكثرة أنها أحدثت في مطار تل أبيب، ما كان يحدثه تيار الهجرة «اللبنانية» في مطارات بيروت ودمشق وقبرص في الوقت ذاته، من تسكير لأماكن السفر لأشهر عديدة «فقد فوجىء المسافرون الحدوديون إلى أستراليا وأميركا عن طريق إسرائيل ذات يوم من خريف ١٩٨٧، مثلاً، بأن المقاعد محجوزة حتى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٨ (أي لمدة أربعة أشهر)، شأنها في مكاتب بيروت وقبرص».[٢٣]

أمّا على صعيد أعداد المهاجرين في هذا الدور الثالث من هجرة الحدوديين، فتبقى أرقام ديترويت الأكثر دلالة، لأن هذه المدينة تشكل المصب الأغزر لدفق الهجرة الجنوبية، ونسبة المهاجرين الحدوديين إليها تفعل ولا شك في منسوب الهجرة العامة فيها.

بلغ عدد اللبنانيين الذين دخلوا ديترويت كمعبر رئيسي عبر الطيران الخارجي، وبموجب سمة دخول تسمح لهم بالإقامة، ١٤٠٠ سنة ١٩٧٢ وارتفع العدد إلى ٤٠٠٠ معدلاً سنوياً سنة ١٩٧٥ فإلى ٦٠٠٠ حالة معدلاً عن سنة ١٩٧٦ فإلى ١٧,٠٠٠ معدلاً سنة ١٩٧٨. وقد بقي هذا الرقم على هذه الوتيرة في النصف الأول من الثمانينات، لكنه عاد إلى الارتفاع في النصف الثاني.[٢٤] هذا في الوقت الذي كان فيه الدخول إلى هذه المدينة يتم عبر سمات الدخول السياحية وعبر الدخول أو الإقامة غير الشرعيين بنسبة وافرة بلغت حصة المركز العربي (ACCES)

(٢٢) لم يكن وجود شبكات التسفير حالة محصورة بالشريط الحدودي المحتل وحسب، فقد تواجد مثل هذه المافيات في غير منطقة من بيروت والضواحي، وعلى قدم المساواة في بدلات العمولات و«الأتعاب»، مع فارق كبير في إصابة الفيزا لصالح مافيات الشريط الحدودي.

(٢٣) «النهار»، ١٠/١١/١٩٨٧.

(٢٤) مقابلة مع حسن جابر أحد مسؤولي المركز العربي في ديترويت.

في ديربورن ٦٠٠ شخص، عمل المركز على تقديم خدمات لهم في مجالات المسكن والصحة وتدبير خدمات الدخول واللجوء إلى كندا.[٢٥]

ولتوضيح مدى ما أحدثته الهجرة، في دورها الثالث، من نزف سكاني حاد، نأخذ حالة أولى بليدا البلدة الحدودية، الزراعية بامتياز. وهي البلدة التي كانت فيها الهجرة الخارجية، سنة ١٩٧٢، ١,١٪ من السكان المسجلين، أو بلغة الأرقام ٣٠ شخصاً من أصل ٢٧٠٠، وهي النسبة الأقل بين كل بلدات وقرى قضاء مرجعيون بموجب مسح الدكتور حسين رمال.[٢٦]

في مسح شامل لسكان بلدة بليدا سنة ١٩٨٣، بلغ عدد المغتربين ١٠١ أي ما نسبته ٢,٣٪، من أصل ٤٤٢٥ نفساً هم عدد سكان البلدة المسجلين.[٢٧] وهذا يعني أن ٧١ شخصاً من أهالي البلدة اغترب وغادر لبنان، خلال العشر سنوات الفاصلة ما بين ١٩٧٢ و١٩٨٢ مدة ما بين الإحصاءين الآنفين، وهي نسبة تكاد تكون ميتة في حسابات الحركة السكانية.

مسح سكاني آخر جاء شاملاً للبلدة بعد ١٣ سنة من ذلك أي في سنة ١٩٩٥، أظهر اغتراب ٤٩٧ أسرة[٢٨] أي ما يعادل ٢٧٦٣ فرداً[٢٩] أو ما نسبته

(٢٥) المصدر نفسه. عدا من كان مقيماً منهم في الكنائس والجوامع وغير مؤسسات خيرية. كان بإمكان هؤلاء اللبنانيين البقاء في الولايات المتحدة الأميركية، لأن الحكومة الأميركية أصدرت سنة ١٩٨٢، قراراً (TPS) يسمح للبنانيين بالبقاء في الولايات المتحدة ريثما يستقر الوضع في لبنان وتنتفي المبررات الأمنية الموجبة. ألغي هذا القرار سنة ١٩٩١ باعتبار استقرار الأوضاع في لبنان. من ناحية أخرى كان الذهاب إلى كندا وطلب اللجوء يغطي اللبنانيين ويسعفهم بالضمانات الصحية وبتقديمات مالية مناسبة عدا إمكانية الحصول على إقامة دائمة مقدمة لتحصيل الجنسية الكندية لاحقاً.

(٢٦) راجع: رمال، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢٧) راجع: أحمد جابر، «التركيب السكاني والخصوبة في بليدا»، رسالة أعدت لنيل شهادة الاختصاص في الديموغرافيا (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)، ص ١٩. وعدد السكان ٤٤٢٥ الذي تورده الدراسة يتطابق مع مسح سكاني للبلدة أجرته الإدارة المدنية الإسرائيلية سنة ١٩٨٤ وقد بلغ عدد سكان البلدة بموجبه ٤٣٨٠ نفساً.

(٢٨) يتوزعون كالتالي: ٣٧٥ ألمانيا، ٥٠ فرنسا، ٢٥ الولايات المتحدة الأميركية وكندا، ١٥ السويد، ١٥ أستراليا، ١٢ الخليج العربي، ٧ دانمارك. راجع: داليا طراف، «بليدا: السكن والإقامة، الهجرة والتهجير»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة في الأنتروبولوجيا (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦)، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٢٩) على اعتبار أن معدل أفراد الأسرة في البلدة بموجب المسح الشامل ١٩٨٣ كان ٥,٥٦ للأسرة الواحدة. راجع: جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

٣٧,٥٪ من مجموع سكان البلدة البالغ حدود ٧٣٥٠ فرداً.[٣٠] أمّا معدل النزف السنوي فهو في حدود ٢١٢ مغترباً سنوياً في السنوات الـ ١٣ الأخيرة مقابل معدل سنوي يساوي ٦,٤ في السنوات العشر السابقة، أي أن نسبة النزف السنوي زادت ٣٣ مرة عما كانته في السبعينات.

وفي حسابات التناسب فيما بين المقيمين في البلدة وما بين مغتربيها نرى التناقص الصارخ بين المرحلتين. ففي الوقت الذي كان فيه عدد المقيمين في البلدة سنة ١٩٧٢ يساوي ٣٨ مرة عدد المهاجرين (١١٥٠ مقيماً مقابل ٣٠ مهاجراً)،[٣١] تنقلب الآية ويصبح عدد المقيمين ١/٣ من عدد المهاجرين (٨٩٠ مقيماً مقابل ٢٧٦٣ مهاجراً) أو بحساب الأسر ١٦٠ أسرة مقابل ٤٩٧.[٣٢]

الحالة الثانية التي نأخذها مثلاً لنزوح البلدات الحدودية تحت فعل الهجرة، بلدة بنت جبيل، وتفترق عن بليدا بكونها بلدة تجارة ونشاط حرفي.

تعطي دراسة الدكتور رمال بلدة بنت جبيل رقم ٢٠٠٠ مغترب، أي ما نسبته ١٦٪ من أهاليها، منتشرين في أصقاع العالم كافة حتى سنة ١٩٧٢، بينما يبلغ أبناء البلدة المقيمين فيها حدود الـ ٦٩٠٠ شخص، فهم بذلك يماثلون ثلاث مرات ونصف أعداد المغتربين.[٣٣]

تنقلب النسب سنة ١٩٩٤، إذ تقارب أعداد الأسر المهاجرة من البلدة رقم الـ ٣٠٠٠ أسرة،[٣٤] أو ما يعادل الـ ١٥,٠٠٠ شخص على اعتبار الأسرة خمسة أفراد، أي ما يعادل ٤٦,٨٪ من مجموع السكان المسجلين والبالغين ٣٢,٠٠٠

(٣٠) انطلاقاً من عدد الناخبين وفق لوائح شطب ١٩٩٦ والبالغ ٣٣٤٢ ناخباً، مضروباً بالحد الأقصى لحساب عدد السكان ٢,٢ (الحد الأدنى ١,٨).

(٣١) راجع: رمال، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٣٢) بالنسبة للمقيمين في البلدة، راجع: طراف، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(٣٣) راجع: رمال، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٣٤) يمثل هذا الرقم الحد الأدنى لأعداد المهاجرين، وهم يتوزعون وفق التقديرات كالتالي: ١٦٠١ أسرة في منطقة ديترويت (إحصاء شامل)، ١٠٠ أسرة في نيويورك (رقم تقديري)، ١٠٠ أسرة في باقي الولايات المتحدة الأميركية، ٣٥٠ أسرة في كندا، ٢٠٠ أسرة في باقي الأميركيتين الوسطى والجنوبية (في البرازيل فقط في حدود الـ ١٣٥ أسرة كحد أدنى)، أستراليا ٢٧١ أسرة (بموجب دليل لأبناء بنت جبيل في أستراليا، وهذا الرقم هو الحد الأدنى، على اعتبار أن نسبة لا بأس بها لا تضع لها عنواناً في الدليل العام)، إفريقيا ١٥٠ أسرة، أوروبا ١٠٠ أسرة، البلاد العربية ١٠٠ أسرة.

نسمة.[٣٥]

أما فيما يتعلق بنسبة المهاجرين من أبناء البلدة على المقيمين فيها فهناك انقلاب حقيقي، إذ ينقلب المهاجرون من أقلية تنقص عن الثلث (٢٩٪) سنة ١٩٧٢ إلى خمسة أمثال المقيمين على افتراض أن هؤلاء هم اليوم في حدود الثلاثة آلاف نسمة.

ثانياً: الهجرة ـ الإقامة والهوية

لا يجوز في الحديث عن الهجرة، إقامة وهوية، الحديث عن أدوار في الهجرة وفي أجيال المهاجرين، إلا بمقدار ما يجوز الحديث عن تفاوت في منسوب مياه النهر الجارية. أمّا فيما عدا ذلك من لون المياه وطعمها، صحتها أو تلوثها، فهي شروط تدور مع النهر من المنبع فالمجرى فإلى المصب. فمهاجرو الجيل الأول، لم يدم لهم الأمر طويلاً، جيلاً أولاً مقطوعاً عما يليه، إذ سرعان ما تحول جيلاً مخضرماً مع رفد الهجرة المتتابع. والجيل الثاني من أبناء المهاجرين، لم ينقطع إلى نفسه جيلاً ثانياً يستديم علاقته بالتراث والوطن من خلال ما ارتسم من إرث الأهل وحسب، فقد داهمته موجات الهجرات اللاحقة التي جرّت معها علاقات القرابة والجوار وقيم التدين وروابط الزواج واللغة الأم، مما انعكس حركة لدى الجالية في إعادة ما تراخى من روابط كيانها في العائلة والدين والسياسة والاجتماع.

يقتضي الأمر إذاً، العودة إلى الإقامات الأولى وعلاقاتها وإلى تقليب أدوارها، لنصل إلى ما هو قائم ومقيم في روابط المهاجرين وفي اجتماعهم. وتشكل إقامة المهاجرين الجنوبيين في ديترويت النموذج الأكثر صدقاً في هذا المجال، فهي الجالية الجنوبية الحدودية بامتياز، وهي الجالية الأبعد في تاريخ حلولها على أرض مغتربها، واستطراداً فهي أكثر الجاليات الجنوبية الحدودية ينوعاً في ثمار هجرتها ومفاعيل غربتها.

وتسهيلاً للدراسة كان مهاجرو بنت جبيل، نموذجاً مصغراً عن الجالية، تمت الإطلالة على أوضاعهم من خلال مسح شامل جرى التركيز عبره على نقاط ست: أبواب الهجرة وتاريخها، والوضع المهني الحالي، وعدد أفراد الأسرة وأماكن

(٣٥) انطلاقاً من أعداد الناخبين حسب لوائح شطب سنة ١٩٩٦، والبالغة ١٤,٥٨٠ ناخباً.

ولادتهم، وطبيعة الإقامة الحالية، إضافة إلى منطقة السكن.(٣٦)

أ) من هايلند بارك
إلى ديربورن هايتس

تحتل ولاية ميشيغن لسان البحر الممتد من خليج وندسور، في الشمال الشرقي من الولايات المتحدة الأميركية، والمطل مباشرة على الحدود الكندية. تحاصرها البحيرات الخمس من جهاتها، عدا الجنوب، مساحتها ٥٦,٨١٧ كلم٢. سكانها حوالي العشرة ملايين نسمة.

موقع الولاية على خليج وندسور وتواصلها مع المحيط الأطلسي من خلال بحيراتها الكبرى، وخصوبة أرضها، ووفرة الغابات والأخشاب ومناجم الحديد والطاقة فيها، جعل منها منطقة ثقل أساسي في الصراع البريطاني الفرنسي على استعمار المنطقة، والذي انتهى بغلبة الإنكليز. إلاّ إن الولاية ما زالت إلى الآن تحتفظ من الفرنسية بالكثير من الأسماء والكلمات، ومنها اسم المدينة الأكبر ديترويت (Detroit)، واسم النهر الأهم كشريان للنقل الـ Rouge.

هذه الأهمية الاقتصادية جذبت الدفعات اللاحقة من المهاجرين اللبنانيين الأوائل، على اعتبار أن الدفعات الأولى حطت رحالها في عواصم الولايات الشرقية المطلة على المحيط كنيويورك وفيلادلفيا وبوسطن.(٣٧) ومن ثمّ انتقل العديد من أفرادها إلى العمل في الولايات الزراعية الداخلية.

المرويات المتداولة لدى مهاجري بنت جبيل أن أوائل الوافدين من أبنائها حلّوا في ميشيغن سيتي في ولاية إنديانا الزراعية. ثم ما لبثوا أن عملوا بين ١٩٠٠ و١٩١٤ في مصنع لصناعة عربات القطار يعرف باسم «شركة هسكل للسكك الحديدية». الانتقال من ولاية إنديانا باتجاه ديترويت حصل في سنة ١٩١٤. بعد أن أتمّ فورد بناء أول مصنع للسيارات له. ومع افتتاح المصنع أذاع بيانه الشهير «بيان

---

(٣٦) للوصول إلى معلومات لها حظ من الدقة ومن الصدقية، تمّ حصر العائلات المتواجدة في بنت جبيل وعددها ٧٦ عائلة. يتواجد منها في منطقة ديترويت ٥٣ عائلة. تمّ توزيع الاستمارات على واحد أو أكثر من أفراد هذه العائلات. وفي حالة العائلات الكبرى (بزي، بيضون) تمّ توزيع الاستمارات على أفراد من أجبابها المكونة. وهذا يعني أن الشخص المكلف كان يتداول معلومات عن أهله وأقاربه الأقربين المتواجدين في المنطقة. كان الهاتف وسيلة تأكيد أساسية للمعلومات. نعتقد أن هامش الخطأ أو التقصير وفقاً لهذه الطريقة كان محدوداً جداً، وفي حدّه الأدنى الذي لا يبدل بالقطع من أية استنتاجات أو أحكام.

(٣٧) Ahdab, *op.cit.*, p. 23.

الخمسة دولارات»، وفيه يشجع «أي رجل صحيح في العالم على الهجرة إلى أميركا والعمل في مصانعها، مؤكداً المساواة التامة بين جميع الرجال مهما كان لونهم أو أصلهم أو دينهم» ونصّ البيان على «أن أقلّ أجر للعامل غير الفني هو خمسة دولارات يومياً...» و«هو أجر يعتبر مرتفعاً جداً...». وكان التنفيذ الفعلي بدءاً من ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩١٤.(٣٨)

تحددت مع هذا البيان وجهة موجات الهجرة الجنوبية اللاحقة، مباشرة صوب ديترويت وتحديداً ناحيتها الشمالية «هايلاند بارك»، أو بُعيد ذلك، باتجاه الطرف الجنوبي الشرقي لمدينة ديربورن إحدى الضواحي الغربية القريبة من ديترويت، بعدما أقام فورد على أرضها «فبركة» روج بلانت، أحد أكبر مصانع السيارات في العالم.

ازدياد طاقة مصانع روج بلانت مع إكمال بنائها بُعيد الحرب الأولى، ونقل مصانع هايلاند بارك إلى منطقة ديربورن على أبواب الحرب الثانية،(٣٩) عقد لديربورن لواء الإقامة الجنوبية في المنطقة المعروفة باسم ديكس (Dix)، نسبة للشارع الرئيسي، قريباً من فبركة الروج. دون أن يعني ذلك انقطاعاً مباشراً ونزوحاً عن منطقة «هايلاند بارك»، على اعتبار المسافة التي تفصل بين المنطقتين، إذ هي لا تزيد عن ثلث ساعة بالسيارة.

ويبدو أن الجالية، كانت في ازديادها على سرعة قياسية، إذ لم تنقض سنوات ثلاث على التواجد في هايلاند بارك حتى تحتم إنشاء مسجد إسلامي. كان ذلك على زاوية من شارع فكتور، في سنة ١٩١٧،(٤٠) بجهود مباشرة من المهاجرين الجنوبيين وفي مقدمهم مهاجرو بنت جبيل وتبنين وآخرون من البقاع الغربي وتحديداً من بلدات مشغرة وعين التينة والقرعون.

ويظهر الثقل العددي المبكر للمهاجرين اللبنانيين في منطقة ديترويت من خلال الجمعيات التي راحت تتشكل منذ أواسط الثلاثينات وأولها جمعية النهضة الهاشمية تشكلت سنة ١٩٣٢ في ديكس، الضاحية الجنوبية الشرقية لديربورن، من مهاجرين شيعة جنوبيين. وجمعية منارة الهدى سنة ١٩٣٦ في الحي نفسه، وقد أسسها

---

(٣٨) راجع: عاطف وصفي، «الأنتربولوجيا الثقافية مع دراسة ميدانية للجالية اللبنانية الإسلامية بمدينة ديربورن الأميركية» (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧١)، ص ٣٢١.

(٣٩) تحولت إلى مصانع الغواصات.

(٤٠) ندين بالمعلومات الواردة عن الإقامة القديمة لأبناء الجالية، إلى حسن جابر، مسؤول في المركز العربي للخدمات الاجتماعية. أجريت المقابلة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.
وفي هذا السياق نشير إلى أن الهجرة المسيحية كانت أكثر حضوراً في هذه المنطقة لأن إنشاء كنيسة في منطقة ديترويت يعود إلى سنة ١٩١٠. كانت على شارع جفرسون في قلب ديترويت.

مهاجرون ستة من أبناء البقاع الغربي. ويظهر الثقل كذلك في أعداد المحلات التجارية التي تغطي مجمل جوانب الحياة الاقتصادية، بدءاً من الملحمة إلى محلات المواد الغذائية إجمالاً، ومحلات بيع الأزهار وبيع الطيور وبيع الأدوات الرياضية، وبعضها يتعاطى المبيع بالمفرق وبالجملة. وقد وصل عدد هذه المحلات إلى ما يزيد عن الـ ٢٠٠ محل تجاري.[٤١] وهذا يعني أن الجالية صارت على راحة من إقامتها وعلى راحة من تعاملها مع أدوات هذا المجتمع. إذ لم يعد المجال الوحيد في استثمار المهاجرين لقوة عملهم، وقفاً على الفبارك يدخلونها مرهقين في لغتهم الجديدة، ومرهقين في غربتهم ومرهقين في لهفتهم إلى تحصيل سريع للمال.

ويبدو ازدياد أفراد الجالية في توجه العديد من هذه المحلات إلى الزبائن العرب أولاً، وكأنها بذلك تحصر خدماتها وتعاملها معهم. من محل السمانة العربي[٤٢] إلى مقهى بغداد،[٤٣] إلى طبيب الجالية العربية.[٤٤] واللافت هنا أن هذه الـ ٧٣ مؤسسة، كانت ما زالت بنسبة كاسحة تقع في نطاق مدينة ديترويت (٦٩ مؤسسة) مقابل ٤ تقع في منطقة ديربورن، محلة ديكس.[٤٥] وهذا يعني أن الانتقال من هايلند بارك إلى ديكس، أي من ديترويت إلى ديربورن، ظل محصوراً بشكل رئيسي بالانتقال اليومي إلى مصانع الروج، وبإقامة مقرات جمعيات

---

(٤١) ينقل كتيب يحمل اسم «المساق التذكاري الخالد»، أعدته جمعية النهضة العربية الهاشمية، في مناسبة «ميعاد الحفلة الكبرى»، ١٢ أيار/مايو ١٩٤٠، احتفاءً بمناسبة مرور أربع سنوات على تأسيس «نادي جمعية النهضة الهاشمية»، ينقل هذا الكتيب عناوين إعلانية لـ ٧٣ محلاً ومؤسسة تجارية وخدماتية يتقدم أصحابها من «إخوانهم» في العروبة المسؤولين عن نادي النهضة بخالص تحياتهم ومباركتهم لهذه المؤسسة ولهذا الحفل. نحن رفعنا رقم الـ ٧٣ إلى ما يزيد على الـ ٢٠٠ محل. وذلك لأننا افترضنا أن هذه العدد هو ثلث أول من ثلاثة أثلاث: الثلث الثاني (أو أقل من ذلك) «إخوان» في العروبة لكنهم ليسوا في وارد التبرع والمساهمة. والثلث الثالث (أو أكثر من ذلك)، لم يكن بأفراده لا في وارد «التآخي» ولا التبرع.

(٤٢) يعلن عن نفسه كالتالي: «Mourad Grocery (مراد غروسري) أكبر سمانة عربية في هذه المدينة. تعامل معه فأسعاره ترضيك». المصدر نفسه. صفحات الكتاب بدون ترقيم. ترقيم شخصي، ص ٩٢.

(٤٣) صاحبه طالب دنّي، عنوان المقهى:
Bagdad Coffee House. 1002 Hustings. st. Cor. Lafayette. Detroit Mich.
«المساق التذكاري الخالد»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٤٤) Dr. S.S. Schaheen, 10 w. Warren Avenue.
الدكتور البارع والمتخصص بالصور الكهربائية لأمراض السل والسكر والعصبي وخلافها. المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٤٥) راجع: المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

النشاط الاجتماعي والسياسي والديني، دون أن يتواكب بما يماثله من انتقال سريع للسكن أو للمؤسسات والمحلات التجارية.

صار الانتقال من هايلند بارك محتماً، مع الإقفال التدريجي لغير مؤسسات صناعية صغيرة متولدة على هامش مؤسسات فورد الضخمة. وصار من ناحية ثانية دافعاً ملحاً طلباً «لأمن اجتماعي» راح يتدهور أمام زحف الأميركيين السود السريع في اتجاههم للإقامة في قلب المدينة، يحلّون في الشوارع والبيوت المطوية على فراغها مع لحوق ساكنيها السابقين بمناطق أعمالهم الجديدة. ولكن بالرغم من كل ذلك بقيت في هايلند بارك أعداد معتبرة من المقيمين الأوائل من اللبنانيين، ومنهم الكثير من الجنوبيين، ظلوا يشغلون بيوتهم حتى أواخر الستينات وتحديداً حتى سنة ١٩٦٨، السنة التي أحرق فيها السود قلب مدينة ديترويت، فكان عندها حد الإقامة الجنوبية في هايلند بارك.

لقد تأخر انتقال اللبنانيين عموماً من هذا الحي، لأن ألفتهم له كانت ألفة وحنيناً إلى المنزل الأول، وقد أصابوا من سعد وهناءة الإقامة فيه. كانت الأموال يومها وكأنها ودائع على ما يخبرك أبناؤهم، يصيبها كل من لديه الرغبة في العمل. كانت وفرة فرص العمل ووفرة مردوده دافعاً للإنفاق بسخاء. لذلك صارت هايلند بارك من الأحياء المعدودة في ديترويت تنظيماً وعمراناً. وما زالت بيوتها إلى الآن، والعديد من المهاجرين اللبنانيين ما زالوا من ملاكها، قائمة على نسق وترتيب يذكران بأمسها الألق، وما زال أبناء الجيل الثاني، من أبناء المهاجرين الأقدمين، المولودون في هايلند بارك، يتلفتون بقلوبهم إلى طفولتهم هناك، ويستذكرونها منطقة آمنة وادعة.

انتقل المسلمون الجنوبيون والبقاعيون إلى ديكس،[٤٦] أقلية من أقليات كثيرة (يونانيون، إيطاليون، أتراك، أوروبيون شرقيون بلقانيون بأغلبيتهم). لكن مع حدث سنة ١٩٤٨، سقوط فلسطين، ومع تحرك الفلسطينيين على خط الهجرة الأميركية بدءاً من أوائل الخمسينات، ومع دفق الهجرة اليمنية أواخر الخمسينات ومطلع الستينات،[٤٧] راحت ديكس تطفح بالمهاجرين الجدد، فاستظهرت الجالية

---

(٤٦) انتقل المسيحيون من اللبنانيين المقيمين في هايلند بارك، إلى مناطق شرقي ديترويت أكثر هدوءاً مثل سانت كلير شور وغروس بوينت...

(٤٧) ظلت اليمن تفتقر إلى سجلات أحوال شخصية مدونة إلى زمن ليس بالبعيد وظلت المعاملات تقوم حتى مع السفارات الأجنبية، على ما يعطيه زعيم القبيلة أو العشيرة من أوراق وثبوتات. هذه الثغرة مكنت أحد اليمنيين، كما يتداولون في نوادر الهجرة في ديترويت، من تسفير ٦٠ شخصاً بصفة أخوة أو أبناء حم، قبل أن تفطن دوائر الهجرة لذلك وتبدأ شروط هجرة جديدة من اليمن.

اللبنانية بأعداد هؤلاء على غيرها من الجاليات غير العربية بعامة، بحيث أصبح العرب يشكلون وفق تقرير جون بووكر سنة ١٩٧٩، ما نسبته ٧٢,٧٪ من مجموع سكان هذه المحلة (ديكس).(٤٨) وتبياناً لمدى تزايد الوجود العربي، نذكر أن نسبة العرب لست سنوات سابقة على دراسة جون بووكر، كانت في حدود الـ ٥٢٪ وفقاً لدراسة أعدتها بربارة أسود في سنة ١٩٧٣.(٤٩) وبالمقابل فإن تقديراً لاحقاً بثلاث سنوات على دراسة بووكر، يجعل نسبة العرب في ديكس في حدود الـ ٨٠٪، ويعتبرها منطقة كاملة الانتماء القومي العربي.(٥٠)

تغيّر الوجه «القومي» لمنطقة ديكس مع وجود الأكثرية العربية، رافقه تبدّل في الوجهين الوطني والمذهبي، إذ تقلصت الأكثرية اللبنانية المسلمة الشيعية بانتقالها إلى شرقي ديربورن، لتعطي الأكثرية الكاسحة للوجود العربي السني ممثلاً بالجاليتين الفلسطينية واليمنية. وجود العائلات الجنوبية في ديكس، لا يتعدى اليوم الـ ٢٠٠ أسرة في التقدير الأكثر تفاؤلاً، انطلاقاً من أن المسح الشامل لأهالي بنت جبيل، أكبر الجاليات الجنوبية، يظهر في سنة ١٩٩٤، وجود ٤٤ أسرة (في حدود الـ ٢٥٠ شخصاً) ما زالت تقيم في ديكس أغلبها من الأسر الحديثة الوصول إلى الولايات المتحدة الأميركية.

في مجال الأرقام ننطلق كأساس من إحصاء سنة ١٩٨٠،(٥١) الذي يعطي ديربورن رقم ٩٠,٦٦٠ عدداً لسكانها. يسكن في ديكس من هؤلاء، وفق بعض

---

(٤٨) Cf., Joan P. Bowker, «Health and Social Service Needs Assessment Survey. Southeast Dearborn», Fall 1979, p. 6.
والجدير ذكره أن جون بووكر، أستاذة مساعدة في جامعة ميشيغن وقد أعدت هذه الدراسة بتكليف من بلدية ديربورن. وقد اتخذت من موقع المركز العربي في ديكس أساساً وانطلقت الدراسة في دائرة قطرها ١٠ أميال.

(٤٩) Sameer Y. Abraham, Nabeel Abraham and Aswad, *op.cit.*, p. 166.

(٥٠) *Ibid.*

(٥١) تقوم الحكومة الأميركية كل عشر سنوات بإجراء إحصاء سكاني، تحدد من خلاله، وبالتفصيل الزيادات التي تطرأ على أعداد الجاليات التي يتكون منها المجتمع الأميركي من إيطاليين وإسبان ومكسيكيين وإيرلنديين... إلا أنه فيما يتعلق بالجاليات العربية، فإن وثائق الإحصاء الأميركي لا تحددها بالاسم، وإنما تجملها مع غيرها تحت خانة «غير ذلك». وبذلك تتداخل في الإحصاء أعداد الجالية العربية مع أعداد غير جاليات كالألبان والأتراك والبلغار والتشيك والبولونيين والروس... من الذين لا تشكل أعداد أفراد جالياتهم ما يستأهل اعتباراً.

التقديرات ٥,٥٪ أي ما يعادل ٥٠٠٠ نسمة من العرب الأميركيين.(٥٢) وانطلاقاً من تقديرات بووكر التي تجعل من اللبنانيين حصة تقل عن النصف قليلاً من مجموع العرب في منطقة ديكس،(٥٣) فإن رقم الجالية اللبنانية في منطقة ديكس يرسو على رقم الـ ٢٥٠٠ نفس سنة ١٩٧٩، جلهم من الجنوبيين. لذلك يصح القول بأن التخلي الجنوبي عن الإقامة في ديكس كان نزفاً سريعاً أوصل ثلثي الجالية إلى الإقامة في محلة شرقي ديربورن.

في هذا الانتقال السريع، يسجل المهاجرون اللبنانيون، المسلمون الشيعة بأغلبيتهم، ولأول مرة تجاوزهم، كمجموعة، مجال مصانع الروج التي تغطي سماء المنطقة في أوقات الصحو، بغلالة، شفافة لحسن الحظ، من دخان الحرائق في أفرانها. وفي أوقات المطر من صيفها المطير، تجعل الأرض تزفر روائح وطعم أمطارها الحمضية (Acid Rain). وهكذا فقدت محلة ديكس جزيرة الإقامة اللبنانية والعربية الأولى،(٥٤) غالبية سكانها الجنوبيين، وصار «جنوبيوها» الذين لبثوا فيها، إما مهاجرين جدداً يستطلعون منها عالمهم العتيد ويتطبعون فيه، ويتأهلون من خلال الإقامة فيه ببعض العادات وبعض اللغة وبعض خطوات التعامل مع الإدارة والتفتيش عن عمل. وهؤلاء في الغالب مهاجرون مفردون يفتقدون السند والدعم من روابط عائلة مهاجرة سابقاً، أو أنهم مهاجرون قدماء شاخوا، وقد تأبدوا بعجمة لم يتعلموا بعدها لغة القوم الجديدة على طول الإقامة وقرب الدار.

أقام الجنوبيون في محلتهم الجديدة، شرقي ديربورن، يتقاسمون على ضفتي جادة وورن (Warren Avenue)، الممتدة بين شرقي ديربورن وغربها، شوارع متوازية على تفاوت في عرضها وتشجيرها وفخامة وترتيب بيوتها، وفي قربها أو بعدها عن فبركة الروج، أو في بعدها، وهذا هو الأهم، عن الوجود الأسود المجاور في أحياء ديترويت القريبة. ومع استمرار إقامتهم في ديربورن حافظوا على استفادتهم

---

(٥٢) Anthony P. Katarsky, *Family Ties and the Growth of an Arabic Community in North-East Dearborn* (Michigan, Ditroit: Wayne State University, 1980), p. 37.

(٥٣) هذه النسبة التي جعلتها بووكر نسبة للبنانيين في ديكس، جاءت انطلاقاً من نسبة المولودين خارج الولايات المتحدة من أفراد كل جالية. ولكن ما لم تأخذه بووكر في الحسبان هو قِدَم الهجرة اللبنانية مما يرفع نسبة المولودين في أميركا من أبنائها، إلى حركتها الكثيفة في السبعينات، مما يُفقد المقارنة بين الجالية اللبنانية والجالية العربية، الاستواء في الشروط اللازمة لعقد مقارنة صحيحة النتائج.

(٥٤) تبدو منطقة ديكس جزيرة بكل معنى الكلمة، إذ تفصلها عن المناطق المجاورة لها من ناحية ديترويت وديربورن مساحات واسعة من الحدائق العامة. أما الجهة الرابعة فتفصلها عن ديربورن المساحات الواسعة جداً لمصانع الروج.

من الحسم الضرائبي (٥٠٪)، الذي كان لهم في ديكس، والذي تدفعه عنهم مؤسسات فورد تعويضاً لهم مصدورين من دخان مصانعها.

هذه الاعتبارات جميعاً تعقد راية السبق في الأهمية وفي السكن المريح لشارع أوكمان (Oakman)، وخاصة لطرفه الشمالي الملاصق لجادة وورن، إذ يبدو أن بناته الأوائل أرستقراطيون من جنسيات أوروبية مختلفة، اعتمر الواحد منهم منزله وفق نمط العمارة الفخمة في بلاده، مما نزع عن أوكمان رتابة تصطبغ بها الأحياء أو الشوارع في المدن الأميركية عموماً. كذلك تبزّ جادة وورن غيرها من شوارع ديربورن في الأهمية الاقتصادية، حيث تتناثر على تقاطعاتها مع بقية الشوارع أهم مؤسسات أبناء العرب ومحلاتهم التجارية.

منتصف الثمانينات أضيفت إلى دوائر السكن الجنوبي، دائرة جديدة، ديربورن هايتس، حيث يعجّل السكن الجنوبي فيها لأن يصير جماعياً. وهي دائرة تبدو في نظر الجالية أكثر مهابة وهدوءاً، افتتحها في السكن منذ السبعينات مهاجرون قدماء، متقاعدون في الأغلب، أو أبناؤهم من الجيل الثاني، أو حتى أحفاد لهم من الجيل الثالث. وفي السنوات الأخيرة تطاول الوافدون الجدد على الإقامة فيها وأغلبهم ممن تغنيهم مداخيلهم أو مؤسساتهم أو أعمالهم الحرّة أو وظائفهم ومعرفتهم الدقيقة بالحياة الأميركية، عن السكن في حضن الجماعة المحلية في ديربورن.

ب) التوزع السكني والمساكن

كيف يتوزع المهاجرون على مناطق «مجمع» منطقة ديترويت المهجري؟ أعطانا المسح الشامل لـ ١٥٣٣ أسرة بنت جبيلية(٥٥) مقيمة في هذه المنطقة التقسيم التالي:

- ١٣٤١ أسرة تقيم في مدينة ديربورن. منها ٤٤ ما زالت تقيم في ديكس جنوبي شرقي ديربورن والباقي ١٢٩٧ تقيم في شرقي ديربورن.
- ٩٢ أسرة تقيم في مدينة ديربورن هايتس.(٥٦)
- ٣٧ أسرة تقيم في مدينة ديترويت.

(٥٥) أعطى المسح الشامل للبلدة ١٦٠١ أسرة. إلا أن أخطاء في تحديد مجموعة عناوين، أسقطت الأسر التي نتناولها في توزع السكن إلى ١٥٣٣.

(٥٦) في تداول سريع لأسر القاطنين حديثاً في ديربورن هايتس بعد إجراء هذا المسح، وجدنا أن ١٧ أسرة استقرت حديثاً ما بين أواخر ١٩٩٤ وأواسط ١٩٩٧.

- ٦٣ أسرة تقيم خارج مثلث مدن ديترويت - ديربورن - ديربورن هايتس، ولنسم المنطقة اصطلاحاً، المنطقة الرابعة.

تعطينا الأرقام نسبة للمقيمين من أبناء بنت جبيل في ديربورن تساوي ٨٧,٤٪ من مجموع الأسر البنت جبيلية. وتنزل هذه النسبة في قطاع واضح، صار يبدو وكأنه يشكل قلب مدينة ديربورن (البلد). أما في أعدادها، فمن ناحية تشبعت محلة شرقي ديربورن في سكناها ووصلت في العديد من شوارعها (أحيائها) إلى طاقتها في الاستيعاب السكني. ومن ناحية ثانية تدخل الجالية الجنوبية سريعاً بأبنائها مرحلة النضج والاستقلال، فالأسر الوافدة لسنوات خلت مع أطفالها عليها أن تتدبر الآن شؤونهم بالغين في طريقهم إلى الاستقلال والانفراد.

إن توزع السكن الفائض عن قدرة شرقي ديربورن على استيعابه، يخضع لاعتبارات متعددة، فالتوجه إلى «المنطقة الرابعة» يباشره في الغالب أبناء من الجيل الثاني أو الثالث، ومع أنه يخضع لاعتبارات «مقروءة» كمكان العمل أو الزواج... إلا أنه يرتهن إجمالاً لاعتبار أكثر أميركية ونعني السير في درب اعتزال الجماعة وقيمها وهمومها. أما التوجه صوب مدينتي ديربورن هايتس أو ديترويت فيخضع مقدماً لاعتبار مادي: اليسر في مداخيل الجماعة يدفعها إلى توطن ديربورن هايتس والعسر في ذات اليد يدفع بأخرى إلى العودة باتجاه ديترويت حيث أسعار البيوت تصل إلى ثلث أو ربع أو خمس أسعار نظائرها في المساحة والمتانة والجدّة في ديربورن، مع أن فارق المسافة الفاصلة بين البيتين (الحيين) لا تتعدى أمتار عرض الشارع. وهكذا عادت ديترويت مجدداً تحمل إلينا عناوين أسر بنت جبيلية،(٥٧) تقيم على حدود ديربورن، وهي تعود بمعظمها من حيث تاريخ ورودها إلى أميركا إلى ما بعد سنة ١٩٨٧ (٢٥ أسرة من ٣٧).

أما ساكنو ديربورن هايتس فيمكننا تقسيمهم من حيث تواجدهم إلى فئات ثلاثة:

- مولودون في الولايات المتحدة وعدد أسرهم: ١٨ أسرة
- داخلون إلى الولايات المتحدة قبل سنة ١٩٧٥: ٥٢ أسرة

(٥٧) كان بعض أهالي بنت جبيل يتحدثون في لقاءاتهم أواخر الثمانينات عن فراغ ديترويت بالكامل من سكانها البنت جبيليين، وكانوا يتحدثون عن عجوز واحدة من قدماء مهاجري البلدة، تصر، وقد اعتادت على السكن في شارع إقامتها (Carlin) الذي تقيم فيه منذ عشرات السنين، على عدم مغادرة المكان الذي تحول «أسود» بالكامل مع مغادرة أهالي البلدة له.

ـ داخلون بعد ١٩٧٥ وعدد أسرهم ٢٢ أسرة

هذا التقسيم يعني أن سكان ديربورن هايتس مهاجرون قدماء، استمكنوا في إقامتهم وتأمنت لهم أسباب الرخاء وأسباب البدل المرتفع للمنزل شراءً أو استئجاراً.

واللافت في حركة السكن الجنوبية عموماً، سرعة تملك الجنوبيين بيوتهم حيث يسكنون[٥٨] بنسبة يجعلها غسان بيضون في حدود الـ ٧٥٪.[٥٩] وتبدو في نظره نسبة مهمة جداً وتتفوق كثيراً على مثيلتها لدى الأميركيين. أما وتيرة التملك في مدينتي ديربورن وديربورن هايتس فقد كانت كالتالي:

سنة ١٩٧٣ كان هناك في حدود الـ ١٠٠ مسكن مملوكة من أفراد الجالية. بعد ٩ سنوات أصبح عدد البيوت الجنوبية المملوكة في حدود الـ ٩٠٠ مسكن فيها ٢٠ مسكناً في ديربورن هايتس، وهي بكليتها تؤمن الحد الأدنى المطلوب من شروط الإقامة الصحية والمناسبة. وتتوزع حدود الجودة وفقاً للنسب التالية:

٥٠٪ منازل وسط

٣٠٪ منازل جيدة

٢٠٪ منازل بتقدير جيد جداً.

وقد أدت حركة التملك الحثيثة من قبل أعداد المهاجرين المتزايدة إلى ارتفاع كبير في أسعار البيوت، فمن ٢٠ ـ ٣٠ ألف دولار سعراً وسطياً للبيت المتوسط الحال في مدينة ديربورن في السبعينات، إلى ٤٠ ـ ٤٥ ألفاً في أوائل الثمانينات، فإلى ٦٥ ـ ٧٥ في أواخرها، لترتفع في التسعينات إلى حدود الـ ٩٠ ألف دولار، فإلى حدود المئة ألف دولار في منتصفها.

وفي نطاق ديربورن هايتس، يتردد السعر الوسط لأسعار المساكن في حدود الـ ٧٥ ألف دولار في أوائل الثمانينات، فإلى ١٠٠ ألف دولار في منتصفها فإلى

(٥٨) كان هاجس إقامة منزل في البلدة هاجس المغتربين الأوائل، يوم كانت الإقامة في أميركا شعوراً مؤقتاً لدى المغتربين. لقد ظل العديد من المغتربين الأوائل على إقامتهم في البيوت المفروشة أو في الموتيلات، يمنون النفس بالعودة إلى البلدة وبناء منزل. وقد غدت بيوت الحجر في بنت جبيل موصولة بأموال أميركا لا بل أن رائز النجاح في الغربة أو عدمه كان عمار البيت في البلدة، يلي ذلك شراء الأراضي... اليوم وقد غدت الإقامة في أميركا إقامة قرار لا مفرّ منها، انتقل هاجس تملك المنزل إلى الموطن الجديد.

(٥٩) غسان بيضون من أهالي بنت جبيل. كان زمن إجراء المقابلة معه صاحب مؤسسة G & B. رئيس الـ ADC (اللجنة العربية لمكافحة التمييز العنصري) ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، عضو غرفة التجارة العربية ـ الأميركية ورئيس لجنة قسم محطات البنزين فيها.

١٣٥ ـ ١٥٠ في أواخرها، لتصل مع منتصف التسعينات إلى حدود الـ ١٥٥ ـ ١٧٠ ألف دولار.

أما في ما يتعلق بالتقسيم الداخلي للمنازل، فالأهالي بأكثريتهم الكاسحة لم يتولوا تشييد منازلهم، قام بذلك قلّة يمكن تحديدها، وحتى هؤلاء لم يكن لهم دخل كبير يتعدى الاستعداد لدفع الأكلاف.

حدود اختيار البيت لا تتعدى كثيراً حدود الرغبة بالإقامة قريباً من الجالية أو من الأقربين إلى حدود القدرة على دفع الأقساط وإيفاء الثمن. فملكية المسكن في عرف المهاجرين، عدا كونه معلماً متعدد الإشعاعات، من تحقيق الذات الاجتماعية إلى الوجود المستقل، إلى إشارة النجاح المادي، هو حصّالة التوفير الطويلة الأمد، تملؤها أقساط المنزل الشهرية بدل أن تذهب هدراً في الإيجار.

تدخّل السكان في تشكيل مساكنهم يكون بعد الشراء، وهو تدخّل يجد أساسه في ناحية أولى في النظرة إلى البيت فهو أولاً وأخيراً دار استثمار لا دار قرار. وهذا ما يحتم تحييد ما يمكن من أقسام البيت، عن دائرة الاستعمال والاستهلاك، وإبقاؤه طازجاً نظيفاً، غير مسلوك أو موطوء في خشبه (مادة البناء الأساسية) وفي باقي أثاثه المنظور. ويقوم تحييد هذه الأقسام بالتزام الإقامة في القسم الأسفل من البناء (Basement)، والمحفور عادة في الأرض على مساحة المنزل، وتأهيله من داخل بتلبيس جدرانه بألواح الخشب، «لِبْن» أميركا العازل للبرودة والحرارة.

تشفي هذه القاعة السفلية توق المهاجر الدائم إلى اجتماع الأسرة، وحنينه إلى «القعدة العربية». وتؤمن القاعة كل حاجات الاجتماع، فهي أجنحة مستقلة وافية: ففي زاوية منها ركن للطعام، وفي ركن آخر عدة الدراسة للأولاد طاولة وكراس وبعض رفوف صغيرة ترتاح عليها الكتب، مغطاة غالباً بوصولات الماء والكهرباء والغاز والهاتف والطبابة والتأمين على السيارة والتأمين على الصحة وإيصالات حسابات البنك ووصولات أقساط المنزل وبيانات الإعلانات المتنوعة. فالأبناء أقلام آبائهم وألسنتهم الأعجمية في أمور الإدارة الأميركية، سيما في الأمور، التي يكون للأغلاط فيها ما بعدها. وفي ركن ثالث من القاعة تنفتح «كنابايات» غرفة القعدة في مواجهة التلفزيون، يطوعها الآهلون بالقوة طرحات ومساند، فيتربعون على صفحتها أو يطوعونها مرقداً لقيلولة قصيرة.

وفي مواسم الأفراح المتوسطة (ما دام الزواج وهو الفرحة الكبرى يتم دائماً في قاعات خاصة به)، من مولود جديد أو ميلاد أو نجاح مدرسي، أو في مناسبات اللقاءات العائلية الجامعة، في عزاء أو استقبال أو وداع، تكون القاعة السفلى إيوان الجماعة وديوانها. ولأنه صار كذلك، أصبح «البيسمانت» المؤشر على

حال المهاجر في منزله ومنزلته.[60]

ج) طريقة الهجرة

تتوزع طرق الإقامة في الولايات المتحدة الأميركية وأبواب الوصول إليها لدى أرباب أسر الجالية البنت جبيلية الحصص التالية:

مولودون في أميركا	١٣٠ رب أسرة
عن طريق الوالدين	٤٤٠
عن طريق الأخ	٢٣٢
عن طريق الابن	٢١٥
عن طريق الزواج	٤٦٦
عن طريق عقد العمل	٧٢
عن طريق الدراسة	٣٦
عن طريق اللجوء	٦
عن طريق اللوتو	٤

يبدو من خلال هذا الجدول أن باب الهجرة عن طريق الأهل، بالمعنى الذي يشمل الوالدين والأخوة والأبناء، يبقى باب الهجرة الأوسع، فقد دخل الولايات المتحدة الأميركية عبره ما مجموعه ٨٨٧ أسرة، أي ما يناسب ٥٥,٤٪ من مجموع أسر جالية البلدة. وإذا ما أضفنا إلى قرابة الأهل هذه قرابة علاقة الزواج، التي غالباً ما تتم على قاعدة قرابة العصب نحصل على ١٣٥٣ أسرة، أي ما نسبته ٨٤,٥٪ من مجموع الأسر، قدمت إلى الولايات المتحدة عن طريق اشتباكها المباشر في علاقة قرابة قديمة (الأهل) أو طارئة (حالات الزواج التي تتم بين الأباعد)، دون أن تفوتنا الإشارة هنا إلى أن العديد من الأسر الباقية التي دخلت الولايات المتحدة، أو تثبتت فيها لاحقاً عن طريق عقود العمل أو الدراسة أو اللجوء، كان يستظهر في شكل أو آخر بعلاقات قرابة أو نسب.

هذا الواقع يقودنا إلى القول بأن الهجرة، أعادت «تزييت» وإحياء شبكة القرابة داخل عائلات البلدة وفيما بينها، لا بل، أن الهجرة عملت على إنتاج عُقد

(٦٠) راجع بخصوص المسكن والإقامة فيه: أحمد بيضون، «بنت جبيل - ميشيغان» (بيروت: الدار العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٨٩)، ص ١٩ - ٢٠.

وعلاقات قرابة جديدة، مع حالات زواج «التسفير» العديدة، وهي عُقد وروابط ما كانت لتحصل في غالبيتها لو كانت الأمور تتم في مجالها البلدي البنت جبيلي اللبناني السابق على الهجرة. ولا يبدو أن هذه الروابط، وقد استنفدت أعراضها بالوصول إلى الولايات المتحدة، تسير إلى نهايتها في التآكل والاضمحلال. وإنما على العكس من ذلك، غالباً ما تبدو أميركا بما تعنيه من غربة أو ضياع، دافعاً إلى تكريس روابط القرابة وثاقاً متيناً ينتصب في أية مناسبة أو موقع.

وإذا كان «السحب» إلى أميركا حسب التعبير المستعمل[61] يتم من خلال علاقات القرابة، فإن تقديمات الحكومة الأميركية الكاملة للمهاجرين، والتي كانت تبدأ مع الوصول إلى المطار،[62] كانت تغني المقيمين (الساحبين) من أية تبعات مادية تجاه أقاربهم - نزلائهم الجدد. ولم يعنِ تراجع الدولة الأميركية عن سلفة تقديماتها بدءاً من أوائل الثمانينات[63] تراجعاً في وتائر معاملات السفر، لأن الظروف المعيشة القاسية في الشريط المحتل كانت تدفع بالطرفين، المقيمين والوافدين إلى الأخذ بنتائجها على صعيديها المادي والإنساني.

وقد يفسر هذا الأمر عدد حالات السفر عن طريق الزواج (٢٩٪)، وقد تنامت في سنوات الثمانينات، على اعتبار أن العريس شاب متخفّف قادر على مباشرة العمل في الأيام الأولى من حلوله على أرض أميركا.

ولا يثير زواج التسفير من مواجد الأهل حول مستقبل بناتهم، «فالعصمة» في التسفير في يد الزوجة، فهي التي تختار في الغالب زوجها من بين كثيرين من طلاب يدها. وتتحول في يدها بعد السفر إلى عصمة «تدبير» أمور الإقامة الأولى، فالمنزل غالباً منزل أهلها ودورها في الإجراءات والمعاملات اللازمة وفي الترجمة والمقابلة حاسم وضروري، لقطع الخطوة الأولى في تدبير العمل وفي الطريق إلى المواطنية. أما «العصمة» الدائمة، وهي أكبر العصمات جميعاً، فتأتي من القانون الأميركي الذي يمنحها الثقة بموقعها وموقفها. وهذا ما يصعب على الزوج تدارك

(٦١) سحب في المنجد: جرّ على وجه الأرض. والعامة تستعمل كلمة السحب في وصف الفعل وتستعمله في السؤال عمن قام بالفعل؛ (الساحب). ولكنها لا تستعمله أبداً في صيغة اسم المفعول (المسحوب)، لأن المسافر كان محسوداً دائماً.

(٦٢) كان يروق لمسافري السبعينات في حديثهم عن تقديمات أميركا، رواية إبدال حذائهم في المطار من قِبَل موظفي دائرة الهجرة، تدليلاً على بداية دفع التقديمات وعلى شمولها كل شيء».

(٦٣) صار على المهاجر أن ينتظر سنوات إقامة ثلاثة حتى يصبح بإمكانه أن يتقدم من دائرة المساعدات الاجتماعية (Welfare) من طلب الإعانة.

آثاره في الممتلكات والأطفال فيما لو نظر إلى أبغض الحلال،(٦٤) خاصة وأن معاملة الزواج في حال التسفير تمت «على الأميركي»، فالأمور بالتالي تخضع لكل اعتبارات القانون الأميركي، وليس «على العربي» أو «على اللبناني» أي كتب كتاب في حضرة رجل دين، لا تشكل أعباء الطلاق بموجبه، في جانبها المادي على الأقل، حاجزاً أو رادعاً.

د) تاريخ الإقامة

تنقسم أسر الجالية البنت جبيلية في تواريخ إقامتها في أميركا، على الفترات الزمنية وفقاً للجدول التالي:

قبل سنة ١٩٦٠	١٩٦١ ـ ١٩٧٠	١٩٧١ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	بعد سنة ١٩٩١
٦٨	١٥٧	٢٩٠	٢٩٨	١٧٢	٣٨٤	٢٣٢

يتبين من هذا الجدول أن ٥١٥ أسرة (٣٢٪) وفدت إلى منطقة ديترويت قبل انفجار الأحداث سنة ١٩٧٥. مقابل ١٠٦٨ أسرة جاءت بعد ذلك. أي أن النزف المهجري في العشرين سنة الأخيرة كان معدله السنوي ٥٤,٣ أسرة. ونستطرد هنا ونشير إلى أن عدد الأسر المهاجرة إلى ديترويت من بنت جبيل حتى سنة ١٩٨٠، بموجب هذا الجدول، كان ٨١٣ أسرة. هذا في الوقت الذي كانت فيه الأسر المقيمة في البلدة في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، بموجب إحصاء قامت به ميليشيا سعد حداد، ٧٨٨ أسرة.(٦٥) وهكذا يسجل لأول مرة في تاريخ بنت جبيل، تجاوز عدد أسرها المقيمة في تجمع مهجري واحد عدد أسرها المقيمة في مرابعها.

وفي جانب آخر، إن أحداث السنوات العشر الممتدة من حرب الجنوب ١٩٧٦ وحتى انسحاب إسرائيل إلى حدود الشريط المحتل الحالي سنة ١٩٨٥، والتي كانت بلدة بنت جبيل واحدة من أوسع ميادينها وهدفاً أولَ من أهدافها، هذه

---

(٦٤) هذا لا يمنع بعض المتزوجين وبعد وصولهم إلى الولايات المتحدة، ولاعتبارات مختلفة وفي أجواء المجتمع الأميركي، من النظر إلى الطلاق على أنه «أحب الحرام»، خاصة بعد أن تتأمن لهم الإقامة القانونية.

(٦٥) مع فارق مهم جداً يتمثل بشبابية الأسرة المهاجرة، واقتصار أغلب الأسر المقيمة في بنت جبيل على كبار السن.

الأحداث أدت بـ ٤٧٠ أسرة (أي ما نسبته ٢٩,٣٪ من مجموع الأسر المهاجرة) إلى سلوك سكّة الاغتراب (بينها ٢٩٨ في المدة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٥). بينما دفعت ثماني سنوات من «حالة» احتلال الشريط (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤)، وهي سنوات يتوسطها قيام «الجمهورية الثانية»، بـ ٦١٦ أسرة، أي ما يقارب ٣٨,٤٪ من إجمالي الأسر المهاجرة، في طريق الغربة البعيدة.

ويلاحظ أخيراً أن تيار الهجرة في وتيرته المتصاعدة، لم يتوقف مع نهاية الأحداث واستقرار الأوضاع في لبنان. إن رقم الـ ٢٣٢ أسرة التي تركت البلدة بعد سنة ١٩٩١، لا يغطي كامل فسحة السنوات الخمس المحددة كنقاط استدلال في الجدول، وإنما يدور فقط على مدة ثلاث سنوات ونصف، وهذا يعني أن نسبة الأسر المهاجرة في السنوات الأخيرة تقارب النسبة الأعلى في سنوات المهاجرة أواخر الثمانينات.

هـ) عديد الجالية البنت جبيلية

يبلغ تعداد الأسر الكاملة من بين أسر الجالية ١٤٠٧ أسر، وهي كاملة بمعنى وجود الأب والأم. يبقى ١٩٤ أسرة مفتقدة ركناً، موتاً أو طلاقاً.

وهذا يعني أن تعداد أفراد الجالية يتشكل كالتالي:

- أرباب الأسر: (١٤٠٧ × ٢) + ١٩٤ = ٣٠٠٨ أفراد
- أبناء مولودون في لبنان ١١٠٧
- أبناء مولودون في أميركا ٣٣٩٨
- أبناء مولودون في غير مكان ٧٦ (٦٦)

المجموع ٧٥٨٩ فرداً موزعين على ١٦٠١ أسرة، أي أن المعدل هو ٤,٧٤ أفراد للأسرة الواحدة.(٦٧)

---

(٦٦) يتوزعون كالتالي: مولودون في إفريقيا ٣٥، الكويت ١٢، فنزويلا ١١، سورية ٧، الأردن ٦، السعودية ٥.

(٦٧) تشكل الجالية البنت جبيلية ٢٧٪ ـ ٢٨٪ من مجموع الجالية العربية قياساً على نسبة طلاب بنت جبيل الثانويين من مجموع الطلبة العرب في مدينة ديربورن وديربورن هايتس وبعض الشوارع القريبة من ديترويت والبالغة ٢٧٪ ـ ٢٨٪. وعلى هذا يكون عدد الجالية العربية الإجمالي في هذا المحور ما بين ٢٧ و٢٨ ألفاً.

أما بالنسبة إلى التركيبة العمرية لأرباب الأسر فهي تتركب كالتالي:

أقل من ٢٥ سنة	٦٣
٢٦ ـ ٣٠	٢٣٣
٣١ ـ ٣٥	٢٤٦
٣٦ ـ ٤٠	٢٤١
٤١ ـ ٤٥	١٧٥
٤٦ ـ ٥٠	٢١٣
٥١ ـ ٥٥	١٣١
٥٦ ـ ٦٠	٩٥
٦١ ـ ٦٥	١١٣
أكثر من ٦٦ سنة	٩٢

إن النظر إلى تعداد الجالية البنت جبيلية كرقم إجمالي، أو كفئات عمرية مكونة لتركيبتها الأسرية، يقودنا إلى جملة من الملاحظات:

ـ إن المقيمين في البلدة الأم (بنت جبيل) وهم في حدود الـ ٣٠٠٠ ـ ٣٢٠٠ نسمة يشكلون حوالي ٤٠٪ من المقيمين في منطقة ديترويت بنواحيها الثلاثة: ديربورن وديربورن هايتس وديترويت.[٦٨]

ـ إن «مجمع ديترويت» البنت جبيلي، أصبح نقطة الجذب الأساسية لمهاجري بنت جبيل في مختلف أقطار العالم، خاصة مع الأزمات التي تعصف في بلدان الاغتراب الإفريقي أو الأميركي اللاتيني أو العربي (الكويت، السعودية...). وإذا ما كان المسح الحالي قد حمل إلينا وجود ٧٦ طفلاً محمولين مع أهاليهم إلى

(٦٨) حددنا رقم السكان المقيمين في بنت جبيل وفقاً للآلية التالية: في مسح شامل للسكان في البلدة سنة ١٩٩٠، كان عدد المقيمين ٤٠٩٣، وكان عدد الجمهور الطلابي ١٦٠٥ طلاب في كل مراحل التعليم. راجع: علي بزي، «الحرف التقليدية اللبنانية: دراسة نموذجية أثنوغرافية»، أطروحة دكتوراه (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩٦)، ص ٥٨ و٦٠. وهذا يعني أن الجمهور المدرسي يشكل ٣٩,٢٪ من مجموع السكان. على هذا يكون تعداد السكان سنة ١٩٩٥ في حدود الـ ٣٢٠٠ شخص انطلاقاً من عدد الطلاب البالغ ١٢٨٥.
ينبغي هنا أن نشير إلى أن الجمهور المدرسي في لبنان وفقاً لمسح المعطيات الإحصائية لسنة ١٩٩٦، يشكل ٢٩,٣١٪ من مجموع السكان (٩١٢,١٠٠ طالب في مختلف مراحل التعليم، مقابل ٢,٩٩٣,٣٠٢ مقيم). راجع: «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦» (بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، دراسة أعدت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٦)، ص ٧ و٥٩.
أما سبب هذا التفاوت في هاتين النسبتين المحلية البنت جبيلية، والعامة اللبنانية، فيجد تفسيره الأول في فراغ كبير تعانيه المنطقة المحتلة من جمهور الفئات العمرية القابلة للتجنيد في «الجيش الجنوبي».

الولايات المتحدة من خارج لبنان، فإن أخبار انتقال الرساميل البنت جبيلية من غير بلد اغترابي، واستثمارها في الولايات المتحدة في مجالات لا تستوجب من أصحابها ضرورة الإشراف الدائم، توشك أن تكون محور الحركة الاغترابية الغالب في السنوات الأخيرة.

ـ المعطى الأساسي الأول الذي تشير إليه التركيبة العمرية لأسر الجالية، يتمثل في غلبة الأسر الفتية القادرة على الإنجاب. إذ تبلغ في مجموعها ٩٥٨ أسرة، أو ما نسبته ٥٩,٨٪ من المجموع العام. كذلك تشكل فئات الأسر القادرة على متابعة العمل في المؤسسات الأميركية، أي الأسر التي لا تتعدى أعمار أربابها الـ ٥٥ سنة، أعداداً كاسحة تبلغ ١٣٠٢ أسرة، أي ما نسبته ٨١,٣٪ من مجموع الأسر العام.

ـ إن التركيبة السكانية لجمهور الجالية تدل على فتوة واضحة، إذ تتعدى نسبة الذين تقل أعمارهم عن الأربع وعشرين عاماً ٦٢,٠٢٪ كحد أدنى. (٤٧٠٧ أفراد من أصل ٧٥٨٩ عديد الجالية).[٦٩] هذا في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة نفس الفئة العمرية في لبنان بموجب مسح ١٩٩٦، الـ ٤٩,٠٤٪.[٧٠]

وبالمقابل تبدو الفئة العمرية المتأخرة (ما بعد الستين سنة) على انخفاض واضح في الجالية ٥,٣٪،[٧١] مقابل ١٠,٣٧٪ كنسبة عامة على مستوى لبنان.[٧٢] وهذا الفارق في ما بين هاتين النسبتين يرتد بالطبع تركيبة سكانية هرمة في بلدة بنت جبيل، حيث يبقى فيها عادة الشيوخ من أهاليها، سياجاً يصونونها حتى لا تقع في الوحشة والفراغ بين يدي «البوم والشوم».

(٦٩) وضعنا في خانة هذه الفئة جميع الأبناء وعددهم ٤٥٨١ ابناً، بالإضافة إلى أرباب الأسر من الفئة الأولى الذين تقل أعمارهم عن الـ ٢٥ سنة وعددهم (٦٣ × ٢) ١٢٦ فرداً. فيصبح المجموع ٤٧٠٧. ونفترض أن هذا العدد يشكل الحد الأدنى لهذه الفئة، على اعتبار أن الرجال المتزوجين من الفئة الثانية ممن هم ما بين الـ ٢٦ و٣٠ سنة وعددهم ٢٣٣ رجلاً، هم متزوجون، وبأكثرية غالبة بالتأكيد، من نساء دون سن الـ ٢٤ سنة. وينطبق الأمر بنسبة أقل على رجال الفئة الثالثة.

(٧٠) يبلغ عدد أفراد هذه الفئة على مستوى لبنان ١,٤٦٨,٠٨٤ من أصل ٢,٩٩٣,٣٠٢ هم مجموع المقيمين في لبنان لسنة ١٩٩٦. راجع: «مسح المعطيات الإحصائية للسكن والسكان»، مصدر سبق ذكره، جدول ٠٥ ـ ٢، ص ٢٢.

(٧١) يبلغ عدد أفراد هذه الفئة في الافتراض الأقصى، ضعف مجموع الفئتين الأخيرتين من تركيبة الأعمار الأسرية أي (١١٢ + ٩٢) × ٢ = ٤٠٨ أي أنهم يشكلون ٥,٣٪ من مجموع أفراد الجالية الـ ٧٥٨٩.

(٧٢) يبلغ عدد أفراد هذه الفئة العمرية ٣١٠,٦٥٢ من أصل ٢,٩٩٣,٣٠٢ مقيم. المصدر نفسه.

ثالثاً: الحياة الاقتصادية للجالية

ظلت دفعات المهاجرين الأوائل متقاربة في أعمالها، مجال صناعة السيارات. قلّة كانت تتعاطى بيع الكشّة، مع أن عائدات هذه أكثر وأوفر غلّة. ولكن ضمانات الصحة وطوارىء العمل والضمانات العائلية والاجتماعية في الفبارك، كانت تستأهل «قناعة».

كانت مداخيل المهاجرين إجمالاً متقاربة. وكان اقتصادهم يتمايز بتمايز الإنفاق وتمايز السلوك الاجتماعي، وفي ساعات العمل الإضافي داخل الفبركة أو في «داخل» آخر غالباً ما يكون «تدبيراً منزلياً»، كتقديم وجبات طعام أو تأمين منامة أو غير خدمات لمهاجرين يفتقدون إلى مثلها، وتتمايز أخيراً مع نسب المبالغ المرسلة إلى الأهل في لبنان. وهذه كلها أمور قد تشكل تفاوتاً في المدخرات وفي كميّة القروش البيضاء، ولكنها لا تصل إلى خلق اختلال فعلي في السوية الاقتصادية، فالجميع في الفبركة والجميع في قلب ضماناتها.

بدأ التفاوت الفعلي بين مستويات دخل المهاجرين، في مرحلة أولى، مع انطلاق أبنائهم، من الجيل الثاني، في ميدان العمل والكسب. فقد أحدثت مداخيل الأبناء الذين نجحوا في انخراطهم في سوق العمل الأميركي، إما من خلال مواعيدهم مع شهاداتهم، أو من خلال ضربات لهم في زوايا الحظ الأميركي، أحدثت تغييراً كاملاً في الموقع الاقتصادي والاجتماعي للعائلة داخل الجالية أو على الأقل داخل مؤسسة العمل.

في مرحلة ثانية بدأ التفاوت بعد سنة ١٩٧٥، مع جمهور المغتربين الشباب، الذين خبروا الحياة الأميركية سريعاً، وانطلقوا في بناء أنفسهم من خلال المستجدات التي تحتمت من كثافة حركة الطلب على شراء المساكن، حيث شكلت سوق التأمين الواسعة التي تبسطها آلاف الأسر الجديدة أمام شركات التأمين، أو من خلال استثمار رأس مالي أولي تأمّن قبلاً مع السفر من لبنان، في ميادين استثمار جديدة لم تكن من اهتمام الجالية في السابق،[(٧٣)] أو من خلال الانطلاق في ممارسة مهن محددة من اعتبارات محددة، دينية على الأغلب (تأمين اللحم الحلال على الطريقة الإسلامية)،[(٧٤)] أو من خلال استغلال التشدد الذي تفرضه السلطات

(٧٣) يؤكد العاملون في سوق محطات البنزين، أن سعر الواحدة منها، والذي قد يتعدى المليون دولار، كان أواخر السبعينات لا يتعدى العشرات القليلة من آلاف الدولارات.

(٧٤) كانت الجالية تعتمد قبل ذلك في غلتها من اللحم الشرعي على إنتاج المسالخ اليهودية.

المحلية والبلدية، في دراسة وتنفيذ أو بناء أو إصلاح كافة الأمور، وحتى الصغيرة منها في المنزل أو الحديقة أو السيارة، استغلال هذا التشدد، والتسلل عبر التعامل «البلدي» في المساومة وفي السعر وفي مهل الدفع، وفي طريقة التصليح «بما تيسر». وأخيراً كان التفاوت في مستويات الدخل مع شريحة من المغتربين، الجدد بأغلبيتهم، من الذين لا يجدون حريجة في السؤال عن مصادر أموالهم. وقد دهم هؤلاء الجالية بما لـمّوا من أموال توفرت من فرص الاتجار بالممنوعات من مخدرات أو نقود مزورة.

كيف تبدو من خلال هذا التفاوت الحالة الاقتصادية لأبناء الجالية؟

يشمل المسح المهني ثبتاً بـ ١٥٤٥ أسرة. فقد تركت الخانة المتعلقة بالمهنة فارغة في الـ ٥٦ استمارة الباقية.[(٧٥)] وانطلاقاً من طبيعة هذه المهن وأنواعها نصنفها في مجموعات خمس:

المجموعة الأولى: المهن الحرّة

مهن حرّة «أ»		مهن حرّة «ب»		مهن حرّة «ج»*	
طبيب	٦	أصحاب محطات بنزين	١٣٣	كهربائي	
محامٍ	٤	أصحاب مؤسسة تجارية	٦١	تكييف	
صيدلي (يمارس مهنته	٢	أصحاب مطاعم وأفران	١٤	مندوب مبيعات	
في صيدلية خاصة به)		مؤسسات خدماتية		مندوب شركات تأمين	
		(محل تصوير، بار،		أعمال بناء	
		مكتبة، مقهى، كاراج،		نجارون	
		مغسل سيارات،		أعمال ألمنيوم	
		مؤسسة بيع لحوم،		تمديد أدوات صحية	١٥٥
		مكتب عقاري. . .	٤٣		
المجموع	١٢		٢٥١		١٥٥
المجموع العام		٤١٨			

* تشمل هذه الفئة أصحاب المهن الذين يملكون امتيازاً فنياً في مهنهم. مع الإشارة إلى أن تصنيف المهن في هذه المجموعة، لا يأخذ اعتبار الدخل أساساً وإنما طبيعة المهنة وحسب.

(٧٥) في نظرة خاصة على مهن هذه المجموعة تبين أن أصحابها يندرجون في واحدة من فئتين، إما أصحاب غنى سريع، وإما من القاعدين طاعمين كاسين على حساب التقديمات الاجتماعية.

المجموعة الثانية: الموظفون

أستاذ جامعي	١٢
صيدلي (موظف)	٩
مهندس	٥١
سلك عسكري	٤
موظفون في مؤسسات رسمية أو خاصة	٤١
المجموع	١١٧

المجموعة الثالثة: العمال

عمال فبركة	١٦٢
عمال مياومون (فبركة اللحم)	٣٩
أجراء (عمال مطاعم ومحطات بنزين)	٢٥١
المجموع	٤٥٢

المجموعة الرابعة: المتقاعدون

المتقاعدون	١٥٧

المجموعة الخامسة: «القاعدون على الدولة» (كما في تعبير الجالية)

«القاعدون على الدولة»	٤٠١

إن تحديد سلم صحيح يُصنِّف ويراتب مداخيل هذه الفئات يبدو عسيراً في وجهين:

ـ المقارنة من خارج فيما بين هذه المجموعات كمجموعات. وفي هذا السياق تبدو المجموعة الثانية (الموظفون) أكثر انقياداً لهذا الأمر.

ـ المقارنة من داخل، أي عقد مقارنة بين عائدات مكونات هذه المجموعات. وتعود الصعوبات من ناحية أولى إلى اعتبارات «التقية» الضريبية التي تحاول أن تحجب عن القوانين الضريبية الأميركية، المداخيل الفعلية، بحيث تبقى حصة الدولة من العائدات في حدود حصة «الأسد العجوز» أو الأسد الغافل.(٧٦) وتعود الصعوبات، من ناحية ثانية، إلى اعتبارات «التقية» الاجتماعية التي تدفع بالمغترب في محيط اغترابي يقدر بالآلاف من أبناء بلدته وبالعشرات من أبناء عائلته، لأن

(٧٦) قد يكون هذا الموقف الضريبي من أهم معوقات الاندفاعة الاقتصادية للكثير من رجال الأعمال الجنوبيين، إذ يتم التعامل مع الحركة الاقتصادية الأميركية من قِبل المغترب اللبناني بكامل العدة والإعداد «اللبنانيين». هذا بالإضافة إلى نفس المغترب الأمارة بالتذخير والتصميد. ولكن ما يفوت المغترب هنا هو أن هذا النوع من الذخيرة، لا يطلق في مجال الرماية الاقتصادية إلا رمايات خلّباً. وفهم هذه الحقيقة، أي ضرورة التعامل من خلال القوانين الضريبية والمؤسسات المصرفية الأميركية، هو في نظر رجال أعمال جنوبيين أساس مكين للنجاح الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية، (مقابلة مع الحاج نسيب فواز، رئيس غرفة التجارة العربية ـ الأميركية. ومع فؤاد بيضون، اسم في عالم التأمين).

يدفع عنه صيت الغنى، كي لا تصبح تبعات هذا الصيت «طالعة عليه». صيت فقر ولا صيت غنى، تبدو المعادلة الأصوب في حشرة الغربة. ويعود الأمر ثالثاً إلى تفاوت كبير في مداخيل المؤسسات من الفئة نفسها (محطات البنزين مثلاً) بين واحدة وأخرى، أو إلى تفاوت في مداخيل المؤسسة نفسها (محطة البنزين ثانية) بين إدارة وإدارة وبين إشراف وآخر. ففي أميركا لا توجد مؤسسة منتجة بذاتها.(٧٧) وقد يبدو هذا الأمر بداهة قائمة في أية مؤسسة، وفي أي مكان آخر. وإنما في مجتمع كالمجتمع الأميركي وتحديداً في مجتمع أقيم حثيثاً وعلى عجل كمجتمع الجالية الجنوبية، وفي أجواء «الفتنة الاقتصادية»، المتأتية من الأموال السريعة أو الملوثة، وفي أجواء «الفتنة الاجتماعية» التي تزين لعديدين أن الأمور باتت جاهزة لترفع من شأن قوم ولتنزل من قيمة آخرين، في مجتمع هذا شأنه، يصير التفتح والشطارة وانتهاز الفرص و«تدبير الرأس» الطرق السريعة الموصلة في اتجاه واحد: تحقيق الغنى السريع، ويصير التطاعن والتخابث بين شركاء المؤسسة الواحدة والعاملين فيها، وكأنه من صلب وطبيعة لعبة هذه المؤسسات.(٧٨)

والصعوبة الأخيرة التي لا تسمح بتحديد سلّم مداخيل من خلال المهنة، تكمن في أدوار اللعب على حبال بعض القوانين في المجتمع الأميركي وفي مؤسساته «والتي تسمح أحياناً كثيرة بالنفاذ إلى جوهرها والاستفادة من أحكامها، أو تدفع في الغالب إلى القيام بذلك. ويأتي في مقدمتها اللعب على شركات التأمين(٧٩) وأحكام حوادث العمل الطارئة، وادعاء الأمراض المزمنة، وقوانين الأحوال الشخصية التي تسمح بادعاء تشكيل جديد للحياة العائلية. وكل هذه الأمور تفرض على مؤسسات الرعاية الاجتماعية مباشرة تقديماتها التي تشكل غالباً أقساطاً معتبرة من نفقات العائلة الشهرية.

(٧٧) باستثناء مجال شراء البيوت وتأجيرها، وهي طريقة استثمار هادئة يطرق أبوابها عادة المتقاعدون يستثمرون بها تعويضات عملهم المديد.

(٧٨) يصور أحد رجال الأعمال في الجالية هذا الواقع بالمعادلة التالية: عندنا في لبنان مثل شائع يتداوله التجار: ألف أجير يسرق ولا شريك يحاسب. هذا المثل يمثل هنا نصف الحقيقة، فالنصف الآخر يعبر عنه المثل نفسه ولكن مقلوباً: ألف شريك يسرق ولا أجير يحاسب. وأردف: (الشِّركة في أميركا ما فيها بركة. والكوربوريشن إما في العائلة أو لا يكون).

(٧٩) يؤكد أحد أبناء بنت جبيل اللامعين في حقل التأمين أن بعض شركات التأمين الأميركية العاملة في منطقة ديربورن حيث يتواجد أبناء العرب، تعمل على الانسحاب من هذه المناطق وفقاً للآلية التالية: بما أن قوانين ولاية ميشيغن تمنع على شركات التأمين العاملة في الولاية الانسحاب من ميدان عملها، فإن العمل يجري من قِبَل تلك الشركات على إبعاد الزبائن عنها. وذلك برفع سعر بوالص التأمين.

وليست هذه الحالات مبعثرة على هامش حركة الجالية، فهي تشكل مجتمعة ظاهرة تغذي مداخيل فئات معتبرة. وقد تتعدى في عائداتها عائدات المهنة الأصلية.(٨٠)

بالعودة إلى مجموعات المهن المتداولة، فإن جملة ملاحظات تبدو ضرورية، توقّع هذه المهن في مواقعها من الاقتصاد داخل الجالية:

١ - إن تمايزاً أساسياً يحكم ما بين فئتين متقابلتين من أصحاب هذه المهن:

فئة أولى، دافعو الضرائب كاملة كما تتحدد في التشريعات الأميركية، وتشمل هذه الفئة مجموعة الموظفين وعمال الفبارك والمتقاعدين، ويشكل هؤلاء في حسابات الأرقام ما مجموعه ٤٥٧ حالة (موظفون ١١٧، عمال فبركة ١٦٢، متقاعدون ١٥٧، عمال مثبتون في فبركة اللحم ٣٩)، أو ما نسبته ٢٩,٦٪ من مجموع العاملين. إضافة إلى آخرين من بقية المجموعات، وهم قلّة كما يتبادر، ممن يبتعدون في مؤسساتهم أو مهنهم عن التعامل بمبدأ الدفع نقداً. وفي مقابل هؤلاء تقوم الفئة الثانية بما تبقى من أرباب المهن ممن يعدلون حساباتهم على غير القياسات الأميركية ويؤثرون التعامل بالنقد السائل في جوانب من نفقاتهم في مؤسساتهم.

هذان السلوكان المتغايران يدفعان إلى تشكيل مغاير في المواقع الاقتصادية وحتى الاجتماعية لأفراد الطرفين من حيث الثقة وشفافية المواقف والحسابات وفي التعامل مع مؤسسات ومصالح الخدمات من استئجار(٨١) ورهن وتقسيط وبيوعات وشراء وفتح حسابات أو تحويلها وتسجيل ممتلكات أو التنازل عنها.(٨٢)

---

(٨٠) تقول (ن. ش.) الموظفة المسؤولة في ملفات الخدمة الاجتماعية الخاصة بالعرب:
«إن ستين في المئة من أسر البنت جبيليين تعيش على إعانة الخدمة الاجتماعية، فكلهم يأتون مصابين بمرض مفصلي أو بضغط الدم. والعذاب، كل العذاب، تجسده الملفات التي تبدأ بحرف الباء... كملفات بزي وبيضون وبري...». راجع: «الموند ديبلوماتيك»، كانون الثاني/يناير، ١٩٩٠، ص ٩.

(٨١) يروي واحد من أصحاب كبريات المحال التجارية في ديربورن (ف. س.)، في معرض انتقاد جهل التجار لتركيبة المؤسسات الأميركية ولاعتباراتها في الأعمال، كيف أنه وثلاثة من زملائه التجار فشلوا في استئجار سيارة في فلوريدا التي قصدوها لقضاء العطلة، لأن أي واحد منهم لم يكن حائزاً بطاقة ائتمان (Credit Card)، فهم لم يسعوا أبداً إلى الحصول عليها من قبل. لم يتمكنوا من استئجار السيارة رغم أنهم عرضوا رهن ثمنها مقدماً.

(٨٢) يشكل عمال الفبارك وغيرهم من الموظفين من أصحاب الدخل الثابت الواثق ممن أوفوا كيل الضرائب وميزانها، مقصد الكثيرين لتسجيل بيوت أو مؤسسات بأسماء هؤلاء الموظفين أو بتعبير آخر باسم دافعي الضرائب هؤلاء. لجملة اعتبارات في مقدمها الثقة التي يحوزها هؤلاء في نظر المؤسسات المالية الأميركية.

٢ - يبلغ عدد عمال الجالية البنت جبيلية العاملين في فبارك السيارات ١٦٢ عاملاً.(٨٣) ولكن هذا العدد بعيد عن عدد المستفيدين الفعليين من العمل في فبارك السيارات. إذ يقدر عدد الذين دخلوا هذا الميدان في الثلاثين سنة الأخيرة ما يزيد عن الألف وخمسمئة كحد أدنى. النسبة الكبرى قياساً على غير بلدات كانت حصة بنت جبيل.(٨٤) لكن أغلب هؤلاء انقطع عن أعماله لضرورات صحية، أو نفسية لاستحالة التأكد من الأمر في الغالب، فتخرّج من الفبركة متقاعداً غير «قابل» (Disable) لمتابعة العمل، كما في التعبير المتداول في الجالية.

وأهمية العمل في الفبركة تنبع من اعتبارين:

- اعتبار المعاش: إذ يعتبر معاش الفبركة من أكثر الأعمال إيراداً، إذ يبلغ معدل أجر الساعة ١٧,٥ دولاراً.(٨٥)

- اعتبار التغطية الصحية الكاملة الـ (Blue Cross) التي تغطي العامل وجميع أفراد عائلته مهما بلغ عددهم، وهي تتفوق على أية تغطية أخرى، وتشمل كل قضايا الصحة وبمبالغ تكاد تكون مفتوحة بلا سقف. والوصول إلى مثل هذه التغطية يكون في غاية الصعوبة، فهي في الغالب لا تعطى إفرادياً، وإذا حصل ذلك ففي حدود أسعار مرتفعة جداً، إذ يلزم ٨٠٠ دولار شهرياً لعائلة مؤلفة من ثلاثة أشخاص.

٣ - يشكل قطاع محطات البنزين مجال استثمار، يكاد يكون وحيداً، للرساميل الكبيرة لدى بعض مترسملي الجالية. وعدد محطات البنزين يتعدى عدد أصحابها الـ ١٣٣ بكثير، فهي تزيد، كما يؤكد غسان بيضون على ٢٢٥ محطة. إذ يملك الفرد الواحد العديد منها في أحيان كثيرة. ويصل رقم الملكية الفردية الأعلى - لدى أبناء بنت جبيل - إلى عشر محطات. ولا يشكل «اقتناء» اثنتين منها استثناءً لافتاً.

وحصة بنت جبيل من المحطات المملوكة في مدينة ديربورن الأكثرية

---

(٨٣) يجب أن نضيف إلى هؤلاء العاملين عدداً من ربات البيوت العاملات في الفبارك ولكن ذلك لا يعدل في النسب فأعدادهن لن تزيد على أصابع اليد.

(٨٤) قدّر عدد الذين دخلوا فبركة «كرايزلر» على يد المهندس طلال طرفة (رئيس قسم المبيعات في الشركة)، في حدود الـ ٥٠٠ شخص. القسم الأكبر منهم ينتمي إلى بلدته بنت جبيل. مقابلة مع الحاج محمد طرفة، رئيس نادي بنت جبيل الثقافي الاجتماعي، ورئيس سابق لدائرة العمال في شركة فورد (على مستوى الولايات المتحدة). أما من أدخلهم الحاج محمد إلى شركة فورد كما صرح في نفس المقابلة، فهم في حدود المئة شخص.

(٨٥) يتداولون في الجالية عن ثلاثة محظوظين في أعمالهم ووظائفهم في المجتمع الأميركي: الطبيب والمحامي وعامل الفبركة.

الكاسحة بالتأكيد. أما حصتها بالنسبة للمحطات المملوكة من قِبَل الجالية الجنوبية (٦٥٠ ـ ٧٠٠ محطة) فتصل إلى الثلث. وتصل إلى ١٩٪ من جملة المحطات المملوكة من قِبل الجالية العربية (١٢٠٠ محطة). أما نسبة ما تملكه على مجموع محطات منطقة ديترويت، فتبلغ ٧,٠٣٪ على اعتبار المجموع العام الذي يساوي ٣٢٠٠ محطة.(٨٦)

أما الرساميل الموظفة في هذا القطاع فتتعدى، المئة مليون من الدولارات، انطلاقاً من ٦٠٠ ألف دولار سعراً وسطياً للمحطة الواحدة. وهذا السعر على ازدياد في المدة الأخيرة، بعد أن دخل على خط استثمار هذا القطاع المهاجرون العراقيون وتحديداً الكلدان منهم، الذين التفتوا إلى استثمار المحطات، بعد أن أحكموا سيطرتهم على تجارة المواد الغذائية في منطقة ديترويت، وبعد أن وجدوا في المحطات ميداناً مريحاً ومربحاً لا يتطلب متابعة وانشغالاً دائمين.(٨٧)

كذلك بات هذا الاستثمار، لدى فئة، مغسلاً عجيباً وسحرياً للأموال السريعة التي لا يمكن أن تبقى نائمة طويلاً لدى أصحابها. فكان الاستثمار في محطات البنزين الطريق الأسلم والأقصر لكي تطلع هذه الأموال من أعباب أصحابها، لتعود هذه المرة نظيفة إلى جيوبهم.

٤ ـ فئة الأجراء الذين يعملون بأدنى حد مدفوع كأجر لساعة العمل (٤,٥ ـ ٥,٥$)، دون أية ضمانات صحية أو اجتماعية. وبما أن العامل في هذه الفئة، لا يحوز غالباً ما يشرّع له القيام بمثل هذا العمل، إما لعدم حصوله على الإجازة بالعمل مثلاً، وهذه حالة شريحة المتواجدين على الأراضي الأميركية بغير فيزا إقامة، وهم طلاب على الأغلب وهؤلاء خارج البحث، وإما لأنه يخالف غير وضع ضريبي أو وظيفي له، كأن يكون حاصلاً على تقديمات من الخدمات الاجتماعية لكونه عاطلاً عن العمل أو أن يكون على لائحة المرضى في مكان وظيفته الأصلية، فعليه والحال هذه أن يعمل تحت وطأة الدهم ورجال التفتيش، وأن يكون جاهزاً دوماً لتدبير أمره.

(٨٦) مقابلة مع غسان بيضون.

(٨٧) شأن إدارة المخازن المنتشرة على امتداد التواجد الأسود في منطقة ديترويت. وهذه الإدارة تفترض رقابة صارمة قطعاً لدابر السرقة. ويشترك في تسيير المحل عادة مجمل أفراد العائلة. إلى ذلك، على الجميع أن يتعامل مع حالات السكر والعربدة وتعاطي المخدرات القائمة عادة في الليل الأميركي الأسود. ولا تمر الأمور دائماً على خير. إذ يندر أن نجد عائلة كلدانية متاجرة لم تدفع «فدية» أربابها واحداً من أفرادها.

هذه الفئة تتداخل إجمالاً مع المجموعة الرابعة، مجموعة القاعدين عن العمل إلى درجة كبيرة، فالإعلان بالانتماء إلى واحدة يعني حكماً الانتماء إلى الثانية(٨٨) والعكس صحيح. وتشكل هاتان الشريحتان ما مجموعه ٦٥٢ حالة أو ما نسبته ٤٠,٧٪ من الأسر الممسوحة. ونشير هنا إلى أن هذه النسبة تبقى دون النسبة التي تقابلها لدى الجالية غير العربية التي كانت تتواجد في ديكس ـ ديربورن في سنة ١٩٧٩ والتي كانت يومها في حدود ٧٨,٧٪ مقابل نسبة لدى الجالية العربية تبلغ ٥٠,٤٪.(٨٩)

٥ ـ إن تشكيلة المهن الحالية التي يمارسها أبناء الجالية تنزع عن الهجرة إلى أميركا عصبها المميز: الفبركة ميدان العمل الأساسي، وتجعل سوق العمل الأميركي، سوقاً «أسترالياً» أو «كندياً»، مع فارق أساسي هنا أن تقديمات الخدمات الاجتماعية تنسحب على المهاجر ساعة دخوله إلى الدولتين الأخيرتين.(٩٠)

تبلغ نسبة أرباب الأسر العاملين في مجال صناعة السيارات الـ ١٠٪، بينما تغطي المهن الأخرى لأبناء الجالية كافة مجالات الإنتاج والخدمات. وقد يكون لزيادة عديد الجالية الدور الأول في وجود مثل التغطية المهنية. ولكن تطورها وبقاءها اللاحق يعود إلى مدى دخولها منظومة السوق الأميركية ودخولها معمودية أنظمته وقوانينه الضريبية والمالية وقواعده في التعامل. ولا يفسر هذا الأمر النجاح الكاسح لبعض المؤسسات القائمة وحسب بل يفسر أيضاً السقوط الذريع لمؤسسات أخرى بعد تطاول وعز.

وإذا كانت حالات المهن الممسوحة تتناول مهن أرباب الأسر، فإن ما يتوجب قوله أن الأبناء هم أكثر انخراطاً بالطبع في المسلسل المهني الأميركي. ويأتي هذا الأمر في سياق تبدل نظرة الأهل وانقلابها تجاه العمل، فلم يعد لافتاً رؤية أبناء الجالية وبناتها يعملون في ميادين ومؤسسات، كانت لسنوات خلت، وتحديداً بالنسبة للفتيات (المطاعم والمقاهي ومحطات البنزين)، مناطق يخضع العمل فيها لاعتبارات الحرمة العائلية أو الاجتماعية.

(٨٨) كما لا يلغي الانتماء إلى غير مجموعات أو فئات تبدو مميزة في مدخولها، انتماء العائلة إلى هذه الفئة.

(٨٩) Bowker, *op.cit.*, pp. 46-47.

(٩٠) لا بد أن هذه التقديمات، كما يحلو للمهاجرين إلى هاتين الدولتين الأخيرتين أن يسهبوا في الحديث عنها، تتعادل في مردودها المادي مع مردود قوة العمل نفسها، فيما لو نزل المهاجر إلى سوق العمل. وهذا الأمر يدفع بالمرء إلى القول بأن المهاجرين في مغترباتهم الجديدة، لا يشرقون بعرق جبينهم، كما أودعتنا أسطورة الاغتراب اللبناني عن حامل الكشة في المراحل الأولى من التغريبة اللبنانية.

رابعاً: الحياة الثقافية

أ) اللغة ـ الهوية

الحديث في التعليم مع واحد من أفراد الجالية، يعني أن تنصت، بداية، إلى جواب لم تطرح أنت سؤاله بالأصل. الأولاد واللغة الأجنبية: يخبرك الأهل اليقين عن أولادهم واللغة الإنكليزية. كيف يلوكونها ولما يبلغوا الفطام. وحتى في تقويمهم لأولادهم، تبدو اللغة الإنكليزية الرائز الأول. الأفطن من الأبناء هو الألسن بينهم. ينتقم منها الأهل بذلك، وقد نقلوا رحاهم إلى ديار اللغة الأجنبية، عن «يوم كريهتها» في لبنان، وفي تعلمهم في مدارس الجنوب حيث ظلّت اللغة الأجنبية، خسفاً موصوفاً لحضورهم المدرسي والتعليمي اليومي. وكانت وراء ترك السواد الأعظم منهم المدرسة باكراً، أو وراء فشله في متابعتها لاحقاً، أو على الأقل هكذا خيّل إليهم.

جواب مضيفك تأخذه باعتباره «سلفة» تنفقها مقدماً في تحضير الأجواء والأسئلة حول التعليم في أولاد الأسرة أو الحي. يفاجئك بنصف جواب آخر، ويلح عليك، ليتابع الإجابة، بصياغة سؤال كامل له: تسأل ومستواهم باللغة العربية؟ يصحح لك: قضيتهم ومشكلتهم باللغة العربية. لا تدرك صحة الملاحظة من الكلمات وحسب، بل من النبرة أيضاً. فالمسألة تعدّت مع غربة أميركا، توكيد الهوية إلى الحلم بدوامها في قلوب الأبناء وألسنتهم. وهنا تكمن «النقطة» التي يرصد الأهل بواكيرها في أبنائهم، مع الخوف حتى من مجرد الهمس بها، خوف المهجوس بالمرض من الحديث عن المرضى أو معهم. تبدو اللغة ميزان هذا الرعب: البعد عن اللغة بعد عن الأهل والعائلة وعن التراث والقرب منها يعني باختصار بقاء هذا الثالوث، أو على الأقل استمرار وديمومة الأهل في أولادهم.

* * *

تتحول المدرسة الأميركية إلى المتهم والبريء في آن معاً، متهمة لأنها المسرح الأول الذي يأخذ اللغة العربية من الطالب من خلال لغة تدريسها ومعشر تلامذتها، وهذا ما لا تستطيع الجالية ردّ قضائه أو قدره. وبريئة لأنه ليس لها، مدرسةً رسميةً، أي مأخذ تربوي «لبناني» معروف. فالمدرسة بما هي مؤسسة ترتبط بإشراف أهلي دوري من خلال مسؤولية البلديات المباشرة، تقوم بمهمة تسطيح التفارق الاجتماعي داخل جمهورها المدرسي المقتصر حصراً على أبناء المحلة، بما يعنيه ذلك من تقارب في النسبة الاجتماعية وفي معدلات مداخيل الأهالي،

وفي مستوى البيوت وحجمها. وبما تقدمه من مجانية الأقساط ووسائل النقل وفي الكتب، ومن حيث تشابه التقديمات على مستوى الأغراض الشخصية (خزائن للطلاب في المدرسة)، أو الأشكال المتشابهة للاحتفالات الخاصة بكل طفل (أعياد ميلادهم حصراً).

أين تقع مسؤولية المدرسة وأين تقف من أزمة اللغة، أزمة الهوية؟

إجابة البداهة والطرافة، على هذا التساؤل: تقع مسؤولية المدرسة على المدرسة عند حدود مسؤولية الأهل! ولكن الذي يعطي الإجابة خصوصيتها، هي خصوصية «الأهل» في تغريبتهم. فهم غير الأهل في حضورهم في الوطن. فبعض مهمات الأهل في الوطن تصبح في الاغتراب مهمات وهموماً في الوقت نفسه في السلوك والقيم واللغة والتراث والدين... والأهل في الجالية، لا تعني مجموعة العائلات المتجاورة مهما كان عديدها، بل تعني العائلات كجالية لها الحضور والقيادات والمؤسسات والجمعيات والأحزاب التي تحاول أن تتصدى لمهمات القيادة والتعبير عن مواقف الجالية وطموحاتها.

نعيد طرح السؤال أين تقع مسؤولية المدرسة الأميركية وأين تقف من أزمة اللغة؟

تبدو المدرسة الأميركية من موقع المساواة الآنفة بين طلابها، ومن موقع تقديماتها الكثيرة، وكأنها خارج الأزمات المباشرة لقضايا الدراسة والتعليم. فقد يعترف الأهل بقلّة حظوظهم ببعض أبنائهم، وبفروقات فيما بينهم، وقد يعترفون بقلّة حظوظ أبنائهم بروابط أسرية أو عائلية هنيئة مريئة، ولكنهم يمسكون، وما همّ لو كان في الأمر بعد عن القدرة على رصد الأمور في التربية، عن الحديث في دور المدرسة في تحديد قضايا التكيف المدرسي أو قضايا التسرّب أو قضايا المستوى الدراسي وقضايا البرامج... وقد وهب الأهالي ـ بما تعنيه الكلمة من جو عام ـ كامل الحصة إلى المدرسة في تحديد ميول الأبناء واختصاصاتهم وباركوا لها هذا الدور طائعين قانعين. ولكنهم بالمقابل يجمعون مع ذلك على تحميل هذه المؤسسة مسؤولية «عمى اللغة»، الذي يبدأ أبناء الجالية في معاناته بدءاً من الجيل «الواحد والنصف»، ونعني به الجيل المولود في لبنان والذي التحق بركب الهجرة، وهو في حدود العاشرة من العمر أو ما دونها بقليل، إذ سرعان ما تقتصر ألوان اللغة سريعاً لديه على الأسود والأبيض، بعد سنوات إقامة قليلة، مع عدم الرغبة في سماع العربية أو في التعبير بموجبها، بالرغم من قدرته النسبية على القيام بذلك، ليتطور الأمر إلى مستويات متعددة من الضعف والتقهقر من عوز في المفردات، إلى الجهل بتصريف الأفعال أو بصيغة الجمع في الأسماء، إلى خطأ

في تركيب الجمل لينتهي الأمر أخيراً إلى انطفاء نور اللغة كاملاً بسيطرة اللغة الإنكليزية على كل مساحات ومفاصل التعبير والتفكير.

إن تحميل المدرسة الأميركية كامل الجرم، يعني ابتعاد الأهل عن تحمل أي دور في المسؤولية، ويعني كامل البراءة، ويعني بالمقابل أن الرد الوحيد يكون في مدرسة بديلة تتولى ردع المدرسة الأميركية عن فعلتها تلك. كيف كانت وإلى أين انتهت محاولات الجالية في إنشاء مدرستها الخاصة؟

باشرت الجالية الجنوبية هذا الأمر باكراً، في الثلاثينات، في النادي العربي الهاشمي مع إقامة بنائه سنة ١٩٣٦، وفي الجامع الإسلامي في ديكس منذ ١٩٣٨. وقد استمر العمل في ذلك حتى العام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ إلى حين توقف النادي. وكان التعليم في هذه المرحلة يسير في اتجاهين:

ـ تعليم اللغة الإنكليزية للمهاجرين بهدف أساسي ووحيد هو تمكين هؤلاء من التقدم من امتحانات الحصول على الجنسية الأميركية، والتي تستوجب حداً أدنى من القدرة على القراءة ومن فهم بعض المفردات والإجابة على الأسئلة التي تتعلق بتاريخ الولايات المتحدة ونظامها السياسي وصلاحيات السلطات القائمة فيها.

ـ تعليم اللغة العربية وبعض مبادىء الدين الإسلامي، لمن يريد من أفراد الجالية أو من أبنائهم. وكان الأمر يتم في «مدارس الأحد»[٩١] حيث يتم التعليم على مدار السنة، ما عدا فصل الصيف، لمن يريد من الأهل والطلاب. وكانت تجمع الآباء إلى الأولاد، في دوام يشمل بشكل شبه دائم حدود المئة طالب. واللافت أن التعليم كان يتم باللغة الإنكليزية بمباركة من القيادة الدينية المتمثلة آنذاك بالشيخ محمد جواد الشري. ويؤكد الكثيرون من معاصري تلك الفترة نجاح هذه المدارس في بعث مستوى من معرفة باللغة العربية يؤهلهم من مباشرة القراءة والكتابة، وإلى مستوى من معرفة المبادىء الإسلامية وإلى حفظ الكثير من الآيات القرآنية والمبادىء الإسلامية.

كان شكل اللقاء وجماعيته وعفويته ما بين جماعة الأهل وجماعة أبنائهم وما بين الجماعتين معاً وفي يوم العطلة، ذا أثر إيجابي بالتأكيد في الوصول إلى تلك النتائج، وفي نجاح هذا «الكتّاب» المهجري لدى الجمهور «البلدي» في ديكس.

لم يواكب النزوح الجنوبي من ديكس، متابعة للخطوة في جامع المركز الإسلامي في شارع جوي رود (Joy Road)، الذي رافق بناؤه حركة النزوح تلك

(٩١) صيغة تعليم كانت تمارسها المدارس الإرسالية اللاتينية والبروتستانتية في الأماكن التي كانت تحل فيها.

واكتمل كمؤسسة مع اكتمال الإقامة في ديربورن، فقد بدأ دفق الهجرة الجنوبية مجدداً مطلع السبعينات حيث جاءت اللغة العربية صافية هذه المرة على لسان المهاجرين الجدد. ولكن ما لم يكن في الحسبان، هو أن هذا التكاثر السريع للحضور المهجري في ديربورن كان مدعاة تنافس ومزاحمة في مجال اكتساب اللغة كما في مجال التجارة والمهن. ومع طغيان الهم المعيشي المباشر والهمّ الشخصي لدى أفراد الجالية، في الانكباب على حفر سيرتهم الجديدة في إقامتهم الجديدة، ومع غياب التاريخ العام الجامع الذي لم يحمله الجنوبي المهاجر مع همومه وعائلته على درب هجرته الطويل، مع كل ذلك أصبح مقياس المستوى والقدرة في اللغة الإنكليزية يتحدد في درجته العليا في مقدار نسيان اللغة العربية أو في مقدار الابتعاد عنها. لذلك لم يطل الأمر بالأهل ليدركوا سرعة انخراط أولادهم في أجواء اللغة الإنكليزية وسرعة إمساكهم بها. وعلى الرغم من نظر الأهل إلى هذا الأمر بعين الرضا والزهو، كما سبق وأشرنا، إلا أن الخوف من مقدّر الغربة كان يتولاهم في ذات الوقت.

باب الفرج المدرسي، في إسكات هذا الهاجس جاء مع برنامج ثنائية اللغة الذي أقرته ولاية ميشيغن سنة ١٩٧٤، وصار تطبيقه في العام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧. فما هو هذا البرنامج وكيف كانت مواقف الجالية منه؟

كانت الولايات المتحدة عبر تاريخها دار هجرة بامتياز، وكانت الجاليات المهاجرة إليها تقيم متجاورة أو متحاورة، حتى كانت الغلبة للسيادة الأنكلوسكسونية في الثقافة واللغة. ولكن دفق الهجرة الخارجية المستمر وخاصة في ركنه الإسباني، وفي جوانب هذا الركن القومية (الإسبانية) واللغوية (الأميركية اللاتينية)، جعل حضوراً دائماً لجاليات أجنبية مميزاً في الثقافة واللغة. وقد جاء تكريس ذلك والاعتراف به في هيئته القانونية الحالية المتكاملة سنة ١٩٦٨، عبر اعتبار برنامج ثنائية اللغة جزءاً من البرامج المعتمدة في البرامج العامة بدءاً من سنة ١٩٦٨.[٩٢] فما هو هذا البرنامج؟ وما هي أحكامه؟

يعني هذا البرنامج «استعمال لغتين إحداهما الإنكليزية كواسطة للتعليم». وفي فقرة لاحقة «يشير إلى إمكانية تعليم تاريخ وحضارة وثقافة وجغرافية البلد الذي ينتمي إليه التلميذ، إضافة إلى حضارة وتاريخ وجغرافية الولايات المتحدة

(٩٢) المعلومات الواردة حول برنامج ثنائية اللغة حتى سنة ١٩٨٣، مأخوذة من: عون جابر، «الجالية اللبنانية في ديربورن وعلاقتها ببرنامج ثنائية اللغة»، أطروحة ماجستير، (جامعة واين ستايت، ١٩٨٣)، ص ٣٧ وما بعدها. تتم الإشارة عند الضرورة.

الأميركية». أما التلاميذ الذين يستفيدون من هذا البرنامج فهم «الذين لا يمكنهم القيام بواجباتهم المدرسية بسبب عائق لغوي نتيجة لإجادتهم اللغة غير الإنكليزية». «وسياسة الولاية (ميشيغن) التربوية تعتمد وتبتغي توفير إمكانية النجاح لهؤلاء الأطفال في فهم ثقافة المجتمع الأميركي إلى جانب فهم ثقافة أقليتهم. وتأخذ بعين الاعتبار حق التلاميذ الذين «يرغبون في تعلم لغتهم بجانب اللغة الإنكليزية، كحق مشروع للتمكن من إجادة لغتين واستيعاب حضارتين».(٩٣)

اللافت في الأمر كان غياب الجالية العربية عبر مؤسساتها ووجوهها عن التحرك باتجاه هذا المشروع. فقد «أحضر» هذا المشروع إلى الجالية مجموعة من الطلبة اللبنانيين في كلية التربية في جامعة واين ستايت والذين كانوا على صلة وطيدة بمجريات الأمور المحيطة بالبرنامج على الصعيد الفيدرالي، وكانوا على وعي لأهمية تطبيقه في مدارس الجالية العربية في ديربورن. وقد اختتم نشاط هؤلاء واجتماعاتهم المتتالية مع أفراد الجالية ومع مسؤولي التربية في الولاية، بالحصول على وعد في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، بالبدء بتنفيذ هذا القانون في مدينة ديربورن في العام الدراسي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧.(٩٤)

من يستفيد من هذا البرنامج في حالة الجالية الجنوبية؟

ـ التلامذة الجدد الناطقون باللغة العربية فقط.

ـ التلامذة الذين اكتسبوا بعض الخبرات في اللغة الإنكليزية ولا يزال بإمكانهم فهم اللغة العربية.

هذا الواقع يعني أن برنامج ثنائية اللغة كان يمسك بأطفال الجالية «عن باب البئر» قبل أن يقطع بهم الدخول إلى المدارس الأميركية حبل وصلهم باللغة العربية. ولكن هذا الأمر لم يحصل. نعرف ذلك من تدني أعداد المستفيدين من هذا البرنامج مع التقدم في تطبيقه. فقد كان المستفيدون في العام الدراسي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ حوالي ١٦٩٥ طالباً منهم ١٤٠٠ لبناني. ولكن هذا العدد انخفض في العام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ إلى حدود ٣٥٤ طالباً أي إلى الخمس تقريباً.(٩٥)

(٩٣) راجع: المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠. المقاطع بين مزدوجين مأخوذة من تقرير ولاية ميشيغن، التربوي لسنة ١٩٧٦، ص ٨ ـ ١٠.

(٩٤) حول نشاط هذه المجموعة واجتماعها راجع: جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ ـ ٤٣. وقد جاءت هذه الموافقة بعد سنة على صدور القانون ٢٩٤ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، وهو القانون المعروف بـ Title 7.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.

إن التصور الطبيعي يفترض زيادة في أعداد المستفيدين من تطبيق هذا البرنامج مع استمرار وصول المهاجرين الجدد إلى الولايات المتحدة، ومع متابعة المستفيدين الأوائل تحصيلهم على أساسه. ولكن الأمر الحاصل كان تسلق الطلاب هذا البرنامج سلّماً للوصول إلى اللغة الإنكليزية وليس سياجاً للاحتفاظ باللغة العربية مخزوناً ثقافياً لدى الطلاب. لذلك يجد تناقص أعداد التلامذة المؤهلين للإفادة من برنامج ثنائية اللغة تفسيره في اندفاعهم واندماجهم في المجتمع الأميركي، بحيث أنهم أصبحوا، مع معرفتهم الأكيدة بهذه اللغة، خارج اعتبارات البرنامج وأهدافه.

وتناقص أعداد الطلاب يدخلنا مباشرة في موقف الأهالي. وهو الموقف الحاسم في نهاية الأمر حيث حدّد القانون الصادر «حقهم في رفض خدمات برنامج في ثنائية اللغة في أي وقت يشاؤون»، كما يوضح عون جابر.(٩٦)

لم تترجم حماسة الأهل للغة العربية دعماً عملياً لبرنامج ثنائية اللغة، مع أن تقرير بووكر ينقل في سنة ١٩٧٩ عن قسمين داخل الجالية غير متكافئين في مواقعها اللغوية، حيث يبدو رجحان بنسبة ٦٦,١٪ للذين «يعرفون» اللغة الإنكليزية من المستوى المتوسط فما دون. كذلك تصل نسبة الذين يقل مستواهم في الحديث والمشاركة عبر هذه اللغة عن المستوى المتوسط فما دون إلى ٥٧,٣٪ من أبناء الجالية. وتتوزع هذه النسب بشكل تفصيلي كما يلي:(٩٧)

	لا يحسنها أبداً	يحسنها قليلاً	وسطاً	جيداً	جيد جداً
قراءة	٢٧,٤٪	٢٥٪	١٣,٧٪	١٧,٧٪	١٦,١٪
كتابة	٣٥,٥٪	٢٣,٤٪	١٢,١٪	١٥,٣٪	١٣,٧٪
يفهم ويحادث بالإنكليزية	٨,٩٪	٢٦,٦٪	٢١,٨٪	٢٣,٤٪	١٩,٤٪
يشارك في الحديث	١١,٣٪	٢٥٪	٢٠,٢٪	٢٥٪	١٨,٥٪

إن موقف الأهالي من برنامج ثنائية اللغة في ديربورن، يتلخص بالدرجة الأولى في غربتهم التامة عن مذاهب البرامج التربوية التي تدور في محيط الجالية

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٩٧) Bowker, *op.cit.*, p. 28.

على صعيد الولاية أو المدينة، ويتلخص في عزوف هؤلاء الأهالي حتى عن الرغبة في معرفة أو في متابعة معطيات برنامج ثنائية اللغة ومستجداته. وقد تبدى ذلك في عدم متابعة الأهل للنشرات الدورية الصادرة عن المركز التربوي للبرنامج، والتي تشرح وتؤكد أهمية البرنامج والمساعدة التي يرتقبها من الأهالي بضرورة الدعم.

وفي هذا السياق قد يلعب الانطباع عن توفر فرص العمل أمام الجميع، وتوفر الضمانات الصحية الاجتماعية التي تقدمها الولايات المتحدة الأميركية، أو بتحديد أدق، التي كانت تقدمها في مطلع السبعينات، دوراً في تقديم طمأنينة للأهل، حول ضمان مستقبل أبنائهم في العمل والمعيشة. وهذا يقودنا إلى مقارنة هذا الواقع الأميركي بما كان قائماً في لبنان، حيث كان الدافع إلى تعليم الأولاد، درّة تعب الأهل وسعيهم، وكان وراء كل تقديماتهم وسلوكهم في اجتماع واقتصاد وسياسة. ويتبدى عزوف الأهل ثالثاً، وهذا هو الأهم، في عدم اهتمام أي من الجمعيات والأندية السياسية والاجتماعية والخيرية والمؤسسات الدينية التابعة والمنبثقة عن الجالية بهذا الموضوع حتى ينشروا أهميته بين أفرادها.

ونستطيع أن نقرأ موقف الأهل، من مشروع برنامج ثنائية اللغة، في مستوى الأهل الثقافي وفي رؤيتهم للغة العربية، ففي الوقت الذي تستنتج بووكر في دراستها أن الجالية قاطبة تتحدث وتتفاهم بطلاقة في لغتها العربية هناك فقط ٢٠٪ من أفرادها يقرأون ويكتبون بهذه اللغة[٩٨] وهذا الواقع اللغوي العربي الهزيل لدى الجالية: يقود إلى رؤيتين:

ـ كفاية اللغة العربية المشافهة في التعامل والتفاهم بين الآباء وأبنائهم، دون الانتباه بالطبع إلى أمر تقهقر هذه اللغة وضمورها في أذهان الأبناء. وكفاية هذه اللغة كذلك في الاتصال بالوطن والذي صار يتم عبر الهاتف أو عبر الكاسيت (لم يكن تصوير الفيديو قد دخل السكة بعد)، مما أغنى الجالية عن الورق مرسالاً للأهل، خاصة وأن من بقي من هؤلاء في الوطن أمهات وآباء أو زوجات أو أطفالاً صغاراً كانوا يرون في الكاسيت أو الهاتف ما يشبه الأحلام من ذكرى المهاجر وفي تكرار سماعه واستحضاره.

ـ إن عدم الحاجة إلى اللغة العربية في الحياة الأميركية، إدارة ومؤسسات ووظيفة لا يستدعي إعادة بعثها في أجيال الأطفال خاصة وإن الشعور الضمني والمعلن لدى الأهل من شهور إقامتهم الأولى في ديربورن، ومع تواجدهم ضمن

(٩٨) *Ibid.*

إطار واسع من الجوار المحلي، شعور القناعة بالقرار وبالإقامة الدائمة على أرض غربتهم.

وفي موقع مجانبة الأهل لبرنامج ثنائية اللغة، يأتي كذلك اعتبارهم الصفوف الثنائية اللغة صفوف عزل للمتخلفين في اللغة الإنكليزية من أبناء الجالية عن بقية التلاميذ من الجالية نفسها والمؤهلين لمتابعة دروسهم في هذه اللغة. كانت هذه الشائعة من مخلفات التقسيمات المدرسية في مدارس القرى، بين شعب «الشاطرين» و«الكسلانين»، وكانت ما زالت تفعل في نظرة الآباء لتقسيم الشعب، حتى غدا عدم وجود الأبناء في شعبة ثنائية اللغة مفخرة وتمايزاً وعدّة من ذكاء الطفل.

إذا كان هذا هو واقع برنامج ثنائية اللغة حتى سنة ١٩٨٢، فكيف هو واقع الحال اليوم؟

على الصعيد النظري، تذهب شيرين عراف،[٩٩] إلى أن الأمور تسير على ما يرام: ١٦ مدرسة في ديربورن يسري عليها تطبيق هذا البرنامج. عدد المدرسين في هذا القسم ٨٢ مدرساً عربياً (مقابل ٢٠ مدرساً في باقي الأقسام). كذلك أدخلت اللغة العربية كلغة أساسية لطلاب «الهاي سكول». وأدخل تعليم القرآن كنصوص في المدارس. وهناك محاولة لإدخال المساهمة العربية في ميدان العلوم في البرامج الدراسية. وهناك «الأسبوع العربي»، في الأول من أيار/مايو، يُطلب خلاله من المدرسين التركيز على التراث العربي، وتعرض فنون عربية ويتم تقديم نشاطات مسرحية ودبكات وفلكلور شرقي.[١٠٠]

أما على المستوى العملي والتطبيقي، فإن المسؤولة نفسها (شيرين عراف) تبدد تفاؤلها، أو هو يتبدد تأسيساً على الصعوبات التي تتشكل من انقسام أفراد الجالية وافتراقهم، عند حدود مدى نظراتهم المتباعدة لاعتبارهم أنفسهم عرباً، أم أميركيين أم مزيجاً من الاثنين. ما همّ لو كانت تتقدم لدى البعض نسبة العروبة على الأمركة أو العكس، أو الصعوبات التي تنشأ عن انقسام الجالية شيعاً وبدعاً، فيها من المناطقية أو من الطائفية أو من البلدية أو حتى من الحزازات الشخصية، أو غير ذلك مما هو بعيد عن برنامج ثنائية اللغة، ولكنه سرعان ما يعود ويرتد مواقف معاندة أو ممانعة. وتبرز هذه المواقف في وقوف المؤسسات القائمة،

(٩٩) أستاذة فلسطينية، مسؤولة برنامج ثنائية اللغة في مدارس ديربورن.

(١٠٠) مقابلة مع شيرين عراف، ديربورن ٢/٩/١٩٩٤. وقد تمت الموافقة على هذا الأمر من قِبَل إنغلر حاكم ولاية ميشيغن. (وكانت الجالية العربية هي الوحيدة التي تقوم بذلك).

وتحديداً المؤسسات الدينية وهي الأفعل، موقف غير المعني البتة بمراقبة الأدوار التي تمر بها البرامج المدرسية في مدينة ديربورن، والتعامل معها بالتالي، ما همّ، من موقع المباركة أو الملاعنة. لا بل أن المؤسسات والجمعيات المحلية لا تنظر إلى البرامج المدرسية على أنها مذاهب تربوية تطاول الحضور الديني واللغوي والتراثي لأبناء الجالية، وتطال، حتى على الصعيد الفردي، أبناء الجالية في صميم حضورهم ومستقبلهم.

لقد أدت هذه الحالة المجانبة لبرنامج ثنائية اللغة في الجالية إلى قتل الهدف الأساسي الذي يرمي، كما في تعريف البرنامج، إلى إبقاء الطالب على لغته الأم مع حيازة مستوى لائق في اللغة الإنكليزية، وانحرف هذا البرنامج ليتحول أداة تمكين للطالب من اللغة الإنكليزية من دون أي اعتبار آخر للغة أمّ أو لتراث أو حضارة.

ولا يقف صراع المؤسسات التربوي، عند عتبة الموقف السلبي أو الإيجابي من البرامج داخل المدرسة الأميركية، بل يتحول الأمر إلى مطاردة مدرسية، تتبادلها المؤسسات فيما بينها. وقد يؤدي الخلاف أحياناً إلى لجم الفعل التربوي اللغوي، كما حصل أوائل التسعينات عندما اضطر المركز العربي إلى إيقاف التعليم في دورة تربوية لغوية كاملة كان يقيمها في وورن، في دوام مسائي بين الخامسة والسابعة وكانت تشمل ٤٠ طفلاً بإشراف من جامعة ديربورن.[١٠١]

وقد تطول المطاردة المدرسية إلى خارج الموسم المدرسي، وتتعدد مجالاتها.[١٠٢] وتتعدد أطرافها إذ يتعدى الأمر الخلاف في المواقف بين المؤسسات الدينية وبين غير مركز خدماتي أو اجتماعي، إلى خلافات هذه المؤسسات فيما بينها، وتكون مدارس اللغة العربية ميدان إدارة الخلاف، ومحور المفاخرة بالحركة والفعل أو محور الاتهام بالتقصير، ومحور انقسام جمهور هذه المؤسسات، بين جامع أو مجمع أو مسجد إسلاميين جميعاً. لا بل أنها من أوضح محاور الانقسام. وإنشاء المدارس لا يتم بالطبع وفق تصور تربوي تطرحه هذه

(١٠١) تزامن إقفال هذا المركز مع انتقال شيرين عراف إلى منصب آخر. إلى جانب مركز وورن كان هناك مركز آخر في ديكس. استمر العمل فيه. ويعود السبب في ذلك برأي شيرين عراف إلى صعوبة التأقلم اليمني وحاجة اليمنيين الماسة إلى اللغة الإنكليزية وانخفاض مستواهم التعليمي.

(١٠٢) عارض إمام المسجد الإسلامي في ديكس وجود رجل دين مسيحي في أحد النشاطات التربوية الصيفية، وهاجم ذلك في خطبة علنية. كذلك كان هناك تقرّب مستمر من جهة المركز الكلداني العربي من الجالية اليمنية «لفصلها» عن المركز العربي.

المؤسسات انطلاقاً من رؤية ومنهجية معينة، بقدر ما يأتي في إطار التنافس السريع والعمل على استجداء الجمهور واستدراجه إلى حضرتها.[١٠٣]

إن نظرة سريعة إلى هذه المدارس، تظهر خواءها من برامج، إذ تتحدد هذه، وفق ما يرتئيه الأستاذ المشرف من كتب، ووفق ما يحدده من نقطة للانطلاق والمباشرة. وغالباً ما يتم طلب الكتب لتعليم اللغة من لبنان، وتكون دائماً الكتب المقررة نفسها في مدارس لبنان للصفوف الابتدائية الأولى، وكأن لا فروقات البتة في الموضوعات والأساليب وفي سلّة المفردات الواجب تحصيلها في سن معينة وفي مجتمع معين، أو بين وجدان التلميذ المقيم في لبنان ونظرته إلى لغته العربية، وبين تلميذ مقيم في محيط أميركي يتفاعل بلغته كتابة وقراءة. أو في حاجات هذا التلميذ من لغته وحاجة ذاك من لغة ثانية. لا فروقات في كل ذلك ما دام الولد ولداً، أكانت محكومته أميركا أم كان محكومه لبنان.

لا تبدو الصورة التي ترسو عليها محاولات هذه المدارس التي كثر حديث القيمين عليها عن إنجازاتها في السنوات الأخيرة في ديربورن، وعن دورها في بعث اللغة والقيم الإسلامية في جيل الناشئة، لا تبدو هذه الصورة باهتة وعقيمة وحسب، بل ومعكوسة النتائج أيضاً. فالجمهور الاغترابي يبدو في حاجة إلى برامج مغايرة في لغته الأم. إذ اللغة حاجة راهنة دوماً في وقت معين وفي مجتمع معين، أو في وجدان كانت الحاجة إليها راهنة دوماً. واللغة العربية، كما تطرحها هذه المدارس في سوق الجالية، تبدو وكأنها نزع للولد عن سياق حياته القائمة. لم يعتبر القيمون على تلك المدارس، من المبدأ الأول التي تطالع به اللغة الإنكليزية «طالبي لسانها» من الأجانب، ويأتي في صيغة سؤال بسيط. لماذا نتعلم الإنكليزية؟ الجواب ببساطة كاملة: نتعلم الإنكليزية لكي نمسك بالحياة. (We Learn English to Survive).

إن جمهور هذه المدارس ينحصر حتى تاريخه بشكل أساسي، في أعداد

(١٠٣) تذكّر دروس تعليم اللغة العربية وتعليم الدين في بعض المراكز الدينية في ديترويت، بنهج بعض المدارس الخاصة في لبنان: في اليوم الأول لدخول الطالب يفرض على التلميذ وهو في سن الدراسة الأولى، أن يحفظ عن ظهر قلب كلمات ثلاثاً ويطلب منه تحت «طائلة المسؤولية» (تهدد النظارة بأنها ستسأل الأهل) أن يقولها في أوقاتها المناسبة، وتحديداً في أول أوقات مناسبة، أي مباشرة مع وصوله إلى البيت من مشواره المدرسي الأول. أما الكلمات فهي: Bonjour! Bonsoir! Bonne nuit. ليس من تزكية أكبر من ذلك عن مستوى المدرسة وقدرتها في العطاء والتأثير، وفي اللغة الأجنبية تحديداً!

محدودة من الأطفال ما دون العاشرة من أعمارهم، أي أنه ينحصر في الجمهور «العجينة» على ما يحلو للتعبير الرائج تصوير الولد في الحديث عن تشكيله وتربيته. أما مع الأجيال الأكثر بلوغاً، فإن هذه المدارس «العربية»، لم تفلح في شق طريق إليها بعد، لأنها لم تتقبل حتى الآن أن تعتبر طلابها هؤلاء «أجانب» بمعنى المجتمع والإقامة والهوية والوظيفة والأحوال الشخصية والخدمة العسكرية ورقم الضمان الاجتماعي والصفوف الدراسية وشهادات المدرسة وبرامج التلفزيون والصحف وأنظمة السير والفريق الرياضي وشركة التأمين والهواية ودوائر البوليس واسم الشارع وعنوان المسكن ورخصة القيادة وأخيراً النقود المتداولة وآخراً الاسم - اللقب الجديد (Nickname).

* * *

نختتم الحديث في اللغة بملاحظات ثلاث:

١ - وصل الأهل بأبنائهم إلى عالمهم الأميركي، في غربة عن إداراته ومؤسساته وأشيائه، والأصح أنهم جاؤوه في غربة عن أيّة إدارة أو مؤسسة من قبل. فما الذي يصل بين بلدية بنت جبيل أو كفر حونة أو برعشيت أو تبنين (أو صنعاء)، في شؤون التنظيم المدني وتنظيم السير ونظافة الشوارع وتحصيل الضرائب وتسيير المعاملات وفي التقديمات... وما الذي يصل ما بين رؤساء البلديات ومخاتير الأحياء في هذه القرى وبين رئيس بلدية (Mayor) المدينة الأميركية، وما هي في إدارات بلداتهم أو بلدانهم المعادِلات الإدارية لمفاهيم وإدارات التأمين وتعويضات الخدمة وضمانات الصحة ومكاتب الاستخدام..؟

كان الأب على غربته عن اللغة الإنكليزية، مقيماً على عجزه في اللغة العربية لغته الأم،[(١٠٤)] وكان يسترشد بأبنائه وقد أمسكوا سريعاً باللغة الإنكليزية من عنقها، ليس في الوصول إلى الإدارات الأميركية وتدبير أموره فيها وحسب، بل وفي فهم مؤدى هذه الإدارات الغريبة وأدوارها، فأورث أولاده، من عجزه في ميدان اللغة، قناعة بعجز اللغة الأم وقصورها. وقد تجاوز الأب عجزه، بأن أقام على المفاهيم الأميركية الجديدة في الإدارة وفي المؤسسات، فِنْساً[(١٠٥)] أمسك

(١٠٤) نستذكر ما ورد في تقرير بووكر عن نسبة الذين يعرفون العربية قراءة وكتابة وهم ٢٠٪ من أبناء الجالية، راجع: ص ٧٦٧ من هذه الدراسة.

(١٠٥) فنس في المنجد: مشعل يحمل في الليل. وفي اللغة الإنكليزية (Fence) سياج أو حدّ، وهي من أولى الكلمات التي استعربها المهاجرون ووضعوا لسانهم عليها، لأن حدود البيت ومساحة الجنينة المحيطة وبعده عن (فنس) الجيران من أهم مواد الحديث في لقاءات البيوت في ديترويت.

بموجبه بتلك المفاهيم عن ظهر قلب. أما الأبناء فقد «ظلّوا» في طريقهم غواة اللغة الإنكليزية أداة اجتماعهم الجديد.

نشير أخيراً إلى ملاحظة عيانية: في نطاق العائلات التي كانت تحفظ معرفة أكيدة باللغة الإنكليزية قبل وصولها إلى أميركا، يكون التمسك باللغة العربية أكثر وثوقاً، وتكون فعلاً لغة «القوم» في غربتهم.

٢ - تبدو اللغة العربية في الجالية أكثر ضرورة بالطبع، في مجال تواصل الأهل وتعاملهم مع أبنائهم. في جيل ما قبل المراهقة، يكون الأهل مبهورين بامتلاك أبنائهم لغة القوم الجديدة، وكما أسلفنا يتوكأون عليهم في تدبير شؤون الإقامة وقضاياها. مع شبوب الأطفال وبلوغهم عمر الحساب الفعلي وعمر العلاقة والحوار الفعليين، ينكسر التحالف اللغوي بين الطرفين ويرتفع حاجزاً فعلياً في التعبير والتفاهم، في قضايا يصعب فيها اللجوء إلى مترجم. فالترجمان المحلف كاتم الأسرار عزيز في الجالية، وليس حاضراً دوماً.

تبدو اللغة العربية إذن لغة سيطرة الأهل ولغة سلطتهم، مقابلة اللغة الإنكليزية في ذهن الأولاد لغة حرية ولغة استقلال. اللغة التي يتخاطب فيها الأولاد على قدم المساواة. واللغة التي يستعملها مدرسو المدارس الأميركية وبالأخص الثانوية منها، في حدود موزونة مفصلة بالعدل بين التلميذ وأستاذه. وهي فوق ذلك اللغة الحصانة التي بإمكان التلميذ أن يخاطب بها البوليس شاكياً أية سلطة من مدرسة أو أهل أو قريب. والبوليس مستنفر دوماً أمام هكذا قضايا.

٣ - إن قصور الجالية، في برنامج ثنائية اللغة أو في غير مشاريع أخرى لغوية كانت أم تراثية لا يبدو غريباً، لأن النجاح يفترض أساساً وجود مؤسسات، ويفترض أن يكون القيمون عليها على منزلة من فهم المجتمع أو على الأقل على منزلة من فهم دور اللغة في هذا المجتمع.[(١٠٦)] ويفترض كذلك بهذه القيادات أن تضع مصيرها، في أشخاصها وعائلاتها وفي غرم الهجرة وغنمها، على أسنان المشط، سواسية مع مصير باقي أفراد الجالية في أشخاصهم

(١٠٦) يرى مسؤول ديني في إحدى المؤسسات الدينية القائمة في ديربورن أن لا ضرورة لازمة من تعلم اللغة الإنكليزية (مع أنه لا مانع من ذلك)، على اعتبار أن تعامله في القضايا الدينية مع أبناء الجالية يتم من خلال اللغة العربية.

وفي المناسبة ما زالت الجالية تحفظ عن الشيخ محمد جواد الشري، مواظبته من وصوله الأول إلى ديترويت على تعلم اللغة الإنكليزية، حتى صار يتقنها كواحد من أبنائها، وله فيها مؤلفات عديدة.

وعائلاتهم.[١٠٧]

وفي ما عدا ذلك تبقى المؤسسات مبتورة معلقة بأسماء مشايخها أو بأسماء القائمين عليها، وتبقى مدارس اللغة «كتّاباً» مهجرياً، ينتهي بموت مؤسسة أو موت صاحبها، ولا ينفع أبداً في هذا السياق الادعاء بأن القائمين على أمور التعليم في هذه المدارس، هم من الذين أمضوا في حقل التعليم المدرسي في لبنان، عشرات من السنين لا تقل في الغالب عن ربع قرن، إذ يكفيهم ذلك إدانة، إن لم يكن لهم ذنب غير هذا.

ب) التعليم

يحاول المغتربون قبل سفرهم، أن ينشئوا صلة، بين صنعة السفر وبين تعليم أولادهم، وهو الذي قد يحول اضطراب أحوال الأمن وضيق أبواب الرزق من بلوغ بعض مطامعهم فيه. يؤكدون ذلك صارمين صادقين قبل السفر. ويدورون حوله قلقين مع الإقامات الأولى في غربتهم. فكيف يصير الأمر مع تطاول المدة؟

الدلالة الأساسية بالطبع نأخذها من أرقام التعليم الثانوي وأرقام ما بعده، على اعتبار أن إلزامية التعليم الأميركي ومجانيته في ما بين سن السادسة والسادسة عشرة لا تسمح بقراءة مبكرة.

يبدأ الحديث في التعليم الثانوي لدى أبناء الجالية العربية ككتلة طلابية واضحة الانتماء، في سنة ١٩٦٥ برقم ٧٥ طالباً في ثانوية فوردسون (Fordson) في مدينة ديربورن.[١٠٨] وكان ازدياد حجم هذه الكتلة حتى سنة ١٩٨٥ يتم وفقاً لأرقام الجدول التالي:

(١٠٧) يترك بعض القيادات المعتبرة والفاعلة في اجتماع الجالية وفي سياستها، عائلاتهم في لبنان، خوفاً على أفرادها من الضلال في مجاهل أميركا.

(١٠٨) اعتمدنا في تحديد أعداد الطلاب العرب في هذه الثانويات على الأسماء العربية لعائلات الطلاب وأسمائهم، كما وردت في الكتب الدورية السنوية لهذه المدارس (Year Book). مع محذور هذه الطريقة التي تسمح بتسريب بعض الأسماء الإسلامية غير العربية (تركية، إيرانية، ألبانية، باكستانية. . .) إلى داخل مجموعة الطلاب العربية. ولكن غياب أي دلالة على وجود أية تجمعات على مستوى جالية ولو صغيرة لمثل هذه الشعوب (حتى لدى رجال بوليس ديربورن)، يسمح بالقول بأن الأعداد الإسلامية غير العربية التي قد تتسرب إلى أرقام طلاب الجالية العربية، لا تغير قطعاً في أية دلالات أو نسب، بحيث يبقى طلاب الجالية العربية في ديربورن على مكوناتهم الأساسية: مسلمون لبنانيون، وطلاب فلسطينيون، وطلاب يمنيون.

السنة/الثانوية	فوردسون	إدزل فورد	ديربورن هايتس	المجموع
١٩٦٥	٧٥	-	-	٧٥
١٩٧٠	٩٧	-	-	٩٧
١٩٧٥	١٢٢	-	-	١٢٢
١٩٨٠	٣٥٣	-	٨	٣٦١
١٩٨٥	٦٥١	١٢	١٧	٦٨٠

يظهر الجدول أن ثانوية فوردسون ظلت حتى سنة ١٩٧٥، تتولى مفردة قطاع الجالية الثانوي، وظلت حتى سنة ١٩٨٥، الثانوية الأولى بلا منازع في لعب هذا الدور بنسبة ٩٥,٥٪ مع دخول ثانوية إدزل فورد (Edzel Ford) (١٢ طالباً) وديربورن هايتس (١٧ طالباً).

أما وتائر الزيادة في أعداد الطلاب فقد بلغت بين حدي العشر سنوات الأولى (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) أي قبل اندفاعات الهجرة نسبة ٦١,٤٪ (من ٧٥ طالباً إلى ١٢٢) بينما ارتفعت هذه النسبة في العشر سنوات اللاحقة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) إلى ٥,٥٧ أضعاف (٦٨٠ طالباً مقابل ١٢٢). ونسجل هنا أن نسبة الطلاب العرب في ثانوية فوردسون، شكلت في سنة ١٩٨٥ وللمرة الأولى قرابة الثلث من عدد الطلاب الإجمالي، وتحديداً نسبة ٣٢,٤٪.

التحول الأساسي في هيئة التعليم الثانوي في منطقتي ديربورن وديربورن هايتس جاء مع العشر سنوات اللاحقة سنة ١٩٨٥ أي ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٤، وهو تحول يطال البنية العرقية لثانوية فوردسون وإرهاصات تحول مماثل بدأ ينسحب على ثانويتي إدزل فورد وديربورن هايتس. تتوزع الأرقام والنسب كالتالي:

الثانوية	مدينة ديربورن						مدينة ديربورن هايتس			الإجمالي العام		
	ثانوية فوردسون			ثانوية إدزل فورد			ثانوية ديربورن هايتس					
السنة	إجمالي الطلاب	الطلاب العرب	النسبة	إجمالي الطلاب	الطلاب العرب	النسبة	إجمالي الطلاب	الطلاب العرب	النسبة	إجمالي عام	إجمالي العرب	النسبة الإجمالية
١٩٨٥	٢٠٠٥	٦٥١	٣٢,٤٪	١٤٨١	١٢	٠,٨٪	١١٥٥	١٧	١,٤٪	٤٦٤١	٦٨٠	١٤,٦٪
١٩٩٠	١٧٢٦	٨٧٥	٤٩,٦٪	١١٩٤	٨١	٦,٧٪	٩٨١	٧٤	٧,٥٤٪	٣٩٠١	١٠٣٠	٢٦,٤٪
١٩٩٤	١٤٤٣	٩٤١	٦٥,٢٪	١٠٧٢	١٦٦	١٥,٤٪	١١٦٢	٢٤٣	٢٠,٩٪	٣٦٧٧	١٣٥٠	٣٦,٧٪

يستوقفنا في هذا الجدول عدّة نقاط أساسية:

١ ـ إن ميزان الهيئة الطالبية في التعليم الثانوي بدأ يميل سريعاً لصالح الثقل العربي بحيث غدت الأكثرية عربية بنسبة واضحة (٦٥,٢٪) في ثانوية فوردسون. وتتزايد هذه النسبة في باقي الثانويات بوتائر تتعدى المثلين في ثانوية إدزل فورد (١٦٦ طالباً سنة ١٩٩٤ مقابل ٨١ سنة ١٩٩٠). وبوتائر تتعدى الثلاثة أمثال في ثانوية ديربورن هايتس (٢٤٣ طالباً سنة ١٩٩٤ مقابل ٧٤ سنة ١٩٩٠).

٢ ـ هذه الزيادات الموضعية على صعيد الثانويات الثلاث، تترجم على صعيد النسبة العامة من ٢٦,٤٪ من مجموع الطلاب إلى ٣٦,٧٪ أي أن الزيادة تتم بوتيرة لافتة تبلغ ١٠,٣٪ في سنوات ما بين (١٩٩٠ و١٩٩٤).

٣ ـ انخفاض العدد الإجمالي لطلاب ثانوية فوردسون من ٢٠٠٥ طلاب في سنة ١٩٨٥ إلى ١٤٤٣ طالباً في سنة ١٩٩٤، أي بفارق ٥٦٢ طالباً هذا في الوقت الذي ازداد فيه الجمهور الطالبي العربي من ٦٥١ طالباً إلى ٩٤١ أي بزيادة ٢٩٠. وهذا يعني أن هناك جمهوراً طالبياً يبلغ ٨٥٢ طالباً (٥٦٢ + ٢٩٠)، نقدر أنه أميركي وغير عربي بالكامل، تخلى عن ثانوية فوردسون داراً للعلم. نسوق هذا الرقم بالطبع دون أن ننسى ضرورة احتساب الزيادة الطالبية المفترضة في هذه السنوات العشر.

٤ ـ تجاري ثانوية إدزل فورد في ديربورن ثانوية فوردسون في مذهبها، إذ نقص عدد الطلاب فيها ٤٠٩ طلاب أي من ١٤٨١ سنة ١٩٨٥ إلى ١٠٧٢ سنة ١٩٩٤، في الوقت الذي ازداد فيه عدد الطلاب العرب ١٥٤ طالباً (من ١٢ إلى ١٦٦). وهذا يعني أن ما يعادل ٥٦٣ مقعداً أميركياً تخلّت عن هويتها. مع الإشارة هنا إلى نسبة أعداد الطلاب العرب تبدو جد لافتة. إذ تضاعف العدد ١٣,٨ مرة خلال السنوات العشر.

٥ ـ ثانوية ديربورن هايتس هي الوحيدة من الثانويات الثلاث التي تعرف تزايداً طلابياً عربياً في الوقت نفسه الذي لا تعرف فيه تناقصاً في عدد طلابها الظاهر (دون أخذ اعتبار الزيادة السكانية بالطبع). فقد أثمر الضخ الطالبي العربي في الإبقاء على زيادة ولو رمزية (٧ طلاب لا غير) ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٤. وقد ظهر النزف الطالبي الأميركي واضحاً في حقبة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٠ حيث انخفض عدد الطلاب من ١١٥٥ إلى ٩٨١ أي ١٧٤ طالباً أو ما نسبته ١٥٪، مع تسجيل زيادة في عدد الطلاب العرب بلغت ٥٧ طالباً. لكن اندفاعة جديدة للطلبة العرب بلغت ٢٤٣ طالباً أعادت إلى الجسم الطالبي عديده الذي كان عليه في سنة ١٩٨٥ وبزيادة ٧ طلاب كما سبق وأشرنا.

٦ ـ تلفت الإحصاءات الواردة إلى انخفاض عام في جمهور هذه الثانويات الثلاث ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٤ يبلغ ٩٦٤ طالباً. في الوقت الذي يرفع فيه عدد الطلاب العرب من ٦٨٠ طالباً سنة ١٩٨٥ إلى ١٣٥٠ سنة ١٩٩٤ أي بزيادة ٦٧٠ طالباً. وهذا يعني أن مجموع حالات التسرب الأميركي غير العربي يبلغ ١٦٣٤ حالة (٩٦٤ + ٦٧٠).

إلى ماذا تقود هذه الأرقام؟

تقود إلى القول بأن السيطرة الطالبية العربية على شرقي ديربورن تمت، إلى الآن، بالأكثرية المطلقة والمريحة، وهي تتجه لأن تصبح في السنوات القليلة المقبلة، أمام الانسحاب الأميركي من السكن في شرقي ديربورن، سيطرة جماعية كاملة، ترتدّ بهوية مدارسها إلى هيئة مدرسة سالينا (Salina) في منطقة ديكس حيث يبلغ عدد طلابها في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة (سنة ١٩٩٤) ٦٢٥ طالباً، ٩٩٪ منهم من أصل عربي. وتنقسم الجالية أمام هذا الواقع بين اتجاهين: اتجاه يرى في الأمر تخلصاً من بؤرة أميركية بمعنى العادات والقيم في العائلة وسلوك الأبناء، واتجاه يرى في ذلك خسارة لتفاعل مع مجموعة مغايرة كانت تغني بسلوكها وقيمها الاجتماعية الوجود الجنوبي الطارىء. وليس من الصعب تلمس التصاق مواقف هذين الاتجاهين بتاريخ وصول كل منهما إلى الولايات المتحدة. الاتجاه الأول ويمثله الواصلون متأخرين إلى ديار الهجرة، والاتجاه الثاني وهيكله الأساسي مهاجرون أولون في إقامتهم ومواقعهم. وهذا ما يبرر فعلاً بعض جوانب «الهجرة» من ديربورن إلى ديربورن هايتس أو غير منطقة بعيدة. ويبرر كذلك إدخال العديد من العائلات الجنوبية المهاجرة أبناءها، المدارس الخاصة ببعض الإرساليات المتواجدة في ديربورن أو ديربورن هايتس. يتم ذلك انطلاقاً من حديث هامس حيناً، عالٍ حيناً آخر، يتناول تدهور المستوى التعليمي للطلاب العرب في ثانوية فوردسون مع تحول الأكثرية الطالبية داخلها إلى أكثرية عربية، ويتناول كذلك محطات في سلوك العديدين من طلابها كامتلاك السيارات الأغلى والأحدث طرازاً والأكثر رياضية، إضافة إلى الإنفاق الباذخ الذي لم تألفه أية جالية أميركية أخرى.

بالعودة إلى أرقام الطلاب العرب في التعليم الثانوي، فإننا في قراءتها وتوقيعها من الحركة التعليمية لدى جماعة الجالية سننطلق من مؤشرين:

ـ مؤشر يأتينا من تقرير جون بووكر في سنة ١٩٧٩، ونظن بأنه ما زال محدّداً وهادياً في الإطلالة على اتجاه الجالية في مرحلتين متخالفتين، مرحلة ما قبل ١٩٧٤ ومرحلة ما بعدها أي مدّة الخمس سنوات اللاحقة حتى سنة ١٩٧٩ (تاريخ التقرير). وهذه المرحلة الثانية كما نعرف كانت مرحلة انطلاق الهجرة في

تيارها العريض، وكانت مع هذه النقطة بالضبط على تفارق مع تيار الهجرة ما قبل ١٩٧٤، ليس فقط من حيث إعداد المهاجرين، وإنما كذلك من حيث شكل السفر، حيث تخلى تيار الهجرة عن شكله الإفرادي السابق، الذي يدفع برب الأسرة وحيداً على أمل النجاح السريع والعودة غانماً إلى البلد الأم. تبدّل هذا الشكل إلى هجرة العائلة بكاملها في مركبة سفر واحدة، أو السفر بين مدد متقاربة، لا تتعدى الأشهر اللازمة لإتمام معاملة من أب لأبنائه، والتي لم تكن تزيد، أواخر السبعينات، عن السنة في التقدير الأقصى.

ترسم بووكر قسمات التعليم في الجالية كالآتي:(١٠٩)

	لم يتعلم أبداً	مستوى متوسط سكول	مرحلة هاي سكول	شهادة هاي سكول	ما بعد هاي سكول
ما قبل ١٩٧٤	٪١٢,٢	٪٣٦,٧	٪٢٦,٥	٪١٦,٣	٪٨,٢
ما بعد ١٩٧٤	٪١٢,١	٪١٢,٧	٪٢٤,٢	٪٢٨,٨	٪١٨,٢

إذا كانت الفئتان تتساويان في نسبة من لم يحوزوا تعليماً أبداً، فلا غرم في ذلك من عربي على أميركي، فقد حمل الطرفان ذلك معهما ميراثاً من إقامتهم السابقة في لبنان. ولا فضل كذلك للمقيمين ما قبل ١٩٧٤ في نسبة الـ ٣٦,٧٪ الذين حازوا مرحلة متوسطة (مقابل ١٢,٧ للوافدين بعد ١٩٧٤)، باعتبار إلزامية التعليم ومجانيته حتى سن السادسة عشرة.

تقترب الفئتان من التعادل في مستويات مرحلة الهاي سكول (٢٦,٥٪ مقابل ٢٤,٢٪)، مما يعني تسرباً في هذه المرحلة لدى طلاب المرحلة الأولى، أو يعني عزوفاً وانقطاعاً عن مواصلة التعلم.

تنقلب الآية ويحصل تجاوز فعلي مع عدد الحاصلين على شهادة الهاي سكول (١٦,٣٪ مقابل ٢٨,٨٪). ويتابع السياق نفسه مع متابعي تحصيلهم الجامعي حيث تتعدى النسبة الجامعية في فئة مهاجري ما بعد الـ ١٩٧٤، ضعف مثيلتها في الفئة الأولى (١٨,٢٪ مقابل ٨,٢٪).

وفي جانب آخر، فإن المقارنة في نسب التعليم الجامعي بين العرب المقيمين في ديربورن وبين المقيمين من غير أميركيين، تقود حتى سنة ١٩٧٩ إلى تقصير عربي في مجال الوصول إلى الجامعة، إذ تبلغ نسبة الجامعيين في جانب

(١٠٩) Bowker, *op.cit.*, p. 26.

الجاليات الأجنبية ١٩,١٪ مقابل ١٤,٦٪ في الجانب العربي أي بفارق ٤,٥٪ بين الطرفين.

ـ المؤشر الثاني ونأخذه من مقارنة المعدل السكاني المعادل لتلميذ المرحلة الثانوية على الصعيد العام في الولايات المتحدة الأميركية، بما يقابله من معدل في الجالية البنت جبيلية.

يبلغ هذا المعدل عن السنة الدراسية ١٩٩٤، على صعيد الولايات المتحدة الأميركية ١٢,٦٦ فرداً مقابل كل تلميذ ثانوي.[١١٠] بينما يصل لدى الجالية البنت جبيلية إلى ٢٠,٦٧ فرداً، انطلاقاً من عدد الطلاب الثانويين، الذين يعودون بأصولهم إلى بنت جبيل والبالغ ٣٦٧ طالباً، ومن عدد أفراد الجالية البالغ ٧٥٨٩ فرداً. ويتوزع هؤلاء الطلاب الـ ٣٦٧ على ثانويات منطقة ديترويت كالتالي: فوردسون (٢٩٩)، إدزل فورد (٢٠) وديربورن هايتس (٤٨). وقد اعتمدنا في احتساب هذه الأعداد أسماء العائلات المدموغة بهوية بنت جبيلية من بين العائلات المهاجرة في منطقة ديترويت. كان يتم التأكد بواسطة الهاتف عند الضرورة، في حالة العائلات المشتركة مع غير بلدة (حمود، حراجلي في تبنين، عواضة في مشغرة، حرب في كفر حونة...). الرقم «القائم» لطلاب بنت جبيل أي الرقم الذي يحتمل شبهة انتماء غير بنت جبيلي هو ٣٨١. وقد آثرنا اعتماد رقم ٣٦٧ كرقم تأكد انتماؤه تماماً. وهو يتوزع على العائلات البنت جبيلية وتوزعها على الثانويات الثلاثة وفقاً للجدول التالي:

العائلة	الثانوية			المجموع
	فوردسون	ديربورن هايتس	إدزل فورد	
أشقر	٥	ـ	ـ	٥
أيوب	١	ـ	ـ	١
بزي	٥٧	٦	٦	٦٩
بيضون	٤٩	٧	٢	٥٨
بوصي	٣	ـ	ـ	٣
جعفر	٦	ـ	١	٧
جعفري	ـ	ـ	١	١

(١١٠) حاصل قسمة عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية ٢٦٠,٦٣١,٠٠٠ على عدد طلاب المرحلة الثانوية ٢٠,٥٧٨,٠٠٠.

العائلة	الثانوية			المجموع
	فوردسون	ديربورن هايتس	إدزل فورد	
جمعة	٥	ـ	ـ	٥
جوني	٢	٣	ـ	٥
حمقة	٢	٢	ـ	٤
حمود	١١	٢	٣	١٦
حميد	ـ	ـ	١	١
الحوراني	٦	ـ	ـ	٦
داغر	١	١	ـ	٢
دباجة	٣	٤	١	٨
دخل الله	٦	٢	ـ	٨
دعيبس	١	ـ	ـ	١
ديب	١	ـ	ـ	١
رضا	٢	ـ	ـ	٢
زريق	٣	ـ	ـ	٣
سعد	٢٢	٤	١	٢٧
سويد	١	ـ	ـ	١
السيد	٤	١	ـ	٥
شامي	٨	٤	ـ	١٢
شرارة	١٢	ـ	ـ	١٢
الصباغ	٤	٢	ـ	٦
صعب	٣	ـ	ـ	٣
الصغير	٦	ـ	ـ	٦
طالب	٢	ـ	ـ	٢
طنانة	ـ	ـ	١	١
طرفة	٢	ـ	ـ	٢
عبد الله	٦	ـ	٢	٨
عسيلي	٣	ـ	ـ	٣
العشي	١	ـ	ـ	١
فرج	١٩	٤	١	٢٤

العائلة	الثانوية: فوردسون	ديربورن هايتس	إدزل فورد	المجموع
فردوس	٢	–	–	٢
قازان	١	–	–	١
قليط	١	–	–	١
مروة	٧	–	–	٧
مكي	٢٢	٤	–	٢٦
ناصر	٣	٢	–	٥
هاشم	٣	–	–	٣
هيدوس	٣	–	–	٣
المجموع	٢٩٩	٤٨	٢٠	٣٦٧

إن هذا التفاوت في المعدلين يجد تفسيره في جانب أول في الفتوة المرتفعة في الجالية، والتي تبلغ ٦٢,٠٢٪ إذ يبدو أن الفتوة تذهب بأكثرية الأطفال إلى مرحلة ما قبل الثانوي. يقودنا إلى القول بذلك وجود ٧٨٣ أسرة أربابها ما دون الأربعين سنة أي ما نسبته ٤٩٪ تقريباً من أسر الجالية، ومن بينها ٥٤٢ سن أربابها ما دون الـ ٣٥ سنة[١١١] أي أن سن أبناء هذه الأسر لا تتعدى بالقطع سن مرحلة الدراسة المتوسطة.

لا يخفى بالطبع تأثير هذا العامل، ولكن التفاوت الآنف في المعدلين يجد جانباً منه كذلك، في وقوف العديد من طلاب الجالية على عتبة الهاي سكول أو الخروج منها قبل صف التخرج والحصول على شهادتها. وهذا الحكم يجد قرينته في النتائج التي توصلت لها جون بووكر سنة ١٩٧٩ حيث أعطت الجالية غير العربية نسبة ٣٤٪ ممن عبروا في المرحلة الثانوية مقابل نسبة ٢٤,٤٪ في الطرف العربي.[١١٢]

هذه الصورة حول قصر «النفس» التعليمي تنعكس لدى المسؤولين في التربية من أبناء الجالية في ديربورن، قلقاً يدفع بالدكتور عبد الله حرب (نائب مدير ثانوية

(١١١) راجع: ص ٧٥١ ـ ٧٥٢ من هذه الدراسة.

(١١٢) راجع: Bowker, *op.cit.*, p. 26.

فوردسون) لأن يستذكر باستهجان كيف أن طلاباً (طلابه) في ثانوية فوردسون اضطروه ذات مرّة، إلى محاورتهم في إثبات ما ينفونه عن دور وأهمية وضرورة التحصيل العلمي. و«للأهل مسؤولية ودور مهم في قيم أبنائهم تلك». ففي مدّة سبعة أشهر لم يأت إلى الثانوية مسؤول في أسرة مستفسراً عن موقع ابنه، تحصيلاً في العلوم أو سلوكاً. مع ملاحظة تفي حق أهالي الطلاب المجتهدين الذين يتابعون نشاط أبنائهم والذين يأتون مستفسرين عنهم في يوم «البيت المفتوح». وقد يكون اجتهاد هؤلاء الطلاب انعكاساً لاهتمام أهلهم وسؤالهم عنهم.[١١٣]

هذا التراخي في نظرة الجميع أهلاً وطلاباً للعلم، وخاصة لدى الفئات التي تعتّق في إقامتها في الهجرة، يرى ترجمته الواضحة في فشل الجالية إلى الآن في تخريج أطباء من الجيل الثاني المولود في أميركا أو المشكّل كليّة على مذاهبها وقد أمّها صغيراً مع أهله. ويلفت أن جميع الأطباء العرب في الجالية، أطباء وفدوا ديربورن لمتابعة اختصاصهم، وقد أنهوا دراستهم خارجها، فاستقروا فيها، أو أنهم طلاب وفدوها مهاجرين، في المرحلة الثانوية، وقد تصلبت قناعاتهم العلمية حول ضرورة الجد ومتابعة الاختصاص.

أما فيما يتعلق بالجسم التعليمي، فإن الهوية العربية التي تغطي الجمهور الطالبي في ديربورن، لا تطاله بنسبة مماثلة أو متقاربة. فقد كان عديد الهيئة التعليمية العربية في حدود الـ ١٠٠ بين أستاذ وأستاذ مساعد من أصل ما يعادل الـ ٨٢٥. وينحصر القسم الأكبر من هؤلاء في ميدان برنامج ثنائية اللغة (٨٠ مدرساً مقابل ٢٠ مدرساً في باقي الأقسام).[١١٤]

تعود قلة أفراد الهيئة التعليمية العرب، من ناحية أولى، إلى أن مهنة التعليم

(١١٣) مقابلة مع عبد الله حرب، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وتذهب شيرين عراف المذهب نفسه، فقد لاحظت أن أهالي ١٠ طلاب فقط من أصل ٤٥٠ طالباً كانوا يأتون مستفسرين عن أوضاع أبنائهم أثناء إقامة أحد المخيمات الصيفية الدراسية، على الرغم من توارد الرسائل إلى الأهل باستمرار حول ضرورة الحضور.

(١١٤) كان في ثانوية فوردسون في سنة ١٩٨٥، ١٢ أستاذاً في الهيئة التعليمية من أصل عربي من أصل ١٣٩ أستاذاً، أي ما نسبته ٨,٦٪. سنة ١٩٩٤ ترتفع هذه النسبة إلى ١٠,٢٪. ولكن هذا الارتفاع ناجم عن تراجع في أعداد الأساتذة غير العرب إلى ١١٧ أستاذاً، مع بقاء الرقم العربي على حاله. وفي ثانوية إدزل فورد في سنة ١٩٨٥، كان هناك مدرس واحد من أصل عربي مقابل ١١٤ أستاذاً. سنة ١٩٩٠ أصبح هناك مدرسان مقابل ٨٣. سنة ١٩٩٤ يرتفع عدد المدرسين العرب إلى ٨ مقابل انخفاض عدد المدرسين الأميركيين إلى ٦١ مدرساً.

مهنة قلقة لجهة الثبات الوظيفي. فالارتباط بها عقد وظيفي يتجدد كل سنة وهي من أكثر الوظائف ارتباطاً بالتوجهات السياسية المحلية، كقطاع وكتمويل. ومن ناحية ثانية لا تبدو وظيفة الأستاذ أو المدرس مالئة من الناحية المادية. لذلك ظلّ العنصر العربي خارج قطاع التعليم حتى سنة ١٩٧٦، حيث شهد هذا العام دخول أول عربي ميدان التعليم في ديربورن مع برنامج ثنائية اللغة.[١١٥] أما التوجه اللاحق صوب هذه الوظيفة، فيجد تفسيره في هجرة أعداد وافية من الأساتذة الجنوبيين إلى ديربورن، فكان أن توجه نحو مهنة التعليم، القسم الذي لم يُفتح له باب مهنة أخرى أكثر ثباتاً وأكثر إيراداً.

الغياب عن المناصب الإدارية في التربية يجاري ضعف أعداد أفراد الهيئة التعليمية، فالمناصب الإدارية معدودة لا تجاوز بكثير أصابع اليد الواحدة. في مقدمتها منصب Associates Super intend ويحوز كرسيه سامي علم (فلسطيني من بيت لحم)، إلى مسؤولة برنامج ثنائية اللغة، إلى منصبين في نيابة إدارة ثانوية. أما مدراء المدارس، فمن أصل ٢٤ مدرسة في كافة مستويات التعليم في مدينة ديربورن، هناك فقط مدرسة واحدة سالينا (Salina) في ديكس، والتي يبدو أن جمهورها الطالبي الكامل الانتماء إلى الجالية العربية هو الذي حتم على الإدارة التربوية في مدينة ديربورن أن تعهد بكرسي إدارتها الحالية إلى واحد من أبناء الجالية اللبنانية (وجيه سعد من مشغرة).

ج) مدرسة الجالية

أخيراً لا بد من الإشارة إلى هاجس الجالية الدائم، في إنشاء مدرسة أكاديمية تأتّم بنهج المؤسسات التربوية الأرمنية، أي أنها تكون مسؤولة عن تقديم البرامج الأميركية وتكون في الوقت نفسه حرّة في تقديم لغتها وتراثها.

مؤسسات الجالية قاطبة، تدور في برامجها وفي أحاديث القيمين عليها على هذا المشروع، هدفاً أكبر، بدءاً من المركز الإسلامي، المؤسسة الدينية الأكثر قدماً، انتهاء بالنادي الثقافي الاجتماعي لأبناء بنت جبيل المؤسسة الاجتماعية الأكثر حداثة. بل إن هذا المشروع شكّل سلعة في بورصة العلاقات المحلية بين العرب والأميركيين، فانقسموا بين معارض وموافق، وقد يكون من أهم اللقاءات في هذا الصدد اللقاء الذي عقد في مدرسة ماكدونالد المتوسطة في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٩

(١١٥) مقابلة مع عبد الله حرب.

حيث طرحت الآراء المعارضة وردود الفعل عليها.[١١٦]

رجال الإدارة والاقتصاد من أبناء الجالية، وضعوا المشروع على سكّة التنفيذ رغم تهيبهم تبعاته المالية، وإدراكهم له التحدي الأكبر بما يرتبه من عجز مالي سنوي تنوء الجالية بأمره. فهو يتطلب ـ كما يرى الحاج نسيب فواز، رئيس غرفة التجارة العربية ـ الأميركية ـ علاوة على المليونين وربع المليون دولار التي دفعت ثمناً لأراضي مركز YMCA، حيث يطمح المركز الإسلامي إلى بناء مجمعه الديني والتربوي، يتطلب زيادة على ذلك مبلغ مليون ونصف المليون كلفة بناء، ويتطلب تحمل خسارة سنوية تصل إلى المليون دولار.[١١٧] والجالية لا تملك إمكانية تعويضات بهذا الحجم.

الدعم الأكبر الذي يسرّع في المشروع،[١١٨] يراهن القيمون عليه أن يأتي من الدولة اللبنانية، على غرار ما تقوم به لدى بعض الجاليات في البلدان

(١١٦) تتلخص الأفكار المعارضة، بأن من هم وراء هذا المشروع هم مجموعة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة، فقط هرباً من حروب بلادهم. وهم يرفضون أن يتبنوا الحياة الأميركية، ويريدون أن يقيموا مدارس تفصل ما بين الصبيان والبنات. وأن تمويل هذه المدرسة يأتي من مركز الإمام الخوئي الإسلامي.

الموالون للمشروع على لسان الحاج محمد طرفة ردوا في الجوانب التنفيذية للمشروع، بأن المدرسة لن تسحب أكثر من ١٠٪ من الطلاب من طلاب المدرسة العمومية، وذلك لكون المدرسة العتيدة للجالية لن تزيد عن الثلاثين غرفة تتسع لـ ٥٠٠ تلميذ فقط وأن لغتها ستكون الإنكليزية.

راجع: Lee Snider, «Islamic School Debated,» *Times-Herald,* Vol. 27, 7 June, 1989, pp. 1-4.

(١١٧) على اعتبار أن كلفة الطالب السنوية في المدارس الخاصة الأميركية، هي في حدود الـ ٥٠٠٠ دولار. المدرسة المزمع إنشاؤها لن تزيد أقساطها، في السنوات الخمس الأولى، عن ٣٠٠٠ دولار عن كل طالب سنوياً حسب ما تؤكد الدراسات عن إمكانية أعضاء الجالية في الدفع. وهذا يعني خسارة ٢٠٠٠ دولار عن كل طالب من طلاب المدرسة الـ ٤٠٠ ـ ٥٠٠ الذين أظهرت الدراسات كذلك وجوب تأمينهم كجمهور للمدرسة، فيما لو أرادت أن يكتب لها الاستمرار.

(١١٨) افتتح المجمع من مرحلة إعداد هذه الدراسة، مدرسة في سنة ١٩٩٥، بـ ٢٠ طالباً. وبدوره بادر المركز الإسلامي (الجامع) في سنة ١٩٩٧ إلى افتتاح مدرسته بثلاثين طالباً موزعين على كافة الصفوف الابتدائية.

الأقساط تتراوح ما بين ٢٢٠٠ و٢٧٠٠ دولار أميركي، وهي أسعار مرتفعة للعلم، مع مجانية التعليم في أميركا في مراحل ما قبل الجامعة. أما البرامج ففيها تركيز خمس ساعات تمتد على أيام الدوام الأسبوعي.

وإذا كان من المبكر الحكم على نهج وفعالية ومدى نجاح هذه التجربة، فإن إنشاءها يضع المؤسسات الدينية والاجتماعية والجالية عموماً في مواجهة استحقاق التربية، واسطة العقد في قضايا هجرتهم.

الإفريقية، ويتمثل بإرسال أساتذة يتولون مهمات التدريس في هذه المدرسة على شكل بعثات تنفق عليها الحكومة اللبنانية، أو أن تدفع الحكومة البدائل المالية لمن تنتدبهم إدارة المشروع لمثل هذه المهمة. بانتظار ذلك قد تتمثل الخطوات الأولى، كما يقدر القيمون على هذا المشروع، بإنشاء قسم حضانة (Day Care Center) يملك فرص التطور على أساس للإمكانيات المادية المتاحة.

خامساً: المؤسسات الدينية والاجتماعية

بين الجمعية الجنوبية الأولى «جمعية المواطنين المتحدين» ١٩١٢، وبين افتتاح نادي بنت جبيل الثقافي آخر نيسان/أبريل ١٩٩٤، ينتصب في الجالية على مدار ٨٢ عاماً، هرم المؤسسات والجمعيات الدينية والاجتماعية.[١١٩] قاعدة الهرم «جمعية المواطنين المتحدين» تقوم عريضة، بمهاجرين أوائل يستألفون «المواطنية» و«الاتحاد»، عصباً لاجتماعهم في مواجهة عالمهم الجديد. يعلنون ذلك بلا تحديد ديني أو مناطقي جامعٍ بين ربع أو مانعٍ عن قوم آخرين. وفي رأس الهرم، نادي بنت جبيل الثقافي في ديربورن، ترويسةٌ أخيرة وآخرة. فحدّ الانقسام في جالية الغربة، ينتهي عند حدّ خراج البلدات والقرى في البلد الأم ويمتثل لحدودها، رغم ما قد يثيره الأمر من مشاعر متضاربة من زهو أو عجز أو مقت لدى جمهور من البلدة أو من غير بلدة أو محلّة.

كانت قاعدة الهرم أكثر رحابة واتساعاً، يوم كانت الجالية أقل عديداً ومُكْنةً واتصالاً بالحياة الأميركية. وإذا كانت قلّة العديد، نصاب الكرام وعزاءهم في إقامة الوطن، وكان ضيق ذات اليد، والنفور من المجتمع الأميركي، دافعين أساسيين لأن يقوم اجتماع وجمعيات في الجالية باكراً غداة حلولها على الأرض الأميركية، فإن هذه الدوافع تبدو وكأنها شرط من شروط لحمة الجالية وتماسكها. فالاتحاد حرز الغربة، وأعداد المغتربين يومها ليست حريزة للانقسام. بالمقابل كانت خطوات الجالية باتجاه الكثرة واليسر فالغنى، تبدو وكأنها إمارات على الخلف وعلى وصول الفتنة علاناً إلى مكونات الجالية في الدين والطائفة والمنطقة والبلدة،

(١١٩) سنحاول في هذه الصفحات إلقاء نظرة على نشوء هذه المؤسسات والجمعيات الدينية والاجتماعية، مع التركيز على اثنين منها: نادي بنت جبيل الثقافي و«الجامع»، مؤسسة المركز الإسلامي في ديترويت.

ووصولها أخيراً، مكتومة في السرائر إلى العائلات الواحدة أو حتى الأسر الواحدة.

أ) المؤسسات الاجتماعية

تنقل المصادر عن جمعية أولى للمغتربين أقيمت في سنة ١٩١٢، «جمعية المواطنين المتحدين» (United Citizens Society). لا نملك عنها إلا الاسم محفوظاً عنواناً على غلاف كراس من محفوظات المركز الإسلامي (الجامع) في جوي رود، يحتوي على النظام الداخلي، ومعه تقرأ تاريخ التأسيس وعنوان المركز على شارع فيكتور،[١٢٠] مما يوضح ولادة ما يعتبر الجامع الإسلامي الأول في منطقة ديترويت.

سنة ١٩١٩، أي بعد سبع سنوات، تضيق شروط الانتماء إلى الجماعة، مع تزايد عديدها في هجرة ما بعد الحرب، فتغيب «جمعية المواطنين المتحدين»، المتحدين فعلاً، أو المتحدين صدفةَ وجودهم وبلا ضرورة ماسّة لجدولة عناصر اتحادهم، إذ يكفي وجودهم بعيداً شرطاً لاجتماعهم، تغيب هذه الجمعية، وينشأ بدلاً منها في هايلند بارك تنظيم إسلامي، ويتبعه سنة ١٩٢٢، وفي ديترويت نفسها، تنظيم إسلامي آخر.[١٢١]

تتحدد هوية هذين التنظيمين الإسلاميين بوضوح أكبر مع توسع الإقامة في ديكس. ففي سنة ١٩٣٢ يختفي هذان التنظيمان في ديترويت وينشأ في موازاتهما «جمعية النهضة العربية الهاشمية»، على قاعدة الولاء الهاشمي واستطراداً الانتماء الشيعي بأكثريته الجنوبية وأقليته البعلبكية، وجمعية «منارة الهدى» التي يجتمع على هديها مجموع المهاجرين السنة وهم من مهاجري البقاع الغربي تحديداً. تأسست في سنة ١٩٣٦، وابتنت الطابق الأرضي من جامعها سنة ١٩٣٨ لتضيف إليه طابقاً ثانياً

(١٢٠) ترد المعلومات على الغلاف كالتالي:

«United Citizens Society». Founded 1912.
Constitution and By-Laws. 97 Victor Avenue.
Highland Park 3. Michigan.

(١٢١) Haddad Yvonne, «Arab Muslims and Islamic institutions in America: Adaptation and Reforms,» in *Arabs in the New World* (Michigan, Detroit: Wayne State University, Center For Urban Studies, 1983), p. 68.

راجع كذلك عن الجمعيات المسيحية والإسلامية التي نشأت في ولايات أيوا وماساشوستس وواشنطن وداكوتا الشمالية: ص ٦٨ وما بعدها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المسيحيين كانوا في ذلك الوقت قد أتموا إنشاء جمعياتهم التي أشرفت على بناء كنائسهم (كنيسة مار مارون على شارع الكونغرس سنة ١٩١٦).

سنة ١٩٥٢، بعد أن ارتفدت بمهاجرين فلسطينيين بعد سنة ١٩٤٨. وقد تغير اسمها منذ سنة ١٩٥٢ وصارت تعمل تحت اسم «الجمعية الإسلامية الأميركية».(١٢٢)

أما بالنسبة إلى «جمعية النهضة العربية الهاشمية»، فقد كانت صدى للأجواء الهاشمية والفيصلية في العشرينات، والتي كان ما يزال يتردد في صدور المهاجرين الجنوبيين وقد غادروا البلاد مطويين على ود الحركة الهاشمية وعلى أجواء المؤتمرات السورية المنادية بفيصل مليكاً عربياً هاشمياً. فكانت «جمعية النهضة العربية الهاشمية» بهذا المعنى أول جمعية اجتماعية ـ سياسية تلفّ الجنوبيين المقيمين في ديترويت وضواحيها.

يردّ الجيل الثاني من المهاجرين الدور الأكبر في تأسيس هذه الجمعية إلى الشيخ خليل بزي، مبادراً في طرح الفكرة وتسويقها وناشطاً في خطوات التأسيس،(١٢٣) وكان على رأسها في أول تأسيسها. وقد قابله رئيساً أخيراً لها مع غيابها سنة ١٩٦٤، علي أسعد فواز. وقد استطعنا فيما بين هاتين الرئاستين، إحصاء أسماء رؤساء عدّة، فكانت أسماء: محسن أسعد (من بعلبك)، علي سمحات، أحمد حمزة فواز (رئيس، سنة ١٩٤٠)، علي منصور، حمد مشرف، حسين رستم، عبد الله برّي، محمد فرج، محمد طرفة.

على الصعيد العملي، لم تتأخر الجمعية في إنشاء ناد خاص بها سنة ١٩٣٦، وكان ذلك بعد أربع سنوات على إنشائها، وكان في الطرف الجنوبي من ديكس، في بناء مملوك من أحد البنوك اشترته الجمعية بعد أن تنادى أعضاؤها، بناءً على اقتراح من الشيخ خليل بزي، إلى إمداد الجمعية بأموال منهم، إما ديناً بدون فائض وإما تبرعاً هبة. وقد تأمن من خلال ذلك، إقامة المشروع من «الأفاضل» الذين

(١٢٢) راجع: عادل وصفي وعلي حسن، «حرب الجنوب: الحرب الخامسة آذار ١٩٧٨» (بيروت: منشورات فلسطين الثورة، ١٩٧٨)، ص ٣٣٢.

(١٢٣) ورد في الكراس الصادر بمناسبة حفلة مرور أربع سنوات على شراء النادي، وفي بطاقة التعريف الخاصة بالشيخ خليل بزي: «وأن فضيلته هو صاحب فكرة القرض وقد تم بواسطته وقد اشترك فيه بتقديم ألف دولار بدون [فائظ] وعلاوة على ذلك تبرع بتبرعات قيمة للمشروع وهو أحد مؤسسي النهضة العربية الهاشمية». راجع: «المساق التذكاري الخالد»، مصدر سبق ذكره، ص ٥.
ومن مراجعة بقية بطاقات التعريف الخاصة بالمتبرعين، نرى أن ١٦ شخصاً يحملون صفة «أحد مؤسسي الجمعية» أو صفة «السيد... وهو عضواً مؤسساً»، وترد الجملة دائماً منصوبة. أما أسماء هؤلاء الأعضاء فهي: خليل بزي، أحمد حمزة فواز، محسن أسعد، علي سمحات، فايز حسن، علي منصور، إبراهيم علوان، علي منصور، توفيق الزين، حمد مشرف، حسين رستم، محمد فرج، أحمد عثمان، قاسم غازي، أحمد مهنا، أحمد عباس فواز.

بعملهم، «ثبتوا المشروع وأعادوا الثقة والطمأنينة».(١٢٤) وقد استمر البناء قائماً حتى أوائل السبعينات حين هدم.

إلى جانب جمعية النهضة العربية الهاشمية، كانت تقوم جمعيات عدّة، لا نملك منها إلاّ الأسماء، وهي مستلّة من لائحة أسماء المتبرعين لمشروع بناء نادي جمعية النهضة العربية الهاشمية.(١٢٥) وهي جمعيات لا تبدو بمجموع أسمائها، (عدا واحدة) على قرابة مع توجهات جمعية النهضة الهاشمية، لا بل أن أغلبها قد يكون، في أساس قيامه، ردّاً على مشروع جمعية النهضة الهاشمية. وقد مرّت هذه الجمعيات دون أن يكتب لها الاستمرار أو الديمومة على اعتبار ضعف جمهورها المهاجر في منطقة ديترويت. أما الأسماء هذه فهي: جمعية الاتحاد الوطني، لجنة الإخاء العربي، جمعية الشبيبة العربية، جمعية العصر الجديد، فرع سورية الماسوني، إلى جمعيتين أكثر تحديداً في الانتماء والهوية، هما جمعية القديس مارون وجمعية الاتحاد البعلبكي.

وبين ما يلفت في هذا السياق وجود جمعيات نسائية ثلاث في لائحة المتبرعين: «فرع جمعية النهضة العربية للسيدات»، يقابله «المقاصد الخيرية النسائية» و«الجامعة العربية النسائية». وهي جمعيات لا تخرج عن مجرى التشكيلات الرجالية ومذاهبها كما هو واضح لا بل أنها تشكل بيّنة أكيدة على تعدد ميادين التجاذب بين جهات المهاجرين وتعدد ميادين النشاط والحركة.(١٢٦)

ويلاحظ في مجمل الجمعيات السابقة، وفي تلمس آثارها لدى الأجيال

(١٢٤) يخصص «المساق التذكاري الخالد»: «صفحة لذكر أسماء هؤلاء المتبرعين: صفحة لأصحاب القرض، تحية الإباء والاجتهاد من السادة الأفاضل الذين قدموا القرض لإتمام ثمن المشروع وهو أحد عشر ألف وخمسمئة دولار، الذين وفروا على الأمة ثمانية آلاف دولار فائظ وعشرة سنين وقت وفي عملهم هذا وقد ثبتوا المشروع وأعادوا الثقة والطمأنينة.
فاعترافاً بفضلهم وتقديراً لجميلهم فالنهضة تزين هذا الكتاب بهذه الصفحة الذهبية الخالدة لهؤلاء الأفاضل الكرام...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

(١٢٥) راجع: «المساق التذكاري الخالد»، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ ـ ١٠٥.

(١٢٦) في مجال الحديث عن التنظيمات النسائية نلفت إلى أن «القطاع» النسائي الجنوبي في جالية ديترويت ظل خلواً من التنظيمات حتى أواخر السبعينات، حيث استنسخت يومها لجنة حقوق المرأة اللبنانية في بيروت فرعاً لها في ديترويت بهمة «شباب» من الجالية. ولما لم تجد هذه اللجنة الفرعية في ديترويت، من الحقوق التي تتعلق بالمرأة والتي يطالب الفرع الأصل في لبنان بتحقيقها، ولما كانت غير قادرة على أن تتبنى الحقوق التي تطالب بها المرأة الأميركية، احتطت حقوقها وحملها اللبنانيين وانتهت من غير حسّ.

المتقدمة من أبناء المهاجرين الأوائل، أنها كانت تمثل «قسمة رضا» بين أطراف الجالية أو أنها «تسريح بإحسان» بين فئاتها. يظهر ذلك من فقدان أية رواية متداولة في الجالية عن جراحات عميقة أو صراعات وجود أو حتى صدامات «حدود». وتتأكد هذه المسيرة اللاحقة، بما ورد قبلاً سنة ١٩٤٠ من سلسلة أسماء في «المساق التذكاري الخالد»، تبرعت بأموالها أو كتبت مباركةً لرجال الجمعية في مناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة على إقامة البناء، وهي تحوي أسماء وافرة من مسلمين سنة ومن مسيحيين من لبنان ومن غير اللبنانيين، ومن منطقة ديترويت أو من غير منطقة أميركية.[١٢٧]

ومهما يكن من أمر جمعية النهضة العربية الهاشمية، فإنها تختتم بموتها سنة ١٩٦٤ مسلسل الجمعيات القائمة على خطوط الولاء والانتماء والهوى المحمولة من الوطن، والتي توقفت عن أن «تستندي» أو «تستنهض» الجيل الثاني من أبناء المهاجرين، أو حتى أجيال المهاجرين الأولى التي تباعدت في هجرتها وإقامتها خارج الوطن.

الجمعيات الاجتماعية التي خلفت جمعية النهضة العربية الهاشمية، تأخر نشوؤها حتى سنة ١٩٧٢، حين تأسس «المركز العربي للخدمات الاجتماعية». وكانت هذه الجمعيات أميركية الوجه والخدمات من حيث تركيزها على مساعدة أفراد الجالية على تخطي الصعوبات التي قد تعترضهم في مسيرتهم وفي حياتهم الجديدة. وفي هذا السياق يأتي المركز العربي في طليعة هذه المؤسسات العربية في ديترويت ومحيطها. تأسس على قاعدة زيادة التفاهم والتقارب بين أبناء الجالية العربية والجاليات الأخرى المجاورة، وعلى قاعدة توفير الخدمات التي من شأنها تحسين أحوال الجالية الصحية والاجتماعية والثقافية.[١٢٨] وقد بلغت خدمات المركز سنة ١٩٩٣ حوالي ٥٢ ألف خدمة هي في جانبها الأساسي (٣٢ ألف) خدمات في مجال الصحة والتوظيف والتعليم. أما تغطية النفقات المالية فتتم في ٧٠٪ منها على حساب «حكومة» ميشيغن، إضافة إلى ما معدله ١١٠ ـ ١٢٠ ألف دولار تأتي سنوياً صيغة تبرعات من الجالية.[١٢٩]

---

(١٢٧) من مناطق لانسنغ، تايلور، فلانت، نيويورك وحتى من سان فرنسيسكو في ولاية كاليفورنيا.

(١٢٨) حول دوافع إنشاء المركز العربي للخدمات الاجتماعية وميادين عمله والخدمات التي أسداها حتى أواخر السبعينات، راجع: جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(١٢٩) مقابلة مع حسن جابر. وفي تفصيلات أوسع هناك ترجمة ٧٠٠٠ وثيقة من شهادات الميلاد والطلاق والوفيات...، و٤٠٠٠ خدمة جمع شمل وإقامات ولجوء وتمثيل في المحكمة. وبحسب إحصاءات المركز هناك ٦٠٠ مدمن مخدرات من أبناء الجالية العربية يعالجون على نفقته.

المؤسسة الثانية الفاعلة، ولكن على الصعيد السياسي في الجالية، بامتدادها على المساحة الأميركية هي «اللجنة العربية ـ الأميركية لمكافحة التمييز العنصري» (American-Arab Anti Discrimination Committee (ADC)) التي أنشأها سنة ١٩٨٠ السناتور الأميركي من أصل لبناني، جيمس أبو رزق دفاعاً عن الصورة العربية التي تكونت مشوهة لدى الرأي العام الأميركي.[١٣٠]

كانت هذه اللجنة على تماس مباشر مع الجالية الجنوبية في ديترويت مع تولي هارولد سمحات[١٣١] رئاستها في ولاية ميشيغن عشر سنوات متتالية، منذ إنشائها سنة ١٩٨٠ وحتى سنة ١٩٩٠، وهو الذي يعود بأصوله إلى بلدة عيناتا الحدودية. وقد خلفه في رئاستها غسان بيضون من بنت جبيل لثلاث سنوات متوالية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، أي في مرحلة حرب الخليج وما رافقها من فورة سياسية داخل الجالية إجمالاً، سيما وأن الجو العربي لدى الجالية كان معارضة السياسة الأميركية ومواقفها في المنطقة العربية، مما جعل الجالية في مواجهة مباشرة مع نفسها من خلال موقعها في وجهيه المتناقضين الأميركي والعربي. وقد أسهم موقف الـ ADC القائم على معادلة وقوفه ضد احتلال العراق للكويت في جانب، ووقوفه في جانب آخر ضد التدخل الأميركي في أمور المنطقة، في خلق تغطية واسعة وثقة متبادلة بين هذه المؤسسة وجمهور الجالية في ديترويت، بحيث أصبحت هذه اللجنة الناطق السياسي الأقوى باسم الجالية على امتداد الساحة الأميركية.

---

(١٣٠) لمزيد من المعلومات عن النشاط السياسي للـ ADC سنة ١٩٨٢ راجع:

Gregory Orfalea, «Sifting the Ashes: Arab-American Activism During the 1982 Invasion of Lebanon,» *Arab Studies Quarterly,* V. 11, No. 2 & 3, Spring-Summer 1989, p. 208...

(١٣١) هارولد سمحات من أبناء الجيل الثاني في ديترويت. جاء أبوه إلى أميركا مطلع العشرينات وكان من مؤسسي «جمعية النهضة العربية الهاشمية».

وهنا نشير إلى أن «اللجنة العربية ـ الأميركية لمكافحة التمييز العنصري»، تنشط على امتداد ٧٧ فرعاً في الولايات المتحدة وكندا. ويعتبر المحامي عابدين جبارة من بلدة مرجعيون من الناشطين البارزين في مجالها. تولى رئاستها العامة على مستوى الولايات المتحدة وكندا حتى سنة ١٩٨٥. خلفه بعد ذلك المحامي ألبير مخيبر ثم هالة مقصود. وقد استطاعت هذه اللجنة أن تشق طريقها على مستوى الساسة الأميركيين على اعتبار أن الناشطين فيها أميركيون «عرب». على سبيل المثال كان المتحدث الرئيسي في مؤتمرها سنة ١٩٩٣ وزير خارجية أميركا وورن كريستوفر. وكان من بين الحضور المراقبين الـ ١٢٠، العديد من الرسميين الأميركيين بينهم العديد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي. من الشخصيات العربية التي دعيت للتحدث في مؤتمراتها: سليم الحص، نسيب لحود، حنان عشراوي، إدوارد سعيد...

الجمعية الثالثة، «مجلس جنوب ديربورن»، أكثر المجالس توجهاً صوب البلديات والتعامل مع قضايا البيئة. تشكل في بدايته من شباب الجالية الحديثي الإقامة، وقد وفدوا ديترويت على قاعدة الدراسة وعلى خلفية انتماء سابق إلى اليسار اللبناني، والذين سرعان ما رأوا أنفسهم جزءاً من مجتمع عربي يتجه إلى إقامة علاقات أميركية جديدة، بما تعنيه الإقامة من علاقة بشؤون المحلة وقضاياها من مسائل الإعمار والتلوث وإقامة الحدائق ونظافة الشوارع. وقد كانت لهذا المجلس وقفته المشهورة ضد مشروع رئيس بلدية ديربورن الأسبق (هابرد) الذي حاول هدم وجرف كامل الحي العربي في المدينة، بحجة تعرضه للتلوث، تخلصاً من إقامة العرب أقلية هناك. وكان هذا المجلس في صدد إقامة مهرجان سنوي في منطقة ديكس تتخلله حفلات ترفيهية وعروض فولكلورية وتعرض فيه بضائع ومنتجات شرقية. هذا بالإضافة إلى مهرجان رئيسي في قلب البلد في ديترويت يشارك فيه سنوياً، الآلاف من العرب ومن الأميركان.(١٣٢)

الجمعية الرابعة وتتمثل بـ «المركز الكلداني ـ العربي». وهي جمعية أنشئت في سنة ١٩٧٩، بهيئة عامة يغلب عليها العنصر العربي. مجال العمل الأساسي تقديم الخدمات الاجتماعية لأبناء الجالية من عرب وكلدان عراقيين.

الجمعية الخامسة، «النادي اللبناني ـ الأميركي»: وهو الجمعية الاغترابية الأولى التي تسمت بالنادي منذ انطلاقتها سنة ١٩٨٢. وبذلك تكون قد حددت دورها وموقعها سلفاً، بما يعنيه أمر النادي من أوجه نشاط متعددة. وهو النادي الوحيد الذي تشكل الرياضة يافطة أساسية من حضوره، لا بل أن نواته الأساسية كانت فريقاً لكرة القدم أنشىء في سنة ١٩٨٠. وقد قام فريق النادي بنشاطات رياضية خارج أميركا، عبر زيارات إلى رومانيا ولبنان. كذلك فاز النادي اللبناني ـ الأميركي بكأس الدورة العربية في أميركا سنة ١٩٨٦.

الجمعية السادسة، «غرفة التجارة العربية الأميركية»، وهي المؤسسة الأولى في بابها، أنشئت سنة ١٩٨٩ بمبادرة من رجل الأعمال اللبناني الحاج نسيب فواز. نشاطات هذه الغرفة تتعدى التجارة إلى الثقافة وأمور العلاقات السياسية العربية الأميركية، وتتعداها كذلك إلى التيارات السياسية داخل المجتمع الأميركي نفسه.

الجمعية السابعة، ونجمل فيها مجموعة الأندية التي استجدت كظاهرة جديدة

(١٣٢) راجع: جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

بدءاً من الثمانينات.. وإذا كانت جمعيتا أهل برعشيت وأهل كفر حونة هما الأسبق في التشكل وفي تحصيل الرخصة،(١٣٣) فإن «النادي الثقافي لأبناء بنت جبيل» هو الجمعية الأولى التي افتتحت كمؤسسة وكمركز في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

تطلّ الجمعيات الست السابقة، من خارج، على الجالية كأقلية تحاول أن تجد لها منزلة بين متحدات المجتمع الأميركي. أقلية لها قضاياها الكبرى المأزومة مع هذا المجتمع، في القومية وفي الدين. ولها قضاياها ومشاكلها في التكيف مع ثقافة هذا المجتمع ومع موجبات المواطنة الجديدة. أما الجمعيات الأخيرة أعني الأندية والجمعيات البلدية، فهي تطل على الجالية من داخل وعلى علاقات الأفراد المتبادلة من شباك «شيطان» التفاصيل الصغيرة في الإقامة والجيرة والحي والمسؤولية والزعامة، وهي تفاصيل ينتفي فيها «الغريب»، وهو هنا الأميركي المشدوه دائماً بتعاضد الجالية وتضامنها، خاصة في جمهور المدارس، حيث يتكتل الطلاب العرب صفّاً واحداً في حال «خناقة» بين تلميذ أميركي وآخر عربي.(١٣٤) وينتفي فيها «ابن العم» القريب من أهالي غير بلدة أو قرية جنوبية. يبقى وسط اللوحة «للأخوين» أو الأخوة من أبناء البلدة، متقابلين في وضع «مختلف جداً» هذه المرة، «يتزاجرون طيور السعد والنحس».

و«طيور النحس» جديدة في أجواء الجالية البنت جبيلية، ينكر اليوم المهاجرون الأقدمون إحساسهم بوجودها في أيامهم حتى بين العناصر المهاجرة

(١٣٣) حصل أهالي كفر حونة على ترخيص بتأسيس جمعيتهم في سنة ١٩٨١، أرسلت هذه الجمعية أثناء الحرب أموالاً تقدر بـ ٢٠ ألف دولار، إلى البلدة على دفعتين. توقف مشروع إرسال الأموال لخلاف على توزيعها. تتمثل في الجمعية عائلات البلدة إجمالاً (مقابلة مع الدكتور عبد الله حرب).
كذلك تأسست جمعية أهالي برعشيت سنة ١٩٨٠. نالت ترخيصاً رسمياً سنة ١٩٨٤. نسبة المشتركين فيها ١٥ ـ ٢٠٪ من أهالي البلدة المتواجدين في ديترويت. ٢٠٪ من الموازنة السنوية تأتي من الاشتراكات، الباقي من الموازنة يأتي عن طريق التبرعات كان الاشتراك الشهري ١٠$، ارتفع سنة ١٩٩٤ إلى ٣٥$ سنوياً للأسرة الواحدة. كانت الجمعية ترسل أموالها إلى رجال موثوقين في البلدة يتولون توزيعها كما يرون مناسباً. حالياً ترسل الأموال إلى هيئة النادي الموجود في البلدة، والذي كان قد أنشىء في سنة ١٩٧٤. ساهمت الجمعية بـ ١٠ آلاف دولار في إنشاء مدرسة في البلدة (مقابلة مع جهاد فرحات في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤).

(١٣٤) ملاحظة أوردتها شيرين عراف عن تساؤل إدارات المدارس والأهالي الأميركان وعجزهم عن فهم «دخل» الطلاب العرب جميعاً في أي مشكل فردي لواحد منهم.

الأكثر شغباً في السلوك والقيم.[١٣٥] كان أبناء البلدة قلباً واحداً لا يفرقون في عائلة أو في جيرة. كان ذلك التماسك رهناً بقلة أفراد الجالية. الاختلاف الحالي «زبدة» الكثرة في عديدها. إذ ترتسم مع الكثرة، من ناحية أولى، خيوط التفسخ مع انتقال الحساسية العائلية والعصبية إلى مضارب الإقامة الجديدة، ويرتسم من ناحية ثانية شعور بأن الأرض الأميركية أصبحت دار قرار، مما يحفز الأفراد والعائلات على الانهماك في إنتاج تاريخ خاص بهم، مع ما يرافق ذلك من تنافس وتأزم بين هذه «التواريخ» المتعددة. وكل هذه مطاعن لم تكن من هموم الجالية، يوم كانت هذه الأخيرة، أفراداً وموارد واغتراباً، محدودة في العدد والقدرة والإقامة.

ب) جمعية بنت جبيل بين «المركز» و«دار الندوة»

كانت «مدرسة المهاجرين» المساهمة الاغترابية الأولى المنظورة في مشاريع عمرانية داخل بنت جبيل. انتهى بناؤها في سنة ١٩٥٧. وكان للمهاجرين إلى أميركا حصة في تكاليفها بالطبع، ولكنها كانت تقل عن حصة نظرائهم المهاجرين إلى إفريقيا من أبناء البلدة. كان اسم محمد فرج يتردد كثيراً كراع لأمور الجباية المالية للمساهمة في هذا المشروع.[١٣٦]

المساهمة الثانية العلنية، كان ما يعرف بمشروع الخمسة دولارات، مبلغ شهري يجبى من كل أسرة، إلى أموال تجبى في الغالب من مناسبات الأعراس، وفي الأقل، من مناسبات المآتم، ترسل إلى الأسر المحتاجة في البلدة، في توزيع فردي يمتص أي أثر مباشر لها في حياة البلدة الاقتصادية.

وقد ابتدأ هذا المشروع في شباط/فبراير ١٩٨٣، وقد توزعت الأموال المرسلة من خلاله إلى بنت جبيل خلال الـ ١١ سنة الماضية، وفقاً للجدول التالي:[١٣٧]

---

(١٣٥) المثل الجاهز على ألسنة العديدين في هذا السياق يأتي من سنوات الثلاثينات والأربعينات، حيث كان هناك من أبناء البلدة من عمل مع عصابات «تشليح» زبائن البارات والحانات. كان هؤلاء «القبضايات» من أبناء البلدة، يطلبون من «مواطنيهم» عدم السهر في يوم كذا وفي محلة كذا، لأن اليوم يومها في «التشليح».

(١٣٦) هناك مساعدات غير ظاهرة أو غير مقدرة تبرع بها مغتربون لإصلاح بعض المراكز الدينية من حسينيات أو جوامع.

(١٣٧) من محفوظات كامل بزي، أحد الناشطين الرئيسيين في هذا المشروع. وقد أسقطنا من هذا الحساب مبالغ ٩٧٨ ليرة لبنانية و١٥ ليرة سورية و١٥ ماركاً ألمانياً.

السنة	$	السنة	$
١٩٨٣	١٢,١١٨	١٩٨٩	٧٤,٢٧٧
١٩٨٤	٢١,٧٥١	١٩٩٠	٥٢,٨٨٠
١٩٨٥	٢٦,٥٤٤	١٩٩١	٣٧,٢٤٢
١٩٨٦	٤٥,٥٠٧	١٩٩٢	٤٩,٧٧
١٩٨٧	٨٣,٤٠١	١٩٩٣	٤٣,٧٤٤
١٩٨٨	٨٢,٠١٦		
المجموع		٥٢٨,٥٥٧	

المساهمة الثالثة كانت مبلغ ٥٠ ألف دولار في محاولة من أبناء البلدة في الجالية لحفر بئر أرتوازية تغني أبناء بلدتهم عن سوق المياه الإسرائيلية....

أما على الصعيد الشخصي فقد كانت أموال المغتربين إلى أهاليهم في بنت جبيل، وما زالت، عدّة الإقامة أو عدّة المناعة في مواجهة الأوضاع في الشريط المحتل، أم في مواجهة الأوضاع في باقي لبنان، وكانت نخوة المغتربين في معاملات تسفير الأهل والأقارب وما زالت، أوسع بابِ أملٍ في الخلاص من الضيقة وسوء الحال. ولكن بنت جبيل كبلدة، لم تنل على يد مغتربيها ما حصلته منهم في عائلاتها وأسرها وأفرادها. وهو ما يدركه المغتربون أنفسهم. ويؤكد المغتربون الأكثر سبقاً في الإقامة والتحرك الاجتماعي، أن أكثر من ستة محاولات قامت منذ بداية السبعينات بهدف إنشاء رابطة لأبناء البلدة أو ناد لهم في ديربورن، من أولى مهماته ولاية حاجات البلدة من قبل مغتربيها.

في المحاولة السابعة استراح المشروع وكانت ولادة «نادي بنت جبيل الثقافي» (Bint Jbeil Cultural Center)، في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، على شارع ميللر في الطرف الشرقي من شرقي ديربورن. الهيئة التأسيسية تعكس الصورة العائلية للبلدة، وتتألف من ستة وستين عضواً،[١٣٨] تشاركوا على تفاوت في مساهمتهم في المشروع، بين شريك داعم بأمواله بما يتعدى كثيراً العشرة آلاف من الدولارات، أو بما ينقص عنها بالقليل. وبين شريك داعم بالمراتب القليلة من ألوف الدولارات، وبين شريك داعم «بصداق مؤخر لأقرب الأجلين»، مدفوعاً للمشاركة بالعمل من رغبة وطاقة.

يضم النادي في صيغته النهائية قاعة حفلات تتسع لـ ٦٠٠ ـ ٦٥٠ شخصاً،

---

(١٣٨) يسجلون في الجالية ريادة الحاج محمد طرفة وجهوده في إتمام هذا المشروع.

ومكتبة وقاعة اجتماعات وملاعب رياضية لكرة السلة ولألعاب القوى وغرف رياضة، وقاعات لقاءات لأطفال وتسلية لعجزة ومسنين. ثم إن النادي في طموح المؤسسين، هو نواة مشروع ثقافي تعليمي يتطور إلى مدرسة كبيرة في صالح الجالية.

لم تعن مؤسسة النادي نهاية الخلافات القائمة، والتي كانت تمنع الاتفاق على نَصْب المؤسسات في ماضي الجالية، ولم يعنِ قيامها نقطة توازن جديدة تقيم عندها تيارات البلدة وأشخاصها، بانتظار توازن آخر يستجد في المدى البعيد أو في المدى المتوسط، وإنما عنى قيامها وفي المدى المباشر، هدف رماية جديداً، من أسلحة الاختلاف والغرضيات في الهيئة الاجتماعية البنت جبيلية، والقائمة مغمدة أو مجردة، والتي أشهرت مع قيام النادي في رحلتها الأولى عبر صالة الحفلات.

يجمعون في الجالية البنت جبيلية، على نسبة الصعوبات في أمور ناديهم، كما في كل مشروع مشابه، إلى جرثومة زعامة العمل، إذ «قلّما يستعمل أحدهم لفظة «القيادة»، إنهم يفضلون مصطلح بلدتهم الأليف».(١٣٩) ونشدان هذا الموقع، يستهدي طرقاً وقواعد ونزاعات تحددت لزمن طويل خلا، وفي مجتمع وإقامة مغايرين لمجتمع أميركا وإقامتها. كانت الزعامة في المجتمع الأول محددة المواصفات بعد مخاض طويل، يكاد يغطي في البلدة ذاكرة الأجيال الثلاثة أو الأربعة الأخيرة من سكانها. وكانت النزاعات سلسلة «أوتاد» تربط عرى البلدة الداخلية وعلاقاتها مع محيطها الجنوبي في ظروف معيوشة ممهورة بأوقاتها. أما في أميركا فإن هذه النزاعات المحمولة «المجلّدة» حسب تعبير أحمد بيضون، والتي ظلّت على هيئتها القديمة تسري في الجالية وفي إقامتها الجديدة، فإنها لن تقدم في أميركا إلزاماً أو ربطاً تستثمره العائلات المختلفة في تثقيل وجودها بقدر ما تفتح أبواب التحلل من علاقات الاجتماع السابقة «فعصبة العائلة لا يصدر عنها، هنا، إلا إشارات ناقصة، مموهة بالتباس كثير يقرؤها كل على هواه وتنتج من الخلاف أكثر مما تنتج من التضامن. وما هو أدهى من النقص والالتباس، أن هذه الإشارات يجردها وسطها الأميركي من معظم قوة الإلزام التي لها في بلد المنشأ. فالذي يدير ظهره للجالية هنا ـ أو يحصر إسلامه ولبنانيته وما إليهما في بيته أو في وسط أوسع منهما بقليل ـ لا تملك الجالية أن تعاقبه. في بنت جبيل كانت أشياء كثيرة تخدم العصبية من اختيار المقهى الذي تجلس فيه إلى اختيار الدكان الذي تتحوج منه إلى إمكان الخدمة أو المساعدة في أصناف كثيرة من الظروف تعرض ـ أو هي

(١٣٩) بيضون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

أعدت بحيث تعرض ـ لكل إنسان. هنا لا يطرد فورد من مصانعه من لا يمتثل لأوامر الجالية ونواهيها. هذا لا يعني أن أبناء الجالية غير محتاجين إليها، بل يعني أن الحاجة لا تثمر إلا إلزاماً ضعيفاً، يحصره كل فرد أو مجموع أفراد في حدود يملك رسمها. لا آلة الوراثة سليمة إذن ولا إلزام الجماعة كاف. في بنت جبيل تضبط الجماعات الأفراد. أما هنا فالجماعة، حين ينظر إليها بعين الأفراد، إرادية جزئياً. أي أن رعاية استمرارها وفعاليتها رهينة ـ جزئياً أيضاً باختيار الأفراد الحر».(١٤٠)

بالعودة إلى «نادي بنت جبيل الثقافي»، حيث يغلب على الهيئة التأسيسية عامة، طابع إقامة قديمة في الوسط الأميركي، لا تقل في متوسطها عن الخمسة والعشرين سنة، وحيث يشكل أصحاب المؤسسات والإنتليجنسيا الصفة الغالبة على صورتها العامة، فإن نجاح هؤلاء المؤسسين على الصعيد الشخصي في ميدان العمل والوظيفة يبدو واضحاً ولافتاً، وليس هذا ببعيد عن معرفتهم الكاملة بطبيعة المجتمع الأميركي وطبيعة عمل مؤسساته الأهلية. ولكن هذا النجاح «الأميركي» سيبقى ناقصاً إن لم يترجم إلى نجاح اجتماعي «بنت جبيلي» وسط الجالية، وهو نجاح يعزّ الحصول عليه أو الوصول إليه، دون استثارة مواجد قديمة من علاقات البلدة في عائلاتها وأفرادها. لذلك راحت الأطراف العديدة، في محاولتها شق طريق لها في قيادة النادي أو في الوصول إلى واحد من مقاليده، تستعير من العلاقات اللبنانية البنت جبيلية شواهدها السابقة، تستعيرها أو تستعيدها بأقصى أطرافها الحادة في نظرتها إلى تبدل موقع هذا أو ذاك من الأفراد، أو في موقع هذه أو تلك من العائلات. وكان يسعف هؤلاء الأطراف ويرفد حركتهم تيار المهاجرين المتأخرين الذين أمّوا أميركا في الثمانينات، وهذا ما سرّع بإنزال المهاجرين القدماء، ونعني بهم مهاجري ما قبل سنة ١٩٧٥، إلى لولب العصبيات المحلية وهو ما كان هؤلاء، في غفلة عن أثره الفعلي داخل مجتمع المهاجرين العريض.

إن «نادي بنت جبيل الثقافي»، يحمل كل مواصفات المؤسسة أو «المركز» من حيث حيازته الشرعية الأميركية، التي تحددت بموجبها أنظمة هذا النادي في شروط الإنشاء وفي شروط آلية العمل الداخلية وفي التعامل مع المداخيل المالية والاستثمارات والنفقات، وجميعها محددة بدقة تمنع أي التباس أو تداخل في الصلاحيات والمواقف. ولكن هذا النادي في وجهه وحركته البنت جبيلية أصبح خارج هذه القوانين والضوابط التنظيمية المحددة، وخارج حدود العمل الثقافي، مع

(١٤٠) المصدر نفسه.

استغراق كامل في مسالك في العمل الاجتماعي لا تنطبق في شيء على مقاييس العمل الاجتماعي في المؤسسات الأهلية الاجتماعية الأميركية. فعلى صعيد آلية العمل مثلاً تخضع، تعديلاً أو إلغاءً أو إقراراً مجدداً، إلى هذا الشخص أو هذا الموقع أو هذا التوازن أو الموقف.

أما عن الجانب الاجتماعي من أعمال هذا النادي الثقافي، فإن القيمين يأنسون في الحديث عن مهام اجتماعية للنادي تفيض عن دور مهامه. ليس بسبب ضخامتها أو جسامتها، فهي على العكس من ذلك تماماً، وإنما في خروجها عن مهمات النادي بصفتيه الثقافية والاجتماعية، ودخولها في حيّز أضيق من أمور الروابط العائلية، أو دخولها في ميدان عمل غير مؤسسات اجتماعية أو خيرية أخرى أميركية حكومية أو أهلية. مثال ذلك الحديث عن لجنة سرية من قبل إدارة النادي، مشكّلة من عناصر ثقة من أبناء البلدة مهمتها التوفيق بين أرباب أسر من أبناء بنت جبيل على خلافات تقف بهم على أبواب الطلاق، أو تولي أمر هداية شباب من أبناء الجالية وإرشادهم إلى سواء السبيل في سلوكهم من حياتهم الأميركية.

في هذه الأبواب من الخدمات تتجاوز الهيئة الإدارية، فيما تتجاوز،[141] نفسها هيئة إدارةٍ للمركز، إلى هيئة كبار القوم في «دار ندوة» يتطارحون شؤون الجالية والبلدة، من مقاييس ومَراقب متعددة، تدخل فيها حسابات القرابة والعائلة والصداقة الحميمة والمآرب الشخصية، وتوازن القوى داخل الهيئة نفسها وما تحتمه من جذب لأطراف أو خلع لآخرين. وفي مثل هذه الأجواء بالضبط تُسَدّ أبواب المحاسبة وتضيع مواطن السوء والخلل والتجاوزات في الأمانة الإدارية أو في الأمانة المالية أو في الأمانة على المواقف، وأخيراً في تأمين كل طرف من الأطراف وضمانته في «المعاهدة على ما في نفسه»، براءة على مساهمته وتقديماته.

ج) المؤسسات الدينية

من موقع التهذيب الموروث، أو من موقع التهذيب الواجب، أو من موقع الحرص على وحدة الجالية، أو من موقع الحرص على وحدة الجسم الديني، أو

(١٤١) تتجاوز مثلاً أبواب الإدارة الأميركية وأبواب المواطنية الأميركية وأبواب العلاقات العائلية نفسها، وتتجاوز مؤسسات تعويضات البطالة وعيادات الطب النفسي، وتتجاوز، وهذا هو الأهم، حبل السرّة البلدي والعائلي المؤهل قبلها، للدخول على خط حل هذه المشاكل، حلاً توازنياً أو قيصرياً.

من هذه المواقع جميعاً، يصر علماء الدين في ديربورن على اعتبار تعدد المؤسسات تعدداً في منابت الخدمات، وتعدداً في الرغبات والاندفاع في خدمة الجالية. أما الأجواء العامة في الجالية فتذهب غير هذا المذهب وتفلش الأمور «بساطاً أحمدياً» وتروي الوقائع «برساميلها». برأسمال العصبية: خلافات في الانتماء الجهوي. برأسمال السياسة: المؤسسات الدينية في ديترويت ترجيع للانقسام السياسي في لبنان بين موالين لحزب الله وموالين لحركة أمل. برأسمال الذاتية والصراع الشخصي على النفوذ. وأخيراً برأسمال تخالُف الذهنيات الموجودة بين متأمرك قطع أشواطاً في تعامله الأميركي، وبين مهاجر جديد لم تحلل له بعد، لغته الضعيفة وإمكاناته المادية القاصرة وإقامته القصيرة، النزولَ في الحياة الأميركية.

تبدأ المؤسسات الدينية الجنوبية، في ما اصطلح على تسميته بالجامع، على شارع فكتور في قلب ديترويت، والذي ظل قائماً حتى أوائل السبعينات كما يخبر القديمون من الجالية. تبعه بعد مدّة من تأسيسه طابق للصلاة، أي أقيم طابق ثانٍ في بناء النادي الهاشمي إلى جانب القاعة المخصصة «لمدرسة الأحد».

المركز الإسلامي الأول، أقيم تحت اسم المركز الإسلامي في أميركا. ولكن التسمية المتداولة تعطيه اسمه الفعلي «الجامع»، اسماً علماً بدون أية زيادة أو توضيح. فقد تعدى كمؤسسة، الدور الذي يرتسم لمركز أو مسجد إلى دور المؤسسة الجامعة، في الموقع الديني وفي الموقع الاجتماعي.

تولت «جمعية المركز الإسلامي»، الجمعية التي أسسها الشيخ محمد جواد الشري[142] سنة ١٩٥٩، أمور هذا الجامع وقد واجهت في خطواتها تلك مواقف معارضة من سنيّة أو من شيعية، خصوصاً وأن طموحات الشيخ الشري كانت ترى في المشروع العتيد مشروعاً جامعاً لمسلمي ديترويت من سنّة ومن شيعة. وهذا ما يأخذ بالطبع من موقع جامع ديكس. خاصة وأن الجامع الجديد سيقام في نقطة هي الأكثر بعداً يومها عن بؤرة التلوث في المنطقة: مداخن مصانع «الروج». وبالفعل نجح الشيخ، بداية، في أن يكون الجامع الجديد، الأول في أميركا على الأقل،

(١٤٢) حضر الشيخ محمد جواد الشري (بأل التعريف كما على ألسنة المهاجرين) إلى الولايات المتحدة الأميركية أول الخمسينات بناء على التماس من جمعية النهضة العربية الهاشمية، وقد واجه منذ إقامته مشاكل جمّة مع بعض أبناء الجالية، ولم يخل الأمر من تطاول على مكانة الشيخ، أدى به إلى ترك ديترويت والعودة إلى لبنان. وقد عاد الشيخ إلى أميركا بعد اعتذارات والتماسات عديدة (مقابلة مع الحاج محمد طرفة).

الذي يصلي فيه الشيعة والسنّة معاً.

استشعر الشيخ الشري المدّ العروبي الناصري أواخر الخمسينات، وامتداد تأثيراته إلى خارج العالم العربي. فكان له لقاء مع جمال عبد الناصر في سنة ١٩٥٩، قرر على أثره عبد الناصر منح جمعية المركز الإسلامي مبلغ ٤٤ ألف جنيه مساعدة لها في بناء مركزها الديني. الرواية المتداولة في الجالية الجنوبية، تدعي أن السفير المصري أصرّ بتحريض من معارضين سنّة للمشروع، ومن معارضين شيعة لمواقف الشيخ ولموقعه، على القول بأن المبلغ هو أربعة وأربعون ألف دولار، وهذا ما ينقص المبلغ إلى الثلث على اعتبار أن قيمة الجنيه الواحد تساوي يومها ٣ دولارات. لم يكن أمام الشيخ من بدٍ في قبول المبلغ ومباشرة العمل، مع تعويض المبلغ المنقوص بتبرعات من الجالية، ومن غير موقع آخر، كقبول مبلغ ٧ آلاف دولار من المملكة الأردنية الهاشمية.[١٤٣]

بدأ العمل في بناء الجامع سنة ١٩٦٢، وانتهى في سنة ١٩٦٤، في منطقة تقع في قطاع من مدينة ديترويت على تماس مباشر مع إقامة الجنوبيين في حيّهم الرئيسي «شرقي ديربورن».

إن ما تتوجب الإشارة إليه في مجال الحديث عن الجامع في نشأته واستمراره هو قيامه بداية على قاعدة المؤسسة الدينية. مؤسسة بمعنى الإدارة الجماعية وبمعنى مفهوم الأكثرية والأقلية وبمعنى المحاسبة المالية وفي وجوب الحصول على أذونات بالصرف،[١٤٤] وفي وجوب دفع الضرائب المترتبة. هذا في جانب، وفي جانب آخر بمعنى خضوع العالم الديني لإرادة الجماعة في الاختيار والتزكية، وفي التثبيت والاستمرار وفي الإعفاء وإنهاء الخدمات.[١٤٥]

كانت إدارة الجامع من خلال هذه القواعد إدارة جديدة في تنظيم المؤسسات

(١٤٣) أرسلت الحوالة البريدية المصرية بالمبلغ من قبل البنك الأهلي المصري ـ القاهرة، بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩. وفي محفوظات الجامع كذلك صورة عن كفالة مصرفية تقدم بها الحاج حسين مقلد وزوجته الحاجة فاطمة، وذلك للحصول على القرض المصرفي من أجل المباشرة في بناء المركز الإسلامي.

(١٤٤) مؤسسة ليس بإمكان أي شخص أن يتصرف بأموال لها إلا بموجب شيك، حتى ولو ١٠ دولارات (مقابلة مع الحاج نسيب فواز).

(١٤٥) يتم اختيار العلماء لمدة محددة من قبل مجلس الأمناء. وهي الطريقة الوحيدة للنجاح. ليس للشيخ إلا معاشه وحسب. أما أن يأتي ويبقى ٤٠ سنة فهذا «ما عاد ينجح» (المقابلة نفسها).

الدينية الشيعية وقد حازت، على ما يؤكد الحاج نسيب فواز، على موافقة وتفهم الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

الشيخ محمد جواد الشري تقبل الفكرة من بدايتها، مع اطلاعه على أصول التنظيم في المجتمع والمؤسسات الأميركية. احتفظ الشيخ لنفسه، في أثرة على باقي أعضاء مجلس الأمناء، بامتياز حق الفيتو وحسب، أي حق الاعتراض على أي قرار يتخذه هذا المجلس، دون أن يكون له بالمقابل الحق في فرض تصور مغاير، إلا في حال حصوله على موافقة المجلس، إذ عندها تصبح الأمور لعبة أكثرية وأقلية. لكن الشيخ نفسه عاد، وبعد عشرين سنة من إنشاء مجلس الأمناء في المركز الإسلامي،ونزع عن نفسه هذا الحق، فآل أمر التقرير بكليته إلى كامل مجلس أمناء سواسية في المقام والصلاحية. القريبون من الشيخ يؤكدون أن قراره ذاك، جاء لأنه لم يكن يأمن، وقد بلغ الكبر والشيخوخة، لمن سيخلفه في محراب الجامع إماماً، أن يكون متفهماً طبيعة التنظيم المؤسساتي الأميركي ومقيماً عند حدودها.[١٤٦] ولم تبخل تقلبات الأحداث التي أعقبت وفاة الشيخ في إضفاء الصدقية وبعد النظر على موقفه ذاك. فقد شكلت صلاحيات إمام الجامع في حدودها المالية والإدارية والسياسية، مصادر الخلاف المستمر، حتى هذه الأيام، بين مجلس أمناء الجامع، وبين سلسلة رجال الدين الذين تعاقبوا على إمامة الجامع بعد وفاة الشيخ الشري، إذ سرعان ما كان خلاف الطرفين ينفجر أمام متراس كل منهما، واحد عند ثوابته المكتسبة في فهم وتنظيم المؤسسة، وآخر عند ثوابته المتوارثة حول موقع رجل الدين من المؤسسة الدينية. كانت الثوابت المكتسبة لا ترى تعارضاً بين تنظيم مؤسسة دينية وما يشاكلها من مؤسسات اجتماعية كما يعمم نعيم بزي،[١٤٧] أو كما يصور الحاج محمد طرفة بتخصيص أدق، إذ لا يجد أي «فرق بين متطلبات الدين الإسلامي وبين القانون الأميركي سوى في قضية واحدة إلا وهي تعدد الزوجات».[١٤٨]

ظل الجامع مؤسسة دينية وحيدة تدير أمور الجالية الجنوبية الشيعية حتى سنة

(١٤٦) تشكل هذه المسألة مدارات جوانب الحوار الدائم بين رجال الدين الوافدين حديثاً إلى أميركا وبين المؤمنين من أبناء الجيل الثاني من المهاجرين، حتى بدا وجه الأزمة بالنسبة لهؤلاء يتمثل في وجود رجل دين يتفهم فعلاً العقلية الأميركية (مقابلة مع المهندس طلال طرفة).

(١٤٧) أمين سر نادي بنت جبيل الثقافي. مقابلة في تموز/ يوليو ١٩٩٤.

(١٤٨) مقابلة تموز/ يوليو ١٩٩٤.

١٩٨٢ حيث تمّ افتتاح مؤسسة ثانية يؤمها الشيخ عبد اللطيف بري وتعرف اختصاراً بـ «المجمع» (Islamic of Knowledge).

لم يصدر افتتاح المركز الجديد عن حاجة لاستيعاب الفائض عن طاقة المركز الأول (الجامع)، ولا كان خطوة في أخذ بعض الحمل عنه. كان الجامع لا يزال أكبر من متطلبات الجالية: فناؤه يتسع لأي جمهور من المصلين، وقاعة اجتماعه أيام العطلة الأسبوعية تلبي مجتمع الجالية بارتياح، ومقاعد صفوف مدرسته اللغوية في الآحاد والعطل القصيرة أو الطويلة، ما زالت فوق أعداد الطلاب من طالبي لغة قومهم، وأوقات شيخه تفيض عن حاجة الجالية إلى الفتاوى والمشورة. لم يكن في الجالية يومها من يأخذ في أمور الفتيا بتقليد أو مقاليد أو مذاهب جديدة.

كان الأمر في صلبه، استجابة لما يتعدى مؤسسة «الجامع» إلى جماعة الجالية، مع تطور عديد أفرادها وما يعنيه ذلك من مشارب وأهواء وحسابات، وما يتولد عن ذلك من أسباب «الحزحزات [الحزازات] والمشاحنات» على حد تعبير «عينٍ» مغترب، أو من أسباب «الحزحزات والمشاحمات» على حد توضيح «عينٍ» مغترب آخر، وكانت كلها وراء التماس مجيء عالم آخر، قدم من خارج الانقسام وفي غربة عن مجرياته. ولكن هذا العالم، مع حضوره، لم يستطع أن ينجو بالمؤسسة الجديدة عن أن تكون في موقع يقابل موقع الجامع، أو بنفسه من أن يكون في طليعة جمهور مختلف من جمهور الجامع ومحازبيه في نوازعه في الانتماء إلى مناطق وإلى قرى مختلفة وفي التوجه السياسي وفي تاريخ حلولٍ مختلفٍ على الأرض الأميركية.

وفي طرف الجامع، ومع تقاعد الشيخ الشري عملياً قبل وفاته بفترة ليست بالقصيرة، تداول أمور الجامع عملياً، مجموعة من المشايخ، ولكن الخلاف بينهم وبين مجلس الأمناء كان ينتهي بخروج المشايخ الجدد من مؤسسة الجامع، بعد رفضهم العمل بموجب الحدود التي كان يرسمها مجلس الأمناء. فأقدموا تالياً على الانفراد بأمورهم، وأنشأوا مراكز دينية مستقلة، وقد أسفر هذا العرض، إلى الآن، عن افتتاح ثلاثة مراكز إسلامية في ديربورن (المجلس الإسلامي في أميركا ١٩٩١ بإمامة الشيخ برو، والمسجد الإسلامي ١٩٩٢ بإمامة الشيخ صايل الأتات، دار الحكمة ١٩٩٦ بإمامة الشيخ محمد علي الحق الإلهي)، ليصبح العدد الإجمالي خمسة مراكز دينية متجاورة، على ما يشبه الانقطاع في التواصل والعلاقة.

لقد أدى تنافس المراكز الدينية فيما بينها إلى العودة صوب أكثر مواجد الفكر

الشيعي غلباً، أغنى السيرة الحسينية، حيث ارتد قراؤها في هذه المراكز إلى الصور التي سبق لكبير علماء الشيعة في بلاد الشام السيد محسن الأمين أن أنكرها رواية وواقعة،[(١٤٩)] وهي صور لم يألف مثلها الوجدان في المنطقة الحدودية إجمالاً، وفي محيط بنت جبيل تحديداً، مع قراءة هنيء الصورة الحسينية وسائغها السيد علي الحكيم، حيث تأتي السيرة الحسينية لديه في الرواية والإيقاع والصوت، بلا ادعاء أو مجاهدة أو مشقة، تأتي وكأنها استذكار وجداني داخلي يتصاعد بصوت عالٍ.

كذلك أدى التنافس بين هذه المراكز إلى مباراة في التزمت، وصلت بالأمور إلى حدّ منع الاختلاط في المقاعد والطاولات في اللقاءات الجامعة أو في مقاصف هذه المؤسسات بين الأقارب والمحارم من النساء والرجال.

لن ندخل في تفريعات ومواقف الجالية من ذلك، فلهذا شأن آخر،[(١٥٠)] ولكن ما يهمنا هنا، هو أن هذه المواقف، في بعض منها، أصبحت ارتداداً بالمهاجرين عن دواعي حضورهم الأساسي إلى الولايات المتحدة من تحصيل للعمل أو للعلم، فليس بغريب مثلاً أن نجد من يستفتي عالماً على صفحات الصحف العربية، أو النشرات المختصة بهذه المراكز، عن جواز القبض من أموال الدولة والبقاء بلا عمل لأنها دولة ملعونة. أو أن يستفتي آخر في جواز التهرب من مصلحة الضرائب، باللعب على حسابات في العمل والمؤسسة. أو أن يستفتي ثالث في جواز الغش في الامتحانات على اعتبار الجامعات الأميركية جامعات نظام عدو للإسلام. ولا تشكل الإجابة «بعدم الجواز»، تحللاً مما نذهب إليه أو نفياً له، لأن الأجوبة هنا لا تطعن في شرعية السؤال من أساسها.

(١٤٩) وقف السيد محسن الأمين موقفاً نقدياً من النصوص التي تلقى في المجالس الحسينية فأنكر الكثير من قصصها واعتبرها «أخباراً مكذوبة وأغلاطاً شائنة». ويروي السيد أن قارئاً «قرأ يوماً في الكاظمية فلم يذكر في ذلك المجلس حرفاً واحداً صادقاً. وكان إلى جانبي السيد المهدي آل السيد حيدر فقلت له أقسمت عليك بالله هل فيما ذكره هذا الرجل حرف صادق؟ قال لا. قلت فلماذا لا تنهون؟ قال لا نستطيع... وهؤلاء القراء ليس لديهم ذرة من علم ولا معرفة وأكثرهم من العوام ومن كان ذا معرفة لا يتحرى إلا الصحيح ومثل هذه الأمور تجري في كل فرقة وكل طائفة. «المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق» (إعداد)، «المصلح الإسلامي السيد محسن الأمين في ذكراه السنوية الأربعين»، نيسان/أبريل ١٩٩٢، ص ٢٧.

(١٥٠) راجع عن مواقف بعض الأهل ورؤيتهم لانعكاس هذه المواقف على جيل أبنائهم: بيضون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧ ـ ٢٨.

ومن ناحية ثانية، فقد أدى تعدد المراكز وتنافسها المباشر الصريح، إلى تشارب متبادل بين هذه المراكز وبين التفريعات والانقسامات المناطقية والبلدية والعائلية، بحيث أصبح البعض من هذه المراكز مصبات مشرعة، وشرعية بالطبع، لتلك الانقسامات. ولا تغير في الأمر تأكيدات المقامات من رجال الدين، بعدم أخذ واعتبار الإشارات أو الدلالات البارزة في هذا المجال، والتخفيف من وقعها، لأنهم يجهدون في مواعظهم في دفع هذه الأمور الطارئة على الجالية إلى خارجها، ويجهدون في بعث أخوة إنسانية وإسلامية بعيدة عن عصبية أو حمية جاهلية،[١٥١] وحتى مع تسليمنا بذلك، فمن يمنح جمهور هذه المؤسسات براءة مماثلة، أو صفة تمنع الترجيعات البلدية أو العصبية من أن تبقى «ديوان» اجتماعه الأرحب.

لقد تحوّل جمهور هذه المراكز الدينية، في منطقة ديربورن، في الكثير من روادها ونشاطاتها ومواعظها إلى جزر منفصلة. فهي، في وجه أول، منفصلة عن مجريات السياسة اللبنانية بما تعنيه السياسة من تداول في أحوال الناس في لبنان، مقيمين في دولة لبنانية أو مقيمين في قرى جنوبية على أشواك الشريط الحدودي المحتل، حتى أن مراجعة الخطب والمواعظ الدينية التي تلقى تباعاً في العديد من هذه المراكز أو في ساعات البث التلفزيوني العربي على الأقنية المحلية، تجعلنا نشعر كم تبدو هذه الخطابات وكأنها موجهة إلى جالية هبطت من علٍ على الأرض الأميركية، مقطوعة عن أية أصول أو جذور، وتجعلنا نشعر كأن التوجه الديني مصوّب إلى جمهور، ما زال يعدُ في أيام إسلامه الأولى، غريب عن أحكام دينه، مع أن جمهور هذه المراكز في مجمله إمّا جمهور عتيق في أمور دينه، وفد إلى ديترويت وقد امتلأ منها، وإما جمهور طازج في اغترابه، لم تعفُ آثار أقدامه رواحاً وغدوة إلى جوامع إقامته اللبنانية في قراه الجنوبية أم في ضاحية بيروت المتجهة جنوباً. أما ما قد يتبادر من سياسة، في الجملة السياسة الوحيدة التي لا ترد إلا لماماً في بعض الخطابات الدينية، والتي تُلعن فيها إسرائيل والصهيونية، فليس شيئاً من هذا القبيل. يكتفي الخطاب بالتذكير بوجوب لعن إسرائيل والصهيونية، اللعنة المؤبدة إلى يوم الدين. وفي هذا تكبير للحجر لمن لا يريد أن يضرب به. أمّا ما

(١٥١) يؤكد الشيخ صايل الأتات (من شمسطار قضاء بعلبك) وهو مرشد المسجد الإسلامي في ديربورن، على عدم وجود مثل هذه العصبية في جمهور أي من المؤسسات الدينية لا سيما في جمهور المسجد الإسلامي ديربورن «لأن وجود أهل الجنوب من وجودنا! وعرضهم من عرضنا! وكرامتهم من كرامتنا!». مقابلة تموز/يوليو ١٩٩٤.

تستلزمه لعنة إسرائيل من معارف وإعلام ومواقف أو من متابعة: من عدم السفر على طائراتها أو من عدم تحصيل الفيزا من السفارات الأجنبية المعتمدة لديها، إلى سياساتها وممارساتها في القمع والقهر، مباشرة من قبل ضباطها وأجهزتها، أو مداورة على أيدي أجهزتها الشريطية المحلية، إلى طوابير الذل والرهبة على معابر الشريط المحتل وبواباته، إلى سعيها في إفراغ الشريط من سكانه، إلى ممارسات الجيش الجنوبي في مراكز تحقيقاته أو في زنزانات سجن الخيام، إلى التزامات مفترضة للسلطة اللبنانية تجاه سكان هذه المنطقة المحتلة، إلى ما تجب معرفته عن بعض القرى الحدودية المختومة على دمارها أو على فراغها، كل هذه الأمور وغيرها تبدو بلا موجب أو بلا نكهة أو بلا مطرح في الكلام.

يرد وجه من وجوه هذا الأمر، إلى تنافس هذه المؤسسات على استقطاب جمهور، أو على الإمساك بجمهورها الحاضر، وهذا ما يستدعي عدم إغضاب هذا الجمهور. والتفصيل في عداوة إسرائيل، يفترض تفصيلاً في الأحداث والحوادث، ويفترض بالتالي مد اليد إلى بطانة وأعباب القرى والعائلات وعلاقاتها، داخلها وفيما بينها. ويفترض كذلك الوصول إلى زوايا أكثر مباشرة وحرجاً، أي إلى مواقف زبائن عديدين يستوطنون هذه المؤسسات، كل أوقاتهم وكل أوقاتها ومناسباتها.

وفي الوجه الآخر من الانفصال، تبدو هذه المؤسسات منفصلة عن الناس في شبكة حياتهم الأميركية، بعيدة عن أن تشكل جامعاً فعلياً لقضايا الجالية، إذ هي مؤسسات ما زالت دون النظر إلى نفسها مؤسسات إسلامية في مجتمع أميركي يفترض أوجه تعامل جديدة. وهي ما زالت كذلك قائمة على خلفية وأفق العلاقة الدينية لدى الطوائف في لبنان،[١٥٢] أو على خلفية وأفق الرؤية الدينية الخالصة لبعض أحكام الدين التي تتناول السيرة والسلوك اليومي، بحيث تبدو هذه الإرشادات الدينية خارج توليفة جيل الشباب مع طبيعة الحياة الأميركية، شأن محادثتها هذا الجيل في ضرورات النظافة، وهو الجيل الذي غدت النظافة لديه سلوكاً يومياً

(١٥٢) رداً على سؤال حول العلاقة مع السلطات الأميركية أو مع مؤسسات دينية في المجتمع الأميركي، أجاب عالم، قيّم على مؤسسة دينية الشيخ صايل الأتات: نحن ننطلق في علاقتنا من قاعدة إسلامية واضحة «وجادلهم بالتي هي أحسن». رافضاً القول بأن قواعد «الأحسن» يضبطها في أميركا الأظهر والأقوى. وفي جواب حول علاقة المؤسسة التي يتولى إمامتها بالمسيحيين اللبنانيين في ديترويت قال: بأن هناك علاقة «مع مسيحيين وطنيين أو من دون خلفية سياسية».

أصيلاً وليست حاجة متولدة، أي أنها لم تعد «مفهوماً» و«مبدأ»، يجب السير بموجبه طلباً للراحة والفلاح. ومثل ذلك الحديث في «التطيّب» و«الجراثيم». أو تبدو هذه الإرشادات خارج توليفة نظرة الشباب وتعاملهم مع القوانين حول الضمان والضرائب والمساعدات وتوزيعها، أو حتى تبدو خارج توليفة النظرة الجماعية في الجالية حول أمور جوهرية تتناول أسساً في علاقات الجالية وبنيانها، كظاهرة الطلاق مثلاً، حيث يدور الحديث في الجالية على ضرورة تلازم مسار الزواج المدني الأميركي مع عقد الزواج الديني المسلم، لا بل قد يكون وقوع الشرط المدني أساساً لإقامة الشرط الديني، عقداً أو فسخاً لعلاقة الزواج. يدور الحديث في ذلك مع ارتفاع نسبة الطلاق إلى ٤٠٪ ـ ٤٥٪ من حالات الزواج في السنوات الأخيرة[١٥٣] فإذا الثقوب التي تتخلل العلاقة بين المراكز الدينية، تشكل منافذ للوصول إلى سرعة في تحصيل طلاق متحلل من كثير من المستلزمات والموجبات الإنسانية أو المادية.

لقد أدى إغفال المؤسسات الدينية في الجالية، الحديث عن المجتمع الأميركي وصعوباته ومآزمه من قوانين وتشريعات وأحداث في السياسة وفي الاجتماع وفي البيئة وحتى في الرياضة، بالإضافة إلى ما سبق، من إغفال الحديث في أحوال الوطن الأم وأسئلته وقضاياه، وإغفال الحديث في الشريط الحدودي المحتل هموماً ومآسي احتلال، أدى كل ذلك إلى إنعاش علاقات اجتماعية داخل الجالية تقوم على تناول ميسور وحواضر البنى الاجتماعية وعلاقاتها التي كانت قائمة داخل القرى بين عائلاتها أو بطون عائلاتها أو حتى أفرادها، هذا ما بدا واضحاً في مجمل النشاطات والاحتفالات التي تدور في قاعات هذه المؤسسات، وهي نشاطات تكاد مع اتساع الجالية أن تصير أسبوعية.

ولم تنج المؤسسات الدينية من أن تسير في ركب هذه العلاقات، لا بل من أن تصبح علماً عليها في العديد من المناسبات.[١٥٤] وقد حازت هذه الانعكاسات تحت سقف تلك المؤسسات شرعية أهلتها للخروج إلى العلن في

(١٥٣) تبلغ نسبة الطلاق ٤٠٪ حسب الشيخ حسن حبحاب. و٤٥٪ حسب إحصاءات دقيقة لدى الشيخ صايل الأتات. فقد بلغت حالات الزواج الواردة في السجل الموجود لديه ١٠٠ حالة، انتهت لاحقاً ٤٥ حالة منها بالطلاق.

(١٥٤) في العديد من المناسبات، يكون تبرير الاعتذار عن عدم الحضور، مركوناً بالموقف من المؤسسة التي يقام فيها الحفل ليس غير.

الحديث عن هذا أو ذاك من الأشخاص، أو في مواجهة هذه أو تلك من المواقف، أو في التعبير عن هذه أو تلك من العصبيات. كذلك راحت هذه الانقسامات تحت سقف هذه المؤسسات، وفي تباري الأطراف في التزمت كما سبق وأسلفنا، راحت تبدو في اللحظة المباشرة وكأنها الحصن الحصين والوحيد الواقي من الذوبان في المجتمع الأميركي ثقافة وعادات. هذا دون الالتفات بالمقابل، إلى أنها قد تكون أقصر السبل للوصول بالأبناء المولدين إلى غير ثقافة الآباء، لا بل الوصول إلى النقيض منها، مع تطور الاتصالات، المتجهة بمسالكها كافة نحو الأمركة هذه المرة.

د) الجالية والسياسة

شكل المهاجرون الجنوبيون في ديترويت جالية قومية بهذا القدر أو ذاك، شأنهم شأن غيرهم من المهاجرين السوريين. لكن هذا لم يمنع حلولهم مهاجرين سياسيين في ديارهم الجديدة، فهم «توركو» في منطوق التسمية الأول والأعم، وهم سوريون في منطوقها الثاني والعام، وهم لبنانيون تحديداً في المولود الختام. فالأحداث السياسية كانت علماً على تقلب التسمية، مع التفكك الذي أصاب الدولة العثمانية ومع التطورات السياسية التي حصلت في سورية في أعقاب الحرب الكونية الأولى، وكانت إيذاناً بأن تضرب تسمية دون أن يقف في وجهها حاجز مانع.

كانت البلدان الجديدة محيطاً جاهلاً لأبعاد المصطلحات والتسميات ودلالاتها السياسية المحلية، لذلك أدرج المغتربون في التسميات كنتاج حقوقي جغرافي، لا يقيم وزناً لطوائف أو شيع، قد يثور بعضها بعض مع انقلاب التسمية إلى صفات غالبة ومحركة لا تشكل بالضرورة محوراً جامعاً لمذاهب المهاجرين.

وكما أن المولود يراود اسمه الموقَّع له منذ ولادته، فيتسمى لاحقاً باسم أبوة البكر من أبنائه، راح المهاجرون الجنوبيون في ديترويت ينسحبون من الأسماء الموضوعة لهم وصاروا يتسامون بأسماء جمعياتهم، التي كانت سياسية في أساسها، من «جمعية المواطنين المتحدين»، الجمعية الأولى سنة ١٩١٢، إلى الجمعية الإسلامية الأولى سنة ١٩١٩ والثانية سنة ١٩٢٢، إلى جمعية النهضة العربية الهاشمية سنة ١٩٣٢، أكثر الجمعيات سطوعاً في تحديد الموقف والهوية السياسية.

لم يتعد الأثر السياسي لهذه الجمعيات، التفاعل مع أحداث المنطقة الأم، ولم ينفذ بالطبع إلى التعاطي مع الحياة الأميركية، فتلك مهمة قاسية في وجدان

الجيل الأول من المهاجرين. فعدا عن اعتبارات قلة الاهتمام بشأن السياسة الأميركية، مع ضيق الوقت وضيق اللغة وضيق المعرفة السياسية أساساً، تبقى لدى المهاجر الأول مآربه ونوازعه إلى شأن السياسة في وطنه الأم.[١٥٥] وهذا لم يقصر أبداً استمرار تموينه بالشواغل والأحداث الحارة من أحداث الثورة العربية والمواقف من الانتدابين الإنكليزي والفرنسي إلى سقوط فلسطين، إلى تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦[١٥٦] إلى سنوات ثورة الجزائر إلى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧،[١٥٧] إلى حرب ١٩٧٣، وافتتاح الحرب اللبنانية سنة ١٩٧٥، إلى اجتياحي ١٩٧٨ و١٩٨٢ واحتلال الشريط الحدودي.

كان موقف الجالية من حرب ١٩٧٣، أكثر مواقفها حشداً وانفعالاً، فعلى الصعيد المادي تم تقديم تبرع بلغ ٢٠ ألف دولار جمعت خلال لقاء في المركز الإسلامي (الجامع). وعلى صعيد الموقف من الإدارة الأميركية، قام العمال العرب في مصانع كرايزلر للسيارات بإضرابهم الشهير في أحد أقسامها وشلوا الإنتاج لمدة يوم واحد احتجاجاً على الدعم المالي الذي يقدمه اتحاد عمال السيارات للحكومة الإسرائيلية.[١٥٨] وعلى صعيد التحركات داخل الجالية، شهدت أسابيع ما بعد الحرب نشاطاً سياسياً لم تألفه من قبل، من توزيع قصاصات وبيانات وإقامة ندوات

---

(١٥٥) بعد إقامة ٧٨ سنة على الأراضي الأميركية يحدد الحاج علي طرفة «أهم الاجتماعات التي عاشتها الجالية بثلاثة: اغتيال الفتى العالم الكبير حسن كامل الصباح، فقد جمعنا حفنة من المال لنقل رفاة هذا الشهيد إلى البلاد... وعندما توفي الكاتب الأديب جبران خليل جبران قمنا بما يملي علينا الواجب وذهب منا وفد للمشاركة بتشييعه في ولاية بوسطن... وعندما توقفنا عن العمل لمدة يومين نتيجة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وشلت صناعة السيارات في مصانع ديترويت. وكان تضامناً منا لقضيتنا العادلة». راجع «المنبر»، العدد ١٦، ١٩٨٧، ص ٢٣.

(١٥٦) «... ومن الذين عايشوا تلك الفترة، يذكرون كيف سرت أنباء تأميم قناة السويس والاعتداء على مصر كالنار في الهشيم بين أوساط الجالية، فكانوا يتدافعون لشراء راديوهات الموجة القصيرة التي تلتقط محطة الإذاعة المصرية كي يتابعوا أخبارها لحظة بلحظة». راجع: جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(١٥٧) نظمت الجالية أياماً لدعم الثورة الجزائرية، «جمعت فيها تبرعات سلمت إلى السلطات المصرية». راجع:

Abdo A. El-Kholy, *Arab Moslems in the United States* (New Haven: College and University Press, 1966), p. 46.

نقلاً عن: جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩. كذلك تم جمع تبرعات للجيوش العربية سنة ١٩٦٧.

(١٥٨) راجع: جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

واجتماعات. ويبقى أبرز هذه التحركات، التظاهرتان اللتان لم تعرف الجالية مثلهما في تاريخها السابق،[١٥٩] سواء من حيث أعداد المشاركين، إذ شارك في الواحدة منهما ما يقارب الألفي متظاهر، وهو العدد الأكبر في تاريخ التحرك السياسي في الجالية، أو من حيث ميدان الحركة، قلب مدينة ديترويت ووسطها التجاري.[١٦٠]

كانت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، آخر المناسبات السياسية الجامعة للجالية الجنوبية في ديترويت، بمعنى الإجماع العفوي على المشاركة، بشروط الكلفة الأقل من صيغ النقاشات والتحالفات بين الأطراف الفاعلة، وبالأعداد القليلة لهذه الأطراف من حيث كونها أطراف وصاية من أحزاب وهيئات يتم ختم العمل وتدبيره، في العادة، بأسمائها. وقد أوعز وجود مثل هذا الإجماع في أحداث الحرب اللبنانية بدءاً من سنة ١٩٧٥. وعز كذلك حتى مع المناسبات اللاحقة التي شكلت فيها إسرائيل طرف المواجهة المقابل، كاجتياحي ١٩٧٨ و١٩٨٢. ولا يغير تحرك صيف ١٩٨٢ والتظاهرة اليتيمة التي لمت بعضاً من شمل الجالية، من مقولة تبديد الجالية عن التحرك واللقاءات الجامعة. فقد جاء هذا التحرك بلا منة وطنية، وفي وسط الأجواء التي كانت تعتمل على الصعيد الدولي ضد الممارسات الإسرائيلية، في الجانبين الرسمي والشعبي ولم تكن حتى الأجواء الأميركية الصرف خارج هذا التيار.[١٦١]

بعد سنة ١٩٧٣ صار الوجود السياسي في الجالية الجنوبية حلقة من امتدادات الأحزاب اللبنانية، وصارت الحركة السياسية مع الأحداث اللبنانية، تمثل فروعاً للأصول من أحزابها في الوطن، بكامل اعتباراتها في التحالف أو الانقسام.

---

(١٥٩) كانت قد جرت مظاهرتا احتجاج في مدينة ديترويت. الأولى سنة ١٩٥٩ احتجاجاً على زيارة للملك حسين إلى المدينة والثانية سنة ١٩٦٧ احتجاجاً على زيارة ليتسحاق رابين، قام بها طلاب جامعة Wayne State. راجع: جابر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(١٦٠) جرت التظاهرة الأولى في ديكس أمام United Automobile Workers (UAW). أما التظاهرة الثانية فقامت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ في قلب المدينة أمام مبنى الـ Cobo Hall. راجع:

Sameer Y. Abraham, Nabeel Abraham and Aswad, *op.cit.*, pp. 178-179.

(١٦١) لم يبق موقف الاحتجاج على ممارسات القوات الإسرائيلية محصوراً في دائرة العرب الأميركيين ولدى الأوساط الأميركية المؤيدة للعرب، بل تعداها إلى أوساط فاعلة في الكونغرس الأميركي. راجع بالنسبة لموقف كليمنت زابلوسكي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية:

Orfalea, *op.cit.*, p. 212.

فالناشطون في العمل السياسي في ديترويت، هم بأغلبيتهم الساحقة، من الناشطين الحزبيين في لبنان، اغتربوا بأغلبيتهم من مطلع السبعينات، على دفعات متفرقة ولدوافع مختلفة. لذلك ظلوا، مع استمرار موجات الهجرة وتتابعها، ومع تجدد محاور الحرب اللبنانية وتعددها، على إحساسهم القوي بالانتماء السياسي إلى خارج حدود جاليتهم. لا بل داوموا على شعورهم بالانتماء إلى إقامة مؤقتة على الأراضي الأميركية، يستظلون فيها الأمان بانتظار الأمن في وطنهم وبلداتهم. لذلك لم يجدوا غضاضة في أن تكون مناسباتهم السياسية في الولايات المتحدة الأميركية، هي نفس المناسبات التي تتجمهر عليها وتحتفل بها أحزابهم في الوطن الأم، في مقدمتها الاحتفالات بذكرى تأسيس هذه الأحزاب اللبنانية أو ذكرى تأسيس منظمات المقاومة الفلسطينية الحليفة.

كان هامش الحزبيين في دعم المواقف السياسية المؤيدة لأطروحات أحزابهم، من الضيق، بحيث اقتصر العمل الحزبي على تلك النشاطات المحددة، والتي لم يتعد نصابها إجمالاً نصاب المنتسبين إلى هذه الأحزاب ومحيطهم الأهلي أو البلدي الحميم. إذ لم يكن حضور هؤلاء الحزبيين في الجالية، على استوائه اللبناني. فمن ناحية أولى كان المهاجرون الجدد يتولون نشر محاصيل الحرب اللبنانية والأوضاع الحدودية وتجاوزاتها في السياسة وفي السلوك اليومي المباشر، ويعرضونها أمام الجالية في حل من رهبة الأحزاب والمنظمات. ومن ناحية ثانية، كان المهاجرون أنفسهم، هم الأكثر اطلاعاً على أوضاع المعيشة في الوطن من خلال الاستغاثات المتكررة للأهل والأقارب والأصحاب واستنجادهم الدائم لهم في تدبير الأسباب الأولية للحياة من قوت وطبابة وتعليم وسكن، أو من خلال إلحاحهم في معرفة مصير معاملات السفر والتعجيل بها. لذلك لم يكن ميسوراً وضع الجالية في أجواء تلك الأحزاب وفي رؤيتها للحرب اللبنانية، وخاصة في بعدها الفلسطيني، باعتبار أن المهاجرين الجنوبيين كانوا أكثر الناس تأثراً بوقيعتها، سواء أكانت في مواقع الحدود الجنوبية أم في مواقع الحرب الأخرى على خطوط تماسها المعروفة.

بعد اجتياح ١٩٨٢، وترحيل القوات الفلسطينية عن الأراضي اللبنانية، فرغ الجنوب عن أن يكون قضية فلسطينية، ولم تعد القضية الفلسطينية قضية جنوبية ومادة تبادل سياسي لدى الجالية الجنوبية، لذلك خف كثيراً إلى حد الانقطاع التشارك الفلسطيني اللبناني في النشاطات والمناسبات التي كانت تقام في مراكز الجالية الجنوبية الدينية أو الاجتماعية، أو في تلك التي كانت تقيمها الجالية

الفلسطينية في جمعية «بيت حانينا» القائمة في منطقة ديكس.

أما في الجانب اللبناني من عمل الجالية السياسي، فقد كان دور الجالية في الأحداث اللبنانية دور جهاز الإنقاذ في باخرة على وشك الغرق. كان العون والمساعدة في إجلاء الأهل والأقارب والأصدقاء (عن طريق زواج الأبناء غالباً)، حاسماً في تدميث الحرب اللبنانية في أدوارها القاسية العديدة. ومع إنجاز القسم الأكبر من أعمال «الإنقاذ»، باكتمال عقد كثير من العائلات في إقامتها مجتمعة في ديار الهجرة، راحت نظرة الجالية تبتعد عن الاهتمام المباشر بشؤون الأزمة اللبنانية. نسوق المؤشر الفعلي على ذلك من مسائل تحصل في المكتبة العربية الوحيدة في منطقة ديترويت، فقد تغيرت نوبة مبيع الصحف اللبنانية مثلاً من نوبة يومية على مدار الأسبوع بمعدل ٣٠ ـ ٣٥ صحيفة يومياً أواخر الثمانينات إلى نوبة المرة الواحدة في الأسبوع في سنة ١٩٩٤ (صباح كل نهار إثنين). مع تغيير يطاول الزبائن كذلك، فهم حالياً (في سنة ١٩٩٤)، من اللبنانيين ومن العرب الأغراب عن منطقة ديترويت أو من الأغراب عن ولاية ميشيغن، من الذين لا يجدون في الجوار العربي ما يمدهم بأخبار بلدانهم. أو أنهم من الواصلين حديثاً وما زالوا على إدمانهم متابعة الأحداث عبر قراءة الصحف. كذلك عرفت الصحف انخفاضاً واضحاً في أعداد قرائها، يعكس ما يوحي به تزايد عديد الجالية. فمقابل معدل مبيع أسبوعي يصل إلى (٢١٠ ـ ٢٤٥) عدداً أواخر الثمانينات،[١٦٢] يبتاع أغلبها من جالية ديترويت، انخفض المعدل إلى حوالي ٨٠ عدداً (صحف «النهار» و«السفير» و«الديار») أسبوعياً يبتاع أغلبها زبائن من خارج ديترويت كما سبقت الإشارة، أي أنهم زبائن من خارج الهيئة الجنوبية.[١٦٣]

كانت نظرة الجالية إلى الأزمة اللبنانية تغدو أكثر فأكثر «تخصيصاً»، أي أكثر ضيقاً وبالتالي أكثر بلدية واهتماماً بشؤون بلدات أبناء الجالية وقراهم وأخبار الأهالي في إقامتهم داخل الشريط أو في غير منطقة من لبنان. وهذا ما عاد بأحداث لبنان في بعدها المحلي إلى حرج العلاقات العصبية

(١٦٢) حتى سنة ١٩٩١ كان في ديترويت مركز آخر لبيع الصحف اللبنانية وكانت نسبة مبيعه الأسبوعي ١١٥ صحيفة. يضاف هذا إلى معدل مبيع مكتبة ديربورن الأسبوعي (٢١٠ ـ ٢٤٥) فيصبح الإجمالي ما بين ٣٢٥ و٣٦٠ عدداً.

(١٦٣) المعلومات عن الصحف ومبيعاتها مأخوذة من صاحب المكتبة خليل سعد (مقابلة في سنة ١٩٩٤).

والعائلية،[١٦٤] فبات الحديث في زعامة لبنانية مثلاً كنى في موقع بلده أو علامة عليها، وبات الحديث في دخول لبعض من أبناء بلدة أو لأفراد عائلة في جيش لحد تشريباً يطال البلدة أو يطاول عائلات في أجبابها البعيدة. وأكثر ما تبدو معاناة ذلك في الرواية الصحفية للأحداث التي تحصل في البلدات الجنوبية المحتلة، حيث يأخذ التعتيم على «إسرائيليات» المنطقة من رواية الخبر دقتها، حتى صارت الكتابة في الأخبار السياسية المحلية في قرى الشريط الحدودي المحتل، كما يصرح أسامة السبلاني، شأن رواية قضايا المخدرات، وهي لا تتعدى هنا سوى الإشارة إلى الأحكام الصادرة، صارت نوعاً من التابو، ونوعاً من التدخل في الشؤون الداخلية الحميمة لعائلات الجالية وأسرها.[١٦٥] والذي يزيد من حدة هذه الأمور أن المحاسبة على صراحة موقف في أميركا، ما دامت علاقات أميركا فضلاً عن قوانينها لا تركب وزراً على ذلك، يتم في الشريط الحدودي المحتل، انتقاماً من أقرباء مقيمين، وفق ما تمليه «الأعراف» في مثل هذه الحالات من خوة أو من تعزير أو من الحالين معاً. في الوجه الآخر من العمل السياسي، ونعني بهذا الوجه السياسي الأميركي للجالية العربية، يبدو الموقف الأميركي من القضايا العربية، المحرك الوحيد لخطوط السياسة في الجالية، أو بتعبير أدق الكابح الوحيد لحركتها السياسية داخل المجتمع الأميركي، ما دامت القناعة العامة في الجالية بأن المواقف من القضايا العربية لن تتغير أياً كانت هوية الفريق الحزبي الحاكم. وقد حجب هذا العزوف عن المشاركة السياسية غير ميدان أهلي مقطوع الصلة بالسياسة العليا للدولة، كالانتخابات البلدية مثلاً، أو انتخابات المجلس التربوي للمدينة (Board of Education of Dearborn)،[١٦٦] حيث لا تشكل هذه الانتخابات هماً جماعياً

---

(١٦٤) تشكل زاوية (شي غلط) في صحيفة «صدى الوطن»، صحيفة الجالية العربية في ديترويت، الزاوية الأكثر شعبية على مجموع صفحات الصحيفة. والزاوية كما يشي عنوانها تأخذ أسبوعياً بتفصيل صغير من أمور الجالية. ويبقى الحديث فيه قائماً حتى تدرك الصحيفة شيئاً آخر «غلطاً».

(١٦٥) مقابلة مع أسامة السبلاني صاحب جريدة «صدى الوطن» ورئيس تحريرها.

(١٦٦) يتألف المجلس التربوي لمدينة ديربورن من ٧ أعضاء ينتخبون لست سنوات، إضافة إلى عضو ثامن هو Associates Super Intend. من مهمات المجلس الأساسية:

- صرف الأموال المقترحة للمدارس
- إعداد البرامج التربوية
- إقرار التعيينات للموظفين في المدارس
- البت في المشاكل التي تحصل وتأكيد كفاءة الموظفين أو عدم كفاءتهم. تبدو مهمة المجلس اختصاراً، إقرار كل ما يتعلق بالتربية من برامج وقرارات وتعيينات.

يحشد الأكثرية في الجالية حول مرشح من أبنائها، تعضده في معركته الانتخابية، كما يتعاضد أبناؤها الطلبة في عفوية مبينة، تحاكي الترتيبات المسبقة، أثناء «خناقاتهم» مع زملائهم في الثانويات الأميركية.

لا ترى الجالية الجنوبية في ديربورن، وهي تقارب الثلث من سكان المدينة،[١٦٧] في المناصب السابقة التي تسوس أحوال الناس وأمورهم، ما يستأهل حواراً بين أطرافها كجالية، يؤدي إلى وصول الطموحين من أبنائها إلى مثل هذه المناصب،[١٦٨] أو يؤدي على الأقل إلى التخفيف من غلواء الانقسامات والعصبيات. هذا في الوقت الذي يدور فيه الخطاب المحلي في الجالية في العديد من المناسبات على تناول المواقف السياسية لهذا المرشح أو ذاك من الأميركيين، بالتحقير واللعنات لكونها مقيمة على عدائها الحاد للجالية في هويتها المزدوجة، العربية والإسلامية. فمن مأثورات الحديث السياسي «الأميركي» في الجالية أن رؤساء البلديات المتعاقبين - عدا واحداً منهم - كانوا يتوسلون شتم العرب وسيلة للوصول إلى أصوات الأميركيين، دون أن يدفع هذا الأمر بالجالية إلى رد الفعل والمساهمة بكثافة معقولة في عملية التصويت.

والجدير بالملاحظة هنا أن هذا التشكيل السياسي للأهل في مواقفهم غير الحاسمة من قضايا المجتمع الأميركي، واستمرار تأكيدهم على النظر إلى أمور المجتمع والسياسة في أميركا عبر العين اللبنانية، أوقع الأبناء، وهم من الجيل الثاني، في قطب البعد عن المشاركة الجدية في الخيارات السياسية الأميركية بوجهيها الفيديرالي والمحلي. هذا في نفس الوقت الذي لا يملك فيه هذا الجيل حنين آبائه وقضاياهم في الوطن وتطلعاتهم إليه.

أما فيما يتعلق بالانتماء إلى السياسة الأميركية، بالمعنى الواسع الذي يجد ترجمته بالانتساب إلى واحد من الحزبين الأساسيين في أميركا، فيبدو أنه محدود جداً، ويقتصر في قلته على ندرة من رجال الأعمال وكبار الموظفين الذين أدركوا كنه التعامل المباشر مع الحياة الأميركية ومؤسساتها في نجاحهم

---

(١٦٧) راجع ص ٧٤٢ وما بعدها من هذه الدراسة.

(١٦٨) هناك عضو واحد في كل من المجلس البلدي والمجلس التربوي لمدينة ديربورن، والذي يبدو أن وصول هذين العضوين إلى منصبيهما تم على قاعدة طموحاتهما الشخصية وحساباتهما الخاصة، دون أن يكون لتفويض الجالية أو دعمها دخل مباشر أو واضح في ذلك.

الشخصي.[١٦٩] واللافت هنا أن هذا النفور عن المؤسسات السياسية الأميركية يقابله، تقبل ودخول في جمعيات أميركية، ليست بعيدة بمراميها السياسية عن مدارك الجالية. وتأتي المحافل الماسونية في طليعة هذه الجمعيات، إذ يبدو الانتساب إليها لافتاً، قياساً على المنتسبين من أفراد الجالية إلى الأحزاب السياسية. وغير بعيد عن تفسير هذه الظاهرة، الفكرة المسبقة المحمولة عن تعاضد أعضاء هذه المحافل وتساعدهم في العمل والوظيفة والخدمات.

ولكن الانتساب إلى الأحزاب الأميركية لا يعني العضوية الداعية المحرضة داخل هذه الأحزاب، ولا يعني أن هؤلاء المنتسبين، وهم في الغالب من فعاليات الجالية ومراجعها، صاروا يمارسون سياستهم واجتماعهم داخل الجالية من خلال انتسابهم هذا، وإنما يبقون في الإطار العام لتحركاتهم وتدخلاتهم ومشاريعهم وعلاقاتهم، ضمن برنامج «حاسوب» الجالية ومقتضياته المحلية. لذلك يغيب في عرفان الجالية الاتجاه السياسي الأميركي لهذه الفعالية أو تلك، أهو جمهوري أم ديمقراطي، هذا في الوقت الذي يتحدد فيه بدقة لدى الأغلبية الساحقة من أبناء الجالية وظيفة هذه الفعالية وثروته وعلاقاته العائلية وأرقام هواتفه في المنزل والعمل وأسفاره القريبة وأيام عطلته السنوية. وعلى هذا لم تعرف الاتجاهات السياسية في الجالية افتراقاً حول السياسة الأميركية، من الموقع الأميركي للجالية. وإنما كانت الافتراقات والخلافات تنطلق من معايير سياسية لبنانية أو تنطلق من المعايير البلدية المحلية.

تبقى الإشارة أخيراً إلى أن «الخلاف» مع أميركا يتم، وحده، من خلال الآفاق السياسية الأميركية الرحبة، في معايير الحوار ومعايير حقوق التعبير. لذلك تبدر من أفراد الجالية، داخل أميركا نفسها، جرأة بلا حدود في المواقف من أميركا، وجرأة في المناسبات السياسية التي تتعدى المعارضة السياسية إلى اللغة

(١٦٩) يرى الحاج نسيب فواز رئيس غرفة التجارة العربية ـ الأميركية، أن أي عمل اقتصادي يجب أن يكون مبنياً على معطى سياسي واضح «وهذا درس لنا نحن رجال الأعمال. يستوجب منا معرفة كاملة بالبلديات والولايات والنواب والشيوخ ووزراء التجارة والاقتصاد وحتى رئاسة الجمهورية. ومن جهته يرى طلال طرفة والذي يشغل منصب (Cooperate Strategic on GM in all the World) وكذلك تولى رئاسة المركز العربي الكلداني لمدة ٦ سنوات. وهو حالياً رئيس لجمعية الأديان في ولاية ميشيغن (Creater Detroit Interfaith of the National Conference) أنه لا يمكن لأية جالية أن تأخذ حجمها إن لم تعمل في السياسة. أما الحاج محمد طرفة فيرى أن العمل السياسي «على الأميركاني» يحرر الفرد من اعتباراته السياسية الضيقة.

القاسية (الموقف من حرب الخليج)، وجرأة في الخطاب السياسي إلى حد شتم الرئيس الأميركي وقذفه، محصناً، جهاراً وبرفيع الصوت.

لكن هذه الإباحة السياسية تعود، مع انخزال دائرة الانتماء من أميركية إلى لبنانية فجنوبية فبلدية فعائلية، إلى الحسابات الخاصة بكل واحدة من هذه الدوائر، وترتد إلى هامش التعبير وإبداء الرأي الضيق فالأضيق.

* * *

نزع الوجود الجنوبي المسلم من شرقي ديربورن، ومن جنوبي شرقيها، بدءاً من أواسط السبعينات بعض قسماتها الأميركية: أسماء العديد من المحلات التجارية، وأنواع البضائع فيها صارت تكتب باللغة العربية، وبالقلم العريض، تحدد أنواعها ومواصفاتها من حلالها إلى بلديتها. الأعياد والمناسبات صارت لدى الجمهور أعياد الفطر والأضحى، وانحسرت بحياء طقوس وإشارات الميلاد والفصح، إلى حدائق بعض المؤسسات الرسمية أو الأهلية المسيحية. إقامة الصيف تحولت من غرفة صيفية تقوم في الجانب الخلفي من البيت حسب التقسيم الأميركي، إلى الواجهة الخارجية مقابل الشارع العام. يتزاور الجيران القريبون، محمولين سوية على سفرات دراج منازلهم. ويتزاور الجميع بالمجان مع عابري الشارع من المعارف والأصحاب، وهم في الغالب من أبناء البلدة الواحدة. أما القسم الخلفي من الحديقة فقد أبدل في القسم الأكبر منه، سحاري تؤمن الخضار بقيافتها اللبنانية، وهي ما لا تستطيع المزارع الأميركية أن تؤمنها بكفاءة التمام والكمال. جمود واجهات المنازل «المسكونة» بالأميركيين، وسكرة هدوئها الأصفر، الذي يذهب بك لأن تظن بأنك الآدمي الأول الذي يخطر في سكون الحي بيوتاً وشوارع، والإقفال الدائم لأبواب المنازل التي تخال أنها قائمة بانتظار سكانها الذين لا يأتون، كل ذلك انسحب وانتهى، وأحل محله كشكولاً من الحركة واللقاءات ومن الحضور البلدي والعائلي المميز.

يترافق كل ذلك أولاً وقبل كل شيء، مع حالة فريدة من الأمن والأمان، وهذا ما لا ينكره حتى غلاة المعادين للعرب. والرواية المتداولة أن مدينة ديربورن تأتي على صعيد الولايات المتحدة عامة، في المرتبة الثانية بين المدن الأميركية في قلة الحوادث المخلة بالأمن بعد آن آربر المدينة الجامعية الوادعة.[١٧٠]

(١٧٠) تطلق بربارة أسود على مدينة ديربورن، بعد أن تفتحت في السنوات الأخيرة على يد سكانها العرب البيض، «الزنبقة البيضاء» (Lily White).

Sameer Y. Abraham, Nabeel Abraham and Aswad, *op.cit.*, p. 164.

حصلت الجالية الجنوبية هذه الهيئة الخاصة بعد أن أكملت عقد إقامتها. بعض هذه الإقامات اكتملت بكامل أفراد العائلة، وبعضها اكتمل بوجود رأس من فعالياتها. وهذا ما يجعل من ديربورن موطناً جنوبياً بامتياز، بما تعنيه كلمة موطن من علاقات عصب واجتماع واقتصاد وسياسة، وهي علاقات وإن كانت تنبني على أركان سابقة في الوطن الأم، إلاّ إنها تحاول أن تطل من مفاصل وتراتبية جديدة انطلاقاً من التغيرات القسرية التي أصابت حياة الناس وخضتها في العقدين الأخيرين قبل الارتحال إلى أميركا أو بعده...

صارت ديربورن منبت بنت جبيل الجديد، تقيم عليه البلدة بدفاعاتها القديمة وروابطها وعلاقاتها القديمة، والتي تعني أول ما تعني الحط من شأن التعامل مع الحياة الأميركية وتنظيماتها ومؤسساتها التي تبقى في نظر الجالية طارئة غريبة بعيدة عن التناول، تحمل في طياتها ما تحمله من التحلل والتهجين. لذلك تناضل الجالية الجنوبية، لكي تبقى حيث هي ممتلئة روابط وعصبيات، ممتلئة حركة داخلية واعتصاباً.

إن الاتصال المستمر بين الهجرة من بنت جبيل وبين المهجر في ديترويت، يبقي هذا التلابس في خارطة الإقامة والعلاقات تياراً قائماً، مع نزيف البلدة الذي لم يتوقف. ولكن السكن إلى هذه الإقامة المكبلة والإقرار بها نهْجَ دفاع وحيداً، لا يعني أن السيطرة على مثل تلك الأمور ممكنة دوماً. فالجالية لن تلبث كثيراً بعيدة عن ضجيج الحياة الأميركية وعجيجها، وهذه تجسد في ذهن الجالية الشيطان المنتهك. الخوف أن تنزل الجالية إلى ذلك، إلى صدمة الحياة الأميركية، من حساباتها ومواردها الذاتية، دون تسيير أو توجيه من مؤسسات راعية، أو بتوجيه من مؤسسات تجمدت في رؤيتها لأمور الدين والحياة عند «حفوة» الشوارب. وليست ظاهرة الطلاق المتزايد وحالات الزواج المتأزم، إلاّ ثماراً باكرة لشطط المواجهة وسوء التقدير.

في تقويم صحيح لواحد من المهاجرين، يرى في أميركا اليوم، شريكاً للمهاجرين، من وصولهم إليها، في ملكياتهم وأولادهم. وهذا ما لم يقم عليه المهاجرون من قبل. كان المهاجر يقصدها لكي «يغيب ويجيب». لم يكن لديه مطمع في إقامة طويلة، عائلته وأولاده في بر بلدته الآمن. كانت شراكته مع أميركا «على شبع». ينتظر فقط حتى يحصل من عمله وإقامته فيها ثمن «بغلة» تغنيه في بلدته عن «جميلة» جاره وامتنانه عليه، كما جاء في سيرة مهاجر من بنت جبيل. كانت أميركا معبراً إلى سلطنة الاكتفاء المخفي في إقامة البلدة

والوطن.[١٧١] أمّا اليوم فإن أسهم أميركا في الشراكة على ازدياد كبير. يقصدها المهاجرون وقد أحرقوا خلفهم مراكب العودة، يحلون فيها دفعة واحدة مع عائلاتهم وأولادهم، في محيط واسع من أبناء بلداتهم وعائلاتهم وأولادهم. ارتحلوا جميعاً عن بلد مقيم على أزماته العاصية، وارتحلوا عن بلدات وقرى أمسكت عنها كوابيس الاحتلال حتى أدعية الأسحار بالسؤال عن باب الرزق والفرج وتيسير الأمور العسيرة على هدى وبركة من رضى الله ورضى الوالدين.

«في الحرب الحالية دمرت قرى وبلدات وأحياء مدن أيضاً. ولكن الأمل الذي لا يزال أهلها يحملونه في بعثها من دمارها يلطف من حدة الخوف. أما القرى التي محتها المجاعة والهجرة قبل ثلاثة أرباع القرن فإن أهلها لم يعودوا إليها. لذا كانت حالتها مبعث خوف مطلق. عادت إلي ذكرى هذا الخوف لأن بنت جبيل ـ لبنان تذوي اليوم بسرعة، وتكبر بسرعة أيضاً، بنت جبيل ـ ميشيغن»[١٧٢]

تبدو إقامة بنت جبيل على لسان البر داخل خليج وندسور، إقامة لا فكاك من عقالها، وتبدو شراكة أميركا شراكة لا فكاك من عقدها، وتبدو الهجرة في ذلك مختومة على يأس العودة. وبنت جبيل التي تقلبت في أجيالها الثلاثة الماضية على سؤال في أية بلاد تكون،[١٧٣] لم يَدُر في خلد أجيالها الثلاثة الماضية أن

---

(١٧١) لم يجد أحمد مزاحم (١٨٨٨ ـ ١٩٣٧)، أثبت من شاهد قبره (جبانة ديترويت القديمة في روزلاند) منبرا يعرف من خلاله العابرون، سيرة هجرته، بما تيسر له من ديوان العرب. وهي سيرة تفترق عن سير الهجرة الجنوبية الحديثة عامة والبنت جبيلية خاصة. (وقد آثرنا أن نتركها على ما هي عليه من أخطاء في اللغة والشعر).

من الشرق قادتني المطامع للغرب ... وفارقت أحبابي وقوضت عن صحبي
على أمل أني أعود لموطن ... تحن له نفسي على البعد والقرب
فخابت ظنوني والمنية قد قضت ... بتقطيع آمالي وغيبت في الترب
سميت بيوم الولد أحمد فائزاً ... بآل مزاحم في السعادة والحب
فيا سائلاً عني أجبك فإنني ... غريب رهين اللحد من فتية العرب
بمشغرة أهلي وبالغرب تربتي ... وسلمت أولاء نفسي إلى رب

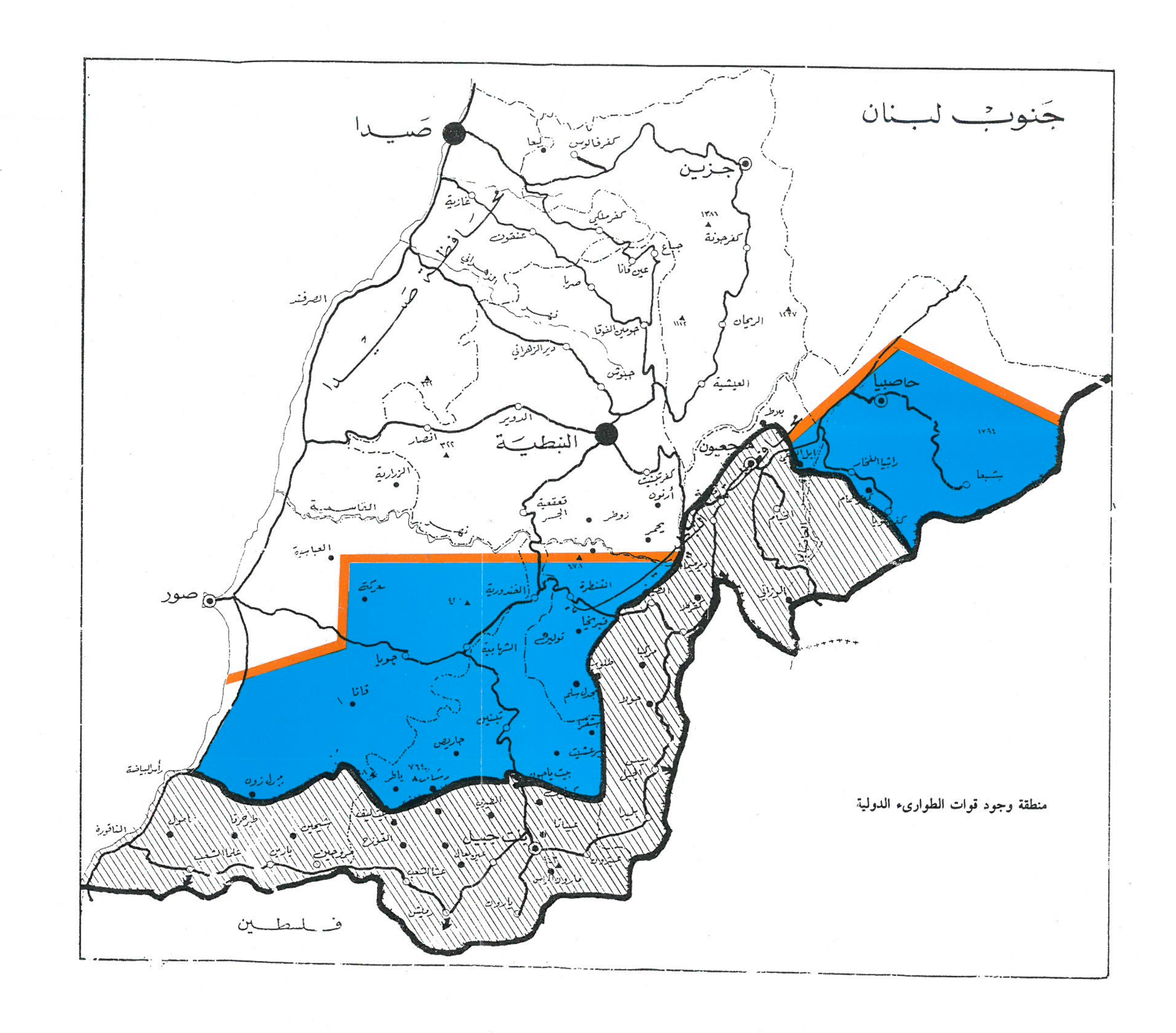
(١٧٢) بيضون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(١٧٣) إلى بنت جبيل
بلدتي، التي ما زالت تسأل بقلق.
منذ ثلاثة أجيال
في أية بلاد تراها تكون
صفحة الإهداء من كتاب أحمد بيضون، «الصراع على تاريخ لبنان: أو الهوية والزمن الضائع في أعمال مؤرخينا المعاصرين» (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٩).

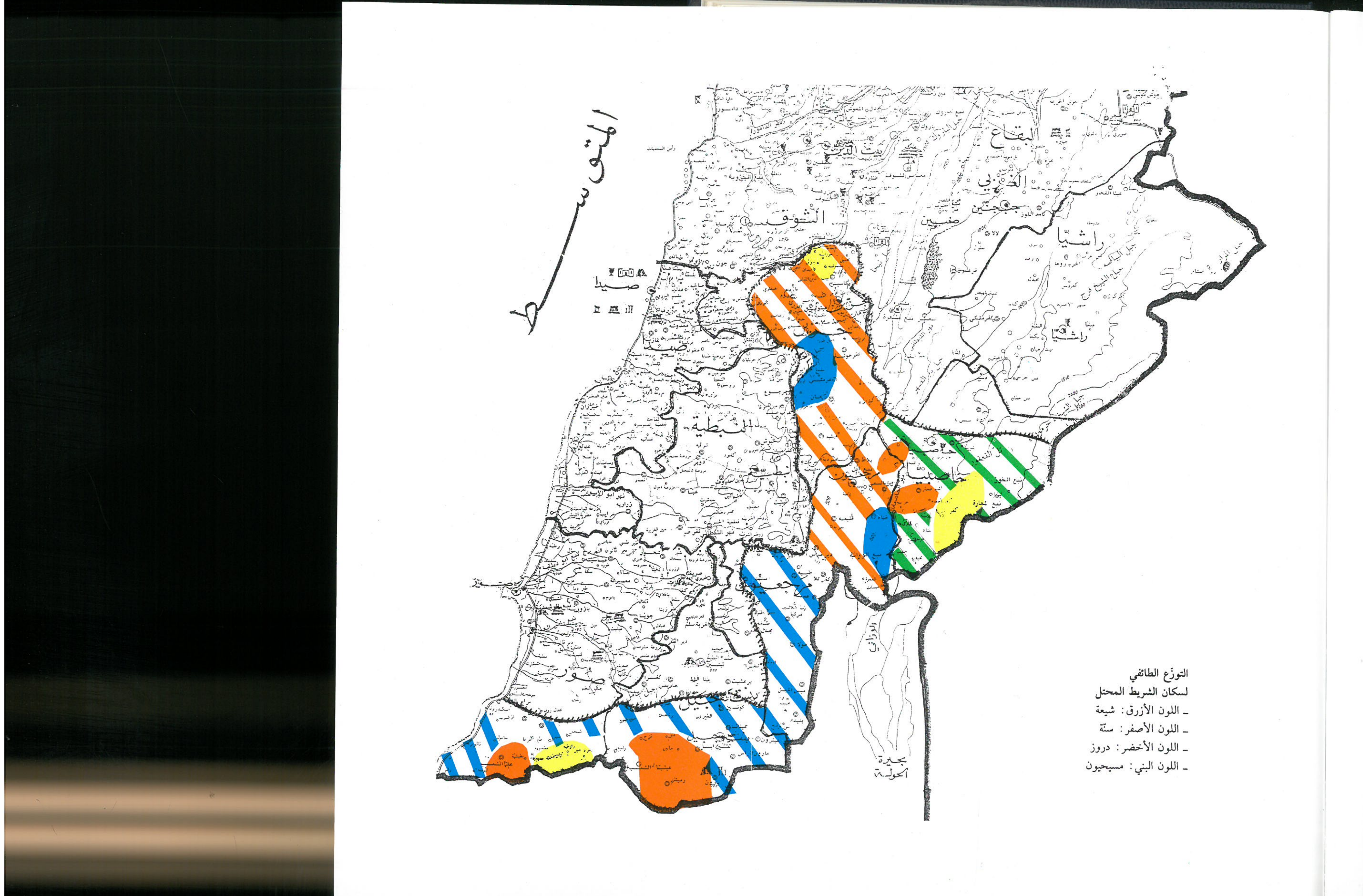
ديترويت ستكون المخدة الأكثر وثراً التي ستحط بنت جبيل رأسَها عليها.

في «المنجد» حمص الجرح سكن ورمه فهو حميص.

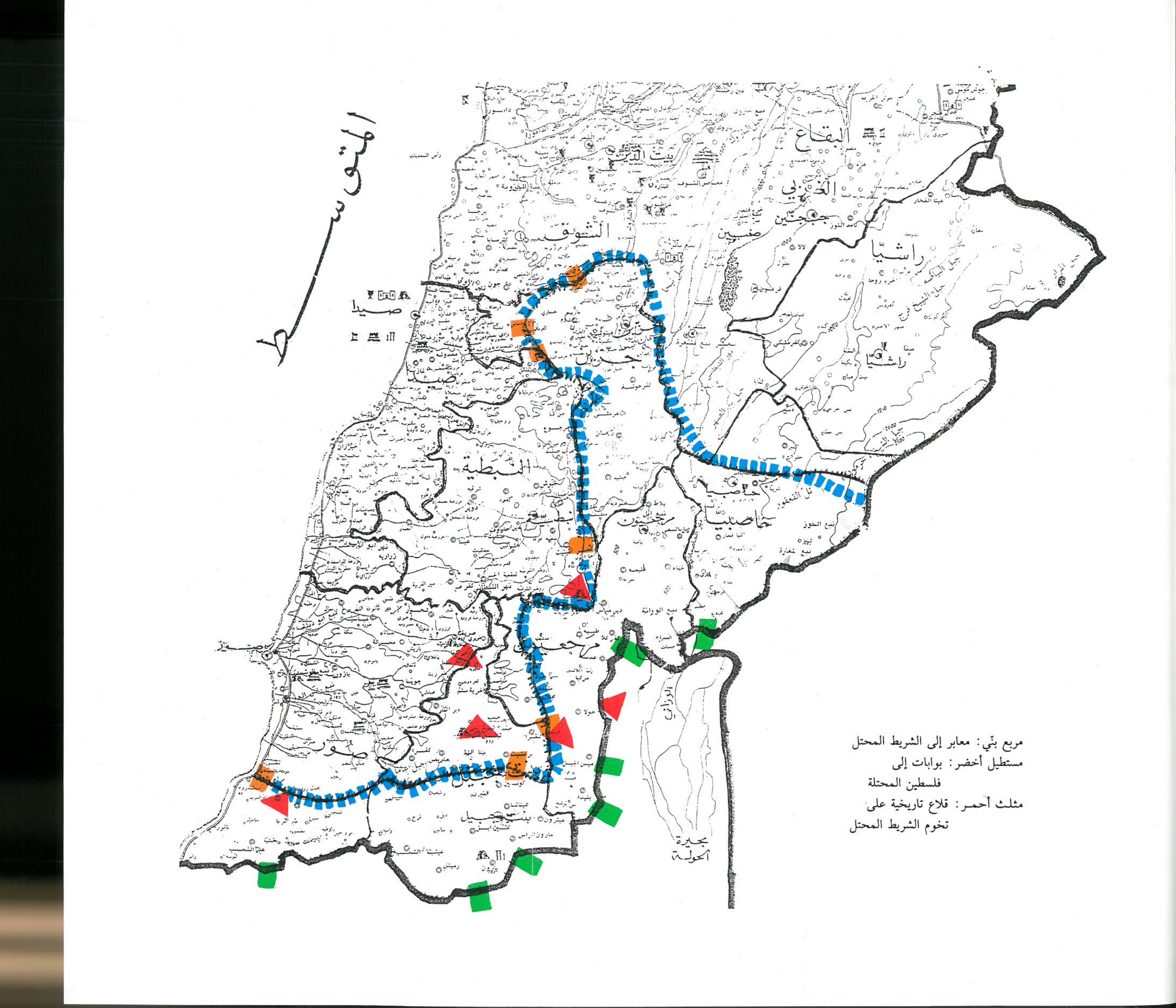
وفي ديربورن وقريباً من نقطة وسطها، تقوم على جادة وورن «محمصة هاشم». أبناء أبو علي هاشم «يحمصون» جرح غربتهم فيجعلون اسم المحمصة عنواناً كبيراً يتكىء على عنوان تفصيلي أصغر: «فرع أول: بنت جبيل، فرع ثان: ديربورن..». فرعان اثنان!! أصبحت حصة بنت جبيل فرعاً من اثنين أو من عدة فروع. غاب الأصل الواحد! وإذا غابت الأصول غاب التاريخ معها. وأصول بنت جبيل غربت أو تكاد. تغيب الأصول مصهورة بحنينها إلى بنت جبيل أو إلى فروعها. سياج بنت جبيل اليوم نصاب فروعها. وجروحها «تنحمص» ويسكن ورمها ما دامت الفروع متراتبة ولم تستقل أو تتشكل أصولاً جديدة.



جنوب لبنان
صيدا
جزين
النبطية
صور
حاصبيا
مرجعيون
فلسطين
منطقة وجود قوات الطوارىء الدولية



المتوسط
صيدا
بيت الدين
الشوف
البقاع
راشيا
النبطية
صور
بحيرة الحولة
التوزّع الطائفي
لسكان الشريط المحتل
ـ اللون الأزرق: شيعة
ـ اللون الأصفر: سنّة
ـ اللون الأخضر: دروز
ـ اللون البني: مسيحيون


المتوسط
البقاع
بيت الدين
الشوف
صيدا
جزين
النبطية
مرجعيون
حاصبيا
راشيا
صور
بنت جبيل
بحيرة الحولة
مربع بنّي: معابر إلى الشريط المحتل
مستطيل أخضر: بوابات إلى
فلسطين المحتلة
مثلث أحمر: قلاع تاريخية على
تخوم الشريط المحتل

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

- «أبرشية صيدا ودير القمر للروم الكاثوليك: ٣٠٠ سنة بعد تأسيسها». الشوف، مزرعة الظهر: مطابع مؤسسة البيادر، ١٩٨٣.
- «الإحصاء التربوي للعام الدراسي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، ١٩٧٠ ـ ١٩٧١». إعداد المصلحة الإدارية المشتركة. دائرة الإحصاء في وزارة التربية الوطنية، ١٩٧٢.
- «الإحصاءات الأولية للتعليم العام: العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣». إعداد مكتب البحوث التربوية. دائرة الإحصاء في المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- الأخرس، محمد صفّوح. «تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا». دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠.
- إدة، ريمون. «كلمات ومواقف (١٩٥٣ ـ ١٩٧٨): الكتاب الأبيض». لا مكان: لا ناشر، ١٩٧٨.
- أرزوني، خليل. «الهجرة اللبنانية إلى الكويت (١٩١٥ ـ ١٩٩٠)». بيروت: مكتبة الفقيه، ١٩٩٤.
- أسرة العواصف (إعداد). «الجهة السادسة: إسرائيل وتجربة الجنوب، الاحتلال والممارسة». بيروت: دار عالم الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩١.
- الأمين، عدنان. «التعليم في الجنوب العنف والالتفاف»، في: محمود أمهز وآخرون. «دراسات حول جنوب لبنان». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٨١.
- ـــــ. «التعليم والتفاوت الاجتماعي في صيدا». صيدا: المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية، ١٩٨١.
- ـــــ. (إشراف وإعداد). «التعليم العالي في لبنان». بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٥.
- بشور منير. «التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي»، في: «التعليم العالي

في لبنان». بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٥.

- البطل، يولا. «الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢: مقالات ووقائع مختارة من مصادر عبرية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.
- البقاعي، شفيق. «إبل السقي قرية جنوبية رائدة»، في: محمود أمهز وآخرون. «دراسات حول جنوب لبنان». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٨١.
- بقرادوني، كريم. «السلام المفقود». لا مكان: لا ناشر، لا تاريخ.
- بن ـ غوريون، دافيد. «يوميات الحرب (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)». نقله عن العبرية سمير جبور، راجعه صبري جريس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣.
- بيضون، أحمد. «ما علمتم وذقتم: مسالك في الحرب اللبنانية». بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠.
- ـــــ. «الصراع على تاريخ لبنان: أو الهوية والزمن الضائع في أعمال مؤرخينا المعاصرين». بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٩.
- ـــــ. «بنت جبيل ـ ميشيغان». بيروت: الدار العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٨٩.
- ـــــ. أوراق غير منشورة حول حرب الجنوب سنة ١٩٧٦.
- التجمع الشيوعي الثوري ـ اللجنة الثورية. «حرب جنوب لبنان والمخطط الرجعي». بيروت، ١٩٧٨.
- التجمع الوطني. «الجنوب خط المواجهة الأول». بيروت، ١٩٨٠.
- تقرير عام عن أعمال مجلس الجنوب للعام ١٩٧٢.
- تقرير عام عن أعمال مجلس الجنوب للعام ١٩٧٣.
- تقرير عام عن أعمال مجلس الجنوب للعام ١٩٧٥.
- تقرير عام عن أعمال مجلس الجنوب خلال النصف الأول من العام ١٩٧٩.
- تقرير عام مجلس الإنماء والإعمار، ملحق كانون الثاني/يناير، ١٩٨٢.
- «تقرير وزارة الموارد المائية والكهربائية»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥.
- التميمي، محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك. «ولاية بيروت». بيروت: مطبعة الإقبال، ١٣٣٥هـ/١٩١٧م.

- تويني، غسان وآخرون. «ملف الجنوب». بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.
- ـــــ. «القرار ٤٢٥ ـ المقدمات، الخلفيات، الوقائع، الأبعاد: المراسلات الدبلوماسية، الجزء الأول، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨». حققه وقدم له فارس ساسين. بيروت: دار النهار، ١٩٩٦.
- جبريل، أحمد. «العرقوب بين إغارتين: أهداف العدو في الاعتداءات على جنوب لبنان». بيروت: لا ناشر، ١٩٧٢.
- الجبوري، صالح صائب. «محنة فلسطين وأسرارها العسكرية». بيروت: لا ناشر، ١٩٧٠.
- جرجور، جوزيف وآخرون. «رميش ١٦٦٧ ـ ١٩٩٢». لا مكان: لا ناشر، ١٩٩٢.
- جلول، فيصل (إعداد). «وادي الدموع: المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان». عمان: دار الكرمل، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.
- جمعية النهضة العربية الهاشمية (إعداد). «المساق التذكاري الخالد: بمناسبة مرور أربع سنوات على بناء جمعية النهضة». ديربورن، ١٩٤٠.
- «جنوب لبنان، مأساة وصمود: دراسة وثائقية». بيروت: لا ناشر، ١٩٨١.
- «الجنوب اللبناني: ١٩٤٨ ـ ١٩٨٦، حقائق وأرقام». بيروت: وزارة الإعلام، ١٩٨٦.
- الحاج، بدر. «الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان: قراءة في مذكرات إلياهو ساسون أو إلياهو إيلات». بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٢.
- حداد، سعد. «دولة لبنان الحر». لا مكان: لا ناشر، ١٩٧٩.
- حداد، سليم. «قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان: ظروف إنشائها، تنظيمها والمهام الموكولة إليها». بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١.
- حسن، علي. «حرب الجنوب: الحرب الخامسة». لا مكان: منشورات فلسطين الثورة، ١٩٧٨.
- «حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الرسمية الإسرائيلية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- حردان، الخوري حنا. «الأخبار الشهية في تاريخ العائلات المرجعيونية والتيمية».

بيروت: لا ناشر، ١٩٥٦.

- حلاق، حسان. «موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢، (عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال)». بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٢.
- «حلقة دراسية حول المياه في لبنان». بيروت، ١٩٩٢.
- حمود، رفيقة وآخرون. «الوضع التربوي في الجنوب اللبناني، قبل العدوان وبعده»، في: «نتائج العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٧٩.
- حميد، حسن. «وضع مياه الشفة في منطقة الشريط الحدودي»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة». بيروت: لا ناشر، ١٩٦٥.
- خليفة، عصام. «الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي، ١٩٠٨ - ١٩٣٦». بيروت: لا ناشر، ١٩٨٥.
- ـــــ. «لبنان المياه والحدود ١٩١٦ - ١٩٧٥». بيروت: لا ناشر، ١٩٩٦.
- خليفة، نبيل. «الشيعة في لبنان: ثورة الديمغرافيا والحرمان». بيروت: ن. خليفة، ١٩٨٤.
- الخوري، بشارة خليل. «حقائق لبنانية». بيروت: أوراق لبنانية، ١٩٦٠.
- الخويري، أنطوان. «حوادث لبنان: الحرب في لبنان ١٩٧٦»، جزء ٢. جونية: دار الأبجدية، ١٩٧٧.
- ـــــ. «حوادث لبنان ١٩٧٧ - ١٩٧٨: وأخيراً أحرقوه». جونية: دار الأبجدية، ١٩٧٨.
- ـــــ. «حوادث لبنان ١٩٧٩: لبنان تحت الاحتلال». جونية: دار الأبجدية، ١٩٨١.
- ـــــ. «حوادث لبنان ١٩٨٠: لبنان بين الشرعية والاحتلال». جونية: دار الأبجدية، ١٩٨٢.
- ـــــ. «حوادث لبنان ١٩٨١: الصراع السوري الإسرائيلي في لبنان». جونية: دار الأبجدية، ١٩٨٣.
- «الخيام معتقل الموت الإسرائيلي: وثيقة عن أوضاع الرهائن اللبنانيين في السجون الإسرائيلية». بيروت: لجنة المتابعة لدعم المعتقلين اللبنانيين في سجون العدو

الإسرائيلي، ١٩٩٦.

- الدباغ، مصطفى مراد. «بلادنا فلسطين». بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.
- «دليل المدارس للتعليم العام: العام الدراسي ١٩٧٤ - ١٩٧٥». بيروت: وزارة التربية الوطنية، ١٩٧٦.
- «دليل المدارس للتعليم العام: العام الدراسي ١٩٨١ - ١٩٨٢». بيروت: وزارة التربية الوطنية - المركز التربوي للبحوث والإنماء، ١٩٨٣.
- ديب، يوسف (إعداد). «الجنوب تحت الاحتلال: يوميات، وثائق ١٩٨٣». بيروت: حركة أمل (المكتب الإعلامي المركزي)، قسم الدراسات، ١٩٨٥.
- ـــــ (محرر). «اليوميات اللبنانية ١٩٨٥ - ١٩٨٦». بيروت: شركة الفهرست للإنتاج الثقافي، ١٩٨٦ - ١٩٨٧.
- ـــــ. «الجنوب تحت الاحتلال: يوميات - وثائق». بيروت: دار عالم الفكر، ١٩٩٦.
- ديغول، شارل. «مذكرات شارل ديغول». بيروت: دار عويدات، لا تاريخ.
- ديفيس، أوري. «السياسة المائية لإسرائيل». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- رحال، غسان. «التأخر في اجتياز المرحلة الثانوية في منطقة جزين أثناء الحرب». بحث غير منشور. شباط/فبراير، ١٩٩٧.
- رزوق، أسعد. «إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني». بيروت: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨.
- روبنصون، إدوارد. «يوميات في لبنان». لا مكان: دار المكشوف، ١٩٤٨.
- رياشي، إسكندر. «قبل وبعد ١٩١٨ - ١٩٤١». بيروت: لا ناشر، لا تاريخ.
- الريس، فايز حسن. «القرى السبع الجنوبية». بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٨٥.
- زعيتر، أكرم. «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.
- ـــــ. «الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٦». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢.
- الزين، علي. «الوضع الصحي للأطفال في لبنان: تحليل ودراسة ميدانية». بيروت: منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف، ١٩٩٣.

- سلمان، رضى، ورندة شرارة، ويولا البطل (إعداد). «إسرائيل وتجربة حرب لبنان: تقويمات خبراء إسرائيليين». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢.
- سليمان، عبد الله. «تقرير عن الصحة»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥.
- سويد، ياسين. «عملية الليطاني ١٩٧٨: نظرة استراتيجية». بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢.
- شاريت، موشيه. «يوميات شخصية»، نقله عن العبرية أحمد خليفة، راجعه صبري جريس. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.
- الشحيمي، محمد أيوب. «دبين: دراسة اجتماعية أنتروبولوجية». بيروت: دار الحداثة، ١٩٩٤.
- شرف الدين، جعفر. «مشروع الليطاني تلك المؤامرة». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، لا تاريخ.
- صايغ، أنيس. «بلدانية فلسطين المحتلة». بيروت: مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨.
- الصلح، سامي. «مذكرات سامي بك الصلح». بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦٠.
- صليبا، فيفيان. «ماذا فعلتم للجنوب ـ ماذا فعلتم بالجنوب». بيروت: منشورات المقاومة اللبنانية، ١٩٨٤.
- صفا، محمد (إعداد). «الرهائن اللبنانيون والعرب في السجون الإسرائيلية: من أجل محكمة قانا الدولية». بيروت: لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ١٩٩٧.
- عواضة، سناء، وليلى خليل. «ظلم الأسر ومعاناة التحرر: دراسة ميدانية حول واقع الأسرى ومعاناتهم بعد التحرر». بيروت: لا ناشر، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.
- عبود، الياس. «لبنان المهجر: دراسة ميدانية وثائقية». بيروت: المركز العربي للوثائق، ١٩٧٩.
- عجم، محمد نعمان، وفؤاد قزما. «المياه الجوفية اللبنانية المنسابة باتجاه المنطقة المحتلة: وقائع ندوة المياه في لبنان ومشاريع السلام»، سلسلة دراسة الحياة

اللبنانية. بيروت: المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٤.
- «على أبواب معركة الخيام: معركة الإثني عشر يوماً ١٦ ـ ١٨ أيلول ١٩٧٧». لا مكان: إذاعة فلسطين الثورة، لا تاريخ.
- فاعور، علي. «جنوب لبنان: الطبيعة والإنسان» ج ١. لا مكان: لا ناشر، ١٩٨٥.
- ـــــ. «جغرافية التهجير». بيروت: المؤسسة الجغرافية، ١٩٩٣.
- غانم، محمد علي (إعداد). «المنطقة الجنوبية المحتلة: قضية شعب وأرض». بيروت: هيئة إنماء المنطقة المحتلة، ١٩٩١.
- فلاح، غازي. «الجليل ومخططات التهويد». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.
- قدوح، خيرية. «دور التربية في مقاومة التطبيع»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥.
- «قضايا الصحة العامة في الجنوب اللبناني حاضراً ومستقبلاً». صيدا: المركز الثقافي للبحوث والتوثيق، ١٩٨٥.
- «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني». بيروت: وزارة الدفاع الوطني ـ الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣.
- كحالة، صبحي. «المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- كرم، حكمت (إعداد). «هذه دولتي: من يحاكم من؟». بيروت: منشورات صحيفة الأحرار، ١٩٧٩.
- كسباريان، روبير، وأندريه بودوان (إشراف). «مهجرو الحرب في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧». بيروت ـ كندا: معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية، جامعة القديس يوسف ـ جامعة لافال، ١٩٩٢.
- «لبنان ١٩٤٩ ـ ١٩٨٥، الاعتداءات الإسرائيلية: يوميات، وثائق، مواقف». بيروت: المركز العربي للمعلومات، ١٩٨٦.
- «لبنان يواجه التنمية: ملخص بعثة إيرفد الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦١)». بيروت:

لا ناشر، ١٩٦٣.
- المجلس الثقافي للبنان الجنوبي (إعداد). «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥.
- مرقص، ميشال. «البحيرات الاصطناعية في الجنوب وضعت على الرف». في: غسان تويني وآخرون. «ملف الجنوب». بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.
- مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية (إعداد). «رصد إذاعة إسرائيل»، الأعوام ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨.
- المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في دمشق (إعداد). «المصلح الإسلامي السيد محسن الأمين في ذكراه السنوية الأربعين». لا مكان: نيسان/أبريل، ١٩٩٢.
- «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦»، دراسة أُعدّت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. بيروت: لا ناشر، ١٩٩٦.
- المصري، شفيق. «الأمم المتحدة في جنوب لبنان»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٨١.
- منصور، حسين. «الوضع الصحي في المناطق المحتلة»، في: «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة». بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥.
- «المهجرون: ضحايا المخطط الانعزالي». بيروت: اللجنة المركزية الوطنية للمهجرين، ١٩٨١.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (إعداد). «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، وهي مقالات منقولة عن الصحف العبرية حول قضايا عربية»، الأعوام ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٧، ١٩٨٨.
- نور الدين، نور الدين. «موقع الجنوب من الأزمة اللبنانية ومشكلة الشرق الأوسط». بيروت: التجمع الوطني، أمانة الثقافة والإعلام، ١٩٨١.
- هيئة أبناء العرقوب، دراسات غير منشورة قامت بها الهيئة.
- وايزمن، عيزرا. «عملية الليطاني كما شاهدتها». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

- «الوثائق العربية لسنة ١٩٧٧». بيروت: الجامعة الأميركية، لا تاريخ.
- «الوثائق الفلسطينية لسنة ١٩٧٧».
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وجامعة الدول العربية (إعداد). «مشروع ورقة عمل للاحتياجات لأبناء الجنوب اللبناني ووسائل إغاثتهم»، تمّ إعداد ورقة العمل هذه تنفيذاً لقرار المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في الرباط بتاريخ ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.
- وزارة المهجرين (إعداد). «قضية التهجير في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠: حركات النزوح في مناطق الانتشار حسب الأقضية». بيروت: حزيران/يونيو ١٩٩٢.
- وصفي، عادل، وعلي حسن. «حرب الجنوب: الحرب الخامسة، آذار ١٩٧٨». بيروت: منشورات فلسطين الثورة، ١٩٧٨.
- وصفي، عاطف. «الأنتروبولوجيا الثقافية مع دراسة ميدانية للجالية اللبنانية الإسلامية بمدينة ديربورن الأميركية». بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧١.

ب) المجلات والصحف

- «الأرض». العدد ١٧ ـ ١٨، ١٩٨٥/٦/٧.
- أبو حرفوش، وسام. «من يشتري كل هذه الأراضي في منطقة جزين... لماذا؟»، «النهار»، ١٩٩٥/٤/٢٩.
- أبو حمدان، طارق. «شبكة من أوتوسترادات ومنشآت سياحية بعضها جاهز وبعضها قيد الإنجاز»، «السفير»، ١٩٩٤/١٠/١٨.
- أبو رجيلي، خليل. «المطامع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٤، تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٧٢.
- الأمين، عدنان. «الحرب والسلطة في المدرسة»، «الواقع»، العدد ٥ ـ ٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، ص ١٤٩ ـ ١٦٦.
- بارود، أنطوان. «تشريع التعذيب في إسرائيل»، ملحق حقوق الناس، العدد ١٩، «النهار»، ١٩٩٧/٤/٢.
- بركات، خليل. «التطورات العسكرية في جنوب لبنان، ٢٤ شباط/فبراير ـ نيسان/أبريل ١٩٧٧»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦٦، أيار/مايو ١٩٧٧، ص ٦٠

ـ ٦٨.

- بركات، خليل. «ممارسات الاحتلال الصهيوني في الجنوب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٩، حزيران/يونيو ١٩٧٨، ص ١٤٦ ـ ١٧٥.
- ـــــ. «الجنوب بين الهجرة والتهجير»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٦، آذار/مارس ١٩٧٨، ص ٨٤ ـ ٩٠.
- ـــــ. «اتفاق شتورا وتحديات الوضع في الجنوب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٠، أيلول/سبتمبر ١٩٧٧.
- بساط، سمير. «جولة جنوبية على الخط الحدودي». «الحوادث»، السنة ٢٠، العدد ١٠٤٤، ١٩٧٦/١١/٢٢.
- «البشير»، ١٩٣٧/٣/٢٥.
- «البلاد»، العدد ٢٣٤، ١٩٩٥/٦/٣، إلى عشرات الأعداد حول سير الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.
- «بيروت المساء»، ١٩٨٣/٢/١٩، ١٩٨٥/٨/٢٦، ١٩٨٥/١٢/٩، ١٩٨٧/١/٢٧، ١٩٨٧/٩/٢١، ١٩٨٨/٢/١، ١٩٨٩/٥/١، ١٩٨٩/١٠/٩، ١٩٩٠/١١/٢٦، ١٩٩٧/١١/٢٣.
- بيضون، أحمد. «زحف الحرب وأطر التضامن». «الواقع»، العدد ٥ ـ ٦، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، ص ١٢١ ـ ١٤٩.
- ـــــ. «الشريط الحدودي في لبنان الجنوبي: نظرة محلية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ١٣ ـ ٣٥.
- جابر، هناء. «اللبنانيون في ديترويت»، «اللوموند ديبلوماتيك»، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
- حمدان، كمال. «مخططات إسرائيل حيال مياه الجنوب اللبناني»، «الطريق»، العدد ١، آذار/مارس ١٩٨٥، ص ٥٣ ـ ٦٧.
- «الحوادث»، ١٩٨٤/٧/٢٠.
- «الحياة»، ١٩٩٠/٧/٥، ١٩٩٠/١٠/٢١، ١٩٩٢/٢/٩، ١٩٩٢/٢/٢٣، ١٩٩٦/٢/٢٥.
- «الحياة الجديدة»، ١٩٩٧/٥/٢٨.
- خلف، يزيد. «الأهداف العسكرية للاستيطان الإسرائيلي»، «شؤون فلسطينية»،

العدد ١٢٥، نيسان/أبريل ١٩٩٢.

- خليفة، عصام. «الحدود بين لبنان وإسرائيل في مؤتمر السلام»، «السفير»، ١٩٩٠/١٢/٧.
- «رحلة في معتقل الخيام وحياة الرعب»، «السفير»، ١٩٩٣/١٢/١٧.
- ستورك، جو. «المياه واستراتيجية الاحتلال الإسرائيلية»، دراسة نُشرت في ميريب ريبورت في آب/أغسطس ١٩٨٣، نقلتها «السفير»، ١٩٨٣/٨/١٢.
- سرور، كاتيا. «شهادات من جبل عامل»، «السفير»، ١٩٨٣/٢/٢٥.
- سلامة، جهاد. «الجنوب في مواجهة الحلف الصهيوني ـ الفاشي»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، ص ٢٦ ـ ٤٨.
- سلمان، رضى، ورندة شرارة. «الحزام الأمني بعد سنة: من الانسحاب الإسرائيلي إلى التورط المباشر»، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٥، السنة ١٣، أيار/مايو ١٩٨٦، ص ٣٢٣ ـ ٣٤٦.
- سوسان، سليم، «النهار»، ١٩٨١/٦/١٧.
- سويد، محمود، «الجنوب: الانفصالية الجديدة»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٠، أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، ص ١٢ ـ ١٧.
- شاهين، حسن. «الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان: الدوافع والأهداف»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٧٨، أيار/مايو ١٩٧٨، ص ٤١ ـ ٥٨.
- شحرور، محمد. «مياه الليطاني بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني الرسمي»، «صامد الاقتصادي»، العدد ١٦، ١٩٨٠، ص ٤٤ ـ ٦٠.
- شرف الدين، جعفر. «الليطاني أو النهر المكسور: قراءة سياسية لواقع تجهيزي»، «السفير»، ١٩٩٤/٧/١٨.
- شفيق، منير. «معركة العرقوب عسكرياً»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٩، أيار/مايو ١٩٧٢، ص ٧٠ ـ ٧٥.
- شيف، زئيف. «تغير في مفهوم إسرائيل الأمني تجاه لبنان»، «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦، السنة ١٥، حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- «الصليب الأحمر»، العدد ٦٩، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٧٤.
- صليبا، فيفيان. «المسيرة»، العدد ٨٢، ١٩٨٧/٥/٢٣.
- «صوت العرقوب»، العدد ١٦، أيار/مايو ١٩٩٤؛ العدد ١٧، ١٩٩٤/٨/١٧.

- ضاهر، مي. «المطران الشاعر يتحدث عن قصة مرجعيون»، «النهار»، ٢/٦/١٩٧٩.
- ضرغام، ياسر. «المهندس الراحل مهدي قانصو ومأساة الليطاني»، «السفير»، ٢٩/٥/١٩٨٢.
- طارق، محمد. «عيتا الشعب: ناس وأرض من صخر دفاعاً عن القضايا الوطنية والقومية»، «بيروت المساء»، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.
- عبد الله، بلال. «ممارسة الطب في لبنان: واقع ومرتجى»، «دراسات لبنانية»، العدد ٧ ـ ٨، خريف ـ شتاء، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨.
- العبد الله، حسين. «المياه المهدورة في البحر منذ أجيال: حجة إسرائيل للمطالبة بالمياه الفائضة»، «الديار»، ١٦/٢/١٩٩٧.
- عبود، الياس. «شريط المائتي ألف شهيد»، «السفير»، سلسلة تحقيقات عن الشريط الحدودي في ١٦ حلقة تبدأ في ٣٠/١/١٩٧٩.
- ـــــــ. «مرجعيون والخيام وثلاث قرى... أكثر من الاحتلال وأقل من الإبادة الشاملة»، «صامد الاقتصادي»، السنة ٤، العدد ٢٤، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.
- ـــــــ. «القليعة ودير ميماس: خصائص التحول الاقتصادي والاجتماعي من أيام فلسطين إلى الاحتلال الإسرائيلي المقنع»، «صامد الاقتصادي»، العدد ١٩، آب/أغسطس ١٩٨٠، ص ١٢١ ـ ١٣٢.
- ـــــــ. «أهداف الهيمنة الإسرائيلية على الشريط الحدودي في جنوب لبنان»، «شؤون فلسطينية»، العدد ١٦، تموز/يوليو ١٩٨١، ص ٦٥ ـ ٧٨.
- عربيد، بهيج. «الخدمات الاستشفائية في القطاع العام: الوضع الراهن ومشروع التطوير»، «دراسات لبنانية»، العدد ٧ ـ ٨، ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨.
- عز الدين، خالد. وعلي الأمين. «ماذا قدمت الدولة لصحة الجنوب»، «بيروت»، ٢٧/٨/١٩٨٤.
- العميل، مارون. «العيشية الشهيرة قامت»، «المسيرة»، العدد ١١، ١١/١/١٩٨٦.
- «العواصف»، العدد ٨٩، ١١/١٠/١٩٩١.
- العيساوي، فاطمة. «السفير»، ١٢/٧/١٩٩٥.
- قصيفي، هيام. «عشية السلام كيف ينظر الحدودي إلى الدولة اللبنانية»، «النهار»، ٣/٧/١٩٩٥، ٦/٧/١٩٩٥، ٧/٧/١٩٩٥، ١/٧/١٩٩٥.

- قصيفي، هيام. «جزين أسيرة القهر والحزن»، «النهار»، ٢٩/٦/١٩٩٥.
- ـــــــ. «شفط الرمول يطاول الشاطىء وعمليات بيع محدودة لأشخاص مجهولين»، «النهار»، ١/٧/١٩٩٥.
- «الكفاح العربي»، العدد ٢٤٥، آذار/مارس ١٩٨٣؛ العدد ٣٥٠، آذار/مارس ١٩٨٥؛ العدد ٣٩٢، ١٣/١/١٩٨٦.
- الكيالي، عبد الوهاب. «على خريطة فلسطين»، ملحق جريدة النهار، العدد ٩٦٦٣، ٤/٦/١٩٧٦.
- مارلو، لارا. «شبعا.. لبنان... جنة المهربين»، مجلة «تايم»، نقلتها «الديار»، ٢٦/٥/١٩٩٠.
- «المجد» (الأردنية)، ١٤/٧/١٩٩٧.
- محفوظ، فرج الله. «العدوان الإسرائيلي على الجنوب وآثاره المدمرة على القطاع الزراعي»، «الطريق»، العدد ٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٠٤ ـ ١١٩.
- مزرعاني، سعد الله. «النهار»، ٦/١٠/١٩٩٧.
- «المستقبل»، «سبعة مستوصفات حكومية»، العدد ١٢٤، ٢٣/٣/١٩٩٨.
- «المسيرة»، «الشريط الحدودي: بين السجن والهجرة، حزام القلق يضيق»، ٣/٢/١٩٩٦.
- «المسيرة»، ٢٣/٥/١٩٨٧، ٢٢/١١/١٩٨٧، ٣/٢/١٩٩٦، ٣٠/١/١٩٩٧.
- «الملف»، المجلد ١، العدد ١، نيسان/أبريل ١٩٨٤؛ المجلد ١، العدد ٤، تموز/يوليو ١٩٨٤؛ المجلد ١، العدد ١٢، آذار/مارس ١٩٨٥؛ المجلد ٢، العدد ١٢، آذار/مارس ١٩٨٦؛ المجلد ٥، العدد ٣، حزيران/يونيو ١٩٨٨.
- «المقاومة اللبنانية في حرب السنتين»، «العمل»، ملحق، العدد ١٢، ١٩٧٩.
- «المنبر»، العدد ٥٢، حزيران/يونيو ١٩٩٠.
- منصور، حسين. «الوضع الاستشفائي في الجنوب: أرقام، مشكلات بدائل»، ٣ و٤/٨/١٩٩٣.
- «المنير»، العدد ١٦، ١٩٨٧.
- موسى شريف، «البنك الدولي وإسرائيل ومياه الليطاني»، «الحياة»، ٢٥/٩/١٩٩٦.
- ناصر، مروان. «الجنوب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦، تشرين الأول/أكتوبر ـ

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦.

ـ نصر، سليم. «بيروت الكبرى عام ١٩٧٥: حدود الاندماج المجتمعي»، «الواقع»، العدد ٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، ص ٦٩ ـ ١١٠.

ـ نور الدين، نور الدين. «النهار»، ٢/٤/١٩٨٢.

ـ نيلسن، يان. «تعيين الحدود الشمالية لفلسطين في الأعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥.

ـ هاشم، عبد الله. «إسرائيل تقضم أراضي الجنوب، وهذه هي الخارطة»، «بيروت المساء»، ١٧/٩/١٩٨٤.

ـ الهندي، هاني. «جيش الإنقاذ (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٢٤، آب/أغسطس ١٩٧٣.

ـ هواري، زهير. «سجن الخيام: مقبرة الأحياء»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٢٣، صيف ١٩٩٥، ص ١٥٢ ـ ١٧١.

ـ «الوسط»، «إيلي حبيقة يتذكر»، العدد ٢٩٦، ٢٩/٩/١٩٩٧.

ـ إضافة إلى مئات الأعداد من صحيفتي «النهار» و«السفير». ذكرت مصادر في حينها.

ج) الأطروحات والرسائل الجامعية

ـ بزي، علي. «الحرف التقليدية اللبنانية: دراسة نموذجية إثنوغرافية». رسالة أُعدّت لنيل شهادة الدكتوراه. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٩٦.

ـ جابر، أحمد. «التركيب السكاني والخصوبة في بليدا». رسالة أُعدّت لنيل شهادة الاختصاص في الديمغرافيا. بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

ـ جابر، عون. «الجالية اللبنانية في ديربورن وعلاقتها ببرنامج ثنائية اللغة». رسالة ماجستير، جامعة واين ستايت، ١٩٨٣.

ـ حُسن، حَسن. «دراسة ديمغرافية على أهالي ميس الجبل المقيمين في الخندق الغميق». رسالة جدارة. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

ـ حمزة، صفاء أحمد. «الناقورة: دراسة الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية

للسكان المقيمين في قرية الناقورة». رسالة أُعدت لإنجاز مقررات شهادة الجدارة في علم الاجتماع. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الخامس، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

ـ رشيد، إلهام. «زراعة التبغ ودور المرأة فيها». الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٧٤.

ـ رمال، حسين. «النزوح السكاني في الجنوب». رسالة جدارة. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، ١٩٧٣.

ـ شقير، علي. «النزوح من قرية الهبارية: حدود التماثل والفرادة، دراسة مونوغرافية حول تشكل حي الهبارية في حي السلم». رسالة جدارة. بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.

ـ طراف، داليدا. «بليدا: السكن والإقامة، الهجرة والتهجير». بحث أُعدّ لنيل شهادة الجدارة في الأنتروبولوجيا. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

ـ عبد الله، محمد حسن. «العلاقات السياسية في الخيام عشية الحرب الأهلية». رسالة جدارة. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٨١.

ـ فقيه، حسيب محمد. «التحول عن زراعة التبغ وانعكاساته على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في جنوب لبنان». بحث في علم اجتماع التنمية. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

ـ الفقيه، نهلة. «زراعة التبغ: الرخص، تطورها، جغرافيتها». رسالة أُعدّت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع الريفي. «الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١.

ـ القادري، ثناء. «دراسة اجتماعية لأسباب ونتائج الهجرة الداخلية للشريط الحدودي: نموذج كفر شوبا». رسالة أُعدت لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع الريفي. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الخامس، ١٩٩٣.

ـ قاسم، حسن. «حولا قرية مميزة». رسالة جدارة. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠.

ـ مركيز يوسف كمال. «التصنيف الاجتماعي لمهاجري بلدة شبعا خلال فترة

١٨٩٠ـ ١٩٣٢». رسالة جدارة. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول، ١٩٨١ - ١٩٨٢.

- مصطفى، نمر. «التركيب الديمغرافي لقرية يحمر». دراسة لنيل شهادة اختصاص في الديموغرافيا. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول، ١٩٨٢.

- نور الدين، سعاد يوسف. «السياسة الإنمائية في لبنان الجنوبي وأثرها في التحركات السكانية ١٩٤٣ - ١٩٩٥». أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الأول، ١٩٩٧.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abraham Sameer, Nabel Abraham and Barbara Aswad. «The Southend: An Arab Muslim Working- Class Community.» in *Arabs in the New World*. Detroit, Michi.: Wayne State University, Center for Urban Studies, 1983.
- Ahdab- Yehia, May. «Some General Characteristics of the Lebanese Maronite Community in Detroit.» Wayne State University, Unpublished M.A. Thesis, 1970.
- Amnesty International. «Israel/South Lebanon: Khiam Detainees Tortured and Isolated.» U.S.A, Pennsylvania, May 4, 1992.
- Assémaani, Léba. «La frontière galileénne et ses coséquences géographiques économiques et politiques sur le Sud- Liban.» *Haliyat* (Annales), No.36, 1984.
- Bowker, Joan P. «Health and Social Service Needs Assessment Survey, Southeast Dearborn.» Fall 1979.
- El-Kholy, Abdo A. «Arab Moslems in the United States: Religion and Assimilation.» Haven College and University press, 1966.
- Fiches du monde Arabe, 1-L 82, No.694, 13 Juillet, 1977.
- Haddad, Yvonne. «Arab Muslims and Islamic Institutions in America: Adaptation and Reforms.» in *Arabs in the New World*. Detroit, Michi.: Wayne State University, Center for Urban Studies, 1983.
- Hamizrachi, Beate. *The Emergence of the South Lebanon Security Belt*.

Westport, Connecticut, New York- London, 1988.
- Katarsky, Anthony P. «Family Ties and the Growth of an Arabic Community in North- East Dearborn.» Detroit, Michigan: Wayne State University, M.A. Thesis, 1980.
- Nasr, Salim. «La transition des chiites vers Beyrouth»; Mutation sociales et mobilisation communautaire à la veille de 1975, in *Mouvements communautaires et espaces urbains* au *Machreq*. Beyrouth: CERMOC, 1985.
- Norton, Augustus Richard. «(In) Security Zones in South Lebanon.» *Journal of Palestine Studies*, Vol. XXIII, No. 1 (Autumn) 1993.
- Orfalea, Gregory. «Sifting the Ashes: Arab- American Activism During the 1982 Invasion of Lebanon.» in *Arab Studies Quarterly*, Vol. 11, Nos. 2 and 3, Spring- Summer, 1989, pp. 207-225.
- Seguin, Jacques. *Le Liban- Sud: espace periphérique, espace convoité*. Paris: Edition l'Harmattan, 1989.
- Snider, Lee. «Islamic School Debated.» *Times Herald*, Vol. 27, 7 June 1989.

فهرست

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ض)

(ط)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

وادي كركرة الذي يحدد حداً فاصلاً بين منطقتي الانتداب الفرنسي والإنكليزي بموجب اتفاق نيوكومب بوليه.

المرجع: مصطفى مراد الدباغ، «بلادنا فلسطين»، الجزء السابع، القسم الثاني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٦٥.

وادي كركرة الذي تحدد حداً فاصلاً بين منطقتي الانتداب الفرنسي والإنكليزي بموجب اتفاق نيوكومب بوليه.

المرجع: مصطفى مراد الدباغ، «بلادنا فلسطين»، الجزء السابع، القسم الثاني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٦٥.